

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلی الشلف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية



أطروحة مُقدّمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة: علوم إجتماعية

التّخصّص: علم إجتماع التّظيم وإدارة المؤسّسات الإجتماعية

العنوان

دور التّخطيط الاجتماعي في التنمية المحلّية

- دراسة ميدانية على بلديات ولاية الشلف -

من إعداد

قرينات العلجة

المناقشة بتاريخ/...../..... من طرف اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	جامعة	رئيس
أ.د/ كويحل فاروق	أ.محاضر	البليدة 2	مقرراً
الاسم واللقب	الرتبة	جامعة	ممتحن
الاسم واللقب	الرتبة	جامعة	ممتحن
الاسم واللقب	الرتبة	جامعة	ممتحن
الاسم واللقب	الرتبة	جامعة	ممتحن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عن معاذ بن جبل: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم):

" تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ، فَإِنَّ تَعَلَّمَ لِلَّهِ خَشْيَةً، وَطَلَبَهُ عِبَادَةً، وَمُذَاكَرَتَهُ تَسْبِيحًا،
وَالْبَحْثَ عَنْهُ جِهَادًا، وَتَعْلِيمَهُ لِمَنْ لَا يَعْلَمُهُ صَدَقَةٌ، وَبَذْلَهُ لِأَهْلِهِ قُرْبَةٌ، لِأَنَّهُ
مَعَالِمُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَمَنَارُ سَبِيلِ الْجَنَّةِ، وَالْأُنْسُ فِي الْوَحْدَةِ، وَالْمُحَدِّثُ
فِي الْخَلْوَةِ، وَالصَّاحِبُ فِي الْعُزْلَةِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى السَّرَاءِ وَالضَّرَاءِ، وَالسَّلَاحُ
عَلَى الْأَعْدَاءِ، وَالزَّيْنُ عِنْدَ الْأَخْلَاءِ، وَالْقَرِيبُ عِنْدَ الْغُرَبَاءِ، يَرْفَعُ اللَّهُ بِهِ
أَقْوَامًا فَيَجْعَلُهُمْ فِي الْخَيْرِ قَادَةَ، وَهُدَاةً يُهْتَدَى بِهِمْ، وَأَيْمَّةً فِي الْخَيْرِ تُقْتَصُّ
آثَارُهُمْ، وَتُرْمَقُ أَعْمَالُهُمْ، وَيُقْتَدَى بِفِعَالِهِمْ، وَيُنْتَهَى إِلَى رَأْيِهِمْ، تَرْغَبُ الْمَلَائِكَةُ
فِي خَلَّتِهِمْ، وَبِأَجْنِحَتِهَا تَمْسَحُهُمْ، وَفِي صَلَاتِهَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ،.... "

حديث حسن جدًا.

الشكر

الحمد لله على عظيم فضله وكثير عطائه، وله أسجد سجود
الحامدين الشاكرين لأن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع، ولأن
حُسن السّجّية يُوجب إبداء الشكر والتّحية، أحيي في أستاذي
المُشرف تواضعه وسموّ أخلاقه وأشكره على توجيهاته
ونصائحه، فخالص شكري وعرفاني لك أستاذي.

شُكرا لنفسي الأبيّة التي رفضت الانكسار واختارت النّجاح.
شُكرا لمن جعلني أتحدّى وأصل.

شُكرا وألف شكر لمن أهانني، دمّرني، لمن حطّمني وعلمّني
معنى الكرامة والكبرياء.....

شكرا لمن كرهنني وعلمّني معنى الحبّ.

شكرا لمن خانني وعلمّني معنى الوفاء.

شكرا لمن أبكاني وعلمّني معنى الألم.

شُكرا لمن كذب وعلمّني معنى الصدق.

شكرا لمن استهان بطموحي وعلمّني معنى الإرادة والتّحدّي.

شُكرا لمن وقفت بجانبه فخذلني وعلمّني معنى الانكسار.

إليكم جميعا...الشكر الجزيل...

علاء

فهرس المحتويات

الصفحة

الموضوع

مقدمة

الواجب الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراس

الفصل الأول: موضوع الدراسة

3	تمهيد
3	الإشكالية
8	1-2 فرضيات الدراسة
9	1-3 أسباب اختيار الموضوع
13	1-4 أهداف الدراسة
14	1-5 أهمية الدراسة
15	1-6 تحديد المفاهيم
35	1-7 الدراسات السابقة
56	1-8 المقاربة السوسولوجية
64	مُلخّص الفصل

الفصل الثاني: سوسولوجيا التخطيط

66	تمهيد
66	1-2 ماهية التخطيط
66	1-1-2 تاريخ ونشأة التخطيط ومفهومه
66	1-1-1-2 تاريخ ونشأة التخطيط

69	2-1-1-2 مفهوم التخطيط
77	2-1-2 وظائف ومتطلبات التخطيط وعوامل نجاحه
77	1-2-1-2 وظائف التخطيط
78	2-2-1-2 متطلبات التخطيط
81	3-2-1-2 عوامل نجاح التخطيط
84	3-1-2 التخطيط التشاركي وتطور أجهزة التخطيط
84	1-3-1-2 التخطيط التشاركي
92	2-3-1-2 تطور أجهزة التخطيط
95	4-1-2 التخطيط للتنمية وأهميته في الدول النامية
95	1-4-1-2 التخطيط للتنمية
101	2-4-1-2 أهمية التخطيط في الدول النامية
107	2-2 ماهية التخطيط الاجتماعي
107	1-2-2 مفهوم وأهمية التخطيط الاجتماعي
107	1-1-2-2 مفهوم التخطيط الاجتماعي
110	2-1-2-2 أهمية التخطيط الاجتماعي
112	2-2-2 خصائص وأساليب التخطيط الاجتماعي
112	1-2-2-2 خصائص التخطيط الاجتماعي
113	2-2-2-2 أساليب التخطيط الاجتماعي
117	3-2-2 معوقات التخطيط الاجتماعي
118	4-2-2 التخطيط للتنمية المحلية
123	ملخص الفصل

الفصل الثالث: سوسيولوجيا التنمية.

125	تمهيد.....
125	1-3 ماهية التنمية.....
125	1-1-3 تاريخ ونشأة التنمية ومفهومها.....
125	1-1-1-3 تاريخ ونشأة التنمية.....
129	2-1-1-3 مفهوم التنمية.....
149	2-1-3 علاقة التنمية بالتخلف والتكنولوجيا.....
149	1-2-1-3 التنمية والتخلف.....
156	2-2-1-3 التنمية والتكنولوجيا.....
158	3-1-3 علاقة التنمية بالتغير الاجتماعي والعولمة.....
158	1-3-1-3 التنمية والتغير الاجتماعي.....
163	2-3-1-3 التنمية والعولمة.....
168	4-1-3 علاقة التنمية بالإعلام والسياحة.....
168	1-4-1-3 التنمية والإعلام.....
172	2-4-1-3 التنمية والسياحة.....
178	2-3 ماهية التنمية المحلية.....
178	1-2-3 مفهوم التنمية المحلية ودوافع الاهتمام بها.....
178	1-1-2-3 مفهوم التنمية المحلية.....
187	2-1-2-3 دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية.....
190	2-2-3 مقومات التنمية المحلية ومراحلها.....
190	1-2-2-3 مقومات التنمية المحلية.....
191	2-2-2-3 مراحل التنمية المحلية.....

192.....	3-2-3 المشاركة في التنمية المحليّة
200.....	3-2-4 دور التنمية المحليّة في تحقيق التنمية الوطنيّة
206.....	3-3 إستراتيجيةّ التنمية
206.....	3-3-1 إستراتيجيةّ التنمية على المستوى الوطني
213.....	3-3-2 إستراتيجيةّ التنمية على المستوى المحليّ
215.....	3-4 التنمية والبيئة
220.....	ملخص الفصل

الفصل الرابع: التخطيط للتنمية والسكان

222.....	تمهيد
222.....	4-1 العلاقة بين التخطيط للتنمية والسكان
226.....	4-2 التخطيط والسياسات السكانية
231.....	4-3 أنواع السياسات السكانية
234.....	4-4 تأثير النمو السكاني على التخطيط للتنمية
243.....	4-5 الحراك السكاني والتخطيط للتنمية
249.....	4-6 دور التخطيط للتنمية في الحد من الجريمة
252.....	4-7 المشكلة السكانية من منظور الفكر التنموي
255.....	ملخص الفصل

الفصل الخامس: نماذج عن دول حققت التنمية بفضل التخطيط

258.....	تمهيد
258.....	5-1 نموذج دولة الإمارات العربيّة المتّحدة

276 2-5 نموذج دولة تركيا.
283 3-5 نموذج دولة ماليزيا.
299 ملخص الفصل.

الباب الثاني: الإطار المنهجي والميداني للدراسة.

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية

303 تمهيد.
303 1-6 مجالات الدراسة.
303 1-1-6 المجال الجغرافي أو المكاني.
304 2-1-6 المجال البشري.
304 3-1-6 المجال الزمني.
304 2-6 التعريف بميدان الدراسة.
309 3-6 منهج الدراسة.
314 4-6 أدوات جمع البيانات.
315 1-4-6 الملاحظة العلمية.
316 2-4-6 المقابلة الشخصية.
317 3-4-6 أداة تحليل المضمون.
318 4-4-6 الوثائق الرسمية والسجلات.
318 5-6 كيفية تحليل البيانات.
319 ملخص الفصل.

الفصل السابع: المعالجة السوسولوجية للبيانات.

تمهيد.....	321
1-7 تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الفرعية الأولى	321
2-7 تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الفرعية الثانية.....	336
3-7 تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الفرعية الثالثة.....	340
4-7 تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الفرعية الرابعة.....	349
ملخص الفصل.....	356

الفصل الثامن: النتائج العامة للدراسة.

تمهيد.....	358
1-8 نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات	358
1-1-8 نتائج الفرضية الفرعية الأولى.....	358
2-1-8 نتائج الفرضية الفرعية الثانية.....	368
3-1-8 نتائج الفرضية الفرعية الثالثة.....	377
4-1-8 نتائج الفرضية الفرعية الرابعة.....	381
5-1-8 نتائج الفرضية العامة للدراسة.....	384
2-8 تحليل النتائج في ضوء الدراسات السابقة	389
1-2-8 النتائج في ضوء الدراسة العربية السابقة الأولى	389
2-2-8 النتائج في ضوء الدراسة العربية السابقة الثانية	391
3-2-8 النتائج في ضوء الدراسة العربية السابقة الثالثة.....	392
4-2-8 النتائج في ضوء الدراسة العربية السابقة الرابعة.....	393

395 3-8 أهم القضايا التي تثيرها هذه الدراسة
402 ملخص الفصل
403 خاتمة
406 التوصيات
409 نحو نظرية جديدة للتنمية
414 المراجع
423 الملاحق

- فهرس الجداول والأشكال -

الصفحة	عناوين الأشكال	الرقم
47	يوضّح ما هو التّخطيط	01
77	قواعد العمليّة التّخطيطية	02
80	خطوات التّخطيط	03
80	مراحل التّخطيط عند الجوهرى	04
101	خطوات التّنمية المُخطّطة	05
139	مخطّط أهداف العمليّة التّنموية	06
149	نموذج عام للتّنمية الإجماعية	07
210	عناصر إستراتيجية التّنمية	08
261	خريطة دولة الإمارات العربيّة المتحدّة	09
273	جدول يمثّل تناقص نسبة الأمية في الامارات سنة بعد سنة	10
277	خريطة جمهورية تركيا	11
284	خريطة دولة ماليزيا	12
306	حدود ولاية الشلف	13
308	جدول تطبيق ساحة الشلف حسب المناطق	14
308	توزيع السكان حسب التثنتت في بلدية الشلف	15
323	مناظر طبيعية تشجع على السياحة	16
324	آثار و تمثال العذراء مريم	17
324	مناظر قديمة تبين مدى جمال المنطقة	18
325	مناظر خلابة في بلدية تنس	19

325	قصة تنس من المعالم القديمة	20
326	مناظر أخرى لمدينة تنس تشجع على السياحة	21
328	ميناء تنس التجاري	22
332	صورة قمرية ل ميناء تنس التجاري	23
337	أهم المخططات في الجزائر بعد الاستقلال	24
349	الاعتمادات المالية للمشاريع	25
367	يمثل الجدول تدخل الدولة	26
388	يمثل عملية التخطيط و كيف يؤدي الى التنمية	27

مُقدِّمة:

يَقُولُ الْمُفَكِّرُ اليُونَانِي أَرِسْطُو: " إِنَّ الْإِنْسَانَ كَائِنٌ مُخَطَّطٌ " فَالْإِنْسَانُ يُلْجَأُ إِلَى التَّخْطِيطِ بِاعْتِبَارِهِ أُسْلُوبًا فِي التَّفْكِيرِ وَالتَّدْبِيرِ وَتَنْظِيمِ التَّصَرُّفَاتِ وَالتَّوْفِيقِ بَيْنَ الْمَوَارِدِ وَالْإِحْتِيَاجَاتِ، حَيْثُ أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْإِدْرَاكِ الْمُسَبِّقِ لِلْأَهْدَافِ الَّتِي يَرْغَبُ فِيهَا فِي الْغَايَةِ مِنَ الْجُهُودِ الَّتِي تُبَدَّلُ وَعِنْدَ اخْتِيَارِهِ لِلْوَسَائِلِ الْمُنَاسِبَةِ لِتَحْقِيقِ ذَلِكَ.

فَالتَّخْطِيطُ نَشَاطٌ إِنْسَانِي وَأُسْلُوبٌ عِلْمِي وَوَسِيلَةٌ فَنِّيَّةٌ وَأَدَاةٌ إِدَارِيَّةٌ تُؤَدِّي إِلَى التَّغْيِيرِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَإِلَى وَضْعِ أَفْضَلِ إِقْتِسَادِيًّا وَاجْتِمَاعِيًّا وَبَيْئِيًّا، وَيَهْدَفُ التَّخْطِيطُ إِلَى دِرَاسَةِ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْمَوَارِدِ وَالْإِمْكَانِيَّاتِ الْمُتَوَفَّرَةِ فِي الدَّوْلَةِ أَوْ فِي الْإِقْلِيمِ أَوْ الْمَدِينَةِ أَوْ الْقَرْيَةِ مِنْ أَجْلِ التَّحْدِيدِ الدَّقِيقِ لِلْبَدَائِلِ وَاخْتِيَارِ الْبَدِيلِ الْمُنَاسِبِ وَبَعْدَ الْمُوَازَنَةِ بَيْنَ الْمَوَارِدِ وَالْحَاجَاتِ وَطَبَقًا لِلْبَرَامِجِ الْمَوْضُوعَةِ يُقَرَّرُ الْمَخَطُّطُ كَيْفِيَّةً إِسْتِخْدَامَ هَذِهِ الْمَوَارِدِ فِي تَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ وَبِصُورَةٍ تُؤَدِّي إِلَى تَحْسِينِ الْأَوْضَاعِ وَإِلَى التُّهُؤُوسِ وَالتَّقَدُّمِ.

وَمَوْضُوعُ التَّخْطِيطِ يُعَدُّ مِنْ بَيْنِ أَهَمِّ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَلْقَى إِهْتِمَامَ الْبَاحِثِينَ فِي مُخْتَلَفِ الْمِيَادِينِ دُونَ اسْتِثْنَاءٍ ، حَيْثُ يُعْتَبَرُ التَّخْطِيطُ عِنْدَ الْبَعْضِ مِنَ الْأَدَوَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ الَّتِي تَهْدَفُ إِلَى تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ وَالتَّقَدُّمِ وَهُوَ ضَرْوَةٌ لِتَنْسِيقِ الْجُهُودِ وَحَشْدِ طَاقَاتِ الْمُجْتَمَعَاتِ وَإِسْتِثْمَارِهَا بِشَكْلِ مُنَظَّمٍ وَفَعَالٍ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ أَهْدَافِ التَّنْمِيَةِ وَالتَّقَدُّمِ مِنْ خِلَالِ تَوْجِيهِهِ وَتَوْزِيعِ مُكْتَسَبَاتِ التَّنْمِيَةِ بِعَدَالَةٍ، وَلَا تَقْتَصِرُ أَهْدَافُ التَّخْطِيطِ عَلَى الْجَوَانِبِ الْاِقْتِسَادِيَّةِ فَحَسْبَ بَلْ يَتَعَدَّاهَا لِتَشْمُلَ جَمِيعَ الْمَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ وَالبَشَرِيَّةِ وَالْإِمْكَانَاتِ الْمُتَوَفَّرَةِ وَيَعْمَلُ عَلَى تَحْقِيقِ التَّكَامُلِ بَيْنَ الْأَنْشِطَةِ الْمُخْتَلَفَةِ وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ التَّخْطِيطَ هُنَا يَسْعَى إِلَى تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ الْاِقْتِسَادِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ مِنْ خِلَالِ الْاِسْتِغْلَالِ الْأَمْتَلِ لِلْمَوَارِدِ وَتَوْزِيعِهَا بِشَكْلِ مُتَوَازِنٍ بَيْنَ جَمِيعِ الشَّرَائِحِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَمَنَاطِقِ تَوَاجُدِ السَّكَّانِ.

وَلَعَلَّ أَهَمَّ أَنْوَاعِ التَّخْطِيطِ هُوَ التَّخْطِيطُ الْاجْتِمَاعِيُّ الَّذِي تَلْتَقِي فِيهِ مُخْتَلَفُ الْأَنْوَاعِ الْأُخْرَى ذَلِكَ أَنَّهُا تَرْمِي جَمِيعَهَا إِلَى تَنْمِيَةِ حَيَاةِ الْإِنْسَانِ، فَهُوَ مِنْهَجٌ مِنَ الْمَنَاهِجِ الَّتِي تَسْعَى إِلَى التَّغْيِيرِ أَوْ الْاِنْتِقَالِ مِنْ وَضْعٍ مُعَيَّنٍ لَوْضَعٍ آخَرَ فِي الْحَيَاةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَفِي حُدُودِ الْمُجْتَمَعِ وَهُوَ الْعُنْصُرُ الْأَسَاسِيُّ فِي عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ الَّتِي تَتَنَاوَلُ كُلَّ جَوَانِبِ الْحَيَاةِ الْمَادِيَّةِ وَالبَشَرِيَّةِ فِي إِطَارِ الْمُجْتَمَعِ الْوَطْنِيِّ. وَقَدْ عُرِفَ التَّخْطِيطُ الْاجْتِمَاعِيُّ بِأَنَّهُ مِنْهَجٌ عِلْمِيٌّ مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ قَرْنٍ مِنَ

الزَّمانِ وَعُنِيَتْ بِتَطْبِيقِهِ الدُّولَ الإِشْتِرَاكِيَّةَ حَيْثُ رَأَتْ فِيهِ الطَّرِيقَ الوَحِيدَ الَّذِي يَنْبَغِي السَّيرُ فِيهِ لِتَحْقِيقِ مَا تَصْبُو إِلَيْهِ مِنْ تَقَدُّمِ إِقْتِصَادِي وَنُموِّ إِجْتِمَاعِي.

فَكَانَ التَّخْطِيطُ حَتَّى نِهَايَةِ السَّبْعِينَاتِ مِنَ القَرْنِ العِشْرِينَ يَكَادُ يُشَكِّلُ ظَاهِرَةَ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ قِسْمٍ كَبِيرٍ مِنَ الدُّولِ المُتَخَلِّفَةِ بِاعْتِبَارِهِ أُسْلُوبَ وَأَدَاةَ لِلتَّنْمِيَةِ أَمَلَتْهُ الظُّرُوفُ التَّارِيخِيَّةُ وَالِاِقْتِصَادِيَّةُ وَالِاجْتِمَاعِيَّةُ وَالسِّيَاسِيَّةُ الخَاصَّةُ بِهَا، وَكَانَ لِلسَّرْعَةِ الَّتِي تَقَدَّمَ بِهَا الإِتِّحَادُ السُّوفِيَّيْنِي سَابِقًا بِاعْتِبَارِهِ حَقَّقَ نَتَائِجَ نَوْعِيَّةً وَكَذَلِكَ لِئِنَّكَ الَّتِي ظَهَرَتْ فِيهَا بَعْدَ فِي بُلْدَانِ مَا كَانَ يُسَمَّى بِالْكُنْتَلَةِ الشَّرْقِيَّةِ الأَثَرُ القَوِيَّ فِي إِقْبَالِ كَثِيرٍ مِنَ البُلْدَانِ المُتَخَلِّفَةِ عَلَى إِعْتِمَادِ التَّخْطِيطِ كَأُسْلُوبٍ ضَرُورِي وَحَدِيثٍ لِلتَّعْجِيلِ بِنُموِّهَا وَإِحْدَاثِ التَّغْيِيرَاتِ الجَذْرِيَّةِ الضَّرُورِيَّةِ فِي الهَيَاكِلِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالِاجْتِمَاعِيَّةِ، كَمَا أَنَّ البَحْثَ فِي التَّخْطِيطِ أَصْبَحَ يَشْغُلُ الكَثِيرَ مِنَ البَاحِثِينَ وَالمُهْتَمِينَ وَحَتَّى السِّيَاسِيِّينَ وَالِاجْتِمَاعِيِّينَ وَالمُخَطِّطِينَ إِعْتِبَارًا أَنَّ التَّنْمِيَةَ هِيَ مَطْمَحُ جَمِيعِ الدُّولِ وَحُلْمُ كُلِّ الشُّعُوبِ، وَالتَّخْطِيطُ يُعْتَبَرُ الأَدَاةَ الفَاعِلَةَ وَالوَسِيلَةَ النَّاجِعَةَ لِلوُصُولِ إِلَى التَّنْمِيَةِ المُنْشُودَةِ، فَقَامَتِ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الدُّولِ النَّامِيَّةِ عَقِبَ حُصُولِهَا عَلَى إِسْتِقْلَالِهَا بِمُحَاوَلَاتٍ تَطْبِيقِ أُسْلُوبِ التَّخْطِيطِ لِغَرَضِ تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ وَالمُحَاوَلَاتِ بِرُكْبِ الدُّولِ المُتَقَدِّمَةِ وَهَكَذَا شَاعَ إِسْتِخْدَامُ أُسْلُوبِ التَّخْطِيطِ فِي الدُّولِ المُتَقَدِّمَةِ الإِشْتِرَاكِيَّةِ وَالرَّأْسِمَالِيَّةِ وَكَذَلِكَ فِي الدُّولِ النَّامِيَّةِ مَعَ إِخْتِلَافِ أَنْوَاعِ التَّخْطِيطِ وَمُسْتَوَاتِهِ وَمَضْمُونِهِ وَالعَوَامِلِ الَّتِي وَلَدَتْهُ. فَظَهَرَتْ العَدِيدُ مِنَ الخُطَطِ الَّتِي تَخْتَلِفُ بَعْضُ الشَّيْءِ فِي إِتْجَاهَاتِهَا وَتَخْتَلِفُ إِخْتِلَافًا هَائِلًا فِي إِجْرَائَاتِهَا.

وَالجَزَائِرُ هِيَ إِحْدَى الدُّولِ الَّتِي خَرَجَتْ مُتَقَلِّةً مِنَ حَرْبِ طَوِيلَةٍ خَاضَتْهَا ضِدَّ المُسْتَعْمِرِ الفَرَنْسِيِّ فَكَانَ وَأَنَّ إِتْبَعَتْ هِيَ الأُخْرَى أُسْلُوبَ التَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَةِ مُنْذُ الإِسْتِقْلَالِ، وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ النُّهُوضِ بِالبِلَادِ وَالخُرُوجِ مِنْ حَالَةِ التَّخَلْفِ المُزْرِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا، لِأَجْلِ ذَلِكَ كَانَتْ هُنَاكَ مُخَطَّطَاتٌ تَنْمُوِيَّةٌ عَقِبَ الإِسْتِقْلَالِ، فَمُنْذُ الإِسْتِقْلَالِ بَدَأَتْ الجَزَائِرُ كَدَوْلَةً مُسْتَقَلَّةً حَدِيثَةً السَّيرِ نَحْوَ التَّقَدُّمِ وَتَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ فَوَضَعَتْ مُخَطَّطَاتٍ وَبِرَامِجَ ضِمْنَ خُطَّةٍ وَطَنِيَّةٍ شَامِلَةٍ، لَقَدْ إِنتَهَجَتْ سِيَّاسَةَ التَّخْطِيطِ كَعَبْرَتِهَا مِنَ الدُّولِ الإِشْتِرَاكِيَّةِ مِنْ أَجْلِ التَّعْجِيلِ بِنُموِّهَا.

إِنَّ الإِهْتِمَامَ بِمَوْضُوعِ التَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَةِ كَمَوْضُوعٍ يَسْتَقْطِبُ الكَثِيرَ مِنَ رِجَالِ الصَّنَاعَةِ وَالِإِدَارَةِ وَقَادَةِ المُجْتِمَعَاتِ عَلَى إِخْتِلَافِ مُنْطَلِقَاتِهِمُ الأَيْدِيُولُوجِيَّةِ، وَتَعَاظُمِ الإِهْتِمَامِ بِمَوْضُوعِ التَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَةِ مِنْ قِبَلِ عُلَمَاءِ الإِجْتِمَاعِ وَالعُلُومِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ الأُخْرَى وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ إِذْ يُمَثَّلُ الإِمْتِدَادُ الطَّبِيعِيُّ لِإِيرَاسَةِ التَّغْيِيرِ الإِجْتِمَاعِي وَالثَّقَافِي.

وَنظراً لأهمية موضوع التخطيط ودوره في تحقيق التنمية المحليّة ومن ثمّ التنمية الوطنيّة الشاملة فقد حاولنا الإلمام بهذه المسألة ببحث نظري وميداني من أجل البحث والتّقيب وكشف حقائقاً هذا الموضوع الهامّ والولوج في أعماقه والإحاطة بمختلف جوانبه. فتأتي هذه الدراسة التي بين أيدينا لتسلط الضوء على موضوع التخطيط وتُحاول القيام بمحاولة استطلاعية للوقوف على مكونات الفعل التخطيطي وعلاقته بالتنمية المحليّة والمستوى الذي بلغه والمعوقات التي تعرّضه مع التركيز على ولاية الشلف وتحديدًا أخذُ بلديتين من مجموع 23 بلدية مكوّنة للولاية وهما بلدية الشلف وبلدية تنس أين تمثّل هاتين البلديتين الدراسة الميدانية ومعالجة هذا الموضوع عبر سبعة فصول نستعرضها هنا من خلال هذين البابين: **الباب الأول** وقد خصص للإطار المنهجي والنظري للدراسة وتضمن هذا الباب خمسة فصول: **أما الفصل الأول** فقد خصص لـ "موضوع الدراسة" وقد اشتملت عناصره الفرعية الموضوعات التالية: إشكالية الدراسة، دوافع وأسباب اختيار هذا الموضوع، أهداف الدراسة كما حدّدت في جانبه المفاهيم الأساسية المستخدمة في الدراسة كمفهوم التخطيط الاجتماعي، التنمية المحليّة، ثم حدّدت التعريف الإجرائي لهذه الدراسة، وكذا تناولت فيه الدراسات السابقة وهي مقسّمة إلى دراسة واحدة أجنبيّة وخمس دراسات عربيّة وثلاث دراسات وطنيّة ثم المقارنة السوسيوولوجيّة وختّمت الفصل بخلاصة، **أما الفصل الثاني** فعالجت فيه موضوع التخطيط وأسميته "سوسيوولوجيا التخطيط" حيث تناولت فيه تاريخ ونشأة التخطيط ومفهومه ووظائفه ومُنطباته وعوامل نجاحه كما تطرقت أيضاً إلى تطوّر أجهزة التخطيط وأهميّة التخطيط للتنمية خاصّة في الدول النامية والجزء الثاني من هذا الفصل جعلته للحديث عن التخطيط الاجتماعي حيث ذكّرت مفهومه وأهميته وأهم خصائصه وأساليبه ومعوقاته وأخيراً التخطيط على المستوى المحليّ ثم ختمت الفصل بمُلخص، **أما بالنسبة للفصل الثالث** الذي يدخل ضمن الإطار النظري تحت عنوان "سوسيوولوجيا التنمية" تعرّضت فيه إلى العناصر التالية: تاريخ ونشأة التنمية ومفهومها، علاقة التنمية بالتخلف والتكنولوجيا، علاقة التنمية بالتغير الاجتماعي والعولمة، علاقة التنمية بالإعلام والسياحة، ثم أدركت جزءاً للحديث عن التنمية المحليّة وجاء فيه: مفهوم التنمية المحليّة ودوافع الإهتمام بها، مقومات التنمية المحليّة ومراحلها، المشاركة في التنمية المحليّة، دور التنمية المحليّة في تحقيق التنمية الوطنيّة، والجزء الأخير من الفصل تناولت فيه إستراتيجية التنمية على المستوى الوطني والمحليّ، التنمية والبيئة، وأخيراً ختمت الفصل بمُلخص.

بَعْدَهَا يَأْتِي **الفصل الرابع** مِنَ الإِطَارِ النَّظَرِيِّ خَصَّصْتُهُ لِتَتَاوُلِ "التَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَةِ وَالسَّكَّانِ" وَأَدْرَجْتُ فِيهِ العِلَاقَةَ بَيْنَهُمَا وَكَيْفَ يُؤَثِّرُ أَحَدُهُمَا فِي الأَخرِ، وَأخِيرًا جَاءَ **الفصل الخامس** فِي هَذَا البَابِ وَالَّذِي يَحْمِلُ عُنْوَانَ "نَمَازِجَ لِدَوَلٍ حَقَّقَتِ التَّنْمِيَةَ بِفَضْلِ التَّخْطِيطِ" خَصَّصْتُهُ لِذِكْرِ نَمَازِجَ حَيَّةٍ لِدَوَلٍ حَقَّقَتِ التَّنْمِيَةَ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ تُعَانِي التَّخَلْفَ وَالفَقْرَ وَذَلِكَ بِفَضْلِ التَّخْطِيطِ، وَأَخْتَرْتُ لِذَلِكَ ثَلَاثَ دَوَلٍ وَهِيَ: الإِمَارَاتُ العَرَبِيَّةُ المُتَّحِدَةُ، تُرْكِيَا وَمَالِيزِيَا.

أَمَّا **البَابُ الثَّانِي** ذُو الطَّبِيعَةِ المُنْهَجِيَّةِ وَالمَيَدَانِيَّةِ فَهُوَ يَتَّصِدَى لـ: "الإِطَارِ المُنْهَجِيِّ وَالمَيَدَانِيِّ لِلدِّرَاسَةِ" فَيَشْتَمِلُ عَلَى الفُصُولِ التَّالِيَةِ:

الفصل السادس يَتَعَلَّقُ أَسَاسًا بِـ: "الإِجْرَاعَاتِ المُنْهَجِيَّةِ" حَيْثُ يَبْحَثُ فِي مَنَهِجِ الدِّرَاسَةِ وَأدَوَاتِ جَمْعِ البَيِّنَاتِ، مَجَالَاتِ الدِّرَاسَةِ، وَكَيْفِيَّةِ تَحْلِيلِ البَيِّنَاتِ، وَمُجْتَمَعِ البَحْثِ.

الفصل السَّابِعُ: "المُعَالَجَةُ السُّوسْيُؤُلُوجِيَّةُ لِلبَيِّنَاتِ" فَقَدْ تَمَّ مِنْ خِلَالِهِ عَرْضُ وَتَحْلِيلُ البَيِّنَاتِ الخَاصَّةِ بِالفَرَضِيَّاتِ الجُزْئِيَّةِ الأُولَى وَالثَّانِيَّةِ وَالثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ، وَأخِيرًا **الفصل الثَّامِنُ** الَّذِي يَحْمِلُ عُنْوَانَ: "النُّتَاجِ العَامَّةُ لِلدِّرَاسَةِ" حَيْثُ تَمَّ التَّنَطُّقُ مِنْ خِلَالِهِ إِلَى مُعَالَجَةِ النُّتَاجِ المُتَوَصَّلِ إِلَيْهَا فِي ضَوْءِ الفَرَضِيَّاتِ الأَرْبَعِ وَفِي النِّهَايَةِ حَاوَلْنَا تَلْخِيصَ وَجَمْعَ أَهَمِّ الأَفْكَارِ وَالقَضَايَا الَّتِي تَطَرَّقْنَا إِلَيْهَا عِبْرَ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ مِنْ خِلَالِ خَاتِمَةٍ قَدَّمْنَا مِنْ خِلَالِهَا أَهَمَّ التَّوَصِيَّاتِ الَّتِي رَأَيْنَا أَنَّهَا سَتُفِيدُ كُلَّ مُهْتَمِّ بِهَذَا المَوْضُوعِ خَاصَّةً المَسْؤُولِينَ المَعْنِيِّينَ بِالتَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَةِ.

الباب الأول:

الإطار المفاهيمي
والنظري للدراسة

الفصل الأول: موضوع الدراسة.

تمهيد:

1-1 الإشكالية.

2-1 فرضيات الدراسة.

3-1 أسباب اختيار الموضوع.

4-1 أهداف الدراسة.

5-1 أهمية الدراسة.

6-1 تحديد المفاهيم.

7-1 الدراسات السابقة.

8-1 المقاربة السوسيولوجية.

ملخص الفصل.

تمهيد:

يُعتبرُ الفصلُ الذي سنتناوله والمُعنون بـ "موضوع الدراسة" أهمُّ فُصولِ الدراسة التي بين أيدينا فهو بمثابة البوابة المفتوحة للباب الأول منها. كما يُعتبرُ الموجه الرئيسي لكل العناصر التي تأتي بعده، ذلك أنه يُعالج الإطار المفاهيمي والجانب النظري للدراسة بكل تصوراتها الفكرية وخلفياتها التحليلية. حيث سنناول من خلاله إشكالية الدراسة التي نحن بصدد معالجتها مع تسليط الضوء على أهميّة موضوع الدراسة والذي يُعرج على دور التخطيط الاجتماعي في تحقيق التنمية المحليّة، مع إظهار أهم الأسباب الدافعة لاختياره وكذا تحديد وإبراز أهم الأهداف التي نود تحقيقها من خلال التطرق لهذا الموضوع والبحث فيه، دون أن ننسى تحديد أهم المفاهيم الأساسية المستخدمة في الدراسة بالتوضيح والشرح إضافة إلى ذلك فقد تم في هذا الفصل عرض وتحليل أهم الدراسات السابقة التي تطرقت وحاولت معالجة هذا الموضوع، فالمفاهيم والنظريات والدراسات السابقة هي العمود الفقري الذي نُبنى عليه أي دراسة سوسيوولوجية.

1-1- الإشكالية:

تُعتبر عملية التخطيط ذات أهمية في كافة الأعمال مهما صغرت أو كبرت، حيث أن كل عمل يحتاج إلى تخطيط مسبق يتسم بالديمومة نوعاً ما، كما يكون التخطيط وسيلة لصياغة أفكار متنوعة لحل مشكلة قائمة لتطوير شيء قائم أو لإحداث أمر جديد، وجميعها لا بد أن تتدرج بمراحل عملية التخطيط للوصول إلى الهدف المنشود، فعملية التخطيط مهمة في أي عمل، إذ أنها تُساعد على تنظيم الأعمال وإعطاء سرعة وسهولة الإنجاز وزيادة الدقة وإزالة الملاحظات التي تطرأ أثناء العمل، وقد يُستخدم التخطيط المسبق كأداة لوضع معايير وأسس وقوانين لإنجاز أعمال معينة.

لقد خطّط الناس منذ القديم حياة المجتمعات، حيث قدّم "أفلاطون" في جمهوريته الخطوط الرئيسية لدولة مثالية يُؤدّي فيها التخطيط دوراً كبيراً إذ يُحدّد فيها الحكماء أولاً الأهداف التي يجب أن يسعى إليها المجتمع، ومن ثم تُحدّد الأعمال الواجب القيام بها للوصول إلى هذه الأهداف ثم تُوزع بين الناس وفقاً لقدراتهم، كما يُقسّمون ثمارها وفقاً لحاجاتهم. أما في أيامنا هذه وفي ظلّ التحوّلات العملاقة الحادثة على المستوى العالمي فقد كثر اللغط حول ما إذا كان التخطيط ضروري لتحقيق التنمية أم هو مُعيق لها ويجب الاستغناء عنه

كان تبلور التخطيط كمفهوم وعملية تسبق إنجاز أي عمل أحد الداعيات الرئيسية للتورّة الصناعيّة التي بزغ فجرها مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ودخول القرن العشرين تُعدّ البدايات الأولى للأخذ بمنهج التخطيط كمنهج علمي يُساعد على تحقيق التقدّم الاقتصادي والاجتماعي وخاصة في الدول الاشتراكية، وقد تبلور التخطيط كمفهوم أو عملية لأول مرة في التاريخ في الحقل الاقتصادي، ويُعدّ العالم الاقتصادي النمساوي كريستيان شوبنهايدر

CRISTIANE Shopenhider أول من أدخل لفظ التخطيط في مقال طُبِعَ له عام 1910م ثم أخذ المصطلح شكلاً تطبيقياً فنياً ظهرت آثاره من خلال إنجازات الإدارة العسكرية في ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولى".⁽¹⁾

لقد كان للثورة الصناعية متطلباتها ومُعطياتها التي فرضت واقعاً اقتصادياً واجتماعياً جديداً حيث سعت هذه الثورة منذ بداياتها إلى زيادة الإنتاج وتسريع معدلات النمو الاقتصادي على مستوى الدول والبلدان وزيادة الهوامش الربحية على صعيد المشاريع والوحدات الإنتاجية. لذلك ليس غريباً أن يكون أول كتاب يظهر في مجال التخطيط في بداية القرن العشرين يحمل عنوان "التخطيط الاقتصادي" ومُنذ ذلك الوقت حتى وقتنا الحاضر كان هناك ثلاث وظائف رئيسية للتخطيط كعلم وفن وأسلوب وعملية، وأهم وظيفة للتخطيط والتي يمكن أن تأتي في مقدمتها وظائفه هي اعتباره كوسيلة لتحقيق التنمية وتحسين المستوى المعيشي والدخل الفردي، كما أن تدخل الحكومات واستخدامها للتخطيط من أجل تحقيق التنمية والابتعاد عن التخلف بدأ يأخذ شكلاً حطاً تنمياً فكانت أول خطة تنموية وضعت في الإتحاد السوفيتي سابقاً مُنصف العقد الثاني من القرن العشرين، حيث لم تصل شهرة هذا المصطلح وذيوعه في مختلف دول العالم إلا بعد استخدامه في الإتحاد السوفيتي سابقاً عام 1928م عندما لجأت إليه الحكومة بعد قيام ثورة أكتوبر 1917م وذلك بتنفيذ الخطة الخمسية الأولى (1928م-1932م) كأسلوب للخلاص من حالة التخلف التي كان يعاني منها المجتمع وخاصة بعد أن أنهكتها الحرب العالمية الأولى ورغبته في ضرورة تحويل مجتمعه من المجتمع الزراعي (التخلف) إلى المجتمع الصناعي (في طريق التقدم)⁽²⁾، ثم اتجهت الدول الاشتراكية إلى الأخذ بهذا الأسلوب لتحقيق التنمية الشاملة، كما أصبح التخطيط في هذه المرحلة الوسيلة الرئيسية التي تعتمد عليها الدول والمجتمعات في تشكيل مستقبلها بالصورة التي تُريد وترغب، كما أضحت التخطيط وسيلة وأداة لاستشراف المستقبل ومهجاً لتشكيل المستقبل بالصورة المرغوبة والمنشودة فهو يُعتبر قاسماً مشتركاً بين كافة عمليات تنظيم المجتمع.

لقد أصبح التخطيط حقيقة واقعية في كل المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حيث يأخذ أشكالاً تطبيقية باختلاف أيديولوجية كل مجتمع ولذلك أصبح هو المنهج المتبع لتحقيق أهداف وغايات المجتمع. وإذا كان الهدف الأساسي للتجمع البشري هو إشباع حاجات سكانه والشعور بالسعادة التي لا تتحقق إلا مع الشعور بالأمن والطمأنينة والاستقرار، من خلال أهمية الإصلاح الاجتماعي وتقديم

¹ - أحمد عبد الفتاح ناجي، التخطيط للتنمية في الدول النامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2011، ص 49.

² - نفس المرجع السابق، ص 49.

البرامج والخدمات التي يتضمنها التخطيط والرعاية الاجتماعية وذلك للتعرف على احتياجات المجتمع وحل المشكلات التي يعاني منها، فعملية التنمية تتم وفق برامج وخطط تنموية متنوعة تكون لها أهداف وغايات، وهذه البرامج تمر عبر عدة مراحل وأولها دراسة مدى ملاءمة هذه البرامج للاحتياجات المطروحة ثم بعدها تتم عملية الإعداد والتحضير والتنفيذ وبعد الانتهاء من عملية الإنجاز يتم تسليمها على شكل هياكل تحقق الصالح العام، ولما كان للتخطيط كل هذه المكانة والأهمية اتخذت معظم دول العالم من التخطيط للتنمية وسيلة علمية تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والمتوقعة على مستوى القطر وتعميم المردود من هذا الاستخدام، ومن الطبيعي صعوبة تحقيق ذلك إلا باستهداف تنمية متوازنة لمختلف القطاعات وهذا يعني حتمية التخطيط الشامل الذي يواكب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحقيقاً لمبدأ التنمية المتوازنة لمختلف القطاعات.

ولما كانت التنمية الاجتماعية هي مبنغى وهدف كل مجتمع يرمي ويطمح إلى الرفع من مستوى معيشة أفرادها وكان التخطيط الاجتماعي هو ذلك النوع من التخطيط الذي يقوم بتخطيط خدمات الرعاية الاجتماعية بهدف إشباع احتياجات أفراد المجتمع وحل المشكلات المختلفة التي تواجههم من الناحية الاجتماعية كالصحة والإسكان ومياه الشرب النقية والمرافق والنظافة العامة وغيرها فإنها بدأت تعمل بالتخطيط الاجتماعي وتضع المخططات المختلفة من أجل إيجاد حلول لهذه المشكلات والنهوض بشعوبها أو تحقيق المزيد من التقدم، وعليه فالتخطيط للتنمية أصبح قضية جميع الدول المتقدمة منها والمتخلفة دون استثناء فكل دولة تسعى بالتخطيط لتحقيق التنمية التي أصبحت قضية تطمح إليها وتنفيذها ومن ثم رؤيتها على أرض الواقع، وذلك من أجل النهوض بشعوبها والوصول بهم إلى المستوى المعيشي الذي يليق بهم.

فالتخطيط الاجتماعي يتناول الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الاجتماعية كمجال للتطبيق مع عدم إغفال أثر العامل الاقتصادي في الاهتمام بتنمية الخدمات وخدمات الرعاية الاجتماعية بصفة خاصة، وعليه فإن التخطيط الاجتماعي ليس هدفاً في حد ذاته إنما هو وسيلة لتحقيق إشباع احتياجات المواطنين وحل مشاكلهم وتحقيق حياة أفضل لهم من خلال مجموعة من العمليات التي يتم السير وفقاً لها لتحقيق الأهداف المرجوة.

كما يسعى التخطيط الاجتماعي لتغيير الحياة الاجتماعية للأفراد داخل مجتمعهم والانتقال بهم من وضع معين إلى وضع آخر أفضل وأحسن إذ أنه يركز على كافة احتياجات الإنسان من صحة وعمل وسكن وتعليم وترفيه... وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد بكافة أنواعها لمقابلة تلك الاحتياجات في المجتمع وتحقيق الرفاهية والرقى.

لقد شكّلت بداية النصف الثاني من القرن العشرين منعطفاً تاريخياً لدول العالم عموماً ولدول العالم الثالث، خصوصاً تلك التي نالت استقلالها بعد الكفاح المرير ضد الاستعمار، فقد كانت هذه الأخيرة منهكة الإقتصاد وتعاني الفقر والجهل وشبه إنعدام للبنى التحتية حيث كان من الضروري رفع

التّحدّي ضدّ التّخلف وتحرّيك عجلة التّميّة، ولَمَّا كَانَ التّخْطِيط الإِجْتِمَاعِي كَمَنْهَجٍ عِلْمِي يَهْدِفُ إِلَى تَوْجِيهِ مَسَارَاتِ خُطَطِ التّميّةِ بِعِفْلَانِيَّةٍ، كَانَ لِابْدُ لِهَذِهِ الدَّوْلِ إِتْبَاعَ أُسْلُوبِ التّخْطِيطِ القَائِمِ عَلَى العِلْمِ وَالفِكرِ وَإِخْتِيَارِ أَمْثَلِ الخَطَوَاتِ وَالعَمَلِيَّاتِ وَالإِجْرَاءَاتِ الَّتِي تُحَقِّقُ الأَهْدَافَ فِي المُجْتَمَعَاتِ وَالدَّوْلِ عَلَى إِخْتِلَافِ نُظُمِهَا السِّيَاسِيَّةِ وَيَتَنَاوَلُ مُخْتَلَفَ المَشَاكِلِ وَالعَقَبَاتِ الَّتِي تَعْتَرِضُهَا نَحْوَ الوُصُولِ إِلَى مُسْتَوَى أَفْضَلِ مَهْمَا إِخْتَلَفَتْ فِي تَقَدُّمِهَا أَوْ تَخَلُّفِهَا.

وَبِمَا أَنَّ الجَزَائِرَ هِيَ إِحْدَى هَذِهِ الدَّوْلِ الَّتِي وَجَدَتْ نَفْسَهَا أَمَامَ مَشَاكِلِ مُعْضَلَةِ عِدَاةِ الإِسْتِقْلَالِ تَمَثَّلَتْ أُسَاسًا فِي مِيرَاثِهَا إِقْتِصَادًا ضَعِيفًا وَمَشْلُوبًا بِفِعْلِ التَّبَعِيَّةِ الجَائِرَةِ المَفْرُوضَةِ عَلَيْهِ سَابِقًا حَيْثُ وَجَدَتْ الحُكُومَةُ نَفْسَهَا يَوْمَهَا أَمَامَ مَهَامٍ كُبْرَى يَنْبَغِي تَنْفِيذُهَا، سِوَا تَعَلُّقِ الأَمْرِ بِالقَضَاءِ عَلَى الضَّعْفِ وَالتَّشْوِيهِ اللِّدَانِ تَعَرَّضَ لهُمَا الإِقْتِصَادِ الوَطْنِي أَوْ بِتَحْسِينِ مَعِيشَةِ الفِرْدِ الجَزَائِرِيِّ وَذَلِكَ بِتَوْفِيرِ السَّكَنِ، مَنَاصِبِ الشَّغْلِ، التَّعْلِيمِ وَتَحْسِينِ الخِدْمَاتِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَإِنطِلَاقًا مِنْ هَذَا الوَاقِعِ الهَشِّ وَالمُزْرِي طَرَحَتْ قَضِيَّةُ التّميّةِ المُجْتَمَعِيَّةِ الشَّامِلَةَ نَفْسَهَا بِقُوَّةٍ، وَصَارَ مِنَ الضَّرُورِيِّ بَلْ مِنَ المُحْتَمِّ شَحْذُ كُلِّ الجُهُودِ وَالطَّاقَاتِ لِخَوْضِ غِمَارِ هَذِهِ المَهْمَةِ الإِسْتِرَاطِيَّةِ حَيْثُ إِنْتَهَجَتْ الجَزَائِرُ مِنْذُ البِدَايَةِ سِيَاسَةَ تَنْمُوِيَّةٍ تَتِمَّلُ فِي أَعْمَالِ إِنْمَائِيَّةٍ ذَاتِ طَابَعٍ تَرْمِيْمِي تَهْدِفُ إِلَى تَخْلِيصِ البِلَادِ مِمَّا لَحِقَها مِنْ دَمَارِ جَزَاءِ الإِسْتِعْمَارِ . وَكَحَلِّ مُفْتَرَحٍ حِينَهَا تَمَّ إِعْتِمَادُ أُسْلُوبِ التّخْطِيطِ المَرْكَزِيِّ كَأَدَاةٍ لِتَحْقِيقِ التّميّةِ الوَطْنِيَّةِ، هَذَا الأُسْلُوبِ الَّذِي لَمْ تُرَاعَى فِيهِ خُصُوصِيَّاتُ كُلِّ مُنطِقَةٍ بَلْ كَانَ شُمُولِيًا، كَمَا أَنَّهُ لَمْ تُؤَفَّرْ لَهُ الإِمْكَانَاتِ المَادِيَّةِ وَالبَشَرِيَّةِ اللّازِمَةُ لِبرَاجِ تَنْمُوِيَّةٍ طَوِيلَةِ المَدَى. فَبَعْدَ 1965م بَدَأَتْ تُتَضَحُّ مَعَالِمُ النُّظْرِيَّةِ التّمْوِيَّةِ الشَّامِلَةِ الَّتِي جَعَلَتْ الجُهُودَ مُنْصَبَةً لِمُحَاوَلَةِ فَهْمِ وَتَفْسِيرِ التّخَلُّفِ وَمُحَارَبَتِهِ بِإِنْتِهَاجِ سِيَاسَةِ تَنْمُوِيَّةٍ إِقْتِصَادِيَّةٍ إِجْتِمَاعِيَّةٍ مِنْ خِلَالِ عِدَّةِ مُخَطَّطَاتٍ تَنْمُوِيَّةٍ مُتتَالِيَّةٍ حَيْثُ بَدَأَ التّخْطِيطُ الجَدِي سَنَةَ 1966م بِصِيغَةٍ إِسْتِرَاطِيَّةٍ عَامَّةٍ لِلتّميّةِ، تَلْتَمِهُ سِلْسِلَةٌ مِنَ المُخَطَّطَاتِ الإِنْمَائِيَّةِ هَادِفَةً بِذَلِكَ إِلَى تَحْقِيقِ السَّيْطَرَةِ الوَطْنِيَّةِ الكَامِلَةِ عَلَى النِّشَاطِ الإِقْتِصَادِيِّ عَنِ طَرِيقِ تَأْمِيمِ المَصَالِحِ الأَجْنِبِيَّةِ فِي البِلَادِ وَكَذَا إِثْشَاءِ مُؤَسَّسَاتٍ وَطْنِيَّةٍ، وَمُنذُ ذَلِكَ الوَقْتِ أَخَذَتِ الدَّوْلَةُ تَقُومَ بِدَوْرٍ مُتْرَايِدٍ فِي تَوْجِيهِ إِدَارَةِ حَرَكَةِ التّميّةِ بِفَضْلِ مُخَطَّطَاتِ التّميّةِ كَالْمُخَطَّطِ الثَّلَاثِي، المُخَطَّطِ الرُّبَاعِيِّ الأَوَّلِ، المُخَطَّطِ الرُّبَاعِيِّ الثَّانِي، المُخَطَّطِ الخُمَاسِيِّ الأَوَّلِ، المُخَطَّطِ الخُمَاسِيِّ الثَّانِي وَغَيْرِهَا مِنَ المُخَطَّطَاتِ إِلَى غَايَةِ ظُهُورِ سِيَاسَةِ التَّعْمِيرِ، وَكُلُّهَا عِبَارَةٌ عَنِ بَرَامِجِ تَنْمُوِيَّةٍ مُنْتَوَعَةٍ تُسَعَى الدَّوْلَةُ مِنْ خِلَالِهَا تَغْيِيرَ حَيَاةِ النَّاسِ وَتَوْفِيرِ الحَاجِيَّاتِ الضَّرُورِيَّةِ لَهُمْ.

كَمَا حَاوَلَتْ السُّلْطَاتُ تَنْظِيمَ مُشَارَكَةِ المَجَالِسِ الشَّعْبِيَّةِ البَلَدِيَّةِ فِي مَجَالِ التّميّةِ المَحَلِّيَّةِ مِنْ خِلَالِ تَمْكِينِهَا مِنْ إِعْدَادِ المُخَطَّطِ البَلَدِيِّ لِلتّميّةِ. وَيُمْكِنُ القَوْلُ أَنَّهُ بِالرُّغْمِ مِنَ التَّوَجُّهِ الحُكُومِيِّ نَحْوَ إِقْتِصَادِ السُّوقِ الَّذِي يَعْتمِدُ عَلَى الإِسْتِثْمَارِ الخَاصِّ بِشَكْلِ كَبِيرٍ إِلاَّ أَنَّ هَذَا المُخَطَّطَ يُعْتَبَرُ الأَدَاةَ المُفَضَّلَةَ وَالأَسَاسِيَّةَ لِلتّميّةِ المَحَلِّيَّةِ فِي البَلَدِيَّةِ خَاصَّةً فِيَمَا يَتَعَلَّقُ بِتَحْقِيقِ الأَهْدَافِ الَّتِي تَهْتَمُّ بِتَلْيِيَةِ الحَاجَاتِ الأَسَاسِيَّةِ لِأَفْرَادِ المُجْتَمَعِ كَالتَّرُودِ بِالمِيَاهِ الصَّالِحَةِ لِالشُّرْبِ وَشَقِّ الطَّرِيقَاتِ وَقَنَوَاتِ لِصَرْفِ

المياه وإيجاد فضاءات للترفيه وغيرها، هذا إذا اعتبرنا أن الهدف الأساسي من تمكين المجالس الشعبية البلدية من إعداد المخطط البلدي للتنمية هو محاولة تكريس سياسة اللامركزية الإدارية التي تطمح الجزائر إلى تحقيقها منذ الاستقلال، لا سيما في مجال التخطيط، حيث لا تنحصر مشاركة البلدية في تخطيط التنمية على المستوى المحلي فقط بل تتعدى ذلك حتى إلى المستوى الوطني، حيث تساهم البلدية في تحضير وإنجاز المخطط الوطني للتنمية وفق ما تسمح به الإمكانيات البشرية والمادية لكل بلدية في إطار الصلاحيات المخولة لها قانوناً.

وعلى هذا الأساس ومن خلال كل ما سبق عرضه، يتبادر إلى الذهن تساؤل رئيسي وجوهري تدور حوله هذه الدراسة مفاده ما يلي: ما هو الدور الذي يؤديه التخطيط الاجتماعي في تحقيق التنمية المحلية وهل توجد هناك علاقة بين التخطيط الاجتماعي والتنمية المحلية؟

هذا التساؤل يدفعنا نحو طرح تساؤلات مختلفة نغوص بنا في ثنايا هذه الدراسة وقد حاولنا

تلخيصها فيما يلي :

- هل اعتماد أسلوب التخطيط المركزي الشامل الذي لم تراعى فيه خصوصيات كل منطقة أدى إلى عدم تحقيق التنمية المحلية المرجوة؟
- هل ساهمت المخططات التنموية طيلة هذه المدة من تحسين المستوى المعيشي للأفراد ومن ثم تحقيق خطوة في مجال التنمية؟
- هل التخطيط الاجتماعي هو أداة فاعلة ومهمة في مسيرة التطوير والتحديث يجب تفعيل العمل به لتحقيق التنمية؟
- هل القائمين على التخطيط في منطقة الشلف يفتقرون إلى المقومات والمؤهلات العلمية اللازمة لتلك العملية؟
- هل عدم توظيف أرقى وأحدث التقنيات الحديثة وتطوير أدوات وأساليب عمليات التخطيط المختلفة أدى إلى عجز التخطيط في معالجة ظواهر المجتمع المعقدة وبالتالي عدم تحقيق التنمية؟
- هل الانتقال إلى التخطيط الاجتماعي العلمي السليم بفعل غياب نظرة واضحة ومحددة لمستقبل التنمية سبب في عدم تحقيق التنمية المحلية؟
- هل الانتقال إلى الكفاءات الفنية والإدارية اللازمة سبب في عدم تحقيق التنمية المحلية؟
- هل التركيز على تطبيق إستراتيجية إدارية تمكن من ربط المفاهيم التخطيطية بالكفاءة والقدرة الإدارية لهيئات ومؤسسات التخطيط دور في إنجاح خطط التنمية في تحقيق التنمية المحلية؟
- هل تبني نموذج التخطيط المركزي دون مراعاة واقع المجتمعات المحلية أدى إلى تبذير إمكانيات مالية يمكن توظيفها في مشاريع تنموية حقيقية؟

- هل عدم التخطيط للاستغلال الأمثل لإمكانيات المجتمعات المحلية أدى إلى تَلَكُّوْ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ فيها؟

- هل الإستخدامات العشوائية للتخطيط سبب فشله في تحقيق التنمية المحلية؟

- هل غياب التخطيط الإجتماعي سبب أساسي في تفاوت المؤشرات التنموية بين البلديات؟

- هل يمكن إرجاع سبب إخفاق خطط التنمية إلى فشل برامج التخطيط الإجتماعي؟

- هل نقص الوعي التخطيطي لدى الجهات الرسمية يؤدي إلى عدم وصول التخطيط للأهداف التي يُسعى إلى تحقيقها؟

- هل هناك عراقيل ومُعوقات تَفْعَف حائلا دون تحقيق التخطيط الإجتماعي لأهدافه التنموية المنشودة؟

- ما هي التحدّيات التي تواجه تفعيل التخطيط الإجتماعي كأداة لتحقيق التنمية في ظلّ العولمة

والتغيرات الحاصلة في المجتمعات؟

1-2- فرضيات الدراسة:

يُعتبر البحث العلمي وسيلة منهجية للاكتشاف والتفسير العلمي والمنطقي للظواهر والاتجاهات

والمشاكل وينطلق من فرضيات وتخمينات ويمكن التأكد من صحتها أو عدم صحتها بإتباع سبل علمية معينة يمكنها تحقيق ذلك. " فالفرض تصميم مبدئي تطلّ صحتّه موضع إختبار ويلزم أن يعتقد الباحث في صحة فرضه، فالهدف من وضع الفروض هو إختباره حتى يمكن استكشاف مدى تطابقه مع الحقائق والبيانات".⁽¹⁾

فالفرض يُعتبر تخميناً مبدئياً يستدلّ به الباحث على إيجاد علاقة بين متغيرين أو أكثر ولا يُعدّ

الفرض حكماً على الإطلاق إلا بعد إثباته، كما أنّ الفروض العلمية هي التي تحمل أبعاد الموضوع

فيها وتُعتبر تفسيراً مبدئياً له، كما تُعدّ ذلك التّخمين المؤقت الذي يضعه الباحث في بداية دراسته

لإرشاده طيلة قيامه بالدراسة، فهي حلّ مؤقت يفترضه الباحث يحتمل النفي والإثبات ولا يمكن أن

نعتبره حقيقة، يقول الدكتور معن خليل عمر: " تعني الفرضية نقطة البدء في كلّ بحث قائم على

الإستدلال التجريبي والتي من دونها لا يمكن القيام بأيّ بحث يهدف إلى المعرفة العلمية الرّمنية والآ

تحكمت الصدفة المحضنة بالبحث الإجتماعي... فهي المنبه الرئيسي لرفض أو قبول الحقائق

الإجتماعية في علم الإجتماع".⁽²⁾

1- مُحمّد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ط4، ص25.

2- معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الإجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ط2، ص63.

وَمِمَّا سَبَقَ ذِكْرَهُ فَإِنَّا نُحَاوِلُ أَنْ نُجِيبَ عَلَى أَسْئَلَةِ الْإِشْكَالِيَّةِ الْمَطْرُوحَةِ، وَذَلِكَ بِطَرْحِ فَرَضِيَّاتٍ قَابِلَةٍ لِلتَّحْقُقِ وَالتَّجْرِبَةِ حَيْثُ نُحَاوِلُ هَذِهِ الدَّرَاسَةَ إِخْتِبَارَ صِحَّةِ أَوْ عَدَمِ صِحَّةِ الْفَرَضِيَّةِ الرَّئِيسِيَّةِ وَالفَرَضِيَّاتِ الْجُزْئِيَّةِ التَّالِيَةِ:

الفَرَضِيَّةِ الرَّئِيسِيَّةِ لِلدَّرَاسَةِ:

- لِلتَّخْطِيطِ الْإِجْتِمَاعِيِّ دَوْرَ هَامٍ وَفَعَالٍ فِي تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ الْمَحَلِّيَّةِ مِنْ خِلَالِ الْعِلَاقَةِ الْقَوِيَّةِ بَيْنَ التَّخْطِيطِ الْإِجْتِمَاعِيِّ الْجَيِّدِ وَالتَّنْمِيَةِ الْمَحَلِّيَّةِ.

الفَرَضِيَّاتِ الْجُزْئِيَّةِ:

الفَرَضِيَّةِ الْجُزْئِيَّةِ الْأُولَى:

- عَدَمُ التَّخْطِيطِ لِلِاسْتِغْلَالِ الْأُمْتَلِ لِإِمْكَانِيَّاتِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ أَدَّى إِلَى تَلَكُّوْ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ فِيهَا (السَّاحِلِ الْبَحْرِيِّ نَمُودَجًا).

الفَرَضِيَّةِ الْجُزْئِيَّةِ الثَّانِيَةِ:

- تَبَنَّى نَمُودَجِ التَّخْطِيطِ الْمَرْكَزِيِّ دُونَ مُرَاعَاةِ وَاقِعِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ أَدَّى إِلَى تَبْذِيرِ إِمْكَانِيَّاتِ مَالِيَّةِ كَانَتْ بِالإِمْكَانِ تَوْظِيفُهَا فِي مَشَارِيعِ تَنْمُوِيَّةٍ حَقِيقِيَّةِ.

الفَرَضِيَّةِ الْجُزْئِيَّةِ الثَّالِثَةِ:

- نُقْصُ الْوَعْيِ التَّخْطِيطِيِّ لَدَى الْجِهَاتِ الرَّسْمِيَّةِ يُؤَدِّي إِلَى عَدَمِ وُصُولِ التَّخْطِيطِ لِأَهْدَافِ النَّيِّ يُسَعَى إِلَى تَحْقِيقِهَا.

الفَرَضِيَّةِ الْجُزْئِيَّةِ الرَّابِعَةِ:

- عَدَمُ تَوْظِيفِ أَرْقَى وَأَحَدَثِ التَّقْنِيَّاتِ الْحَدِيثَةِ وَتَطْوِيرِ أَدَوَاتِ وَأَسَالِيبِ عَمَلِيَّاتِ التَّخْطِيطِ الْمُخْتَلَفَةِ أَدَّى إِلَى عَجْزِ التَّخْطِيطِ فِي مُعَالَجَةِ ظَوَاهِرِ الْمُجْتَمَعِ الْمُعَقَّدَةِ وَبِالتَّالِيِ عَدَمِ تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ.

1-3- أسباب اختيار الموضوع:

لِكُلِّ دِرَاسَةٍ عِلْمِيَّةٍ مُنْطَلَقَاتٌ تَبْدَأُ مِنْهَا وَهِيَ الْمُحَرِّكُ الْأَسَاسِيُّ لِمِصْدَاقِيَّةِ الدَّرَاسَةِ وَالتَّقْصِي فِي سَبِيلِ الْوُصُولِ إِلَى الْحَقِيقَةِ وَهَذِهِ الْمُبَرَّرَاتُ مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِخَاصِيَّةِ الْبَاحِثِ وَتُعْرَفُ بِالذَّوَائِعِ الذَّائِيَّةِ لِإِخْتِيَارِ مَوْضُوعِ الدَّرَاسَةِ، وَمِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْجَانِبِ الْمَوْضُوعِيِّ لِلدَّرَاسَةِ وَيُصْنَطَحُ عَلَيْهَا بِالْأَسْبَابِ الْمَوْضُوعِيَّةِ وَهُنَاكَ أَسْبَابٌ أُخْرَى تَعُودُ إِلَى أَهْمِيَّةِ الْمَوْضُوعِ بِحَدِّ ذَاتِهِ وَسُنْحَاوِلِ تَحْدِيدِ كُلِّ مِنْهَا فِي النَّقَاطِ التَّالِيَةِ:

1-3-1- الذَّوَائِعِ الذَّائِيَّةِ:

- يَدْخُلُ الْمَوْضُوعُ ضِمْنَ صَمِيمِ تَخْصُّصِ الْبَاحِثَةِ أَلَا وَهُوَ عِلْمُ إِجْتِمَاعِ التَّنْظِيمِ وَإِدَارَةِ الْمَوْسَّسَاتِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ. وَيُعْتَبَرُ التَّخْطِيطُ أَحَدَ أَهَمِّ فُرُوعِ هَذَا الْإِخْتِصَاصِ.

- التَّحْضِيرُ لِدَرَجَةِ الدِّكْتُورَاهِ وَهَذَا إِنْطِلَاقًا لِإِمْتِطَلَبَاتِ تَسْجِيلِنَا فِي التَّعْلِيمِ الْعَالِيِ لِمَا بَعْدَ التَّدْرِجِ.

- الميل الشخصي للموضوع والرغبة في التعمق فيه أكثر وذلك على اعتبار أن التخطيط الاجتماعي واحد من المواضيع الهامة في الوقت الراهن. وأصبح قضية جميع الدول على اختلاف أيدولوجياتها وكذا هيئة الأمم المتحدة من أجل تحقيق التنمية.
- الرغبة النفسية في البحث في موضوع التخطيط الاجتماعي من أجل تحقيق التنمية والتي نريدها أن تتحقق في واقعنا ومجتمعنا لنعيش حياة كريمة، أو تهيئة الأرضية المناسبة للأجيال القادمة من أجل أن يعيشوا حياة كريمة تسودها الرفاهية والرقى والنمو والإزدهار في شتى المجالات، والتي هي مبتغى ومطمح الجميع.
- الواجب والمسؤولية الملقاة على عاتق الباحث كأحد أفراد المجتمع العيورين على وطنهم ولكوني أحب بل أحلم أن يكون بلدي في مصاف الدول المتقدمة وأن يحقق التقدم والتنمية التي يتمناها أي إنسان من أجل العيش في سلام وكرامة، خاصة وأنه بلد غني من حيث الموارد المختلفة ويوسفني أن ينتمي إلى زمرة الدول المتخلفة، في مقابل وصول مجتمعات أخرى إلى أعلى درجات النمو والتطور رغم فقرها للموارد التي تقوم عليها عملية التنمية.
- حب الإطلاع والفضول العلمي الذي يحرك في داخلي طاقات تدفعني إلى البحث عن أسباب حدوث الظواهر الاجتماعية، والتنقيب عن المعارف والحقائق وحب الحصول عليها، ناهيك عن التدرّب على أسلوب البحث العلمي الأكاديمي الذي يعزز طموحي ويجسده كعمل أحسبه كبدائية لمشوار باحثة تريد أن تكون لها بصمة فاعلة في مجتمعها.
- فناعتي التامة التي اكتسبتها من خلال البحث والتقصي بالدور الذي أصبح يؤديه التخطيط لتحقيق التنمية بكل أبعادها، فنظرًا للأهمية التي يحظى بها التخطيط للتنمية في وقتنا الحالي جعلنا نهتم بهذا الموضوع.
- تنبيه القارئ وخاصة الطالب الجامعي بأن التخطيط للتنمية ليس فقط عملية تتعلق بالسياسات العامة بل هو أيضًا علم حديث له أسسه ومبادئه العلمية التي استطاع بواسطتها أن يجد نموذجًا مشتركًا للفرد البشري وكذا حداثة الموضوع، حتى أصبحت هناك معاهد وكليات لتدريس التخطيط.
- من خلال المعايضة الميدانية والمشاركة اليومية للأوضاع الاجتماعية التي يعيشها المواطن والباحث في بيئته الجغرافية من صعوبات طبيعية وأخرى اجتماعية وأن بعض المناطق تعيش عزلة وطبيعي أن تتحرك مشاعر من عاش ويعيش محاولاً معرفة العلاقة بين الإمكانيات المتاحة والواقع المعيشي وأين مخططات التنمية من كل هذا، فالباحث ابن بيئته ويحب تنمية وطنه.
- 1-3-2- الدوافع الموضوعية:**

- لعل أول دافع موضوعي لإختيار هذا الموضوع، هو العجز الواضح والفشل الملاحظ على أرض الواقع الذي ينم عن قصور المخططات التنموية في تحقيق التنمية التي يتطلع إليها أفراد المجتمع الجزائري رغم الموارد المختلفة والمتنوعة المتاحة والتي تزخر بها الجزائر في كل ولاياتها إلا أنها

ما زالت تُدرج ضمن قائمة الدول المتخلفة، مما يجعل هذه الدراسة تبحث عن سبل جديدة لوضع خطط تنموية جادة وفعالة تأتي بثمارها وتعود بالنفع على الأفراد وتنقلهم من دائرة التخلف إلى رحابة التطور والنمو.

- تدعيم المكتبة الجامعية ببحوث ميدانية تكثيف واقع التخطيط الإجتماعي وعلاقته بالتنمية في الجزائر.

- نُقص الدراسات السوسولوجية التي تناولت موضوع التخطيط للتنمية من الجانب الميداني وليس النظري وذلك بتحديد أبعاده وأهم مؤشرات قياسه ثم القيام بتحليله سوسولوجياً، هذا رغم وجود الكثير من الدراسات التي اهتمت بالتنمية لوحدها دون أن تجمع بينها وبين التخطيط وبالتالي المساهمة بدراستنا في إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه الدراسات التي لم تتل الإهتمام الواسع من قبل الأكاديميين وفتح المجال لدراسات أوسع وأعمق في هذا المجال مستقبلاً، خاصة وأن موضوع التخطيط الإجتماعي هو من المواضيع المعاصرة والحديثة.

- القيمة العلمية للموضوع، موضوع التخطيط فقد أصبح التخطيط الإجتماعي حقيقة واقعية في كل المجتمعات على اختلاف أنظمتها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، كما أصبح من المواضيع الهامة وذلك من الناحية العلمية النظرية والعملية، فأصبح هو المنهج المتبع لتحقيق أهداف وغايات المجتمع ويمس تقريباً كافة مجالات الحياة العامة والخاصة.

- أصبح موضوع التخطيط الإجتماعي علماً قائماً بذاته تُقام له وزارات ومديريات وأجهزة وطاقت مختلفة وهائلة وميزانيات ضخمة ومصالح محددة تُسرف على عملية التخطيط وتتابعها وذلك من أجل تحقيق الرفاهية الإجتماعية وتحسين أحوال المجتمع.

- وجود مشاكل التنمية سواء على المستوى المحلي أو الوطني بغيّة الوصول إلى معرفة الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء إنعدام التنمية رغم المؤهلات المعتبرة والمثيرة لها ومحاولة إيجاد حلول لها.

- العمل على إيجاد أفضل السبل للتخطيط المُجدي من أجل الإستغلال الحسن للنُّروات والنَّوْزيع العادل لها وبالتالي تحقيق التنمية وزيادة الدخل القومي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

- البحث العلمي وحده يُمكن البشرية من تحسين ظروفها وطموحاتها وهذا ما يجعل العلم أداة إنسانية لتطوير الشعوب، خاصة وأن موضوع التخطيط للتنمية أصبح الشغل الشاغل لكل دولة تسعى للحاق بركب الدول المتقدمة.

- التخطيط للتنمية مُصطلح كثر تداوله في الآونة الأخيرة في مختلف الأوساط العلمية والإعلامية والسياسية وخاصة أن الدولة انتهجت كسياسة إجتماعية منذ الإستقلال لمكافحة التخلف في ظل التطور الإجتماعي الهائل الذي يشهده العالم.

1-3-3- أهلية الموضوع:

لقد اهتم الإنسان منذ فجر التاريخ بتنظيم الكثير من جوانب حياته لمواجهة مستقبله أو إعداده لمواجهة أزمات قد تمر به أو لمواجهة خطر يحدق به أو حتى حرب سيخوضها ضد حيوانات مفترسة أو ضد إنسان آخر... لذلك استخدم الإنسان منذ العصور الأولى أساليب مختلفة للتنبؤ بالمستقبل ووضع خطط لمواجهةته واعتمدت معظم هذه المحاولات التخطيطية على التفكير الخرافي أو التفكير الميتافيزيقي. فالتخطيط قديم وله تاريخ طويل تطوّر مع تطوّر نموّ ذكاء الإنسان وتولدت قدرة الإنسان على التخطيط حينما تطوّر من مرحلة الفطرة والعريضة إلى مرحلة السلوك الحرّ والتي تكوّنت معها القدرات الفعلية للإنسان فاستطاع أن يدرك المواقف المتغيرة وكلّما ازدادت خبراته كلّما خطّط للإنقاذ بموارد الطبيعة بأساليب أفضل وسارت خطة تقوده إلى خطة أخرى، وبذلك فإنّ الأنشطة الإنسانية المخطّطة والمستمرة أصبحت عاملاً له أهميته البالغة في تنظيم شؤون الإنسان والحصول على احتياجات معيشته، فأصبح من الشائع القول بأنّ الإنسان مخلوق مخطّط وأنّ التخطيط هو أسلوب وطريق مهم في حياة الإنسان".

وزدادت أهمية الحديث عن التخطيط للتنمية في السنوات الأخيرة باعتبارها السبيل الجوهري والطريق المتين للوصول بالدول المتخلفة إلى مصاف الدول المتقدمة، ففي ظلّ تدهور أوضاع الدول النامية وبدل أن تلحق بركب الدول المتقدمة وتحقيق النمو والتطور المنشودين بقيت تعاني من الفقر والتخلف وتدني المستوى المعيشي، فلجأت إلى تقاسم الأعباء مع الأقاليم المشكلة لها حيث وجهت لهذه الأقاليم مشاريع حسب مخططات تنموية مختلفة ومتنوعة على المستوى المحلي من أجل تحقيق نهضة تنموية بهذه المناطق وبالتالي تحقيق تنمية وطنية.

فموضوع التنمية والتخطيط لها يُعتبر من الموضوعات بالغة الأهمية والتي تشغل جميع الدول حيث أنّ التنمية هي مُبتغى ومطلب كلّ الشعوب والحكومات في أقطار العالم وهي الغاية الكبرى التي يطمحون إلى تحقيقها خاصة الدول التي تقع تحت وطأة الفقر والتخلف، كما أنّ موضوع التخطيط للتنمية أصبح من المواضيع التي كثر الحديث عنها من قبل الباحثين والسياسيين والمسؤولين والمفكرين على اختلاف تخصصاتهم حتى أصبحت الشغل الشاغل لديهم، وقد اهتم به أهل الاقتصاد وأهل السياسة وأهل القانون وكذا المنشغلين بالبحث في علم الاجتماع، فأصبح يشكّل مادة مهمة لتبادل الآراء والنقاش. فالتخطيط الاجتماعي أصبح مهماً للبلديات التي تعاني نقص الخدمات المختلفة في مجالات الصحة والسكن والتعليم وغيرها من احتياجات السكان الضرورية، حيث أنّ كلّ الشعوب تسعى لتحقيق المستوى المعيشي اللائق بها، خاصة إذا عرفنا أنّ مختلف المجتمعات المحلية تتوفّر على موارد متنوعة تمكّنها من تحقيق تنمية عالية غير أنّ غياب التخطيط الجدي لم يرق لتطلعات هذه المجتمعات.

وَتَكْمُنُ أَهْمِيَّةُ الْمَوْضُوعِ الَّذِي نَحْنُ بِصَدَدِ دِرَاسَتِهِ أَيْضًا فِي أَنَّ التَّخْطِيطَ لِلتَّنْمِيَةِ الْمَحَلِّيَّةِ هُوَ أَحَدُ مَوَاضِيَعِ السَّاعَةِ الَّتِي تُثِيرُ الْكَثِيرَ مِنَ النِّقَاشِ وَتُسَبِّلُ الْكَثِيرَ مِنَ الْجِبْرِ عَلَى مُسْتَوَى الْعَالَمِ الثَّلَاثِ عُمُومًا وَالْجَزَائِرِ خُصُوصًا بَلْ عَلَى مُسْتَوَى الْعَالَمِ أَجْمَعِ. وَعَلَيْهِ يُمَكِّنُ الْقَوْلُ أَنَّ هَذِهِ الدِّرَاسَةَ تَتَنَاوَلُ مُشْكَلَةَ مُهِمَّةٍ وَحَسَّاسَةٍ وَتُعْتَبَرُ مُحَاوَلَةً سُرُوسِيُولُوجِيَّةً تَسْعَى لِتَسْلِيْطِ الضُّوْءِ عَلَى مُخْتَلَفِ جَوَانِبِ الْمَوْضُوعِ وَهِيَ مُكْمَلَةٌ لِلدِّرَاسَاتِ الْقَانُونِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ الَّتِي تَتَاوَلَتَهُ بِشَكْلِ مِنَ الْأَشْكَالِ وَكُلٌّ مِنْ مَنظُورِهِ وَحَسَبَ مَا يَفْتَضِيهِ تَخَصُّصُهُ كَمَا يُمَكِّنُ لِهَذِهِ الدِّرَاسَةِ أَنْ تُضَيَّفَ وَلَوْ قُدْرًا يَسِيرًا إِلَى التَّرَاكُمِ الْمَعْرِفِيِّ فِي مَجَالِ التَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَةِ.

1-4 أهداف الدراسة:

- مِنَ الْمُسَلِّمِ بِهِ أَنَّ لِكُلِّ دِرَاسَةٍ مَجْمُوعَةً مِنَ الْأَهْدَافِ تَسْعَى إِلَى تَحْقِيقِهَا مِنْ قَرِيبٍ أَوْ مِنْ بَعِيدٍ وَأَمَّا الدِّرَاسَةُ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا فَهِيَ تَسْعَى إِلَى تَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ التَّالِيَةِ:
- تَقْدِيمَ دِرَاسَةٍ عِلْمِيَّةٍ تُعَالِجُ مَوْضُوعَ التَّخْطِيطِ الْاِجْتِمَاعِيِّ وَدَوْرَهُ فِي التَّنْمِيَةِ الْمَحَلِّيَّةِ مِنْ خِلَالِ خَلْفِيَّةِ سُرُوسِيُولُوجِيَّةٍ بَعِيدَةٍ كُلُّ الْبُعْدِ عَنِ الدِّرَاسَاتِ الْقَانُونِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ وَتُسَلِّطُ الضُّوْءَ عَلَى الْجَوَانِبِ الْغَامِضَةِ وَالْخَفِيَّةِ لِهَذَا الْمَوْضُوعِ، خَاصَّةً تِلْكَ الَّتِي يَخْتَصُّ بِدِرَاسَتِهَا مَوْضُوعَ عِلْمِ الْاِجْتِمَاعِ بَعِيدًا عَنِ الْعُلُومِ الْاُخْرَى لِأَنَّهَا تَتَنَاسَبُ مَعَ طَبِيعَةِ مَوْضُوعِهِ أَكْثَرَ.
 - مَعْرِفَةَ الْمَدَى الْحَقِيقِيِّ لِدَوْرِ التَّخْطِيطِ الْاِجْتِمَاعِيِّ فِي تَفْعِيلِ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ فِي الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ عَلَى مُسْتَوَى الْبَلَدِيَّاتِ بِمَا يُرْضِي طُمُوحَ وَحَاجَةَ السَّكَّانِ وَتَطَلُّعَاتِهِمْ، أَوْ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى مُحَاوَلَةَ الْاِجَابَةِ عَنِ التَّسْأُولِ الرَّبِّيْسِيِّ وَمُخْتَلَفِ التَّسْأُولَاتِ الْفَرْعِيَّةِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي إِشْكَالِيَّةِ الدِّرَاسَةِ مِنْ خِلَالِ إِقَاءِ الضُّوْءِ عَلَى مُخْتَلَفِ جَوَانِبِ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ وَالْاِلْمَامِ بِكُلِّ الْعَوَامِلِ الْمُؤَثِّرَةِ فِيهَا.
 - الْكَشْفَ عَنِ أَهْمِ الْمُعَوَّقَاتِ وَالصَّعُوبَاتِ الَّتِي تُعْتَرِضُ عَمَلِيَّةَ اِنْجَازِ الْمُخَطَّطَاتِ وَالْبِرَامِجِ التَّنْمِيَوِيَّةِ عَلَى أَرْضِ الْوَقَاعِ فِي الْجَزَائِرِ وَكَيْفَ أَنَّهَا لَمْ تَقْمِ بِاِحْدَاثِ التَّنْمِيَةِ سِوَاءَ عَلَى الْمُسْتَوَى الْمَحَلِّيِّ أَوْ الْوَطْنِيِّ وَهَذَا بِغَرَضِ تَوْجِيهِ اَنْظَارِ السُّلْطَاتِ الْمَعْنِيَّةِ عَلَى اِزَالَتِهَا وَتَفَادِيْهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِمَا يَعُودُ بِالْفَائِدَةِ عَلَى الصَّالِحِ الْعَامِّ لِلْمُجْتَمَعِ الْجَزَائِرِيِّ.
- وَهُنَاكَ أَيْضًا مَجْمُوعَةٌ أُخْرَى مِنَ الْأَهْدَافِ الَّتِي نَسْعَى مِنْ خِلَالِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ إِلَى تَحْقِيقِهَا نَذْكُرُ مِنْهَا:
- وَضْعَ شُرُوطِ وَمَوَاصِفَاتِ وَمَعَايِيرِ لِاِنْجَازِ الْمُخَطَّطَاتِ التَّنْمِيَوِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ بِمَا يَجْعَلُهَا نَاجِحَةً وَفَعَالَةً تُؤَدِّي الْمَطْلُوبَ مِنْهَا فِي تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ بِطَرِيقَةِ مَلْمُوسَةٍ.
 - تَحْسِيْسَ وَتَرْشِيْدَ الْجَمِيعِ بِأَهْمِيَّةِ التَّخْطِيطِ الْجَادِّ وَضُرُورَةِ اِشْرَاكِ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ وَهَكَذَا بِاِمْكَانِنَا أَنْ نَجْنِي ثِمَارَهُ فِي مَجَالِ التَّنْمِيَةِ.
 - تَوْجِيهِ الرَّأْيِ الْعَامِّ إِلَى أَهْمِيَّةِ عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ فِي تَنْظِيمِ الْأُمُورِ الْحَيَاتِيَّةِ بِمُخْتَلَفِ نَوَاحِيهَا حَيْثُ تَعَكِّسُ الدِّرَاسَةُ الْعِلَاقَةَ الْوَثِيْقَةَ مَا بَيْنَ التَّخْطِيطِ وَاِنْجَاحِ أَيِّ عَمَلٍ كَانَ بِمَا فِي ذَلِكَ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ وَتَكُونُ

النتائج أفضل في حال تم استخدام التخطيط المدروس الذي يتصف بالديمومة ويستعمل على رؤى مستقبلية.

- محاولة التعرف على الأسباب الحقيقية التي جعلت ولاية الشلف وهي الولاية الغنية من حيث الموارد الطبيعية المتنوعة لا تعرف وتيرة تنموية ترقى لتطلعات مواطنيها، خاصة وأنها تطل على واجهة بحرية غنية هامة.

- محاولة التعرف من خلال التقرب من الجهات الرسمية هل المخططات التنموية هي مشاريع مجسدة على أرض الواقع أم هي تبقى مجرد حبر على ورق.

1-5 أهمية الدراسة:

كل دراسة أكاديمية هادفة لا تكاد تخلو من أهمية، كما أنه لا يمكن تصور أي دراسة بدون

أهمية بل هي أساس ما ستوصل إليه الدراسة من استنتاجات نظرية وحقائق ميدانية، وبالنسبة لموضوعنا الذي بين أيدينا فرغم أهميته إلا أنه لم يحظ بالدراسات الميدانية لأجل محاولة التعرف عن قرب على دور التخطيط الاجتماعي في عملية التنمية، وعليه يمكن توضيح أهمية الدراسة من خلال جانبها العلمي والعملية كما يلي:

1-5-1 الأهمية العلمية: حرص الباحثة على إجراء الدراسة الراهنة لتكون ثمرة في مسيرة البحث العلمي في مجال التخطيط الاجتماعي باعتباره أحد المجالات الرئيسية المهمة في الوقت الراهن والتي أصبح علم الاجتماع يوليها اهتماما كبيرا خاصة إذا علمنا أن هناك تخصصات وفروع في علم الاجتماع تحت مسميات " التخطيط" تهتم بالبحث في قضايا التخطيط داخل المجتمع من أجل تطوير الحياة الاجتماعية للأفراد إيماناً بأهمية التخطيط للمجتمعات التي تبحث عن التغيير نحو الأفضل، كما أنه يعد أسلوباً للنهوض بالمجتمعات في جميع النواحي إذا تم بطريقة جيدة.

- محاولة الكشف عن سبب وجود خلاف بين آراء المؤيدين والزافضين لمنهج التخطيط التنموي، فإذا كان هناك من يؤيد انتهاج أسلوب التخطيط والعمل به من أجل تحقيق التنمية فإن هناك من يعتبره أحد المعوقات لها فالموضوع محل تباين وتناقض فيه الرؤى والإيديولوجيات.

1-5-2 الأهمية العملية: تعود الأهمية العملية للدراسة التي بين أيدينا إلى أهمية الموضوع الذي تناولته، فهو من المواضيع الضرورية والهامة في حياتنا اليومية ناهيك عن المكانة التي أصبح يحتلها عند جميع الدول، كما أن موضوع التخطيط للتنمية هو محل اهتمام الشعوب التي تريد الصعود في سلم التطور والرفق فأصبحت تُقام المؤتمرات والملتقيات من أجل دراسة ومناقشة أهم المسنجات واليات تطبيقه.

1-6 تحديد المفاهيم:

نظراً لأهمية تحديد المفاهيم بالنسبة للدراسة النظرية والميدانية ينبغي الاتفاق على أهم المصطلحات الدلالية لأهم المصطلحات التي سيتم استخدامها والاستعانة بها في إطار الدراسة، فإذا كانت الرموز والمصطلحات في مجال العلوم الطبيعية تنسب غالباً بالنبات والحصر والوضوح، فإن الأمر في العلوم الاجتماعية على خلاف ذلك، فالعلوم الاجتماعية تعج بالعديد من المفاهيم والمصطلحات التي تتباين وتتعدد التعريفات والتصورات التي تُعطى لها باختلاف المواقع الأيديولوجية والمذاهب السياسية والمدارس الفكرية، فالمفهوم الواحد قد يكون له أكثر من تعريف الأمر الذي يخلق الفوضى والاضطراب أحياناً في البحث العلمي⁽¹⁾.

وفي هذا السياق يتم على هذا المستوى تحديد أهم المفاهيم المعتمدة، ويقصد بتحديد المفاهيم تبيان ما تعنيه من مقاصد وتوضيح ما تتضمنه من معاني وما تظهره من صفات ويتضح المفهوم عندما يعقله الإنسان ويميزه عن غيره الذي يشترك معه في الصفات، فتحدد المفاهيم من أجل تبيان وتوضيح المعنى وإزالة أي لبس قد يتعلق بذهن القارئ أو المطلع ونظراً لهذه الأهمية يستوجب على الباحث أن يحدد مفاهيمه بكل دقة وانتباه ثم يختار التعريف الإجرائي المناسب لدراسته.

ففرى أنه من الضروري تحديد وتوضيح بعض المفاهيم الرئيسية للدراسة من أجل الاتفاق عليها وعلى دلالاتها بشكل يزيل أي غموض في فهمها أو المقصود منها.

1-6-1 التخطيط:

ليس من السهل الوصول إلى تعريف جامع مانع لمصطلح التخطيط فقد تناول الكثير من العلماء تعريف التخطيط واختلقت هذه التعريفات باختلاف ثقافة هؤلاء العلماء وانتماءاتهم الأيديولوجية والفكرية وكذلك تخصصاتهم المهنية أو الاجتماعية أو الإنسانية، وما يزيد من صعوبة إيجاد تعريف جامع له تداخل هذا المصطلح مع مصطلحات أخرى قد تبدو متشابهة وعلى رأسها مصطلح التنمية، فعندما نتحدث عن تعريف التخطيط نجد أنه يشتمل على عدة جوانب مختلفة لذلك وجدت له العديد من التعريفات والتي سنحاول ذكر بعضها والتعليق عليها:

يعرف التخطيط بأنه: "تحديد منسق لما سيتم عمله وتحديد لخطّة سير العمل في المستقبل والذي يضم مجموعة منسجمة ومتناسقة بين العمليات بغرض تحقيق أهداف معينة"⁽²⁾.

¹ - إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص235.

² - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التخطيط: مدخل اقتصادي اجتماعي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص7.

مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ فِي جَوْهَرِهِ يَتَعَلَّقُ بِتَحْدِيدِ خَطِّ سَيْرِ الْعَمَلِ لِأَمْرِ قَدْ يَحْدُثُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فِي أَوْقَاتٍ وَظُرُوفٍ غَيْرِ مَعْرُوفَةٍ أَوْ مُؤَكَّدَةٍ بَلْ مَجْهُولَةٍ وَهُوَ يُعْتَبَرُ وَسِيلَةً نَاجِحَةً لِلسَّيْطَرَةِ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ وَالتَّحَكُّمِ فِيهِ وَهُوَ الأَدَاةُ الْعِلْمِيَّةُ الْجَدِيدَةُ بِإِنْسَانِ الْعَصْرِ الْحَدِيثِ وَهُوَ التَّوَقُّعُ لِإِحْدَاثِ الْمُسْتَقْبَلِ وَالتَّنَبُّؤُ بِهِ.

وَنَفْسُ الشَّيْءِ نَرَاهُ لَدَى تَعْرِيفِ مُخْتَصِرٍ لِلتَّخْطِيطِ عِنْدَ رُوسِيلٍ لِنُكُولِنِ أَكُوفِ RUSSELL
"Lincoln Ackoff" التَّخْطِيطُ يَعْنِي تَصَوُّرَ الْمُسْتَقْبَلِ الْمَرْغُوبِ وَكَذَا الْوَسَائِلَ الْحَقِيقِيَّةَ لِلْوُصُولِ إِلَيْهِ.⁽¹⁾
أَمَّا شَارْلُ بِنْتَلِهَائِمِ CHARL Bettelheim فَيَرَى أَنَّ التَّخْطِيطَ هُوَ: "عَمَلِيَّةٌ يُمَكِّنُ لَهَا أَنْ تُنظِّمَ جَمِيعَ مَجَالَاتِ النَّمِيَّةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالإِجْتِمَاعِيَّةِ وَتَسْتَلْزِمُ تَرَابُطًا وَتَنْسِيقًا بَيْنَ قِطَاعَاتِ الإِقْتِصَادِ الْقَوْمِيِّ مِمَّا يَسْتَدْعِي دِرَاسَةً عَلَى نِطَاقِ عَامٍ وَشَامِلٍ لِلتَّأَكُّدِ مِنْ أَنَّ الْمُجْتَمَعَ سَوْفَ يَنْمُو بِصُورَةٍ مُنْتَظَمَةٍ وَمُنَسَّقَةٍ وَبِأَقْصَى سُرْعَةٍ مُمَكِّنَةٍ وَذَلِكَ مَعَ التَّبَصُّيرِ بِالْمَوَارِدِ الْمَوْجُودَةِ وَبِالْأَحْوَالِ وَالظُّرُوفِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالإِقْتِصَادِيَّةِ السَّائِدَةِ بِحَيْثُ يُمَكِّنُ السَّيْطَرَةَ عَلَيْهَا وَذَلِكَ ضَمَانًا لِلنَّاتِجِ الْمُسْتَهْدَفَةِ مِنَ الخُطَّةِ."⁽²⁾
وَهَذَا الْمَفْهُومُ الَّذِي جَاءَ بِهِ بِنْتَلِهَائِمِ يَعْكِسُ طَابِعًا إِقْتِصَادِيًّا وَاجْتِمَاعِيًّا لِلتَّخْطِيطِ، بَلْ يُمَكِّنُ فَهْمَ عَمَلِيَّةِ التَّنْظِيمِ وَالتَّنْسِيقِ وَالسَّرْعَةِ فِي تَحْقِيقِ الأَهْدَافِ أَنَّهَا عَمَلِيَّةٌ فَنِيَّةٌ، هَذِهِ الْعَمَلِيَّةُ تَتَعَلَّقُ بِتَخْصِيسِ الْمَوَارِدِ الْمُتَاحَةِ بِكِفَاةٍ عُلْيَا مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ النَّمِيَّةِ، كَمَا أَنَّهَا عَمَلِيَّةٌ مُتَكَامِلَةٌ بَيْنَ مُخْتَلَفِ الْقِطَاعَاتِ وَفِي جَمِيعِ الْمَجَالَاتِ وَهِيَ الْعَمَلِيَّةُ الَّتِي تُجَسِّدُ مَفْهُومَ التَّخْطِيطِ فِي نَظَرِ بِنْتَلِهَائِمِ، كَمَا يَرَى أَنَّ التَّخْطِيطَ يَفُومُ عَلَى أَسْسِ ثَلَاثَةٍ هِيَ:

- تَحْدِيدُ أَهْدَافٍ مُنَسَّقَةٍ وَوَضْعُ أَوْلِيَّاتٍ لِلنَّمِيَّةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالإِجْتِمَاعِيَّةِ.
- تَحْدِيدِ الْوَسَائِلِ الْمَلَائِمَةِ لِتَحْقِيقِ هَذِهِ الأَهْدَافِ.
- تَفْعِيلِ تِلْكَ الْوَسَائِلِ تَحْقِيقًا لِلأَهْدَافِ الْمَنْشُودَةِ.

وَقَدْ عَرَفَهُ مَاهِرُ أَبُو الْمَعَاظِيِّ بِأَنَّهُ: "عَمَلِيَّاتٌ مُنْظَمَةٌ تُشَارِكُ فِيهَا الْقِيَادَاتُ الْمِهْنِيَّةُ وَالشَّعْبِيَّةُ لِإِحْدَاثِ تَغْيِيرَاتٍ إِجْتِمَاعِيَّةٍ تَهْدِفُ إِلَى نَقْلِ الْمُجْتَمَعِ مِنْ وَضْعٍ إِجْتِمَاعِيٍّ إِلَى وَضْعٍ أَفْضَلَ مِنْهُ خِلَالَ فِتْرَةٍ زَمَنِيَّةٍ مُحَدَّدَةٍ عَنْ طَرِيقِ إِتْخَاذِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْقَرَارَاتِ لِإِسْتِخْدَامِ الْمَوَارِدِ الْمُتَاحَةِ حَالِيًّا وَمُسْتَقْبَلًا لِإِشْبَاعِ الإِحْتِيَاجَاتِ وَمُوجَّهَةِ الْمَشْكَلاتِ فِي ضَوْءِ إِيدِيُولُوجِيَّةِ الْمُجْتَمَعِ."⁽³⁾

كَمَا يُعَرِّفُ جُوزِيْفُ هِيْمَزُ JOSEPH Hemz التَّخْطِيطَ بِأَنَّهُ: "تَغْيِيرُ إِجْتِمَاعِيٍّ مَقْصُودٌ يَتِمُّ فِي مِيدَانِ حَافِلٍ بِالْقِيَمِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ الْمُتَعَارِضَةِ وَوَسِيلَتُهُ فِي ذَلِكَ: الإِسْتِقْصَاءُ وَالْمُنَاقَشَةُ وَالِاتِّفَاقُ وَالْعَمَلُ."⁽⁴⁾

1- ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة للطلبة الجامعيين، جامعة الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط2، ص7.

2- شارل بنتلهائم، التخطيط والتنمية، ترجمة: إسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف، 1966، ص172.

3- هناء حافظ بدوي، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص23.

4- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص15.

هَذَا التَّعْرِيفُ يَخْتَلِفُ عَنِ التَّعْرِيفَاتِ الْأُخْرَى بِأَنَّ جَعَلَ التَّخْطِيطَ نَوْعًا مِنَ التَّغْيِيرِ الْاجْتِمَاعِيِّ يَتِمُّ عَنْ طَرِيقِ الْمُنَاقَشَةِ بَيْنَ مُخْتَلَفِ الْأَطْرَافِ.

وَهُنَاكَ تَعْرِيفٌ آخَرٌ: "التَّخْطِيطُ عَمَلِيَّةٌ تَقُومُ عَلَى الْمُنْهَجِ الْعِلْمِيِّ لِتَوْجِيهِهِ وَإِسْتِثْمَارِ طَاقَاتِ وَمَوَارِدِ الْمُجْتَمَعِ الْمَادِيَّةِ وَالنَّشْرِيَّةِ وَالْمُسْتَقْبَلِيَّةِ عَنْ طَرِيقِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْقَرَارَاتِ الرَّشِيدَةِ يُشَارِكُ فِي اتِّخَاذِهَا الْخُبْرَاءُ وَأَفْرَادُ الشَّعْبِ وَقَادَتِهِ وَالسِّيَاسِيِّونَ لِلْوُصُولِ إِلَى وَضْعِ اجْتِمَاعِيٍّ أَفْضَلَ وَمَرْغُوبٍ فِيهِ وَعَلَى كَافَّةِ مُسْتَوِيَاتِهِ خِلَالَ فِتْرَةٍ زَمْنِيَّةٍ مُحَدَّدَةٍ وَذَلِكَ فِي ضَوْءِ أَيْدِيُولُوجِيَّةٍ وَتَقَافَةٍ وَقِيمِ الْمُجْتَمَعِ".⁽¹⁾

وَيُوكِّدُ هَذَا التَّعْرِيفُ عَلَى أَنَّ التَّخْطِيطَ يَعْتَمِدُ عَلَى الْأَسْلُوبِ الْعِلْمِيِّ الَّذِي يَتِمُّ مِنْ خِلَالِهِ الْمُوَاعَمَةُ بَيْنَ الْمَوَارِدِ وَالْإِحْتِيَاجَاتِ وَبَيْنَ مُتَطَلِّبَاتِ الْحَاضِرِ وَالْمُسْتَقْبَلِ.

بَيْنَمَا يُعَرِّفُ عِنْدَ الْبَعْضِ: "التَّخْطِيطُ عَمَلِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ مَنَهْجِيَّةٌ تَتَضَمَّنُ التَّفَكِيرَ بِالْأَهْدَافِ الْمَرْجُوءَةِ وَالنَّشَاطَاتِ وَالْإِجْرَاءَاتِ وَالْوَسَائِلِ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى تَرْجَمَةِ هَذِهِ الْأَهْدَافِ إِلَى نَتَاجَاتٍ وَعَوَائِدِ وَمَرْدُودَاتٍ فِعْلِيَّةٍ وَمَلْمُوسَةٍ فِي إِطَارِ بُعْدِ زَمَانِيٍّ وَمَكَانِيٍّ مُحَدَّدِينَ".⁽²⁾

فَالتَّخْطِيطُ حَسَبَ هَذَا التَّعْرِيفِ عَمَلِيَّةٌ مَمْنُهَجَةٌ تَتِمُّ فِي الْعَقْلِ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ الْمُسَطَّرَةِ عَلَى أَرْضِ الْوَاقِعِ خِلَالَ مُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَذَلِكَ بِاسْتِغْلَالِ الْمَوَارِدِ الْمُتَاحَةِ.

وَيَرَى الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ تَوْفِيقُ النُّخَيْطِ بِأَنَّهُ: "عَمَلِيَّةٌ دِرَاسَةٌ وَإِخْتِيَارٌ وَسَائِلُ تَنْظِيمٍ وَتَوْجِيهِ الْمَوَارِدِ الْبَشَرِيَّةِ وَالْمَادِيَّةِ لِتَحْقِيقِ هَدَفٍ مُعَيَّنٍ أَوْ بِمَعْنَى آخَرَ هُوَ عَمَلِيَّةٌ إِتْخَاذُ قَرَارَاتٍ تُؤَثِّرُ عَلَى مُسْتَقْبَلِ الْمُنْظَمَةِ".⁽³⁾

وَمِنْ تَعَارِيفِهِ أَيْضًا: "إِنَّ التَّخْطِيطَ فِي أَسْطِ وَأَوْضَحَ مَعَانِيهِ هُوَ حَصْرُ الْمَوَارِدِ وَحَصْرُ الْإِحْتِيَاجَاتِ وَمُحَاوَلَةُ الْمُوَاعَمَةِ بَيْنَهَا لِتَحْقِيقِ أَفْصَى دَرَجَةِ مِنَ النَّمُوِّ الْمُتَوَازِنِ فِي فِتْرَةٍ زَمْنِيَّةٍ مُحَدَّدَةٍ وَتَرْجَمَةِ هَذَا الْمَفْهُومِ إِلَى أَهْدَافٍ وَمَشْرُوعَاتٍ، وَهُوَ مَا تَنْطَوِي عَلَيْهِ آيَةٌ خُطَّةٍ خُمُسِيَّةٍ أَوْ عَشْرِيَّةٍ أَوْ عَشْرِيْنِيَّةٍ، وَلَيْسَ مُجَرَّدَ رَسْمِ خُطَّةٍ مَعْنَاهُ أَنْ أَهْدَافَهَا سَتَتَحَقَّقُ بِالضَّرُورَةِ، فَنَجَاحُ الْخُطَّةِ يَتَوَقَّفُ عَلَى دِقَّةِ الْحَصْرِ لِلْمَوَارِدِ الْقَائِمَةِ وَالْمُنْتَوَقَعَةِ فِي فَصُولِ سَنَوَاتِ الْخُطَّةِ، وَيَتَوَقَّفُ عَلَى الْوَاقِعِيَّةِ فِي تَقْدِيرِ الْإِحْتِيَاجَاتِ وَرَسْمِ الْأَهْدَافِ وَيَتَوَقَّفُ عَلَى الْكِفَاءَةِ فِي تَرْجَمَةِ الْأَهْدَافِ إِلَى مَشْرُوعَاتٍ وَيَتَوَقَّفُ عَلَى جَوْدَةِ أَجْهَزَةِ التَّنْفِيدِ، وَفَاعِلِيَّةِ آليَّاتِ الْإِشْرَافِ وَالْمُتَابَعَةِ وَالتَّقْيِيمِ وَالتَّعْدِيلِ وَيَتَوَقَّفُ عَلَى إِقْتِنَاعِ الشَّعْبِ لِلْخُطَّةِ وَاسْتِجَابَةِ لِمُتَطَلِّبَاتِهَا وَمُؤَاوَزَةِ الدَّوْلَةِ فِي تَنْفِيدِهَا بَلْ أَنْ جُونَارَ مِيرْدَالِ " GUNNAR Myrdal "

¹ إبراهيم عبد الهادي المليجي ومحمد محمود مهدي، التخطيط للتنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص79.

² محمد الخوالدة وآخرون، التربية والمجتمع والتنمية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ط1، ص228.

³ سامي الشريف، التخطيط الإعلامي الأسس والمفاهيم، دار النهضة العربية، 2013، ط3، ص11.

يؤكد على قيام الدولة بدور المخطط وهذه العناصر جميعها هي مفاتيح النجاح أو الفشل لأية خطة تنموية".⁽¹⁾

هذا التعريف أضاف إلى ما سبق أن نجاح التخطيط يتوقف على جودة أجهزة التنفيذ وكذا اقتناع أفراد المجتمع بالخطة المسطرة وتدخل الدولة من أجل تنفيذها على أرض الواقع. ومن خلال هذا التعريف يتضح أن التخطيط يتضمن ما يلي:

- تقدير موارد المجتمع تقديراً دقيقاً للوقوف على الإمكانيات البشرية والمادية.
- تحديد إحتياجات المجتمع تحديداً واقعياً سليماً، وحصر الحاجات وترتيبها ترتيباً تنازلياً في سلم الأولويات.

- توضيح الوسائل والنظم والتنظيمات التي يمكن الاستعانة بها لتحقيق هذه الأهداف.
- تحديد فترة زمنية تتحقق خلالها هذه الأهداف.

- تحديد الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن يتحرك وينمو في إطارها.

وأيضاً قيل في تعريفه: " يقصد بالتخطيط هذه العملية التي تنطلق من واقع معين بمحدداته المختلفة وترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لطرف أو مجموعة من الأطراف، استناداً إلى حجم الموارد الحالية والمستقبلية المتاحة، وتتم بمشاركة بين كافة الفاعلين ذوي الصلة بموضوع الخطة وتضع في حُسبانها حجم الضغوط أو الفرص في البيئة التي سيتم فيها التنفيذ".⁽²⁾

وهناك من يعرفه بأنه: " أسلوب تنظيمي يهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية خلال فترات زمنية معلومة وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع المادية والبشرية وتعبئة هذه الإمكانيات وتحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع وغاياته في هذه الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن ينمو في إطارها".⁽³⁾

ومن تعاريفه أيضاً: " يمثل التخطيط منهجاً علمياً وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السيادي المتبع فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب والمسؤولين المحليين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل

¹ - ثروت محمد شلبي، تنمية اجتماعية: برنامج دراسة المجتمع المستوى الأول فصل دراسي ثاني، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، 1999، ص134.

² - عبد الخبير محمود عطا محروس، " تجربة الإدارة و التنمية المحلية في محافظة قنا"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر تجارب الإدارة والتنمية المحلية في محافظات جمهورية مصر العربية، مصر، 25-26 مايو 2008، ص8.

³ - محمد عبد الفتاح محمد، الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص152.

للمجتمع على كافة مستوياته خاصة على مستوى البلدية كنسق في فترة زمنية معينة وفي ضوء إيديولوجية واضحة المعاني يمكن إستخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب".⁽¹⁾

فالتخطيط حسب هذا المفهوم نشاط إجتماعي يجب أن تشارك فيه أوسع الجماهير وإن مشاركة العاملين في إعداد الخطة ثم تنفيذها شرط جوهري لسلامة الخطة وضمان أساسي لتنفيذها على النحو الأكمل.

أما عبد الفتاح ناجي فقد أعطى التعريف التالي للتخطيط: "أسلوب في التنظيم يهدف إلى إستخدام الموارد على أفضل وجه ممكن وفقاً لأهداف محددة ويقصد به على النطاق القومي وضع خطة يسير عليها المجتمع خلال فترة معينة بقصد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".⁽²⁾

ومن التعاريف الأخرى للتخطيط أنه: "أسلوب تنظيمي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية معلومة وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع المادية والبشرية، وتعبئة هذه الإمكانيات وتحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع وغاياته في هدي الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن ينمو في إطارها".⁽³⁾

هذا التعريف يختلف عن سابقه بأن أضاف الأيديولوجية والقيم السائدة في المجتمع بأن تتماشى عملية التغيير الاجتماعي في المجتمع بما يتوافق معها ولا يخرج عن نطاقها.

وهناك رأي آخر يعرف التخطيط بأنه: "عملية تغيير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في إتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم والسياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة المستويات كنسق في أقل فترة زمنية في ضوء الأيديولوجية والحقائق العلمية والقيم التي يمكن إستخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب".⁽⁴⁾

فالتخطيط حسب هذا التعريف هو الأداة أو الآلة أو العملية أو العمليات أو المنهج أو الوسيلة أو الأسلوب أو الجهود أو التدبير أو النشاط المنظم أو الإجراءات والقرارات التي نصل عن طريقها إلى التغيير الاجتماعي وإلى أهداف بعينها وذلك في مدة زمنية معينة.

¹ - موسى خميس، مدخل إلى التخطيط، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص13.

² - أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص12.

³ - ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو طو، مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014، ط2، ص37.

⁴ - محمد عبد الفتاح محمد، الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص152.

والتخطيط مفهومه الحديث: " يعنى العمل التنظيمي العلمي الذي يقوم على استغلال الجهود والإمكانيات واستثمار الموارد المتاحة والمتوقعة أحسن استغلال وأفضل استثمار موجه لتحقيق الأهداف المرسومة في إطار السياسة العامة للدولة وفي الوقت المحدد التنفيذ".⁽¹⁾

فالتخطيط وفق هذا المعنى عبارة عن منهج وأسلوب يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة في الإقليم أو الدولة أو أي موقع آخر على كافة المستويات ابتداء من الشركة وحتى المدينة أو المؤسسات أو القرية أو الإقليم أو الدولة وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد والإمكانيات لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة، والتخطيط بهذا التعريف يرتبط بكل العلوم الدارسة للموارد الطبيعية والبشرية بهدف معرفة مدى إمكانية استغلالها لتحقيق أكبر قدر من الإنتاج والتنمية. وانطلاقاً من التعريف السابق توجد عدة عناصر تعرض لنجاح عملية التخطيط منها:⁽²⁾

- 1- دراسة البيئة المحيطة بكافة متغيراتها وتقدير الاحتياجات الزاهنة واحتمالات التغيير والتطور في المستقبل.
- 2- احتياجات مجموعة من الأهداف المحددة والتي تنطلق من رؤية دقيقة كما نريد إنجازها ويتناسب مع إمكانيات الفاعلين أو المشاركين في تنفيذ الخطة.
- 3- دراسة حجم المشكلات التي تواجه المنظمة وكذلك الموارد المتاحة بكافة أنواعها واحتياجات الخطة بما يتلاءم مع الإمكانيات القائمة سواء المادية أو المعنوية أو البشرية.
- 4- تحديد الشركاء والفاعلين: سواء الذين سيشاركون في احتياجات الخطة أو تنفيذها والتعرف على رؤاهم وإمكانياتهم قدر الإمكان.
- 5- طرح مجموعة من المؤشرات لقياس النتائج المترتبة على الخطة في مراحل تنفيذها المختلفة أو فيما يتعلق بالغايات والأهداف النهائية.
- 6- التقييم المستمر وأن احتياجات آليات خاصة بذلك ضمن عملية التخطيط اعتماداً على ما يتم استنتاجه من خلال المؤشرات التي سبق الإشارة إليها.

فهذا التعريف يقسم التخطيط إلى مراحل مختلفة ورغم أن كلاً من العمليّات أو المراحل المقترحة حسب هذا التعريف فإنها ترتبط بدرجات متفاوتة بالواقع والمحيط الذي لا يظهر له أثر في هذا التعريف.

¹ - سامي مصطفى كامل زيد، حتمية التخطيط الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط 1، 2013، ص102.

² - عبد الخبير محمود عطا محروس، مرجع سابق، ص8.

وَمِنْ خِلالِ العَرَضِ السَّابِقِ لِبَعْضِ تَعْرِيفَاتِ التَّخْطِيطِ المُخْتَلِفَةِ نَرَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ نُحَدِّدَ عَنَاصِرَ التَّخْطِيطِ فِي الآتِي: (1)

- 1- إنَّ التَّخْطِيطَ مُوجَّهَ نَحْوِ المُسْتَقْبَلِ وَالمُسْتَقْبَلُ هُوَ الفَتْرَةُ الزَّمَنِيَّةُ الَّتِي تَلِي الحَاضِرَ وَالَّذِي يَعْنِي بِطَبِيعَةِ الحَالِ العَدَى، فَالتَّخْطِيطُ لَيْسَ مَجْهُودًا تَكْتَبُ مِنْ خِلالِهِ مَا تَمَّ عَمَلُهُ فِي المَاضِي أَوْ تَبَرَّزَ مِنْ وَجْهَةِ النِّظَرِ العَقْلَانِيَّةِ القَرَارَاتِ الَّتِي تَمَّ اتِّخَاذُهَا فِي هَذِهِ اللَّحْظَةِ (الحَاضِرِ) وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ التَّخْطِيطُ بِالمُسْتَقْبَلِ أَيْ تَحْدِيدِ مَا يَجِبُ أَنْ نَتَّخِذَهُ مِنْ قَرَارَاتِ مُسْتَقْبَلِيَّةٍ.
 - 2- التَّخْطِيطُ عَمَلِيَّةٌ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَحْقِيقِ أَهْدَافٍ مُحَدَّدَةٍ تَمَّ تَحْدِيدُهَا مُسَبِّقًا فَهُوَ لَيْسَ حَدَثًا سَنَوِيًّا يَتِمُّ إِجْرَاؤُهُ كُلَّ عَامٍ وَلَكِنَّ التَّخْطِيطَ يَتَّسِمُ بِالإِسْتِمْرَارِيَّةِ فِي أَيِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ وَأَنَّ الخُطَّةَ عُرْضَةً لِلتَّعْدِيلِ حَسَبِ الظُّرُوفِ المُتَغَيِّرَةِ.
 - 3- هُنَاكَ عَلاَقَةٌ بَيْنَ التَّخْطِيطِ وَاتِّخَاذِ القَرَارِ فَالتَّخْطِيطُ لَا يَنْفَصِلُ عَنِ اتِّخَاذِ القَرَارِ فَالعَرَضُ مِنْ التَّخْطِيطِ هُوَ تَسْهِيلُ عَمَلِيَّةِ اتِّخَاذِ القَرَارِ وَالوَصُولِ إِلَى أَفْضَلِ الطَّرِيقِ الرِّشِيدَةِ وَالإِجْرَاءَاتِ المُنظَّمَةِ نَحْوَ هَذِهِ العَمَلِيَّةِ وَعَلَيْهِ فَإِنَّ أَيَّ أَنْشِطَةٍ لَا يَكُونُ لَهَا عَلاَقَةٌ بِالقَرَارَاتِ لَا تَكُونُ بِالتَّالِيِ أَنْشِطَةٌ تَخْطِيطِيَّةٌ وَهَذَا مَا يَدْفَعُنَا إِلَى القَوْلِ بِأَنَّ التَّخْطِيطَ هُوَ اتِّخَاذُ قَرَارٍ.
 - 4- التَّخْطِيطُ مُوجَّهٌ نَحْوَ تَحْقِيقِ هَدَفٍ مُحَدَّدٍ وَعَلَيْهِ يَتَمَيَّزُ التَّخْطِيطُ عَنِ التَّفْكِيرِ العَشْوَائِيِّ مِنْ هَذِهِ الزَّاوِيَةِ حَيْثُ يَسْتَعْمِدُ التَّخْطِيطُ الوَسَائِلَ المُنطَوِّقَةَ فِي تَحْقِيقِ هَدَفٍ مُحَدَّدٍ أَوْ أَهْدَافٍ مُحَدَّدَةٍ وَغَالِبًا مَا تَكُونُ هَذِهِ الأَهْدَافُ عَامَّةً وَمُرْتَبِطَةً بِالمُجْتَمَعِ كَكُلِّ فَالتَّخْطِيطُ يَهْتَمُّ بِمَا يَسْهُمُ بِهِ البَرنامِجُ نَحْوَ المُجْتَمَعِ وَلَيْسَ الحِفَاظَ عَلَى أَصْحَابِ القُوَّةِ السِّيَاسِيَّةِ أَوْ المِهْنِيَّةِ لِجَمَاعَةٍ مِنَ الجَمَاعَاتِ.
 - 5- يَرْتَبِطُ التَّخْطِيطُ بِالوَسَائِلِ وَالأَهْدَافِ فَلَيْسَ مِنَ المُهْمِّ أَنْ نُحَدِّدَ الأَهْدَافَ فَقَطْ بَلْ مِنَ المُهْمِّ بِنَفْسِ الدَّرَجَةِ أَنْ نَخْتَارَ الوَسَائِلَ المُؤَدِّيَةَ لِتَحْقِيقِ هَذِهِ الأَهْدَافِ.
- يَبْضَحُ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ تَعَارِيفِ أَنَّ التَّخْطِيطَ بِمَعْنَاهُ العَامِ هُوَ تَحْدِيدُ أَهْدَافٍ مُنَسَّقَةٍ يُرَادُ تَحْقِيقُهَا فِي مُدَّةٍ مُسْتَقْبَلِيَّةٍ مُحَدَّدَةٍ، ثُمَّ تَحْدِيدِ الوَسَائِلِ وَالأَسَالِيبِ وَالإِجْرَاءَاتِ المُلائِمَةِ وَوَضْعِهَا مَوْضِعَ التَّنْفِيزِ الفِعْلِيِّ لِيُلَوِّغَ تِلْكَ الأَهْدَافَ.
- كَمَا يَبْضَحُ لَنَا مِنْ خِلالِ التَّعَارِيفِ المُخْتَلِفَةِ أَنَّ التَّخْطِيطَ فِي أَيِّ دَوْلَةٍ يَتَأَثَّرُ إِلَى حَدِّ كَبِيرٍ بِمَدَى المُتَوَقَّرِ مِنَ المَوَارِدِ وَالإِمْكَانِيَّاتِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَإِنَّ المَوَارِدَ الإِقْتِصَادِيَّةَ وَالثَّرَوَاتِ الطَّبِيعِيَّةَ وَرَأْسَ المَالِ الَّتِي تُوجَدُ فِي أَيِّ مُجْتَمَعٍ إِنْسَانِيٍّ تَكُونُ مَحْدُودَةً.

1- سامي مصطفى كامل زيد، مرجع سابق، ص 103-104.

- وَفِي ضَوْءِ كُلِّ مَا سَبَقَ مِنْ تَعْرِيفَاتٍ يُمَكِّنُ تَحْدِيدَ عَنَاصِرِ مَفْهُومِ التَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَةِ بِمَا يَلِي:
- 1- أَنَّ التَّخْطِيطَ عَمَلِيَّةً اجْتِمَاعِيَّةً وَوَاقِعِيَّةً مُنْطَلَقَهَا هُوَ الْوَاقِعُ الْاجْتِمَاعِيُّ وَتَهْدَفُ لِتَغْيِيرِ هَذَا الْوَاقِعِ نَحْوَ الْأَحْسَنِ وَقَدْ يَصِلُ بِهِ الْأَمْرُ إِلَى إِحْلَالِ أَوْضَاعٍ جَدِيدَةٍ مَحَلِّ الْأَوْضَاعِ الْقَدِيمَةِ السَّائِدَةِ وَتَتَّسِمُ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةُ بِالْعَقْلَانِيَّةِ وَالرُّشْدِ فِي الْإِنْتِاجِ وَالنُّوْزِيعِ.
 - 2- التَّخْطِيطُ عَمَلِيَّةٌ تَنْجِهُ بِالضَّرُورَةِ نَحْوَ الْمُسْتَقْبَلِ، حَيْثُ تَنْطَلِقُ مِنَ الْوَاقِعِ الْاجْتِمَاعِيِّ الْكَائِنِ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ، أَيْ مِمَّا هُوَ كَائِنٌ نَحْوَ مَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ، وَهُوَ أَيْضًا عَمَلِيَّةٌ هَدْمٌ وَبِنَاءٌ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ مَعْنَى ذَلِكَ هَدْمُ الْبِنَاءِ الْاجْتِمَاعِيِّ الْقَدِيمِ الْمُتَدَاعِي وَبِنَاءُ هَيْكَلٍ جَدِيدٍ اجْتِمَاعِي، إِقْتِصَادِي، سِيَاسِي، عَلَى أَسَاسٍ مِنَ الْعَلَاقَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ الْجَدِيدَةِ.
 - 3- أَنَّ التَّخْطِيطَ هُوَ فِي حَقِيقَتِهِ عَمَلِيَّةٌ مُنَظَّمَةٌ تَعْمَلُ عَلَى إِيجَادِ الطَّرِيقِ الصَّحِيحَةِ لِاسْتِخْدَامِ الْمَوَارِدِ الْمُخْتَلَفَةِ وَالْمُنْتَوَعَةِ فِي الْمَجْتَمَعِ الْإِسْتِخْدَامِ الْحَسَنَ وَتَوْظِيفِهَا لِصَالِحِ عَامَّةِ الشَّعْبِ، وَيَتَأَثَّرُ التَّخْطِيطُ بِشَكْلِ أَوْ بَآخَرَ بِالْأَيْدِيُولُوجِيَّةِ وَالْفَلْسَفَةِ السَّائِدَةِ فِي الْمَجْتَمَعِ.
 - 4- مِنْ مُمَيَّزَاتِ التَّخْطِيطِ أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْعَمَلِيَّاتِ وَالْأَنْشِطَةِ الْمُتَرَابِطَةِ وَالْمُنْسَلِسِلَةِ وَالَّتِي تَبْدَأُ بِتَحْدِيدِ الْأَهْدَافِ الْمُرَادِ تَحْقِيقَهَا وَإِعْدَادِ السِّيَاسَاتِ وَالْإِسْتِرَاطِيَجِيَّاتِ الْمَوْضِحَةِ لِاتِّجَاهَاتِ الْعَمَلِ وَقَوَاعِدِ الْعَمَلِ الْوَاجِبِ اتِّبَاعَهَا وَكَذَا تَوْفِيرِ مُخْتَلَفِ الْوَسَائِلِ وَتَهْيِئَةِ الظُّرُوفِ الْمَلَائِمَةِ مِنْ أَجْلِ الْوُصُولِ إِلَى تَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ دُونَ إِغْفَالِ مُتَابَعَةٍ وَتَقْيِيمِ الْإِنجَازَاتِ فِي النِّهَائِيَّةِ وَبِالْتَّالِي إِعَادَةُ صِيَاغَةِ الْأَهْدَافِ وَتَطْوِيرِ الْخُطَطِ وَالْبَرَامِجِ.
 - 5- التَّخْطِيطُ لِلتَّنْمِيَةِ وَسِيَلَةٌ عِلْمِيَّةٌ تَضْمَنُ الْإِسْتِخْدَامَ الْأَمْتَلَّ لِلْمَوَارِدِ الْمُتَاحَةِ وَالْمُتَوَقَّعَةِ، وَيَعْمَلُ عَلَى حَلِّ الْمَشَاكِلِ السَّابِقَةِ وَتَجَنُّبِ الْمَشَاكِلِ بِالْمُسْتَقْبَلِ.
 - 6- التَّخْطِيطُ هُوَ نَشَاطٌ يَهْدَفُ إِلَى التَّنْظِيمِ وَالتَّنْسِيقِ بَيْنَ أَنْوَاعِ أَنْشِطَةِ الْإِنْسَانِ الْمُخْتَلَفَةِ فِي الْمَكَانِ وَالِاسْتِعْدَادِ الْفِعْلِيِّ لِتَوْقُوعَاتِ أَنْشِطَةٍ جَدِيدَةٍ وَتَهْيِئَةِ الظُّرُوفِ الَّتِي يَتَحَقَّقُ مِنْهَا أَفْصَى قَدْرِ مِنَ النِّفْعِ.
 - 7- التَّخْطِيطُ هُوَ الْمَحَاوَلَاتُ الْجَادَّةُ لِدِرَاسَةِ الْأَوْضَاعِ الْحَالِيَّةِ تَمْهيدًا لِإِقْتِرَاحِ تَصَوُّرٍ أَوْ وَضْعِ جَدِيدٍ يَكُونُ مُتَمَشِّيًا مَعَ تَطَلُّعَاتِ الْمَجْتَمَعِ.
- لَقَدْ وَجِدْتِ الْكَثِيرَ مِنْ تَعْرِيفَاتِ التَّخْطِيطِ مِنْ بَاحِثِينَ مُخْتَلِفِينَ مِنْ حَيْثُ التَّخْصُّصِ وَالِانْتِمَاءِ الْأَيْدِيُولُوجِيِّ وَإِنَّ الْمَكَانَ لَا يَسَعُنَا لِذِكْرِ كُلِّ تِلْكَ التَّعْرِيفَاتِ، غَيْرَ أَنَّهُ مِنْ خِلَالِ الْعَرْضِ السَّابِقِ لِتَعْرِيفَاتِ التَّخْطِيطِ يَتَّضِحُ لَنَا أَنَّهُ مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ عَمَلِيَّةٌ أَوْ عَمَلِيَّاتٌ وَالْبَعْضُ يَرَى أَنَّهَا جُهُودٌ أَوْ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْأَنْشِطَةِ فِي مَجَالَاتٍ مُخْتَلَفَةٍ، وَالْبَعْضُ الْآخَرَ يَرَى أَنَّ التَّخْطِيطَ مِنْهُجٌ أَوْ أُسْلُوبٌ أَوْ طَرِيقَةٌ أَوْ وَسِيلَةٌ وَالْبَعْضُ يَرَى أَنَّهَا أُسْلُوبٌ تَنْظِيمِي أَوْ مُحَاوَلَةٌ وَاعِيَّةٌ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْمُصْطَلَحَاتِ الَّتِي تُعْبَرُ عَنْ وَجْهَةِ نَظَرٍ وَاضِعِيهَا طَبَقًا لِتَقَاتِيهِمْ وَتَخْصُصَاتِيهِمْ وَانْتِمَاءَاتِيهِمْ الْأَيْدِيُولُوجِيَّةِ أَوْ طَبَقًا لِمَسْئُولِيَّاتِيهِمْ عَنِ الْمَشَارَكَةِ فِي التَّخْطِيطِ أَوْ إِحْدَى عَمَلِيَّاتِهِ.

وَعَلَيْهِ يُمَكِّنُ الْقَوْلُ أَنَّ التَّعْرِيفَ الإِجْرَائِيَّ لِمَفْهُومِ التَّخْطِيطِ الَّذِي سَنَتَّبَهُ فِي هَذِهِ الدَّرَاسَةِ هُوَ :
 التَّخْطِيطُ عَمَلِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ بَحْتَهُ مُنَظَّمَةٌ وَهَادِفَةٌ وَمَقْصُودَةٌ تَقُومُ عَلَى أَسَاسِ إِجَادِ تَدَابِيرٍ وَطُرُقٍ يُمَكِّنُ
 مِنْ خِلَالِهَا إِسْتِغْلَالَ وَتَعْبِئَةَ مُخْتَلَفِ الْمَوَارِدِ وَالْإِمْكَانِيَّاتِ الْمَوْجُودَةِ بِطَرِيقَةٍ مُنَسَّقَةٍ وَذَكِيَّةٍ تَعْمَلُ عَلَى
 تَغْيِيرِ حَالِ الْمُجْتَمَعِ إِلَى الْأَفْضَلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ عَنْ طَرِيقِ إِتْخَاذِ إِجْرَاءَاتٍ وَقَرَارَاتٍ تُمَكِّنُ الْمُجْتَمَعُ مِنَ
 الْوُصُولِ إِلَى التَّغْيِيرِ الْإِجْبَابِيِّ فِي فِتْرَةٍ زَمْنِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ إِنْطِلَاقًا مِنْ مُعْطِيَّاتِ مَدْرُوسَةٍ، فَهِيَ عَمَلِيَّةٌ تَنْطَلِقُ
 مِنَ الْوَاقِعِ وَتَتَّجِهُ نَحْوَ الْمُسْتَقْبَلِ وَتَرْمِي إِلَى تَحْقِيقِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْأَهْدَافِ، وَهَذِهِ الْعَمَلِيَّةُ تَتِمُّ عَنْ
 طَرِيقِ الْإِسْتِعَانَةِ بِالْخُبْرَاءِ وَالْفَنِيِّينَ وَالْمُخْتَصِّينَ بِالتَّعَاوُنِ مَعَ أَفْرَادِ الشَّعْبِ وَمُمَثِّلِيهِمْ وَيَتِمُّ ذَلِكَ فِي
 ضَوْءِ أَيْدِيُولُوجِيَّةِ الْمُجْتَمَعِ السَّائِدَةِ فِيهِ".

1-6-2 التَّشْمِيَّةُ:

نَظَرًا لِأَهْمِيَّةِ التَّشْمِيَّةِ كَقَضِيَّةٍ حَيَاتِيَّةٍ لِلْمُجْتَمَعَاتِ النَّامِيَّةِ لَوْحَظَ تَعَدُّدُ الْمَفَاهِيمِ الدَّالَّةِ عَلَيْهَا الْأَمْرَ
 الَّذِي أَدَّى إِلَى تَعَدُّدِ الْإِخْتِلَافِ حَوْلَ مَاهِيَّةِ التَّشْمِيَّةِ، فَقَدْ بُدِّلَتْ الْكَثِيرُ مِنَ الْمَحَاوَلَاتِ لِتَحْدِيدِ مَفْهُومِ
 التَّشْمِيَّةِ، حَتَّى عَدَا هَذَا الْمَفْهُومِ مِنَ الْمَفَاهِيمِ الشَّائِعَةِ لَدَى الْأَفْرَادِ وَالْهَيْئَاتِ هَذَا بَعْدَ أَنْ تَعَدَّدَتْ مَفَاهِيمُهَا
 لِذَرَجَةِ أَحَدَثَتْ نَوْعًا مِنَ الْخَلْطِ بَيْنَهَا وَبَيَّنَّ مَفَاهِيمَ أُخْرَى كَالنَّقْدِ وَالتَّطَوُّرِ وَالنَّمُوِّ، وَتَبَرَّرُ أَهْمِيَّةُ مَفْهُومِ
 التَّشْمِيَّةِ بِصُورَةٍ أَسَاسِيَّةٍ فِي تَشَابُكِهِ مَعَ الْعَدِيدِ مِنَ الْمَفَاهِيمِ الْأُخْرَى مِثْلَ التَّخْطِيطِ وَالْإِنْتِاجِ وَالتَّقَدُّمِ كَذَلِكَ
 فِي تَعْدَادِ أَعْيَانِهِ وَمُسْتَوِيَّاتِهِ مِنْ تَشْمِيَّةٍ ثَقَافِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ وَسِيَاسِيَّةٍ... إلخ، وَيَرْجِعُ اللَّبْسُ فِي مَفْهُومِ
 التَّشْمِيَّةِ إِلَى الْفَسْلِ فِي الْوُصُولِ إِلَى تَعْرِيفٍ دَقِيقٍ لَهَا فَالتَّشْمِيَّةُ مُشْكَلَةٌ جَمِيعَ الْأَنْظَمَةِ وَالْعُلُومِ السِّيَاسِيَّةِ
 وَالْإِقْتِسَادِيَّةِ وَالدِّيْمُغْرَافِيَّةِ وَالسُّوسْيُولُوجِيَّةِ وَالْجُغْرَافِيَّةِ وَالْإِيْكُولُوجِيَّةِ.

لِذَلِكَ تَبَايَنَتْ التَّفْسِيرَاتُ الَّتِي قَدَّمَهَا الْعُلَمَاءُ لِهَذَا الْمَفْهُومِ وَقَدْ وَجِدَتْ الْعَدِيدُ مِنَ الْمَفَاهِيمِ وَتَخْتَلَفُ
 بِإِخْتِلَافِ أَصْحَابِهَا وَتَوَجَّهَاتِهِمْ، وَمِنْ بَيْنِ التَّعَارِيفِ:

" التَّشْمِيَّةُ عَمَلِيَّةٌ تَغْيِيرِيَّةٌ وَاعٍ يَحْدُثُ فِي الْمُجْتَمَعِ مِنْ خِلَالِ التَّوَحُّدِ وَالْمُشَارَكَةِ بَيْنَ جُهُودِ الْمَوَاطِنِينَ
 وَالْحُكُومَةِ بِهَدَفِ الْإِسْتِفَادَةِ مِنْ كَافَّةِ الْمَوَارِدِ الْمَتَّاحَةِ فِي الْمُجْتَمَعِ وَتَحْقِيقِ الرِّفَاقِيَّةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ
 وَالْإِقْتِسَادِيَّةِ وَيَتِمُّ ذَلِكَ وَفَقَ خُطَّةٍ مَرْسُومَةٍ".⁽¹⁾

وَمِنْ تَعَارِيفِهَا أَيْضًا: " التَّشْمِيَّةُ هِيَ عَمَلِيَّةٌ مُوجَّهَةٌ نَحْوَ تَحْقِيقِ النَّهْضَةِ الْحَضَارِيَّةِ لِلْمُجْتَمَعِ مِنْ
 خِلَالِ الْإِسْتِثْمَارِ الْأَفْضَلِ وَالْأَمْتَلِ لِكُلِّ مَوَارِدِهِ الْبَشَرِيَّةِ وَالْمَادِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ لِأَبْنَاءِ الْمُجْتَمَعِ بِدُونِ تَقْرِيقٍ أَوْ
 تَمْيِيزِ وَالسَّعْيِ نَحْوَ تَحْسِينِ نَوْعِيَّةِ الْحَيَاةِ فِي الْمَجَالَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَالْإِقْتِسَادِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ عَلَى
 أَفْضَلِ وَجْهِ".⁽²⁾

¹ - إحسان حفطي، علم اجتماع التَّشْمِيَّةِ، دار المعرفة الجامعيَّة، الإسكندريَّة، 2011، ص33.

² - محمَّد الخوالدة وآخرون، مرجع سابق، ص249.

بَيْنَمَا نَجِدُ تَعْرِيفَ مُحَمَّدٍ عَاطِفٍ غَيْثٍ: " هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّحَرُّكِ الْعِلْمِيِّ الْمُخَطَّطِ لِمَجْمُوعَةٍ مِنْ الْعَمَلِيَّاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ مِنْ خِلَالِ اَيْدِيُولُوجِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ لِتَحْقِيقِ التَّغْيِيرِ الْمُسْتَهْدَفِ مِنْ أَجْلِ الْاِنْتِقَالِ مِنْ حَالَةٍ مَرْغُوبِ الْوُصُولِ إِلَيْهَا". (1) وَالتَّنْمِيَّةُ وَفَقًا لِهَذَا التَّعْرِيفِ تَسْتَهْدَفُ تَغْيِيرًا أَسَاسِيًّا فِي الْبِنَاءِ الْاجْتِمَاعِيِّ بِمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنْ تَنْظِيمَاتٍ مُخْتَلَفَةِ الْأَهْدَافِ، وَتَعْدِيلَاتٍ فِي الْأَدْوَارِ وَالْمَرَاكِزِ إِلَى جَانِبِ الْعَمَلِ عَلَى تَغْيِيرِ الْمَوْجَّهَاتِ الْفِكْرِيَّةِ وَالْقِيَمِيَّةِ وَبِنَاءِ الْقُوَّةِ الَّتِي تَعُوِّقُ التَّجْدِيدَاتِ وَالْاِهْتِمَامَاتِ الْجَدِيدَةَ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ تَعْرِيفَ عَاطِفِ غَيْثٍ يَرَى التَّنْمِيَّةَ مِنْ وَجْهَةٍ نَظَرٍ مِثَالِيَّةٍ بِاعْتِبَارِهَا تَغْيِيرًا فِي مَكُونَاتِ الْبِنَاءِ الْاجْتِمَاعِيِّ فِي الْمَجْتَمَعِ مِنْ أَدْوَارٍ وَمَرَاكِزٍ وَمَوْجَّهَاتٍ فِكْرِيَّةٍ وَقِيَمِيَّةٍ بِاعْتِبَارِ أَنَّ هَذِهِ الْمَكُونَاتِ هِيَ الْمَعْوَفَةُ لِلتَّنْمِيَّةِ، وَبِالنَّاتِي هَذَا التَّعْرِيفِ يَنْجَاهِلُ دَوْرَ الْبِنَاءِ الْاِقْتِصَادِيِّ الْاجْتِمَاعِيِّ فِي عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ فَقَدْ يَكُونُ مَعْوَفًا وَقَدْ يَكُونُ مُشْجَعًا لِلتَّنْمِيَّةِ وَبِالنَّاتِي اخْتَرَلَتْ عَمَلِيَّةُ التَّنْمِيَّةِ فِي نَوَاحِي تَقَافِيَّةٍ مُتْجَاهِلَةً بِذَلِكَ الْجَانِبِ الْاِقْتِصَادِيِّ.

وَعَرَفَتْ كَذَلِكَ: " التَّنْمِيَّةُ عَمَلِيَّةٌ تَخْطِيطِيَّةٌ لِتَغْيِيرِ الْبِنَاءِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَهِيَ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ عَمَلِيَّةٌ دِينَامِيكِيَّةٌ تَهْدَفُ إِلَى تَحْقِيقِ النِّقْدَمِ فِي الْأَوْجِهَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ فِي الْمَجْتَمَعِ بِالِاسْتِخْدَامِ الْفَعَالِ الْكُفَى لِمَوَارِدِ وَمَصَادِرِ الْمَجْتَمَعِ، كَمَا أَنَّهَا عَمَلِيَّةٌ يَبْمُ مِنْ خِلَالِهَا اتِّخَاذُ الْاِجْرَاءَاتِ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى اسْتِمْرَارِيَّةِ الْفُرْصِ أَمَامَ الْاَفْرَادِ لِتَحْسِينِ طَاقَاتِهِمْ وَقُدْرَاتِهِمْ". (2)

فَتَشْمَلُ التَّنْمِيَّةُ تَطْوِيرَ أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ تَظْهَرُ مِنْ قِبَلِ التَّحْسِينِ النَّوْعِيِّ مِنَ الظُّرُوفِ وَتَطْوِيرِ عَمَلِيَّاتٍ مُعَيَّنَةٍ لِتَلْبِيَةِ الْاِحْتِيَاجَاتِ وَالْخِدْمَاتِ الَّتِي تُنْجِبُهَا الْفِطَاعَاتُ الْمُخْتَلَفَةُ.

وَكَذَلِكَ: " مِنْ أَبْرَزِ التَّعْرِيفَاتِ الْاُخْرَى لِلتَّنْمِيَّةِ ذَلِكَ التَّعْرِيفُ الَّذِي قَدَّمَهُ الْمَارْكِسِيَّةُ عِنْدَ مُعَالَجَتِهَا لِقَضِيَّةِ التَّخَلُّفِ وَالتَّنْمِيَّةِ مِنْ خِلَالِ مَفَاهِيمِ الصَّرَاحِ كَقُوَّةٍ دَافِعَةٍ لِلنِّقْدَمِ، وَاعْتِمَادِهَا عَلَى الْعَوَامِلِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ كَأَسَاسٍ لِتَحْدِيدِ وَضْعِ الْمَجْتَمَعِ وَبِنَائِهِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَرُؤْيَيْهَا لِلْمَرَاجِلِ التَّارِيخِيَّةِ كَمَرَاجِلِ حَثْمِيَّةٍ بِفِعْلِ التَّطَوُّرِ الْجَدَلِيِّ لِلْمَجْتَمَعِ إِلَى جَانِبِ تَصَوُّرِهَا لِلْعَلَاقَةِ بَيْنَ قُوَّةِ الْاِنْتَاجِ وَعَلَاقَاتِ الْاِنْتَاجِ وَالطَّبَقَةِ كَوَسِيلَةً لِاِحْدَاثِ التَّغْيِيرِ وَالتَّنْمِيَّةِ". (3)

وَيَرَى جُوزِيْفَ سَمْلَسِرَ " NEIL JOSEPH Smelser " أَنَّ التَّنْمِيَّةَ: " هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ عَمَلِيَّةِ تَحَوُّلَاتِ اِجْتِمَاعِيَّةٍ تُسَائِرُ التَّنْمِيَّةَ الْاِقْتِصَادِيَّةَ، وَذَلِكَ عَنِ طَرِيقِ تَحْدِيثِ التَّكْنُوْلُوجِيَا وَالْاِسْتِغْنَاءِ عَنِ

¹ - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص23.

² - سبير لطي، التنمية الاجتماعية وجرائم المال العام 1952-1971، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978، ص37.

³ - إحسان حفطي، مرجع سابق، ص31.

الطُّرُقِ التَّقْلِيدِيَّةِ الْقَدِيمَةِ وَادِّخَالَ الْآلَاتِ الْحَدِيثَةِ وَجَعَلَ الْفِلَاحَةَ ذَاتَ طَابَعٍ تِجَارِيٍّ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ الْفِلَاحَةَ السَّائِدَةَ فِي الْمَجْتَمَعَاتِ النَّامِيَّةِ هِيَ الْفِلَاحَةُ الْمَعِيشِيَّةُ وَكَذَلِكَ عَمَلِيَّةُ التَّصْنِيعِ وَذَلِكَ بِالْإِعْتِمَادِ عَلَى الْقُوَّةِ الْآلِيَّةِ وَفِي الْأَخِيرِ عَمَلِيَّةُ التَّحْضُرِ عَنِ طَرِيقِ الْإِنْتِقَالِ مِنَ الرَّيفِ نَحْوَ الْمَدِينَةِ".⁽¹⁾

وَتُعْرَفُ لُوسِي مِير LUCY Mair التَّنْمِيَّةَ بِقَوْلِهَا: "أَنَّ التَّنْمِيَّةَ فِي مَعْنَاهَا الْأَسَاسِيَّ عَمَلِيَّةٌ وَيُقْصَدُ بِالْعَمَلِيَّةِ فِي السِّيَاقِ الْمُعَاصِرِ أَنَّهَا حَرَكَةٌ تُجَاهَ حَالَةٍ أَوْ وَضْعٍ اجْتِمَاعِيٍّ يُفْتَرَضُ أَنَّهُ قَدْ وَصَلَتْ إِلَيْهِ بَعْضُ الدُّوَلِ فِي الْعَالَمِ أَمَّا تِلْكَ الدُّوَلُ الَّتِي لَمْ تَصِلْ إِلَى هَذَا الْوَضْعِ يُطْلَقُ عَلَيْهَا الْبِلَادُ الْمُتَخَلِّفَةُ وَتُضَيَّفُ مِير قَوْلِهَا: أَنَّ التَّنْمِيَّةَ هِيَ زِيَادَةُ النَّاتِجِ الْقَوْمِيِّ وَمِنْ ثَمَّ زِيَادَةُ فِي الدَّخْلِ الْفَرْدِيِّ، وَأَنَّ أَهْدَافَ التَّنْمِيَّةِ تَتَلَخَّصُ فِي تَحْسِينِ أَوْضَاعِ الْمَعِيشَةِ بِالنَّسْبَةِ لِكُلِّ النَّاسِ فِي مَجْتَمَعٍ مَا وَتَخْفِيفِ حِدَّةِ الْفَقْرِ وَالْجَهْلِ وَالْمَرَضِ".⁽²⁾

وَيُقَدِّمُ لَنَا مَآكْسَ فَيْبِر MAX Weber تعريفاً مُعَايِراً لِلتَّنْمِيَّةِ حَيْثُ يَرَى أَنَّهَا: "عِبَارَةٌ عَنْ هَدَفٍ لِأَسْلُوبِ التَّخْطِيطِ الْاِقْتِصَادِيِّ يَنْحَقُّ بِاسْتِغْلَالِ الْإِمْكَانِيَّاتِ الْمُنَاحَةَ لِلْمَجْتَمَعِ وَذَلِكَ بِغَرَضِ الْوُصُولِ إِلَى أَعْلَى نَسِيبِ لِدَّخْلِ الْفَرْدِ عَنِ طَرِيقِ أَفْصَى اسْتِخْدَامِ لِلْمَوَارِدِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الْمُمْكِنِ اسْتِغْلَالِهَا لِصَالِحِ الْمَجْتَمَعِ".⁽³⁾

بَيْنَمَا يُلَخِّصُ لَنَا "جُوا فِرَانِك دَاكُوسْت" JOA FRANC Dakost "مَفْهُومَ التَّنْمِيَّةِ فِي مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْمَوْشُرَاتِ هِيَ: ضَرُورَةٌ أَنْ تَكُونَ التَّنْمِيَّةُ شَامِلَةً تَأْخُذُ فِي اعْتِبَارِهَا الْجَوَانِبَ الْاِقْتِصَادِيَّةَ لِلْعَوَامِلِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ كَمَا تَتَمَثَّلُ فِي التَّغْذِيَّةِ وَالصِّحَّةِ وَالظَّرُوفِ الْمَعِيشِيَّةِ وَالْخِدْمَاتِ".⁽⁴⁾

وَعُرِّفَتْ فِي مَكَانٍ آخَرَ: "التَّنْمِيَّةُ فِي جَوْهَرِهَا تُشِيرُ إِلَى عَمَلِيَّةِ تَحَرُّرٍ وَنَهْضَةٍ حَضَارِيَّةٍ قَوْمِيَّةٍ اسْتِثْمَارِ جَمِيعِ الطَّاقَاتِ وَالْإِمْكَانَاتِ الدَّائِيَّةِ لِلْمَجْتَمَعِ وَتَوْجِيهِ هَذِهِ الطَّاقَاتِ وَتَفْعِيلِهَا بِهَدَفِ تَحْقِيقِ انْتِجَاقِ النِّظَامِ الْاجْتِمَاعِيِّ بِكُلِّ أبعادِهِ مِنْ أَيِّ شَكْلِ مِنْ أَشْكَالِ السَّيْطَرَةِ أَوْ التَّبَعِيَّةِ وَتَحْقِيقِ الْاِسْتِقْلَالِ وَالْاِعْتِمَادِ عَلَى الدَّاتِ فِي إِشْبَاعِ جَمِيعِ الْحَاجَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ الْمَادِيَّةِ وَغَيْرِ الْمَادِيَّةِ لِجَمِيعِ أبنَاءِ الْمَجْتَمَعِ وَتَحْقِيقِ الرِّفَاقِ لَهُمْ بِاسْتِمْرَارٍ وَاطِّرَادٍ".⁽⁵⁾

¹ - رابح كعباش، سوسيولوجيا التَّنْمِيَّةِ، مخبر علم إجتماع الإتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص52.

² - LUCY Mair, Anthropology and development Macmillan press.London, 1984, pp1-4 .

³ - أحمد عبد الرؤوف درويش، قضايا التَّنْمِيَّةِ فِي الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2013، ط1، ص11.

⁴ - رشاد أحمد عبد اللطيف، التَّنْمِيَّةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ فِي إِطَارِ مِهْنَةِ الْخِدْمَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2010، ط1، ص8.

⁵ - محمد الخوالدة وآخرون، مرجع سابق، ص196.

وَيُمْكِنُ تَحْدِيدَ مَفْهُومِ التَّنْمِيَةِ أَيْضًا بِأَنَّهَا: " ذَلِكَ الشَّكْلُ الْمُعَقَّدُ مِنَ الْإِجْرَاءَاتِ وَالْعَمَلِيَّاتِ الْمُتتَالِيَةِ الْمُسْتَمِرَّةِ الَّتِي يَقُومُ بِهَا الْإِنْسَانُ لِلتَّحَكُّمِ بِقَدْرِ مَا فِي مَضْمُونِ وَاتِّجَاهِ وَسُرْعَةِ التَّغْيِيرِ الثَّقَافِيِّ أَوْ الْحَضَارِيِّ فِي الْمَجْتَمَعَاتِ بِهَدَفِ إِشْبَاعِ حَاجَاتِ... أَيَّ أَنْ التَّنْمِيَةِ هِيَ عَمَلِيَّةُ التَّغْيِيرِ الْمَقْصُودِ وَالْمَوْجَّهَ لَهُ مُوَاصَفَاتٌ مُعَيَّنَةٌ بِهَدَفِ إِشْبَاعِ حَاجَاتِ الْإِنْسَانِ".⁽¹⁾

وَهُنَاكَ تَعْرِيفٌ آخَرَ لَهَا مَفَادُهُ: " التَّنْمِيَةُ عَمَلِيَّةٌ مُعَقَّدَةٌ وَمُرَكَّبَةٌ وَشَامِلَةٌ تَضُمُّ جَوَانِبَ اقْتِصَادِيَّةً اجْتِمَاعِيَّةً، سِيَاسِيَّةً وَثَقَافِيَّةً دُونَ إِهْمَالِ الْجَوَانِبِ النَّفْسِيَّةِ وَالْبِيُولُوجِيَّةِ لِيَتَسَنَّى فَهْمُ السُّلُوكِ الْإِنْسَانِيِّ بِالذَّرَجَةِ الْأُولَى، وَالذَّرَافِعِ الَّتِي تُحَرِّكُ الْأَفْرَادَ وَمَا يَقُومُ بَيْنَهُمْ مِنْ عِلَاقَاتٍ وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَنْظِمَةٍ تَتَدَاخَلُ فِي تَفَاعُلَاتِهَا وَتَأَثِيرَاتِهَا عَلَى جَوَانِبِ الْمَجْتَمَعِ الْمُخْتَلِفَةِ".⁽²⁾

وَيُعْرِفُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ الْكُرْدِي التَّنْمِيَةَ بِأَنَّهَا: " هَدَفٌ عَامٌّ وَشَامِلٌ لِعَمَلِيَّةِ دِيْنَامِيكِيَّةٍ تُحَدِّثُ فِي الْمَجْتَمَعِ وَتَجِدُ مَظَاهِرَهَا فِي تِلْكَ السُّلْسِلَةِ مِنَ الْمُتَغَيَّرَاتِ الْبِنَائِيَّةِ وَالْوُضُوفِيَّةِ الَّتِي تُصِيبُ مَكُونَاتِ الْمَجْتَمَعِ وَتَعْتَمِدُ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةُ عَلَى التَّحَكُّمِ فِي نَوْعِيَّةِ الْمَوَارِدِ الْمَادِيَّةِ وَالْبَشَرِيَّةِ الْمُتَاحَةِ لِلْوُصُولِ بِهَا إِلَى أَقْصَى اسْتِغْلَالِ مُمَكِنٍ فِي أَقْصَى فَنَرَةٍ مُسْتَطَاعَةٍ وَذَلِكَ بِهَدَفِ تَحْقِيقِ الرِّفَاقِيَّةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ الْمُنْشُودَةِ لِلْغَالِبِيَّةِ مِنْ أَفْرَادِ الْمَجْتَمَعِ".⁽³⁾

وَعَرَفَتْ أَيْضًا: " التَّنْمِيَةُ تَدُلُّ فِي مَعْنَاهَا الْعَامِّ مُحَاوَلَةَ الْإِنْسَانِ بِفِكْرِهِ وَفِعْلِهِ تَغْيِيرِ الطُّرُوفِ وَالْوَأَقِعِ لِتَحْقِيقِ غَايَةٍ مَقْصُودَةٍ أَوْ أَكْثَرَ فَالتَّنْمِيَةُ تَقُومُ عَلَى إِزَادَةِ الْإِنْسَانِ وَالتَّخْطِيطِ الَّذِي يَشْمَلُ تَطْوِيرَ الْمَوَارِدِ وَإِقَامَةَ التَّنْظِيمَاتِ اللَّازِمَةِ وَبَلُورَةَ الْأَفْكَارِ وَالْمَفَاهِيمِ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى نَقْلِ الْمَجْتَمَعِ إِلَى حَيَاةٍ أَفْضَلَ فِي جَانِبَيْهَا الْمَعْنَوِيِّ وَالْمَادِيِّ إِذَنْ فَإِنَّ عَمَلِيَّةَ التَّنْمِيَةِ تَعْنِي مُحَاوَلَاتِ الْإِنْسَانِ عَنْ طَرِيقِ مَعْرِفَةِ التَّحَكُّمِ فِي عَمَلِيَّاتِ التَّغْيِيرِ وَاتِّجَاهَاتِهَا بِغَرَضِ إِحْدَاثِ وَاقِعٍ جَدِيدٍ".⁽⁴⁾

وَمِنْ تَعَارِيفِهَا أَيْضًا: " عَمَلِيَّةُ التَّنْمِيَةِ هِيَ إِحْدَاثُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ التَّغْيِيرَاتِ الْجَذْرِيَّةِ فِي مَجْتَمَعٍ مُعَيَّنٍ بِهَدَفِ إِكْسَابِ ذَلِكَ الْمَجْتَمَعِ الْقُدْرَةَ عَلَى التَّطَوُّرِ الذَّاتِيِّ الْمُسْتَمِرِّ بِمُعَدَّلٍ يَضْمَنُ النِّحْسَانَ الْمُنْتَزِدِ فِي نَوْعِيَّةِ الْحَيَاةِ لِكُلِّ أَفْرَادِهِ، بِمَعْنَى زِيَادَةِ قُدْرَةِ الْمَجْتَمَعِ عَلَى الْاِسْتِجَابَةِ لِلْحَاجَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ وَالْحَاجَاتِ

¹ - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص42.

² - إسماعيل قيرة وعلي غرابي، في سوسيولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ج4، ص127.

³ - أحمد عبد الرؤوف درويش، مرجع سابق، ص11.

⁴ - إبراهيم عثمان وقبس الثوري، التغيير الاجتماعي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ط2،

المتجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجة إشباعه تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال".⁽¹⁾

وعرفها ناجي بأنها: "عملية التغيير التي يقوم بها الإنسان للإنتقال من مجتمع تقليدي زراعي إلى مجتمع متقدم صناعياً أو من حالة إلى حالة أفضل منها بما يتفق مع احتياجاته الإقتصادية والاجتماعية والفكرية... إلخ وذلك بالإستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية".⁽²⁾

ويعرف البنك الدولي مفهوم التنمية بأنها: "زيادة قابلية للإستمرار في مستويات المعيشة تشمل الإستهلاك المادي والتعليم والصحة وحماية البيئة والمفهوم الأوسع للتنمية يتضمن المساواة في الفرص والحريات السياسية والمدنية التي بدورها تساعد على تحقيق الأهداف للتنمية وبأن الهدف الشامل للتنمية هو احترام الحقوق الإقتصادية والسياسية والمدنية لكل الأفراد بغض النظر عن الجنس والعنصر والأديان والبلدان، وهو هدف لم يطرأ عليه تغيير جوهري منذ أوائل عقد الخمسينات عندما خرجت غالبية دول العالم النامي من دائرة الإستعمار".⁽³⁾

أما تعريف سمير نعيم: "التنمية هي الإرتقاء بمستوى الإنسان ذلك الإرتقاء يتحقق من خلال استمرار تحريره من العجز عن إشباع حاجاته الأولية، بحيث يستطيع الإنطلاق إلى خلق وإشباع المزيد من الإحتياجات العقلية والروحية أي تلك الإحتياجات التي تميزه عن الكائنات الحية الأخرى".⁽⁴⁾

هذا التعريف يختلف عن التعريفات الأخرى حيث يعني أن التنمية هي إشباع لحاجيات الإنسان المختلفة، وهي أيضاً ليست مجرد إشباع الحاجات البيولوجية فقط وإنما إشباع لحاجاته الروحية والعقلية كذلك، تلك الحاجات التي تحفظ له إنسانيته وتميزه عن الكائنات الحية الأخرى.

ستخلص من كل هذه التعريفات التي ساقها الباحثون والتي تركز على عدد من العناصر الأساسية التي تشخص ذلك المفهوم ومن أهم هذه العناصر:

- 1- التنمية عملية تركز على الإنسان باعتباره الهدف الذي تسعى التنمية إلى تغيير نمط حياته وهو في نفس الوقت العنصر البشري الذي يساهم في عملية تنمية المجتمع.
- 2- التنمية عملية غايتها تحقيق المزيد من الرفاهية الاجتماعية والإقتصادية لجميع أفراد المجتمع دون إستثناء.

¹ - رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص9.

² - أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص33.

³ - طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2001، ص17.

⁴ - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص22.

- 3- تقتضي التنمية إلى استغلال كافة الطاقات والموارد المتاحة في المجتمع الاستغلال الحسن.
- 4- تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية ويعني هذا ضرورة أن يساهم جميع أفراد وأعضاء المجتمع في كل مراحل التنمية ابتداء من التخطيط للتنمية حتى آخر مراحل التنمية.
- 5- تحتاج التنمية أولاً إلى تنمية الوعي لدى الأفراد ومحاولة توجيههم والعمل على تنمية قدراتهم في مواجهة المشكلات.
- 6- إن أولى أولويات عملية التنمية إشباع الحاجات الضرورية والمختلفة للأفراد وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية وكذا محاولة القضاء على الفقر.
- 7- التنمية عملية تشمل كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأيدولوجية.

8- التنمية هي عملية استثمار، استثمار في الجانب المادي والبشري مما يتطلب إنفاق مبالغ مالية طائلة.

من خلال ما تقدم ذكره حول التنمية يتبين لنا أن مفهومها ليس بناتٍ ولا يمتق عليه بل كل يتناول من الرؤية التي هي محل اهتمامه بحيث يقصر نظره في العملية التنموية من خلال اختصاصه، كما نخلص من ذلك إلى أن التنمية تحتاج إلى تعبئة الجهود والموارد لتحقيق طموحات المجتمع، وهي مركب يشتمل على مجموعة عمليات ومراحل تصميم وتخطيط لها وهي متعاقبة ومتتالية وهي غاية أو هدف وتتخذ أهدافها بموضوعية وواقعية لتساير طبيعة الموارد والإمكانات المتاحة.

فتوسع وشمولية التنمية لمختلف نواحي الحياة جعل من الصعوبة بما كان إيجاد تعريف موحّد لها فتعددت أشكالها وأنواعها ومجالاتها وبذلك تعددت تعريفاتها ومفاهيمها لكن مختلف هذه التعريفات تلّقى في النهاية وتجمع على أن التنمية هي عملية تغيير نحو الأفضل وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها.

وفي ضوء العرض السابق يمكن التوصل إلى تعريف محدد للتنمية يتضمن كافة العناصر المكوّنة لها، فالتعريف الإجرائي للتنمية في هذه الدراسة هو: "أنها عملية تغيير جذري في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، الهدف منها هو الانتقال به من حالة إلى حالة أخرى أفضل وأحسن من الأولى، ورفع مستوى الأفراد والارتقاء بهم في مختلف المجالات والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الاجتماعية والرفاهية والسعادة والنمو للأفراد المجتمع وبالتالي التخلص من التخلف والتوجه نحو التخصّر، وهذه العملية تعتمد بشكل كبير على مشاركة المجتمع ومبادئه ولا يمكنها أن تتم إلا بتدخل جميع أطراف المجتمع".

1-6-3 التنمية الاجتماعية:

التنمية الاجتماعية مفهوم متعدد الأبعاد يتضمن التأكد من تدفق الخدمات الاجتماعية وتحقيق التكامل الاجتماعي وتوفير الحماية البيئية مع ضمان وجود تنمية ريفية وسياسية ومؤسسية على نطاق واسع، وقد وجدت العديد من التعاريف لمفهوم التنمية الاجتماعية كغيره من المفاهيم الاجتماعية التي لا يمكن أن نجد لها تعريفاً جامعاً مانعاً واحداً، فالتنمية الاجتماعية هي: "عملية تحتوي على عدة عمليات اجتماعية متعددة الجوانب، متشعبة الأبعاد تكون مع بعضها البعض كلاً موحداً متفاعلاً، وتعرف بأنها وسيلة لغاية فهي مجموعة من الأجهزة تُجرم انفعالات الأفراد وأحاسيسهم فالتنمية الاجتماعية عملية لتغيير الأنماط التقليدية وتمتد لتشمل الأوجه الاقتصادية والسياسية".⁽¹⁾

وتهدف التنمية الاجتماعية إلى زيادة القدرة الإنتاجية وتوفير الرخاء في جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

يعرف هوليسنر "Hollister" التنمية الاجتماعية بأنها: "التغيير المؤسسي المخطط لأحداث ملاءمة أفضل بين الحاجات الإنسانية والسياسات الاجتماعية والبرامج الاجتماعية".⁽²⁾

فالتنمية الاجتماعية حسب هذا التعريف هي تغيير مخطط من أجل توفير الحاجات الاجتماعية. أما تعريف عبد الباسط حسن فهو: "عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم وهي تُعنى بدراسة مشاكلهم مع اختلافها وبذلك تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها فتحدث فيها تغييرات جذرية شاملة عن طريق الجهود المخططة والمتعددة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين".⁽³⁾

ويذهب اتجاه آخر إلى تعريف التنمية الاجتماعية بأنها: "عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، وتسعى إلى إقامة بناء اجتماعي جديد بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد".⁽⁴⁾

ومن هذا التعريف يتضح أن التنمية الاجتماعية تتضمن عنصرين أساسيين هما:

1- إحداث تغييرات جوهرية في البناء الاجتماعي القديم، أي في النظم السياسية والاجتماعية والمؤسسات والأفكار وأنماط العلاقات الاجتماعية والقيم الاجتماعية الجامدة أو التي تدعو إلى التواكل والتبعية واتخاذ موقف سلبي من التقدم المادي أو الثقافي.

1- سهير لطفي، مرجع سابق، ص9.

2- عبد الهادي الجوهري، المنظور التنموي، المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص104.

3- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص26.

4- ماجد حسن صبيح ومسلم فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص29.

2- إقامة بناء إجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات إجتماعية وقيم جديدة تسمح للأفراد بتحقيق أقصى إشباع ممكن من الحاجات والمطالب.

ويعبر عنها أيضا: "بأنها تغير حضاري مقصود ومخطط يتناول جوانب الحياة المادية والبشرية في إطار المجتمع القومي وكذلك كل ما يتصل بالعادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك التي تحكم اتجاهات الأفراد بما يحقق استيعابا أكثر للطاقات وتجبيشها في سبيل رفع المستوى الاجتماعي واطراد نموه لمقابلة الاحتياجات المتطورة والمتزايدة للجماعات والأفراد في ظل أيديولوجية المجتمع وتحاول أن تصل إلى ما يجب أن يكون عليه مستقبلها في كل الميادين".⁽¹⁾

ويعرفها سيد عويس بأنها: "عبارة عن اشتراك أعضاء المجتمع أنفسهم في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة في محيطهم بعد تزويدهم بالخدمات والمعونات اللازمة لمساعدتهم وبأسلوب يشجع المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة الإيجابية ويلزم لذلك أن يتميروا بدرجة عالية من التعاون فيما بينهم".⁽²⁾

وقد عرف أبو الحسن عبد الموجود التنمية الاجتماعية بقوله: "عملية مجتمعية واعية ودائمة وموجهة في ظل مرجعية قيمية وإرادة وطنية من أجل إحداث تغيرات اجتماعية شاملة تحقق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه، وتعزيز الأداء الاجتماعي للأفراد والأسر للوصول إلى مجتمع آمن متماسك".⁽³⁾

فحسب هذا التعريف تعنى التنمية الاجتماعية بكل التغيرات المنشودة لإحداث تحسين مطرد ومتزايد في مستوى معيشة الفرد وذلك عن طريق توفير الاحتياجات الأساسية للحياة من رعاية صحية وفرص للعمل وتأمين المسكن وغير ذلك من الحقوق المسندة إلى أحكام الدستور.

كما تعرف التنمية الاجتماعية بأنها: "العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو إيجاد تغييرات في البناء الاجتماعي - الاقتصادي تكون قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد - على المدى المنظور - وفي نفس الوقت تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية - سياسية، تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية، كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتحقيق متطلبات أمنه واستقراره في المدى الطويل".⁽⁴⁾

1- أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص34.

2- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص26.

3- نفس المرجع السابق، ص16.

4- رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص9.

وَعَرَفَ عَبْدُ الْهَادِي الْجَوْهَرِي التَّنْمِيَةَ الْاجْتِمَاعِيَّةَ بِقَوْلِهِ: "يُمْكِنُ تَعْرِيفُ التَّنْمِيَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ بِأَنَّهَا تَلْكَ الْعَمَلِيَّةُ الَّتِي تَنْطَوِي عَلَى إِحْدَاثِ بَعْضِ التَّغْيِيرَاتِ التَّنْظِيمِيَّةِ وَالْمُخَطَّطَةِ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ تَلَاوُمِ أَفْضَلِ بَيْنِ الْإِحْتِيَاجَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَبَيْنِ الْبَرَامِجِ وَالسِّيَاسَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَتَشِيرُ عِبَارَةٌ { التَّغْيِيرِ التَّنْظِيمِي الْمُخَطَّطِ } إِلَى أَمْرَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ التَّنْمِيَةَ الْاجْتِمَاعِيَّةَ تَنْطَلُبُ تَدْخُلًا اجْتِمَاعِيًّا مَدْرُوسًا وَالثَّانِي: أَنَّ التَّرْكِيزَ يَكُونُ بِصِفَةِ أَسَاسِيَّةٍ عَلَى التَّنْظِيمَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ الْمُتَغَيِّرَةِ، أَمَا عِبَارَةٌ { تَلَاوُمِ أَفْضَلِ } فَإِنَّهَا تَنْطَوِي عَلَى اسْتِخْدَامِ مَجْمُوعَةٍ خَاصَّةٍ مِنَ الْقِيَمِ لِلْحُكْمِ عَلَى مَدَى تَأْثِيرِ التَّغْيِيرَاتِ الْمُتَوَقَّعَةِ فِي تَحْقِيقِ هَذَا الْهَدَفِ، وَتَعْنِي عِبَارَةٌ { الْإِحْتِيَاجَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ } أَنَّهُ يُمْكِنُ بَلُّ وَلاِبَدِّ مِنْ تَحْدِيدِ مِثْلِ هَذِهِ الْإِحْتِيَاجَاتِ وَلَكِنْ هَذِهِ لَيْسَتْ مُهِمَّةً سَهْلَةً كَمَا يَظُنُّ الْبَعْضُ". (1)

وَنَجِدُ أَنَّ التَّنْمِيَةَ الْاجْتِمَاعِيَّةَ تَعْنِي عَمَلِيَّةَ تَوْفِيرِ الْخِدْمَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ فِي مَجَالَاتِ التَّعْلِيمِ وَالصِّحَّةِ وَالْإِسْكَانِ وَالضَّمَانِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَالتَّرْوِيحِ... بِهَدَفِ تَنْمِيَةِ قُدْرَاتِ الْإِنْسَانِ وَمَهَارَاتِهِ فِي الْعَمَلِ وَتَحْسِينِ كِفَائَتِهِ الْإِنْتِاجِيَّةِ". (2)

يُعَدُّ هَذَا التَّعْرِيفُ مِنْ أَكْثَرِ تَعَارِيفِ التَّنْمِيَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ شُبُوعًا وَاسْتِخْدَامًا بَيْنَ الْكُتَّابِ الْاجْتِمَاعِيِّينَ وَفِي هَذَا الصَّدَدِ يَذْهَبُ الْاِقْتِصَادِيُّ بِنْيَامِينُ هِيْجَنز BENJAMIN Higgins إِلَى تَعْرِيفِ التَّنْمِيَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ بِوَصْفِهَا عَمَلِيَّةَ اسْتِثْمَارِ إِنْسَانِيٍّ تَتِمُّ فِي الْمَجَالَاتِ أَوْ الْفِطَاعَاتِ الَّتِي تَمَسُّ حَيَاةَ الْبَشَرِ مِثْلَ: التَّعْلِيمِ، وَالصِّحَّةِ الْعَامَّةِ، وَالْإِسْكَانِ، وَالرَّعَايَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ". (3)

وَفِي السِّيَاقِ نَفْسِهِ يُشِيرُ أَحْمَدُ زَكِي بَدَوِي إِلَى أَنَّ التَّنْمِيَةَ الْاجْتِمَاعِيَّةَ هِيَ: "تِلْكَ الْجُهُودُ الَّتِي تُبْدَلُ لِإِحْدَاثِ سِلْسِلَةٍ مِنَ التَّغْيِيرَاتِ الْوُظَيْفِيَّةِ وَالْهَيْكَلِيَّةِ اللَّازِمَةِ لِنُمُوِّ الْمُجْتَمَعِ وَذَلِكَ بِزِيَادَةِ قُدْرَةِ أَفْرَادِهِ عَلَى اسْتِغْلَالِ الطَّاقَةِ الْمُتَاحَةِ إِلَى أَفْصَى حَدِّ مُمْكِنٍ لِتَحْقِيقِ أَكْبَرَ قَدْرِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ وَالرَّفَاهِيَةِ لِهَوْلَاءِ الْأَفْرَادِ بِأَسْرَعِ مِنْ مُعَدَّلِ النُّمُوِّ الطَّبِيعِيِّ". (4)

إِنَّ الْمَفْهُومَ "الْجَدِيدَ" لِلتَّنْمِيَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ يَتَضَمَّنُ ثَلَاثَةَ نَمَاجٍ أَوْضَحَهَا جَاك روثمان "JACK Rothman" عَنْ مُمَارَسَةِ تَنْظِيمِ الْمُجْتَمَعِ، التَّنْمِيَةَ الْمَحَلِّيَّةَ وَالْإِجْرَاءَ الْاجْتِمَاعِيَّ وَالتَّخْطِيطَ الْاجْتِمَاعِيَّ وَيُضِيفُ إِلَى ذَلِكَ مَجَالَاتِ السِّيَاسَةِ وَالْإِدَارَةِ". (5)

1- عبد الهادي الجوهرى، المنظور التنموي، مرجع سابق، ص 81.

2- ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص 28.

3- نفس المرجع السابق، ص 28.

4- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، 1993، ص 384.

5- عبد الهادي الجوهرى، المنظور التنموي، مرجع سابق، ص 105.

وَعَلَيْهِ فَإِنَّ التَّعْرِيفَ الإِجْرَائِيَّ لِلتَّنْمِيَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ الَّذِي سَنَتَّبِأَهُ فِي هَذِهِ الدَّرَاسَةِ هُوَ : " تِلْكَ العَمَلِيَّاتِ المُنظَّمَةِ الَّتِي يَكُونُ الغَرَضُ مِنْهَا تَغْيِيرَ الأَوْضَاعِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ المُخْتَلَفَةِ لِأَفْرَادِ المُجْتَمَعِ وَذَلِكَ عَن طَرِيقِ إِشْبَاعِ مُخْتَلَفِ الإِحتِيَاجَاتِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ لِلْمُوَاطِنِينَ وَمِنْ ثَمَّ تَحْسِينِ المُسْتَوَى العِيشِيِّ لَهُمْ فَهِيَ تُعْنَى بِجَوَانِبِ الحَيَاةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ حَيْثُ تُحْدِثُ فِيهَا تَغْيِيرَاتٍ جَذْرِيَّةً شَامِلَةً عَن طَرِيقِ المَجْهُودَاتِ المُخَطَّطَةِ وَالمُنظَّمَةِ لِالأَفْرَادِ وَالجَمَاعَاتِ مِنْ أَجْلِ الوُصُولِ إِلَى الرِّفَاقِيَّةِ".

1-6-4 المشاركة الشعبية:

ظَهَرَ مَفْهُومُ المُشَارَكَةِ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ ضِمْنَ مَفَاهِيمِ أَوْ لَفْظِ التَّنْمِيَةِ فِي نِهَائِيَةِ الخَمْسِينَاتِ وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ عَمَلِ المُسؤولِينَ فِي مَجَالَاتِ التَّنْمِيَةِ المُخْتَلَفَةِ نَتِيجَةَ الإِختِلَافِ الكَبِيرِ بَيْنَ الوَاقِعِ المُجْتَمَعِيِّ الَّذِي تَعِيشُهُ المُجْتَمَعَاتُ المُخْتَلَفَةُ وَتَوَقُّعَاتِهِمُ الشَّخْصِيَّةِ وَالمِهْنِيَّةِ، فَيُعَدُّ مَصْطَلَحُ المُشَارَكَةِ الشَّعْبِيَّةِ مِنَ المُصْطَلَحَاتِ الحَدِيثَةِ الَّتِي تَتَعَدَّدُ التَّعَارِيفُ المُتَعَلِّقَةُ بِهِ حَيْثُ ظَهَرَ العَدِيدُ مِنَ التَّعْرِيفَاتِ لَهَا، وَتُعْتَبَرُ المُشَارَكَةُ الشَّعْبِيَّةِ فِي التَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ إِحْدَى دَعَائِمِ النُّظْمِ الفِعْلِيَّةِ فِي تَحْقِيقِ أَهْدَافِهَا فَهِيَ تُعَبَّرُ عَن إِحْسَاسِ الجَمَاهِيرِ بِمَشَاكِلِهِمْ، ثَمَّ العَمَلِ عَلَى إِشْرَاقِهِمْ فِي تَنْفِيزِ حُطَطٍ وَبِرَامِجٍ تَنْمُوِيَّةِ، مِمَّا يَجْعَلُهُمْ أَكْثَرَ حِرْصًا عَلَى الحِفَاقِظِ عَلَى نَتَائِجِ الأَعْمَالِ الَّتِي سَاهَمُوا فِيهَا وَمِنَ القَوَاعِدِ الأَسَاسِيَّةِ لِتَّنْمِيَةِ المُجْتَمَعِ ضَرُورَةُ المُشَارَكَةِ الشَّعْبِيَّةِ فَمَا لَمْ يُشَارِكِ المُوَاطِنُونَ بِجُهُودِهِمْ وَإِمْكَانَاتِهِمْ لِلتُّهُوضِ بِمُجْتَمَعَاتِهِمُ المَحَلِّيَّةِ، فَإِنَّ الحَدِيثَ عَن التَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ يُصْبِحُ غَيْرَ ذِي فَايِدَةٍ.

فَالتَّنْمِيَةُ بِطَبِيعَتِهَا تَهْدَفُ إِلَى صَالِحِ الإِنْسَانِ حَيْثُ هِيَ بِهِ وَإِلَيْهِ، وَمِنْ ثَمَّ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَمَّ دُونَ كَامِلِ مُشَارَكَتِهِ فِي كُلِّ جَوَانِبِهَا وَبِكُلِّ الطَّاقَاتِ المُوجُودَةِ لَدَيْهِ، وَذَلِكَ تَبَرُّزُ الحَاجَةِ المَاسَّةِ إِلَى تَعزِيزِ المُشَارَكَةِ وَتَوْفِيرِ المُنَاقِحِ المُنَاسِبِ لِإِسْهَامِ وَمُشَارَكَةِ كُلِّ الطَّاقَاتِ فِي المُجْتَمَعِ بِكُلِّ فاعِلِيَّةِ وَكَافَّةِ تَنْظِيمَاتِهِ.

"وَتَسْتَمِدُّ المُشَارَكَةُ أَصْلَهَا مِنَ الكَلِمَةِ اللَاتِينِيَّةِ (participatus) بِمَعْنَى يُشْرِكُ، وَرَغْمَ أَنَّ مَسْحَةَ الإِكْرَاهِ أَوْ القَسْرَ لَمْ تَعُدْ تُوجَدُ فِي الإِسْتِعْمَالَاتِ الحَالِيَّةِ لِلْكَلِمَاتِ: يُشَارِكُ أَوْ المُشَارِكُ أَوْ المُشَارَكَةُ فَإِنَّ مَسْحَةَ الفِعْلِ أَوْ الطَّلَبِ مَا زَالَتْ مُضْمَنَةً فِي المَعَانِي الحَالِيَّةِ وَتُرَدَّدُ كَثِيرًا مِنَ الإِسْتِعْمَالَاتِ المُعَاصِرَةِ صَدَى المَعْنَى... فِي الإِسْتِعْمَالَاتِ المُعَاصِرَةِ تُعْنَى المُشَارَكَةُ بِبِساطَةِ الإِعْتِرَافِ وَالتَّصَرُّفِ فِي تَفَاعُلِ المَرْءِ مَعَ مُجْتَمَعٍ أَكْبَرَ أَوْ شَبَكَةٍ مِنَ المُثَلِّ الفُلْسُفِيَّةِ. بِمَعْنَى أَوْسَعِ نَفْهُمِ المُشَارَكَةِ بِوَصْفِهَا أَفْعَالًا إِبْجَائِيَّةً يُؤَدِّيها الأَفْرَادُ نَحْوَ مُجْتَمَعِهِمْ وَحَتَّى مِنْ دُونِ تَفَاعُلٍ وَجْهًا لَوَجْهًا".⁽¹⁾

¹ - طوني بينيت وآخرون، مفاتيح إصطلاحية جديدة- مُعْجَمُ مُصْطَلَحَاتِ الثَّقَافَةِ وَالمُجْتَمَعِ، تَرْجَمَةُ: سَعِيدِ الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010، ط1، ص619.

وَعَرَفَتِ الْأُمَّمُ الْمُتَّحِدَةَ الْمَشَارَكَةَ تَعْرِيفًا عَامًّا وَشَامِلًا: " خَلَقَ فُرْصَ تُمْكِنَ جَمِيعِ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ وَالْمُجْتَمَعِ الْأَكْبَرَ لِلْمَشَارَكَةِ الْفَاعِلَةِ، وَالتَّأْثِيرِ عَلَى الْعَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ، لِيُشَارِكُوا بَعْدَهَا بِعَدَالَةٍ وَإِنْصَافٍ فِي ثَمَارِ التَّنْمِيَّةِ".⁽¹⁾

وَمِنْ بَيْنِ تَعْرِيفَاتِهَا: " أَنَّهَا الْعَمَلِيَّةُ الَّتِي يَقُومُ الْفَرْدُ مِنْ خِلَالِهَا بِالْإِسْهَامِ الْحُرِّ وَالْوَاعِي فِي صِيَاغَةِ نَمَطِ الْحَيَاةِ لِمُجْتَمَعِهِ فِي النُّوَاجِي الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْاِجْتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَذَلِكَ بِأَنْ تُتَّاحَ لَهُ الْفُرْصُ الْكَافِيَّةُ لِلْمَشَارَكَةِ فِي وَضْعِ الْأَهْدَافِ وَتَحْدِيدِ دَوْرِهِ فِي اِنْجَازِ الْمُهْمَةِ عِنْدَمَا يَكُونُ الْفَرْدُ مُفْتَتِحًا بِهَا مُشَارِكًا فِي صِيَاغَتِهَا وَمُدَافِعًا عَنْهَا فِي مُوَاجَهَةِ كُلِّ مَا يَعْزِزُ سُبُلَ تَحْقِيقِهَا مِنْ عَقَبَاتٍ".⁽²⁾

وَيُقْصَدُ بِالْمَشَارَكَةِ الشَّعْبِيَّةِ أَيْضًا: " الْعَمَلِيَّةُ الَّتِي يَقُومُ الْفَرْدُ مِنْ خِلَالِهَا بِالْإِسْهَامِ الْحُرِّ وَالْوَاعِي فِي صِيَاغَةِ نَمَطِ حَيَاةِ مُجْتَمَعِهِ فِي النُّوَاجِي الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْاِجْتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَإِتَّاحَةِ الْفُرْصِ الْكَافِيَّةِ لَهُ لِلْمَشَارَكَةِ فِي وَضْعِ الْأَهْدَافِ الْعَامَّةِ لِحَرَكَةِ الْمُجْتَمَعِ وَتَصَوُّرِ أَفْضَلِ الْوَسَائِلِ لِتَحْقِيقِ هَذِهِ الْأَهْدَافِ".⁽³⁾

يُقْصَدُ بِالْمَشَارَكَةِ هُنَا هِيَ اِشْتِرَاكُ الْأَفْرَادِ عَنْ كَتَبٍ فِي الْعَمَلِيَّاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْاِجْتِمَاعِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ الَّتِي تُؤَثِّرُ فِي حَيَاتِهِمْ.

فِي حِينِ يُعْرَفُهَا مُعْجَمُ مُصْطَلَحَاتِ الرِّعَايَةِ وَالتَّنْمِيَّةِ الْاِجْتِمَاعِيَّةِ عَلَى أَنَّهَا: " تَعَاوُنُ فَرْدٍ مَعَ فَرْدٍ آخَرَ أَوْ بَعْضِ الْأَفْرَادِ مَعَ الْبَعْضِ الْآخَرَ فِي اِنْجَازِ عَمَلٍ مُشْتَرَكٍ".⁽⁴⁾

وَتُعْرَفُ أَيْضًا بِأَنَّهَا: " فِعْلٌ جَمَاعِي مُوجَّهٌ نَحْوَ إِحْدَاثِ تَغْيِيرَاتٍ فِي عِلَاقَاتِ الْقُوَّةِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ لِصَالِحِ الْجَمَاهِيرِ".⁽⁵⁾

فَالْمَشَارَكَةُ الشَّعْبِيَّةُ تُعْتَبَرُ عَمَلِيَّةً جِدِّ مُهْمَةً فِي عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ وَالتَّنْمِيَّةِ كَمَا أَنَّهَا تَعْنِي مُشَارَكَةَ جُمُوعِ الشَّعْبِ وَلَيْسَ فِتْنَةً وَاحِدَةً مِنْهُ وَتَقُومُ عَمَلِيَّةُ الْمَشَارَكَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ مَبَادِيءٍ:⁽⁶⁾

1- لَا تَعْنِي الْمَشَارَكَةُ مَشَارَكَةَ أَفْقِيَّةٍ أَيْ بَيْنَ أَنْاسٍ مِنْ طَبِيعَةٍ وَاحِدَةٍ وَإِنَّمَا مَشَارَكَةُ أَفْقِيَّةٍ وَرَأْسِيَّةٍ بَيْنَ مُخْتَلَفِ الْمُسْتَوِيَّاتِ وَالْهَيْئَاتِ.

¹ - ميمون طاهر، "معيقات المشاركة الشعبية في التنمية المحلية"، ورقة بحثية في الملتقى الوطني حول "التنمية المحلية في الجزائر: واقع وأفاق"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2004، ص3.

² - إحسان حفطي، مرجع سابق، ص44.

³ - مريم أحمد مصطفى، دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص174.

⁴ - أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1987، أنظر: مشاركة Participation.

⁵ - إحسان حفطي، مرجع سابق، ص44.

⁶ - ثروت محمد شلبي، مرجع سابق، ص146.

2- إتخاذ القرار من أجل التخطيط وأولوياته لا يجب أن تزاوله مجموعة فقط تعتبر نفسها صفة المجتمع وهي الجديرة والأحق بتحديد الأولويات واتخاذ القرارات وإنما لابد أن تكون المشاركة شعبية واسعة النطاق لا مشاركة الصفة فقط وإنما تشارك في وضعها الجماهير.

3- يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار بجانب تبادل الآراء من القادة والقيمه والعلماء.

وعليه يمكن تحقيق مبدأ المشاركة عن طريق:

1- المشاركة هي اشتراك الناس في صنع القرارات المتعلقة بالعمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

2- تمكين الناس من المساهمة الإيجابية في أعمال تلك القرارات في الميدان التطبيقي تنفيذاً للمهام التنموية المتعددة، فالمشاركة الشعبية الفعالة هي عنصر هام من عناصر التنمية.

وبصفة عامة يمكن تعريف المشاركة الشعبية على أنها: "العملية التي تتيح لجميع أفراد المجتمع المحلي وجماعاته المؤهلة بموجب القوانين فرصاً للتعبير عن آرائهم ودوراً في إعداد الخطط والمشروعات المحلية وتنفيذها ومتابعتها والرقابة عليها بشكل مباشر وغير مباشر بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتحسين نوعية حياة السكان وإشباع حاجاتهم بعدالة دون الإضرار بالمصالح الوطنية".⁽¹⁾

ويعرف المشاركة أيضاً بأنها: "إسهام أهالي المجتمع تطوعاً في جهود التنمية سواء بالرأي، العمل أو بالتمويل وغير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه".⁽²⁾

وهناك رأي آخر يقول: "تعني إشراك كافة الفاعلين أو الأطراف ذات الصلة بموضوع الخطّة إضافة إلى متخصصين في مجالات التخطيط من أجل احتياجات خطّة ما، كما يتطلّب الأمر مشاركة ذوي الخبرة من مجالات وتخصصات مختلفة وذلك لإحتياجات أطر وأهداف عامة للخطّة ولا يمنع ذلك من الاستعانة ببعض المستهدفين من تلك الخطّة أو المستفيدين منها بهدف التعرف بصورة أكبر على مجموع المشكلات والاحتياجات التي تُعاون في صياغة الخطّة وتحديد أهدافها".⁽³⁾

ويرى الجوهري أنه يقصد بالمشاركة الشعبية: "العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف".⁽⁴⁾

1- طاهر ميمون، مرجع سابق، ص3.

2- رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص238.

3- عبد الخبير محمود عطا محروس، مرجع سابق، ص9.

4- عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص166.

وَمَعَ أَنَّ مَفْهُومَ الْمُشَارَكَةِ تَمَّ تَنَاوُلُهُ فِي أَدْبِيَّاتِ التَّنْمِيَةِ لِسَنَوَاتٍ طَوِيلَةٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ حَتَّى سَنَوَاتٍ قَلِيلَةٍ يَدُلُّ عَلَى مُشَارَكَةِ النَّاسِ فِي مَشْرُوعٍ مُعَيَّنٍ أَوْ نَشَاطٍ تَنَمُّوِيٍّ مُحَدَّدٍ وَلَمْ يُشَكَّلِ اسْتِرَاطِيَجِيَّةً شَامِلَةً لِحَيَاةِ الْإِنْسَانِ صَانِعِ التَّنْمِيَةِ وَالْمُسْتَفِيدِ مِنْهَا، فَضَمُّونُ الْمُشَارَكَةَ يَعْنِي إِمْكَانِيَّةَ الْوُصُولِ إِلَى فُرْصِ اكْبَرَ وَالْمُسَاهَمَةِ فِي صُنْعِ الْقَرَارَاتِ الَّتِي تَمَسُّ حَيَاةَ النَّاسِ مُبَاشِرَةً وَالْمُشَارَكَةَ أَيْضًا فِي تَنْفِيذِهَا وَهَذَا يَعْنِي إِشْرَاكَ جَمِيعِ الْفَنَاتِ الْمَحْرُومَةِ فِي الْمَجْتَمَعِ أَوْ تِلْكَ الَّتِي تَمَّ اسْتِنْتَاؤُهَا مِنَ الْمُسَاهَمَةِ فِي التَّنْمِيَةِ بَلْ الْكُلِّ مُتَسَاوُونَ وَالْكُلُّ مُشَارِكٌ فِي عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ.

وَعَلَيْهِ يُمَكِّنُ الْقَوْلُ أَنَّ التَّعْرِيفَ الْإِجْرَائِيَّ لِمَفْهُومِ الْمُشَارَكَةِ الشَّعْبِيَّةِ وَالَّذِي سَنَتَبَّاهُ فِي هَذِهِ الدَّرَاسَةِ هُوَ: "الْمُشَارَكَةُ هِيَ عَمَلِيَّةُ الْمُسَاهَمَةِ مِنْ طَرَفِ أَفْرَادِ الْمَجْتَمَعِ جَمِيعِهِمْ وَبِدُونِ اسْتِنْتَاءِ بِشَكْلِ أَوْ بِآخَرٍ بِحَيْثُ يُصْبِحُ كُلُّ فَرْدٍ يُشَكِّلُ عُنْصُرًا فَاعِلًا وَمُؤَثِّرًا دَاخِلَ مَجْتَمَعِهِ، وَذَلِكَ فِي جَمِيعِ نَوَاحِي الْحَيَاةِ الْمُخْتَلِفَةِ: الْإِجْتِمَاعِيَّةِ، الْاِقْتِصَادِيَّةِ، الثَّقَافِيَّةِ...إلخ، وَهَذِهِ الْمُسَاهَمَةُ تَأْخُذُ أَشْكَالًا مُتَنَوِّعَةً وَتَبْدَأُ مِنْ مَرَحَلَةِ إِعْدَادِ الْخَطِّ وَالْمُشَارِعِ وَتَنْتَهِي بِمَرَحَلَةِ التَّقْيِيمِ مِمَّا يَجْعَلُ كُلَّ فَرْدٍ يَشْعُرُ بِانْتِمَائِهِ لِلْمَجْتَمَعِ وَأَنَّهُ الْمُسْتَهْدَفُ مِنْ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ".

1-7- الدراسات السابقة:

تُعَدُّ الدَّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ ضَرُورَةً مَنَهْجِيَّةً فِي الْبُحُوثِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ وَجُزْءًا لَا يَدُّ مِنْهُ يَتَكَامَلُ مَعَ عَمَلِيَّةِ الْبَحْثِ، وَمِمَّا يَتَوَجَّبُ عَلَى الْبَاحِثِ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي كِتَابَةِ بَحْثِهِ مُرَاجَعَةَ الْبُحُوثِ وَالدرَّاسَاتِ الَّتِي سَبَقَ أَنْ أَجْرَاهَا بَاحِثُونَ آخَرُونَ فِي مَوْضُوعِهِ أَوْ الْمَوْضُوعَاتِ الْمُشَابِهَةِ، وَشَهْمُ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ (مُرَاجَعَةُ الْبُحُوثِ السَّابِقَةِ) عَلَى زِيَادَةِ فَهْمِ الْبَاحِثِ لِلْمُشْكَلَةِ الَّتِي يَدْرُسُهَا، إِضَافَةً إِلَى ذَلِكَ لَا يَدُّ لِلْبَاحِثِ أَنْ يَقُومَ بِدِرَاسَةٍ نَقْدِيَّةٍ لِمَا يَقْرَأُ أَكْثَرَ مِنْ مُجَرَّدِ اسْتِعْرَاضِ لِلنَّاتِجِ الَّتِي تَمَخَّضَتْ عَنْهَا تِلْكَ الْبُحُوثِ⁽¹⁾، فَالدرَّاسَاتُ السَّابِقَةُ وَالتَّرَاثُ النَّظْرِي الَّذِي لَهُ صِلَةٌ بِمَوْضُوعِ الْبَحْثِ يُجْبِرُ الْبَاحِثَ الْإِجْتِمَاعِي عَلَى الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ لَيْسَ فَقَطْ حَتَّى لَا يَنْطَلِقَ مِنْ فَرَاغٍ وَإِنَّمَا لِأَبْعَادٍ مَعْرِفِيَّةٍ وَمَنَهْجِيَّةٍ كَثِيرَةٍ، حَيْثُ يُقَالُ: "لَيْسَ هُنَاكَ صِفْرٌ فِي الْمَعْرِفَةِ الْعِلْمِيَّةِ وَأَنَّ الْعِلْمَ تَرَكَمِي إِذْ كُلُّ بَحْثٍ أَوْ نَظْرِيَّةٍ تُقَدِّمُ لِلتِّي تَلِيهَا، عَلَى أَنْ تَكُونَ التَّائِيَّةُ تَنْطَلِقُ مِمَّا انْتَهَتْ إِلَيْهِ الْأُولَى"⁽²⁾، فَالْبَاحِثُ عِنْدَ إِطْلَاعِهِ عَلَى الدَّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ الَّتِي لَهَا صِلَةٌ بِمَوْضُوعِ بَحْثِهِ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ نَظْرَةً شَامِلَةً عَنْ مَوْضُوعِهِ مِنْ نَاحِيَّتَيْنِ: الْمَنَهْجِيَّةِ وَالْمَعْرِفِيَّةِ وَمِنْ خِلَالِ هَذِهِ النَّظْرَةِ الشَّامِلَةِ يَتِمَكَّنُ مِنْ تَحْدِيدِ أْبْعَادِ دِرَاسَتِهِ. وَعَلَيْهِ سَيَتِمُّ عَرْضُ بَعْضِ الدَّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ الَّتِي تَمَّ التَّنَطُّقُ فِيهَا إِلَى طَبِيعَةِ الْعَلَاقَةِ الْمَوْجُودَةِ بَيْنَ التَّخْطِيطِ الْإِجْتِمَاعِي وَالتَّنْمِيَةِ الَّتِي انْطَلَقَتْ مِنْهَا الدَّرَاسَةُ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا:

¹ - طاهر حسو الزبياري، أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ط1، ص110.

² - أحمد عياد، مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص93.

أ- الدراسات الغربية:

- الدراسة التي قام بها قسم تنمية المجتمع بجامعة " ألنيوي " الشمالية⁽¹⁾ تفويماً برامج المجتمع في ولاية ألنيوي بالولايات المتحدة الأمريكية حيث قام بإجراء دراسة مسحية على عينة من 29 مجتمع محلي بالولاية استهدف عملية تفويماً برامج تنمية المجتمع بها وأسلوب مشاركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرارات بالولاية، وقد اعتمدت الدراسة في توجهاتها النظرية على نموذج التنمية المحلية الذي وضعه روثمان سنة 1970م وأسلوب الدراسة الذاتية (self - study) لتنمية المجتمع الذي وضعه تيرنر براين " TURNER Brayan " سنة 1963م وطوره تلاميذه أمثال " سنيت ريشارد بوسطن RICHARD Poston " ويؤكد فوت VOTH ed في هذه النظرية على أن أهداف تنمية المجتمع عادة ما تنقسم إلى نوعين هما العملية والمحتوى.

فبخصوص أهداف العملية فهي تتضمن اتخاذ القرارات وقدره المجتمع نفسه على حل مشكلاته بينما أهداف المحتوى فهي أهداف مأموسة مثل:

- تقديم خدمات اجتماعية متعددة.

- إنشاء مؤسسات للخدمات.

- توفير مراكز استشفائية وسياحية... الخ.

ويبقى العنصر المهم في عملية التنمية هو المشاركة الفعلية للمواطن في اتخاذ القرارات ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المجتمعات النامية التي تُنفذ برامج للتنمية كانت نسبة المشاركين فيها من الأهالي أكبر وأكثر استجابة وبالتالي تطورت وارتفعت فاعلية الخدمات بها أكثر من المجتمعات المحلية الأخرى التي تُنفذ برنامج التنمية.

انطلقت الدراسة من الإشكالية التالية: كيف تؤدي برامج التنمية إلى تطوير المجتمعات المحلية؟ وهل مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات يؤدي فعلاً لتنمية المجتمعات المحلية؟

وكان المنهج المستخدم في الدراسة هو منهج المسح الاجتماعي المناسب لمثل هذه الدراسات وعينة الدراسة تتكون من 29 مجتمع محلي.

كانت الدراسة تهدف إلى:

- التعرف على مدى فاعلية برامج المجتمع وأنشطة المجتمع في تحقيق التنمية في مدينة ألنيوي.

- مدى مشاركة أفراد المجتمع في عملية اتخاذ القرار بمدينة ألنيوي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- المشاركة الفعلية لأفراد المجتمع في تنفيذ البرامج التنموية تؤدي بالضرورة إلى حدوث التنمية.

- اتخاذ قرارات التنمية من طرف أفراد المجتمع يؤدي إلى تطور المجتمعات المحلية.

¹ - VOTH ED, " AN evaluation of community development programs in ILLENOIS, social forces, vol,53N 4 USA, juin,1975, pp 635-646.

- كَمَا كَانَتْ اسْتِجَابَةُ الْمَوَاطِنِينَ فِعْلِيَّةً وَكَبِيرَةً لِبَرَامِجِ التَّنْمِيَةِ كَانَتْ النَّتَائِجُ أَحْسَنَ حَيْثُ تَرْتَفَعُ بِهَا مُخْتَلَفَ الْخِدْمَاتِ.

- تَعْلِيْقٌ عَلَى الدَّرَاسَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ:

بِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الدَّرَاسَةَ تَتَحَدَّثُ عَنْ مُجْتَمَعٍ بَعِيدٍ جِدًّا وَيَخْتَلِفُ تَمَامًا عَنْ مُجْتَمَعَاتِ دَوْلِ الْعَالَمِ الثَّلَاثِ إِلَّا أَنَّهَا تَلْتَقِي مَعَ الدَّرَاسَةِ الَّتِي نَحْنُ بِصَدَدِهَا وَذَلِكَ فِي مَوْضُوعِهَا وَهُوَ تَقْوِيمُ الْبَرَامِجِ التَّنْمِيَّةِ أَيْ مَخَطَّطَاتِ التَّنْمِيَةِ (فِي دِرَاسَتِنَا) وَالَّتِي أُجْرِيَتْ عَلَى الْمَجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ عَيْنَةَ الدَّرَاسَةِ، بُعِيَّةَ التَّعْرِفِ عَلَى تَمَكُّنِ هَذِهِ الْبَرَامِجِ تَحْقِيقَ الْهَدَفِ الَّذِي وُضِعَتْ لِأَجْلِهِ أَلَا وَهُوَ تَنْمِيَّةٌ وَتَطْوِيرٌ هَذِهِ الْمَجْتَمَعَاتِ وَهَلْ تِلْكَ الْمَخَطَّطَاتُ كَانَتْ نَاجِحَةً أَمْ لَا فِي عِلَاجِ مُشْكَلاتِ الْمَجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ، وَهُنَا تَلْتَقِي مَعَ دِرَاسَتِنَا حَيْثُ نَتَكَلَّمُ عَنْ دَوْرِ التَّخْطِيطِ وَالْمَخَطَّطَاتِ فِي تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ الْمَحَلِّيَّةِ، وَتَعُدُّ مِنْ أَكْبَرِ الدَّرَاسَاتِ الْمِيدَانِيَّةِ الَّتِي دَرَسَتْ الْمَجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ وَتَنْمِيَّتِهَا حَيْثُ اعْتَمَدَتْ تَقْنِيَةَ الْمَسْحِ مِمَّا يَزِيدُهَا مِصْدَاقِيَّةً، كَمَا أَنَّهَا انْطَلَقَتْ مِنْ نَوَاجِهُاتِ نَظَرِيَّةِ لِنَمَازِجِ التَّنْمِيَةِ الْمَحَلِّيَّةِ لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ مِمَّا يَجْعَلُ النَّتَائِجَ الْمُتَوَصَّلَ إِلَيْهَا بِمِثَابَةِ قَوَانِينِ الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ يُمَكِّنُهَا الْإِعْتِمَادَ عَلَيْهَا وَتَطْبِيقَهَا إِذَا أَرَادَتْ حَلَّ مُشْكَلِ التَّنْمِيَةِ الَّذِي تُعَانِي مِنْهُ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ هَذِهِ الدَّرَاسَةَ وَإِنْ كَانَتْ تَخْتَلِفُ مَعَ دِرَاسَتِنَا فِي مُجْتَمَعِ الْبَحْثِ إِلَّا أَنَّهَا تَلْتَقِي مَعَهَا فِي الْحَدِيثِ عَنِ الدَّوْرِ الَّذِي تُؤَدِّيهِ بَرَامِجُ التَّنْمِيَةِ وَهَلْ فِعْلًا تَعْمَلُ هَذِهِ الْبَرَامِجُ عَلَى تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ فِي الْمَجْتَمَعِ الْمُسْتَهْدَفِ، وَهُوَ نَفْسُ الْمَوْضُوعِ الَّذِي تُدَوِّرُ حَوْلَهُ دِرَاسَتِنَا.

ب- الدَّرَاسَاتُ الْعَرَبِيَّةُ:

- الدَّرَاسَةُ الْأُولَى: دِرَاسَةٌ: " دَوْرُ سِيَاسَاتِ التَّنْمِيَةِ الْإِقْلِيمِيَّةِ فِي التَّنْمِيَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الْمَحَلِّيَّةِ: الْحَالَةُ

الدَّرَاسِيَّةُ لِمَنْطِقَةِ الرِّيَاضِ " لِلْبَاحِثِ ثَابِتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ ⁽¹⁾، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنِ رِسَالَةِ دُكْتُورَاهِ فِي تَخْصِصِ التَّخْطِيطِ التَّنْمَوِيِّ.

مُسْتَخْلَصُ الدَّرَاسَةِ: تُنَاقِشُ هَذِهِ الرِّسَالَةُ الْعِلْمِيَّةُ مَجْمُوعَةَ الْأَفْكَارِ الْمُرْتَبِطَةِ بِإِصَالِ وَتَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ الْمُتَوَازِنَةِ لِكَافَّةِ الْوَحَاوِصِ (الْمُدُنِ وَالْقُرَى) وَالَّتِي تَهْدَفُ لَهَا عَادَةً خُطَطُ وَاسْتِرَاطِجِيَّاتِ التَّنْمِيَةِ الْمَرْكَزِيَّةِ فِي الْبَلَدِ وَيَسْتَهْدَفُ نِطَاقَ الدَّرَاسَةِ الْمُسْتَوَى الْإِقْلِيمِي كَوَسِيلَةٍ لِإِصَالِ التَّنْمِيَةِ وَكَأَدَاةٍ لِلتَّخْطِيطِ التَّنْمَوِيِّ الْوَطْنِيِّ لِلْوُصُولِ بِفَاعِلِيَّةٍ إِلَى عُمُومِ الْمَحَلِّيَّاتِ، وَكَانَ الْغَرَضُ الرَّئِيسِيُّ لِهَذَا الْبَحْثِ هُوَ تَقْدِيمُ تَوْصِيَّاتٍ بِشَأْنِ تَحْسِينِ الْأَدَوَاتِ الْإِقْلِيمِيَّةِ لِأَجْلِ التَّوْزِيعِ الْمَكَانِيِّ لِلْمَوَارِدِ التَّنْمَوِيَّةِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، وَحَيْثُ يَرْتَكِزُ مَحَوْرُ هَذِهِ الرِّسَالَةِ الْعِلْمِيَّةِ عَلَى الْوَاقِعِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ فَقَدْ اسْتَعْرَضَتْ الدَّرَاسَاتُ النَّقْديَّةُ لِحَالَةِ التَّنْمِيَةِ الْمَكَانِيَّةِ وَالَّتِي أُبْرِزَتْ نِظَامَ التَّخْطِيطِ الْمَرْكَزِيِّ الْمَعْمُولِ بِهِ، وَفِي نَفْسِ الْوَقْتِ تَظْهَرُ هَيْكَلِيَّةُ تَنْظِيمِ الْحُكْمِ وَالْحُكْمِ الْمَحَلِّيِّ الَّذِي يُعْهَدُ إِلَى الْجِهَاتِ الْحُكُومِيَّةِ الْإِقْلِيمِيَّةِ بِمَهَامِّ

¹ - ثابت عبد الله بن أحمد، سياسات التنمية الإقليمية في التنمية الاقتصادية المحلية: الحالة الدراسية لمنطقة

الرياض، رسالة دكتوراه، كلية العمارة والتخطيط وتنسيق المواقع، جامعة نيوكاسل، المملكة المتحدة، 2013.

أساسية في تطوير مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن نطاق خدماتها في الإقليم الذي يُسرفون عليه، وقد توصلَ هذا البحث إلى نتيجة أولية اتفقت عليها جميع تلك الدراسات التحليلية والتقديرية بشأن غياب الدور الفاعل للتخطيط الإقليمي، وهو الدور الذي من المفترض أن يكمل السياسات الوطنية ويتم وصول منافعها إلى جميع المحليات من مدن وفري وأرياف، وقد أكد هذا الاستعراض التحليلي لمجموع الدراسات السابقة عن منطقة الدراسة أن هناك حاجة فعلية إلى إجراء بحث مؤصل للتحقيق بشكل وافي عن فرص التدخل على الصعيد الإقليمي لأجل تيسير وصول وتحقيق التنمية المحلية في المملكة العربية السعودية.

وبخصوص التأصيل العلمي والمرجعية الفكرية لهذه الرسالة فقد اعتمدت منهجها على نظريات التنمية الإقليمية وكذلك أدوات التخطيط وسياسات التنمية الإقليمية وقد صاغت مجموعة الأفكار العلمية المندرجة ضمن هذين المجالين الإطار الفكري لهذا البحث، والذي أبرز ضرورة تفصيل الاستقصاء حول التنمية الإقليمية وشموليته ليعكس واقع المنهج القائم حالياً وهذا يشمل تحديد عوامل الإنتاج الاقتصادي المحلي التي تحقق الموارد التنموية فعلاً وكذلك الأرضية التي تقوم عليها إجراءات التنمية لتأخذ مكانها فعلاً وتحدد الأثر المرجو منها، حيث ينبغي أن يتوجه ذلك كله نحو السماح بوصول مخرجات التنمية الاقتصادية إلى جميع الأماكن وتحقيق وصول منافعها لتستفيد منها جميع القطاعات وهو ما يجب أن يتم من خلال هيكلية نظام الحكم.

وتحقيقاً لهذا النهج العلمي للرسالة فقد شمل البحث دراسة استطلاعية حقلية قامت على مجموعة من المقابلات النوعية لجمع معلومات مفصلة عن ممارسة العمل التنموي في الميدان حسب المستويات المكانية المستهدفة ولاستكشاف الصعوبات وأوجه القصور كما يراها الممارسون لهذا العمل، وكان المستهدفون للمقابلات هم كبار المسؤولين في الأجهزة الحكومية الرئيسية والمؤسسات التنموية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، وقد تم اختيار منطقة الرياض لتنفيذ هذا الجانب التطبيقي بما في ذلك محافظة المجمعة كنموذج للمستوى المحلي ضمن مستويات التنمية المكانية، وقد أخرجت هذه الرسالة نتائجها التحليلية في إطار محورين رئيسيين: الأول هو دراسة وتحليل المنشآت والأدوات الحالية التي يقوم عليها إيصال سياسات التنمية الإقليمية، والثاني هو استكشاف الهياكل المؤسسية التي يتم من خلالها الاستفادة من موارد التنمية المتاحة ضمن منظومة وأنشطة التخطيط حالياً ومستقبلاً.

وقد كشفت نتائج البحث عدم وجود اتساق في نظام الإدارة المحلية الذي أدى إلى تفكك شبكة العلاقات المؤسسية المفترضة في البلد فيبدو هيكل الإدارة المحلية مفقوداً إلى التوزيع المتوازن للصلاحيات والتفويض في كل من النواحي الإدارية والمالية، كما أن مسار التنمية لم يعطي جانب تنمية الموارد البشرية أهميته اللازمة لمواكبة الاحتياجات الحقيقية والنتائج المرجوة، وهكذا فإن الرسالة تؤكد الحاجة إلى مزيد من التنسيق المؤسسي لتحقيق التوافق في كل مستوى من المستويات المكانية

وتنسيقاً أيضاً لهيكلية الإدارة المحلية القائمة فيما بين المستويات المكانية المختلفة، مع مراعاة إساق كل ذلك مع النظام السياسي في البلد وتكون بذلك النتيجة النهائية هي تحقيق مزيد من الصلاحيات للسلطات الإقليمية لتتحمل فعلياً مسؤولية التنمية المحلية مع الحفاظ على الإساق الوطني.

- التعليق على الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات النادرة عن التخطيط ودوره في التنمية ذلك أنها تندرج تحت تخصص التخطيط التنموي، لأجل ذلك فهي تلقى بشدة مع دراستنا حيث اهتمت بدراسة التخطيط في المجتمع السعودي واستهدفت المستوى الإقليمي وليس المحلي باعتباره وسيلة للتنمية الوطنية، وركزت على عنصر توزيع الموارد التنموية في المملكة كما انتقدت نظام التخطيط المركزي المعمول به، وتوصلت في الأخير إلى نتيجة مفادها غياب الدور الفاعل للتخطيط الإقليمي، وركزت الباحثة نتيجة بحثه حول إدخال موارد التنمية في منظومة التخطيط كما تمت الدراسة الميدانية في مدينة الرياض باعتبارها جهة إقليمية واختار الباحثة إحدى المجتمعات المحلية منها كما انتهج الباحثة أسلوب المقابلة في جمعه للمعلومات حيث أجرى المقابلات مع بعض المسؤولين من أجل التعرف عن قرب عن سبب عدم نجاح خطط التنمية في المجتمعات الإقليمية ومن ثم المجتمعات المحلية التي تنطوي تحتها، فرغم الاختلافات بين هذه الدراسة ودراستنا من حيث خصوصيات مجتمع البحث والطريقة المتبعة في جمع المعلومات إلا أن نتائجها كانت بمثابة المرجع المساعد في تحديد الإشكالية والفرضيات خاصة فيما يتعلق بمركزية الإدارة الإقليمية. وهكذا كانت بمثابة الموجة الأساسية لدراسة الفرضية المتعلقة بتبني نموذج التخطيط المركزي في الجزائر.

- الدراسة الثانية: دراسة بعنوان " دور التخطيط الإقليمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان" لمحمد خير حسن محمد خير⁽¹⁾ وهي رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، هذه الدراسة تُعنى بالتخطيط التنموي الإقليمي، الذي يهتم بدراسة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة والكامنة على مستوى الإقليم أو الولاية وكيفية استغلالها بالصورة المثلى لإحداث التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية في جميع أقاليم الدولة وتهدف الدراسة إلى إعطاء تقييم عام لخطط التنمية في السودان وبالأخص مشاريع التنمية الإقليمية بولاية النيل الأبيض (مشاريع السكر) وذلك من خلال معرفة دور هذه المشاريع في تنمية وتطوير الولاية وأثرها على خفض معدلات البطالة وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين، هذا بالإضافة إلى دورها في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الحضرية والريفية ومشكلة الدراسة تمثلت في ضعف أداء المشاريع التنموية (مشاريع

¹ - محمد خير حسن محمد خير، دور التخطيط الإقليمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، تخصص علوم اقتصادية، يوليو 2010م.

السُّكَّر) فِي تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالإِجْتِمَاعِيَّةِ بِالْوِلَايَةِ وَعَلَيْهِ تَكْمُنُ مُشْكَلَةُ الدِّرَاسَةِ مِنْ خِلَالِ الإِجَابَةِ عَلَى الأَسْئَلَةِ التَّالِيَةِ:

- هَلْ هَذِهِ المَشَارِيعُ إِنْعَكَاسٌ لِوَاقِعِ وإِمْكَانِيَّاتِ الوِلَايَةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ؟
 - وَإِلَى أَيِّ مَدَى إِعْتَمَدَ عَلَى تَأْسِيسِهَا عَلَى أُسُسِ التَّخْطِيطِ التَّنْمَوِيِّ؟
 - وَمَا مَدَى مُسَاهَمَتِهَا فِي تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالإِجْتِمَاعِيَّةِ بِالْوِلَايَةِ؟
- وَقَامَتِ الدِّرَاسَةُ عَلَى عِدَّةِ فَرَضِيَّاتٍ تُحَاوِلُ الدِّرَاسَةُ الإِجَابَةَ عَلَيْهَا وَأَهْمُهَا:
- 1- أَنْ حُطِّطَ وَبَرَّامَجَ التَّخْطِيطِ التَّنْمَوِيِّ فِي الوِلَايَةِ لَمْ تَأْخُذْ فِي عَتِبَارِهَا قَضَايَا وَاحْتِيَاجَاتِ المُجْتَمَعِ لإِحْدَاثِ التَّنْمِيَةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالإِجْتِمَاعِيَّةِ.
 - 2- مُوَاطِنُ الوِلَايَةِ وَالْمُجْتَمَعِ المَحَلِّي لِهُمُ مُشَارَكَةٌ فَاعِلَةٌ فِي تَنْفِيزِ بَرَامَجِ وَمَشْرُوعَاتِ التَّنْمِيَةِ الإِقْلِيمِيَّةِ وَالْمَحَلِّيَّةِ.
 - 3- أَلْخَدَمَاتُ الإِجْتِمَاعِيَّةِ الَّتِي تُقَدِّمُهَا المَشَارِيعُ التَّنْمَوِيَّةُ (مَشَارِيعُ السُّكَّر) لَا تُلَبِّي رَغَبَاتِ وَطُمُوحَاتِ المُوَاطِنِينَ بِالْمُنْطَقَةِ.

إِسْتُخْدِمَتِ الدِّرَاسَةُ المَنْهَجَ التَّارِيخِي الوُصْفِي وَالتَّحْلِيلِي الإِحْصَائِي لِإِسْتِفْرَافِ الوَاقِعِ، كَمَا إِخْتَارَتِ الدِّرَاسَةُ أَيْضًا مَنهَجَ دِرَاسَةِ الحَالَةِ كَمَنْهَجِ تَطْبِيقِي وَاعْتَمَدَتِ الدِّرَاسَةُ عَلَى عِدَّةِ مَصَادِرٍ لِجَمْعِ البَيِّنَاتِ وَالْمَعْلُومَاتِ مِنْهَا المَصَادِرُ الأَوَّلِيَّةُ كَالْمُقَابَلَةِ الشَّخْصِيَّةِ وَالْمُلاحَظَةِ وَالْمَصَادِرُ الثَّانَوِيَّةُ مِثْلُ الكُتُبِ المَرْجِعِيَّةِ وَالإِحْصَاءَاتِ وَالبَيِّنَاتِ الخَاصَّةِ بِالْوِلَايَةِ وَمَشَارِيعِ التَّنْمِيَةِ مَحَلِّ الدِّرَاسَةِ.

أَهَمُّ النَتَائِجِ الَّتِي خَلَصَتْ إِلَيْهَا الدِّرَاسَةُ هِيَ:

- إِنَّ قِيَامَ مَشَارِيعِ التَّنْمِيَةِ بِالْوِلَايَةِ (مَشَارِيعِ السُّكَّر) أَوْجَدَ إِسْتِفْرَافًا لِلْمُجْتَمَعَاتِ السُّكَّانِيَّةِ المُحِيطَةِ بِهَذِهِ المَشَارِيعِ هَذَا بِالإِضَافَةِ إِلَى تَحْسِينِ مُسْتَوِيَّاتِ المَعِيشَةِ لِسُكَّانِ المُنْطَقَةِ مِنْ خِلَالِ إِبْجَادِ وَتَوْفِيرِ فُرْصٍ لِلْعَمَلِ وَزِيَادَةِ دُخُولِ المُوَاطِنِينَ، إِلاَّ أَنَّ الدِّرَاسَةَ عَلَى الجَانِبِ الإِجْتِمَاعِي خَلَصَتْ إِلَى أَنَّ قِيَامَ مَشَارِيعِ السُّكَّرِ تَنْسَبِبُ فِي بَعْضِ الأَضْرَارِ البِئِيبِيَّةِ وَالصَّحِّيَّةِ لِسُكَّانِ المَنَاطِقِ المُجَاوِرَةِ لِهَذِهِ المَشَارِيعِ.
- وَأَوْصَتِ الدِّرَاسَةُ بِالإِهْتِمَامِ بِإِنْسَانِ المُنْطَقَةِ وَتَنْمِيتِهِ بِتَوْفِيرِ الخَدَمَاتِ الضَّرُورِيَّةِ لَهُ مِنْ مِيَاهِ شُرْبٍ نَقِيَّةٍ وَخَدَمَاتٍ صِحِّيَّةٍ وَعِلاجِيَّةٍ، هَذَا بِالإِضَافَةِ إِلَى إِشْرَاكِ أَفْرَادِ المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ وَمُوَاطِنِي الوِلَايَةِ فِي تَنْفِيزِ مَشْرُوعَاتِ التَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ أَوْ الإِقْلِيمِيَّةِ الَّتِي تُقَامُ فِي مَنَاطِقِهِمْ كَمَا تُوصِي الدِّرَاسَةُ بِاعْتِبَارِ وِلَايَةِ النَّيْلِ الأَبْيَضِ بِجُغْرَافِيَّتِهَا وَمَوَارِدِهَا الطَّبِيعِيَّةِ إِقْلِيمًا تَخْطِيطِيًا تَنْمَوِيًا مُتَخَصِّصًا فِي إِنتَاجِ وَصِنَاعَةِ السُّكَّرِ فِي السُّودَانِ.

- التَّغْلِيقُ عَلَى الدِّرَاسَةِ:

تُعْتَبَرُ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ مِنْ أَهَمِّ الدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ الَّتِي تَنْشَبُهُ بِشَكْلِ كَبِيرٍ مَعَ الدِّرَاسَةِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا وَالَّتِي كَانَتْ لَهَا الأَثَرُ البَالِغُ فِي إِفَادَتِنَا فِي مَوْضُوعِ التَّخْطِيطِ خَاصَّةً مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّخْطِيطِ لِإِسْتِغْلَالِ إِمْكَانِيَّاتِ الوِلَايَةِ فَرَعَمَ وَجُودِ بَعْضِ الإِخْتِلَافَاتِ الجَوْهَرِيَّةِ فِي الأَهْدَافِ وَفِي مُجْتَمَعِ البَحْثِ الَّذِي هُوَ

مُجْتَمَعُ السُّودَانِ الَّذِي يَخْتَلِفُ بِخُصُوصِيَّاتِهِ عَنِ مُجْتَمَعِ بَحْتِنَا، حَيْثُ رَكَزَ الْبَاحِثُ عَلَى الْمَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ وَالْبَشَرِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ عَلَى مُسْتَوَى الْإِقْلِيمِ مَحَلَّ الدِّرَاسَةِ وَكَيْفِيَّةِ اسْتِغْلَالِهَا الْإِسْتِغْلَالَ الْأَمْتَلِ مِنْ أَجْلِ إِحْدَاثِ التَّنْمِيَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَهَدَفَ الْبَاحِثُ مِنْ خِلَالِ دِرَاسَتِهِ إِعْطَاءَ تَفْهِيمٍ عَامٍ لِخَطِّ التَّنْمِيَةِ فِي السُّودَانِ مُرَكِّزًا عَلَى مَشَارِيعِ السُّكْرِ بِاعْتِبَارِهَا مَوْرِدًا هَامًا مُتَوَاجِدًا بِالْإِقْلِيمِ، وَمِنْ حَيْثُ الْمُنْهَجِيَّةِ نَجِدُ أَنَّ الدِّرَاسَتَانِ اِنْتَهَجَتَا نَفْسَ الْمُنْهَجِ وَالْأَدْوَاتِ وَاعْتَمَدَتَا عَلَى أُسْلُوبِ دِرَاسَةِ الْحَالَةِ وَالَّذِي مَكَّنَهَا مِنَ التَّوَصُّلِ إِلَى نَتَائِجٍ هَامَةٍ عَلَى رَأْسِهَا تَمَكُّنُ مَشَارِيعِ التَّنْمِيَةِ الْمُنْمَتَّةِ فِي مَشَارِيعِ السُّكْرِ مِنْ تَحْسِينِ مُسْتَوَى مَعِيشَةِ الْمُتَوَاجِدِينَ عَلَى مُسْتَوَى اِقْلِيمِ الْوِلَايَةِ وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ مَنَاصِبِ الْعَمَلِ الَّتِي وَقَرَّتْهَا وَزِيَادَةَ الدُّخُولِ إِضَافَةً إِلَى تَحْقِيقِ نَوْعٍ مِنَ الْاِسْتِقْرَارِ وَفِي الْمَقَابِلِ تَسَبَّبَ هَذِهِ الْمَشَارِيعُ فِي بَعْضِ الْأَضْرَارِ الْبَيْئِيَّةِ وَالصَّحِّيَّةِ لِسُكَّانِ الْاِقْلِيمِ الْمَجَاوِرَةِ.

وَأخِيرًا يُمَكِّنُنَا الْقَوْلُ أَنَّ هَذِهِ الدِّرَاسَةَ السَّابِقَةَ قَدْ شَدَّتْ الْاِئْتِبَاءَ إِلَى عَامِلٍ مُهِمٍّ وَحَاسِمٍ فِي دِرَاسَةِ التَّنْمِيَةِ الْاِجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالَّذِي هُوَ اسْتِغْلَالُ الْاِمْكَانِيَّاتِ الْمُتَوَاجِدَةِ فِي الْإِقْلِيمِ الْاِسْتِغْلَالَ الْأَمْتَلِ مِنْ أَجْلِ الْمُسَاهَمَةِ فِي تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ، وَهَذَا كَانَ لَهُ الْاَثَرُ الْبَالِغُ فِي تَوْجِيهِنَا لِدِرَاسَةِ الْفَرْضِيَّةِ الْمُنْعَقَّةِ بِالنَّخْطِ لِاسْتِغْلَالِ اِمْكَانِيَّاتِ الْوِلَايَةِ مَحَلَّ الدِّرَاسَةِ.

- الدِّرَاسَةُ الثَّلَاثَةُ: وَهِيَ دِرَاسَةُ "السُّكَّانِ وَالتَّنْمِيَةِ (مُقَارَبَةٌ سَوْسِيُولُوجِيَّةٌ)" لِلدُّكْتُورَةِ سَعَادِ نُورِ الدِّينِ (1)، وَهِيَ دِرَاسَةٌ مِيدَانِيَّةٌ عَلَى مَنَاطِقِ جَنُوبِ لُبْنَانَ جَاءَتْ فِي شَكْلِ كِتَابٍ، وَلَأَهْمِيَّةٍ مَوْضُوعِ السُّكَّانِ وَالتَّنْمِيَةِ وَاَثَرِ السِّيَاسَةِ الْاِنْمَائِيَّةِ فِي التَّوَرُّعِ السُّكَّانِي وَدَفْعًا لِلْمَزِيدِ مِنَ الدِّرَاسَاتِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي تَنْطَلِقُ مِنَ الْوَاقِعِ الْاِقْتِصَادِي وَالْاِجْتِمَاعِي وَالسِّيَاسِي اِخْتَارَتْ الْبَاحِثَةُ هَذَا الْمَوْضُوعَ وَاخْتَارَتْ مَنَاطِقَ لُبْنَانَ الْجَنُوبِي مَجَالًا مَكَانِيًّا لِلدِّرَاسَةِ وَتَهْدَفُ الدِّرَاسَةُ إِلَى:

- تَقْدِيمُ صُورَةٍ شَامِلَةٍ لِحَجْمِ الدُّورِ الَّذِي قَامَتْ بِهِ الدَّوْلَةُ بِمُخْتَلَفِ مَوْسَسَاتِهَا وَالْمُنْظَمَاتِ غَيْرِ الْحُكُومِيَّةِ (الْمَحَلِّيَّةِ وَالدَّوْلِيَّةِ) مِنْ أَجْلِ تَنْمِيَةِ لُبْنَانَ عَلَى مُخْتَلَفِ الْأَصْعَدَةِ مُنْذُ بَدَايَةِ الْاِسْتِقْلَالِ إِلَى الْيَوْمِ... يُسْتَفَادُ مِنْهَا لِتَعْزِيزِ الْجَوَانِبِ الْاِجْبَابِيَّةِ وَسَدِّ الثَّغَرَاتِ أَوْ التَّفْصِيرِ الَّذِي قَدْ يَكُونُ حَصَلَ.

- دِرَاسَةُ مَدَى التَّأثيرِ الَّذِي أَحْدَثَهُ الْاِنْمَاءُ عَلَى الْوَاقِعِ الْلُبْنَانِي لِمَا لَدَيْكَ مِنْ أَهْمِيَّةٍ لِحِجْمِ تَعْزِيزِ الْاِنْتِمَاءِ لِلْأَرْضِ وَالْوَطَنِ وَبِالتَّالِي تَأثيرُهُ بِصُورَةٍ مُحَدَّدَةٍ عَلَى بَقَاءِ السُّكَّانِ فِي مَوَاطِنِهِمْ أَوْ نُزُوحِهِمْ وَهَجْرَتِهِمْ مِنْهَا.

- الْوُصُولُ إِلَى نَتَائِجٍ مُحَدَّدَةٍ اِسَاسِيَّةٍ وَضَرْوِيَّةٍ تُشَكِّلُ قَاعِدَةً ذَاتَ أَهْمِيَّةٍ فُصُولِيَّةٍ لِصِيَاغَةِ سِيَاسَةِ تَنْمُوِيَّةِ نَوَائِمِ الظَّرُوفِ وَالْحَاجَاتِ الْجَنُوبِيَّةِ وَتَتَجَاوَزُ الْمَعْوَقَاتِ الْقَائِمَةَ الدَّاخِلِيَّةَ مِنْهَا وَالخَارِجِيَّةَ.

وَتَحْقِيقًا لِهَذِهِ الْاَهْدَافِ وَبِحُكْمِ كَوْنِ الْبَاحِثَةِ تَنْتَمِي إِلَى قَلْبِ الْمَنَاطِقِ مِيدَانِ الدِّرَاسَةِ وَعَايَنْتْ شَخْصِيًّا وَشَهِدَتْ مُنْذُ طُفُولَتِهَا مَا هُوَ مُنْصَلٍ بِأَكْثَرِ مِنْ بَعْدٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، اِنْطَلَقَتْ مِنْ فَرْضِيَّةِ

¹ - سَعَادِ نُورِ الدِّينِ، السُّكَّانِ وَالتَّنْمِيَةِ (مُقَارَبَةٌ سَوْسِيُولُوجِيَّةٌ) دِرَاسَةٌ مِيدَانِيَّةٌ عَلَى مَنَاطِقِ جَنُوبِ لُبْنَانَ، دَارِ الْمَنْهَلِ

أَسَاسِيَّةٌ وَهِيَ: إِنَّ لِلتَّنْمِيَةِ بِمُخْتَلَفِ وُجُوهِهَا أَثْرًا فِي التَّحْرُكَاتِ السُّكَّانِيَّةِ وَغِيَابِهَا فِي الرَّيْفِ يَدْفَعُ إِلَى هِجْرَةِ السُّكَّانِ إِلَى الْمَدِينَةِ حَيْثُ تُوَفَّرُ فُرْصَ الْعَمَلِ وَيَسْتَطِيعُ الْفَرْدُ أَنْ يَحَقِّقَ قَدْرًا مَعْقُولًا مِنَ الْمُنْتَطَلَبَاتِ الْحَيَاتِيَّةِ وَلَا شَيْءَ يُغَيِّرُ هَذَا الْخَلَلَ سِوَى خُطَطِ إِنْمَائِيَّةٍ جَدِيدَةٍ تُوَاقِعُ الْوَاقِعَ وَظُرُوفِهِ وَخُصُوصِيَّاتِهِ وَتَحْدِيَّاتِهِ.

وَيَتَفَرَّغُ عَنِ هَذِهِ الْفَرْضِيَّةِ جُمْلَةً فَرْضِيَّاتٍ فَرْعِيَّةٍ مِنْ أَجْلِ الْإِحَاطَةِ بِمُجْمَلِ الْعَنَاصِرِ الَّتِي تَهْدَفُ إِلَى وَصْفِهَا وَتَحْلِيلِهَا وَصُورًا إِلَى الْإِجَابَاتِ الْحَاسِمَةِ الَّتِي تَفْرِضُهَا الْفَرْضِيَّةُ الْأَسَاسِيَّةُ :

أ- السِّيَاسَاتُ الْإِنْمَائِيَّةُ الْاِقْتِصَادِيَّةُ وَالْاِجْتِمَاعِيَّةُ وَمَا أَثْمَرَتْهُ مِنْ تَبَايُنٍ فِي تَوْزِيْعِ الثَّرْوَةِ وَالِدَّخْلِ بَيْنَ مُخْتَلَفِ الْقِطَاعَاتِ وَالْمَنَاطِقِ وَالْفَنَاتِ السُّكَّانِيَّةِ مِمَّا يُؤَثِّرُ بِالضَّرُورَةِ فِي التَّحْرُكَاتِ السُّكَّانِيَّةِ.

ب- تَحْدِيدِ الْأَدَوَاتِ الْإِنْمَائِيَّةِ فِي لُبْنَانَ الْجَنُوبِيِّ مِنْ مُؤَسَّسَاتٍ رَسْمِيَّةٍ وَمُنْتَظَمَاتٍ وَتَنْظِيمَاتٍ وَجَمْعِيَّاتٍ رَسْمِيَّةٍ وَأَهْلِيَّةٍ مَحَلِّيَّةٍ وَدَوْلِيَّةٍ، وَتَحْلِيلِ دَوْرِهَا وَتَأْثِيرِهِ الشَّامِلِ أَوْ الْجُزْئِيِّ وَقَفَا لِطَبِيعَةِ وَحَجْمِ الدَّوْرِ الَّذِي نَقُومُ بِهِ مَعَ فَرْضِيَّةٍ: إِنَّ الْمُوَسَّسَاتِ الْإِنْمَائِيَّةَ تَزْدَادُ تَفَاعُلًا إِيْجَابِيًّا مَعَ الْعَقَبَاتِ وَالصُّعُوبَاتِ الَّتِي تُشَكِّلُ عَاقِفًا وَتَحْدِيًّا أَمَامَ نُمُوِّ الْمُجْتَمَعِ كَيْ تَحْتَوِيَهَا وَتَسْتَوْعِبَهَا مِنْ أَجْلِ أَنْ تُسَاعِدَ أَفْرَادَ الْمُجْتَمَعِ عَلَى الْعَيْشِ بِسَلَامٍ وَمُسَايَرَةِ التَّنَطُّورَاتِ الدَّائِرَةِ فِي الْحَيَاةِ الْاِجْتِمَاعِيَّةِ وَيَزْدَادُ بِالتَّالِيِ التَّصَاقُ الْأَفْرَادِ بِأَرْضِهِمْ وَمَوْطِنِهِمْ وَمَسَاكِينِهِمْ.

ج- فِي عَرْضِ وَتَحْلِيلِ وَاقِعِ الْقِطَاعَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ (الزَّرَاعِيَّةِ، الصَّنَاعِيَّةِ وَالْخَدْمَاتِيَّةِ) وَالْقِطَاعَاتِ الْاِجْتِمَاعِيَّةِ (الصَّحِّيَّةِ وَالتَّعْلِيمِيَّةِ) وَمَا إِذَا كَانَتْ الْمُوَسَّسَاتُ الْمَعْنِيَّةُ بِتَحْقِيقِ أَهْدَافِ التَّنْمِيَةِ الْعَائِدَةِ لِهَذِهِ الْقِطَاعَاتِ قَدْ وَاكَبَتْ الْمُنْتَطَلَبَاتِ وَالْحَاجَاتِ وَرَاعَتْ الظُّرُوفَ وَالْخُصُوصِيَّاتِ مَعَ فَرْضِيَّةٍ: إِنَّ مَحْدُودِيَّةَ نَقْدِيَّاتِ الْمُوَسَّسَاتِ الْاِجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ فِي مَجَالِ التَّنْمِيَةِ سَوَاءً كَانَتْ نَاتِجَةً عَنِ مُشْكَلَاتِ أُسَاسِيَّةٍ أَوْ تَنْظِيمِيَّةٍ تُؤَدِّي إِلَى النُّزُوحِ وَالْهَجْرَةِ.

د- التَّعَرُّفُ عَلَى حَجْمِ التَّحْرُكَاتِ السُّكَّانِيَّةِ مِنْ لُبْنَانَ مَعَ فَرْضِيَّةٍ: إِنَّ غِيَابَ التَّنْمِيَةِ الشَّامِلَةِ وَالْمُتَوَارِنَةِ هُوَ سَبَبٌ رَئِيسٌ لِلْهَجْرَةِ مِنْ لُبْنَانَ الْجَنُوبِيِّ إِلَى خَارِجِهِ وَلَا سِيْمَا إِلَى بِيْرُوتِ وَضَوَاجِحِهَا.

وَقَدْ اعْتَمَدَتْ الْبَاحِثَةُ فِي دِرَاسَتِهَا عَلَى الْبَحْثِ الْمَكْتَبِيِّ وَالْوَثَائِقِيِّ لِجَمْعِ مَعْلُومَاتٍ تَشْمَلُ جَمِيعَ الْعَوَامِلِ الَّتِي تُؤَثِّرُ فِي الظَّاهِرَةِ مَحَلِّ الدِّرَاسَةِ سِوَاءً كَانَتْ هَذِهِ الْمَعْلُومَاتُ مِنْ مَصَادِرِهَا الْأَوَّلِيَّةِ أَوْ الثَّانَوِيَّةِ وَقَدْ ضَمَّتْ الْوَثَائِقُ نَشْرَاتِ إِحْصَائِيَّةٍ فِي تَعْدَادِ السُّكَّانِ وَإِحْصَاءَاتِ مُتَخَصِّصَةٍ كَالْإِحْصَاءَاتِ الْاِجْتِمَاعِيَّةِ الَّتِي تَحْتَوِي عَلَى الْخَدْمَاتِ التَّعْلِيمِيَّةِ وَالصَّحِّيَّةِ وَالْإِحْصَاءَاتِ الزَّرَاعِيَّةِ وَالصَّنَاعِيَّةِ وَالتَّجَارِيَّةِ وَالْبُنْيِ التَّحْتِيَّةِ الَّتِي تُصَدِّرُهَا مُؤَسَّسَاتُ حُكُومِيَّةٌ وَأَهْلِيَّةٌ كَالْمُوَسَّسَاتِ الْاِجْتِمَاعِيَّةِ وَالْجَمْعِيَّاتِ الْخَيْرِيَّةِ وَمِنْهَا مَا يَصْدُرُ سَنَوِيًّا وَمِنْهَا مَا يَصْدُرُ فَصْلِيًّا، كَمَا أَجْرَتْ الْبَاحِثَةُ مُقَابَلَاتٍ فَرْدِيَّةً مَعَ أَشْخَاصٍ مِنْ ذَوِي الْاِخْتِصَاصِ أَوْ فِي مَوْقِعِ الْمَسْئُولِيَّةِ يُمَكِّنُ الْاِعْتِمَادَ عَلَيْهِمْ فِي الْحُصُولِ عَلَى بَيِّنَاتٍ وَمَعْلُومَاتٍ مُوقَّعةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِالْمَوْضُوعِ وَكَذَا الْاِعْتِمَادَ عَلَى آرَاءِ بَعْضِ الْمَوْطِنِينَ فِي تَقْيِيمِهِمْ لِمَشَارِيْعِ التَّنْمِيَةِ وَمَدَى اِنْعِكَاسِهَا عَلَيْهِمْ، وَاعْتَمَدَتْ الْبَاحِثَةُ فِي دِرَاسَتِهَا أَيْضًا عَلَى رِبْطِ الظَّاهِرَةِ بِالظُّرُوفِ الْاِجْتِمَاعِيَّةِ

والسياسية والإقتصادية المحيطة بها ومتابعتها في مراحلها الزمنية المتعاقبة لمعرفة ما طرأ عليها من تغيرات مع الزمن لأن العودة إلى الماضي تصب في الاستفاضة من عبرها وآثارها السلبية والإيجابية وفيما يجب أن تكون عليه في المستقبل وكذلك مقارنتها مع ظواهر من مثيلاتها حدثت في مناطق أخرى من لبنان وفي نفس الفترة الزمنية. وانتهجت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن أيضاً لتطلب الدراسة هذه المناهج كلها ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- إن غياب التخطيط الإنمائي الرسمي الشامل والمتوازن أدى إلى التخلف البنائي في الهياكل الإقتصادية والاجتماعية وكان في طبيعتها التباين في توزيع الثروة والدخل بين المناطق والفئات السكانية وفي نمو القطاعات الإقتصادية.

- هناك علاقة متبادلة بين السكان والتنمية حيث يزداد حجم النروج من الأرياف إلى المدن نتيجة الإنماء غير المتوازن وكذلك يزداد حجم الهجرة من الدول المتخلفة (لبنان) إلى مختلف الدول المتقدمة نتيجة البحث عن حياة أفضل بسبب انعدام الأمن أولاً وكذلك بسبب انعدام التنمية.

- الخلل في تطبيق السياسة الاجتماعية والإقتصادية أدى إلى إنماء غير متوازن انعكس على تفاوتات بين المناطق والفئات السكانية خصوصاً في الأرياف والمناطق الطرفية، فكان النروج الكثيف منها اتجه العاصمة وضواحيها وكذا الهجرة نحو الخارج طالت جميع المناطق اللبنانية وأصبحت الهجرة هدفاً وبخاصة للشباب المتعلم.

- إن العمل الجدي في تنمية القطاعات الإنتاجية والاجتماعية وإرساء الإنماء المتوازن من شأنه أن يحقق العدالة أولاً والذي يحفز المهاجرين للعودة إلى الوطن.

- التعليق على الدراسة:

هذه الدراسة من أجود وأعمق الدراسات التي وقعت بين أيدينا على الإطلاق ذلك أنها تتناول السياسات التنموية بشكل من التفصيل والعمق الذي جعلها تتميز عن مختلف الدراسات السابقة وقد استعانت الباحثة في تحليلها على الإحصائيات والوثائق المختلفة من نشرات إحصائية ديموغرافية وإحصاءات تحوي الخدمات التعليمية والصحية وإحصاءات عن الزراعة والصناعة والتجارة كما استعانت أيضاً بوثائق رسمية عن تواجد البنى التحتية في المنطقة ميدان الدراسة (جنوب لبنان) واستعانت أيضاً بالمقابلة في بحثها حيث تمكنت من مقابلة بعض الشخصيات الفاعلة إضافة إلى آراء المواطنين الذين تعينهم عملية التنمية كل هذا جعل من هذه الدراسة تأخذ وزناً منقطع النظير بين كل الدراسات فهي بحق دراسة ميدانية تحليلية واقعية تناولت التخطيط الإنمائي وكان لها الفضل في بلورة فصل التخطيط للتنمية والسكان بعد قراءتنا الدقيقة لها فقد كان لها الوقع البالغ في الجانب النظري لدراستنا رغم الفوارق المختلفة بين كل من المجتمع اللبناني والمجتمع الجزائري إلا أن الدراسة لها بعد سوسولوجي عام وتوصلت في النهاية إلى جملة من النتائج أهمها غياب التخطيط الإنمائي المتوازن

إذْ هُوَ سَبَبُ التَّخَلُّفِ الَّذِي يُعَانِي مِنْهُ الْجُؤُوبُ اللَّبْنَانِي وَأَنَّ الخُطَطَ الإِنْمَائِيَّةَ الجَادَّةَ بِإِمْكَانِهَا التَّقْلِيلَ مِنْ التَّحْرُكَاتِ السُّكَّانِيَّةِ الَّتِي تُشَكِّلُ عِبْنًا آخَرَ يُضَافُ عَلَى كَاهِلِ الدَّوْلَةِ فَلَا سَبِيلَ لِلخُرُوجِ مِنْ هَذِهِ المُشْكَلَةِ إِلَّا بِالتَّخْطِيطِ الجَيِّدِ.

- الدَّرَاسَةُ الرَّابِعَةُ: دِرَاسَةُ البَاحِثَةِ: "مَرِيَمُ أَحْمَدُ مُصْطَفَى" تَحْتَ عُنْوَانِ "الأبْعَادُ التَّارِيخِيَّةُ لَوَاقِعِ التَّنْمِيَةِ فِي مِصْرٍ"⁽¹⁾ حَيْثُ رَكَّزَتِ البَاحِثَةُ عَلَى الإِنْفِتَاحِ الإِقْتِصَادِيِّ وَالنَّمُؤِ فِي مِصْرٍ وَتَنَاقَلَتِ هَذِهِ الدَّرَاسَةُ مَرَحَلَتَيْنِ أُسَاسِيَّتَيْنِ:

(أ)- وَاقِعِ التَّنْمِيَةِ الشَّامِلَةِ وَالتَّخْطِيطِ عَهْدِ الثَّوْرَةِ: (1962 - 1970).

(ب)- الإِنْفِتَاحِ الإِقْتِصَادِيِّ وَالنَّمُؤِ فِي مِصْرٍ: (1970 - 1980).

وَقَدْ تَمَحَّوْرَتِ إِشْكَالِيَّةُ الدَّرَاسَةِ حَوْلَ مَدَى نَجَاحِ أَوْ فَاعِلِيَّةِ البَرَامِجِ وَالمُشَارِيعِ التَّنْمِيَّةِ بِالمُؤَاوَزَةِ مَعَ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ وَالإِقْتِصَادِيِّ وَالإِجْتِمَاعِيِّ السَّائِدِ وَقَدْ إِهْتَمَّتِ البَاحِثَةُ أَيْضًا بِجُمْلَةٍ مِنَ الأَبْعَادِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالفَضَائِيَّاتِ الوَاقِعِيَّةِ الَّتِي نَهْمُ التَّنْمِيَةَ بِالمُجْتَمَعِ المِصْرِيِّ وَهَذَا قَصْدُ بَلُورَةِ نَمُودَجٍ تَكَامُلِيٍّ تَنَمُّوِيٍّ يَتِمَّاشِي وَهَذِهِ المُعْطِيَّاتِ، وَمِنْ أَمَمِ النُّتَاجِ الَّتِي تَوَصَّلَتْ إِلَيْهَا الدَّرَاسَةُ نَذْكَرُ مَا يَلِي:

1- إِرْتِبَاطُ الإِقْتِصَادِ المِصْرِيِّ بِالنِّظَامِ الإِسْتِعْمَارِيِّ حَتَّى قِيَامِ الثَّوْرَةِ 1952م بِمَعْنَى أَنَّ عَمَلِيَّاتِ التَّغْيِيرِ الَّتِي حَدَثَتْ أَثْنَاءَ الإِخْتِلَالِ البَرِيْطَانِيِّ لَمْ تَخْرُجْ عَنِ نِطَاقِ المَصَالِحِ الإِسْتِعْمَارِيَّةِ.

2- كَشَفَتْ الدَّرَاسَةُ التَّارِيخِيَّةُ عَنِ تَكَرَّرِ مُحَاوَلَةِ تَطْبِيقِ نَمَاجٍ لِلتَّنْمِيَةِ مُغَايِرَةٍ تَمَامًا لَوَاقِعِ المُجْتَمَعِ المِصْرِيِّ دُونَ مُحَاوَلَةِ لِتَطْوِيرِ هَذِهِ النَّمَاذِجِ بِمَا يَتَلَاَمُ مَعَ المُجْتَمَعِ.

3- إِنَّ عَمَلِيَّةَ التَّنْمِيَةِ تَرْتَبِطُ إِرْتِبَاطًا وَثِيْقًا بِالوَعْيِ الوَطْنِيِّ لِلْمُشَارِكِينَ وَأَنَّ غِيَابَ المُشَارَكَةِ الشَّعْبِيَّةِ مِنَ أَمَمِ المُعَوَّقَاتِ الَّتِي وَاجَهَتِ التَّجْرِبَةُ التَّنْمِيَّةِ بِالمُجْتَمَعِ المِصْرِيِّ.

4- غِيَابُ التَّخْطِيطِ العِلْمِيِّ الشَّامِلِ المَبْنِي عَلَى البَيِّنَاتِ الكِمِيَّةِ وَالكِفِيَّةِ الوَاقِعِيَّةِ.

- التَّغْلِيْقُ عَلَى الدَّرَاسَةِ:

رَعْمَ أَنَّ الدَّرَاسَةَ تَمَّتْ فِي مُجْتَمَعٍ يَخْتَلِفُ عَنِ المُجْتَمَعِ دِرَاسَتِنَا وَهُوَ المُجْتَمَعِ المِصْرِيِّ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الدَّرَاسَةَ تُمَثِّلُ إِحْدَى الدَّرَاسَاتِ القِيَمَةِ فِيْمَا يَخُصُّ التَّنْمِيَةَ المُخَطَّطَةَ وَدَوْرَ البَرَامِجِ التَّنْمِيَّةِ فِي تَفْعِيلِ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ وَانْطَلَقَتْ فِي دِرَاسَتِهَا مِنْ مُعْطِيَّاتٍ وَاقِعِيَّةٍ عَنِ المُجْتَمَعِ المِصْرِيِّ، فَرَعْمَ الإِخْتِلَافَاتِ الَّتِي وَجِدَتْ بَيْنَ الدَّرَاسَتَيْنِ مِنْ حَيْثُ المَنْهَجِيَّةِ وَالمُجْتَمَعِ البَحْثِ إِلَّا أَنَّهُمَا تَلْتَقِيَانِ فِي مُحَاوَلَةِ الإِعْتِمَادِ عَلَى تَحْلِيلِ وَاقِعِ البَرَامِجِ وَالمُشَارِيعِ التَّنْمِيَّةِ وَأَمَمِ التَّغْيِيرَاتِ المُنْعَكِسَةِ عَلَى المُجْتَمَعِ بِفَضْلِ هَذِهِ البَرَامِجِ كَمَا أَنَّهَا عَادَتْ إِلَى البِدَائِيَّاتِ الأُولَى لِلتَّنْمِيَةِ المُخَطَّطَةَ فِي مِصْرٍ وَالَّتِي بَقِيَتْ نَائِبَةً لِلْمُسْتَعْمِرِ مِثْلَمَا هُوَ الأَمْرُ فِي البِدَائِيَّاتِ الأُولَى لِلتَّنْمِيَةِ المُخَطَّطَةَ فِي الجَزَائِرِ وَالَّذِي اسْتَمَّ هُوَ الآخِرُ بِالتَّبَعِيَّةِ، هَذَا الإِنْتِقَاءُ فِي الدَّرَاسَتَيْنِ وَالنُّتَاجِ المُتَحَصَّلِ عَلَيْهَا فِي الدَّرَاسَةِ السَّابِقَةِ سَاعَدَنَا فِي بَلُورَةِ فُرُوضِ دِرَاسَتِنَا.

¹ - مَرِيَمُ أَحْمَدُ مُصْطَفَى، الأَبْعَادُ التَّارِيخِيَّةُ لَوَاقِعِ التَّنْمِيَةِ فِي مِصْرٍ، جَامِعَةُ الإسْكَندَرِيَّةِ، 1981م.

- الدراسة الخامسة : وهي الدراسة التي قام بها الباحث "جلال مدبولي" ⁽¹⁾ حيث تمحورت حول موضوع الإتجاه التكاملي في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية المستحدثة وجاءت في إطار رسالة دكتوراه بكلية الآداب بجامعة القاهرة لسنة 1972م.

يُعتبر منهج تنمية المجتمع المحلي من أكثر أساليب التنمية استخدماً في نظر الباحث سواء بالمجتمعات التقليدية أو المستحدثة، وإذا كانت دراسة المجتمعات المحلية المستحدثة والتي ما لبثت في إطار كونها مشروعات تنمية قومية فإن أهمية الدراسة تظهر من خلال كون أن هذه الظاهرة ما زالت حديثة النشأة في المجتمعات النامية وخاصة البلدان العربية لذلك كان من الضروري القيام بدراسة تَمْط المجتمعات المستحدثة التي تشكل جُهداً من مجهود الدولة في سبيل التنمية الشاملة إضافة إلى أن الفرص متاحة للمجتمعات المستحدثة لتحقيق التقدم المنشود. وقد جاءت أهداف الدراسة على النحو التالي:

- 1- مدى تطبيق التصور التخطيطي التكاملي على التجربة العملية ومحكات الإنفاق والاختلاف باعتبار أن هذه المشروعات التنموية هي المجال التطبيقي لاختيار النظرية السوسولوجية في التنمية.
- 2- مدى تأثير التخطيط العمراني لأحد أنماط الإستيطان السائد في الأراضي الجديدة في مصر على الأبعاد التخطيطية الأخرى باعتبارها تكاملية.
- 3- حجم التغيرات الكمية والكيفية التي طرأت على مجتمع الدراسة. ومن الفروض التي تمحورت حولها هذه الدراسة:

أ- يرتبط استخدام المنهج التكاملي في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية المستحدثة والذي يتيح الفرص الملائمة لإيجاد التفاعل والموازنة بين الجانبين المادي والبشري ارتباطاً فردياً بمدى تحقيق أهداف التنمية الشاملة لهذه المجتمعات.

ب- يرتبط التأول التكاملي لخطة التنمية للمجتمعات المحلية المستحدثة ارتباطاً فردياً بحجم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

واستخدم لدراسة ذلك مناهج عديدة منها المنهج التجريبي والمنهج الوصفي والمنهج الإحصائي ومنهج دراسة الحالة وأخيراً المنهج المقارن. ومن نتائج الدراسة يمكن ذكر ما يلي:

- 1- لم يراع المخططون في تصميم المساكن رغبات المُنْتَفِعِينَ واتجاهاتهم نحو الإستخدام الأمثل في نظرهم لمساحة المسكن ومنافعه.
- 2- هناك ارتباط بين حجم الخدمات التعاونية التي تقدمها الجمعيات التعاونية الزراعية والبعد المكاني.

¹ - جلال مدبولي، الإتجاه التكاملي في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية المستحدثة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1972م.

3- زيادة نسبة المنتفعين من الخدمات الصحية الترفيحية وغيرها من الخدمات.

4- كذلك هناك علاقة ارتباطية بين الأنشطة القيادية والأنشطة العامة.

- التعليق على الدراسة:

بالرغم من قدم هذه الدراسة نوعاً ما وتناولها مجتمعاً مختلفاً عن مجتمع دراستنا إلا أنها تُعتبر من بين الدراسات العربية الأولى التي تناولت موضوع التخطيط للتنمية المُستحدثة وهي إحدى الدراسات القيمة التي تناولت الموضوع بشيءٍ من الإستفاضة والدراسة المُعمّقة، حيث ركز الباحث في دراسته على بعض أنواع التخطيط كالتخطيط التكاملي والتخطيط العمراني وركز على المجتمعات المُستحدثة باعتبار أنها تشكل مجتمعات محلية في البلدان العربية وإن تميزتها تُؤدّي بالضرورة إلى تحقيق التنمية القوميّة الشاملة وهنا تلتقي دراستنا بهذه الدراسة.

- الدراسة السادسة: دراسة الدكتور الباحث بقسم التخطيط الاجتماعي "حمدي أحمد سيد أبو مساعد" تحت عنوان "التحليل السوسولوجي لبرامج التخطيط الاجتماعي في المجتمعات الجديدة - (1) دراسة ميدانية على عينة من سكان مجتمع أسبوط الجديد، ولقد كان الهدف الرئيسي للدراسة التعرف على برامج التخطيط الاجتماعي المُختلفة من خلال نظريتي الأنساق والدور الاجتماعي التي انطلق منها الباحث وتطبيقها في مجتمع أسبوط الجديد لمعرفة مشاكلهم واحتياجاتهم المُستقبلية، وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الأخرى وهي:

- معرفة أوجه استفاضة أهالي المجتمع من برنامج التخطيط الاجتماعي في المجال التعليمي.
- معرفة أوجه استفاضة أهالي المجتمع من برنامج التخطيط الاجتماعي في المجال الصحي وفي مجال المرافق العامة مثل الكهرباء، المياه، الصرف الصحي وغيرها. إضافة إلى المجالات الأخرى كخدمات الاجتماعية والأمنية والتجارية.
- معرفة احتياجات ومشكلات مجتمع أسبوط الجديد من خلال رأي الأهالي للتخطيط الاجتماعي المُستقبلي في المنطقة.

ولكي يتم تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بصياغة تساؤل رئيسي للدراسة من خلال عرضه للإطار النظري لها من خلال المنظور السوسولوجي للتخطيط الاجتماعي للمجتمعات الجديدة واستخلاص هذه الأسئلة من خلال الدراسات السابقة وينبثق منه مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:
التساؤل الرئيسي: ما برامج التخطيط الاجتماعي التي نُفّدت في مجتمع أسبوط الجديد والتي استفاد منها السكان وكذلك احتياجاتهم مُستقبلاً من الناحية السوسولوجية؟
الأسئلة الفرعية هي:

¹ - حمدي أحمد سيد أبو مساعد، التحليل السوسولوجي لبرامج التخطيط الاجتماعي في المجتمعات الجديدة، دراسة ميدانية على مجتمع أسبوط، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسبوط، 2007م.

- 1- هل هناك إهتمام واستفادة بالتخطيط الإجتماعي في المجال التعليمي لمجتمع أسبوط الجديد؟
- 2- هل هناك إهتمام واستفادة بالتخطيط الإجتماعي في المجال الصحي لمجتمع أسبوط الجديد؟
- 3- هل هناك إهتمام واستفادة بالتخطيط الإجتماعي في المرافق العامة لمجتمع أسبوط الجديد؟
- 4- هل هناك إهتمام واستفادة بالتخطيط الإجتماعي في الخدمات الإجتماعية والأمنية والتجارية لمجتمع أسبوط الجديد؟
- 5- ما هي الإحتياجات والمشكلات التي يجب مراعاتها عند التخطيط الإجتماعي للمجتمعات الجديدة مستقبلا؟

ولقد انتهج الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي الذي يتفق وموضوع الدراسة وذلك لما له من أهمية علمية في عملية الحصول على البيانات التي تسهم في الوقوف على طبيعة الواقع الفعلي لبرامج التخطيط الإجتماعي في المجتمع محل الدراسة وكذلك من أجل وصف وتحليل عينة الدراسة من الناحية السوسولوجية وهكذا استخلص النتائج الملائمة. واستخدم الباحث في دراسته طريقة المسح الإجتماعي بطريق العينة والذي يكفي بدراسة عدد محدود من الحالات في حدود الوقت والجهد والإمكانات كما يستفاد منها في جمع المعلومات عن الظاهرة المدروسة، أما أدوات جمع البيانات فقد اعتمد الباحث على الملاحظة البسيطة من حيث ملاحظة الظواهر كما هي موجودة في واقعها من خلال الزيارات الميدانية العديدة وكذا مقابلة أهالي المجتمع المدروس للتعرف على ظروف الحياة اليومية للمقيمين به وكذا حركة التطوير والتقدم ودرجة إقبال السكان على الإقامة بالمجتمع، كما اعتمد أيضا على الاستمارة التي صممها الباحث بدقة من أجل جمع البيانات وقد احتوت على 23 سؤال منها 6 أسئلة لخصائص العينة و 16 سؤال خاصة ببرامج التخطيط الإجتماعي وسؤال خاص بإحتياجات الأهالي للتخطيط المستقبلي وأما عينة الدراسة فقد قام الباحث بأخذ عينة عشوائية من الأهالي المقيمين في مجتمع أسبوط الجديد حيث تم أخذ نسبة 10 % منهم وبذلك بلغ حجم العينة 176 مبحوثا.

ومن خلال مناقشة وتحليل تساؤلات الدراسة وتحليل بيانات الاستمارة توصل الباحث في نهاية دراسته إلى النتائج التالية:

- 1- أوضحت الدراسة أن هناك اهتماما بالتخطيط في المجال التعليمي بالمنطقة وتمثلت الاستفادة من هذه المؤسسات التعليمية في تعليم الأبناء وتنمية الوعي بأهمية التعليم كما بينت الدراسة أهمية التخطيط المستقبلي في مجال التعليم من ناحية إنشاء مدارس مختلفة كما يرى الباحث من خلال مناقشة النتائج في الجداول الإحصائية أن التعليم هو أحد المكونات الأساسية للتنمية البشرية مما يتطلب الأمر الإهتمام بالتخطيط لإنشاء المدارس وتحقيق الجودة الشاملة في التعليم.

2- كَشَفَتِ الدَّرَاسَةُ عَن أَهْمِيَّةِ التَّخْطِيطِ فِي المَجَالِ الصَّحِّي فِي المُجْتَمَعِ الجَدِيدِ، وَيَتَّفِقُ البَاحِثُ مَعَ هَذِهِ النَتِيجَةِ بِضَرُورَةِ الإِهْتِمَامِ بِالصِّحَّةِ عِنْدَ التَّخْطِيطِ المُسْتَقْبَلِيِّ لِلْمُجْتَمَعَاتِ حَيْثُ أَنَّ الصِّحَّةَ عُنْصُرٌ أَسَاسِيٌّ بِجَانِبِ التَّعْلِيمِ لِلتَّنْمِيَةِ.

3- أَكَّدَتِ الدَّرَاسَةُ عَلَى أَهْمِيَّةِ التَّخْطِيطِ لِلْمَرَاقِقِ العَامَّةِ فِي المُجْتَمَعِ الجَدِيدِ وَقَدْ تَمَثَّلَتْ هَذِهِ المَرَاقِقُ فِي الكَهْرِبَاءِ وَمِيَاهِ الشُّرْبِ وَأَرْصِيفَةِ الطَّرِيقِ وَالصَّرْفِ الصَّحِّي بِالإِضَافَةِ إِلَى مَكْتَبِ البَرِيدِ وَصِنَادِيقِ العُقَامَةِ وَعَن التَّخْطِيطِ المُسْتَقْبَلِيِّ لِلْمَرَاقِقِ العَامَّةِ مِنْ ضَرُورَةِ تَنْقِيَةِ مِيَاهِ الشُّرْبِ وَالإِنْتِهَاءِ مِنْ شَبَكَةِ الصَّرْفِ الصَّحِّي وَغَيْرِهَا.

4- بَيَّنَّتِ الدَّرَاسَةُ عَلَى أَهْمِيَّةِ التَّخْطِيطِ لِلخَدَمَاتِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالأَمْنِيَّةِ وَالتَّجَارِيَّةِ فِي المُجْتَمَعِ الجَدِيدِ وَقَدْ شَمِلَتْ هَذِهِ الخَدَمَاتُ وَجُودَ مُجْمَعِ مَصَالِحِ حُكُومِي، وَخِدَّةِ اجْتِمَاعِيَّةِ، سُوْقِ تِجَارِي، مَرَكِّزِ شَبَابِ رِيَاضِي مَخِيزَةِ، مَرَكِّزِ حِمَايَةِ مَدَنِيَّةِ، وَهَذِهِ الخَدَمَاتُ لَهَا أَهْمِيَّتُهَا الإِجْتِمَاعِيَّةِ لِلْمُوَاطِنِينَ تَمَثَّلَتْ فِي الحِفَاظِ عَلَى أَمْنِ المُجْتَمَعِ وَرَاحَتِهِ وَقَضَاءِ المَصَالِحِ وَتَوْفِيرِ سُبُلِ المَعِيشَةِ.

- التعلُّق على الدراسة:

تُعْتَبَرُ هَذِهِ الدَّرَاسَةُ مِنْ أَقْرَبِ الدَّرَاسَاتِ إِلَى الدَّرَاسَةِ الَّتِي بَيَّنَّ أَيْدِيْنَا، رَعْمَ أَنَّ المُجْتَمَعِ الَّذِي أُجْرِيَتْ عَلَيْهِ وَهُوَ المُجْتَمَعِ المِصْرِي يَخْتَلِفُ تَمَامًا عَن المُجْتَمَعِ الجَزَائِرِي، إِلا أَنَّهُا أَهْمُ دِرَاسَةٍ سَاعَدْتُنَا عَلَى تَكْوِينِ فِكْرَةٍ شَامِلَةٍ حَوْلَ مَوْضُوعِ التَّخْطِيطِ الإِجْتِمَاعِي وَدَوْرِهِ فِي التَّنْمِيَةِ، لَكِنْ يَجِبُ أَنْ نُشِيرَ إِلَى بَعْضِ الإِخْتِلَافَاتِ الجَوْهَرِيَّةِ فِي الأَهْدَافِ وَفِي طَرِيقَةِ المَعَالَجَةِ سِوَا النُّظْرِيَّةِ مِنْهَا أَوْ حَتَّى المُنْهَجِيَّةِ، حَيْثُ رَكَّزَ البَاحِثُ فِي دِرَاسَتِهِ عَلَى التَّخْطِيطِ فِي المُجْتَمَعَاتِ الجَدِيدَةِ فَقَطْ كَمَا أَنَّهُ اسْتَخْدَمَ العَيِّنَةَ فِي تَوْصُلِهِ لِنَتَائِجِ الدَّرَاسَةِ وَذَلِكَ بِتَوْزِيْعِ الإِسْتِمَارَةِ عَلَى 176 مِنَ الأَفْرَادِ المُسْتَهْدَفِينَ فِي الدَّرَاسَةِ وَهُمُ سُكَّانُ المُجْتَمَعَاتِ الجَدِيدَةِ (مُجْتَمَعِ أُسْيُوطِ) فِي حِينِ لَمْ نَسْتُخْدِمِ أُسْلُوبَ العَيِّنَةِ فِي دِرَاسَتِنَا بَلْ اعْتَمَدْنَا عَلَى تَحْلِيلِ البَرَامِجِ التَّنْمُويَّةِ لِأَنَّ هَدَفْنَا مِنْ ذَلِكَ كَانَ وَاضِحًا وَمُحَدَّدًا وَهُوَ مَعْرِفَةُ دَوْرِ هَذِهِ البَرَامِجِ وَالمُخَطَّطَاتِ فِي إِحْدَاثِ التَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ لِلبَلَدِيَّيْنِ مَحَلِّ الدَّرَاسَةِ) وَيَزْدَادُ الفَرْقُ مِنْ خِلَالِ التَّسَاوُلَاتِ الَّتِي انْطَلَقَتْ مِنْهَا كُلُّ دِرَاسَةٍ وَكَذَلِكَ الفَرَضِيَّاتِ الَّتِي انْطَلَقَتْ مِنْهَا كُلُّ بَاحِثٍ كَذَلِكَ تَتَاوَلَّتِ الدَّرَاسَةُ السَّابِقَةُ تَحْلِيلِ التَّخْطِيطِ الإِجْتِمَاعِي فِي المُجْتَمَعَاتِ وَالإِنْطِلَاقِ مِنْ بَعْضِ المُؤَشِّرَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّنْمِيَةِ الَّتِي اخْتَارَهَا البَاحِثُ مِنْ أَجْلِ التَّوَصُّلِ إِلَى الدَّورِ الحَقِيقِيِّ لِلتَّخْطِيطِ فِي تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ، إِلا أَنَّنَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَسْتَشْفَّ نَوْعَ الإِتْفَاقِ بِشَكْلِ عَامٍّ وَفِي الحَدِيثِ عَن التَّخْطِيطِ الإِجْتِمَاعِي بِشَكْلِ خَاصٍّ، خَاصَّةً وَأَنَّهُمَا مُقَارِبَتَانِ فِي العُنْوَانِ.

وَنَسْتَطِيعُ القَوْلَ فِي الأَخِيرِ أَنَّ هَذِهِ الدَّرَاسَةَ تُعَدُّ مِنْ أَهَمِّ الدَّرَاسَاتِ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا عَلَى الإِطْلَاقِ وَقَدْ أَفَادَتْنَا بِشَكْلِ كَبِيرٍ سِوَا مِنَ النَّاحِيَةِ النُّظْرِيَّةِ أَوْ المُنْهَجِيَّةِ.

ج- الدراسات الوطنية:

- الدراسة الأولى: وهي دراسة الباحث " رابح حمدي باشا " والمُعونة بـ " أزمة التنمية والتخطيط في ظلّ التحولات الاقتصادية العالمية"⁽¹⁾ من جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، وهي أطروحة مُقدّمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية سنة 2007/2006، فَبَعْدَ طَرَحِ البَاحِثِ لِلإِشْكَالِيَّةِ وَطَرَحِهِ لِلتَّسْأُولِ المِخْوَريِّ وَالذِّي هُوَ: " مَا هِيَ أَسْبَابُ أَرْمَةِ التَّنْمِيَّةِ وَالتَّخْلِي عَنِ التَّخْطِيطِ الإِقْتِصَادِيِّ؟ " وَقَدَّمَ ثَلَاثَ فَرُضِيَّاتٍ هِيَ كَالتَّالِي:

الأولى: أَنَّ التَّحَوُّلاتِ العَالَمِيَّةِ بِالنَّظَرِ لِمَا تَحْمِلُهُ مِنْ تَحْسِينَاتِ هَيْكَلِيَّةِ وَتَقْنِيَّةِ وَمُؤَسَّسَاتِيَّةِ وَمَكَاسِبِ وَفُرْصٍ يُمكنُ أَنْ تُسَاعِدَ إِقْتِصَادِيَّاتِ البُلْدَانِ المُتَخَلِّفَةِ عَلَى تَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ المُفْقُودَةِ، بَعْدَ التَّحَوُّلِ عَنِ التَّخْطِيطِ وَالإِعْتِمَادِ بِدَرَجَةٍ أَكْبَرَ عَلَى آليَّاتِ السُّوقِ.

الثانية: تَتَمَحَوَّرُ فِي الإِعْتِقَادِ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَتِ التَّنْمِيَّةُ الَّتِي تُشْرِفُ عَلَيْهَا الدَّوْلَةُ قَدْ أَخْفَقَتْ فَإِنَّ ذَلِكَ يَعُودُ فِي جُزْءٍ كَبِيرٍ مِنْهُ إِلَى مِيزَانِ القُوَى الَّذِي عَمِلَ لِصَالِحِ الأَقْوِيَاءِ، هُوَلاءِ الَّذِينَ يُعِيدُونَ صِيَاغَةَ مَفَاهِيمِ وَأُسُسِ التَّنْمِيَّةِ لِلبُلْدَانِ المُتَخَلِّفَةِ تَبَعًا لِصَالِحِهِمْ وَهُمْ بِذَلِكَ يَحْرِمُونَهَا اليَوْمَ مِمَّا اسْتَفَادُوا مِنْهُ فِي المَاضِي وَبِالتَّالِي: هَلْ أَنَّ التَّحَوُّلاتِ المُعَاصِرَةَ (عَلَى صَعِيدِ المَفَاهِيمِ وَالسِّيَاسَاتِ وَالمُؤَسَّسَاتِ خُصُوصًا) تُفِيدُهَا بِالإِزِمَاتِ وَتَحْرِمُهَا مِنْ فُرْصٍ؟ أَمْ أَنَّ التَّعْدِيلَاتِ وَالسِّيَاسَاتِ المُخْتَلَفَةَ وَاقْتِصَادِ السُّوقِ وَاعْتِمَادِ المَفَاهِيمِ وَالتَّقْنِيَّاتِ الجَدِيدَةِ هِيَ الأُسْلُوبُ الضَّرُورِيُّ وَالمُوحِدُ لِتَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ الضَّائِعَةِ؟ أَمْ أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ يُشْكَلُ سَعِيًّا وَرَاءَ السَّرَابِ فِي البُلْدَانِ المُتَخَلِّفَةِ، لَا يُمكنُ أَنْ يُسَاعِدَ فِي تَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ بَلْ يَزِيدُهَا أَعْبَاءً وَصَعُوبَاتٍ؟

الثالثة: أَنَّ فَشَلَ جُهُودِ التَّنْمِيَّةِ وَالتَّخْطِيطِ فِي كَثِيرٍ مِنَ البُلْدَانِ المُتَخَلِّفَةِ لَا يَرْجِعُ إِلَى عَوَامِلٍ دَاخِلِيَّةٍ فَقَطْ بَلْ إِلَى مَجْمُوعَةٍ مُتْرَابِطَةٍ مِنَ العَوَامِلِ التَّارِيخِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَالاِقْتِصَادِيَّةِ وَالاِجْتِمَاعِيَّةِ وَأَنَّهُ كَانَ مِنْ غَيْرِ المُمكنِ مَثَلًا الإِفْلَاتِ مِنْ آثَارِ الكَسَادِ فِي الإِقْتِصَادِ العَالَمِيِّ طَوَالَ فِتْرَةِ الثَّمَانِينِاتِ مِثْلَمَا هُوَ عَلَيْهِ الحَالُ اليَوْمَ فَإِنَّهُ أَيْضًا لَا يُمكنُ لِلبُلْدَانِ المُتَخَلِّفَةِ تَجَاهُلُ أَوْ التَّهَرُّبُ مِنَ الأَثَارِ الإِيجَابِيَّةِ أَوْ السَّلْبِيَّةِ لِلتَّحَوُّلاتِ العَالَمِيَّةِ المُخْتَلَفَةِ.

تَهْدِفُ الدَّرَاسَةُ إِلَى التَّعْرُفِ عَنِ قُرْبِ عَلَى أَرْمَةِ التَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَّةِ وَكَيْفَ أَنَّ هُنَاكَ عَوَامِلَ مُتَعَدِّدَةً تَتَشَارَكُ فِي أَرْمَةِ التَّخْطِيطِ الَّتِي لَمْ تُودَّ إِلَى التَّنْمِيَّةِ، وَوَأَقَعَ وَإِتْجَاهَاتِ التَّنْمِيَّةِ وَالتَّخْطِيطِ ضِمْنَ المُنْظُورِ العَالَمِيِّ الجَدِيدِ لِلتَّنْمِيَّةِ مَعَ دِرَاسَةِ حَالَةِ الإِقْتِصَادِ المِصْرِيِّ كَمِثَالٍ عَلَى ذَلِكَ، كَمَا تَطَرَّقَتْ لِلنَّظَرِيَّاتِ الإِقْتِصَادِيَّةِ الَّتِي فَسَّرَتْ التَّنْمِيَّةَ فِي الدُّوَلِ المُتَخَلِّفَةِ، وَكَذَا تَقْيِيمِ عَامٍ عَنِ التَّخْطِيطِ التَّنْمُوِيِّ وَأَسْبَابِ فَشَلِهِ وَإِعْطَاءِ نَمَازِجٍ عَنِ التَّخْطِيطِ الإِقْتِصَادِيِّ فِي بَعْضِ الدُّوَلِ كَفَرَنْسَا وَاليَابَانِ مَعَ العُودَةِ إِلَى البِدَائِيَّاتِ

¹ - رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظلّ التحولات الاقتصادية العالمية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006م.

الأولى للتخطيط في الاتحاد السوفيتي سابقاً ودراسة حالة مصر بشيء من التفصيل ومحاولة التعرف على حالة التخطيط والتنمية فيها، وعليه تكمن مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل توجد تنمية دون تخطيط؟
 - هل أن دور الدولة أساسي في توجيه عملية التنمية ورسم سياساتها في حال اتباع نموذج للتنمية يقوم على الإسزئساد بقوى السوق؟
 - كيف يمكن للبلدان المتخلفة أن تتعامل مع التحويلات العالمية المتلاحقة والسريعة التغير؟
- وقد قامت الدراسة على مناهج البحث التالية: التاريخي والوصفي في تناول إشكاليات التنمية والتخطيط واقتصاد السوق، ثم التحليلي والنقدي والاستنتاجي من خلال استعراض بعض تجارب التخطيط والتنمية وعرض وتحليل البيانات وتفسيرها وبناء على ذلك تم استخلاص جملة من النتائج والتوصيات وقد تضمنت الخاتمة حصيلة مكثفة للنتائج التي توصل إليها من خلال البحث وإبداء آرائه حول مسيرة التخطيط وآفاق التنمية بالبلدان المتخلفة وضمنه اقتراحاً عملياً لممارسة التخطيط للتنمية بالبلدان المتخلفة.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

- إعادة الاعتبار إلى دور التخطيط في عملية التنمية خاصة على المستوى الكلي وعلى مستوى المشاريع الاستثمارية الهامة وتوفير مناخ أفضل للاستثمارات الوطنية أولاً ثم العمل على جذب الاستثمار الأجنبي بعد ذلك عند الضرورة.
- كل دولة حديثة في حاجة مستمرة إلى التخطيط بغض النظر عما يجب أن يكون عليه، فيمكن أن يكون استثمارياً وليس مركزياً شاملاً.
- رغم التحول إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج ما زالت الحاجة إلى التخطيط كأداة مساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية ولكن قد يؤدي إلى تغيير في نوعية التخطيط المطلوب وفي أسلوب استخدامه.
- رغم فشل أسلوب التخطيط المركزي المفرط فهذا لا يعني إلغاء دور وأهمية البرمجة والتخطيط في تعبئة الموارد والطاقات لتحقيق توليفة متناسقة من الأهداف والغايات بهدف تحقيق التنمية.
- لا يجب أن تترك عملية التنمية للتطور العفوي لكي توجهها آلية سوق غير منظمة وبرامج وقرارات تُرسم قطاعياً أو على مستوى الوزارات المختلفة دون تنسيق.
- أصبح التخطيط واقعاً وعلماً وضرورة تأخذ به الدول المتقدمة والمتخلفة وبدونه تتحول عملية التنمية إلى عمل عشوائي.

- التعليق على الدراسة:

يُمْكِنُ الْقَوْلُ أَنَّ هَذِهِ الدَّرَاسَةَ تُعْتَبَرُ مِنَ الدَّرَاسَاتِ الإِقْتِصَادِيَّةِ الْمُحَضَّةِ فَهِيَ تَخْتَلِفُ تَمَامًا عَنِ مَجَالِ تَخْصُّصِنَا إِذْ تَنْدَرِجُ تَحْتَ تَخْصُّصِ الإِقْتِصَادِ وَهِيَ ذَاتُ طَبَاقِ إِقْتِصَادِيٍّ بَحَثَ كَمَا أَنَّهَا تَخْتَلِفُ فِي مَنْهَجِيَّيْهَا نَوْعًا مَا عَنِ مَنْهَجِيَّةِ الدَّرَاسَاتِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَهَذَا مَا سَكَلَ لَنَا بَعْضَ الصُّعُوبَةِ فِي عَمَلِيَّةِ الْمُقَارَنَةِ فَجَدْنَا أَنَّهَا قَدْ رَكَّزَتْ عَلَى التَّخْطِيطِ الإِقْتِصَادِيِّ وَأَرْمَتْ هَذَا الأَخِيرَ فِي البُلْدَانِ النَّامِيَّةِ، وَلِهَذَا فَهِيَ تَخْتَلِفُ قَلِيلًا عَنِ دِرَاسَتِنَا مِنْ حَيْثُ كَوْنِهَا تُرَكِّزُ عَلَى الجَانِبِ الإِقْتِصَادِيِّ لِلتَّخْطِيطِ الَّذِي يَهْتَمُّ بِالنَّحْوَاتِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَاقْتِصَادِ السُّوقِ الَّذِي اكْتَسَحَ دَوْلَ العَالَمِ وَالإِنْفِتَاحَ عَلَى الخَارِجِ، فِي حِينِ تَهْتَمُّ دِرَاسَتِنَا بِشَكْلِ خَاصٍ بِالتَّخْطِيطِ الإِجْتِمَاعِيِّ بِاعْتِبَارِهِ السَّبِيلَ لِتَوْفِيرِ الحَاجَاتِ الصَّرُورِيَّةِ لِأَفْرَادِ المُجْتَمَعِ، إِلاَّ أَنَّ هَذِهِ الدَّرَاسَةَ تَتَقَارَبُ كَثِيرًا مِنْ حَيْثُ المُنْطَلَقِ مَعَ مَوْضُوعِ دِرَاسَتِنَا فَكِلَا الدَّرَاسَتَيْنِ تَهْتَمَانِ بِمَوْضُوعِ التَّخْطِيطِ وَبِالتَّالِيِ فَهَمَا تَشْتَرِكَانِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الجَوَانِبِ حَيْثُ أَنَّهَا تَعَرَّضَتْ إِلَى تَحْلِيلِ عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ وَكَيْفَ أَنَّهَا نَجَحَتْ فِي بَعْضِ الدُّوَلِ وَفَشَلَتْ فِي البَعْضِ الأُخَرَ مِمَّا دَفَعَ البَاحِثَ إِلَى العُوصِ فِي عَالَمِ التَّخْطِيطِ وَالبَحْثِ عَنِ الأَسْبَابِ الكَامِنَةِ وَرَاءَ ذَلِكَ خَاصَّةً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَةِ فَجَدَهُ قَدْ اسْتَفَاضَ فِي الحَدِيثِ عَنِ أَهْمِيَّةِ التَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَةِ وَكَيْفَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الدُّوَلِ المُتَقَدِّمَةِ الرَّأْسِمَالِيَّةِ انْتَهَجَتْ أُسْلُوبَ التَّخْطِيطِ مِنْ أَجْلِ الوُصُولِ إِلَى مَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ. فَحَتَّى وَإِنْ كَانَتْ الدَّرَاسَةُ تُكْتَسِبُهَا الصَّبْغَةَ الإِقْتِصَادِيَّةَ مِنْ حَيْثُ التَّحْلِيلِ وَالتَّنْظِيرِ إِلاَّ أَنَّنَا لَا نُنْكَرُ الإِيفَادَةَ الَّتِي قَدَّمْنَا لَنَا مِنْ حَيْثُ أَنَّ نَتَائِجَهَا كَانَتْ بِمِثَابَةِ المَرْجِعِ الأَسَاسِيِّ فِي المُعَالَجَةِ النَّظْرِيَّةِ لِمَوْضُوعِ عَوَامِلِ نَجَاحِ التَّخْطِيطِ حَيْثُ تَوَصَّلَتْ إِلَى الأَسْبَابِ الحَقِيقِيَّةِ وَرَاءَ فَشَلِ عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ وَلَيْسَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ التَّخْطِيطِ بِحَدِّ ذَاتِهِ، وَبِخَاصَّةِ النَّتِيجَةِ الَّتِي خَلَصَ إِلَيْهَا البَاحِثُ فِي نِهَآيَةِ دِرَاسَتِهِ وَالتِّي مُفَادَهَا أَنَّ الحَاجَةَ إِلَى عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ أَصْبَحَتْ صَّرُورِيَّةً فِي البُلْدَانِ المُتَخَلِّفَةِ وَبِالتَّالِيِ تَرَاوَدَ أَهْمِيَّتُهُ وَتَأْثِيرُهُ المَرْغُوبِ عَلَى إِقْتِصَادِيَّاتِ هَذِهِ البُلْدَانِ، فَهِيَ تُعَدُّ بِحَقِّ مِنَ الدَّرَاسَاتِ القِيَمَةِ وَالمُهَمَّةِ فِيمَا يَخُصُّ مَوْضُوعَ التَّخْطِيطِ.

- الدَّرَاسَةُ الثَّانِيَّةُ: وَهِيَ دِرَاسَةُ البَاحِثِ لَكْحَلِ السَّعِيدِ تَحْتَ عُنْوَانِ "دَوْرُ التَّخْطِيطِ الإِجْتِمَاعِيِّ فِي تَنْمِيَةِ المُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ" ⁽¹⁾ دِرَاسَةُ مِيدَانِيَّةِ بِلْدِيَّةِ العَشِّ وَلايَةِ بَرْجِ بُوَعْرِيْرِيَجِ وَهِيَ مُذَكَّرَةٌ لِنبَلِ شِهَادَةِ المَاجِسْتِيرِ فِي عِلْمِ الإِجْتِمَاعِ الحَضْرِيِّ، جَامِعَةِ مَنُثَوْرِي قَسَنْطِينَةِ لِلسَّنَةِ الجَامِعِيَّةِ 2010/2009م. كَانَتْ إِشْكَالِيَّةً الدَّرَاسَةُ تَنْمَحُورُ حَوْلَ التَّسْأُولِ الرَّئِيسِيِّ التَّالِيِ:

- مَا هِيَ العَقَبَاتُ الَّتِي تَمْنَعُ وَتَعْتَرِضُ قِيَامَ التَّنْمِيَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ بِالبُلْدِيَّةِ وَالتِّي هِيَ حَقٌّ مِنْ حُقُوقِ السُّكَّانِ؟

وَبِنَاءً عَلَى هَذَا السُّؤَالِ الرَّئِيسِيِّ فَإِنَّهُ تَفَرَّعَتْ عَنْهُ مَجْمُوعَةٌ مِنَ التَّسْأُولَاتِ بِالشَّكْلِ التَّالِيِ:

¹ - لكحل السعيد، دور التخطيط الاجتماعي في تنمية المجتمعات المحلية، دراسة ميدانية ببلدية العش ولاية برج بوعريريج، رسالة ماجستير، علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009م.

- كَيْفَ تَتَأَثَّرُ التَّنْمِيَةُ المَحَلِّيَّةُ بِالخَلَلِ المَوْجُودِ عَلَى مُسْتَوَى وَظِيفَةِ التَّخْطِيطِ؟
 - كَيْفَ تَتَأَثَّرُ التَّنْمِيَةُ المَحَلِّيَّةُ بِتَوْفُرِ الوَعْيِ لَدَى المُواطِنِ بِضُرُورَةِ المِشَارَكَةِ فِي إِجْاجِهَا؟
 - كَيْفَ تَتَأَثَّرُ التَّنْمِيَةُ المَحَلِّيَّةُ بِسُلْطَةِ الشَّخْصِيَّةِ الحَاكِمَةِ لَهَا؟
 - كَيْفَ تَتَأَثَّرُ التَّنْمِيَةُ المَحَلِّيَّةُ بِغِيَابِ التَّخْصِصَاتِ العِلْمِيَّةِ فِي تَسْيِيرِهَا؟
- وَتَمَّ الإِعْتِمَادُ فِي الدَّرَاسَةِ عَلَى مَجْمُوعَةٍ مِنَ الفُرُوضِ كإِجَابَةِ مَبْدِئِيَّةٍ عَلَى التَّسْأُولَاتِ الَّتِي تَمَّ طَرْحُهَا فِي الإِشْكَالِيَّةِ حَيْثُ انْطَلَقَ مِنْهَا البَاحِثُ مُحَاوَلًا اخْتِيَارَهَا مِيدَانِيًّا وَقَدْ جَاءَتْ الفُرُوضُ كالتَّالِي:
- الفَرَضِيَّةُ العَامَّةُ: هُنَاكَ خَلَلٌ فِي التَّخْطِيطِ الإِجْتِمَاعِيِّ يَفْقُ كَعَقَبَةَ إِزَاءِ التَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ بِالبَلَدِيَّةِ مِيدَانَ الدَّرَاسَةِ وَقَدْ تَفَرَّعَ عَنِ هَذِهِ الفَرَضِيَّةِ العَامَّةِ فَرَضِيَّاتٌ فَرَعِيَّةٌ كالتَّالِي:
- 1- الفَرَضِيَّةُ الفَرَعِيَّةُ الأُولَى: تَتَأَثَّرُ التَّنْمِيَةُ المَحَلِّيَّةُ فِي البَلَدِيَّةِ مَجَالَ الدَّرَاسَةِ بِالخَلَلِ المَوْجُودِ عَلَى مُسْتَوَى عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ الإِجْتِمَاعِيِّ.
 - 2- الفَرَضِيَّةُ الفَرَعِيَّةُ الثَّانِيَّةُ: كَيْفَ تَتَأَثَّرُ التَّنْمِيَةُ المَحَلِّيَّةُ بِنَفْصِ الوَعْيِ بِضُرُورَةِ المِشَارَكَةِ فِي إِحْدَاثِهَا.
 - 3- الفَرَضِيَّةُ الفَرَعِيَّةُ الثَّالِثَةُ: كَيْفَ تَتَأَثَّرُ عَمَلِيَّةُ التَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ بِشَخْصِيَّةِ السُّلْطَةِ الحَاكِمَةِ لِإِدَارَةِ البَلَدِيَّةِ وَمَجْلِسِهَا الإِدَارِيِّ التَّنْفِيذِيِّ.
 - 4- الفَرَضِيَّةُ الفَرَعِيَّةُ الرَّابِعَةُ: يُمَكِّنُ أَنْ تَتَأَثَّرَ التَّنْمِيَةُ بِالبَلَدِيَّةِ مِيدَانَ الدَّرَاسَةِ بِغِيَابِ التَّخْصِصِ فِي المَجَالَاتِ الإِقْتِصَادِيَّةِ، الهَنْدَسَةِ المِعْمَارِيَّةِ، الخِدْمَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ.
- وَقَدْ انْتَهَجَ البَاحِثُ المَنْهَجَ الوَصْفِيَّ بِنَاءً عَلَى طَبِيعَةِ البَيَانَاتِ المِيدَانِيَّةِ الَّتِي جَمَعَهَا حَوْلَ المُشْكَلَةِ مَحَلِّ الدَّرَاسَةِ كَمَا اخْتَارَ عَيِّنَةً عَشْوَانِيَّةً مُنْتَظِمَةً قُدْرَ عَدَدِهَا بِ500 مَبْحُوثٍ تُمَثِّلُ مُجْتَمَعَ البَحْثِ الكُلِّيِّ.
- وَقَدْ تَوَصَّلَتْ الدَّرَاسَةُ إِلَى النَتَائِجِ التَّالِيَةِ:
- نَقُومُ البَلَدِيَّةِ بِمُخْتَلَفِ العَمَلِيَّاتِ وَالوُظَائِفِ الإِدَارِيَّةِ غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ الأَخِيرَةَ تَتِمُّ بِشَكْلِ بَسِيطٍ حَيْثُ تَنْقُصُهَا الفَعَالِيَّةُ فِي الأَدَاءِ وَالدَّقَّةُ فِي العَمَلِ وَالعِلْمِيَّةُ فِي الأَسْلُوبِ.
 - عَدَمُ اعْتِمَادِ البَلَدِيَّةِ عَلَى التَّخْطِيطِ لِإِنْبَاءِ التَّنْمِيَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ الفَعَالَةِ وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ اللُّجُوءِ إِلَى البَرَامِجِ الفَوْقِيَّةِ وَالَّتِي لَا تُسَايِرُ التَّغْيِيرَ الإِجْتِمَاعِيَّ لِلْمُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ، أَدَّى إِلَى عَدَمِ التَّوَارُنِ بَيْنَ الإِحْتِيَاجَاتِ المُجْتَمَعِيَّةِ التَّنْمُوِيَّةِ وَالتَّخْطِيطِ لَهَا.
 - عَدَمُ تَنَاسُقِ البَرَامِجِ المُقْتَرَحَةِ مِنَ الجِهَاتِ العُلْيَا لِلدَّوْلَةِ وَالقِيمِ وَالظُّرُوفِ وَالتَّغْيِيرَاتِ الَّتِي تَحْدُثُ لِلوَسْطِ الإِجْتِمَاعِيِّ تُؤَدِّي إِلَى مَظَاهِرٍ سَلْبِيَّةِ.
 - إِنَّ البَرَامِجَ وَالخُطَطَ الَّتِي تَعْتَمِدُ عَلَيْهَا البَلَدِيَّةُ فِي العَمَلِيَّةِ التَّنْمُوِيَّةِ لَيْسَتْ وَأَقْعِيَّةً وَغَيْرَ مَوْضُوعِيَّةً مِمَّا أَثَّرَ سَلْبًا عَلَى نَوْعِيَّةِ التَّنْمِيَةِ وَكَمِّيَّتِهَا عَلَى أَرْضِ البَلَدِيَّةِ.
 - تَدَاخُلُ المَهَامِ فِي البَلَدِيَّةِ وَسُوءُ التَّنْظِيمِ فِي العَمَلِ، وَعَدَمُ الإِفْتِدَاءِ بِالتَّنْظِيمِ المُحَكَّمِ مِنْ طَرَفِ الوَرَارَةِ نِتَاجَهُ المُسْتَوَى العِلْمِيَّ المُنْحَطَّ دَاخِلَهَا وَالتَّخْصِصِ المُنْعَمِدِ بِشَكْلِ يَكَادُ يَكُونُ كَامِلًا.

- عدم استخدام الأجهزة العلمية الحديثة والمتطورة والتي تسهل بشكلٍ مدهل كل الظروف أمام القائمين على التنمية المحلية بالبلدية أدى إلى خلق العديد من المشاكل الاجتماعية.
- عدم الانضباط في القيام بالمهام الموكلة لكل شخص أدى إلى استنزاف الوقت الكثير.
- نقص الإطارات ذات الكفاءة والمدرية والمؤهلة لشغل الوظائف الموجودة بالبلدية نتيجة النهميش والإفصاء المباشرين وغير المباشرين وتعلل المسؤولين بإنعدام المناصب المالية.
- عدم مشاركة نسبة عالية من المواطنين في تجسيد التنمية مع المسؤولين أدى بالنمادي من الطرف الثاني في انتهاز الفرصة للقيام بقضاء مصالحهم الخاصة.
- ضعف نشاط لجان المراقبة سواء الاجتماعية منها أو الحكومية وعدم التنسيق بين مختلف الأجهزة.
- التعليل على الدراسة:

بالرغم من أن هذه الدراسة تقترب كثيراً من الدراسة التي بين أيدينا وتشتريكان في العنوان فكلاً الدراستان تهدفان إلى التعرف على دور التخطيط الاجتماعي في التنمية المحلية، إلا أن طريقة معالجة موضوع التخطيط الاجتماعي في هذه الدراسة تختلف عنها في دراستنا، حيث اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 500 مبحوث طرحت عليهم أسئلة متنوعة من أجل التعرف على أهم المؤثرات التي تؤثر في سريان عجلة التنمية المحلية والتي من بينها التخطيط حيث اعتمدت هذه الدراسة بالدرجة الأولى على آراء المواطنين المشكلين لمجتمع البحث باعتبارهم المستفيد الأول من عملية التنمية بينما اعتمدت دراستنا على الاستعانة بالوثائق الإدارية والجداول الخاصة بالمشاريع من أجل تحليلها، فيمكن أن يكون هذا هو الاختلاف البارز بين الدراستين كذلك الحديث المستفيض عن التنمية المحلية سواء في الجانب النظري أو في الفرضيات وعدم التركيز بقوة على عنصر التخطيط، مما يوجي للقارئ أنها دراسة عن التنمية المحلية وليست عن التخطيط الاجتماعي.

وأخيراً يمكن القول أن هذه الدراسة السابقة ونتائجها كانت بمثابة المرجع المساعد في بلورة

الإشكالية ووضع خطة الدراسة فهي كانت المنطلق الأول لدراستنا.

- الدراسة الثالثة: وهي دراسة الباحث "عبد الله ساقور" والمعنونة بـ "التوجهات الأيديولوجية

والمنطلقات النظرية للتنمية المخططة في الجزائر" ⁽¹⁾ وهي رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، معهد علم الاجتماع عنابة، جامعة عنابة سنة 1993م.

حاول الباحث دراسة التنمية المخططة في الجزائر ودراسة أسسها النظرية ومنطلقاتها وتوجهاتها الأيديولوجية بسبب الدخال الواضح بين النظرية والأيديولوجية في أي بحث عن التنمية وذلك من خلال:

¹ عبد الله ساقور، التوجهات الأيديولوجية والمنطلقات النظرية للتنمية المخططة في الجزائر، رسالة ماجستير، علم اجتماع التنمية، معهد علم الاجتماع، جامعة عنابة، 1993م.

أولاً: دراسة النظريات التي انطلقت منها التنمية المُخططة في المضمّن الاقتصادي والاجتماعي.
ثانياً: دراسة التوجّهات الأيديولوجية خاصة ذلك التوليف بين التوجّهات الاشتراكية من جهة وخصائص المجتمع الجزائري كالإسلام من جهة أخرى.

ثالثاً: دراسة بعض الترابطات التي تركتها الأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية كالجانب التربوي والترفيهي والصحي في مضمّن الخدمات.

رابعاً: دراسة الخلل في تطبيق التصورات النظرية الأيديولوجية على أرض الواقع، بعبارة أخرى أنّ المسار المتبع في البحث هو بين التوسع في البحث وبين التصنيف، أملاً في أن يكون ذلك أقرب إلى كشف ما هو موجود بالواقع فعلاً.

فبعد طرح إشكاليته تساءل الباحث: إذا كانت التنمية هي ذلك التغيير المقصود والواعي، فهل يمكن أن نعتبر هذا التغيير المقصود مُخطط أو غير مُخطط أو شبه مُخطط؟ بعبارة أدقّ أنّ التنمية محاولات ناشطة وفاعلة لتبديل واقع اجتماعي من حال إلى حال، أي أنها محاولات ذات أهداف فهي نوع من السلوك العمدي من السلطة.

وقد انطلق من فرضية تعتمد على النظرية البنوية - الوظيفية صيغتها كالتالي: "تتميز التنمية المُخططة في الجزائر بوجود خلل بنيوي وظيفي في العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية - السياسية والمتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية، وعن هذه الفرضية انبثقت فرضيات أخرى هي:

- البنى المادية والاجتماعية المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والخدمية... إلخ غير مُخططة تخطيطاً جيداً.

- هناك عوامل إدارية لا تقوم بالوظائف التي أوجدت من أجلها ويمكن تفصيل العوامل على أساس إفتراضي:

- 1- ضعف الارتباط بين مراحل العملية التخطيطية أو وجود حلقات مفقودة في محتوى الخطة.
- 2- إدراج العديد من المشاريع ضمن الخطة الإستثمارية بدون دراسة مسبقة لها إقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.
- 3- ضعف في المساهمة الفعالة في مرحلة إعداد الخطط القطاعية من جانب الوزارات وحتى الوحدات الإنتاجية المعنية.
- 4- إنشمار مبدأ المركزية وما ترتب عنه من إطالة فترة إنشاء المشروع وتخلف تنفيذ الخطة في آجالها المحددة.
- 5- التلكؤ والتباطؤ في الزامية الخطة والالتزام بها قانونياً.
- 6- هيمنة الروتين الإداري وضعف استجابته للتطورات لحركة الإقتصاد والمجتمع الجزائري.
- 7- توتر الإستقرار السياسي وأخفاقه في تحقيق التوزيع العادل لثمار التنمية إقليمياً، محلياً، وطبقياً.
- 8- تعرض النظام الاجتماعي إلى ضغوط داخلية وأخرى خارجية.

وقد انتهج الباحث المنهج التاريخي وذلك عند العودة إلى تاريخ التخطيط في الجزائر منذ العهد الاستعماري، كما انتهج أيضا المنهج التحليلي، بينما عيّنه البحث تكوّنت من 100 مبحوث وزعت عليهم الإستمارة التي استجاب لها 15 مبحوث فقط.

وتوصّلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود خلل أو خطأ ما في التوجّهات التنموية.
- هناك نقائص تعيشها وتتميز بها الخطة الجزائرية عموما والتي أدت نتائجها الضعيفة إلى التشكيك في مصداقية التخطيط.
- وجود خلل وظيفي بالرغم من توافر البنيات والمضامين الاقتصادية والسياسية، الحفوقية، الأيديولوجية والتربوية... إلخ.
- التعليق على الدراسة:

تعدّ الدراسة من بين الدراسات القليلة والنادرة في علم الاجتماع التي تعرّضت لموضوع التخطيط والتنمية في الجزائر والتي تتبعت خطوات عملية التخطيط في الجزائر ومن ثمّ تحليلها وتقويمها، حيث قام الباحث بالعودة إلى تاريخ التخطيط في الجزائر منذ العهد الاستعماري وتتبع خطواته بعد الاستقلال وأهمّ محطاته وصولاً إلى نتائجه في مجال التنمية وحاول تحليل كلّ هذه المراحل تحليلاً سوسولوجياً، كما قام بتقويم العملية وذلك بناءً على الوثائق الأيديولوجية والمعلومات الإحصائية المتوفرة التي شكّلت المادة الأولية التي ارتكز عليها كل من التحليل والتقويم، كما بحث في الانعكاسات المختلفة لعمليات التخطيط للتنمية وأعطى صورة للتنمية المخططة في الجزائر ومنطلقاتها النظرية وتوجهاتها الأيديولوجية. ورغم نقاط التوافق الكثيرة بين هذه الدراسة السابقة ودراستنا إلا أنّ هناك بعض الاختلافات بينهما فإضافة إلى قدمها نسبياً مقارنة بدراستنا حيث أنّها أُجريت في ظروف تختلف تماماً عن الظروف الحالية ورغم أنّ معالجتها للموضوع تختلف أيضاً عن طريقتنا حيث أنّه استعان بعينة مكوّنة من 100 مبحوث تم توزيع الإستمارة عليهم من أجل التوصل إلى النتائج لكن ورغم ذلك فهما تجتمعان حول الموضوع الذي تعالجه وهو التخطيط في الجزائر فهذه الدراسة تُعتبر من أهمّ الدراسات التي ساعدتنا على تكوين فكرة شاملة عن تاريخ التخطيط في الجزائر.

- تعقيب على كل الدراسات السابقة:

إنّ القراءة التحليلية لمختلف الدراسات السابقة حول موضوع دراستنا كان المساعد الرئيسي لنا من أجل تكوين أفكار واضحة، وذلك من خلال تحديد الأبعاد التي تتطلّب تركيزاً أكبر بالمقارنة مع تلك الأبعاد التي تحتاج تركيزاً أقلّ نظراً لضعف أهميتها، وعليه فمن خلال عرض مجموعة الدراسات السابقة يتضح لنا أنّ لها ارتباطاً وثيقاً بموضوع دراستنا بشكل أو بآخر، وأنّ هذه الدراسات أثارت أوجه الخلل والقوة لدراستنا كما بيّنت أنّ كثيراً من الدول لجأت لمنثل هذه الدراسات رغم قلة هذه الظاهرة المنتشرة في كل المجتمعات، ورغم أنّ هذه الدراسات شكّلت مرجعية فكرية مهمة للدراسة التي بين أيدينا

إِلَّا أَنْ فِي مَجْمُوعِ البُحُوثِ المِيدَانِيَّةِ وَالتِّي تَشْتَرِكُ مَعَ دِرَاسَتِنَا فِي مُتَغَيِّرِ التَّخْطِيطِ تَفَقَّرَ لِإِسْقَاطَاتِ فِي الوَاقِعِ الجَزَائِرِي، وَرَكَزَ بَعْضُهَا عَلَى أَهْمِيَّةِ التَّخْطِيطِ الإِجْتِمَاعِي فِي المُجْتَمَعَاتِ الجَدِيدَةِ أَوْ المُسْتَحْدَثَةِ كَمَا أَنَّ مَحْدُودِيَّةَ وَخُصُوصِيَّةَ المُتَغَيَّرَاتِ المَدْرُوسَةِ تُحَوِّلُ دُونَ مُطَابَقَتِهَا الوَاقِعَ وَلَا سِيَمَا مَا يَحْدُثُ لِلْمُجْتَمَعِ مِنْ مُسْتَجَدَّاتٍ. وَلَكِنْ رَغْمَ ذَلِكَ نَجِدُ أَنَّ كُلَّ دِرَاسَةٍ مِنْ هَذِهِ الدَّرَاسَاتِ تَمَسُّ فِي طَيَّابَتِهَا جَانِبًا مُعَيَّنًا مِنْ دِرَاسَتِنَا وَتَلْتَقِي مَعَهَا فِي إِحْدَى مَحَطَّاتِهَا بِشَكْلِ أَوْ بِآخَرَ وَحَتَّى وَإِنْ اِخْتَلَفَتْ وَتَنَوَّعَتْ التَّخْصُصَاتُ الَّتِي تَنْتَمِي إِلَيْهَا (قانون، إقتصاد، علم اجتماع...) وَلَا نُنْكِرُ إِذَا قُلْنَا أَنَّهَا كَانَتْ لَنَا عَوْنًا فِي بَلُورَةِ الفُرْصِيَّةِ العَامَّةِ وَكَذَا اسْتِنْبَاطِ الفُرْصِيَّاتِ الفُرْعِيَّةِ، كَمَا لَا يُمَكِّنُ إِخْفَاءَ الفَائِدَةِ العَظِيمَةِ الَّتِي قَدَّمَتْنَا لَنَا هَذِهِ الدَّرَاسَاتِ مِنْ حَيْثُ المَعْلُومَاتِ وَكَذَا المُنْهَجِيَّةِ المُتَّبَعَةِ فَأَثَرَتْ فِيْنَا وَدَعَمَتْنَا بِالأفْكَارِ العَزِيْرَةِ الَّتِي مَكَّنَتْنَا مِنْ إِثْرَاءِ هَذِهِ الدَّرَاسَةِ وَخَاصَّةً دِرَاسَةِ البَاحِثَةِ سَعَادِ نُورِ الدِّينِ المُعَنْوَنَةِ بِالتَّنْمِيَّةِ وَالسُّكَّانِ وَالتِّي تُعَدُّ بِحَقِّ مَنْ أَرْقَى الدَّرَاسَاتِ المِيدَانِيَّةِ وَالتِّي فَتَحَتْ شَهِيْنَتَنَا لِلْبَحْثِ العِلْمِيِّ المُتَوَاصِلِ، وَكَذَلِكَ دِرَاسَةِ حَمْدِي السَّيِّدِ المِيدَانِيَّةِ حَيْثُ وَجَدْنَا فِيهَا ضَالَّتَنَا مِنْ حَيْثُ الإِحَاطَةَ بِالجَانِبِ النَّظْرِيِّ وَكَذَا إِثْرَاءِ الجَانِبِ المَعْرِفِيِّ وَالإِطْلَاعِ المُجْدِي عَلَى أَهْمِيَّةِ وَدَوْرِ التَّخْطِيطِ فِي التَّنْمِيَّةِ إِذْ تُعَدُّ أَقْرَبَ الدَّرَاسَاتِ لِلدَّرَاسَةِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِيْنَا. وَيُمْكِنُ إِعْتِبَارُ هَذِهِ الدَّرَاسَاتِ بِمُتَابَعَةِ المُوْجَّهِ الذِّي وَجَّهْنَا الوُجْهَةَ الصَّحِيْحَةَ وَالمُعِينِ الجَادِّ لَنَا سِوَاءً مِنْ حَيْثُ المَعْلُومَاتِ أَوْ المُنْهَجِيَّةِ المُتَّبَعَةِ.

1-8 المقاربة السوسولوجية:

يُعَدُّ التَّغْيِيرُ الإِجْتِمَاعِيُّ ظَاهِرَةً عَرَفْتَهَا وَلَا تَزَالُ جُلَّ المُجْتَمَعَاتِ بَلْ هُوَ قَانُونٌ لِلْحَيَاةِ وَلَا يُمَكِّنُ فَهْمَ أَيِّ ظَاهِرَةٍ مَهْمَا كَانَتْ دُونَ التَّطَرُّقِ لِلتَّغْيِيرِ الإِجْتِمَاعِيِّ وَمَا تَرْتَّبَ عَنْهُ دَاخِلَ المُجْتَمَعِ، فَالتَّغْيِيرُ الإِجْتِمَاعِيُّ هُوَ المَظْهَرُ الدِّيْنَامِيكِي لِلْمُجْتَمَعِ الإِنْسَانِي وَالحَرَكَةُ الإِطْرَادِيَّةِ المُسْتَمْرَّةِ الَّتِي تَنَمُّ مِنْ خِلَالِ التَّفَاعُلِ الإِجْتِمَاعِيِّ عِبْرَ الزَّمَنِ وَتُعْبَرُ عَنْ أَنْمَاطٍ مِنَ العَمَلِيَّاتِ وَالإِنْتِقَالِ وَالتَّنْمِيَّةِ وَالتَّقَدُّمِ. ظَاهِرَةُ التَّغْيِيرِ مِنَ الحَقَائِقِ الوَاقِعَةِ فِي كُلِّ المُجْتَمَعَاتِ عَلَى اِخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا وَإِنْ بَدَتْ هَذِهِ الظَّاهِرَةُ مُتَبَايِنَةً الشَّكْلِ مِنْ مُجْتَمَعٍ إِلَى آخَرَ، هَذَا التَّغْيِيرُ يَسِيرُ مُنْذُ نَشَأَةِ المُجْتَمَعَاتِ مُتَوَاصِلًا إِلَى يَوْمِنَا هَذَا لَمْ يَتَوَقَّفْ وَلَا يُمَكِّنُهُ الإِنْتِظَارُ فِي أَيِّ مَحَطَّةٍ بَلْ هُوَ مُسْتَمِرٌّ مَعَ اسْتِمْرَارِ حَيَاةِ البَشَرِ وَتَوَاجُدِهِمْ عَلَى الأَرْضِ. هَذَا التَّغْيِيرُ أَدَّى بِالضَّرُورَةِ إِلَى تَطَوُّرِ التَّفَكِيرِ الإِنْسَانِي حَيْثُ انْتَقَلَ مِنْ مُسْتَوَى إِلَى مُسْتَوَى آخَرَ حَتَّى وَصَلَ إِلَى المُسْتَوَى الأَخِيرِ الذِّي يَعِيشُ عَصْرُنَا فِيهِ وَهُوَ التَّفَكِيرُ فِي مُسْتَوَى التَّخْطِيطِ وَلِذَلِكَ لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَفْهَمَ طَبِيعَةَ العَصْرِ إِلا إِذَا وَضَعْنَا أَيْدِيْنَا عَلَى أُسُسِ التَّخْطِيطِ وَمَفَاهِيمِهِ الأَسَاسِيَّةِ. وَالتَّخْطِيطُ لَهُ صِلَةٌ وَثِيْقَةٌ بِالتَّغْيِيرِ الإِجْتِمَاعِيِّ لِأَنَّهُ أَدَاءٌ مِنْ أَدَوَاتِهِ فِي وَاقِعِ الأَمْرِ بِإِعْتِبَارِهِ مُحَاوَلَةٌ فَعَالَةٌ لِضَبْطِ الإِتِّجَاهَاتِ الجَارِيَةِ لِلتَّغْيِيرِ وَتَوَجِيْهِهَا لِلْحُصُولِ عَلَى الأَهْدَافِ الَّتِي تُحَقِّقُ مَصَالِحَ الجَمَاعَةِ كَلِّهَا، أَيَّ أَنَّ التَّخْطِيطَ الإِجْتِمَاعِيَّ عِبَارَةٌ عَنْ تَغْيِيرِ إِجْتِمَاعِيٍّ مَقْصُودٍ.

لعلَّ أَوَّلَ قَضِيَّةٍ طَرَحَتْ نَفْسَهَا فِي مَجَالِ دِرَاسَاتِ التَّغْيِيرِ هِيَ قَضِيَّةُ اسْتِمْرَارِيَّةِ التَّغْيِيرِ وَوُضُوحِهِ تَارِيخِيًّا، فَقَدْ أَشَارَ عَدِيدٌ مِنَ الْبَاحِثِينَ إِلَى أَنَّ التَّغْيِيرَ بِالْمَعْنَى الْمُتَعَارَفِ عَلَيْهِ فِي عِلْمِ الْاجْتِمَاعِ وَالَّذِي يُمَكِّنُ مُلَاحَظَتَهُ عَلَى مَدَى فِتْرَاتٍ قَصِيرَةٍ مِنَ الزَّمَانِ كَانَ نَتِيجَةً لِلتَّقَدُّمِ الَّذِي أَحْرَزَهُ الْمُجْتَمَعُ الْإِنْسَانِي وَخَاصَّةً فِي الْمُجْتَمَعِ الْعَرَبِيِّ فِي الْمَجَالَاتِ الْمُخْتَلَفَةِ.

فَالتَّغْيِيرُ مُنْتَضَمٌ فِي طَبِيعَةِ الْمُجْتَمَعِ الْإِنْسَانِيِّ وَدَوَامِهِ أَمْرٌ لَا شَكَّ فِيهِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ سُرْعَاتِهِ وَأَعْمَاقِهِ وَمَدَى تَأْثِيرِ نَتَائِجِهِ عَلَى بِنَاءِ الْمُجْتَمَعِ، كَمَا أَنَّ الْإِعْتِرَافَ بِدَوَامِ التَّغْيِيرِ يَجْعَلُ دِرَاسَتَهُ مِنَ الْمَنْظُورِ التَّارِيخِيِّ أَمْرٌ لَا مَفَرَّ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ اخْتِلَافٌ قَائِمٌ بَيْنَ الدَّارِسِينَ حَوْلَ مَعْنَى التَّارِيخِ أَوْ مَدَاهُ أَوْ طَرِيقَةِ تَحْلِيلِهِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تُسْتَخْدَمَ فِي فَهْمِ التَّغْيِيرِ الْمُعَاصِرِ، وَبِكَادُ عُلَمَاءِ الْاجْتِمَاعِ الْمُحَدِّثُونَ يَتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ اسْتِمْرَارِيَّةَ التَّغْيِيرِ كَعَمَلِيَّةٍ هُوَ الَّذِي يَجْعَلُ مِنْ دِرَاسَتِهِ أَمْرٌ حَيَوِي لِفَهْمِ الْمُجْتَمَعِ وَالسَّيْطَرَةِ عَلَى مَا يَطْرُقُهُ مِنْ تَجْدِيدَاتٍ مِنْ أَجْلِ إِيجَادِ ظُرُوفٍ أَكْثَرَ مَلَاعِمَةً لِحَيَاةٍ إِنْسَانِيَّةٍ أَفْضَلَ، الْأَمْرُ الَّذِي أَثَارَ مَوْضُوعَ إِمْكَانِيَّةِ تَوْجِيهِ التَّغْيِيرِ وَاسْتِيعَابِ آثَارِهِ وَدَفْعِهَا فِي إِتْجَاهِ تَطْوِيرِ فَعَالِيَّةِ الْمُجْتَمَعِ بِوَجْهِ عَامٍ.

وَلَعَلَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ كَانَتْ وَلَا تَزَالُ مِنْ أخطرِ الْقَضَايَا فِي دِرَاسَةِ التَّغْيِيرِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الدَّارِسُونَ الْقُدَامَى قَدْ اقْتَصَرُوا عَلَى وَصْفِ مَسَارِ التَّغْيِيرِ فِي أَبْحَاثِهِمْ، إِلَّا أَنَّ مُتَابَعَةَ الْمَسَارِ وَتَوْجِيهِهِ وَتَصْحيحِهِ وَتَعْدِيلِهِ أَصْبَحَ فِي عَالَمِ الْيَوْمِ قَضِيَّةً لَا تَهْمُ عِلْمَ الْاجْتِمَاعِ فَحَسْبُ وَإِنَّمَا تَهْمُ الْاِقْتِصَادِيِّينَ وَالسِّيَاسِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَهُمْ شَأْنٌ بِتَخْطِيطِ التَّنْمِيَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ عَلَى أَيِّ مُسْتَوَى وَفِي أَيِّ مُجْتَمَعٍ مِنْ مُجْتَمَعَاتِ عَالَمِ الْيَوْمِ.

لَقَدْ كَانَتْ قَضَايَا التَّغْيِيرِ التَّقْلِيدِيَّةِ نَتِيجَةً لِتَأْثِيرِ الْمَارْكِسِيَّةِ وَتَبَلُّورَتْ فِي شَكْلِ أَجْزَاءٍ مُتَكَامِلَةٍ مِنْ نَسَقٍ نَظْرِيِّ صَاغَهُ أَصْحَابُهُ لِيَصْلَحَ مُنْطَلَقًا لِلْبَحْثِ وَأَسَاسًا لِلتَّفْسِيرِ وَالتَّحْلِيلِ حَتَّى أَنَّ الْإِتْجَاهَاتِ الَّتِي اسْتَبَعَدَتْ الدِّرَاسَةَ التَّقْلِيدِيَّةَ لِلتَّغْيِيرِ مِثْلَ الْمَدْرَسَةِ الْوُظَيْفِيَّةِ بَدَأَتْ تُعَالِجُ التَّغْيِيرَ مِنْ خِلَالِ أَبْعَادِهِ التَّارِيخِيَّةِ أَوْ نَتِيجَةً فَسَلَهَا فِي فَهْمِ الْأَثَارِ الْكَبِيرَةِ الَّتِي تَتَرْتَّبُ عَلَى تَرَكَمِ التَّجْدِيدَاتِ فِي الْمُجْتَمَعِ وَمَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَمَخَّصَ عَنْهُ مِنْ مُشْكَلاتٍ أَوْ خُلُجَاتٍ بِنَائِيَّةٍ تُهَدِّدُ التَّوَارِنَ عَمَلِيًّا وَتَجْعَلُ مِنْ بَقَائِهِ عَلَى مُسْتَوَى النَّظَرِيَّةِ أَمْرًا يَدْعُو إِلَى السُّخْرِيَّةِ وَلِهَذَا فَإِنَّ قَضَايَا التَّغْيِيرِ الَّتِي تَبَيَّنَتْ الْمَنْظُورَ الْمَارْكِسِيَّ أَوْ الَّتِي تَبَيَّنَتْ الْمَنْظُورَ التَّوَارِنَ الْمُعَدَّلَ بَدَأَتْ تُطَوَّرُ مِنْ مَفَاهِيمِهَا نَتِيجَةً تَقَافِمُ الْأَحْدَاثِ الْمَحَلِّيَّةِ وَالْعَالَمِيَّةِ وَبَدَأَتْ تُشْرَعُ فِي وَضْعِ مُحْصَلَةِ النَّتَائِجِ الْعِلْمِيَّةِ لِحُدْمَةِ أَهْدَافِ التَّنْمِيَّةِ وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ دَارِسِي التَّغْيِيرِ بَدَءُوا يَحْسُونُ أَنَّ قِصَرَ دِرَاسَاتِ التَّغْيِيرِ عَلَى اكْتِشَافِ الْحَقِيقَةِ وَتَحْدِيدِ عَوَامِلِ التَّغْيِيرِ وَالنَّتَائِجِ الْمُنْتَرَبَّةِ عَلَى تَقَاعُلِهَا أَمْرٌ قَدْ يَخْدُمُ قَضِيَّةَ الْمَعْرِفَةِ إِلَّا أَنَّهُ يَبْتَعِدُ كَلِيَّةً عَنِ أَهْدَافِ الْعِلْمِ الْحَقِيقِيَّةِ وَهِيَ الْإِسْهَامُ بِمَا حَصَلَ عَلَيْهِ مِنْ مَعْرِفَةٍ فِي تَوْجِيهِ التَّغْيِيرِ نَحْوَ وَاقِعٍ أَفْضَلَ بِنَاءً عَلَى مَقَابِيَسَ ثَبَتَتْ أَنَّهَا أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا فِي مُوَاجَهَةِ الْمُعْوَقاتِ وَحَلِّ مُشْكَلاتِ الْحَيَاةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ فِي عَالَمٍ بَدَأَتْ فِيهِ النُّدْرَةُ وَخَاصَّةً فِي مَجَالِ الْمَوَارِدِ وَبَدَأَتْ فِيهِ الْوُفْرَةُ وَخَاصَّةً فِي مَجَالِ الْإِنْتِاجِ الصَّنَاعِيِّ تَضَعُ تَحْدِيَّاتٍ لِلدُّوَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالتَّنَامِيَّةِ عَلَى السَّوَاءِ، إِنَّ

قضية العوامل لم تعد قضية تصنيف لهذه العوامل واكتشاف عوامل جديدة مثل العوامل البسيطة أو العوامل المعقدة وإنما القضية الأساسية هنا هي اكتشاف الظروف التي ينبعث منها التغيير وتحديد المسارات الملائمة التي يمكن أن يوجه إليها هذا التغيير لتحقيق أكبر عائد للمجتمع ككل. ومع ما يكتنف هذا كله من اختلافات أيديولوجية تعكس أوضاع مراكز القوة المتصارعة على مستوى المجتمع الواحد أو على مستوى المجتمع العالمي فإن بعض العوامل ذات التأثير العميق في التغيير أصبح يمكن التخطيط لحدوثها في مدى زمني معين يختصر المدى الطويل والطويل جداً اللازم لحدوثها تلقائياً.

لقد طرحت مسألة التغيير في علم الاجتماع كمسألة منفصلة تستحق دراسة متميزة محددة كان هناك انطباع عام أن التغيير يعبر عن حركة المجتمع المستمرة المتطلعة إلى التقدم، أي إلى التوصل إلى أوضاع أفضل ومعالجات أكثر وضوحاً لموضوعات مثل المجتمع المحلي.

ويُنظر إلى التخطيط على أنه عملية تغير على نحو منظم فالتنمية في أي شكل من أشكالها تعني التغيير وأما رد فعل هذا التغيير فربما يكون أقل أو أكثر للسيطرة على الضرر، كما أن التخطيط يشتمل على الصراع إلى جانب التغيير ولكن يمكن أن يقلل من مستوى الفوضى.

تنتقل البلدان النامية إلى تحقيق مستوى معيشي أفضل من أجل تضيق الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة وهي لذلك ترى في التخطيط الأسلوب الأمثل لتحقيق أكبر ناتج في أقل وقت ممكن وتتخذ الرغبة في التغيير عن طريق التخطيط اللجوء والاتجاه للتحديث، وتظهر أهمية التحديث في مثل هذه البلدان النامية في اعتمادها على الأساليب الجديدة التي تعمل على رفع مستوى الحياة المادية ولا تعتبر التكنولوجيا المتقدمة كافية في حد ذاتها وإنما يجب أن ترتبط بنسق سلوكي كما يجب أن تقبل كافة المكونات التنظيمية والدافعية والأيدولوجية لهذا النسق السلوكي، وإن التحديث والعمليات المتضمنة في التوصل إلى تطبيقه عملياً والمراحل التي يقطعها لتظهر فعاليته ويحقق نتائجه يحتاج إلى إجراءات تنظيمية على مستوى المجتمع ككل أو مستوى تنظيماًته المختلفة وفي هذا الصدد يؤكد الدارسون للتحديث أن المجتمع البشري يحتاج اليوم إلى توجيه وتخطيط تغير البناءات التنظيمية لمواجهة التقدم التكنولوجي المعقد في الحياة المعاصرة.

فالتغيير لا يحدث ولا يتم بصورة هادئة أو من خلال أسلوب متزن بل لابد أن يصاحب أي تغيير في المجتمع تفكك وأثار سلبية على المجتمع، ولمواجهة هذه الآثار الناجمة عن التغيير ظهرت محاولات عديدة تؤكد ضرورة توجيه التغيير من خلال أسلوب نظامي مخطط يمكن أن يؤثر في اتجاه التغيير حتى يصبح أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المرجوة وخاصة في اتجاه التحديث.

وهكذا نرى أن عملية التحديث يمكن أن تكون متضمنة في عملية التنمية وأن يؤدي التغيير الذي تحدثه عملياتها إلى تحديث كل من الإنسان والمجتمع، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون عملية التحديث منفصلة عن عمليات التنمية إلا أن التوصل إلى نتائج إيجابية في هذا الصدد يمكن

أَنْ يَدْعَمَ الْجُهُودَ التَّنْمِيَّةَ وَأَنْ يُعَجَّلَ بِالتَّغْيِيرَاتِ الَّتِي تُسَانِدُ التَّوَصُّلَ إِلَى تَطْوِيرِ الْمُجْتَمَعِ كَكُلِّ وَمِنْ خِلَالِ إِيجَادِ الْإِنْسَانِ الْقَادِرِ (الْحَدِيثِ) الَّذِي تَغَيَّرَتْ خِصَائِصُهُ التَّقْلِيدِيَّةَ .
 إِنَّ اسْتِخْدَامَ التَّخْطِيطِ مِنْ أَجْلِ الْوُصُولِ إِلَى التَّنْمِيَّةِ هُوَ عَمَلِيَّةٌ التَّحْدِيثِ فِي حَدِّ ذَاتِهَا وَسُحَاوِلُ
 إِعْطَاءَ فِكْرَةٍ عَنِ النَّظَرِيَّةِ الْمَارْكَسِيَّةِ الْحَدِيثَةِ الَّتِي تُعَدُّ إِحْدَى أَشْهُرِ نَظَرِيَّاتِ التَّنْمِيَّةِ وَالَّتِي تَدُورُ حَوْلَهَا
 دِرَاسَتُنَا .

- النَّظَرِيَّةُ الْمَارْكَسِيَّةُ الْحَدِيثَةُ: تُعْتَبَرُ الْمَارْكَسِيَّةُ الْحَدِيثَةُ مَظْهَرًا مِنْ مَظَاهِرِ السَّبْعِيَّاتِ فَقَدْ اِهْتَمَّتْ
 بِدِرَاسَةِ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ وَالذُّوْلِ النَّامِيَّةِ وَحَاوَلَتْ أَنْ تُلْفِتَ الْأَنْظَارَ إِلَى الْإِهْتِمَامِ بِمَا بَيْنَ الذُّوْلِ النَّامِيَّةِ
 وَالْمُنْقَدِّمَةِ مِنْ عِلَاقَاتٍ عَلَى الْمُسْتَوَى الْعَالَمِيِّ، وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْإِتِّجَاهُ عَلَى إِثْرِ الْمَارْكَسِيَّةِ التَّقْلِيدِيَّةِ الَّتِي
 تَقُومُ عَلَى أَعْمَالِ "كَارْل مَارْكَس" "CARL Marx" فَحَاوَلَ الْإِتِّجَاهُ الْجَدِيدُ تَقْدِيمَ نَمُودَجٍ عَامٍ لِتَطْوِيرِ
 الْمُجْتَمَعَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ لِتَتَكَيَّفَ أَكْثَرَ مَعَ الْوَاقِعِ الْفَعْلِيِّ لِطَبِيعَةِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمُتَخَلِّفَةِ وَالظُّرُوفِ التَّارِيخِيَّةِ
 الَّتِي مَرَّتْ بِهَا، وَرَأَتْ الْمَارْكَسِيَّةُ الْحَدِيثَةُ أَلَّا تَقْتَصِرَ فِي دِرَاسَةِ التَّنْمِيَّةِ عَلَى الْبِنَاءِ الْاجْتِمَاعِيِّ الدَّاخِلِيِّ
 لِلذُّوْلِ النَّامِيَّةِ وَمَدَى تَأْكِيدِ الْمَارْكَسِيَّةِ الْحَدِيثَةِ لِلْحَاجَةِ إِلَى دِرَاسَةِ الْعَالَمِ كَكُلِّ بِمَعْنَى دِرَاسَتِهِ كَوَحْدَةٍ
 مُتَكَامِلَةٍ وَمَدَى تَأْثِيرِ ذَلِكَ عَلَى عَمَلِيَّاتِ التَّنْمِيَّةِ فَمِنْ مُمَيَّزَاتِ الْمَارْكَسِيَّةِ الْحَدِيثَةِ إِدْرَاكُهَا وَفَهْمُهَا لِعِلَاقَةِ
 الذُّوْلِ النَّامِيَّةِ بِالذُّوْلِ الْمُنْقَدِّمَةِ. "تَفْتَرِضُ هَذِهِ النَّظَرِيَّةُ أَنَّ الْإِنْسَانَ بِطَبِيعَتِهِ يَمِيلُ إِلَى تَحْسِينِ مُسْتَوَى
 مَعِيشَتِهِ وَلَقَدْ أَدَّى هَذَا بِمَارْكَسٍ إِلَى اكْتِشَافِ التَّعَاوُنِ وَالتَّنْظِيمِ (التَّخْطِيطِ)، وَبِهَذَا يُمَكِّنُ الْقَوْلُ بِأَنَّ
 التَّنْمِيَّةَ نَتَاجَ أَنْشِطَةِ الْأَفْرَادِ الْيَوْمِيَّةِ فَالْإِنْسَانُ قَبْلَ بَدْءِ آيَةِ عَمَلِيَّةٍ مِنْ عَمَلِيَّاتِ التَّنْمِيَّةِ أَوْ التَّنْظِيمِ
 الْاجْتِمَاعِيِّ كَانَ يَعْشَى حَيَاةً طَبِيعِيَّةً عَادِيَّةً وَمَعَ بَدَايَةِ أَوَّلِ مَرَحَلَةٍ مِنْ مَرَاكِلِ تَبَعِيَّةِ الْإِنْسَانِ لِأَخِيهِ
 الْإِنْسَانِ ظَهَرَ الصَّرَاعُ فِي الْعِلَاقَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ".⁽¹⁾

كَمَا يَنْظُرُ أَصْحَابُ هَذَا الْإِتِّجَاهِ إِلَى عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ عَلَى أَنَّهَا أَكْثَرُ مِنْ مُجَرَّدِ عَمَلِيَّةِ نُمُوٍّ، فَهِيَ
 تَتَضَمَّنُ تَحْسِينًا حَقِيقِيًّا فِي الْمُسْتَوَى الْعَامِّ لِلْحَيَاةِ كَالتَّغْذِيَّةِ وَالسَّكَنِ وَالتَّعْلِيمِ وَالرَّعَايَةِ الصَّحِيَّةِ... بِالنَّسْبَةِ
 لِجَمِيعِ السُّكَّانِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى ضَرُورَةِ التَّقْلِيلِ مِنَ التَّفَاوُتِ الْهَائِلِ فِي تَوْزِيعِ الثَّرْوَةِ بَيْنَ أَفْرَادِ وَطَبَقَاتِ
 الْمُجْتَمَعِ. كَمَا تَهْتَمُّ الْمَارْكَسِيَّةُ الْمُحَدَّثَةُ أَسَاسًا بِالتَّنَاقُضِ الْقَائِمِ بَيْنَ الْإِمْبَرِيَالِيَّةِ وَشُعُوبِ الْعَالَمِ الثَّلَاثِ وَهَذَا
 بِخِلَافِ مَارْكَسِ الَّذِي يَهْتَمُّ بِالتَّنَاقُضِ الْقَائِمِ بَيْنَ الطَّبَقَةِ الْمَالِكَةِ وَالتَّبَقَةِ الْمَحْرُومَةِ، وَتَدْعُو الْمَارْكَسِيَّةُ
 الْمُحَدَّثَةُ أَيْضًا إِلَى ضَرُورَةِ فَهْمِ الْعَالَمِ بِاعْتِبَارِهِ وَحْدَةً مُكْتَمِلَةً مَعَ احْتِرَامِ الْخُصُوصِيَّةِ التَّارِيخِيَّةِ وَالتَّقَافِيَّةِ
 لِلْبِنَاءِ الْاجْتِمَاعِيِّ السَّائِدِ فِي كُلِّ مُجْتَمَعٍ.

وَمِنْ أَشْهُرِ رُؤَادِ هَذَا الْإِتِّجَاهِ "بُول بَارَان" PAUL.Baran وَ"شَارل بِنَلِهَيم" وَ"فِرَانْكَ
 جُونْدَر" ANDRE GUNDER Frank حَيْثُ نَجِدُ أَنَّ بُول بَارَان يَرَى أَنَّ التَّنْمِيَّةَ عَمَلِيَّةٌ ثَوْرِيَّةٌ وَليْسَتْ
 مُجَرَّدَ عَمَلِيَّةٍ تَطْوِيرِيَّةٍ حَيْثُ يُمَثِّلُ التَّخْطِيطِ الشَّامِلِ الْإِسْتِرَاكِي أَحْسَنَ أُسْلُوبٍ لِتَحْقِيقِ التَّقَدُّمِ أَمَا شَارل

¹ - سهير لظفي، مرجع سابق، ص 64.

بِنَهَائِمِ يَرَى أَنَّ ظَاهِرَةَ التَّخَلُّفِ فِي الْعَالَمِ الثَّلَاثِ مُرْتَبِطَةٌ بِعِدَّةِ عَوَامِلٍ مُتَدَاخِلَةٍ فِيمَا بَيْنَهَا، بَيْنَمَا حَاوَلَ فِرَانْكَ تَحْلِيلَ ظَاهِرَةِ التَّخَلُّفِ كَنَتِيجَةٍ حَثْمِيَّةٍ لِلْعَلَاqَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ التَّارِيخِيَّةِ بَيْنَ الدُّوَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالْمُتَخَلِّفَةِ.

اِنْتَلَقَ هُوَلاءِ الْمُفَكِّرُونَ مِنْ أَفْكَارِ مَارْكَسِ الَّذِي " اِهْتَمَّ بِدِرَاسَةِ الْأَوْضَاعِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْاِجْتِمَاعِيَّةِ فِي غَرْبِ أوروْبَا وَفِي مَنَاطِقَ أُخْرَى مِنَ الْعَالَمِ ثُمَّ قَدَّمَ نَمُودَجًا عَامًّا لِتَطْوِيرِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْاِنْسَانِيَّةِ وَقَدْ اسْتَنْطَاعَ مَارْكَسُ مِنْ خِلَالِ دِرَاسَتِهِ لِفَلْسَفَةِ جُورْجِ فِيلِهلم فِرِيدْرِيشِ هِيغلِ GEORGE WILHELM FRIEDRICH Hegel " التَّسْلِيمِ بِمَنْطِقِ الدِّيَالِكْتِيكِيِّ وَالْعَمَلِ عَلَى تَطْوِيرِهِ وَيَقُومُ هَذَا الْمَنْطِقُ عَلَى دِرَاسَةِ الْأَشْيَاءِ كَحَقَائِقٍ فِي حَالَةِ حَرَكَةٍ دَائِمَةٍ فَكُلَّ إِثْبَاتٍ لِحَقِيْقَةٍ مُعَيَّنَةٍ يَتَضَمَّنُ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ نَفْيًا لَهَا وَهَذَا النَّفْيُ يَتَضَمَّنُ بِدَوْرِهِ إِثْبَاتٌ وَمِنْ تَلَاقِي الْاِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ يُوجَدُ تَرْكِيْبٌ جَدِيدٌ يُمَثِّلُ تَأْلِيْفًا بَيْنَ النَّقِيْضَيْنِ وَمِنْ ثَمَّ يُصْبِحُ هَذَا التَّأْلِفُ بَيْنَ النَّقِيْضَيْنِ بِمَثَابَةِ خُطْوَةٍ تُقَرِّبُنَا مِنَ الْحَقِيْقَةِ". (1) لَقَدْ اِهْتَمَّتِ الْمَارْكَسِيَّةُ الْحَدِيْثَةُ بِفَنَةِ الْفَلَاْحِيْنَ وَأَصْبَحَ هَذَا الْاِهْتِمَامُ اِحْدَى الْخَصَائِصِ الْمُمَيِّزَةِ لَهَا عَكْسَ الْمَارْكَسِيَّةِ التَّقْلِيْدِيَّةِ الَّتِي لَمْ تَهْتَمَّ بِهَذِهِ الْفَنَةِ.

ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ " طَوَّرَ الْمَارْكَسِيُّونَ بِمَا يَنْسِقُ اِلَى حَدِّ مَا مَعَ الْوَاْقِعِ الْفِعْلِيِّ فِي دُوَلِ الْعَالَمِ الثَّلَاثِ وَالظُّرُوفِ التَّارِيخِيَّةِ الَّتِي مَرَّتْ بِهَا، وَمِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ الْمَارْكَسِيَّةِ الْمُحَدَّثَةِ فَإِنَّ التَّنْمِيَّةَ تَعْنِي شَيْئًا أَكْثَرَ مِنْ مُجَرَّدِ النُّمُوِّ فَهِيَ تَتَضَمَّنُ تَحْسِينًا حَقِيْقِيًّا فِي الْمُسْتَوَى الْعَامِّ لِلْحَيَاةِ عَن طَرِيقِ التَّغْذِيَةِ الْكَافِيَّةِ وَالْاِسْكَانِ وَالرَّعَايَةِ الصَّحِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِ... اِلْحَ بِالنَّسْبَةِ لِجَمِيعِ السُّكَّانِ، بِالْاِضَافَةِ اِلَى تَقْلِيلِ التَّفَاوُتِ الْهَائِلِ فِي تَوْزِيْعِ الثَّرْوَةِ وَالِدُّخْلِ". (2)

مَثَلَتْ النُّظْرِيَّةُ الْمَارْكَسِيَّةُ فِي صُوْرَتِهَا الْمَارْكَسِيَّةِ اللَّيْنِيْنِيَّةِ، الْيَنْبُوعَ الْاَوَّلَ الَّذِي اسْتَقَى مِنْهُ التَّفَكِيرُ التَّنْمُوِي (الْاِسْتِرَاكِي) مَضَامِينَهُ الْفِكْرِيَّةَ وَقَدْ تَمَّ اِثْرَاءُ هَذِهِ الْمَضَامِينِ عَلَى جَبْهَتَيْنِ تَتَمَثَّلَانِ فِي كُلِّ مِنْ التَّجْرِبَةِ السُّوْفِيَانِيَّةِ وَالصِّينِيَّةِ، اِلَى جَانِبِ اِحْتِهَادَاتِ قُوِيَّةٍ عَلَى الصَّعِيْدِيْنَ الْفَلْسَفِيِّ وَالْاِقْتِصَادِي لِعَدَدٍ مِنَ الْمَارْكَسِيِّينَ وَخَاصَّةً فِي أوروْبَا الْعَرَبِيَّةِ وَالْوَلَايَاتِ الْمُتَحِدَّةِ الْاَمْرِيْكِيَّةِ وَلَا سِيْمَا هَنْرِي لُوْفِيْرَ HENRI Lefebvre، جُورْجِ لُوْكَاشَ GEORGE Lukas وَرُوْجِيَه غَارُوْدِي ROGER Garaudy عَلَى الصَّعِيْدِ الْفَلْسَفِيِّ وَكُلِّ مِنْ اِرْنِسْتِ مَانْدَلِ ERNEST Mandel، شَارْلِ بِنْلِهَائِمِ، مُوْرِيْسِ دُوْبِ MAURICE Dobb وَبُولِ سُوِيْزِي PAUL Sweeze وَبُولِ بَارْزَانَ عَلَى صَعِيْدِ الْفِكْرِ الْاِقْتِصَادِي.

وَكَانَتْ عَمَلِيَّةُ التَّنْمِيَّةِ فِي الْاِطَارِ الْعَرِيْضِ لِلْفِكْرِ الْاِسْتِرَاكِي - الْمَارْكَسِيِّ بِاعْتِبَارِهَا تَنْمِيَّةً اِقْتِصَادِيَّةً فِي قُوْتِهَا الدَّافِعَةِ تَقُومُ عَلَى مَفْهُومِ التَّحَوُّلِ الْهَيْكَلِيِّ مِنْ خِلَالِ مِحْوَرِيَّةِ الْفِطَاعِ الصَّنَاعِي

1- أحمد عبد الرؤوف درويش، مرجع سابق، ص 34.

2- مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص 127.

والتعميق الصناعي - التكنولوجي، انطلاقاً من مفهوم تكرار الإنتاج الموسع وبالتالي الدور الأساسي لعملية تراكم رأس المال وتعميم الإدخار وتوسع نطاق الاستثمارات المنتجة أما آلية تحقيق التنمية بهذا المعنى فهي التخطيط الوطني الشامل ذو الطابع المركزي الذي يستخدم "كأداة تكاملية ملزمة لتحقيق أهداف التحول الهيكلي التصنيعي وما يرتبط به من سياق اجتماعي في ظل الملكية العامة أو السيطرة العامة على أدوات الإنتاج: قطاع الدولة - قطاع الملكية الجماعية والتعاونيات.

ورغم الاختلاف بين سياق الخبرة السوفياتية القائم على المفهوم المدني - الحضري، وفق مسار التحديث الذي ترعاه الدولة وسياق الخبرة الصينية القائم على دور محوري للأرياف والمزارع الجماعية وعلى قدر من اللامركزية في تطبيق الخطط التنموية.

وذكر ماركس أن عملية التنمية تستلزم تحقيق الآتي:⁽¹⁾

- 1- إلغاء الملكية الخاصة للأراضي.
- 2- العمل على زيادة معدل الدخل.
- 3- إلغاء جميع الحقوق المكتسبة بالوراثة.
- 4- مصادرة ملكيات المهاجرين خارج المجتمع والمنحرفين.
- 5- تمركز السلطات في يد الدولة وتجنب سياسة الاحتكار.
- 6- تمركز وسائل المواصلات والنقل في يد الدولة.
- 7- زيادة التوسع في المصانع ووسائل الإنتاج التي تملكها الدولة والأخذ بأسلوب التخطيط الشامل لتحسين مستوى الأراضي الزراعية.
- 8- المسؤولية القانونية تجاه العمل سواء بالنسبة للعاملين في قطاع الصناعة أو العاملين في قطاع الزراعة.

9- الإلغاء التدريجي لما بين الريف والحضر من فروق والاتحاد بين الزراعة والتصنيع، ويتحقق ذلك بالمزيد من عدالة توزيع السكان بين الريف والحضر.

10- إتاحة فرص التعليم لكل فئات الشعب وعدم استغلال الطفولة في عمليات الإنتاج ومراعاة

التنسيق بين سياسة التعليم والإنتاج الصناعي.

بعد الاستقلال عمدت الجزائر على العمل من أجل تغيير الأوضاع السائدة التي كان يعاني منها الشعب الجزائري، فكما هو معزوف خرجت مثقلة من حرب طويلة خاضتها ضد المستعمر الفرنسي وهذا بدوره أثر على مختلف جوانب الحياة حيث كان كل من الفقر والتخلف يضرب أطنابه على جميع ربوع الجزائر، وأن أول شيء بدأ التفكير فيه بعد الحصول على الاستقلال السياسي هو التخلص من حالة الفقر والتخلف والنهوض بالبلاد ونقلها إلى حالة أحسن وأفضل من الحالة التي كانت عليها،

¹ - سهير لظفي، مرجع سابق، ص72.

وَذَلِكَ بِاسْتِعْلَالِ مُخْتَلَفِ الْمَوَارِدِ وَالْتِرَوَاتِ الْمُتَاحَةِ فِي الْبِلَادِ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ هَذَا التَّغْيِيرِ الَّذِي سَيَسْمَحُ بِنَقْلِ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ الْجَزَائِرِيِّ مِنَ الْوَضْعِ الْمُرْزِي الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِ إِلَى وَضْعٍ يَنْعَمُ فِيهِ كُلُّ مُوَاطِنٍ بِالْحَيَاةِ الْكَرِيمَةِ وَهَذَا الَّذِي أَصْبَحَ الشُّغْلُ الشَّاعِلُ لِلدَّوْلَةِ، وَتَحْقِيقًا لِهَذِهِ الْعَايَةِ وَنَظَرًا لِتَأْتِيرِهَا الشَّدِيدِ كَبَاقِي الدَّوْلِ حَدِيثِيَّةِ الْإِسْتِقْلَالِ بِالنَّجَاحِ الْبَاهِرِ لِلِاتِّحَادِ السُّوفِيَّتِيِّ فِي مَجَالِ التَّنْمِيَةِ بِفَضْلِ انْتِهَاجِهِ سِيَاسَةَ التَّخْطِيطِ، عَمَدَتِ الْجَزَائِرِ هِيَ الْأُخْرَى إِلَى انْتِهَاجِ أُسْلُوبِ التَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَةِ حَسَبَ مَا تَنْصُ عَلَيْهِ نَظْرِيَّةَ مَارْكَسِ الْحَدِيثِيَّةِ وَالَّتِي جَعَلَتْ مِنَ التَّخْطِيطِ الْأُسْلُوبِ النَّاجِحِ وَالْفَعَّالِ الَّذِي بِإِمْكَانِهِ تَغْيِيرَ أَوْضَاعِ أَيِّ بَلَدٍ وَتَقْلَهَا مِنْ حَالَةِ التَّخَلُّفِ إِلَى حَالَةِ التَّقَدُّمِ وَالْإِزْدِهَارِ مِثْلَمَا حَدَثَ بِالضَّبْطِ فِي الْإِاتِّحَادِ السُّوفِيَّتِيِّ الَّذِي غَيَّرَهُ التَّخْطِيطُ وَجَعَلَ مِنْهُ دَوْلَةَ صِنَاعِيَّةَ مُتَطَوِّرَةٍ بِامْتِيَازٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ ضِمْنَ زُمْرَةِ الدَّوْلِ الزَّرَاعِيَّةِ. وَنَتِيجَةَ هَذَا التَّأْتِيرِ بِمَا حَدَثَ فِي الْإِاتِّحَادِ السُّوفِيَّتِيِّ وَنَظَرًا لِلْإِيدِيُولُوجِيَّةِ الْإِشْتِرَاكِيَّةِ السَّائِدَةِ آنَذَاكَ ظَهَرَتْ عَقَبَ الْإِسْتِقْلَالِ الْعَدِيدُ مِنَ الْمُخَطَّطَاتِ التَّنْمِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ تَهْدَفُ مِنْ وَرَائِهَا الدَّوْلَةُ الْجَزَائِرِيَّةُ الْقَضَاءَ عَلَى التَّخَلُّفِ وَتَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ الْمُنْشُودَةِ (المُخَطَّطُ الثَّلَاثِي 1967م - المُخَطَّطُ الرَّبَاعِي الْأَوَّل 1970 - 1973م - المُخَطَّطُ الرَّبَاعِي الثَّانِي 1974 - 1977م - المُخَطَّطُ الْخَمَاسِي الْأَوَّل 1980 - 1984م ...إلخ) وَهَذِهِ الْمُخَطَّطَاتُ كَانَتْ شَامِلَةً عَمَّتْ جَمِيعَ رُبُوعِ الْوَطَنِ شَمَالًا وَجَنُوبًا وَشَرْقًا وَعَرْبًا بِمَا فِي ذَلِكَ وِلَايَةِ الشَّلْفِ، وَهَكَذَا تَظْهَرُ لَنَا جَلِيًّا النُّظْرِيَّةَ الْمَارْكَسِيَّةَ الْحَدِيثِيَّةَ فِي الدَّرَاسَةِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا مِنْ خِلَالِ مَا يَلِي:

- 1- انْتِهَاجُ سِيَاسَةِ التَّخْطِيطِ وَتَنْفِيذِ خُطِّ التَّنْمِيَةِ الشَّامِلَةِ الَّتِي قَامَتْ بِهَا الدَّوْلَةُ خِلَالَ الْفَتْرَةِ الَّتِي أَعْقَبَتْ حُصُولَهَا عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ وَيَظْهَرُ ذَلِكَ جَلِيًّا فِي مُخْتَلَفِ الْمُخَطَّطَاتِ الثَّلَاثِيَّةِ، الرَّبَاعِيَّةِ وَالْخَمَاسِيَّةِ. هَذِهِ الْمُخَطَّطَاتُ كَانَتْ تَهْدَفُ لِلنُّهُوضِ بِالْبِلَادِ مِنْ بَوْتَقَةِ الْفَقْرِ وَالتَّخَلُّفِ الَّتِي كَانَتْ تُعَانِي مِنْهَا الْجَزَائِرُ وَمُحَاوَلَةِ تَحْرِيكِ عَجَلَةِ التَّنْمِيَةِ قُدَمَا نَحْوِ الْأَمَامِ.
- 2- شُمُولِيَّةُ هَذِهِ الْمُخَطَّطَاتِ عَلَى كَافَّةِ رُبُوعِ الْوَطَنِ وَبِمَا أَنَّ وِلَايَةَ الشَّلْفِ هِيَ إِحْدَى وِلَايَاتِ الْوَطَنِ الَّتِي شَمَلَتْهَا عَمَلِيَّةُ التَّخْطِيطِ وَأَفْرَادَهَا يَدْخُلُونَ ضِمْنَ مَنْ تَسْتَهْدِفُهُمْ عَمَلِيَّةُ التَّغْيِيرِ هَذِهِ.
- 3- التَّغْيِيرِ الَّذِي كَانَتْ تَصْبُو إِلَيْهِ الدَّوْلَةُ مِنْ خِلَالِ انْتِهَاجِ سِيَاسَةِ التَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَةِ، فَهَذَا التَّخْطِيطُ كَانَ مِنْ وَرَائِهِ إِحْدَاثُ التَّغْيِيرِ الْإِجْتِمَاعِيِّ لِكَافَّةِ الْمُجْتَمَعِ الْجَزَائِرِيِّ بِمَا فِي ذَلِكَ سَكَّانُ وِلَايَةِ الشَّلْفِ، وَهَذَا التَّغْيِيرُ يَعْنِي فِي مَضْمُونِهِ الْإِنْتِقَالَ مِنَ الْحَالَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا أَفْرَادُ الْمُجْتَمَعِ إِلَى حَالَةٍ أَفْضَلِ وَأَحْسَنِ، أَيِ ذَلِكَ التَّغْيِيرِ الْإِجْبَابِيِّ مِنَ الْوَضْعِ السَّائِدِ إِلَى وَضْعٍ أَكْثَرَ تَطَوُّرًا وَنُمُوًّا.
- 4- عِنْدَمَا بَدَأَتْ الْجَزَائِرُ الْمُسْتَقْلَلَةَ بِصِيَاغَةِ تَوْجُّهَاتِهَا الْإِنْمَائِيَّةِ أَرَادَتْ أَنْ تَجْعَلَ مُنْطَلَقَاتِهَا لِلتَّنْمِيَةِ وَالتَّخْطِيطِ ذَاتَ إِطَارٍ شُمُولِيٍّ يَسْتَهْدَفُ تَطْوِيرَ الْحَيَاةِ الْإِقْنِصَادِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ لِكَافَّةِ سَكَّانِ الْجُمْهُورِيَّةِ، وَبِالنَّاتِي إِحْدَاثُ التَّغْيِيرِ الْإِجْبَابِيِّ مِنْ خِلَالِ الْمُخَطَّطَاتِ الْمُخْتَلَفَةِ الَّتِي عَرَفْنَاهَا الْجَزَائِرِ.
- 5- الْمُجْتَمَعُ الْإِنْسَانِي الَّذِي يَرْعَبُ فِي التَّغْيِيرِ يُوقِّرُ حَيَاةَ أَفْضَلِ لِمَوَاتِنِيهِ، وَالْمُخَطَّطَاتُ التَّنْمِيَّةِ الَّتِي عَرَفْنَاهَا الْجَزَائِرِ كَانَتْ تَهْدَفُ إِلَى التَّغْيِيرِ وَتَحْسِينِ صُورِ الْحَيَاةِ لِلْإِنْسَانِ دَاخِلَ النُّظْمِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ عَن

طريق تطوير أهدافها لتستوعب حاجات المواطنين الإجتماعية والاقتصادية وغير ذلك من الحاجات المستجدة في حياة الإنسان.

6- يُعتبر التخطيط بشكل عام عملية تسعى لنقل المجتمع من وضع إلى وضع جديد يفترض أن يكون دائماً أفضل من الوضع السابق بمعنى أن عملية التخطيط تسعى لإحداث تغيير في المجتمع.

- نظرية الدور: حيث تتضمن الدراسة أيضاً نظرية الدور المجتمعي لبرامج التخطيط الاجتماعي بمجتمع ولاية الشلف من خلال أن الدور يتكوّن من نسقٍ من التوقعات التي تُوجد في البنية الاجتماعية وهذه التوقعات في حقيقة الأمر تتعلق بمختلف التغيرات التي يحدثها التخطيط في حياة سكان المجتمع المحلي وكذا المؤسسات الموجودة في هذا المجتمع، ومن هنا فإن هناك طريقتان أساسيتان لإبراز نظرية الدور الاجتماعي في الدراسة الزاهنة هما:

1- برامج التخطيط الاجتماعي من خلال المؤسسات الخدمية التي يتم من خلالها إحداث التغيير الاجتماعي (مؤسسات صحية، تعليمية، تجارية....)

2- سكان مجتمع ولاية الشلف وهم أصحاب الحاجة إلى التغيير الاجتماعي والذين سوف يكون التغيير في مصالحهم وهو مجتمع البحث في الدراسة الميدانية والذي تم تطبيق برامج ومخططات تنموية من أجل تنميته وتغييره نحو الأفضل. وعلى ذلك ونتيجة للاتجاهين السابقين فإن الدراسة الزاهنة تعتمد على الآتي:

* المدخلات: والتي تشمل الموارد والإمكانات المادية والبشرية وسكان مجتمع الولاية واحتياجات ومشكلات المجتمع.

* العمليات التحويلية: والتي تشمل الإجراءات والعمليات للإستفادة من خدمات برامج التخطيط الاجتماعي من خلال إعداد الخطط الخاصة بالبرامج والمشاريع والأنشطة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها.

* المخرجات: العوائد والفوائد التي يجنيها سكان المجتمع المحلي وهم سكان الولاية، ويستفيدون منها بما يسهم في تنمية هذا المجتمع المحلي من خلال الخطط المسطرة والمبرمجة لتحقيق ذلك.

ظهرت هذه النظرية في مطلع القرن العشرين إذ تعدّ من النظريات الحديثة في علم الاجتماع وتعتقد بأن سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية إنما تعتمد على الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع، والدور هو الوحدة البنائية للمؤسسة والمؤسسة هي الوحدة البنائية للتكيب الاجتماعي فضلاً عن أن الدور هو حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع. وهنا نحن بصدد التعرف على دور التخطيط الاجتماعي في تغيير حياة الأفراد.

إن علماء الاجتماع الذين يعتقدون بنظرية الدور هم "ماكس فيبر" الذي تناولها بالدراسة والتحليل في كتابه الموسوم "نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي" وهانز كيرث HANZ Kirth ورايت ميلز CHARLES WRIGHT Mills " في كتابهما الموسوم "الطبّاع والبناء الاجتماعي" وتألّوت

بارسونز TALCOT Barsonze في كتابه الموسوم "النسق الاجتماعي" وأخيراً روبرت ماكيفر ROBERT Maciever في كتابه الموسوم "المجتمع".

ملخص الفصل:

لقد احتوى الفصل الأول لهذه الدراسة على تحديد الإشكالية وإبراز أهميّة الدراسة وتوضيح أسباب ومبررات اختيار موضوعها وكذا تحديد أهدافها وفروضها وذكر أهمّ المفاهيم التي جاءت فيها وعرض أهمّ الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها... فكأنما هذا الفصل يعدّ بوابة للولوج في عمارة هذه الدراسة والمدخل الرئيسي الذي يؤدي إلى مختلف وجهاتها.

حيث تدور إشكالية الدراسة حول تساؤل محوريّ مفاده البحث عن الدور الذي يؤديه التخطيط الاجتماعي في إحداث التنمية المحليّة التي أصبحت الحلّ الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة في كثير من الدول، الشيء الذي أعطى الدراسة وزناً وأهميّة بالغين وبظهور ذلك من خلال الأهداف الرامية إلى الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية واختيار الفروض التي تقوم عليها الدراسة.

أمّا فيما يخصّ المفاهيم فقد حاولنا التركيز على بعض المفاهيم التي تناولتها الدراسة ورغم وجود العديد منها إلا أننا تقيّدنا بالأهمّ فالأهمّ. وبعدها تمّ عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تلتقي وتمس جانباً معيّناً من الدراسة الراهنة كما تمّ التعليق عليها. وأخيراً كانت المقارنة السوسيوولوجية لهذه الدراسة، وهذه العناصر كلّها مجتمعة شكّلت لنا الإشكالية العامّة لموضوع الدراسة التي بين أيدينا.

الفصل الثاني: سوسولوجيا التخطيط.

تمهيد.

1-2 ماهية التخطيط.

1-1-2 تاريخ ونشأة التخطيط ومفهومه.

2-1-2 وظائف ومتطلبات التخطيط وعوامل نجاحه.

3-1-2 التخطيط التشاركي وتطور أجهزة التخطيط.

4-1-2 التخطيط للتنمية وأهميته في الدول النامية.

2-2 ماهية التخطيط الاجتماعي.

1-2-2 مفهوم وأهمية التخطيط الاجتماعي.

2-2-2 خصائص وأساليب التخطيط الاجتماعي.

3-2-2 مقومات التخطيط الاجتماعي.

4-2-2 التخطيط على المستوى المحلي.

ملخص الفصل.

تمهيد:

أضحى التخطيط سمة هذا العصر حيث تأخذ به كل المجتمعات في كل نواحي الحياة، فالفرد يُخطط لنفسه لتحقيق أهدافه القريبة والبعيدة وكيف يحقق طموحه الآني والمستقبلي وكيف يواجه مشكلاته اليومية بإتباع أسلوب التخطيط القائم على العلم والفكر، واختيار أمثل الخطوات والعمليات والإجراءات التي تحقق الهدف الذي يسعى إليه. وقد أصبح التخطيط مؤخرًا مفتاح النجاح نحو المستقبل وتحقيق الأهداف في المجتمعات والدول على اختلاف نظمها السياسية ويتناول مختلف المشاكل والعقبات التي تعترضها نحو الوصول إلى مستوى أفضل مهما اختلفت في تقدمها أو تخلفها. إن التخطيط هو الطريقة التي تنظم عملية نقل المجتمع من واقع لآخر أفضل وهو أسلوب عمل لتحقيق غاية بأقصر وقت وأوفر جهد وأقل تكلفة، كما أن التخطيط هو طريقة عمل وأسلوب أداء يتم فيه ترجمة التوجهات التنموية المنشودة إلى مخططات وبرامج مختلفة من أجل الوصول إلى التنمية، فإن تجسيد أهداف هذه الأخيرة يتم في الخطة عبر توجهات تستخدم التخطيط كوسيلة لتحقيقها، فمن خلال توجهات تنموية نصل إلى أفكار تخطيطية تنموية لتحقيق ما نصبو إلى تحقيقه ألا وهي التنمية. والتخطيط الاجتماعي كمنهج هو أحد أنواع التخطيط الذي يسعى ويهدف إلى توجيه مسارات خطط التنمية بعقلانية، كما يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمعات في جميع المجالات.

من أجل هذا استهدفنا في هذا الفصل توضيح وبيان أهم الأفكار والمفاهيم المتعلقة والمرتبطة بالتخطيط بصفة عامة والتخطيط الاجتماعي بصفة خاصة ودوره في تحقيق التنمية المنشودة.

2-1 ماهية التخطيط:

2-1-1 تاريخ ونشأة التخطيط ومفهومه:

2-1-1-2 تاريخ ونشأة التخطيط:

التخطيط ليس وليد اليوم أو البارحة بل هو قديم قدم البشرية استعمله الإنسان منذ بدء الخليقة فهو عملية متجددة في الإنسان " ولعلنا لا نخالف الحقيقة إذا قلنا أن عمر التخطيط هو عمر الإنسان على سطح هذه الأرض فقد اهتم الإنسان منذ فجر التاريخ بتنظيم شؤون حياته ومواجهته مستقبليه واستخدم لتحقيق وضع أفضل، له أساليب متنوعة ومتباينة من فترة لأخرى ومن مجتمع لآخر علاوة على تباين خططه وبرامجه من حيث موضوعيتها واعتمادها العقل والمنفعة في تحليل الأمور، ورسم التوقعات الصحيحة لها".⁽¹⁾

¹ - ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص 262.

" ففكرة التخطيط قديمة قدم الحضارة البشرية نفسها، والتفكير في المحافظة على حياة الإنسان والحصول على قوته والتدبير فيما ينبغي عليه أن يتخذ من وسائل استقراره من أبسط أنواع التخطيط فالتفكير والتدبير هما العنصران الأساسيان بل الأصل فيما تقوم به الآن من عمليات تخطيطية".⁽¹⁾

تعود جذور التخطيط إلى أيام الإغريق وبالتحديد في عهد أفلاطون الذي أشار بشكل غير مباشر لمفهوم وعملية التخطيط من خلال جمهوريته الفاضلة ولقد كانت قبل ذلك مصر الفرعونية مركز الإشعاع الحضاري وعلى مسيرة آلاف السنين وليس منا من لا يعرف قصة نبي الله يوسف بن يعقوب مع عزيز مصر، فقد بدأ يوسف عملية التخطيط والتي تمكن بفضلها من إنقاذ مجتمع مصر من مجاعة محتومة فقام بوضع خطة توزيع دقيقة قائمة على حصر السكان الأحياء خلال الـ14 عامًا محل الخطة الموضوعية بأسلوب لا يختلف كثيرًا عما هو موجود حاليًا، وكل هذا يدل على أن العالم القديم تمكن من تطبيق نظام التخطيط لعلاج الأزمات التي كانت تلحق به.

هذا فيما يخص التخطيط بصفة عامة أما عن التخطيط الحديث بمفهومه ومعناه العلمي والذي نحن بصدد دراسته فإن بداياته تعود إلى القرن العشرين، حيث شاع استخدامه وممارسته من قبل القطاعين العام والخاص، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا اللفظ اقتص به في بادئ الأمر أهل الاقتصاد فكانوا السباقين والأوائل والأكثر اهتمامًا بقضايا التخطيط من الجانب الاجتماعي، ويعد كتاب كريستيان شوبنهايدر أول كتاب تخطيط اقتصادي صدر في عام 1910م⁽²⁾، ويمكن القول أن أول دولة قامت بتطبيق أسلوب التخطيط بالمفهوم الحديث الذي ظهر في أوائل الربع الثاني من القرن العشرين كانت الإتحاد السوفيتي سابقًا وذلك "عندما خرج الإتحاد السوفيتي على العالم بأول خطة خمسية للتنمية 1928م-1933م، وبعد الحرب العالمية الثانية انتشرت فكرة التخطيط وأخذت كثير من الدول سواء الاشتراكية أو الرأسمالية بأسلوب التخطيط من أجل إحداث التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية".⁽³⁾

ومما تجدر الإشارة إليه أيضًا أن ألمانيا كانت قد سبقت الإتحاد السوفيتي في تطبيق فكرة التخطيط لكن هذا التطبيق كان محصورًا ومقتصرًا على الجانب العسكري في الحروب بينما تطبيق الإتحاد السوفيتي لنظرية التخطيط الاقتصادي الشامل في عام 1928م كان غرضه نقل الإتحاد السوفيتي من دولة زراعية إلى دولة صناعية في فترة وجيزة خاصة بعد الدمار الذي سببته له آثار الحرب العالمية الثانية، لهذا اعتُبر الإتحاد السوفيتي أول دولة طبقت التخطيط وبعدها بدأت فكرة التخطيط تنتشر من دولة إلى أخرى حتى عمّت جميع دول المعمورة.

¹ - طلعت مصطفى السروجي، التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ديسمبر 2012، ط1، ص11.

² - ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص262.

³ - طلعت مصطفى السروجي، التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج، مرجع سابق، ص11.

بدأت دول العالم في تطبيق التخطيط حيث "طبقت دول أوروبا التخطيط بأساليب مختلفة وبدرجات متفاوتة، فطبته بلجيكا وبريطانيا وأطلقت على مشروعاته مسميات مثل برامج أو نظم جديدة".⁽¹⁾

ثم زاد الاهتمام بالتخطيط كمنهج من طرف العديد من الدول خاصة بعد الأزمات الاقتصادية التي حلت بالدول الأوروبية وكذا نتيجة سرعة التغيير والتطور في خصائص المجتمعات وظروفها، كل هذا وغيره تطلب من القائمين وضع تصورات وخطط بشكل دقيق وسليم تراعى في تنفيذها الأسس العلمية السليمة، ولقد كان التخطيط في بداياته الأولى يقتصر على علاج قطاع واحد معين يكون يعاني من أزمة دون القطاعات الأخرى، وهكذا بدأ الاهتمام بالتخطيط ينتشر بسبب رغبة الدول في المحافظة على معدلات النمو التي وصلت إليها وقد اشتهرت دول كثيرة بوضع خطط شاملة للتنمية، فوضعت الكثير من الدول العربية خططاً شاملة تسعى لتحقيق النمو واستمراره ومن هذه الدول فرنسا وهولندا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا ويوغسلافيا وإنجلترا، وبالرغم من إقناع معظم الدول الرأسمالية بمبدأ التخطيط كأساس للتنمية الاقتصادية إلا أنها ظلت مختلفة فيما بينها في مفاهيم التخطيط ذاتها.⁽²⁾ هكذا كانت بداية التخطيط وهكذا انتشر تطبيق البرامج التخطيطية انتشاراً ملحوظاً فراحت كل دولة تطبقه بما يخدم مصالحها وبما يحقق لها المزيد من التنمية وبما تراه مناسباً لها، وهذا ما يفسر اختلاف طرق تطبيق التخطيط من دولة إلى أخرى حيث يعود سبب ذلك إلى الفوارق الواضحة والكبيرة بين هذه الدول في أيديولوجياتها من اشتراكية ورأسمالية وكذا اختلاف فلسفتها التي ورثتها عن تاريخها والأحداث التي مرت بها والمشاكل التي تعاني منها والتجارب التي عاشتها. وعليه نقول: "إن الأمثلة على استخدام التخطيط أسلوباً وليس غاية يهدف إلى رفع معدلات النمو وتحقيق بالإضافة إلى النمو المادي والتغيير الاجتماعي أموراً عديدة ومتنوعة، استخدمته كل من الدول الرأسمالية والاشتراكية، ودول العالم الثالث على حد سواء، ولكنها في الوقت ذاته اختلفت في اختيار نماذجها التخطيطية".⁽³⁾

لقد صورت الحوادث في الاتحاد السوفيتي في سنوات ماضية إمكانيات التخطيط الاجتماعي وحدوده، ذلك لأن التصنيع السريع للمجتمع السوفيتي في هذه الفترة ظهر على أنه يؤيد أن التخطيط المنظم يمكن أن يغير بصورة جوهرية مجرى نمو المجتمع. ومع ذلك فبغير هذا التخطيط فإن الاحتمال بأن روسيا كانت ستصل إلى هذه القوة الصناعية والحرية في منتصف القرن العشرين لا زال يستأهل النظر والدراسة ومن ناحية أخرى فإن إخفاق الاتحاد السوفيتي في تحقيق كثير من أهداف

¹ - ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو طو، مرجع سابق، ص 262.

² - نفس المرجع السابق، ص 263.

³ - نفس المرجع السابق، ص 265.

التخطيط بالرغم من الجهود الجبارة التي بُذلت يدلّ دلالة واضحة على أنّ هناك قوى تتدخل في تسيير مجرى نمو المجتمع فوق طاقة الضبط الإنساني.

ونسطيع القول أنّ هناك إختلافات أيديولوجية بين المجتمعات حول التخطيط، فنظرة الدول الرأسمالية له تختلف عنها في الدول الاشتراكية، ففي الدول الرأسمالية يزعمون أنّ التخطيط في المجتمع الشيوعي يلغي حرية الفرد لأنّ فئة قليلة تُمارسه وتفرض ما تُخطّطه على الغالبية العظمى بالرغم مما يتعرّضون له من تفسّف ومجاعات ومصاعب شتى في حياتهم، بينما يقوم التخطيط عندهم على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للغالبية العظمى لأنّ هذه الغالبية تكون لأرائها وزن عند رسم السياسة التخطيطية وكذلك يزعمون أنّ التخطيط الاجتماعي في هذه الدول منمّ لحرية الفرد، بينما تزعم الدول الشيوعية أنّ التخطيط في الدول الرأسمالية جاء تقليداً للتخطيط عندهم وهو في النهاية يخدم مصالح الرأسماليين⁽¹⁾.

ورغم كلّ ما قيل بشأن التخطيط فإنّ كثيراً من المجتمعات قد أخذت بمبدأ التخطيط على إختلاف أيديولوجياتها وظهر اهتمامها البالغ به وذلك من أجل إيجاد حلول للمشكلات التي واجهتها وتواجهها وبالتالي أصبح التخطيط شيئاً ضرورياً لا يمكن الإستغناء عنه بأيّ حال من الأحوال ستخدمه معظم الدول إن لم نقل كلّها على إختلاف ظروفها وأنظمتها السياسية.

2-1-1-2 مفهوم التخطيط:

2-1-1-1-2 التخطيط لغة: يُقال: خطّ على الشيء إذا رسم علامة ليعلّم أنّه قد حازه لنفسه وحجزه... ويُقال فلان يخطّ في الأرض إذا كان يفكر في أمرٍ يشغله ويُدبره. ويُقال خطّ الأرض والبلاد أي جعل لها خطوطاً وحدوداً والخطة... هي الأمر أو الحالة. وفي الحديث الشريف: "إنّه قد عرض عليكم خطة رشدي فاقبلوها" أي أمراً واضحاً في الهدى والإستقامة.. وجمع خطة خطّ، والخطة بكسر الخاء بمعنى "الأرض" وجمعها خطّ... وفي الحديث الشريف: "إنّه أعطى النساء خطّاً يسكنها في المدينة" وتخلص مما سبق إلى أنّ التخطيط إمّا يُفصد به التفكير المتعمّق في أمر والعزم عليه تحديده تحديداً دقيقاً⁽²⁾.

2-2-1-1-2 التخطيط اصطلاحاً: قبل التطرّق إلى ذكر تعاريف مختلفة للتخطيط لأبد من التّويه إلى أنّ علماء الإقتصاد كان لهم سبق في استعمال مفهوم التخطيط قبل أن ينتقل استعماله إلى علماء الاجتماع حيث استعمل لمعالجة قضايا النمو الإقتصادي قبل قرنين من الزمن من قبل التجاريين، فكانوا يبحثون عن وسائل تنمية إقتصاديات دول أوروبا الغربية.

¹ - محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص 253.

² - سامي الشريف، مرجع سابق، ص 8.

لقد تعددت واختلقت التعريفات الخاصة بالتخطيط وذلك نظراً لإختلاف ثقافة العلماء الذين تناولوا تعريف التخطيط وانبمآتهم الأيديولوجية والفكرية وكذلك تخصصاتهم المهنية أو الاجتماعية أو الإنسانية كما اختلفت المداخل التي ينظر بها المسؤولون في مجتمع ما إلى التخطيط وأهميته بالنسبة لهذا المجتمع أو ذلك وذلك طبقاً لأوضاع واعتبارات متعددة، وعليه فليس من السهل الوصول إلى تعريف جامع مانع لمفهوم التخطيط، إذ تناول الكثير من العلماء تعريف التخطيط كل بمنظوره الخاص وسنحاول ذكر بعض التعاريف لهذا المفهوم.

جاء في قاموس علم الاجتماع أن: "التخطيط منهج يتضمن عدة إجراءات لتحقيق غايات أو أهداف مرغوب فيها والتخطيط الكفاء يعني اتخاذ قرارات رشيدة في رسم السياسات المختلفة وتنفيذها حيث يجب أن تتضمن تقديراً دقيقاً للوسائل والغايات، ويستخدم المتخصصون في التخطيط مفاهيم العلوم الاجتماعية المختلفة. يستخدم هذا المصطلح استخدامات متعددة فأحياناً يستخدم كمترادف لمصطلح الاشتراكية وأحياناً أخرى يطلق على برامج تنمية الموارد أو تحسين طرق الأداء في الإدارة ويشير الاستخدام الأخير إلى نظرية "إدوارد بيرنت تايلور Edward Burnett Tylor" في الإدارة العلمية، أما في الاقتصاد فيبدو أن التخطيط يعني أي تدخل في نظام الأثمان".⁽¹⁾

ويذكر كارل مانهايم Carl Mannheim أن التخطيط هو أسلوب للتفكير المنظم يحاول أن يحيط بكل الأحداث التي تسود في موقف معين، فنحن نهتم بالظروف العامة بالبيئة والعمل والناس وبالحيات السياسية والاقتصادية والثقافية والجمالية في المجتمع والخطة الصالحة هي التي تتجس في تحقيق التكامل بين كل هذه الجوانب".⁽²⁾

وقد عرفه عبد الهادي الجوهري: "التخطيط ما هو إلا عملية واعية راشدة تنطلق من آمال المجتمع تحسب له حساباته القائمة على واقع إمكانياته، وتحدد له مساراته وتحاول أن تنطلق به - عملاً وتمثيلاً- نحو آماله".⁽³⁾

كما عرفه إبراهيم عبد الهادي المليجي بقوله: "التخطيط عملية تقوم على النهج العلمي لتوجيه واستثمار طاقات وموارد المجتمع المادية والبشرية والمستقبلية عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة يشارك في اتخاذها خبراء وأفراد الشعب وقادتهم والسياسيون للوصول إلى وضع اجتماعي أفضل ومرغوب فيه وعلى كافة مستوياته خلال فترة زمنية محددة وذلك في ضوء أيديولوجية وثقافة وقيم المجتمع".⁽⁴⁾

¹ - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص303.

² - نفس المرجع السابق، ص303.

³ - عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص401.

⁴ - إبراهيم عبد الهادي المليجي ومحمد محمود مهدي، مرجع سابق، ص70.

بينما عرفه حسين عبد الحميد أحمد رشوان بقوله: "يُعرّف التخطيط بأنه تحديد مُنسّق لِمَا يَتِمُّ عمله وتحديد لِحُطّة سير العمل في المُستقبل والذي يضم مجموعة مُنسجِمة ومُتناسِقة من العمليّات بعرض تحقيق أهداف مُعيّنة، فهو في جوهره يتعلّق بتحديد خط سير العمل لِأمرٍ قد يحدث في المُستقبل في أوقاتٍ وظروف غير معروفة أو مؤكّدة، بل مُجهولة وهو يُعتبر وسيلة ناجحة للسيطرة على المُستقبل والتحكّم فيه، وهو الأداة العلميّة الجديرة بإنسان العصر الحديث، حيث أصبح تأسيس وثيقة لأبعاد المُستقبل أي توقّع لأحداثهم والتنبؤ بها وإلا أصبحت الأفعال مجرد تصرّفات ارتجاليّة وتلقائيّة تُترك للصُدْف والإجتهادات".⁽¹⁾

أما تعريف أحمد عبد الفتاح ناجي: "التخطيط هو الأسلوب العلمي والواقعي القائم على تحديد جيد للوضع الحالي ودقيق لِمَا نريده مُستقبلاً، وإنّ التخطيط عبارة عن مجموعة من العمليّات المترابطة والمُتكاملة التي تبدأ في الوقت وتنتهي بالتنفيذ والتفويّم وذلك بما يحقّق الأهداف الموضوعيّة"⁽²⁾، ولقد اعتبر أحمد عبد الفتاح ناجي أهم وأشمل مفهوم للتخطيط ذلك المفهوم "الذي طرحه المفكّر الأمريكي "توماس شيلي نج" THOMAS Shiling "في كتابه "نظام التخطيط ووضع البرامج" الصادر عام 1979م حيث قال إنّه عمليّة تحديد الأهداف المُشوّدة وتحديد طرق الوصول إلى هذه الأهداف وتحديد المراحل لذلك، والأساليب التي يجب أن تُتبع لتحقيق هذه الأهداف... والتخطيط يتطلّب تحليل نتائج ما سبق تنفيذه واتخاذ القرار لِمَا يجب تنفيذه في ضوء دراسة وتقدير المُستقبل"⁽³⁾. ويُعرّف التخطيط أيضاً: "التنبؤ بما سيُكون أو ما يجب أن يكون في المُستقبل حول عناصر العمل اللّازمة لتحقيق الهدف المطلوب للإستعداد لمواجهة معوقات الأداء، والعمل على حلّها والإستفادة من الإيجابيات المُتوقّعة في المُستقبل في إطار زمني مُحدّد ومُتّابعة هذا الأمر وقت التنفيذ"⁽⁴⁾.

كما يُعرّف التخطيط بشكل عام: "بوصفه منهاجاً يتضمّن عدّة إجراءات لتحقيق غايات أو أهداف مرغوبة ومطلوبة، والتخطيط الكفاء يعني إتخاذ قرارات رشيدة، ومن ثمّ فالتخطيط أسلوب مُنظّم للتفكير والتدبير والتنبؤ"⁽⁵⁾.

1- حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص7.

2- أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص54.

3- نفس المرجع السابق، ص49.

4- حجازي سعيد أبو غانم، تخطيط وإدارة النشاط والحملات الإعلامية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ط1 صص 123-124.

5- طلعت مصطفى السروجي، التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج، مرجع سابق، ص11.

وَمِنْ تَعَارِيفِهِ أَيْضًا: "التَّخْطِيطُ يَعْنِي مَرَحَلَةَ مُعَيَّنَةٍ وَالتَّنَبُّؤُ وَالنَّحْلِيلُ الَّتِي تَسْبِقُ الْقِيَامَ بِأَيِّ عَمَلٍ وَيَنْزَكِرُ أَسَاسًا فِي إِتْخَاذِ قَرَارَاتٍ مُنَاسِبَةٍ عَلَى أَسَاسٍ مِنَ الْإِخْتِيَارِ السَّلِيمِ بَيْنَ الْبَدَائِلِ الْمَوْجُودَةِ بِنَاءً عَلَى الْمَعْلُومَاتِ وَالظَّرُوفِ وَالْإِمْكَانِيَّاتِ الْمُنَاحَةِ وَالْمُحْتَمَلَةِ".⁽¹⁾

وَعَرَّفَهُ الدُّكْتُورُ سَامِي مُصْطَفَى كَامِلٌ زَايِدٌ بِقَوْلِهِ: "التَّخْطِيطُ مَفْهُومُهُ الْحَدِيثُ يَعْنِي الْعَمَلُ النَّظْمِيُّ الْعِلْمِيُّ الَّذِي يَقُومُ عَلَى اسْتِعْلَالِ الْجُهُودِ وَالْإِمْكَانِيَّاتِ وَاسْتِثْمَارِ الْمَوَارِدِ الْمُنَاحَةِ وَالْمُتَوَقَّعَةِ أَحْسَنَ اسْتِعْلَالٍ وَأَفْضَلَ اسْتِثْمَارٍ مُوجِبًا لِتَحْقِيقِ أَحْدَاثٍ مَرْسُومَةٍ فِي إِطَارِ السِّيَاسَةِ الْعَامَّةِ لِلدَّوْلَةِ وَفِي الْوَقْتِ الْمَحْدَدِ التَّنْفِيزِيِّ".⁽²⁾

مِنْ خِلَالِ ذِكْرِنَا لِمَجْمُوعِ هَذِهِ التَّعَارِيفِ نُلَاحِظُ أَنَّهَا تَخْتَلِفُ مِنْ بَاحِثٍ إِلَى آخَرَ وَهَذَا شَيْءٌ بَدِيهِيٌّ وَطَبِيعِيٌّ فَنَجِدُ أَنَّ الْبَعْضَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ عَمَلِيَّةٌ أَوْ عَمَلِيَّاتٌ وَالْبَعْضُ الْآخَرَ يَرَاهُ عِبَارَةً عَنْ جُهُودٍ أَوْ مَجْمُوعَةٍ مِنَ النِّشَاطَاتِ فِي مَجَالَاتٍ مُخْتَلَفَةٍ وَفَرِيقٌ ثَالِثٌ يَصِفُهُ بِأَنَّهُ عَمَلِيَّةٌ تَنْبُؤُ وَتَوَقُّعٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ فِي حِينٍ يَذْهَبُ آخَرُونَ إِلَيْهِ أَنَّهُ مَنَهَجٌ أَوْ أُسْلُوبٌ أَوْ وَسِيلَةٌ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ التَّعَابِيرِ الَّتِي تَعَكِّسُ وَجْهَةً نَظْرًا وَاضِعِيهَا طَبَقًا لِتَقَاتِيمِ وَتَخْصُصَاتِهِمْ أَوْ انْتِمَاءَاتِهِمْ الْأَيْدِيُولُوجِيَّةِ وَكَذَا طَبَقًا لِأَدْوَارِهِمْ وَمُشَارَكَاتِهِمْ فِي التَّخْطِيطِ أَوْ فِي إِحْدَى عَمَلِيَّاتِهِ.

يَبْضَحُ مِنَ الْعَرَضِ السَّابِقِ أَنَّ مَفْهُومَ التَّخْطِيطِ يَتَّصِفُ بِالنَّقَاطِ التَّالِيَةِ:

- التَّخْطِيطُ عِبَارَةٌ عَنْ عَمَلِيَّاتٍ مُنَظَّمَةٍ مُتْرَابِطَةٍ وَمُتَكَامِلَةٍ فِيمَا بَيْنَهَا، وَالتَّخْطِيطُ يَجِبُ أَنْ يَرْتَبِطَ بِالْوَاقِعِ الْإِجْتِمَاعِيِّ وَالْأَيْدِيُولُوجِيِّ وَالسِّيَاسِيِّ أَكْثَرَ مِنْ كَوْنِهِ مُجَرَّدَ عَمَلِيَّةٍ مَنْطِقِيَّةٍ مُجَرَّدَةٍ.

- التَّخْطِيطُ عِبَارَةٌ عَنْ عَمَلِيَّةٍ إِرَادِيَّةٍ وَاعِيَةٍ تَسْعَى لِلتَّغْيِيرِ بِحَيْثُ لَا تَنْزُكُ عَمَلِيَّاتِ التَّغْيِيرِ لِلتَّقَاتِيَّةِ وَالْمُصَادَفَةِ، وَإِنَّمَا تَخْضَعُ التَّغْيِيرَاتِ الْمُخْتَلَفَةَ لِلضَّبْطِ وَالتَّحْكَمِ لِتَسْيِيرِ الظَّوَاهِرِ وَالنَّظْمِ فِي طَرِيقِ مَرْسُومِ نَحْوِ أَهْدَافٍ مُحَدَّدَةٍ.

- التَّخْطِيطُ هُوَ عَمَلٌ ذَهْنِيٌّ مَحْضٌ يَتَّعَلَقُ بِالتَّفْكِيرِ مِنْ أَجْلِ إِيجَادِ حُلُولٍ لِمَشْكَلاتٍ مُخْتَلَفَةٍ مِنْ خِلَالِ تَحْدِيدِ مَا يَجِبُ أَدَاؤُهُ وَكَيْفِيَّةِ الْأَدَاءِ وَتَوَقُّعِيَّتِهَا الْمُنَاسِبِ وَمَكَانِهَا الْجَيِّدِ.

- التَّخْطِيطُ لَا يَتَّصِفُ بِهَدَفٍ مُعَيَّنٍ فِي ذَاتِهِ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ لِأَجْلِ تَحْقِيقِ أَهْدَافٍ مُخْتَلَفَةٍ وَقَدْ يَكُونُ شَامِلًا لِلْمُجْتَمَعِ كُلِّهِ كَمَا قَدْ يَكُونُ فِي قِطَاعٍ مُعَيَّنٍ مِنْهُ، وَقَدْ يَشْمَلُ كُلَّ الْجَوَانِبِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالْإِقْتِسَادِيَّةِ كَمَا قَدْ يَشْمَلُ جَانِبًا وَاحِدًا فَقَطْ وَذَلِكَ بِحُكْمِ طَبِيعَةِ الْمَشَارِعِ الَّتِي تَسْتَهْدِفُهَا الْخُطَطُ التَّنْمُوِيَّةُ.

¹ - سامي الشريف، مرجع سابق، ص 13.

² - سامي مصطفى كامل زايد، مرجع سابق، ص 102.

- إنَّ عَمَلِيَّةَ التَّخْطِيطِ تَقُومُ عَلَى التَّنَبُّؤِ بِالْمُسْتَقْبَلِ وَالِاسْتِعْدَادِ لِمُوَاجَهَتِهِ، فَهِيَ مُوجَّهَةٌ نَحْوَ الْمُسْتَقْبَلِ وَالْمُسْتَقْبَلُ هُوَ الْفُدْرَةُ الزَّمَانِيَّةُ الَّتِي تَلِي الْحَاضِرَ، فَالتَّخْطِيطُ لَيْسَ مَجْهُودًا تُكْتَبُ مِنْ خِلَالِهِ مَا تَمَّ عَمَلُهُ فِي الْمَاضِي أَوْ مَا تَمَّ اتِّخَاذُهُ مِنْ قَرَارَاتٍ فِي الْحَاضِرِ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّخْطِيطِ بِالْمُسْتَقْبَلِ أَيَّ تَحْدِيدِ مَا يَجِبُ أَنْ نَتَّخِذَهُ مِنْ قَرَارَاتٍ مُسْتَقْبَلِيَّةٍ.
- يُعَدُّ التَّخْطِيطُ الْبِدَايَةَ الْمُنْطَقِيَّةَ وَالسَّلِيمَةَ لِأَيِّ عَمَلٍ مَطْلُوبِ انْجَاؤُهُ بِمُسْتَوَى عَالٍ مِنَ الْكِفَاءَةِ وَالْفَاعِلِيَّةِ وَفِي فِتْرَةٍ زَمْنِيَّةٍ مُحَدَّدَةٍ.
- التَّخْطِيطُ عَكْسُ الْإِتْرَجَالِ فَفِيهِ تُحَدَّدُ الْأَهْدَافُ وَالخَطَوَاتُ وَالْوُصُولُ إِلَى تَحْقِيقِ هَذِهِ الْأَهْدَافِ بِدَرَجَةٍ مُنظَّمَةٍ مُنْسَقَّةٍ وَفِي ضَوْءِ الْإِمْكَانِيَّاتِ الْمَتَّاحَةِ.
- التَّخْطِيطُ عَمَلِيَّةٌ تَهْدِفُ إِلَى تَحْقِيقِ أَهْدَافٍ اِقْتِصَادِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ تَنْمُوِيَّةٍ وَالِازْتِمَاعِ بِمُسْتَوَى مَعِيشَةٍ الْاَفْرَادِ وَالِاشْبَاعِ الْمُتْرَابِدِ لِلْحَاجَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَتَحْدِيدِ الْوَسَائِلِ الْمَلَائِمَةِ لِابْلُوغِ الْأَهْدَافِ وَذَلِكَ بِأَقْلٍ مَا يُمَكِّنُ مِنَ الْمَوَارِدِ وَالِإِمْكَانِيَّاتِ وَفِي أَقْلٍ وَقْتٍ مُمَكِّنِ.
- عَمَلِيَّةُ التَّخْطِيطِ تَتَوَقَّفُ عَلَى الْغَرَضِ الْمُسْتَهْدَفِ وَالَّذِي يَجِبُ تَحْدِيدُهُ بِدِقَّةٍ مُتْنَاهِيَّةٍ.
- التَّخْطِيطُ أَيْضًا هُوَ أُسْلُوبٌ عِلْمِي يَتِمُّ مِنْ خِلَالِهِ التَّحْكَمُ وَالسَّيْطَرَةُ الْمُسْبَقَةُ عَلَى كَافَّةِ أَوْجِهَةِ النِّشَاطِ الْإِنْسَانِيِّ الْحُرِّ وَالِإِتْرَامِ بِتَطْبِيقِ تَوَجَّهَاتِ الْخُطَّةِ بِكَافَّةِ الْمُسْتَوَاتِ الَّتِي تَمْلِكُ سُلْطَةَ اِتِّخَاذِ الْقَرَارِ.
- يَبْتَنِي الْإِنْسَانُ التَّخْطِيطَ كَأَدَاةٍ وَوَسِيلَةٍ لِتَحْقِيقِ أَهْدَافِهِ الْمَرْغُوبَةِ وَالْمَنْشُودَةِ لِذَلِكَ نَجِدُ أَنَّ النَّظَرَ لِلتَّخْطِيطِ كَمَفْهُومٍ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَأَيْضًا بِاخْتِلَافِ أَهْدَافِ عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ نَفْسَهَا الَّتِي تَرْتَبِطُ بِحَقْلِ التَّخْصُّصِ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ اِخْتِلَافِ مَفْهُومِ التَّخْطِيطِ وَأَهْدَافِهِ كَعَمَلِيَّةٍ مِنْ حَقْلِ عِلْمِي لِآخِرِ الْآنَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ يَبْقَى شَكْلِيًّا.
- نُلاحظُ أَنَّهُ وَلِحَدِّ السَّاعَةِ لَمْ يَتِمَّ الْاِتِّفَاقُ عَلَى تَعْرِيفِ مُحَدَّدٍ لِلتَّخْطِيطِ وَذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى تَعَدُّدِ أَنْوَاعِ التَّخْطِيطِ وَمُسْتَوَاتِهِ وَأَهْدَافِهِ اِضَافَةً إِلَى حَدَاثَةِ التَّخْطِيطِ كَمَنْهَجِ عِلْمِي فِي التَّطْبِيقِ، وَإِنَّ اِخْتِلَافَ وَكَثْرَةَ التَّعَارِيفِ الَّتِي تَدَاوَلَهَا الْبَاحِثُونَ وَالْعُلَمَاءُ إِنَّمَا يَرْجِعُ ذَلِكَ لِالْفَوَائِدِ الْعَظِيمَةِ وَالْكَثِيرَةِ لِلتَّخْطِيطِ وَالَّتِي تُشِيرُ إِلَى بَعْضِهَا عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ فِيمَا يَلِي: (1)
- 1- تَشْجِيعُ النَّظَرَةِ الْمُسْتَقْبَلِيَّةِ: وَبِالنَّالِي اِعْدَادُ الْخُطَطِ الْمَوْجَّهَةِ لِلتَّغْيِيرَاتِ الَّتِي قَدْ تَحْدُثُ.
 - 2- تَجَنُّبُ الْاِرتِجَالِ وَالْعَشْوَانِيَّةِ: وَاتِّخَاذُ الْقَرَارَاتِ الْعَاطِفِيَّةِ وَغَيْرِ الْمَعْرُوفَةِ نَتَائِجِهَا مُسْبَقًا عِنْدَ مُوَاجَهَةِ التَّغْيِيرَاتِ.
 - 3- التَّنْسِيقُ الْفَعَالُ: يُسَاعِدُ التَّخْطِيطُ عَلَى التَّنْسِيقِ بَيْنَ النِّشَاطَاتِ الْعَدِيدَةِ مِنَ الْاَفْرَادِ الَذِينَ تَكُونُ اَعْمَالُهُمْ مُرْتَبِطَةً بِبَعْضِهَا الْبَعْضُ حَسَبَ تَوْقِيتِ مُعَيَّنِ.

¹ - حجازي سعيد أبو غانم، مرجع سابق، ص 124 - 125.

4- **الإتصال الفعّال:** يُساعد التخطيط على تسهيل الإتصال بين الأفراد والمجموعات وكذلك المنظمات الذين يعملون لتحقيق أهداف مشتركة، إذ أنّ الخطط تُساعد على توضيح هذه الأهداف وكيفية تحقيقها.

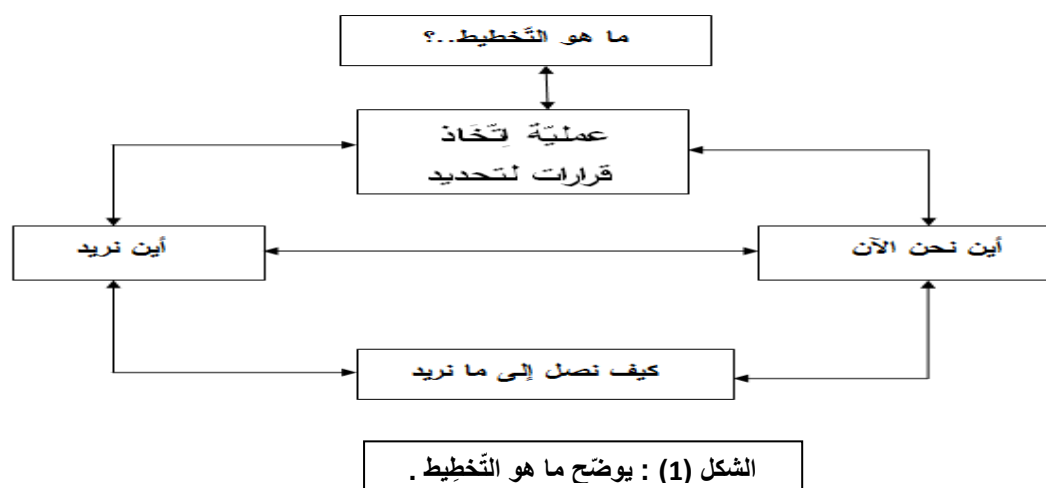
5- **التجديد:** يُساعد التخطيط على تشجيع التفكير المنظم، وتحقيق المبادأة والفُدرة على التجديد.

6- **تحديد الأهداف:** يعمل التخطيط على توجيه الإهتمام نحو الأهداف المنظمة التي هي أهداف لجميع أوجه النشاط.

7- **الإقتصاد:** التخطيط هو نوع من الإقتصاد من خلاله يتم تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها في المستقبل بوضوح وتحديد الوسائل اللازمة للوصول إلى هذه الأهداف، والطرق الواجب إتباعها لتحقيق هذه الأهداف، وهذا من شأنه يُساعد على توفير الوقت والجهد وبالتالي خفض التكاليف إلى أقل حد ممكن.

8- **معيّار رقابي:** إنّ التخطيط هو الأساس الذي تقوم عليه وظيفة الرقابة، حيث لا يمكن أن نتصوّر وجود نظام فعّال للرقابة في المنظمة، دون معايير رقابية مُحددة.

حتى يتّضح لنا مفهوم التخطيط بصورة أحسن يمكن تلخيصه في الشكل التالي: (1)



ومن كلّ ما سبق نستنتج أنّ للتخطيط مميّزات تميّزه عن باقي النشاطات الإنسانية الأخرى، فإذا كان التخطيط الجيد يسمّح بتحقيق أهداف معينة فإنّه لا يعني أنّ وضع خطة مقبولة تؤدي إليها حتّى دون تدخل عددٍ من العوامل ابتداءً من قدرات القائمين على التخطيط والتقييم والتصور والإتصال، ومدى وعي مختلف مستويات التنفيذ للخطة سواءً بإشراكهم فيها استشارةً وحواراً أو بشرحها لهم وإفناعهم بشكل كافٍ ومرضى لهم. ولأنّ الخطة هكذا فيجب أن ندرك مميّزاتها وأهمّها: (2)

1- أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص 53.

2- ناصر دادي عدّون، مرجع سابق، ص 253-254.

- 1- **الخطة هي نتيجة منهجية عقلانية للقرار:** تتعلّق عملية اتخاذ القرار بأكثر من عامل، وخاصةً بشخصية تكوين وتحليل المقرر وقد تتخذ هذه العملية أكثر من شكل مثل اتخاذ القرار إنطلاقاً من تجربة وتحمين أو تقدير المقرر أو عن طريق دراسة مسبقة فالتخطيط إذن ليس إلا طريقة أو أسلوب من أساليب اتخاذ القرار.
- 2- **التخطيط لا يعني التقدّير:** فهو يعني تصوّر لمستقبل مرغوب فيه وكذا الوسائل الحقيقية للوصول إليه، فالتخطيط ليس فقط القيام بتقدّيرات ولكن إضافة إلى ذلك فهو إرادة عمل للاستفادة أكثر من الفرص والإمكانيات التي يقدمها المستقبل، وتغيير هذا الأخير عند الحاجة. ويزداد الغموض في المستقبل كلما كان الأجل والمدى المعين للخطة أطول، مما يؤدي إلى حصر بعض المعطيات والقيود، ووضع افتراضات تسمح بتصور أو محاكاة عدد من التطورات الممكنة، وإعداد الخطط أو الكيفيات التي تمكن من مواجهتها عند حدوثها وهذا ما يبرر دعوة بعض الكتاب إلى ربط التخطيط بالفرصيات والسيناريوهات.
- 3- **التخطيط والتقدّير للمستقبل:** قد يعتقد البعض أنّ التخطيط هو عملية تقدير للمستقبل، خاصة ما تستوجب العملية من تحليلات وتخصيصات للموارد في المستقبل إلا أنّ اتخاذ القرار اليوم يجب أن يكون بالأخذ بعين الاعتبار الموارد والإمكانات المتاحة.
- 4- **التخطيط وتحديد المخاطر:** عند القيام بالتخطيط يتمّ ضمناً تحديد المخاطر الممكنة مواجهتها لإنجاز الأهداف عند اختيار أحد الطرق، وترتيب درجة المخاطرة في كل منها ونسبة أو كمية النتائج الممكنة الوصول إليها إلا أنّ هذه العملية وإن سعت إلى التقليل من نسب المخاطرة بالإطلاع أكثر على أسبابها مسبقاً فهي لا تفضي عليها.
- 5- **عملية التخطيط والخطة:** عند التطرق إلى التخطيط فهذا يعني عدداً من أساليب التحليل واتخاذ القرار والمقارنات واستعمال أدوات كمية وكيفية فيها، وأنّ الخطة في الواقع ما هي إلا أحد منطوجات عملية التخطيط التي تُعتبر أشمل وأوسع.
- 6- **الخطة وعلاقتها بالإستراتيجية والأهداف:** الإستراتيجية تُعبّر عن مختلف العناصر ذات العلاقة باتجاه المؤسسة وغايتها في الأجل الطويل، كما أنّها تتحدّد على أساس الأهداف. والخطة سواء الإستراتيجية أو القصيرة العملية، تُعبّر عن تحديد عدد من الأولويات عبر مراحل وأعمال متتالية من أجل الوصول إلى أهداف مسطرة، فيتمّ مثلاً وضع خطة زمنية لهذه الأعمال فتحدّد أول عمل يجب القيام به ولهذه العناصر الوظيفية التي تنبّع من الإستراتيجية والتي بدورها تنتج عن السياسات العامة.
- 7- **الخطة وبعض مساوئها:** لما كانت الخطة أو التخطيط عامّة نوعاً أو طريقة من طرق اتخاذ القرار حسب البعض، وأسلوباً لحصر القيود والتنبؤ بتغيرات المستقبل... إلخ، فإنّها لا تخلو من عدد من المساوئ، فقد يصحّ التخطيط مصدراً لمشاكل معارضة ونزاعات داخلية باعتبار اختلاف الأهداف واتجاهات الأفراد في المؤسسة. كما أنّ الخطة قد تكون في شكل قيود.

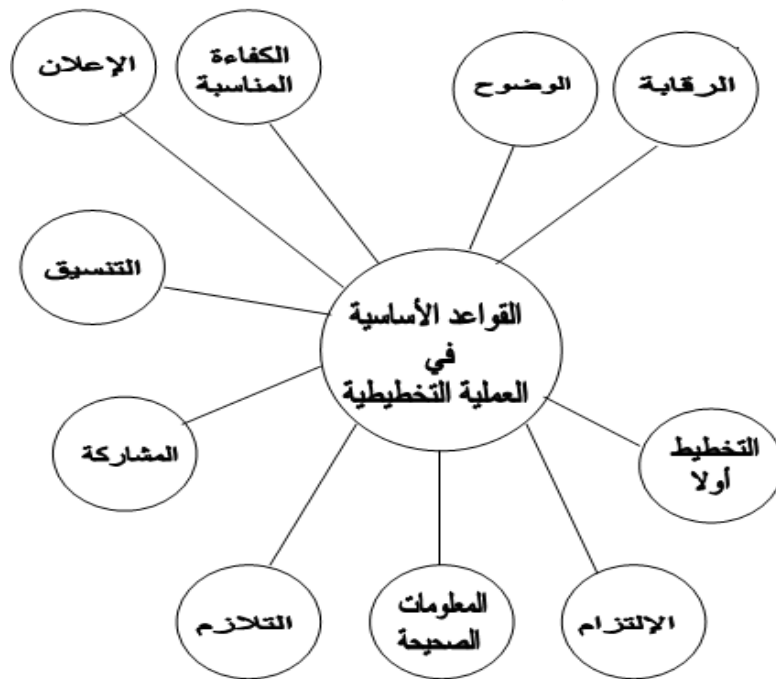
- وَنَجِدُ أَنَّ هُنَاكَ مَجْمُوعَةً مِنَ الْعَوَامِلِ الْأَسَاسِيَّةِ الَّتِي يَنْبَغِي مُرَاعَاتُهَا عِنْدَ تَنْفِيذِ الْخُطَّةِ وَهِيَ: (1)
- مَدَى تَوَافُرِ الْإِمْكَانِيَّاتِ الْبَشَرِيَّةِ وَالْمَادِيَّةِ وَالْفَنِيَّةِ فِي كُلِّ بَيْئَةٍ جُغْرَافِيَّةٍ.
 - عِلَاقَةُ الْمَشْرُوعِ الْمُرَادِ تَنْفِيذُهُ فِي الْخُطَّةِ بِالْمَشْرُوعَاتِ الَّتِي يَتِمُّ تَنْفِيذُهَا بِنَاءً عَلَى خُطَطٍ سَابِقَةٍ.
 - الْعِلَاقَةُ بَيْنَ الْهَيْئَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ الَّتِي تَتَوَلَّى مَهَامَ التَّنْفِيذِ.
- وَمَا يَجِبُ التَّنْوِيهِ إِلَيْهِ أَنْ: "لِكُلِّ تَخْطِيطٍ فَلْسَفَةٌ اِجْتِمَاعِيَّةٌ يَسْتَنِدُ عَلَيْهَا وَيَسْتَمِدُّ مِنْهَا مَبَادِيئَهُ، كَأَنْ يُحَقِّقَ التَّخْطِيطُ مَصَالِحَ الْمَجْمُوعِ الْكُلِّيِّ لِلسَّكَّانِ، وَلَا يُقْتَصِرُ عَلَى تَحْقِيقِ مَصَالِحِ طَبَقَاتٍ مُعَيَّنَةٍ بِالذَّاتِ دُونَ الْآخَرَى وَأَنْ يَعْتَمِدَ التَّخْطِيطُ عَلَى دِرَاسَةِ الْحَاجَاتِ وَالْمَطَالِبِ الْاِجْتِمَاعِيَّةِ لِلْمُجْتَمَعِ وَأَنْ يَهْدِفَ إِلَى الْاِسْتِغْلَالِ الْأَمْتَلِ لِلْمَوَارِدِ الْمُنَاحَةِ وَقَدْ يَكُونُ التَّخْطِيطُ قَاصِرَ الْمَدَى أَوْ بَعِيدَ الْمَدَى وَلِكُلِّ نَمَطٍ مِنْ هَذَيْنِ النَّمَطَيْنِ مَرَاتِبُهُ وَعُيُوبُهُ لَكِنِ الَّذِي يَنْبَغِي مُرَاعَاتُهُ هُوَ التَّكَامُلُ بَيْنَ النَّمُودَجَيْنِ". (2)
- وَهُنَاكَ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْمَبَادِيِ الْأَسَاسِيَّةِ الَّتِي تَحْكُمُ التَّخْطِيطَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْتَمِدَ التَّخْطِيطُ عَلَى مَبْدَأٍ الْوَاقِعِيَّةِ وَيَسْتَنِدُ إِلَيْهِ هَذَا فَضْلاً عَنِ مَجْمُوعَةِ مَبَادِيِ آخَرَى أَهْمَهَا الْاِسْتِمْرَارُ وَالشُّمُولُ وَالتَّكَامُلُ وَالْمُرُونَةُ وَالتَّنْسِيقُ، أَمَّا مَرَاكِلُ عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ فَهِيَ تَشْمَلُ اِعْدَادَ الْخُطَّةِ وَيَتَطَلَّبُ ذَلِكَ تَوَافُرَ الْبَيِّنَاتِ وَالْاِحْصَاءَاتِ الْكَافِيَةِ ثُمَّ تَصْمِيمِ الْخُطَّةِ وَتَنْفِيذِهَا ثُمَّ مُتَابَعَتِهَا وَتَقْوِيمِهَا وَهُنَاكَ أَنْوَاعٌ عَدِيدَةٌ لِلتَّخْطِيطِ عَلَى الْمُسْتَوَى الْوَطَنِيِّ، الْاِقْلِيمِيِّ وَالْمَحَلِّيِّ، وَهُنَاكَ الْبَعِيدُ وَالْقَاصِرُ...
- وَيُمْكِنُ تَحْدِيدَ أَهْمِيَّةِ التَّخْطِيطِ فِيْمَا يَلِي: (3)
- 1- تَحْدِيدَ مَسَارَاتِ الْمُمَارَسَةِ فِي مَجَالَاتِهِ الْمُخْتَلِفَةِ.
 - 2- اِخْتِصَارَ الْوَقْتِ وَالْجُهْدِ فِي عَمَلِيَّةِ التَّنْفِيذِ.
 - 3- اِخْتِصَارَ الزَّمَنِ فِي تَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ.
 - 4- دِرَاسَةَ الْوَاقِعِ وَتَشْخِصَ مُشْكَلَاتِهِ وَتَحْدِيدَ وَتَقْدِيرَ الْحَاجَاتِ وَاِبْتِجَادَ التَّنَاسُقِ بَيْنَ الْعَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِيَّةِ وَالسِّيَاقِ الْمُجْتَمَعِيِّ.
 - 5- الْاِسْتِغْمَامَ فِي تَطْوِيرِ وَتَنْمِيَةِ الْمُجْتَمَعِ وَالْاِسْرَاعَ بِمُعْدَلَاتِ التَّنْمِيَةِ وَالتَّغْيِيرِ وَتَحْسِينِ نَوْعِيَّةِ الْحَيَاةِ.
 - 6- التَّنَبُّؤَ بِالْمُسْتَقْبَلِ وَاِسْتِشْعَارَ الْمَشْكَلَاتِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ.
 - 7- التَّرْشِيدَ فِي الْاِنْفَاقِ عَلَى خَدَمَاتِ الرِّعَايَةِ الْاِجْتِمَاعِيَّةِ.
 - 8- حُسْنَ اِسْتِغْمَامِ مَوَارِدِ الْمُجْتَمَعِ الْاِسْتِثْمَارِ الْأَمْتَلِ وَاِكْتِشَافِ وَتَحْرِيكِ الْمَوَارِدِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ الْكَامِنَةِ.
 - 9- يُسَاعِدُ التَّخْطِيطُ فِي التَّنْسِيقِ بَيْنَ الْمَهَامِ عَلَى أَسْسٍ مِنَ التَّعَاوُنِ وَالْاِنْسِجَامِ يَحُولُ دُونَ خُدُوثِ التَّضَارُبِ أَوْ التَّعَارُضِ عِنْدَ مُقَابَلَةِ الْحَاجَاتِ وَمُوَاجَهَةِ الْمَشْكَلَاتِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ.
 - 10- يُعْتَبَرُ التَّخْطِيطُ وَسِيلَةً فَعَالَةً فِي تَحْقِيقِ الرِّقَابَةِ الدَّاخِلِيَّةِ وَالخَارِجِيَّةِ عَلَى تَنْفِيذِ الْأَهْدَافِ.

1- اِبْرَاهِيمَ عَبْدِ الْهَادِي الْمَلِيجِيِّ وَمُحَمَّدَ مُحَمَّدَ مَهْدَلِيٍّ، مَرْجِعٌ سَابِقٌ، ص 105.

2- مُحَمَّدَ عَاطِفَ غَيْثٍ، مَرْجِعٌ سَابِقٌ، ص 304.

3- طَلَعَتْ مَصْطَفَى السَّرُوجِيَّ، التَّخْطِيطُ الْاِجْتِمَاعِيُّ نَظَرِيَّاتٌ وَمَنَاحِجٌ، مَرْجِعٌ سَابِقٌ، ص 32-33.

- 11- يُحَقِّقُ التَّخْطِيطُ الأَمَانَ الإِجْتِمَاعِيَّ لِلأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ وَالْمُجْتَمَعَاتِ حَيْثُ يَعْكِسُ التَّخْطِيطُ إِطْمِئْنَانَ الْجَمِيعِ إِلَى أَنَّ الأُمُورَ الَّتِي نَهَمَهُمْ قَدْ أُخِذَتْ فِي الإِعْتِبَارِ.
- 12- يُسَاعِدُ التَّخْطِيطُ عَلَى تَحْقِيقِ الإِسْتِثْمَارِ الأَفْضَلِ لِلْمَوَارِدِ المَادِيَةِ وَالْبَشَرِيَّةِ مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى الإِقْتِصَادِ فِي الوَقْتِ وَالتَّكَالِيفِ.
- 13- يُسَاعِدُ التَّخْطِيطُ فِي إِحْدَاثِ التَّغْيِيرِ الإِجْتِمَاعِيِّ المُنْسَجِمِ مَعَ ثِقَافَةِ وَحَاجَاتِ المُوَاطِنِينَ.
- 14- تَحْقِيقُ العَدَالَةِ وَالمُسَاوَاةِ بَيْنَ المُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ وَإِحْدَاثِ التَّوَازُنِ بَيْنَ القِطَاعَاتِ وَالْمُجْتَمَعَاتِ مِنْ نَاحِيَّةٍ وَبَيْنَ الفِئَاتِ السَّكَّانِيَّةِ مِنْ نَاحِيَّةٍ أُخْرَى.
- 15- دَعْمُ المُوَاطَنَةِ وَتَنْمِيَةِ الإِنْتِمَاءِ وَتَحْقِيقِ التَّغْيِيرَاتِ الثَّقَافِيَّةِ المَرْغُوبَةِ كَالتَّعَاوُنِ. وَالعَمَلِيَّةُ التَّخْطِيطِيَّةُ بِشَكْلِ عَامٍ مَجْمُوعَةٌ مِنْ القَوَاعِدِ الأَسَاسِيَّةِ نَجْمَلُهَا فِي الشَّكْلِ التَّالِيِ (1):



الشكل (2): قواعد العملية التخطيطية.

2-1-2 وظائف ومتطلبات التخطيط وعوامل نجاحه:

1-2-1 وظائف التخطيط:

لَقَدْ تَبَلَّوْرَ التَّخْطِيطُ كَمَفْهُومٍ وَعَمَلِيَّةٍ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ فِي التَّارِيخِ فِي الحَقْلِ الإِقْتِصَادِي حَيْثُ كَانَ لِلثَّوْرَةِ الصَّنَاعِيَّةِ مُنْطَلَبَاتُهَا وَمُعْطِيَاتُهَا الَّتِي فَرَضَتْ وَاقِعًا إِقْتِصَادِيًّا وَاجْتِمَاعِيًّا جَدِيدًا، وَكَانَتْ هَذِهِ الثَّوْرَةُ مُنْذُ بَدَايَتِهَا تَسْعَى إِلَى زِيَادَةِ الإِنْتِاجِ وَتَسْرِيْعِ مُعَدَّلَاتِ النَّمُو الإِقْتِصَادِي فَاسْتَخْدَمَتِ الدَّوْلَ وَالبُلْدَانَ أُسْلُوبَ التَّخْطِيطِ مِنْ أَجْلِ زِيَادَةِ وَتَبَرُّعِ النَّمُو بِهَا وَبِالتَّالِي تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ بِهَا، لِذَلِكَ لَيْسَ غَرِيبًا أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ كِتَابٍ يَظْهَرُ فِي مَجَالِ التَّخْطِيطِ فِي بَدَايَةِ القَرْنِ العِشْرِينَ يَحْمِلُ عُنْوَانَ التَّخْطِيطِ الإِقْتِصَادِي

¹ - حجازي سعيد أبو غانم، مرجع سابق، ص 132.

وَمُنْذُ ذَلِكَ الْوَقْتِ وَحَتَّى وَفَتِنَا الْحَاضِرِ يُمَكِّنُ حَصْرَ ثَلَاثِ وَظَائِفَ رَيْسِيَّةٍ لِلتَّخْطِيطِ كَعَلْمٍ وَفَنٍّ وَأُسْلُوبٍ وَعَمَلِيَّةٍ وَهَذِهِ الْوِظَائِفُ هِيَ: (1)

الوظيفة الأولى: التخطيط كوسيلة لزيادة الإنتاج وزيادة معدلات النمو الإقتصادي والهوامش الربحية.
الوظيفة الثانية: التخطيط كوسيلة لوضع الحلول المناسبة للمشكلات الإقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية القائمة والتأجمة عن المرحلة الأولى.

الوظيفة الثالثة: التخطيط كوسيلة لاستشراف المستقبل وتشكيله بالصورة المرغوبة والمنشودة.
وَنَظَرًا لِهَذِهِ الْوِظَائِفِ الْمُهْمَّةِ الَّتِي يَفُورُ بِهَا التَّخْطِيطُ أَصْبَحَتِ الْحُكُومَاتُ تَسْتَخْدِمُ التَّخْطِيطَ فِي حَلِّ الْمَشْكِلاتِ الْمُخْتَلِفَةِ وَبَدَأَ يَأْخُذُ سُكْلَ خُطَطٍ تَنْمُويَّةٍ، كَمَا اتَّسَعَ نِطَاقُ التَّخْطِيطِ بِحَيْثُ وُجِدَتِ الْآنَ أَنْوَاعٌ مُتَعَدِّدَةٌ مِنَ التَّخْطِيطِ فَهَنَّاكَ التَّخْطِيطَ الْإِقْتِصَادِيَّ وَالتَّخْطِيطَ الْاجْتِمَاعِيَّ، تَخْطِيطَ قَاصِرِ الْمَدَى وَتَخْطِيطَ آخِرِ طَوِيلِ الْمَدَى وَتَخْطِيطَ مِنْ أَجْلِ التَّنْمِيَّةِ وَالتَّنْمُو...إلخ حَتَّى أَصْبَحَ التَّخْطِيطُ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ عِلْمًا لَهُ أُصُولُهُ وَقَوَاعِدُهُ وَأَسَالِيْبُهُ كَمَا أَصْبَحَتِ عَمَلِيَّةُ التَّخْطِيطِ تَنْصَبُ بِالْدَّرَجَةِ الْأُولَى عَلَى التَّخْضِيرِ لِلْمُسْتَقْبَلِ.

2-2-1-2 متطلبات التخطيط:

أَمَّا فِيمَا يَخُصُّ مُتَطَلِّبَاتِ التَّخْطِيطِ فَيُمْكِنُ لَنَا أَنْ نُوجِّزَهَا فِي النَّقَاطِ التَّالِيَةِ: (2)

- 1- التنبؤ الدقيق حتى يمكن وضع تصورات وإفتراضات صحيحة.
 - 2- تقبل المنفذين للخطة الموضوعية، ويفضل لتحقيق ذلك إشراكهم في وضع الخطة.
 - 3- الإختبار الدوري والمستمر لصحة الإفتراضات التي تم وضعها.
 - 4- واقعية التخطيط، ويأتي ذلك من خلال الإنطلاق من معطيات الواقع وليس من خلال طموحات وأحلام غير منطقية وغير قابلة للتحقيق.
 - 5- المرونة وعدم التحيُّز الكامل للخطة، ذلك أن مراحل التنفيذ قد تتطلب في بعض منها التخلي عن الخطة واستبدالها.
 - 6- مراجعة الخطة بشكل منظم مع مراعاة إدخال عنصر المرونة والقابلية للتعديل لمواجهة أية احتمالات أو تغيرات مستقبلية.
- وفيمَا يَخُصُّ الْبُعْدَ الزَّمَنِيَّ لِلتَّخْطِيطِ فَيُمْكِنُ الْقَوْلُ أَنَّ الْخُطَطَ الْقَوْمِيَّةَ مِنْ حَيْثُ الْبُعْدَ الزَّمَنِيَّ لَهَا تَنْقَسِمُ إِلَى خُطَطٍ طَوِيلَةِ الْمَدَى، خُطَطٍ مُتَوَسِّطَةِ الْمَدَى، خُطَطٍ قَاصِرَةِ الْمَدَى.
وَحَتَّى نَفْهَمَ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ مِنَ الْخُطَطِ نَفْصَلُ وَنَقُولُ: (3)

1- عثمان محمد غنيم، الإتجاهات الحديثة في التخطيط، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص18.

2- سامي الشريف، مرجع سابق، ص20.

3- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 276 - 277.

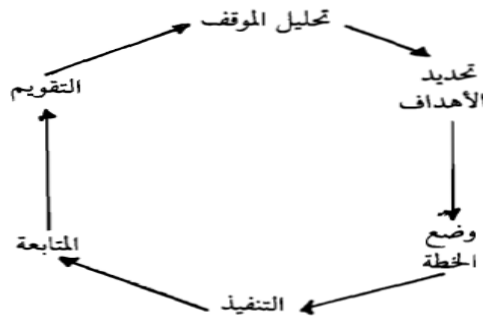
أما الخطة طويلة الأجل فيتراوح البعد الزمني لها بين عشر سنوات وخمس وعشرين سنة، والخطة الطويلة الأجل هي خطة على درجة عالية من العمومية. إذ تتضمن تصور واضعي الخطة لطبيعة ونوعية المجتمع الذي سوف يسود في نهاية الخطة طويلة الأجل، ولذا فهي تتضمن خطوطاً عامة لمكونات هذا المجتمع من حيث مستوى الاستهلاك الفردي ومكوناته المزمع الوصول إليها، نمط توزيع الدخل القومي في نهاية الخطة، هيكل الاقتصاد القومي المستهدف وطبيعة ونوع الصناعات القائمة، درجة التقدم التكنولوجي... إلخ. وبالتالي فهي تبعد كل البعد عن أي تفصيل ممكن. وحيث أن الخطة طويلة الأجل تتضمن تصوراً لنوع المجتمع المستهدف فإنه يشترك في إعداد هذا التصور هيئات عديدة غير هيئة التخطيط مثل الجامعات ودور البحث العلمي... إلخ إلا أن صيغتها النهائية تضعها الهيئة التخطيطية العليا.

أما الخطة متوسطة المدى فيتراوح بعدها الزمني بين أربع وسبع سنوات والخطة متوسطة المدى هي مرحلة من مراحل تنفيذ أهداف الخطة طويلة الأجل وهي في الأساس خطة إنتاج يمثل عمودها الفرعي خطة الاستثمار التي تتضمن نمط توزيع الاستثمارات وأولويات اختيار المشروعات كما تحتوي على درجة عالية من التفصيل سواء من حيث الأهداف أو الوسائل المستخدمة وتتضمن الخطة متوسطة المدى تفصيلاً للأهداف على المستوى القومي ومستوى القطاع ومستوى فرع الصناعة، كما تتضمن تفصيلاً للوسائل المستخدمة من حيث توزيع الاستثمار على القطاعات وفي داخل كل قطاع على فروع الإنشاء.

أما الخطة قصيرة المدى فبعدها الزمني سنة واحدة، وتمثل الخطة قصيرة المدى الأداة التنفيذية للخطة متوسطة الأجل وتمثل الخطة قصيرة الأجل درجة أعلى من التفصيل بالمقارنة بالخطة متوسطة المدى إذ تتضمن تفصيل الأهداف العينية والقيمية وفي كل قطاع مثل الإنتاج من المنسوجات بأنواعها وكمياتها المختلفة، وتصل درجة التفصيل إلى مستوى الوحدة الإنتاجية كما تتضمن تفصيلاً عن المشروعات ودرجة تنفيذها ومعدل التنفيذ في السنة موضوع البحث، وتتضمن الخطة قصيرة المدى تفصيلاً للسياسات المختلفة التي تستخدم سنوياً لتنفيذ الخطة والواقع أن الخطة قصيرة المدى هي التي تُعطي التخطيط صفة المرونة ذلك أن وجود خطة سنوية تمكننا عند حدوث ظروف طارئة من تعديل الوسائل والأهداف في الخطة متوسطة المدى بواسطة الخطة قصيرة المدى.

كما أن هناك مراحل وخطوات عادة ما يمر بها أي تخطيط حتى يحقق ذاته، فالتخطيط في اتجاهه العام هو تحديد الأعمال والأنشطة وتقدير الموارد واختيار السبل الأفضل لاستخدامها من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف بعينها ومن أجل تحقيقها فلا بد للتخطيط من الالتزام بمسارات ينطلق منها إلى الهدف المنشود، على وجه العموم إن هذه المراحل يمكن أن نوجزها في الشكل التالي:⁽¹⁾

¹ - محسن عبد الحميد أحمد، دور البحوث الاجتماعية في التخطيط للتنمية، جامعة نايف، 1988، ص 62.

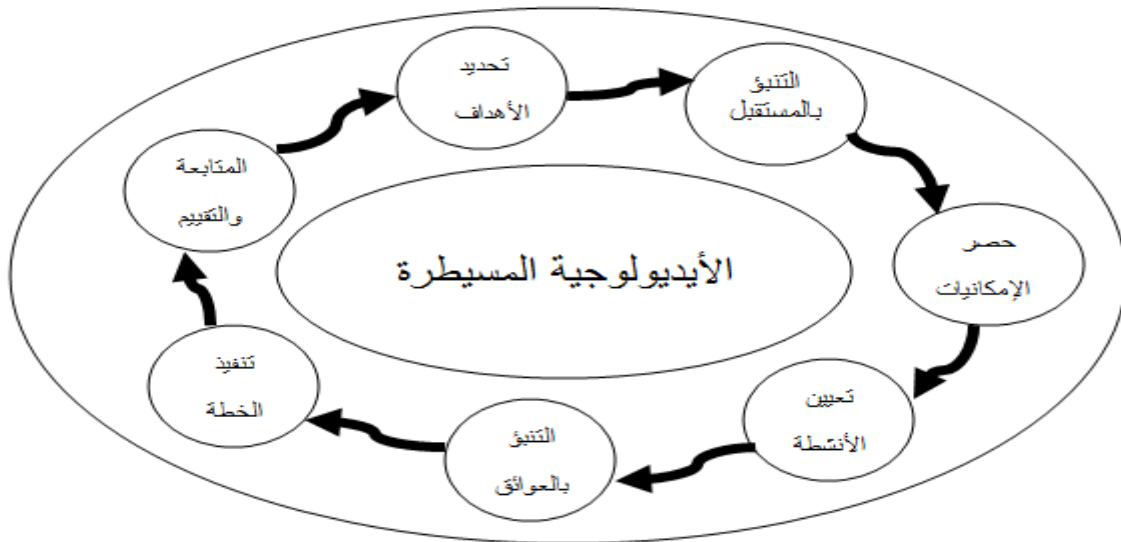


الشكل (3): خطوات التخطيط.

غَيْرَ أَنَّ الْجَوْهَرِيَّ فَصَّلَ أَكْثَرَ فِي هَذِهِ الْمَرَاكِلِ وَحَدَّدَهَا فِيمَا يَلِي: (1)

- أ- تَحْدِيدُ الْأَهْدَافِ تَحْدِيدًا كَمِيًّا دَقِيقًا.
 - ب- إِعْدَادُ تَقْدِيرَاتٍ (تَنْبُؤَاتٍ) بِالْمُسْتَقْبَلِ عَلَى ضَوْءِ اسْتِقْرَاءِ الْمَاضِي وَالْحَاضِرِ.
 - ج- حَصْرُ الْإِمْكَانِيَّاتِ الْمَتَّاحَةِ (طَبِيعِيَّةً، مَالِيَّةً، بَشَرِيَّةً، مَعْلُومِيَّةً)
 - د- تَعْيِينُ الْأَنْشِطَةِ الَّتِي يُمَكِّنُ بِهَا سَدُّ الْفَجْوَةِ بَيْنَ مَا هُوَ قَائِمٌ وَمَا هُوَ مُسْتَهْدَفٌ.
 - هـ- تَقْدِيرُ الْعَوَاقِقِ وَالْعَقَبَاتِ تَقْدِيرًا دَقِيقًا، وَهَذِهِ مَرَحَلَةٌ تَنْبُؤِيَّةٌ أُخْرَى.
 - و- الْإِنْطِلَاقَ لِلتَّنْفِيزِ، طَبَقًا لِلخُطَّةِ الْمَوْضُوعَةِ.
 - ز- الْمَتَابَعَةَ وَالتَّقْيِيمَ - أَوْ التَّقْوِيمَ - الْمُسْتَمَرَّ، وَاسْتِخْدَامَ النَتَائِجِ لِإِعَادَةِ إِحْمَاءِ التَّخْطِيطِ.
- وَهَكَذَا تَدُورُ الدَّائِرَةُ... وَالشَّكْلُ التَّالِيُّ يُبَيِّنُ الْعَمَلِيَّةَ كَالآتِي:

البيئة المحيطة



الشكل (4): مراحل التخطيط عند الجوهري. (2)

¹ عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 404.

² نفس المرجع السابق، ص 404.

وإنَّ المدققَ في الشكْلِ الموضَّحِ يُمكنُهُ أَنْ يلاحظَ عدَّةَ أمورٍ منها:

- الإنسياب والترايط والتكامل بين كلِّ العمليَّات والمراحل النَّيِّ تجري في العمليَّة التَّخطيطيَّة من جهةٍ واتَّخاذها شكْلَ دَوْرَةٍ مُحرَّكةٍ ومُجدِّدةٍ باستمرارٍ يُسلِّمُ كُلَّ طرفٍ فيها الطرفَ الآخرَ وَيَسَلِّمُ مِنْهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى.
- تأثُرَ عمليَّةِ التَّخطيطِ كُلِّها بِبُعْدَيْنِ لَهَا أَهميَّتهما الفُصوى وتأثيرهما الكبير في إتِّجاهِ التَّخطيطِ وهما البيئَةُ المُحيطة من ناحيةٍ والأيدولوجيَّةُ المُسيطرة من ناحيةٍ أُخْرَى.

2-1-3 عوامل نجاح التخطيط:

كُلَّ عمليَّةٍ يقومُ بها الإنسانُ إلَّا وَيَهْدَفُ مِنْ ورأيها إلى تحقيقِ جُملةٍ من الأهدافِ غيرَ أَنَّهُ لَيْسَ بالضرورةِ أَنْ تُنْجَحَ تلكَ العمليَّةُ فَقدَ تُفشلُ تَمَامًا وبِالتالي سَوْفَ لَنْ تُؤدِّيَ إلى المُبتغَى، فَكذلكَ التَّخطيطُ هُوَ عمليَّةٌ مرهونةٌ بعدةِ عوَامِلٍ، وَهكذا فَقدَ تُفشلُ كما قدَ تُنْجَحُ، فَحُطَّطَ التَّناميَّةُ واسْتراتيجياتها وإجراءاتها تتأثُرُ بِسلسلةٍ من العوَامِلِ تُساهم في نجاحها وبُلوغِ أهدافها وغاياتها، وَحتَّى يَضْمَنَ الإنسانُ نجاحَ عمليَّةِ التَّخطيطِ فَمَا عَلَيْهِ سِوَى القيامِ بِمجموعَةٍ من الأعمالِ والنَّيِّ إِذا توفَّرتِ يُمكنُ لَهُ أَنْ يَضْمَنَ نجاحَ التَّخطيطِ وَهي:

- "يَتطلَّبُ نجاحَ حُطَّطِ التَّناميَّةِ توفيرَ مفاهيمٍ إجتماعيَّةٍ واتِّجاهاتٍ قيميةٍ وثقافيةٍ مُناسبةٍ لتوفيرِ الجَوِّ المُناسبِ لعمليَّاتِ التَّناميَّةِ، فسُلوْكُ الفردِ وتوجَّهاته في الإدخارِ والاستثمارِ والإنفاقِ من الأمورِ المُهمَّةِ النَّيِّ تَحْتَاجُ إلى تَهْيِئَةٍ وإعدادٍ قَبْلَ تَنْفِيزِ المَشَارِيعِ".⁽¹⁾
- "يَتطلَّبُ نجاحَ التَّخطيطِ في أيِّ مُنظَّمةٍ، تَحْقِيقَ التَّواصلِ والتَّنسيقِ بَيْنَ مُختلفِ الإداراتِ والوحداتِ بما يُوْجِدُ مكانًا ودورًا واضحًا ومُحدَّدًا لِكُلِّ مِنْها في تَحْقِيقِ الأهدافِ النَّيِّ تَسعى لَهَا عمليَّةُ التَّخطيطِ. وَيُنْبَغِي عَلَى كُلِّ إِدارةٍ قَبْلَ أَنْ تُشْرَعَ فِي وَضْعِ حُطَّطِها - أَنْ تُنَسَّقَ - مَعَ الإداراتِ الأخرى حَتَّى لا يَحْدُثَ التَّضارِبُ أو التَّكرارُ في الأَنْشِطَةِ وَمَا تَتطلَّبُهُ مِنْ إمكانيَّاتٍ، كما يَجِبُ أَنْ تُنْطَلَقَ حُطَّطُ كُلِّ إِدارةٍ مِنْ رَغْبَةٍ حَقِيقِيَّةٍ في تَحْقِيقِ أهدافٍ مُحدَّدةٍ وَلَيْسَ مِنْ خِلالِ عُموميَّاتٍ قَدْ تُنْحرَفُ بِأهدافِ مُنظَّمةٍ أو تُكونَ أَحَدَ عوَامِلِ فَشلِها".⁽²⁾
- "الحاجةُ إلى الرِّبْطِ بَيْنَ الحُطَّطِ القومِيَّةِ الإقتصاديَّةِ والإجتماعيَّةِ إنَّ أَرادَتِ الدَّولةُ وَاضِعَةَ تلكَ الحُطَّطِ أَنْ تُستَمِرَّ في طريقِ التَّناميَّةِ وَأَنْ تُحَقِّقَ نجاحًا في ذلكَ، فَكثيرًا ما يَفشلُ التَّخطيطُ الإقتصاديّ حينَ يَعمَلُ المُحطَّطونَ أَهميَّةَ الأهدافِ الإجتماعيَّةِ، فَالتَّوسُّعُ في الإنتاجِ مِنْ سِلعٍ وَخَدَماتٍ وَزيادةُ فُرْصِ العَمَلِ عَلَى سَبيلِ المِثالِ يَجِبُ أَنْ يَنْتَزَمَ مَعَ توفيرِ خَدَماتِ الإِسْتِقْرارِ والرِّفاهِ لِكُلِّ فِئاتِ المُجتمَعِ".⁽³⁾

¹ - ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص 86.

² - سامي شريف، مرجع سابق، ص 36-37.

³ - ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص 89.

• تُعتبر مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في العملية التخطيطية مؤشراً هاماً لواقعية الخطة وفدرتها على التعبير الحقيقي عن الحاجات والمشكلات التي يعاني منها أكبر عدد من سكان المجتمع ومن ثم فإن المشاركة تؤدي إلى فعالية الخطة ونجاحها، وهي وسيلة للحصول على بيانات ومعلومات تساعد في صنع وصياغة الخطة بينما عزوف عدد كبير من أفراد المجتمع عن المشاركة في العملية التخطيطية يُعتبر مؤشراً على النقيض⁽¹⁾.

• إن إخفاق العديد من خطط التنمية في دول العالم الثالث وفشلها في تحقيق النتائج المتوقعة منها غالباً ما يعزى إلى إهمال هذه الخطط للعوامل الاجتماعية أو عدم أخذها بالحسبان، وربما يعود السبب في ذلك إلى اختلاف أسلوب وطبيعة التخطيط للجوانب الاقتصادية عنه للجوانب الاجتماعية، وبما أن التخطيط الاقتصادي يعتمد أسلوب التقديرات المادية والأرقام والإحصاءات فإن عملية إدراك أخطائه في أثناء مراحل التنفيذ ممكنة، أما التخطيط من أجل التنمية الاجتماعية فيبدو أكثر تعقيداً وتركيباً ونتائجه أكثر بطلاً وأقل تأكيداً لأنه يعالج جملة من المتغيرات المتعلقة بالأحوال والظروف الاجتماعية السائدة والأفكار والقيم والتقاليد وأنماط السلوك المتبعة⁽²⁾.

• لكي ينجح التخطيط الاجتماعي ويحقق أهدافه لابد من أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفلسفة

الاجتماعية للدولة التي تتأثر بالمتغيرات الإقليمية والدولية.

• ويتطلب نجاح الخطط التنموية في حالة الدول النامية تدخل الدولة، ففي الدول الرأسمالية التي تقوم فيها فلسفة الدولة على أساس المذهب الحر تفترض الدولة وجود عدد ضخم من المنظمات الاجتماعية والمؤسسات العامة والخاصة التي تركز جهودها لخدمة الإنعاش الاجتماعي والتقدم الاقتصادي المستمر، كما تفترض أيضاً أن غالبية السكان تكون قادرة على تقدير احتياجاتها الاجتماعية اللازمة وتكون المجتمعات في هذه الدول قادرة على تقدير مدى الحاجة إلى ما يجب إدخاله من تحسينات يُضاف إلى ذلك أن وجود الشعور العام بالتضامن بين كل من المستوي القومي والمحلي يجعل واقع التصرف في الدول النامية ومستلزماته يختلف عما هو مطلوب عمله في الدول المتقدمة⁽³⁾.

• المتابعة عملية تهدف إلى التأكد من أن البرامج تُنفذ بالوسائل التي تم الاتفاق عليها في الخطة ومما لا شك فيه أن نجاح الخطة يقتضي التعرف على سير العمل واتجاهاته ومعدلات أدائه وضمان تنفيذ المشروعات وفقاً للزمن المحدد والتكلفة الموضوعة والكشف عن مواطن القوة والضعف في التنفيذ لهذا يجب متابعة سير المرحلة التنفيذية طيلة فترتها الزمنية المحددة.

¹ - طلعت مصطفى السروجي، التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج، مرجع سابق، ص 490.

² - ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص 90.

³ - نفس المرجع السابق، ص 196.

- يُعْتَبَرُ الإِحْتِكَامُ إِلَى الْوَاقِعِ هُوَ الْمَحْكَ الْأَسَاسِي لِنَجَاحِ عَمَلِيَةِ التَّخْطِيطِ فِي تَحْقِيقِ الْغَايَاتِ الْمُخْتَلَفَةِ الْمُرَادِ تَحْقِيقُهَا، وَهَذَا الْأَمْرُ بَالِغُ الْأَهْمِيَّةِ لِأَنَّ الْإِنْطِلَاقَ مِنَ الْوَاقِعِ يَعْنِي الْإِزْتِبَاطَ بِالْأَهْدَافِ الْحَقِيقِيَّةِ وَالْإِنْجَازَاتِ الْمَلْمُوسَةِ لِأَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ.
- بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْعَوَامِلِ الْمُشْتَرَكَةِ لِإِنْجَاحِ مُخَطَّطَاتِ التَّنْمِيَةِ فَالتَّخْطِيطُ فِي الْبُلْدَانِ النَّامِيَّةِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى أَسَاسِ أَوْلَوِيَّاتِ التَّنْمِيَةِ وَالِاسْتِفَادَةِ مِنَ الْفُرْصِ الْمُتَاحَةِ فِي ظِلِّ الْعَوْلَمَةِ بِحَيْثُ تَكُونُ مُسَجَّلَةً فِي مَنْهَجِيَّةِ التَّخْطِيطِيَّةِ وَفِي خُطَّتِهِ التَّقْنِيَّةِ وَالِاعْتِمَادِ عَلَى أَوْلَوِيَّاتِ الْإِنْتِاجِ الْغِذَائِيِّ بُغْيَةَ إِطْعَامِ جَمِيعِ الْأَقْوَاهِ حَتَّى يَتَسَنَّى لِجَمِيعِ السَّوَاعِدِ الْعَمَلِ فِي إِطَارِ الْإِسْتِثْمَارِ الْإِجْتِمَاعِيِّ وَفَرْضِيَّاتِهِ، لِأَنَّ التَّخْطِيطَ يَقْدِرُ كُلَّ مَعْنَاهِ التَّقْنِيَّ بَدْءًا مِنَ اللَّحْظَةِ الَّتِي تَكُونُ فِيهَا فِكْرُهُ الزَّائِدَةُ مُسْتَوْحَاةً مِنَ الْخَارِجِ".⁽¹⁾
- "وَلَكِنِّي يَكُونُ التَّخْطِيطُ رَشِيدًا وَنَاجِحًا فِي مُوَاجَهَةِ الْمَشْكَلاتِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ فَقَدْ أَصْبَحَ وَاضِحًا ضَرُورَةً أَنْ يَأْخُذَ فِي حُسْبَانِهِ كُلًّا مِنَ الْأَفْكَارِ وَالْمُعْتَقَدَاتِ وَالْعَوَامِلِ الْحَضَارِيَّةِ وَالِاجْتِمَاعِيَّةِ إِلَى جَانِبِ الْعَوَامِلِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَعَلَيْهِ فَإِنَّ عَمَلِيَةَ التَّخْطِيطِ عَمَلِيَّةٌ مُعَقَّدَةٌ فَنِيًّا وَعِلْمِيًّا وَتَتَطَلَّبُ أَجْهَزَةً مُنَمَّرَسَةً وَاعِيَةً مُلَمَّةً بِظُرُوفِ الْمُجْتَمَعِ وَأَحْوَالِهِ وَإِتْجَاهَاتِهِ وَسُرْعَةِ التَّغْيِيرِ فِي ظُرُوفِ حَيَاتِهِ، إِضَافَةً إِلَى ضَرُورَةٍ أَنْ تَكُونَ أَجْهَزَةً التَّخْطِيطِ ذَاتَ خِبْرَةٍ وَالْمَامِ بِتَجَارِبِ الْآخَرِينَ".⁽²⁾
- مِنْ أَهَمِّ عَوَامِلِ نَجَاحِ التَّخْطِيطِ الْاِقْتِرَابُ مِنَ الْوَاقِعِيَّةِ فِي رَسْمِ السِّيَاسَةِ التَّنْمِيَّةِ، فَإِنَّ وَضْعَ خُطَّةِ التَّنْمِيَةِ وَسَعْيِهَا إِلَى رَفْعِ شِعَارَاتِ أَوْ السَّعْيِ نَحْوِ الْمُنَادَاةِ بِالْمُسْتَحْيَلَاتِ بِدُونِ تَتَاوُلِ وَاقِعِ الْمُجْتَمَعِ وَإِمْكَانَاتِهِ وَمَوَارِدِهِ وَإِتْجَاهَاتِ النَّاسِ فِيهِ مَدْعَاةً إِلَى فَسْلِهَا وَعَدَمِ نَجَاحِهَا.
- "يَرْتَبِطُ نَجَاحُ الْخُطَّةِ إِلَى حَدِّ كَبِيرٍ عِنْدَ الْقِيَامِ بِتَنْفِيزِهَا عَلَى مِقْدَارِ مَا تَتَّصِفُ بِهِ مِنْ مُرُونَةٍ، لِأَنَّ مُرُونَةَ الْخُطَّةِ تَجْعَلُ عَمَلِيَّاتِ التَّنْفِيزِ مَأْمُونَةً الْجَوَانِبِ بَلْ مَيْسُورَةً وَمُمْكِنَةً أَيْضًا وَكُلَّ الْمَشْكَلاتِ الطَّارِئَةِ وَالَّتِي لَا يُمْكِنُ دَائِمًا أَنْ يَنْتَبَأَ بِهَا تَفْصِيلًا وَمُقَدَّمًا فِي الْخُطَّةِ".⁽³⁾
- "إِنَّ التَّخْطِيطَ هُوَ حَجَرُ الزَّائِدَةِ فِي أَيِّ سِيَاسَةِ إِثْمَانِيَّةٍ وَمِنْ النَّاحِيَةِ الْاِجْتِمَاعِيَّةِ فَإِنَّ التَّخْطِيطَ لِأَبَدٍ وَأَنْ يَرْكُزَ عَلَى الْمَزَايَا وَالْمَكَاسِبِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ يَحْصَلَ عَلَيْهَا الْفَرْدُ وَالْمُجْتَمَعُ وَتُمْكِنُهُمْ مِنْ إِشْبَاعِ اِحْتِيَاجَاتِهِمُ الْأَسَاسِيَّةِ لِكَيْ يُؤَدُّوا أَدْوَارَهُمُ الْمُخْتَلَفَةَ بِنَجَاحٍ وَيُسَاهِمُونَ كُلُّ فِي مَوْقِعِهِ فِي تَقَدُّمِ وَرُقِيِّ الْمُجْتَمَعِ".⁽⁴⁾
- "تَرَى الْعَالِيَّةِ أَنْ تَحْقِيقَ الْمِلْكِيَّةِ الْجَمَاعِيَّةِ لَوْسَائِلِ الْإِنْتِاجِ شَرْطُ ضَرُورِي لِنَجَاحِ التَّخْطِيطِ حَتَّى يَتِمَّكَنَ الْجِهَازُ التَّخْطِيطِي أَنْ تَكُونَ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَى تَخْصِيسِ الْمَوَارِدِ وَتَوْجِيهِهَا حَسَبًا يَقْتَضِي ذَلِكَ

¹ ناصر دادبي عدون وشعيب شنوف، الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 117-118.

² ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو طلو، مرجع سابق، ص 91.

³ محمد عبد الفتاح محمد، الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 160.

⁴ عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 95.

تحقيق الأهداف القومية. إذ يصعب على السلطة المركزية للتخطيط إلزام الوحدات الإنتاجية بهذا التوجيه للموارد إذا لم يتحقق شرط الملكية العامة فالملكية تعني السيطرة، والسيطرة تعني القدرة على الرقابة والتوجيه وليس عريفاً إذن أن يرتبط أسلوب التخطيط بتحقيق الأهداف الاجتماعية التي ترمي إلى بناء المجتمع الاشتراكي لذا يسود هذا الأسلوب للتنمية في كافة المجتمعات الاشتراكية".⁽¹⁾ ولتحديد مدى النجاح في الخطة أو البرنامج يمكن أن نقسم هذه الخطط أو البرامج إلى مستويات هي:⁽²⁾

- البرنامج أو الخطة الرائعة: وهي الخطة التي لها دعم مالي وفني كبير ويمكن أن تحقق الأهداف بأحسن وجه ممكن.
- الخطة الهائمة: وهي الخطة التي فقدت أهميتها ووضعت بطريقة فلسفية تفقد روح الواقع فضلت طريقها.
- الخطة الواقعية: وهي الخطة القابلة للتطبيق بدرجة كبيرة وتتدرج تحت هذا النوع أي برامج حقيقية تتواءم مع قيم المجتمع وإمكاناته وقد لا تصل إلى مستوى الخطة الرائعة... إلا أن معظم المؤسسات والهيئات والمجتمعات المحلية تسعى إلى تحقيق هذا النوع من الخطط.
- العشوائية (عدم وجود خطة): وهذا النوع من الأنشطة أو البرامج يوضع لملاً الفراغات فقط وليس له صفة الاستمرارية وغالباً ما تكون التكلفة الخاصة به قليلة والقائمين به غير مهنيين أو مؤهلين.

3-1-2 التخطيط التشاركي وتطور أجهزة التخطيط:

1-3-1-2 التخطيط التشاركي:

إن تحقيق التنمية وخاصة في بعدها الاجتماعي وتعزيزها لا يمكن أن يتقرر فقط من خلال خطط الدولة للتنمية وحدها بل لابد من التوافق والمشاركة المجتمعية الكاملة، من هذا المنطلق تأتي فكرة المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية سعياً نحو تحقيق التنمية المرغوبة. فلقد أصبح مصطلح "المشاركة" من المصطلحات أو المفاهيم شائعة الاستخدام بدرجة كبيرة وذلك عند الحديث عن التغيير المرغوب في العملية التخطيطية كما أحدثت هذه المشاركة ثورة في تاريخ التخطيط الاجتماعي، حتى أصبح المخططون الاجتماعيون ينادون بالأهمية الكبرى التي أصبحت تحتلها عملية المشاركة كحالة مرغوب فيها في عملية التخطيط الاجتماعي هذه الأهمية التي لا يستطيع أحد أن ينكرها. ورغم الجدل القائم حول هذا المفهوم إلا أنها أصبحت من مسلمات التخطيط

1- عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص 272.

2- رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلي، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ط 1، ص 205-206.

وَالَّتِي لَا يُمكنُ الإِسْتِغْنَاءَ عَنْهَا. "وَأَشَارَ كُلُّ مِنْ Hague & Dramer عام 1971م إِلَى بَعْضِ الظُّرُوفِ الَّتِي أدَّتْ إِلَى ظُهُورِ مَفْهُومِ المُشَارَكَةِ فِي التَّخْطِيطِ البْرِيطَانِي وَالْأَمْرَ الأَكْثَرَ أَهْمِيَّةً هُوَ التَّحَوُّلُ العَالَمِي مِنْ نِظَامِ التَّمثِيلِ النِّيَابِي إِلَى نِظَامِ الدِيمُقْرَاطِيَّةِ المُشَارَكَةِ تَوَافُقًا مَعَ التَّغْيِيرِ الجَدْرِي الَّذِي حَدَثَ فِي القِيمِ العَرَبِيَّةِ، وَيُوجَدُ فَوَائِدُ وَمَزَايَا مِنْ مُشَارَكَةِ النَّاسِ فِي تَقْلِيلِ إِعْتِرَاضَاتِهِمْ عَلَى أَجْهَرَةِ السُّلْطَاتِ المَحَلِّيَّةِ، وَهَذِهِ الظُّرُوفُ تُمَثِّلُ العَامِلِينَ المَهْيِيِّينَ خِلَالَ تَارِيخِ التَّخْطِيطِ الإِجْتِمَاعِيِّ وَهُمَا التَّرْكِيزُ عَلَى المِثَالِيَّاتِ وَالتَّرْكِيزُ عَلَى المَصَادِرِ وَتَظْهَرُ المُشَارَكَةُ مُؤَيَّدَةً لِلتَّوَعِينِ".⁽¹⁾

وَقَدْ عَرَفَتْ الأُمَّمُ المُتَّحِدَةُ المُشَارَكَةَ بِأَنَّهَا: "مُسَاهَمَةٌ جَمَاهِيرِ الأَهَالِي الفَعَالَةِ فِي عَمَلِيَّاتِ إِتْخَاذِ القَرَارِ لِتَحْدِيدِ الأَهْدَافِ المُجْتَمَعِيَّةِ وَحَصرِ وَتَحْدِيدِ المَوَارِدِ الأَلَزِمَةِ لِتَحْقِيقِ هَذِهِ الأَهْدَافِ، وَكَذَلِكَ مُسَاهَمَةٌ الأَهَالِي النَّطَوِعِيَّةِ فِي بَرَامِجِ وَمَشْرُوعَاتِ التَّنْمِيَّةِ".⁽²⁾ هَذَا التَّعْرِيفُ يُشِيرُ إِلَى أَهْمِيَّةِ الدَّورِ الَّذِي تُؤَدِّيهِ مُشَارَكَةُ الأَهَالِي فِي التَّنْمِيَّةِ بِإِعْتِبَارِهِمْ أَقْدَرَ النَّاسِ عَلَى تَحْدِيدِ المَشْرُوعَاتِ الَّتِي يَحْتَاجُهَا المُجْتَمَعُ المَحَلِّيُّ وَقُدْرَتِهِمْ فِي تَرْتِيبِ الأَوَّلِيَّاتِ لِهَذِهِ الحَاجَاتِ وَالمَشْرُوعَاتِ وَفَقًا لِأَهْمِيَّتِهَا لَهُمْ. وَعَرَفَهَا الدُّكْتُورُ عَبْدِ المُنْعِمِ شَوْقِي بِأَنَّهَا: "عَمَلِيَّةُ إِسْهَامِ المُوَاطِنِينَ تَطَوُّعًا فِي أَعْمَالِ التَّنْمِيَّةِ سِوَاءَ بِالرَّأْيِ أَوْ بِالْعِلْمِ أَوْ بِالتَّمْوِيلِ أَوْ الإِشْتِرَاكِ فِي وَضْعِ الخُطَطِ وَإِصْدَارِ القَرَارَاتِ وَفِي المُتَابَعَةِ وَالتَّقْوِيمِ... إِشْتِرَاكِ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَعَلَى كُلِّ مُسْتَوَى وَفِي كُلِّ وَقْتٍ، إِشْتِرَاكِ كَامِلٍ يُؤَدِّي إِلَى وُضُوحِ بَصْمَةِ المُوَاطِنِ عَلَى كُلِّ مَا يَدُورُ فِي مُجْتَمَعِهِ".⁽³⁾

فَالْمُشَارَكَةُ تُعَدُّ هَامَةً فِي العَمَلِيَّاتِ التَّخْطِيطِيَّةِ، وَيَذْهَبُ الكَثِيرُ مِنَ المُنَاصِرِينَ لِلْمُشَارَكَةِ العَامَّةِ فِي التَّخْطِيطِ بِإِعْتِبَارِهَا أَكْثَرَ نَفْعًا حَيْثُ يَقُولُونَ بِأَنَّ المُشَارَكَةَ تُسَهِّلُ الفَعَالِيَّةَ فَإِذَا جَرَى إِحْتِوَاءُ المُوَاطِنِينَ العَادِيَّيْنَ وَجَمِيعِ الفَاعِلِينَ دَاخِلِ المُجْتَمَعِ بِفَاعِلِيَّةٍ فِي التَّخْطِيطِ فَإِنَّ المُقَاوِمَةَ تُجَاهَ تَنْفِيذِ قَرَارَاتِ التَّخْطِيطِ تَقَلُّ وَبِالتَّالِي يَكُونُ أَقْلُ إِحْتِمَالًا لِحُدُوثِ مَا هُوَ مُنَوَّقَعٌ بَلْ عَلَى العَكْسِ مِنْ ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ هَذَا أَحَدَ العَوَامِلِ المَهْمَةِ وَالفَعَالَةِ فِي إِجْحَاحِ عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ، فَالْمُشَارَكَةُ تَسَهِّمُ بِصُورَةٍ بِنَائِيَّةٍ فِي مَهْمَةِ التَّخْطِيطِ، حَيْثُ أَنَّ النَّاسَ المَحَلِّيَّيْنَ عَلَى إِخْتِلَافِ إِتِمَاعَاتِهِمْ بِمَقْدُورِهِمْ تَحْدِيدِ الصُّعُوبَاتِ وَمُسَاعَدَةِ المُخْطِطِينَ عَلَى تَوْفُّعِهَا وَالعَمَلِ عَلَى تَجَنُّبِهَا وَالتَّغَلُّبِ عَلَى مُخْتَلَفِ التَّحْدِيَّاتِ الَّتِي قَدْ تُوَجِّهُ التَّنْفِيذَ وَيَذْهَبُ البَعْضُ إِلَى أَنَّ إِبْتِعَادَ المُشَارَكَةِ عَنِ تَعْزِيزِ الفَعَالِيَّةِ يُؤَخِّرُ عَمَلِيَّةَ التَّخْطِيطِ حَيْثُ أَنَّهُ تَخَضَعُ خِبْرَةُ المُخْطِطِ إِلَى مُرَاجَعَةٍ وَتَدْقِيقٍ مُطَوَّلٍ لَيْسَ لَهُ مُنْتَهَى، كَمَا أَنَّ تِلْكَ التَّأخِيرَاتِ بِمَنَابَةِ قَنَوَاتٍ مُنَاسِبَةٍ لِإِحْتِوَاءِ الجَمَاهِيرِ".⁽⁴⁾

¹ - طلعت مصطفى السروجي، التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج، مرجع سابق، ص 145-146.

² - حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص 69.

³ - نفس المرجع السابق، ص 69.

⁴ - إبراهيم عبد الهادي المليجي ومحمد محمود مهدي، مرجع سابق، ص 21.

إذ أن تشارك جميع الأجهزة والهيئات الحكومية والشعبية في جميع قطاعات الأنشطة التي تتضمنها الخطة أصبح أمراً ضرورياً لا مفرّ منه ويجب أن تكون هذه المشاركة فعالة على مستوى التخطيط أو التنفيذ أو المتابعة أو التقييم أي على مستوى كل مراحل العملية التخطيطية، إن مشاركة المواطنين تُعتبر من أهم القضايا في عملية التخطيط وتلك القضية تتعلق بمدى استقلالية أجهزة التخطيط فالبعض ينظر إلى مشاركة المواطنين كغاية ويعتبرونها مطلباً ضرورياً ومُلحاً أو هدفاً استراتيجياً لذلك ينظرون إليه بمنظور إيجابي حيث يكون تأثيرها إيجابياً في التنمية⁽¹⁾.

" وإن مشاركة الأفراد المنفذين والمساهمين مع فريق التخطيط في وضع الخطة يكون من أهم الأمور في حدوث الفعالية للخطة فهو ادعى لقبولهم لما فيها واقتناعهم وحماسهم لتحقيقها وشعورهم أن ما هو في الخطة هي رغباتهم وصادر عنهم ولذلك تتحقق المعادلة: مشاركة المنفذين في وضع الخطة + حماسهم لتطبيقها = نجاح الخطة"⁽²⁾.

بالنسبة للمشاركة تعني إشراك كافة الأطراف الفاعلين ذات الصلة بموضوع خطة إضافة إلى متخصصين في مجالات من أجل احتياجات خطة ما، كما يتطلب الأمر مشاركة ذوي الخبرة من مجالات وتخصصات مختلفة وذلك لإحتياجات أطر وأهداف عامة للخطة.

ويُمكن تعريف التخطيط التشاركي بأنه: "أفعال مشتركة من جانب المواطنين المحليين والمسؤولين عن البرنامج أو المشروع لصنع خطط خدمات كالرعاية الاجتماعية واختيار أفضل البدائل المتاحة لتنفيذها وتتركز على الحوار والتفاوض. وفي السنوات الأخيرة أصبحت البرامج والمشروعات التنموية تبنى مفهوم التخطيط بالمشاركة أو ما يُعرف بالمنهج القاعدي للتخطيط بالمشاركة وذلك بعد فشل معظم الآليات السابقة والتي كانت تبنى التخطيط المركزي"⁽³⁾.

تُعتبر العملية التخطيطية مسؤولية يشترك فيها الجميع ويتحمل عبئها من البداية للنهاية كل أفراد المجتمع دون استثناء لأنهم هم الأدرى بأهم حاجياتهم ومشكلات مجتمعاتهم الذي يعيشون فيه وبالتالي لهم القدرة على تقييم الوضع الذي هم فيه وترتيب الأولويات من الحاجات التنموية وتحديد المشكلات ومن ثم إعداد خطط التنمية إنطلاقاً من واقعهم المعيشي وبما يخدم مصالحهم، إذا فالتخطيط التشاركي هو عملية تتيح فرص المشاركة المختلفة لجميع أطراف المجتمع وممثلهم إتجاه مجتمعاتهم من أجل تفعيل العملية التخطيطية ومواجهة مختلف المشكلات التي تعترض وتُعكر صفو حياة المواطنين وإيجاد حلول ناجعة لها.

¹ - هناء حافظ بدوي، مرجع سابق، ص 24.

² - حجازي سعيد أبو غانم، مرجع سابق، ص 131.

³ - طلعت مصطفى السروجي، التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج، مرجع سابق، ص 483.

فَالْعَمَلُ التَّخَطِيطِي عَمَلٌ جَمَاعِي يُقُومُ عَلَى أَوْسَعِ مُشَارَكَةِ مُمَكِّنَةٍ مِنْ قِبَلِ جَمِيعِ الْمَعْنِيِّينَ بِهِ وَإِنَّ الْمُشَارَكَةَ عُنْصُرٌ هَامٌ وَمَبْدَأٌ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ نَجَاحُ أَوْ فَشَلُ عَمَلِيَّةِ التَّخَطِيطِ إِذْ هِيَ الَّتِي تَسْمَحُ لِقَادَةِ الْمُجْتَمَعِ الشَّعْبِيِّينَ وَالْمُوَاطِنِينَ الْعَادِيِّينَ فِي رَسْمِ الْخُطَطِ وَفِي التَّنْفِيزِ بَلْ وَفِي التَّقْوِيمِ أَيْضًا، لِأَنَّ عَمَلِيَّةَ الْمُشَارَكَةِ هَذِهِ تُؤَدِّي إِلَى أَنْ تَكُونَ الْخِدْمَةَ أَكْثَرَ وَاقِعِيَّةً وَأَقْرَبَ إِلَى حَاجَاتِ النَّاسِ وَأَكْثَرَ تَمَشُّيًا مَعَ مُتَطَلِبَاتِهِمُ الْمُخْتَلِفَةَ دُونَ إِغْفَالِ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ سَيُشْعِرُهُمْ بِالِانْتِمَاءِ أَكْثَرَ مِمَّا يَدْفَعُهُمْ إِلَى الْمُحَافَظَةِ عَلَيْهَا وَالتَّعَوُّدِ عَلَى صِيَانَتِهَا وَالدَّفَاعِ عَنْهَا، كَمَا تُمْكِنُ الْمُشَارَكَةُ مِنْ ضَمَانِ إِشْتِرَاكِ الْمُوَاطِنِينَ فِي تَخَطِيطِ وَإِخْتِيَارِ الْبَرَامِجِ بِمَا يَتَلَاَمُ مَعَ طَبِيعَةِ مُجْتَمَعِهِمْ وَتَسَاهِمُ فِي بَحْثِ مَشَاكِلِ الْمُجْتَمَعِ وَعِلَاجِهَا وَمِنْ ثَمَّ تَنْمِيَّةِ الْعَمَلِ الْجَمَاعِيِّ وَإِقَامَةِ التَّعَاوُنِ وَالتَّنْسِيقِ بَيْنَ الْحُكُومَةِ وَالشَّعْبِ بِمَا يَخْدُمُ الصَّالِحَ الْعَامَ وَهَكَذَا تَنْمُو قُدْرَةُ الْمُجْتَمَعِ عَلَى تَحْمُلِ مَسْئُولِيَّاتِهِ تَدْرِيجِيًّا وَعَدَمِ الْإِعْتِمَادِ عَلَى الْحُلُولِ الْخَارِجِيَّةِ لِلْمَشَاكِلِ الْيَوْمِيَّةِ دَاخِلَ الْمُجْتَمَعِ وَتُكْسِبُ أَيْضًا عَمَلِيَّةَ الْمُشَارَكَةِ أَفْرَادَ الْمُجْتَمَعِ الْخَبْرَاتِ وَالْمَهَارَاتِ اللَّازِمَةَ لِلْمُشَارَكَةِ كَمَا تَدْعُمُ الْمُشَارَكَةُ الرِّقَابَةَ الشَّعْبِيَّةَ لِتَوْجِيهِ الرِّغْبَةَ فِي التَّغْيِيرِ وَتَرْشِيدِهِمْ حَتَّى لَا تَتَّسِعَ الْفَجْوَةُ بَيْنَ حَجْمِ التَّغْيِيرِ الَّذِي يَرِغْبُهُ الْمُجْتَمَعُ وَبَيْنَ قُدْرَتِهِ عَلَى تَنْفِيزِهِ كِمِيًّا وَكَيْفِيًّا لِكَيْ يُؤَدِّي التَّغْيِيرُ دَوْرَهُ فِي تَدْعِيمِ الْأَهْدَافِ الْعَامَّةِ لِلْمُجْتَمَعِ.

وَتَبْدُو أَهْمِيَّةَ الْمُشَارَكَةِ فِي أَنَّهَا تُمَثِّلُ ضَرُورَةَ مُسَاهَمَةِ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ فِي صُنْعِ التَّغْيِيرَاتِ الْهَامَةِ فِي مُجْتَمَعِهِمْ، وَلَقَدْ أَدْرَكَتِ الْكَثِيرُ مِنَ الدَّوَلِ هَذِهِ الْأَهْمِيَّةَ بَلْ جَعَلَتْهَا النُّقْطَةَ الْمَرْكَزِيَّةَ فِي عَمَلِيَّةِ التَّخَطِيطِ وَأَنَّ التَّخَطِيطَ الْفَعَالَ لِلتَّنْمِيَّةِ بِدُونِ دَعْمِ شَعْبِيٍّ لَا جَدْوَى مِنْهُ، وَإِنَّ غِيَابَ الْمُشَارَكَةِ يُؤَدِّي بِلَا شَكٍّ إِلَى الْإِنْعِرَاجِ وَالتَّوَاكُلِ وَالسَّلْبِيَّةِ إِضَافَةً إِلَى أَنَّ مُشَارَكَةَ الْفَرْدِ تُكْسِبُهُ الْإِحْسَاسَ بِأَنَّ لَهُ كِيَانَ شَخْصِيٍّ دَاخِلَ مُجْتَمَعِهِ وَلَهُ دَوْرٌ فَعَالٌ فِيهِ وَلَا يُمَكِّنُ الْإِسْتِعْنَاءَ عَنْهُ مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى نُمُوِّهِ وَشُعُورِهِ بِقِيَمَةٍ وَجُودِهِ هَذَا كُلَّهُ يُعَزِّزُ تَقَنُّهُ بِنَفْسِهِ وَحُبَّهُ لَوْطَنِهِ. فَالْمُشَارَكَةُ إِذْ تَعْنِي أَنَّ الْمُجْتَمَعَاتِ مُشَارَكَةَ فِي كُلِّ مَرَاكِلِ التَّخَطِيطِ مِنْ بَدَايَتِهَا إِلَى انْتِمَائِهَا بِمَا فِي ذَلِكَ تَحْلِيلٌ وَتَقْيِيمٌ الْوَضْعِ وَتَحْدِيدُ الْمَشْكَلاتِ وَتَرْتِيبُ الْأَوَّلِيَّاتِ وَتَحْدِيدِ الْحَاجَاتِ التَّنْمُوِيَّةِ وَإِعْدَادِ خُطَطِ التَّنْمِيَّةِ، وَكَذَلِكَ مُتَابَعَةٌ وَتَقْيِيمُ الْخُطَطِ، وَهِيَ تُمْكِنُ الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ مِنْ بَلُورَةِ النَّتَائِجِ الْمُتَحَصِّلِ عَلَيْهَا مِنْ تَقْيِيمِ الْوَضْعِ بِالْمُشَارَكَةِ وَتَحْوِيلِهَا إِلَى مَشْرُوعَاتِ نَاطِقَةٍ مِنْ حَاجَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْحَقِيقِيَّةِ وَقَابِلَةٍ لِلتَّنْفِيزِ.

وَتَنْتَضِمَنَّ الْمُشَارَكَةُ مَجْمُوعَةً مِنَ الْعِنَاصِرِ: (1)

- نَوْعِيَّةُ الْمُشَارِكِينَ: هَلْ الْمُشْتَرِكِينَ قِيَادَاتِ شَعْبِيَّةٍ أَوْ وَظِيفِيَّةٍ وَمَا مُسْتَوَى تَعْلِيمِهِمْ وَتَقَاتِهِمْ؟
- مُسْتَوَى الْمُشَارَكَةِ: هَلْ الْمُشَارَكَةُ الْمَطْلُوبَةُ عَلَى الْمُسْتَوَى الْقَوْمِيِّ أَوْ الْمَحَلِّيِّ؟
- طَبِيعَةُ الْمُشَارَكَةِ: هَلْ الْمُشَارَكَةُ الْمَطْلُوبَةُ فِي وَضْعِ الْخُطَّةِ أَوْ التَّنْفِيزِ أَوْ الْمُتَابَعَةِ أَوْ التَّنْجِيلِ؟

¹ - هنا حافظ بدوي، مرجع سابق، ص 24.

وَمِمَّا تَجْدُرُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ أَنْ عَمَلِيَّةَ الْمَشَارَكَةِ هِيَ حَقٌّ لِجَمِيعِ فَكُلِّ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ لَهُمُ الْحَقُّ فِي اسْتِخْدَامِهَا عِنْدَ اتِّخَاذِ قَرَارَاتِهِمْ بِأَنْفُسِهِمْ فَهِيَ مُتَاحَةٌ لِجَمِيعِ دُونَ اسْتِثْنَاءٍ وَعَلَى كُلِّ فَرْدٍ يَنْتَمِي إِلَى الْمُجْتَمَعِ وَاجِبٌ تَجَاهَ الْمُجْتَمَعِ لِيُشَارِكَ فِي تَنْمِيَّتِهِ بِمُخْتَلَفِ أَنْوَاعِ الْمَشَارَكَةِ حَسَبَ مَا تَقْضِيهِ الْحَاجَةُ وَفِي حُدُودِ قُدْرَاتِهِ وَخَبْرَاتِهِ وَهِيَ إِحْدَى الْعُنَاصِرِ الرَّئِيسِيَّةِ لِعَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ، وَهِيَ بِذَلِكَ تُؤَدِّي دَوْرًا فَعَالًا وَنَفْعًا كَبِيرًا مِنْ خِلَالِ إِحْتَوَاءِ الْمُوَاطِنِينَ الْعَادِيَّيْنَ وَجَعْلِهِمْ فَاعِلِينَ فِي التَّخْطِيطِ وَهَكَذَا فَهِيَ تُسَهِّلُ مِنْ فَعَالِيَّتِهِمْ.

وَمِنْ الْمُمْكِنِ تَحْدِيدُ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ رَئِيسِيَّةٍ حَوْلَ أَهْمِيَّةِ الْأَخْذِ فِي الْإِعْتِبَارِ بِالْمَشَارَكَةِ، هَذِهِ الْأَسْبَابُ تَتَمَثَّلُ فِي: "أَوَّلًا: فَهِيَ تَعْنِي فِي الْبِدَايَةِ الْحُصُولَ عَلَى الْمَعْلُومَاتِ الْخَاصَّةِ بِالظُّرُوفِ الْمَحَلِّيَّةِ وَالْحَاجَاتِ وَالْأَوْضَاعِ بِدُونِ تَعْرِيزِ أَيِّ مِنْ بَرَامِجِ وَمَشْرُوعَاتِ التَّنْمِيَّةِ لِلإِخْفَاقِ، مِثْلَ بَرَامِجِ تَنْظِيمِ الْأُسْرَةِ... وَثَانِيًا: هُوَ أَنَّ الْأَفْرَادَ يَمِيلُونَ أَكْثَرَ إِلَى الْمَشَارَكَةِ فِي مَشْرُوعٍ أَوْ بَرْنَامِجِ التَّنْمِيَّةِ إِذَا مَا شَارَكُوا فِي تَخْطِيطِهِ وَإِعْدَادِهِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ سَيَكُونُونَ أَكْثَرَ تَعَرُّضًا لِلتَّعَرُّفِ عَلَيْهِ وَرُؤْيَتِهِ كَمَشْرُوعِهِمْ... ثَالِثًا: التَّشْجِيعُ عَلَى الْمَشَارَكَةِ لِأَنَّهَا تُعْتَبَرُ حَقًّا أَسَاسِيًّا فِي مُعْظَمِ الدُّوَلِ بِأَنَّ يَشْتَرِكَ الْأَفْرَادَ بِتَنْمِيَّتِهِمْ الْخَاصَّةِ وَيَشْعُرُ دَائِمًا أَنَّ أَفْرَادَ الشَّعْبِ لَهُمُ الْحَقُّ فِي أَنْ يَرَوْا وَيُقَرَّرُوا مَا نَوْعِ التَّنْمِيَّةِ الَّتِي تَجْرِي فِي بِلَادِهِمْ".⁽¹⁾

وَكَذَلِكَ نَتِيجَةً لِلتَّغْيِيرَاتِ الْعَالَمِيَّةِ الْجَدِيدَةِ وَتَحَوُّلِ الْعَالَمِ لِمَفَاهِيمَ جَدِيدَةٍ أَدَّتْ إِلَى تَغْيِيرِ الْفِكْرِ التَّنْمُوِي فَأَصْبَحَ أَكْثَرَ تَوَجُّهًا نَحْوَ مَزِيدٍ مِنَ الْمَشَارَكَةِ وَبِالاعْتِمَادِ أَكْثَرَ عَلَى الْكِفَائَاتِ الْمُنْتَاةِ، فَلَنْ تُحَلَّ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشْكَلَاتِ مَا لَمْ يُشَارَكَ النَّاسُ فِي التَّخْطِيطِ، فَالنَّاسُ أَدْرَى بِشُؤُونِ دُنْيَاهُمْ وَهُمْ أَوْعَى مِنَ الْخُبْرَاءِ، إِنَّ الْخُبْرَاءَ وَإِنْ كَانُوا يُحْسِنُونَ أَسَالِيبَ الْعَمَلِ لَكِنْ هَذِهِ الْأَسَالِيبُ لِأَبْدٍ أَنْ تَتَّبِعَ مِنَ النَّاسِ وَأَنْ تُحْضَى بِقُبُولِهِمْ لَا مُجَرَّدَ تَلْقِيهَا كَأَوَامِرَ بَعِيدَةٍ كُلِّ الْبُعْدِ عَنْ وَاقِعِهِمْ، وَتُسْتَهْدَفُ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةُ الرِّبْطَ بَيْنَ الْجُهُودِ الْحُكُومِيَّةِ وَالْأَهْلِيَّةِ بِعَرَضِ تَحْقِيقِ التَّكَامُلِ فِيهَا بَيْنَهَا وَهَذَا بِدَوْرِهِ يَعْمَلُ عَلَى إِحْدَاثِ تَغْيِيرَاتٍ بِنَائِيَّةٍ أَسَاسِيَّةٍ مَلْحُوظَةٍ لِلوَاقِعِ الْقَائِمِ وَتَحْوِيلِهِ مِنْ وَاقِعٍ غَيْرِ مُرْضٍ وَغَيْرِ مُحَقَّقٍ لِلْأَهْدَافِ إِلَى وَاقِعٍ آخَرَ يُرْضِي الْجَمِيعَ وَأَكْثَرَ قُدْرَةَ عَلَى تَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ الْمَرْجُوءَةِ.

وَتَعَدُّ الصِّينَ إِحْدَى الدُّوَلِ الَّتِي طَبَّقَتْ أُسْلُوبَ الْمَشَارَكَةِ فَأَصْبَحَتْ خَيْرَ مِثَالٍ لِذَلِكَ حَيْثُ تُعْتَبَرُ إِحْدَى الدُّوَلِ الْقَلِيلَةِ الَّتِي تَبْدُو أَنَّهَا قَدْ طَوَّرَتْ نِظَامَ التَّخْطِيطِ اللَّامْرَكَزِي الَّذِي يَمْتَدُّ إِلَى الْمُسْتَوِيَّاتِ الدُّنْيَا أَوْ يَتَعَامَلُ فِي إِطَارِ تَخْطِيطِ قَوْمِي وَقَدْ وَصَفَهُ الصِّينِيُّونَ عَلَى أَنَّهُ تَخْطِيطٌ مِنْ أَعْلَى لِأَسْفَلٍ وَمِنْ أَسْفَلٍ لِأَعْلَى وَالتَّخْطِيطِ بِدَوْلَةِ الصِّينِ يُعْتَبَرُ مُهِمًّا جَدًّا لِأَنَّ الصِّينَ دَوْلَةٌ كَبِيرَةٌ قَدْ إِزْدَادَ تَعْدَادُ سُكَّانِهَا عَنْ 800 مِلْيُونَ نَسَمَةً وَهَذِهِ الدَّوْلَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى 29 وَحْدَةً إِدَارِيَّةً رَئِيسِيَّةً وَيَنْقَسِمُ كُلُّ مِنْهَا إِلَى سِلْسِلَةٍ مِنَ الْوَحَدَاتِ الصَّغِيرَةِ تَمْتَدُّ إِلَى أَدْنَى مِنْ مُسْتَوَى فِرْقِ الْإِنْتِاجِ بِالْمَنَاطِقِ الْحَضَارِيَّةِ وَيَتِمُّ الْحِفَاطُ عَلَى

¹ - طلعت مصطفى السروجي، التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج، مرجع سابق، ص 492.

الاتصالات بين هذه المستويات بترتيب هرمي من خلال اللجان... ومن التجربة الصينية يمكن تعلم موضوعين هامين هما: (1)

أولهما: هو الحاجة إلى إنشاء هيكل تنظيمي مؤثر يمكن من تحقيق اتصال بين مستوى القرية والمستوى القومي من خلال ترتيب هرمي للمستويات القومية.

ثانيهما: هو فن اللامركزية* لبعض القوى لصنع القرارات على مستوى القرية وبذلك يشعر الأفراد بأنهم مشتركين بالفعل.

وأساليب التخطيط التشاركي متنوعة وليست واحدة بل هي عديدة" وقد تتعدد أساليب التخطيط التشاركي والتي يقصد بها تلك الأساليب التي تشارك فيها المجموعات المستهدفة بشكل مباشر في عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية في مناطقهم وأحياناً تأخذ المشاركة صوراً وأشكالاً غير مباشرة، حيث يشارك في إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنموية من يئوب أو يمثل المجموعات المستهدفة ويعتبر أسلوب المشاركة المباشر أكثر فاعلية ومصداقية وكفاءة. وظهرت أساليب التخطيط التشاركي بعد ما أثبتت تجارب الأمم والدول أن فريق التخطيط التنموي وحيداً لا يمكن أن يقدم خطاً وحولاً ناجحة للمشكلات إلا في حالة مشاركة المجموعات السكانية المستهدفة بالتنمية في إعداد وتنفيذ خطط التنمية الموجهة لهم ومن منطلق أن أهل مكة أدرى بشعابها". (2)

إن أهم شيء أدى إلى ظهور وتطور أساليب التخطيط التشاركي هو ضمان نجاح خطط التنمية في تحقيق أهدافها على أرض الواقع وكذا إدماج وإدخال السكان المعنيين في عملية التنمية التي تهمهم هم بالدرجة الأولى وكذا تهيئتهم لقبول التغيير الذي سيحدث عن هذه العملية لأنه نابع منهم فلا يصدمون به وإن المتنبع للتجارب التنموية مثل تجربة الصين التي أدرجناها لئلا نؤكد تمام التأكد أن السكان المعنيين بالتنمية هم الأقدر على تحديد وإبراز مختلف مشكلاتهم وأسبابها ونتائجها وهم أيضاً الأقدر على تقديم الحلول الصالحة والمناسبة لهذه المشكلات وهذا طبعاً بما يتناسب مع ظروفهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها مناطقهم.

" وهكذا نعتبر المشاركة مبدأً أساسياً من مبادئ التخطيط مع الإعتقاد المتزايد على اشتراك النساء والشباب في عملية التخطيط فمشاركتهم تزيد من فاعلية البرامج، ذلك أن الخطة توضع لغرض الوصول إلى هدف نهائي وهو رفع مستوى المعيشة لهذه الجماهير من ناحية ولأنها تستخدم موارده

* اللامركزية: عرفها عبد الله غيث في كتابه قاموس علم الاجتماع بقوله: مصطلح يُستخدم عادة في دراسة المجتمع الحضري ويشير إلى العملية الأيكولوجية التي يميل فيها العمل والصناعة وهيئات الخدمة إلى الابتعاد عن مركز المدينة.

1- نفس المرجع السابق، ص 75-76.

2- عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص 94.

وإمكاناته من ناحية أخرى وحتى يتم توفير اندفاع الجماهير في تنفيذ الخطة من خلال المشاركة
ثالثاً⁽¹⁾.

- وكخلاصة لما ذكرناه يمكن تحديد أهمية التخطيط التشاركي في النقاط التالية:⁽²⁾
- إعداد خطط تابعة من الحاجات الفعلية مرتبطة مع وقائع المجتمع بما ينعكس إيجابياً على توقع نجاح وفعالية الخطط.
 - تعزيز التنمية المحلية الذاتية بالإعتماد على الذات والثقة في القدرات.
 - يساعده المجتمع في تبني خطط أكثر واقعية تتوافق مع الواقع.
 - يساهم في بناء قدرات المجتمعات المحلية عن طريق إشراكه في كل مراحل التخطيط.
 - تبني ومتابعة الخطط من قبل المجتمعات المحلية نتيجة لإحساسهم بأن الخطط تابعة من حاجاتهم ومشاركين في كل مراحل وعمليات التخطيط.
 - ضمان فعالية الرقابة الشعبية والدور الرقابي الشعبي بما ينعكس إيجابياً على فعالية تنفيذ البرامج والمشروعات وتحقيق أهدافها.
 - تعدد المشاركة مؤرداً من الموارد المجتمعية التي يمكن استثمارها وتوجيهها.
- وهناك أيضاً التخطيط المحلي حيث تعتبره بعض الدول نوعاً من أنواع التخطيط العامة يمكن أن يقوم جنباً إلى جنب مع التخطيط القومي، ومعنى هذا أن للمناطق المحلية أن تنشئ أجهزتها للتخطيط وترسم سياساتها التخطيطية على أساس إمكانيات المنطقة واستقلالها الذاتي وعندئذ تصبح العلاقة بين التخطيط المحلي والتخطيط القومي ليست كعلاقة الجزء بالكل تماماً وإنما تصبح كعلاقة وحدة صغيرة بوحدة أكبر، ومعنى هذا أن التخطيط المحلي يمكن أن تكون له حرية في رسم خطته والاستعانة في نفس الوقت لتنفيذ هذه الخطط بإمكانيات الوحدة الكبرى، ولكن تطبيق هذه النظرة في المجتمعات التي أخذت بهذا النوع من مبادئ التخطيط أدّى إلى عدة صعوبات خصوصاً فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإلى صراعات بين المناطق المحلية لم تكن في صالح المجتمع ككل في نهاية الأمر.

ولكن التخطيط في المجتمع المحلي كما يجب أن يكون وخاصة من وجهة نظر مجتمعنا لأبد أن يقوم على المبادئ الآتية:

- 1- أن ينبع التخطيط المحلي من الخطة المركزية العامة للمجتمع ككل ومعنى هذا أن تسير خطة المجتمع المحلي في ضوء السياسة التخطيطية للمجتمع لتحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي بالإضافة إلى الإمكانيات المادية والخبرة الفنية والقوة البشرية المتزايدة للمجتمع ككل في زمن معين.

¹ حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص 75.

² طلعت مصطفى السروجي، التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج، مرجع سابق، ص 494-495.

- 2- أن تكون أجهزة التخطيط في المجتمع ذات طابع تطبيقي أساساً ومعنى هذا أنها تعمل على رسم خطط التطبيق في ضوء الخطة العامة وعند ذلك يكون لها الحرية في اختيار أفضل الطرق في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء إمكانيات المجتمع المحلي الفعلية.
- 3- أن تكون أجهزة التخطيط في المجتمع المحلي ذات مقدرة بحيث تستطيع الإقتراح نتيجة لخبرتها في التخطيط على أجهزة التخطيط المركزية للإستفادة من الخبرات المحلية في وضع الخطط العامة.
- 4- أن تصبح أجهزة التخطيط المحلي أجهزة بحث أيضاً لأن البحث في هذه الحالة يؤدي عرضين هامين الأول حسن تطبيق الخطة المحلية وضمان فاعليتها **والثاني** تزويد أجهزة التخطيط المركزية بنتائج الدراسات والتجارب لتطوير مفاهيم التخطيط وترسيخ قواعده.
- 5- أن تصبح أجهزة التخطيط المحلية أجهزة نوعية أيضاً لتضمن مساندة المواطنين عن وعي وفهم في نجاح الخطة وتضمن في نفس الوقت إستجابة ذوي الخبرة والمهارة في المجتمع المحلي.
- 6- أن تعمل أجهزة التخطيط في المجتمع المحلي على سياسة مركزية محلية ومعنى هذا أن تجتمع وتُسَقَّ بين الخطط المختلفة في كل نواحي الحياة حتى لا يحدث هناك تخلف في بعض أجزاء المجتمع الأمر الذي يترتب عليه حدوث مشاكل جديدة لم تكن في حساب المخططين.
- 7- أن يكون في ذهن المخططين المحليين دائماً أن رفاهية المجتمع المحلي جزء من رفاهية المجتمع الكبير وأن الرفاهية العامة هي الغاية العظمى من كل تنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية والصناعية.
- 8- أن يكون لدى المخططين المحليين دائماً الوعي الكافي بمبادئ المجتمع الكبرى والفهم الحقيقي لإيديولوجيته التي تنبثق من أن العدالة الاجتماعية هي أساس الرعاية، وأن فلسفة الرعاية الاجتماعية لا تقوم على الإحسان أو البر والتفوق أو تقدم بطريقة راسية بل توجه على أساس أنها واجب الدولة الأول هدفها بناء الشخصية وإيجاد المواطن القوي قبل أن توجه إلى مساعدة الضعفاء وخدمة المنحرفين أو الذين سقطوا في معركة التكيف الاجتماعي.
- 9- أن التخطيط المحلي لا يجب أن ينظر إلى المجتمع المحلي نظرة راسية فقط عند رسم سياسة الإصلاح بل يجب أن تكون قاعدة الفكر والعمل أفضية دائماً.
- 10- أن يكون في ذهن المخططين المحليين دائماً أن التخطيط الاجتماعي غاية كل تخطيط ومعنى هذا أنه القاعدة التي ينبعث منها كل أنواع التخطيط الأخرى والتي تعود إليه في نهاية الأمر.⁽¹⁾ إذا كانت أعداد المشاركين قليلة وهناك عروف عدد كبير من أفراد المجتمع عن المشاركة في العملية التخطيطية يُعتبر مؤشراً على التقيض أن الخطة غير واقعية ولا تُعبر عن الحاجات الأكثر شدة أو المشكلات التي يُعاني منها أكبر عدد من الأفراد في المجتمع كما أن المشاركة الشعبية تُعتبر

¹ - محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، مرجع سابق، ص 299-300.

في الحد ذاته مؤردًا من موارد المجتمع من خلال صور وأنماط المشاركة المختلفة وتؤدي مشاركة أفراد المجتمع إلى ترشيدهم القرار التخطيطي وتوجيه هذا القرار تجاه تحقيق الأهداف المجتمعية ومقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات خاصة إذا ما كان هناك اتفاق حول الآراء المتعلقة بحاجة أو مشكلة ما. كما أن لمشاركة أفراد المجتمع دورها المؤثر والفاعل في ترشيدهم القرار التخطيطي وصنع الخطة فإن دورها لا يقل أهمية وتأثيرًا في تنفيذ الخطة والمراقبة والمتابعة والتقييم مما يؤدي إلى إثراء وتوجيه المراحل التخطيطية ويساعد بشكل مباشر في تحقيق أهداف الخطة وتساعد المشاركة على تحقيق الاتصال بين المشاركين من أفراد المجتمع وتبادل الآراء والخبرات مما يدعم إدراك أفراد المجتمع وإدراكهم بواقع مجتمعهم وأبعاد هذا الواقع والحصول على معلومات خاصة بظروف المجتمع وكما أن للمخطط الاجتماعي دور في العملية التخطيطية فالمواطنين الأفراد دورًا يفوق دور المخطط المهني في العملية التخطيطية من البداية حتى النهاية، إذ أن المواطن الفرد أكثر شعورًا وألمًا بقيم المجتمع وحاجاته ومشكلاته ورغباته، وتزداد أهمية المشاركة الشعبية وتوضح في التخطيط المحلي أكثر من أنواع التخطيط الأخرى وإن كانت المشاركة الشعبية أكثر أهمية في التخطيط فإنها تكون عن طريق ممثلين لكل فئات المجتمع المختلفة باعتبار أن الممثلين أكثر إدراكًا بقيم وحاجات ومشكلات مجتمعهم، كما يتيح لنا ذلك زيادة فرص المشاركة في كل المستويات التخطيطية. وتعتبر المشاركة الشعبية في عملية التخطيط حق حيث يشعر الأفراد من خلالها أن لديهم الحق في أن يقرروا نوع الحاجات التي تخصهم ونوع الحياة التي ينظفون إليها في مجتمعهم المحلي، وبالتالي يُعتبر المشاركون هم أصحاب الهدف التخطيطي ولا يمكن تحقيق هدف الخطة في غياب صاحب الهدف.

2-3-1-2 تطور أجهزة التخطيط:

التخطيط عملية منظمة تحدث في المجتمع ويهدف إلى تحقيق غاية اجتماعية هامة فهو ليس بالعمل العشوائي، وهو كل لا يتجزأ في المجتمع. يتطلب تنفيذ مشاريع التنمية وبرامجها وجود جهاز مركزي للتخطيط يكون قادرًا على تنسيق جميع جهود الأجهزة الحكومية والخاصة، يُعاونه في مهمته هذه مراكز أحدها للإحصاء والآخر اقتصادي يتولى عبء تحليل الاقتصاد والموازنة العامة وتاليف يتولى متابعة الشؤون الاقتصادية ذات الصلة بالمؤسسات المعنية بتنفيذ الخطة ومتابعتها.

فالتخطيط في المجتمع كل لا يتجزأ ويخضع لجهاز مركزي يتصور عن طريق البحث العلمي كل احتياجات السكان في ضوء تقديراته المضبوطة لإمكانيات المادية والخبرة الفنية والقوة البشرية في مدى زمني معين، وتوجه هذا الجهاز أيديولوجية محددة تعكس الهدف الأكبر وهو رفاهية المجتمع في

نهاية الأمر، وعندما تتعدّد أجهزة التخطيط في المجتمع الواحد فإنّ تعددها لا ينبغي أن يكون راجعاً إلى تعدّد التخطيط بل إلى الحاجة إلى تعدّد أجهزة التطبيق".⁽¹⁾

ويُفصّد بالجهاز التخطيطي "الإدارة أو المنظمة أو الوحدة التي تتوافر لها الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية المناسبة لمواجهة متطلبات إجراءات العمل التخطيطي الفني الذي يعتبر التحضير والإعداد لمشروع الخطة القومية الشاملة بمؤالاه إقرارها ثم متابعة تنفيذها وتقومها من مسؤولياته الفنية المنظمة والمحددة باللوائح والقوانين".⁽²⁾

فالجهاز الذي تُكلّف له مسؤولية القيام بالعمل التخطيطي هو الذي يُطلق عليه جهاز التخطيط وهو مكلف بوضع الخطط التنموية المختلفة، فهو يُعتبر نسقاً فرعياً له وظيفته الخاصة التي تتمثل في تحقيق أهداف وطنية أو محلية، كما أنه مكلف ومسؤول عن تحقيق التكامل والترابط والتنسيق بين أنشطة وبرامج ومشروعات وخطط نوعية والانتقال بها من الجزيئات، هذا التنظيم هو الذي يُطلق عليه التخطيط ويمكّنه التعامل مع غيره من الأجهزة التي لها علاقة بالتخطيط من قريب أو بعيد. والجهاز التخطيطي أيضاً يقوم بوضع الإطار العام بناءً على البيانات والإحصاءات المتوفرة من ناحية وعلى التوجيهات المعطاة له من السلطة السياسية العليا من الناحية الأخرى، كما أنه يقوم بعدة اختبارات إنساق من أجل أن تكون أهداف الإنتاج العامة ممكنة التحقق.

والأجهزة التخطيطية بهذا هي المسؤولة عن تحويل الغايات والأهداف الإستراتيجية التي حدّتها السلطة التشريعية إلى أهداف ومقاصد تخطيطية تتحوّل بدورها إلى برامج ومشروعات قطاعية يرتبط إنجازها بتوقيت زمني ويخصّص لها ما تستلزمه من الموارد البشرية والمالية والتنظيمية وهو ما يُعرف بالخطة القومية للتنمية في المجتمع والتي يتم من خلالها تحقيق الأهداف المُسطّرة على جميع المستويات وفي مختلف الميادين. ولنجاح عمليات التخطيط فلا بد من توافر أجهزة تخطيط مناسبة تقوى على حمل المسؤوليات الموكلة إليها وتكون قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وبالرغم من التباين بين المجتمعات والاختلاف في أجهزة التخطيط فيها إلا أنّ الملاحظ دائماً هو وجود جهاز أساسي يتولّى العمليات التخطيطية فيها" وأن على كل مجتمع أن يعدّ أجهزته التخطيطية لتحقيق أهدافه وغاياته المنشودة، وفي المقابل لا بد من أن يتوافر في كل دولة جهاز مركزي للتخطيط يتولّى مهمة رسم الأسس العامة لأجهزة التخطيط الفرعية الموجودة في المستوى الأدنى".⁽³⁾

فكل دولة تأخذ بأسلوب التخطيط لا بد لها من أن تستكمل أجهزته التخطيطية على مختلف المستويات وذلك من أجل مباشرة عمليات التخطيط والعمل على إنجازها ولكن تختلف هذه الأجهزة من دولة إلى أخرى، وإنّ وجود هذه الأجهزة يُنظّم عملية التخطيط حتى تكون منظمة وهادفة بعيدة عن

1- نفس المرجع السابق، ص 256.

2- إبراهيم عبد الهادي المليجي ومحمد محمود مهدي، مرجع سابق، ص 125.

3- ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص 233.

العشوائية. فمثلاً في دولة ماليزيا يوجد هيكل حكومي متكامل تابع لمجلس الوزراء مسؤول عن التخطيط الوطني (لجنة تخطيط التنمية) والتنسيق وتهيئة المناخ المناسب لتنفيذ الخطط (مجلس التنمية الوطني).

لكن " وبالرغم من تعدد أجهزة التخطيط وتنوع مجالات الإهتمام وتباين صلاحياته إلا أن التخطيط في جميع مستوياته وأشكاله، يتطلب وجود أجهزة مختصة تضم بالإضافة إلى مسؤولي الاختصاص فيها ممثلين عن الهيئات والمؤسسات والقيادات على أصعدتها المختلفة القومية منها والمحلية إضافة إلى إشراك القطاع الخاص بمؤسساته وهيئاته والمنظمات غير الحكومية التي أصبحت في أيامنا هذه تقوم بعبء كبير في مجال تقديم الخدمات للمجتمع وذلك للإفادة من هذه الطاقات في التعاون والتنسيق المشترك للعمل وصولاً لتحقيق الأهداف وإنجاز الخطط التي تتناسب مع موارد المجتمع واحتياجاته".⁽¹⁾

يشهد العالم تطورات مستمرة ومُتسارعة أدت إلى تطور الحياة في مختلف المجالات وهذا استدعى بالضرورة تطور أجهزة التخطيط فلا يمكن تصور تطور كل شيء من حولنا وبقاء أجهزة التخطيط كما هي دون تطور، فحتى هي الأخرى شهدت تطوراً مستمراً في القطاعات كافة وفي جميع المستويات وإن واقع التطور هذا يختلف من مجتمع إلى آخر بعض النظر أكانت تلك الدول نامية أم متقدمة، وذلك من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في كل دولة.

وعليه يمكن القول أن أجهزة التخطيط لا يمكنها البقاء ثابتة في مكانها دون أدنى تغيير وذلك حتى يتمكن التخطيط من تحقيق أهدافه في تحقيق التنمية الإقتصادية والوصول إلى الرفاه الإجتماعي، لأجل هذا تطورت أجهزة التخطيط في كل دول العالم ومازالت في تطور مستمر لتحقيق الأهداف الرئيسية السابقة ولتأدية دورها على أكمل وجه، وإن مستوى أجهزة التخطيط وطبيعتها في الوقت الحاضر يختلف عما كان عليه في الماضي القريب وتختلف أيضاً أجهزة التخطيط من بلد لآخر ومن وقت لآخر وذلك بحكم التطور في وظائف التخطيط وأهدافه وأجهزته. فقد أصبح التخطيط يعتمد بصورة أساسية على وجود حجم كاف من المعلومات والبيانات وبالتوعية المطلوبة لبناء الخطط الإنمائية وعلى وجود جهاز أو مؤسسة قادرة على اتخاذ القرارات التخطيطية من خلال جمع المعلومات كما ونوعاً ومحاولة تحليلها وتوظيفها كحقائق يمكن تجسيدها.

كما أن جهاز التخطيط مثل " GOSPLAN " (لجنة الدولة للتخطيط في الإتحاد السوفيتي) يقترح مخططات إقتصادية واجتماعية ويدرس الوضع القائم للمجتمع الجزائري آنذاك ويحدد الأهداف ويضع

¹ - نفس المرجع السابق، ص 233.

التقديرات، ولقد اقترح وأعدّ برنامجاً للإنماء في الجزائر كقيل بأن يُوقر مواطن شغل للجزائريين خارج نطاق الدول المتقدمة ببداية التسعينات".⁽¹⁾

"لقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن المجتمع لا يستطيع مواجهة ما يستجدّ أو يتكرّر له من مواقف دون اعتماد التخطيط أسلوباً ومنهجاً للتعرض ووضع آلية لمواجهة المواقف، وحلّ المفتضيات والمطلّبات التي يتعرّض لها أفرادها، لذلك فإنّ التخطيط هو الوسيلة المضمونة لبلوغ الأهداف واستغلال الموارد لمواجهة الاحتياجات، ولنجاح عمليّات التخطيط هذه فلا بدّ من توافر أجهزة تخطيط مناسبة تقوى على حمل المسؤوليات الموكّلة إليها وتكون قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها".⁽²⁾

ولا بأس أن نذكر أجهزة التخطيط والتي تشمل:⁽³⁾

- 1- أجهزة التخطيط المركزيّة، كوزارة التخطيط.
- 2- أجهزة التخطيط الفرعية المخصّصة، وتكون اختصاصاتها نوعية حسب قطاعات وميادين الإنتاج والخدمات سواء أكان ذلك على المستوى القومي أم المستويات المحليّة كالوزارات المختلفة.
- 3- أجهزة التخطيط الفرعية العامّة حسب التوزيع والتقسيم الجغرافي للدولة كالمحافظة، والمدينة والقرية.
- 4- أجهزة المتابعة والتقييم.

2-1-4 التخطيط للتنمية وأهميته في الدول النامية:

2-1-4-1 التخطيط للتنمية:

إنّ التنمية عملية مخطّطة، وتأتي حتمية تخطيط التنمية بناءً على أنّ الهدف منها هو تحقيق حياة أفضل للمواطنين ولا يمكن أن يتحقق ذلك بشكل عشوائي أو تلقائي، لذلك لا بدّ من استخدام التخطيط أسلوباً علمياً منظماً لتحقيقها ويتضمّن هذا التخطيط وضع الأهداف والسياسات المطلوب الوصول إليها وتطوير وتنمية الطرق والوسائل المؤدية إلى تحقيق ذلك، فالنتمية عملية مخطّطة لكونها تستهدف سدّ احتياجات المجتمع وعلى ذلك فإنّ حاجات ومطلّبات التنمية لا يمكن تركها لإعتبارات الصدفة والتفويض العشوائي. يقول الجوهري في هذا الصدد: "قريبة هي ومنداخله مفاهيم التنمية والتخطيط وخاصة إذا ما وصل بهما الأمر إلى مرحلة الأهداف، فكلاهما في الواقع يرى في الوصول بالوطن والمواطن إلى برّ الأمان في ظلّ حياة كريمة تسودها الرفاهية الإجتماعية أملاً يبتغي أن هذا

¹ عبد الله ساقور، التوجّهات الأيديولوجية والمنطلقات النظرية للتنمية المخططة في الجزائر، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية علم الاجتماع، جامعة عنابة، الجزائر، 1993، ص167.

² ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص239.

³ نفس المرجع السابق، ص233.

التدخل قد لوحظ كثيرًا في الفكر التنموي التخطيطي إلى الدرجة التي جعلت بعض المفكرين ومنهم جوزيف هيمنز يعرفون التخطيط - كما يعرفون التنمية - بأنه إجتماعي مقصود".⁽¹⁾

فلا يمكننا بحالٍ من الأحوال فصل التنمية عن التخطيط السليم لمراحلها حتى يمكن تحقيق الأهداف الساعية إليها وبناءً عليه فإن أي عملية تنموية لأبد أن تسبقها وتتراقق معها بل وتتابعها عمليات تخطيط لهذه التنمية، ويمكن أن نقول بأن التخطيط السليم يستهدف التنمية والتنمية لأبد لها من تخطيط فكلاهما له علاقة بالآخر، والتنمية كمصطلح حديث يُستخدم ليشير إلى عمليات التغيير الإيجابي في التنمية ويستند إلى خطط وبرامج علمية معدة ومدروسة للوصول إلى الأهداف المرجوة حيث أن التخطيط في عصرنا الذي هو عصر العولمة الإقتصادية والتجارة الدولية الحرة هو القاعدة الأساسية، وإن العملية التنموية التي تحدث تلقائيًا ودون تخطيط مسبق لا يمكن إدراجها تحت مفهوم التنمية الحديث.

فالتخطيط للتنمية ليس هدفًا في حد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع وتؤدي إلى رفع مستوى الحياة في المجتمع، والأمر لا يقف عند مجرد حشد كافة آمال وطموحات وتطلعات المجتمع في خطط تنموية مختلفة إنما لأبد من خروجها إلى حيز التنفيذ وفي إطار أيديولوجية المجتمع وقيمه ومعايير مع نعيته كل الموارد البشرية والمادية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها، وعملية التخطيط للتنمية يجب أن تتناسب وتتلاءم وظروف المجتمع، لأن استيراد نماذج وخطط تنموية أو نظريات للممارسة وإن حققت نجاحات في مجتمع آخر ليس من الأمور المرغوب فيها ولن تحقق النجاح الذي حققته في المجتمعات السابقة، فالتنمية إذن تستند على التخطيط والتدبير المسبق الذي يوفر ضمانات النجاح والنهوض بالمجتمع.

وعليه "تعتبر عملية التخطيط للتنمية عملية فنية واعية في نفس الوقت ويستلزم ذلك أن يكون القائمون عليها على درجة كبيرة من الوعي بأهميتها كما يجب أن يكون المواطنون المخطط لتنميتهم على درجة من الوعي لتقبل المنحنيات الجديدة في المجتمع، ويعتبر نقص هذا الوعي التخطيطي معوقًا أساسيًا للتنمية الإجتماعية".⁽²⁾

"مع نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت حركات التحرر السياسي وبدأ مفهوم التخطيط يظهر على السطح، وهذا ما عبرت عنه هيئة الأمم المتحدة خلال الستينات بقولها: لقد انتهت فترة الديكتاتورية التي كانت تمثل عقبة أمام التنمية وأصبح المناخ مؤاتياً للنمو الإقتصادي والتدريب والتخطيط والتي يُنظر إلى الأخير باعتباره وسيلة للحراك العلمي داخل المجتمعات لتوظيف الموارد وبهدف إيجاد الحلول الرشيدة لمشكلات المجتمع".⁽³⁾

1- عبد الهادي الجوهري، المنظور التنموي، مرجع سابق، ص 395.

2- عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الإجتماعية، مرجع سابق، ص 159.

3- نفس المرجع السابق، ص 253.

لقد تزامن تاريخ التخطيط منذ الحرب العالمية الثانية مع تاريخ تطور الحاجة إلى التنمية والتغيير وتزامن أيضاً مع تاريخ تناقص أو إنخفاض تأثير الهيئات الحكومية المسيطرة والموجهة للعملية التخطيطية، كما كانت الحاجة أساسية للتخطيط باعتباره الأسلوب الكفيل بمواجهة الأزمات. هكذا بدأ استخدام التخطيط للتنمية وهكذا جعلت الأمم المتحدة التخطيط وسيلة فعالة تهدف إلى إيجاد الحلول الرشيدة لمختلف مشكلات المجتمع ومن ثم الوصول إلى التنمية، وقد بدأ التطور في عملية التخطيط للتنمية منذ عام 1947م ثم تطورت الخطط وتنوعت بعد ذلك عبر التراث القائم مما يوضح لنا مدى الارتباط المتين بين التخطيط والتنمية فعملية التنمية في كثير من البلدان تقوم أساساً على هذا التخطيط وهذا بالفعل ما يستشف من خلال تتبع التراث المتعلق بهذه العلاقة.

" ففي مجال التنمية يُعرف التخطيط بأنه عملية يمكن من خلالها تصميم البرامج والمشروعات، كما أن هذه العملية تُوضع مسبقاً للمواجهة الفعالة والفورية عن حدوث المشكلات وعلى ذلك فهي عملية ومنهج يُستخدم لتحقيق أهداف قد تكون إقتصادية - عسكرية - إجتماعية ويعد التخطيط وسيلة وغاية في نفس الوقت ومن أجل الارتقاء بالمجتمع الإنساني فكل شكل من أشكال التخطيط له غاية إنسانية". (1)

" ويُعرف التخطيط من منظور تنموي على أنه وسيلة عملية لتوجيه موارد المجتمع المادية والبشرية لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية". (2)

إذا كانت التنمية لا تقتصر على جانب واحد بل هي عملية متعددة الأبعاد لها عدة جوانب كالجانب الإجتماعي والجانب الإقتصادي... إلخ فإن التخطيط للتنمية لا يجب أن يقتصر على جانب دون الجوانب الأخرى إنما يجب أن يشمل جميع مجالات التنمية المختلفة، وهذا ما أثبتته تجارب الأمم والشعوب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخلال عقود التنمية المختلفة، فحتى ينجح التخطيط ويحقق مراده في التنمية لا بد من عدم إختزله على جانب معين كالجانب الإقتصادي مثلاً.

ويمكن القول أن هناك فرق بين التخطيط والتنمية من حيث الوظيفة فإذا اعتبرنا التنمية في حد ذاتها إحدى الغايات التي يسعى إلى تحقيقها التخطيط فإنه يمكن إعتباره وسيلة أداء أو أداة للتنمية، في الوقت الذي تستخدم التنمية التخطيط من أجل الوصول إلى أهدافها المسطرة فإن التخطيط لا يستخدم بالضرورة للتنمية للوصول إلى أهدافه وبالرغم من ذلك يمكننا القول بأن هناك علاقة تلازمية بينهما أي أن كلا منهما لازم للآخر ولا يمكنه الإستغناء عنه، فالتنمية هي العملية المرسومة والمخطط لها تخطيطاً سليماً بهدف إحداث تغيير إجتماعي موجب، ومعنى ذلك أننا كلما ذكرنا لفظ التنمية يتبادر إلى الذهن لفظ التخطيط أي ضرورة التخطيط لها وإذا ذكرنا التخطيط نذكر كلمة التنمية بمعنى

¹ نفس المرجع السابق، ص 12.

² عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص 49.

أنه مُوصِل إِلَيْهَا وَالتَّنْمِيَّةَ عَلَى إِخْتِلَافِهَا لَنْ تَتَحَقَّقَ إِلَّا إِذَا تَوَافَرَ شَرْطُ التَّخْطِيطِ لَهَا، أَيَّ أَنْ لَفْظَتِي التَّخْطِيطِ وَالتَّنْمِيَّةَ لَفْظَتَانِ مُتَلَازِمَتَانِ تَسِيرَانِ مَعًا فِي طَرِيقٍ وَاحِدٍ لَا تُذَكَّرُ الْأُولَى إِلَّا وَذُكِرَتِ الثَّانِيَّةُ. " وَعَلَيْهِ فَإِنَّ التَّخْطِيطَ لِلتَّنْمِيَّةِ لَيْسَ مُجَرَّدَ تَتَبِعِ سَيْرِ الْإِتْجَاهَاتِ الْقَائِمَةِ وَإِنَّمَا هُوَ تَنْظِيمٌ مَقْصُودٌ

لِلأَنْظِمَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَضُرُوبِ السُّلُوكِ الْاِقْتِصَادِيِّ يَهْدَفُ إِلَى تَحْقِيقِ التَّمَوُّ الْاِقْتِصَادِيِّ وَالتَّقَدُّمِ الْاجْتِمَاعِيِّ الْمُنْشُودِ وَيَجِبُ أَنْ لَا يَفْتَصِرَ عَلَى خَلْقِ الظُّرُوفِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى التَّنْمِيَّةِ بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَرَكَةً اِجْبَائِيَّةً تُسْفِرُ عَنْ تَغْيِيرَاتٍ ضَرُورِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ فِي صَرْحِ الْأُمَّةِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَالْاِقْتِصَادِيِّ".⁽¹⁾

" لَقَدْ أَصْبَحَ التَّخْطِيطُ فِي كُلِّ دَوْلٍ الْعَالَمِ، وَبِخَاصَّةٍ فِي مَرَحَلَةٍ مَا بَعْدَ السَّنِيَّاتِ مِنَ الْقَرْنِ الْمَاضِي

حَقِيقَةً وَاقِعَةً عَلَى الرَّغْمِ مِنْ إِخْتِلَافِ أَنْظِمَةِ هَذِهِ الدَّوَلِ وَأَيْدِيُولُوجِيَّاتِهَا، وَهُوَ يَتَرَاوَحُ وَيَتَبَايَنُ مِنْ دَوْلَةٍ لِأُخْرَى تَبَعًا لِتِلْكَ الْاَيْدِيُولُوجِيَّاتِ مَا بَيْنَ التَّخْطِيطِ الشَّامِلِ أَوْ الْجُزْئِيِّ أَوْ الدَّائِمِ أَوْ الْمُؤَقَّتِ، لِذَلِكَ أَصْبَحَ التَّخْطِيطُ الْوَسِيلَةَ الْمُنظَّمَةَ وَالْمُسْتَمْتِرَةَ لِتَحْقِيقِ أَهْدَافِ الْمُجْتَمَعِ وَعَايَاتِهِ".⁽²⁾

وَعَلَى ذَلِكَ فَالتَّنْمِيَّةُ بِمُخْتَلَفِ أَنْوَاعِهَا لَنْ تَتَحَقَّقَ إِلَّا إِذَا تَوَافَرَ شَرْطُ التَّخْطِيطِ، وَخُطِّطَ التَّنْمِيَّةَ لَيْسَتْ هَدَفًا فِي حَدِّ ذَاتِهَا وَلَكِنَّهَا وَسِيلَةٌ لِتَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ الَّتِي تُحَقِّقُ طُمُوحَاتِ الْمُجْتَمَعِ وَتُؤَدِّي إِلَى رَفْعِ مُسْتَوَى الْحَيَاةِ فِي الْمُجْتَمَعِ كَمَا أَنَّهَا تُعْتَبَرُ الْإِطَارَ الْعَامَّ وَالرُّوْيَةَ الشَّامِلَةَ لِلنُّهُوضِ بِأَيِّ مُجْتَمَعٍ وَتَغْيِيرِهِ مِنْ حَالَةِ التَّخَلُّفِ وَالرُّكُودِ إِلَى حَالَةِ التَّقَدُّمِ وَالْإِزْدِهَارِ تَبَعًا لِلسِّيَاسَةِ الْعَامَّةِ لِهَذَا الْمُجْتَمَعِ،" وَوَجَبَ عَلَى الْمُجْتَمَعِ دِرَاسَةَ اِمْكَانِيَّاتِهِ وَتَحْدِيدَ قُدْرَاتِهِ وَتَوْجِيهِ طَاقَاتِهِ الْبَشَرِيَّةِ وَدِرَاسَةَ حَاجَاتِ أَفْرَادِهِ وَأَوْلِيَّاتِهَا لِحُسْنِ اِسْتِثْمَارِ طَاقَاتِهِ وَتَوْجِيهِ بَرَامِجِ وَمَشْرُوعَاتِ التَّنْمِيَّةِ وَإِنْطِلَاقِ التَّنْمِيَّةِ مِنْ وَاقِعِهِ وَيَعَكْسِ كُلِّ ذَلِكَ أَهْمِيَّةَ الْاِعْتِمَادِ عَلَى التَّخْطِيطِ كَأَسْلُوبِ عِلْمِي لِحُدُوثِ التَّنْمِيَّةِ".⁽³⁾

" يَبْتَضَّنُ التَّخْطِيطُ لِلتَّنْمِيَّةِ الْوَسَائِلَ الَّتِي تُقُومُ بِهَا الْحُكُومَةُ لِرَفْعِ مُتَوَسِّطِ دَخْلِ الْفَرْدِ وَيَقْتَضِي ذَلِكَ مَعْرِفَةَ الْأَحْوَالِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ السَّائِدَةِ وَمَدَى التَّقَدُّمِ الَّذِي أُحْرَزَ طَبَقًا لِلخُطَّةِ السَّابِقَةِ وَتَحْدِيدِ الْأَهْدَافِ الْعَامَّةِ لِلسِّيَاسَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ وَكَذَلِكَ تَقْدِيرَ مُعَدَّلِ التَّمَوُّ لِكُلِّ نَشَاطٍ اِقْتِصَادِيٍّ أَوْ اِجْتِمَاعِيٍّ خِلَالَ الْمُدَّةِ الَّتِي تُعْطَى الْخُطَّةَ وَتَحْدِيدِ الْوَسَائِلِ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا رَفْعُ مُعَدَّلِ التَّمَوُّ الْاِقْتِصَادِيِّ".⁽⁴⁾

لَقَدْ أَصْبَحَ التَّخْطِيطُ لِلتَّنْمِيَّةِ سُنَّةً تَعْتَمَدُ عَلَيْهَا جَمِيعُ الدَّوَلِ فِي كُلِّ نَوَاحِي الْحَيَاةِ مِنْ أَجْلِ مُوَاجَهَةِ الْمَشْكَلاتِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةَ وَتَحْسِينِ الظُّرُوفِ كَمَا أَصْبَحَتِ الشُّعُوبُ وَالْحُكُومَاتُ تَعْمَلُ عَلَى تَعْمِيقِ اِتْجَاهَاتِ وَمَضَامِينِ نَهْجِ التَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَّةِ فَرَعَمَ أَنَّهُ فِي الْبِدَايَةِ كَانَ مُقْتَصِرًا فَقَطَّ عَلَى الْمَجَالِ الْاِقْتِصَادِيِّ اِنْتَشَرَ اِسْتِخْدَامُهُ فِي كُلِّ الْمَجَالَاتِ بِمَا يَخْدُمُ مَصَالِحَ الدَّوَلَةِ وَيُحَقِّقُ الْأَهْدَافَ الْمَرْجُوةَ إِلَّا

1- ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص 270.

2- نفس المرجع السابق، ص 234.

3- طلعت مصطفى السروجي، التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج، مرجع سابق، ص 14.

4- أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص 37-38.

وهي التنمية "فالتخطيط للتنمية لسنوات عديدة اقتصر على وجه الحصر على النمو الإقتصادي والذي نتاج مع فلسفة التنمية في الوقت الذي كانت النكفات الاجتماعية يجري استنزافها على موارد نادرة، فضلاً عن الأموال المحولة نتيجة لإلغاء هدف يتعلق بتحريك رأس المال نحو التنمية الصناعية".⁽¹⁾ في وقتنا الحالي أو الحاضر وبتفاهم مشكلات الحياة وتعهدها أصبح من الضروري انتهاج نهج التخطيط للتنمية، حيث انتشر استخدامه في كل الميادين وفي كل الدول على اختلاف أنظمتها نظراً لما رأت فيه من فائدة ملموسة وأهمية كبيرة ومنهج سليم يؤدي فعلاً إلى التنمية إذا استحسن استخدامه، ومع أن انتهاج مختلف الدول لأسلوب التخطيط للتنمية كان بمثابة خطوة سليمة ومتقدمة على طريق تنظيم النشاط الإقتصادي وتعبئة الموارد الإقتصادية المختلفة والاستخدام الأكثر عقلانية لها في بادئ الأمر وهذا ما سمح بالمزيد من تدخل الدولة في مجمل عمليات التنمية، وفي الوقت الذي أحرزت فيه عمليات التخطيط للتنمية خلال العقود الأربعة المنصرمة من القرن العشرين نجاحات ملموسة لصالح تطور هذه البلدان إقتصادياً واجتماعياً، فكان هذا خير برهان على صواب هذه الدول في لجوئها إلى استخدام التخطيط كأداة للتنمية. لقد أصبح التخطيط أمراً مقررًا وحقيقة لا مفر منها ولم يعد استخدام التخطيط محصوراً على دول دون أخرى، حيث لا يعني اختلاف صورته وأساليبه المستخدمة والتي تعكس طبيعة الحال أيديولوجية المجتمع وسياسته إقتضاه على دولة دون أخرى وبذلك يكون التخطيط وسيلة وأداة لمساعدة الدول الرأسمالية والإشتراكية على حد سواء، إلا أنه أصبح أشد ضرورة وحاجة بالنسبة للدول النامية منه للدول المتقدمة نظراً لحاجة الأولى إليه في تحقيق معدلات تنمية سريعة، فصار التخطيط للتنمية قضية تفرض نفسها وأمرًا محتملاً تطبقه أي دولة تريد أن تحرر تقدماً، ورغم أن أغلب الدول في العالم أخذت بالتخطيط أسلوباً لإحداث تنميتها وتقدمها والنهوض بشعوبها إلا أن أساليب التخطيط كانت متباينة وتختلف من دولة إلى أخرى، ومن هنا فقد اتبعت هذه الدول أنواعاً مختلفة للتخطيط تختلف باختلاف الزاوية التي تنظر منها إلى التخطيط إضافة إلى الاختلاف في النظم الاجتماعية والإقتصادية.

ولقد افترح "ميردال" على الدول النامية حلاً للخروج من دائرة التخلف والذي يعتبره المخرج الوحيد في نظره وهو يتمثل في تدخل الدولة في صورة التخطيط الإقتصادي والاجتماعي الشامل والمتكامل والتخطيط الشامل في نظر ميردال يعتبر أمراً حتمياً بالنسبة للدول المتخلفة لا لمجرد ضمان سرعة التقدم وإنما لتتخاشى الدائرة التراكمية التي تتعرض لها هذه المجتمعات".⁽²⁾ ومعنى ذلك أن "ميردال" يرى أن التخطيط للتنمية هو الذي يخرج الدول النامية من تخلفها إذا اتخذته منهجاً لها وليس لها من سبيل يخرجها من بوتقة التخلف الذي التصق بها سوى الإعتماد على

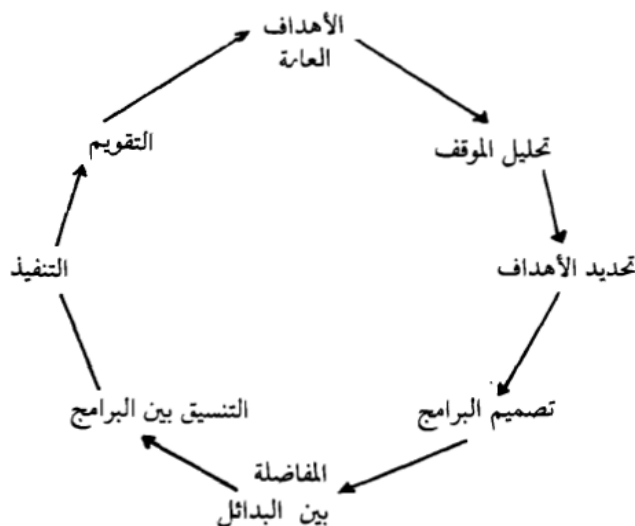
¹ إبراهيم عبد الهادي المليجي ومحمد محمود مهدي، مرجع سابق، ص 58.

² طلعت مصطفى السروجي، التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج، مرجع سابق، ص 198.

- سياسة التخطيط هذا التخطيط الذي يكون من طرف الدولة وسيؤدي بها إلى تحقيق التنمية التي ستساعد المجتمع في تحقيق التطور والتقدم والتحول والازتقاء والتحسين في جميع أبعاده وجوانبه. فلقد أصبح للتخطيط السليم في عالمنا المعاصر أهمية كبيرة وضرورية للتقدم وذلك للأسباب التالية:⁽¹⁾
- 1- التخطيط يَنْظِمُ البرامج والمشروعات في المجالات المختلفة ويُنَسِّقُ بينها في الأنشطة المتكاملة في إطار قومي تعاوني يُوَفِّرُ الجهدَ والوقتَ والتكاليفَ ويَضْمَنُ سلامة التنفيذ.
 - 2- يوازن التخطيط بين الموارد والاحتياجات ويعمل على استخدام الإمكانيات بأقصى طاقاتها وعلى أحسن وجه دون أن يترك طاقات معطلة أو مجالات للإسراف.
 - 3- يعمل التخطيط على دقة التنبؤ بالنتائج وما يتخللها من صعوبات يعالجها بالدراسة والفهم على أسس علمية من التحليل والبحث والتفوييم الصحيح.
 - 4- يسهم التخطيط القومي في أن تنطلق وتنضبط كل العوامل المعوقة للنهوض وأن يقضي على الأوضاع التي تقف في سبيل تحقيق حياة أفضل للأجيال المعاصرة والأحفقة وذلك لأن التخطيط السليم هو القوة الدافعة التي تمكن الجهود الإنسانية من تحقيق غايتها.
 - 5- يحقق التخطيط الأهداف القومية التي رسمتها السياسة العامة للدولة في فترات تتناسب وقدرة المجتمع على تسرب نتائج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغلب على الصعوبات والمعوقات.
 - 6- يعمل التخطيط على حل المشاكل الناتجة عن التنمية وإيجاد الحل المناسب للمعادلة الصعبة التي تواجه الدول النامية وذلك الحل الذي يوفق ما بين زيادة الإنتاج وزيادة الدخل الاستهلاكي والخدمات مع توفير فائض من الدخل (مدخرات) أو سلع للتصدير تستغل في استثمارات متجددة تعمل على زيادة الإنتاج وزيادة الدخل والاستهلاك... وهكذا.
 - 7- يعمل التخطيط على تحقيق الأهداف الاجتماعية التي يسعى الوصول إليها وهي الرفاهية وسعادة المجتمع جميعاً.
 - 8- مراعاة النواحي الاجتماعية في التخطيط الاقتصادي لتحقيق الشمول والتكامل في الخطط الشاملة.
 - 9- يساعد التخطيط في تنظيم الاستفادة من كل الطاقات البشرية المتاحة للعمل على تحقيق العمالة الكاملة وكذا يمكن الشعب من المشاركة الفعالة في اقتراح ووضع الخطط ومنابتها وتفوييمها.
- ويمكننا القول أيضاً أن التنمية هي عملية تخطيطية تُغيِّرُ البناءَ الاجتماعي لتصل بالمجتمع إلى أفضل الوسائل التي تُحقِّقُ العدالة الاجتماعية وتُتَّصِفُ بِمَرَحَلَةِ التخطيط بالديناميكية وتهدف إلى تحقيق التقدم في الأوجه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية باستخدام الفعال الكفاء لموارد ومصادر المجتمع أي أن عملية التنمية لا يمكنها أن تتم من فراغ ولا تنجم عن فراغ أيضاً، فهي تتم في مجالها

¹ محمد عبد الفتاح محمد، الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 154-155.

الحيوي وهو المجتمع فالنميمة تستهدف تحسين وتطوير مختلف معوقات الحياة الاجتماعية وفق منهجية تعتمد التخطيط والتنظيم والتنسيق والإشراف والضبط والتقويم والمتابعة المستمرة لترجمة غاياتها وأهدافها إلى نتائج فعلية تظهر على شكل تغيير شامل في بنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والإقتصادية والصحية والفكرية والثقافية وكل هذا لا يمكن أن يتأتى إلا بالتخطيط فلا يمكن للنميمة أن تستغني عن التخطيط وهذا الأخير بدوره يعمل على نجاحها فكلاهما يكمل الآخر. وهذه النميمة لأبد وأن تتم بشكل منظم وليس عشوائياً عن طريق إتباع الخطوات التالية:⁽¹⁾



الشكل (5): خطوات النميمة المخططة.

2-4-1-2 أهمية التخطيط في الدول النامية:

تباينت دول العالم الثالث فيما بينها بالنسبة لاهتماماتها التنموية ويعرَى هذا التباين إلى سلسلة من العوامل والظروف الموضوعية الخاصة بكل دولة من هذه الدول وطبيعة ظروفها وحاجاتها والتحديات التي تواجهها، ولقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين وبخاصة السبعينات والثمانينات منه ظهور اتجاهات وخطط وبرامج تنموية مختلفة ونماذج متعددة وقد اختلفت هذه الخطط في مدتها فهناك خطط ثلاثية وخمسية وسبعية وعشرية وجاء اختلافها أيضاً في المحاور التي تدور حولها فهناك خطط موجهة لتأمين الغذاء أو التصنيع أو التعليم أو الصحة.⁽²⁾

تسعى دول العالم من خلال استخدامها لأسلوب التخطيط إلى تحقيق التنمية التي هي مبتغى كل الدول على اختلاف أنظمتها وأيديولوجياتها وهذا بدوره يؤثر في نوع التخطيط المناسب والطرق والأساليب التي يجب إتباعها من أجل تحقيق أهدافه ولم يعد مقتصرًا فقط على الدول المتقدمة التي كان فيها استخدام التخطيط مكرراً، وبمرور الوقت تزايد الاهتمام بمسألة التخطيط لعلاج المشكلات

¹ - محسن عبد الحميد أحمد، مرجع سابق، ص 62.

² - محمد الخوالدة وآخرون، مرجع سابق، ص 206.

المختلفة خاصة الاجتماعية منها والاقتصادية فكثير من بلدان أوروبا الغربية بدأت تأخذ بمبدأ التخطيط في مواجهة الظروف الصعبة التي ورثتها عن الحرب العالمية الثانية.

في الجهة المقابلة كانت بدايات التخطيط في البلدان النامية على أساس التعامل مع مشكلة الفقر والتي تُعتبر بمثابة المدخل الاجتماعي للمشكلات الأخرى، وذلك باعتبار أن الفقر يؤثر تأثيراً واضحاً على الصحة والتعليم والتغذية والإسكان والبطالة التي تكون في مجموعها أهم المشكلات الاجتماعية في أي مجتمع إنساني والتي تحتاج في حلها إلى ضرورة توافر المعلومات والبيانات العلمية عن المجتمع وسكانه والتوصل إلى تخطيط مناهج مقبولة في الحياة اليومية للمجتمع وعليه كانت الدولة هي الشريك والمسؤول الأول في مواجهة هذه المشكلات. (1) فمثلاً " قامت فرنسا بتنفيذ أول خطة خمسية (1949م-1959م) لإعادة بناء فرنسا ثم تلا ذلك عدة خطط خمسية متوالية كان آخرها خطة عشرية (1965م-1975م) وفي إنجلترا تم تشكيل المجلس القومي للتنمية الاقتصادية سنة 1962م لدعم الاقتصاد القومي البريطاني". (2)

لقد ذاع استخدام مصطلح "التخطيط" في مختلف بقاع العالم وكان "الاتحاد السوفيتي أول من استخدمه وذلك عام 1928 م بعد أن بدأ بتنفيذ خطته الخمسية الأولى (1928م-1932م) كأسلوب للخلاص من حالة التخلف التي كان المجتمع الروسي يعانيها، وبعدما تعرض له من إهناك أثناء الحرب العالمية الأولى. وكان هدف الاتحاد السوفيتي من استخدام أسلوب التخطيط في التنمية ينحصر في رغبة قادة الثورة البلشوفية في تحويل مجتمعاتهم من الوضع الزراعي "المخلف" إلى واقع صناعي في طريق التقدم وقد حدثت معظم الدول الاشتراكية حذو الاتحاد السوفيتي بعد ذلك، مع إهتمامها بأن التخطيط هو أسلوب تحقيق التنمية الشاملة"، (3) وهكذا تأثرت دول العالم الثالث بالنجاح الكبير الذي أحرزه الاتحاد السوفيتي عندما استخدم التخطيط الاشتراكي أساساً لتطوير اقتصاده الوطني وأنبهرت بدرجة التطور الذي وصل إليه في فترة وجيزة مُعْتَدَةً أن سبب ذلك هو التخطيط، وهكذا لم يعد التخطيط أمراً اختياريًا بل أصبح يُشكّل مطلبًا حيويًا وأساسياً للبلدان العالم الثالث من أجل التصدي بجدية لمشاكل التخلف وتراكمها ولإسراع بعمليات التغيير والتنمية كما أن شروطه الموضوعية يجب وضعها في الحسبان عند مناقشة تجاوز التخلف الذي تعيش فيه الدول النامية.

بعدها انتشر التخطيط للتنمية كظاهرة وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حتى أصبح ضرورة لتحقيق معدلات سريعة في تنمية المجتمعات، "حيث أن معظم دول العالم اتخذت من التخطيط للتنمية وسيلة علمية تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والمتوقعة للمجتمع من أجل تحقيق ذلك الرخاء ولن يتم ذلك إلا باستخدام تنمية متوازنة لمختلف القطاعات الاقتصادية والإنتاجية منها والخدمية

1- حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص252.

2- هناء حافظ بدوي، مرجع سابق، ص12.

3- ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص233.

أيضاً"،⁽¹⁾ وعلى الأخصّ الدول النامية منها حيثُ يُعدُّ التخطيط الأسلوب الأفضل والأمثل لها إذا أرادت تحقيق التنمية في مجتمعاتها.

ثمَّ عمَّ استخدام أسلوب التخطيط بسرعةٍ فائقةٍ "والبلدان الآسيوية لها الريادة في هذا المجال وتُعتبر حكومة الفيليبين الأولى في إطلاق أول خطةٍ للتنمية عام 1947م وتبعتها الهند بعد ذلك في عام 1952م فالقادة الهنود قد تأثروا بشكلٍ كبيرٍ بإنجازات الاتحاد السوفيتي واعتقدوا بأنَّ التخطيط المركزي سوف يسرعُ بدفع المجتمع نحو التصنيع والسيطرة على الفقر، وهكذا اتجهت معظم البلدان النامية إلى تأسيس سلطاتٍ للتخطيط المركزي التي تُعنى بإعداد خطط التنمية القومية لتوجيه عملية التنمية الاقتصادية ومن ناحيةٍ أخرى فإنَّ بعض البلدان النامية قد نجحت بصورةٍ كبيرةٍ في محاولاتها للتخطيط أكثر من غيرها".⁽²⁾

ويختلف التخطيط الذي ساد في أوروبا الغربية في جوهره عن التخطيط الاشتراكي الذي تأخذ به البلدان الاشتراكية والذي ظهر في الاتحاد السوفيتي فالأول له صبغة الرأسمالية فهو فردي علاجي يعتمد على مشاركة الأفراد أكثر من الخبراء والفنيين ولذا فإنه تخطيط محلي لامركزي والتغير المستهدف فيه تغيير جزئي وبطيء ويعتمد على الخطط قصيرة المدى في حين الثاني له صبغة الاشتراكية، والتخطيط في هذه الحالة هو تخطيط مؤسسي تحليلي يعتمد على تدخل الدولة التي تملك وسائل الإنتاج ويعتمد على تحليل وقائع المجتمع وعلى مشاركة الخبراء والفنيين أكثر من مشاركة أفراد المجتمع فهو تخطيط قومي شامل ومركزي خطته تكون طويلة المدى ويهدف إلى إحداث تغييرات جذرية شاملة وسريعة.

إذن فقد "عَلقت الدول النامية الكثير من الآمال على استخدام التخطيط غداة حصولها على استقلالها السياسي وتحررها من قبضة الاستعمار، واعتبرته الأسلوب الأمثل الذي يضمن تخليص البلاد من المشكلات التي تقاومت عبر السنين والتي أصبحت سمات رئيسية في هذه البلاد وقد تمثلت هذه السمات انخفاض مستوى المعيشة إذ تدرج أجور الغالبية العظمى من العاملين في الدول النامية ضمن أصحاب الدخول المنخفضة لذلك نتجته معظم هذه الأجر إلى أوجه الإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية من مأكلي وملبسٍ ومسكن"،⁽³⁾ فكانت ترى في التخطيط المخرج والمنفذ من كل ما تُعانيه خاصة بعد رؤيتها لتجربة الاتحاد السوفيتي وهو يتطور شيئاً فشيئاً وبمزور الوقت بعد أن خرج يعاني الدمار من الحرب التي أنفلت كاهله، واعتباره من قبل الكثير من الدول النامية نموذجاً تسير وفق نهجه في استعمال أسلوب التخطيط للهوض بمجتمعاتها والوصول إلى ما وصل إليه من تطور، وازداد استخدام التخطيط بها بزيادة حجم السكان نتيجة لزيادة معدل النمو السكاني وارتفاع معدل

1- سامي مصطفى كامل زايد، مرجع سابق، ص27.

2- إبراهيم عبد الهادي المليجي ومحمد محمود مهدي، مرجع سابق، ص58.

3- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص251.

المواليد والإنخفاض النسبي في عدد الوفيات حيث يسود في هذه الدول ضعف التصنيع وقلة الإنتاج الزراعي وعدم كفاية المواد الغذائية وانتشار الأمية وسوء الأحوال الصحية وليس من سبيل للخروج من هذه المضلات إلا بالاعتماد على أسلوب التخطيط فهو الوسيلة التي تضمن النجاح لمشروعات التنمية، حتى ساد الاعتقاد بها أن عجلة التقدم لن تسير بصورة أسرع إلا بوجود التخطيط.

إن ما تواجهه مجتمعات الدول النامية من مشكلات أخذت في الإزدياد نوعاً وكماً لا يمكن حصرها مثل: زيادة نسبة الأمية، البطالة والفقر ونقص الغذاء وزيادة السكان والهجرة من الريف إلى المدن والهجرة الخارجية وغيرها لا يمكن التصدي لها إلا بالتخطيط التنموية التي تجعل من التخطيط منهجاً ومركزاً لها حيث أن التخطيط يعد وسيلة لتحقيق التنمية والتقدم الشامل للمجتمع، لأجل هذا حدثت الدول النامية حذو الدول المتقدمة في أخذها بالتخطيط منهجاً لتتمكن من تحقيق عمليات النقل الثقافي من الدول المتقدمة التي كانت تربطها بها مشروعات التنمية وبرامجها، بعد أن أدركت هذه الدول أن التخطيط هو المنهج الضروري لتحقيق التنمية السريعة واقتنعت بأنه ضرورة من ضرورات العصر وأنه المنفذ الذي بواسطته يمكن أن تتخلص من مشكلاتها المترامية⁽¹⁾.

لقد أصبح التخطيط في الدول النامية حقيقة واقعة لا يمكن الاستغناء عنها فهو أمر مطلوب لتحقيق الأهداف المرسومة والأخذ به يعد حتمية لازمة لها من أجل أن تلتحق بركب الدول التي سبقته في مختلف مجالات الحياة والوصول إلى درجة النمو التي وصلت إليها عن طريق تحقيق معدلات سريعة للتنمية مع ضمان التكامل والتوازن بين مختلف القطاعات في كافة المجالات وعلى جميع المستويات، فشهدت تدخل الدول النامية عن طريق عملية التخطيط من أجل إيجاد حلول للمشكلات المختلفة فأدخلت التخطيط في التعليم والصحة والزراعة والإسكان وغيرها من المجالات.

لما ظهر التخطيط لأول مرة في مجتمع اشتراكي ساد الاعتقاد أن منهج التخطيط هو منهج لا يصلح إلا في المجتمعات التي أنظمتها اشتراكية كونها السبابة في استخدامه ولا يمكن للمجتمعات الأخرى أن تطبقه، ولكن الواقع فند كل تلك الاعتقادات فمباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سارعت كثير من الدول الصناعية الرأسمالية إلى اعتماد هذا المنهج بصورة مختلفة ودرجات متفاوتة، وهكذا لم يقتصر فقط على الدول الاشتراكية لكن ظل النظر إلى التخطيط على أنه أسلوب ضيق يمكنه فقط علاج مشكلات محدودة ومحصورة في قطاعات معينة ولا يمكنه تعدي ذلك كما لا يمكنه الانتقال إلى مرحلة الشمول فراحت الدول الرأسمالية تحارب فلسفة التخطيط الشامل لأنه من اختراعات الاشتراكية العدو للرأسمالية وكل ما يأتي منها تجب محاربتها وعدم الأخذ به لكن الأحداث التي عرفها العالم فيما بعد والأزمات التي لحقت الدول الرأسمالية أعادت النظر لأسلوب التخطيط فتخلت

¹ - ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص 234.

عَنْ فِكْرَةِ مُحَارَبَةِ فَلْسَفَةِ التَّخْطِيطِ الشَّامِلِ بَلْ إِنَّ بَعْضَهَا بَدَأَ بِأَخْذِ التَّخْطِيطِ الإِقْتِصَادِيِّ بَعْدَ أَنْ كَانَ يُحَارِبُهُ وَيَرْفُضُهُ، فَانْتَهَجَتِ الْوَلَايَاتُ الْمُتَّحِدَةُ فِي بَادِي الْأَمْرِ ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى كُلِّ مِنَ أَلْمَانِيَا وَإِيطَالِيَا. وَالتَّجْرِبَةُ وَالْوَقَاعُ يُقُولَانِ " إِنَّ الدُّوَلِ النَّامِيَةَ أَكْثَرَ حَاجَةً إِلَى تَخْطِيطٍ كَامِلٍ شَامِلٍ لِاسْتِغْلَالِ مَوَارِدِهَا الطَّبِيعِيَّةِ وَالْبَشَرِيَّةِ وَالِازْتِيفَاعِ بِمُسْتَوَى مَعِيشَةِ السُّكَّانِ هَذَا وَالدُّوَلِ النَّامِيَةَ الَّتِي بَدَأَتْ فِي تَطْوِيرِ إِقْتِصَادِيهَا وَمُجْتَمَعَاتِهَا هِيَ الدُّوَلِ الَّتِي أَخَذَتْ فِعْلاً بِمَبْدَأِ التَّخْطِيطِ وَاسْتِنْقَادِ الْبَعْضِ مِنْهَا مِنْ التَّطَوُّرِ التَّكْنُولُوجِيِّ كَمَا اسْتَفَادَتْ مِنْ تَجَارِبِ الدُّوَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ الَّتِي سَبَقَتْهَا فِي هَذِهِ الْمَجَالَاتِ".⁽¹⁾ وَخِلَالَ الْعُقُودِ الْقَلِيلَةِ الْمَاضِيَّةِ شَرَعَتْ الدُّوَلِ النَّامِيَةَ بِرِسْمِ خُطَطٍ لِلنَّمِيَّةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ مُسْتَهْدَفَةً تَسْرِيحَ أَوْ تَعْجِيلَ مُعْدَلَاتِ نَوَاجِحِهَا الْقَوْمِيَّةِ وَمِنْ أَجْلِ تَرْجَمَةِ الْأَهْدَافِ إِلَى بَرَامِجٍ عَمَلِيَّةٍ بَرَزَتْ أَسَالِيبُ فَنِيَّةٍ جَدِيدَةٍ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُوْجَدِ سِوَى الْقَلِيلِ مِنَ الْإِهْتِمَامِ إِلَى الْإِحْتِيَاجَاتِ مِنَ الْأَيْدِي الْعَامِلَةِ الَّتِي تَتَطَلَّبُهَا الْخُطَطُ الإِقْتِصَادِيَّةُ وَطُرُقِ سَدِّ وَمُقَابَلَةِ تِلْكَ الْإِحْتِيَاجَاتِ، وَلَقَدْ إِفْتَصَّرَتْ أَوْلَوِيَّاتِ التَّخْطِيطِ فِي دُوَلِ الْعَالَمِ الثَّلَاثِ فِي تِلْكَ الْمَشْكِلاتِ الْمُنتَشِرَةِ كَمَشْكِلةِ الْغِذَاءِ وَالْفَقْرِ وَالصِّحَّةِ وَالتَّعْلِيمِ... الخ وَمِنْ بَيْنِ الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ الَّتِي انْتَهَجَتْ التَّخْطِيطَ وَاتَّخَذَتْهُ أُسْلُوبًا لَهَا نَذْكَرُ مُجْتَمَعَاتِ أَمْرِيكَا اللَّاتِينِيَّةِ وَإِفْرِيْقِيَا وَأَسِيَا، حَيْثُ ظَهَرَتْ عَلَى الْمُسْتَوَى الْعَالَمِيِّ وَالدُّوَلِيِّ كَقَوَى جَدِيدَةٍ تَسْتَعْمِدُ التَّخْطِيطَ كَوَسِيلَةً لِتَحْقِيقِ طُمُوحَاتِ مُجْتَمَعَاتِهَا كَانَ ذَلِكَ مُنْذُ الْأَرْبَعِيَّاتِ وَالْخَمْسِيَّاتِ مِنَ الْقَرْنِ الْعِشْرِينَ الَّذِي يُعْتَبَرُ تَارِيخَ بَدَايَةِ الْإِعْتِرَافِ بِالتَّخْطِيطِ الإِجْتِمَاعِيِّ كَوَسِيلَةٍ عِلْمِيَّةٍ مَأْمُونَةٍ الْإِسْتِخْدَامِ بِالنَّسْبَةِ لِمُجْتَمَعَاتِ الْعَالَمِ الثَّلَاثِ الَّتِي رَفَعَتْ حِينَهَا شِعَارَ التَّخْطِيطِ مِنْ أَجْلِ النَّمِيَّةِ، وَاسْتَمَرَّ اسْتِخْدَامُ أُسْلُوبِ التَّخْطِيطِ حَتَّى جَاءَتْ مَرْحَلَةُ الثَّمَانِيَّاتِ وَفِيهَا اسْتَهْدَفَ التَّخْطِيطُ مِنْ أَجْلِ النَّمِيَّةِ الْحَدَّ مِنْ مُسْتَوِيَّاتِ الْفَقْرِ وَالتَّأَكِيدِ عَلَى مُسْتَوِيَّاتِ الْحَيَاةِ الْمُقْبُولَةِ لِلْمُوَاطِنِينَ وَالْعَمَلِ عَلَى ضَمَانِ النُّمُوِّ الْمُتَوَازِنِ فِي تِلْكَ الْمُجْتَمَعَاتِ.

وَعَلَيْهِ فَإِنَّ " التَّخْطِيطَ الْكُفَاءَ فِي الْبُلْدَانِ النَّامِيَّةِ هُوَ الضَّمَانُ الْوَحِيدُ لِتَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ الَّتِي تَسَعَى هَذِهِ الْبِلَادُ إِلَى تَحْقِيقِهِ وَتَتَضَمَّنْ هَذِهِ الْأَهْدَافُ تَوْفِيرَ فُرْصِ الْعَمَلِ لِلْأَعْدَادِ الْمُتَزَايِدَةِ مِنَ السُّكَّانِ وَتَقْلِيلِ التَّفَاوُتِ فِي تَوْزِيْعِ الثَّرْوَةِ وَالدَّخْلِ بَيْنَ الْأَفْرَادِ وَرَفْعِ مُسْتَوِيَّاتِ الْمَعِيشَةِ فِي مُخْتَلَفِ الْمَنَاطِقِ بِحَيْثُ يَكُونُ تَقْدِمُهَا بِمُعْدَلٍ وَاحِدٍ بِقَدْرِ الْإِمْكَانَاتِ وَهَذِهِ الْأَهْدَافُ لَا يُمْكِنُ تَحْقِيقُهَا عَنْ طَرِيقِ الْجُهُودِ الْفَرْدِيَّةِ أَوْ عَنْ طَرِيقِ الْوَسَائِلِ التَّقْلِيدِيَّةِ بَلْ لِأَبَدٍ لِتَحْقِيقِهَا مِنَ الْأَخْذِ بِأُسْلُوبِ التَّخْطِيطِ".⁽²⁾ فَإِذَا أَرَادَتِ الدُّوَلِ النَّامِيَّةُ الْخُرُوجَ مِنْ دَائِرَةِ التَّخَلُّفِ الَّتِي جَعَلَتْهَا حَبِيسَةَ الْمَشْكِلاتِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ الْمُتَرَكِمَةِ وَالَّتِي لَمْ تَسْتَطِعْ إِجَادَةَ حُلُولٍ مُنَاسِبَةٍ بِالطَّرِيقِ التَّقْلِيدِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ، فَمَا عَلَيْهَا إِلَّا الْعَمَلُ بِأُسْلُوبِ مَنْهَجِ التَّخْطِيطِ وَاخْتِيَارِ الْخُطَطِ الْمُنَاسِبَةِ بِمَا تَقْضِيهِ ظُرُوفُ وَأَحْوَالُ هَذِهِ الدُّوَلِ وَحَتَّى تَتِمَّكَنَ مِنْ أَنْ تَلْحَقَ الدُّوَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ الَّتِي عَرَفَتْ تَطَوُّرًا وَتَقَدَّمًَا مُنْقَطِعَ النَّظِيرِ بِفَضْلِ سِيَاسَاتِ التَّخْطِيطِ الْمُنْتَهَجَةِ بِدِقَّةِ

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 258.

² - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 252.

وذكاء عاليتين مكنها من أن توصل مجتمعاتها إلى أرقى مستويات التقدم والرعاية، فليس مستحيلاً وليست معجزة أن تصل الدول النامية بشعوبها إلى تلك الدرجة من التطور بل بالإمكان تحقيق ذلك إذا توافر شرط التخطيط العلمي المحكم.

ويذكر لنا الدكتور عمرو محي الدين في كتابه التنمية والتخلف الأسباب التي تجعل الحاجة لاتخاذ التخطيط وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تزداد بصورة خاصة في الدول النامية وهي كالآتي: (1)

أولاً: الدول النامية أحوج ما تكون إلى جهاز للتخطيط يقوم بتخطيط الاستثمارات بما يحقق أكبر عائد اجتماعي ممكن وأصعاً في إختياره الوفرة النسبية لموارد المجتمع والأسعار الحقيقية لموارد المجتمع المختلفة.

ثانياً: يحتاج نجاح عملية التنمية إلى توجيه الموارد إلى مشروعات تحل أهمية إستراتيجية تحجم الموارد الخاصة عن التوجه إليها من أمثلة ذلك مشروعات رأس المال الاجتماعي (طرق، محطات الكهرباء السود... إلخ) وتتميز الدول النامية بالنقص الشديد في عرض خدمات هذه المشروعات ولا سبيل لنجاح عملية الإنماء الاقتصادي دون توفر قاعدة عريضة منها، كذلك تحتاج الدول النامية إلى توجيه الموارد إلى بعض المشروعات ذات فترة تعريغ طويلة وينتهي فيها الربح أو العائد السريع. ثالثاً: تقتقر الدول النامية إلى عرض وافر من المنظمين الصناعيين وتعني هنا المنظم الذي قاد عملية النمو الصناعي في أوروبا عقب الثورة الصناعية في القرنين الثامن والتاسع عشر، ولهذا فإنه يتعين على الدولة في الدول النامية لسد هذا النقص القيام بدور المنظم.

إن شعوب العالم النامي خاصة بعد تقدم وسائل الإعلام والإعلان ومعرفتها بوسائل المعيشة في الدول المتقدمة لا تستطيع أن تنتظر هذا الأمد الطويل (الذي مرت به الدول المتقدمة) حتى تحقق معدلات مرتفعة من التقدم والنمو، ومن هنا كان لابد من تدخل الدولة للإسراع بعملية النمو والتقدم وتخطي تلك الفجوة الزمنية التي تفصل الدول النامية عن الدول المتقدمة، هذا لأن عملية التنمية تستهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية يعجز عن تحقيقها أي جهاز سوى تدخل الدولة.

رابعاً: تحتاج عملية التنمية إلى رفع معدلات الاستثمار وهذا بدوره يقتضي رفع معدلات الإدخار في الدول النامية، وإن قرار تحديد معدل الإدخار إذا ترك للأفراد فإن المجتمع لن يستطيع الوصول إلى معدل الإدخار اللازم لتحقيق التنمية السريعة.

مما سبق يتبين مدى الحاجة إلى اتباع أسلوب التخطيط للتنمية في الدول النامية، فما تواجهه هذه الأخيرة من مشكلات آخذة في الإزدياد نوعاً وكماً لا يمكن حصرها ولا عدّها، على رأسها تأتي نسبة الأمية التي هي في تزايد مستمر والبطالة والفقر ونقص الغذاء والنمو الديمغرافي المتسارع وكذا الهجرة

1- عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص 267-268.

من الرّيف إلى المَدن والهجرة الخارجيّة والاعتماد على الآخرين وغيرها، ولا يُمكن التصدّي لها إلاّ بالخُطّ التّموّية التي تجعل من التخطيط العلميّ منهجًا ومُحرورًا ومُرتكزًا لها، فالتخطيط يُعدُّ وسيلةً لتحقيق التّميّة والتّفدّم الشّاملين للمُجتمع. "لقد أخذت الدّول النّامية بنظام التخطيط تمشيًا مع عمليّات النّقل الثقافيّ من الدّول المتقدّمة التي ترتبط بها في مشروعات وبرامج التّميّة المتنوّعة ولافتناعها بأنّه المنهج الضّروري لتحقيق تّميّة سريعة وهذه الضّرورة تُوجّهها طبيعة العصر الذي أصبح التخطيط العلميّ أحد السّمات المميّزة له حتّى أصبح يُوصفُ بأنّه "عصرُ التخطيط" كما تُوجّهها أيضًا ظروفُ البلاد النّامية حيث يُعتبرُ التخطيط العلميّ هو الأسلوبُ الوحيد الذي يضمنُ تخليصها من مشكلاتها التي ترسّبت وتراكمت عبر السنين والتي أصبحت تتمثّل في خصائص البلاد النّامية ذاتها".⁽¹⁾

إنّ البلدان النّامية تُعَلّقُ الكثير من الآمال على استخدام التخطيط للإسراع بمناهج التطوير الإقتصادي والاجتماعي لسكانها، لأجل ذلك كانت السّباقة في تطبيقه، حتّى أنّ هناك بعض الدّول مباشرة بعد تحقيقها للإستقلال السياسي راحت تُجهزُ الخُطّ المُختلفة من أجل تطبيقها لغرض تحقيق التّميّة.

2-2 ماهية التخطيط الاجتماعي:

1-2-2 مفهوم وأهمية التخطيط الاجتماعي:

1-1-2-2 مفهوم التخطيط الاجتماعي:

يَنقسمُ التخطيط إلى عدّة أنواع حسب تنوع ميادينه ومجالاته فهناك التخطيط الإقتصادي والتخطيط السياسي والتخطيط الثقافي والتخطيط الاجتماعي... إلى غير ذلك من أنواع التخطيط وسنحاول التطرّق إلى التخطيط الاجتماعي الذي يُعدُّ أهمّ أنواع التخطيط ذلك أنّه يُؤدّي إلى التّميّة الشّاملة، حيث بدأت الحاجة إليه منذ وجود الإنسان على وجه الأرض، ولكن هذه الحاجة تطوّرت أسلوبُ ممارستها من مجرد أنشطة تقوم على أسلوب المحاولة والخطأ وليس على أسس علميّة، وسنحاول ذكر بعض التعاريف رغم كثرتها، فقد اكتسب اصطلاحُ التخطيط الاجتماعي رواجًا واسعًا فضلًا عن المقالات الأكاديميّة والكتابات التي نُشرت حول موضوعه، حيث أصبح التخطيط الاجتماعي موضوعًا شعبيًا شائعًا ومحلّ اهتمام كثير من الباحثين في شتى الميادين ورغم ما قيل فيه فإنّ أهميته مدعاة لزيادة الاهتمام به، لأنّ التراث السوسيولوجي المتوفّر حوله مازال يحتاج إلى المعالجة والنّقاش، وإنّ غياب تعريفٍ مُوحّدٍ أو مدخّلٍ للتخطيط الاجتماعي لا يُعدُّ مشكلة صعبة إنّما الصّعوبة تكمن في عدم وجود محاولة لتصنيف تلك التعريفات المُختلفة ومقارنته تطبيقها في مجالات مُختلفة.

¹ - أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص 44.

التَّخْطِيطُ الإِجْتِمَاعِي عِنْدَ مُحَمَّدٍ عَاطِفٍ غَيْثٍ هُوَ: "أَيُّ جُهْدٍ مَقْصُودٍ وَشَامِلٍ نِسْبِيًّا وَمُنَسَّقٍ يَنْطَوِي عَلَى الإِعْتِرَافِ بِمُشْكَلاتِ قَدِيمَةٍ أَوْ تَوَقُّعِ مُشْكَلاتِ أَوْ فُرْصِ جَدِيدَةٍ، وَافْتِرَاحِ حُلُولٍ وَبِرَامِجٍ لِرَفَاهِيَّةِ المُجْتَمَعِ أَوْ المُجْتَمَعِ المَحَلِّي أَوْ التَّنْظِيمِ، وَيُعْتَبَرُ التَّخْطِيطُ الإِجْتِمَاعِي كَامِنٌ فِي التَّنْظِيمِ الشَّامِلِ وَالمُنْظَمَاتِ الكُبْرَى بِالتَّخْطِيطِ الإِجْتِمَاعِي لِالنَّشِيطَةِ أَعْضَائِهَا المُسْتَقْبَلَةِ. عَلَى أَنْ رَفُضَ التَّخْطِيطِ الإِجْتِمَاعِي لَا يَنْبُعُ مِنَ الرَّفْضِ الحَقِيقِيِّ لِلتَّخْطِيطِ ذَاتِهِ وَإِنَّمَا مِنْ مُشْكَلَةٍ أَسَاسِيَّةٍ هِيَ: مَنْ الذِّي سَوْفَ يُوجِّهُ التَّخْطِيطَ وَيَهْتَمُّ بِإِدَارَتِهِ، كَمَا أَنَّ هُنَاكَ جَمَاعَاتٍ سِيَاسِيَّةً وَاِقْتِصَادِيَّةً كَثِيرَةً تَرَفُضُ التَّخْطِيطَ أَوْ تُعَارِضُهُ عِنْدَمَا لَا تَكُونُ فِي مَوْقِفٍ يُتِيحُ لَهَا صَبْطَهُ وَتُوجِّهُهُ مِنْ أَجْلِ الصَّالِحِ العَامِّ لِأَعْضَائِهَا".⁽¹⁾

فِي حِينِ عَرَفَهُ أَحْمَدُ عَبْدِ الفَتَّاحِ نَاجِي بِقَوْلِهِ: "هُوَ ذَلِكَ النُّوعُ مِنَ التَّخْطِيطِ الذِّي يَقُومُ بِتَخْطِيطِ خَدَمَاتِ الرِّعَايَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ بِهَدَفِ إِشْبَاعِ إِحْتِيَاجَاتِ أَفْرَادِ المُجْتَمَعِ وَحَلِّ المُشْكَلاتِ الَّتِي تُوَجِّهُهُ مِنَ النَّاحِيَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَيَتِمَّتْ ذَلِكَ فِي خَدَمَاتِ الصِّحَّةِ وَالإِسْكَانِ، الطَّبِّ الوَقَائِي، وَالعِنَايَةِ بِالأُسْرَةِ وَالمُطْفُوئَةِ، وَمِيَاهِ الشُّرْبِ النَّقِيَّةِ وَالمَرَاقِقِ وَالنَّظَافَةِ العَامَّةِ، وَتَوْفِيرِ فُرْصِ عَمَالَةٍ لِمَنْ هُمْ فِي حَاجَةٍ إِلَى العَمَلِ، وَخَدَمَاتِ التَّعْلِيمِ، خَدَمَاتِ الشَّبَابِ، وَإِنْجِرَافِ الأَحْدَاثِ وَالإِنْجِرَافِ بِصِفَةِ عَامَّةٍ وَمُحَارَبَةِ الجَرِيمَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ المُشَاكِلِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ الَّتِي تُوَجِّهُ المُجْتَمَعِ مِثْلَ المُخَدَّرَاتِ، وَالعُنْفِ وَالتَّطْرَفِ".⁽²⁾

وَقَدْ عُرِفَ أَيْضًا: "التَّخْطِيطُ وَسِيلَةٌ إِلَى غَايَةٍ، وَيَتَمَيَّزُ بِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ مُنْتَظِمَةٌ وَمُسْتَمِرَّةٌ يَتِمُّ فِيهَا حَصْرُ كَافَّةِ مَوَارِدِ المُجْتَمَعِ مَادِيَّةً كَانَتْ أَوْ مَالِيَّةً أَوْ بَشَرِيَّةً وَتَحْدِيدِ طَرِيقَةٍ تَعْبِيَّتِهَا وَاسْتِعْلَالِهَا وَتَشْغِيلِهَا وَتَوَجِّهِيهَا وَتَوَزِّيْعِهَا بِشَكْلِ مُسَاعِدٍ عَلَى تَحْقِيقِ الغَايَاتِ المَرْجُوءَةِ فِي أَقْصَرِ مُدَّةٍ مُمَكِّنَةٍ وَبِأَقَلِّ جُهْدٍ أَوْ تَكْلُفَةٍ إِجْتِمَاعِيَّةٍ وَاِقْتِصَادِيَّةٍ وَبِأَدْنَى قَدْرِ مِنَ الضِّيَاعِ فِي هَذِهِ المَوَارِدِ".⁽³⁾

وَعُرِفَ أَيْضًا: "التَّخْطِيطُ الإِجْتِمَاعِي فِي أَصْبَحِ حُدُودِهِ هُوَ مَنْهَجٌ مِنَ المَنَاهِجِ الَّتِي تَسْعَى إِلَى التَّغْيِيرِ أَوْ الإِنْتِقَالِ مِنْ وَضْعٍ مُعَيَّنٍ لَوْضَعٍ آخَرَ فِي الحَيَاةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَفِي حُدُودِ المُجْتَمَعِ، فَهُوَ العُنْصُرُ الأَسَاسِي فِي عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ الَّتِي تَتَنَاوَلُ كُلَّ جَوَانِبِ الحَيَاةِ المَادِيَّةِ وَالبَشَرِيَّةِ فِي إِطَارِ المُجْتَمَعِ القَوْمِي وَكَذَا كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالعَادَاتِ وَالتَّقَالِيدِ وَأَنْمَاطِ السُّلُوكِ الَّتِي تَحْكُمُ اتِّجَاهَاتِ الأَفْرَادِ بِمَا يُحَقِّقُ إِسْتِيعَابًا أَكْثَرَ لِلطَّاقَاتِ وَتَنْمِيَّتِهَا فِي سَبِيلِ رَفْعِ المُسْتَوَى الإِجْتِمَاعِي، وَإِطْرَاقِ نُمُوهِ لِمُقَابَلَةِ الإِحْتِيَاجَاتِ المُتَطَوِّرَةِ وَالمُتَزَايِدَةِ لِلجَمَاعَاتِ وَالأَفْرَادِ فِي ظِلِّ أَيْدِيولوجِيَّةٍ تُتَرَجَّمُ آمَالَ الأُمَّةِ وَتُحَاوَلُ أَنْ تُصَوَّرَ مَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهَا مُسْتَقْبَلُهَا فِي كُلِّ المَيَادِينِ".⁽⁴⁾

وَمِنْ بَيْنِ تَعَارِيفِهِ كَذَلِكَ: "التَّخْطِيطُ الإِجْتِمَاعِي هُوَ عَمَلِيَّةٌ مُنْتَوَعَةٌ وَمُنْطَوِرَةٌ تَمْتَدُّ لِشَمْلِ جَمِيعِ مَا يَقُومُ بِهِ الإِنْسَانُ كَمَا أَنَّهُ شَامِلٌ لِلتَّفْكِيرِ أَيْضًا لِأَنَّهُ يَسِيرُ وَفَقَّ حُطَّةً زَمَنِيَّةً مُحَدَّدَةً وَمُنْظَمَةً وَعِنْدَ النُّطْقِ

1- محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص 304-305.

2- أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص 85.

3- محسن عبد الحميد أحمد، مرجع سابق، ص 44.

4- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 209.

باللفظ الاجتماعي مع التخطيط فإنه يوضح الصور والمعاني التي توضح أن التخطيط في مضمونه نظام اجتماعي موجه للمشروعات والمؤسسات الاجتماعية⁽¹⁾.

من خلال عرض هذه التعاريف نتوصل إلى تحديد مفهوم للتخطيط الاجتماعي يتضمن النقاط أو العناصر الآتية:

- 1- التخطيط الاجتماعي هو وسيلة المجتمع للانتقال من الحاضر إلى المستقبل مع تحقيق قدر من التغيير الاجتماعي المقصود المرغوب فيه.
- 2- يختلِف التخطيط الاجتماعي باختلاف أيديولوجية المجتمع والقيم والاتجاهات السائدة ويهدف إلى إحداث تغييرات أو تعديلات في نسق القيم داخل المجتمع.
- 3- يُمثّل التخطيط الاجتماعي مجموعة من الأنشطة المنظمة التي تستهدف تمكين الأفراد والجماعات لمواجهة مختلف المشكلات الاجتماعية التي تؤدي إلى ظهورها الظروف المتغيرة.
- 4- التخطيط الاجتماعي يتم خلال مجموعة من المراحل العلمية وفق خطة محكمة في مدة محددة انطلاقاً من إحتياجات أفراد المجتمع وذلك بما تسمح به الإمكانيات والموارد المتوفرة.
- 5- لا يتم التخطيط الاجتماعي من طرف جهة معينة واحدة بل هو عملية يتعاون فيها جميع أطراف المجتمع أي هو نتيجة لجهود تعاونية مشتركة بين جماعات المجتمع وقِياداته الشعبية والخبراء والفنيين.
- 6- التخطيط الاجتماعي مرتبط بكل ما يتعلق بالحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع ويعمل على تغييرها إلى الأفضل وتحقيق الرفاهية (مثل: الإسكان، الصحة والتغذية الجيدة... إلخ).
- 7- التخطيط الاجتماعي ليس تخطيطاً نوعياً وهو غاية كل تخطيط وكافة أنواع التخطيط الأخرى تنتهي إليه.

من خلال ما ذكر سابقاً نلاحظ أن التخطيط الاجتماعي يركز على القضايا الاجتماعية التي تمس حياة الأفراد بشكل مباشر كال فقر والجوع والصحة والجريمة والانحراف ويهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية داخل المجتمع مثل التعليم والصحة والإسكان والمواصلات والاتصالات والترويج والعمل على إقامة التوازن بينها جميعاً بحيث لا يطغى جانب على آخر ولا تقوم تنمية في ميدان أو قطاع على حساب ميدان أو قطاع آخر، فالتخطيط الاجتماعي يتفاعل بشكل مباشر مع مشكلات المجتمع المختلفة ويحاول قياس مختلف إحتياجات أفرادِهِ حسب أولوياتها وإحصاء مختلف موارده وإمكانياته ومن ثم العمل على إيجاد حلول مناسبة وتوفير وإشباع إحتياج المجتمع، وهذا النوع من التخطيط يمكن تطبيقه على مستوى دولي أو قومي أو إقليمي أو محلي، كما أن التخطيط الاجتماعي هو نشاط يرتبط عادة بالممارسة مع المجتمع ومسؤولي الخدمات الإنسانية وهو في الواقع وظيفة هامة

¹ - طلعت مصطفى السروجي، التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج، مرجع سابق، ص 19.

في المجتمع المحلي أو أي مجتمع ويشمل التخطيط الاجتماعي العمليات التي تسمح للناس استكشاف مناطق القوة ومجالات تحسين وتطوير خطط العمل وتقييم فعالية السياسات والبرامج في إيجاد التغيير الاجتماعي واسع النطاق.

ومن المسائل المعروفة الآن أن طبيعة التخطيط الاجتماعي ومداه الواضحتان في المجتمعات الحضرية يختلفان اختلافاً بيناً عما كان عليه الحال في المجتمعات الإقطاعية القديمة أو المجتمعات التاريخية ومرد هذه الاختلافات يقع في التمايز بين أنماط المجتمعات، ومن بين العوامل المؤدية إلى تمايز أنماط هذه المجتمعات نستطيع أن نبرز أربعة منها خصوصاً تلك التي لها علاقة وثيقة بموضوعات هي: (1)

1- حجم القاعدة الثقافية.

2- حجم الجماعة.

3- نوع النسق الوظيفي.

4- درجة التمدن أو النمو الثقافي.

2-2-1-2 أهمية التخطيط الاجتماعي:

أصبح التخطيط الاجتماعي إحدى السمات المميزة للعصر الحاضر لذا يوصف العصر الحاضر في كثير من الكتابات العلمية بأنه عصر العلم وعصر التخطيط وهذه التسميات ليست إلا انعكاساً موضوعياً وتعبيراً واقعياً عما تلقاه حركة التخطيط القائمة على الأسلوب العلمي من انتشار عالمي واهتمام يتراد يومًا بعد يوم، كما تزايد الاهتمام به في السنوات الأخيرة حتى أنه أصبح من الموضوعات الهامة للبحث العلمي والتجريب الاجتماعي.

فالتخطيط الكفء أصبح بمثابة الضمان الوحيد لتحقيق الأهداف الاجتماعية التي تسعى البلاد النامية إلى تحقيقها، فأهداف التنمية الاجتماعية الشاملة تتضمن توافر فرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان وتقليل التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين الأفراد ورفع مستويات المعيشة، والتنسيق بين هذه المستويات في مختلف المناطق، بحيث يكون تقدمها بمعدل واحد بقدر الإمكان، إن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها بالوسائل التقليدية أو بالاعتماد على الجهود الفردية أو المنظمات الأهلية وحدها، بل لابد من التخطيط الشامل لتحقيقها.

وانتباع سياسة التخطيط ضرورية لإحداث التوازن بين مختلف الميادين الاقتصادية والثقافية والصحية والترجيحية والسياسية حتى لا يخلل التوازن العام للمجتمع وكذلك لإحداث التكامل بين مختلف الوحدات الجغرافية التي يتكون منها المجتمع حتى يكون تقدمها بمعدل واحد بقدر الإمكان، وبحيث يتسنى القضاء على التباين الإقليمية التي تتميز بها الدول النامية.

¹ - محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، مرجع سابق، ص 250.

وَيُسَاعِدُ التَّخْطِيطُ عَلَى تَضْيِيقِ الفَجْوَةِ الَّتِي تَفْصِلُ بَيْنَ الدُّوَلِ النَّامِيَةِ وَالدُّوَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَذَلِكَ بِاسْتِخْدَامِ المَوَارِدِ بِأكْبَرِ قَدْرِ مُمَكِّنٍ مِنَ الكِفَايَةِ حَتَّى لَا يَحْدُثَ فِيهَا تَعْطِيلٌ أَوْ سُوءُ تَقْدِيرٍ وَبِالمُسَاعَدَةِ عَلَى تَحْقِيقِ حَيَاةٍ أَكْثَرَ رَعْدًا لِالأَجْيَالِ الحَالِيَةِ وَالمُتَعاقِبَةِ وَبِإِتَاحَةِ الفُرْصِ لِلْمُجْتَمَعَاتِ النَّامِيَةِ لِلتَّحَرُّرِ وَالإِنْتِطَاقِ وَبِالتَّنْسيقِ بَيْنَ الفَرَارَاتِ الإِقْصَادِيَّةِ المُتَبَايِنَةِ المُتَبَاعِدَةِ لِتَحْقِيقِ نُمُوٍّ عَاجِلٍ وَزِيَادَةٍ فِي الدَّخْلِ القَوْمِيِّ وَبِاسْتِشْعَارِ مَشَاكِلِ المُجْتَمَعِ وَحُسْنِ اسْتِغْلَالِ الطَّاقَاتِ المَادِيَّةِ وَالبَشَرِيَّةِ المُتَاحَةِ وَالمُتَابَعَةِ وَالمُعْتَلَّةِ خَاصَّةً فِي المُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ لِعِلاجِهَا.

فَالتَّخْطِيطُ الإِجْتِمَاعِيُّ أَصْبَحَ عَمَلِيَّةً حَثْمِيَّةً وَضَرْوِيَّةً، وَالعَمَلُ بِهِ يَتَوَجَّبُ تَرْتِيبَ الأَوَّلِيَّاتِ وَتَحْدِيدَ الأَهْدَافِ وَإِخْتِيَارَ الوَسِيلَةِ المُنَاسِبَةِ الَّتِي يُمَكِّنُ تَحْقِيقَ الأَهْدَافِ بِوِاسِطَتِهَا بِطَرِيقَةٍ تُمَثِّلُ تَنْمِيَةَ المَوَارِدِ وَالإِسْتِخْدَامَ الأَمْتَلَ لَهَا، وَنَسْتِطِيعُ أَنْ نُحَدِّدَ أَهْمِيَّةَ الفَعَالَةِ عَلَى النُّحُوِّ التَّالِي: (1)

- تَحْقِيقُ عَمَلِيَّاتِ التَّخْطِيطِ تَنْسِيقَ الجُهُودِ بَيْنَ الأَجْهَرَةِ وَالهَيْئَاتِ المُخْتَلِفَةِ وَعَدَمَ التَّكْرَارِ وَالإِزْدِوَاجِ وَتَحْقِيقُ التَّعَاوُنِ وَالمُشَارَكَةِ بَيْنَ هَذِهِ الجُهُودِ.

- يُسَاعِدُ التَّخْطِيطُ عَلَى تَنْمِيَةِ المَوَارِدِ المُخْتَلِفَةِ المَادِيَّةِ وَالبَشَرِيَّةِ وَالتَّنْظِيمِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَبِضْمَنِ حُسْنِ اسْتِخْدَامِ هَذِهِ المَوَارِدِ.

- التَّخْطِيطُ كَعَمَلِيَّةٍ مُوَاظِمَةٍ بَيْنَ الإِخْتِيَاغَاتِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَبَيْنَ الإِنْتِاجِ وَمُوَاظِنَةٍ بَيْنَ مَا يُمَكِّنُ تَحْقِيقَهُ مِنْ إِشْبَاعٍ فِي الحَاضِرِ وَمَا يُمَكِّنُ الحُصُولَ عَلَيْهِ فِي المُسْتَقْبَلِ.

- التَّخْطِيطُ هُوَ الوَسِيلَةُ التَّنْظِيمِيَّةُ لِإِدَاءِ بَرَامِجِ الرِّعَايَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَتَنْفِيزِهَا عَلَى المُسْتَوِيَّاتِ المُخْتَلِفَةِ وَكَذَلِكَ الأَجْهَرَةِ اللَّازِمَةِ وَالبَرَامِجِ سِوَاءَ كَانَتْ حُكُومِيَّةً أَوْ أَهْلِيَّةً وَالحَدَمَاتِ الَّتِي يَحْتَاجُهَا الأَفْرَادُ وَالجَمَاعَاتُ وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ خُطَّةٍ وَاضِحَةٍ وَمَرْسُومَةٍ دَاخِلِ إِطَارِ تَخْطِيطِيٍّ وَاضِحِ المَعَالِمِ.

- يُسَاعِدُ التَّخْطِيطُ عَلَى الوُصُولِ لِالأَهْدَافِ البَعِيدَةِ المَدَى عَنِ طَرِيقِ وَضْعِ الخُطَطِ المُنَاسِبَةِ لِلوُصُولِ إِلَى تِلْكَ الأَهْدَافِ.

- يُحَقِّقُ التَّخْطِيطُ الأَمْنَ وَالشُّعُورَ بِالأَمَانِ لِالأَفْرَادِ وَالجَمَاعَاتِ وَالتَّخْطِيطُ يُحَقِّقُ الرِّقَابَةَ الدَّاخِلِيَّةَ وَالخَارِجِيَّةَ عَلَى التَّنْفِيزِ وَيُسَهِّلُ مُتَابَعَةَ الخُطَطِ المُخْتَلِفَةِ وَالمُتَوَقَّفِ عَلَى الصُّعُوبَاتِ الَّتِي تَعْتَرِضُهَا أَوَّلًا بِأَوَّلِ.

- التَّخْطِيطُ هُوَ الوَسِيلَةُ الوَحِيدَةُ الَّتِي تَقُومُ أَسَاسًا عَلَى التَّنْبُؤِ بِالحَوَادِثِ وَالمُظَرِّفِ وَالإِحْصَاءَاتِ وَالبُحُوثِ نَتِيجَةَ تَحْلِيلِهِ وَاسْتِخْلَاصِ النَتَائِجِ المُحْتَمَلَةِ أَوْ المُتَوَقَّعَةِ وَهُوَ بِهَذَا يُعْتَبَرُ الأَسْلُوبَ العِلْمِيَّ لِمُقَابَلَةِ إِخْتِيَاغَاتِ المُسْتَقْبَلِ القَرِيبِ وَالبَعِيدِ فِي المُجْتَمَعَاتِ.

¹ - إبراهيم عبد الهادي المليجي، مرجع سابق، ص 83-84.

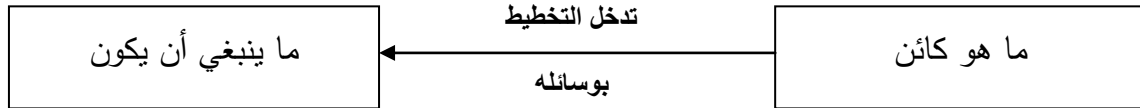
- يُعْتَبَرُ التَّخْطِيطُ وَسِيلَةً لِتَحْقِيقِ تَقَدُّمِ سَرِيعٍ فِي حَيَاةِ الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ حَيْثُ أَنَّ الْإِزْتِبَاطَ بِخُطَّةٍ مُعَيَّنَةٍ دَاتَ تَوْقِيتٍ مُعَيَّنٍ وَمُحَدَّدٍ، وَيُحَدِّدُ مَسْئُولِيَّاتِ كُلِّ مُشْتَرِكٍ فِي التَّنْفِيزِ وَالنَّمُوِيلِ مِمَّا يَدْفَعُ بِكُلِّ الْقُوَّةِ لِلإِنْطِلَاقِ نَحْوَ تَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ الْمَقْصُودَةِ فِي الْخُطَّةِ الشَّامِلَةِ.

- يُعْتَبَرُ التَّخْطِيطُ وَسِيلَةً لِحَلِّ الْمَشَاكِلِ النَّاجِمَةِ عَنِ التَّنْمِيَةِ وَإِجَادِ الْحَلِّ الْمُنَاسِبِ لِلْمُعَادَلَةِ الصَّعْبَةِ الَّتِي تُوَاجِهُ الدُّوَلُ النَّامِيَّةَ بِالنُّوَافِقِ بَيْنَ زِيَادَةِ الْإِنْتِاجِ وَزِيَادَةِ الدَّخْلِ الْإِسْتِهْلَاقِيِّ وَالْخَدَمَاتِ مَعَ تَوْفِيرِ فَائِضٍ مِنَ الدَّخْلِ (الْمُدَّخِرَاتِ) أَوْ سِلْعٍ لِلتَّصْدِيرِ تُسْتَعْلَى فِي إِسْتِثْمَارَاتٍ مُتَجَدِّدَةٍ تَعْمَلُ عَلَى زِيَادَةِ الْإِنْتِاجِ.

- يُحَقِّقُ التَّخْطِيطُ الْأَهْدَافَ الْقَوْمِيَّةَ الَّتِي رَسَمَتْهَا الدُّوَلَةُ فِي فَنَرَاتٍ تَنْتَاسِبُ وَقُدْرَاتِ الْمُجْتَمَعِ كَمَا يُمَكِّنُ مِنْ مُشَارَكَةِ الْمُوَاطِنِينَ فِي إِفْتِرَاحِ وَوَضْعِ الْخُطَّةِ وَمُتَابَعَتِهَا وَتَقْوِيمِهَا.

- التَّخْطِيطُ الْإِجْتِمَاعِي يَسْتَهْدَفُ إِحْدَاثَ التَّوَاوُنِ فِي الْعَدَالَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ وَعَدَالَةِ تَوَزِيعِ الْخَدَمَاتِ وَالْحَدِّ مِنَ الْفَقْرِ وَخَدَمَاتِ الْإِسْكَانِ وَقِطَاعَاتِ الرَّعَايَةِ وَالْخَدَمَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ، لِمُقَابَلَةِ حَاجَاتِ الْمُوَاطِنِينَ وَمُوَاجَهَةِ الْمَشْكَلَاتِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ وَتَحْسِينِ نَوْعِيَّةِ الْحَيَاةِ لِلْمُجْتَمَعِ.
وَلِلتَّخْطِيطِ الْإِجْتِمَاعِيِّ أُسُسٌ تَتَمَثَّلُ فِيْمَا يَلِي: (1)

- 1- تَحْدِيدُ أَهْدَافٍ وَاقِعِيَّةٍ مُنْسَقَّةٍ وَارْتِقَائِيَّةٍ وَمُحَدَّدَةٍ مُسَبِّقًا فِي ضَوْءِ مَا هُوَ كَائِنٌ وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ.
- 2- تَحْدِيدُ أَوْلِيَّاتِ التَّنْمِيَةِ وَالْإِصْلَاحِ وَالتَّطْوِيرِ.
- 3- تَحْدِيدُ الْوَسَائِلِ الْأَكْثَرِ مُنَاسِبَةً لِتَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ.
- 4- تَفْعِيلُ الْوَسَائِلِ لِتَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ الْمُحَدَّدَةِ سَلْفًا لِلْوُصُولِ إِلَى مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ.



حَيْثُ يَتَدَخَّلُ التَّخْطِيطُ بِوَسَائِلِهِ الْمُخْتَارَةَ لِنَقْلِ الْمُجْتَمَعِ بِوَقَائِعِهِ الْمُخْتَلِفَةَ وَظُرُوفِهِ وَأَوْضَاعِهِ وَمَشْكَلَاتِهِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ وَنَوْعِيَّةِ حَيَاةِ أَفْرَادِهِ وَحَاجَاتِهِمْ إِلَى ظُرُوفٍ وَأَوْضَاعٍ أَفْضَلٍ وَتَحْسِينِ نَوْعِيَّةِ حَيَاةِ أَفْرَادِهِ وَمُقَابَلَةِ حَاجَاتِهِمْ وَمُوَاجَهَةِ مُشْكَلَاتِهِمْ وَذَلِكَ بِأَفْضَلِ الْوَسَائِلِ وَفِي أَقْصَرِ وَقْتٍ مُمَكِّن.

2-2-2-2 خصائص وأساليب التخطيط الاجتماعي:

2-2-2-2-1 خصائص التخطيط الاجتماعي:

تَنْعَدُّ خَصَائِصُ التَّخْطِيطِ الْإِجْتِمَاعِيِّ فِي الْخَصَائِصِ التَّالِيَةِ: (2)

- أَنَّهُ تَدْبِيرٌ مُعْتَمَدٌ وَمَوْجَّهٌ يَسْتَنِدُ إِلَى مُمَارَسَةِ سَيْطَرَةٍ مَا وَالتَّحْكُمِ بِدَرَجَةٍ مُعَيَّنَةٍ فِي الطَّاقَاتِ الْمَادِيَّةِ وَالْبَشَرِيَّةِ الْمُنَاحَةَ أَوْ الَّتِي يُمَكِّنُ إِنتَاجَهَا.

¹ طلعت مصطفى السروجي، التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج، مرجع سابق، ص 37.

² نفس المرجع السابق، ص 37-38.

- استشراف المستقبل والتنبؤ باتجاهاته بالاعتماد على معطيات الحاضر والماضي.
- الأسلوب العلمي الذي يستخدم وسائل ونماذج دقيقة ومنهجًا لتحقيق الأهداف ومقابلة الحاجات الإنسانية.
- مجموعة التدابير المعتمدة والموجهة بمجموعة من القرارات والإجراءات الكفيلة بتحقيق الأهداف المحددة والمرتبطة بالسياسة الاجتماعية وأيديولوجية المجتمع.
- الاختيار بين البدائل بما يسمح بتجنب التناقض بين الأهداف والوسائل.
- تعبئة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والفنية أقصى حد ممكن وتلك التي يمكن إتاحتها كمورد كامن واستثمارها أفضل استثمار ممكن وإحداث أقصى نمو ممكن في أقصر وقت مستطاع.
- هناك جانب اجتماعي للتخطيط يتمثل في إحقاق العدالة التوزيعية والإهتمام بالحاجات الاجتماعية لإشباعها بأقصى قدر ممكن فضلًا عن تحقيق أعلى مستوى معيشي ممكن.
- الالتزام بالواقعية والشمول والتنسيق والمرونة والاستمرارية والتنبؤ بردود الفعل.
- صنع الخطة في صورة برنامج محدد المعالم والأجيال يتضمن كل برنامج مشروعات وخطة عمل محددة زمنيًا.

إنَّ التخطيط الاجتماعي عمليَّة إجتماعية تنطلق من الواقع الاجتماعي وتسعى لتغييره، وقد يمتدُّ الأمر إلى إزالة أوضاع سائدة وإقامة أوضاع جديدة، وإذا كان التخطيط ينطلق من الواقع الاجتماعي فإنه ينتج بالضرورة إلى المستقبل أي من الوجود الفعلي إلى الوجود الممكن ومن ثمَّ فهو عمل ابتكاري خلاق وهو أشمل وأعمق من التنظيم والإنشاء لأنه يتضمنهما ويتجاوزهما في الوقت نفسه إنه عمليَّة هدم وبناء هدم البناء الاجتماعي القديم المُنداعي وبناء هيكل جديد اجتماعي واقتصادي وسياسي على أساس من العلاقات الاجتماعية الجديدة.

2-2-2 أساليب التخطيط الاجتماعي:

لا يمكننا التطرق لجميع الأساليب المستخدمة في التخطيط ولكن سوف نقتصر على عرض أكثر

الأساليب ملاءمة واستخدامًا في التخطيط للتنمية وهي: (1)

أ- أسلوب التعليم والتمهيد قبل البدء الفعلي:

لا يمكن بأي حال من الأحوال ممارسة التخطيط الاجتماعي بصورة فجائية وشاملة، بل يجب التمهيد لذلك وإعداد الدراسات المبدئية المتعلقة بالمجتمعات المحلية محل الدراسة، وذلك رغبة في التوصل لربط جيد بين الممارسات الفعلية للتخطيط الاجتماعي وبين النظريات التئومية المطبقة بالفعل، أيضًا للوقوف على القوى الاجتماعية المؤثرة على مجريات العمليات التئومية... من ناحية أخرى تعمل هذه الخطوة على حشد الطاقات والموارد المادية، وضمان فعالية المشاركة الإيجابية

¹ - أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص 178 - 184.

لجميع، مما ينعكس في النهاية في صورة خطط تنموية إجتماعية شاملة وحقيقية ويُمكن الحكم مسبقاً على نجاحها.

ويرى أصحاب هذا الأسلوب:

1- أن القائمين على عملية التخطيط الاجتماعي، يجب أن يتعمقوا جيداً في فهم المجتمع المحلي المراد وضع خطط إجتماعية تنموية له بدرجة تسمح لهم بالإطلاع على كافة نقاط الضعف والحاجات والمشكلات التي يعاني منها السكان بهذه المنطقة.

2- ويشير أيضاً لضرورة تجنب النزعة الإدارية التي قد تسيطر على المخطط الاجتماعي وتجعله ينأى بنفسه بعيداً عن الناس أو عن الوقوف فعلياً على ما يدور حوله من مشكلات أو مصاعب إجتماعية.

3- أيضاً عليه أن يعي التجارب والخبرات لمن سبقوه بهذا المضمار، وأن يتعرف على مسببات الفشل لهؤلاء عند قيامهم بوضع خططهم خاصة وأنهم كان يحدوهم الأمل في وضع سياسات وخطط تنموية إجتماعية ناجحة.

4- من ناحية أخرى على المخطط الاجتماعي أن يعي جيداً المشكلات والأزمات الإجتماعية التي تحيط به من كل الجوانب.

وكل هذه العوامل تفرض نفسها فرضاً على عقليات ونفوس المخططين الاجتماعيين وعتقد أن البداية الحقيقية للقيام بالتخطيط الاجتماعي الجيد تتمثل في ضرورة فهم المخطط للمتغيرات الإجتماعية على المستويات المحلية والإقليمية للدول المحيطة به من كل جانب إذ أن هذه وتلك تؤثر كثيراً على كافة الخطط التنموية المثارة وبعض النظر عما إذا كانت خطط إقتصادية أم إجتماعية أم غيرها، ينبغي هنا للقائمين بالتخطيط الاجتماعي أن يستفيدوا من رؤى أو وجهات نظر المشاركين من المجتمع المحلي بمسودات الخطط الإجتماعية التنموية إذ أنها تأتي تعبيراً صريحاً وصحيحاً عن آمال وطموحات وحاجات هؤلاء، ومن ثم لا ينبغي أن يُعبر المخطط الاجتماعي إهتماماً بصيحات الإحتجاج ممن يصرّون على تحويل عملية صياغة الخطة الإجتماعية لأمر إداري بحت.

ومن ناحية أخرى من الأهمية التأكيد على ضرورة الإهتمام بقياس إهتمام الناس بعملية وضع الخطط التنموية، وأن يعتد أيضاً بأن التغيير الاجتماعي المنشود لا يمكن التنبؤ به بكل دقة ما لم يكن هناك تعبيراً حقيقياً عن حاجات وطموحات ورغبات كل الناس الأكيدة في تحقيق التنمية الفعلية، فإذا كانت رؤى ونظريات علم الاجتماع ضرورية هنا إلا أنها أيضاً تستمد قوتها من الإلمام الحقيقي بطروف المجتمع المحلي المراد تنميته اجتماعياً، ومن ثم فما يمكن تطبيقه من الناحية التخطيطية التنموية على مجتمع محلي ما، لا يمكن بالضرورة القياس عليه وتعميمه على مجتمعات محلية أخرى وإن التقارب في المكان والزمان منها خصوصيته وظروفه التي تميزه عما سواه، إذ أن التقدم والنشور

الإجتماعي رهن بقدرة وإرادة المجتمعات الإنسانية على التكيف مع تلك المتغيرات الجديدة المحيطة بهم.

نصل في نهاية هذا الجدل للتأكيد على مفهوم رأس المال الإجتماعي من العناصر الحاكمة في التنمية الإجتماعية برمتها، لكنه أيضا عنصر يُستخدم لتحقيق غاية ولكنه لا يُعد غاية في حد ذاته إذ أن التنمية عامة يجب أن تركز برمتها على تحقيق السعادة ونوعية الحياة الجيدة للفرد والمجتمع ومن ناحية أخرى تُشير لنقطة هامة، يجب على كل المخططين الإجتماعيين أن يدركوا جيدا حجم الصعوبات والمعوقات التي قد تُحدث من تحقيق التغيير الإجتماعي المنشود قبل بدايته، وقد يحدث هذا بمعرفة نسق القيم والنسق الثقافي القائم أو بمعرفة الممارسات الإجتماعية الرسمية ذاتها.

كما نجد أن هناك العلاقات التي تربط بين الاتجاهات السائدة تجاه التنمية الإجتماعية والمؤسسات الإجتماعية ذاتها ونسق القيم والنسق الثقافي، بحيث يمكن التأثير في طبيعة وقوة هذه العلاقات من خلال أدوات السياسة الإجتماعية، حيث أن التغيير الأول في النسق القيمي والثقافي القائم من الأهمية بمكان قبل البدء بأي تغييرات مترادفات لمعنى واحد، وأنه من دون الإصلاح المؤسسي، فإن أي تغييرات أو خطط للتنمية المجتمعية أو الإجتماعية هي أمور مفرغة من مضمونها، أي لا تُجدي في النهاية نفعا، إذ تُصيب المخطط الإجتماعي بالإحباط جراء النتائج السلبية التي يصطدم بها في النهاية.

ب- أسلوب المشاركة في عملية التخطيط الإجتماعي:

تهتم العديد من الحكومات المحلية بشكل خاص بالتخطيط الإجتماعي بمرحلتيه التخطيط والتنفيذ ويعزى هذا الإحساس لهذه الحكومات بأهمية التخطيط الإجتماعي كوسيلة تحقق مشاركة المواطنين في العثور على حلول لمشكلات أو مُعضلات إجتماعية قائمة بالمجتمعات المحلية. وتؤمن هذه الحكومات المحلية بأن ضعف مشاركة المواطنين هنا قد يتسبب في:

1- الكراهية والثور والقلّة الوعي بالشأن العام سواء على مستوييه القومي والمحلي ومن ثم تنعدم الخيارات والبدائل المتاحة للمشكلات القائمة بالمجتمعات المحلية.

2- زيادة قدر من التوتر والصراعات على المستوى المجتمعي، والتي قد تظل بدون حلول لها بالمجتمع.

لذا فمن الأهمية بمكان أن يتضمن التخطيط الإجتماعي قدرا عاليا من المشاركة المجتمعية بما ينتج للمواطن العادي من التعبير عن رأيه ومشاعره حيال البرامج والخطط الإجتماعية التي تمس شؤون حياته اليومية.

وعلى المخطط الإجتماعي أن يهتم بفهم أهمية المشاركة كوسيلة للتخطيط الإجتماعي الناجح وذلك من خلال القيام بالآتي:

أ- السعي الدؤوب للتعريف على أي تغييرات والاستجابة لها كفرصة التحدي.

- ب- ضرورة فهم أهمية مشاركة المواطنين بعملية التخطيط.
- ج- ضرورة العمل باستراتيجية "فائز-فائز" بدلاً من التركيز على خسارة طرفٍ بالكامل على حساب ربح آخر، بما يسمح بوضوح الغايات والأهداف.
- د- ضرورة التيقن من القرارات الصادرة بأن تكون واضحة لا غموض فيها وتُعبّر بموضوعية عن الحاجات المجتمعية.
- هـ- التركيز المستمر على تعليم البشر الموجودين بالمجتمع بأهمية التخطيط الاجتماعي.
- و- التعرف على الموارد الموجودة بالمجتمع والعمل على تميمتها.
- ز- الاتصالات والتعاون مع الآخرين للتوصل لحلّ للمشكلات القائمة بالمجتمع في صورة خطط اجتماعية ناجحة.

ومن الضروري أيضاً أن تتم مراجعة هذه الخطوات للتأكد من تحقيق المشاركة المجتمعية بدرجة كافية بما يعكس على صياغة خطط اجتماعية واقعية يمكن تنفيذها فعلاً، وبما يخدم ويحقق حاجات المواطنين والمجتمعات المحلية.

والسؤال، ما هي تلك المبادئ الخاصة بالمشاركة المجتمعية التي يمكن تطبيقها بصورة فعلية بعملية التخطيط الاجتماعي؟ وكيف يمكن في النهاية الحكم على نجاح أو فشل هذه المبادئ؟

ج- الاتصالات كوسيلة للتخطيط الاجتماعي:

يستخدم الاتصال هنا كوسيلة لتحقيق المشاركة بالمعلومات بين كافة الأطراف المهتمة بالتخطيط الاجتماعي، لذا كلما كان الاتصال على درجة عالية من الكفاءة كلما أدى بالضرورة إلى إيجاد تخطيط اجتماعي مُعبّرًا عن الحقائق والحاجات الضرورية أيضاً للمجتمع المحلي، وبصفة عامة يسهم الاتصال الفعال في:

- 1- التعرف على المبادئ الضرورية للمشاركة المجتمعية النشطة.
 - 2- تطوير وتنفيذ وتقييم الخطط.
 - 3- تنسيق الموارد سواءً مادية أو بشرية بما يمنح من إهدارها.
 - 4- خلق البيئة التفاعلية المحفزة على التعاون بما يسهم في صياغة جيدة للغايات.
 - 5- تشجيع الكافة بالمجتمع من مواطنين وجماعات على المشاركة الإيجابية.
- ويمكن قياس درجة أو مستوى الاتصال الفعال من خلال ما يلي:

- * عدد مرات الاتصال.
 - * درجة أو مدى سهولة الوصول للمعلومات.
 - * المحتوى المعلوماتي المتاح.
- والتخطيط الجيد لتلك الخطوات الأربعة السابق ذكرها يسهم أيضاً في تحقيق:

- تطوُّر أو تنمية الكيفيَّة التي يَتِمُّ بها إجراء تخطيط إستراتيجي فيما بعد، بما في ذلك تنمية قدرات تلك الأطراف المشاركة أو المهتمة بهذه العمليات.

- مساعدة المجتمعات والجماعات على تحقيق التَّواصل والاتِّصال الفعَّال فيما بينها.

- دعم ومساندة المجتمعات على تحيُّر البدائل الأفضل للاتِّصال.

2-2-3 مَعَوِّقَاتُ التَّخْطِيطِ الإِجْتِمَاعِيِّ:

هناك عَقَبَاتٌ وَمَعَوِّقَاتٌ تَقِفُ فِي وَجْهِ التَّخْطِيطِ الإِجْتِمَاعِيِّ وَتَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَحْقِيقِ الأَهْدَافِ

المرجوة منه، وَنَسْتَطِيعُ أَنْ نُعَدِّدَ ثَلَاثَ عَقَبَاتٍ أَسَاسِيَّةٍ مُتَضَمِّنَةٍ فِي عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ الإِجْتِمَاعِيِّ:⁽¹⁾

1- قَدْ تُرْسَمُ الخُطَّةُ بَعْدَ دِرَاسَةٍ سَرِيعَةٍ لَّا تَقِي بِالغَرَضِ المَطْلُوبِ، أَوْ تَكُونُ قَدْ اعْتَمَدَتْ عَلَى حَقَائِقَ وَمَعْلُومَاتٍ نَاقِصَةٍ أَوْ مُضَلَّلَةٍ وَفِي مِثْلِ هَذِهِ الحَالَاتِ فَإِنَّ المُشكَلَةَ مَوْضُوعَ البَحْثِ لَّا تُعْرَفُ التَّعْرِيفَ الصَّحِيحَ وَلَا يُمَكِّنُ تَنَاوُلَهَا تَخْطِيطًا بِصُورَةٍ فعَّالَةٍ. وَذَلِكَ عَلَى أَسَاسِ أَنَّ مَصَادِرَ مُهْمَةٍ قَدْ تَكُونُ قَدْ فَانَتِ البَاحِثُ أَوْ تَجَاوَزَ عَن أَهْمِيَّتِهَا دُونَ وَعِي كَامِلٍ، كَمَا أَنَّ مَجَالَ الوَحْدَةِ التَّخْطِيطِيَّةِ وَطَبِيعَتِهَا لَّا تَكُونُ قَدْ وَرِثَتْ وَفِيْمَتِ النِّقِيمِ الصَّحِيحِ. وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنَّ البَاحِثَ قَدْ يَفُوتُهُ إِدْرَاكُ الأَنْسَاقِ القِيمِيَّةِ وَالعَادَاتِ الفَعَّالَةِ فِي حَيَاةِ النَّاسِ، وَمَصَادِرُ المُقَاوِمَةِ وَمَعْدَلُ التَّغْيِيرِ الإِجْتِمَاعِيِّ الجَارِي وَاتِّجَاهَاتِهِ.

2- التَّخْطِيطُ يَتَطَلَّبُ حِينَ تَنْفِيذِهِ مُشَارَكَةَ المُوَاطِنِينَ كَشَرَطٍ أَسَاسِيٍّ لِأَنَّهُ يَحْدُثُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَحْيَانِ أَنْ تُرْسَمَ خُطَّةٌ أَوْ تُدَبَّرَ مَشَارِيعُ كَثِيرَةٌ دُونَ حِسَابِ المُشَارَكَةِ الفِعْلِيَّةِ فِي تَنْفِيذِهَا. وَخَطَرُ عَدَمِ المُشَارَكَةِ يَظْهَرُ فِي التَّخْطِيطِ الإِجْتِمَاعِيِّ الَّذِي يَتِمُّ عَن طَرِيقِ فَرْدِيٍّ أَوْ عَن طَرِيقِ المُؤَسَّسَاتِ الأَهْلِيَّةِ الَّتِي لَّا تَمْلِكُ سُلْطَةَ إِصْدَارِ القَوَانِينِ وَاللَّوَاغِحِ وَالتَّعْلِيمَاتِ المُلزِمَةِ لِأَفْرَادِ وَالجَمَاعَاتِ المُتَغَيِّرَةِ، وَالَّذِي يُشَارِكُ فِيهِ هَؤُلَاءِ عَن وَعِي تَامٍّ بِدَوَافِعِهِ وَعَمَلِيَّاتِهِ وَأَهْدَافِهِ الكُبْرَى. وَلِذَلِكَ كَانَ الإِفْتِتَاحُ عَن طَرِيقِ نَشْرِ الوَعِيِّ الإِجْتِمَاعِيِّ مِنَ العَمَلِيَّاتِ الَّتِي لِأَبْدٍ أَنْ تَسْبِقَ وَضَعَ مَشَارِيعِ التَّخْطِيطِ الإِجْتِمَاعِيِّ مَوْضِعَ التَّنْفِيذِ.

3- وَمِنَ أَمِّمِ العَقَبَاتِ الَّتِي تَقِفُ فِي وَجْهِ التَّخْطِيطِ عَدَمُ وَجُودِ القِيَادَاتِ ذَاتِ الكِفَاةِ العَالِيَةِ الَّتِي تُشْرِفُ عَلَى جَمِيعِ مَرَاجِلِ التَّنْفِيذِ، وَخُصُوصًا فِي المَسَائِلِ الخَاصَّةِ بِالوَسَائِلِ الفَنِّيَّةِ لِعَمَلِيَّاتِ التَّخْطِيطِ الإِجْتِمَاعِيِّ. وَلِهَذَا فَإِنَّ المَهَارَةَ وَالخِبْرَةَ وَالفَهْمَ النَّظْرِيَّ لِمَسَائِلِ المُجْتَمَعِ وَخُصُوصًا مَسَائِلِ التَّغْيِيرِ الإِجْتِمَاعِيِّ مِنَ الأُمُورِ الَّتِي لِأَبْدٍ أَنْ يَتَزَوَّدَ بِهَا المُشْرِفُونَ عَلَى شُؤُونِ التَّخْطِيطِ فِي المِيدَانِ الإِجْتِمَاعِيِّ وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ كُلَّ تَخْطِيطِ إِجْتِمَاعِيٍّ يَفُومُ عَلَى الظَّنِّ أَوْ الوَهْمِ أَوْ التَّمَنِّيِّ دُونَ دِرَاسَةٍ فِعْلِيَّةٍ لِمَشَاكِلِ المُجْتَمَعِ المُتَرَبِّبَةِ عَلَى النِّقْدِ، مَحْكُومٌ عَلَيْهِ مُقَدِّمًا بِالفِشْلِ. وَلِهَذَا أَيْضًا كَانَ التَّخْطِيطُ الإِجْتِمَاعِيُّ أَكْثَرَ أَنْوَاعِ التَّخْطِيطِ تَعَقُّدًا وَحَاجَةً إِلَى الفَهْمِ العَمِيقِ وَالإِسْتِعْدَادِ العِلْمِيِّ المُتَمَيِّزِ.

¹ - محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، مرجع سابق، ص 278.

هَذَا عَنِ التَّخْطِيطِ بِصِفَةِ عَامَّةٍ وَقَدْ تَوَاجَهَ عَمَلِيَّةُ التَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ هُوَ الآخِرُ مُعَوَّاتٍ كَثِيرَةً نُقِلَ مِنْ فَعَالِيَةِ النَّسَقِ الإِجْتِمَاعِيِّ وَالِإِقْتِصَادِيِّ لِلْمُجْتَمَعِ فِي تَحْقِيقِهِ لِلْأَهْدَافِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ وَيُمْكِنُ تَلْخِيسُ تِلْكَ الْمُعَوَّاتِ فِي: (1)

1- الإِعْتِمَادُ عَلَى نَمَازِجِ تَخْطِيطِيَّةٍ مُسْتَوْرَدَةٍ مِنَ الْمُجْتَمَعَاتِ لَا تَتَوَافَقُ ظُرُوفُهَا المَادِيَّةِ مَعَ ظُرُوفِ المُجْتَمَعِ.

2- الأَعْرَاضُ الخَيَالِيَّةُ الَّتِي يَجِدُ فِيهَا المُجْتَمَعُ بَوْضِعَ الخُطَّةِ تَحْقِيقًا لِذَاتِهِ بِالرَّغْمِ مِنْ عَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى إِنْجَازِهَا.

3- زِيَادَةُ حَجْمِ السُّكَّانِ الَّتِي يُعْتَبَرُ مُعَوِّقًا خَطِيرًا إِذَا لَمْ يُقَابَلْهُ زِيَادَةُ فِي الطَّاقَةِ الإِنْتِاجِيَّةِ لِأَفْرَادِ المُجْتَمَعِ.

4- قِلَّةُ المَوَارِدِ وَضَعْفُهَا وَعَدَمُ قُدْرَتِهَا عَلَى المُسَاهَمَةِ فِي إِعْدَادِ المَوَارِدِ البَشَرِيَّةِ وَزِيَادَةُ مُقَابَلَتِهَا.

5- النُّقْصُ الشَّدِيدُ فِي مَعْرِفَةِ حَصْرِ البَيِّنَاتِ وَالْمَعْلُومَاتِ اللَّازِمَةِ، الأَمْرُ الَّتِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ نُقْصُ المَعْرِفَةِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تَتَوَافَرَ لِأَجْهَازِ التَّخْطِيطِ.

6- الفَجْوَةُ الَّتِي تَرِيدُ إِتْسَاعًا مِنَ المَوَارِدِ وَالِإِمْكَانِيَّاتِ المَحْدُودَةِ وَبَيِّنَ الحَاجَاتِ وَالْمَشْكِلاتِ المُتَزَايِدَةِ بِاسْتِمْرَارٍ.

7- صُعُوبَةُ التَّوَصُّلِ إِلَى تَكْنُوْلُوجِيَا تَتَقَدَّمُ يَصْلُحُ إِسْتِخْدَامُهَا عِنْدَ التَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالِإِقْتِصَادِيَّةِ فِي الدَّوَلِ النَّامِيَّةِ.

2-2-4 التَّخْطِيطُ لِلتَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ:

لَقَدْ كَانَ ظَهُورُ التَّخْطِيطِ عَلَى المُسْتَوَى المَحَلِّيِّ ضَرُورَةً مُنْشُؤهَا صُعُوبَةُ التَّخْطِيطِ عَلَى المُسْتَوَى الوَطْنِيِّ لِمُعَالَجَةِ مَسَائِلَ وَأُمُورَ وَمَشَاكِلَ مُعَيَّنَةٍ يَتَمَيَّزُ بِهَا كُلُّ مُجْتَمَعٍ مَحَلِّيٍّ عَنِ الآخَرِ، ذَلِكَ أَنَّ عَدَمَ وُجُودِ تَجَانُسٍ بَيْنَ المُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ فِي الوَطَنِ الوَاحِدِ دَفَعَ إِلَى ضَرُورَةِ وُجُودِ هَذَا المُسْتَوَى لِيعَالَجَ مَشَاكِلَ مَحَلِّيَّةٍ بَحْتَهُ يَلْمَسُهَا كُلُّ أَفْرَادِ المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ فِي حَيَاتِهِمْ دَاخِلَ مُجْتَمَعِهِمْ وَهَذَا لَا يَعْنِي أَنَّ الخُطَّةَ المَحَلِّيَّةَ تَنْفَصِلُ عَنِ الخُطَّةِ الوَطْنِيَّةِ بَلْ يَجِبُ أَنْ تُكُونَ جُزْءًا مِنْهَا تَتَسَقَّى فِيهَا الخَدَمَاتُ المَحَلِّيَّةِ. وَبِذَلِكَ يُعْتَبَرُ التَّخْطِيطُ لِلتَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ أَحَدَ أَسَالِيبِ التَّخْطِيطِ عَلَى مُسْتَوَى أصْغَرَ مِنَ المُسْتَوَى الوَطْنِيِّ وَيَتَرْتَّبُ بِمُجْتَمَعٍ أصْغَرَ، فَهُوَ يَكُونُ عَلَى مُسْتَوَى الوَحْدَةِ المَحَلِّيَّةِ وَكَأَنَّهَا تَتَمَتَّعُ بِاسْتِقْلَالٍ ذَاتِي، وَهُوَ يَفُومُ عَلَى أَسَاسِ النُّهُوضِ بِتِلْكَ المُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ وَيُرَاعَى فِيهِ الظُّرُوفُ وَاحْتِيَاجَاتِ البِنْيَةِ المَحَلِّيَّةِ المُخْتَلِفَةِ وَالْمُنْتَوَعَةِ. وَإِذَا جِئْنَا إِلَى تَعْرِيفِهِ "هُوَ الَّذِي يَتِمُّ عَلَى المُسْتَوَى المَحَلِّيِّ أَيْ يَتِمُّ عَلَى مُسْتَوَى المُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ بِغَرَضِ النُّهُوضِ بِتِلْكَ المُجْتَمَعَاتِ وَيَتَرْتَّبُ التَّخْطِيطُ المَحَلِّيُّ لِتَنْظِيمَاتِ

¹ - محمد عبد الفتاح محمد، الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 173 - 174.

الإدارة المحلية كـمجالس القرى والمدن والمحافظات وتُراعى فيه احتياجات البيئات المحلية المختلفة وتنوعها وكثيراً ما تستمد الخطط المحلية اتجاهاتها من الخطة العامة للدولة مع مراعاة الاحتياجات والإمكانيات المحلية المتوفرة".⁽¹⁾ وتعتبره بعض الدول نوعاً من أنواع التخطيط العامة يمكن أن يقوم جنباً إلى جنب مع التخطيط القومي، ومعنى هذا أن للمناطق المحلية أن تنشئ أجهزتها للتخطيط وترسم سياساتها التخطيطية الخاصة بها.

فهذا النوع من التخطيط يتم على مستوى المجتمعات المحلية وذلك كالذي تقوم به الدول ذات المساحات الواسعة لكل ولاية أو محافظة أو منطقة أو مدينة أو قرية، وتراعى فيه احتياجاته المحلية المختلفة وتنوعها واعتماده على الموارد والإمكانيات المتاحة بالنسبة لهذه البيئة، ويرتبط هذا النوع من التخطيط بالتنظيمات القائمة في المجتمع المحلي كـمجلس القرية ومجلس المدينة ومجلس المحافظة وذلك بغرض النهوض بهذه المجتمعات. ويركز على تحقيق أهداف مشروعات محددة على مستوى المجتمعات المحلية والوحدات الإنتاجية والهدف منه تطوير هذه القطاعات من خلال الاستخدام الأمثل للموارد لتلبية الاحتياجات المحلية بناءً على ما يتوفر فيها من إمكانيات.

وفي التخطيط المحلي لا يجب أن تنفصل خطة تنمية المجتمع المحلي عن خطة التنمية الوطنية الشاملة بل يجب أن تكون جزءاً منها ومكملة لها من أجل ضمان تحقيق التوازن بين القطاعات المختلفة على المستوى الوطني ولا بد من أن توضع في الحسبان الجهود المحلية لتنمية المجتمعات المحلية وأن تتقابل صاعدة مع الجهود الوطنية الهابطة من أعلى حتى تتكامل الخطة وتكون شاملة للمجتمع الوطني ككل عن طريق قطاعاته أو عن طريق مجتمعاته المحلية وبهذا يمكن اعتبار تنمية المجتمعات المحلية وسيلة من وسائل تنمية المجتمع الكبير بأسره.

ويهتم هذا النوع من التخطيط بعملية التطوير العمراني وتوزيع استعمالات الأرض وحركة النقل والمزور وما يتعلق بتحسين البيئة وتغيراتها لتحقيق جميع المتطلبات المعيشية المختلفة من اجتماعية وثقافية وصحية وسياسية واقتصادية وغيرها، وكثيراً ما تستمد الخطط المحلية اتجاهاتها من الخطة العامة للدولة ومن الضروري التنسيق بين الخطة القومية وبين الخطة المحلية لأن الخطط المحلية ما هي إلا جزء من الخطة القومية. ويساهم التخطيط على المستوى المحلي في معالجة بعض المشكلات المحلية التي لا يكون لها عائد قوي كما يساعد على اكتشاف العناصر القيادية للمجتمع مما يفيد في توجيههم والاستفادة منه كما يدفع هذه المجتمعات نحو المساهمة في عمليات الإنتاج المختلفة، كما يعتبر هذا النوع من التخطيط تدريباً للمجتمعات المحلية على الحكم الذاتي وحل مشكلاتها بنفسها في حدود إمكانياتها ومواردها.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 166.

وَيُحَقِّقُ التَّخْطِيطُ عَلَى الْمُسْتَوَى الْمَحَلِّيِّ مُشَارَكَةَ الْمُوَاطِنِينَ فِي مَشْرُوعَاتِ التَّنْمِيَةِ وَفِي كُلِّ خَطْوَاتِهِ بَدَأً مِنَ الْمَرْحَلَةِ التَّمْهِيدِيَّةِ، فَالتَّخْطِيطُ، فَالْمَرْحَلَةُ التَّنْفِيزِيَّةُ فَالْمُنَابَعَةُ وَالنَّقْوِيمُ وَقَدْ أَنْجَزَ هَذَا التَّخْطِيطُ الْمَحَلِّيَّ الْكَثِيرَ مِنَ الْمَشْرُوعَاتِ لِلْمُجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ مِثْلَ بِنَاءِ الْمُسْتَشْفَيَاتِ وَالْمَدَارِسِ وَتَمْهِيدِ الطَّرِيقِ وَزِيَادَةِ الْإِنْتِاجِ الزَّرَاعِيِّ وَمِنْ خِلَالِ الْقِيَامِ بِهَذِهِ الْمَشْرُوعَاتِ يَتَوَلَّدُ الشُّعُورُ بِالمَسْئُولِيَّةِ الْجَمَاعِيَّةِ وَالثِّقَةِ بِالنَّفْسِ وَعُنْصُرِ الْمَبْدَأِ.

فالمُجْتَمَعَاتُ الْمَحَلِّيَّةُ مُشَارِكَةٌ فِي كُلِّ الْمَرَاكِحِ مِنْ تَحْلِيلِ وَتَقْيِيمِ الْوَضْعِ وَتَحْدِيدِ الْحَاجَاتِ التَّنْمُوِيَّةِ كَمَا أَنَّ لِلتَّخْطِيطِ الْمَحَلِّيِّ مُمَيَّزَاتٍ يَتَمَيَّزُ بِهَا عَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَنْوَاعِ التَّخْطِيطِ الْأُخْرَى وَيُمْكِنُ حَصْرُ هَذِهِ الْمُمَيَّزَاتِ فِيْمَا يَلِي: (1)

- يُحَدِّدُ الْمَشْكَالَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ وَالْحَاجَاتِ الْبِنْيِيَّةِ تَحْدِيدًا دَقِيقًا وَصَادِقًا وَكَذَلِكَ الْمَوَارِدِ وَأَنْوَاعِ الْخُطَطِ.
- وَيُحَقِّقُ الْمُشَارَكَةَ الْكَامِلَةَ مِنْ قِبَلِ الْمُجْتَمَعِ فِي عَمَلِيَّاتِ التَّخْطِيطِ الْمُخْتَلَفَةِ.
- وَيُعْتَبَرُ حَقْلَ تَجَارِبٍ يُسَاعِدُ عَلَى تَجَنُّبِ الْفَشْلِ فِي الْخُطَطِ الْقَوْمِيَّةِ.
- وَيُسَمَّى التَّخْطِيطُ الَّذِي يَتِمُّ عَلَى الْمُسْتَوَى الْمَحَلِّيِّ بِالتَّخْطِيطِ الْمَحَلِّيِّ، حَيْثُ تَقُومُ بِهِ أَجْهَرَةُ التَّخْطِيطِ الْمَحَلِّيَّةِ الَّتِي تَنْتَرَكُزُ فِيهَا سُلْطَةُ إِتْخَاذِ الْقَرَارَاتِ الْهَامَّةِ، الْأَمْرُ الَّذِي يُتَبَحُّ لَهَا قَدْرًا كَبِيرًا مِنَ الْحُرِيَّةِ فِي تَوْجِيهِ الطَّاقَاتِ وَإِدَارَةِ الْمَوَارِدِ الْمَحَلِّيَّةِ لِلْمُسَاهَمَةِ فِي تَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ الْعَامَّةِ لِلدَّوْلَةِ مِنْ خِلَالِ تَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ الْمَحَلِّيَّةِ، وَبِذَلِكَ فَالْخُطَطُ الْمَحَلِّيَّةُ مَا هِيَ إِلَّا مَرَاكِحٌ فِي طَرِيقِ تَحْقِيقِ الْغَايَاتِ الَّتِي يَسْعَى إِلَيْهَا التَّخْطِيطُ الْعَامِ.

بَيْنَمَا يَذْكَرُ لَنَا حُسَيْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ رَشْوَانَ مَرَايَا التَّخْطِيطِ عَلَى الْمُسْتَوَى الْمَحَلِّيِّ وَهِيَ كَالتَّالِي: (2)

- 1- يُعْتَبَرُ التَّخْطِيطُ الْمَحَلِّيُّ بِمُنَابَاةِ حَقْلِ تَجَارِبٍ يُوضِّحُ مَنَاحِي الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ فِي الْخُطَّةِ وَالْعَقَبَاتِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ يُوَاجِهَهَا التَّخْطِيطُ فِي الْمُسْتَوَى الْقَوْمِيِّ.
- 2- يَضَعُ التَّخْطِيطُ فِي الْمُسْتَوَى الْمَحَلِّيِّ النِّقَاطَاتِ الْفَرَعِيَّةَ لِلْمُجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ فِي الْإِعْتِبَارِ وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الصَّعْبِ تَحْقِيقُ ذَلِكَ فِي الْخُطَّةِ الْقَوْمِيَّةِ.
- 3- إِمْكَانِيَّةُ الْإِسْتِغْلَالِ الْأَمْتَلِ لِلْمَوَارِدِ وَالْإِمْكَانِيَّاتِ الْمَادِيَّةِ وَالْفَنِيَّةِ وَالْبَشَرِيَّةِ الْقَائِمَةِ فِي الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ.
- 4- يُسَاعِدُ التَّخْطِيطُ عَلَى الْمُسْتَوَى الْمَحَلِّيِّ فِي تَنْمِيَةِ الشُّعُورِ بِالمَسْئُولِيَّةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ وَإِمْكَانِيَّةِ الْإِسْتِنْفَادَةِ مِنَ الطَّاقَاتِ الْبَشَرِيَّةِ بِصُورَةٍ فَعَّالَةٍ.

5- يُعْنَى التَّخْطِيطُ فِي الْمُسْتَوَى الْمَحَلِّيِّ بِالتَّقَاصِيلِ الدَّقِيقَةِ لِحَاجَاتِ الْمُجْتَمَعِ وَهَذَا لَا يَتَيَسَّرُ عَلَى الْمُسْتَوَى الْقَوْمِيِّ حَيْثُ تَتَضَمَّنُ الْخُطَّةُ الْقَوْمِيَّةُ الْإِحْتِيَاجَاتِ الْأَسَاسِيَّةَ وَالْمَطَالِبِ الْعَامَّةِ دُونَ التَّقَاصِيلِ.

1- أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص 104.

2- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 109 - 110.

- 6- يُسَاعِدُ التَّخْطِيطُ المَحَلِّيُّ عَلَى تَخْفِيزِ النِّفَقَاتِ إِلَى أَقْصَى حَدِّ نَظَرًا لِإِمْكَانِ تَقْدِيرِهَا بِمَعْرِفَةٍ أَبْنَاءِ المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ تَقْدِيرًا دَقِيقًا وَتَعَاوُنِهِمْ بِصُورَةٍ نَظُوعِيَّةٍ فِي خَطَوَاتِ التَّنْفِيزِ.
- 7- يُعْتَبَرُ التَّخْطِيطُ عَلَى المُسْتَوَى المَحَلِّيِّ مِنْ أَهَمِّ أَسْبَابِ تَدْرِيبِ المُجْتَمَعَاتِ الصَّغِيرَةِ عَلَى الحُكْمِ الذَّاتِيِّ فَهُوَ تَأَكِيدٌ لِمَبْدَأِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ ذَلِكَ لِأَنَّ إِعْدَادَ الخُطَّةِ وَتَنْفِيزَهَا يَنْبُعُ عَنِ القَاعِدَةِ الشَّعْبِيَّةِ فِي المُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ وَيُتَبَّحُّ لَهُمْ حُرِيَّةُ الرِّقَابَةِ عَلَى أَجْهَزَةِ التَّخْطِيطِ القَائِمَةِ فِي المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ.
- 8- يَتَحَقَّقُ لِلتَّخْطِيطِ عَلَى المُسْتَوَى المَحَلِّيِّ نَوْعٌ مِنَ الرِّقَابَةِ الشَّعْبِيَّةِ الجَدِيدَةِ إِذْ يَسْتَطِيعُ المُواطِنُونَ مُبَاشَرَةً هَذِهِ الرِّقَابَةَ عَلَى أَجْهَزَةِ التَّخْطِيطِ القَائِمَةِ فِي المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ.
- 9- وَهَذَا لَا يَعْنِي أَنَّ الخُطَّةَ عَلَى المُسْتَوَى المَحَلِّيِّ مُنْفَصِلَةٌ عَنِ الخُطَّةِ القَوْمِيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الخُطَّةَ المَحَلِّيَّةَ مَهْمَا تَوَافَرَ لَهَا مِنَ الإِسْتِقْلَالِ إِلَّا أَنَّهَا لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَقِيَ بِإِحْتِيَاجَاتِ المُجْتَمَعِ، فَهَذَاكَ حَاجَاتُ كُبْرَى تَسْتَلْزِمُ تَدَخُّلَ السُّلْطَةِ المَرْكَزِيَّةِ، وَمِنْ أَهَمِّ تِلْكَ الإِحْتِيَاجَاتِ مَا يَتَعَلَّقُ بِشُؤُونِ الأَمْنِ وَالدِّفَاعِ وَمَشْرُوعَاتِ الطَّرِيقِ وَالمَشْرُوعَاتِ ذَاتِ الطَّابِعِ القَوْمِيِّ.
- فَالْحَدِيثُ عَنِ التَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ يَدْفَعُ بِالضَّرُورَةِ إِلَى التَّعْرُضِ لِعَمَلِيَّاتِ التَّغْيِيرِ المُخَطَّطِ عَلَى المُسْتَوَى المَحَلِّيِّ حَيْثُ أَنَّ التَّخْطِيطَ هُوَ الوَسِيلَةُ الفَعَالَةُ لِتُلُوعِ أَهْدَافِ التَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ، فَلَا يُمَكِّنُ إِغْفَالَ الحَدِيثِ عَنِ التَّخْطِيطِ فِي ضَوْءِ الحَدِيثِ عَنِ التَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ، ذَلِكَ أَنَّ التَّخْطِيطَ السَّلِيمَ عَلَى المُسْتَوَى القَوْمِيِّ يَتَطَلَّبُ حَتْمًا رَسْمَ خَرِيطَةٍ وَاضِحَةٍ المَعَالِمِ لِلْمُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ طَبَقًا لِلْمَوَارِدِ المُتَاحَةِ وَالإِحْتِيَاجَاتِ الأَسَاسِيَّةِ المَطْلُوبَةِ" فَالتَّخْطِيطُ المَحَلِّيُّ لِلتَّنْمِيَةِ تَخْطِيطٌ مِنْ أَجْلِ الجَمَاهِيرِ يَهْدَفُ فِي المَحَلِّ الأَوَّلِ إِلَى تَنْظِيمِ أَوْجِهِ النِّسَاطِ المُخْتَلِفَةِ لَهُمْ فِي كَافَّةِ القِطَاعَاتِ وَعَلَى كَافَّةِ المُسْتَوِيَّاتِ وَهُوَ الأَمْرُ الَّذِي يَتَطَلَّبُ تَضَافُرَ جُهُودِ المُسْتَوِيلِينَ فِي الحُكْمِ المَحَلِّيِّ كُلِّ مِنْهُمْ فِي تَخْصِصِهِ"⁽¹⁾، وَلا بُدَّ أَنْ نُشِيرَ هُنَا إِلَى أَنَّ نَمَطَ التَّخْطِيطِ المَحَلِّيِّ يَخْتَلِفُ عَنِ التَّخْطِيطِ القَوْمِيِّ مِنْ زَاوِيَتَيْنِ الأُولَى طَبِيعَةُ التَّخْطِيطِ وَالثَّانِيَّةُ أُسْلُوبُ التَّخْطِيطِ.

فَالتَّنْمِيَةُ المَحَلِّيَّةُ إِذَنْ هِيَ لَيْسَتْ مُجَرَّدَ خُطَّةٍ أَوْ بَرْنَامَجٍ أَوْ مَشْرُوعٍ لِلنُّهُوضِ بِحَيَاةِ المُواطِنِ إِقْتِصَادِيًّا وَاجْتِمَاعِيًّا وَثقَافِيًّا وَإِنَّمَا هِيَ عَمَلٌ إِنْسَانِيٌّ مُخَطَّطٌ وَمَرْسُومٌ يَشْمَلُ كُلَّ القِطَاعَاتِ وَيَمْتَدُّ إِلَى كُلِّ المَجَالَاتِ وَكَافَّةِ المُسْتَوِيَّاتِ لِتَحْقِيقِ التَّغْيِيرِ الإِجْتِمَاعِيِّ المَطْلُوبِ، وَذَلِكَ بِالإِعْتِمَادِ عَلَى المَوَارِدِ المَادِيَّةِ وَالإِنْسَانِيَّةِ المَحَلِّيَّةِ وَتَوْجِيهِهَا لِتُصَبِّحَ عَوْنًا مِنْ أَجْلِ الوُصُولِ إِلَى النِّقْدَمِ وَالرِّضَى لِلْمُواطِنِ وَالمُجْتَمَعِ، وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ عَمَلِيَّةَ إِجْرَاءِ تَخْطِيطِ مَحَلِّيٍّ يُبْرَزُ وَيُنْمِي أَعْضَاءَ وَطَاقَاتِ المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ وَإِمْكَانِيَّاتِهِمْ وَبِالنَّاتِلِيِّ يُحَوِّلُهُمْ إِلَى عَنَاصِرٍ إِجْبَابِيَّةٍ فِي المَوْقِفِ الإِنْمَائِيِّ، وَقَدْ أَثْبَتَتْ هَذِهِ الخُطَطُ نَجَاحًا كَبِيرًا فِي تَنْفِيزِ العَدِيدِ مِنَ المَشْرُوعَاتِ المُجْتَمَعِيَّةِ كِبْنَاءِ المَدَارِسِ وَالمُسْتَشْفِيَّاتِ وَرَدْمِ المُسْتَنْقَعَاتِ وَزِيَادَةَ

¹ - نُخْبَةٌ مِنَ أَسَاتِذَةِ عِلْمِ الإِجْتِمَاعِ، عِلْمِ إِجْتِمَاعِ المُجْتَمَعَاتِ الجَدِيدَةِ، كَلِيَّةِ الآدَابِ جَامِعَةِ الإسْكَندَرِيَّةِ، دَارِ المَعْرِفَةِ الجَامِعِيَّةِ، الإسْكَندَرِيَّةِ، 2007، ص 15.

الإنتاج الزراعي... إلخ، فضلاً عن أن القيام بمثل هذه المشروعات يولد الشعور بالمسؤولية الجماعية والشفقة وعنصر المبادأة لدى أعضاء المجتمع المحلي". (1)

لقد انتشرت العناية بتنمية المجتمع المحلي في كثير من المجتمعات النامية حتى يمكن تنظيم استغلال الموارد البشرية وغير البشرية في المجتمع المحلي ولتحقيق ذلك يجب أن يكون التخطيط للتنمية في برنامج متكامل على أساس عريضة من المعلومات، وبعض المجتمعات تستخدم مفهوم تنمية المجتمع المحلي لتحقيق معيشة أفضل للمجتمع المحلي حيث يختلف هنا الاستخدام باختلاف المجتمعات واختلاف ظروفها وحاجاتها ونقوم تنمية المجتمع في كل المجالات والمناشط السائدة في المجتمع القومي وهي تعتمد كل الاعتماد على المشاركة الإيجابية واستشارة أعضائه لضمان تفاعلهم، واستجاباتهم لتلك الحركة وتنمية المجتمع المحلي على أسس تعليمية وتنظيمية والعملية التعليمية هي محاولة تغيير اتجاهات وسلوك أعضاء المجتمع المحلي حيث إن تلك الاتجاهات قد تقف عقبة في سبيل التغيير في حين أن العملية التنظيمية يفسد بها محاولة توجيه المؤسسات بحيث يتفق والظروف والحاجات الجديدة وبذلك يتم توحيد جهود أفراد المجتمع المحلي والهيئات الحكومية ويتم التنسيق بينهما حتى يتم التغيير المرغوب فيه وحتى تتحسن ظروف المجتمع المحلي ليكون جزءاً من المجتمع القومي". (2)

إن مهمة التخطيط حيث تُحدد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك أهم الوسائل التي يتعين إعمالها لبلوغ تلك الأهداف، فالتخطيط هنا يقوم بالتنسيق الدقيق بين مختلف الأنشطة التي يشملها التخطيط، ويجب أن يكون هناك تخطيط علمي للتنمية حتى يتحقق التوازن والتنسيق للتنمية لها أهمية متعددة الجوانب وهي لا تأتي منفردة بل هي حلقات متلاحقة من التخطيط المتعدد الجوانب ويجب تحديثها باستمرار حتى نواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى لا نصبح متخلفة عن الواقع، كما أن هناك بعض الأسس التي يقوم عليها التخطيط السليم للتنمية المحلية منها: (3)

- 1- أن يكون التخطيط واقعياً على أساس الموارد البشرية والمادية المتاحة.
- 2- أن يكون التخطيط شاملاً ومتكاملاً لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة.

1- أحمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 68.

2- وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية دراسة تقويمية للقوى السياحية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 345.

3- مريم أحمد مصطفى، دراسات في التغيير والتنمية في الدول النامية، مرجع سابق، ص 167.

3- أن يكون التخطيط مرنًا، بحيث يُعاد تشكيله في ضوء التجربة والتقييم.
ملخص الفصل:

كلما ازداد فهم الإنسان للواقع الاجتماعي عن طريق العلم كلما ازداد استمساكًا بإرادته الفاهرة لمعالجة شؤونه بالصورة التي تحقق أهداف المجتمع العليا، وقد تأكد للجميع أهمية التخطيط وضرورته لعملية التنمية فظروف التغيير الاجتماعي المصاحب لعملية التنمية واحتمالات ظهور بعض المعوقات لمشروعاتها وبرامجها اقتضت أن يتخذ من التخطيط أساسًا لتحقيق التنمية. لهذا كان أسلوب التخطيط هو أعلى مستوى وصل إليه الإنسان للتدخل بإرادته في عمليات التغيير الاجتماعي لتحقيق في مسارها المصالح العليا للحياة الإنسانية.

لقد أصبح التخطيط بصفة عامة والتخطيط الاجتماعي بصفة خاصة اليوم موجودًا في جميع المجتمعات الحديثة والمعاصرة لأنه الطريق إلى استخدام الأساليب الحديثة في العمل وإشباع الاحتياجات ومواجهة وحل المشكلات التي تقابل الأفراد والجماعات والمجتمع سواء كان المجتمع محليًا أو جهويًا أو الوطن ككل ويتضمن هذا ترجمة الأساليب الحديثة إلى خطط وبرامج تنموية يمكن تطبيقها وتنفيذها من أجل إحداث التغيير المرغوب فيه.

حاولنا في هذا الفصل الولوج في عالم التخطيط والإحاطة ببعض جوانبه والغوص في تاريخه، وألقينا الضوء على التخطيط الذي تسعى دول العالم من خلاله إلى تحقيق التنمية، حيث أصبح له بالغ الأثر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وكيف أنه يعد مسألة مصيرية لا نقاش فيها بالنسبة للدول النامية لكي تعوض سنوات التخلف والحزمان وتحاول اللحاق بالدول المتقدمة، ذلك أن التنمية عملية شاقة تحتاج إلى جهد كبير ونفقات طائلة ووقت طويل ولن يتحقق التقدم إلا بإتباع السياسات والاستراتيجيات الملائمة والتخطيط الفعال الذي بإمكانه توفير الوقت والجهد بما يشتمل من وضع البرامج والخطط لتحقيق الأهداف.

الفصل الثالث: مسؤولوجيا التنمية.

تمهيد:

1-3 ماهية التنمية.

1-1-3 تاريخ ونشأة التنمية ومفهومها.

2-1-3 علاقة التنمية بالتخلف والتكنولوجيا.

3-1-3 علاقة التنمية بالتغير الاجتماعي والعولمة.

4-1-3 علاقة التنمية بالإعلام والسياحة.

2-3 ماهية التنمية المحلية.

1-2-3 مفهوم التنمية المحلية ودوافع الاهتمام بها.

2-2-3 مقومات التنمية المحلية ومراحلها.

3-2-3 المشاركة في التنمية المحلية.

4-2-3 دور التنمية المحلية في تحقيق التنمية الوطنية.

3-3 إستراتيجيات التنمية.

1-3-3 إستراتيجية التنمية على المستوى الوطني.

2-3-3 إستراتيجية التنمية على المستوى المحلي.

3-3-3 التنمية والبيئة.

ملخص الفصل.

تمهيد:

تكشف أدبيات وأطروحات التنمية أنها أصبحت إحدى القضايا المحورية التي نالت اهتمام جميع الدول المتقدمة منها والنامية، فاعتباراً من النصف الثاني من القرن العشرين وبعد الحرب العالمية الثانية تزايد الاهتمام بها وفرضت قضية التنمية نفسها على الفكر العالمي نتيجة التغيرات العميقة التي شهدتها العالم وهكذا أصبح موضوع التنمية من أهم التحديات في المجتمعات المعاصرة، وذلك من منطلق أن التنمية هي الوسيلة والغاية لتحقيق طموحات الشعوب وأهدافها، فتحوّلت إلى الهدف الذي نتطلع إليه كافة المجتمعات المتطورة والمتخلفة على حد سواء.

وإذا كانت التنمية من ضرورات المجتمعات المعاصرة فإنها تُعد حتمية ومطلب أساسي بالنسبة للمجتمعات النامية بوصفها الوسيلة المأمونة لعبور وتخطي التخلف ومحاولة اللحاق بركب الدول المتقدمة وذلك من أجل تحسين نوعية الحياة وتحقيق الرقي والرفاه الاجتماعيين من خلال تنمية قدرات شعوبها وتحملها مسؤولياتها وإشباع رغباتها وتعظيم إبداعاتها بهدف إنقاذها إلى مجتمع أفضل وأكثر كفاءة ومن ثمّ تصبح مجتمعات متطورة وتضيق الفجوة بينها وبين المجتمعات الغربية المتقدمة، فعدت التنمية بذلك قضية محورية ومصيرية بالنسبة لتلك الدول المتخلفة، وبناءً على ذلك أصبح هناك اهتمام متنامي في الوقت الراهن بدراسة التنمية وتحليل قضاياها وتحديد أبعادها والتركيز على إمكانيات وكيفية حدوثها على اعتبار أنها المدخل الأمثل للقضاء على التخلف الذي تعاني منه هذه الدول. ومن هنا سنحاول من خلال هذا الفصل تناول موضوع التنمية بشكله الواسع، وبشيء من التفصيل وبكل ما يحمله من مبادئ وركائز أساسية لتجسيده مع تسليط الضوء على أهم العناصر المستحدثة التي أصبح لها علاقة بالتنمية كالعولمة والسياحة والإعلام والبيئة وغيرها من العناصر، دون إغفال الحديث عن التنمية المحلية التي أصبحت هي الأخرى محل اهتمام الجميع لما لها من تأثير على سريان عملية التنمية الشاملة.

3-1-1 ماهية التنمية:

3-1-1-1 تاريخ ونشأة التنمية ومفهومها:

3-1-1-1-1 تاريخ ونشأة التنمية:

التنمية ظاهرة اجتماعية نشأت مع وجود البشر على سطح الأرض، فهي مفهوم قديم حديث، أصبح شائع الانتشار في الآونة الأخيرة كما أنها عملية معقدة ومتشعبة تشمل العديد من الجوانب وتتداخل فيها العديد من الفروع والمجالات، فهي عملية قديمة من حيث أنها كانت اهتمام الإنسان منذ وجوده وبداياته الأولى، إذ أن المتأمل في تاريخ البشرية يدرك أن الإنسان كان شغله الشاغل هو تنمية حياته وتلبية حاجياته المختلفة حسب تطورها عبر العصور، فكل ما كان يقوم به الإنسان هدفه الأول والأخير هو تحقيق التنمية أي تطوير حياته والانتقال بها من مستوى إلى مستوى آخر أفضل وأحسن، فمختلف الحضارات الماضية شهدت جهوداً إنمائية متنوعة ما زالت آثارها شاهدة على ذلك إلى يومنا

هَذَا هُنَا وَهَنَّا، وَمِنَ الْمَشَارِيعِ الَّتِي يُمَكِّنُ تَصْنِيفَهَا عَلَى أَنَّهَا مَشْرُوعَاتٍ تَنْمُوِيَّةٍ نَذْكُرُ مَثَلًا: شَقَّ الْقَنَوَاتِ وَإِقَامَةَ الْحَوَائِطِ وَالسُّدُودِ وَبِنَاءِ التَّجْمَعَاتِ السُّكَّانِيَّةِ عَلَى صِفَائِهِ الْأَنْهَارِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَشَارِيعِ الَّتِي بَقِيَتْ أَثَارُهَا شَاهِدَةً عَلَيْهَا وَمُؤَيَّدَةً لِفِكْرَةِ قَدَمِ التَّنْمِيَةِ.

وَالتَّنْمِيَةُ كَعَمَلِيَّةٍ يُشَارِكُ فِيهَا الْمَوَاطِنُونَ لَمْ تَكُنْ وَوَلِيدَةَ الْيَوْمِ، "فَمُنْذُ فَجَّرِ التَّارِيخُ وَأَفْرَادُ الْمُجْتَمَعِ يَتَعَاوَنُونَ فِي دَرْءِ الْأَخْطَارِ الْمُحِيطَةِ بِهِمْ وَحَلِّ الْمَشْكَلَاتِ الَّتِي تُوَاجِهُهُمْ، فَكَانُوا يَتَعَاوَنُونَ عَلَى قَهْرِ الطَّبِيعَةِ وَتَسْخِيرِهَا لِصَالِحِ مُجْتَمَعِهِمْ وَأَشْبَاعِ حَاجَاتِهِمْ إِلَّا أَنْ جُهْدَهُمْ كَانَ غَيْرَ مُنْتَظَمٍ وَغَيْرَ مُدَعَّمٍ بِأَيَّةِ مُسَاعَدَاتٍ فَنِيَّةٍ أَوْ مَادِيَّةٍ لِعَدَمِ وُجُودِ أَجْهَزَةٍ مَسْؤُولَةٍ يُمَكِّنُهَا أَنْ تُسَاعِدَهُمْ عَلَى التَّحَوُّلِ وَالنَّطُّورِ عَلَى أَسْسٍ عِلْمِيَّةٍ وَكَانَ أَثَرُ ذَلِكَ عَدَمَ وُجُودِ تَكَامُلٍ أَوْ تَسْيِيقٍ بَيْنَ مَا تَقُومُ بِهِ الدَّوْلَةُ مِنْ جُهُودٍ وَبَيْنَ مَا يَقُومُ بِهِ الْمَوَاطِنُونَ فِي مُجْتَمَعَاتِهِمْ الْمَحَلِّيَّةِ".⁽¹⁾

وَمِنْ هُنَا: "فَالتَّنْمِيَةُ كَعَمَلِيَّةٍ قَدِيمَةٍ قَدَمَ الْإِنْسَانَ نَفْسَهُ وَهِيَ لَيْسَتْ وَوَلِيدَةَ الْيَوْمِ، وَلَكِنَّهَا كَعِلْمٍ بَدَأَتْ فِي كِتَابَاتِ الْإِقْتِسَادِيِّينَ الْكَلَّاسِيكِيِّينَ وَالْمَارْكَسِيِّينَ وَكَانَ التَّرْكِيزُ فِي الْقَرْنِ الْمَاضِي عَلَى التَّنْمِيَةِ الَّتِي تَحْدُثُ مِنْ خِلَالِ النَّطُّورِ الدَّائِمِ لِلْمُجْتَمَعِ الْإِنْسَانِيِّ وَعَلَى أَسَاسِ الْمُرُورِ بَعْدَ مِنَ الْمَرَاكِلِ الْمُتَتَابِعَةِ، وَكَانَ هَذَا الْإِتِّجَاهَ طَبِيعِيًّا فِي هَذِهِ الْفَتْرَةِ الَّتِي ظَهَرَتْ فِيهَا نَظَرِيَّةُ دَارْوِينِ عَنِ النَّطُّورِ وَانْعَكَسَ هَذَا عَلَى التَّنْمِيَةِ".⁽²⁾

لَمْ يُسْتَعْمَلْ تَعْبِيرُ التَّنْمِيَةِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْأَقْطَارِ أَوْ عَلَى مَجْمُوعَاتٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا بَعْدَ الْحَرْبِ الْعَالَمِيَّةِ الثَّانِيَةِ، فَقَبْلَ ذَلِكَ الْوَقْتِ كَانَتْ الْبُلْدَانُ الْمُتَطَوِّرَةُ تَهْتَمُ فَقَطُّ بِالتَّغْيِيرَاتِ الْمَرْسُومَةِ إِمَّا لِتَحْسِينِ إِمْكَانِيَّاتِ الْوُصُولِ إِلَى الْمَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ فِي الْبُلْدَانِ النَّامِيَّةِ أَوْ فِي حَالَاتٍ قَلِيلَةٍ لِإِدْخَالِ بَعْضِ الْخَصَائِصِ لِمُنْهَجِيَّةِ "التَّحْضُرِ" بِمَا فِيهَا تَوْفِيرُ بَعْضِ الْخِدْمَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ، وَلَكِنْ بَعْدَ الْحَرْبِ الْعَالَمِيَّةِ الثَّانِيَةِ ظَهَرَ مَفْهُومُ التَّنْمِيَةِ وَبَدَأَتْ الْقُوَى الْاِسْتِعْمَارِيَّةُ بِقُبُولِ الْحَاجَةِ إِلَى التَّنْمِيَةِ الْاِقْتِسَادِيَّةِ وَالْاِجْتِمَاعِيَّةِ وَحَتَّى قُبُولِ حَقِيقَةِ الْاِسْتِقْلَالِ السِّيَاسِيِّ فِي الْأَرَاضِي الَّتِي تَحْكُمُهَا، وَهَذَا الْقُبُولُ كَانَ جُزْئِيًّا نَتِيجَةً لِنُموِّ الضَّغْطِ مِنْ أَجْلِ التَّنْمِيَةِ وَالْاِقْتِسَادِ مِنْ مَوَاطِنِي هَذِهِ الْبُلْدَانِ وَوَعِي النَّاسِ الْمُتْرَابِدِ فِي الْبُلْدَانِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالنَّامِيَّةِ بِاِنْسَانِيَّتِهِمْ الْمُشْتَرَكَةَ وَبِالْفُرُوقِ الْهَائِلَةِ فِي مُسْتَوِيَّاتِ مَعِيشَتِهِمْ. وَفِي عَصْرِنَا الْحَالِي بَدَأَ الْاِهْتِمَامُ بِالتَّنْمِيَةِ بِتَرَايُدٍ بَعْدَ نِهَآيَةِ الْحَرْبِ الْعَالَمِيَّةِ الثَّانِيَةِ وَبَعْدَ حُصُولِ الْعَدِيدِ مِنَ الدَّوَلِ عَلَى اِسْتِقْلَالِهَا السِّيَاسِيِّ الَّتِي نَاصَلَتْ مِنْ أَجْلِهِ سَنَوَاتٍ طَوِيلَةً.

لَقَدْ كَانَ أَوَّلُ اِهْتِمَامٍ بِالتَّنْمِيَةِ يَعُودُ إِلَى النَّشْأَةِ الْأُولَى لِعِلْمِ الْاِقْتِسَادِ عَلَى يَدِ الْاِقْتِسَادِيِّ الشَّهِيرِ "آدَمِ سَمِيثِ ADAM Smith" فِي كِتَابِهِ "بُحُوثٌ حَوْلَ طَبِيعَةِ وَأَسْبَابِ تَرْوَةِ الْأُمَّمِ" حَيْثُ تَكَلَّمَ فِيهِ عَنِ النُّمُوِّ وَالنَّطُّورِ الْاِقْتِسَادِيِّ بِمَا يُشْبِهُ التَّنْمِيَةَ، إِضَافَةً إِلَى أَنَّهُ قَدَّمَ جُمْلَةً مِنَ الْعُنَاصِرِ الْكَفِيلَةِ بِاِحْدَاثِ

¹ عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 50-51.

² أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص 7.

التنمية تتمثل أساساً في إحداثِ تَغْيِرَاتٍ هَيْكَلِيَّةٍ وَتَقْدِيمِ تَقْنِي وَسِيَّاسَةِ لِّلتَّرَاكُمِ وَسِيَّاسَةِ إِقْتِصَادِيَّةٍ تَقُومُ عَلَى أَسَاسِ تَحْقِيقِ النَّشَاطِ الإِقْتِصَادِي وَكَانَ الْمُنْطَلَقُ الْأَسَاسِي لِعِلْمِ الإِقْتِصَادِ فِي تِلْكَ الْآوَنَةِ مُوجَّهًا بِصُورَةٍ رَيْسِيَّةٍ حَوْلَ مَا أَسْمَاهُ الْبَاحِثُونَ بِشُرُوطِ التَّوَازُنِ الثَّابِتِ خِدْمَةَ لَطَبَقَةِ الدُّرُجَوَاتِيَّةِ الصَّاعِدَةِ، وَمَا إِنْ إِنْتَصَرَتْ هَذِهِ الطَّبَقَةُ وَسِيَادَةَ الْمَذْهَبِ الْحُرِّ حَتَّى أَهْمَلَ عِلْمُ الإِقْتِصَادِ الْغَرْبِي قَضِيَّةَ التَّخْطِيطِ وَالتَّنْمِيَّةِ وَحَاوَلَ الْبَحْثَ عَنِ نَمُودَجٍ لِّلتَّوَازُنِ السَّاكِنِ وَالذِّي هُوَ فِي جَوْهَرِهِ رَفُضٌ لِمَبْدَأِ التَّخْطِيطِ، غَيْرَ أَنَّ فِكْرَةَ التَّنْمِيَّةِ عَادَتْ لِلظُّهُورِ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ سَنَةَ 1944م فِي تَقْرِيرِ اللُّجْنَةِ الإِسْتِشَارِيَّةِ لِلتَّعْلِيمِ فِي بَرِيطَانِيَا عَنِ التَّرْبِيَّةِ الْجَمَاهِيرِيَّةِ وَتَقُومُ الْفِكْرَةُ الْأَسَاسِيَّةُ فِي هَذَا التَّقْرِيرِ أَنَّ الإِهْتِمَامَ بِنَسَقِ الْمُجْتَمَعِ الْقَوْمِي يَجِبُ أَنْ يَنْطَلِقَ مِنَ الإِهْتِمَامِ بِأَنْسَاقِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ تَعْلِيمِ أُنْبَاءِ هَذِهِ الْمُجْتَمَعَاتِ وَتَنْمِيَّةِ قُدْرَاتِهِمْ وَعَلَى تَوْجِيهِ مَسَارِ التَّغْيِيرِ الإِجْتِمَاعِي وَالِإِقْتِصَادِي وَتَرْوِيدِهِمْ بِمَجْمُوعَةٍ مِنَ الْمَهَارَاتِ اللَّازِمَةِ. فَمَفْهُومُ التَّنْمِيَّةِ بِهَذَا اللَّفْظِ الصَّرِيحِ لَمْ يُسْتَحْدَمْ وَلَمْ يَبْزُرْ بِصُورَةٍ أَسَاسِيَّةٍ فَفَطْ مُنْذُ الْحَرْبِ الْعَالَمِيَّةِ الثَّانِيَّةِ حَيْثُ أَنَّهُ لَمْ يُسْتَحْدَمْ عِنْدَ ظُهُورِهِ فِي عَصْرِ الإِقْتِصَادِي الْبَرِيطَانِي "آدم سميث" فِي الرَّبْعِ الْأَخِيرِ مِنَ الْقَرْنِ الثَّامِنِ عَشَرَ وَحَتَّى الْحَرْبِ الْعَالَمِيَّةِ الثَّانِيَّةِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الإِسْتِثْنَاءِ، وَاسْتُخْدِمَتْ مَكَانَهُ مُصْطَلَحَاتٌ مُغَايِرَةٌ كَالْتَّحْدِيثِ وَالتَّصْنِيعِ، وَوَلَا حَقًّا تَطَوَّرَ مَفْهُومُ التَّنْمِيَّةِ لِيَرْتَبِطَ بِالْعَدِيدِ مِنَ الْحُقُولِ الْمَعْرِفِيَّةِ "بَعْدَهَا بَرَزَ مَفْهُومُ التَّنْمِيَّةِ بِدَايَةِ فِي عِلْمِ الإِقْتِصَادِ حَيْثُ أُسْتُخْدِمَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى عَمَلِيَّةِ إِحْدَاثِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ التَّغْيِرَاتِ الْجَذْرِيَّةِ فِي مُجْتَمَعٍ مُعَيَّنٍ بِهَدَفِ إِكْسَابِ ذَلِكَ الْمُجْتَمَعِ الْقُدْرَةَ عَلَى التَّطَوُّرِ الدَّائِي الْمُسْتَمِرِّ بِمُعَدَّلٍ يَضْمَنُ التَّحَسُّنَ الْمُتْرَائِدَ فِي نَوْعِيَّةِ الْحَيَاةِ لِكُلِّ أَفْرَادِهِ، بِمَعْنَى زِيَادَةِ قُدْرَةِ الْمُجْتَمَعِ عَلَى الإِسْتِجَابَةِ لِلْحَاجَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ وَالْحَاجَاتِ الْمُتْرَائِدَةِ لِأَعْضَائِهِ بِالصُّورَةِ الَّتِي تَكْفُلُ زِيَادَةَ دَرَجَاتِ إِشْبَاعِ تِلْكَ الْحَاجَاتِ عَنِ طَرِيقِ التَّرْتِيدِ الْمُسْتَمِرِّ لِاسْتِغْلَالِ الْمَوَارِدِ الإِقْتِصَادِيَّةِ الْمَتَّاحَةِ وَحُسْنِ تَوْزِيْعِ عَائِدِ ذَلِكَ الإِسْتِغْلَالِ".⁽¹⁾

هَكَذَا كَانَتْ الْبِدَايَاتُ الْأُولَى لِمَوْضُوعِ التَّنْمِيَّةِ، حَيْثُ كَانَتْ مُرْتَبِطَةً فَفَطْ بِالْجَانِبِ الإِقْتِصَادِي كَمَا أَنَّهُا ظَهَرَتْ فِي الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ أَوَّلًا وَفِي إِنْجِلْتْرَا بِالْتَّحْدِيدِ وَرَكَزَتْ عَلَى التَّنْمِيَّةِ الْمَحَلِّيَّةِ بِاعْتِبَارِهَا الْمُنْطَلَقَ لِلتَّنْمِيَّةِ الْوَطْنِيَّةِ، بَعْدَهَا بَدَأَ هَذَا الْمَوْضُوعُ فِي الْإِنْتِشَارِ وَالتَّوَسُّعِ حَتَّى عَمَّ جَمِيعَ دُولِ الْعَالَمِ دُونَ إِسْتِثْنَاءِ الْمُتَقَدِّمَةِ مِنْهَا وَالتَّخَلُّفَةِ، الزَّرَاعِيَّةِ مِنْهَا وَالصَّنَاعِيَّةِ، "وَازْدَادَ الإِهْتِمَامُ بِالتَّنْمِيَّةِ خِلَالَ الْقَرْنِ الْجَدِيدِ نَتِيجَةً لِزِيَادَةِ الطَّفَرَةِ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّكْنُولُوجِيَّةِ وَأَثَارِهَا وَالِإِهْتِمَامِ بِالتَّنْمِيَّةِ الشَّامِلَةِ وَالْمُسْتَمِرَّةِ أَوْ الْمُسْتَدَامَةِ * وَالتَّنْمِيَّةِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَتَحْسِينِ نَوْعِيَّةِ الْحَيَاةِ كَتَطَوُّرِ طَبِيعِي لِتَجَارِبِ التَّنْمِيَّةِ فِي الْعَالَمِ وَنَتِيجَةِ حَتْمِيَّةِ لِّلْمِيدْيَا وَوَسَائِلِ الْإِنْتِصَالَاتِ وَالْعَوْلَمَةِ وَالِاتِّفَاقَاتِ الدَّوَلِيَّةِ وَهِيَ طَفَرَةٌ جَدِيدَةٌ فِي النُّورَةِ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّكْنُولُوجِيَّةِ الْهَائِلَةِ الَّتِي

1- نفس المرجع السابق، ص 13.

* التَّنْمِيَّةُ الْمُسْتَدَامَةُ: عُرِفَتْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فِي تَقْرِيرِ بَرُونْتَلَانْدِ عَامِ 1987 بِأَنَّهَا التَّنْمِيَّةُ الَّتِي تَقِي بِاحْتِيَاجَاتِ الْحَاضِرِ دُونَ الإِخْلَالِ بِقُدْرَةِ الْأَجْيَالِ الْمَقْبَلَةِ عَلَى الْوَفَاءِ بِاحْتِيَاجَاتِهَا.

تجتأح عالم اليوم، تلك الثورة التي مضت خلال السنوات الأخيرة بخطى سريعة ومتلاحقة وغير مسبوقة تُغيّر الكثير من أوراق الماضي ومفولاته وتفتح آفاقاً واسعةً ورحبةً للمستقبل في مجالات الإتصال والمعلومات والأفكار الصناعية والحيئات والهندسة الوراثية⁽¹⁾.

فيرجع ظهور المفهوم الحديث للتنمية لتفاعل عدة أحداث: "بدأت بظهور المجتمع الصناعي عقب الثورة الصناعية حيث كان هذا المجتمع يبحث عن وسائل لتوزيع الاستهلاك الكبير وتنمية اقتصاديات الدول التي نشأت في غرب أوروبا، ثم جاءت موجات الإفلاس والبطالة أثناء أزمة الكساد العظيم سنة 1922م وبدأ الفكر الاقتصادي يبحث عن وسائل للخروج من الأزمة ثم جاءت الحرب العالمية الثانية وبرزت الدول الاشتراكية بنموذج للتنمية وتبع ذلك انتشار حركات التحرر والاستقلال في دول العالم الثالث التي تريد تحقيق التقدم والقضاء على التبعية. كل هذه العوامل تفاعلت معاً وأدت لظهور المفهوم الجديد للتنمية في وسط هذا القرن"⁽²⁾.

وبدأت التنمية كمفهوم نظري وتطبيقي عملي يظهر على مسرح الفكر العالمي كوسيلة من خلالها تستطيع الدول المتقدمة تحقيق درجات أعلى من التطور والتقدم، بينما تستطيع الدول النامية من خلالها مواجهة عوامل التخلف والسعي وراء تحقيق النمو والرفق الذي تطمح إليه، فأصبحت عملية التنمية في الوقت الراهن ضرورية وحيوية بهدف تحريك المجتمعات المتخلفة والنامية من أجل اللحاق بركب الدول الغربية التي قطعت شوطاً كبيراً وبلغت مستوى مرتفعاً جداً في مجال التنمية. ونظراً لأهمية التنمية كقضية حياتية للمجتمعات النامية بصورة أكبر لوحظ تصدُر المفاهيم الدالة عليها في كافة المحافل والمؤتمرات الأمر الذي أدى إلى تعدد الاختلاف حول ماهية التنمية والتخلف في هذه الدول وأدى كذلك إلى تعدد المقاييس الخاصة بالتنمية وتنوعها وتعدد المؤشرات الدالة عليها. فمُنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية شعاراً يُرفع في كل مناسبة تناولت موضوع التنمية وأهتنام الباحثين والعلماء من مختلف فروع العلوم والمعرفة. حيث لا تنتهي التنمية لفرع واحد من فروع المعرفة الإنسانية التي تعمل في ميدان التنمية، وهناك العديد من مؤلفات التنمية تؤكد أن هناك بحثاً مستمر للتوصل إلى مفهوم دقيق لها ولتحديد أبعادها أو الوصول إلى تعريف مقبول لدى كافة المهتمين والمستغلين بقضايا التنمية، بشكل مباشر أو غير مباشر إنما يُعتبر واحداً من التحديات التي تواجه مخطط التنمية وصانعي السياسات"⁽³⁾.

لقد أحرزت فكرة التنمية انتشاراً واسعاً ابتداءً من الستينيات لدرجة أنها أصبحت إيديولوجياً دولة تقوم على أوسع القواعد ولقد تم في الواقع تصدير هذه الفكرة إلى بلدان العالم الثالث وتبنيها الشامل في

¹ - طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص10.

² - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم زيد، مرجع سابق، ص7.

³ - رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص6.

فَتَرَة النَّشُورَةِ بِالإِسْتِقْلَالَاتِ، فَاسْتَعْمَلَتْ فِكْرَةَ التَّنْمِيَةِ بِسُهُولَةٍ فَصَوَى كَنُورَةَ أُسَاسٍ لِكَافَّةِ الإِيدِيُولُوجِيَّاتِ السِّيَاسِيَّةِ وَكَافَّةِ بَرَامِجِ الحُكْمِ فِي بُلْدَانِ العَالَمِ الثَّالِثِ فَحَلَّتْ مَعْرَكَةَ التَّنْمِيَةِ مَحَلَّ مَعْرَكَةِ الإِسْتِقْلَالِ فِي كُلِّ مَكَانٍ سِيَمَا وَأَنَّ بُلْدَانَ العَالَمِ الثَّالِثِ خَرَجَتْ مِنَ الإِسْتِعْمَارِ وَهِيَ تُعَانِي مِنْ وَاقِعِ أَلِيمٍ مِنْ مَشَاكِلِ إِجْتِمَاعِيَّةٍ ضَخْمَةٍ: أَمْرَاضٍ، أُوْبِيَّةٍ، مَجَاعَةٍ، شُرُوطِ سَكْنِيَّةٍ سَيِّئَةٍ يُضَاهِيهَا عَجْزُ مُزْمِنٍ فِي إِيجَادِ عِلَاجٍ نَاجِعٍ لَهَا وَأَصْبَحَ عِلْمُ التَّنْمِيَةِ مُرْتَبِطًا بِدِرَاسَةِ العَالَمِ الثَّالِثِ أَوْ العَالَمِ المُتَخَلِّفِ. وَلَمْ تَأْتِ سَنَةَ 1960م إِلاَّ وَكَانَ لَفْظُ التَّنْمِيَةِ يَجْرِي عَلَى كُلِّ لِسَانٍ بَيْنَ الإِقْتِصَادِيِّينَ وَالإِجْتِمَاعِيِّينَ فِي كُلِّ دَوْلِ العَالَمِ وَفِي هَيْئَةِ الأُمَمِ المُتَّحِدَةِ وَالهَيئاتِ الدُولِيَّةِ المُخْتَلِفَةِ وَقَدْ كَانَتْ التَّنْمِيَةُ هِيَ الشُّغْلُ الشَّاعِلُ لِلإِقْتِصَادِيِّينَ وَالإِجْتِمَاعِيِّينَ الذِينَ قَسَمُوهَا إِلَى قِسْمَيْنِ: (1)

أ- تَنْمِيَةٌ إِقْتِصَادِيَّةٌ: تَنْتَهِجُ إِلَى تَنْمِيَةِ الإِنْتِاجِ، زِيَادَةِ الدُّخُولِ القَوْمِيَّةِ وَالفَرْدِيَّةِ أَيْ زِيَادَةِ الثَّرْوَةِ (الإِهْتِمَامِ بِالصَّنَاعَةِ وَالتَّكْنُولُوجِيَا)

ب- تَنْمِيَةٌ إِجْتِمَاعِيَّةٌ: تَهْدَفُ إِلَى رَفْعِ مُسْتَوَى الحَيَاةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ مِنْ حَيْثُ الصِّحَّةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالمُسْتَوَى المَعِيشِيِّ... وَشَتَّى أَنْوَاعِ الخِدْمَاتِ أَيْ الإِهْتِمَامِ بِحَيَاةِ الأَفْرَادِ مِنْ جَمِيعِ النُّوَاجِحِ حَتَّى يَعْيشُوا حَيَاةً كَرِيمَةً.

وَلَكِنْ سُرْعَانَ مَا تَبَيَّنَ لِلبَاحِثِينَ بِمَا لَا يَدَعُ مَجَالًا لِلشَّكِّ أَنَّهُ مِنَ المُسْتَحِيلِ الفَصْلُ بَيْنَ كِلَا النُّوعَيْنِ مِنَ التَّنْمِيَةِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا شَرْطٌ لِتَحْقِيقِ الأُخْرَى فَهُمَا مُتَكَامِلَانِ كُلُّ مِنْهُمَا يَخْدُمُ الأُخْرَى وَمُتَلَازِمَانِ يَصْعُبُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا.

وَاليَوْمَ بَاتَتْ قَضِيَّةُ التَّنْمِيَةِ مِنْ أَهَمِّ قَضَايَا دَوْلِ العَالَمِ فِي العَصْرِ الحَالِي طَرَحَتْ نَفْسَهَا عَلَى الفِكْرِ العَالَمِيِّ بِخَبْرَائِهِ وَعُلَمَائِهِ وَأُنْشَعَلَ بِهَا البَاحِثُونَ عَلَى إِخْتِلَافِ تَخْصُصَاتِهِمْ، كَمَا أَنَّهَا أَصْبَحَتْ المَطْلَبَ الأَسَاسِيَّ لِكُلِّ المُجْتَمَعَاتِ المُعَاصِرَةِ لِمَا تُمَثِّلُهُ مِنْ مِقيَاسٍ لِمَدَى تَقَدُّمِ هَذِهِ المُجْتَمَعَاتِ، لِذَلِكَ نَالَتْ الحِظَّ الأَوْفَرَ مِنَ الإِهْتِمَامِ فِي حَشْدِ الطَّاقَاتِ البَشَرِيَّةِ المُوجُودَةِ فِي المُجْتَمَعِ.

3-1-1-2 مفهوم التنمية:

3-1-1-1-2 التنمية لغة: قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: "النَّمَاءُ: الزِّيَادَةُ نَمَى نَمِيًا وَنَمَاءً وَنَمَاءً، زَادَ وَكَثُرَ وَرُبَّمَا قَالُوا: يَنْمُو نُمُوًا... وَأَنْمَيْتُ الشَّيْءَ وَنَمَيْتُهُ: جَعَلْتُهُ نَامِيًا... وَنَمَى الحَدِيثُ يُنْمِي: إِزْتَفَعَ، وَنَمَيْتُهُ رَفَعْتُهُ وَأَنْمَيْتُهُ: أَدَعْتُهُ عَلَى وَجْهِ النَّمِيمَةِ، وَقِيلَ نَمَيْتُهُ مُشَدَّدًا: أَسَدَدْتُهُ وَرَفَعْتُهُ، وَنَمَيْتُهُ مُشَدَّدًا أَيْضًا: بَلَغْتُهُ عَلَى جِهَةِ النَّمِيمَةِ وَالإِشَاعَةِ". (2)

1- سعاد نور الدين، السكان والتنمية (مقاربة سوسيو تنموية)، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ط1، ص30.
2- محمّد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، مج15/مادة(ن.م.ي)، ص341.

"والتنمية في عددٍ من الاستعمالات المعاصرة، مازال مُصطلحُ التنمية يُشيرُ إلى معنى النَشْرِ والبَسَطِ والتَّزْفِيهِ والتَّغْيِيرِ الَّذِي يَرْتَبُهُ مِنَ الْكَلِمَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ مِنْ أَوْخِرِ الْقَرْنِ السَّادِسِ عَشَرَ (desvoleper)... وَيُبْرِرُ الْبَحْثُ وَالتَّنْمِيَّةُ فِي جَدَاوِلِ أَعْمَالِ الْإِجْتِمَاعَاتِ الْكُبْرَى لِأَغْلَبِ الشَّرِكَاتِ تَحْمِلُ "التَّنْمِيَّةُ" بِهَذَا الْمَعْنَى مَعْنَى النَقْلِ نَحْوِ الْإِثْمَارِ وَالتَّحْسِينِ كَمَا تَحْمِلُهُ فِي بَحْثِ الْمُسْتَهْلِكِ مِنْ أَجْلِ الْإِنْمَاءِ الشَّخْصِيِّ. عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْفِكْرَةَ عَنِ التَّحْسِينِ تَنْضِحُ مَزِيدًا مِنَ الْإِيضَاحِ فِي إِنْمَاءِ الْعَقَارَاتِ فِي الْعَلَاقَةِ بِالْأَرَاضِيِّ بِنَصْبِ مَبَانٍ جَدِيدَةٍ كَبِيرَةٍ فِي الْعَالِبِ، وَفِي حَالَةِ الضَّوَّاحِيِّ وَالْمُدُنِ فِي فِكْرَةِ الْإِنْمَاءِ الْحَضْرِيِّ".⁽¹⁾

3-1-1-2 التنمية اصطلاحاً: أثار مفهوم التنمية كثيراً من الجدال على جميع المستويات

النَّظَرِيَّةُ وَالْعِلْمِيَّةُ وَالتَّطْبِيقِيَّةُ، وَتَحْمِلُ الْمَوْاقِفَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةَ وَالْاِجْتِمَاعِيَّةَ وَالسِّيَاسِيَّةَ وَالتَّقَافِيَّةَ الْعَدِيدَ مِنَ التَّعَارِيفِ لِهَذَا الْمُصْطَلَحِ، وَكُلُّ مِنْهَا تَتَاوَلَهُ مِنْ زَاوِيَةٍ مُعَيَّنَةٍ حَسَبَ اِخْتِلَافِ الْمِيَادِينِ وَالْمَنَاحِجِ الْعِلْمِيَّةِ الْخَاصَّةِ بِهَا، إِنَّ لَفْظَ التَّنْمِيَّةِ هُوَ كَلِمَةٌ يَكْتَنِفُهَا وَيَعْتَرِجُهَا الشُّمُولُ وَالِاتِّسَاعُ فِي الْمَعْنَى، فَهَذَا اللَّفْظُ مَعْنَاهُ وَاسِعُ التَّحْدِيدِ، وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْمُصْطَلَحُ مِنَ الْمُصْطَلَحَاتِ ذَاتِ الْمَعَانِي الْوَاسِعَةِ الَّتِي يَصْنَعُ تَعْرِيفُهَا بِشَكْلٍ مُحَدَّدٍ وَذَلِكَ لِاتِّسَاعِ اسْتِخْدَامِ الْمَفْهُومِ وَتَطَوُّرِ دَلَالَاتِهِ وَتَعَدُّدِ مَجَالَاتِهِ وَجَدَتْ لَهُ الْعَدِيدَ مِنَ التَّعَارِيفِ وَقِيلَتْ حَوْلَهُ الْكَثِيرَ مِنَ الْآرَاءِ، فَمَفْهُومُ التَّنْمِيَّةِ يُعَدُّ مَفْهُومًا قَدِيمًا مِنَ النَّاحِيَةِ اللُّغَوِيَّةِ وَلَكِنَّهُ جَدِيدٌ نِسْبِيًّا مِنَ النَّاحِيَةِ الْفَلَسْفِيَّةِ.

وَقَدْ تَعَدَّدَتْ تَعْرِيفَاتُهُ إِذْ يَقُولُ أَحْمَدُ عَبْدُ الرَّؤُوفِ دَرْوِيشٌ فِي هَذَا الشَّانِ: "يُعْتَبَرُ مَفْهُومُ التَّنْمِيَّةِ مَفْهُومًا غَيْرَ مُحَدَّدٍ وَمَتَّسِعٍ وَكَثُرَتْ فِيهِ الْآرَاءُ وَتَضَارَبَتْ. وَيَرَى "والتراكان" أَنَّ كَلِمَةَ التَّنْمِيَّةِ كَلِمَةٌ مُبْهَمَةٌ وَأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ تَعْرِيفٌ بَسِيطٌ لَهَا وَلَكِنَّهُ يَرَى أَنَّ خَصَائِصَ الْبُلْدَانِ النَّامِيَّةِ وَاضِحَةٌ إِلَّا أَنَّ الْأَمْرَ الْوَحِيدَ الْمَشْتَرَكَ بَيْنَهَا جَمِيعًا هُوَ تَعْرِيفُهَا بِأَنَّهَا الْبُلْدَانُ الَّتِي تُعَانِي أَغْلَبِيَّةَ سُعُوبِهَا مُسْتَوَى مَعِيشَةٍ مُنْخَفِضٍ نِسْبِيًّا وَأَنَّ هَذَا الْمُسْتَوَى الْمُنْخَفِضَ لِلْمَعِيشَةِ يَكْمُنُ وَرَاءَ مُعْظَمِ خَصَائِصِ تِلْكَ الْبُلْدَانِ وَيَرْجِعُ اللَّبْسُ فِي مَفْهُومِ التَّنْمِيَّةِ إِلَى الْفَشْلِ فِي الْوُصُولِ إِلَى تَعْرِيفٍ دَقِيقٍ لَهَا، فَالتَّنْمِيَّةُ مُشْكَلَةٌ جَمِيعَ الْأَنْظَمَةِ وَالْعُلُومِ السِّيَاسِيَّةِ وَالِاِقْتِصَادِيَّةِ وَالدِّيْمُغْرَافِيَّةِ وَالسُّوسِيُولُوجِيَّةِ وَالْجُغْرَافِيَّةِ وَالْبَيْئِيَّةِ كَمَا أَنَّ أَيَّ نَظَرِيَّةٍ لِلتَّنْمِيَّةِ يَجِبُ أَنْ تَضَعَ فِي اِعْتِبَارِهَا النَّظَرِيَّةَ الشُّمُولِيَّةَ التَّحْلِيلِيَّةَ التَّارِيخِيَّةَ وَمَعْرِفَةَ أَسْبَابِ وُجُودِ دَوْلٍ مُتَقَدِّمَةٍ وَأُخْرَى مُتَخَلِّفَةٍ".⁽²⁾

وَنَجِدُ السُّرُوجِيَّ يَقُولُ هُوَ الْآخِرُ بِهَذَا الشَّانِ: "لَا يُوجَدُ تَحْدِيدٌ عِلْمِيٌّ دَقِيقٌ لِمَفْهُومِ التَّنْمِيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ أَدْبِيَّاتِ التَّنْمِيَّةِ قَدْ أَجْمَعَتْ عَلَى أَنَّ مَفْهُومَ التَّنْمِيَّةِ هُوَ مَفْهُومُ التَّغْيِيرِ الَّذِي يَشْمَلُ الْإِنْسَانَ

¹ - طوني بينيت وآخرون، مرجع سابق، ص218.

² - أحمد عبد الرؤوف درويش، مرجع سابق، ص9.

والمجتمع والدولة ويشمل جميع مناحي الحياة وجوانبها المختلفة، ونقل المجتمع من صورة إلى صورة أخرى أفضل".⁽¹⁾

أما رأي أبو الحسن عبد الموجود فهو: "يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية منسجمة فيما يسمى بـ "عملية التنمية ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال - في الستينيات من هذا القرن - في آسيا وأفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتساويه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم".⁽²⁾

في حين يذهب الدكتور عبد الهادي الجوهري إلى القول: "ولقد اختلف المفكرون الاجتماعيون فيما بينهم في تحديد مفهوم التنمية وأبعادها ومكوناتها فركز البعض على الجوانب الاقتصادية وأنصب معنى التنمية عندهم على العمليات التي يمكن عن طريقها الوصول بمتوسط دخل الفرد في دولة ما إلى مستوى معين كما تضمن معنى التخلف عند هؤلاء الباحثين مقارنة أية دولة من الوجهة الاقتصادية بدول معينة اصطلاحاً على أنها تمثل المستوى المتقدم في هذه الناحية وبذلك تمثلت التنمية عندهم في قدرة الإنسان والدولة على استخدام الأساليب التكنولوجية للسيطرة على موارد الطبيعة بهدف رفع مستوى دخل الفرد".⁽³⁾

بينما ريموند ويليامز (REMOND Williams.1983) يقول: "إن الاستعمال الأكثر إثارة للتنمية يرتبط بطبيعة التغيير الاقتصادي، مع ذلك استعملت الكلمة منذ الحرب العالمية الثانية وتم تطويعها كثيراً بحيث أضيفت مصطلحات مثل: التنمية الإنسانية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية المحافظة، والتنمية العادلة، والتنمية المتركزة حول الناس إلى معجم الندخل في شؤون ما يشير إليه ويليامز مراراً بأنه البلدان المتخلفة والبلدان الأقل نمواً والبلدان المترجعة في حين مازال كل هذه المصطلحات يرتبط بالتغيير الاقتصادي".⁽⁴⁾

ويجب أن نؤوه هنا أن مفهوم التنمية متشعب لدرجة يصعب فيها الوصول إلى اتفاق عام حوله بين المختصين والمهتمين، ومن الصعوبة الاعتماد على تعريف واحد للتنمية قد يتناول جانباً واحداً أو عدة جوانب من التنمية ولقد تباينت آراء المفكرين في تصور أبعاد اصطلاح التنمية كل بحسب المنطلق الذي ينطلق منه فيختلف مفهوم التنمية باختلاف تخصصات وأيديولوجيات العلماء، ولا يخفى على أحد أن كلمة التنمية إذا ذكرت تنصرف إلى معنى التنمية الاقتصادية في الغالب ذلك لأن الفكر

¹ - طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، مرجع سابق، ص 13.

² - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص 12-13.

³ - عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 148.

⁴ - طوني بينيت وآخرون، مرجع سابق، ص 219.

الاقتصادي العربي هو الذي وضع مؤشرات التنمية في العصر الحديث من خلال منظور اقتصادي ،
وسنحاول استعراض بعض التعريفات والمفاهيم للتنمية كالآتي:

فقد عرفها السروجي بقوله: " التنمية هي عملية إحداث مجموعة من التغييرات المخططة
المستهدفة لكسب المجتمع القدرة على الاكتساب الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في
نوعية الحياة لكل أفرادِهِ ، بمعنى زيادة قدرات المجتمع الذاتية على الاستجابة للحاجات الأساسية
والحاجات المتجددة لأفراد المجتمع التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الاستثمار
الأفضل لموارد المجتمع المتاحة والكامنة، ومشاركة الجهود الشعبية بجانب الحكومة لتحقيق هدف ذلك
الاستثمار وحسن توزيع عائدِهِ".⁽¹⁾

وعرفت أيضاً بأنها: " تنظيم مركب متكامل لسلسلة من المدخلات والعمليات الموجهة نحو تحقيق
الاستثمار الأفضل لكل الموارد والقوى البشرية والمادية المتاحة في المجتمع بشكل يؤدي إلى تحقيق
الرفاه والسعادة والتقدم الحضاري الشامل لجميع أبناء المجتمع".⁽²⁾

أما هيئة الأمم المتحدة فقد عرفت التنمية بأنها: " مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد
توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لشارك
إيجابياً في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد".⁽³⁾

يبين لنا التعريف السابق بوضوح الأركان الأساسية للتنمية ومنه يمكن التمييز بين مبادئ ثلاثة
أساسية يجب أن تتوفر بقدر الإمكان حتى يُعتبر المشروع مشروعاً للتنمية:⁽⁴⁾

المبدأ الأول: هو أن مشروعات التنمية يجب أن تكون جزءاً من سياسة الدولة التي تتمثل في خطة
قومية شاملة للإصلاح والارتقاء بالمجتمع القومي والاندماج في حياة الأمة ككل.

المبدأ الثاني: هو أن التنمية عملية تغيير مستمرة وشاملة أي أنها عملية اجتماعية وليست مجرد
عملية اقتصادية مما يعني ضرورة الربط بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

المبدأ الثالث: هو ضرورة تعاون المواطنين والحكومة في تنفيذ مشروع التنمية والعنصر المهم هنا هو
موقف الأهالي الإيجابي من المشروع ومدى اقتناعهم بأهميته وتقديرهم لنتائجه.

بعد التعريف اللغوي والإصطلاحى نصل إلى ربط التعاريف لنرى نقاط الاتصال والاتفاق فيما
بينها فنجد أن عنصر الزيادة والكثرة والإكثار الوارد في تعريف التنمية لغة موجود في التعريف

¹ - طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، مرجع سابق، ص16.

² - محمد الخوالدة وآخرون، مرجع سابق، ص314.

³ - أحمد عبد الرؤوف درويش، مرجع سابق، ص10.

⁴ - عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص150-151.

الإصطلاحِي فلا شكَّ أنَّ إزدهارَ المُجتمَعِ وتقدُّمِهِ مِنْ حَالَةٍ غَيْرِ مَرْغُوبٍ فِيهَا إِلَى حَالَةٍ مَرْغُوبٍ فِيهَا يُعْتَبَرُ زِيَادَةً وَإِكْتَارًا وَرَفَاهِيَةً لِلْفَرْدِ وَسَعَادَةً وَتَقَدُّمًا لِلْفَرْدِ وَلِلْمُؤَسَّسَاتِ وَلِلدَّوْلَةِ.

مِنْ خِلَالِ مَا سَبَقَ مِنْ تَعَارِيفِ نَرَى أَنَّ التَّنْمِيَةَ هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ "مَفْهُومٍ ذُو مَدْلُولٍ ثَقَافِيٍّ وَاجْتِمَاعِيٍّ وَاِقْتِصَادِيٍّ وَسِيَاسِيٍّ وَإِدَارِيٍّ، وَهُوَ لَا يَرْتَبِطُ بِقِطَاعٍ مِنَ الْمُجْتَمَعِ ذُوْنَ آخَرَ كَمَا أَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى عَمَلِيَّةٍ مُجْتَمَعِيَّةٍ مُتَكَامِلَةٍ وَمُنْفَاعِلَةٍ فِي إِطَارِ نَسِيحٍ مِنَ الرُّوَابِطِ بَالِغِ التَّعْقِيدِ مِنَ الْعَوَامِلِ السَّابِقَةِ وَالتَّنْمِيَةَ بِهَذَا الْمَعْنَى لَا تُمَثِّلُ فَقَطُ النَّاتِجَ النَّهَائِيَّ لِمَجْمُوعِ الْمُتَغَيَّرَاتِ الثَّقَافِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَالإِدَارِيَّةِ بَلْ هِيَ مُخَصَّلَةٌ تَفَاعُلَاتٍ مُسْتَمِرَّةٍ بَيْنَ هَذِهِ الْعَوَامِلِ مُكْتَمَلَةٍ".⁽¹⁾

وَفِي إِطَارِ مَا سَبَقَ عَرَضُهُ مِنْ مَفَاهِيمٍ يُمَكِّنُ الْقَوْلَ أَنَّ: "عَمَلِيَّةُ التَّنْمِيَةِ هِيَ غَايَةُ الْإِنْسَانِ وَهُوَ وَسِيلَتُهَا وَهُوَ الَّذِي يُشَارِكُ فِي إِحْدَاثِهَا فَهُوَ يُشَارِكُ فِي إِحْدَاثِ التَّنْمِيَةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ لِلْمُجْتَمَعِ وَلِذَلِكَ تُرَكِّزُ التَّنْمِيَةَ الاجْتِمَاعِيَّةَ عَلَى الْإِنْسَانِ فَتَعْمَلُ عَلَى تَنْمِيَةِ قُدْرَاتِهِ الْمُخْتَلِفَةِ إِلَى أَفْصَى حَدٍّ مُمَكِّنٍ وَتَحْقِيقِ أَفْصَى اسْتِثْمَارٍ لِلطَّاقَاتِ وَالإِمْكَانِيَّاتِ الْبَشَرِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْمُجْتَمَعِ بَيْنَمَا نَجِدُ أَنَّ عَمَلِيَّةَ التَّنْمِيَةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ مِنْ خِلَالِ تَرْوِيدِهِ بِخَبْرَاتٍ وَمَهَارَاتٍ جَدِيدَةٍ تَعْمَلُ عَلَى تَغْيِيرِ اتِّجَاهَاتِهِ وَقِيَمِهِ وَعَادَاتِهِ فَضْلًا عَنْ تَحْسِينِ ظُرُوفِهِ الصَّحِّيَّةِ وَالتَّعْلِيمِيَّةِ وَالْبَيْئِيَّةِ، فَهِيَ تُؤَقِّرُ الْمُنَاحَ الَّذِي تَتِمُّ فِيهِ عَمَلِيَّةُ التَّنْمِيَةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ مِنْ حَيْثُ الْعُنْصُرُ الْبَشَرِيُّ هُوَ أَدَاةُ التَّنْمِيَةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالْمُنْتَفَعُ بِهَا".⁽²⁾

كَذَلِكَ أَصْبَحَ مَفْهُومُ التَّنْمِيَةِ مِنَ الْمَفَاهِيمِ الشَّائِعَةِ وَكَثِيرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ سَوَاءَ كَانَ مِنْ طَرَفِ الْحُكُومَاتِ وَهَيَأَتِهَا الْمُخْتَلِفَةِ أَوْ مِنْ طَرَفِ الْمُؤَسَّسَاتِ غَيْرِ الْحُكُومِيَّةِ أَوْ الْأَفْرَادِ بِاعْتِبَارِهَا وَسِيَلَةً تَسْتَطِيعُ الدَّوْلُ مِنْ خِلَالِهَا مُوَاجَهَةَ عَوَامِلِ التَّخَلُّفِ، وَمِمَّا سَبَقَ يُمَكِّنُ الْقَوْلَ أَنَّ التَّنْمِيَةَ مَفْهُومٌ عَامٌّ يَدُلُّ عَلَى التَّطَوُّرِ أَوْ التَّغْيِيرِ الْجَدْرِيِّ الَّذِي يَطْرُقُ فِي بَلَدٍ مُعَيَّنٍ عَلَى مُخْتَلَفِ الْمِيَادِينِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ، وَإِنَّ الْمُنْتَبِعَ لِتَارِيخِ التَّنْمِيَةِ عَلَى الصَّعِيدِ الْعَالَمِيِّ وَالْإِفْلِيمِيِّ يُلَاحِظُ نَظْرًا مُسْتَمِرًّا وَوَاضِحًا فِي مَفْهُومِهَا وَمُحْتَوَاهَا وَكَانَ هَذَا التَّطَوُّرُ اسْتِجَابَةً وَاقِعِيَّةً لِطَبِيعَةِ الْمَشْكِلاتِ الَّتِي تُوَاجِهُهَا الْمُجْتَمَعَاتُ وَيُمْكِنُ تَمْيِيزُ أَرْبَعِ مَرَاكِلَ رَئِيسِيَّةٍ لِتَطَوُّرِ مَفْهُومِ وَمُحْتَوَى التَّنْمِيَةِ فِي الْعَالَمِ مُنْذُ نِهَآيَةِ الْحَرْبِ الْعَالَمِيَّةِ الثَّانِيَةِ وَحَتَّى وَقْتِنَا الْحَاضِرِ وَهَذِهِ الْمَرَاكِلُ هِيَ:⁽³⁾

المرحلة الأولى: وَالَّتِي اِمْتَدَّتْ مِنْ نِهَآيَةِ الْحَرْبِ الْعَالَمِيَّةِ الثَّانِيَةِ إِلَى مُنْتَصَفِ السَّنِيَّاتِ، حَيْثُ تَمَيَّزَتْ بِتَحْقِيقِ مُعَدَّلَاتٍ نُمُوٍّ مُرْتَفَعَةٍ بِانْتِهَاجِ سِيَاسَةِ التَّنْصِيعِ فِي الْبِدَآيَةِ ثُمَّ الْمَعُونَاتِ الْخَارِجِيَّةِ وَفِي الْآخِرِ

¹ - رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 8.

² - S. K. Kin, Social Planning and Community Organization, Community Development, In Encyclopedia of Social Work, (N.Y.NAS W 1971N, p, 1346.

³ - قعيد لطيفة وحنّيش فتحي، "مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة"، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الوطني الأول حول "تمكين المرأة وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، جامعة البليدة 2، يومي 8-9 مارس

التجارة لزيادة الصادرات ومن أشهر النظريات في هذه المرحلة نظرية دومار روستو DOMAR Rostow

المرحلة الثانية: حطت منتصف الستينيات إلى منتصف السبعينيات وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعاداً اجتماعية، فقد أخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع.

المرحلة الثالثة: امتدت تقريباً من منتصف السبعينيات إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة من اقتصاد واجتماع والتي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة.

المرحلة الرابعة: امتدت من منتصف الثمانينيات إلى بداية التسعينيات حيث برز مفهوم التنمية البشرية من تحقيق الحياة الكريمة والرعاية الصحية وبدأ الاهتمام بالبيئة.

المرحلة الأخيرة: تمتد من قمة الأرض عام 1992م من القرن الماضي حتى عام 2011م حيث بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة والتي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، فأصبح الكل ينادي بالتوفيق بين الاقتصاد والبيئة دون المساس بمطالبات الأجيال المقبلة وانتشر مفهوم التنمية المستدامة بشكل سريع في أنحاء المعمورة.

والتنمية كمصطلح يُستخدم حالياً على نطاق واسع وعلى المستوى الدولي " لا تشير إلى عملية نمو تلقائية وإنما إلى عملية تغيير مقصود تقوم بها سياسات محددة وتُشرف على تنفيذها هيئات قومية مسؤولة تعاونها هيئات على المستوى المحلي، تستهدف إدخال نظم جديدة أو خلق قوى اجتماعية جديدة مكان القوى الاجتماعية الموجودة بالفعل وإعادة توجيهها وتنشيطها بطريقة جديدة وتهيئة الظروف المتعددة لهذا الجانب من التغيير الاجتماعي الذي يطلق عليه "التنمية".⁽¹⁾

ويجب التنويه في الأخير إلى أن هناك تعريفات أخرى كثيرة للتنمية تعكس الطابع الاجتماعي والاقتصادي ولا يسعنا المقام هنا لإدراجها كلها، فرغم كل المحاولات من أجل الخروج بتعريف جامع مانع لها، إلا أنها لم توفق وباعت كلها بالفشل فلم نجد تعريفاً واحداً يشمل كل التعريفات إنما وجدنا العديد من التعاريف ولكنها في مجملها وعلى كثرتها تدور في فلك واحد في جوهرها، حيث أنها جميعاً تنفق على اعتبارها مدخلاً ومنهجاً ووسيلة وأداة للتغيير الإرادي الموجب للمجتمع، ومن خلال جملة التعاريف المذكورة يمكننا أن نستخلص ونستنبط أهم أساسيات التنمية وهي كما يلي:

- تُعتبر عملية التنمية عملية إرادية ومقصودة وليست حدثاً عفويًا وهي مستمرة غير متوقفة عند حد معين، بل هي متواصلة غير مفيدة برمن محدّد وهي تعمل على إشباع الاحتياجات الأساسية وتحسين

¹ - محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، مرجع سابق، ص 19.

نوعيّة الحياة لأفراد المجتمع ورفح مستويات الحياة بكل صورها وأبعادها لهم جميعاً على اختلاف شرائحهم ونشر العدالة والمساواة فيما بينهم.

- التنمية هي عبارة عن عمليات تغيير حضاري لإسعاد الإنسان والعمل على رفع مستواه الثقافي والفكري والصحي والروحي في مجتمعه الذي يعيش فيه، إلا أن إشباع هذه الحاجات التي هي في حد ذاتها حاجات متطورة ومتنوعة مع مرور الزمن، يتطلب تطويراً دائماً ومستمرّاً في نظم المجتمع وفلسفته، ونظراً لأن طموح الإنسان كبير ومتجدد ولا نهاية له وحاجاته تتراوح بين حاجات أساسية كالغذاء والتعليم والأمن والصحة وحاجات عامة كالإسكان والمواصلات والمرافق المختلفة وغيرها.
- التنمية تتم انطلاقاً من احتياجات السكان، وإن محور التنمية هو إحداث تغييرات سلوكية منشودة لأفراد المجتمع مما يزيد من تراكم عائدات التنمية ويدفع من سرعتها.
- يجب أن تنطلق التنمية من واقع وظروف المجتمع نفسه وليس من واقع مجتمعات أخرى، والمجتمع هو الذي يعمل على إحداث التنمية ولا يَنْظُرُها من جهات أخرى، فهو الأدرى بظروفه واحتياجاته.
- إن أساس التنمية وجوهرها هو الإنسان تبدأ منه وتنتهي إليه وهو صانعها، فعابثها تكمن في النهوض بالإنسان وذلك بمقابلة احتياجاته وإشباعها وتحسين نوعية حياته من جهة وجعله مساهماً ومشاركاً فيها في نفس الوقت من جهة أخرى.
- التنمية هي مجموعة من العمليات تستهدف مساعدة المجتمع لكي يتعرف بنفسه عن كيفية تحسين ظروفه الحياتية وتوفير مزيد من الرعاية لمواطنيه سواء في الحاضر أو في المستقبل.
- التنمية هدف لأنها في الحقيقة تسعى دوماً للوصول بالإنسان إلى مستوى المتعة والرفاهية والإحساس بالكرامة كما أنها تعدُّ أسلوباً لأنها تعمل على تنمية طاقات البشر وتوظيفها وزيادة المشاركة الشعبية في الجهود التي تبذلها الدولة من خلال المشاريع المختلفة التي ينفذونها بها جميعاً، كما أنها حق لكل الناس دون تفرقة وتعمل على تحقيق العدالة بينهم.
- التنمية لا تشمل جانباً واحداً فقط كالجانب الاجتماعي أو الاقتصادي إنما تشمل كل جوانب الحياة وعلى اختلاف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغييرات كيفية وكمية عميقة وشاملة.
- اعتماد التنمية على الموارد المتاحة واستغلالها أحسن استغلال ذلك أن عملية التنمية تحتاج إلى مجموعة من الموارد سواء كانت بشرية أو مادية، فتعتمد بالدرجة الأولى على ما هو متوفر من موارد.
- التنمية في نهايتها تسعى إلى تحقيق رفاهية أفراد المجتمع من خلال استغلال موارد المجتمع إلى أقصى حد ممكن في أفصى فترة ممكنة.
- التنمية ما هي إلا عملية تعتمد على جهود الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم ويكرسون جهودهم لتحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية ووسيلة التنمية في الوصول إلى ذلك الدراسات التخصصية في مجالات مختلفة بهدف تحديد الموارد والإمكانيات والاحتياجات والمتطلبات المطلوب إشباعها، وتنمية الأفراد وإحلال قيم واتجاهات جديدة صالحة لمواجهة متطلبات التغيير.

- التنمية تتطلب مشاركة جميع أفراد المجتمع ودون استثناء، هذه المشاركة التي تُعتبر إحدى الدعام الأساسية لنجاح عملية التنمية في أي مجتمع، فهي تعتمد بالدرجة الأولى على المشاركة الواعية لكافة المواطنين في وضع وتحديد أهدافها وبرامج تنفيذها بعد إقرارها من الجهات المجتمعية ومن أبناء المجتمع أنفسهم.
- تسعى عملية التنمية إلى تسريع برامج النمو الاقتصادي والاجتماعي للمساعدة على تكوين بيئة إنسانية واجتماعية مناسبة، وكذا لحد من الفقر واللامساواة في المجتمع ، ويتحقق هذا بزيادة فعالية مؤسسات القطاع الاجتماعي وتعزيز قدرات الأفراد وفرصهم وبتقوية النسيج الاجتماعي وتحسين الخدمات.
- إن أساس نجاح التنمية يكمن في تصافير الجهود المبذولة من طرف عامة الشعب وتكامل النشاطات في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنمية تستهدف المجتمع ممثلاً في أفرادِهِ وهيئته وتهدف إزالة كل العقبات التي تحول دون استغلال الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين.
- التنمية لا تهدف ولا تقتصر على النمو السريع للنتائج القومي الإجمالي إنما تشمل جوانب حياتية أخرى من توفير فرص عمل أكثر واستئصال الفقر وتحسين توزيع الدخل، وتوفير الاحتياجات الأساسية كالمسكن، المياه الصالحة للشرب، العناية الصحية... الخ.
- التنمية تتخذ أشكالاً مختلفة وهي عملية تطوّر تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني وتحقيق الرفاه والاستقرار في المجتمع بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.
- التنمية هي تنمية المجتمع أو الوطن كله وليست تنمية الاقتصاد فقط، وقضية التركيز المفصود على جانب منها اتجاه خاطئ مخوف بأعلى مخاطر الفشل وذلك للاعتماد العضوي والترابط والتكامل المتوازن بين مكونات المجتمع ومكونات التنمية.
- التنمية هي عملية اجتماعية مخططة ومنظمة وهادفة إلى إحداث تحسينات جوهرية لجميع جوانب الحياة الاجتماعية ومقوماتها، فهي تقوم على أسلوب التخطيط الذي يأخذ في اعتباره كافة الجوانب والمصالح والنشاطات والخدمات والمؤسسات.
- التنمية في حقيقتها ما هي إلا عملية تغير إيجابي يهدف إلى نقل المجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أرقى وأفضل، فهي تتجه نحو الأحسن فالأحسن.
- ونسعى التنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، فإن كل عملية منظمة يقوم بها الإنسان يهدف من خلالها الوصول إلى غايات وأهداف معينة سواء على المدى القريب أو المدى البعيد،

فَكَذَلِكَ التَّنْمِيَّةَ تَرْمِي إِلَى تَحْقِيقِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْأَهْدَافِ، وَيُقَسَّمُ بِتَلْهَائِمِ الْأَهْدَافِ الْمُحَقَّقَةِ لِلتَّنْمِيَّةِ إِلَى مَجْمُوعَتَيْنِ هُمَا: (1)

أ- **الأهداف النهائية:** وَيُشِيرُ إِلَى أَنَّهَا الْأَهْدَافُ الَّتِي تَتَضَمَّنُ التَّحْسِينَ الْجَوْهَرِيَّ فِي مُسْتَوِيَاتِ مَعِيشَةِ السُّكَّانِ جَمِيعًا، وَبِنَاءِ إِفْتِصَادٍ قَوِيٍّ قَادِرٍ عَلَى إِشْبَاعِ حَاجَاتِهِمُ الْمُتَرَايِدَةَ إِلَى حَدِّ الْإِشْبَاعِ الْمُطْلَقِ، وَتَفْتَحُ فُذْرَاتِهِمُ الشَّخْصِيَّةَ وَيَبْدُو مِنْ تَفْخُصِ هَذِهِ الْأَهْدَافِ أَنَّ سَبِيلَ تَحْقِيقِهَا يَنْطَلُبُ تَحْقِيقَ مُسْتَوِيَاتِ اسْتِهْلَاقِيَّةٍ إِلَى حُدُودٍ مَعْقُولَةٍ مَعَ تَوْفِيرِ مُسْتَوَى مُرْتَفِعٍ مِنَ التَّعْلِيمِ، وَقَضَاءِ مُبْرَمٍ عَلَى الْأَمْرَاضِ الْمُتَوَطَّئَةِ، كَمَا يَنْطَلُبُ تَحْقِيقَ أَهْدَافٍ ثَانَوِيَّةٍ وَهِيَ كَالآتِي:

ب- **الأهداف الثانوية:** إِنَّ هَذِهِ الْأَهْدَافَ شَرْطٌ أَسَاسِيٌّ لِتَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ النَّهَائِيَّةِ، وَيَعْبُرُ بِتَلْهَائِمِ التَّصْنِيعِ أَهْمَهَا وَبِرَى أَنَّ إِحْدَاثَ تَغْيِيرَاتٍ تَجْدِيدِيَّةٍ شَامِلَةٍ وَجَدْرِيَّةٍ سَيَظَلُّ فِي الدَّائِرَةِ النَّظْرِيَّةِ إِذَا بَقِيَ شَكْلُ الْإِنْتِاجِ فِي الْجُزْءِ الْأَكْبَرَ مِنْهُ يَقُومُ عَلَى أُسَاسِ اسْتِيزَادِ أَدَوَاتِ الْإِنْتِاجِ مِنْ خَارِجِ الْوَطَنِ. وَمِمَّا تَجَدَّرُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ أَنَّ هَذِهِ الْأَهْدَافَ وَأَهْدَافَ أُخْرَى لَنْ يَتَسَنَّى تَحْقِيقُهَا مَا لَمْ تَتَوَفَّرَ بَعْضُ الرِّكَائِزِ التَّنْمِيَّةِ الْأَسَاسِيَّةِ وَالَّتِي تُعَدُّ هِيَ الْأُخْرَى قَاعِدَةً صَلْبَةً لِتَحْقِيقِ هَذِهِ الْأَهْدَافِ وَمِنْ بَيْنِ هَذِهِ الرِّكَائِزِ نَذْكَرُ: - الْوَعْيَ الْجَمَاهِيرِيَّ بِضُرُورَةِ التَّنْمِيَّةِ فَهِيَ إِحْدَى مُتَطَلِّبَاتِ الْعَصْرِ وَلَا مَفَرَّ مِنْهَا. - الْإِرَادَةَ الصَّادِقَةَ مِنْ طَرَفِ جَمِيعِ أَطْيَافِ الْمُجْتَمَعِ لِتَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ. - كُلَّ جَمَاهِيرِ الشَّعْبِ مَعْنِيَّةً بِعَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ وَتَجِبُ مُشَارَكَتُهَا الْإِيجَابِيَّةَ كَمَا تَنْجُو نَحْوَ الْأَحْسَنِ فَالْأَحْسَنُ كُلُّ مَنْ مَوْقِعِهِ. - اسْتِخْدَامَ أُسَالِيبِ التَّكْنُولُوجِيَا الْحَدِيثَةِ. - الْاسْتِقْلَالَ السِّيَاسِيَّ وَالْإِفْتِصَادِيَّ لِلدَّوْلَةِ وَالتَّخَلُّصِ مِنَ التَّبَعِيَّةِ وَالَّتِي تُمَثِّلُ نَوْعًا مِنَ الْاسْتِعْمَارِ فِي ثَوْبٍ آخَرَ يُعْيِقُ عَمَلِيَّةَ التَّنْمِيَّةِ بِشَكْلٍ أَوْ بآخَرَ.

"هَذَا وَلَا تَهْدَفُ التَّنْمِيَّةُ إِلَى الرَّخَاءِ الْإِفْتِصَادِيِّ فَقَطْ، وَلِيَدِ التَّنْمِيَّةِ الْإِفْتِصَادِيَّةِ وَإِنَّمَا تَهْدَفُ أَيْضًا

إِلَى الرِّفَاقِ الْإِجْتِمَاعِيِّ وَالرِّضَا النَّفْسِيِّ كَذَلِكَ، حَتَّى الرَّخَاءَ الْإِفْتِصَادِيَّ لَا يَنْمَثَلُ فِي مُجَرَّدِ الرِّفَاقِيَّةِ الْإِفْتِصَادِيَّةِ أَيْ الْإِسْتِمْتَاعِ بِأَعْلَى مُسْتَوِيَاتِ الْعِذَاءِ وَالْكِسَاءِ وَالْإِبْوَاءِ وَالْإِرْتِوَاءِ وَالِدَّوَاءِ وَعَظِيمِ ذَلِكَ مِنْ مُتَعِ مَادِيَّةٍ حَيْثُ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَعِيشُ بِالْخُبْزِ فَقَطْ وَإِنَّمَا تَنْمَثَلُ فِي فُذْرَاتٍ وَمُؤَشَّرَاتٍ أُخْرَى بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا ذَكَرَ تَشْتَمِلُ أَيْضًا عَلَى الرِّشَادَةِ الْإِفْتِصَادِيَّةِ وَالتَّوَاظُنِ بَيْنَ صِيَانَةِ الْمَوَارِدِ وَاسْتِغْلَالِهَا وَالشَّرَاكَةِ الْفَاعِلَةِ بَيْنَ الْحُكُومَةِ وَالْقِطَاعِ الْخَاصِّ وَالْمُنْتَظَمَاتِ الْأَهْلِيَّةِ". (2)

نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ أَنَّ الْأَهْدَافَ السَّالِفَةَ الذَّكَرِ هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ عِبَارَةٌ عَنِ أَهْدَافِ مَادِيَّةٍ لِلتَّنْمِيَّةِ نَسْعَى لِتَحْقِيقِهَا مِنْ أَجْلِ بِنَاءِ مُجْتَمَعٍ قَوِيٍّ مُتَطَوِّرٍ، وَهُنَاكَ أَهْدَافٌ مَعْنَوِيَّةٌ أُخْرَى تَهْدَفُ إِلَيْهَا عَمَلِيَّةُ التَّنْمِيَّةِ وَالَّتِي تَدُورُ حَوْلَ الرِّضَى النَّفْسِيِّ وَالتَّنْمِيَّةِ السِّيَكُولُوجِيَّةِ لِلْمُوَاطِنِ بِمَا فِيهَا مِنْ مُؤَشَّرَاتٍ وَعَنْصَرِ الْإِبْتِكَارِ وَالتَّجْدِيدِ وَالدَّفَاعِ الْإِنْجَازِيِّ وَالْفَنَاعَةِ وَالْقُدْرَةَ عَلَى اتِّخَاذِ دَوْرِ الْأَخْرَيْنِ وَالرُّوحِ الْمَعْنَوِيَّةِ الْعَالِيَةِ

1- شارل بتلهائم، مرجع سابق، ص 20.

2- محمد نبيل جامع، مرجع سابق، ص 68.

والإلتئام للجماعة والمجتمع أي أن التنمية تهدف إلى إيجاد شخصية سوية قوية فعالة نامية والتي تمثل إحدى عناصر رأس المال البشري الأساسية.

كذلك يمكن لنا أن نذكر بعض الأهداف للتنمية والتي تمثل القواسم المشتركة بين أغلب الأطروحات المختلفة للمفهوم، "إن الغاية الكبرى لعملية التنمية هي الانتقال إلى مجتمع أفضل وأكثر كفاءة، أو تطوير المجتمع، وتحسين نوعية الحياة وتحقيق الرفاه الاجتماعي فإن الغاية من التنمية هي تمكين البشر من تحقيق تطلعاتهم. بعبارة أخرى هي توفير إطار أو مناخ قادر على تطوير قدرات الأفراد تحمّل مسؤولياتهم في إشباع رغباتهم، وتعميم إبداعاتهم".⁽¹⁾ وتحت هذه الغاية الكبرى تنفرع أهداف فرعية أخرى مثل: المساواة وذلك عن طريق توفير الفرص لجميع أفراد المجتمع دون تمييز والتسوية فيما بينهم في مختلف الحقوق من توفير الغذاء والصحة والتعليم والإسكان، ودون تهميش أي فئة كانت، وكذلك الاستغلال الحسن والرشيد للموارد المختلفة ولا يتأتى ذلك إلا باستخدام التخطيط العلمي كمنهج أساسي للتنمية وتحقيق أهدافها مع المحافظة على استمرارية الموارد هذا إضافة إلى حماية البيئة والمحافظة على مستقبل الأجيال القادمة عن طريق الاستحفاظ على مختلف الموارد وعدم استنزافها.

وهناك من يضيف إلى ذلك:⁽²⁾

- أهداف اجتماعية تتمثل في جدارة وفاعلية المنظمات والهيئات والتعاون والترابط المجتمعي المحلي وتنمية المرأة والشباب والمشاركة الشعبية والتناسب بين توزيع الموارد وتوزيع السكان وتأقلم العمالة المهاجرة والجدارة المؤسسية والترتيبات المؤسسية لدعم البحوث الأساسية والتطبيقية ومستوى التعليم والتدريب على رأس العمل وتعليم الكبار.

- أهداف سياسية تتمثل في المشاركة السياسية وتحقيق العدالة وتحقيق الديمقراطية والتأمين الإنساني (ضد الجوع والمرض والجريمة والفقر) وتوسيع نطاق الاختيارات أمام الناس.

- أهداف ثقافية تتمثل في المعتنقات الواضحة للهوية الثقافية والانفتاح الثقافي والالتزام بمعايير معتنقة واضحة وتحقيق الحد الأدنى من المتناقضات الثقافية.

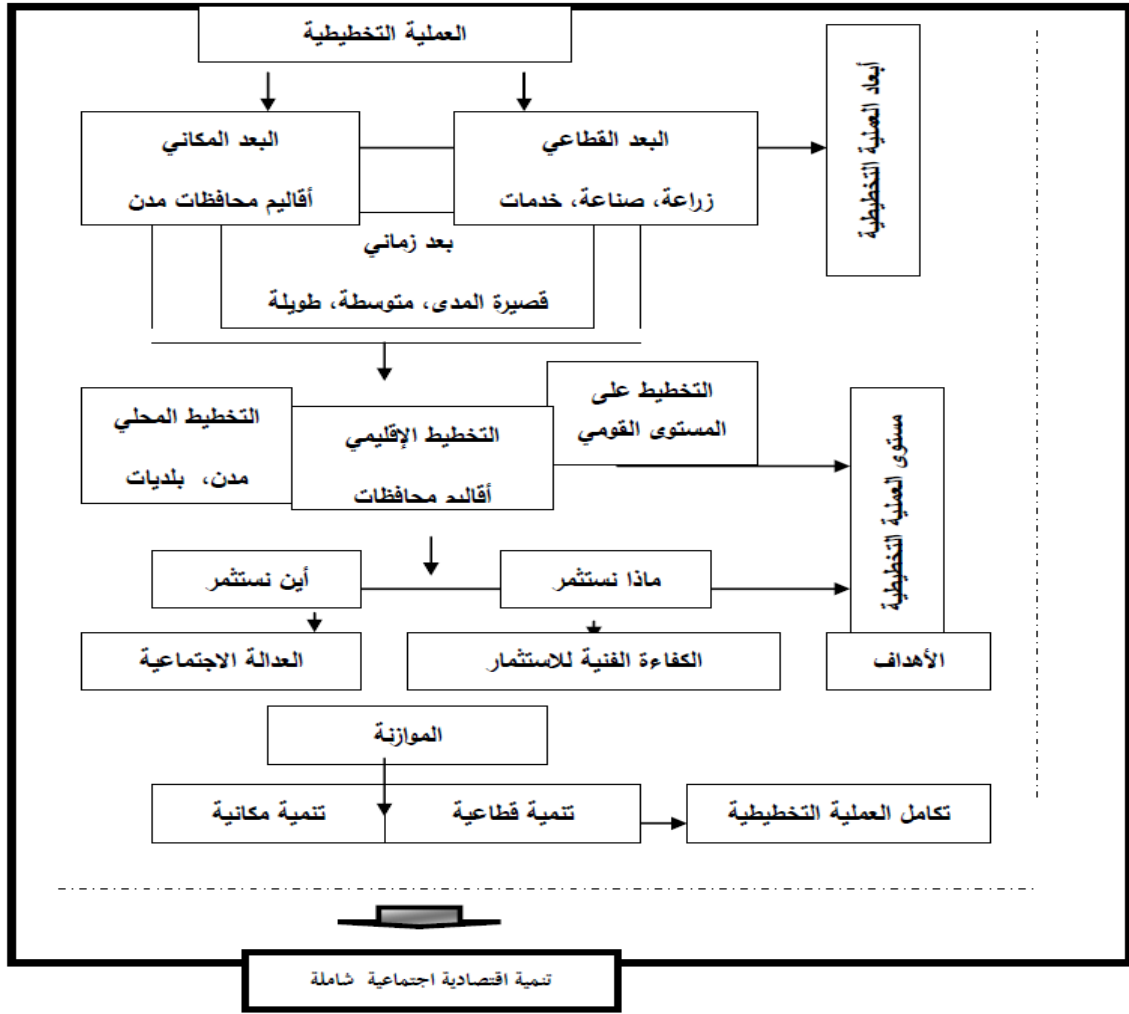
وهذا المخطط يلخص لنا مختلف أهداف عملية التنمية:⁽³⁾

¹ طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، مرجع سابق، ص31.

² محمد نبيل جامع، مرجع سابق، ص69.

³ مصطفى جليل إبراهيم، آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق، مجلة ديالي، العدد 40، المعهد العالي

للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2009، ص6.



الشكل (6): مخطط يُمثل أهداف العملية التَّموينية.

بَعْدَ ذِكْرِ أَهَمِّ أَهْدَافِ التَّنْمِيَةِ بَقِيَ أَنْ نَذْكَرَ مُسْتَوِيَاتِ التَّنْمِيَةِ، فَلِلتَّنْمِيَةِ مُسْتَوِيَاتٌ ثَلَاثٌ ذَكَرَهَا الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ الْجَوَهْرِيُّ وَتَمَثَّلُ فِيهَا بِإِلْيَ: (1)

- ✓ المُسْتَوَى الْأَوَّلُ: المُسْتَوَى التَّكْنُولُوجِي وَيَعْمَلُ عَلَى تَغْيِيرِ أَسَالِيبِ الْإِنْتِاجِ وَالنَّقْلِ وَالِاتِّصَالِ... إلخ.
- ✓ المُسْتَوَى الثَّانِي: المُسْتَوَى الْاِقْتِصَادِي وَيَهْتَمُّ بِالِإِنْتِاجِيَّةِ وَتَوَزِيعِ الْعَائِدِ... إلخ.
- ✓ المُسْتَوَى الثَّلَاثُ: المُسْتَوَى الْاجْتِمَاعِي وَيَشْمَلُ مَجَالَاتِ الْعِلَاقَاتِ وَالْوَعْيِ وَالْمَسْؤُولِيَّةِ وَدِرَاسَةَ تَوَزِيعِ الْقُوَّةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالدَّخْلِ... إلخ.

وَلِلتَّنْمِيَةِ أَيْضًا مُؤَشِّرَاتٌ تَدُلُّ عَلَيْهَا إِذْ هُنَاكَ عِدَّةُ مُؤَشِّرَاتٍ يَتِمُّ مِنْ خِلَالِهَا قِيَاسُ التَّنْمِيَةِ فِي الْمُجْتَمَعِ سِوَاءَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُؤَشِّرَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ أَوْ الْاجْتِمَاعِيَّةِ أَوْ الْاِيْكُولُوجِيَّةِ أَوْ النُّوَاجِي الْبَشَرِيَّةِ الْبَحْتَةِ وَسَنَذْكَرُ هُنَا بِإِخْتِصَارٍ بَعْضَ وَأَهَمِّ الْمُؤَشِّرَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَهِيَ الْمُنْعَارِفُ عَلَيْهَا بَيْنَ مُخْتَلَفِ الْمُهْتَمِّينَ بِالتَّنْمِيَةِ: مَدَى تَفَشِّي ظَاهِرَةِ الْأُمِّيَّةِ، نِسْبَةُ الْمَوَالِيدِ الْحَقِيقِيَّةِ، مُسْتَوَى الْخَدْمَاتِ الصَّحِّيَّةِ، دَرَجَةُ

¹ - أحمد عبد اللطيف رشاد، تنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق، ص 18.

الإحساس بالانتماء للمجتمع، مدى توفر الخدمات الاجتماعية (طرق، كهرباء، غاز، مياه صالحة... إلخ)، درجة المشاركة الاجتماعية... إلخ وتستخدم مؤشرات التنمية في التعرف على الحالة العامة السائدة في المجتمع وهذا بدوره يساعد على التنبؤ بالتغيرات التي قد تقع في المجتمع ومن ثم يتم تدعيم عمليات التخطيط، فكأنما المؤشرات هي وسائل الإنذار المبكر للتخدير من المشكلات المحيطة أو المتوقعة وتحتوي مؤشرات التنمية كل المؤشرات المناسبة وبالتالي يكون الهدف من توفر مؤشرات ومعايير تنموية هو توفير مجموعة متكاملة من المؤشرات يمكن بواسطتها إجراء تقييم شامل للعملية التنموية في مكان وزمان معينين، وتنقسم مؤشرات التنمية إلى نوعين هما: (1)

1- مؤشرات قياس المخرجات أو قياس النتائج.

2- مؤشرات قياس الوسائل أو المدخلات.

وهناك تقسيمات أخرى للمؤشرات فهي تقسم من حيث مستوى التخطيط أو اتخاذ القرار إلى: مؤشرات قطاعية وإقليمية ومحلية وقومية حيث تهتم المؤشرات القطاعية بتقييم التنمية على مستوى القطاع كالصحة والتعليم والإسكان في حين ترمي المؤشرات الإقليمية إلى متابعة التقدم على مستوى أقاليم الدولة أما المؤشرات المحلية فهي التي يتم استخدامها لمتابعة وتقويم التقدم على مستويات الوحدات المحلية كالقرية والحي أما المؤشرات القومية فهي التي يهدف استخدامها إلى تقويم جهود التنمية على المستوى القومي أو المركزي. (2)

وتستند عملية التنمية بين الماضي والحاضر ولدى مجتمعات العالم المختلفة على مجموعة من الأسس والأفكار والأطر النظرية المعرفية التي يمكن أن نطلق عليها الأطر الفلسفية للتنمية وسنحاول هنا مناقشة بعض هذه الفلسفات: (3)

أ- تبنّت بعض المجتمعات الأساس الاقتصادي للتنمية بمعنى أن هدف التنمية موجّه نحو تحسين وزيادة الموارد الاقتصادية للمجتمع من حيث زيادة الإنتاج والتركيز على الإكثار من عمليات استثمار الموارد الطبيعية البيئية وعمليات التصنيع بهدف زيادة صادراتها الإنتاجية بعض النظر عن الآثار التي تلحقها هذه العملية بالموارد البيئية، أو ما يلحق بالبيئة من أذى واختلال في الاتزان والمهم هو زيادة الموارد المالية وتحقيق أكبر قدر من رأس المال ورفع مستوى دخل الأفراد والدولة وبعض النظر أيضاً عن الآثار التي تلحق بالبنية الاجتماعية للأسر أو الأفراد، وكما نلاحظ فإن اعتماد هذا الأساس يُعبر عن منظور أحادي للتنمية متمثل في التنمية الاقتصادية.

1- ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص130.

2- نفس المرجع السابق، ص131.

3- محمد الخوالدة وآخرون، مرجع سابق، ص 198-199.

ب- تَبَيَّنَتْ بَعْضُ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمَفْهُومَ الْاجْتِمَاعِيَّ لِلنَّمِيَةِ الْمَوْجَّهَ نَحْوَ تَحْقِيقِ أَكْبَرَ قَدْرِ مِنَ الْعَدَالَةِ وَالْمَسَاوَاةِ وَالْحُرِّيَّةِ لِأَبْنَاءِ الْمُجْتَمَعِ سِوَاءَ أَكَانَتْ هَذِهِ الْعَدَالَةُ وَالْمَسَاوَاةُ فِي حُقُوقِ أَبْنَاءِ الْمُجْتَمَعِ فِي التَّرْبِيَةِ أَوْ التَّعْلِيمِ أَوْ الْحَيَاةِ الْكَرِيمَةِ.

ج- هُنَاكَ مَنْ رَكَّزَ عَلَى الْمَفْهُومِ التَّكْنُولُوجِيِّ لِلنَّمِيَةِ الْمَوْجَّهَ نَحْوَ الْإِسْتِفَادَةِ مِنْ مُعْطَيَاتِ التَّكْنُولُوجِيَا وَتَوْظِيفِهَا فِي الْحَيَاةِ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْإِسْتِخْدَامُ إِسْتِخْدَامًا غَيْرَ رَشِيدٍ وَغَيْرَ مُتَوَافِقٍ أَوْ غَيْرَ مُتَلَئِمٍ مَعَ حَاجَاتِ الْمُجْتَمَعِ وَحَاجَاتِ الْبَيِّنَةِ فَهُوَ لَمْ يَنْظُرْ إِلَيْهِ مِنْ خِلَالِ الْإِعْتِبَارَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْبَيِّنِيَّةِ وَبِذَلِكَ نُدْرِكُ أَنَّ التَّكْنُولُوجِيَا يُمَكِّنُ النَّظْرَ إِلَيْهَا عَلَى أَنَّهَا سِلَاحٌ ذُو حَدَّيْنِ إِذَا لَمْ يُحْسِنِ الْإِنْسَانُ إِسْتِيعَابَهَا وَتَوْظِيفِهَا وَالسَّيْطِرَةَ عَلَيْهَا.

د- هُنَاكَ مَنْ تَبَيَّنَى الْمَفْهُومَ الْإِنْسَانِيَّ الْاجْتِمَاعِيَّ لِلنَّمِيَةِ وَيَشْتَرِطُ أَصْحَابُ هَذَا الْإِتِّجَاهِ ضُرُورَةَ قِيَامِ خُطِّ النَّمِيَةِ عَلَى التَّفَكِيرِ بِالْفَرْدِ وَالْمُجْتَمَعِ وَحَاجَاتِهِمَا الْمُخْتَلَفَةَ، وَتَحْقِيقِ قَدْرِ كَبِيرٍ مِنَ التَّكَامُلِ وَالتَّوَازُنِ بَيْنَ هَذِهِ الْحَاجَاتِ، سِوَاءَ أَكَانَتْ حَاجَاتٍ مَادِّيَّةٍ أَوْ مَعْنَوِيَّةٍ أَوْ فَرْدِيَّةٍ أَوْ جَمَاعِيَّةٍ مَحَلِّيَّةٍ أَوْ إِقْلِيمِيَّةٍ أَوْ عَالَمِيَّةٍ وَيَشْكُلُ أَوْضَحُ يُمَكِّنُ الْقَوْلُ أَنَّ أَصْحَابَ هَذَا الْإِتِّجَاهِ يُمَكِّنُ وَصْفُهُمْ بِأَصْحَابِ الْإِتِّجَاهِ الْإِنْسَانِي الْاجْتِمَاعِيَّ آخِذِينَ بِعَيْنِ الْإِعْتِبَارِ أَهْمِيَّةَ الْإِنْسَانِ وَقِيَمَتِهِ فِيهَا بِإِعْتِبَارِهِ صَانِعًا وَالْمُسْتَفِيدَ مِنْهَا وَغَايَتَهَا فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ.

هـ- الْإِتِّجَاهُ النَّمُوي الْقَائِمُ عَلَى التَّخْطِيطِ الْعِلْمِيِّ، وَالتَّفَكِيرِ الْمُسْتَقْبَلِيِّ الْقَائِمِ عَلَى رَصْدِ الْحَاجَاتِ الْقَائِمَةِ وَالْمُسْتَقْبَلِيَّةِ لِلْمُجْتَمَعِ فِي إِطَارِ تَكَامُلِيٍّ شُمُولِيٍّ وَتَعَاوُنِيٍّ وَيَرْتَكِزُ هَذَا الْإِتِّجَاهُ عَلَى مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْإِعْتِبَارَاتِ نَذْكَرُ مِنْهَا أَنَّ نَجَاحَ النَّمِيَةِ يَتَوَقَّفُ عَلَى:

- الدِّقَّةُ وَالشُّمُولِيَّةُ فِي تَحْدِيدِ حَاجَاتِ الْمُجْتَمَعِ الرَّاهِنَةِ وَالْمُسْتَقْبَلِيَّةِ عَلَى أُسُسٍ عِلْمِيَّةٍ وَمَعْلُومَاتِيَّةٍ دَقِيقَةٍ.

- رَصْدُ مَوَارِدِ الْمُجْتَمَعِ الْحَالِيَّةِ وَالْمُسْتَقْبَلِيَّةِ.

- مَدَى تَحْقِيقِ مَبْدَأِ الْمَشَارَكَةِ الشَّعْبِيَّةِ فِي التَّخْطِيطِ وَالتَّنْفِيزِ وَالتَّقْوِيمِ لِبرَامِجِهَا وَأَنْشِطَتِهَا وَإِجْرَاءَاتِهَا وَنَتَائِجِهَا.

- مَبْدَأُ التَّعَاوُنِ الدُّوَلِيِّ عَلَى الْمُسْتَوَى الْإِقْلِيمِيِّ وَالْعَالَمِيِّ عَلَى حَدِّ سِوَاءِ.

هَذِهِ هِيَ بَعْضُ الْإِتِّجَاهَاتِ وَالْفَلَسَفَاتِ الَّتِي قَامَتْ عَلَيْهَا عَمَلِيَّاتِ النَّمِيَةِ بِشَيْءٍ مِنَ الْإِيجَازِ.

- الْعَايَةُ الْإِنْمَائِيَّةُ لِلْأَلْفِيَّةِ: لَقَدْ تَوَالَتْ الْمُؤْتَمَرَاتُ الْخَاصَّةُ بِالنَّمِيَةِ الَّتِي عَقَدَتْهَا الْأُمَّمُ الْمُتَّحِدَةُ عَلَى مَدَى السَّنَوَاتِ الْمَاضِيَّةِ إِلَى أَنْ تَوَجَّهَتْ هَذِهِ الْمُؤْتَمَرَاتُ بَعْدَ مُؤْتَمَرِ قِمَّةِ الْأَلْفِيَّةِ الثَّالِثَةِ فِي الْفَتْرَةِ مِنْ 6-8 سِبْتَمْبَرِ 2000م وَالَّذِي تَنَاوَلَ الْمَشْكَالَاتِ الَّتِي تَعْرِضُ النَّمِيَةَ الْاجْتِمَاعِيَّةَ وَالْإِقْتِسَادِيَّةَ حَيْثُ تَمَّ خِلَالَ هَذَا الْمُؤْتَمَرِ إِعْلَانُ الْأَلْفِيَّةِ الَّتِي تَمَّ اعْتِمَادُهُ مِنْ قِبَلِ 147 رَئِيسِ دَوْلَةٍ وَحُكُومَةٍ، وَيَنْطَوِي الْإِعْلَانُ أَهْدَافًا أُطْلِقَ عَلَيْهَا اسْمُ " أَهْدَافِ الْأَلْفِيَّةِ " وَتَضُمُّ جُلَّ الْأَهْدَافِ الدُّوَلِيَّةِ لِلنَّمِيَةِ الْمُنْفَقِ عَلَيْهَا وَالَّتِي تَمَّ تَبْيِينُهَا خِلَالَ الْمُؤْتَمَرَاتِ وَالْقِمَمِ الْعَالَمِيَّةِ الَّتِي انْعَقَدَتْ فِي بَحْرِ تَسْعِينِيَّاتِ الْقَرْنِ الْمَاضِي وَمِنْ بَيْنِهَا هَدَفُ تَخْفِيزِ الْجُوعِ بِمِقْدَارِ النِّصْفِ، وَقَدْ اعْتَمَدَتْ هَذِهِ الْأَهْدَافُ الَّتِي يَبْلُغُ تَعْدَادُهَا ثَمَانِيَّةَ أَهْدَافٍ

كَمَرَجِيَّةٍ لِقِيَاسِ التَّقَدُّمِ فِي التَّنْمِيَةِ وَهِيَ بِذَلِكَ مُرْفَقَةٌ بِأَرْقَامٍ يَنْبَغِي تَحْقِيقُهَا فِي أَجْلِ أَقْصَاهُ 25 سَنَةً وَمُؤَشِّرَاتٍ مُلَائِمَةً لِقِيَاسِ مَدَى التَّقَدُّمِ الْمُحْرَزِ فِي كُلِّ مَجَالٍ مِنَ الْمَجَالَاتِ،" وَالزَّمَّ الْمُوقَّعِينَ عَلَيْهِ إِجَادَ بَيِّنَةٍ مُؤَاتِيَّةٍ عَلَى الْمُسْتَوِيِّينَ الْقُطْرِيَّ وَالْعَالَمِيَّ تُؤَدِّي إِلَى التَّنْمِيَةِ وَإِسْتِنْصَالِ الْفَقْرِ وَلَقَدْ تَعَهَّدَ رُؤَسَاءُ وَحُكُومَاتِ 185 دَوْلَةٍ عَلَى الْعَمَلِ مَعًا مِنْ أَجْلِ مُسْتَقْبَلِ كَافَّةِ الدُّوَلِ بِحُلُولِ عَامِ 2015م وَقَامُوا بِتَوْقِيعِ إِعْلَانِ الْأَلْفِيَّةِ وَتَعَهَّدُوا بِتَحْرِيرِ النِّسَاءِ وَالْأَطْفَالِ وَالرِّجَالِ مِنْ بَرَاثِنِ الْفَقْرِ".⁽¹⁾

وَهَكَذَا تَمَّ وَضْعُ بَرْنَامِجٍ لِلتَّنْمِيَةِ الْعَالَمِيَّةِ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْأَهْدَافِ الَّتِي تَمَّ تَسْطِيرُهَا وَيَكُونُ ذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ تَضَافِرِ جَمِيعِ الْجُهُودِ سِوَاءَ مَنْ قَبْلَ الدُّوَلِ الْغَنِيَّةِ أَوْ الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ كَمَا قَدِّمَتْ الدُّوَلُ الْمُنْقَدِّمَةُ بِدَوْرَهَا تَنَازُلَاتٍ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ أَهْدَافِ هَذَا الْبَرْنَامِجِ الْعَالَمِيِّ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِسَدَادِ الدُّيُونِ وَتَقْدِيمِ مَزِيدٍ مِنَ الْمُسَاعَدَاتِ لِلدُّوَلِ الْمُتَخَلِّفَةِ وَالَّتِي هِيَ بِأَمْسِ الْحَاجَةِ لِتِلْكَ الْمُسَاعَدَاتِ الَّتِي تُسَاعِدُهَا عَلَى دَفْعِ عَجَلَةِ التَّنْمِيَةِ،" وَلَا تُمَثِّلُ الْأَهْدَافُ فِي حَدِّ ذَاتِهَا بَرْنَامِجًا تَنْمُويًا كَامِلًا لِأَنَّهَا لَا تَضُمُّ بَعْضَ الْفَضَائِيَا الْأَوْسَعِ نِطَاقًا الَّتِي تَتَاوَلَتْهَا مُؤْتَمَرَاتُ التَّسْعِينَاتِ كَمَا أَنَّهَا لَا تَتَنَاوَلُ كَافَّةَ الْفَضَائِيَا الْخَاصَّةِ بِالْبُلْدَانِ النَّامِيَّةِ وَبِخَاصَّةِ الْبُلْدَانِ ذَاتِ الدُّخْلِ الْمُتَوَسِّطِ وَلَا مَسَائِلَ إِنْعَادِ الْمُسَاوَاةِ وَالْأَبْعَادِ الْأَوْسَعِ لِلتَّنْمِيَةِ الْبَشَرِيَّةِ".⁽²⁾

وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ أَنَّ "الْأَهْدَافَ الْإِنْمَائِيَّةَ لِلْأَلْفِيَّةِ" هِيَ أَهْدَافٌ يُمَكِّنُ تَحْقِيقُهَا وَقَدْ وُضِعَتْ مِنْ أَجْلِ الْأَخْذِ بِيَدِ الدُّوَلِ الْمُتَخَلِّفَةِ وَمُسَاعَدَتِهَا مِنْ أَجْلِ التَّصَدِّيِّ لِمَشَاكِلِ التَّنْمِيَةِ بِجَمِيعِ أَبْعَادِهَا وَتَشْجِيعِ الْمُجْتَمَعِ الدُّوَلِيِّ عَلَى دَعْمِهَا، وَلَعَلَّ أَهَمَّ هَذِهِ الْأَهْدَافِ عَلَى الْإِطْلَاقِ هُوَ الْهَدَفُ الثَّامِنُ وَهُوَ "إِقَامَةُ شِرَاكَةٍ عَالَمِيَّةٍ مِنْ أَجْلِ التَّنْمِيَةِ" وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ عَمَلِيَّةَ التَّنْمِيَةِ هِيَ عَمَلِيَّةٌ مُشْتَرَكَةٌ يَشْتَرِكُ فِيهَا الْجَمِيعُ وَدُونَ إِسْتِنْتَاءٍ وَأَهَمَّ النِّقَاطِ الَّتِي يَتَضَمَّنُهَا هَذَا الْهَدَفُ هِيَ:⁽³⁾

* الإِسْتِمْرَارُ فِي إِقَامَةِ نِظَامِ تِجَارِيٍّ وَمَالِيٍّ يَنْسَمُّ بِالْإِنْفِتَاحِ وَالتَّقْيِيدِ بِالْقَوَاعِدِ وَعَدَمِ التَّمْيِيزِ، وَيَشْمَلُ الْتَزَامًا بِالْحُكْمِ الرَّشِيدِ وَالتَّنْمِيَةِ وَتَخْفِيفِ وَطْأَةِ الْفَقْرِ عَلَى الصَّعِيدِ الْوِطْنِيِّ وَالصَّعِيدِ الْعَالَمِيِّ.

* مُعَالَجَةُ الْإِحْتِيَاجَاتِ الْخَاصَّةِ بِالْبُلْدَانِ الْأَقْلَّ نُمُوًا وَالتَّخْفِيفِ مِنْ عِبَاءِ الدُّيُونِ الْوَاقِعِ عَلَى الْبُلْدَانِ الْفَقِيرَةِ الْمُثْقَلَةِ بِالدُّيُونِ وَالْعَاءِ الدُّيُونِ الشَّنَائِيَّةِ الرَّسْمِيَّةِ وَتَقْدِيمِ الْمُسَاعَدَةِ الْإِنْمَائِيَّةِ الرَّسْمِيَّةِ لِلْبُلْدَانِ الَّتِي أَعْلَنْتْ التَّزَامَهَا بِتَخْفِيفِ وَطْأَةِ الْفَقْرِ.

* مُعَالَجَةُ الْإِحْتِيَاجَاتِ الْخَاصَّةِ لِلْبُلْدَانِ غَيْرِ السَّاحِلِيَّةِ وَالدُّوَلِ النَّامِيَّةِ الصَّغِيرَةِ الْجَزِيرِيَّةِ (عَنْ طَرِيقِ بَرْنَامِجِ الْعَمَلِ لِلتَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ لِلدُّوَلِ النَّامِيَّةِ الصَّغِيرَةِ الْجَزِيرِيَّةِ وَنَتَائِجِ الدُّورَةِ الْإِسْتِنْتَائِيَّةِ الثَّامِنَةِ وَالْعِشْرِينَ لِلْجَمْعِيَّةِ الْعَامَّةِ).

1- مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص191.

2- نفس المرجع السابق، ص192.

3- مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص194.

* المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكناً في المدى الطويل.

* التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملاً لائقاً ومُنْتِجاً.

في وقتنا الحاضر تعددت أنواع التنمية وأصبحت تشمل جميع المجالات بعد أن كانت مُقتَصِرةً على الجانب الاقتصادي ومن أبرز مجالات التنمية نذكر: التنمية السياسية، التنمية الثقافية، التنمية البشرية، التنمية الفكرية، التنمية التكنولوجية والتنمية الاجتماعية إلى غير ذلك من أنواع التنمية، لكن أهمها على الإطلاق التنمية الاجتماعية ذلك لما لها من علاقة مباشرة مع حاجيات الإنسان وحياته اليومية إذ أنها تقوم على تحسين نوعية الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع في مجال الأسرة والعمل والتعليم، لأجل ذلك كان لزاماً علينا التعرُّج للحديث عنها ولو بالشيء المختصر.

- أولاً: مفهوم التنمية الاجتماعية:

إنَّ الخوض والإبحار في دراسة التنمية الاجتماعية ليس بالأمر السهل، "بمعنى أنه ليس من اليسير معالجة قضية التنمية وإدراكها كشيء جزئي ولذلك فمن الضروري عند التعرُّض لعملية التنمية تحليل الموضوع الخاص بها من مختلف الأوجه فمن الملاحظ أن بعض الخبراء يتناولها كوظيفة عملية أو أساسية في تكوين رأس المال والمهارة والتكنولوجيا... والبعض الآخر يفضل تفسيرها من خلال وظيفتها في معالجة التخلف بالدول النامية، وقد يكون إطار التنمية الاجتماعية قوياً وشاملاً كما قد يكون محدداً في الحصول على الحاجات الضرورية لكل فرد، بمعنى أن للتنمية اتجاهات على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي التي تنحصر في التحرر وفي توفير سبل العيش".⁽¹⁾

لقد بدأ ظهور مفهوم التنمية الاجتماعية على المسرح الدولي مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وكان أول ظهور لمفهوم تنمية المجتمع في مؤتمر أشردج Ashridge للتنمية الاجتماعية الذي عُقد في أغسطس عام 1954م لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات الإنجليزية وقد عرفت تنمية المجتمع في هذا المؤتمر على أنها حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع ككل على أساس من المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع وبناءً على مبادرة المجتمع كلما أمكن ذلك أو عن طريق الاستئثار لخلق هذه الاستجابة من قبل المجتمع".⁽²⁾

ومع تطور الدراسات التاريخية والحضارية المقارنة " أدرك المفكرون الاقتصاديون حقيقة الترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فمما لا شك فيه أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة أخرى اجتماعية حيث أنها في المدى البعيد تستهدف رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته، والتنمية الاجتماعية تؤدي إلى جانب وظيفتها الأساسية وظيفة أخرى اقتصادية حيث

¹ سهير لطفي، مرجع سابق، ص 25.

² أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص 31.

أَنَّهَا فِي الْمَدَى الْبَعِيدِ تَهْدَفُ إِلَى تَحْقِيقِ أَقْصَى اسْتِثْمَارٍ مُمَكِّنٍ لِلطَّاقَاتِ وَالْإِمْكَانِيَّاتِ الْبَشَرِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْمَجْتَمَعِ".⁽¹⁾

وَيَرْجِعُ الْإِهْتِمَامُ بِالتَّنْمِيَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ إِلَى حَقِيقَةٍ هَامَّةٍ مُؤَدَّاهَا أَنَّهُ بِالرَّغْمِ مِنَ الْمَجْهُودَاتِ الْمُتَزَايِدَةِ بِالتَّنْمِيَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ عَقْدَيْنِ إِلَّا أَنَّ الظُّرُوفَ الْاجْتِمَاعِيَّةَ الْاَسَاسِيَّةَ ظَلَّتْ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ لَدَى كُلِّ مِنَ الْفَرْدِ، الْاَسْرَةِ، وَالْمَجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ، بَلْ ظَلَّ أَفْرَادُ الْمَجْتَمَعِ يُعَانُونَ مِنْ حَالَةِ الْفَقْرِ، ظُرُوفِ الْمَسْكَنِ السَيِّئَةِ، سُوءِ التَّغْذِيَةِ حَيْثُ وَقَفَتْ تِلْكَ الْمَلَامِحُ الَّتِي مازَالَ يَتَّصِفُ بِهَا الْمَجْتَمَعُ عَانِقًا أَمَامَهُمْ لِتَحْقِيقِ الْاِسْتِقْلَالِ الْاِقْتِصَادِيِّ وَالْاجْتِمَاعِيِّ،" وَيُشِيرُ الْبَعْضُ إِلَى أَنَّ التَّنْمِيَةَ الْاجْتِمَاعِيَّةَ كَأَسْلُوبٍ لِلتَّطْبِيقِ تَتَضَمَّنُ مِنَ النَّاحِيَةِ الْعَمَلِيَّةِ تَوَلِيْفَةً مِنْ تَنْظِيمِ الْمَجْتَمَعِ، السِّيَاسَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، التَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَةِ وَمَهَارَاتِ الْاِذَارَةِ وَذَلِكَ فِي اِطَارِ عَمَلِيٍّ مِنْ التَّغْيِيرِ الْمُنْظَمِ الْمَخْطُطِ لِتَاكْيِيدِ التَّجَاوُبِ لِلْبِنَاءَاتِ وَالسِّيَاسَاتِ الْخَاصَّةِ بِالْاِحْتِيَاجَاتِ الْاِنْسَانِيَّةِ وَذَلِكَ فِي اِطَارِ اَسْلُوبِ حَيَاتِهِمْ الْخَاصَّةِ وَنُظْمِ الْاِقْتِمِ".⁽²⁾

ظَهَرَتْ التَّنْمِيَةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ وَبِطَرِيقَةٍ عِلْمِيَّةٍ وَرَسْمِيَّةٍ فِي هَيْأَةِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ سَنَةَ 1950م وَكَانَتْ الْخُطَّةُ الْخَمَاسِيَّةُ لِلْحُكُومَةِ الْهِنْدِيَّةِ قَدْ لَفَّتَتْ إِلَيْهَا الْأَنْظَارَ بِأَسَالِيْبِهَا وَأَهْدَافِهَا سَنَةَ 1951م وَمُنْذُ سَنَةِ 1955م بَدَأَ الْاِهْتِمَامُ الْأُمَمِيُّ بِالتَّنْمِيَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ عَن طَرِيقِ أَحَدِ مَجَالِسِهَا الدَّائِمَةِ وَهُوَ الْمَجْلِسُ الْاِقْتِصَادِيُّ وَالْاجْتِمَاعِيُّ، وَتَحَوَّلَ مَفْهُومُ التَّنْمِيَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ إِلَى مَفْهُومٍ شَائِعٍ الْاِسْتِخْدَامِ فِي شَتَّى فُرُوعِ الْمَعْرِفَةِ الْاِنْسَانِيَّةِ مِثْلَ الْاِقْتِصَادِ، الْاجْتِمَاعِ، الْاَنْثُرُوْبُولُوجِيَا وَعِلْمِ السِّيَاسَةِ وَذَلِكَ فِي مُخْتَلَفِ الْمُوْتَمَرَاتِ الدَّوْلِيَّةِ وَفِي ثَرَاتِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ وَهُوَ يَنْطَوِي عَلَى مَعَانِي مُتَعَدِّدَةٍ وَلَيْسَ بُوْسَعْنَا أَنْ نُحَدِّدَهُ تَحْدِيدًا دَقِيقًا أَوْ نُحَدِّدَهُ وَفَقًا لِمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الرَّأْيُ خَاصَّةً وَأَنَّهُ مازَالَ مَفْهُومًا حَدِيثَ النِّشَاةِ، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُ لِأَبْدٍ لَنَا مِنْ تَوْضِيحِ بَعْضِ الْمَعَانِي الْخَاصَّةِ بِهَذَا الْمَفْهُومِ:

فَبِالرَّغْمِ مِنْ تَعَدُّدِ التَّعَارِيفِ وَوَجْهَاتِ نَظَرِ الْبَاْحِثِينَ لِلتَّنْمِيَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ فَإِنَّ جَوْهَرَ هَذَا الْمَفْهُومِ هُوَ الْعُنْصُرُ الْاِنْسَانِيُّ لِلتَّرْكِيزِ عَلَى قَوَاعِدِ مُشَارَكَةِ الْفَرْدِ فِي التَّفْكِيرِ وَاعْدَادِ وَتَنْفِيزِ الْبَرَامِجِ الرَّامِيَّةِ لِلنُّهُوضِ بِهِ وَبِالْاِهْتِمَامِ وَابْتِجَادِ الثَّقَّةِ فِي فَعَالِيَّةِ بَرَامِجِ التَّنْمِيَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالَّتِي تَنْحَصِرُ فِي الْخَدَمَاتِ الْعَامَّةِ وَالْخَدَمَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ مِثْلَ الصَّحَّةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالْاِسْكَانِ وَالضَّمَانِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَالرَّعَايَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ الَّتِي يُمَكِّنُ جَمْعُهَا فِي عَمَلِيَّةِ الْاِسْتِثْمَارِ فِي الْمَوَارِدِ الْبَشَرِيَّةِ.

"وَتُرْكَزُ التَّنْمِيَةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ بِاعْتِبَارِهَا حَرَكَةً اِنْسَانِيَّةً وَاجْتِمَاعِيَّةً لِلتَّنْمِيَةِ تَرْكِيْزًا اَسَاسِيًّا عَلَى الْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالتَّوْزِيعِ الْعَادِلِ لِلْمَوَارِدِ كَمَا أَنَّهَا تَهْتَمُّ بِقَضَايَا التَّنْمِيَةِ وَالْاِسْتِخْدَامِ الْأَمْتَلِ لِلْمَوَارِدِ الْاِنْسَانِيَّةِ

¹ - نفس المرجع السابق، ص 20.

² - عبد الهادي الجوهري، المنظور التنموي، مرجع سابق، ص 15.

وَمُحاوَلَة إِيْشْرَاكِ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ فِي قِضاياِ التَّنْمِيَةِ الخاصَّةِ بِهِمْ، التَّنْمِيَةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالإِجْتِمَاعِيَّةِ الْمُتكامِلَةِ وَفِي التَّرْكِيزِ عَلى الأَبْعَادِ الكَيْفِيَّةِ لِلتَّنْمِيَةِ".⁽¹⁾

إِهْتَمَّتِ المُؤْتَمَرَاتُ العالَمِيَّةُ بِمناقِشَةِ مَوْضوعاتِ التَّنْمِيَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ أَيَّما إِهْتِمامٍ، وَجَعَلَتْ مِنْها مَحورًا تَدورُ حَوْلَهُ آراءُ المُفَكِّرِينَ وَالباحِثِينَ وَمِنْ بَيْنِ تِلْكَ المُؤْتَمَرَاتِ نَجِدُ "المُؤْتَمَرَ الدُّوْلِيَّ لِلخِدْمَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ الَّذِي عُقِدَ فِي البرازِيلِ سَنَةَ 1962م عَن أَهمِّيَّةِ التَّنْمِيَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَلَقَدْ تَمَّ فِي هَذَا المُؤْتَمَرِ تَبادُلُ الخَبَرَاتِ بَيْنَ الدُّوْلِ الَّتِي تَعْمَلُ عَلى تَعْبِيَةِ مَوارِدِها لِمُواجَهَةِ مَشاكِلِ مُجْتَمَعاتِها، كَمَا كَشَفَ اهْتِمامُ الأُمَمِ المُتَّحِدَةِ فِي السَّنَوَاتِ الأَخِيرَةِ فِي إِعدادِ وَتَنْفِيذِ خُطَطِ وَبِرامِجِ التَّنْمِيَةِ فِي الدُّوْلِ النَّامِيَّةِ عَن أَهمِّيَّةِ التَّنْمِيَةِ فِي رَفْعِ مُستَوَى المَعيشَةِ وَتَوجِيهِ أَجْزَةِ الخِدْمَاتِ التَّقافِيَّةِ وَغَيرِها لِتَحقيقِ الأَهْدافِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ".⁽²⁾

فالتَّنْمِيَةُ الإِجْتِمَاعِيَّةُ تَعْمَلُ عَلى الإِرتِفاعِ فِي الجانِبِ الإِجْتِمَاعِي مِنَ خِلالِ تَبْنِيِ بَرامِجِ وَسِياساتِ إِجْتِمَاعِيَّةٍ تُساهِمُ فِي تَحسينِ المُستَوَى المَعيشي لِأَفْرَادِ المُجْتَمَعِ وَالحدَّ مِنَ الفَقْرِ وَذلكَ عَن طَريقِ إِيجادِ مَناصِبِ عَمَلٍ وَالقيامِ بِأنشطةٍ لِتَنْمِيَةِ المُجْتَمَعِ وَتَرْقيَتِهِ، "فِي تَقْرِيرِ إِدارَةِ الشُّؤنِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالإِجْتِمَاعِيَّةِ بِهَيْئَةِ الأُمَمِ نُعرِفُ التَّنْمِيَةَ الإِجْتِمَاعِيَّةَ بِأنَّها عَمَلِيَّةٌ تَرْبِويَّةٌ تَنْظِيميَّةٌ، ذَلكَ أَنَّها فِي نَهايةِ الأَمْرِ مَجْموعَةٌ مِنَ الإِجْراءاتِ لِتَطوِيرِ الإِتْجاهاتِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ لَدَى الأَهاليِ وَتَشْجِيعِهِمْ عَلى تَقَبُّلِ الأَفْكارِ الجَدِيدَةِ وَاكتِسابِ المَعْلُومَاتِ النَّافِعَةِ وَالمَهاراتِ العَمَلِيَّةِ سِواءً بِالنِّسْبَةِ لِأَفْرَادٍ أَوْ الجَماعاتِ... حَيْثُ يُمَثِّلُ كُلُّ هَذَا أَبْعادًا أساسِيَّةً فِي سَبيلِ التَّوَصُّلِ إِلى عَمَلِيَّةِ الإِنطِلاقِ الذَّاتي".⁽³⁾

يَقُولُ عَبدُ الفَتَّاحِ نَاجِي فِي تَعْرِيفِها: "التَّنْمِيَةُ الإِجْتِمَاعِيَّةُ نَقْصِدُ بِها التَّنْمِيَةَ المُستَهْدَفَةَ أَوْ المَفْصُودَةَ أَوْ العَمْدِيَّةَ الَّتِي تَبْنِغِي تَحقيقَ التَّقَدُّمِ الإِجْتِمَاعِي مَعَ العَمَلِ فِي ذَاتِ الوَقْتِ عَلى التَّصَدِّي لِلسُّلُوكِيَّاتِ الفاسِدَةِ أَوْ السَّيِّئَةِ لِأَفْرَادٍ وَالعَمَلِ عَلى تَهْميشِها أَوْ إِسْتِبعادِها كُليَّةً، وَتَعْظِيمِ القِيمِ أَوْ السُّلُوكِيَّاتِ الجَدِيدَةِ لِلْمُجْتَمَعِ، مِثْلاً الفَضاءَ عَلى المُمَارساتِ الضَّارَّةِ بِالبِئِنَّةِ مِثْلَ الإِسْتِهلاكِ الجائِرِ لِلْمَوارِدِ الطَّبيعيَّةِ وَالنَّادِرَةِ".⁽⁴⁾

كَمَا نُعرِفُ التَّنْمِيَةَ الإِجْتِمَاعِيَّةَ بِأنَّها: "العَمَلِيَّةُ المُجْتَمَعِيَّةُ الواعيَّةُ المُوجَّهَةُ نَحوَ إِيجادِ تَغْيِيراتٍ فِي البِنايِ الإِجْتِمَاعِي - الإِقْتِصَادِي تَكُونُ قَادِرَةً عَلى تَنْمِيَةِ طاقَةِ إِنتاجِيَّةٍ مُدَعَمَةٍ ذَاتِيًّا تُؤدِّي إِلى تَحقيقِ زيادَةِ مُنْتَظَمَةٍ فِي مُتوسِّطِ الدَّخْلِ الحَقِيقِي لِلْفَرْدِ - عَلى المَدَى المُنظُورِ - وَفِي نَفْسِ الوَقْتِ تَكُونُ مُوجَّهَةً نَحوَ تَنْمِيَةِ عَلاقاتِ إِجْتِمَاعِيَّةٍ - سِياسِيَّةٍ، تَكفُلُ زيادَةَ الإِرتِباطِ بَيْنَ المُكافَأَةِ وَبَيْنَ كُلِّ مِنَ الجُهْدِ

1- عبد الهادي الجوهري، المنظور التنموي، مرجع سابق، ص13.

2- سهير لطفي، مرجع سابق، ص6.

3- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص21.

4- أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص138.

والإنتاجية، كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتحقيق متطلبات أمنه واستقراره في المدى الطويل".⁽¹⁾

أما عبد الهادي الجوهري فيقول: "يمكن تعريف التنمية الاجتماعية بأنها تلك العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغييرات التنظيمية والمخططة من أجل تحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الإنسانية وبين البرامج والسياسات الاجتماعية، وتُشير عبارة { التغيير التنظيمي المخطط } إلى أمرين: الأول: أن التنمية الاجتماعية تتطلب تدخلًا اجتماعيًا مدروسًا والثاني: أن التركيز يكون بصفة أساسية على التنظيمات الاجتماعية المتغيرة، أما عبارة { تلاؤم أفضل } فإنها تنطوي على استخدام مجموعة خاصة من القيم للحكم على مدى تأثير التغييرات المتوقعة في تحقيق هذا الهدف، وتعني عبارة { الاحتياجات الإنسانية } أنه يمكن بل ولابد من تحديد مثل هذه الاحتياجات ولكن هذه ليست مهمة سهلة كما يظن البعض".⁽²⁾

في حين عرّف أبو الحسن عبد الموجود التنمية الاجتماعية بقوله: "عملية مجتمعية واعية ودائمة وموجهة في ظل مرجعية قيمية وإرادة وطنية من أجل إحداث تغييرات اجتماعية شاملة تحقق تصاعداً مطرداً لفدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه، وتعزيز الأداء الاجتماعي للأفراد والأسر للوصول إلى مجتمع آمن متماسك".⁽³⁾

ومن تعريفاتها أيضاً: "الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغييرات الوظيفية والهيكليّة اللازمّة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفرادِه واستغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حدّ ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرّفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي، ويعني ذلك أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم خدمات وإنما تشتمل على عناصر ثلاث:⁽⁴⁾

- تغيير الأوضاع الاجتماعية التي لم تعد تُسائر روح العصر.
- إقامة بناء اجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والخدمات في ظل إستراتيجية ملائمة.
- دفعة قوية من جانب أفراد وجماعات وتنظيمات المجتمع لتحقيق زيادة فعالية أداء المناشط الاجتماعية.

ولما كانت هناك تعاريف كثيرة مختلفة ومتنوعة للتنمية الاجتماعية إختلط هذا الأمر على الناس وراح كل واحد منهم يفهمها حسب ما يُمليه عليه فكره وكثير منهم "يفهمون التنمية الاجتماعية على أنّها الرعاية الصحيّة والتعليمية والتأمينات والمعاشات وأعمال البر، هذا فهم بعيد كل البعد عن جوهر

1- رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 9.

2- عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، المنظور التنموي، ص 81.

3- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص 16.

4- أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص 33.

التنمية الاجتماعية، فما ذكر من تنظيم وإدارة وكفاءة تخطيط لأنماط العلاقات والنظم والمؤسسات الاجتماعية كتحقيق أشكال اللامركزية وتصميم وسائل التنسيق والرقابة والمتابعة وتفعيل نظم الثواب والعقاب وكل ما يتعلق بشكل العلاقات والنظم الاجتماعية وأدائها من جماعات صغيرة وكبيرة ومؤسسات ومنظمات رسمية وغير رسمية ودولة يدخل في عداد التنمية الاجتماعية⁽¹⁾.

ثانياً: أهداف التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية كغيرها من أنواع التنمية الأخرى لها أهداف تسعى إلى تحقيقها، فكما تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحسين مستوى الدخل وإقامة التصنيع فإن التنمية الاجتماعية ليست كذلك حيث "تُمثل أهداف التنمية الغايات والطموحات التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها لأفراده ولجماعته والمجتمع نفسه فتسعى التنمية الاجتماعية إلى تحقيق الهدف العام والذي يتمثل في تحسين مستوى الإنسان وإحداث التغييرات المرغوبة مادياً ومعنوياً ويُمكن تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية في المجتمع عن طريق إستراتيجية شاملة لسياسات وأيديولوجيات من خلال التخطيط الجيد وتهدف التنمية إلى إحداث التغييرات الاجتماعية المرغوبة سواء في الجانب المادي أو البشري لتحقيق التقدم والنمو في المجتمع"⁽²⁾.

ويُمكن القول أن غاية التنمية الاجتماعية هي توفير منطلقات الحياة وحاجيات الإنسان ومختلف الخدمات التي أصبح من غير الممكن الاستغناء عنها في وقتنا الحاضر يأتي على رأسها توفير الغذاء ومخارطة الفقر وتوفير التعليم المجاني ومخارطة البطالة بتوفير منصب عمل لكل مواطن والاعتناء بالجانب الصحي عن طريق توفير الخدمات الصحية اللائقة، دون إغفال أهم شيء وهو المأوى خاصة لذوي الدخل المحدود والذي أصبح يشكل عبئاً ثقيلاً على الأفراد في مختلف بقاع العالم، وهكذا يتحسن مستوى الإنسان ويختفي الظلم الاجتماعي وتتحقق الرفاهية الحياتية وينتشر العدل الاجتماعي. فهذه التنمية الاجتماعية الأولى والأخير هو الوصول بالإنسان إلى الكفاية والإحساس بالكرامة التي يطمح إليها كل فرد ينتمي للمجتمع وزيادة فاعليته في أداء دوره الاجتماعي من خلال مؤسسات المجتمع وهيئاته في حدود قيم توجه سلوك الأفراد في المجتمع. وتتركز التنمية الاجتماعية على مبادئ إنسانية سامية منها: المساواة، التكافل والمساواة تعني توفير الاحتياجات الأساسية الضرورية دون استثناء أحد ما أمكن في ظل الإمكانيات المتاحة.

¹ - محمد نبيل جامع، مرجع سابق، ص 29.

² - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص 39.

- مراحل عملية التنمية الاجتماعية: (1)

تسير عملية التنمية الاجتماعية في خطوات متتالية حتى يتم التغيير المقصود للمجتمع، وهذه الخطوات أو المراحل ما هي إلا خطوات ومراحل التخطيط والتي تبدأ بدراسة المجتمع وتحديد احتياجاته وإمكاناته وأهدافه ثم وضع الخطة ثم التنفيذ والمتابعة والتقييم، والتخطيط يتم في ضوء سياسة المجتمع المعتمدة على الأيديولوجية السائدة فيه، فالتخطيط هدفه التنمية والتنمية أسلوبها التخطيط، وتتحقق أهداف أسلوب التخطيط الاجتماعي في ضوء مراحل وخطوات، وتختلف وجهات نظر المفكرين والمتخصصين في تحديد مراحل وعمليات التنمية الاجتماعية وهي متداخلة ومتراصة. والمراحل السابقة تمثل مراحل عملية التنمية الاجتماعية مستخدمة أسلوب التخطيط العلمي للوصول إلى الأهداف المرجوة.

اتضح لنا مما سبق أن الهدف العام الأول والأخير للتنمية الاجتماعية هو السعي إلى إقامة بناء اجتماعي جديد يمكن الأفراد من إشباع حاجاتهم الاجتماعية، أي أن التنمية في حقيقتها تعمل على تلبية حاجيات السكان المختلفة وتحقيق العدالة في ذلك، وهذه الحاجات ضرورية لاستمرارية الحياة تتمثل في المأكل والمشرب والعمل والصحة والتعليم والمأوى وغيرها من منطلقات البقاء الإنساني وإننا بحاجة إلى الأسلوب الصحيح في تحديد حاجات الأفراد اجتماعياً قبل أن نخطط لإشباعها ويتم ذلك بأسلوبين هما: (2)

* الأول: حصر الحاجات الاجتماعية للأفراد بواسطة حصر حاجات كل فرد.

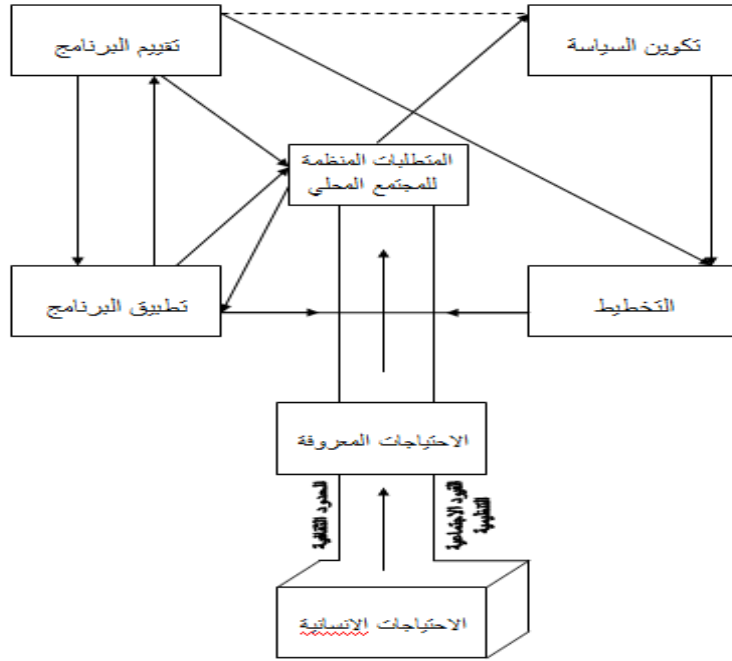
* الثاني: النظر إلى الحاجات من خلال المجتمع لا من خلال الفرد.

ونجد الأسلوب الثاني هو الأفضل لأن إشباع الاحتياجات المجتمعية ككل يسهم بطريقة مباشرة في تلبية احتياجات الأفراد والشكل التالي يمثل هذه الاحتياجات ويمثل أيضاً منظومة مبادئ وعمليات التنمية الاجتماعية: (3)

1- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص 105.

2- ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص 97.

3- عبد الهادي الجوهري، المنظور التنموي، مرجع سابق، ص 83.



شكل (7): نموذج عام للتنمية الاجتماعية.

يَعْرَضُ هَذَا الشَّكْلُ لِنُموذَجٍ عَامٍّ لِلتَّنْمِيَةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ وَيَقُومُ بِصِفَةِ أُسَاسِيَّةٍ عَلَى الْحَاجَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَتَقْصِدُ بِهَا مُخْتَلَفَ أَنْوَاعِ الْحَاجَاتِ مِثْلُ: التَّغْذِيَّةِ، الْحِمَايَةِ وَغَيْرِهَا، الْمَعْرُوفِ مِنْهَا وَغَيْرِ الْمَعْرُوفِ وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ الْمُجْتَمَعَ لَا يَعْتَرِفُ بِكُلِّ هَذِهِ الْحَاجَاتِ حَيْثُ أَنَّ لِكُلِّ مُجْتَمَعٍ حَاجَاتِهِ الْخَاصَّةَ الَّتِي يُقْرُّهَا.

3-1-2 علاقة التنمية بالتخلف والتكنولوجيا:

3-1-2-1 التنمية والتخلف:

إِنَّ الْحَدِيثَ عَنِ التَّنْمِيَةِ يَدْفَعُنَا بِالضَّرُورَةِ إِلَى الْحَدِيثِ عَنِ التَّخَلُّفِ فَهُمَا قَضِيَّةٌ وَاحِدَةٌ مُتْرَابِطَةٌ وَمُتَكَامِلَةٌ ذَاتَ عَنَاصِرٍ مُفَسَّرَةٍ لِبَعْضِهِمَا الْبَعْضُ، وَمِنْ نَمَّ سَادَتْ فِي الْآوْنَةِ الْأَخِيرَةِ نَظْرَةٌ جَدِيدَةٌ إِلَى التَّخَلُّفِ بِاعْتِبَارِهِ الْفَرِيقَ الْمُنْطِقِيَّ لِعَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ الَّتِي شَهِدَهَا جُزْءٌ مِنَ الْعَالَمِ يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْمُجْتَمَعَاتُ الْمُتَقَدِّمَةُ، وَمِنْ الْخَطَأِ تَصَوَّرَ مَفْهُومَ التَّنْمِيَةِ بَعِيدًا عَنِ مَفْهُومِ التَّخَلُّفِ، كَمَا لَا يُمَكِّنُ الْحَدِيثُ عَنِ التَّنْمِيَةِ دُونَ النَّظَرِ إِلَى التَّخَلُّفِ حَيْثُ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا بِالضَّرُورَةِ نَذُكُرُ الْآخَرَ، فَالتَّنْمِيَةُ مَا هِيَ إِلَّا عَمَلِيَّةٌ مِنْ أَجْلِ مُحَارَبَةِ التَّخَلُّفِ وَالتَّخَلُّفُ يَحْتَاجُ إِلَى تَنْمِيَةٍ تَقْضِي عَلَيْهِ، وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ أَنَّ التَّخَلُّفَ عَمَلِيَّةٌ أَوْ عَاقِلَةٌ بِنَائِيَّةٍ مَعَ النُّمُوِّ الَّذِي حَقَّقَتْهُ الرُّأْسِمَالِيَّةُ الْمُتَقَدِّمَةُ، لِذَلِكَ فَإِنَّ فَهْمَ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتِمَّ إِلَّا مِنْ خِلَالِ مَنْطُورِهَا التَّارِيخِيِّ الَّذِي يُشَخَّصُ التَّخَلُّفَ فِي ضَوْءِ عِلَاقَاتِ السَّيْطَرَةِ وَالِاسْتِغْلَالِ الْقَائِمَةِ بَيْنَ الدُّوَلِ الْغَنِيَّةِ وَالدُّوَلِ الْفَقِيرَةِ، وَإِنَّ التَّخَلُّفَ لَيْسَ حَالَةً مُتَأَصِّلَةً فِي الدُّوَلِ الْفَقِيرَةِ كَمَا حَاوَلَتْ أَنْ تُثَبِّتَ ذَلِكَ النُّظَرِيَّاتُ الرُّأْسِمَالِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ فِي مُحَاوَلَةٍ لِإِيْهَامِ هَذِهِ الدُّوَلِ بِصُعُوبَةِ التَّخَلُّصِ مِنْهُ.

وَقَدْ ذَهَبَ "فَرَانِك" إِلَى أَنَّ "التَّنْمِيَةَ وَالتَّخَلُّفَ مَا هُمَا إِلَّا وَجْهَانِ مُتَقَابِلَانِ لِعَمَلَةٍ وَاحِدَةٍ فَكِلَاهُمَا هُوَ النَّتِيجَةُ الْحَثْمِيَّةُ وَالْمَظْهَرُ الْمَعَاوِرُ لِلتَّنَاقُضِ الدَّاخِلِيِّ فِي النُّظَامِ الرُّأْسِمَالِيِّ الْعَالَمِيِّ فَلَا تُمَثَّلُ إِحْدَاهُمَا مَزِيدًا مِنَ التَّنْمِيَةِ عَنِ الْأُخْرَى، فَهِيَ نَتَاجُ لِبِنَاءِ إِقْتِسَادِيٍّ وَاحِدٍ وَعَمَلِيَّةُ رَأْسِمَالِيَّةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِنَّ ذَاتَ

العملية التاريخية الواحدة لتوسع وتطور الرأسمالية في أنحاء العالم قد ولدت - وما زالت - كلاً من التنمية والتخلف في آن واحد".⁽¹⁾ كما أن التخلف ارتبط مع التنمية بصفته حالة من التردّي العام في مختلف الجوانب المجتمعية الاقتصادية كانت أو سياسية أو إجتماعية أو فكرية أو مادية أو معنوية.

لقد أنتجت الثورة الصناعية الغربية في ظل الاستعمار التقليدي لبلدان آسيا وأفريقيا والهيمنة السياسية على أمريكا اللاتينية نظماً اقتصادية إجتماعية في هذه البلدان هي ما يمكن تسميتها "نظم التخلف" وهكذا برز مصطلح التخلف بعد نهاية الحرب الكونية الثانية مع حصول عدد كبير من البلدان المستعمرة على الاستقلال وداع استعماله وكثرت الكتابات حوله ابتداءً من الخمسينيات وتجمعت خلال السنين الماضية آلاف المقالات والأبحاث حول موضوع التخلف ذاهبة في كل اتجاه ومُطلقة من محطات مختلفة ومنظورات متنوعة لدرجة صار يصعب معها على الباحث تسويق هذه المعطيات في كل توليفي يوضح نظرية التخلف وتعريف له" يرجع هذا الخلاف إلى تعدد من تعاطوا بحث هذه المسألة فبعد أن كانت حكرًا على نفر من علماء الاقتصاد، إذا بسيل من الباحثين من مختلف الاختصاصات يخوضون فيها، علماء الاجتماع، علماء السياسة، قانون، تاريخ، جغرافيا".⁽²⁾

والتخلف باعتباره ظاهرة نسبية ومفهوم قيمي ومركب شامل لكل مكونات البناء والأداء المجتمعي استيسر الدارسون تناوله بحصر مظاهره التي غلبت عليها الأعراض المادية والاقتصادية فانتقوا بذلك من تشخيص جوهره فهو عملية تاريخية بنائية كلية شاملة تقتضي برنامجاً تنموياً متكاملًا داخل بُنيان إجتماعي متكامل أيضاً وبالتالي يكون الهدف من تنفيذ هذا البرنامج التنموي المتكامل هو الانتقال من نسق إجتماعي يعكس شكلاً متخلفاً إلى نسق إجتماعي آخر أكثر تقدماً. وقد ظهر هذا المصطلح للمرة الأولى مع بداية الخمسينيات وذلك بعد أن برز بروزاً شديداً على المسرح الدولي وخصّصت له الأمم المتحدة مؤتمرات وبيانات في سنة 1948-1949م ويذهب بعض المهتمين بدراسة التخلف أنه يعني عدم الاستغلال الأمثل لكافة الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة في الدول المتخلفة".⁽³⁾

يرجع ظهور وتداول مفهوم التخلف إلى التغيير السريع في المجالات السياسية والاقتصادية وبتحليل مفهوم التنمية والتخلف نجد أنهما يشتملان على عناصر غير محددة الأوزان مُندمجة مع بعضها البعض في مصطلح الفقر الذي يدفع إلى التنمية للخروج من دائرته، فلا يقصد بالتخلف غياب عنصر التنمية فقد يعنى به أن دولة ما تُعتبر متخلفة إذا ما فورنت بمسئويات التنمية في الدول الأخرى، ومن أهم وظائف دراسة التنمية والتخلف حدود العلاقات الموجودة داخل النسق الإجتماعي إذ

1- ثروت محمد شلبي، مرجع سابق، ص 20.

2- مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2005، ط9، ص 19.

3- إحسان حفطي، مرجع سابق، ص 22.

تُعْتَبَرُ تِلْكَ الْعَلَقَاتُ مُؤَشِّرًا لِمُسْتَوَى التَّخَلُّفِ وَقَدْ تَتَنَاوَلُ دِرَاسَةُ التَّخَلُّفِ إِجْرَاءَ مُقَارَنَةٍ بَيْنَ فِئَتَيْنِ زَمَنِيَّتَيْنِ فِي تَارِيخِ مُجْتَمَعٍ مَا أَوْ بِإِجْرَاءِ مُقَارَنَةٍ بَيْنَ مُجْتَمَعَيْنِ مُتَرَامِنَيْنِ مِنْ حَيْثُ حَالَةِ التَّخَلُّفِ الَّتِي يُعَانِيَانِ مِنْهَا. "لَا جِدَالَ أَنَّ قَضِيَّةَ التَّخَلُّفِ تُمَثِّلُ الْآنَ مَحَوْرًا أَسَاسِيًّا لِاهْتِمَامِ الْمُشْتَغَلِينَ بِالْعُلُومِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ بِصِفَةِ عَامَّةٍ وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ التَّخَلُّفَ هُوَ أَكْثَرُ مَشَاكِلِ عَصْرِنَا أَهْمِيَّةً وَخَطُورَةً، فَهَذَا هُوَ قَائِمَةٌ بَيْنَ عَالَمٍ يَتَمَنَّى بِالْقُوَّةِ وَالسَّيْطِرَةِ وَالنُّفُوزِ وَعَالَمٍ آخَرَ يَعِيشُ ظُرُوفَ الْفَقْرِ وَالتَّبَعِيَّةِ وَالْحِرْمَانِ أَوْ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى إِنَّ الْعَالَمَ يَشْهَدُ الْآنَ تَمُودَجِينَ أَسَاسِيَيْنِ لِلنَّظْمِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَالسِّيَاسِيِّ أَحَدُهُمَا "حَدِيثٌ" وَالْآخَرُ "تَقْلِيدِيٌّ" أَوْ "مُتَخَلِّفٌ". (1)

بَرَزَ الْإِهْتِمَامُ بِالتَّخَلُّفِ كظَاهِرَةٍ تَسْتَحِقُّ الدَّرَاسَةَ مُنْذُ نَهَايَةِ الْحَرْبِ الْعَالَمِيَّةِ الثَّانِيَةِ كَمَحَاوَلَةٍ لَوْصِفِهَا وَتَحْلِيلِ أَسْبَابِهَا الْعَمِيقَةِ بِهَدَفِ تَحْدِيدِ الْعَقَبَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ أَمَامَ تَخْلِيصِ الدُّوَلِ الَّتِي أَصَابَهَا مَرَضُ التَّخَلُّفِ وَإِيجَادِ أَفْضَلِ السُّبُلِ النَّتْمِيَّةِ وَالْفَعَالَةِ الَّتِي بِإِمْكَانِهَا الْقَضَاءُ عَلَى هَذِهِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي جَعَلَتْ الْعَالَمَ يَنْقَسِمُ إِلَى عَالَمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، عَالَمٌ مُنْقَدِّمٌ يَضُمُّ الْبُلْدَانَ الْغَنِيَّةَ وَالَّتِي هِيَ أَقَلُّ مِنْ خُمْسِ سُكَّانِ الْعَالَمِ وَتَسْتَحُوذُ عَلَى ثُلُثِي الدَّخْلِ الْعَالَمِيِّ، وَعَالَمٌ آخَرَ يَضُمُّ الْبُلْدَانَ الْفَقِيرَةَ وَالَّتِي تُمَثِّلُ حَوَالِي ثُلُثِي سُكَّانِ الْعَالَمِ وَيَقِلُّ نَصِيبُهَا عَنِ سَبْعِ الدَّخْلِ الْعَالَمِيِّ، تَتَوَسَّطُ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْبُلْدَانِ مُتَوَسِّطَةُ الدَّخْلِ تَضُمُّ أَقَلَّ مِنْ سَبْعِ سُكَّانِ الْعَالَمِ وَتَخْتَصُّ بِمَا يَقِلُّ عَنِ خُمْسِ الدَّخْلِ الْعَالَمِيِّ.

إِنَّ ظَاهِرَةَ التَّخَلُّفِ تَسْتَلْزِمُ دِرَاسَةً تَحْلِيلِيَّةً لِلْعَمَلِيَّةِ التَّارِيخِيَّةِ وَالَّتِي أَدَّتْ إِلَى ظُهُورِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمُتَخَلِّفَةِ إِلَى جَانِبِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَهِيَ مِنْ نَتَاجِ الرِّسَالِيَّةِ الَّتِي جَعَلَتْ الْعَالَمَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَجْمُوعَتَيْنِ مِنَ الدُّوَلِ، دُولٌ تَسُوذُهَا الْاِقْتِصَادِيَّاتُ الرِّسَالِيَّةُ الْمُتَقَدِّمَةُ وَأُخْرَى عِبَارَةٌ عَنِ اِقْتِصَادِيَّاتِ مُتَخَلِّفَةٍ وَالَّتِي كَانَتْ مِنْ قَبْلِ عِبَارَةٌ عَنِ اِقْتِصَادِيَّاتِ تَابِعَةٍ كَمَا أَنَّهَا تُمَثِّلُ فِي مُجْمَلِهَا نَقْرِيًّا مُسْتَعْمَرَاتٍ سَابِقَةً لِتِلْكَ الدُّوَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

"لَقَدْ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ حَوْلَ ظَاهِرَةِ التَّخَلُّفِ وَرُؤْيَا كُلِّ مِنْهُمْ لَهُ، وَتَعَدُّ الْأَوْسَاطُ الرِّسَالِيَّةِ فِي الْوِلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ وَأُورُوبَا هِيَ أَوَّلُ مَنْ اسْتَحْدَمَتْ مَفْهُومَ التَّخَلُّفِ كَمَا أَنَّ النِّقْسِيرَاتِ الَّتِي أَعْطَتْهَا الْأُمَّمُ الْمُتَّحِدَةَ وَالْمُنْتَظَمَاتِ التَّابِعَةَ لَهَا لِمَفْهُومِ التَّخَلُّفِ تُعَبِّرُ عَنِ نَظَرَةٍ تُمَثِّلُ اِمْتِدَادًا لِلْاِيْدِيُولُوجِيَّةِ الرِّسَالِيَّةِ الْاِسْتِعْمَارِيَّةِ وَلَعَلَّنَا نَجِدُ أَنَّ الْبُلْدَانَ الْاِفْرِيْقِيَّةَ وَالْاَسْيُوِيَّةَ بَعْدَ الْحَرْبِ الْعَالَمِيَّةِ الثَّانِيَّةِ تَأْخُذُ اِسْتِقْلَالَهَا السِّيَاسِيَّ وَلَكِنْ الدُّوَلِ الْاِسْتِعْمَارِيَّةِ حَاوَلَتْ اِيجَادَ وَسَائِلَ بَدِيلَةٍ جَدِيدَةٍ لِضَمَانِ اِسْتِمْرَارِ السَّيْطِرَةِ عَلَى هَذِهِ الْبُلْدَانِ، تَمَثَّلَتْ هَذِهِ الْوَسَائِلُ فِي الْمُسَاعَدَاتِ الْمَالِيَّةِ وَالْاِسْتِثْمَارَاتِ وَالْمُسَاعَدَاتِ التَّكْنُولُوجِيَّةِ الَّتِي تَدْعَمُ الْوُجُودَ الْاِسْتِعْمَارِيَّ وَكَانَ مِنَ الضَّرُورِيِّ جَعْلُ الرَّأْيِ الْعَامِّ فِي الْبُلْدَانِ النَّامِيَّةِ يَنْقَبَلُ هَذِهِ السِّيَاسَةَ الْجَدِيدَةَ بِإِعْطَاءِ صُورَةٍ مِنْ تَخَلُّفِ هَذِهِ الْبُلْدَانِ وَاحْتِيَاجِهَا الْمُسَاعَدَاتِ فِي الدُّوَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ". (2)

1- محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، مرجع سابق، ص 151.

2- أحمد عبد الرؤوف درويش، مرجع سابق، ص 16.

فَبِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّ مُصْطَلَحَ التَّخَلُّفِ " يُعْتَبَرُ مُصْطَلَحًا جَدِيدًا إِلَّا أَنَّ لَهُ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ أَصْلُهُ التَّارِيخِي الْمَشْتَقُّ مِنْهُ وَيَرْجِعُ ظُهُورُ هَذَا الْمُصْطَلَحِ فِي الْمَجَالِ الْعَامِّ وَالْعِلْمِيِّ وَالسِّيَاسِيِّ إِلَى التَّغْيِيرِ السَّرِيعِ فِي الْأَوْجُهِ السِّيَاسِيَّةِ فَمُعْظَمُ الدُّوَلِ الْفَقِيرَةِ الَّتِي يُطْلَقُ عَلَيْهَا الْآنَ دُولٌ مُتَخَلِّفَةٌ كَانَتْ فِي وَقْتٍ قَرِيبٍ مُسْتَعْمَرَاتٍ وَقَدْ جَرَى الْعُرْفُ قَبْلَ الْحَرْبِ الْعَالَمِيَّةِ الْأَخِيرَةِ عَلَى تَسْمِيَّتِهَا بِالْأَقَالِيمِ الْمُتَأَخَّرَةِ، وَيَعْنِي مُصْطَلَحُ التَّخَلُّفِ سَعْيَ الدُّوَلِ فِي عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ وَالتَّحْدِيثِ وَالنَّقْدَمِ فِي سَبِيلِ الْقَضَاءِ عَلَى الْفَقْرِ الَّذِي حَاقَ بِهَا لِزَمَنِ طَوِيلٍ كَمَا تَسْعَى فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ إِلَى الْإِسْتِقْلَالِ السِّيَاسِيِّ".⁽¹⁾

هَذِهِ هِيَ الْقِصَّةُ الْحَقِيقِيَّةُ لِلتَّخَلُّفِ وَظُهُورِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الدُّوَلِ شَكَّلَتْ فِي مُجْمَلِهَا عَالَمًا مُتَخَلِّفًا مَازَالَ يَخْدُمُ مَصَالِحَ الدُّوَلِ الْإِسْتِعْمَارِيَّةِ وَالَّتِي جَعَلَتْ مِنْهُ سِلَاحًا آخَرَ بَعِيدًا عَنِ الْأَسْلِحَةِ الْقَدِيمَةِ، فَهُوَ يُمَثِّلُ نَوْعًا مِنَ الْإِسْتِعْمَارِ وَالِاسْتِغْلَالِ وَلَكِنْ بِثُوبٍ آخَرَ، هَذِهِ الدُّوَلُ الْمُتَخَلِّفَةُ لَهَا قَوَاسِمٌ مُشْتَرَكَةٌ فِيمَا بَيْنَهَا تُشَكِّلُ فِي مُجْمَلِهَا مَظَاهِرَ الْفَقْرِ وَالْبُؤْسِ، حَيْثُ تَدْنِي مُسْتَوَى الْمَعِيشَةِ وَإِنْتِشَارِ الْأَمْرَاضِ الْمُتَخَلِّفَةِ وَالْبَطَالَةِ وَالْأُمِّيَّةِ وَكَذَا إِنْتِشَارِ الْأَحْيَاءِ الْفَقِيرَةِ ذَاتِ السَّكَنَاتِ الْهَشَّةِ.

وَهَكَذَا شَعَلَتْ قَضِيَّةُ التَّخَلُّفِ أَدْهَانَ الْعُلَمَاءِ وَالْمُفَكِّرِينَ مِنْذُ بَدَايَةِ الْقَرْنِ الْعِشْرِينَ كَمَا تَبَيَّنَتْ نَظْرَةُ وَتَفْسِيرُ الْعُلَمَاءِ لِهَذِهِ الظَّاهِرَةِ وَفَقًّا لِلتَّبَايُنِ فِي إِهْتِمَامِ كُلِّ مِنْهُمْ وَتَخَصُّصِهِ كَمَا شَعَلَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ تَفْكِيرَ رِجَالِ السِّيَاسَةِ وَالِاِقْتِصَادِ، خَاصَّةً وَأَنَّ مَا يَعْتَبَرُهُ الْبَعْضُ تَخَلُّفًا فِي مُجْتَمَعٍ لَا يُعْتَبَرُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُجْتَمَعِ الْآخَرَ بِنَفْسِ الدَّرَجَةِ وَبِالتَّالِي تَخْتَلِفُ مَدَاخِلُ التَّنْمِيَةِ مِنْ مُجْتَمَعٍ إِلَى آخَرَ. " لَقَدْ لَوْحِظَ أَنَّ مُشْكَلَةَ التَّخَلُّفِ لَمْ تُصْبِحْ مُشْكَلَةً تَبَحُّثُ عَنْ مُسْتَوَى الْإِطَارِ النَّظْرِيِّ وَلَكِنْ انْتَقَلَتْ إِلَى مَجَالِ الدَّرَاسَةِ التَّطْبِيقِيَّةِ وَإِلَى إِهْتِمَامِ أَجْهَزَةِ الْإِعْلَامِ وَذَلِكَ عِنْدَمَا عُنِيَتْ الْمُنْظَمَاتُ الدَّوْلِيَّةُ بِضُرُورَةِ الْبَحْثِ عَنْ وَسَائِلِ فَعَالَةٍ لِتَّنْمِيَةِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمُتَخَلِّفَةِ وَبِصُورَةٍ خَاصَّةٍ عَقِبَ الْحَرْبِ الْعَالَمِيَّةِ الثَّانِيَةِ وَظُهُورِ حَرَكَاتِ الْإِسْتِقْلَالِ الْوَطْنِيِّ مِنْ جَانِبٍ وَنَقْدَمِ الْوَسَائِلِ الْحَدِيثِيَّةِ فِي الْإِعْلَامِ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ وَمِنْ هُنَا بَدَأَتْ قَضَايَا التَّنْمِيَةِ، وَظَهَرَتْ أَبْحَاثٌ عَمَلِيَّةٌ لِتَشْخِصِ خِصَائِصِ وَسِمَاتِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمُتَخَلِّفَةِ وَوَضْعِ مَوْشَرَاتٍ دَقِيقَةٍ لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمُنْقَدِّمَةِ وَالْمُتَخَلِّفَةِ".⁽²⁾

تَغْيِيرُ مَفْهُومِ التَّنْمِيَةِ وَالتَّخَلُّفِ بِشَكْلِ جَوْهَرِيٍّ عَبْرَ الْوَقْتِ وَتَوْجُدُ اخْتِلَافَاتٍ حَوْلَهُ إِلَى الْيَوْمِ بَيْنَ مُخْتَلَفِ الْمَدَارِسِ الْفِكْرِيَّةِ وَمُعْظَمِ النِّقَاشِ حَوْلِ التَّخَلُّفِ إِنْ لَمْ يَكُنْ كُلُّهُ يَأْتِي مِنْ فِئَاتٍ مُعَيَّنَةٍ وَلَا يَخْرُجُ عَنْ نِطَاقِهَا وَهِيَ الْحُكُومَاتُ وَالْمُنْظَمَاتُ غَيْرَ الْحُكُومِيَّةِ وَالْأَفْرَادِ فِي الْعَالَمِ الثَّلَاثِ وَكَذَلِكَ الْوِكَالَاتِ الدَّوْلِيَّةِ مِثْلَ وَكَالَاتِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ إِضَافَةً إِلَى الْأَكَادِيمِيِّينَ فِي الْعَالَمِ وَكَمَا يُمَكِّنُ لِلْمَرْءِ أَنْ يَتَوَقَّعَ اخْتِلَافَ هَذِهِ الْفِئَاتِ فِي رُؤْيَيْهَا لِمَوْضُوعِ التَّخَلُّفِ وَحَتَّى دَاخِلَ الْفِئَةِ الْوَاحِدَةِ تُوجَدُ فُرُوقٌ رَيْبِيَّةٌ فِي الْمَوَاقِفِ وَالْأَرَءِ، وَإِنَّ وَاحِدًا مِنَ التَّبِعَاتِ السِّيَّئَةِ فِي التَّخَلُّفِ هِيَ أَنَّ مُعْظَمَ الْمَوَادِّ الْمُنْشُورَةِ عَنِ التَّنْمِيَةِ

¹ - سهير لطفي، مرجع سابق، ص 131.

² - رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، مرجع سابق، ص 14.

تتشأ من العالم المتقدم وليس من أفراد أو منظمات في العالم الثالث وبالتالي فإن الرؤى المعبر عنها في معظم هذه الأدبيات يمكن أن تكون إلى حد ما متحيزة أو مسيئة وإن كان ذلك قد بدأ يتغير بعض الشيء الآن.

فمُنذ عقدين من الزمن تقريباً كان الفكر السائد لما طرحت قضية التنمية مبنياً على أن التخلف لا يعدو أن يكون مجرداً " تأخر زمني " كما لو كانت الأمم قد انطقت للسباق ذات يوم عند خط البدء ثم انطلقت تعدو فبلغ بعضها غاية الشوط في أوقات متتالية وتعتز بعضها في الطريق في حين لم يتجاوز جهد بعضها الآخر الخطى الأولى.

وقد تعددت التعاريف التي تناولت التخلف كمفهوم، فنجد أن "سيمون كوزنيس SIMON Kuznets" يعرفه بأنه يعني: " عدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجيا الحديثة بسبب مقاومة المؤسسات الاجتماعية السائدة في البلدان المتخلفة أمام هذا الاستخدام. كما يعني ضعف الأداء الاقتصادي لهذه البلدان ويعني أيضاً عدم قدرتها على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لغالبية السكان، بينما يرى لايف لاکوست LYVE Lacoste بأن التخلف ظاهرة تاريخية نتج عنها وضع اقتصادي واجتماعي متناقض، أفرز نمواً سكانياً سريعاً في ذات الوقت الذي عجز فيه عن تلبية حاجات النمو السكاني المتزايد".⁽¹⁾

وهو عند البعض " عملية تشويه يصبح البلد مفككاً بتعدد هياكله داخلياً وبتكامله خارجياً مع السوق العالمية، فالتخلف ضمن ما يعتبر إدماج البلدين قبل الرأسمالية في السوق الرأسمالية العالمية طبقاً لنمط معين من تقسيم العمل الدولي. فالتخلف ليس هو عدم النمو لكنه تشويه النمو، تشويه الانتقال من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية الكبيرة، تشويه الانتقال من رأس المال التجاري إلى رأس المال الصناعي، تشويه الانتقال من الإنتاج السلعي في الأسواق الصغيرة المفتحة إلى السوق القومية الواحدة وما زال التشويه يصيب البلدان المتخلفة في عصرنا".⁽²⁾

وقد عرّف التخلف أيضاً بأنه: "عملية اجتماعية تاريخية كلية متعددة الأبعاد، أوجدتها وكرستها قوى متنوعة خارجية وداخلية، وتمت في إطارها خصائص وسمات تشير إلى اختلاف مكونات المجتمعات المتخلفة وطاقتها الإنتاجية، وأنماط الحياة والسلوك فيها عن تلك التي تسود البلدان المتقدمة، ومن المحتمل أن تظل هذه الظاهرة إذا استمرت فيود التبعية للبلدان المتقدمة أو استمرت القوى التي تسفيد من هذه التبعية في الداخل أو الخارج".⁽³⁾

1- محمد عبد الفتاح محمد، الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص19.

2- ثروت محمد شلبي، مرجع سابق، ص19.

3- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص12.

كَمَا ظَهَرَ مَفْهُومٌ آخَرَ لِلتَّخَلُّفِ بِأَنَّهُ: "التَّأخُّرُ بِالْمُقَارَنَةِ بِالدُّوَلِ النَّوِي وَصَلَتْ إِلَى مَرَحَلَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ مِنَ الْإِنْتِاجِ وَالِاسْتِهْلَاكِ وَالتَّنْظِيمِ".⁽¹⁾ وَهَذَا التَّعْرِيفُ يَحْمِلُ ضِعْفَهُ فِي ثَنَائِهِ حَيْثُ أَنَّهُ يَجْعَلُ الْبُلْدَانَ النَّامِيَّةَ فِي مَوْقِفِ مُقَارَنَةٍ مَعَ الدُّوَلِ الْمُتَطَوِّرَةِ وَالَّتِي هِيَ فِي مَرَحَلَةٍ تَطَوَّرَ مُخْتَلَفَةً تَمَامًا عَنِ الْمَرَحَلَةِ الَّتِي وَصَلَتْ إِلَيْهَا الْبُلْدَانُ النَّامِيَّةُ، فَلَا مَجَالَ لِلْمُقَارَنَةِ بَيْنَهُمَا.

وَسَنَسْتَبِيحُ الْقَوْلَ أَنَّ التَّخَلُّفَ بِمَعْنَاهُ الْبَسِيطُ يَدُورُ مَعْنَاهُ حَوْلَ عَدَمِ الْإِسْتِفَادَةِ مِنَ التَّكْنُولُوجِيَا الْحَدِيثَةِ الْمُتَطَوِّرَةِ وَعَدَمِ الْإِسْتِفَادَةِ مِنَ الطَّرِيقِ الْفَنِيِّ لِمُقَاوَمَةِ الْمَوْسَّسَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ السَّائِدَةِ فِي الْبُلْدَانِ الْمُتَخَلِّفَةِ لِهَذَا الْإِسْتِخْدَامِ وَعَدَمِ قُدْرَتِهَا عَلَى ضَمَانِ الْحَدِّ الْأَدْنَى مِنَ الرِّقَابِيَّةِ الْمَادِيَّةِ لِغَالِبِيَّةِ السُّكَّانِ. حَيْثُ "تَعْرِفُ الطَّرِيقَةُ السُّطْحِيَّةُ التَّخَلُّفَ كظَاهِرَةً دُونِيَّةً أَسَاسًا فَالْبُلْدُ الْمُتَخَلِّفُ هُوَ أَقْلٌ مُسْتَوَى مِنْ بَقِيَّةِ الْبُلْدَانِ مِنْ حَيْثُ تَأْمِينِ الْحَاجَاتِ الْحَيَوِيَّةِ الضَّرُورِيَّةِ لِلْإِنْسَانِ مِنْ غِذَاءٍ وَصِحَّةٍ وَسَكْنٍ وَتَعْلِيمٍ... إلخ وَمُسْتَوَى إِنْجَارَاتِهِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالتَّقْنِيَّةِ مُنْخَفِضٌ".⁽²⁾

مَا يَلَاخِظُ جَلِيًّا أَنَّ نَفَاسِيرَ الْعُلَمَاءِ لِظَاهِرَةِ التَّخَلُّفِ تَخْتَلِفُ مِنْ عَالِمٍ لِآخَرَ كُلُّ حَسَبِ تَخْصُّصِهِ حَيْثُ "يَنْظُرُ عُلَمَاءُ الْاِقْتِصَادِ إِلَى التَّخَلُّفِ عَلَى أَنَّهُ مُرْتَبِطٌ بِفَشَلِ الْمُجْتَمَعِ فِي اسْتِغْلَالِ مَوَارِدِهِ الْمَادِيَّةِ وَالطَّبِيعِيَّةِ اسْتِغْلَالًا كَامِلًا، وَيُرْجِعُونَ الْفَشَلَ إِلَى عَدَمِ كِفَايَةِ رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ وَتَخْتَلِفُ طُرُقُ وَوَسَائِلِ الْإِنْتِاجِ وَعَجْزِ الْحُكُومَةِ عَنِ اسْتِغْدَامِ الْوَسَائِلِ التَّكْنُولُوجِيَّةِ الْحَدِيثَةِ. بَيْنَمَا يَنْظُرُ عُلَمَاءُ الْاجْتِمَاعِ إِلَى التَّخَلُّفِ عَلَى أَنَّهُ نَتِيجَةٌ لِبَعْضِ الظُّرُوفِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالتَّقَافِيَّةِ السَّائِدَةِ وَالَّتِي مِنْهَا جُمُودُ الْبِنَاءِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَشُبُوعِ قِيَمِ الثَّبَاتِ وَالْقِيَمِ التَّقْلِيدِيَّةِ الَّتِي تَتَحَدَّى لِكُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُفَجِّرَ طَاقَاتِ الْأَفْرَادِ وَيَدْفَعُهُمْ لِاسْتِثْمَارِ الْبِيئَةِ الطَّبِيعِيَّةِ أَوْ الْمَوَارِدِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ".⁽³⁾

وَبَعْدَ كُلِّ هَذَا يُمَكِّنُنَا الْقَوْلُ أَنَّ ثَمَّةَ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْعَوَامِلِ أَدَّتْ إِلَى ظُهُورِ التَّخَلُّفِ وَأَوَّلُهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ الْاِسْتِعْمَارُ، رَعَمَ ظُهُورِ دِرَاسَاتِ رَأْسْمَالِيَّةٍ فِي الْخَمْسِينِيَّاتِ حَاوَلَتْ أَنْ تَنْفِي هَذِهِ التُّهْمَةَ عَنِ الْاِسْتِعْمَارِ فِي فَرَضِ التَّخَلُّفِ وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ إِزْجَاعِ سَبَبِهِ إِلَى عَوَامِلَ أُخْرَى كَطَبِيعَةِ النِّظَامِ السَّائِدِ وَالْأَخْطَاءِ الَّتِي تَتَضَمَّنُهَا الْعَمَلِيَّةُ التَّنْمُوِيَّةُ وَتَتَعَلَّقُ بِتَطْبِيقِ اسْتِرَاطِيَجِيَّاتٍ أَوْ نَمَاجٍ تَّنْمُوِيَّةٍ مُعَايِرَةٍ لِلْوَاقِعِ، هَذَا إِسْوَافَةً إِلَى الْعَوَامِلِ الْجُغْرَافِيَّةِ وَالدِّيْمُغْرَافِيَّةِ وَنُفْصَانِ الْمَوَارِدِ الْأَوَّلِيَّةِ، كَذَلِكَ الْمَعْتَقَدَاتُ السَّائِدَةُ وَالَّتِي تُعَدُّ أَهَمَّ الْمَعْوَقَاتِ الَّتِي كَانَتْ سَبَبًا مُهِمًّا فِي تَخَلُّفِ الدُّوَلِ وَهَكَذَا تَمَلَّصَتْ الدُّوَلُ الرَّأْسْمَالِيَّةُ مِنْ كَامِلِ مَسْئُولِيَّتِهَا فِي نَشْرِ الْفَقْرِ وَاسْتِثْمَارِهِ عَلَى تِلْكَ الدُّوَلِ. فَإِذَا كَانَ تَخَلُّفُ الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ يَعُودُ إِلَى اِخْتِلَافِ ظُرُوفِهَا عَنِ الظُّرُوفِ الَّتِي مَرَّتْ بِهَا الدُّوَلُ الْمُتَقَدِّمَةُ حَيْثُ كَانَتْ الْأَوَّلَى تُمَثِّلُ الْمُنْتَجِ الرَّئِيسِيِّ لِلْمَوَادِّ الْحَامِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَيْهَا الثَّانِيَّةُ وَفِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ كَانَتْ تُمَثِّلُ سُوْقًا ضَخْمَةً لِمُنْتَجَاتِ الدُّوَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَمِنْ

¹ - إحسان حفظي، مرجع سابق، ص 22.

² - مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص 23.

³ - رشاد عبد اللطيف، التنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 76.

شأن هذا الموقف أن يفرض تبعية الدول النامية للدول المتقدمة ولكن ميكانيزم التنمية والتخلف لا يمكن أن يفسر فقط في ضوء استنزاف الدول المتقدمة لإقتصاديات الدول المتخلفة على نحو ما ذهب إليه "قرانك".⁽¹⁾ فالتخلف لا يمكن فهمه من دراسة التبعية للدول المتقدمة بل يجب إدراكه من خلال دراسة الدول النامية التي تقوم بدور التوابع وهكذا نستطيع إدراك حقيقة التنمية والتخلف انطلاقاً من الظروف والأوضاع الداخلية لتلك الدول إذ أن الواقع يشهد بأن هناك عوامل داخلية وخارجية مشتركة ومكاملة مع بعض كان نتيجتها ظاهرة التخلف التي اختصت بها الدول النامية.

فمُعظم الدول النامية اليوم تعاني من التخلف الذي هو مُحصلة لمجموعة من العوامل التي مرّت بها الأمم يأتي على رأسها الاستعمار وما مارسه بهدف بسط نفوذه وسيطرته وسلب موارد الدول وسعيه الدائم إلى تعطيل الموارد البشرية، وفرض حالة من الركود عليها، والتخلف الذي خلفه الاستعمار هو تخلف شامل لجميع جوانب الحياة سواء في الجانب الإقتصادي أو الصحي أو التعليمي أو الفكري أو الزراعي، ومثل هذا الواقع يفرض على الدول النامية جهوداً مضاعفةً ونشاطات خاصةً للسعي إلى تضيق الفجوة بينها وبين هذا التقدم والتطور المتسارع في الآونة الأخيرة.

وإذا كان كفاح الدول النامية للتحرر من الاستعمار والحصول على الاستقلال قد بلغ ذروته في الخمسينات والستينات، فإن معركتها الآن مع التخلف فهي تسعى جاهدة نحو إنماء مجتمعاتها، هذه المعركة كبرت وتزايدت عبر السنين وتضاعفت واشتدت حدتها في الآونة الأخيرة لما أدركت هذه الدول أن الاستقلال السياسي ما هو إلا خطوة في سبيل التحرر الكامل من مظاهر التخلف الذي عانت منه وما تزال المعاناة قائمة وتزداد من يوم إلى آخر.

يقول عبد الهادي الجوهري محلاً عملياً التخلف: "أما التخلف فهو الفشل - أو حتى القصور -

في تبنى الأنماط الجديدة من الفكر والسلوك (التي من الأفضل أن تفود المجتمع إلى وضع أفضل) والجُمود بالتالي عند نقاط بعينها من التصورات التي لا تفيد المجتمع بل - وطبقاً للتحركات والتغيرات الحادثة في مناطق أخرى من العالم - قد تضره، والتخلف كذلك فصور في الإمكانيات المادية والمعنوية والسياسية والذي يؤدي بدوره إلى عدم إمكان توفير الخير الاجتماعي للمواطنين، إنه الافتقار إلى الوسائل الكفيلة بالقضاء على تخلفه. وهو بهذا المعنى يتضمّن عدم القدرة على ملاحقة الركب الحضاري التقدمي وسواء كان هذا لعدم وجود القدرة على هذا أصلاً أو فقدان هذه القدرة بعد وجودها فعلاً".⁽²⁾

وهروباً من حالة التخلف فإن المجتمعات النامية لم تجد من سبيل الإنقاذ تواجدها والابتعاد عن هذا المصير إلا الأخذ بأساليب التنمية حيث تتصافر الجهود وتتحد وتوضع الخطط لإحداث تغييرات

¹ سهير لطفي، مرجع سابق، ص 180.

² عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 18.

فِي السَّمَاتِ وَالْخَصَائِصِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ النَّقْلِيَّةِ وَالْبِنَاءِ الْاجْتِمَاعِي حَتَّى يَتَحَقَّقَ هَدَفُ التَّنْمِيَّةِ، " لَقَدْ أَصْبَحَ وَاضِحًا جِرْصَ بُلْدَانِ الْعَالَمِ النَّامِي وَسَعِيهَا إِلَى تَسْرِيحِ عَمَلِيَّاتِ التَّنْمِيَّةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ فِي إِطَارِ الْمَوَارِدِ الْمُتَاحَةِ بِغَرَضِ تَمْكِينِ الْإِنْسَانِ فِيهَا الَّذِي هُوَ هَدَفُ التَّنْمِيَّةِ وَوَسِيلَتُهَا مِنَ الْخَلَاصِ مِنْ مُعَانَاةِ التَّخَلُّفِ بِشِقِيهِ الْاِقْتِصَادِي وَالْاجْتِمَاعِي وَنَتَائِجِهِ وَبِأَسْرَعٍ وَقْتٍ مُمَكِّنٍ وَيُظْهِرُ التَّخَلُّفَ فِي هَذِهِ الْبُلْدَانِ فِي مَظَاهِرٍ عَدِيدَةٍ مُتَدَاخِلَةٍ وَمُتَفَاعِلَةٍ يُمَثِّلُ كُلٌّ مِنْهَا سَبَبًا وَنَتِيجَةً وَلَكِنْ بِدَرَجَاتٍ مُتَفَاوِتَةٍ وَفِي آنٍ وَاحِدٍ". (1)

هَذَا وَقَدْ لُوْحِظَ أَنَّ مُشْكَلَةَ التَّخَلُّفِ لَمْ تُصْبِحْ مُشْكَلَةً تَبَحُّثٌ عَلَى مُسْتَوَى الْإِطَارِ النَّظْرِي، وَلَكِنْ اِنْتَقَلَتْ إِلَى مَجَالِ الدَّرَاسَةِ النَّظْمِيَّةِ وَالْإِهْتِمَامِ أَجْهَزَةَ الْإِعْلَامِ وَذَلِكَ عِنْدَمَا عُنِيَتْ الْمُنْتَظَمَاتُ الدَّوْلِيَّةُ بِضُرُورَةِ الْبَحْثِ عَنْ وَسَائِلِ فَعَالَةٍ لِتَنْمِيَّةِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمُتَخَلِّفَةِ. " فَالتَّخَلُّفُ هُوَ ظَاهِرَةٌ كَلِّيَّةٌ ذَاتَ جَوَانِبٍ مُتَعَدِّدَةٍ، تَتَفَاعَلُ فِيهَا بَيْنَهَا بِشَكْلِ جَدَلِيٍّ، تَتَبَادَلُ التَّحْدِيدُ وَالتَّعْزِيزُ مِمَّا يُعْطِي الظَّاهِرَةَ قُوَّةً وَتَمَاسِكًا كَبِيرَيْنِ وَيَمُدُّهَا بِصَلَابَةٍ ذَاتِ خَطَرٍ كَبِيرٍ فِي مُقَاوَمَةِ عَمَلِيَّاتِ التَّغْيِيرِ". (2)

فِي إِطَارِ كُلِّ مَا نَقَدَّمْ أَصْبَحَتْ التَّنْمِيَّةُ عَمَلِيَّةً ضَرْوِيَّةً وَحَيَوِيَّةً لِتَحْرِيكِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمُتَخَلِّفَةِ وَالنَّامِيَّةِ إِلَى مَرَاجِلٍ مُتَقَدِّمَةٍ وَكَثِيرًا مَا نُحْفِقُ بَعْضَ الْمُجْتَمَعَاتِ فِي تَحْقِيقِ هَذِهِ الْغَايَةِ، وَيَكُونُ غَالِبًا مَرْجِعُ هَذَا الْإِحْفَاقِ هُوَ قِيَامُ اِعْتِمَادِ هَذِهِ الدُّوَلِ عَلَى الْمَدَاخِلِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَحَدَهَا كَوَسَائِلِ لِتَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ بِمُعَدَّلَاتٍ أَسْرَعٍ وَتَجَاهِلِ دَوْرٍ وَفَاعِلِيَّةِ بَاقِي الْمَدَاخِلِ الْأُخْرَى الْمَكُونَةَ لِلْمُجْتَمَعِ مِثْلَ الْمَدَاخِلِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ. وَقَدْ أَشَارَ بِنْتَلَهَايْمُ " أَنَّ سِيَاسَةَ النُّضَالِ ضِدَّ التَّخَلُّفِ تَقْتَضِي تَوَافُرَ شُرُوطٍ مَوْضُوعِيَّةٍ تَضْمَنُ تَحَوُّلَاتٍ تَنْظِيمِيَّةً وَشُرُوطٍ ذَاتِيَّةً أَوْ أُيْدِيُولُوجِيَّةً قَدْ يَصْعُبُ عَلَى الْمُجْتَمَعَاتِ النَّامِيَّةِ تَحْقِيقُهَا". (3)

3-2-1-2 التنمية والتكنولوجيا:

التَّكْنُولُوجِيَا لَفْظٌ كَثُرَ تَدَاوُلُهُ فِي الْاَوْتِنَةِ الْاُخْيِرَةِ وَ" يُشِيرُ مُعْجَمُ اللُّغَةِ (oxford dictionary) أَنَّ كَلِمَةَ (techn) تَعْنِي أُسْلُوبَ اَدَاءٍ أَوْ الْمِهْنَةَ وَأَنَّ كَلِمَةَ (technology) تَعْنِي الْعِلْمَ الَّذِي يَدْرُسُ تِلْكَ الْمِهْنَةَ وَتَرْتِيبَ كَلِمَةٍ تَكْنُولُوجِيَا فِي أَذْهَانِ الْعَامَّةِ بِالْاَدَوَاتِ وَالْاَلَاتِ الْمُنْتَظَرَةِ الْحَدِيثَةِ الَّتِي يَبْتَكِرُهَا الْإِنْسَانُ لِتُدْعِمَ قُدْرَتِهِ عَلَى التَّعَامُلِ مَعَ الْبِيئَةِ الَّتِي يَعِيشُ فِيهَا". (4)

كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ التَّنْمِيَّةَ مَحْصُورَةَ فِي تَقْلِ التَّكْنُولُوجِيَا مِنَ الدُّوَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ إِلَى الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ فَأَصْبَحَتْ التَّكْنُولُوجِيَا كَلِمَةً مُرَادِفَةً لِتَنْمِيَّةٍ إِذَا ذُكِرَتْ يَنْصَرِفُ إِلَيْهَا الذَّهْنُ مُبَاشَرَةً، فَلَا يُمَكِّنُ تَصَوُّرَ تَنْمِيَّةٍ بِدُونِ تَكْنُولُوجِيَا خَاصَّةً فِي ضَوْءِ التَّطَوُّرَاتِ الْحَاصِلَةِ عَلَى السَّاحَةِ الدَّوْلِيَّةِ فِي الْمَجَالِ النَّقْنِيِّ وَالْاَلِيَّةِ وَالرُّقْمَنَةِ الَّتِي عَزَّتْ الْعَالَمَ بِأَسْرِهِ، وَلَقَدْ حَظَّتِ التَّغْيِيرَاتُ التَّكْنُولُوجِيَّةُ بِالْإِهْتِمَامِ الشَّدِيدِ مِنْ

1- ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص 81.

2- مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص 33.

3- شارل بنتلهاييم، مرجع سابق، ص 28.

4- عاطف عدلي العبد ونهى عاطف العبد، مرجع سابق، ص 45.

قَبْلِ جَمِيعِ دُولِ الْعَالَمِ حَيْثُ تَعَهَّدَتْ هَذِهِ الدُّوَلُ بِتَنْفِيذِ خُطَطِ تَنْمُوِيَّةٍ مُتَطَوِّرَةٍ هِيَ فِي أَشَدِّ الْحَاجَةِ لِكُلِّ مُتَطَلِّبَاتِ التَّنْمِيَّةِ وَمِنْهَا التَّنْمِيَّةُ التَّكْنُوْلُوجِيَّةُ وَمَحَاوَلَةُ الْإِسْتِثْمَارِ فِيهَا عَنْ طَرِيقِ اسْتِثْرَادِهَا ذَلِكَ أَنَّ التَّقَدُّمَ التَّكْنُوْلُوجِيَّ أَصْبَحَ رَكِيْزَةً أَسَاسِيَّةً لِلتَّنْمِيَّةِ غَيْرَ أَنَّ كُلَّ الدَّلَائِلِ تُشِيرُ وَتُوَكِّدُ إِلَى هُبُوْطِ مُسْتَوَى التَّكْنُوْلُوجِيَّ فِي الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ فِي مَقَابِلِ وُصُوْلِهَا إِلَى أَرْفَى دَرَجَاتِهَا فِي الدُّوَلِ الصَّنَاعِيَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ إِذْ أَنَّهَا خِلَالَ الْقَرْنَيْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ وَالْعِشْرِينَ حَقَّقَتْ تَقَدُّمًا عِلْمِيًّا مُنْقَطِعَ النَّظِيرِ وَهَذَا مَا أَدَّى إِلَى أَنَّ الْهُوَّةَ قَدْ اتَّسَعَتْ بَيْنَ هَذِهِ الدُّوَلِ وَالْأُخْرَى النَّامِيَّةِ. وَإِذَا سَارَ هَذَا التَّقَدُّمُ الْفَنِّي سَيْرًا بَطِيْنًا فِي الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ وَتَضَاعَفَتْ سُرْعَتُهُ فِي الدُّوَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَإِنَّ الْهُوَّةَ سَتَسْتَمِرُّ فِي الْإِتْسَاعِ وَلِذَلِكَ يَتَعَيَّنُ بَلَّ يَتَوَجَّبُ عَلَى الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ بِذَلِكَ جُهُوْدٍ مُضَاعَفَةٍ لِلرِّتْفَاعِ بِمُسْتَوَاهَا وَتَقْلِيصِ تِلْكَ الْهُوَّةِ.

وَإِذَا كَانَ هُنَاكَ الْعَدِيْدُ مِنَ الْمَفَاهِيْمِ الَّتِي تَلْتَقِي أَوْ تَشْتَرِكُ أَوْ تَسْتَوِي مَعَ مَفْهُومِ التَّنْمِيَّةِ فَإِنَّ هُنَاكَ مَنْ جَعَلَ التَّكْنُوْلُوجِيَّ هِيَ التَّنْمِيَّةَ بَعِيْنَهَا وَفِي هَذَا الشَّأْنِ يَقُوْلُ رَشَادُ عَبْدِ اللُّطِيْفِ: "وَمِنَ التَّعَارِيْفِ الْخَاصَّةِ بِالتَّنْمِيَّةِ أَنَّ اسْتِثْرَادَ التَّكْنُوْلُوجِيَّ يُحَقِّقُ التَّنْمِيَّةَ دَعَا آخَرُونَ إِلَى مُحَاكَاةِ الْإِعْتِمَادِ عَلَى مَا يُقَدِّمُهُ الْعَرَبُ مِنْ عَوْنِ غَافِلِيْنَ الْمُحْتَوَى النَّقَافِيَّ وَالْإِجْتِمَاعِيَّ لِعَمَلِيَّةِ التَّغْيِيْرِ وَالتَّنْمِيَّةِ فَالتَّكْنُوْلُوجِيَّ لَا تَخْلُقُ الْحَضَارَةَ وَإِنَّمَا هِيَ تَعْبِيْرٌ عَنِ مُسْتَوَى حَضَارِيٍّ وَنِتَاجٌ لَهُ بِكُلِّ عَنَاصِرِهِ".⁽¹⁾

وَلَكِنْ الْحَقِيْقَةُ الَّتِي بَاتَ الْكُلُّ يُؤْمِنُ بِهَا هِيَ أَنَّ التَّقَدُّمَ التَّكْنُوْلُوجِيَّ رَكِيْزَةً أَسَاسِيَّةً لِلتَّنْمِيَّةِ الشَّامِلَةِ وَمَعْنَى هَذَا أَنَّهُ يَجِبُ تَوْفُرُهَا حَتَّى تَكُوْنَ هُنَاكَ تَنْمِيَّةٌ إِذْ لَا يُمْكِنُ تَصَوُّرُ تَنْمِيَّةٍ دُونَ تَكْنُوْلُوجِيَّ، غَيْرَ أَنَّ كُلَّ الدَّلَائِلِ تُشِيرُ إِلَى هُبُوْطِ مُسْتَوَى التَّكْنُوْلُوجِيَّ فِي الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ وَأَنَّ الْهُوَّةَ قَدْ اتَّسَعَتْ بَيْنَ هَذِهِ الدُّوَلِ وَبَيْنَ الدُّوَلِ الصَّنَاعِيَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ نَتِيْجَةً لِمَا حَقَّقَتْهُ مِنْ تَقَدُّمِ عِلْمِيٍّ كَبِيْرٍ خِلَالَ الْقَرْنَيْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ وَالْعِشْرِينَ، وَإِذَا كَانَتْ التَّكْنُوْلُوجِيَّ ضَرْوْرِيَّةً لِتَحْقِيْقِ التَّنْمِيَّةِ فَإِنَّ اسْتِثْرَادَهَا مِنَ الدُّوَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْهَيِّنِ بَلَّ هُوَ صَعْبٌ وَمُكَلَّفٌ بِمَا يُقُوْلُ كَاهِلُ الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ وَ" إِنَّ اسْتِثْعَابَ الْأَسَالِيْبِ الْفَنِّيَّةِ الْجَدِيْدَةِ فِي الدُّوَلِ الْمُتَخَلِّفَةِ عَمَلِيَّةٌ شَاقَّةٌ وَكَبِيْرَةٌ التَّكَالِيْفِ وَتَعْتَرِضُهَا صُعُوْبَاتٌ عَدِيْدَةٌ أَهْمُهَا عَدَمُ وُجُوْدِ الْأَدَاةِ الْإِدَارِيَّةِ الصَّالِحَةِ فِي الْأَجْهَزَةِ الْحُكُوْمِيَّةِ الْمُخْتَصَّةِ".⁽²⁾ هَذَا إِضَافَةً إِلَى الْأَمْوَالِ الضَّخْمَةِ الَّتِي تَتَطَلَّبُهَا هَذِهِ الْعَمَلِيَّةُ وَالَّتِي تَضَعُ أَمَامَهَا الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ الَّتِي تُعَانِي الْفَقْرَ وَالْمَدْيُوْنِيَّةَ، مِمَّا يَجْعَلُ هَذِهِ الْمُهْمَةَ صَعْبَةً لِلْغَايَةِ إِنَّ لَمْ تَقُلْ مُسْتَحْبِلَةً.

يَقُوْلُ الدُّكْتُورُ عَبْدِ الْمَوْجُوْدِ فِي هَذَا الصَّدَدِ: " فَالْعِلْمُ وَالتَّكْنُوْلُوجِيَّ وَالْإِنْتِاجُ مُكَوِّنَاتٌ ثَلَاثَةٌ تُؤَثِّرُ وَتَتَأَثَّرُ مُبَاشَرَةً وَكُلِّيَّةً بِسِيَاسَاتٍ وَخُطَطِ التَّنْمِيَّةِ، فَالْعِلْمُ هُوَ أَسَاسُ التَّكْنُوْلُوجِيَّ، وَالتَّكْنُوْلُوجِيَّ هِيَ الرِّكِيْزَةُ الْأَسَاسِيَّةُ لِلْإِنْتِاجِ وَالْإِنْتِاجُ هُوَ عَصَبُ التَّنْمِيَّةِ، وَسِيَاسَةُ الْإِنْتِاجِ هِيَ الَّتِي تُحَدِّدُ مُسَبِّقًا دَوْرَ كُلِّ مُكَوِّنٍ

¹ - رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 6-7.

² - أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص 179.

وَمُشَارَكَتِهِ فِي جُهْدِ النَّمِيَةِ الشَّامِلَةِ كَمَا تَقْضِي النَّمِيَةُ الشَّامِلَةُ النَّظْرَ التَّكْنُولُوجِيَّ الْمُسْتَمِرَّ الَّذِي يُعْجَلُ بِمُعْدَلَاتِهَا بَيْنَمَا يَدْعَمُ هُوَ بِمُنْجَرَاتِهَا". (1)

إِنَّ هُنَاكَ عِلَاقَةً تَأْثِيرٍ وَتَأَثَّرٍ بَيْنَ النَّمِيَةِ وَالتَّكْنُولُوجِيَا فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تُؤَثِّرُ فِي الأُخْرَى، فَاصْبَحَ مِنَ الضَّرُورِي الْآنَ بَلْ مِنَ الْمُحْتَمِّ "الاعْتِمَادَ عَلَى تَكْنُولُوجِيَا المَعْلُومَاتِ المَعَاصِرَةِ حَيْثُ تُمَثِّلُ المَعْرِفَةَ ضَرُورَةً لِلنَّطْوِيرِ وَالتَّغْيِيرِ وَابْتِكَارِ كُلِّ مَا يَتَطَلَّبُهُ العَمَلُ التَّنْمَوِيُّ مِنْ أَدَوَاتٍ وَطُرُقٍ لِلْعَمَلِ لِإِجَادِ خَدَمَاتٍ جَدِيدَةٍ تَنْتَاسِبُ مَعَ مُنْتَطَبَاتِ العَصْرِ فَالتَّكْنُولُوجِيَا تُمَثِّلُ الوَسَائِلَ الدِّيْنَامِيكِيَّةَ المُتَطَوِّرَةَ لِتَحْقِيقِ الطُّمُوحَاتِ وَالأَهْدَافِ وَعَلَى هَذَا لَا يُمَكِّنُ اسْتِمْرَارِيَّةَ النَّمِيَةِ دُونَ تَنْمِيَةِ القُدْرَاتِ وَالإِهْتِمَامِ بِتَوْلِيدِ التَّكْنُولُوجِيَا المَحَلِّيَّةِ وَاسْتِيعَابِ المُسْتَوْرَدَةِ". (2)

رَغْمَ الثَّوْرَةِ التَّكْنُولُوجِيَّةِ الَّتِي اجْتَاكَتْ دَوْلَ العَالَمِ إِلَّا أَنَّ هُنَاكَ حَقِيقَةً لَا تَرَالُ قَائِمَةً وَلَا يَجِبُ إِغْفَالُهَا وَهِيَ أَنَّ الدُّوَلِ المُتَقَدِّمَةَ تَسِيرُ بِخُطَى وَاسِعَةٍ نَحْوَ مَزِيدٍ مِنَ التَّقَدُّمِ بِاعْتِبَارِهَا تُسَاهِمُ بِإِجَابِيَّةٍ وَفَعَالِيَّةٍ فِي حُدُوثِ الثَّوْرَةِ العِلْمِيَّةِ وَالتَّكْنُولُوجِيَّةِ وَالإِسْتِفَادَةِ مِنْ عَوَائِدِهَا، بَيْنَمَا الدُّوَلِ النَّامِيَّةُ مَا زَالَتْ تُعَانِي مِنْ آثَارِ التَّخَلُّفِ وَتُحَاوِلُ بِسَعْيٍ جَادٍّ تَلْمُسَ بَعْضِ السُّبُلِ وَالمَسَارَاتِ لِتَحْقِيقِ النَّمِيَةِ إِلَّا أَنَّهَا تَبْقَى بِمَنْتَابَةٍ مُتَابِعٍ أَوْ مُشَاهِدٍ فَقَطْ لِهَذِهِ الثَّوْرَاتِ العِلْمِيَّةِ وَالتَّكْنُولُوجِيَّةِ وَدُونَ مُسَاهَمَةٍ فَعَلِيَّةٍ تُذَكِّرُ فِي حُدُوثِهَا فَضْلاً عَنِ مَحْدُودِيَّةِ الإِسْتِفَادَةِ مِنْ عَوَائِدِهَا إِلَّا فِي الإِسْتِخْدَامِ الإِسْتِهْلَاقِي لِبَعْضِ مُنْجَرَاتِهَا فَقَطْ، أَيَّ أَنَّ الدُّوَلِ النَّامِيَّةَ هِيَ مُسْتَهْلِكٌ بَارِعٌ لِلتَّكْنُولُوجِيَا الغَرِيبَةِ أَمَا أَنْ تَكُونَ هِيَ المُنْتِجَةُ لَهَا فَمَا زَالَ الطَّرِيقُ أَمَامَهَا طَوِيلًا.

3-1-3 عِلَاقَةُ النَّمِيَةِ بِالتَّغْيِيرِ الإِجْتِمَاعِي وَالعَوْلَمَةِ.

1-3-1-3 النَّمِيَةُ وَالتَّغْيِيرُ الإِجْتِمَاعِي:

التَّغْيِيرُ حَقِيقَةٌ مَوْجُودَةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ حَوْلِنَا وَلَا يُمَكِّنُ الشَّكُّ فِيهَا أَوْ تَجَاهُلُهَا أَوْ حَتَّى إِنْكَارُهَا، فَهُوَ عَمَلِيَّةٌ بَدِيعِيَّةٌ وَمُسَلِّمَةٌ أُسَاسِيَّةٌ تَطْبَعُ عَالَمَنَا، وَلَكِنْ هَذَا التَّغْيِيرُ قَدْ يَأْخُذُ شَكْلًا أَوْ آخَرَ مِنَ الأشْكَالِ العَدِيدَةِ وَالمُتَفَاوِتَةِ الَّتِي تَعُمُّ حَيَاتِنَا، فَالعَالَمُ كُلُّهُ فِي تَغْيِيرٍ مُسْتَمِرٍّ، "إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ مَادِيًّا كَانَ أَوْ مَعْنَوِيًّا يَتَغَيَّرُ وَبِاسْتِمْرَارٍ فَأَنْتَ اليَوْمَ فِي عُمْرِكَ وَفِكْرِكَ وَخَبْرَتِكَ عَلَى سَبِيلِ المِثَالِ غَيْرِكَ بِالأَمْسِ وَغَيْرِكَ فِي الغَدِ، إِنَّ هَذَا بَعِيْنِهِ هُوَ مَا دَفَعَ الفِيلْسُوفَ الإِغْرِيْقِي هِرَقْلِيْطِسَ إِلَى القَوْلِ أَنَّ: العَالَمَ فِي تَغْيِيرٍ مُسْتَمِرٍّ وَأَنْتَ لَا تَنْزِلُ النَّهْرَ الوَاحِدَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنَّ مِيَاهَهَا تَجْرِي مِنْ حَوْلِكَ أَبَدًا". (3)

1- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص 15.

2- نفس المرجع السابق، ص 76.

3- عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الإِجْتِمَاعِيَّة، مرجع سابق، ص 5.

إنَّ التَّغْيِيرَ الإِجْتِمَاعِيَّ صِفَةٌ أَسَاسِيَّةٌ مِنْ صِفَاتِ الْمُجْتَمَعِ وَهِيَ صِفَةٌ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَخْضَعَ لِإِرَادَةِ مُعَيَّنَةٍ، بَلْ هِيَ نَتِيجَةُ قِيَادَاتٍ إِجْتِمَاعِيَّةٍ وَعَوَامِلَ تَقَافِيَّةٍ وَإِقْتِصَادِيَّةٍ وَسِيَاسِيَّةٍ يَتَدَخَّلُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ وَيُؤَثِّرُ بَعْضُهَا عَلَى الْبَعْضِ.

فَمَفْهُومُ التَّغْيِيرِ يَنْبُجُ تَحَوُّلَاتٍ فِي الظُّوَاهِرِ وَالْأَشْيَاءِ وَيَنْقُلُهَا مِنْ حَالَةٍ إِلَى أُخْرَى، لِذَلِكَ تُشِيرُ الْكِتَابَاتُ إِلَى ضَرُورَةِ تَنَاوُلِ التَّنْمِيَةِ وَالتَّغْيِيرِ مَعًا، وَأَنَّ التَّغْيِيرَ عَمَلِيَّةً شَامِلَةً الْجَوَانِبِ بِحَيْثُ يَشْمَلُ مُسْتَوِيَّاتٍ بِنَائِيَّةً مُتَعَدِّدَةً، فَهَذَاكَ التَّغْيِيرُ الإِجْتِمَاعِيَّ وَالتَّقَافِيَّ وَكَذَلِكَ التَّغْيِيرُ الإِقْتِصَادِيَّ، وَهُوَ عَمَلِيَّةٌ تَغْيِيرٌ شَامِلٌ سِوَاءٍ مِنْ نَاحِيَةِ الْكَمِّ أَوْ الْكَيْفِ. كَمَا اسْتُخْدِمَ عَدَدٌ مِنَ الدَّارِسِينَ الْبَاحِثِينَ فِي مَجَالِ عِلْمِ الإِجْتِمَاعِ مَفْهُومَيِ التَّنْمِيَةِ وَالتَّغْيِيرِ الإِجْتِمَاعِيِّ وَكَانَهُمَا يُشِيرَانِ إِلَى مَوْضُوعٍ وَاحِدٍ.

إِنَّ أَهَمَّ خَاصِيَّةٍ لِلتَّنْمِيَةِ هِيَ كَوْنُهَا عَمَلِيَّةً تَهْدِفُ إِلَى تَطْوِيرِ وَتَغْيِيرِ حَيَاةِ النَّاسِ فِي مُجْتَمَعٍ مَا وَلِذَلِكَ لَا يَكَادُ يَخْلُو تَعْرِيفٌ مِنَ الإِشَارَةِ إِلَى هَذَا الْعُنْصُرِ الْأَسَاسِيِّ فِي عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ أَوْ مَا يُشَاكِلُهُ مِثْلُ النُّقْدِ وَالرُّقْيِ وَالتَّنْحِسِينِ وَغَيْرِهَا، وَلَكِنْ عَمَلِيَّةُ التَّغْيِيرِ هَذِهِ لَا بُدَّ أَنْ يُرَاعَى فِيهَا مَدَى قَابِلِيَّةِ الْأَفْرَادِ وَاسْتِطَاعَتِهِمْ لِذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ عَمَلِيَّةَ التَّغْيِيرِ تَكُونُ فِي التَّنْمِيَةِ دَائِمًا نَحْوَ الْأَحْسَنِ فَالْأَحْسَنِ وَذَلِكَ لَوْجُودِ فَرْقٍ مُهِمٍّ بَيْنَ كَلِمَتَيْ التَّغْيِيرِ وَالتَّنْمِيَةِ فَالتَّنْمِيَةُ دَائِمًا تَعْنِي التَّنْحِسِينَ وَالرُّقْيِ وَالتَّزْيَادَةَ فِي الشَّيْءِ بَيْنَمَا التَّغْيِيرُ قَدْ يَكُونُ لِمَا هُوَ حَسَنٌ كَمَا يَكُونُ لِمَا هُوَ غَيْرٌ ذَلِكَ. "لَقَدْ اسْتُخْدِمَ اصْطِلَاحُ التَّغْيِيرِ الإِجْتِمَاعِيِّ مِنْ قَبْلِ عُلَمَاءِ الإِجْتِمَاعِ لِلتَّغْيِيرِ عَنْ ظَاهِرَةِ التَّحَوُّلِ وَالتَّمَوُّوِّ وَالتَّكَامُلِ وَالتَّكْيِيفِ وَالمَلَاعَمَةِ مِمَّا دَفَعَ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءَ إِلَى اسْتِخْدَامِ مَفْهُومِ التَّغْيِيرِ الإِجْتِمَاعِيِّ كَمَفْهُومٍ مُحَايِدٍ لَا يُوجِي بِأَحْكَامِ تَقْوِيمِيَّةٍ عَمَّا هُوَ أَفْضَلُ وَمَا هُوَ سَيِّءٌ، مَا هُوَ خَيْرٌ وَمَا هُوَ شَرٌّ... وَظَاهِرَةُ التَّغْيِيرِ الإِجْتِمَاعِيِّ قَدْ تَحْصَلُ فِي فِتْرَةٍ زَمَنِيَّةٍ قَصِيْرَةٍ وَبِشَكْلِ سَرِيْعٍ أَوْ قَدْ تَسْتَعْرِقُ مُدَّةً طَوِيلَةً فَعَامِلُ الزَّمَنِ لَهُ أَهْمِيَّةٌ كُبْرَى فِي عَمَلِيَّةِ التَّغْيِيرِ"⁽¹⁾، فَمَثَلًا نَجِدُ ابْنَ خَلْدُونَ قَدْ تَكَلَّمَ عَنِ التَّغْيِيرِ فِي مُقَدِّمَتِهِ حِينَ تَحَدَّثَ عَنِ الْبَدَاوَةِ وَالتَّنْحَضُّرِ وَفِكْرَةَ التَّغْيِيرِ تَظْهَرُ بَارِزَةً فِي بَحْثِهِ لِلْحَيَاةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالتَّارِيخِيَّةِ بِقَوْلِهِ: "وَذَلِكَ أَنَّ أَحْوَالَ الْعَالَمِ وَالْأُمَمِ وَعَوَائِدِهِمْ وَنَحْلَهُمْ لَا تَدْوُمُ عَلَى وَتَبِيرَةٍ وَاحِدَةٍ وَمِنْهَا جَ مُسْتَقَرٌّ إِنَّمَا هُوَ اِخْتِلَافٌ عَلَى الْإَيَّامِ وَالْأَزْمَنَةِ، وَانْتِقَالٌ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ وَكَمَا يَكُونُ فِي الْأَشْخَاصِ وَالْأَوْقَاتِ وَالْأَمْصَارِ فَكَذَلِكَ يَقَعُ فِي الْآفَاقِ وَالْأَقْطَارِ وَالْأَزْمَنَةِ وَالدُّوَلِ..."⁽²⁾

فَابْنُ خَلْدُونَ يَقْرُءُ هُنَا بِأَنَّ مَسْأَلَةَ التَّغْيِيرِ مَسْأَلَةٌ تَدْرِيجِيَّةٌ مُسْتَمِرَّةٌ تَشْمَلُ مَيَادِينَ الْحَيَاةِ وَالْعُمُرَانَ بِأَكْمَلِهَا كَمَا تَشْمَلُ الْمُسْتَوَى الشَّخْصِيَّ لِلْإِنْسَانِ وَالْجَمَاعِيَّ أَيْضًا وَالتَّنْظِيمَاتِ وَالدُّوَلَةَ وَالنَّبِيَّةَ الَّتِي يَعِيشُ فِيهَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَحَتَّى يَزِيدُ ابْنُ خَلْدُونَ مِنْ نَبِيَانِ عَمَلِيَّةِ التَّغْيِيرِ بِشَكْلِ أَوْضَحٍ قَامَ بِتَفْسِيْمِ الْمُجْتَمَعَاتِ إِلَى نَمَطَيْنِ أَسَاسِيَيْنِ وَذَلِكَ عَلَى أَسَاسِ اِخْتِلَافِ سُبُلِ الْعَيْشِ وَنَحْلِهِ، الْمُجْتَمَعِ الْبَدْوِيِّ وَالمُجْتَمَعِ

1- عبد العزيز جابر محمد، عوامل التغيير الاجتماعي في المنظور الإسلامي، الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2011، ط1، ص24.

2- إبراهيم عثمان وقبس النوري، مرجع سابق، ص15.

الحَضْرِي،" فالْمُجْتَمَعُ الْأَوَّلُ بِسِبْطِ التَّرْكِيبِ جَمَاعِي تَدُوبُ هُوِيَّةَ الْفَرْدِ فِي إِطَارِ الْجَمَاعَةِ الَّتِي يَقُومُ فِيهَا التَّرَابُطُ عَلَى أَسَاسِ الْعَصَبِيَّةِ الْقَبِيلِيَّةِ فَيَكُونُ لِلْقَرَابَةِ أَهْمِيَّةٌ فِي الْعَلَاقَاتِ وَالْحُقُوقِ وَالْوَاجِبَاتِ وَالنَّضَامِ وَمُجْتَمَعٌ خَالٍ مِنْ مَعْنَى التَّخْصُّصِ، فَتَكُونُ السُّلْطَةُ فِيهِ مُنْتَشِرَةً أَمَّا الْمُجْتَمَعُ الْحَضْرِي حَيْثُ تَطْهَرُ الدَّوْلَةُ فَالسُّلْطَةُ مُنْظَمَةٌ يَخْتَصُّ بِأَوْجُهَهَا أَشْخَاصٌ مُعَيَّنُونَ تَتَعَدُّهَا هَيْئَاتٌ مُخْتَصَّةٌ وَفَوْقَ أَنْظِمَةِ مُفَنَّنَةٍ، تَتَبَدَّلُ فِيهِ الْعَلَاقَاتُ وَالرَّوَابِطُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ وَيَتَحَوَّلُ إِقْتِصَادِيًّا مِنَ الضَّرُورِيِّ إِلَى الْكَمَالِيِّ فَيَتَغَيَّرُ أُسْلُوبُ الْحَيَاةِ عَامَّةً.⁽¹⁾ وَهَكَذَا يَنْتَهِي تَمُودُجُ الْبَدَاوَةِ إِلَى التَّمُودِجِ الْحَضْرِيِّ وَيَتَغَيَّرُ الْمُجْتَمَعُ الْبَدَوِيُّ إِلَى مُجْتَمَعٍ مُتَحَضِّرٍ وَتَكُونُ عِنْدَهَا أَمَامَ عَمَلِيَّةِ تَغْيِيرِ اجْتِمَاعِي، وَتَتَفَاوَتْ وَتَبَيَّرَتْ هَذَا التَّغْيِيرِ وَسُرْعَتِهِ فَقَدْ يَكُونُ بَطِينًا لَا نَكَادُ نَشْعُرُ بِهِ كَمَا قَدْ يَكُونُ سَرِيْعًا وَقَدْ يَكُونُ جُرْئِيًّا أَوْ شَامِلًا، وَالْمُنْطَلِقُ الَّذِي انْطَلَقَ مِنْهُ ابْنُ خُلْدُونٍ فِي حَدِيثِهِ عَنِ التَّغْيِيرِ هُوَ النَّبَايُنُ فِي نَحْلِ الْعَيْشِ، حَيْثُ جَعَلَ هَذَا الْمُتَغَيَّرِ الْاِقْتِصَادِيَّ أَسَاسَ التَّغْيِيرِ وَسَبَبُهُ الْأَسَاسِي، وَهَذَا التَّغْيِيرُ مِنَ الْبَدَاوَةِ إِلَى الْحَيَاةِ الْحَضْرِيَّةِ يَرْتَبِطُ بِتَغْيِيرِ الرَّوَابِطِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَدَرَجَةِ نَفْسِيمِ الْعَمَلِ وَأَوْجِهَةِ الْحَيَاةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ الْمُخْتَلَفَةِ.

أَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِلتَّغْيِيرِ عِنْدَ فَيْبِر: "يَفْتَصِرُ دَوْرُ الْفِكْرِ فِي التَّغْيِيرِ لَدَى فَيْبِرٍ عَلَى ظُهُورِ الرُّأْسَمَالِيَّةِ أَمَّا تَفْسِيرُهُ لِاسْتِمْرَارِيَّتِهَا وَتَطَوُّرِهَا فَقَدْ جَاءَ عَلَى أُسُسٍ مَادِّيَّةٍ وَالْمَفْهُومِ الْأَسَاسِيِّ فِي الْفِكْرِ الْفَيْبِرِيِّ فِي تَتَاوُلِهِ لِعَمَلِيَّاتِ التَّغْيِيرِ هُوَ الْعَقْلَانِيَّةُ أَوْ التَّرْشِيدُ الْمَحْسُوبُ وَيَتَضَمَّنُ هَذَا الْمَفْهُومُ جَانِبَيْنِ: الْأَوَّلُ الْأُسْلُوبُ الْعِلْمِيُّ وَالتَّفَكِيرُ الْعِلْمِيُّ وَالثَّانِي يَشْمَلُ تَنْظِيمَ الْمُجْتَمَعِ وَنُظْمِهِ وَمُؤَسَّسَاتِهِ بِشَكْلِ يَجْعَلُهَا عَلَى أَعْلَى دَرَجَةِ مِنَ الْكِفَاةِ فِي تَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ الْمَنْشُودَةِ."⁽²⁾

لَقَدْ جَعَلَ فَيْبِرُ التَّغْيِيرِ الْفِكْرِيَّ أَسَاسَ التَّغْيِيرِ الْاجْتِمَاعِيِّ، وَأَنَّ الْمُجْتَمَعُ يَتَغَيَّرُ مِنَ الْاِعْتِمَادِ عَلَى النِّقْلِيَّةِ إِلَى تَبْنِي الْعَقْلَانِيَّةِ الَّتِي تَرْتَبِطُ بِالتَّنْظِيمِ الرَّسْمِيِّ الْقَائِمِ عَلَى الْقَانُونِ، وَالْإِنْسَانُ لَهُ دَوْرٌ هَامٌّ فِي إِحْدَاثِ التَّغْيِيرِ دَاخِلَ الْمُجْتَمَعِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ هُوَ الشَّخْصُ الْمُفَكِّرُ وَالطَّامِحُ لِلتَّغْيِيرِ وَبِمَا يَمْلِكُهُ مِنْ قِيَمٍ وَمَعَانٍ تَرْتَبِطُ بِمَفْهُومِ الْعَمَلِ وَالْاِسْتِمْرَارِ، فَالتَّغْيِيرُ هُنَا يَتَضَمَّنُ التَّحَوُّلَ النَّصَاعِدِيَّ الْقَائِمَ عَلَى الْعِلْمِ وَالْوَسَائِلِ الْمَحْسُوبَةِ الْعَقْلَانِيَّةِ.

وَيُعْرَفُ "جِيي رُوْشِي" JEE Roché التَّغْيِيرَ الْاجْتِمَاعِيَّ "بِأَنَّهُ كُلُّ تَحَوُّلٍ فِي الْبِنَاءِ الْاجْتِمَاعِيِّ يُلَاخِظُ فِي فِتْرَةٍ زَمْنِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَلَا يَكُونُ مُؤَقَّتًا سَرِيْعَ الرُّوَالِ لَدَى فِتَاتٍ وَاسِعَةٍ مِنَ الْمُجْتَمَعِ وَيُعَيَّرُ مَسَارَ حَيَاةِ ذَلِكَ الْمُجْتَمَعِ، كَمَا أَنَّ التَّغْيِيرَ الْاجْتِمَاعِيَّ عِنْدَهُ عِبَارَةٌ عَنِ ظَاهِرَةٍ عَامَّةٍ تُوجَدُ عِنْدَ أَفْرَادٍ عَدِيدِينَ وَتُؤَثِّرُ فِي أُسْلُوبِ حَيَاتِهِمْ لِذَلِكَ نَجِدُ أَنَّ أَهَمَّ صِفَاتِ التَّغْيِيرِ الْاجْتِمَاعِيِّ عِنْدَهُ تَتَمَثَّلُ فِي الْآتِي:⁽³⁾

1- نفس المرجع السابق، ص15.

2- نفس المرجع السابق، ص25.

3- عبد العزيز جابر محمد، مرجع سابق، ص25.

- 1- التَّغْيِيرُ الإِجْتِمَاعِي يُصِيبُ البِنَاءَ الإِجْتِمَاعِي.
 - 2- يَكُونُ التَّغْيِيرُ الإِجْتِمَاعِي مُحَدَّدًا بِزَمَنِ مُعَيَّنٍ لَهُ بَدَايَةٌ وَلَهُ نِهَآيَةٌ.
 - 3- يَتَّصِفُ التَّغْيِيرُ الإِجْتِمَاعِي بِالدَّيْمُومَةِ وَالإِسْتِمْرَارِيَّةِ.
- فَالتَّغْيِيرُ الإِجْتِمَاعِي إِذَا اِزْتَبَطَ بِإِرَادَةٍ قَاصِدَةٍ وَهَادِفَةٍ كَالتَّنْمِيَّةِ وَالإِصْلَاحِ فَهُوَ تَغْيِيرٌ.
- وَيَرَى مُورُ WILBERT Moore أَنَّ التَّغْيِيرَ الحَاصِلَ فِي المُجْتَمَعِ يَظْهَرُ نَتِيجَةً عِدَّةَ عَوَامِلَ مُجْتَمِعَةٍ عَلَى رَأسِهَا التَّعْلِيمَ وَتَطْوِيرَ الإِلْتِمَازَاتِ وَالأَدْوَاقِ وَالْمُنْتَطَلَبَاتِ عَامَّةً تُؤَدِّي لَآ مَحَالَةً إِلَى ضَرُورَةِ تَغْيِيرِ البِنِيَّةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ، هَذِهِ البِنِيَّةُ الإِقْتِصَادِيَّةُ الجَدِيدَةُ تَتَطَلَّبُ هِيَ الأُخْرَى أُمُورًا مُعَيَّنَةً كَالنُّظَامِ وَالتَّدْرِيْبِ الطَّوِيلِ وَاكتِسَابِ أَنْمَاطِ سُلُوكِيَّةٍ جَدِيدَةٍ مُوَآكِفَةٍ لِلتَّغْيِيرَاتِ الحَاصِلَةِ، لَقَدْ وَاجَهَتْ مُعْظَمَ المُجْتَمَعَاتِ المُتَحَرَّرَةِ حَدِيثًا مُعْضِلَةً التَّغْيِيرِ وَالتَّنْمِيَّةِ فَقَدْ انْصَبَّ الإِهْتِمَامُ عَلَى التَّحَرُّرِ فَوَجَدُوا أَنفُسَهُمْ بِحَاجَةٍ إِلَى خِيَرَاتٍ وَمَهَارَاتٍ وَمَعْرِفَةٍ وَتَنْظِيمَاتٍ وَأَطْرَ لَابَدٍّ مِنْ وُجُودِهَا لِتَحْقِيقِ التَّغْيِيرِ وَالتَّنْمِيَّةِ".⁽¹⁾
- إِنَّ الخَطَأَ الذِي وَقَعَتْ فِيهِ الدُّوَلُ المُتَحَرَّرَةُ حَدِيثًا - حَسَبَ مُور - أَنَّهَا لَمْ نُهَيءِ الأَرْضِيَّةَ المُنَاسِبَةَ لِعَمَلِيَّةِ التَّغْيِيرِ، لِأَنَّ اِهْتِمَامَهَا الأَكْبَرَ عَلَى تَحْقِيقِ الإِسْتِقْلَالِ جَعَلَهَا تَعْفُلُ أَوْ تَتَجَاهَلُ الأُمُورَ الأُخْرَى وَكَأَنَّ الإِهْتِمَامَ كُلَّهُ كَانَ مُنْصَبًّا عَلَى التَّحَرُّرِ وَفَقَطُ فَوَجَدَتْ نَفْسَهَا عَاجِزَةً عَنِ تَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ وَالتَّغْيِيرِ وَالتِّي تَتَطَلَّبُ مَهَارَاتٍ وَمَعَارِفَ وَأَشْيَاءَ أُخْرَى تَقْتَضِيهَا هَذِهِ الدُّوَلُ، كَمَا أَنَّ الأَصْلَ فِي عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ وَالتَّغْيِيرِ عَامَّةً أَنْ تُحَدِّثَ هَذِهِ العَمَلِيَّاتِ وَغَيْرِهَا مَعًا وَإِنْ كَانَ هَذَا لَيْسَ شَرْطًا فِي الوَاقِعِ.
- فَالتَّغْيِيرُ: "يَعْنِي فِي طَيَّاتِهِ تَغْيِيرَ الأَوْضَاعِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ لِأَوْضَاعٍ أُخْرَى".⁽²⁾
- وَهُوَ أَيْضًا: "حَالَةٌ مِنَ الحَرَكَةِ تُصِيبُ الأَشْيَاءَ فَتُحَوَّلُهَا مِنْ حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا التَّحَرُّكُ أَوْ التَّحَوُّلُ بَطِيئًا أَوْ سَرِيعًا وَقَدْ يَكُونُ فِي الإِتِّجَاهِ الإِجْبَابِي أَوْ السَّلْبِي فَلَيْسَ كُلُّ تَغْيِيرٍ يَعْنِي تَقَدُّمًا".⁽³⁾
- وَيُعَرَّفُ التَّغْيِيرُ الإِجْتِمَاعِي بِأَنَّهُ: "ظَاهِرَةٌ طَبِيعِيَّةٌ تَخْضَعُ لَهَا مَظَاهِرُ الكَوْنِ وَشُؤُونُ الحَيَاةِ مِنْ خِلَالِ التَّفَاعُلَاتِ وَالعَلَاقَاتِ وَالتَّبَادُلَاتِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالتِّي تُقْضِي إِلَى تَغْيِيرٍ دَائِمٍ".⁽⁴⁾
- وَيَذْهَبُ الدُّكْتُورُ عَبْدِ الفَتَّاحِ نَاجِي إِلَى إِبْدَاءِ رَأْيِهِ فِي التَّغْيِيرِ بِقَوْلِهِ: "التَّغْيِيرُ هُوَ التَّنَاقُوبُ أَوْ التَّنَاقُوبُ فِي قُوَّةٍ وَتَمَاسِكِ المُجْتَمَعِ فِي اتِّجَاهٍ إِجْبَابِيٍّ أَوْ سَلْبِيٍّ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ دَائِمًا يُسَلَّمُ بِأَنَّهُ هَذَا التَّنَاقُوبُ الذِي يَتِمُّ مِنْ خِلَالِ تَقْدِيمِ الأنْوَاعِ المُتَعَدِّدَةِ مِنَ الخَدَمَاتِ وَالدَّعْمِ الإِجْتِمَاعِيِّ بِمَا فِيهَا الخِدْمَةُ الإِجْتِمَاعِيَّةُ يُمَكِّنُ أَنْ يَنْتُجَ عَنْهُ تَغْيِيرٌ لِلسُّوَأِ أَوْ لِالأَفْضَلِ".⁽⁵⁾ فَهُوَ يَرَى أَنَّ التَّغْيِيرَ فِي مُخْتَلَفِ الخَدَمَاتِ إِذَا أَنْ يَكُونُ إِجْبَابِيًّا أَوْ سَلْبِيًّا، فَلَيْسَ بِالضَّرُورَةِ أَنْ يَتَّجِهَ التَّغْيِيرُ دَائِمًا نَحْوَ الأَفْضَلِ.

1- إبراهيم عثمان وقبس النوري، مرجع سابق، ص44.

2- طلعت مصطفى السروجي، التنمية الإجتماعية من الحداثة إلى العولمة، مرجع سابق، ص232.

3- محمد الخوالدة وآخرون، مرجع سابق، ص228.

4- محمد عبد الفتاح محمد، الأسس النظرية للتنمية الإجتماعية في إطار الخدمة الإجتماعية، مرجع سابق، ص43.

5- أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص30.

لَقَدْ قَامَ الْعُلَمَاءُ السُّوسِيُولُوجِيُّونَ فِي الْقَرْنِ النَّاسِعِ عَشَرَ بِشَرْحِ وَتَفْسِيرِ الْعَوَامِلِ الْمُخْتَلِفَةِ الْكَامِنَةِ وَرَاءَ عَمَلِيَّةِ التَّغْيِيرِ الْاجْتِمَاعِيِّ، فَتَعَرَّضَ بَعْضُهُمْ لِدِرَاسَةِ عَمَلِيَّاتِ التَّمَوُّ وَتَعَرَّضَ الْآخَرُ لِدِرَاسَةِ التَّوَرَّةِ وَالتَّنْمِيَةِ الْبَشَرِيَّةِ فَمِيكَانِيْزِمِ التَّغْيِيرِ وَالتَّغْيِيرِ الَّذِي مَرَّتْ بِهِ كُلُّ مَنَ الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ وَالْمُنْقَدِّمَةِ قَدْ اِخْتَلَفَ فِي مَرَاجِلِهِ وَاتِّجَاهَاتِهِ، هَذَا إِلَى جَانِبِ ضَرُورَةِ مُلَاحَظَةِ النُّقْدَمِ السَّرِيْعِ لِلدُّوَلِ الْمُنْقَدِّمَةِ الَّذِي يُؤَدِّي إِلَى زِيَادَةِ وَاتِّسَاعِ الْفَجْوَةِ بَيْنَ الدُّوَلِ الْمُنْقَدِّمَةِ وَالنَّامِيَّةِ. وَعَلَيْهِ يُمَكِّنُنَا الْقَوْلُ بِأَنَّ "التَّنْمِيَةَ هِيَ التَّغْيِيرُ الْاجْتِمَاعِيِّ الْمُنْتَظَمُ وَالْمَوْجَّه، إِنَّهَا التَّحْرِيْكُ الْعِلْمِيُّ الْمُخَطَّطُ لِمَجْمُوعَةِ الْعَمَلِيَّاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ مِنْ خِلَالِ اَيْدِيُولُوجِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ لِتَحْقِيْقِ التَّغْيِيرِ الْمُسْتَهْدَفِ مِنْ أَجْلِ الْاِنْتِقَالِ مِنْ حَالَةٍ غَيْرِ مَرْغُوبٍ فِيهَا إِلَى حَالَةٍ مَرْغُوبٍ الْوُصُولِ إِلَيْهَا، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ عَمَلِيَّةَ التَّنْمِيَةِ تَسْتَهْدَفُ تَغْيِيرًا اَسَاسِيًّا فِي الْبِنَاءِ الْاجْتِمَاعِيِّ بِمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنْ تَنْظِيْمَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ وَتَعْدِيْلًا فِي الْاَدْوَارِ وَالْمَرَكَزِ وَتَحْرِيْكِ الْاِمْكَانِيَّاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ بَعْدَ تَحْدِيْدِهَا وَمُوَاظَنَتِهَا إِلَى جَانِبِ الْعَمَلِ عَلَى تَغْيِيرِ الْمَوْجَّهَاتِ الْفِكْرِيَّةِ وَالْقِيَمِيَّةِ وَبِنَاءِ الْقُوَّة".⁽¹⁾

إِذَا سَلَّمْنَا بِأَنَّ التَّغْيِيرَ هُوَ عَمَلِيَّةٌ تَحْدُثُ تَلَفَاتِيًّا وَدُونَ اَدْنَى تَدَخُّلٍ لِلْاِنْسَانِ وَقَدْ تَحْدُثُ فِي كُلِّ اِتِّجَاهٍ سِوَاءَ اَرْدُنَا ذَلِكَ أَمْ لَمْ نُرِدْ، وَأَنَّ التَّنْمِيَةَ هِيَ تَغْيِيرٌ مُوجَّهٌ وَبِازْدَادَةِ الْاِنْسَانِ بِمَعْنَى أَنَّهَا تَغْيِيرٌ اِرَادِيٌّ يَحْدُثُ بِمَشِيئَةِ الْاِنْسَانِ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ الْقَوْلَ أَنَّ: "التَّنْمِيَةَ مَا هِيَ اِلَّا تَغْيِيرٌ (تَغْيِيرٌ) اِجْتِمَاعِيٌّ اِرَادِيٌّ وَمَقْصُودٌ لِلْاِنْتِقَالِ بِالْمُجْتَمَعِ مِنَ الْحَالِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ فِعْلًا إِلَى الْحَالِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ اَصْلًا، وَالتَّنْمِيَةَ بِهَذَا الْمَعْنَى تَكُونُ تَطَوُّرًا حَيْثُ اِنْتَقَالُهَا بِالْمُجْتَمَعِ مِنْ طَوْرٍ إِلَى طَوْرٍ وَهِيَ تَقْدَمُ كَذَلِكَ لِأَنَّهَا فِي اِنْتِقَالِهَا بِالْمُجْتَمَعِ مِنْ طَوْرٍ إِلَى آخَرَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَعُودَ بِهِ لِلْوَرَاءِ وَإِنَّمَا تَأْخُذُ بِيَدِهِ إِلَى الْاِمَامِ إِلَى الطَّوْرِ الْاَحْسَنِ وَالْاَفْضَلِ وَهِيَ تَمْدُنُ حَيْثُ تَحْتَوِي التَّنْمِيَةَ فِي دَاخِلِهَا عَلَى اِتِّجَاهِ التَّحْوُلِ مِمَّا هُوَ تَقْلِيْدِيٌّ إِلَى مَا هُوَ اَحْدَثٌ".⁽²⁾

وَأَخِيرًا فَإِنَّ التَّنْمِيَةَ نَعْدُ عَمَلِيَّةَ تَغْيِيرٍ مَقْصُودٍ تَقُومُ بِهَا سِيَّاسَاتٌ مُحَدَّدَةٌ وَتُسْرَفُ عَلَيْهَا هَيْئَاتٌ قَوْمِيَّةٌ مَسْئُولَةٌ تُعَاوَنُهَا هَيْئَاتٌ عَلَى الْمُسْتَوَى الْمَحَلِّيِّ تَسْتَهْدَفُ اِدْخَالَ نَظْمٍ جَدِيْدَةٍ أَوْ اِجْتِمَاعِيَّةٍ مَكَانَ الْقُوَى الْاجْتِمَاعِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ بِالْفِعْلِ أَوْ اِعَادَةَ تَوْجِيْهِهَا بِطَرِيْقَةٍ جَدِيْدَةٍ وَتَهْيِئَةَ الظَّرُوفِ الْمُتَعَدِّدَةِ لِهَذَا الْجَانِبِ مِنَ التَّغْيِيرِ الْاجْتِمَاعِيِّ اِلَّا وَهُوَ التَّنْمِيَةُ، فَالتَّنْمِيَةُ اِذْنُ هِيَ الْجُهْدُ الْمُنْتَظَمَةُ الَّتِي تُبْدَلُ وَفَقَّ تَخْطِيْطِ مَرْسُومٍ لِلتَّنْسِيْقِ بَيْنَ الْاِمْكَانِيَّاتِ الْبَشَرِيَّةِ وَالْمَادِّيَّةِ الْمُتَّاحَةِ فِي وَسَطِ اِجْتِمَاعِيٍّ مُعَيَّنٍ بِقَصْدِ تَحْقِيْقِ مُسْتَوِيَّاتٍ اَعْلَى لِلدَّخْلِ الْقَوْمِيِّ وَالذُّخُولِ الْفَرْدِيَّةِ وَمُسْتَوِيَّاتٍ اَعْلَى لِلْمَعِيْشَةِ وَالْحَيَاةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ فِي نَوَاحِيهَا الْمُخْتَلِفَةِ كَالْتَّعْلِيْمِ وَالصَّحَّةِ وَالْاَسْرَةِ وَالْعَمَلِ وَمِنْ ثَمَّ الْوُصُولِ إِلَى تَحْقِيْقِ اَعْلَى مُسْتَوَى مُمَكِّنٍ مِنَ الرِّقَابِيَّةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ، وَلِهَذَا تَكُونُ التَّنْمِيَةُ هِيَ التَّحْرِيْكُ الْعِلْمِيُّ الْمُخَطَّطُ لِمَجْمُوعَةِ مِّنَ الْعَمَلِيَّاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ الَّتِي تَهْدَفُ إِلَى تَحْقِيْقِ التَّغْيِيرِ الْمُسْتَهْدَفِ وَالْاِنْتِقَالِ

¹ عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 8.

² نفس المرجع السابق، ص 8-9.

بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة يُرغَبُ في الوصول إليها ترفع من مستوى الإنسان وتعمل على إعلائه شأنه.

فالتنمية إذن هي عبارة عن تغير أو بالأحرى تغيير اجتماعي حيث تقوم بتغيير المجتمع في اتجاه إيجابي فينتقل بذلك من حال غير مرضٍ والذي هو عليه إلى حالٍ آخر أحسن وأفضل، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تغيير أفكار جديدة في النسق الاجتماعي بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس.

وكخلاصة نقول أن التنمية تؤدي بالضرورة إلى التغيير الاجتماعي إذ هي العملية أو مجموعة العمليات المرسومة والمدروسة والمخططة لها تخطيطاً سليماً من أجل إحداث تغيير اجتماعي موجب داخل أي مجتمع سواء كان المجتمع الكبير العام أو المجتمع الصغير المحلي أو أي مجتمع آخر، فهي في جوهرها عملية تغير اجتماعي قد يؤدي إلى تغييرات بنائية مما يتطلب بالضرورة التنظيم والتنسيق بين مختلف نواحي التنمية لمساعدة المجتمع في عملية إعادة تكامله.

3-1-3-2 التنمية والعولمة:

شهد العالم مع بداية القرن الواحد والعشرين جُملة من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعريقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية ناتجة عن ظاهرة العولمة التي أصابت رباحها جميع الدول بدون استثناء كما أصبحت تمثل تحدياً كبيراً في وجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. هذه الظاهرة دفعت بمخذي القرارات في كثير من الدول إلى إعادة النظر في سياساتها الإنمائية والبحث لها عن سياسة حديثة تملك من القدرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم. ويُعتبر مصطلح العولمة واحداً من أحدث المفردات شيوعاً في سائر أرجاء العالم خلال السنوات القليلة الماضية لإرتباط مدلول هذا المصطلح بشئ أمور الحياة الإنسانية... وكانت أول صياغة لهذه الكلمة باللغة الإنجليزية عام 1961م عندما ظهرت في أحد المعاجم اللغوية، ثم سرعان ما انتشرت وتم تداولها وشقت طريقها لتكون مفردة متداولة⁽¹⁾.

فالعولمة لفظ انتشر استخدامه وكثر تداوله في الآونة الأخيرة بشكلٍ ملفتٍ للانتباه، فالكل يتحدث عنها وفي كل مكان رغم اختلاط وتشابك معانها وحيرة الجميع حول حقيقتها هل هي سياسة أم أيديولوجية أم نظام عالمي فرض نفسه، أم ماذا؟ ومازالت الحيرة تطبع عقول جميع المهتمين حول مدلولها الحقيقي ذلك لأنها تشمل العديد من المجالات فهي تشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصالات إلى غير ذلك. لقد " ظهرت مفاهيم العالم (the globe) بوصفه موضوعاً لكرة السماء، وكنايبا بوصفه كوكب الأرض معاً في القرن السادس عشر، وظهرت الصيغة النعنية عالمي (global

¹ خالد محمد غازي، الطوفان... ما بعد العولمة صناعة الإعلام وتحول السلطة، وكالة الصحافة العربية (الناشرون)، الجزيرة، ج م ع، 2015، ص 45.

(في القرن السابع عشر لنشير إلى الأولى فقط، وفي أواخر القرن التاسع عشر ظهر مصطلح "العالمي" في أشهر معانيه المعاصرة التي يجمع فيها بين المعنى الجغرافي (العالم بأسره على اتساع العالم الكوني) والمعنى الرياضي أو المنطقي (الشامل، الجامع، الموحد، الكلّي) وفي القرن العشرين ظهرت صيغة العولمة الأكثر فاعلية وتاريخية، بالتوازي مع مصطلحات تاريخية مناظرة أخرى مثل "التحديث" و"التصنيع" وبالإفتران مع أفكار ما بعد الحداثة⁽¹⁾ وهي في معناها المعجمي: "أن يتخذ شيء ما بُعداً عالمياً أو كوكبياً"⁽²⁾.

والعولمة تُعدّ عملية تاريخية تمتد إلى عدة قرون وقد شاع استخدام هذا المفهوم لوصف عمليات التغيير المستمرّ والمتسارعة بين المجالات المختلفة حيث تتعدّد أوجه العولمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتكنولوجياً، مما يعكس على تعدّد وحدة تسارع التغييرات المجتمعية والقدرة على التحكم فيها أو الانصياع والاستسلام لها، "والعولمة هي توسيع وتعميق المعاملات الاقتصادية عبر الحدود بين الأفراد والمؤسسات والحكومات المتوطنة في دول مختلفة بطريقة تسهل من سرعة انتقال أثر التغييرات من مكان ما إلى باقي الكون بدرجات متفاوتة، فالعولمة تتضمن الاستئثار الأجنبي المباشر وتجارة السلع والخدمات ونقل التكنولوجيا وتبادل الأصول المالية من أسهم وسندات وعمليات أجنبية وهجرة العقول والعمالة وغيرها من المجالات"⁽³⁾.

فَعِنْدَمَا يُذْكَرُ مُصْطَلِحُ الْعَوْلْمَةِ يَجْعَلُ الذَّهْنَ يَتَّجِهْ إِلَى الْكُونِيَّةِ أَوْ إِلَى الْكُونِ الَّذِي نَعِيشُ فِيهِ وَإِلَى وَحْدَةِ الْمَعْمُورَةِ مِنَ الْكُوكَبِ الَّذِي نَعِيشُ عَلَيْهِ وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّ الْمُصْطَلِحَ يُعْبَرُ عَنْ حَالَةٍ مِنْ تَجَاوُزِ الْحُدُودِ السِّيَاسِيَّةِ الرَّاهِنَةِ لِلدَّوْلِ إِلَى آفَاقٍ أَوْسَعٍ وَأَرْحَبٍ تَشْمَلُ الْعَالَمَ بِأَسْرِهِ، وَكَأَنَّهَا الْعَالَمُ أَصْبَحَ قَرْيَةً صَغِيرَةً وَاحِدَةً تَسُودُهَا تَقَافَةٌ مُعَيَّنَةٌ أَيْ أَنَّ هُنَاكَ إِدَابَةَ لِجَمِيعِ الْفُرُوقَاتِ الْمُخْتَلَفَةِ بِحَيْثُ تُحْتَزَلُ جَمِيعُ الْمُجْتَمَعَاتِ فِي مُجْتَمَعٍ وَاحِدٍ فِيهِ نَمَطٌ تَقَافِيٌّ مُتَشَابِهٌ يُزِيلُ الْخُصُوصِيَّةَ التَّقَافِيَّةَ لِكُلِّ مُجْتَمَعٍ.

والعولمة تعني في معناها اللغوي: "تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله وهي تعني

الآن في المجال السياسي منظوراً إليه من زاوية الجغرافيا (الجيوبوليتيك) العمل على تعميم نمط حضاري يخصّ بلدًا بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع، ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور "التلقائي" للنظام الرأسمالي بها إنما أيضاً وبالدرجة الأولى دعوة إلى تبني نموذج معين وبعبارة أخرى فالعولمة إلى جانب أنها تعكس مظهرًا أساسيًا من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا هي أيضاً أيديولوجية تُعبّر بصورة مباشرة عن إدارة الهيمنة على العالم وأمركته"⁽⁴⁾.

1- طوني بينيت وآخرون، مرجع سابق، ص 513.

2- خالد محمد غازي، مرجع سابق، ص 3.

3- محمد نبيل جامع، مرجع سابق، ص 9.

4- طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، مرجع سابق، ص 106.

مَا تَجْدُرُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ أَنَّ هَذِهِ الْعَوْلَمَةَ جَعَلَتْ مِنْ جَمِيعِ دُولِ الْعَالَمِ تُمَثُّلُ مَنْظُومَةً وَاحِدَةً ذَاتَ حَضَارَةٍ وَاحِدَةٍ "الْقَرْيَةَ الْكُونِيَّةَ الْوَاحِدَةَ" بِالْإِضَافَةِ إِلَى التَّغْيِيرَاتِ السَّرِيعَةِ وَالْحَادَّةِ وَمَا أَفْرَزَتْهُ مِنْ ثَوَرَاتٍ عِلْمِيَّةٍ وَتِكْنُولُوجِيَّةٍ عَدِيدَةٍ أَبْرَزَهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ ثَوْرَةَ الْمَعْلُومَاتِ وَثَوْرَةَ الْإِعْلَامِ وَالْإِتِّصَالِ. كَمَا تَتَّسِمُ الْعَوْلَمَةُ بِسُرْعَةٍ انْتِقَالِ أَثَرِ التَّغْيِيرَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ عَبْرَ أَرْجَاءِ الْمَعْمُورَةِ وَذَلِكَ نَتِيجَةُ لِسَبْكَةِ الْاِتِّصَالَاتِ الْقَوِيَّةِ الَّتِي تَرْتَبُطُ بَيْنَ أُنْحَاءِ الْعَالَمِ وَكَذَلِكَ نَتِيجَةُ لِرِيَادَةِ دَرَجَةِ التَّرَابُطِ بَيْنَ الْاِنْتِشِطَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ فِي مُخْتَلَفِ الدُّوَلِ.

إِنَّ طُوفَانَ الْعَوْلَمَةِ كَانَ اتَّجَاهًا ظَهَرَ بَعْدَ انْتِهْيَارِ الْاِتِّحَادِ السُّوْفِيَّتِيِّ لِبَيْشَرِ بِالْقُوَّةِ الْعَالَمِيَّةِ الْجَدِيدَةِ الَّتِي تَسْعَى لِلْسَيْطَرَةِ عَبْرَ تَقْنِيَّاتِ تِكْنُولُوجِيَّةٍ جَدِيدَةٍ هِيَ السُّوْبِرْ هَايْ وَأَيَّ وَالْاِنْتَرْنِيَّتِ وَأَجْهَزَةَ النِّلِّ سِنَارِ وَالشَّرِكَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الْعِمْلَاقَةَ الْعَابِرَةَ لِلْقَوْمِيَّاتِ وَالْمُنْظَمَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الدَّوْلِيَّةِ ... وَتَتَخَفَّى الْعَوْلَمَةُ حَوْلَ شِعَارَاتٍ تَتَرَاوَحُ مَابَيْنَ التَّرْغِيبِ بِالرِّخَاءِ وَالنَّعِيمِ مِنْ نَاحِيَةِ وَالتَّهْدِيدِ بِالتَّهْمِيشِ وَالتَّخَلُّفِ مِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى". (1)

وَإِنَّ الْمُتَأَمِّلَ فِي ظَاهِرَةِ الْعَوْلَمَةِ يَرَى بِأَنَّهَا تَأْخُذُ جَوَانِبَ عَدِيدَةٍ مِنْ بَيْنِهَا: "حُرِّيَّةَ حَرَكَةِ السَّلْعِ وَالْخِدْمَاتِ وَالْأَفْكَارِ وَتَبَادُلِهَا الْفُورِيَّ دُونَ حَوَاجِرٍ أَوْ حُدُودٍ بَيْنَ الدُّوَلِ وَهِيَ حُرِّيَّةٌ شَامِلَةٌ، حُرِّيَّةُ نَقْلِ وَتَوَطُّيْنِ وَاسْتِثْمَارِ جَمِيعِ عَوَامِلِ الْاِنْتِاجِ مِنْ أَيْدِي عَامِلَةِ رَأْسِ مَالٍ وَإِدَارَةِ وَتِكْنُولُوجِيَا وَأَرْضٍ أَوْ مَوَارِدِ أَرْضِيَّةٍ قَابِلَةٌ لِلْاِسْتِثْمَارِ وَالْاِسْتِعْلَالِ، كَذَلِكَ تَحُولُ الْعَالَمُ إِلَى قَرْيَةٍ كُونِيَّةٍ بِفِعْلِ تَيَّارِ الْمَعْلُومَاتِيَّةِ أَيَّ أَنْ يُصْبِحَ كُلُّ سُكَّانِهِ فِي حَالَةٍ مَعْرِفَةٍ وَإِحَاطَةٍ فُورِيَّةٍ بِمَا يَحْدُثُ لَدَيْهِمْ وَبِمَا يَحْدُثُ لَدَى الْآخَرِينَ". (2)

وَلِلْعَوْلَمَةِ عِدَّةُ مَظَاهِرٍ وَمَلَامِحٍ هِيَ بَادِيَةٌ لِلْعَيَانِ لَعَلَّ أَهْمَهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ أَنَّهُ "أَصْبَحَ مِنَ الْمُمْكِنِ تَبَادُلِ الْخِدْمَاتِ الَّتِي كَانَتْ تَتَّصِفُ بِالصَّلَةِ الْوَثِيقَةِ بَيْنَ الْمُسْتَهْلِكِ وَالْمُنْتَجِ فِي الْأَسْوَاقِ الدَّوْلِيَّةِ مِثْلَ التَّعْلِيمِ وَالرَّعَايَةِ الصَّحِّيَّةِ، فَالتَّعْلِيمُ عَنِ الْبُعْدِ أَصْبَحَ مُمْكِنًا عَنِ طَرِيقِ الْاِتِّصَالِ عَبْرَ سَبْكَاتِ الْاِتِّصَالِ الْاِلِكْتُرُونِيَّةِ أَوْ الْاِنْتَرْنِيَّتِ بَيْنَ الْأُسْتَاذِ وَالطَّالِبِ كَمَا أَصْبَحَ عَقْدُ مُؤْتَمَرَاتٍ عِلْمِيَّةٍ بِاِسْتِخْدَامِ الْأَقْمَارِ الصَّنَاعِيَّةِ بَيْنَ الْأَطْبَاءِ وَالبَّاحِثِينَ وَالمُعِيمِينَ فِي مَنَاطِقٍ بَعِيدَةٍ مِنَ الْوَسَائِلِ التَّعْلِيمِيَّةِ الْمُفِيدَةِ، وَأَصْبَحَ مِنَ الْمُمْكِنِ الْحُصُولِ عَلَى خِدْمَاتٍ طَبِيَّةٍ مِنْ مُتَخَصِّصِينَ فِي مُسْتَشْفَيَاتٍ دَوْلِيَّةٍ لِمَرْضَى فِي مُسْتَشْفَيَاتٍ بِدُولٍ أُخْرَى وَأَصْبَحَ أَيْضًا اِنْتِمَامَ صَفَقَاتٍ مَالِيَّةٍ دَوْلِيَّةٍ فِي الْحَالِ". (3)

وَمِنَ الْمَلَاخِظِ أَيْضًا وَلَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ أَنَّ الْعَوْلَمَةَ أَثَّرَتْ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُحِيْطُ بِنَا فِي غَدَائِنَا وَلَبْسِنَا فِي تَفْكِيرِنَا وَطَرِيقَةِ عَيْشِنَا، وَلَيْسَ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ تُؤَثَّرَ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَتَسْتَبْعِدَ التَّنْمِيَّةَ بَلْ كَذَلِكَ أَثَّرَتْ فِيهَا أَيْمًا تَأْتِيرُ فَالتَّأْتِيرُ الْاِقْتِصَادِي نَعِيشُهُ وَنَرَاهُ يَوْمِيًّا فِي حَيَاتِنَا وَلَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَحْجُبَهُ عَنَّا

1- خالد محمد غازي، مرجع سابق، ص284.

2- أحمد عبد الرزوف درويش، مرجع سابق، ص101.

3- محمد نبيل جامع، مرجع سابق، ص11.

من منطجاتٍ مختلفةٍ عَرَتِ أسواقنا نتيجة سُهولة انتقال السلع وانتقال رؤوس الأموال على النطاق الكوني... إلى غير ذلك فهي ليست مجرد علاقة بين دولة وأخرى ولكنها خارج نطاق تحكّم الدول وليست حالة ثابتة وإنما هي عمليات تحولٍ عدة في جوانبٍ عديدة خاصة في السياسة والاقتصاد والنقافة وسنستطيع القول إذن أنها ظاهرة حتمية بحكم التقدم التكنولوجي السريع. وقد أورد بعض الباحثين نتائج وأثار العولمة وذكر منها: "أنها قضت على حوار الشمال والجنوب... وأكدوا أن آثار العولمة تكمن في زيادة البطالة وتدهور مستوى المعيشة وانخفاض الأجور وتقلص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدول، وابتعاد الحكومات عن التدخل في النشاط وتفاقم التفاوت في توزيع الثروة بين المواطنين كما أشاروا إلى أنه لا توجد أي إيجابية للعولمة".⁽¹⁾

ومن تأثيرات العولمة أيضا أنها أصبحت هي التي تُعيد الآن تشكيل مجالات العمل بشكل عميق وأن هناك بلدانا متخلفة استفادت منها في تحقيق معدلات جيدة في النمو الاقتصادي وفتح فرص عمل جديدة وهناك تحديات كبرى نشأت أيضا في ظل العولمة من بينها عدم المساواة في الأجور واستمرار معدلات البطالة والفقر في بعض الدول وضعف قدرة الاقتصاديات المحلية على تحمل الصدمات الخارجية وعدم حماية العمل في ظل الاقتصاد المفتوح".⁽²⁾

نجد أن الأمم المتحدة تحدت عن تأثير العولمة حيث جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المنعقد في نيويورك من 6 إلى 8 سبتمبر 2000 "وإننا نعتقد أن التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم. ذلك لأن العولمة في حين أنها توفر فرصا عظيمة فإن تقاسم فوائدها يجري حاليا على نحو يتسم إلى حد بعيد بعدم التكافؤ وتوزع تكاليفها بشكل غير متساو. ونحن ندرك أن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة إنتقالية تواجه صعوبات خاصة في مجابهة هذا التحدي الأساسي. ولذا فإن العولمة لا يمكن أن تكون شاملة ومُنصفة تماما للجميع إلا إذا بذلت جهود واسعة النطاق ومستمرة لخلق مستقبل مشترك يتركز على إنسانيتنا المشتركة بكل ما تتسم به من تنوع، ويجب أن تشمل هذه الجهود سياسات وتدابير على الصعيد العالمي تستجيب لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة إنتقالية وتُصاغ وتنفذ بمشاركة فعلية من تلك البلدان".⁽³⁾

بينما يقول العلماء الاجتماعيون المؤيدون لمشروع العولمة: "إن التنمية كانت بالفعل هي سيدُّ مصطلحات ومفاهيم العلوم الاجتماعية، وأنها كانت السبيل إلى التطور والازدهار كما أظهرتها التجربة الأوروبية وأنها إستراتيجية دولة يمكن تكرارها من دولة إلى أخرى وأنها نجحت في إقامة مؤسسات

1- خالد محمد غازي، مرجع سابق، ص36

2- أحمد عبد الرؤوف درويش، مرجع سابق، ص101.

3- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص46.

عالمية ودولية تقوم بتنفيذها من خلال التقدم التكنولوجي الزراعي والصناعي، إلا أن أزمة الديون في الثمانينات قد فككت هذه المؤسسات وأدت إدارة الديون إلى تأسيس قاعدة تنظيمية تسمى "العولمة" كإطار مؤسسي بديل يحمل في طياته رسالة إلى الدول مقتضاها أن تتوقف الدول عن التنمية وتسعى لمهمة أخرى هي أن تنبؤا مكانا لها في الاقتصاد العالمي، وإذا كانت التنمية تسعى إلى تضيق الفجوة بين العالم الأول والعالم الثالث إلا أن الفرق في الناتج الوطني الكلي للفرد بين دول العالمين الأول والثالث قد ازداد". (1)

وإذا جئنا لتعريف العولمة نجد أن هناك من عرفها بما يلي: "تعتبر العولمة منهجا فكريا، فهي بالتالي تشكل نمط الحضارة لها مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... كما أنها فرض نمط من أنماط الحضارة على باقي الأمم والشعوب فهي قضية حضارية". (2)

من المؤكد أن العولمة ظاهرة كونية مؤثرة لا مجال للهروب من تأثيراتها القريبة والبعيدة ونستطيع القول أنها أثرت في كل المجالات ومن دون شك تؤثر العولمة أيضا اقتصاديا على التنمية ويوضح ذلك من خلال الهيمنة والسيطرة والتكتلات الاقتصادية الكبرى، وتمتد هذه الآثار لتشمل أبعاد التنمية الأخرى حيث تؤثر على التنمية الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات ولكن بصورة أكبر على المجتمعات النامية وذلك من خلال الثقافات والقيم والتي تؤدي دور المؤثر القوي على التنمية الاجتماعية في المجتمع باعتبار أن التنمية تنطلق من القيم والثقافة السائدة في المجتمع فإذا تغيرت هذه الأخيرة بالعولمة فإن عملية التنمية تتأثر لا محالة.

إذن العولمة ظاهرة وقعت وظهرت للوجود كما أنها انتشرت بسرعة فائقة كالنار في الهشيم وأصبحت الآن مشروعًا قائمًا بذاته تسعى من خلاله الرأسمالية السيطرة على مزيد من الدول، هذا المشروع بنفس حجم مشروع التنمية لكننا نرى أن مشروع التنمية لم يندثر تاركًا مكانه لمشروع العولمة وإنما كل منهما مكمل للآخر وكل منهما شرط ضروري لحياة الآخر. "العولمة ليست ظاهرة حديثة إلا أن النظر إليها كقواعد منظمة للعالم هو الأمر الحديث بالفعل فبينما كان المشروع التنموي ينظم العالم من خلال أعمال الدولة ومؤسساتها فإن مشروع العولمة ينظم العالم من خلال ترسيخ الرأسمالية من خلال الإدارة الاقتصادية للعالم، وذلك من خلال التخصص وليس من خلال التكرار كما كان الحال بالنسبة للمشروع التنموي". (3)

وبوجه عام يمكن القول أن العولمة ظاهرة عالمية جديدة لا ترتبط بالسياسة أو الاقتصاد فحسب بل ترتبط بكل ماله علاقة بالإنسان، وما زالت ظاهرة قيد البحث وهناك مواقف متباينة تجاهها فهناك

1- محمد نبيل جامع، مرجع سابق، ص 22.

2- طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، مرجع سابق، ص 91.

3- محمد نبيل جامع، مرجع سابق، ص 23.

فريق رافض وفريق مؤيد وفريق يقف موقفاً وسطاً، لكن الشيء المهم الذي يجب أن نؤوه إليه أن جميع الدول أصابها رياح العولمة بما في ذلك الدول النامية التي لا يمكن لها أن ترتدي درعاً واقية تقيها من موجة التغيير التي تفرضها العولمة جبراً لا اختياراً فهي أمر واقع لا يمكن تعافله.

3-1-4 علاقة التنمية بالإعلام والسياسة:

3-1-4-1 التنمية والإعلام:

يُشير مفهوم الإعلام إلى مختلف وسائل الإعلام المتنوعة المرئية والمسموعة والمقروءة، غير أنه اكتسب أهمية خاصة منذ ظهور الثورة الاتصالية الحديثة والتي تتضمن البث التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية وظهور الفضائيات وشبكة الإنترنت والتي أحدثت ثورة حقيقية في مجال الاتصال كما أنها غيرت مجرى حياة الناس عما كانت عليه، فأصبح من السهل جداً الحصول على المعلومات واكتساب المعرفة بسرعة فائقة كما أنها قربت المسافات أكثر فأكثر بين مختلف الشعوب، وهكذا بدأ وقع هذه الوسائل وتأثيرها البالغ الأهمية في حياة الناس، إذ جعلت الموقف واضحاً فبفضلها استطاع الناس سكان القرى أن يقارنوا أساليب عيشهم بأساليب عيش سكان المدن ويقارنوا الدول المتخلفة مستوى حياتها بالدول المتقدمة مما جعلها أكثر وعياً بمسألة التنمية. وعليه نقول أنه في الوقت الحاضر " غالباً ما نستخدم وسائل الإعلام (Media) للإشارة إلى مؤسسات البث الإلكتروني، والمجلات المطبوعة والصحف التي تخاطب الجماهير الواسعة وفي هذا السياق يقع التركيز مقارنةً بصور الاتصال الثنائي المتبادل بين الأفراد في العادة على المعنى الذي يشكل فيه إعلام الحشد أنظمة قوية أحادية الاتجاه للاتصال من القلة إلى الكثرة، وفي المجتمعات ذات الأنظمة المتقدمة من تقسيم العمل يميل الناس إلى أن يعيشوا حياة منعزلة إلى حد كبير وهكذا يعتمدون باستمرار على وسائل الإعلام لنقل المعلومات عن الأحداث التي تجري خارج نطاق تجربتهم المباشرة".⁽¹⁾

تعددت الآراء حول الدور الذي يمكن أن يقوم به الإعلام في التغيير الاجتماعي وتنمية المجتمع فما كاد عقد الخمسينات من القرن الماضي يصل إلى نهايته حتى تعالت الأصوات وانتشرت الأفكار وظهرت أصداً تتحدث عن الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الاتصال والإعلام في التغيير الاجتماعي والتنمية الوطنية في دول العالم الثالث، وعليه " يُعتبر التعرض لوسائل الإعلام شرطاً من شروط التنمية التي يمكنها أن تصبح بلا شك أحد المتغيرات الهامة التي تلعب دوراً هاماً في التغيير الاجتماعي الموجب".⁽²⁾ ومن المسلمات التي اتفق عليها العلماء فيما يخص عملية التنمية أنه " لإنجاح عملية التنمية لابد من إشراك الجميع مشاركة واعية ونشطة للمواطنين في تنفيذ المشاريع التنموية

¹ - طوني بينيت وآخرون، مرجع سابق، ص 711.

² - عيسى محمود الحسن، الإعلام والتنمية، دار زهران، عمان، 2009، ص 16.

المطروحة وحتى تتم هذه المشاركة بشكلٍ واسعٍ ونشطٍ لأبدٍ من فهمٍ ومعرفةٍ أهميّةٍ استخدام وسائل الإعلام وأساليب الاتصال المتوافرة وتشجيع إنشاء وسائل اتصال وإعلام عامّةٍ وخاصّةٍ".⁽¹⁾

تطوّرت وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تطوُّراً كبيراً في السنوات الماضية وقد أُنزِرَ هذا التطوُّر في حياة الأفراد والمجتمعات في الدول النامية أو المتقدّمة على حدّ سواء، ومن هنا أيقن المهتمون بالتنمية على أنه يمكن استخدام هذه الوسائل وخاصّة المتطوّرة منها في دفع برامج التنمية لتحقيق أهدافها وهذا في حدّ ذاته يتطلّب معرفة الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الوسائل بصفة عامّة، فقد أصبحت وسائل الإعلام الجماهيري تؤدي دوراً هاماً في تنمية المجتمعات وإحداث التغييرات في السلوك والأنشطة، وقد قامت كثير من الدراسات والبحوث التي تبحث في العلاقة بين الإعلام والتنمية إذ أنّ العلاقة بين الإعلام والتنمية علاقةً أزليّةً وقديمةً وترتبط بالفطرة البشرية كنشاطٍ طبيعيٍّ في الحياة اليومية ويؤرّخ بنهاية العقد الخامس من القرن الماضي لإلهتمام بدور وسائل الإعلام في التنمية، وقد أعدت اليونسكو دراساتٍ حاولت من خلالها طرح المشكلة وتبنت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في مطلع 1962م قراراً دعت فيه لتطوير وسائل الإعلام في التنمية، وقد أشار ولبور شرام WILBER Shramm في كتابه Mass Communication and National Development إلى أنّ الأدوار بين الإعلام والتنمية تتمحور في دور الإعلام في توسيع آفاق الناس ويمكّنها أن تؤدي دور الرقيب ويمكّنها أن تشدّ الانتباه إلى قضايا محدّدة وكذلك يمكن أن ترفع طموحات الناس وأن تصنع مناخاً ملائماً للتنمية".⁽²⁾

إنّ عالم اليوم ليس كعالم الأمس، عالم اليوم هو عالم الاتصالات ووسائل الإعلام المختلفة والتي أصبحت تشكّل جزءاً أساسياً من حياة الناس ويصنعب الاستغناء عنها بأيّ حالٍ من الأحوال، كما أصبحت هناك مسؤولياتٌ تُلقى على هذه الوسائل على اختلافها، ولعلّ أهمّ مسؤوليّة تقع على عاتقها هي النهوض بالمجتمع وإنسانيه وهذا يجعل من العلاقة بين الإعلام والتنمية أكثر تقارباً خاصّة في دول العالم الثالث حيث أنّ الجهة المسؤولة عن كلٍّ من وسائل الإعلام والتنمية هي الحكومات، فالحكومات هي التي تسيطر على وسائل الإعلام من جهة وفي الوقت نفسه هي التي تفتح خطّ التنمية وتنفذها، ولا شك أنّ شعوب العالم الثالث أصبحت تؤنّز في هذه الخطط عمّا كانت عليه في السابق، خاصّة بعد تقدّم وسائل الإعلام والإعلان ومعرفتها بوسائل المعيشة في الدول المتقدّمة ولا نستطيع أن نتنظر الأمد الطويل حتّى نحقق معدّلاتٍ مُرتفعةٍ من النّدم والنمو ومن هنا كان لأبدٍ من

1- عاطف عدلي العبد ونهى عاطف العبد، مرجع سابق، ص11.

2- أحمد شاهين وصلاح محمّد عبد الحميد، الإعلام والتنمية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ط1،

تَدخُلُ الدَّوْلَةُ لِإِسْرَاعِ بَعْمَلِيَّةِ النُّمُوِّ وَالنَّقْدَمِ وَتَحْطِي تِلْكَ الفَجْوَةَ الرَّمْنِيَّةَ الَّتِي تَفْصِلُ الدَّوْلَ النَّامِيَّةَ عَنِ الدَّوْلِ الْمُتَقَدِّمَةِ".⁽¹⁾

فِي وَفْتِنَا الحَالِي يُسْتَبْعَدُ إِمْكَانِيَّةَ حُدُوثِ تَنْمِيَّةٍ دُونَ مُشَارَكَةِ جَمَاهِيرِيَّةٍ وَهُنَا يُصْبِحُ دَوْرُ وَسَائِلِ الإِعْلَامِ حَيَوِيًّا فِي تَوْعِيَةِ الجَمَاهِيرِ وَتَعْبِيَّتِهَا مِنْ أَجْلِ بَدَلِ الجُهُودِ مِنْ أَجْلِ التَّنْمِيَّةِ، "إِذْ مِنْ المَعْلُومِ أَنَّ وَسَائِلَ الإِعْلَامِ تَقُومُ بِدَوْرٍ فَعَالٍ فِي صِيَاغَةِ الرَّأْيِ العَامِّ وَتَشْكِيْلِهِ إِزَاءَ كُلِّ القَضَايَا التَّنْمُوِيَّةِ المَطْرُوحَةِ وَيُبْلَحِظُ أَنَّ الإِعْلَامَ فِي الدَّوْلِ النَّامِيَّةِ يَتَّبَعِي نَظَرِيَّاتٍ وَوَجْهَاتِ النَّظَرِ العَرَبِيَّةِ فِي كَيْفِيَّةِ اسْتِعْلَالِ وَسَائِلِ الإِعْلَامِ فِي تَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ البَشَرِيَّةِ وَالاِقْتِصَادِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَالاِجْتِمَاعِيَّةِ وَلَعَلَّ شِرَامَ أَشَارَ إِلَى تَبْنِيِ الدَّوْلِ النَّامِيَّةِ وَجْهَاتِ النَّظَرِ العَرَبِيَّةِ فِي اسْتِخْدَامِ وَسَائِلِ الإِعْلَامِ لِتَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ أَدَّتْ إِلَى ظُهُورِ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الإِعْلَامُ التَّنْمُوِي وَالَّذِي تُعْرَفُهُ نُورًا كُوِيْبِرَال "NORA C. Quiberal" بِقَوْلِهَا: الإِعْلَامُ التَّنْمُوِي هُوَ فَنٌ وَعِلْمٌ الإِتِّصَالِ الإِنْسَانِي الَّذِي يَسْتَهْدَفُ الإِسْرَاعَ فِي تَحَوُّلِ بَلَدٍ مَا مِنْ الفَقْرِ إِلَى حَالَةٍ دِيْنَامِيكِيَّةٍ مِنَ النُّمُوِّ الإِقْتِصَادِي".⁽²⁾

إِنَّ الإِتِّصَالَ يُشكِّلُ الدَّوْرَ الفَاعِلَ فِي الإِسْرَاعِ بِعَمَلِيَّاتِ التَّنْمِيَّةِ وَرَكَزَ شِرَامَ عَلَى ضَرْوَرَةِ تَنْمِيَّةِ وَسَائِلِ الإِتِّصَالِ لِنُودِي وَاجِبَاتِهَا فِي مِضْمَارِ عَمَلِيَّاتِ التَّنْمِيَّةِ الَّتِي لَحَصَهَا فِي سِتِّ وَظَانِفَ أُسَاسِيَّةٍ:⁽³⁾

1- يَنْبَغِي اسْتِخْدَامُ وَسَائِلِ الإِتِّصَالِ بِاعْتِبَارِهِ صَوْتًا لِلتَّخْطِيطِ القَوْمِي.

2- يَنْبَغِي اسْتِخْدَامُ وَسَائِلِ الإِتِّصَالِ الجَمَاهِيرِي لِلْمُسَاهَمَةِ فِي خَلْقِ الشُّعُورِ بِالاِئْتِمَاءِ لِأُمَّةٍ وَاحِدَةٍ.

3- إِنَّ الإِتِّصَالَ يَجِبُ أَنْ يُسْتَخْدَمَ لِلْمُسَاعَدَةِ فِي تَعْلِيمِ المَهَارَاتِ الإِتِّصَالِيَّةِ الضَّرُورِيَّةِ لِعَمَلِيَّاتِ التَّغْيِيرِ الإِجْتِمَاعِي وَالتَّنْمِيَّةِ.

4- إِنَّ الإِتِّصَالَ يَجِبُ أَنْ يُسْتَخْدَمَ لِلإِسْهَامِ فِي تَوْسِيعِ السُّوقِ الفَعَالَةِ.

5- إِنَّ الإِتِّصَالَ يَجِبُ أَنْ يُسْتَخْدَمَ لِتَهْيِئَةِ النَّاسِ لِلْقِيَامِ بِدَوْرٍ جَدِيدٍ فِي سِيَاقِ العَمَلِ التَّنْمُوِي.

6- يَجِبُ أَنْ يُسْتَخْدَمَ الإِتِّصَالَ لِإِعْدَادِ النَّاسِ لِلْقِيَامِ بِدَوْرِهِمْ كَأُمَّةٍ مِنَ الأُمَّمِ.

وَقدِ اتَّجَهَتْ أَنْظَارُ المَسْئُولِيْنَ فِي الدَّوْلِ النَّامِيَّةِ إِلَى أَجْهَزَةِ الإِعْلَامِ بِاعْتِبَارِهَا أَدَاءً فَعَالَةً يُمَكِّنُ تَوْظِيفُهَا لِْمُسَاعَدَةِ خُطَطِ التَّنْمِيَّةِ الحُكُومِيَّةِ حَيْثُ بَدَأَ وَاضِحًا أَمَامَ هؤُلَاءِ القَادَةِ قُدْرَةُ هَذِهِ الأَجْهَزَةِ فِي مَجَالِ نَشْرِ المَعْلُومَاتِ وَشَرْحِ القَرَارَاتِ وَتَفْسِيرِهَا، إِذْ وَالأَهْمِيَّةِ وَدَوْرِ الإِعْلَامِ البَالِغِ فِي عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ أَصْبَحَ هُنَاكَ إِعْلَامٌ خَاصٌّ بِالتَّنْمِيَّةِ يُسَمَّى بِالإِعْلَامِ التَّنْمُوِي وَالَّذِي بِدَوْرِهِ أَصْبَحَ يُعْبَرُ عَن هُمُومِ النَّاسِ وَإِنْشِغَالَاتِهِمْ وَتَحْدِيَّاتِهِمْ وَهُوَ بِقَدْرِ مَا يَقْتَرِبُ مِنْ مَشَاكِلِهِمْ بِقَدْرِ مَا يَحْطِي بِتَقْتِهِمْ وَقُبُولِهِمْ.

1- عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص 270.

2- أحمد شاهين وصلاح عبد الحميد، مرجع سابق، ص 102.

3- عاطف عدلي العبد ونهى عاطف العبد، مرجع سابق، ص 37.

ولدراسة حدود العلاقة بين الإعلام والتنمية فهذا يستلزم:⁽¹⁾

- 1- فهم طبيعة عملية الاتصال: والذي يؤدي إلى إدراك أنها عملية مشاركة يكون فيها الاهتمام بجمهور المتلقين ورجع صداهم أمراً هاماً في نجاحها وخاصة في البرامج ذات الصبغة التنموية.
- 2- فهم وظائف الاتصال: إن للاتصال مجموعة وظائف وهي: وظيفة الإعلام، وظيفة التعليم، وظيفة تغيير السلوك والمواقف، وظيفة الترفيه ووظيفة الرقابة، وإدراك هذه الوظائف مهم في عملية التنمية إذ نسهم في الشعور بالانتماء للدولة وتهيئة الناس ليؤدوا مهام جديدة وليؤدوا أدوارهم كأمة بين الأمم فضلاً عن تزويد المجتمع بمعلومات حول القضايا المحلية والوطنية والقومية والدولية.
- 3- فهم نظريات التأثير لوسائل الاتصال على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي، وما تقدمه من فهم لطبيعة وميزات كل وسيلة من وسائل الاتصال وما تقدمه من فهم للمتغيرات التي تؤثر على عملية الاتصال ومن أهمية التخطيط الاتصالي القائم على البحوث التجريبية والميدانية والمسحية وتحليل المضمون للوسائل الإعلامية.

فوسائل الإعلام تساهم في التنمية من خلال تحقيق الوعي الذي يقوم بدوره هام في التغيير وتهيئة المناخ للتنمية الشاملة واتساع نطاق المشاركة كما يمكن لوسائل الإعلام أن تستعمل كأداة للتعبير عن التخطيط الحكومي وكوسيط لنقل أبعاده إلى الجماهير، بالإضافة إلى دوره في عملية التحديث وتستطيع وسائل الإعلام عن طريق التخطيط للبرامج التي يقدمها ومن خلال دراسة الجمهور المستهدف والاستعانة بالكوادر الفنية والأبحاث العلمية والنظريات التي تتماشى مع واقع تلك البلدان أن يقوم بدوره فعال في عملية التنمية.

وعلى هذا الأساس يجب على الدول النامية أن تستغل وسائل الإعلام والاتصال لدورها الفعال في تحسيس الشعب بضرورة المشاركة التنموية (هذه المشاركة الإيجابية باعتبارها السبيل الوحيد للنهوض بهذه المجتمعات) كما أنها أحد السبل الأساسية نحو التقدم، وعلى هذه الوسائل توضيح ما وصلت إليه الدول المتقدمة والطرق التي اتخذتها هذه الدول من أجل التقدم حتى تتمكن دول العالم الثالث من أن تستفيد منها بما يتلاءم مع طبيعة واقعها الاجتماعي وهذا يعني أن هناك علاقة وترايط بين وسائل الإعلام والاتصال والتنمية.

إن العلاقة المركبة بين الإعلام والتنمية تتسم بالتداخل والتفاعل لدرجة يصعب معها وضع تعريفات محددة للإعلام والتنمية خصوصاً في الدول النامية، فالنوعية عملية تهدف إلى إنضاج وتهيئة الأساس المادي والموضوعي للتطور المجتمعي الشامل من خلال التأثير في سلوك الأفراد والجماعات ومن هنا يبدأ دور الإعلام الذي يظل محكوماً بقدرة التطور الاقتصادي على إيجاد الشروط الجديدة والظروف الملائمة والقيم والعادات المستحدثة، وقد اكتسب الإعلام أهمية فصول في عملية التنمية في

¹ - أحمد شاهين وصلاح عبد الحميد، مرجع سابق، ص 103.

كَوْنِهِ أَبْزَرَ أَدَاةٍ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَعَكِسَ الصَّرَاعَ الأَيْدِيُولُوجِيَّ وَالسِّيَاسِيَّ بَيْنَ التِّيَّارَاتِ الفِكْرِيَّةِ وَالقَوَى السِّيَاسِيَّةِ الْمُخْتَلَفَةِ وَكَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ تَهْيِئَةِ الشُّرُوطِ المَوْضُوعِيَّةِ لِتَنْفِيذِ بَرَامِجِهَا أَوْ تَقْوِيمِهَا وَتَحْدِيدِ إِتْجَاهَاتِهَا عَنْ طَرِيقِ التَّوَعِيَّةِ السِّيَاسِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَالفِكْرِيَّةِ وَالإِجْتِمَاعِيَّةِ. إِنَّ الإِعْلَامَ تَقَعُ عَلَيْهِ مَسْئُولِيَّةٌ كَبِيرَةٌ عِنْدَمَا يَنْدَخُلُ فِي إِنْصَاحِ مَفَاهِيمِ تَنْمُوِيَّةِ نَابِعَةٍ مِنَ التَّحْدِيَّاتِ المُرْتَبِطَةِ بِالمُوَاطِنِينَ وَالإِبْتِعَادِ قَدْرَ المُسْتَطَاعِ عَنِ المَفَاهِيمِ المُسْتَوْرَدَةِ وَنَشْرِهَا. كَمَا أَنَّهُ يَدْعُو إِلَى التَّغْيِيرِ مِنْ خِلَالِ التَّنْقِيفِ وَالتَّوَعِيَّةِ مِنْ خِلَالِ حُطِّ وَبَرَامِجٍ مُعَدَّةٍ بِعِنَايَةٍ وَبِتَنْسِيقٍ مَعَ مُنْظَمَاتِ المُجْتَمَعِ المَدَنِيِّ، " كَمَا أَنَّ لِالإِعْلَامِ دَوْرَ مُهِمٍّ فِي بَيَانِ جَوَانِبِ الحُطِّ التَّنْمُوِيَّةِ وَكَذَلِكَ تَحْفِيزُ الأَفْرَادِ وَالجَمَاعَاتِ لِلْفِيَامِ بِوَاجِبِهِمْ فِي هَذِهِ الحُطَّةِ".⁽¹⁾

مِنْ المُؤَكَّدِ وَدُونَ أَدْنَى شَكٍّ أَنَّ هُنَاكَ أَكْثَرَ مِنْ دَوْرٍ وَمَهْمَةٍ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُؤَدِّيَهَا الإِعْلَامُ لِأَجْلِ التَّنْمِيَّةِ وَفِي مُقَدِّمَتِهَا التَّأَكِيدُ عَلَى قِيَمَةِ إِنْسَانِيَّةِ الإِنْسَانِ، لِأَنَّ الإِنْسَانَ لَيْسَ هُوَ مَرْكَزَ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ وَهَدَفُهَا فَقَطْ وَإِنَّمَا هُوَ أَيْضًا المُحَرِّكُ الوَحِيدُ، وَبِدُونِ شَكٍّ أَنَّ هَذِهِ الأَهْمِيَّةَ الَّتِي يَكْتَسِبُهَا الإِعْلَامُ نَاتِجَةٌ عَنِ التَّطَوُّرِ الكَبِيرِ الَّذِي حَدَثَ فِي وَسَائِلِهِ وَالدِّي أَتَاحَ لَهُ أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى قُوَّةٍ عَظِيمَةٍ، تُمَارِسُ تَأْثِيرًا غَيْرَ مَحْدُودٍ عَلَى مُخْتَلَفِ نَوَاحِي الحَيَاةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَالإِقْتِصَادِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ، وَمِنْ ثَمَّ تَحَوَّلَ إِلَى سِلَاحٍ هَامٍّ يُسْتَعَدَّمُ فِي جَمِيعِ المَجَالَاتِ الإِنْسَانِيَّةِ.

3-1-4-2 التَّنْمِيَّةُ وَالسِّيَاحَةُ:

السِّيَاحَةُ لَيْسَتْ جَدِيدَةً عَلَى الإِنْسَانِ بَلْ هِيَ عَمَلِيَّةٌ قَدِيمَةٌ قَدِمَ البَشَرِيَّةِ وَلَكِنْ سِيَاحَةُ الأَمْسِ لَيْسَتْ هِيَ نَفْسُهَا سِيَاحَةُ اليَوْمِ، فَلَمْ تَعُدْ مُجَرَّدَ وَسِيلَةٍ لِلتَّرْفِيهِ وَالإِسْتِجْمَامِ بَلْ أَصْبَحَتْ مَوْرِدًا إِقْتِصَادِيًّا وَاجْتِمَاعِيًّا مُهِمًّا يُشَارِكُ بِطَرِيقَةٍ أَوْ بِأُخْرَى فِي عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ الَّتِي هِيَ الشُّغْلُ الشَّاعِلُ لِمُخْتَلَفِ الدُّوَلِ، حَيْثُ أَخَذَتْ تَتَبَلُّورُ كَمَفْهُومٍ وَنَشَاطٍ إِقْتِصَادِيٍّ وَظَاهِرَةٍ إِجْتِمَاعِيَّةٍ مَعَ بَدَايَةِ عَصْرِ النِّهْضَةِ وَتَطَوَّرَتْ بِظُهُورِ وَسَائِلِ النِّقْلِ وَازْدَادَتْ حِدَّتُهَا بِظُهُورِ وَسَائِلِ الإِتِّصَالِ السَّرِيعَةِ الَّتِي قَرَّبَتْ المَسَافَاتِ وَاسْتُعْمِلَتْ كَوَسِيلَةٍ لِلإِشْهَارِ وَالتَّعْرِيفِ بِالمَنَاطِقِ السِّيَاحِيَّةِ، فَتَحَوَّلَتْ إِلَى نَشَاطٍ لِأَبَدٍ مِنْهُ لِكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ فِي العَالَمِ كَمَا أَصْبَحَتْ تَقَامُ لِأَجْلِهَا المُؤْتَمَرَاتُ وَالنَّدَوَاتُ وَالمُنْتَقِيَّاتُ فِي مُخْتَلَفِ بَقَاعِ العَالَمِ مِنْ أَجْلِ الوُصُولِ إِلَى أَنْجَعِ السُّبُلِ لِتَطْوِيرِهَا "فَبِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّ مُصْطَلَحَ سِيَاحَةٍ يَعُودُ تَارِيخُهُ إِلَى القَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ 1811م فَإِنَّ ظَاهِرَةَ التَّطَوُّفِ (touring) أَوْ السَّفَرِ مِنْ أَجْلِ الإِسْتِجْمَامِ رَافَقَتْ تَطَوُّرَ النِّقْلِ وَالإِسْتِكْشَافِ فِي الشَّرْقِ الأَدْنَى مُنْذُ بَوَاكِرِ الأَلْفِيَّةِ الثَّالِثَةِ ق.م وَقَبْلَهَا فِي الشَّرْقِ الأَقْصَى وَالحَقِيقَةُ أَنَّ أَفْلَاطُونَ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ التَّطَوُّفَ "أَمْرٌ مَأْلُوفٌ جَدًّا" وَفِي حِينِ كَانَ السَّفَرُ مِنْ أَجْلِ الإِسْتِجْمَامِ عَسِيرًا وَصَعْبًا، فَقَدْ حَظِيَتْ الرِّغْبَةُ بِالسَّفَرِ بِالشَّعْبِيَّةِ وَمُنْذُ عَامِ 1500 ق.م تَتَضَحُّ عِلَامَاتٌ مُؤَكَّدَةٌ عَلَى السِّيَاحَةِ وَالسَّفَرِ بِدَافِعِ الفُضُولِ البَسِيطِ أَوْ المُتَمَعَّةِ فِي مِصْرَ... وَتَرَايَدَتْ الظَّاهِرَةُ فِي رُومَا القَدِيمَةِ فَرافَقَهَا تَطَوُّرٌ فِي البِنِيَّةِ التَّحْتِيَّةِ المُصَاحِبَةِ وَتَوَلِيدِ مَصَادِرِ دَخْلِ مُهِمَّةٍ فَتَنَامَتْ شَعْبِيَّةُ التَّطَوُّفِ وَشَهِدَتْ القُرُونُ اللَّاحِقَةُ المُسَافِرِينَ الأَثْرِيَاءَ الَّذِينَ يَنْضُمُ

¹ - عيسى محمود الحسن، مرجع سابق، ص5.

اليوم الحجاج ورجال الدين والطلبة والرحالة الذين يجمعون بين السفر من أجل أغراضٍ أخرى (روحية، تعليمية توظيفية) وبين السفر من أجل المتعة طوال القرون الوسطى وعصر النهضة⁽¹⁾.
 فلم تُصبح السياحة مجرد نُزهة أو رحلة ينقل فيها الإنسان من مكانٍ إلى آخر بل هي الآن أحد الأنشطة الاقتصادية البارزة والرئيسية، حتى أن هناك من اعتبرها بمثابة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في العديد من بلدان العالم ووسيلة أساسية للإندماج في العولمة كما أنها أصبحت من الصناعات المهمة في العالم، وهذا أساساً من خلال الحجم الكبير للمداخيل التي تجنيها العديد من الدول بفضل قطاعها السياحي والتي تُضاهي مداخيل تصدير المنتجات النفطية للعديد من الدول وهي صناعة متكاملة ومتطورة تتضمن عمليات التخطيط والاستثمار والبناء والترويج والتسويق كما تتميز بتعدد الشبكات مع مجمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى كما أنها أصبحت صناعة تصديرية قائمة بحد ذاتها وعلماً يُدرس في أغلب المدارس والمعاهد والجامعات في عددٍ من الدول. وعليه تُعتبر التنمية السياحية من أحدث ما ظهر من أنواع التنمية فهي مُتغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وتكاد تكون مُتطابقة مع التنمية الشاملة فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية لذلك تُعتبر قضية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم من القضايا المعاصرة كونها تُهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي وبالتالي تُعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل الوطني وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية⁽²⁾.

وهكذا بدأ الاهتمام بالسياحة من طرف كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء والعمل على زيادة عائداتها في مختلف المجالات كوسيلة للإرتقاء من الوضع الحالي إلى وضعٍ مُستقبلي أفضل فاعتمدت عليها العديد من الدول في تنمية اقتصادها الوطني لما لها من تأثيرٍ على الدخل الوطني كما أن الاستثمار في قطاع السياحة أضحى عاملاً أساسياً وهاماً لرتقيتها كونه يُؤدّي دوراً لا يُستهان به في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وبذلك أصبح للسياحة دوراً فعالاً ذو أبعاد مختلفة في حياة الشعوب والأمم وتعمل على نموها ورفاهيتها وتمدّد السياحة الشباب فرص التوظيف وزيادة الفائدة الاقتصادية.

لقد أصبحت السياحة ظاهرة عصرية تستدعي الاهتمام نظراً لتزايد دورها في مجال التنمية الاقتصادية لاسيما في البلدان النامية فهي صناعة واسعة الأبعاد وقطاع إنتاجي هام وهذا ما حدا بالأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة أن تهتمّ بها وتُعيرها عناية خاصة وتوحد الجهود السياحية الدولية

¹ - طوني بينيت وآخرون، مرجع سابق، ص 405.

² - صليحة عشي ووردة شيبان، " دور المرأة في التنمية السياحية- تجارب دولية عربية مختارة"- ورقة بحثية في الملتقى الوطني حول " تمكين المرأة وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، جامعة لونيبي علي 2 البليدة، الجزائر، يومي 8-9 مارس 2015.

في مؤسسة واحدة هي "المنظمة العالمية للسياحة" ثم "المجلس العالمي للسياحة والسفر"، كما أدى التقدم التكنولوجي في العصر الحاضر خاصة في مجال النقل والمواصلات إلى نمو وزيادة الحركة السياحية بالإضافة إلى ارتفاع دخل الفرد وتحسن ظروف العمل وارتفاع مستوى التعليم والثقافة وحُب المغامرة والمعرفة، وتعد السياحة الآن القطاع الأكثر أهمية بعد الزراعة والصناعة التحويلية بالنسبة للاقتصاد القومي لكثير من الدول.

نعم، للسياحة في وقتنا الحالي دور متعاظم في التنمية حيث تؤدي السياحة إلى تطوير وتنمية مناطق جديدة، فهي تنجح نحو مناطق جديدة فيها مزايا طبيعية وبهذا الشكل توفر فرص عمل جديدة ومدخيل جديدة أيضا فهي تعمل على توزيع الدخل على كافة المناطق بدلا من تركزه في المراكز الحضرية الرئيسية، فالأجور المدفوعة للعاملين بالمنشآت السياحية المقامة بهذه المناطق والأرباح والمدخيل المحققة لمالكي المشاريع وحتى منجبي السلع التي يحتاجها النشاط السياحي والذي يعمل على انتعاشها كالصناعات التقليدية والحرف تؤدي إلى زيادة الدخل فيها وبالتالي إعادة توزيعه بين المدن وهذه المراكز السياحية كما ينتج عن ذلك إيقاف عملية النزوح الناتجة من جراء البطالة، وترداد أهمية السياحة بالنسبة للدول النامية التي تهدف إلى تحقيق فائض من العملات الأجنبية حتى يتسنى لها تمويل مشروعاتها الإنتاجية مما يساعدها على إمكانية دفع عجلة التنمية وبالتالي حل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية".⁽¹⁾

لقد أدى تقطع الدول إلى أهمية القطاع السياحي ودوره الفعال في تحقيق التنمية من خلال الموارد المالية الهامة التي يوفرها وكذا القضاء على البطالة وتوفير العديد من مناصب الشغل لكثيرين من من لم تتمكن الدولة من توفيرها لهم، أدى كل هذا إلى إعطاء كل الاهتمام لهذا القطاع خاصة تلك الدول التي لا تملك موارد طاقوية أو معدنية على غرار دولة تونس والتي جعلت من السياحة مخرجا لها من مشكل ندرة الموارد بها وهذا ما جعلها تحقق فترات هائلة في هذا القطاع لا يمكن أن ينكرها أحد، حتى أصبحت تُعرف بأنها دولة سياحية في الإقليم الذي تنتمي إليه يفصدها السياح حتى من الدول المتقدمة وهكذا أصبحت السياحة المورد الأساسي للدولة عوض البترول أو الغاز أو المعادن. وإدراكا منها لأهمية هذا القطاع في مجال التنمية اتخذت بعض الدول الدعاية الإعلامية وسيلة لإغراء الناس وجذب السياح من كل أنحاء العالم، وذلك بتوفير مختلف الخدمات السياحية حسب مستطاع السائح فهناك الخدمات الراقية للأغنياء والأثرياء وخدمات أخرى دون ذلك، مراعية في ذلك اختلاف دُحُول السائحين وحتى يكون بمقدور الجميع القيام بالسياحة حتى أولئك الذين دُحُولهم محدودة وهكذا تتمكن من جلب الكثيرين وهو ما يعود عليها بالفائدة، ولنا في دولة ماليزيا خير مثال على ذلك إذ استخدمت الدعاية الإعلامية من أجل الترويج للسياحة في ماليزيا حتى أنها أنجزت ومضات

¹ - وفاة زكي إبراهيم، مرجع سابق، ص 174.

إشهارية ضخمة للتشهير بالأماكن السياحية وبالخدمات المتوفرة للزبائن كل حسب مقدوره، وقد حقق لها هذا نتائج إيجابية هائلة مكنتها من القفز قفزات نوعية في مجال السياحة حتى أنها أصبحت قبلة دولية للسياح من مختلف دول العالم وهكذا تحولت السياحة إلى إحدى مقومات الاقتصاد الماليزي نظراً للمداحيل المعتبرة التي تجنيها من هذا القطاع. فإذا أولت الدول النامية عناية لمجالات الاستثمار في القطاع السياحي فذلك حتماً سيؤدي دوراً بارزاً في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يفود بدوره إلى التنمية، كما أن توزيع المشاريع السياحية على الأقاليم المختلفة للدولة وبالذات الأقاليم ذات المستويات التنموية المنخفضة سيعمل على تنميتها وتطويرها، وذلك عن طريق تقييص حدة البطالة وإيجاد مناصب عمل معتبرة في مجال السياحة وبالتالي تحسين مستوى المعيشة لكثير من السكان وهذا بدوره يؤدي إلى سد الفجوة التنموية بين أقاليم الدولة الواحدة وهكذا يمكن القضاء على ظاهرة الهجرة الداخلية. " إذن تُعتبر السياحة عاملاً مساعداً على التنمية فهي ذات دور فعال وهام في الحياة الاقتصادية خاصة لكونها مصدراً من مصادر جلب العملة الصعبة وهي تحتاج لاستثمارات عديدة في مختلف مجالاتها تتحدد بعوامل مختلفة تسمح بنموها".⁽¹⁾

صناعة السياحة: العصر الذي نحن فيه هو عصر السياحة بدون منازع، حيث أضحت

السياحة صناعة قائمة بذاتها وأصبحت الاستثمار الأكيد لكافة المستثمرين مهما تنوعت الأدوار والوظائف، إذ تُعتبر ظاهرة قديمة تطورت بسرعة تبعاً لتطور الحياة وأساليبها حتى أصبح يطلق عليها الصناعة الوارثة للتغلب على المشاكل الحادة المتعلقة بالبطالة وآثارها، إذ تُعد الحل الأمثل والمخرج المساعد لكثير من الدول التي تفتقر للموارد وتحوي مكونات سياحية معتبرة، ويكفي أن نعرف أن بعض الدول الآن تُشكل لها السياحة الصناعة الأولى التي يُعتمد عليها بشكل كبير في مجال الاقتصاد، وأظهرت فيه منافسة شديدة بين مختلف البلدان حول من تجلب إليها الكثير من السائحين وجندت لذلك إمكانات هائلة من أجل الترويج للاماكن السياحية من جهة وللخدمات المقدمة من جهة أخرى، ولو لم تكن صناعة السياحة مهمة لما كانت هذه المنافسة التي تزداد حدتها عاماً بعد عام، ولما استخدمت لأجلها الدعاية الإعلامية المختلفة لذلك تُعتبر عملية الترويج لعناصر الجلب السياحي والتسهيلات الأساس الأول للانتقال إلى مرحلة الترويج لصناعة السياحة المتاحة بأكملها في البلد نظراً لأنها صناعة مركبة تتطلب استثمارات وخبرات وإعانات وتخطيط، " فالسياحة صناعة هامة تدعّم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية حيث أصبحت مطلباً اجتماعياً لكونها تُعبر عن رغبة إنسانية في التنقل وتفتح المجال لإيجاد فرص عمل وتعمل على رفع مستوى المداحيل وتدقق

¹ - حيزية حاج الله، "الاستثمارات السياحية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي 2006، ص78.

العمّلات الأجنبية وجلب رؤوس الأموال".⁽¹⁾ وإنّ توسّع النشاط السياحي في دولة ما يؤدي بالضرورة إلى توسيع أو ظهور مشاريع جديدة تُمارس أنشطة اقتصادية وخدمائية أخرى لمُقابلة الزيادة في الحركة السياحية نشاطاً وطلباً ذلك أنّ السياحة نشاط مُرتبط ومُتعلق بمجموعة من النشاطات الأخرى مثل بناء المرافق السياحية والصناعات التقليدية وصناعة الحرف... إلخ وهذا بدوره يؤثر في عملية التنمية.

والسياحة لها تأثيرات اقتصادية مُتعددة تبدأ من تعظيم النمو الاقتصادي والدخول وحصول النفد الأجنبي والعمالة حتى تحسين الهيكل الاقتصادي، كما تُعدّ السياحة مصدراً للدخل بالعمّلات الحرة وذلك من خلال بيع الخدمات السياحية والسلع المُتعلّقة بها ويدخل هذا الدخل في جميع القطاعات الخدمية والإنتاجية بسرعة وبطريقة مباشرة مُحققاً إيجاباً مُتراكباً ودائرياً في كافة المجالات المُتعلّقة بالنشاط السياحي سواءً في قطاعات النقل أو المرافق والخدمات والمعاملات المترتبة على الإنفاق الاستهلاكي".⁽²⁾

وإنّ صناعة السياحة تحتاج إلى بنية أساسية ومرافق خدمائية مُتعددة تُساعد على زيادة حركة التدفق السياحي لذلك فالدول المُستقبلة للسياح تهتمّ اهتماماً كبيراً بإنشاء الطرق وتعبئها وزيادة تطوير وسائل النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وهكذا تُوسّع الحكومات أهدافها وتوجّهاتها في مجال التنمية السياحية من أجل النهوض والإرتقاء بهذه الصناعة التي أصبحت الدعامة الأساسية لإقتصاديات عديد الدول فالسياحة كصناعة لها أهمية خاصة حيث يمتدّ تأثيرها على بُنيان وأداء الإقتصاد القومي، كما تؤثر السياحة في قيام وتنمية صناعات أخرى بطريق مباشر أو غير مباشر ويؤدي ذلك إلى زيادة فرص العمل وتوسيع قاعدة الأجور والأرباح مما يترتب عليه تحسين مستوى المعيشة".⁽³⁾

فلما أدركت الحكومات والهيئات أنّ السياحة لم تعد نزهة فقط بل هي تنمية وإسنتمار إتجهت إلى التخطيط السياحي في أوسع معانيه، وبهذا أصبحت علماً وفناً شأنه شأن أيّ عنصر من عناصر الحياة تخضع للدراسة والتحليل، وإذا كان التخطيط هو النظر للمستقبل لتحقيق الأهداف ورسم الأساليب العلمية والعملية لبلوغها ولمحاولة التغيير في الحياة الاجتماعية والتنبؤ بها ومحاولة تنظيمها والتأثير فيها فإنّ التخطيط السياحي هو: "نوع من التخطيط التنموي وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المنظمة التي تهدف إلى تحقيق استغلال واستخدام أمثل لعناصر الجذب السياحي المتاحة والكامنة ولأقصى درجات المنفعة مع متابعة وتوجيه وضبط لإبقائه ضمن دائرة المرغوب والمنشود"⁽⁴⁾، ومادام أنّ كثيراً من الحكومات علقت أهدافاً وأمالاً في مجال التنمية السياحية أكثر من

1- حيزية حاج الله، مرجع سابق، ص53.

2- وفاء زكي إبراهيم، مرجع سابق، ص174.

3- نفس المرجع السابق، ص174.

4- حيزية حاج الله، مرجع سابق، ص76.

مُجَرَّدَ أَهْدَافٍ اِقتِصادِيَّةٍ فَإِنَّ التَّخْطِيطَ السِّياحِيَّ يُصْبِحُ مُهْمًا وَحَيَوِيًّا أَكْثَرَ لِلنَّجَاحِ فِي تَحْقِيقِ تِلْكَ الأَهْدَافِ" وَيَلْزَمُ ذَلِكَ التَّخْطِيطَ السَّلِيمَ لِلمُورِدِ السِّياحِيَّةِ وَكَيْفِيَّةَ اسْتِغْلالِها بِأَفْضَلِ الطَّرِيقِ وَتَوَجِيهِ القُرَى السِّياحِيَّةِ فِي إِطارِ خُطَّةٍ عِلْمِيَّةٍ تُوضِّحُ مَسارَ العَمَلِ وإِطارَ التَّنْفِيزِ والأَجْهزةَ المَسْئُولَةَ عَن هَذَا التَّنْفِيزِ، بِالإِضافةِ إِلى مُعايشَةِ الواقِعِ فِعْلاً وَلَيْسَ مُجَرَّدَ مُتابَعَةِ الإِحصاءاتِ حَتَّى يَنْسَنَى التَّدخُلَ لِوَضْعِ الحُلُولِ فِي الأَوْقاتِ المُناسِبَةِ".⁽¹⁾

وَحَتَّى تَجَنِّي أَيِّ دَوْلَةٍ ثِمَارَ السِّياحَةِ لِأَبْدٍ عَلَیْها العَمَلُ عَلى تَهْيِئَةِ الطَّرُوفِ مِن أَجْلِ إِنجائِها خَاصَّةً فِي الوَقْتِ الرَّاهِنِ وَالَّذِي يَعْرِفُ تَنافُسيَّةً لَمْ يَشْهَدْها العالَمُ مِن قَبْلِ، فَالسِّياحَةُ تَنْطَلُبُ اسْتِغْلالَ المَناطِقِ المُؤَهَّلَةِ مِن شِواطِئِ وَغاباتِ وَصَحراءِ وَكَذا الإِهْتِمَامَ بِالصَّناعاتِ التَّقْلِيدِيَّةِ المُخْتَلَفَةِ، وَهَذَا يَنْطَلُبُ تَجْهِيزَ وَتَوفِيرَ البُنى التَّحتِيَّةِ المُخْتَلَفَةِ مِن فَنادِقَ مُتنَوِّعةَ وَمَرافِقَ وَمُنْشآتٍ وَطُرُقَاتٍ إِلى غَيْرِ ذَلِكَ، دُونَ إِغْفالِ بَعْثِ الوَعْيِ وَالثَّقافةِ السِّياحِيَّةِ لَدَى المُواطِنينَ لِلتَّعْرِيفِ بِأَهْمِيَّةِ السِّياحَةِ وَانْعِكَاساتِها عَلى التَّنْمِيَّةِ وَالمُجْتَمَعِ لِأَنَّهم السَّبَبُ المُباشرُ فِي إِنجائِها أَوْ إِفْسالِها. "إِنَّ تَنْمِيَّةَ النِّشاطِ السِّياحِيَّ بِحاجَةٍ إِلى تَعاونِ كافَّةِ العَناصِرِ وَالإِمكانياتِ وَالجُهودِ العَامِلَةِ فِي الحَقْلِ السِّياحِيَّ لِأَنَّ السِّياحَةَ قِطاعٌ اِقتِصادِيٌّ يَضُمُّ مَرافِقَ عَدِيدَةَ وَنِشاطاتٍ اِقتِصادِيَّةٍ مُخْتَلَفَةٍ لِذَلِكَ فَإِنَّ أَيَّ تَخْطِيطٍ لِلتَّنْمِيَّةِ السِّياحِيَّةِ يَجِبُ أَنْ يَهْدَفَ إِلى وَضْعِ بَرامجٍ مِن أَجْلِ اسْتِخدامِ الأَمَكانِ وَالمَناطِقِ وَالمُوادِّ سِياحِيًّا ثُمَّ تَطوِيرِها لِتُكوِّنَ مَراكِزَ سِياحِيَّةً مُمتازةً تَجذبُ السائِحِينَ إِليها سِواءً أَكانَ مُباشرةً أَوْ عَبرَ الإِعلانِ السِّياحِيَّ أَوْ غَيرِهِ مِن مَزيجِ الإِتِصالِ التَّسْويقيِّ".⁽²⁾

فَإِلاِسْتِثمارَ فِي السِّياحَةِ أَصْبَحَ أَحَدَ مَقَومَاتِ التَّنْمِيَّةِ فِي الوَقْتِ الحالِي خَاصَّةً وَأَنَّ مُعْظَمَ الدُّولِ النِّفْطِيَّةِ أَصْبَحَتْ تَتَخَوَّفُ مِن تَقَلُّباتِ سِعرِ النِّفْطِ كَما أَنَّ مُعْظَمَ الدُّولِ بَدَأَتْ تَبْحَثُ عَن مَصادِرِ مالِيَّةِ دائِمَةٍ بَدَلِ الرِّائِلَةِ، فَوَجَدَتْ ضالَّتَها فِي قِطاعِ السِّياحَةِ هَذَا القِطاعِ الَّذِي اِكتَشَفَتْ أَهميَّتُهُ الكَثيرَ مِن الدُّولِ فَراحتْ تَسْتِثْمِرُ فِيهِ أَيَّما اسْتِثمارَ وَبَدَأَتْ تَجَنِّي ثِمَارَ هَذَا الإِستِثمارِ وَتَحَوَّلَتْ السِّياحَةُ إِلى لُعبَةٍ اِقتِصادِيَّةِ هامةٍ لِجَميعِ الدُّولِ الَّتِي تُؤمِنُ بِفِعالِيَّةِ السِّياحَةِ وَدَوْرِها فِي الإِقتِصادِ الوَطْني عَلى شاكِلَةِ دَوْلَةٍ مالِيزِيَا الَّتِي تَقَطَّنتْ مُبَكِّراً لِهَذَا الدَّورِ الهامِّ فَأولَتْهُ إِهْتِمَامًا بِالعِلا وَاسْتِثْمَرَتْ فِيهِ وَاعْتَبَرَتْها جُزءًا لا يَنْجَرُّهُ مِن خُطِّ وَبَرامجِ وَاسْتِراتيجِيَّاتِ التَّنْمِيَّةِ الوَطْنيَّةِ، وَإِنَّ التَّموُّ الإِقتِصادِي الَّذِي شَهِدَتْهُ وَمازالَتْ تَشْهَدُهُ لِلْيُومِ كانَ لِصِناعةِ السِّياحَةِ الدَّورَ البارِزَ فِيهِ وَهِيَ بِذَلِكَ تُعْتَبَرُ نَمُودَجًا فِي تَنْمِيَّةِ السِّياحَةِ التَّنْمُوِيَّةِ يُحَدِّدُ بِه حَيْثُ حَقَّقَتْ مالِيزِيَا بِفَضْلِ صِناعةِ السِّياحَةِ نَتائِجَ باهرةَ عَجَزَتْ عَن تَحْقِيقِها دُولُ نِفْطِيَّةِ ذاتِ ثَرواتٍ مُخْتَلَفَةٍ فَأَصْبَحَتْ السِّياحَةُ بِحَقِّ مُورِدٍ اِقتِصادِيًّا كَثيرًا وَرَئيسِيًّا تَعَمَدُ عَلَیهِ فِي اِقتِصادِها وَأَصْبَحَ يُنظَرُ لِمالِيزِيَا عَلى أَنَّها قُطبُ سِياحِي عَالَمِي يَقْصِدُهُ السِّياحُ مِن كافَّةِ أُنحاءِ العالَمِ.

¹ - وفاء زكي إبراهيم، مرجع سابق، ص172.

² - صليحة عشي ووردة شيبان، مرجع سابق.

فَلَا شَكَّ أَنَّ التَّنْمِيَةَ السِّيَاحِيَّةَ أَحَدَ أَسَالِيْبِ التَّنْمِيَةِ فِي الدَّوْلَةِ عَن طَرِيقِ التَّرْجُمِ النَّجَاسِ وَالتَّوَافُقِ وَالتَّنْسِيقِ بَيْنَ مُخْتَلَفِ القِطَاعَاتِ الإِنْتِاجِيَّةِ وَالخَدْمِيَّةِ لِإِحْرَازِ التَّقَدُّمِ وَتَحْقِيقِ الرِّخَاءِ لِلْمُوَاطِنِينَ، وَحَسَبَ رَأْيِ الخُبْرَاءِ فَإِنَّ السِّيَاحَةَ هِيَ القِطَاعُ الوَحِيدُ الذِّي يُمَكِّنُ مِن خِلَالِهِ مُنَافَسَةَ الدَّوْلِ المُتَقَدِّمَةِ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْنِيَّاتٍ مُنطَوِّرَةٍ كَالقِطَاعَاتِ الأُخْرَى لِذَلِكَ ظَهَرَ هَذَا الإِهْتِمَامُ مِن طَرَفِ الدَّوْلِ النَّامِيَّةِ كَمَا أَنَّهُ يُوقِرُ مَنَاصِبَ عَمَلٍ بِشَكْلِ مُذْهَلٍ نَظْرًا لِلطَّلَبِ المُتَزَايِدِ لِلسِّيَاحِ عَلَى الخَدْمَاتِ الخَاصَّةِ⁽¹⁾.

وَأخِيرًا نَقُولُ أَنَّ السِّيَاحَةَ تَسْهُمُ فِي تَنْمِيَةِ المُجْتَمَعِ إِسْهَامًا وَاضِحًا مِمَّا يُحْتَمُّ التَّرْكِيزُ عَلَى قِطَاعِ السِّيَاحَةِ وَتَحْسِينِ الخَدْمَاتِ السِّيَاحِيَّةِ، وَبِمُ ذَلكَ مِن خِلَالِ إِسْتِخْدَامِ التَّخْطِيطِ العِلْمِيِّ السَّلِيمِ المُتَكَامِلِ لِتَنْمِيَةِ السِّيَاحَةِ وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ تَنْمِيَةَ أَيِّ مُجْتَمَعٍ يَحْتَاجُ إِلَى تَخْطِيطٍ شَامِلٍ تَتِمَّاسَكُ فِيهِ الأَنْشِطَةُ وَتَتَكَامَلُ فِي جَمِيعِ المَجَالَاتِ التَّنْمِويَّةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالاِقْتِصَادِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَعَلَى الدَّوْلِ النَّامِيَّةِ إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تُحَقِّقَ التَّنْمِيَةَ لِشُعُوبِهَا خَاصَّةً نَلكَ التِّي تَمَلِكُ مُقَوِّمَاتٍ سِيَاحِيَّةً هَامَّةً إِعَادَةَ النُّظَرِ فِي إِسْتِرَاتِيجِيَّاتِهَا التَّنْمِويَّةِ فِي قِطَاعِ السِّيَاحَةِ وَإِعْطَاءِ الأَهْمِيَّةِ اللَّائِقَةَ وَالمِسَاحَةَ الأَكْبَرَ لِهَذَا القِطَاعِ فَهُوَ بِحَقِّ أَصْبَحَ الحَلِّ وَالمَخْرَجِ لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ مُورِدًا إِقْتِصَادِيًّا دَائِمًا وَمُسْتَمِرًّا عِبْرَ الزَّمَنِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ نَمَطَ التَّنْمِيَةِ عَن طَرِيقِ التَّوَسُّعِ فِي صَادِرَاتِ المَوَادِّ الأَوَّلِيَّةِ أَصْبَحَ نَمَطًا غَيْرَ مُمَكِّنٍ ذَلكَ أَنَّ ظُرُوفَ اليَوْمِ تَخْتَلِفُ تَمَامًا عَن ظُرُوفِ القَرْنِ المَاضِي أَضِيفُ إِلَى ذَلكَ أَنَّ عَدَمَ وَجُودِ إِمْكَانِيَّةِ لِتَوْسِيعِ صَادِرَاتِ المَوَادِّ الأَوَّلِيَّةِ نَتِيجَةً لِطَبِيعَةِ الطَّلَبِ عَلَيَّهَا بِاسْتِنْتِاءِ البِثْرُولِ وَبَعْضِ المَعَادِنِ الأُخْرَى أَيَّ أَنَّ طَرِيقَ النُّمُوِّ مِن خِلَالِ التَّوَسُّعِ فِي صَادِرَاتِ المَوَادِّ الأَوَّلِيَّةِ يَكَادُ يَكُونُ مُغْلَقًا، كَذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا النَّمَطَ فَشَلَّ فِي أَنْ يَدْفَعَ عَمَلِيَّةَ النُّمُوِّ فِي القَرْنِ 19 وَالقَرْنِ 20 فِي البُلْدَانِ النَّامِيَّةِ بَلْ زَادَ مِن إِعْتِمَادِهَا وَتَبَعِيَّتِهَا لِلدَّوْلِ المُتَقَدِّمَةِ⁽²⁾. وَمِنَ تَمَّ وَجَبَ عَلَيَّهَا البَحْثُ عَن نَمَطٍ آخَرَ لِلتَّنْمِيَةِ مِن أَجْلِ تَقَاذِي الأَخْطَارِ المُتَعَلِّقَةِ بِالإِعْتِمَادِ عَلَى صَادِرَاتِ المَوَادِّ الأَوَّلِيَّةِ بِوصْفِهَا الصَّادِرَاتِ الرَّئِيسِيَّةِ فَلَا تَجِدُ لَهَا أَحْسَنَ مِنَ السِّيَاحَةِ التِّي يَجِبُ إِسْتِخْدَامُ الوَسَائِلِ الحَدِيثَةِ وَتَسْخِيرِ وَسَائِلِ الإِعْلَامِ لَهَا مِن أَجْلِ التَّعْرِيفِ بِالمَنَاطِقِ السِّيَاحِيَّةِ وَكَذَا تَوْعِيَةِ المُوَاطِنِينَ عَن طَرِيقِ الحَمَلَاتِ التَّوَعُوبِيَّةِ وَالتَّحْسِيسِيَّةِ بِضُرُورَةِ التَّعَاوُنِ مِن أَجْلِ النُّهُوضِ بِالسِّيَاحَةِ وَأَنَّهَا مَسْئُولِيَّةُ الجَمِيعِ وَليْسَتْ مَسْئُولِيَّةُ الدَّوْلَةِ فَفَط.

3-2 ماهية التنمية المحلية:

3-2-1 مفهوم التنمية المحلية ودوافع الإهتمام بها.

3-2-1-1 مفهوم التنمية المحلية:

لَمْ يَكُنْ مُصْطَلَحُ التَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ يُذَكَّرُ فِي أَدْبِيَّاتِ التَّنْمِيَةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَلَا حَتَّى الإِجْتِمَاعِيَّةِ فَالْمُنْتَظَرُونَ الإِقْتِصَادِيَّوْنَ وَالإِجْتِمَاعِيَّوْنَ الأَوَائِلَ كَانُوا يَرْكُزُونَ أَبْحَاثَهُمْ وَدِرَاسَاتِهِمْ عَلَى النُّمُوِّ الإِقْتِصَادِيَّ

¹ - حيزية حاج الله، مرجع سابق، ص 250.

² - عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص 120.

والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ ستينيات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للإهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي إهتمام الدول بالتنمية على المستوى المحلي كبدليل وكرفض لنظام التنموي الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم. وعليه يعد مفهوم التنمية المحلية من المفاهيم المستحدثة والتي اختلف بشأنها علماء الفكر الاجتماعي، وذلك نظراً إلى اختلاف المنطلقات الفكرية الأيديولوجية لكل منهم عند دراسة هذا الموضوع وينعكس هذا الخلاف على تصور الباحثين لمفهوم ومبادئ ومقومات وعمليات التنمية المحلية، وهكذا وجد الكثير من الخلط وعدم الوضوح لدى بعض الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية ومفهوماتها، "فظهرت فكرة تنمية المجتمع المحلي في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي لمواجهة بعض أوضاع التخلف في القطاع الريفي عن طريق تنفيذ بعض المشروعات الإصلاحية في القرى، ثم أصبحت حركة إنسانية تستهدف النهوض بالريف والحضر على أساس من تكامل الجهود الذاتية للمجتمع والمنظمات التطوعية والجهود الحكومية للعمل معاً فيما يتصل بتحديد الاحتياجات والمشكلات المجتمعية وترتيبها وفق أولويات يتفق عليها وتنفيذ المشروعات التي يختارونها ارتباطاً بأهميتها النسبية والإمكانات المتاحة"⁽¹⁾

وقد أطلق على عملية تنمية المناطق الريفية والمحلية في عام 1944م مصطلح تنمية المجتمع عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة كما أوصى مؤتمر كامبردج في عام 1948م بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين أحواله وظروفه المعيشية ككل، "وكان أول ظهور لمفهوم تنمية المجتمع في مؤتمر أشريدج Ashridge للتنمية الاجتماعية الذي عقد في أغسطس عام 1954م لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات الإنجليزية وقد عرفت تنمية المجتمع في هذا المؤتمر على أنها حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع ككل على أساس من المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع"⁽²⁾. كما نجد أن الأمم المتحدة هي الأخرى أولت إهتمامها بالتنمية المحلية وأصبحت جزءاً من جدول أعمالها حيث ظهر المفهوم لأول مرة في إطار الأمم المتحدة عام 1950م وكانت الخطة الخمسية الأولى في الهند قد لفتت أنظار العديدين على المستوى الدولي وزيادة عدد الدول النامية التي حصلت على استقلالها السياسي بعد معاناتها رداً طويلاً من ميزات التخلف ورواسب المرحلة الاستعمارية، وقد خصصت دائرة الشؤون الاجتماعية بالأمم المتحدة قسمًا يهتم بأمور تنظيم وتنمية المجتمع"⁽³⁾ ومما تجدر الإشارة إليه أنه حينما يطلق لفظ تنمية المجتمع فإنه يفصّد به التنمية المحلية

1- رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص15.

2- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص31.

3- أحمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص52.

أَيُّ أَتْهَمَا لَهْمَا نَفْسِ الْمَعْنَى وَيَدُلَّانِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ فَبَعْضُ الْكِتَابَاتِ تَذَكُرُ تَنْمِيَةَ الْمُجْتَمَعِ فِي حِينِ نَجِدُهَا فِي كِتَابَاتٍ أُخْرَى تَحْتَ اسْمِ التَّنْمِيَةِ الْمَحَلِّيَّةِ.

فَعَلَى مُسْتَوَى الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ وَوَكَالَاتِهَا الْمُتَخَصِّصَةَ تَمَّ التَّرْكِيزُ عَلَى مَفْهُومِ تَنْمِيَةِ الْمُجْتَمَعِ كَوَسِيلَةٍ لِرَفْعِ مُسْتَوَى الْمَعِيشَةِ وَتَهْيِئَةِ أَسْبَابِ الرُّقْيِ الْإِجْتِمَاعِيِّ الْمَحَلِّيِّ، "فِي عَامِ 1953م أَقَامَتِ الْأُمَمُ الْمُتَّحِدَةُ نَوْعًا مِنَ التَّنْسِيقِ بَيْنَ وَكَالَاتِهَا الْمُتَخَصِّصَةَ فِي مَوْضُوعِ تَنْمِيَةِ الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ، وَقَدْ قَدَّمَتْ سِكْرِتَارِيَّةَ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةَ تَقْرِيرًا هَامًا لِلْمَجْلِسِ الْاِقْتِصَادِيِّ وَالْاِجْتِمَاعِيِّ فِي عَامِ 1955م عَنِ النِّقْدَمِ الْاِجْتِمَاعِيِّ وَالْاِقْتِصَادِيِّ الَّذِي يُمَكِّنُ حُدُوثَهُ مِنْ مُمَارَسَاتِ تَنْمِيَةِ الْمُجْتَمَعِ، وَقَدْ اِتَّخَذَ قَرَارًا بِاعْتِبَارِ تَنْمِيَةِ الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ وَسِيلَةً هَامَةً لِلنِّقْدَمِ الْاِجْتِمَاعِيِّ فِي الْبُلْدَانِ النَّامِيَّةِ وَقَدْ اسْتَمَرَّ نَشَاطُ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ فِي هَذَا الْمَجَالِ مِنْ خِلَالِ عَقْدِ الْمُؤْتَمَرَاتِ وَتَقْدِيمِ الْمُسَاعَدَاتِ أَوْ الْخَبْرَاتِ إِلَى الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ حَتَّى تَنْتَبِثَ فَعَالِيَّةَ هَذَا الْأُسْلُوبِ".⁽¹⁾

وَقَدْ تَعَدَّدَتِ الْمُحَاوَلَاتُ لِتَحْدِيدِ مَفْهُومِ التَّنْمِيَةِ الْمَحَلِّيَّةِ أَوْ تَنْمِيَةِ الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ، وَيَسْتَوْجِبُ الْحَدِيثَ عَنِ التَّنْمِيَةِ الْمَحَلِّيَّةِ التَّوْفُقَ عِنْدَ مَفْهُومِ الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ وَعَلَاقَتِهِ بِالْوَطَنِيِّ، سَوَاءً عَلَى صَعِيدِ التَّنْمِيَةِ أَوْ عَلَى صَعِيدِ مَرْكَزِيَّةِ اِتِّخَاذِ الْقَرَارَاتِ عَلَى تَنْوَعِهَا، فَفَقَبَلُ الْبَدْءِ فِي ذِكْرِ بَعْضِ التَّعَارِيفِ لَا بَأْسَ أَنْ نَسْتَهْلَ عَرْضَنَا بِتَحْدِيدِ مَفْهُومِ الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ أَوَّلًا وَهَذَا التَّحْدِيدُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَسَهَّلَ لَنَا التَّعَرُّفَ عَلَى أَهَمِّ الْعَوَامِلِ الْمُخْتَلِفَةِ الْمُؤَثِّرَةِ فِي اِنْجَاحِ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ فِيهِ:

- **الْمُجْتَمَعُ الْمَحَلِّيُّ**: تَخْتَلِفُ الْمُجْتَمَعَاتُ الْمَحَلِّيَّةُ فِيمَا بَيْنَهَا مِنْ حَيْثُ الرُّقْعَةُ الْجُغْرَافِيَّةُ وَمِنْ حَيْثُ التَّعْدَادُ السَّكَّانِي إِضَافَةً إِلَى الْاِخْتِلَافَاتِ فِي الْخَصَائِصِ الْعَامَّةِ وَنَسْتَطِيعُ الْقَوْلَ أَنَّ هُنَاكَ أَنْوَاعًا كَثِيرَةً مِنَ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ وَلَيْسَ نَوْعًا وَاحِدًا، وَلَكِنَّهَا كُلُّهَا تَنْدَرُجُ تَحْتَ التَّعْرِيفِ الَّذِي جَاءَ بِهِ مَآكِيْفِرُ ROBERT Maciever & بيج Page: "إِنَّ الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيَّ جَمَاعَةٌ تَكُونُ صَغِيرَةً الْعَدَدِ أَوْ كَبِيرَةً يَعْيشُ الْأَعْضَاءُ فِيهَا بِطَرِيقَةٍ يُشَارِكُوا مِنْ خِلَالِهَا فِي ظُرُوفِ الْحَيَاةِ الْأَسَاسِيَّةِ وَفِيهَا يَسْتَطِيعُ الْفَرْدُ أَنْ يَقْضِيَ حَيَاتَهُ كُلَّهَا دَاخِلَهُ".⁽²⁾

وَعَرَفَهُ عَاطِفُ غَيْثٍ بِأَنَّهُ: "مَجْمُوعَةٌ مِنَ النَّاسِ يُقِيمُونَ فِي مَنَاطِقَةٍ جُغْرَافِيَّةٍ مُحَدَّدَةٍ وَيَشْتَرِكُونَ مَعًا فِي الْاِنْتِشَاطَةِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ وَيُكُونُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَحَدَّةً اِجْتِمَاعِيَّةً ذَاتَ حُكْمٍ ذَاتِي نَسُودٍ فِيهَا فِيمَ عَامَّةً وَيَشْعُرُونَ بِالْاِنْتِمَاءِ نَحْوَهَا، وَأَمْتَلَّةُ الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ الْمَدِينَةُ وَالْمَدِينَةُ الصَّغِيرَةُ وَالْقَرْيَةُ".⁽³⁾

وَبِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيَّ يُشَكِّلُ وَحْدَةً جُغْرَافِيَّةً مَحَلِّيَّةً وَيُوفِّرُ لِسُكَّانِهِ السَّلْعَ وَالْخَدَمَاتِ فَلَيْسَ مِنَ الضَّرُورِيِّ أَنْ يَتَّحَدَّ بِحُدُودٍ قَانُونِيَّةٍ كَمَا هُوَ الْحَالُ بِالنَّسْبَةِ لِلْمَدِينَةِ وَلَيْسَ ضَرْورِيًّا أَيْضًا أَنْ

1- نفس المرجع السابق، ص 52.

2- مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص 160.

3- محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص 66.

يُمَثَّلُ كَيَانًا سِيَّاسِيًّا مُسْتَقِلًّا، فَيُمْكِنُ أَنْ نُطَلِّقَ اسْمَ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ عَلَى الْقَرْيَةِ وَالْبُدَّةِ وَسُكَّانِ الْحَيِّ فِي الْمَدِينَةِ وَعَلَى الْمَحَافِظَاتِ الصَّغِيرَةِ، وَيَحْتَضِي الْمَجْتَمَعُ الْمَحَلِّي بِأَرْبَعَةِ خَصَائِصٍ أَوْ مَقَوِّمَاتٍ مُحَدَّدَةٍ هِيَ: (1)

- 1- الإِشْتِرَاكُ فِي الْأَهْدَافِ وَالْمَصَالِحِ وَوُضُوحِهَا.
 - 2- الشُّعُورُ بِالِانْتِمَاءِ أَوْ بِالْعَضُوبَةِ الْمُشْتَرَكَةِ.
 - 3- وُجُودُ التَّفَاعُلِ بَيْنَ الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ.
 - 4- وُجُودُ نِظَامٍ عَامٍّ مِنَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي تُنظِّمُ حَيَاةَ النَّاسِ وَتُحَدِّدُ الصَّلَاتِ بَيْنَهُمْ.
- مِنْ خِلَالِ التَّعْرِيفَيْنِ السَّابِقَيْنِ يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ الْمَجْتَمَعُ الْمَحَلِّي هُوَ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْأَفْرَادِ الَّتِي تَقْطُنُ حَيِّزًا جُغْرَافِيًّا مُعَيَّنًا وَيَحْيُونَ حَيَاةً مُشْتَرَكَةً فِيمَا بَيْنَهُمْ وَيُزاولُونَ نَشَاطَاتٍ اِقتِصَادِيَّةً وَسِيَّاسِيَّةً ذَاتَ مَصْلَحَةٍ مُشْتَرَكَةٍ، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ الْمَجْتَمَعُ الْمَحَلِّي يَجِبُ أَنْ يُنظَرَ إِلَيْهِ كَوَحْدَةٍ مُتَكَامِلَةٍ تَعِيشُ حَيَاةً مُعَيَّنَةً وَكُلٌّ تَغْيِيرٌ يَطْرُقُ عَلَيْهِ لِأَبَدٍ أَنْ يَفْرِضَ تَحَدِّيَاتٍ عَلَى مَقَوِّمَاتِ هَذِهِ الْحَيَاةِ، وَيُمْكِنُ اِعْتِبَارَ الْمَجْتَمَعِ الْمَحَلِّي نَسَقَ اِجْتِمَاعِي يَتَكَوَّنُ مِنْ مَجْمُوعَةٍ أَعْضَاءُ تَتَسَانَدُ فِيمَا بَيْنَهَا وَتَتَكَامَلُ بَيْنَ اِنْسَاقِ الْمَجْتَمَعِ وَدَاخِلِ النِّسَقِ الْوَاحِدِ تُوجَدُ عِدَّةُ مُؤَسَّسَاتٍ فِيمَا بَيْنَهَا تَسَانَدُ وَتَكَامَلُ بِنَائِي وَوُظَيْفِي تَحْتَ نِظَامٍ مُعَيَّنٍ. وَهَكَذَا فَإِنَّ أَيْ تَغْيِيرٍ يَحْدُثُ فِي أَحَدِ مُؤَسَّسَاتِ النِّسَقِ الْوَاحِدِ يُؤَدِّي بِالضَّرُورَةِ إِلَى تَغْيِيرِ النِّسَقِ بِكَامِلِهِ. وَعَلَيْهِ فَإِنَّ التَّنْمِيَةَ بِاعْتِبَارِهَا عَمَلِيَّةً تَغْيِيرِيَّةً فِي الْمَجْتَمَعِ الْمَحَلِّي إِذَا حَدَثَتْ فَإِنَّهَا سَتُؤَدِّي حَتْمًا إِلَى تَغْيِيرَاتٍ عَلَى مُسْتَوَى النُّظْمِ الْقَائِمَةِ فِي الْمَجْتَمَعِ.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْمُصْطَلَحَ قَدْ يُسْتَخْدَمُ كَمُرَادِفٍ لِمُصْطَلَحَاتٍ أُخْرَى مِثْلَ: الْمَجْتَمَعِ وَالتَّنْظِيمِ اِجْتِمَاعِي وَالنِّسَقِ اِجْتِمَاعِي كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ عَاطِفٌ غَيْثٌ إِلَّا أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الدَّارِسِينَ يَنْفَقُونَ بَلْ يَكَادُونَ يَجْمَعُونَ عَلَى أَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى مَنْطِقَةٍ مَحَلِّيَّةٍ مُحَدَّدَةٍ لَهَا طَابَعٌ خَاصٌّ، "وَيُمْكِنُ أَنْ يَتَّفِقَ مَعَ وَجْهَةِ النَّظَرِ هَذِهِ التَّعْرِيفِ الْمُعَدَّلِ الَّذِي قَدَّمَهُ بَارَسُونز فِي مُؤَلَّفِهِ "النِّسَقُ اِجْتِمَاعِي" فَالْمَجْتَمَعُ الْمَحَلِّي هُوَ تَجْمَعُ الْفَاعِلِينَ فِي مَنْطِقَةٍ مُحَدَّدَةٍ بِصُورَةٍ تُبَيِّنُ ظُهُورَ الْأَنْشِطَةِ الْيَوْمِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ وَيَتَضَمَّنُ هَذَا التَّعْرِيفُ تَفَاعُلَ الْأَفْرَادِ فِي إِطَارِ نِظَامٍ مَحَلِّي مُعَقَّدٍ يُقَدِّمُ خَدَمَاتٍ اِسَاسِيَّةً لِلْأَفْرَادِ مَعَ الْأَخْذِ فِي اِلِاِعْتِبَارِ أَنَّ الْمَجْتَمَعُ الْمَحَلِّي لَيْسَ وَحْدَةً مُسْتَقِلَّةً ذَاتِيًّا بِالضَّرُورَةِ". (2) فَمُصْطَلَحُ الْمَجْتَمَعِ الْمَحَلِّي يَنْضَمُّ غَالِبِيَّةً الْجَمَاعَاتِ الَّتِي تُقِيمُ اِقَامَةً مُشْتَرَكَةً وَتُرِطُ بَيْنَهَا عِلَاقَاتِ الْمُوَاجَهَةِ الْمُبَاشِرَةِ، وَبِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّ مَاكِيفِرَ وَبِيحَ يُوَافِقَانِ عَلَى فِكْرَةِ اِلِاسَاسِ اِلِاقْلِيمِي لِلْمَجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ اِلِاَنَّهْمَا يُطَبِّقَانِ الْمُصْطَلَحَ عَلَى وَحْدَاتٍ مُخْتَلَفَةٍ، فَهُوَ يُطَلَّقُ عَلَى الْقَرْيَةِ وَالْمَدِينَةِ وَالْقَبِيلَةِ وَالْأُمَّةِ.

1- عبد الرحمن محمد الحسن، "دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان"، مجلة الباحث، عدد 13، 2013، ص 117.

2- محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص 67.

إنَّ مُصْطَلَحَ التَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ يَتَضَمَّنُهُ الشُّمُولُ وَالِاتِّسَاعُ فِي المَعْنَى أَيَّ أَنَّ مَعْنَاهُ وَاسِعُ التَّحْدِيدِ وَلِهَذَا السَّبَبِ وَجِدَتْ العَدِيدُ مِنَ التَّعَارِيفِ وَالآرَاءِ حَوْلَ هَذَا المَفْهُومِ وَمِنْ أَشْهَرِ التَّعَارِيفِ عَلَى الإِطْلَاقِ نَذْكُرُ التَّعْرِيفَ الإِجْرَائِيَّ وَالعَمَلِيَّ لَهَا وَالدِّيَّ وَضَعَتْهُ هَيْئَةُ الأُمَمِ المُتَّحِدَةِ عَامَ 1956م " العَمَلِيَّةُ الَّتِي يُمَكِّنُ بِهَا تَوْحِيدُ الجُهُودِ لِكُلِّ مِنَ المُواطِنِينَ وَالحُكُومَةِ لِتَحْسِينِ الظُّرُوفِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالِاِقْتِصَادِيَّةِ فِي المُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ لِمْسَاعَدَتِهَا عَلَى الإِنْدِمَاجِ فِي حَيَاةِ الأُمَّةِ وَالمُسَاهَمَةِ فِي تَقْدِمِهَا بِأَفْصَى مَا يُمَكِّنُ ". (1)

هَذَا التَّعْرِيفُ الرَّسْمِيُّ الَّذِي أَصْدَرَتْهُ الأُمَّةُ المُتَّحِدَةُ وَالدِّيَّ مَا زَالَتْ تَلْتَزِمُ بِهِ وَوَكَالَاتِهَا المُتَخَصِّصَةَ فِي العَمَلِ الإِجْتِمَاعِيِّ فِي المُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ، وَهُوَ التَّعْرِيفُ الَّذِي يُشِيرُ إِلَى العَمَلِيَّاتِ الَّتِي تَتَّوَحَّدُ فِيهَا جُهُودُ المُواطِنِينَ جُنْبًا إِلَى جُنْبٍ مَعَ جُهُودِ الحُكُومَةِ مِنْ أَجْلِ التَّهْوِضِ بِالمُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ وَتَحْسِينِ أَحْوَالِهِ فِي مُخْتَلَفِ المَجَالَاتِ مِنْ أَجْلِ المُسَاهَمَةِ فِي التَّقَدُّمِ الوَطَنِيِّ وَالقَوْمِيِّ، هَذَا التَّعْرِيفُ أَصْبَحَ سَائِعَ الإِسْتِعْمَالِ عَلَى المُسْتَوَى العَالَمِيِّ رَغْمَ المُحَاوَلَاتِ العَدِيدَةِ لِإِعْطَاءِ تَعَارِيفَ أُخْرَى لِلتَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ. ثُمَّ عَرَفَتْ المَفْهُومَ عَامَ 1963م بِأَنَّهُ " تِلْكَ العَمَلِيَّةُ الَّتِي بِوَسْطِهَا يَتِمُّ تَوْحِيدُ جُهُودِ المُواطِنِينَ أَنْفُسَهُمْ مَعَ جُهُودِ السُّلْطَاتِ الحُكُومِيَّةِ لِتَحْسِينِ الأَحْوَالِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالِاجْتِمَاعِيَّةِ وَالنِّقَافِيَّةِ لِلْمُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ وَإِدْمَاجِ هَذِهِ المُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ فِي حَيَاةِ الأُمَّةِ وَتَمَكِينِهَا مِنَ المُسَاهَمَةِ الكَامِلَةِ فِي تَحْقِيقِ التَّقَدُّمِ عَلَى المُسْتَوَى القَوْمِيِّ، وَعَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ هَذِهِ المَجْمُوعَةَ المُرَكَّبَةَ مِنَ العَمَلِيَّاتِ تَتَكَوَّنُ مِنْ عُنْصُرَيْنِ أَسَاسِيَيْنِ أَوَّلُهُمَا: مُشَارَكَةُ النَّاسِ أَنْفُسَهُمْ فِي الجُهُودِ المَبْدُؤَلَةِ لِتَحْسِينِ أَحْوَالِهِمُ المَعِيشِيَّةِ وَأَكْبَرُ قَدْرِ مُمَكِّنِ مِنَ الإِعْتِمَادِ عَلَى مُبَادِرَاتِهِمُ الدَّائِيَّةِ، وَثَانِيَهُمَا: تَقْدِيمُ المُسَاعَدَاتِ الفَنِّيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الخِدْمَاتِ الأُخْرَى بِطَرِيقَةٍ تَشْجِعُ المُبَادَاةَ وَالِاعْتِمَادَ عَلَى الجُهُودِ الدَّائِيَّةِ وَالمُسَاعَدَاتِ المُتَبَادِلَةِ وَجَعَلَهَا أَكْثَرَ فَعَالِيَّةِ، وَهِيَ تُعْبَرُ عَن نَفْسِهَا فِي شَكْلِ بَرَامِجٍ مُجَسِّمَةٍ لِتَحْقِيقِ أَنْوَاعٍ كَثِيرَةٍ مِنَ التَّحْسِينَاتِ المُحَدَّدَةِ ". (2)

كَمَا صَدَرَتْ دِرَاسَةٌ عَنِ هَيْئَةِ الأُمَمِ المُتَّحِدَةِ فِي نَفْسِ السَّنَةِ تَحْتَ عُنْوَانِ "تَّنْمِيَةِ المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ وَالتَّنْمِيَةِ القَوْمِيَّةِ" حَاوَلَتْ إِيجَادَ صِيغَةٍ لِلرِّبْطِ بَيْنَ بَرَامِجِ العَمَلِ المَحَلِّيِّ وَالبَرَامِجِ المُنْفَعَةِ عَلَى المُسْتَوَى القَوْمِيِّ، بِالإِضَافَةِ إِلَى مُحَاوَلَةِ تَحْدِيدِ مَفْهُومِ التَّنْمِيَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ بِاعْتِبَارِهَا العَمَلِيَّةَ التَّدْرِيجِيَّةَ لِتَطْوِيرِ وَتَّنْمِيَةِ قُدْرَاتِ أَهَالِي المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ بِوَسِطَةِ المَوَارِدِ الفَنِّيَّةِ وَالمَالِيَّةِ وَالحُكُومِيَّةِ وَأَنَّ عَمَلِيَّةَ التَّنْمِيَةِ تَسْتَهْدِفُ العَمَلَ مَعَ المُواطِنِينَ مِنْ خِلَالِ ثِقَافَتِهِمْ تَحْقِيقًا لِدَفْعِ العَمَلِ الإِنْمَائِيِّ مِنَ الدَّخْلِ ". (3)

وَتُعْرَفُ هَيْئَةُ التَّنْمِيَةِ الدُّوَلِيَّةُ بِالوَلَايَاتِ المُتَّحِدَةِ الأَمْرِيكِيَّةِ تَّنْمِيَةَ المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ بِأَنَّهُ " عَمَلِيَّةٌ لِلعَمَلِ الإِجْتِمَاعِيِّ تُسَاعِدُ النَّاسَ فِي المُجْتَمَعِ عَلَى تَنْظِيمِ أَنْفُسِهِمْ لِلتَّخْطِيطِ وَالتَّنْفِيزِ، حَيْثُ يَقُومُونَ

¹ –United Nation development E,293,twentieth report of economic and social council,1956,3p,2.

² – أحمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص53.

³ – رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية الإجماعية في إطار الخدمة الإجماعية، مرجع سابق، ص18.

بتحديد احتياجاتهم الجمعيّة والفردية والتعرّف على مشاكل حياتهم الجمعيّة كما يقومون برسم الخطّ الكفيلة بسدّ هذه الاحتياجات، وعلاج تلك المشكلات وتنفيذ هذه الخطّ معتمدين في ذلك على الموارد الذاتية للمجتمع إلى أقصى حدّ ممكن وإستكمال هذه الموارد إذا لزم الأمر، عن طريق الخدمات والمساعدات المادية التي تقدّمها الهيئات الحكوميّة والأهليّة خارج نطاق المجتمع المحليّ".⁽¹⁾

وكذلك يُطلق اصطلاح تنمية المجتمع المحليّ على " العمليات التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكوميّة لتحسين الظروف الإقتصاديّة والثقافيّة للمجتمعات المحليّة، والعمل على تكامل هذه المجتمعات وتمكينها من الإسهام إسهامًا كاملاً في التقدّم القوميّ".⁽²⁾

ومن خلال هذا التعريف نرى أنّ نجاح خطّ التنمية مرتهن بمشاركة الناس على النطاقين المحليّ والقوميّ في تحديد أهدافها، فعنصر المشاركة لأبد منه في عمليّة التنمية ولا نستطيع إنكار هذا الدور ويضاف إلى هذا العنصر عنصر آخر لا يقلُّ أهميّة وهو الإعتماد على الموارد المحليّة، وبهذا يمكن القول أنّ التنمية المحليّة هي عبارة عن سلوك أعضاء مجتمع محليّ معين حينما يُنظّمون جهودهم بهدف التخطيط والعمل من أجل تحسين أحوالهم وذلك من خلال خطة التنمية الشاملة، فيقومون بتحديد مختلف الحاجات والمشاكل الجمعيّة والفردية ثمّ يضعون برامج محدّدة لحلّها، وذلك بالإعتماد الكليّ على الموارد المحليّة المتاحّة لديهم ودعم الدولة وفقاً لسياستها التنمويّة.

ونجد أنّ باركر يحدّد تعريف التنمية المحليّة على أساس " أنّها مجهودات تُمارس بواسطة مهنيين بجانب المواطنين بهدف دعم العلاقات الإجتماعيّة في المجتمع، وتحفيز المواطنين للمساعدة الذاتية وتنمية القيادات الشعبيّة وتطوير وإنشاء منظمات إجتماعيّة جديدة".⁽³⁾ ويؤكد باركر على أنّ المواطنين يُعاد صياغة اتجاهاتهم وتوجهاتهم من خلال التفاعل الإجتماعي الذي يتمّ في عمليات تنمية المجتمع. ويعرّف آرثر دينهام ARTHUR Dunhaim تنمية المجتمع المحليّ بأنّها: " الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحليّة وزيادة طاقة الأهالي على المشاركة والتسيير الذاتي وتكامل الجهود فيما يتصل بشؤون المجتمع المحليّ".⁽⁴⁾

وقد عرّف "إيدوارد روس EDWARD ALSWORTH Ross" تنمية المجتمع المحليّ بأنّها: " عمليّة يتمكّن بها المجتمع المحليّ من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقاً لأولوياتها مع إدكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف، والتصرّف على الموارد

1- أحمد مصطفى خاطر ومحمّد عبد الفتاح محمّد، مرجع سابق، ص54.

2- مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص164.

3- أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص20.

4- أحمد مصطفى خاطر ومحمّد عبد الفتاح محمّد، مرجع سابق، ص54.

الدَّاخلِيَّةِ وَالخَارِجِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَذِهِ الحَاجَاتِ وَالأَهْدَافِ وَالقِيَامِ بِالعَمَلِ إِزَاءَهَا وَمِنْ خِلَالِ ذَلِكَ يُمكنُ أَنْ تَنمُو وَتَمْتَدُّ رُوحُ التَّعَاوُنِ وَالتَّضَامُنِ فِي المُجْتَمَعِ".⁽¹⁾

مِنْ خِلَالِ هَذَا التَّعْرِيفِ نُلَاحِظُ أَنَّهُ يُرَكِّزُ عَلَى عَمَلِيَّةِ المُشَارَكَةِ الجَمَاهِيرِيَّةِ عَنِ طَرِيقِ تَحْدِيدِ الإحتِياجَاتِ وَوَضْعِ الحُلُولِ المُناسِبَةِ لَهَا، وَكَذَلِكَ الإِهْتِمَامَ بِعُنْصُرِ التَّعَاوُنِ بَيْنَ أَفْرَادِ المُجْتَمَعِ. بَيْنَمَا يَنْظُرُ كُلُّ مَنْ جَاكُسُونُ وَدِيكْسُونُ إِلَى تَنمِيَةِ المُجْتَمَعِ بِاعْتِبَارِهَا عَمَلِيَّةً تُشجِعُ أبنَاءَ المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ عَلَى اتِّخَاذِ حَطَوَاتٍ تَجْعَلُ حَيَاتَهُمَ المَادِيَّةَ وَالرُّوحيَّةَ أَكثَرَ غِنَى، مُعْتَمِدِينَ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنفُسِهِمْ، وَيَرَى جَاكُسُونُ أَنَّ جَوْهَرَ التَّنْمِيَةِ هُوَ الكَيْفِيَّةُ الَّتِي يُعَالِجُ بِهَا المُجْتَمَعُ مُشكَلَاتِهِ، وَيَرَى دِيكْسُونُ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا سَبَقَ أَنَّ هُنَاكَ عَدَدًا مِنَ الأَبْعَادِ تُعَبِّرُ أَسَاسًا عَنِ التَّنْمِيَةِ وَهِيَ:⁽²⁾

* أَنَّ التَّنْمِيَةَ تُرَكِّزُ عَلَى الإِنْسَانِ.

* أَنَّهَا عَمَلِيَّةٌ وَلَيْسَتْ مُجَرَّدَ حَادِثَةٍ.

* أَنَّهَا تَتَطَلَّبُ التَّنْظِيمَ مِنْ جَانِبِ كُلِّ المُشَارِكِينَ فِي هَذِهِ العَمَلِيَّةِ.

وَعَرَّفَتِ التَّنْمِيَةَ المَحَلِّيَّةَ مِنْ طَرَفِ مُعْجَمِ مُصْطَلَحَاتِ الرِّعَايَةِ وَالتَّنْمِيَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ عَلَى أَنِّهَا: " عَمَلِيَّةٌ تَعْبِيَّةٌ وَتَنْظِيمٌ جُهُودِ أَفْرَادِ المُجْتَمَعِ وَجَمَاعَاتِهِ وَتَوَجُّبِهَا لِلْعَمَلِ المُشْتَرَكِ مَعَ الهَيئاتِ الحُكُومِيَّةِ بِأَسَالِبِ دِيمُقْرَاطِيَّةٍ لِحَلِّ مُشكَلَاتِ المُجْتَمَعِ وَرَفْعِ مُسْتَوَى أبنَائِهِ إِجْتِمَاعِيًّا وَتَقَافِيًّا وَمُقَابَلَةِ إِحتِياجَاتِهِمُ بِالإِنتِفَاعِ الكَامِلِ بِكَافَّةِ المَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ وَالبَشَرِيَّةِ وَالمَالِيَّةِ المُتَّاحَةِ".⁽³⁾

وَيَعْرِفُهَا الدُّكْتُورُ "عَبْدُ البَاسِطِ حَسَنٌ" بِأَنَّهَا كَمَدْخَلٌ تَهْدِفُ إِلَى إِحْدَاثِ تَغْيِيرَاتٍ إِقْتِصَادِيَّةٍ وَإِجْتِمَاعِيَّةٍ وَتَقَافِيَّةٍ مَقْصُودَةٍ عَنِ طَرِيقِ الإِسْتِفَادَةِ بِالطَّاقَاتِ وَالإِمْكَانِيَّاتِ المَوْجُودَةِ بِالمُجْتَمَعِ، وَالإِعْتِمَادِ عَلَى الجُهُودِ المَحَلِّيَّةِ وَالتَّعَاوُنِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الجُهُودِ الحُكُومِيَّةِ فِي تَنْفِيذِ البَرَامِجِ المُوَجَّهَةِ نَحْوَ تَحْسِينِ الأَحْوَالِ المَعِيشِيَّةِ لِالأَفْرَادِ عَلَى أَنَّ يَأْتِي هَذَا التَّعَاوُنُ نَتِيجَةً فَهْمٌ وَإِفْتِنَاعٌ".⁽⁴⁾

أَمَّا عَاطِفُ غَيْثٌ فَهُوَ يُعَرِّفُ تَنْمِيَةَ المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ بِقَوْلِهِ: " مُصْطَلَحٌ يُسْتَعْمَدُ لِيُوصَفِ سُلُوكِ أَعْضَاءِ مُجْتَمَعِ مَحَلِّيٍّ مُعَيَّنٍ حِينَما يُنْظَمُونَ جُهُودَهُمُ بِهَدَفِ التَّخْطِيطِ وَالعَمَلِ مِنْ أَجْلِ تَحْسِينِ أحوالِ المُجْتَمَعِ فَيُحَدِّدُونَ حَاجَاتِهِمْ وَمُشكَلَاتِهِمُ الجَمْعِيَّةَ وَالفَرْدِيَّةَ، وَيَضْعُونَ بَرَامِجَ مُحَدَّدَةٍ لِحَلِّ هَذِهِ المُشكَلَاتِ وَيَعْتَمِدُونَ فِي تَنْفِيذِهَا عَلَى مَوَارِدِ المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ وَقَدْ يَحْصُلُونَ عَلَى تَدْعِيمٍ لِهَذِهِ الجُهُودِ الذَّائِتِيَّةِ مِنْ هَيئاتِ حُكُومِيَّةٍ أَوْ غَيْرِ حُكُومِيَّةٍ خَارِجِ نِطاقِ المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ إِذَا لَزِمَ الأَمْرُ".⁽⁵⁾

¹ - رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق، ص 22.

² - نفس المرجع السابق، ص 19.

³ - أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، أنظر: تنمية محلية Local Development.

⁴ - أحمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمّد، مرجع سابق، ص 55.

⁵ - محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص 67.

فالتنمية المحلية تُعبر عن إشراك المواطنين المحليين في عملية تنمية الإقليم المحلي، كما نلاحظ أن التعريف على اختلافها إلا أنها تعتبر التنمية المحلية سياسات وبرامج تهدف إلى تنمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمواطن وبالتالي لا تقتصر التنمية على الجانب الاقتصادي دون سواه، والتنمية المحلية بهذا المعنى هي عملية شاملة فهي ليست منفصلة عن المفهوم العام للتنمية فهي تشكل في أي جانب من جوانبها عملية متكاملة، وهي وإن كانت تبدو اقتصادية في إطارها العام إلا أن هدفها اجتماعي، وهذا ما يؤكد على أن التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية هو حتمي وضروري ولا يقتصر هذا التكامل على الجوانب المادية فقط ذلك أنه لأبد وأن يواكب التغيرات المادية تغيرات غير مادية تتمثل في ترشيد السلوك وترسيخ القيم لدى المواطنين. وتُعرف تنمية المجتمع المحلي أيضا بأنها: "تلك الجهود والمساهمات المخططة التي يمكن أن تضطلع بها الدولة من خلال إعادة صياغة دورها كوحدات إدارية محلية ونقلها من الإطار التقليدي المتعارف عليه إلى آفاق أرحب تحرض على تحريك واستيعاب الطاقات البشرية المحلية والإستفادة من الدعم الحكومي والأهلي لتحقيق أهداف التنمية الوطنية على المستوى المحلي".⁽¹⁾

ومن التعريفات الحديثة والبسيطة لتنمية المجتمع أنها: "عملية معايشة ومشاركة وتعلم.. معايشة وتفهم كل مكونات المجتمع وأهدافه.. ومشاركة تشمل كل الجهود المبذولة من كافة قطاعات المجتمع.. تعلم تبدو آثاره فيما يحدث من تغيير أو تعديل من خلال الإنجازات الملموسة ماديا أو تدعيم العلاقات إنسانيا أو إشباع الاحتياجات الأساسية وتحسين نوعية حياة أبناء المجتمع وتمكين المؤسسات وكافة القطاعات من الإسهام في رفع مستويات الحياة بكل صورها وأبعادها وفي الوقت والمكان المناسبين".⁽²⁾

يُشير آلان إدوارد ودوروتي جونز ALLEN Edward & DOROTHE Jones في كتابهما المجتمع المحلي وتنميته أن: "تعريف تنمية المجتمع يشير دائما إلى العمليات التي يحاول أعضاء المجتمع نتيجة بذل مجهوداتهم المكثفة للرقى بالمجتمع وهذه المجهودات التي يقومون بها ترجع إلى الفعل المجتمعي وهي تسعى إلى إحداث التغيير في المجتمع المحلي عن طريق الرأي والإقناع أو عن طريق الصراع ويجب أن يكون التغيير مرتبطا بالوحدة الاجتماعية المحلية ككل وأن الناس الذين يتأثرون به يرتبطون بهذه الوحدة الاجتماعية، كما أن هؤلاء الذين يسعون في إحداث التغيير مرتبطون أيضا بالمجتمع المحلي".⁽³⁾

¹ - غازي سلطان فلاح القبلان، مرجع سابق، ص134.

² - رشاد أحمد عبد الطيف، تنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق، ص24.

³ - A Edward. D Jones, Community and Community Development, Mouton, the hague paric, 1975,p.138.

نُلاحظُ أنَّ الجميعَ تقريباً وكُلُّ مَنْ تكلَّم عن التنمية المحليَّة يُوكِّدُ على أنَّها عمليَّةٌ تشاؤميَّةٌ حيثُ تتصافَّرُ فيها جهودُ الحكومةِ معَ جهودِ المواطنينِ بما يُحقِّقُ في النِّهايةِ التَّكاملَ لإحداثِ التَّغيُّرِ المرغوبِ والرِّفاهيَّةِ لأفرادِ المُجتمعِ وجماعاتِهِ، كما أنَّها عمليَّةٌ مُنظَّمةٌ ومُخطَّطةٌ وهذا ما جعلَ " ريتشارد بوستن RICHARD Poston يضعُ تعريفاً عامَ 1958م للتنمية المُجتمعِ يوضِّحُ من خلالِهِ أنَّها ليستَ مُجرَّدَ جهودٍ عفويَّةٍ، ولكنَّها بناءٌ مُنظَّمٌ من المَعْرِفةِ التي تُطبَّقُ بِفاعليَّةٍ معَ المُجتمعِ، ومن خلالِ وِطائفِهِ العامَّةِ والتَّكاملِ فيما بينها بِهدفِ تحقيقِ المُساعدةِ المُنظَّمةِ القائمةِ على التَّخْطِيطِ والتَّنْفِيزِ بِغرضِ تحقيقِ الرِّفاهيَّةِ للإنسانِ كعضوٍ مُنتجٍ في المُجتمعِ".⁽¹⁾

ومن خلالِ استعراضِ التعاريفِ السَّابِقةِ نستطيعُ أنْ نستنتجَ خصائصَ التنمية المحليَّةِ وهي كالآتي:

- إنَّ التنمية المحليَّةَ هي عمليَّةٌ فرعيَّةٌ وليستَ عرَضِيَّةً عابرةً فهي عمليَّةٌ تفاعليَّةٌ حركيَّةٌ ديناميكيَّةٌ مُستمرَّةٌ ومُتجدِّدَةٌ إذ أنَّها تقتضي حركةً مُستمرَّةً في الجسدِ الاجتماعيِّ بأعضائه وأبنائه المتنوعةِ بغيَّةِ إشباعِ الحاجاتِ والمُنطلقاتِ المُتجدِّدةِ للجماعةِ السياسيَّةِ.
- التنمية المحليَّةُ عمليَّةٌ مُوجَّهةٌ ومُتعمَّدةٌ من أجلِ الإقترابِ من القيمِ والمُثلِ العُلْيَا لِتلكِ الجماعةِ كما أنَّها عمليَّةٌ واعيةٌ تَسْتَهْدِفُ الأقاليمَ الفرعيَّةَ من الوطنِ وهذا يعني أنَّها ليستَ عشوائيَّةً أو تلقائيَّةً بل هي عمليَّةٌ إراديَّةٌ مُخطَّطةٌ.
- التنمية المحليَّةُ ليستَ عمليَّةً معرُولةً ومُنقرَدةً بل تَدْخُلُ في إطارِ السِّياسةِ التَّنميَّةِ الوطنيَّةِ، وتُساهمُ في التنمية الوطنيَّةِ بِشكلٍ أو بآخرِ فهي ليستَ بِمُعزَّلَةٍ عنها.
- التنمية المحليَّةُ تَتطلَّبُ لِحصولِها إرادةً شعبيَّةً جماعيَّةً هي إرادةُ التَّخْلِصِ من شبحِ التَّخَلْفِ وهذا يفتتضي وعياً وشعوراً بالتَّخَلْفِ وتبعاتِهِ والرَّغبةِ الملحةِ في التَّخْلِصِ مِنْهُ من قِبَلِ المُجتمعِ المحليِّ والوَطَنِيِّ ككُلِّ.
- التنمية المحليَّةُ هي عمليَّةٌ مُجتمعِيَّةٌ يَجِبُ أنْ يُساهمَ فيها جميعُ فئاتِ المُجتمعِ المحليِّ ولا يَجِبُ أنْ تَعتمدَ على فئةٍ مُجتمعِيَّةٍ دونَ أُخرى، وأنَّما جميعُ المكوِّناتِ المُجتمعِيَّةِ هي مُطالبَةٌ بِالمُساهمةِ وكُلِّ حَسَبِ مَوقِعِهِ.
- التنمية المحليَّةُ هي عمليَّةٌ تَغْيِيرِ لأوضاعِ المُجتمعِ المحليِّ من وضعٍ مُعيَّنِ إلى وضعٍ آخَرَ أَفضَلَ وأحسَنَ، فهي تَعْمَلُ على التَّحَرِّكِ الإيجابيِّ من جانبِ المُجتمعِ المحليِّ بِأسرِهِ من أجلِ تحسِينِ الظُّروفِ الاجتماعيَّةِ.

¹ - مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 16.

- التنمية المحليّة هي عمليّة مُحدّدة الغايات والأهداف ولها إستراتيجيّة طويلة المدى، فالدفع بعجلة التنمية لا يتمّ بطريقة عفويّة بل إنّ العمليّة تحتاج تخطيطاً دقيقاً من أجل تحديد الاحتياجات ومن ثمّ العمل على توفيرها.
- نعتدّ التنمية المحليّة بالدرجة الأولى على الجهود البشريّة المحليّة وعلى الموارد المحليّة أيضاً.
- للتنمية المحليّة أهداف وغايات تسعى لتحقيقها من خلال إتباع آليات فعّالة ومجموعة مبادئ تقوم عليها.
- التنمية المحليّة هي مسار تحسّين فهي كسائر عمليّات الانتظام المجتمعي يجب أن تُركّز على التحوّلات والنتائج، فهي تلك التنمية التي تُخاطب الحاجات المجتمعيّة المعاشة من خلال التركّيز على القيام بتحوّلات لتحقيق نتائج تعالج هذه المسائل.
- التنمية المحليّة هي إيجاد بُنية تحتية مُركّزة إلى المجتمع المحليّ وشاملة يُمكن لها على هذا الأساس أن تتجاوب بأيّ طريقة لازمة لمواجهة التحدّيات وللاستفادة من الموارد لإيجاد تغيير اجتماعي إيجابي.
- التنمية المحليّة تُؤدّي دور القاعدة الأساس لأنواع أخرى من الانتظام وهي بحدّ ذاتها تُصوّب نحو مسائل مجتمعيّة تُؤثر على الجميع: التنمية الإقتصاديّة والصحة العامّة... إلخ فالغاية هي بناء قدرة المجتمع المحليّ على التّعاطي مع أيّ حاجات أو مسائل تنشأ، وهي تُظهر في مشاريع مجتمعيّة أصغر كتنظيف الأحياء وبناء ملعب في المجتمع المحليّ وهي تُساعد على تحديد الحسّ المجتمعي وبنائه لدى مختلف سُكّان المنطقة.
- التنمية المحليّة هي جزء من التنمية الوطنيّة، وتُساهم فيها بشكل أو بآخر.
- كما يُمكن تحديد مُتطلّبات تنمية المجتمع المحليّ فيما يأتي:⁽¹⁾
- 1- وجود برنامج مُخطّط يهتمّ بالاحتياجات الكليّة للمجتمع المحليّ وبوسائل حلّها.
 - 2- الحصول على معونة فنيّة من الهيئات الحكوميّة والأهليّة وهذا يشمل الموظفين والأدوات... إلخ.
 - 3- إتباع أسلوب الفريق التّعاوني في العمل من أجل مُساعدة المجتمع.
 - 4- تشجيع ممارسة أسلوب المُساعدة الذاتية والمشاركة من جانب المُقيمين في المجتمع وهذا هو حجر الزاوية في العمليّة كلّها.

3-2-1-2 دوافع الإهتمام بالتنمية المحليّة:

- تعرّضت المجتمعات المحليّة في كثير من الدول النامية للإهمال الشديّد من عجز في الخدمات والمشروعات، ورُبّما يرجع هذا في جانب كبير منه إلى المناخ العامّ السائد في هذه الدول المليء بالتحدّيات ومن ناحية أخرى فقد يرجع هذا إلى عدم إشراك الجماهير لمُدّة طويلة في تقرير مصيرها إلاّ

¹ غازي سلطان فلاح القبلان، مرجع سابق، ص135.

أَنَّ اسْتِمْرَارَ وَتَقَاظُمَ مَشَاكِلِ التَّخَلُّفِ رَغْمَ مُحَاوَلَاتِ التَّغْيِيرِ الْمُسْتَمِرَّةِ هُوَ الَّذِي أَدَّى إِلَى زِيَادَةِ الْأَعْبَاءِ الْمُقَاةِ عَلَى عَاتِقِ الدُّوَلِ لِلنُّهُوضِ بِمُسْتَوَى الْحَيَاةِ".⁽¹⁾

رُبَّمَا إِلَى وَفْتِ قَرِيبٍ لَمْ تَكُنْ الدُّوَلُ تَكْتَرِثُ لِلتَّنْمِيَةِ الْمَحَلِّيَّةِ بِالشَّكْلِ الَّذِي نَرَاهُ الْيَوْمَ حَيْثُ تَغَيَّرَتْ النَّظْرَةُ وَكَبُرَ الْإِهْتِمَامُ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَتْ تُقَامُ لِأَجْلِهَا النَّدَوَاتُ وَالْمُؤْتَمَّرَاتُ، إِذْ أَصْبَحَتْ التَّنْمِيَةُ تَنَجُّهُ إِلَى الْوَحَدَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ سَوَاءً كَانَتْ رَيْفِيَّةً أَوْ حَضْرِيَّةً.

وَهَكَذَا حَظِيَّتِ التَّنْمِيَةُ الْمَحَلِّيَّةُ بِإِهْتِمَامٍ مُتَزَايِدٍ فِي الْعُقُودِ الْأَخِيرَةِ وَعَلَى كَافَّةِ الْمُسْتَوَاتِ الْأَكَادِيمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ لِأَسْبَابٍ عَدِيدَةٍ وَمُتْرَابِطَةٍ بَعْدَمَا لَمْ تَلْقَ الْإِهْتِمَامَ الْكَافِي فِي بَدَايَاتِهَا عَلَى مُخْتَلَفِ الْمُسْتَوَاتِ النَّظَرِيَّةِ وَالنَّطْبِيقِيَّةِ أَيْضًا، وَقَدْ أَدَّى هَذَا التَّجَاهُ أَوْ الْجَهْلُ بِأَهْمِيَّةِ التَّنْمِيَةِ الْمَحَلِّيَّةِ وَعَلَاقَتِهَا الْحَيَوِيَّةِ بِالتَّنْمِيَةِ الْقَوْمِيَّةِ الشَّامِلَةِ إِلَى ظُهُورِ مُشْكَلَاتٍ عَدِيدَةٍ أَدَّتْ بِمُجْمَلِهَا إِلَى خَلَلٍ فِي التَّوَارِنِ التَّنْمَوِي وَالْمُجْتَمَعِي بِجَمِيعِ أَبْعَادِهِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالْإِقْتِسَادِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَغَيْرِهَا وَقَدْ أَدَّى هَذَا الْخَلَلُ إِلَى إِعَادَةِ النَّظَرِ لِلتَّنْمِيَةِ الْمَحَلِّيَّةِ حَيْثُ لَفَتَتْ إِنْبَاءَ الْبَاحِثِينَ وَالْأَكَادِيمِيِّينَ وَالسِّيَاسِيِّينَ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ كَجُزءٍ لَا يَتَجَزَّأ مِنْ التَّنْمِيَةِ الْقَوْمِيَّةِ الشَّامِلَةِ وَالْمُتَوَازِنَةِ، كَمَا يُمَكِّنُ اسْتِدْرَاكَ حَالَاتِ الْفَتْلِ التَّنْمَوِيَّةِ بِالْعُودَةِ إِلَى التَّنْمِيَةِ الْمَحَلِّيَّةِ.

فِي أَيَّامِنَا الْحَالِيَّةِ "تَأْتِي أَهْمِيَّةُ التَّنْمِيَةِ الْمَحَلِّيَّةِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا وَسِيلَةُ الْمُجْتَمَعَاتِ النَّامِيَّةِ لِمُحَاوَلَةِ اللَّحَاقِ بِرُكْبِ الدُّوَلِ الْمُنْتَدِمَةِ وَتَعْوِيضِ فِتْرَةِ التَّخَلُّفِ، وَهِيَ إِذَا كَانَتْ تُمَارَسُ فِي الْمُجْتَمَعَاتِ الْحَضْرِيَّةِ وَالرَّيْفِيَّةِ عَلَى قَدَمِ الْمَسَاوَاةِ إِلَّا أَنَّهَا تَحْطَى بِالْقَبُولِ وَالنَّطْبِيقِ فِي الْمُجْتَمَعَاتِ الرَّيْفِيَّةِ بِحُكْمِ أَنَّ مُعْظَمَ الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ يَعْمَلُ غَالِبِيَّةَ السُّكَّانِ فِيهَا بِالزَّرَاعَةِ".⁽²⁾ وَإِنَّ الْهَدَفَ مِنْ تَنْمِيَةِ الْمُجْتَمَعِ هُوَ وَضْعُ الْبِرَامِجِ الَّتِي تُنْتَظَمُ اسْتِزَاكَ النَّاسِ أَنْفُسَهُمْ وَهَذِهِ الْبِرَامِجُ تُسَاعِدُ عَلَى إِحْدَاثِ التَّنْمِيَةِ، وَفِي ذَلِكَ تَرَى جِين لَاجَاسَ JEAN Lagasse أَنَّ هُنَاكَ أَرْبَعُ إِعْتِقَادَاتٍ يَجِبُ أَنْ نَضَعَهَا نَصَبَ أَعْيُنِنَا مِنَ الْقِيَامِ بِعَمَلِيَّةِ تَنْمِيَةِ الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ وَهِيَ:⁽³⁾

- أَنَّ كُلَّ النَّاسِ لَدَيْهِمُ الرُّغْبَةُ فِي تَحْسِينِ ظُرُوفِ الْمَعِيشَةِ وَأَنَّ لَدَيْهِمْ أَسْبَابًا شَخْصِيَّةً وَحَاجَاتٍ إِجْتِمَاعِيَّةً وَأَنَّهُمْ عِنْدَمَا لَا تُشَبَّعُ هَذِهِ الْحَاجَاتُ يَشْعُرُونَ بِالتَّعَاسَةِ وَالرُّغْبَةَ بِضُرُورَةٍ أَنْ يَتِمَّ شَيْئًا مَا مِنْ أَجْلِهِمْ.

- إِنَّ الَّذِي يَمْنَعُ إِشْبَاعَ وَتَحْقِيقَ هَذِهِ الْحَاجَاتِ قَدْ تَكُونُ قَلَّةُ الْمَصَادِرِ أَوْ الْكَسَلِ أَوْ ضَعْفُ الْمُسْتَوَاتِ الطَّمُوحِ أَمَا إِذَا مَا جَاءَتْ الْفُرْصَةُ لِإِظْهَارِ هَذِهِ الْحَاجَاتِ وَإِشْبَاعِهَا فَإِنَّ النَّاسَ سَيَكُونُونَ أَكْثَرَ نَشَاطًا وَتَقَدُّمًا.

¹ - مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص 164.

² - أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص 58.

³ - J Lagasse, T, H, Community Development in Manitoba in Human Organization vol.24, winter, 1965, No.4, p234.

- أن كل الجماعات الإنسانية تستطيع أن تساعِد نفسها عندما تُعطي الفرصة لذلك.
- لكي تُحقّق التّغيير المطلوب يجب أن تُؤثّر في الجوانب المختلفة للسلوك الإنساني وفي الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأنّ التّغيير جانب سيؤثّر في الجوانب الأخرى، وبالتالي فإنّ رفض التّغيير في أحد الجوانب قد يكون رفضاً للجوانب الأخرى.
- ويمكنُ تخصيصُ أهمّ الأسباب والدوافع الكامنة وراء الإهتمام المتزايد بالتنمية المحليّة فيما يلي:
- تبلور الوعي العام: يعدّ هذا أهمّ الأسباب الفكرية والسياسية والثقافية على الإطلاق، ذلك أنّ الجهود التعليمية المختلفة وانتشار وسائل الإعلام المختلفة والاتصال الجماهيري الواسع والانفتاح والتفاعل الفكري والثقافي كل هذه العوامل أدت إلى زيادة الوعي العام للناس في المجتمعات المعاصرة، هذا الوعي جعلهم يدركون أهمية تنمية مجتمعاتهم وضرورة المشاركة فيها وأنهم هم سبب نجاحها.
- الهجرة الداخلية: وتزوح السكان المستمر من المحليات إلى التجمعات السكانية الكبرى التي تتوفر على مستوى معيشي أرقى وما رافق ذلك من آثار سلبية مثل ازدحام المدن والبطالة وتفرغ الريف والقرى وهجر الأرض المنتجة والتزرف الاستهلاكي الزائف وزيادة الطلب على الخدمات العامة في المدن وغيرها من المشكلات.
- الاستفادة من الموارد المحليّة: فكما هو معروف المجتمعات المحليّة غنيّة بالثروات المختلفة سواء كانت بشرية أو مادية وهكذا بدل أن تُترك لتذهب سدى فإنه بالتّوجه إلى التنمية المحليّة يمكن الاستفادة من المصادر والثروات في مجالات عديدة مثل الزراعة والمياه والسياحة دون إغفال الطاقة البشرية وغيرها من المصادر وتوجيهها لخدمة التنمية القوميّة الشاملة.
- تعزيز دور المشاركة الشعبيّة: وذلك بإفحام المواطنين على اختلاف شرائحهم وأعمارهم في عملية التنمية وتفعيل أدوارهم في كافة المناطق في الإسهام في الجهود التنموية تخطيطاً وتنفيذاً.
- التخلّص من المركزيّة: والتّوجه نحو اللامركزيّة الإدارية بحيث تتطوّر كافة المناطق المحليّة والمركزيّة بشكلٍ متقاربٍ نسبياً ويسمح بتقديم الخدمات العامة بسرعة وكفاية وفعالية.
- تحقيق الاستقرار والوحدة الوطنيّة: فإنّ التنمية المحليّة تقضي لا محالة على الهجرة وهذا بدوره يؤدي إلى الاستقرار والوحدة والقوة والتعاون والإنسجام العام على المستوى الوطني بشكلٍ يسهم في تحقيق الأمن الداخلي ويعزّز قدرات الدفاع الخارجي.
- وبناءً على ذلك فإنّ التنمية المحليّة عملية اجتماعية في المحلّ الأول تُمكن أفراد المجتمع من المشاركة والسيطرة على بيئتهم المحليّة وتوجيه التّغيير فيها من أجل النهوض بالمستوى المعيشي الشّيء الذي يدفعهم للبقاء فيها، ولا ينبغي النظر إلى عملية تنمية المجتمع المحليّ على أنّها عملية قائمة بذاتها وإنما هي جزء من خطة قومية عامة تستهدف رفاهية المواطنين على المستويين المحلي والقومي فهي ليست عملية معزولة.

كَمَا أَنَّ التَّنْمِيَةَ المَحَلِّيَّةَ أَصْبَحَتْ مَطْلَبًا قَوْمِيًّا وَسِيَاسِيًّا لِتَعْرِيزِ القُدْرَةِ الدَّائِيَّةِ المُجْتَمَعِيَّةِ كَكُلِّ لِمُوَاجَهَةِ التَّجْدِيدَاتِ وَالمُتَطَلِّبَاتِ وَالأَمَالِ الَّتِي رُبَّمَا طَالَ كِبُئُهَا أَوْ تَحْرِيكُهَا فِي الإِتِّجَاهِ الخَاطِئِ كَمَا أَنَّهَا فُرْصَةٌ لِلْمُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ حَتَّى يُثَبِّتَ وَجُودَهُ وَيُحَقِّقَ دَاتَهُ.

3-2-2 مَقَوِّمَاتِ التَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ وَمَرَاكِحُهَا:

3-2-2-1 مَقَوِّمَاتِ التَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ:

تُسَاهِمُ تَنْمِيَةُ المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ فِي تَوْفِيرِ أَفَاقٍ أَفْضَلَ لِلإِنْسَانِ بِاعْتِبَارِهِ وَسِيلَةً لِتَحْقِيقِ أَهْدَافِ التَّنْمِيَةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَلَا يُتَوَقَّعُ أَيُّ نَجَاحٍ لِلتَّنْمِيَةِ إِلاَّ إِذَا امْتَلَكْتَ القُدْرَاتِ الفَنِّيَّةِ وَالإِدَارِيَّةِ وَالَّتِي تُعْرَفُ بِالمَقَوِّمَاتِ، فَلَا يُمَكِّنُ لِلتَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ أَنْ تَكُونَ إِلاَّ إِذَا تَوَفَّرَتْ مَقَوِّمَاتٌ تَقُومُ عَلَيْهَا وَإِذَا لَمْ تَوْجَدْ هَذِهِ المَقَوِّمَاتِ فَلَا يُمَكِّنُنَا الحَدِيثُ عَن وَجُودِ تَنْمِيَةِ مَحَلِّيَّةٍ أَصْلًا وَهَذِهِ المَقَوِّمَاتُ تَتَمَثَّلُ فِيهَا يَلِي: (1)

1- المَقَوِّمَاتِ المَالِيَّةِ: يُعَدُّ العُنْصُرُ المَالِيَّ عَامِلًا أَساسِيًّا فِي التَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ حَيْثُ أَنَّ نَجَاحَ الهَيِّئَاتِ المَحَلِّيَّةِ فِي أَداءِ وَاجِبِهَا وَالنُّهُوضِ بِالأَعْبَاءِ المُلقَاةِ عَلَيَّ عَانِقِهَا مِنْ نَاحِيَةِ تَوْفِيرِ الخَدَمَاتِ لِلْمُوَاطِنِينَ يَتَوَقَّفُ لِحدِّ كَبِيرٍ عَلَيَّ حَجْمِ مَوَارِدِهَا المَالِيَّةِ، وَمِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنَّهُ كُلَّمَا زَادَتْ المَوَارِدُ المَالِيَّةُ الَّتِي تُخْصُ الهَيِّئَاتِ المَحَلِّيَّةِ كُلَّمَا أَمَكَّنَ لِهَذِهِ الهَيِّئَاتِ أَنْ تُمارِسَ إِختِصاصِهَا عَلَيَّ الوَجْهِ الأَكْمَلِ مُعْتَمِدَةً فِي ذَلِكَ عَلَيَّ نَفْسِهَا دُونَ اللُّجُوءِ إِلَى الحُكُومَةِ المَرْكَزِيَّةِ لِلحُصُولِ عَلَيَّ الإِعَانَاتِ المَالِيَّةِ كَمَا أَنَّ تَسْيِيرَ هَذِهِ المَوَارِدِ يَتَطَلَّبُ وَجُودَ إِدارةٍ مَالِيَّةٍ عَلَيَّ المُسْتَوَى المَحَلِّيِّ تَتَوَلَّى تَنْظِيمَ حَرَكَةِ الأُمُوالِ وَهَذَا بِالتَّخْطِيطِ المَالِيَّ الحَيِّدِ وَكَذَا الرِّقَابَةَ المَالِيَّةِ المُسْتَمْرَةَ.

2- المَقَوِّمَاتِ البَشَرِيَّةِ: يُعْتَبَرُ العُنْصُرُ البَشَرِيَّ أَهَمَّ عُنْصُرٍ فِي العَمَلِيَّةِ الإِنْتاجِيَّةِ وَفِي نَجَاحِ التَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ فَالعُنْصُرُ البَشَرِيَّ هُوَ الَّذِي يُفَكِّرُ فِي كَيْفِيَّةِ إِسْتِخْدَامِ المَوَارِدِ المُتَاحَةِ أَفْضَلَ إِسْتِخْدَامَ وَهُوَ الَّذِي يُدِيرُ التَّمْوِيلَ اللَّازِمَ لِإِقَامَةِ المَشْرُوعَاتِ كَمَا أَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُنْفِذُ هَذِهِ المَشْرُوعَاتِ وَيُتَابِعُهَا وَيُعِيدُ النِّظَرَ فِيهَا يُقَابِلُهُ مِنْ مُشْكَلاتِ وَيَضَعُ الحُلُولَ المُناسِبَةَ لَهَا فِي الوَقْتِ المُناسِبِ، وَإِنَّ دَوْرَ العُنْصُرِ البَشَرِيَّ فِي التَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ يُمَكِّنُ النِّظَرَ إِلَيْهِ مِنْ رَؤْيَيْتَيْنِ:

الأولى: هِيَ أَنَّهُ غَايَةُ التَّنْمِيَةِ حَيْثُ أَنَّ هَدَفَ التَّنْمِيَةِ هُوَ الإِنْسَانُ.

الثانية: أَنَّهُ وَسِيلَةٌ تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ.

لِذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ هَدَفَ التَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ هُوَ تَنْمِيَةُ المَوَارِدِ البَشَرِيَّةِ مِنْ مُخْتَلَفِ الجَوَانِبِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ، الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَحَتَّى السِّيَاسِيَّةِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الإِنْسَانَ لَدَيْهِ طَاقَاتٌ وَقُدْرَاتٌ ذَهْنِيَّةٌ

1- بلقاسم سفيان وحواس صلاح، " دور التنظيم الإداري المحلي في التنمية المحلية"، ورقة بحثية في الملتقى الدولي: "آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2-3 جوان 2014م، ص6.

وجسدية تفوق كثيراً ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلاً في مواقع العمل المختلفة وأن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية ولن يتأتى ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانياً وهذا بوضع إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية.

3- المقومات التنظيمية: تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية، ومعنى ذلك خصائص الإدارة المحلية:

- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.
 - إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح.
 - إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.
- وهناك مقومات أخرى تضاف إلى هذه المقومات الرئيسية وهي:
- التخطيط الواعي والمنظم والمدروس بعناية بحيث يتم من خلاله تحديد واضح ودقيق لمختلف الأهداف المراد تحقيقها وكذا الوسائل المساعدة في ذلك.
 - إنطلاق الجهود التنموية من الظروف والمعطيات والقيم الأساسية للمجتمع.
 - تحقيق التوازن بين مختلف المجالات والقطاعات الإنتاجية والخدمية بالاهتمام بها جميعاً دون التفريط في أي منها.

- الربط بين التنمية والمستجدات الحاصلة في مجال العلوم والتكنولوجيا وغيرها أي مساندة عملية التنمية للتطورات التي تشهدها الساحة الدولية.

- التعاون والتنسيق والانفتاح بين مختلف المجتمعات في كافة المجالات من أجل تبادل الخبرات والمعلومات في مجال التنمية وهذا بدوره يعزز احتمالات التنمية.

3-2-2-2 مراحل التنمية المحلية:

لا يمكن لعملية التنمية المحلية أن تحقق أهدافها بين عشية وضحاها، بل لابد لها من سلسلة

مراحل متتابعة حتى يمكنها الوصول إلى المبتغى وهذه المراحل هي: (1)

- أ- **المرحلة المبدئية:** وهي تتسم بقلّة خبرة المجتمع المحلي بجهود التنمية وتشكيك المجتمع في قدرته على حل مشكلاته وتحقيق أهدافه ويرى سكان المجتمع أنّ الجهة القادرة على حل المشكلات هي الحكومة وأنه لا حول ولا قوة لهم في دفع عملية التنمية، وهنا يكون العمل موجهاً ومقصوداً ومبنياً على خطة دقيقة وهادفة من خلال التعرف على أهم المعوقات وأكثرها تأثيراً على أفراد المجتمع وإذكاء الثقة في النفس لأفراد المجتمع بقدرتهم على التعبير والوصول إلى أهدافهم... وإيضاح نوعية المؤسسات التي يمكن أن تساعد أفراد المجتمع في الوصول إلى أهدافهم.. كما يمكن توضيح المضار

¹ - رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 13-15.

التي سوف تنجم عن عدم الاعتماد على النفس في حل المشكلات وتقديم بعض الأمثلة التي توضح ذلك.

ب- **مرحلة الإنطلاق:** حيث يشعر أفراد المجتمع بأنه يمكنهم تغيير بعض الأوضاع والقيام بالمسؤوليات المسندة إليهم وتخفف حدة مقاوماتهم للتغيير وإن كان هذا الشعور يتم ببطء... إلا أنه لا يتراجع ويأخذ في الصدد بصفة مستمرة.

ج- **مرحلة الاستقرار النسبي والشعور بقيمة الإنجاز:** حيث يصل أفراد المجتمع إلى تحقيق الأهداف التي تحركوا من أجلها.. ثم يبدأ المجتمع في السعي نحو تحقيق أهداف أخرى، وكلما تحقق هدف كلما شعر المجتمع بقوته وقدرته على الإنجاز وفي هذه المرحلة تتكون لدى أفراد المجتمع المناسبة في الاستعانة بالمختصين في المجالات التي يحتاجون إليها، وأهم ما يميز هذه المرحلة:

- ارتفاع معدل الثقة بالنفس لدى الأهالي.

- تكامل الجهود الأهلية والحكومية.

- القدرة على ترتيب الاحتياجات حسب أهميتها.

- التحرك في ضوء الموارد المتاحة داخلياً وخارجياً.

ويعاب على هذه المرحلة:

- المغالاة في الثقة بالنفس.

- بدء الهبوط التدريجي لقوة المجتمع إذا لم يجد التوجيه المناسب.

د- **مرحلة هبوط تدريجية:** حيث يشعر المجتمع إلى أنه قد وصل إلى أكبر قدر من المنفعة" المنفعة الحدية" وقد يؤلّد لديه ذلك نوعاً من الملل نتيجة استنفاد قدر كبير من الجهد للوصول إلى تحقيق الأهداف، والشعور بأن العائد من التنمية لا يساوي الجهد المبذول أو قد يتعرض المجتمع لبعض المشكلات الجادة تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة أو قد يحدث نزاع بين الأهالي أنفسهم.

3-2-3 المشاركة في التنمية المحلية:

كل التعريفات التي عرّفت التنمية المحلية إلا وركزت على مشاركة المواطنين في هذه العملية واعتبرته أساس نجاح العملية التنموية في المجتمع المحلي ولا يمكن تصور عملية تنمية ناجحة دون إشراك أفراد المجتمع فهي تركز على مبدأ مشاركة أفراد الجماعة المحلية في حد ذاتها إنطلاقاً من الحكم على أن التنمية قد تؤدي إلى الفشل إذا ما تمت على عناصر بشرية لا تنتمي إلى ذلك الإقليم المعني بالأمر الذي لا يسمح بإيجاد إطارية بشرية محرّكة للنشاط التنموي المحلي، ذلك أن إصلاح وتطوير الجماعات المحلية في جوهرها لن تكون إلا بالاعتماد على طاقاتها الذاتية المتمثلة في الأفراد الذين يقطنون على مستوى إقليمها لأنهم الأدرى بمشاكلهم والأقدر على إيجاد حلول لها. والمشاركة المحلية تعني مشاركة كل من يعمل أو يسكن في المجتمع المحلي سواء أكان من الموظفين الرسميين العاملين في المجتمع أو من قادة المجتمع الشعبيين أو من المواطنين العاديين في رسم الخطط وفي

التنفيذ بل وفي التثقيف أيضا، لأن المشاركة تؤدي إلى أن تصبح الخدمة أكثر واقعية وأقرب إلى حاجات الناس وأكثر تمثيلا مع الثقافة المحلية، كما أن مشاركة المواطنين في المشروعات يشعرهم بمليكتهم لها مما يدفعهم إلى المحافظة عليها والتعود على صيانتها وتجديدها والدفاع عنها⁽¹⁾. لقد ظهر مفهوم المشاركة لأول مرة ضمن مفاهيم أو لفظ التنمية في نهاية الخمسينات وذلك من خلال عمل المسؤولين في مجالات التنمية نتيجة الاختلاف الكبير بين الواقع المجتمعي الذي تعيشه المجتمعات المختلفة وتوقعاتهم الشخصية والمهنية وهذا بدوره أدى إلى تعليقهم أسباب فشل المشروعات التي خططوا لها أو صمموها إلى أن إهتمامات السكان بعيدة تماما عن تصورات المخططين والمنفذين لمشروعات التنمية وانتهوا إلى اعتبار إستراتيجية المشاركة والمشاركين من قيادات المجتمع هي المتغير الأساسي الذي يؤدي إلى نجاح أو فشل مشروعات التنمية⁽²⁾. عندما افتتح المخططون بأن فشل الكثير من المشروعات التنموية أو الخطط التنموية في المجتمعات النامية سببه الأول والرئيس هو إنعدام المشاركة وإستبعاد أفراد المجتمع من هذه العملية أدركوا تمام الإدراك أن نجاح عملية التنمية وبرامجها يتوقف أساسا على المشاركة الفعلية من جانب المواطنين في تحديد هذه البرامج وتدعيمها وصياغتها وهذا هو الذي يعطي هذه العملية صفة الواقعية والإستمرارية وهذا من شأنه يجعلها تسير نحو تحقيق أهدافها المسطرة، ذلك أن أفراد المجتمع هم الأعم باحتياجاتهم وهم فقط بإمكانهم إيجاد أنجع السبل لتحسين أحوالهم ولا يمكنهم إنتظارها من الخارج بل هم من عليه مواجهة وحل مشاكلهم بالأسلوب الذي يتفق مع إهتماماتهم وإمكانياتهم. وهكذا أصبحت المشاركة واعتبرت إستراتيجية أساسية في البرامج التنموية على المستوى المحلي والقومي، وأصبح مفهوم المشاركة من أكثر المفاهيم إستقرارا وقبولاً بين المخططين والمهتمين خاصة في دول العالم الثالث.

فالمشاركة الشعبية في التنمية المحلية تعتبر إحدى دعائم النظم الفعلية في تحقيق أهدافها، فهي تُعبر عن إحساس الجماهير بمشاكلهم ثم إشراكهم في تنفيذ خطط وبرامج تنموية مما يجعلهم أكثر حرصا على الحفاظ على نتائج الأعمال التي ساهموا فيها، ومن القواعد الأساسية لتنمية المجتمع ضرورة المشاركة الشعبية وإذا لم يشارك المواطنون بجهدهم وإمكاناتهم وآرائهم للنهوض بمشروعاتهم المحلية فإن الحديث عن التنمية المحلية يصبح غير مجدٍ ولا معنى له لأنها تُعتبر مسؤولية الجميع دون إستثناء وجب على كل فرد المشاركة فيها مهما كان موقعه في المجتمع. وعلى أية حال فإنه ينبغي أن نُؤكد على أن أعضاء كل مجتمع محلي هم أفدر من غيرهم على فهم طبيعة البيئة المحلية ومكوناتها الطبيعية والثقافية والاجتماعية ومن ثم فإنهم أفدر من غيرهم على عمليات التأثير والتوجيه

1- عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص72.

2- أحمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص87.

والتغيير من خلال تنظيم الفعل والمشاركة دون الخروج من القنوات الرسمية التي ترتبط في المحل الأول بالسلطة المحلية⁽¹⁾.

ولما كبرت مكانة المشاركة ودورها في عملية التنمية المحلية وجدت لها العديد من التعريفات فقد عرفت المشاركة بأنها: "إسهام أهالي المجتمع تطوعاً في جهود التنمية سواءً بالرأي، العمل، بالتنموي وغير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه"⁽²⁾.

ويُقصدُ بالمشاركة الشعبية أيضاً: "العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط حياة مجتمعه في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإتاحة الفرص الكافية له للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع وتصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف"⁽³⁾. إن مشاركة المواطنين في كل مشروعات التنمية المحلية وفي كل خطواتها بدءاً من المرحلة التمهيدية والتخطيطية والتنفيذية والمتابعة والتقييم، هي فيصل نجاح أو فشل جهود التنمية لهذا يجب أن يتاح لمشاركة المواطنين كل مقومات النجاح وذلك بفتح المجال أمامهم وتوفير الجو الملائم لهم، فعندما يعمل الناس سويةً كمجتمع محلي يصبح من الأصعب تهميش مجموعات معينة أو تجاهل احتياجاتهم وهكذا تكون عملية التنمية أكثر فاعلية عندما يكونوا مشاركين بشكل كامل في كافة مراحل التعاطي مع المسائل المجتمعية والعمل باتجاه حلها. "وإن الوعي الحقيقي بالتخلف وبأهمية التنمية وبوسائلها يعدّ مقدّمة ضرورية لدفع عمليات المشاركة، لأن مشاركة الجماهير في المرحلة الراهنة في عمليات التغيير والتنمية قد أصبحت ركيزة من أهم الركائز التي تعتمد عليها تنمية المجتمع، لا لأن المشاركة تدعم الجهد الحكومي وتكمّله فحسب بل لأن لها في نفس الوقت أثرها في إعادة التنظيم الاجتماعي والربط بين الفرد والمجتمع وتعميق العمل من أجل مجتمعهم"⁽⁴⁾.

فالمشاركة هي تعبير جماعي أو تعبير عن إرادة شعبية إيجابية تقوم على أساس تعبئة الجماهير لمواجهة المشاكل والمعوقات وثيقة الصلة بحياتهم من أجل حصول أفراد المجتمع على احتياجاتهم الأساسية (مأكل - ملابس - مشرب... إلخ) أي أنها:⁽⁵⁾

- 1- أي جهد يبذل من جانب أفراد وجماعات ومؤسسات المجتمع.
- 2- إن هذا الجهد يبذل تطوعاً ودون توقع الحصول على عائد نتيجة هذا الجهد.
- 3- قد يكون هذا الجهد (مادي - معنوي - الحث على تأييد مشروعات المجتمع - القيام بعمل... إلخ).

1- مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص176.

2- رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، مرجع سابق، ص238.

3- مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص174.

4- نخبة من أساتذة علم الاجتماع، مرجع سابق، ص21.

5- رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، مرجع سابق، ص238.

4- يترتب على بذل هذا الجهد إحداث تغيير في المجتمع، وتحقيق أهداف التنمية التي يسعى إليها المجتمع سواء كان ذلك التغيير أو التنمية جوهرها الإنسان نفسه، أو المؤسسات العاملة بالمجتمع أو وضع سياسات وبرامج وخطط ومشروعات تُسبغ حاجات المجتمع.

5- تؤدي إلى تحقيق التعامل بين أفراد المجتمع وقيادته ومؤسساته وإلى تعريف الإنماء والولاء للمجتمع.

هناك ستة عوامل تُحدد دواعي إفتتاح وإيمان الدول والمؤسسات بأهمية وجدوى المشاركة الجماهيرية في برامج التنمية المحلية هي:⁽¹⁾

1- المشاركة وسيلة لتقليل التكلفة: إن الحكومات والمؤسسات التي تهتم بالإنتاج ضمن مشروعات التنمية تستخدم المشاركة لتقليل التكلفة أو تقليل المعامرة في توافر عوامل النجاح للمشروع، أي أن المشاركة يمكن أن تسهم بإيجابية في رفع جزء من العبء عن كاهل بعض المؤسسات أو القيام بالجهود الذاتية في المشروعات التنموية.

2- المشاركة أحد المداخل الأساسية لضمان التأييد السياسي والشعبي للمشروعات: المشاركة وسيلة لتقريب وجهات النظر بين تطلعات الجماهير ومطالبهم من قبل الحكومة أو ممثلهم النيابيين ومن واقع الإمكانيات الحقيقية، حيث نجد أن المشاركة تجعل القيادات الأهلية تلمس بنفسها واقع المجتمع وإمكانياته وأولوياته بحيث يؤدي إلى تقبل الضغوط على ممثلهم السياسيين وفي نفس الوقت المزيد من التأييد لهم لأنهم سوف يتعرفون عن قرب على الأعباء والأهداف والمشكلات الخاصة بالمجتمع.

3- المشاركة مطلب إقتصادي تنموي: بدون المشاركة نجد جماعات المجتمع تطالب بالعائد السريع والمادي الملموس لمشروعات التنمية وخاصة المرتبطة بالإستهلاك، بينما مشاركة القيادات وتفهمها للأوضاع يمكن أن يساعد في أن تعي الجماهير أهمية المشروعات الإنتاجية في التنمية وتأجيل بعض الحاجات المادية أو الإستهلاكية لصالح مستقبل المجتمع.

4- المشاركة وسيلة لتحقيق الفعالية للمشروعات وتوظيف الموارد: المشاركة تحول دون تأثير عوامل الفشل على مشروعات التنمية الجديدة في ضوء الاستفادة من الخبرات السابقة عن طريق:

- بيانات حقيقية من واقع المجتمع والتي لا تتوافر للأجهزة البيروقراطية أو التنموية.
- تحقيق إقامة نسق علاقات سليمة يراعي قيم ومعايير المجتمع.
- ضمان التعاون المشترك بين المستويات المختلفة المشاركة في مشروعات التنمية بداية من المستوى المحلي وحتى المستوى القومي.

¹ - أحمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 88-86.

5- وسيلة لتحقيق التوظيف الأمثل للمساعدات الاجتماعية: أصبحت الآن الدول المانحة للفروض أو الهيئات الدولية على قناعة كاملة بأن الوسيلة المأمونة للاستخدام الأمثل لهذه المساعدات لأبد وأن يكون من خلال القنوات التطوعية أو القائمة على المشاركة الأهلية بوصفها المستنيرة الحقيقية والتي سوف تكون على يقين من الاستخدام الأمثل لصالح الجماهير المحتاجة (وصول الدعم لمستحقيه).

6- ضمان تحديد مجتمعات الحاجة أو المشكلة: نظراً لمعايشة المشاركين من أبناء المجتمع

لمشكلاته لهم أدى في تحديد المحتاجين وحصر العدد وتوزيع الاستحقاقات.

فهناك علاقة وثيقة بين المشاركة وتنمية المجتمع المحلي حتى أضحت في وقتنا الحاضر عملية حتمية في برامج التنمية المحلية من حيث أنها تستهدف القيام بإجراءات من شأنها مساعدة الناس على تحقيق أهدافهم وتغيير أوضاعهم وتحسين معيشتهم، فيمكن اعتبار المشاركة الدعامة الأساسية التي تقوم عليها التنمية ولم يبق هناك مجالاً للشك في ذلك، "ولما كانت التنمية تعتمد إلى حد بعيد على إستراتيجية التخطيط والتي بدورها تعتمد على العديد من النظريات التي تضمن جيداً المخطط الاجتماعي، جعل الخطة تقترب من واقع المجتمع فإن هذا يتوقف إلى حد كبير على مدى توافر البيانات وصدقها أمام المخطط الاجتماعي ومن هنا تأتي أهمية المشاركة من قبل جماعات وقيادات المجتمع للتعبير بصدق عن الإحتياجات المجتمعية، بما يسمح بتصميم برامج التنمية بدرجة تقترب كثيراً من واقع المجتمع".⁽¹⁾

وستطيع القول أن المشاركة هي بمثابة العمود الفقري لأي جهد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع والارتقاء والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً، فهي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية إذ أن معرفة المعلومات وحدها لا يفي بالعرض بل لأبد أن تكون هناك آليات يكون الشعب قادراً على اتخاذها ليؤثر في صنع القرار وأن يوضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة، وعلى الدول أن تُعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة فرصة التدخل في تسير شؤونهم بما يخدم مصالحهم ويحسن طريقة عيشهم.

إن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تستقيم إلا بالمشاركة الواسعة لكل القوى العاملة دون تمييز أو تفرقة كل في مجال عمله المناسب في ظل تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة وفي شتى المجالات وفي جميع مستويات العمل، كذلك تؤدي المشاركة الحسنة في عملية التنمية المحلية إلى تحديد المشكلات والحاجات الحقيقية للسكان المحليين وبالتالي تعمل على تحديد أهم مشكلاتهم وحلها

¹ - أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص 165.

وبالتالي تحقيق التنمية الوطنية إذا كان كل مجتمع محلي من المجتمع الوطني يُفون استخدام المشاركة الفعالة.

وإن المشاركة الشعبية الفعالة أصبحت من المسلمات الأساسية في الأدبيات العلمية للتنمية ولا تحتاج لإثبات أو توثيق وفي هذا الشأن يقول جولْيوس نِيريري " JULIUS Nyerere": "التنمية هي إشراك الأهالي في خبرات تعليمية تبادلية، هم جزء منها وتشتغل في نفس ذات الوقت على مواردهم المحلية وكلاء التغيير الغرباء عن المجتمع المحلي بالإضافة إلى الموارد الخارجية، الناس لا يمكن تمييزهم ولكنهم يستطيعون أن ينموا أنفسهم بالمشاركة في اتخاذ القرارات والأنشطة التعاونية التي تؤثر على رفاههم فالناس لا ينمون عندما يسافرون كالحَيوانات إلى مغارات جديدة".⁽¹⁾ فالمشاركة إذن تؤدي دوراً أساسياً في برامج التنمية بوصفها العامل الأساسي أو الرئيسي في تحقيق الأهداف التنموية وتقوم عملية المشاركة على أربعة مبادئ هامة:⁽²⁾

أ- لا تعني المشاركة مشاركة أفقية فقط أي بين أناس من طبيعة واحدة وإنما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات.

ب- اتخاذ القرارات لا يجب أن تُزاوله صفة المجتمع بمفردها ولكن جماعات المجتمع هي الجديرة بتحديد الأولويات واتخاذ القرارات.

ج- يجب أن يعكس التخطيط احتياجات الناس بصفة عامة ولا يجب أن تُطبق نماذج تنموية مستوردة.

د- يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة.

فلا يمكن للتنمية المحلية أن تقوم إلا على مبدأ إشراك أعضاء البيئة المحلية في مناقشة مشاكلهم وإفتراح الحلول ومتابعة البرامج وإطلاعهم على النتائج وتمكينهم ومساعدتهم على القيام بهذه المشاركة وبذلك فإن التنمية المحلية ترمي إلى تحريك ما بالمجتمع المحلي من طاقات كامنة وتغيير ما ألحق بالبعض الآخر من عوامل التخلف وأسبابه، فهي تعمل على تحويل أفراد المجتمع المحلي باتجاه الأفعال الإيجابية للتنمية ورفع درجة الوعي عندهم. ولا بأس أن نذكر في هذا المقام الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث "عبد الله سافور" حول دور المشاركة في التنمية المحلية، بحث ميداني في مدينة عنابة والتي حاول فيها بلورة أبعاد مشكلة "التنمية المحلية والمشاركة فيها" وقد توصل في نهاية البحث إلى بعض النتائج والتي أهمها: إن المشاركة الاجتماعية لمواطني مدينة عنابة (المجتمع المحلي) مُغيّر مُستقلّ تُساهم في نجاح / أو فشل مشاريع التنمية المحلية باعتبارها مُغيّرًا تابعًا، كما توصل الباحث أيضًا إلى أن مشاركة المواطنين في مضمّن تحقيق مشاريع التنمية في المنطقة التي

¹ محمد نبيل جامع، مرجع سابق، ص 111.

² أحمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 105.

يَسْكُنُونَ فِيهَا ضَعِيفَةً مِمَّا جَعَلَ عَجَلَةَ التَّنْمِيَةِ فِيهَا تَسِيرُ هِيَ الأُخْرَى بِوَتِيرَةٍ بَطِيئَةٍ، كَمَا خَلَصَتْ الدِّرَاسَةُ أَيْضًا إِلَى أَنَّ تَحْدِيدَ نُمُودِجٍ وَأُسْلُوبٍ فَعَّالٍ لِكَيْفِيَّةِ تَحْقِيقِ مُشَارَكَةِ المُوَاطِنِينَ فِي تَحْقِيقِ مَشَارِيعِ التَّنْمِيَةِ فِي المُنْطَقَةِ الَّتِي يَسْكُنُونَ فِيهَا يَكْتَنِفُهُ كَثِيرٌ مِنَ العُمُوضِ.

وَمِمَّا تَجَدُّرُ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ أَنَّ: "المُشَارَكَةُ هِيَ ظَاهِرَةٌ نَفْسِيَّةٌ - إجْتِمَاعِيَّةٌ سُلُوكِيَّةٌ تَتَأَثَّرُ بِمَجْمُوعَةٍ مِنَ العَوَامِلِ الدَّاخِلِيَّةِ مِثْلُ: الفُرُوقِ الفَرْدِيَّةِ فِي الجِنْسِ وَالسِّنِّ وَالتَّعْلِيمِ وَالمِهَنِ وَالدُّخُولِ لِجَمَاعَاتِ الجِيلِ الوَاحِدِ أَوْ بَيْنَ الأَجْيَالِ المُتَعاقِبَةِ مِنْ جِهَةٍ، أَوْ العَوَامِلِ الخَارِجِيَّةِ مِثْلَ الوَسْطِ وَالمَوْقِفِ وَحَالَةِ التَّأْرَمِ الرَّاهِنِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، فَالمُشَارَكَةُ إِلَى جَانِبِ كَوْنِهَا مَفْهُومًا سُلُوكِيًّا يُحْرِكُ الذَّاتَ وَالفَرْدَ وَالجَمَاعَةَ وَالجَمَاهِيرَ فَهِيَ ذَاتٌ وَظِيْفَةٌ إجْتِمَاعِيَّةٌ اتِّصَالِيَّةٌ".⁽¹⁾

إِنَّ نَجَاحَ تَنْمِيَةِ المُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ رَهْنٌ بِمَدَى مُشَارَكَةِ المُوَاطِنِينَ فِي عَمَلِيَّاتِ التَّنْمِيَةِ وَقَدْ أُثْبِتَتْ الخَبْرَاتُ وَالتَّجَارِبُ المُتتَالِيَّةُ أَنَّ مَشْرُوعَاتِ تَنْمِيَةِ المُجْتَمَعِ لَنْ يُكْتَبَ لَهَا النِّجَاحُ وَلَنْ تَتَّصَلَ فِي حَيَاةِ المُجْتَمَعِ وَلَنْ تُحَقِّقَ القَائِدَةَ المُنْشُودَةَ مَا لَمْ يَشْتَرِكِ المُوَاطِنُونَ فِي هَذِهِ المَشْرُوعَاتِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ إِشْتِرَاكَ المُوَاطِنِينَ يَضْمَنُ إِخْتِيَارَ مَا يُلائِمُ طَبِيعَةَ هَذَا المُجْتَمَعِ كَذَلِكَ إِشْتِرَاكُهُمْ فِي بَحْثِ مَشَاكِلِ المُجْتَمَعِ وَعَلاجِهَا إِنَّمَا يُسَهِّمُ فِي التَّعَاوُنِ بَيْنَهُمْ مِنْ أَجْلِ الصَّالِحِ العَامِّ وَفِي تَنْمِيَةِ قُدْرَةِ المُجْتَمَعِ كَكُلِّ عَمَلٍ تَحْمِلُ المَسْئُولِيَّاتِ تَدْرِيجِيًّا وَعَدَمِ الإِتْكَالِ أَوْ الإِعْتِمَادِ عَلَى المَصَادِرِ الخَارِجِيَّةِ أَوْ عَلَى السُّلْطَاتِ الحُكُومِيَّةِ فِي حَلِّ المَشَاكِلِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي تَعْتَرِضُ النَّاسَ فِي حَيَاتِهِمُ اليَوْمِيَّةِ بِالمُجْتَمَعِ، فَالعَمَلُ عَلَى دَعْمِ المُشَارَكَةِ المَحَلِّيَّةِ مِنْ قِبَلِ المُوَاطِنِينَ يُعْتَبَرُ وَسِيلَةً لِضَمَانِ نَجَاحِ المَشْرُوعَاتِ بِتَنْمِيَةِ المَشْرُوعَاتِ المُتَعَلِّقَةِ بِتَنْمِيَةِ المُجْتَمَعِ وَدَعْمِ مَشَاعِرِ الإِنْتِمَاءِ وَالمُوَاطَنَةِ حَيْثُ يَقُولُ عبدُ الله سَاقُورُ إنْطِلاقًا مِنْ بَحْثِهِ المِيدَانِي: "تَمَّ إِسْتِعْرَاضُ مُخْتَلَفِ المُقَارِنَاتِ وَالنَّظَرِيَّاتِ التَّنْمِيَّةِ فِي مُقَارِنَتِهَا لِلتَّخَلُّفِ وَأَسْبَابِهِ وَكَانَتْ لَدَيْهَا المُبَادَرَةُ - نَظْرِيًّا عَلَى الأَقْلَ - فِي تَشْخِيسِ وَسَائِلِ العِلاجِ وَمِيَادِينِهَا... وَبِمَا أَنَّ الأَسْبَابَ مُتَعَدِّدَةً وَمُتَشَابِكَةً وَغَيْرَ وَاضِحَةٍ فِي أَحْيَانٍ كَثِيرَةٍ لَذَا يُمكنُ إدْرَاكُ مَدَى صُعُوبَةِ العَمَلِ الإِنْمَائِي فِي تَطْبِيقِ مَبَادِي التَّوْجِيهَاتِ وَالنَّظَرِيَّاتِ المُخْتَلِفَةِ... وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ المُشَارَكَةَ الإِجْتِمَاعِيَّةَ بِاعتِبَارِهَا ظَاهِرَةً إجْتِمَاعِيَّةً - نَفْسِيَّةً - تُنْمِي الشُّعُورَ بِتَحْقِيقِ الذَّاتِ لَدَى الأَفْرَادِ وَتَعْرِسُ فِيهِمْ بَذْرَةَ الإِنْتِمَاءِ لِهَذَا المُجْتَمَعِ وَبَذْرَةَ الوِلاءِ لِهَذَا الوَطَنِ".⁽²⁾

هَذَا الإِنْتِمَاءُ المَوْضُوعِي وَالوِلاءُ الوِجْدَانِي لِلْمُجْتَمَعِ وَالوَطَنِ كَكُلِّ وَالَّذِي لَنْ يَتَأْتِيَ إِلَّا بِالمُشَارَكَةِ الجَمَاهِيرِيَّةِ العَرِيضَةِ فِي عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ وَهُوَ عَامِلٌ مُهِمٌّ لَا يُمكنُ تَجَاهُلُهُ وَقَدْ أَكَّدَ عَلَى ذَلِكَ دَافِيدُ مَاكْمِيلَانْدُ DAVID MacLilland وَكَيْفَ أَنَّ الحَاجَةَ لِلإِنْتِمَاءِ ضَرُورِيَّةٌ حَيْثُ يَقُولُ: "إِنَّ المُجْتَمَعِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يُنْمِيَ فِي نَفْسِ أَفْرَادِهِ الإِحْسَاسَ بِالإِنْتِمَاءِ إِلَى المُجْتَمَعِ الَّذِي يَعِيشُونَ فِي كَفِّهِ مُنْتَمِعِينَ

¹ - عبد الله ساقور، محاضرات في التنمية بالمشاركة، مرجع سابق، ص 245.

² - نفس المرجع سابق، ص 269.

بِخَيْرَاتِهِ".⁽¹⁾ وَلَا شَكَّ أَنَّ قَضِيَّةَ الْإِنْتِمَاءِ الْاجْتِمَاعِيِّ تُعَدُّ مِنَ الْقَضَايَا الرَّئِيسِيَّةِ وَالْمُتَطَلَّبَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ فِي النَّتْمِيَّةِ، وَهَكَذَا يَعْنُو الْبُعْدُ النَّفْسِي - الْاجْتِمَاعِي لِلْمُشَارَكَةِ مُرْتَبِطًا بِوُثُوقِ مَعَ النَّتْمِيَّةِ الْمَحَلِّيَّةِ وَالْوَطَنِيَّةِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ.

فَمُشَارَكَةُ السُّكَّانِ فِي النَّتْمِيَّةِ تَكُونُ عَنْ طَرِيقِ إِدْخَالِهِمْ فِي صُنْعِ الْقَرَارَاتِ الَّتِي تُؤَثِّرُ فِي مُجْتَمَعِهِمْ مُبَاشَرَةً وَتُعَلِّمُ الْإِعْتِمَادَ عَلَى النَّفْسِ بِالْمُسَاعَدَةِ الْمُتَبَادَلَةِ وَكَتْسَابِ مَهَارَاتِ النَّتْمِيَّةِ فَتُصْبِحُ بِذَلِكَ الْمُجْتَمَعَاتِ مُتَشَابِكَةً وَتَشْعُرُ بِالمُسَاوَاةِ وَيَجِبُ أَنْ يُوضَعَ فِي الْإِعْتِبَارِ:⁽²⁾

- ضَرُورَةُ الْإِلْمَامِ وَالْمَعْرِفَةِ النَّامَةِ بِالْمُجْتَمَعِ مِنَ الدَّخْلِ وَيَعْنِي ذَلِكَ التَّعَرُّفَ عَلَى الْعَلَاقَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ الْقَائِمَةِ بَيْنَ أَفْرَادِهِ وَجَمَاعَاتِهِ وَمُكَوِّنَاتِهِ الثَّقَافِيَّةِ حَتَّى لَا تَعْتَرِضَ بَرَامِجُ النَّتْمِيَّةِ تِلْكَ الْعَلَاقَاتِ وَالْمُكَوِّنَاتِ الثَّقَافِيَّةِ.

- يَتَوَقَّفُ تَحْقِيقُ الْمُشَارَكَةِ عَلَى مَدَى إِدْرَاكِ الْفَرْدِ لِلْهَدَفِ مِنَ الْمُشَارَكَةِ فِي بَرَامِجِ وَمَشْرُوعَاتِ النَّتْمِيَّةِ.

- يَجِبُ تَحْدِيدُ أَسَالِيبِ الْمُشَارَكَةِ وَأَشْكَالِهَا وَيَجِبُ تَحْدِيدُ الْأَعْمَالِ الَّتِي يَقُومُونَ بِهَا.

وَبِذَلِكَ لَا تَنَمُّ الْمُشَارَكَةُ الشَّعْبِيَّةُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ بَرَامِجِ وَمَشْرُوعَاتِ النَّتْمِيَّةِ مُرْتَبِطَةً إِزْتِبَاطًا وَثَبَاتًا بِأَهْتِمَامَاتِ الْأَفْرَادِ وَمَصَالِحِهِمْ.

وَالنَّفِطَةُ الْأَخِيرَةُ الَّتِي يَجِبُ عَدَمُ إِغْفَالِهَا فِي مَوْضُوعِ الْمُشَارَكَةِ هُوَ أَنَّ نَجَاحَ عَمَلِيَّةِ النَّتْمِيَّةِ الْمَحَلِّيَّةِ مَرْهُونٌ بِعَدَدِ الْمُشَارِكِينَ فِي هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ وَإِنَّ كَثْرَةَ عَدَدِ الْمُشَارِكِينَ يُعَدُّ عَامِلًا رَئِيسِيًّا فِي نَجَاحِهَا، أَيْ "كُلَّمَا زَادَتْ الْمُشَارَكَةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ فِي النَّتْمِيَّةِ الْمَحَلِّيَّةِ كُلَّمَا كَانَتْ نَاجِعَةً وَنَاجِحَةً".⁽³⁾ وَهِيَ الْأُطْرُوحَةُ الَّتِي تَمَّ اسْتِنْقَافُهَا مِنَ الْبَحْثِ الَّذِي قَامَ بِهِ الْبَاحِثُ عَبْدُ اللَّهِ سَاقُورُ عَلَى مَدِينَةِ عَنَابَةِ، فَإِنَّ الْأَسَاسَ فِي مُوَاجَهَةِ مُشْكَلَاتِ الْمُجْتَمَعِ هُوَ سُكَّانُ الْمُجْتَمَعِ أَنْفُسَهُمْ لِأَنَّهُمْ الْأَقْدَرُ عَلَى التَّعْبِيرِ عَنْ إِحْتِيَاجَاتِهِمْ وَمُشْكَلَاتِهِمْ وَالْأَقْدَرُ أَيْضًا عَلَى تَحْقِيقِ الْأَمَالِ الَّتِي يَطْمَحُونَ فِي الْوُصُولِ إِلَيْهَا فَالنتْمِيَّةُ الْحَقِيقِيَّةُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَسْتَقِيمَ إِلَّا بِالْمُشَارَكَةِ الْوَاسِعَةِ لِكُلِّ الْقَوَى الْعَامِلَةِ دُونَ تَمْيِيزِ أَوْ تَفْرِقَةٍ فَالْمُشَارَكَةُ الْعَرِيضَةُ لِلْمُؤَاطِنِينَ فِي الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ أَمْرٌ هَامٌّ وَضَرُورِيٌّ لِضَمَانِ مَجِيءِ الْخُطَّةِ النَّتْمِيَّةِ مُعَبَّرَةً عَنْ حَاجَاتِ الْمُؤَاطِنِينَ وَأَمَالِهِمْ وَلِضَمَانِ تَفَاعُلِهِمْ مَعَهَا، وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ مُشَارَكَةَ الْمُؤَاطِنِينَ فِي جَمِيعِ خَطَوَاتِ وَمَرَاجِلِ عَمَلِيَّةِ نَتْمِيَّةِ الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ مُشَارَكَةٌ كَامِلَةٌ تَقْضِي عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الصُّعُوبَاتِ الَّتِي تُقَابِلُ الْمُخَطِّطِينَ إِذْ تَجْعَلُ خُطَطَهُمْ وَاقِعِيَّةً وَتُعَبِّرُ عَنْ حَاجَاتِ الْأَهَالِي كَمَا تُخَفِّفُ الْعِبَاءَ عَنْ كَاهِلِ الْمُنفَّذِينَ حَيْثُ سَيَجِدُونَ الْمُجْتَمَعُ كُلَّهُ مُجَنَّدًا مَعَهُمْ وَإِنَّ هَذِهِ الْمُشَارَكَةَ تَجْعَلُ الْمُؤَاطِنِينَ أَكْثَرَ قُبُولًا

¹ نفس المرجع السابق، ص 270.

² وفاء زكي، مرجع سابق، ص 337.

³ عبد الله ساقور، محاضرات في التنمية، مرجع سابق، ص 262.

للمشروعات التي شاركوا في رسم خطتها واتخاذ قرار تنفيذها ومتابعتها وتوفيرها لأنها من صنعهم وبمحض إرادتهم ورغبتهم الحرة.

وستخلص من كل ما قيل أن المشاركة هي: (1)

- 1- تبادل الآراء والأفكار بين جميع فئات المجتمع.
- 2- تعرف المجتمع على مشكلاته والسعي لحلها.
- 3- تصافر كل الجهود المجتمعية للوصول إلى الحل الأمثل للمشكلات.
- 4- الاستفادة من كافة الطاقات الموجودة في المجتمع.
- 5- رفع المعاناة عن أفراد المجتمع ومساعدة الفئات الضعيفة.
- 6- أن يكون هناك تنسيق بين الأهالي والجهات المسؤولة لكي تقدم لهم الخبرات الفنية اللازمة لنجاح المشروعات والبرامج.

7- إن المشاركة تسهم في مواجهة المشكلات الأساسية التي يعاني منها المجتمع مثل (الطرق، الإنارة، المواصلات، الاتصالات، الإسكان... إلخ)

8- إن المشاركة قد تكون على مستوى الدراسة أو التخطيط أو التنفيذ.

9- يترتب على المشاركة تحقيق الاستقرار، الأمن بالمجتمع.

3-2-4 دور التنمية المحلية في تحقيق التنمية الوطنية:

كما أشرنا سابقاً أنه في إطار التطور الذي وقع في فكرة التنمية ظهر وتطور أيضاً مفهوم التنمية المحلية بعد الحرب العالمية الثانية، وحظيت تنمية المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القومي، حيث اتخذ المجلس الاجتماعي والإقتصادي للأمم المتحدة في ماي 1955م قراراً باعتبار منهج المجتمع وسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية والمتخلفة لأن تحقيق التنمية الوطنية من خلال التنمية المحلية للمناطق سيُعطي نتائج أفضل، ومع ضرورة تبني المفهوم الشامل للتنمية فإنه يجب تحقيق تنمية محلية بمفهومها الشامل أيضاً وهكذا فقد ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد إزدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية كونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، إذ أن الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ المشروعات التنموية مما يستوجب تصافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية معاً للوصول إلى نتائج مرضية.

فالتنمية المحلية ما فتئت تسعى إلى حصر مجال التنمية أو نطاقها في حدود ومجالات تربية أصغر ولقد ظلت عملية التنمية تُطرح أساساً على الصعيد الوطني، لكن الوعي المتنامي بالتفاوت

1- رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، مرجع سابق، ص 241.

الإقليمي أدى إلى أخذ المسألة الإقليمية بعين الاعتبار، حيث توجهت التنمية إلى أن تكون داخلية ذاتية تساهم فيها جميع فئات المجتمع وتستجيب إلى ما يحتاج إليه السكان مع التخلي عن الأعمال التنموية المتفرقة وغير المنظمة فضلاً عن ضرورة إحياء مراكز محلية تستغل استغلالاً أمثل الموارد الطبيعية والبشرية المحلية، وهكذا تعمق التنمية المحلية مبدأ المشاركة في التنمية وتطلق من مبدأ البناء من أسفل بأن تجعل من تنمية الجماعات المحلية نغطة الإنطلاق الأساسية لتنمية المجتمع ككل. إذا كانت التنمية المحلية هي تلك العملية التي تتعاون فيها الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية من أجل الإرتقاء بالمجتمعات المحلية ونقلها من وضع معين إلى وضع أفضل في كل المجالات، وإذا كانت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والحضارية تمثل بصفة عامة عناصر تقويم ومقياس تطورها الحضاري فقد أصبح من الضروري لأي مجتمع يمشد الانتقال من وضع التخلف الذي هو فيه إلى مرحلة التقدم والتطور أن يتعرف بدقة على أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية لتحديد ما يجب تغييره من هذه الأوضاع وهكذا يمكنه تجاوز مرحلة التخلف، ولا يتأتى له ذلك إلا من خلال الإعتماد على التنمية المحلية.

وستطيع أن نلاحظ من خلال التعريف التالي للتنمية المحلية: "عملية بواسطتها يمكن تعبئة جهود المواطنين بجانب الجهود الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، وربط المستوى المحلي بالمستوى القومي ومساعدة المواطنين على المساهمة في تقدم الأمة". (1) كيف أن التنمية المحلية هي عملية مرتبطة ولها علاقة بالتنمية الوطنية ولا يمكن عزل إحداها عن الأخرى بأي حال من الأحوال، كما أن مواطنو المجتمعات المحلية هم أساس تقدم الأمة بمشاركاتهم الفعالة من جهة ويتعاونهم مع بعضهم من جهة أخرى. فالتنمية المحلية تركز على المجتمع المحلي باعتباره الوحدة الصغيرة التي يمكن أن تحدث فيها التنمية وأن نقيس المؤثرات الخاصة به وباعتباره النواة التي يعتمد عليها المجتمع الكبير أو الوطن ككل عند صياغة البرامج والخطط أي أنه بمثابة بيت الخبرة للمجتمع الكبير وصانعي القرار الاجتماعي، وإذا كانت التنمية الوطنية تتمثل في مجموعة البرامج والمشاريع الوطنية لمختلف القطاعات نستطيع القول أن التنمية المحلية هي المرآة العاكسة لتلك البرامج أو المشاريع على المستوى المحلي.

يقول إيميري كاسيل "EMERY Kassel": "إن القلب الحقيقي للتنمية هو استقلال المجتمعات.. وإذا لم يستطع المجتمع المحلي أن يمارس بطريق أو باخر ذلك الاستقلال في التأثير على مصيره ومجريات أموره فمن الأفضل حينئذ أن نترك المجتمع المحلي ليعاني من الإهمال الحميد بدلاً من أن نعلقه بأمال كاذبة". (2)

1- أحمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص12.

2- محمد نبيل جامع، مرجع سابق، ص112.

مما سبق عرضه نرى أنّ التنمية المحليّة هي حلقة من جُملة الحلقات المترابطة والفاعلة بينها لشكل دَعْمًا لإعطاء صورة عامّة عن التنمية الوطنيّة كونها نُقطة ممرّ يَبْغِي المُرور بها، وإنّ التنمية المحليّة وإن كانت جزءًا مُتكاملاً مع مشروع التنمية القوميّة الشاملة إلا أنّ لها دورًا حيويًا في دعم الإعتِماد الجماعي على الذات وتنمية المشاركة الفرديّة والجماعيّة التي تُعْتَبَر رُكْنًا أساسيًا في إنجاح التنمية بوجه عامّ فهي حلّ التجارب وتحريك الإمكانيات وإعادة بناء الإنسان ليتقدّم على طريق النمو لتحقيق الأهداف العليا للمجتمع في الوقت الذي يترتّب على ذلك معالجة الصعوبات والإستخدام الفعّال للإمكانيات المتاحة الأمر الذي يُعْتَبَر ضروريًا وحاسمًا على المستوى القومي عند وضع أطر التخطيط وبناء المشروعات التنمويّة والتقليل إلى الحد الأدنى من فرص تراكم الفشل.

ولقد وصل الفكر الإجتماعي إلى أنّ تنمية المجتمع المحلي هو أسلوب يُحدث التغيير في المجتمع المحلي ويصل به إلى مستوى أفضل كما يراه المجتمع ككل، وبالتالي "تتمّ تنمية المجتمع ذاته على أساس أنّ المجتمعات المحليّة ما هي إلا وحدات يتألف منها المجتمع القومي، ومهما اختلفت الطريقة التي تتمّ بها عملية التنمية إلا أنّ محورها الأساسي هو تحقيق هدف واضح ألا وهو استخدام الموارد البشرية وتوجيهها لتحقيق العدل والرّفاهيّة الإجتماعيّة في أحسن صورها، ويتطلّب ذلك ضرورة مساعدة الأفراد حتى يُمكنهم مساعدة أنفسهم لتحقيق رغباتهم وتطلّعاتهم، فليس الهدف من البرامج التغييرات المتعدّدة التي تُحدثها ولكن يكمن في زيادة قدرة أفراد المجتمع على المشاركة في التخطيط والتنظيم والإدارة والتنفيد وحسن استغلال جهودهم والرّبط بينهما وبين الجهود الحكوميّة في عمل مُتكامِل".⁽¹⁾

نُدرِك جيّدًا أنّ المجتمع الأكبر ما هو في الحقيقة إلا مجموعة من المجتمعات المحليّة المتواجدة هنا وهناك و"إنّ المجتمع المحلي كسقى فرعي يتفاعل مع المجتمع الكبير (النسق الأكبر)، من خلال علاقات متداخلة تعكس مشاكله الرئيسيّة سواء ما تعلق منها بالبناء الاجتماعي أو الإقتصادي أو الثقافي وتهدف عملية تنمية المجتمع عامّة إلى تطوير الظروف والأوضاع الإقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة للمجتمع المحلي، مع تحقيق التكامُل بين المجتمعات المحليّة والمجتمع القومي حتى يسهم المجتمع المحلي في تحقيق التقدّم القومي".⁽²⁾ فإنّ من أهداف التنمية المحليّة في عمومها الوصول إلى تحقيق تنمية وطنيّة شاملة ويتم ذلك عن طريق:

* تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء والصرف الصحي حيث يُعْتَبَر النهوض بهذه القطاعات أساسًا لعملية التنمية وتطوير المجتمع المحلي.

¹ - وفاء زكي إبراهيم، مرجع سابق، ص 347.

² - مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص 163.

* زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقل المواطنين من حالة اللامبالاة إلى المشاركة الفاعلة.

* زيادة حرص المواطنين للمحافظة على المشروعات التي يساهمون في تخطيطها وتنفيذها.

* إن التنمية المحلية تشمل تنمية المناطق التي تعاني الفقر والتهميش وهكذا يحدث شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية وهذا يضمن تحقيق العدالة فيها والحيلولة دون تمركزها في مناطق معينة.

لقد تأكد للجميع وبما لا يدع مجالاً للشك¹ أن تنمية المجتمع المحلي من أهم مداخل التنمية في أي مجتمع من المجتمعات، فكل منهما مكمل الآخر فتتمة المجتمع المحلي تعمل على النهوض بالعمل الجماعي والمساهمة في إعادة الترابط الاجتماعي بين المجتمع القومي والمجتمع المحلي ولذلك لابد من القيام بالتنمية الشاملة لمواجهة جميع حاجات أفراد المجتمع وتوفير الخدمات اللازمة ثم التوجيه إلى المجتمعات المحلية للتعرف على ظروفها وإمكانياتها البشرية وغير البشرية حتى يمكن تنميتها⁽¹⁾.

وإذا كان المجتمع المحلي يُعتبر جزءاً من المجتمع الكبير، فإن التنمية المحلية هي جزء من التنمية القومية تتفاعل معها بدرجات متفاوتة وإن نجاح التنمية في الأقاليم المحلية علامة هامة على نجاح التنمية الوطنية، لأنها تُعتبر بمثابة نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل وخصوصاً إذا كان هذا المجتمع مترامي الأطراف يتميز بتعدد الأقاليم الجغرافية ذات الموارد والإمكانات المختلفة وليس معنى ذلك أن التنمية يُنظر إليها من خلال منظور جزئي مُعزل عن إستراتيجية التنمية في المجتمع بوجه عام، ولكن مشروعية هذه التنمية تنبع من إسهامها المتميز في المعاونة على مواجهة مشاكل المجتمع الكبير فضلاً عن مواجهة المشاكل الإقليمية أو المحلية² ويلاحظ أنه مع تقدم الفهم العلمي للسياسات التنموية تبين أن الخطة الهامة يمكن أن تشمل على المبادئ العامة المنوطة بالمشروعات والبرامج ويمكن أن تُترك التطبيقات المحلية للمحليات، ولهذا فإن تقسيم المجتمع إلى أقاليم أو قطاعات أو محليات لا يمكن أن يكون تفتيتاً للسياسة العامة وإنما هو نوع من بثّ الفعالية والقدرة على الإنجاز في دوائر أقدر على المواجهة والتطبيق⁽²⁾.

فتنمية المجتمع المحلي هي جزء متكامل مع التنمية الاجتماعية الشاملة كما والسياسة المحلية يجب أن تكون من السياسة القومية لأن أي انفصال أو ابتعاد عن المبادئ والأهداف يمكن أن يؤدي إلى تنمية غير متوازنة تعمل على إيجاد مشاكل على المدى الطويل أكثر من أن تقضي عليها، ومن هذه الزاوية تحرص كثير من الدول النامية على تطوير الحكم المحلي ليتمكن من خلال لامركزية

¹ وفاء زكي إبراهيم، مرجع سابق، ص 347.

² نخبة من أساتذة علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 4.

القرار أن يتوصل إلى الفعاليات المباشرة لتنفيذ المشروعات في ضوء الإمكانيات وتحت مظلة المبادئ العامة التي تشكل توجهات التخطيط الشاملة، ومعنى ذلك أن التنمية المحلية هي جزء من كل وهي لذلك تتفاعل مع كل العوامل المؤثرة في مسار المجتمع النامي وتترجم عن أهدافه النهائية وعند التقييم يمكن تقدير مقومات النجاح أو النباط أو الفشل في تحقيق المستهدف.

إنه يمكن النظر إلى التخطيط لبرامج التنمية الشاملة على المستوى القومي والتخطيط على المستوى المحلي معاً نظرة مترابطة توضح وحدة الهدف وتكامل الوسائل، وإن التخطيط على المستوى القومي يقضي التوفيق بين أنواع المؤسسات وحجمها وبين السكان ومجموعاتهم توفيقاً يؤدي إلى استغلال الموارد الطبيعية والبشرية على أكمل وجه، والتخطيط المحلي يسعى إلى تحقيق نفس الأهداف على المستوى المحلي والتنسيق بين هذه الأهداف والأهداف القومية، وتجد دور المجتمعات المحلية في التنمية على المستوى القومي يتحدد في النقاط التالية:⁽¹⁾

* وضع خطة شاملة لزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي ونشر الخدمات التي تؤهل القوى البشرية للعمل في عصر العلم الذي تعيش فيه على أن تكون الخطة القومية شاملة اعتبارات التنمية في المستويات المحلية وفي القرية وفي المدينة.

* قيام المجتمعات المحلية بعد دعمها وتشجيعها على اكتساب الشخصية الذاتية في إنجاز الخطة القومية في المحيط المحلي.

* العمل على توزيع الموارد والاستثمارات بين المدينة والقرية بحيث لا تحدث عملية استنزاف مستمرة للثروة في القرية لصالح غيرها.

* الربط بين الوعي المحلي والوعي القومي عن طريق برامج الإدارة والحكم المحلي من جهة وعن طريق خطة التنمية الإجتماعية من جهة أخرى.

* إعادة الموازنة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل في المدينة والقرية بما يضمن توافر المدخرات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية القومية والمحلية.

تعتبر التنمية المحلية أمراً ضرورياً من أجل رفع بعض العبء عن كاهل الدولة، فإذا كانت التنمية بصفة عامة تهدف إلى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق بين الإمكانيات والموارد وتهيئة طاقات أفراد المجتمع لاستغلال موارد بينهم وتنظيم علاقاتهم بعضهم البعض وتنمية طاقات الأفراد فإن هذا له دور كبير في دفع عجلة التنمية الوطنية ككل، يظهر لنا ذلك من خلال ما تسعى التنمية المحلية إلى تحقيقه والذي يتمثل فيما يلي:⁽²⁾

¹ - أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص 155.

² - وفاء زكي إبراهيم، مرجع سابق، ص 337.

* تحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع حتى لا يطغى جانب على الآخر أثناء تنفيذ مشروعات التنمية.

* تدوير الفوارق بين طبقات المجتمع حتى يتحقق تماسك المجتمع وتقوية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات.

* إشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع.

* تحسين ظروف المعيشة في حدود إمكانيات وموارد المجتمع المحلي المتاحة.

فهذا من شأنه مساعدة الدولة والأخذ بيدها وتخفيف العبء الثقيل الملقى على عاتقها، فإذا كانت كل المجتمعات المحلية التي يتألف منها المجتمع الكبير تسعى إلى تحقيق هذه الغايات فإن هذا لا محالة سيؤدي بهذا الوطن إلى النمو والرقي لأن من شأنه تقليل المسؤوليات الملقاة على الدولة، والدولة ما هي عبارة إلا على مجموعة من المجتمعات إذا حصلت فيها تنمية معنى ذلك أن كل الوطن سينتظر وتحدث فيه تنمية هو الآخر، وهذا ما ذهبت إليه الباحثة مريم أحمد مصطفى في قولها:

فإنني مقتنعة بأن تنمية المجتمع المحلي هي التنمية التجريبية اللامركزية التي من خلال تقييم نتائجها يمكن تحقيق إنراء التصورات القومية عند التصدي للتخطيط للتنمية الشمولية وربما هذا هو الذي يدعوني إلى القول بأن الحكم المحلي ينبغي أن يعطى كافة الصلاحيات ليتمكن من السيطرة على اتجاهات النمو والتنمية والتحديث في ضوء السياسات المركزية المنقح عليها حكومياً⁽¹⁾.

أي أنه ليس هناك مجالاً للشك في أن هناك إسهامات التنمية على المستوى المحلي في التنمية القومية ويمكن تلخيص هذه الإسهامات فيما يلي:⁽²⁾

* تقوم برامج تنمية المجتمع المحلي بتوفير الوسائل لسد الثغرات أو إقامة المعابر بين التخصصات المختلفة المساهمة في برامج التنمية القومية.

* تحقق تنمية المجتمع التكاملي بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي، والحد من العزلة لبعض المجتمعات لاستفادة من نتائج برامج التنمية القومية.

* في معظم الدول النامية يمكن أن تسهم التنمية المحلية في دعم التنمية القومية عن طريق التمهيد لبرامج التنمية القومية والحد من المعوقات التي قد تقف أمام هذه البرامج.

* توفر برامج تنمية المجتمع المحلي وسائل الاتصال بين المحليات والتخطيط القومي، بما يسمح بالتأثير المتبادل، وهذا من شأنه أن يسمح بتعبئة الرأي المساند لبرامج التنمية القومية.

¹ - مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص 184.

² - أحمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 91-92.

* تُسهم برامج التنمية المحلية في مواجهة بعض المشكلات المحلية، مما يجعل الموارد القومية أكثر قدرة على مواجهة مشكلات جديدة أو بمعنى آخر أن التنمية المحلية ترفع جزءاً من العبء عن كاهل الدولة.

* تُوفر برامج التنمية المحلية المناخ الملائم لتنفيذ برامج التنمية القومية، بما يسمح بالتوافق الإيجابي للتغيير الاجتماعي المقصود الذي تهدف إليه برامج التنمية بصفة عامة وتعتبر هذه الأمور من الشبهات الأساسية لمطالبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

* تجارب المحليات في التنمية تزيد من وضوح الرؤية الواقعة لما يتناسب مع احتياجات ومعطيات المجتمع، وهذا يمهد للتخطيط الواقعي للتنمية على المستوى القومي.

يُمكننا هنا أن نعتبر المجتمع المحلي حقل التجارب للتنمية يُمكننا من تقادي العديد من الأخطاء التنموية على مستوى المجتمع الأكبر " ونركز هنا على المجتمع المحلي على اعتبار أنه الوحدة الصغيرة التي يُمكن أن تحدث فيها التنمية وأن نقيس المؤثرات الخاصة به وباعتباره النواة التي يعتمد عليها المجتمع الكبير عند صياغة البرامج والخطط... أي أنه بمثابة بيت الخبرة للمجتمع الأكبر وصانعي القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي".⁽¹⁾

وأخيراً نقول إن الهدف الأساسي من ظهور التنمية المحلية هو المساهمة في التنمية الوطنية بل هي أهم وظيفة تقوم بها التنمية المحلية، حيث أن المجتمع المحلي والذي يساهم في دعم مكونات التنمية المحلية وتزويدها بالوسائل الأولية للمحافظة على استمرارية نمو المجتمع استحداث مجموعة من النظم الاجتماعية والتي تعمل على تحليل طبيعة عينة من الأفراد في المجتمع المحلي والتعرف على كيفية تفاعلهم مع كافة الظروف المحيطة بهم، من أجل تقييم أوضاعهم داخل المجتمع فتحرص التنمية المحلية على تفعيل دور البلديات ومؤسسات المجتمع المحلي في النهوض بالتنمية المحلية ومن ثم النقل من المركزية، فهي تعمل على تخفيف الضغط التنموي على الدولة وليس الانفصال التام عنها فالننمية المحلية تسعى إلى استثارة القدرات والإمكانات البشرية والمادية للمجتمع المحلي وأفرادها بما يحقق أهداف السياسات التنموية التي تمارسها الحكومة وترسم مسارها.

3-3 إستراتيجية التنمية:

3-3-1 إستراتيجية التنمية على المستوى الوطني:

ينبغي القول أن مفهوم إستراتيجيات التنمية يعد من أبرز المفاهيم المطروحة اليوم في إطار المناقشات الدائرة حول التنمية والتخلف، فلا يمكن حدوث التنمية أو الإزدياد بمسئواها دون إستراتيجيات موجهة لهذه التنمية وعملياتها، ومن هنا تنعكس أهمية الإستراتيجية في توجيه التنمية

¹ - رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق، ص24.

وَعَمَلِيَّاتِهَا وَفِي تَوْضِيحِ صُورِ وَأَنْمَاطِ وَأَتِّجَاهِ وَقُوَّةِ التَّغْيِيرِ لِإِحْدَاثِ التَّنْمِيَةِ. وَإِنَّ غِيَابَ الإِسْتِرَاتِيغِيَّةِ يَجْعَلُ مِنَ التَّنْمِيَةِ عَمَلِيَّةً عَشَوَائِيَّةً غَيْرَ مَخْطَّطَةٍ وَغَيْرَ مُنَظَّمَةٍ وَيَالْتَالِي لَا يُمَكِّنُهَا الْوُصُولُ إِلَى أَهْدَافِهَا. وَمَفْهُومُ الإِسْتِرَاتِيغِيَّةِ قَدِيمٌ فِي التَّارِيخِ إِلَّا أَنَّ الإِهْتِمَامَ الْعَمَلِيَّ بِهَا لَمْ يَظْهَرِ إِلَّا خِلَالَ السَّنَوَاتِ الْأَرْبَعِينَ الْمَاضِيَةِ، وَلَقَدْ تَطَوَّرَ هَذَا الْمَفْهُومُ وَأَصْبَحَ يُسْتَعْمَدُ فِي مَيَادِينِ كَثِيرَةٍ فَمَثَلًا هُنَاكَ التَّخْطِيطُ الإِسْتِرَاتِيغِي، الإِسْتِرَاتِيغِيَّةُ التَّنْمِيَّةُ، الإِسْتِرَاتِيغِيَّةُ الإِعْلَامُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَفَاهِيمِ الْمُسْتَعْدَّةِ. وَالإِسْتِرَاتِيغِيَّةُ فِي حَقِيقَتِهَا عِبَارَةٌ عَنِ اسْتُلُوبِ أَوْ مَنَهَجِ يُسْتَعْمَدُ لِلتَّحْرِكِ مِنْ أَجْلِ مُوَاجَهَةِ ظُرُوفٍ مُعَيَّنَةٍ وَهُنَاكَ مَنْ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ السِّيَاسَاتِ وَالخُطَطِ وَالإِسْتِرَاتِيغِيَّةِ وَيَعْتَبِرُهَا شَيْئًا وَاحِدًا بِوَسَائِطِهَا يُمَكِّنُنَا الْوُصُولَ إِلَى الْأَهْدَافِ الْمُسْتَهْدَةِ وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ قَابِلَةً لِلتَّطْبِيقِ وَفِي حُدُودِ الْقُدْرَاتِ وَالْإِمْكَانَاتِ الْمَوْجُودَةِ.

لَقَدْ اسْتَعَارَ أَهْلُ الْإِخْتِصَاصِ كَلِمَةَ الإِسْتِرَاتِيغِيَّةِ مِنْ مَجَالِهَا الْعَسْكَرِيِّ وَأَصْبَحَ "يُطْلَقُ لَفْظُ إِسْتِرَاتِيغِيَّةٍ عَلَى تَحْدِيدِ الْغَايَاتِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ فِي الْأَمَدِ الطَّوِيلِ أَوْ الْمُتَوَسِّطِ أَوْ الْقَصِيرِ وَهِيَ اسْتِعَارَةٌ لِتَعْبِيرِ عَسْكَرِيِّ لِأَنَّ التَّنْمِيَةَ فِي ذَاتِهَا حَرْبٌ ضِدَّ مَظَاهِرِ التَّخَلُّفِ مِثْلُ: الْفَقْرِ وَالْجَهْلِ وَالْمَرَضِ وَالضَّعْفِ فِي الْمَكَانَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ السِّيَاسِيَّةِ لِلْمُجْتَمَعِ فِي السَّاحَةِ الدَّوَلِيَّةِ وَهِيَ بِالضَّرُورَةِ حَرْبٌ مُسْتَمِرَّةٌ تَخْتَلِفُ سَاحَاتُهَا وَأَسْلِحَتُهَا مِنْ بَلَدٍ لِآخَرَ وَمِنْ مَرَحَلَةٍ لِآخَرَى، وَلِذَا فَإِنَّ الْمَطْلُوبَ مِنَ الْمُجْتَمَعِ حَتَّى يُحَقِّقَ نَجَاحًا فِي الْحَرْبِ الْمَفْرُوضَةِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى رَسْمِ الصُّورَةِ الَّتِي يُرِيدُهَا بَعْدَ فَنَاءِ الرِّمَنِ وَتِلْكَ هِيَ الْغَايَاتِ الَّتِي عَلَى التَّنْمِيَةِ أَنْ تَبْلُغَهَا".⁽¹⁾

فِيَقْصِدُ بِالِإِسْتِرَاتِيغِيَّةِ: "تَحْدِيدُ الْأَهْدَافِ وَالْكَفِيَّةِ الَّتِي تَتَحَقَّقُ بِهَا تِلْكَ الْأَهْدَافِ وَالِإِسْتِرَاتِيغِيَّةِ مَنَهَجٌ لِتَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ، وَتُعْتَبَرُ فِي التَّخْطِيطِ الْاِجْتِمَاعِيِّ وَسِيَلَةً تَرْتَبِطُ بِخُطَّةٍ طَوِيلَةِ الْمَدَى لِتَنْفِيزِ بَرْنَامَجٍ أَوْ سِيَاسَةٍ وَأَنَّهَا الْإِطَارُ الْعَامُّ أَوْ الْخُطُوطُ الْعَرِيضَةُ الَّتِي تَرَسُمُهَا السِّيَاسَةُ الْاِقْتِصَادِيَّةُ فِي الْاِئْتِقَالِ مِنْ حَالَةِ التَّخَلُّفِ إِلَى حَالَةِ النُّمُو الدَّائِي".⁽²⁾

* مفهوم الإستراتيجية من المفاهيم المرتبطة بالعسكرية فأول ما استخدم في مجال الأمور العسكرية ثم انتقل بعدها إلى بقية المجالات، فكلية إستراتيجية مستمدة من العمليات العسكرية وهو مفهوم تاريخي عسكري لِقَنِّ الحرب وهي تعني في هذا الإطار تكوين تشكيلات وتوزيع الموارد الحربية بصورة مُعَيَّنَةٍ وَتَحْرِيكِ الْوَحْدَاتِ لِتَحْقِيقِ أَهْدَافٍ مُحَدَّدَةٍ، وَظَهَرَتْ بِوَاسِطَةِ الْمَوْفَلَاتِ فِي هَذَا الْمَجَالِ قَبْلَ أَكْثَرِ مِنْ عَشْرِينَ قَرْنًا عَلَى يَدِ بَعْضِ الْمَفْكَرِينَ الْعَسْكَرِيِّينَ الصِّينِيِّينَ، ثُمَّ مَفْكَرِينَ إِغْرِيْقِ وَرُومَانَ وَعَرَبِ وَأُورُوبِيِّينَ.

1 - ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص 191.

2 - طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، مرجع سابق، ص 193.

وَقَدْ عَرَفَهَا مُصْطَفَى خَاطِرٌ بِقَوْلِهِ: "يُقْصَدُ بِالِإِسْتِرَاتِيْجِيَّةِ الْإِطَارِ الْعَامِّ أَوْ الْخُطَطِ الْعَرِيضَةِ الَّتِي تَرَسُمُهَا السِّيَاسَةُ التَّنْمِيَّةِيَّةُ فِي الْإِنْتِقَالِ مِنْ حَالَةِ التَّخَلُّفِ إِلَى حَالَةِ النُّمُوِّ الدَّائِي، وَتَخْتَلِفُ الْإِسْتِرَاتِيْجِيَّةُ عَنِ التَّكْنِيكِ الَّذِي يَعْنِي الْإِسْتِخْدَامَ الصَّحِيْحَ لِلْوَسَائِلِ الْمُتَاحَةِ لِتَحْقِيْقِ الْهَدَفِ".⁽¹⁾

كَمَا تُعْرَفُ الْإِسْتِرَاتِيْجِيَّةُ بِأَنَّهَا: "نَسَقٌ مُتَكَامِلٌ مِنَ الْأَسَالِيْبِ وَالطَّرَائِقِ وَالْإِجْرَاءَاتِ وَالْأَبْدَالِ الَّتِي تُشَكِّلُ بِمَجْمُوعِهَا إِنْتِجَاهًا عَامًّا أَوْ خَطًّا سَيْرٍ أَوْ مَسَارٍ وَاضِحِ الْمَعَالِمِ يُؤَدِّي إِنْتِبَاعُهُ إِلَى الْوُصُولِ إِلَى الْمَرَامِي وَالْعَايَاتِ".⁽²⁾

وَيُنْظَرُ إِلَيْهَا أَيْضًا عَلَى: "أَنَّهَا خُطَّةُ الْعَمَلِ الشَّامِلَةِ وَالْمُتَكَامِلَةِ وَالطَّوِيلَةِ الْمَدَى الَّتِي تُعْبَرُ عَنْ مَسَارٍ أَوْ وَسِيْلَةٍ أَوْ أُسْلُوبٍ مُحَدَّدٍ يُؤَدِّي إِلَى تَحْقِيْقِ الْهَدَفِ الْمَرْغُوبِ".⁽³⁾ وَمِنْ هُنَا فَإِنَّ الْخُطَّةَ الْإِسْتِرَاتِيْجِيَّةَ الْأَسَاسِيَّةَ تَحْتَوِي عَلَى عَدَدٍ مِنَ الْخُطَطِ التَّكْنِيكِيَّةِ الْمَرْحَلِيَّةِ الْقَصِيْرَةِ الْأَجَلِ الَّتِي تَمَّ وَضْعُهَا لِمُوَاجَهَةِ إِحْتِمَالَاتِ الْمُسْتَقْبَلِ وَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِي بِهِ مِنْ طَوَارِيءٍ تَتَطَلَّبُ مُوَاجَهَةَ مِنْ نَوْعِ مَا.

وَيُقْصَدُ بِمَفْهُومِ إِسْتِرَاتِيْجِيَّاتِ التَّنْمِيَّةِ: "الطَّرِيقَ الْمُوَدِّي إِلَى تَحْقِيْقِ إِرْتِفَاعِ مُسْتَوَى الْمَعِيْشَةِ لِلْمَجْمُوعِ الْبَشَرِيَّةِ فِي الْعَالَمِ النَّالِثِ وَالَّتِي تُعَانِي مِنَ التَّخَلُّفِ. وَظَهَرَ لَهَا تَعْرِيفٌ آخَرَ حَيْثُ يُقْصَدُ بِهَا: مَجْمُوعَةُ الْأَهْدَافِ الْكُلِّيَّةِ طَوِيلَةِ الْأَجَلِ وَالَّتِي يُعْتَقَدُ أَنَّهَا تُشَكِّلُ إِذَا مَا تَحَقَّقَتْ تَطَوُّرًا حَضَارِيًّا عَمِيْقًا وَشَامِلًا لِلْمُجْتَمَعِ مَصْحُوبًا بِالْوَسَائِلِ الَّتِي تَضْمَنُ تَحْقِيْقَ هَذِهِ الْأَهْدَافِ".⁽⁴⁾

إِنَّ الْإِسْتِرَاتِيْجِيَّةَ تَخْتَلِفُ تَمَامًا عَنْ مُجَرَّدِ أَمَانِي يَتَمَنَّاهَا إِنْسَانٌ بَلْ هِيَ عَمَلٌ دَعُوْبٌ مَبْنِي عَلَى مَرَاحِلٍ مُعَيَّنَةٍ يَجِبُ تَحْدِيدُهَا وَكَذَا إِنْطِلَاقًا مِنْ إِمْكَانِيَّاتٍ يَجِبُ تَوْفُّرُهَا مِنْ أَجْلِ إِنْجَاحِهَا، كَمَا أَنَّ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةَ الْمُخْتَارَةَ تَتَوَقَّفُ عَلَى عِدَّةِ إِعْتِبَارَاتٍ، فَلَيْسَ مِنَ الْمَعْقُولِ أَنْ تُطَبَّقَ إِسْتِرَاتِيْجِيَّةٌ وَاحِدَةٌ عَلَى مُخْتَلَفِ الْمُجْتَمَعَاتِ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَخِيْرَةَ تَخْتَلِفُ فِي كَثِيْرٍ مِنَ الْأُمُورِ وَبِالنَّالِي تَسْتَدْعِي ظُرُوفَ أَيِّ مُجْتَمَعٍ مَا إِنْتِهَاجَ إِسْتِرَاتِيْجِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ تُوَافِقُ الْأَحْوَالَ السَّائِدَةَ دَاخِلَهُ، فَمَثَلًا نَلَاخِظُ أَنَّ دَرَجَةَ التَّخَلُّفِ تَخْتَلِفُ مِنْ مُجْتَمَعٍ إِلَى آخَرَ وَكَذَا نَوْعُ الْإِسْنِعْمَارِ وَطَبِيعَةُ النِّظَامِ السَّائِدِ وَالْأَيْدِيُولُوجِيَّةِ الْمُتَّبَعَةِ وَالتَّرْكِيبِيَّةِ السُّكَّانِيَّةِ وَمُسْتَوِيَّاتِ التَّعْلِيْمِ وَالصِّحَّةِ، كُلُّ هَذِهِ الْعَوَامِلِ وَأُخْرَى لَهَا دَخْلٌ فِي تَحْدِيدِ الْإِسْتِرَاتِيْجِيَّةِ الْوَاجِبِ إِنْتِبَاعُهَا فِي بَلَدٍ مَا.

وَنَسْتَطِيْعُ الْقَوْلَ أَنَّ الْإِسْتِرَاتِيْجِيَّةَ هِيَ الْإِطَارَ الْعَامِّ أَوْ الْخُطُوطَ الْعَرِيضَةَ الَّتِي تَرَسُمُهَا السِّيَاسَةُ الْإِنْمَائِيَّةُ فِي الْإِنْتِقَالِ مِنْ حَالَةِ التَّخَلُّفِ إِلَى حَالَةِ النُّمُوِّ الدَّائِي فَهِيَ مِنْ أَهَمِّ عَنَاصِرِ التَّنْمِيَّةِ، وَلَا بُدَّ لِأَيِّ عَمَلِيَّةٍ تَّنْمُوِيَّةٍ مِنْ إِسْتِرَاتِيْجِيَّةٍ مُلَائِمَةٍ تُعْرَفُ بِإِسْتِرَاتِيْجِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ وَالَّتِي تُمَثِّلُ تَصَوُّرَ عَامٍّ بَعِيدِ الْمَدَى

1- أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص52.

2- محمد الخوالدة وآخرون، مرجع سابق، ص228.

3- سامي الشريف، مرجع سابق، ص32.

4- إحسان حفطي، مرجع سابق، ص93.

للمسارات المثلى التي يمكن أن ينتهجها المجتمع من أجل تحقيق التنمية، وإنَّ اختيار الإستراتيجية الملائمة يتحدّد وفقاً للاعتبارات التالية:⁽¹⁾

- طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع.
- الأهداف المرجو تحقيقها والمنشودة من عملية التنمية.
- المعايير والأسس التي تحدّدت على ضوءها أولوية تلك الأهداف.
- الأساليب والوسائل المتبعة في تحريك عجلة التنمية.
- الفترات الزمنية اللازمة لإنجاز الأهداف.
- القطاع أو القطاعات ذات الأولوية في عملية التنمية.
- الأساليب التخطيطية المتبعة لتحقيق التنمية.

ولقد فصلنا لنا طلعت السروجي هذه الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند اختيار الإستراتيجية الملائمة في موضع آخر نُوردُها فيما يلي:⁽²⁾

أ- إستراتيجية تتعلق بمقدمات التنمية وهي كخطوة أولى تستلزم تغيير البناء الاجتماعي بهيكله الاقتصادية والاجتماعية والثقافية- أبعاد التنمية - كي تتوفر النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقيم والأفكار القادرة على توفير بيئة مادية ومعنوية ومناخ اجتماعي وثروة اقتصادية قادرة على استقبال والقيام بمهام التنمية، ويتطلب ذلك الاعتماد على الذات، والمشاركة الجماهيرية، وصحة المجتمع المدني ومُنظمات اجتماعية خاصة وتشريعات وبناء وتنمية القدرات البشرية التي توجه وتنظم استثمار الموارد والطاقات المجتمعية الأخرى من خلال قدراته على استخدام الأساليب والأدوات اللازمة لإحداث التغيير للتنمية ومزود بقيم مساندة لعملية التنمية.

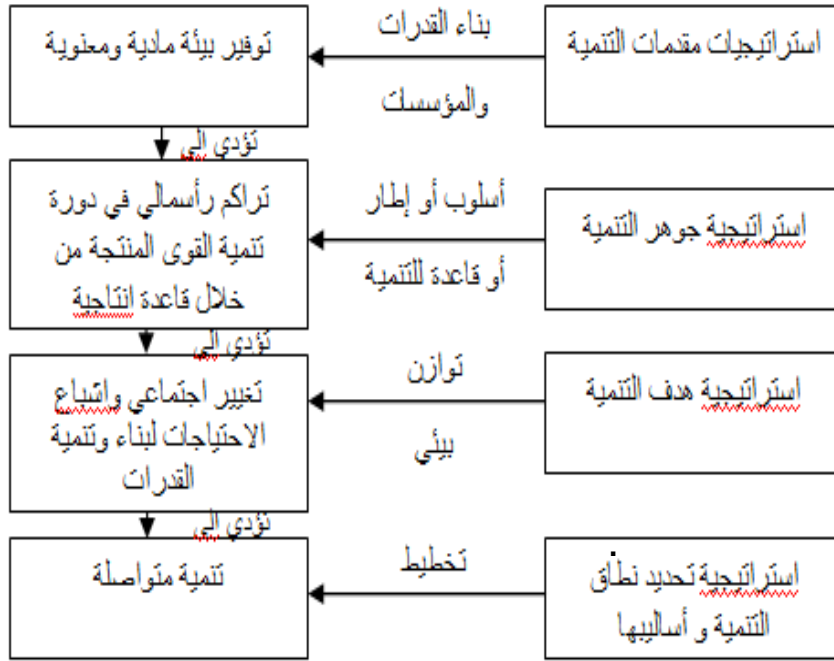
ب- إستراتيجية تحدد جوهر التنمية حيث تأتي في المقام الثاني، والتي يتحدّد بها أسلوب التنمية وإطار أو قاعدة التنمية الذي تركز عليه، حيث تُوفر البيئة المادية والمعنوية تراكم رأسمالي في دورة تنمية القوى المنتجة وذلك من خلال قاعدة إنتاجية قادرة على إحداث هذا التراكم وإعادته مرة أخرى في دورة التنمية لزيادة هذا التراكم الرأسمالي كجوهر مُحدّد للتنمية، بما يؤدي إلى التوازن وعدم استنزاف الموارد.

ج- إستراتيجية هدف التنمية، حيث يترتب على إحداث هذا التراكم الرأسمالي تغيير اجتماعي شامل بما يتضمّن هذا المفهوم وأشباع الحاجات لبناء وتنمية القدرات البشرية بهدف إحداث التوازن البيئي.

¹ طلعت مصطفى السروجي وآخرون، مرجع سابق، ص 72.

² طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، مرجع سابق، ص 198-199.

د- إستراتيجية تحديد نطاق التنمية، وهي الإستراتيجية التي تُحدّد الهيئة الجغرافية من حيث القيام بعمليات التنمية أو الاستفادة من عائدها النهائي والتي تتطلّب تحديداً دقيقاً ومعايير محدّدة للأولويات وعمليات الاختيار. وتوضّح الإستراتيجية في الشكل التالي: (1)



الشكل (8): عناصر إستراتيجية التنمية.

وحتى تكون إستراتيجية التنمية ناجحة يجب أن تكون نابعة من رجم الواقع، ولذلك وقبل وضع أي إستراتيجية لأبد من دراسة اجتماعية تخطيطية وضعية لأحوال المجتمع المختلفة ثم القيام بتحليل دقيق لواقع المجتمع وما يحتويه من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وكل أبعاد التنمية التي تشكل البناء الاجتماعي تحليلاً تاريخياً من أجل الخروج بإستراتيجية تنموية مميزة وملائمة للمجتمع المراد تنميته، لأن ذلك سيساعد في بناء نماذج للتخطيط للتنمية ترتبط بثقافة المجتمع. كذلك لأبد من اتخاذ قرارات في كل عناصر الإستراتيجية الأساسية خلال فترة زمنية محدّدة وأخيراً لأبد من تعبئة جميع المصادر تعبئة حقيقية وكاملة ومشاركة هذه المصادر في إحداث التنمية على كافة المستويات مع مراعاة الإرتقاء في التوازن البيئي بدءاً من مستوى المشروع على المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي والقومي بل والعالمي، هذه هي أهم متطلبات إستراتيجية التنمية والتي يجب السير عليها قبل البدء في تنفيذ أي إستراتيجية حتى تنجح هذه العملية وتؤدي أكلها.

ونستطيع القول أنه يجب الإستراتيجية بل هي أمر ضروري ولأبد منه للخروج من دائرة التخلف التي أحاطت بكثير من الدول "فمن الملاحظ أن الإستراتيجية التي يجب أن نسير عليها البلدان النامية يجب أن تنبع من داخلها تبعاً لظروفها وإمكانياتها كما يجب على البلدان النامية أن تشعر بضرورة

¹ نفس المرجع السابق، ص 200.

التَّخْطِيطُ فَهَذِهِ الْبُلْدَانُ تَقْتَضِرُ إِلَى مَا يُسَمَّى بِالْوَعْيِ التَّخْطِيطِي وَمِنْ ثَمَّ يَجِبُ عَلَى الْمَسْئُولِينَ أَنْ يُدْرِكُوا أَهْمِيَةَ التَّخْطِيطِ وَيَعْتَبِرُونَهُ اسْتِثْمَارًا يَفُوقُ اسْتِثْمَارَ فِي مَجَالِ الْمَشْرُوعَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ⁽¹⁾.
فَهِيَ إِذَنْ أُسْلُوبٌ رَئِيسِي أَوْ إِطَارٌ عَامٌّ يَتِمُّ مِنْ خِلَالِهِ التَّخْطِيطُ لِإِحْدَاثِ تَغْيِرَاتٍ اِجْتِمَاعِيَّةٍ مَفْصُودَةٍ كَمَا أَنَّهَا الْمَنْهَجُ الَّذِي يَتَّبِعُهُ الْمُخَطَّطُ الْاِجْتِمَاعِي لِتَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ بَعِيدَةِ الْمَدَى لِلتَّخْطِيطِ، وَيَجِبُ أَنْ تَشْمَلَ الْاِسْتِرَاطِيَّةَ عَلَى الْوَسَائِلِ لِبُلُوغِ الْأَهْدَافِ الرَّئِيسِيَّةِ كَمَا أَنَّ إِعْدَادَهَا يَجِبُ أَنْ يَتِمَّ فِي إِطَارِ سِيَاسِي اِجْتِمَاعِي اِقْتِصَادِي تَنْظِيمِي مُتَكَامِلٍ مُحَقِّقًا التَّرَابُطَ بَيْنَ مَسَارِ الْجُهُودِ الْاِئْمَانِيَّةِ وَبَيْنَ بَاقِي جَوَانِبِ الْحَرَكَةِ فِي الْمَجْتَمَعِ، وَهِيَ تُرَكِّزُ أُسَاسًا عَلَى اسْتِثْمَارِ الْمَوَارِدِ وَالْاِمْكَانَاتِ أَفْضَلَ اسْتِثْمَارِ مُمَكِّنِ اِنْطِلَاقًا مِنَ الْوَاقِعِ.

وَحَتَّى يُمَكِّنَ لِاِسْتِرَاطِيَّةٍ مِنْ أَنْ تَنْجَحَ وَتُؤَدِّيَ الْهَدَفَ الْمَطْلُوبَ لِأَبَدٍ وَأَنْ لَا تَكُونَ عَفْوِيَّةً وَفِي هَذَا الشَّأْنِ تَقُولُ الدُّكْتُورَةُ مَرْيَمُ أَحْمَدُ: "إِنَّ رَسْمَ أَيِّ اِسْتِرَاطِيَّةٍ لِتَنْمِيَةِ الْمَجْتَمَعِ تَقْتَضِرُ تَصَوُّرًا وَاضِحًا لِطَبِيعَةِ الْأَهْدَافِ الْمَطْلُوبَةِ، حَتَّى يُمَكِّنَ رَسْمَ السِّيَاسَاتِ الَّتِي تَتَلَاَمُ مَعَهَا وَهَذَا لَا يَتَأْتَى إِلَّا إِذَا كَانَ لَدَيْنَا تَصَوُّرًا وَاضِحًا لِطَبِيعَةِ النِّظَامِ الْاِقْتِصَادِي وَالْاِجْتِمَاعِي كَكُلِّ وَنَوْعِ الْعَلَاَقَاتِ وَأَنْمَاطِ الْاِسْتِهْلَاكِ وَنَمَازِجِ السُّلُوكِ وَالْاِتِّجَاهَاتِ وَطَبِيعَةِ الْمَوْسَّسَاتِ الْاِجْتِمَاعِيَّةِ... الخ"⁽²⁾.

مِنَ الْبَدِيهِي أَنْ لِكُلِّ عَمَلٍ يَقُومُ بِهِ الْاِنْسَانُ أَهْدَافًا مُعَيَّنَةً يَصْبُو إِلَيْهَا" وَإِنَّ الْأَهْدَافَ مِنْ اِسْتِرَاطِيَّةِ التَّنْمِيَةِ تُقَسَّمُ إِلَى قِسْمَيْنِ رَئِيسِيَّيْنِ هُمَا: أَهْدَافٌ بَعِيدَةِ الْمَدَى وَأَهْدَافٌ قَصِيرَةِ الْمَدَى، وَمِنْ الضَّرُورِيِّ أَنْ يَتَوَافَرَ اِتِّسَاقٌ بَيْنَ هَذِهِ الْأَهْدَافِ كَمَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْأَهْدَافُ عِنْدَ طَرَحِهَا وَاضِحَةً التَّكْلُفَةِ وَالْعَائِدِ وَجَلِيَّةً مِنْ حَيْثُ مُسْتَلْزَمَاتِهَا وَاحْتِيَاجَاتِ تَنْفِيذِهَا بِحَيْثُ يُصْبِحُ الْمَطْلُوبُ مِنْ صَانِعِي الْقَرَارِ اِخْتِيَارُ الْمُمْكِنِ سِيَاسِيًّا وَيُتِيحُ ذَلِكَ لَهُمُ الْقُدْرَةَ عَلَى الْاِخْتِيَارِ وَفَقَّ مَا تُمْلِيهِ الْاِمْكَانِيَّاتِ السِّيَاسِيَّةِ وَمِنْ الضَّرُورِيِّ دَوْمًا التَّرَكِيزُ عَلَى مَبْدَأِ الْاِتِّسَاقِ بِحَيْثُ لَا يُعْرَظَلُ تَنْفِيذُ هَدَفٍ تَحْقِيقَ هَدَفٍ آخَرَ وَذَلِكَ اِنْطِلَاقًا مِنْ حَقِيقَةٍ ثَابِتَةٍ وَهِيَ أَنَّ الْمَوَارِدَ مَحْدُودَةَ فِي حَيْثُ تَكُونُ الْأَهْدَافُ دَوْمًا كَثِيرَةً وَكَبِيرَةً⁽³⁾.
وَقَدْ أَكَّدَتِ الْاِسْتِرَاطِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ الْحَدِيثَةَ لِذَوْلِ الْعَالَمِ الثَّلَاثِ عَلَى الْمَبَادِي الرَّئِيسِيَّةِ لِاِسْتِرَاطِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ الْحَدِيثَةَ وَهَذِهِ الْمَبَادِي هِيَ:⁽⁴⁾

- 1- تَلْبِيَةُ الْحَاجَاتِ الْاَسَاسِيَّةِ الْمَادِيَّةِ مِنْهَا وَغَيْرِ الْمَادِيَّةِ لِجَمِيعِ الْفَنَاتِ الْاِجْتِمَاعِيَّةِ وَالَّتِي نَذَكُرُ مِنْهَا الْحَاجَةُ لِلْغَدَاءِ وَالْمَلْبَسِ وَالصَّحَّةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّرْفِيهِ وَالْعَمَلِ وَتَحْقِيقِ الذَّاتِ وَالشُّعُورِ بِالْاَمْنِ وَالِاسْتِقْرَارِ.
- 2- تَنْمِيَةُ الْبِنَاءِ وَالتَّكْوِينِ الدَّاخِلِيِّ لِذَاتِ الْمَجْتَمَعِ فِي إِطَارِ قِيَمِهِ وَتَقَاتِهِ وَتَطَلُّعَاتِهِ الْمُسْتَقْبَلِيَّةِ.
- 3- تَنْمِيَةُ تُؤَدِّي إِلَى اسْتِثْمَارِ مَوَارِدِ الْمَجْتَمَعِ وَتَقْلِيلِ اِعْتِمَادِهِ عَلَى الْآخَرِينَ.

¹ - إحسان حفظي، مرجع سابق، ص 24.

² - نخبة من أساتذة علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 24.

³ - ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص 191.

⁴ - محمد الخوالدة وآخرون، مرجع سابق، ص 207.

4- تنمية تُؤدِّي إلى الحفاظ على البيئة وتوازنها في جميع جوانبها ومكوناتها.

5- تنمية شاملة متوازنة لجميع هياكل المجتمع وفي مختلف مناطق الجغرافية.

فوجود إستراتيجية ملائمة للتنمية من شأنه أن يُؤدِّي فعلاً لتحقيق أهداف التنمية وهذا ما خلص إليه السروجي حيث يقول: "وجود إستراتيجية للتنمية تتضمن مجموع الأهداف الكلية طويلة المدى التي نعتقد أنها تشكل - إذا ما تحققت - تطوراً حضارياً شاملاً للمجتمع مصحوباً بالوسائل الأساسية التي تضمن تحقيق هذه الأهداف مع ترجمة الخطط طويلة المدى إلى متوسطة ثم قصيرة المدى بما يكفل تحقيق أهداف جزئية على فترات زمنية قصيرة في مجموعها".⁽¹⁾

وَنذكرُ هنا أنَّ السَّنواتِ القليلةِ الماضيةِ قدِ اسَّمتْ بِبَدلِ المَحاولاتِ العديدةِ لعرضِ كثيرٍ من الإستراتيجياتِ التي تستهدفُ جميعها الوصولُ إلى حلٍّ لمشكلةِ التخلفِ ومع ذلك لم تتجح هذه الإستراتيجيات في تحقيق أهدافها المرجوة وذلك نتيجة التزايد الرهيب في أعداد الأفراد الذين لم يصلوا إلى الحد الأدنى لمستوى المعيشة. إلى جانب التفاوت الواضح في الدخول في الدول النامية واتساع الهوة بين الدخل القومي في الدول النامية والصناعية. كلُّ هذا أدَّى إلى تحطيم الجهود الرامية لتحقيق التنمية واتجاه العديد من الدول إلى إجراء العديد من التغييرات في إستراتيجياتها. وإنَّ الحديث عن إستراتيجيات التنمية ينطوي على التسليم بمحورية التخطيط الاجتماعي الشامل وهذا يقتضي الرجوع إلى بُودِ التخطيط الذي يُعتبرُ أساساً وسيلة إدارة تُستخدمُ إرادياً بغرضِ استخدَامِ المَوارِدِ الإنتاجية المتاحة بأسلوبٍ رشيدٍ كفاءٍ يُحقِّقُ أقصى عائدٍ مع أقلِّ قدرٍ من الهدرِ من أجل تحقيق أهدافٍ مستقبلية مرغوبة في إدارة اقتصاديات الدول النامية ومن ثم في صياغة الإستراتيجيات التنموية الملائمة.

هذا بالإضافة إلى أن أي إستراتيجية للتنمية ينبغي أن تأخذ في اعتبارها نوع المجتمع الذي تُريدُ تنميته وخصوصيته التاريخية وقيمه الاجتماعية وأهدافه السياسية والاقتصادية وأسلوب حياة الإنسان وتطوره إلى الحياة.

وهناك العديد من الإستراتيجيات التنموية الغربية التي طبقتها دول العالم الثالث من أجل الخروج من دائرة التخلف التي تعاني منها وعلى رأس تلك الإستراتيجيات: إستراتيجية التصنيع، إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية، إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات... إلخ.

فالإستراتيجية ليست هدفاً في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تُحقق طموحات المجتمع وتؤدي إلى رفع مستوى الحياة في المجتمع، أي أن الأمر لا يقف عند حشد كافة آمال وتطلعات المجتمع في طي الخطة التنموية... ولكن لابد من خروجها إلى حيز التنفيذ وفي إطار أيديولوجية المجتمع وقيمه ومعايير مع تعبئة كل الموارد البشرية المادية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها،

¹ - طلعت مصطفى السروجي وآخرون، مرجع سابق، ص 27.

كَمَا أَنَّ هَذِهِ الخُطَّةَ يَجِبُ أَنْ تَتَنَاسَبَ وَظُرُوفَ المُجْتَمَعِ، حَيْثُ أَنَّ اسْتِيرَادَ نَمَازِجٍ وَخُطَطٍ تَنَمُوِيَّةٍ أَوْ نَظَرِيَّاتٍ لِلْمُمَارَسَةِ وَإِنْ حَقَّقَتْ نَجَاحَاتٍ فِي مُجْتَمَعٍ آخَرَ لَيْسَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُحِبَّبةِ وَالْمَرْغُوبِ فِيهَا وَلَنْ تُحَقِّقَ النِّجَاحَ الَّذِي حَقَّقْتَهُ فِي مُجْتَمَعَاتِهَا الْأَصْلِيَّةِ.

3-3-2 إستراتيجية التنمية على المستوى المحلي:

فَكَمَا أَنَّ لِلنِّتْمِيَّةِ الشَّامِلَةِ اسْتِرَاتِيْجِيَّةً فَكَذَلِكَ لِلنِّتْمِيَّةِ المَحَلِّيَّةِ اسْتِرَاتِيْجِيَّةً خَاصَّةً بِهَا تَخْتَلِفُ عَنِ اسْتِرَاتِيْجِيَّةِ النِّتْمِيَّةِ الشَّامِلَةِ، وَإِنَّ اسْتِرَاتِيْجِيَّةَ النِّتْمِيَّةِ المَحَلِّيَّةِ لَيْسَتْ وَاحِدَةً فِي كُلِّ المُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ بَلْ تَخْتَلِفُ مِنْ مُجْتَمَعٍ مَحَلِّيٍّ إِلَى آخَرَ ذَلِكَ أَنَّ أَيَّ اسْتِرَاتِيْجِيَّةٍ لِلنِّتْمِيَّةِ المَحَلِّيَّةِ لِأَبَدٍ وَأَنْ تَضَعُ فِي اعْتِبَارِهَا مَسْأَلَةَ الخُصُوصِيَّةِ الثَّقَافِيَّةِ لِكُلِّ مُجْتَمَعٍ مَحَلِّيٍّ وَالْأَبْعَادَ الوَظِيفِيَّةِ الَّتِي تَرْبِطُهُ بِالمُجْتَمَعِ الكَبِيرِ، كَمَا أَنَّهَا تَكُونُ وَاضِحَةً المَعَالِمِ بَعِيدَةً عَنِ أَيِّ غُمُوضٍ وَتَتَنَاسَبُ مَعَ حَاجَاتِ المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ وَهَذَا حَتَّى لَا يَكُونَ مَأْلَهَا الفِشَلُ، وَيَنْبَغِي أَيْضًا أَنْ تُرَاعِيَ التَّكَامُلَ بَيْنَ جَوَانِبِ النِّتْمِيَّةِ المُخْتَلِفَةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ فِي المُجْتَمَعِ كَكُلِّ وَهَذَا يَعْنِي تَدَخُّلَ الدَّوْلَةِ وَتَوَجِيْهِهَا المُسْتَمَرَّ.

وَقَدْ يَبْرُتُبُ عَلَى غِيَابِ اسْتِرَاتِيْجِيَّةٍ وَاضِحَةٍ لِلنِّتْمِيَّةِ المَحَلِّيَّةِ نَتَائِجٌ نَعُودُ بِالسَّلْبِ عَلَى المُجْتَمَعِ أَهْمُهَا أَنْ تَتَنَاقِضَ سِيَاسَاتُ النِّتْمِيَّةِ وَكَذَلِكَ تَظَلُّ عَمَلِيَّاتُ النِّتْمِيَّةِ بَعِيدَةً عَنِ الإِفْتِتَاحِ الجَمَاهِيْرِيِّ أَوْ مُتَخَلِّفَةً عَنِ المَطَالِبِ الحَيَوِيَّةِ الأَسَاسِيَّةِ لِإِحْدَاثِ التَّغْيِيرِ وَالتَّجْدِيدِ فِي المُجْتَمَعِ كَكُلِّ وَعَلَيْهِ لِأَبَدٍ أَنْ تَكُونَ لِلنِّتْمِيَّةِ المَحَلِّيَّةِ رُؤْيَا عِلْمِيَّةً تَبْدَأُ مِنَ العُمُومِيَّاتِ أَوَّلًا وَتَنْتَهِي إِلَى الجُزْئِيَّاتِ، فَتَنْتَمِيَّةُ المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ تُعَدُّ اسْتِرَاتِيْجِيَّةً مِنَ اسْتِرَاتِيْجِيَّاتِ التَّغْيِيرِ المُخَطَّطِ تُهَدَفُ إِلَى تَحْسِينِ ظُرُوفِ المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ، وَيَنْبَغِي أَنْ تَقُومَ اسْتِرَاتِيْجِيَّةُ النِّتْمِيَّةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ المَحَلِّيَّةِ عَلَى أُسَاسِ التَّكَامُلِ وَالتَّوَازُنِ بَيْنَ كُلِّ مِنَ النِّتْمِيَّةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالنِّتْمِيَّةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ أَيْ تَحْقِيقَ التَّوَازُنِ بَيْنَ رَأْسِ المَالِ البَشَرِيِّ وَرَأْسِ المَالِ المَادِّيِّ، وَتَتَوَقَّفُ الإِسْتِرَاتِيْجِيَّةُ المُخْتَارَةَ عَلَى عَدِيدٍ مِنَ الإِعْتِبَارَاتِ أَهْمُهَا:⁽¹⁾

- طَبِيعَةُ الظُّرُوفِ عِنْدَ بَدْءِ النِّتْمِيَّةِ مِنْ حَيْثُ دَرَجَةُ التَّخَلُّفِ، نَوْعُ الإِسْتِعْمَارِ الَّذِي يَحْتَلُّ البَلَدُ، الفَتْرَةُ الزَّمَنِيَّةُ الَّتِي مَرَّتْ مُنْذُ حُصُولِ الدَّوْلَةِ عَلَى الإِسْتِقْلَالِ وَنَوْعِ الحُكْمِ السَّائِدِ فِي البَلَدِ بَعْدَ تَحْرِيرِهَا، دَرَجَةُ الإِسْتِقْرَارِ السِّيَاسِيِّ وَنَوْعِيَّةُ الإِدَارَةِ وَشَكْلُ الجِهَازِ الحُكُومِيِّ وَطَبِيعَةُ النِّتْمِ الإِقْتِصَادِيِّ وَنَوْعِيَّةُ التَّرْكِيبِ الطَّبَقِيِّ وَحُجْمُ المَنَاطِقِ الرِّيفِيَّةِ وَالحَضْرِيَّةِ وَتَرْكِيبُ المُجْتَمَعِ مِنْ حَيْثُ السُّكَّانِ وَمُسْتَوِيَّاتُ التَّعْلِيمِ وَالصِّحَّةِ وَالقِيَمِ السَّائِدَةِ فِي المُجْتَمَعِ وَطَبِيعَةُ الأَهْدَافِ المُنْشُودَةِ فَهَناكَ أَهْدَافٌ بَعِيدَةٌ يُرَادُ الوُصُولُ إِلَيْهَا فِي المَدَى البَعِيدِ وَأَهْدَافٌ مَرَحَلِيَّةٌ يُرَادُ الوُصُولُ إِلَيْهَا فِي المَدَى القَرِيبِ.

'وَهَناكَ أَمْرٌ آخَرَ مُهِمٌّ وَيَجِبُ مُرَاعَاتُهُ عِنْدَ وَضْعِ أَوْ تَبْنِي أَيِّ اسْتِرَاتِيْجِيَّةٍ أَلَا وَهُوَ مَلَأَمَةٌ هَذِهِ الإِسْتِرَاتِيْجِيَّةِ، وَنَقْصِدُ بِذَلِكَ عِنْدَمَا نَضَعُ أَوْ نَبْحَثُ فِي اسْتِرَاتِيْجِيَّةٍ نَرَعِبُ فِي تَبْنِيَّهَا فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَتِمُّ مِنْ

¹ - برنامج دراسات التنمية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي الإدارة العامة للتنمية البشرية، سلسلة التخطيط من أجل التنمية بالتعاون مع رابطة الجامعيين كلية الهندسة والتكنولوجيا، جامعة بيزريت، الخليل، العدد 3.

خِلَالَ عَزَلٍ مَا يُحِيطُ بِالْوَطَنِ وَالْأُمَّةِ مِنْ تَحَدِّيَاتٍ وَلَا مِنْ خِلَالَ إِطْلَاقِ الْفِكْرِ وَالْأَيْدِي مِنْ كُلِّ قُبُودٍ الْوَاقِعِ وَعَالِيْنَا فِي الْوَقْتِ ذَاتِهِ مَعْرِفَةُ الْخِيَارَاتِ الْمَطْرُوحَةِ وَهُنَاكَ أُمُورٌ أُخْرَى يَجِبُ مُرَاعَاتُهَا تَرْتِيبًا بِضَرُورَةٍ إِذْرَاكُنَا لِلْعَلَاقَةِ الْقَائِمَةِ بَيْنَ النُّظْمِ الْمَحَلِّيَّةِ وَالنُّظْمِ الْعَالَمِيَّةِ وَالْإِقْلِيمِيَّةِ".⁽¹⁾

وَعَلَيْهِ يُمَكِّنُ الْقَوْلُ أَنَّ الْإِسْتِرَاتِيجِيَّةَ مَا هِيَ إِلَّا عَمَلِيَّةٌ تَحْدُثُ نَتِيجَةً تَفْكِيرٍ مُنْظَمٍ يُوجِبُهُ الْخُطَطُ وَالْبَرَامِجُ التَّنْمُوِيَّةُ لِأَنَّهَا نَابِعَةٌ مِنْ أُيْدِيُولُوجِيَّةِ الْمُجْتَمَعِ لِنَعْكِسِ أَهْدَافَهُ الْبَعِيدَةَ وَتُوضِّحُ مَجَالَاتِ بَرَامِجِهِ وَخُطَطِهِ وَتُحَدِّدُ الْإِتْجَاهَاتِ الْعَامَّةَ لِتَنْظِيمِهَا وَأَدَائِهَا.

وَيُمْكِنُ لَنَا تَلْخِيصُ أَهْمِيَّةِ الْإِسْتِرَاتِيجِيَّةِ فِيَمَا يَلِي: ⁽²⁾

- 1- تُوضِّحُ مَجَالَاتِ الْعَمَلِ وَإِتْجَاهَاتِهِ وَأُسُوبِهِ بَيْنَ الْقَائِمِينَ عَلَى أُمُورِ التَّخْطِيطِ وَالتَّنْفِيزِ.
- 2- تُمَثِّلُ مُسْتَوَى مِنَ التَّنْسِيقِ الْفِكْرِيِّ الذَّهْنِيِّ بَيْنَ مُخْتَلَفِ الْبَرَامِجِ وَالْجُهُودِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ بِالرَّغْمِ مِنْ إِخْتِلَافِ الْأَجْزَاءِ الْقَائِمَةِ عَلَى تَنْفِيزِهَا، وَهِيَ تَضَعُ أُسَاسًا وَاضِحًا لِعَلَاقَاتِ هَذِهِ الْأَجْزَاءِ وَالْبَرَامِجِ بِشَكْلِ يَسَهُمُ فِي وَضْعِ التَّنْظِيمَاتِ التَّنْسِيقِيَّةِ فِيَمَا بَيْنَهَا.
- 3- تُكْمِلُ الْجُهُودَ الْمُتَتَالِيَّةَ نَتِيجَةً لِتَوْجِيدِ الْهَدَفِ الْبَعِيدِ، وَهِيَ بِذَلِكَ تُمَثِّلُ الْأُسَاسَ التَّرَاكُمِيَّ لِلْجُهُودِ الْمُتَتَابِعَةِ بِمَا يَسْمَحُ بِتَرَاكُمِ الْبِنَاءِ الْإِجْتِمَاعِيِّ.
- 4- التَّعَاوُنُ بَيْنَ الْمُحَطِّطِينَ فِي تَحْدِيدِ الْأَوَّلِيَّاتِ عِنْدَ وَضْعِ الْخُطَطِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ لِتَنْفِيزِهَا.
- 5- تُوضِّحُ الْأُسُسَ التَّقْوِيمِيَّةَ لِلْبَرَامِجِ وَالْخُطَطِ.
- 6- تُغَطِّي الْمَعَانِي الْإِنْسَانِيَّةَ لِلْجُهُودِ التَّنْفِيزِيَّةِ حَيْثُ إِنَّهَا تَرْتِيبُ بَيْنَ الْفَلْسَفَةِ وَالْمَبَادِي الْأَخْلَاقِيَّةِ وَالْقِيمِ وَالْجُهُودِ التَّنْفِيزِيَّةِ.

إِنَّ عَمَلِيَّةَ تَنْبِيِ إِسْتِرَاتِيجِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ لِلتَّنْمِيَّةِ لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْهَيِّنِ بَلْ هُوَ عَمَلِيَّةٌ مَدْرُوسَةٌ يَقُومُ بِهَا مَنْ هُمْ مُؤَهَّلُونَ لِهَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ، كَمَا أَنَّ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةَ لَا تَنْطَلِقُ مِنْ فَرَاغٍ إِنَّهَا هُنَاكَ أُمُورًا مُهِمَّةً يَجِبُ مَعْرِفَتُهَا وَالْإِنْطِلَاقُ مِنْهَا وَهَذِهِ الْأُمُورُ تَتَمَثَّلُ فِي التَّعْرِفِ عَلَى الْبِيئَةِ الطَّبِيعِيَّةِ لِلْمُجْتَمَعِ عَنْ طَرِيقِ دِرَاسَتِهِ وَتَحْدِيدِ الْمَوَارِدِ الَّتِي يَتَوَقَّرُ عَلَيْهَا، وَكَذَلِكَ دِرَاسَةُ السُّكَّانِ مِنْ حَيْثُ التَّرَكِيبِيَّةِ وَالْحَصَائِصِ بِهَدَفِ حَصْرِ الطَّاقَاتِ الْبَشَرِيَّةِ، وَالتَّعْرِفُ عَلَى مَظَاهِرِ الْحَيَاةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ دَاخِلِ الْمُجْتَمَعِ مِنْ خِلَالِ الْقِيَمِ السَّائِدَةِ فِيهِ وَمُخْتَلَفِ الْعَادَاتِ وَالنَّقَالِيدِ وَالْأَعْرَافِ الْمَشْكَلَةَ لِإِطَارِهِ الْحَضَارِيِّ، إِضَافَةً إِلَى النُّظْمِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْإِقْتِصَادِيَّةِ وَالْإِدَارِيَّةِ وَكَذَا النُّشَاطِ الْإِقْتِصَادِيِّ الْقَائِمِ وَكُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ الْمُسَاهَمَةُ فِي إِعْطَاءِ نَظْرَةٍ شَامِلَةٍ عَلَى الْمُجْتَمَعِ حَتَّى يَسْتَنَى لِأَصْحَابِ الْقَرَارِ وَضْعَ إِسْتِرَاتِيجِيَّةٍ تَنْمُوِيَّةٍ تَتَوَافَقُ وَالْوَاقِعَ الْمَوْجُودَ وَهَكَذَا بِإِمْكَانِهَا إِعْطَاءُ نَتَائِجٍ إِجْبَابِيَّةٍ بِتَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ وَاحْدَاتٍ نَقْلَةٍ مَلْمُوسَةٍ لِأَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ الْمَقْصُودِ.

¹ - ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص 187.

² - نفس المرجع السابق، ص 195.

وإذا أتينا لأنواع الإستراتيجيات الملائمة لتحقيق التنمية فإننا نجدُها تتحصّر في أربع وهي: (1)
الأولى: "الإستراتيجية الإمبريقية العقلانية" والتي تعتمد على رغبة المجتمع المحلي واستجابته. **والثانية:**
 "الإستراتيجية التربوية" التي تعتمد على تغيير نسق الفعل من خلال تغيير نسق القيم والمعاني
 والنصوّرات **والثالثة:** "إستراتيجية القوة" التي تعتمد في تحقيق التنمية على قوة القانون والإجراءات
 السياسيّة والإقتصاديّة والإداريّة، **والرابعة:** "الإستراتيجية التوريّة" التي تتطلّب التغيّر الشامل من خلال
 فلسفة أنّ الإصلاح لا يجدي وأنّ الواقع الاجتماعي ليس مؤشراً لطبيعة الوجود الاجتماعي.
 أخيراً يمكننا القول أنّ: "الإستراتيجية الاجتماعيّة العامّة تشكّل من خلال رؤيتها وفلسفتها الإطار
 البعيد المدى الموجّه لسلك الأفراد والجماعات والمنظّمات الحكوميّة والأهليّة لتحقيق أهدافها العامّة
 والمرحليّة والآمال القائمة على قيم مستخلصة من المبادئ العقائديّة للمجتمع وهي في خطوطها
 العريضة ليست تعبيراً سياسياً يقصد به التأثير في الناس أو دعوة فلسفيّة لأيديولوجية معينة بل هي
 ترجمة عمليّة لمشاريع وخطط وبرامج يتمّ تنفيذها من خلال المراجعة والمتابعة والتقييم لخطط ذات
 إمكانات تُساندها حقائق وتؤيدها". (2)

إنّ وضع الإستراتيجيات الترموية أصبح من الأمور الضرورية في أيامنا هذه ولهذا يجب على
 مخطّطي دول العالم الثالث إدراك أهميّة وضع إستراتيجيات تحقّق التنمية، كما يجب عليهم إدراك أنّ
 من مستلزمات نجاح هذه الإستراتيجيات ضرورة قيام هذه الإستراتيجيات على أساس من التكامل
 والتوازن بين شقّي التنمية الاجتماعيّة والإقتصاديّة، وهناك اعتبارات عدة يتوقّف عليها مدى نجاح
 إستراتيجيات التنمية المختارة وفعاليتها منها: مراعاة الظروف السائدة عند بدء عمليّات التنمية في كلّ
 دولة وكذلك نوعيّة الأهداف المرادة دون إغفال الدور الملقى على الدولة.

3-4 التنمية والبيئة:

عمل الإنسان منذ تواجده في الأرض على استغلال مواردها الطبيعيّة لبناء الحضارة الإنسانيّة
 الحاليّة، إلا أنّ وتيرة استغلاله لهذه الموارد قد ازداد بصورة مذهلة خلال القرون الثلاثة الأخيرة والتي
 بلغت ذروتها في القرن العشرين فأفسدت قدرتها على التجديد التلقائي وأخلت بالتوازن الطبيعي للحياة
 وجعلت الأنشطة الإنمائيّة التي لم تضع الاعتبار البيئيّة في حساباتها ضمن اهتماماتها بل كان
 هدفها تحقيق معدّلات تنميّة فقط، ممّا ساهم في إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعيّة. وقد أخذ الوعي
 بأبعاد هذه المشكلة ينتشر بين الشعوب والحكومات وأنصحت الحاجة إلى توفير المعلومات العلميّة
 والتقنيّة والإقتصاديّة اللازمة لبيان الأساليب الفعّالة والواجب إتخاذها للمحافظة على ثروات هذه
 الأرض واستغلالها استغلالاً عقلانياً يحقّق التنمية من جهة ويحافظ على البيئة من جهة أخرى، حيثُ

1- محمّد عاطف غيث ومحمّد علي محمّد، مرجع سابق، ص16.

2- ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص194.

أصبحت البيئة والمحافظة عليها من أهم التحديات التي تواجه الإنسانية في وقتنا الحالي، فعقدت لأجل ذلك المؤتمرات الدولية والإقليمية تحت كُلهَا على إعطاء أهمية بالغة للبُعد البيئي في التنمية.

إنَّ البيئة بعناصرها ومواردها قسمة مشتركة بين المجتمعات الإنسانية بغض النظر عن المسميات المرتبطة بتصنيف الدول إلى مُقدِّمة أو نامية" فإنَّ الدمار الذي لحق بالبيئة في الوقت الراهن يرتبط في جانب منه بالنمو المُسارع الذي حدث وما زال في الدول المُقدِّمة كما يرتبط أيضًا بمشاكل الدول النامية والممارسات السلبية الضارة للبيئة والنزاعات والحروب وأيضًا من خلال إتباع إستراتيجيات تنموية عجزت عن مواجهة الفقر الجماهيري والاحتياجات الأساسية لسكان هذه الدول وكذا الاستغلال السيئ لمختلف الموارد الطاقوية التي كانت نتائجها وخيمة على البيئة".⁽¹⁾

وتأكيدًا لعلاقة التنمية بالبيئة فإنَّ تحسين ظروف الحياة لسكان الدول النامية لا يتطلب نموًا اقتصاديًا واجتماعيًا فحسب بل ينبغي أن يُصاحب ذلك تنمية بيئية، وما من شك أن إهمال البُعد البيئي للتنمية يؤدي إلى سلبيات تتطلب إستراتيجيات تنموية شمولية قادرة على تحقيق الإستخدام الفعّال والأمن للبيئة لمواجهة الاحتياجات الأساسية للجماهير على أن تضع هذه الإستراتيجيات في اعتبارها تنوع الظروف والأوضاع الثقافية والاجتماعية والإيكولوجية. "وعليه فإنَّ البيئة ينبغي أن تُصبح محورًا لكلِّ سياسات وبرامج التنمية خاصة وأنَّ البيئة سواءً بمفهومها العام أو الخاص تنطوي على أهمِّ مقومات إنجاح العملية التنموية، إنها موارد اقتصادية تُستغل أو لم تُستغل بعد على النحو الأمثل وهي سياق جغرافي واجتماعي وثقافي يمثل سببًا يَضَعُ الحدود لمُنجزات التنمية. يُحافظ عليها أو يبددها وهي الإنسانُ صانع التنمية وهدفها، من هنا كان الإهتمام بعلاقة البيئة ومشكلاتها بالقضايا التنموية وبخاصة في المجتمعات النامية وكأنَّهما وجهان لعملة واحدة".⁽²⁾

وأيضًا يظهر لنا الترابط بين البيئة والتنمية من خلال تأثير كلِّ منهما على الآخر حيثُ تنسبُ التنمية في عدَّة مشاكل إيكولوجية من جرَّاء التقدُّم الصناعي كالتلوث مثلًا، في المقابل يسهمُ نقص التنمية وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية والفقر في استنزاف الموارد الطبيعية الضرورية وتدهور النظم الإيكولوجية، تُقطع الغابات وتزدى الأراضي الخصبة لسدِّ حاجات المجتمع كما تُفهمُ العلاقة بين النمو من جهة والبيئة بما تحويه من موارد من جهة أخرى على أنَّها علاقة تناظرية أو صراع، ذلك أن تحقيق التنمية يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد فإذا كانت هذه الموارد مدمرة أو مُستنزفة فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم والكيف الذي نريد، كذلك فإنَّ المحافظة على الموارد واستغلالها بشكلٍ عقلاني يساهم في حصول النمو الاقتصادي وهذا يعني أنَّ الجهود الموجهة لحماية البيئة تُعزِّز من حماية التنمية واستمراريتها.

¹ - مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص222.

² - نفس المرجع السابق، ص224.

في وقتنا الحاضر نَحَت قِصِيَّة البيئَةِ في أن تَقْرَضَ نَفْسَهَا بِشَكْلِ قَوِيٍّ مُنْذُ أَوَائِلِ السَّبْعِينَاتِ وَذَلِكَ تَحْتِ تَأْثِيرِ التَّغْيِيرِ الجَوْهَرِيِّ الَّذِي حَدَثَ بِظُهُورِ مَا يُعْرَفُ بِالْحَرَكَةِ البيئِيَّةِ، حَيْثُ بَدَأَ إِدْرَاكُ الإِهْتِمَامِ بِالقَضَايَا البيئِيَّةِ بِمَعزَلٍ عَنِ الحَاجَاتِ البَشَرِيَّةِ فَالبيئَةُ هِيَ المَكَانُ الَّذِي يَعِيشُ عَلَيْهِ الأَفْرَادُ وَالتَّنْمِيَّةُ هِيَ الأَفْعَالُ الَّتِي يَقُومُ بِهَا هَؤُلَاءِ الأَفْرَادُ لِتَحْسِينِ حَيَاتِهِمْ عَلَى هَذِهِ البيئَةِ وَمِنْ نَمَّ فَهَذَانِ المَفْهُومَانِ مُتَلَازِمَانِ لَا يَنْفَصِلَانِ وَيَرْجِعُ هَذَا إِلَى أَنَّ العَدِيدَ مِنَ المُشْكِلاتِ الحَاسِمَةِ وَالتِّي تُعَانِي مِنْهَا دَوْلُ العَالَمِ الثَّالِثِ وَالتِّي تَظْهَرُ بِجَلَاءٍ فِي الفَقْرِ وَالنُّمُو السُّكَّانِي وَاتِّبَاعِ إِسْتِرَاتِيجِيَّاتِ تَنْمُوِيَّةٍ غَيْرِ مُلَائِمَةٍ أَدَّتْ إِلَى مَزِيدٍ مِنَ الضُّعُوطِ عَلَى البيئَةِ بِغَابَاتِهَا بِمِيَاهِهَا بِثُرَيْتِهَا بِمَوَارِدِهَا الطَّبِيعِيَّةِ "وَأَنْطَاقًا مِنْ هَذَا الإِدْرَاكِ لِلعَلَاقَةِ الجَدَلِيَّةِ بَيْنَ البيئَةِ وَالتَّنْمِيَّةِ ظَهَرَتِ الحَاجَةُ إِلَى ضَرُورَةِ إِعَادَةِ صِيَاغَةِ مَفْهُومِ جَدِيدٍ لِلتَّنْمِيَّةِ يَتَنَاسَبُ وَوَقَاعِ المُجْتَمَعَاتِ فِي المَرَحَلَةِ الرَّاهِنَةِ وَظُرُوفِهَا، هَذَا المَفْهُومُ يَنْطَوِي عَلَى تَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ مَعَ المَحَافَظَةِ عَلَى البيئَةِ فِي نَفْسِ الوَقْتِ". (1) لَفَدَّتْ أَدَّتِ التَّنْمِيَّةُ إِلَى ظُهُورِ بَعْضِ المُحَاوَلَاتِ الَّتِي أَكَّدَتِ عَلَى أَهْمِيَّةِ إِقَاءِ الضَّوِّءِ عَلَى آثَارِهَا السُّلْبِيَّةِ الَّتِي أَحْدَثَتْ العَدِيدَ مِنَ التَّغْيِيرَاتِ وَالمُشْكِلاتِ البيئِيَّةِ الَّتِي إِتَّسَعَ نَطاقُهَا لِتُضْفِي سِمَةَ العَالَمِيَّةِ عَلَى هَذِهِ المُشْكِلاتِ، وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّهُ كَلَّمَا تَطَوَّرَتِ التَّكْنُولُوجِيَا وَتَعَدَّدَتِ زَادَتْ التَّغْيِيرَاتُ الَّتِي تُحْدِثُهَا عُمَقًا وَخَطُورَةً فَقَدْ ارْتَبَطَ النُّظُورُ التَّكْنُولُوجِيَّ بِالإِسْتِخْدَامِ المُفْرَطِ لِمَصَادِرِ الطَّاقَةِ وَاسْتِنزَافِ مَصَادِرِهَا كَمَا نَتَجَّ عَنْهَا إِرتِقَاعُ دَرَجَةِ الحَرَارَةِ وَالإِضْرَارُ بِطَبَقَةِ الأُوزُونِ... الخ.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ مُعْظَمَ المُشْكِلاتِ البيئِيَّةِ الرَّاهِنَةِ ذَاتُ صِفَةٍ عَالَمِيَّةٍ إِلاَّ أَنَّ هُنَاكَ تَبَايُنٌ فِي أَنْوَاعِهَا وَمُسْتَوَاهَا وَمَدَى تَأْثِيرِهَا طَبَقًا لِلخُصُوصِيَّاتِ الدَّوَلِيَّةِ وَتَعَدُّ مَشَاكِلَ تَغْيِيرِ المُنَاخِ وَارْتِفَاعِ دَرَجَاتِ الحَرَارَةِ وَتَزَايُدِ إِنتَاجِ الكِيمَاوِيَّاتِ السَّامَّةِ وَتَدَاوُلِهَا وَنَقْلِ النِّفَايَاتِ الخَطِرَةَ عِبْرَ الحُدُودِ وَتَلَوُّثِ المِيَاهِ الشَّاطِئِيَّةِ وَنُدْرَةَ المِيَاهِ مِنْ أَوْضَحِ المَشَاكِلِ العَالَمِيَّةِ الرَّاهِنَةِ وَالتِّي أَصْبَحَتْ تُورِّقُ الجَمِيعَ دُونَ إِسْتِنْتَاءِ بَلْ جَعَلَتْ المُخْتَصِّصِينَ يُعَاوِدُونَ النَّظَرَ فِي مَسْأَلَةِ التَّنْمِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ عَوَاقِبُهَا وَخِيْمَةٌ عَلَى البيئَةِ فَتَحَوَّلَتْ مِنْ نِعْمَةٍ إِلَى نِفْمَةٍ سَاخِطَةً يَتَدَمَّرُ مِنْهَا الجَمِيعُ لِمَا أَلْحَقَتْهُ مِنْ أَضْرَارٍ وَأَخْطَارٍ عَلَى حَيَاةِ البَشَرِ. "وَتَأْكِيدًا لِعَلَاقَةِ التَّنْمِيَّةِ بِالبيئَةِ فَإِنَّ تَحْسِينَ ظُرُوفِ الحَيَاةِ لِسُكَّانِ الدَّوَلِ النَّامِيَّةِ لَا يَنْطَلُبُ نُمُوًا إِقْتِصَادِيًّا وَاجْتِمَاعِيًّا فَحَسْبَ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُصَاحِبَ ذَلِكَ تَنْمِيَّةً بيئِيَّةً وَمَا مِنْ شَكٍّ أَنَّ إِهْمَالَ البُعْدِ البيئِيِّ لِلتَّنْمِيَّةِ يُؤدِّي إِلَى سَلْبِيَّاتٍ تَتَطَلَّبُ إِسْتِرَاتِيجِيَّاتٍ تَنْمُوِيَّةً شُمُولِيَّةً قَادِرَةً عَلَى تَحْقِيقِ الإِسْتِخْدَامِ الفَعَّالِ وَالأَمْتَلِ لِلبيئَةِ لِمُوَاجَهَةِ الإِحْتِيَاجَاتِ الأَسَاسِيَّةِ لِلجَمَاهِيرِ، عَلَى أَنَّ تَضَعُ هَذِهِ الإِسْتِرَاتِيجِيَّاتِ فِي إِعْتِبَارِهَا تَنَوُّعَ الظُّرُوفِ وَالأَوْضَاعِ النَّقَافِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ وَالإِيكُولُوجِيَّةِ". (2)

1- إحسان حفطي، مرجع سابق، ص34.

2- مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص224.

في الوقت الراهن " تحث قضية الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تدهورها محل الصدارة في سلم الاهتمامات القومية ويرجع ذلك إلى أن استنزاف البيئة وإهدارها يؤدي إلى الإخلال بتوازنها ومن ثم يؤثر تأثيراً سلبياً على التنمية ومن هنا يقع على الحكومة والأفراد ليس فقط الحفاظ على البيئة والعمل على منع تدهورها بل والعمل على تطويرها وتحسينها حتى تكون قادرة على تلبية الحاجات الأساسية وعلى إتاحة الفرصة لحياة أفضل ليس للأجيال الحاضرة فقط بل وللأجيال المستقبل أيضاً".⁽¹⁾

انتقلت بؤرة الاهتمام بعد نهاية الحرب الباردة في نوفمبر 1990م إلى قضايا البيئة، كما هيأ المناخ العالمي لطرح قضية البيئة والتنمية باعتبارهما قضايا كونية يتعين على النظام الدولي وضعها على قمة جدول أعماله، ولقد صاحب هذا الاهتمام انعقاد العديد من المؤتمرات على المستويات الدولية والعالمية من أجل طرح القضية على الجميع، وعلى رأس تلك المؤتمرات يأتي مؤتمر البيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو سنة 1992م والذي سعى إلى تقديم برنامج عالمي عن تحقيق التنمية دون الإخلال بالبيئة بل المحافظة عليها هي من أولويات استراتيجيات التنمية، وهذا الموقف الخطير الذي تعيشه البيئة يستدعي ضرورة البحث عن أساليب تمكن المجتمع الدولي من منع استخدام المصادر الطبيعية بشكل يهدد الأمن البيئي وربما هذا يكون في شكل إستراتيجية تنموية عالمية في مجالها ويتم تطبيقها على كافة المستويات المحلية والقومية والعالمية، وتتضمن هذه الإستراتيجية البحث عن سبل للتعاون بين الدول المتقدمة والنامية فيما يتعلق بالقضايا البيئية، ومن هنا فإن العالم بحاجة إلى إستراتيجية جديدة تتكيف بصورة أفضل مع مشكلات الفقر والتنمية غير الملائمة والتباين في مستويات المعيشة داخل الدول النامية إستراتيجية تراعي الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والإقتصادية لكي تتمكن من تقليل المشكلات الاجتماعية كما يجب أن تركز على استخدام أمثل للموارد بحيث لا تزيد من تفاقم مشاكل البيئة.

أصبح اليوم العالم في خطر وكل ذلك بسبب التنمية والتكنولوجيا التي بقدر ما أفادت الإنسان بقدر ما جعلت حياته مهددة على كوكب الأرض " من هنا برزت ضرورة الاهتمام بحماية البيئة والذي اقترن في البداية بسن التشريعات والقوانين التي تهدف إلى حماية البيئة الطبيعية وحماية المصادر الأرضية عن طريق مقاومة إزالة الغابات والنصح وحماية البيئة من التلوث".⁽²⁾

وهكذا ظهر إلى الوجود وتشكل توجه حديث يتبناه المجتمع الدولي بأكمله منذ أكثر من عقدين هو ما أطلق عليه بالتنمية المستدامة والتي يفصد بها نوع من التنمية الإقتصادية دون أضرار بيئية كالتلوث بمختلف أنواعه وهدر الموارد الطبيعية والبيولوجية التي هي في طريق الاستنزاف والزوال

¹ - نفس المرجع السابق، ص134.

² - Joseph Wheeler, development cooperation in the 1910,s, organization or economic and development, ecemlue, 1989, pp.114,115.

وَبصُورَةٍ سَرِيعَةٍ دُونَ إِيجَادِ بَدَائِلَ لَهَا. فَإِذَا انْتَقَلْنَا إِلَى الْعَالَمِ الثَّلَاثِ نَجِدُ أَنَّ الْبُلْدَانَ الْمُتَخَلِّفَةَ حَاوَلَتْ تَشْخِصَ الْفُصُورِ أَوْ عَدَمَ النَّجَاعَةِ فِي التَّحَكُّمِ فِي هَذِهِ الْأَثَارِ الْجَانِبِيَّةِ عَلَى الْأَرْضِ أَيْ أَنَّهُمْ دَقُّوا أَجْرَاسَ الْخَطَرِ الَّذِي سَتُوُّوهُ إِلَيْهِ التَّنْمِيَّةُ، تُوجَدُ دَعْوَةٌ إِلَى التَّصَدِّيِّ إِلَى بَعْضِ الْمَشْكَلاتِ الثَّلَاثِيَّةِ:⁽¹⁾

أ- مُشْكَلةُ الْبِنْيَةِ وَالتَّلَوُّثِ وَالجَفَافِ وَالتَّصَحُّرِ... إلخ وَمَا يَنْفَرَعُ مِنْهَا هِيَ مُشْكَلاتُ عَالَمِيَّةٌ تَزْدَادُ تَقَاظُمًا.

ب- تَرْكِيزُ مَحَاوِرِ التَّنْمِيَّةِ فِي مِضْمَارٍ لِتَلْبِيَةِ الْحَاجَاتِ الْمُتَنَامِيَّةِ لِجَمَاهِيرِهَا دُونَ النَّظَرِ بِجِدِّ إِلَى مُسْتَقْبَلِ الْبِنْيَةِ.

ج- التَّرْكِيزُ عَلَى أَنَّ عِلَاقَةَ الْإِنْسَانِ بِالْبِنْيَةِ هِيَ عِلَاقَةٌ سُلُوكِيَّةٌ بِحَيْثُ أَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنْهُ هُوَ أَنْ يَنْشُطَ فِي بِنْيَتِهِ دُونَ أَنْ يَضُرَّ بِهَا وَالضَّرَرُ بِهَا هُوَ ضَرَرٌ لَهُ عَلَى الْمَدَى الْبَعِيدِ.

د- الْمُطَالَبَةُ بِنِظَامِ إِفْتِصَادِيٍّ دُولِيٍّ مُتَعَادِلٍ بَيْنَ مُخْتَلَفِ الْأُمَمِ هُوَ بِمِثَابَةِ نِظَامِ دُولِيٍّ جَدِيدٍ لِحِمَايَةِ التَّنْمِيَّةِ وَالبِنْيَةِ مَعًا كَأَحَدِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ.

لَقَدْ أَدَّى التَّدَاهُورُ الْمُلَاحَظُ فِي الْوَضْعِ الْبِنْيِيِّ عَلَى الْمُسْتَوَى الْعَالَمِيِّ إِلَى الدَّعْوَةِ الْمُسْتَمِرَّةِ لِإِدْمَاجِ الْبُعْدِ الْبِنْيِيِّ فِي التَّخْطِيطِ الْإِنْمَائِيِّ عَلَى مُسْتَوَى الْعَالَمِ حَيْثُ تُوَجَّهُ الدُّوَلُ مَخَاطِرَ مُتَزَايِدَةٍ نَتِيجَةً لِأَثَارِ السُّلْبِيَّةِ لِتَغْيِيرِ الْمُنَاحِ وَتَلَوُّثِ الْهَوَاءِ وَالمِيَاهِ بِسَبَبِ التَّقَدُّمِ التَّكْنُولُوجِيِّ وَالتَّنْمِيَّةِ الْحَاصِلَةِ عَلَى كَافَّةِ الْمُسْتَوِيَّاتِ لِذَلِكَ أَصْبَحَ مِنَ الصَّعْبِ تَنَاوُلُ قِضَايَا التَّنْمِيَّةِ وَالتَّخْطِيطِ لَهَا بَعِيدًا عَنِ قِضَايَا وَمَشْكَلاتِ الْبِنْيَةِ وَإِنَّهُ مِنَ الْخَطَأِ الْجَسِيمِ أَنْ تُعَالَجَ الْقِضَايَاتُ بِمَعزَلٍ عَنِ الْأُخْرَى كَمَا يَصْعَبُ تَنَاوُلُ مُشْكَلاتِ الْبِنْيَةِ عَنِ سِيَاقِهَا الْعَالَمِيِّ خَاصَّةً وَأَنَّ الْوَاقِعَ يَكْشِفُ عَنِ ضَخَامَةِ التَّهْدِيدَاتِ وَالمَخَاطِرِ الَّتِي تُوَجَّهُهَا الْبِنْيَةُ عَلَى الْمُسْتَوَى الْعَالَمِيِّ.

فِي أَيَّامِنَا هَذِهِ زَادَ الْإِهْتِمَامُ بِالْبِنْيَةِ وَتَجَلَّى ذَلِكَ فِي الْمُؤْتَمَرَاتِ وَالنَّدَوَاتِ وَالتَّفَاقِيَّاتِ الَّتِي تَجْرِي مِنْ حِينٍ لِأُخْرٍ عَلَى مُخْتَلَفِ الْمُسْتَوِيَّاتِ الْعَالَمِيَّةِ وَالمَحَلِّيَّةِ، وَلَعَلَّ أَهَمَّهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ مُؤْتَمَرُ قِمَّةِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ لِلْإِنْسَانِ وَالبِنْيَةِ عَامَ 1972م فِي سَنُوكِهُولْمِ وَمُؤْتَمَرِ الْأَرْضِ حَوْلَ الْبِنْيَةِ وَالتَّنْمِيَّةِ فِي رِيُو دِي جَانِيرُو بِالْبِرَازِيلِ عَامَ 1992م حَيْثُ يُمَثَّلُ نَقْطَةُ الْإِنْتِطَاقِ الْفِعْلِيِّ لِلْإِهْتِمَامِ بِالْبِنْيَةِ حَيْثُ دَعَتْ هَذِهِ الْمُؤْتَمَرَاتُ إِلَى إِعَادَةِ النَّظَرِ فِي مُعَالَجَةِ قِضَايَا التَّنْمِيَّةِ مِنْ مَنظُورِ بِنْيِيٍّ أَوْ التَّصَدِّيِّ لِمَشْكَلاتِ الْبِنْيَةِ مِنْ مَنظُورِ تَنْمُويٍّ.

لَا مَجَالَ لِلْإِنْكَارِ أَنَّ الدَّمَارَ الَّذِي لَحِقَ بِالْبِنْيَةِ فِي الْوَقْتِ الرَّاهِنِ يَرْتَبِطُ فِي جَانِبٍ مِنْهُ بِالنَّمُوِّ الَّذِي حَدَثَ فِي الدُّوَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ كَمَا يَرْتَبِطُ أَيْضًا بِمَشَاكِلِ الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ وَالمُمَارَسَاتِ السُّلْبِيَّةِ الصَّارَةِ لِلْبِنْيَةِ وَالنَّزَاعَاتِ وَالحُرُوبِ وَأَيْضًا إِتِّبَاعُ إِسْتِرَاطِيجِيَّاتٍ تَنْمُويَّةٍ عَجَزَتْ عَنِ مُوَاجَهَةِ الْفَقْرِ الْجَمَاهِيرِيِّ وَالاِحْتِيَاجَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ لِسُكَّانِ هَذِهِ الدُّوَلِ، لَقَدْ أَدَّى الْإِسْتِغْلَالُ السَّيِّئُ لِمُخْتَلَفِ الْمَوَارِدِ الطَّاقُوِيَّةِ وَالإِفْرَاطِ

¹ عبد الله ساقور، محاضرات في التنمية بالمشاركة، مرجع سابق، ص 52.

في استخدامِها إلى ظهورِ آثارٍ وخيمة على البيئة. كما أن ما خلفته مخططات وبرامج التنمية من تأثيراتٍ سلبية على البيئة يدفع بالضرورة إلى دق ناقوس الخطر والعمل على تكثف كل الجهود من أجل إيجاد حلولٍ ناجحة وسريعة لمشكل البيئة الذي يعني تجاهله اللب ب حياة الإنسان، وكل الدول معنية وليست بمعزلٍ عن هذه القضية الحساسة. وعليه يجب أن ترتبط التنمية بحماية البيئة ومواردها من النتائج السلبية المترتبة على المخططات والمشروعات التنموية ليس في المجال الصناعي فحسب بل وأيضاً في المجال الزراعي أو بمعنى آخر بحسب نتائج سوء استغلال موارد البيئة لتحقيق أهداف التنمية حتى لا تُصبح إنجازات التنمية شكلاً خطراً واقعاً على رقاب جميع البشر يوشك أن يقطعها في أي وقت. وعليه فإن البيئة ينبغي أن تُصبح محوراً لكل سياسات وبرامج التنمية ولا يمكن إغفالها أو تجاهلها بحالٍ من الأحوال خاصة وأن البيئة تنطوي على أهم مقومات نجاح العملية التنموية فهي المنبع للموارد المختلفة وهي الرقعة الجغرافية والاجتماعية والثقافية التي تُجزر عليها التنمية وهي في الأخير تمثل الإنسان بأكمله صانع التنمية وهدفها.

ملخص الفصل:

من خلال هذا الفصل لاحظنا أن عملية التنمية عملية معقدة ومتشابكة ومتراصة، تضاربت حولها الآراء واختلفت في تفسيرها العلماء، ووقفنا على أن عملية التنمية عملية شاملة ومكاملة لا ينبغي فصل أبعادها الاقتصادية عن الأبعاد الاجتماعية والثقافية المكاملة لها، كما أنها تحتاج إلى تعبئة الجهود والموارد لتحقيق طموحات المواطنين، فهي مركبة متكامل يشتمل على مجموعة عمليات ومراحل تصميم وتخطيط لها وهي متعاقبة ومتتالية وهي غاية أو هدف وتتخذ أهدافها بموضوعية وواقعية لتساير طبيعة الموارد والإمكانات المتاحة أو التي يمكن إتاحتها سواء كانت مادية أو بشرية بغية تحقيق الرفاه والوصول إلى السعادة والتقدم الحضاري الذي يأمله الإنسان في هذه الحياة، وهي عملية متشابكة ترتبط بها معظم مجالات الحياة إن لم نقل كلها.

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف عن قرب على عملية التنمية وأهم ما يميزها وخصائصها والتطورات الحاصلة فيها عبر الزمن مع التركيز على التنمية المحلية التي جلبت لها الأنظار في الآونة الأخيرة للدور الفعال والإسهامات المؤسسة التي تؤديها في عملية التنمية القومية، وكيف أنها تمثل حلقة من الحلقات المترابطة والفاعلة بينها لتشكل دعماً لإعطاء صورة عامة عن التنمية الوطنية كونها نقطة ممرٍ ينبغي المرور بها وكيف أنها أصبحت كبديلٍ إستراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية، وأنها ترتبط أساساً بالعوامل الداخلية التي يمكن التحكم فيها وعلى رأسها المشاركة الفاعلة لأعضاء البيئة المحلية وتسخير الموارد المجتمعية.

الفصل الرابع: التخطيط للتنمية والسكان.

تمهيد.

1-4 العلاقة بين التخطيط للتنمية والسكان.

2-4 السياسات السكانية والتخطيط.

3-4 أنواع السياسات السكانية.

4-4 تأثير النمو السكاني على التخطيط للتنمية.

5-4 الحراك السكاني والتخطيط للتنمية.

6-4 دور التخطيط للتنمية في الحد من الجريمة.

7-4 المشكلة السكانية من منظور الفكر التتموي.

ملخص الفصل.

تمهيد:

مما لا شك فيه أنّ هدف التنمية وأساسها هو الإنسان فهي تهدف بالأساس إلى تغيير النمط الحياتي له وتحسين المستوى المعيشي الذي هو فيه، وتوفير أحسن الخدمات التي يحتاجها، وعليه فإن قضية العلاقة بين السكان والتخطيط للتنمية هي ليست قضية جديدة من نتاج الفكر الحديث كما أنها ليست قضية تخصّ دول العالم المتخلف فقط، بل كانت تُثير الكثير من التساؤلات والرؤى حتى في أوروبا المتطورة اليوم في وقت كانت تتهددها المجاعة، وما نظرية "توماس مالثوس" THOMAS Malthus "التساؤمية حول هذه القضية إلا دليل قاطع على ذلك، هذه النظرية التي لم تكن ترى حلاً لمشكل التنمية أو الوجود الإنساني سوى اللجوء إلى التحكم في أعداد السكان على نحو يجعل هناك توازن بين نمو السكان والموارد المتاحة بغية تحقيق التنمية.

فالقضية السكانية مُرتبطة بالتنمية والعكس صحيح، ولا يمكن إغفال هذه العلاقة إنّما يجب الاعتراف الكامل بوجود علاقات متبادلة بين السكان والموارد المتاحة والتخطيط للتنمية وأنّ كلّاً منها يؤثر في الآخر بشكلٍ من الأشكال.

ونظراً لأهمية موضوع السكان والتنمية، وأثر السياسة الإنمائية في التوزيع السكاني واعتماد البرامج والمخططات التنموية الحالية على السياسات السكانية في المجتمعات سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء وإبراز العلاقة الموجودة بين التخطيط للتنمية والسكان وكيفية تأثير كلّ منهما في الآخر.

4-1- العلاقة بين التخطيط للتنمية والسكان:

الإنسان هو مُنطلق العملية الإنمائية وغاية التنمية رفع مستوى الإنسان وترقيته وحفظ قيمته وإعلاء شأنه، فالغرض من التنمية هو تهيئة بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة صحيحة، وللتنمية أهداف عديدة ومختلفة غير أنّها كلّها تدور حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم فالناس لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها وسيلة في حدّ ذاتها، إنّما ينظرون إليها على أنّها وسيلة لتحقيق غاياتٍ أُخرى، والوسيلة دائماً يجب أن تكون في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس. وهذه الغايات تهدف إلى تلبية الحاجات الشعبية الواسعة النطاق بصورة حقيقية وجوهريّة عن طريق رفع الظلم الاجتماعي والقلق المعيشي الذي يعاني منه السواد الأعظم من السكان في مختلف بقاع العالم، أي تحقيق حياة أفضل بجانبها المادي والمعنوي.

في العصر الحديث بدأ واضحاً فيما بعد في التخطيط الإنمائي أنّ الحلول لمشاكل التنمية يجب أن نتعامل معها ليس فقط من الناحية الإنتاجية. بل أيضاً من الناحية السكانية، معنى ذلك حجم الزيادة والنقصان في عدد السكان، فالنخفيض أو الزيادة في النمو السكاني مثلاً قد يؤثر على مستوى

معيشة الفرد كما يؤثر التراجع أو الارتفاع بالإنتاج، ولربما كان على المستويين في آن واحد أكثر جدوى منه على مستوى الإنتاج".⁽¹⁾

وقد حددت الأمم المتحدة العلاقة الموجودة بين السكان وعملية التخطيط للتنمية: "يشمل إدخال العوامل السكانية بشكل نظامي في عملية التخطيط لأنها تؤثر وتتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الأخرى المتعلقة بخطة التنمية".⁽²⁾

إن معدلات الإنجاب والتكاثر السكاني التي وصلت لأعلى المستويات العالمية تبعث على الاستشكال والقلق حول مدى القدرة التي يمكن أن يواجه بها المجتمع متطلبات هذه الزيادة ومدى قدرة الدولة على توفير الحاجيات الاجتماعية الضرورية من خدمات صحية واجتماعية وتعليم وكذا تأمين سبل العمل والعيش الكريم في ظل الأرقام المتزايدة للبطالة.

فزيادة السكان تعمل على زيادة الموارد ووضع خطة جديدة ملائمة ومواكبة لهذه الزيادة السكانية والعمل على توفير الاحتياجات الضرورية لهذه الزيادة السكانية مهما كان حجمها. "ولأجل هذه العلاقة الوطيدة بين التنمية والسكان والتي لم تخف على أهل الحل والعقد بدأت تُعقد المؤتمرات من أجل إبراز هذه العلاقة " فكان أول مؤتمر عالمي للسكان الذي عُقد في بوخارست عام 1974م والذي نتجت عنه الخطة العالمية للسكان والتي مازالت المرجع الأساسي للإرادة الدولية في إدماج السياسات السكانية بمختلف أنواعها ضمن سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع جميع هذه السياسات على مستوى واحد".⁽³⁾

ومن خلال هذا المؤتمر الأول صوتت جميع الدول المشاركة على تلازم العلاقة بين التنمية والسكان ومن ثم التخطيط للتنمية حيث تبين أن المشكلة السكانية ناجمة عن التخلف الإنمائي وأنه لا يمكن حصول تغيير ديمغرافي بدون تغيير مُمائل اقتصادي واجتماعي. بل إن تغيير أحدهما يؤدي بالضرورة إلى تغيير الآخر. ومع طموحات تنمية لما بعد الاستقلال لم ير العالم الثالث في طروحات تنظيم الأسرة لدعم برامج التنمية سوى سياسة امبريالية تتبناها الرأسمالية الدولية، كما تم التركيز في هذا المؤتمر على أن المخرج من نفق التخلف يكمن في المزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد خرج المؤتمر بتوصيات لم ترق لتطلعات الدول النامية التي خرجت من مرحلة الاستعمار لتوها. وتبع ذلك المؤتمر مؤتمرات إقليمية ومحلية ودولية، كلها كانت ترمي إلى إظهار تلك العلاقة المتلازمة بين التنمية والسكان " فكان أهم تلك المؤتمرات " مؤتمر مكسيكو " وهو المؤتمر الثاني الدولي

¹ - سعاد نور الدين، مرجع سابق، ص35.

² - هاشم نعمة، ملاحظات في السكان والتنمية، الحوار المتمدن، العدد 1008، تاريخ 2004/11/5

³ - سعاد نور الدين، مرجع سابق، ص36.

للسكان سنة 1984م ولعلَّ أبرز ما نتج عن المؤتمر هو التَّحْدِيدُ الَّذِي أُعْطِيَ لِلْمَسْأَلَةِ السُّكَّانِيَّةِ بَيْنَمَا كَانَتْ الْفِكْرَةُ السَّائِدَةَ لَدَى الْكَثِيرِينَ مِنْ وَاضِعِي الْبَرَامِجِ التَّنْمِيَّةِ وَالْمُشْرَعِينَ وَحَتَّى بَعْضِ الْأَخْصَائِيِّينَ بِأَنَّ حَقْلَ السُّكَّانِ يَفْتَصِرُ عَلَى النُّمُوِّ السُّكَّانِيِّ وَلَا شَأْنَ لَهُ بِالْمَجَالَاتِ الْأُخْرَى⁽¹⁾.

كَمَا تَبَيَّنَى هَذَا الْمُؤْتَمَرُ مَخْرَجَ تَنْظِيمِ الْأُسْرَةِ بَعْدَ فَشَلِّ بَرَامِجِ التَّنْمِيَّةِ فِي كَثِيرٍ مِنْ تِلْكَ الدُّوَلِ وَلَكِنْ سُرْعَانَ مَا تَبَدَّدَتْ هَذِهِ الْأَفْكَارُ، حَيْثُ جَاءَتْ الْخُطَّةُ الْعَالَمِيَّةُ لِلسُّكَّانِ لِتُعْطِيَ هَذِهِ النَّاحِيَةَ قِسْمًا وَاحِدًا وَلَوْ مُهِمًّا مِنَ الْأَفْسَامِ الْعَدِيدَةِ الَّتِي تَدْخُلُ فِي إِطَارِ الْمَسْأَلَةِ السُّكَّانِيَّةِ. بِالنِّسْبَةِ لِلْخُطَّةِ يَجِبُ أَنْ تَحْتَوِيَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْخُصُوبَةِ وَالنُّمُوِّ السُّكَّانِيِّ عَلَى قَضَايَا أُخْرَى مِثْلَ: الْوَفِيَّاتِ، وَكَذَا التَّوْزِيعِ السُّكَّانِيِّ... وَغَيْرَهَا مِنَ الْأُمُورِ السُّكَّانِيَّةِ الَّتِي يَجِبُ عَلَى أَيِّ خُطَّةٍ إِئْمَانِيَّةٍ أَنْ تَأْخُذَهَا بِعَيْنِ الْإِعْتِبَارِ إِضَافَةً إِلَى الْهَجْرَةِ الدَّاخِلِيَّةِ وَالتَّحْضُرِ وَالهَجْرَةِ الدُّوَلِيَّةِ وَالْفَضَايَا الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْهَيْكَلِ الْعُمَرِيِّ لِلسُّكَّانِ.

وَهَكَذَا أَصْبَحَتْ الدُّوَلُ الْمُتَقَدِّمَةُ تَعْمَلُ عَلَى إِعْطَاءِ أَوْلَوِيَّةٍ أَسَاسِيَّةٍ لِبرَامِجِ تَنْظِيمِ الْأُسْرَةِ لِلسِّبْطَةِ عَلَى الْخَطَرِ الْأَكْبَرَ الَّذِي يُهَدِّدُ التَّنْمِيَّةَ فِي هَذِهِ الدُّوَلِ أَلَا وَهُوَ النُّمُوُّ السُّكَّانِيُّ كَمَا افْتَتَحَ الْعَالَمُ حِينَهَا وَاتَّفَقَ عَلَى وَجْهِهِ النَّظَرِ الْقَائِلَةِ بِأَنَّ النُّمُوَّ السُّكَّانِيَّ يُعَدُّ عَامِلًا مُقَيِّدًا لِلتَّنْمِيَّةِ، وَحَيْثُ أَنَّ الْإِتِّجَاهَاتِ السُّكَّانِيَّةِ تُؤَثِّرُ عَلَى التَّنْمِيَّةِ فَإِنَّ طَبِيعَةَ التَّنْمِيَّةِ هِيَ الْأُخْرَى لِأَبَدٍ وَأَنَّ تَوَثُّرَ عَلَى الْإِتِّجَاهَاتِ السُّكَّانِيَّةِ، فَمَثَلًا مَبَاشِرَةً عَقَبَ الْحَرْبِ الْعَالَمِيَّةِ الثَّانِيَّةِ، وَحِينَ تَحَسَّنَتِ الطَّرُوفُ الصَّحِيَّةُ انْحَفَضَ مُعَدَّلُ الْوَفِيَّاتِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبُلْدَانِ، وَبَاتَ تَزَايُدُ أَعْدَادِ السُّكَّانِ أَمْرًا طَبِيعِيًّا (الصِّينَ وَالْهِنْدَ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ عَرَفْنَا انْفِجَارًا سُّكَّانِيًّا مُتَسَارِعًا) الْأَمْرَ الَّذِي أَدَّى إِلَى تَغْيِيرَاتٍ فِي الْكثَافَةِ وَالتَّرْكِيبِ وَالتَّوْزِيعَاتِ السُّكَّانِيَّةِ وَالْأَعْدَادِ الْمُتَزَايِدَةِ لِلسُّكَّانِ بَاتَتْ تُشَكِّلُ خَطَرًا كَبِيرًا عَلَى عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ، بَلْ أَصْبَحَ عَائِقًا لِلتَّنْمِيَّةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبُلْدَانِ عَلَى غِرَارِ الْهِنْدِ وَالصِّينِ، حَيْثُ أَنَّ الْإِنْفِجَارَ السُّكَّانِيَّ الْحَاصِلَ بِهِمَا يُورِّقُ الْقَائِمِينَ عَلَى أُمُورِ التَّنْمِيَّةِ، مِمَّا جَعَلَهَا تَلْجَأً إِلَى تَبْنِي سِيَاسَاتٍ سُّكَّانِيَّةٍ، هَدَفُهَا تَحْقِيقُ مُعَدَّلَاتٍ مُقْبُولَةٍ لِلنُّمُوِّ السُّكَّانِيِّ وَهَيْكَلًا سُّكَّانِيًّا مُنَاسِبًا، وَتَوْزِيعًا مُتَوَازِنًا يُوَافِقُ وَيُسَايِرُ الْمَوَارِدَ، حَتَّى أَنهَا سَنَّتْ قَوَانِينَ مِنْ أَجْلِ تَحْدِيدِ النَّسْلِ وَتَقْلِيلِ أَعْدَادِ أَفْرَادِ الْأُسْرَةِ إِلَى أَقْصَى حَدٍّ، مَثَلًا طِفْلٍ وَاحِدٍ فِي الْأُسْرَةِ، وَعَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ نَجِدُ مَثَلًا دُولَ أُرُوبَا وَالتِّي أَصْبَحَتْ تُسَمَّى الْقَارَةَ الْعَجُوزَ وَعَلَى رَأْسِهَا أَلْمَانِيَا تُشَجِّعُ عَلَى زِيَادَةِ السُّكَّانِ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ نَوْعٍ مِنَ التَّوَازُنِ بَيْنَ الْفِنَائِ الْعُمَرِيَّةِ، حَيْثُ أَنَّهُ تَخَشَى أَنْ تَصِلَ إِلَى وَقْتٍ لَا تَجِدُ فِيهِ الْقُوَّةَ الْبَشَرِيَّةَ الشَّابَّةَ الَّتِي تُعَدُّ إِحْدَى مَقُومَاتِ التَّنْمِيَّةِ، فَإِذَا كَانَتْ التَّنْمِيَّةُ فِي أَسَاسِهَا تَعْمَلُ عَلَى تَحْسِينِ حَيَاةِ الْإِنْسَانِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ الَّذِي يَقُومُ بِهِذِهِ الْعَمَلِيَّةِ وَلَيْسَتْ قُوَّةٌ خَفِيَّةٌ. وَإِنَّ مِنْ أَهَمِّ مَوَارِدِ التَّنْمِيَّةِ نَجْدُ الْمَوَارِدِ الْبَشَرِيَّةِ وَعَلَى رَأْسِهَا الْفِنَةُ الشَّابِيَّةُ الَّتِي تُعَدُّ إِحْدَى الرِّكَائِزِ الَّتِي يَجِبُ تَوْفُّرُهَا مِنْ أَجْلِ إِنْجَاحِ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ.

¹ - سعاد نور الدين، مرجع سابق، ص 36 .

لقد أكد المؤتمر الثالث للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة عام 1994: "أن الأهداف والسياسات المتصلة بالسكان أجزاء لا تتجزأ من التنمية الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية التي يتمثل هدفها الرئيسي في تحسين نوعية حياة الناس جميعاً وتتطلب التنمية الاعتراف الكامل بالعلاقات المتبادلة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية".⁽¹⁾

فهناك أهمية كبيرة للربط بين العوامل السكانية والتخطيط الحكومي للإفناق حيث لوحظ بأن الكثير من أنماط الإفناق تعتمد جزئياً على الأقل على التغيرات السكانية، فعلى سبيل المثال لو أردنا المحافظة على مستوى ثابت من الخدمات فإن الإفناق الحكومي على التعليم سوف يتغير بقوة ارتباطه بالتغيرات التي تحدث في حجم السكان الذين هم في عمر المدرسة، بينما التغيرات الأخرى مثل التي تخص حماية المواطنين والممتلكات ربما نسيباً لا تتأثر بسرعة بالتغيرات السكانية، فخطط التنمية يجب أن تأخذ في الاعتبار توزيع تكاليف ومنافع التنمية على مختلف فئات السكان مع تجنب الفئات الفقيرة ما يرهق كاهلها".⁽²⁾

إن الإهتمام بقضايا التخطيط للتنمية والسكان يساهم في فهم العلاقات المتبادلة والمتشابهة بين الظواهر السكانية والتنمية وذلك من خلال تركيزها على تحديد وتحليل آثار المتغيرات السكانية على عملية التنمية ولأشك أن هذا الأمر يضع أمام المخططين والخبراء ومخذي القرارات العامة والتنمية الإطار الملائم والخلفية العلمية السليمة لصياغة السياسات التنموية والسكانية التي تحقق أهداف التنمية.

وعليه يمكن أن نقول أن العلاقة بين التخطيط للتنمية والسكان هي علاقة تأثير وتأثر وأصبحت ظاهرة للعيان ولا يمكن إنكارها بحال من الأحوال، ولولا ذلك ما كانت الدول حالياً وهيئة الأمم المتحدة تولى هذا الموضوع الإهتمام البالغ الذي نشاهده اليوم من خلال المؤتمرات التي تعقد هنا وهناك من حين لآخر من أجل دراسة هذه القضية التي باتت تشغل الجميع دون استثناء.

لقد عقدت الدورة الثامنة والأربعين للجنة السكان والتنمية في مقر الأمم المتحدة في 11 أبريل 2015م وكان موضوعها الخاص هو "بلوغ المستقبل الذي نريده إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك في خطة التنمية لما بعد عام 2015 ونظرت اللجنة في تقرير مكتب لجنة السكان والتنمية عن اجتماعاته المعقودة بين الدورتين الذي بين بالتفصيل عمل المكتب في تنظيم الدورة ونظرت اللجنة في ثلاثة تقارير للأمين العام عن الموضوع الخاص للدورة والتقرير الأول هو تقرير الأمين العام عن إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة بما في ذلك إدماجها في خطة التنمية لما بعد عام 2015م، يقدم لمحة عامة عن التغيرات الديمغرافية التي يتوقع أن تحدث خلال

¹ - سعاد نور الدين، مرجع سابق، ص33.

² - هاشم نعمة، مرجع سابق.

السنوات الـ 15 القادمة ويُناقش آثارها على الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة ويبيّن التقرير أن أكبر التحديات وأكثرها أهمية يتمثل في التكيف مع عالم يبلغ عدد سكانه 8,4 بلايين نسمة يتوقون إلى تحقيق مستوى معيشة أفضل".⁽¹⁾

4- 2 التخطيط والسياسات السكانية:

أظهر لنا علم اجتماع السكان من تحليلاته لظواهر المواليد والوفيات والهجرة على أنه هناك دور لتدخل الإنسان، ومن هنا كان من الواجب على الإنسان التدخل لضبط الظاهرة السكانية وذلك لتحقيق رفاهيته وهو ما يعرف بالسياسات السكانية. فالسياسة السكانية هي "مجموعة الأهداف بعيدة المدى التي تستهدف تحقيق التوازن بين معدلات نمو السكان ومعدلات التنمية عن طريق توجيه الخطط والأنشطة والبرامج المجتمعية لخفض معدلات النمو السكاني والإرتقاء بالخصائص السكانية وإعادة توزيعهم جغرافياً وكذلك رفع معدلات التنمية وزيادة الإنتاج".⁽²⁾

وتعرف السياسة السكانية بأنها الإجراءات الظاهرة والضمنية التي تتخذها الحكومات للتأثير على حجم السكان وتوزيعهم وتكوينهم".⁽³⁾

كما يمكن تعريف السياسات السكانية (population policy) بأنها: "تتكون من برامج تشريعية أو إدارية الهدف منها تغيير الاتجاهات السكانية القائمة لتحقيق رفاهية المجتمع، وتهم السياسات السكانية بصفة خاصة حول الجهود التي تبذل للاحتفاظ أو لاستعادة أو لزيادة معدل نمو السكان".⁽⁴⁾

ويُعرف البعض سياسة التنمية السكانية بأنها: "عبارة عن برامج مجتمعية لخفض التزايد السكاني من خلال التحكم في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي".⁽⁵⁾ فالسياسة السكانية تُعبر عن موقف إيجابي من قبل الإنسان للتحكم في نمو السكان من ناحية والتنمية من أجل زيادة وسائل العيش وتوزيعها بالعدل على كافة فئات السكان من ناحية أخرى وإنّ التعريفات المختلفة للسياسات السكانية من قبل عدد من المنظمات العالمية أو من قبل علماء مشهورين في ميادين الاقتصاد والاجتماع والديموغرافيا وعلم الأحياء... وغيرها أظهرت التلازم بين السياسات السكانية والسياسات الإنمائية. وبعبارة أخرى فإنّ ثمة علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات الديمغرافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعوامل الديمغرافية الأربعة هي: الحجم والمعدلات والنوع والهيكَل

1- تقرير الأمم المتحدة عن الدورة الثامنة والأربعين 11 نيسان/ أبريل 2014 و 13-17 نيسان/ أبريل، لجنة السكان والتنمية، نيويورك 2010، ص 3.

2- طلعت مصطفى السروجي وآخرون، مرجع سابق، ص 353.

3- طارق السيد، علم اجتماع السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 175.

4- نفس المرجع السابق، ص 175.

5- طلعت مصطفى السروجي وآخرون، مرجع سابق، ص 335.

السكاني".⁽¹⁾ هذا وقد وضع فريق من المستشارين التابعين لهيئة الأمم المتحدة من ذوي الاختصاص في السياسة السكانية التعريف التالي لها: "يمكن تحديد السياسة السكانية بأنها التدابير والبرامج الرامية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والسياسية وغير ذلك من الأهداف الجماعية وذلك عن طريق التأثير على المتغيرات الديمغرافية".⁽²⁾

وتعرف السياسة القومية للسكان بأنها: "مجموعة الإجراءات والبرامج التي تضعها الدولة بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية لرفع مستوى عيش السكان والدخل القومي".⁽³⁾ معنى ذلك أن السياسة السكانية تعني تدخل الدولة في ضبط حجم السكان وذلك عن طريق سن قوانين مختلفة تعمل على جعل عدد السكان في بلد ما موافقا للموارد المتاحة، مثل تحديد عدد الأطفال داخل كل أسرة، أو تشجيع الأسر على الإنجاب وتحفيزهم عن طريق تقديم مكافآت مالية وهذه السياسة التي انتهجتها بعض الدول في الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية على غرار اليابان وألمانيا، حيث كانوا يدفعون أجورا منتظمة للأسر المنجبة للأطفال ودعم الأمومة ماديا ومعنويا.

أيضا في نفس الفترة الزمنية وفي أوروبا بالتحديد كانت معدلات المواليد قليلة وبدأت هذه الدول تواجه خطر انخفاض عدد السكان بها بصورة كبيرة ولكنها اتخذت أساليب غير تلك التي اتخذتها ألمانيا وإيطاليا واليابان وكانت هذه الإجراءات تتمثل في الآتي:⁽⁴⁾

1_ تطوير برامج التطوير الاجتماعي.

2_ تطوير البرامج التي تساعد على تحقيق الأمن الاقتصادي للأسرة.

هذا عن الدول التي كانت تعاني تناقصا في أعداد سكانها، أما في الاتحاد السوفيتي فقد كان من رأي ماركس أن الزيادة السكانية مسألة لا تعيب التنظيم الاجتماعي، وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية قلت معدلات الوفيات في بعض الدول النامية لأسباب كثيرة بينما ظلت الخصوبة تزداد عاما بعد عام.⁽⁵⁾ كما تحتوي السياسات السكانية على بعض الوسائل التي يتم الاعتماد عليها في التأثير في معدل الوفيات ومع ذلك فإن الهدف الأساسي لهذه السياسات السكانية هو تحسين المستوى الصحي للسكان وهكذا أصبح السياسات السكانية في هذا المجال مرادفة للسياسة الصحية، لأجل هذا ظهرت السياسات السكانية بهدف تخفيض النمو السكاني المتسارع في تلك الدول.

1- سعاد نور الدين، مرجع سابق، ص 39.

2- نفس المرجع السابق، ص 31.

3- طلعت مصطفى السروجي وآخرون، مرجع سابق، ص 336.

4- طارق السيد، مرجع سابق، ص 176.

5- نفس المرجع السابق، ص 176.

فالسِّيَاسَةُ السُّكَّانِيَّةُ "تتضمنُ الأهدافَ بعيدةَ المدى التي تُعكسُ رؤيةَ المُجتمَعِ لقضايا السُّكَّانِ بأبعادِها المُختلفة، بحيثُ تُوضعُ في إطارِها الخُطَطُ والبرامجُ والمشروعاتُ على مُختلفِ مُستوياتٍ وقطاعاتٍ النشاطِ بالمُجتمَعِ لِتحقيقِ التوازنِ بينَ السُّكَّانِ ومواردِ المُجتمَعِ".⁽¹⁾ وتختلفُ السِّيَاسَاتُ السُّكَّانِيَّةُ باختلافِ الثقافةِ السائدةِ في المُجتمَعِ ، فالسِّيَاسَةُ الحَرَبِيَّةُ تُشجَعُ النسلَ والمَدَنِيَّةُ ترفُضُهُ إذا كانتُ صِناعِيَّةً وتُشجَعُهُ إذا كانتُ زِراعيَّةً. وإذنَ فالسِّيَاسَاتُ السُّكَّانِيَّةُ تختلفُ مِنْ مُجتمَعٍ لِآخَرَ وفقاً لِلعديدِ مِنَ المُتغيِّراتِ أبرزُها حَجمُ السُّكَّانِ ومدى وفرةِ المواردِ الإِقتصادِيَّةِ ومُعدَّلاتِ التَّنميةِ ومُعدَّلاتِ نُموِّ السُّكَّانِ والثقافةِ السائدةِ في المُجتمَعِ والظُرُوفِ الإِجتِماعِيَّةِ والإِقتصادِيَّةِ والثقافيةِ السائدةِ في المُجتمَعِ... كُلُّ ذَلِكَ يُؤثِّرُ في أهدافِ السِّيَاسَاتِ السُّكَّانِيَّةِ في كُلِّ مَرحلةٍ مِنْ مَراحِلِ تَطوُّرِ المُجتمَعِ. وَنتيجةَ الضَّغَطِ السُّكَّانِي الَّذِي بدأ يُشكِّلُ نوعاً مِنَ الخُطُورةِ على وَضْعِ قِسمٍ مِنَ البُلدانِ، أخذتِ مَجْمُوعَةُ مِنَ الدَّولِ دراسةَ هذهِ الوَضعِيَّةِ الخَطيرةِ وتضاربتِ الآراءُ بينَ الدَّولِ المُتقدِّمةِ والناميةِ بشأنِ هذا المَوْضوعِ في المُؤتمراتِ التي عُقدتِ لِمناقشةِ هذا الأمرِ، على غِرارِ مُؤتمرِ بوخارستِ والَّذي حاولَ الإِجابةَ على سؤالٍ مُهمٍّ بِخُصوصِ العلاقةِ بينَ السُّكَّانِ والتَّخْطِيطِ لِلتَّنميةِ وَهُوَ: هلْ أَنْ انخِفاضَ نِسبِ الوِلاَدَاتِ يُمكنُ أَنْ يَنْتِجَ بِسرعةٍ أكبرِ بِواسِطَةِ التَّرْكِيزِ على التَّخْطِيطِ الأَسْرِي أو بِواسِطَةِ التَّرْكِيزِ على التَّنميةِ التي تَتطلَّبُ وتُؤدِّي إلى بِناءِ أُسَرٍ صَغِيرَةٍ. إلاَّ أَنْ المُؤتمرَ لَمْ يَصِلْ إلى حُلُولٍ فعالةٍ وَلَمْ يُجِبْ بِشكْلِ خاصٍ على هذا السُّؤالِ، نَفْسُ السُّؤالِ، نَفْسُ الشَّيْءِ يُقالُ عَن مُؤتمرِ مكسيكو عام 1984م الَّذِي أكَّدَ في خُطَّةِ عَمَلِهِ على الطَّبيعَةِ التَّكامُليَّةِ بينَ قِضايا السُّكَّانِ والتَّنميةِ وَحرِيَّةِ الأَفرادِ بشأنِ عددِ الأَطْفالِ والفتراتِ الفاصِلةِ بينَ إنجابِهِم وَقَد عالجَ هذا المُؤتمرُ المَسائِلَ المُتعلِّقةَ بِالسُّكَّانِ مِنْ خِلالِ رِبطِ مُعدَّلاتِ النُّموِّ والحَضْرِيَّةِ وَمكانةِ المَرأةِ والإِحتِياجَاتِ غَيْرِ المُتَحَقِّقةِ في مَجالِ تَنظِيمِ الأُسرةِ. في هذا المُؤتمرِ اتَّضحَ أَنَّ هُنَاكَ توافُقٌ في الآراءِ بشأنِ الإِعتِمادِ على السِّيَاسَاتِ والبرامجِ السُّكَّانِيَّةِ المُناسِبةِ التي يُمكنُ أَنْ نُخَفِّضَ مِنَ الضَّغُوطِ الشَّدِيدَةِ التي يَفرِضُها النُّموُّ المُفرطُ في أَعْدادِ السُّكَّانِ.

أما بالنَّسبةِ لِمُؤتمرِ القاهِرةِ الَّذِي إنعقدَ عام 1994م وَالَّذِي يُعدُّ أكبرَ تَجْمَعٍ دُولِيٍّ لِمناقشةِ قِضايا السُّكَّانِ إذْ ضَمَّ أَكثَرَ مِنْ 180 دَوْلَةً في العالَمِ فَقَد طرَحَ هُوَ الأَخرَ مُشكِلَةَ النُّموِّ السُّكَّانِيِّ وَمعالِجَتِها مِنْ خِلالِ تَفعِيلِ القِضايا المُتَضَمِّنةِ في هذهِ المَسألةِ وَأبرزُها مَوْضوعُ الخُصُوبَةِ، وَتَنظِيمِ الأُسرةِ ودورِ المَرأةِ في هذهِ المَسألةِ".⁽²⁾

¹ طلعت مُصطفى السُّروجي وآخرون، مرجع سابق، ص336.

² ضامر وليد عبد الرَّحمان، إشكاليَّةُ الثقافةِ والسُّكَّانِ والتَّنميةِ قراءةً في النُّموِّ السُّكَّانِيِّ وَعَمليَّةِ التَّنميةِ، ورقةٌ بحثيةٌ مُقدِّمةٌ لِلملتقى الدَّوليِّ الأوَّلِ حولَ: "المُعوَّقاتُ الثقافيةُ لِلتَّنميةِ في الجزائر"، الشَّلف، نوفمبر 2015.

لقد تأكدت للجميع العلاقة بين السكان ومعدلات نموهم من جهة وبين مجموعة العوامل والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، كما أن حصيلة الموارد التي تأتت خلال عقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتنمية (1960-1970) والهادف إلى زيادة الدخل القومي الإجمالي، لا تقل عن خمسة بالمائة في السنة كحد أدنى، والتي جاءت مهيبة للأمال أعادت تأكيد العلاقة بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي تأكيد الحاجة إلى سياسات سكانية باعتبار تلك السياسات قاعدة التنمية الأساسية⁽¹⁾.

إن الحديث عن السياسة السكانية لا يعني فقط إمكانية تنظيم الأسرة بل يعني أيضاً التوزيع السكاني في المدن والهجرة من الأرياف وعلاقته بمعطيات العمل والبيئة والتلوث والخدمات وغيرها. ثم إن العلاقة الوثيقة بين السكان والتنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي تفرض سؤالاً حاداً مفاده إلى أي مدى يمكن إعادة النظر في السياسة السكانية لصالح تنمية حقيقية متوازنة وبعيدة المدى بدلاً من الإتكال على سياسات هشة لا ترقى لمواكبة المستقبل السكاني؟" فمثلاً التجربة التي خاضتها الصين باسم الوثبة إلى الأمام وباستعمال الرجل الصيني والاعتماد على الذات رغم عدد السكان الموجود في هذا البلد يمكن أن نستنتج منها عدة عبر، لأن منحي التنمية عادة يضع تلقائياً علاقة بين زيادة السكان وحجم الاستثمار، وهي علاقة عكسية أي إذا زادت نسبة السكان قلت نسبة الاستثمار⁽²⁾. وهذا هو منطق الأرقام، كما أنها القاعدة المتبعة في التخطيط الكلاسيكي فالصين عندما قامت بسياسة تحديد النسل لم يكن ذلك مخالفاً للغة الأرقام بيد أن الصين سرعان ما تراجعت عن هذه السياسة واعتمدت سياسة حرية النسل لأن الصينيين أدركوا طريقة أخرى للاستثمار وهذا هو جوهر تحليل نظرية "مالتوس"⁽³⁾.

وعليه يمكن القول أن التوقعات السكانية تزودنا بمعلومات هامة حول التغيرات التي تحدث في معدل الإعالة لصغار وكبار السن وتأثير ذلك على السكان العاملين حيث تم الإقرار بأن ذلك يعد مسألة رئيسية اقتصادية وسياسية، ففي الدول الصناعية إنخفاض معدل الوفيات ومتوسط عدد أفراد العائلة يعني ضمناً بأن الحجم النسبي للشباب والسكان العاملين سينخفض وفي الوقت نفسه سيزداد عدد المتقاعدين وهذه التغيرات تكون لها تأثيرات كبيرة على البنية السكانية وحتى تتجح عملية التنمية يفترض أن توضع توقعات سكانية متوسطة وطويلة المدى⁽⁴⁾.

1- سعاد نور الدين، مرجع سابق، ص 28.

2- ناصر دادي عدون وشعيب شنوف، مرجع سابق، ص 55.

3- نفس المرجع السابق، ص 55.

4- هاشم نعمة، مرجع سابق.

جاء في ختام التقرير الخاص بلجنة السكان والتنمية التابع للأمم المتحدة: "يؤكد التقرير على أن مواصلة تنفيذ برنامج العمل فضلاً عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتوقف على إنشاء شركات جديدة وأقوى بمشاركة نشطة من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وتعزيز استراتيجيات وبرامج وسياسات التنمية القائمة على الأدلة والحقوق يتوقف على توافر بيانات عن السكان تكون دقيقة وموثوقة بها ويمكن الوصول إليها ومُتاحة في حينها وتحليل هذه البيانات".⁽¹⁾ هناك جملة من الأمور التي أصبح من المهم معرفتها لعمق تأثيرها في واقع المجتمع ومن هذه الأمور معدلات زيادة السكان لفترات محددة قد تكون سنة أو خمسة أو عشر سنوات أو لفترات أطول من ذلك، ولا يخفى أن معرفة معدلات هذه الزيادة توفر للدول أساساً واقعياً تعتمد عليه في وضع خططها التنموية المختلفة في مجالات الحياة الأساسية لسكانها، كمجال الإسكان والتوظيف والتعليم بمراحله المختلفة والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي وغير ذلك من ميادين الحياة العصرية ولا شك أن عدم توافر المعلومات الإحصائية الديمغرافية للدولة من شأنه أن يحول دون وضع الخطط والبرامج التنموية الدقيقة لتحسين مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية".⁽²⁾

فسياسات ضبط وتوجيه الظواهر السكانية هي العملية التي يحاول بها المجتمع والإنسان المحافظة على التوازن بين حجم السكان في شعب من الشعوب وبين وسائل العيش المتاحة في هذا المجتمع، بحيث أنه إذا كانت هناك زيادة في حجم السكان ناتجة عن نمو السكان بمعدل سريع بفعل عوامل المواليد والهجرة فإن المجتمع قد يتدخل بالقوانين والتشريعات والإجراءات الكفيلة بالحد من هذه الزيادة وكذلك قد يعمل على تحسين الظروف التي من شأنها أن تزيد من وسائل العيش وذلك عن طريق برامج التنمية وخاصة في مجالات الزراعة والصناعة... إلخ.

فالواقع الدولي الذي يعاني من النمو السكاني العشوائي يطرح تحديات خطيرة لا يجوز تجاهلها أو تأجيل مواجهتها لأن ذلك سيجعل الصعوبات السكانية المستقبلية خارج السيطرة ولعل من المبادئ الرئيسية التي لا تخفى على المهتمين بالتخطيط السكاني الاستفادة من الزيادات السكانية الحاصلة على مستوى كل دول العالم. "حيث يُعتبر النمو السكاني عاملاً مُشجعاً على النمو الاقتصادي في بعض الحالات ويُصاحب زيادة عدد السكان زيادة في الاستهلاك بنفس المعدل تقريباً في حالة بقاء الأشياء الأخرى على وضعها على حين يساهم النمو في عدد السكان في الإنتاج ليس فقط نتيجة

¹ - لجنة التنمية والسكان، تقرير الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص4.

² - إبراهيم عثمان وقبس النوري، مرجع سابق، ص63.

لزيادة العدد ولكن نتيجة لمجموعة من العوامل الأخرى مثل: مدى ندرة أو وفرة العناصر الكاملة وأساليب وطرق الإنتاج المستخدمة والمستوى التنظيمي وغير ذلك".⁽¹⁾

إن السياسة السكانية تعد جزءاً مكملاً لخطة التنمية القومية الشاملة، فالسكان عنصر من عناصر الإنتاج له أهمية مزدوجة إذ يلعب السكان دوراً هاماً في جانب الاستهلاك وكذلك في جانب الإنتاج هذا ولابد أن يؤخذ في الاعتبار التوازن بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، وبصفة عامة نجد أن المعادلة في المجتمعات النامية أو دول العالم الثالث ليست لصالح المجتمع ولكنها جميعاً تعاني من ظاهرة الزيادة السكانية المضطربة التي تعوق العلاقة التوازنية".⁽²⁾

وعليه فإن السكان يمثلون المتغير الحيوي لعملية التنمية فهم محورها وجوهرها ومضمونها والمستهدفون منها، لذلك فأي تغيير في البناء الديمغرافي للمجتمع يؤدي إلى حدوث تغييرات هيكلية ووظيفية ذات انعكاس مباشر على خطط وبرامج ومشروعات التنمية، لذلك فخطط التنمية بما تتضمنه من برامج ومشروعات تستهدف مقابلة وإشباع احتياجات سكان المجتمع وتحقيق مستوى معيشي مناسب لهم عن طريق ما توفره من خدمات تعليمية وتدريبية وإسكانية وصحية وإسكانية واجتماعية... وغيرها من الخدمات التي تحسن مستوياتهم المعيشية وكذلك تزيد من قدراتهم على العمل والعطاء. وعليه هناك علاقة تأثير متبادل بين الزيادة السكانية والتنمية بمعنى أن الحد من زيادة السكان يدعم جهود التنمية في رفع المستوى العام للمعيشة كما وأن تقدم جهود التنمية يؤدي إلى نجاح برامج خفض الخصوبة السكانية ومن ثم الزيادة السكانية مما يؤكد على ضرورة جعل السياسة السكانية جزءاً مكملاً لخطة التنمية القومية الشاملة حتى لا يتبع أي زيادة سكانية تدرجياً عوائد الجهود التنموية.

3-4 أنواع السياسات السكانية:

السياسة السكانية هي مجموعة الأهداف بعيدة المدى التي تستهدف تحقيق التوازن، والسياسات السكانية ليست واحدة بل هي متعددة بحسب الأهداف التي تنوي تحقيقها، لقد لاحظت الأكاديمية الوطنية للعلوم بأن كل سياسة تهدف إلى رفاهية السكان هي سياسة سكانية غير أن السياسات السكانية بالمفهوم المقصود هي تلك التي تتعلق بالتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزعاتهم الجغرافية... أي بأعداد السكان ومستويات تعلمهم ومهاراتهم وطريقة أسلوب معيشتهم، والموارد المتاحة لهم على الرقعة التي يعيشون عليها".⁽³⁾

1- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 225.

2- نفس المرجع السابق، ص 224.

3- سعاد نور الدين، مرجع سابق، ص 29.

وأدى الانتشار المتسارع لعدد السكان والانفجار الديمغرافي الذي تعرفه العديد من دول العالم إلى ظهور العديد من السياسات من أجل إيجاد حل مناسب لهذه الظاهرة فالسياسات السكانية تختلف من مجتمع إلى آخر حسب تقاوم مشكل الزيادة السكانية وتستطيع التمييز بين ثلاثة أنواع من السياسات السكانية وهي كالآتي: (1)

(1) - سياسات تميل إلى عدم الترويج بشكل فعال لبرامج تنظيم الأسرة لعدم وجود مشكلة حقيقية للسكان أو نتيجة لتوفر الظروف الطبيعية الملائمة أو الحاجة لليد العاملة أو نتيجة لتأثير العامل الديني، أبرز هذه الدول هي الدول النفطية العربية (ليبيا - السعودية) وبعض دول أمريكا الجنوبية إلا أن نسبة هذه الدول في انخفاض مستمر فقد انخفضت نسبة الدول التي تعتبر نسبة الريادة في سكانها قليلة وغير كافية من 20 % إلى 10 % بين عامي 1974م إلى عام 1984م هي حالات انخفاض مستمر.

ومعنى ذلك أن هذه الدول لا تعاني من مشكل الانفجار السكاني فهي ليست بحاجة لسياسة تعمل على خفض مستوى الزيادات السكانية كما أن عدد السكان فيها لا يؤثر على المستوى المعيشي بل بالعكس من ذلك فهي تعاني من انخفاض مستوى عدد السكان فيها كألمانيا وكندا مثلاً. مما أدى بهما إلى تشجيع هجرة الشباب إليها. أي أن هذه البلدان لا تجد نفسها مضطرة لتحديد النسل.

(2) - سياسات تميل إلى تحديد عدد السكان بإتباع وسائل متطورة وبالاعتماد على إيجاد توازن مع الجوانب التنموية في المجتمع أو عن طريق التثقيف وزيادة الوعي والترويج لبرامج تنظيم الأسرة. (2) معنى ذلك أن الدول التي تتبع هذه السياسات هي تلك التي لا تريد أن يكون لها مشكل الانفجار السكاني مستقبلاً وذلك بنشر الوعي بين أفراد المجتمع من أجل الحفاظ على عدد السكان بما يوافق ويساير برامج التنمية في المجتمع فيكون هناك نوع من التوازن بينهما.

(3) - سياسات تداخلية قسرية تقدم على تحديد عدد السكان بإتباع وسائل تسحق كرامة الإنسان في بعض الأحيان كأن يكون ذلك بفرض التعقيم الإجباري أو تطبيق عقوبات قضائية. (3) ولعل أهم الدول التي انتهجت هذا النوع من السياسات هي تلك التي تعاني من انفجار سكاني حاد على غرار دولتي الصين والهند حيث عرفت كل واحدة منهما انفجاراً ديمغرافياً منقطع النظير لم تشهد البشرية مثله من قبل، مما أدى إلى تطبيق سياسات سكانية قاهرة حيث قامت الصين بتعقيم أربعين مليون رجل خلال عشرة أعوام ما بين سنتي 1971م - 1980م، كما تم في عام 1979م تعقيم عشرة ملايين امرأة ورجل في الهند قسراً "فالتجربة الصينية طرحت المشكلة في صيغتها الكلاسيكية كما يرى مالك بن نبي والتي

1- ضامر وليد عبد الرحمان، مرجع سابق.

2- ضامر وليد عبد الرحمان، نفس المرجع السابق.

3- نفس المرجع السابق.

تُقرُّ بأنه يجب تخفيض نسبة زيادة السكان حتى نرفع من نسبة الإسْتِثْمَارِ وَلَكِنَّ الصَّيْنَ فِي تَجْرِبَتِهَا أَثْبَتَتْ أَنَّ مُنْحَى التَّنْمِيَةِ فِي زِيَادَةِ فِي تِلْكَ الْفَتْرَةِ الَّتِي تُسَمَّى الْوَتْبَةُ إِلَى الْأَمَامِ مَعَ إِعْطَاءِ الْحُرِّيَةِ التَّامَّةِ لِلنَّسْلِ". (1)

إِنَّ الْمُجْتَمَعَاتِ وَالْدُولَ تَرَسُمُ حُطَطَ التَّنْمِيَةِ عَنْ طَرِيقِ الصُّورَةِ الْعَامَّةِ لِكُلِّ دَوْلَةٍ مِنْ حَيْثُ عَدَدِ السُّكَّانِ وَعَلَيْهِ نَجِدُ أَنَّهُ مِنَ الْمَفِيدِ زِيَادَةَ النَّسْلِ بِقَدْرِ يَتَنَاسَبُ مَعَ إِمْكَانِيَّةِ كُلِّ بَلَدٍ مِنْ حَيْثُ الرُّفْعَةِ الْجُغْرَافِيَّةِ وَعِنَى ثُرَابِهَا، فَالسياسات السُّكَّانِيَّةُ لَيْسَتْ وَاحِدَةً فِي جَمِيعِ الدُّوَلِ بَلْ تَخْتَلِفُ مِنْ دَوْلَةٍ إِلَى أُخْرَى.

وَبِسَبَبِ تَعَقُّدِ عَمَلِيَّةِ تَخْطِيطِ التَّنْمِيَةِ فَإِنَّ الْأَمْرَ الَّذِي لَا مَفَرَّ مِنْهُ هُوَ أَنَّ تَدَخُّلَ الْعَوَامِلِ الدِّيْمُغْرَافِيَّةِ فِي هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ إِذَا بِشَكْلِ صَرِيحٍ أَوْ ضَمْنِيٍّ وَمِنْ أَجْلِ الْإِنْدِمَاجِ الْكَامِلِ بَيْنَ الْمُكُونِ عِي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ وَضُوحٌ فِيمَا يَخُصُّ الْإِعْتِبَارَاتِ الْمَادِيَّةِ لِلسُّكَّانِ فِي حُطَطِ التَّنْمِيَةِ وَالْعَمَلِ مِنْ أَجْلِ إِتْسَاقٍ وَتَعْزِيزِ الْمُكُونَاتِ ذَاتِ التَّأثيرِ الْمُتَبَادِلِ فِي الْأَهْدَافِ وَوَسَائِلِ الْعَمَلِ فِي كُلِّ مِنَ السِّيَاسَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ، الْإِقْتِصَادِيَّةِ وَالسُّكَّانِيَّةِ". (2)

إِنَّ لَجْنَةَ السُّكَّانِ وَالتَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةَ إِذْ تُشِيرُ إِلَى مُقَرَّرِ الْمَجْلِسِ الْإِقْتِصَادِيِّ وَالْإِجْتِمَاعِيِّ 203/2015 بِشَأْنِ مَوْضُوعِي دَوْرَتِي الْمَجْلِسِ فِي عَامِي 2015م وَ 2016م وَبِخَاصَّةِ مَوْضُوعِ دَوْرَتِهِ لِعَامِ 2016م " تَنْفِيزُ حُطَّةِ التَّنْمِيَةِ لِمَا بَعْدَ عَامِ 2015م أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعُ تَعْزِيزِ الْأُسُسِ الدِّيْمُغْرَافِيَّةِ الَّتِي تَسْتَنْدُ إِلَيْهَا حُطَّةُ التَّنْمِيَةِ لِمَا بَعْدَ 2015م هُوَ الْمَوْضُوعُ الْخَاصُّ لِذَوْرَتِهَا التَّاسِعَةِ وَالْأَرْبَعِينَ الَّتِي عُقِدَتْ فِي عَامِ 2016م". (3)

إِنَّ التَّغْلُبَ عَلَى الْعَامِلِ الدِّيْمُغْرَافِيِّ كَمَعَوَّقٍ لِلتَّنْمِيَةِ بِالْدَوْلِ الَّتِي تُعَانِي مِنْ إِزْتِفَاعِ النُّمُوِّ السُّكَّانِيِّ يَتَوَقَّفُ عَلَى: (4)

أ) مَدَى نَجَاحِ بَرَامِجِ حَفْضِ الزِّيَادَةِ السُّكَّانِيَّةِ مِمَّا يُؤَكِّدُ عَلَى ضَرُورَةِ جَعْلِ السِّيَاسَةِ السُّكَّانِيَّةِ جُزْءًا مُكَمَّلًا لِحُطَطِ التَّنْمِيَةِ الْقَوْمِيَّةِ الشَّامِلَةِ لِأَنَّ آيَةَ زِيَادَةِ سُّكَّانِيَّةٍ مُرْتَفِعَةٍ سَوْفَ تَبْتَلِعُ عَوَائِدَ الْجُهُودِ التَّنْمِيَوِيَّةِ بِحَيْثُ لَا تَتَحَقَّقُ التَّنْمِيَةُ الْمَطْلُوبَةُ.

مَدَى تَوَافُرِ حُطَطِ سَلِيمَةٍ تَسْتَهْدَفُ تَحْقِيقَ الْإِسْتِخْدَامِ الْأَمْتَلِ لِلْمَوَارِدِ الْبَشَرِيَّةِ وَتَنْمِيَتِهَا بِتِلْكَ الدُّوَلِ الْمُتَخَلِّفَةِ وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ هَذِهِ الْمَوَارِدِ أَكْثَرُهَا وَفَرَةً بِهَا عَنِ الْمَوَارِدِ الْمَادِيَّةِ وَمِثْلَمَا تُحَقَّقُ بِالنَّسْبَةِ لِبَعْضِ الدُّوَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ كَالْيَابَانِ.

1- ناصر دادي عدون وشعيب شنوف، مرجع سابق، ص 55.

2- هاشم نعمة، مرجع سابق.

3- لجنة السكان والتنمية، تقرير الأمم المتحدة، مرجع السابق، ص 19.

4- محمد عبد الفتاح محمد، الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 115.

وَيَحْتَاجُ التَّغَلُّبَ عَلَى مُشْكَلَةِ الضَّغْطِ السُّكَّانِيِّ بَأَنَّ يُوضَعَ فِي الإِعْتِبَارِ عِنْدَ التَّخْطِيطِ لِبَرَامِجِ التَّنْمِيَةِ الإِهْتِمَامَ بِمُشْكَلاتِ السُّكَّانِ أَوْ تَنْظِيمِ الأُسْرَةِ، فَبَرَامِجِ التَّنْمِيَةِ تُوفَّرُ فَرِصَ التَّعْلِيمِ وَالتَّغْذِيَةِ مِمَّا يُشْجَعُ بَعْضَ الأُسْرِ عَلَى مَزِيدٍ مِنَ الإِنْجَابِ وَبِذَلِكَ تُكُونُ التَّنْمِيَةُ سِلَاحًا ذُو حَدِيثٍ فَإِذَا لَمْ يُحْسَنِ اسْتِخْدَامُهُ فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى مَزِيدٍ مِنَ المُشْكَلاتِ وَلَيْسَ إِلَى تَحْقِيقِ مُسْتَوَى أَفْضَلِ لِحَيَاةِ المُوَاطِنِينَ".⁽¹⁾

4-4- تأثير النمو السكاني على التخطيط للتنمية:

كَانَ ثَمَّةَ تَسَاوُلٍ فِي الكَثِيرِ مِنَ البُحُوثِ عَمَّا إِذَا كَانَ نُمُو السُّكَّانِ يُفِيدُ أَوْ يُعَزِّزُ عَمَلِيَّةَ التَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَةِ أَوْ كَانَ لَهُ أَيُّ تَأْثِيرٍ عَامٍ لَهَا عَلَى الإِطْلَاقِ، أَيُّ هَلْ عَدَدُ السُّكَّانِ يُؤَثِّرُ بِطَرِيقَةٍ أَوْ بِأُخْرَى عَلَى عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَةِ فِي مُجْتَمَعٍ مَا أَمْ لا. لِأَجْلِ الإِجَابَةِ عَلَى هَذَا التَّسَاوُلِ أُجْرِيَتْ فِي عَامِ 1986م دِرَاسَةٌ عَنِ العَلَاقةِ بَيْنَ السُّكَّانِ وَالتَّنْمِيَةِ قَامَ بِهَا المَجْلِسُ القُومِيُّ لِلبُحُوثِ فِي الوَلَايَاتِ المُتَّحِدَةِ الأَمْرِيكِيَّةِ انْتَهَتْ الدِّرَاسَةُ إِلَى اسْتِنْتَاجِ أَنَّ النُّمُو السُّكَّانِيَّ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَأْثِيرِهِ الهَامِّ عَلَى صَعِيدِ الأُسْرَةِ لَيْسَ لَهُ تَأْثِيرٌ

عَلَى النُّمُو الإِقْتِصَادِيِّ وَالإِجْتِمَاعِيِّ العَامِّ وَبَدَأَ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ القَوْلُ الفَصْلُ فِي خِلَافِ قَدِيمِ " (2) غَيْرَ أَنَّ دِرَاسَةَ المَجْلِسِ القُومِيِّ لِلبُحُوثِ هَذِهِ لَمْ تَمْلِكْ كُلَّ الأَدَلَّةِ كَمَا أَنَّهَا اسْتَعْمَلَتْ بَيِّنَاتٍ قَدِيمَةً تُعَوِّدُ إِلَى سَنَوَاتِ السِّنِّيَّاتِ وَالسَّبْعِينِيَّاتِ وَهِيَ الفَتْرَةُ الَّتِي كَانَتْ تَتَمَيَّزُ بِعَدَمِ وُجُودِ انْفِجَارٍ دِيمُغْرَافِيٍّ فِي العَدِيدِ مِنَ البُلْدَانِ فَهِيَ فَتْرَةٌ مُبَكَّرَةٌ نَسْبِيًّا مِنَ التَّحَوُّلِ الدِيمُغْرَافِيِّ الَّذِي شَهِدَتْهُ مُعْظَمُ دُولِ العَالَمِ، كَمَا أَنَّ التَّخْطِيطَ المَرْكَزِيَّ فِي هَذِهِ الفَتْرَةِ يَمْنَعُ بَعْضَ البُلْدَانِ مِنَ الإِسْتِغَاةِ القُصْوَى مِنَ دِينَامِيَّاتِ سُكَّانِيَّةٍ مُوَاتِيَّةٍ وَوَأَصَلَتْ الدِّرَاسَةُ الإِعْتِمَادَ عَلَى تَحْلِيلَاتِ لِمَجْمُوعِ النُّمُو فِي السُّكَّانِ وَفِي التَّنْمِيَةِ الحَاصِلَةِ.

غَيْرَ أَنَّ الأَوْضَاعَ تَغَيَّرَتْ فِيمَا بَعْدَ وَشَهِدَتْ مُعْظَمُ الدُّوَلُ زِيَادَةً سُكَّانِيَّةً مُعْتَبِرَةً حَيْثُ قَلَّتْ الوَفِيَّاتُ وَتَزَايَدَ عَدَدُ الوِلْدَانِ بِسَبَبِ تَحْسِينِ الطَّرُوفِ المَعِيشِيَّةِ، لَقَدْ بَدَأَتْ أَعْدَادُ السُّكَّانِ فِي الأَوْنَةِ الأَخِيرَةِ تَتَزَايَدُ بِطَرِيقَةٍ أَقْلَقَتْ العُلَمَاءَ وَالمُفَكِّرِينَ وَمِمَّا لَاشْكُ فِيهِ أَنَّ التَّزَايُدَ فِي مُعَدَّلاتِ النُّمُو السُّكَّانِيِّ فِي أَيِّ مُجْتَمَعٍ مِنَ المُجْتَمَعَاتِ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُوَلِّدَ أَوْضَاعًا إِجْتِمَاعِيَّةً وَاِقْتِصَادِيَّةً وَبَيْئِيَّةً تَتَبَايَنُ وَفَقًا لِقُدْرَاتِ المُجْتَمَعِ وَإِمْكَانَاتِهِ وَمُعَدَّلاتِ التَّنْمِيَةِ الَّتِي يُحَقِّقُهَا وَمدَى تَنَاسُبِهَا مَعَ مُعَدَّلاتِ التَّزَايُدِ السُّكَّانِيِّ وَغَيْرِهَا، وَلِذَلِكَ أَصْبَحَ الفِكْرُ الإِقْتِصَادِيِّ وَالإِجْتِمَاعِيِّ يَرْتَبِطُ بَيْنَ قَضَايَا التَّنْمِيَةِ وَالسُّكَّانِ، فَحَسَبَ الإِحْصَائِيَّاتِ تَضَاعَفَ تَقْرِيْبًا سُكَّانُ البُلْدَانِ النَّامِيَّةِ خِلَالَ العُقُودِ الأَثَلَاةِ المُنْصَرِمَةِ حَيْثُ بَلَغَ مُتَوَسِّطُ النُّمُو السُّكَّانِيِّ لِهَذِهِ البُلْدَانِ مَثَلًا قَرَابَةَ 2,4% سَنَوِيًّا وَهُوَ مُعَدَّلٌ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ تَظْيِيرٌ سِوَاءِ فِي تَارِيخِ هَذِهِ البُلْدَانِ أَوْ فِي تَارِيخِ البُلْدَانِ المُتَطَوِّرَةِ وَقَدْ شَهِدَتْ هَذِهِ الأَخِيرَةُ مَا يُعْرَفُ بِظَاهِرَةِ التَّحَوُّلِ الدِيمُغْرَافِيِّ مُنْذُ بَدَايَةِ القَرْنِ المُضَايِ

¹ - حُسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص226.

² - عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ط1، ص139.

وَهِيَ الْإِنْتِقَالُ مِنْ خَصَائِصَ دِيمُغْرَافِيَّةٍ مُمْتَلَّةٍ فِي مُعَدَّلَاتِ وَلَادَةٍ مُرْتَفِعَةٍ وَمُعَدَّلَاتِ وفياتٍ مُنْخَفِضَةٍ (1) وَهَذِهِ التَّوَقُّعَاتِ السُّكَّانِيَّةِ كَانَتْ عَلَى خِلَافِ التَّوَقُّعَاتِ السُّكَّانِيَّةِ الَّتِي وُضِعَتْ عَلَى أَسَاسِهَا الْمُخَطَّطَاتِ التَّنْمِيَّةِ، حِينَهَا أَدْرَكَتْ جَمِيعَ الدُّوَلِ أَنَّ مَوْضُوعَ السُّكَّانِ لَهُ تَأْثِيرٌ مُبَاشِرٌ عَلَى عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ وَأَصْبَحَتْ الْمُخَطَّطَاتِ التَّنْمِيَّةِ الَّتِي تَهْدَفُ إِلَى تَوْفِيرِ إِحْتِيَاجَاتِ السُّكَّانِ تَنْتَظِقُ مِنْ مُعْطِيَّاتٍ مُخْتَلِفَةٍ عَنِ السُّكَّانِ مِثْلُ: مُعَدَّلِ النُّمُوِّ السُّكَّانِي، التَّرَكِيبَةِ السُّكَّانِيَّةِ، نِسْبَةِ الْخُصُوبَةِ، الْهَجْرَةِ ، إِضَافَةً إِلَى الْوَفِيَّاتِ وَالْوِلَادَاتِ...إِلخ فَهَذِهِ الْأُمُورُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالسُّكَّانِ أَصْبَحَتْ تُؤْخَذُ بِعَيْنِ الْإِعْتِبَارِ عِنْدَ وَضْعِ الْمُخَطَّطَاتِ وَالْبَرَامِجِ التَّنْمِيَّةِ. وَ" يَجِبُ أَنْ تَنْتَظِمَ إِسْتِرَاطِيَّةً التَّنْمِيَّةِ سِيَاسَاتٍ سُّكَّانِيَّةٍ تَهْدَفُ إِلَى الْحَدِّ مِنْ مُعَدَّلَاتِ النُّمُوِّ الْحَالِيَّةِ لِلْسُّكَّانِ إِذْ هِيَ أَمْرٌ لَازِمٌ وَضَّرُورِيٌّ لِلتَّنْمِيَّةِ، فَالْقَضِيَّةُ هُنَا هِيَ إِقَامَةُ تَوَازُنٍ بَيْنَ حَجْمِ السُّكَّانِ وَالْمَوَارِدِ وَجَدِيرٌ بِالذِّكْرِ أَنَّ الْإِجْرَاءَاتِ الْمُؤَثَّرَةَ فِي حَجْمِ السُّكَّانِ لَا تَتِمُّ بِمَعْرُوفٍ عَنِ التَّنْمِيَّةِ ... وَمِنْ ثَمَّ يَجِبُ أَنْ تَنْتَظِمَ السِّيَاسَاتُ السُّكَّانِيَّةِ نَحْوَ رُؤْيَاةٍ أَكْثَرَ مِنْ مُجَرَّدِ السَّيْطَرَةِ عَلَى أَعْدَادِ السُّكَّانِ لِأَنَّ الْإِجْرَاءَاتِ الْمَطْلُوبَةَ لِتَحْسِينِ نَوْعِيَّةِ الْمَوَارِدِ الْبَشَرِيَّةِ مِنْ نَاحِيَةِ الصِّحَّةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّنْمِيَّةِ عَلَى نَفْسِ الْقَدْرِ مِنَ الْأَهْمِيَّةِ" (2).

إِذْ هُنَاكَ الْعَدِيدُ مِنَ الْمُتَغَيَّرَاتِ السُّكَّانِيَّةِ الَّتِي لَهَا أَثَرٌ عَلَى التَّنْمِيَّةِ وَالْبَعْضُ الْآخَرُ يُحَقِّقُ التَّنْمِيَّةَ بِمَعْنَى آخَرَ: إِنَّ الْأَثَرَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ إِجْبَابِيًّا وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ سَلْبِيًّا أَيْضًا، " وَيَجِبُ أَنْ لَا يُفَسَّرَ الْحَجْمُ أَوْ النُّمُوُّ السُّكَّانِي الْعَالِي عَلَى أَنَّهُ سَلْبِيٌّ 100 % إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْمَجْهُودَاتُ الَّتِي تَبْدُلُهَا الدَّوْلَةُ قَدْ وَصَلَتْ إِلَى طَرِيقِ مَسْدُودٍ وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَفْسَهُ تَفْسِيرًا إِجْبَابِيًّا 100 % لِأَنَّ هُنَاكَ مِنَ الْعَوَامِلِ أَنْتَرَتْ بِالْفِعْلِ فِي عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ" (3) أَيَّ أَنَّ حَجْمَ وَتَرَكِيبَ عَدَدِ السُّكَّانِ فِي أَيِّ مُجْتَمَعٍ مِنَ الْعَوَامِلِ الْأَسَاسِيَّةِ فِي تَحْقِيقِ رِفَاهِيَّةِ الْمُجْتَمَعِ إِجْتِمَاعِيًّا وَإِقْتِسَادِيًّا فَعَلَى السُّكَّانِ يَقَعُ عِبَاءُ التَّنْمِيَّةِ وَمِنْ أَجْلِهَا تَقُومُ هَذِهِ التَّنْمِيَّةُ لِذَا كَانَ الْعُنْصُرُ الْبَشَرِيُّ وَحَجْمُهُ وَتَطَوُّرُهُ وَحَرَكَتُهُ يُمَثِّلُ حَجَرَ الزَّائِيَّةِ فِي نُمُوِّ الْمُجْتَمَعِ وَتَطَوُّرِهِ، وَلِذَا أَصْبَحَ التَّخْطِيطُ مِنْ أَجْلِ بِنَاءِ الْمُجْتَمَعَاتِ يُمَثِّلُ فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ إِسْتِرَاطِيَّةً تُوَاجِهُهُ مِنْ خِلَالِهَا الدَّوْلَةُ النَّامِيَّةُ الْعَدِيدُ مِنْ مُشْكَلَاتِهَا وَعَلَى الْأَخْصِ حِينَ تُعَانِي هَذِهِ الْمُجْتَمَعَاتُ مِنْ مُشْكَلَاتِ سُّكَّانِيَّةٍ" (4).

لَمْ تَكْتَرِثْ عَدِيدٌ مِنَ الْبُلْدَانِ لِلْعَدَدِ الْمُتَزَايِدِ لِسُّكَّانِهَا وَجَرَتْ الْعَادَةُ " عَلَى النَّظَرِ إِلَى الْمَشْكَلَةِ السُّكَّانِيَّةِ بِوَصْفِهَا مُشْكَلَةً مُنْفَصِلَةً عَنِ مُشْكَلَةِ التَّنْمِيَّةِ، وَبِالتَّالِيِ يُمَكِّنُ مُعَالَجَتَهَا بَعْدَ مِنْ سِيَاسَاتٍ تَحْدِيدِ النَّسْلِ غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ السِّيَاسَاتِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ يُصِيبُهَا الْفَشَلُ وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ هُوَ النَّظَرُ إِلَى

1- أحمد علي عبد الصادق وآخرون، السكان والتنمية: النظرية والواقع، www.scribd.com/doc/79962449.

2- إحسان حفطي، مرجع سابق، ص 137.

3- محمد عبد الله المغربي، التنمية والسكان، www.hrdiscussion.com/hr14766.html.

4- أحمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 217.

مُشكلة الانفجار السكاني كمُشكلة مُعزلة يُمكن مُعالجتها بسياسات خاصة بها ولكن الأمر غير ذلك فالمُشكلة السكانية جزء لا يتجزأ من مُشكلة التخلف ويجب النظر إليها بوصفها كذلك".⁽¹⁾

يعتبر الدكتور أحمد مصطفى خاطر العوامل الديمغرافية من معوقات التنمية فيقول: "يُمثل العامل الديمغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق خطط التنمية الشاملة للمجتمعات النامية، إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة مُتزايدة في مُعظم هذه الدول يُلغي أثر الزيادة في الإنتاج والدخل، فلا يجني ثمار الجهود المبذولة في المجالات المختلفة ولا يُمكن التغلب على المُشكلة السكانية إلا بتحقيق الزيادة في الإنتاج والدخل بمعدلات كبيرة تفوق كثيراً معدل الزيادة في السكان لأن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق أي تحسن حقيقي في المستوى المعيشي للمواطنين".⁽²⁾

فحسب هذا الرأي تنتج عن الزيادة السكانية إعاقة النمو الاقتصادي ذلك أن "انشغال الدولة بإطعام السكان يفوت عليها الفرص في توجيه أكبر قدر مُستطاع من استثمارها نحو الإنتاج الثقيل في الصناعة ويؤدي التركيز على الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الثقيلة لمواجهة احتياجات الجماهير إلى نقص واضح في إمكانيات التصنيع والنمو الاقتصادي من ناحية ومن ناحية أخرى استثمار اعتماد الدول على غيرها في مجال المنتجات الهامة اللازمة للبناء الاقتصادي".⁽³⁾

وهكذا نجد أن الآراء متضاربة حول تأثير السكان على التنمية فهناك من يرى أن تزايد السكان هو عامل مُشجع للتنمية من مُطلق أن التنمية يقوم بها الإنسان ولا يُمكن أن توجد لوحدها، في حين هناك من يعتقد أن الزيادة السكانية تُعتبر عاملاً مُثبطاً ومُعيقاً مانعاً لسير عملية التنمية، فقد كان هناك إدعاء في الدول الرأسمالية المُتقدمة بأن الدول المُتخلفة لن تخرج من دائرة الفقر الخبيثة ما لم يتم التحكم في النمو السكاني، بينما كانت وجهة النظر الاشتراكية حول السكان أنه عند الحديث عن التنمية لأبد وأن نضع قضية السكان جانباً ومن الأمور المُلفتة للنظر أنه حينما عقد المؤتمر العالمي للسكان عام 1974م انتهى المؤتمر إلى خطة عمل تدعو الدول المُتقدمة إلى إعطاء أولوية أساسية لبرامج تنظيم الأسرة للسيطرة على الخطر الكبير الذي يُهدد التنمية في هذه الدول ألا وهو النمو السكاني ثم ما فتئت أن تراجع عن هذه الفكرة وأصبح يُنظر فيما بعد إلى أن النمو السكاني ليس بالضرورة أمراً سيئاً وأنه لا يُعتبر عاملاً مُقيداً للتنمية بل إن المناخ الاقتصادي الحر هو المُكوّن

1- عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص64.

2- رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق، ص168.

3- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص225.

سحري لكل من التنمية والتحكم في الخصوبة، من هنا يتضح لنا أن هناك ثلاث وجهات نظر متعلقة بالعلاقة بين النمو السكاني والتنمية وهي كالآتي:⁽¹⁾

- 1_ أن النمو السكاني عامل مشجع للتنمية.
 - 2_ أن النمو السكاني ليس عاملاً ذو أهمية لعملية التنمية.
 - 3_ أن النمو السكاني عامل مُقيد لعملية التنمية.
- إن فكرة أن النمو السكاني مشجع لعملية التنمية له أسس من الناحية التطبيعية وليس فقط من الناحية النظرية ففي أوروبا مثلاً والولايات المتحدة الأمريكية هناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن النمو السكاني كان عاملاً مشجعاً على التنمية في هذه الدول وذلك من خلال إيجاب السكان على تغيير النمط الذي اعتادوا عليه في المعيشة ودفعهم نحو الاختراعات الجديدة أو أدى إلى زيادة سرعة عملية إحلال قوة العمل بعمالة أكثر كفاءة من حيث التعليم والتدريب، وأشهر من دعا إلى هذه الفكرة الاقتصادي البريطاني الجنسية " كولن كلارك (KOLEN Clark) " حيث يؤكد أنه على المدى الطويل يؤدي النمو السكاني إلى التنمية وليس إنخفاض أو عدم نمو السكان ويستخلص كلارك هذه الآراء من دراسته لتاريخ أوروبا إذ كانت الثورة الصناعية والزيادة في الإنتاج الزراعي مصاحبة لنمو سكاني كبير⁽²⁾ وكانت حجة كلارك في ذلك أن زيادة السكان تُعتبر بمثابة العامل المحفز على استغلال الأراضي غير المزروعة وتطوير المحاصيل إلى أخرى جديدة إضافة إلى استخدام الأسمدة وأساليب الري المختلفة والحديثة وكل هذه التطورات مرتبطة بالثورة في قطاع الزراعة وبالتالي فإن زيادة السكان من وجهة نظر كلارك هي القوة الدافعة والمحفز المشجع على جعل هذه المجتمعات تُغيّر من طرق الإنتاج وأساليبه وهكذا تتحوّل في الأجل الطويل إلى مجتمعات مُقدّمة ومُتطورة.
- وفي عام 1981م قدّم " جوليان سيمون " JULIANNE Simone " أحد الاقتصاديين في جامعة ميريلاند بالترويج لفكرة أن النمو السكاني هو المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي وأن القدرة على الاختراع تتزايد مع تزايد عدد العقول التي تُحاول حلّ المشكلات، وهكذا وفقاً لسيمون فإن الاختراعات تسير خطوة بخطوة مع النمو السكاني، كما أن النمو السكاني المعقول هو أفضل السبل نحو تحسين الرفاهية البشرية⁽³⁾. فكان فكرة سيمون تدور حول زيادة العقول المُفكرة والمُخترعة بزيادة عدد السكان ممّا يؤدي إلى كثرة الاختراعات وتنوعها ومن ثم تحقيق التطور والتقدم. إذن وجهة النظر هذه أصحابها ينظرون إلى الموضوع كما يلي: إن التزايد في النمو السكاني في إطار ظروف اقتصادية

¹ - النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، إتحاد تنظيم الأسرة يوم 15 مايو 2010م

² - نفس المرجع السابق. www.resourcecrisis.com/population-growth16-4 ، إطلع عليه يوم 2016/06/29 على الساعة

14:36.

² - نفس المرجع السابق.

³ - النمو السكاني والتنمية، مرجع سابق.

وسياسية معينة قد يوفر شروطاً ملائمة لإمكانية زيادة حجم القوة البشرية ثم زيادة القوة العاملة التي تسمح بإمكانيات أوسع لاستغلال موارد البلاد وثرواتها، ورفع مستوى الإنتاج والدخل والتسريع من عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية⁽¹⁾.

في الجهة المقابلة نجد النظرية المalthوسية تعتبر الزيادة السكانية أحد المعوقات للتنمية ذلك أنها لم تأخذ في الاعتبار الموارد الأخرى التي يمتلكها المجتمع والتي من الممكن أن تسهم في رفع مستوى المعيشة كما أن رؤية مalthوس نفسه افترضت ثبات الخبرة الفنية والمستوى التكنولوجي والذي حدث الآن هو العكس تماماً، أي تزايدت الخبرات وتطورت التكنولوجيات بشكل مذهل بحيث تمكنت العديد من الدول من تقليل الفجوة بين السكان والتنمية كالأردن وماليزيا وسلطنة عمان في أسرع وقت⁽²⁾. وتتوافق الآراء في الدول المتقدمة مع النظرية المalthوسية بأن النمو السكاني يعد عاملاً معوقاً للتنمية فبعض النظر عن السبب المبدئي للنمو الاقتصادي فإن هذا النمو لن يعكس في شكل تنمية إلا إذا تم التحكم في النمو السكاني، فالزيادة في السكان سوف تعني أعباء إضافية في صورة توفير الغذاء والكساء والمأوى ونفقات التعليم والصحة وهذا بدوره يُثقل كاهل الدولة خاصة إذا لم يتزايد الناتج القومي بالقدر الذي يكفي لمواجهة هذه الأعباء ومن ثم فإن مستويات المعيشة للسكان لن تتحسن، كما أن تحسين ظروف حياة الناس يقتضي تلبية المزيد من الحاجات التي تزداد مع زيادة السكان. وعليه فإن مشكلة النمو السكاني "تعتبر في بعض البلدان النامية أحد التحديات الأساسية للتنمية في تلك المجتمعات فقد لوحظ أن هناك نمواً سكانياً يسير بمعدلات سريعة تلتهم أي تحسن ناتج عن العمليات التنموية أو النمو الاقتصادي أو زيادة الإنتاج والدخل القومي ومن ثم لا يحس سكان هذه المجتمعات بأي جهود ملموسة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي الانفجار السكاني إلى عجز ميزان المدفوعات وفُصُور موارد المجتمع من النقد الأجنبي عن الوفاء بمطالب الاستيراد، حيث أن الزيادة السكانية تؤدي إلى ضياع جزء كبير من هذه الموارد سواء بسبب زيادة الاستهلاك المحلي للمنتجات الوطنية على حساب التصدير أو زيادة استيراد السلع الغذائية والاستهلاكية لسد حاجات السكان المتزايدين أو كلاهما معاً رغم حاجة المجتمع التنموية الماسة إلى أقصى زيادة في موارد النقد الأجنبي لتوظيفها في خدمة الإنتاج"⁽³⁾.

1- محمد عبد الله المغربي، مرجع سابق.

2- نفس المرجع السابق.

3- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص121.

وَيُمْكِنُ إِدْرَاجُ تَأْثِيرِ النُّمُوِّ السُّكَّانِيِّ الْمُتَزَايِدِ فِي الْعَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ بِشَكْلِهَا الْعَامِّ فِي عِدَّةِ نِقَاطٍ رَئِيسِيَّةٍ أَهْمُهَا:

أولاً: فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِنِيبَاءِ الْإِنْسَانِ وَتَنْمِيَّةِ قُدْرَاتِهِ وَبِرْتِبَاطِ هَذَا الْعُنْصُرِ بِالتَّعْلِيمِ وَالصِّحَّةِ فَالنُّمُوُّ السُّكَّانِيُّ دُو تَأْثِيرٍ كَبِيرٍ فِي هَذَيْنِ الْفِطَاعَيْنِ وَسُنْحَاوُلُ تَنَاوُلِ تَأْثِيرِ النُّمُوِّ الْمُنْسَارِعِ فِي فَاعِلِيَّةِ هَذَيْنِ الْفِطَاعَيْنِ:

1- الصِّحَّة:

إِنَّ الرِّبَادَةَ السُّكَّانِيَّةَ تُشَكِّلُ ضِعُوطًا عَلَى مُخْتَلَفِ أَنْوَاعِ الْخِدْمَاتِ وَمِنْهَا الْخِدْمَاتُ الصِّحِّيَّةُ وَيَتَجَلَّى ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ الضَّغْطِ الْكَبِيرِ الْحَاصِلِ عَلَى الْمُسْتَشْفِيَّاتِ وَالْمَرَكَزِ الصِّحِّيَّةِ وَالْخِدْمَاتِ مِمَّا يُقَلُّ فِي كِفَاءَةِ هَذِهِ الْمَوْسَّسَاتِ وَيُسَبَّبُ ضَعْفًا فِي آدَائِهَا لِخِدْمَاتِهَا (تَدَنَّى الْخِدْمَاتِ وَعَدَمَ كِفَائِيَّتِهَا لِلْكَمِّ الْهَائِلِ مِنَ السُّكَّانِ...) وَمِنْ أَهَمِّ إِنْعِكَاسَاتِ ذَلِكَ " إِنْتِشَارِ الْأَوْبَةِ وَالْأَمْرَاضِ وَخَاصَّةً الْأَمْرَاضِ الْمُزْمِنَةِ وَالْعَاهَاتِ وَهَذِهِ أَيْضًا تَتَطَلَّبُ رِعَايَةً خَاصَّةً وَمَعَ ضَعْفِ فَاعِلِيَّةِ الْمَوْسَّسَاتِ الطَّبِيَّةِ أَسَاسًا يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى تَقَاظُمِ مُشْكَلَةِ الْأَمْرَاضِ الْمُزْمِنَةِ مِمَّا يَتَطَلَّبُ تَكْلِفَةً إِضَافِيَّةً فِي طَبِيعَةِ الْخِدْمَاتِ الْمُقَدَّمَةِ لِتِلْكَ الْفِئَةِ ".⁽¹⁾ وَهَذَا هُوَ الْمُلَاحَظُ فِي بَعْضِ الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ كَالْجَزَائِرِ وَمِصْرَ حَيْثُ أَدَّى تَزَايُدُ أَعْدَادِ السُّكَّانِ إِلَى ضَعْفِ الْخِدْمَاتِ الصِّحِّيَّةِ الْمُقَدَّمَةِ وَهَشَاشَتِهَا وَهَذَا بِدَوْرِهِ أَدَّى إِلَى تَزَايُدِ عَدَدِ الْمَرْضَى فِيهَا مِمَّا يَسْتَوْجِبُ إِهْدَارَ مَبَالِغِ مَالِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ كَانِ مِنَ الْمَفْتَرَضِ أَنْ تُوجَّهَ إِلَى دَعْمِ عَمَلِيَّاتِ التَّنْمِيَّةِ.

2- التَّعْلِيم:

يُعْتَبَرُ التَّعْلِيمُ مِنْ أَكْثَرِ الْعُنَاصِرِ تَأْثُرًا بِعَمَلِيَّاتِ النُّمُوِّ السُّكَّانِيِّ السَّرِيعِ وَتَأْثِيرُهُ يَنْدَرِجُ فِي إِتْجَاهَيْنِ أَسَاسِيَيْنِ الْأَوَّلُ يَتَعَلَّقُ بِالْكَمِّيَّةِ وَالثَّانِي بِنَوْعِيَّةِ التَّعْلِيمِ (الْكِيفِ)، فَالْأَعْدَادُ الْكَبِيرَةُ مِنَ الطَّلَبَةِ وَالتَّلَامِيذِ فَرَضَتْ رِذَاءَةَ نَوْعِ التَّعْلِيمِ (فِي كُورِيَا الْجَنُوبِيَّةِ بَلَغَ التَّعْلِيمُ أَعْلَى مُسْتَوَى بِسَبَبِ قِلَّةِ عَدَدِ الْمُتَمَدَّرِسِينَ عَكْسَ دُولِ الْعَالَمِ النَّالِثِ نَتِيجَةً كَثْرَةَ الْمُتَمَدَّرِسِينَ) فِي النِّقْرِيرِ السَّنَوِيِّ لِلْمُنْتَظَمَةِ الدُّوَلِيَّةِ لِلتَّقَافَةِ وَالْعُلُومِ وَالَّذِي حَمَلَ عُنْوَانَ " التَّقْرِيرِ الْعَالَمِيِّ لِرِصْدِ التَّعْلِيمِ لِلْجَمِيعِ " حَوْلَ أَوْضَاعِ تَعْلِيمِ الْأَطْفَالِ فِي دُولِ الْعَالَمِ أَشَارَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ إِلَى أَنَّ رُبْعَ مِلْيَارِ طِفْلِ عَلَى الْأَقْلِّ حَوْلَ الْعَالَمِ يَفْتَقِدُونَ إِلَى الْمَبَادِي الْأَسَاسِيَّةِ لِلتَّعْلِيمِ بِسَبَبِ تَرَدِّي قُدْرَاتِ الْمُعَلِّمِينَ وَافْتِقَارِهِمْ لِلتَّنْدِيرِبِ الْمُنَاسِبِ لِأَدَاءِ وَظِيفَتِهِمْ. وَوَفَقًا لِلتَّقْرِيرِ فَإِنَّ طِفْلًا مِنْ بَيْنِ كُلِّ أَرْبَعَةِ أَطْفَالٍ فِي الدُّوَلِ الْفَقِيرَةِ وَبَيْنَهُمَا دُولَ عَرَبِيَّةٍ لَا يَسْتَطِيعُ قِرَاءَةَ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَتَزِيدُ النُّسْبَةُ فِي مَنَاطِقِ الصَّحْرَاءِ الْكُبْرَى، وَجَاءَ فِيهِ أَيْضًا أَنَّ 36% فَقَطُ مِنَ الْفَنِّيَّاتِ فِي الْيَمَنِ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ حَصَلْنَ عَلَى قَدْرِ مِنَ التَّعْلِيمِ الْأَسَاسِيِّ وَحَدَّرَ التَّقْرِيرُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا اسْتَمَرَّ الْحَالُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ إِنْتِظَارُ حَوَالِي عام 2072م حَتَّى تُحْصَلَ كُلُّ الْفَنِّيَّاتِ عَلَى فُرْصَتَيْنِ فِي التَّعْلِيمِ الْأَسَاسِيِّ فِي الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ".⁽²⁾

¹ - ضامر وليد عبد الرحمان، مرجع سابق.

² - ضامر وليد عبد الرحمان، مرجع سابق.

وَعَزَّتِ الْمُنْظَمَةُ هَذَا الْوَضْعَ إِلَى عَدَدٍ مِنَ الْعَوَامِلِ " مِنْهَا شُحُّ الْمَوَارِدِ الْمُخَصَّصَةِ لِقِطَاعِ التَّعْلِيمِ إِذْ أَنَّ حَجْمَ الْإِنْفَاقِ عَلَى التَّعْلِيمِ مِنَ النَّاتِجِ الْمَحَلِّيِّ الْإِجْمَالِيِّ فِي مُعْظَمِ دُولِ الْعَالَمِ النَّامِي لَا يَتَجَاوَزُ 6% هَذَا إِضَافَةً إِلَى ضَعْفِ التَّكْوِينِ لِلْمُعَلِّمِينَ وَالْبُنْيِ التَّحْتِيَّةِ لِلْمَدَارِسِ وَإِنْعِدَامِ اللُّوَارِمِ الْمُدْرَسِيَّةِ أحيانًا أَوْ غَلَايَها خُصُوصًا فِي الْمَنَاطِقِ الرَّيفِيَّةِ وَالْفَقِيرَةِ. وَحَدَّرَ التَّقْرِيرُ مِنْ أَنَّ حَجْمَ إِهْدَارِ النِّفَقَاتِ سَنَوِيًّا يَبْلُغُ 129 مِليَارَ دُولَارٍ، تُنْفِقُهَا حُكُومَاتُ الدُّوَلِ دُونَ الْحُصُولِ عَلَى نَتَائِجٍ تَنْتَاسِبُ مَعَ حَجْمِ الْأَمْوَالِ الَّتِي أَنْفَقَتْ كَمَا أَنَّ 37 بَلَدًا يَخْسِرُ مَا لَا يَقِلُّ عَنِ نِصْفِ الْمُبْلَغِ الَّذِي يُنْفَقُ عَلَى التَّعْلِيمِ الْإِبْتِدَائِيِّ مِنْ جَرَاءِ عَدَمِ تَعَلُّمِ الْأَطْفَالِ وَعَلَى التَّوَيْضِ مِنْ ذَلِكَ يَبِينُ التَّقْرِيرُ أَنَّ ضَمَانَ الْمُسَاوَاةِ فِي تَوْفِيرِ التَّعْلِيمِ الْحَبِيدِ لِلْجَمِيعِ يُمَكِّنُ أَنْ يُولَدَ مَنَافِعَ إِقْتِصَادِيَّةٍ ضَخْمَةٌ تَتِيحُ زِيَادَةَ النَّاتِجِ الْمَحَلِّيِّ الْإِجْمَالِيِّ لِلْفَرْدِ فِي الْبَلَدِ بِنِسْبَةٍ 23% (1).

ثانيًا: الإسكان: " يُعَانِي سُكَّانُ الْمُدُنِ فِي الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ مِنْ مُشْكَلاتِ الْإِسْكَانِ الْمُتَقَابِمَةِ وَمَحْدُودِيَّةِ سُوقِ الْعَمَلِ وَيَبْدُو ذَلِكَ فِي وُجُودِ مُدُنِ الْأَكْوَاحِ فِي الْعَالَمِ الثَّلَاثِ وَحَدِهِ، وَالْإِسْكَانُ الْمُنَاحُ لِلْعَمَلِ فِي دُولِ الْعَالَمِ الثَّلَاثِ مُزْدَحِمٌ جَدًّا وَالْإِجْرَاءَاتُ مُزْتَفِعَةٌ وَكَانَ رَدُّ الْفِعْلِ لِهَذِهِ الطُّرُوفِ بِنَاءِ الْأَكْوَاحِ أَوْ اسْتِخْدَامِ الْأَرْضِي الْفَضَاءِ لِإِقَامَةِ مَنَازِلَ مِمَّا يُمَكِّنُ جَمْعَهُ مِنَ الْأَخْشَابِ وَالْمَعَادِنِ وَالطُّوبِ وَمِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَنَاطِقُ مَحْرُومَةً مِنَ الْمَاءِ الْجَارِيِ وَأَسَالِيْبِ التَّخْلِصِ مِنَ الْفَضَلَاتِ (2).

وَتُمَثِّلُ نُدْرَةُ الْمَسَاكِينِ أَهَمَّ الْمَشْكَلاتِ الَّتِي تُوَاجِهُ الْمُواطِنَ فِي دُولِ الْعَالَمِ الثَّلَاثِ، وَتُؤَكِّدُ الدَّرَاسَاتُ أَنَّ الطَّلَبَ عَلَى الْمَسَاكِينِ أَكْثَرَ مِنَ الْمَعْرُوضِ مِنْهُ، الْأَمْرُ الَّذِي أَسْفَرَ عَنِ إِزْتِفَاعِ مُطَرِّدٍ فِي مُعَدَّلِ الْكثَافَةِ السُّكَّانِيَّةِ لِلْمَنْزِلِ الْوَاحِدِ.

ثالثًا: تَأْتِيْرُ النُّمُوِّ السُّكَّانِيِّ عَلَى الْجَانِبِ الْإِقْتِصَادِيِّ فِي الْمُجْتَمَعِ وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ الْكَمِّ الْهَائِلِ مِنْ الْأَيْدِي الْعَامِلَةِ الَّذِي تَقْرِيضُهُ الزِّيَادَةُ السُّكَّانِيَّةُ مِمَّا يَسْتَوْجِبُ تَوْفِيرَ مَنَاصِبِ عَمَلٍ لَهَا، وَهَذَا يَعْنِي اسْتِحْدَاثَ نَشَاطَاتٍ إِقْتِصَادِيَّةٍ جَدِيدَةٍ وَهَذَا بِدَوْرِهِ يُشْكَلُ عِبْنًا ثَقِيلًا يُضَافُ إِلَى بَقِيَّةِ الْأَعْبَاءِ الَّتِي تُثْقِلُ كَاهِلَ الدَّوْلَةِ وَيَقْفُ حَجْرَ عَثْرَةٍ أَمَامَ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ وَنَجْدُ فِي الْجِهَةِ الْمُقَابِلَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلدُّوَلِ الَّتِي لَمْ تَعْرِفْ نِسْبَةَ زِيَادَةِ سُكَّانِيَّةٍ كَبِيرَةٍ فَإِنَّ الْفِتْنَةَ الَّتِي سَتَخْرُجُ لِلتَّقَاعِدِ تَتَقَارَبُ مَعَ فِتْنَةِ الْبَاحِثِينَ عَنِ مَنَاصِبِ عَمَلٍ وَبِالنَّاتِيِّ يَتِمُّ اسْتِبْدَالُ فِتْنَةٍ بِأُخْرَى وَهَكَذَا لَا تَحْدُثُ فِيهَا مُشْكَلةٌ بَطَالَةٍ وَلَا تَكُونُ هُنَاكَ مَشَاكِلَ إِجْتِمَاعِيَّةٍ وَتَكُونُ عَمَلِيَّةُ التَّنْمِيَّةِ تَسِيرُ بِوَتِيرَةٍ صَحِيحَةٍ وَفَاعِلَةٍ. فِي الْمُجْتَمَعَاتِ الَّتِي تَرْتَفِعُ فِيهَا مُعَدَّلَاتُ النُّمُوِّ السُّكَّانِيِّ سَتَجِدُ عَدَدَ الدَّاخِلِينَ الْجُدُدِ إِلَى سُوقِ الْعَمَلِ سَوْفَ يَتَزَايِدُ كُلَّ عَامٍ حِينَمَا يَبْلُغُ السُّكَّانُ فِي الْمَجْمُوعَاتِ الْعُمْرِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ سِنَّ الْعَمَلِ، وَلَكِي تَحْدُثَ التَّنْمِيَّةُ فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ عَدَدُ الْوُظَائِفِ الْجَدِيدَةِ عَلَى الْأَقْلِ مُسَاوِيًّا لِعَدَدِ السُّكَّانِ الَّذِينَ يَبْحَثُونَ عَنْهَا، وَعَمَلِيَّةُ تَوْفِيرِ الْوُظَائِفِ تَرْتَبِطُ بِالطَّبْعِ بِالنُّمُوِّ

¹ - نفس المرجع السابق.

² - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 228.

الاقتصادي والذي يعتمد على الاستثمار وحينما يكون الهيكل العمري صغيراً يصبح من الصعب توليد القدر اللازم من الاستثمارات، وحينما تنمو قوة العمل بمعدلات منخفضة فإن الداخلين الجدد لسوق العمل سوف يشغلون الوظائف التي خلت بوفاء شاعليها أو إحالتهم إلى التقاعد، أما إذا كان معدل قوة العمل كبيراً فإن نسبة الذين يبحثون عن العمل إلى تاركي الوظائف سوف تكون كبيرة⁽¹⁾.

لقد أدى تضارب الآراء وكثرة الجدال حول ارتباط المشكلة السكانية في البلدان النامية وكذا المتطورة بالتنمية إلى أسئلة كثيرة من الجبر حول هذه المسألة، وزخر الفكر التنموي بالعديد من النظريات والمفولات والدراسات والمعالجات والسياسات وظهور الاستراتيجيات والسياسات السكانية المختلفة من أهم المحاور الأساسية التي تعنى بها التنمية، وتتفاوت المشكلة السكانية والمظاهر التي تعبر بها نفسها من بلد لآخر، فالبعض من البلدان النامية تعاني من الاختلال القائم بين تزايد السكان المتسارع والنمو الاقتصادي والاجتماعي المتباطئ، ومنها من تعاني من النمو السكاني الكبير وتفاقم مشكل البطالة والغذاء وانخفاض مستوى المعيشة والرعاية الصحية وأزمات السكن والمواصلات ومنها من تعاني من اختلال بين الزيادة السكانية المحسنة والطموحات التنموية الكبيرة، وعليه فإن هذه الدول على اختلافها لا تواجه تعميماً مطلقاً حول تأثير السكان على التنمية إنما كل دولة ودرجة التأثير فيها حسب الخصوصية التي تتميز بها من ناحية نمو السكان وتيرة التنمية.

من المعروف أن هناك علاقة تأثير متبادل بين زيادة السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فالحد من الزيادة السكانية يدعم جهود التنمية في رفع المستوى العام للمعيشة، فضلاً عن أن هذه البلدان ينقصها الوعي في تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى البشرية لديها يؤثر على الاستفادة من هذه الموارد وتقدم جهود التنمية في تلك البلدان يؤدي إلى نجاح برامج خفض الخصوبة السكانية ومن ثم الزيادة السكانية مما يؤكد أهمية ضرورة جعل السياسة السكانية جزءاً مكماً لخطة التنمية القومية الشاملة لأن أية زيادة سكانية مرتفعة سوف تبتلع كل عوائد الجهود التنموية بحيث لا تتحقق التنمية المطلوبة وكذلك الاهتمام بها.

وأخيراً يعتبر النمو السكاني من بين دواعي القلق الكبيرة التي تواجهها بلدان العالم النامي " ففي عام 2020م سيبلغ العدد الكلي لسكان العالم كما أشار إليها البنك الدولي في تقريره 7,9 بليون نسمة بزيادة قدرها 2,2 بليون نسمة عن العدد الحالي ومع أن بعض المناطق قد أوضحت بصورة عملية أنها ما زالت قادرة على تحقيق معدلات نمو مرموقة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها على الرغم من النمو السكاني السريع فإن بلداناً أخرى تواجه مستقبلاً قاتماً ويعني هذا أنه مع النمو السكاني المتوقع فإن عدد الفقراء سيستمر في الازدياد وبدون تحقيق زيادة كبيرة في النمو الاقتصادي"⁽²⁾.

¹ - محمد عبد الله المغربي، مرجع سابق.

² - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص121.

فالدول المتخلفة تواجه كلها وبدون استثناء إضافة إلى جملة المشاكل التي تتخبط فيها انفجاراً سكانياً وإن اختلفت حدته ودرجته" ويعكس هذا الانفجار السكاني نفسه في المعدلات المرتفعة للنمو السنوي للسكان ولقد بدأ هذا الانفجار يظهر بحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ في أعقابها بدأ معدل التزايد السنوي للسكان في الارتفاع عن المعدلات السائدة قبلها... فمعدلات النمو السكاني للعالم المتخلف تتجاوز جميعها 2% سنوياً بل تكاد تقرب في بعضها إلى 3% بينما معدل النمو السكاني في بلدان أوربا لا يكاد يصل إلى 1% سنوياً⁽¹⁾.

ويترتب على هذا الارتفاع في نمو السكان تحدي كبير بالنسبة للدول المتخلفة حيث يتسبب عنه انخفاض في متوسطات دخول الأفراد وارتفاع نسبة الإعاقة وزيادة أعباء الدولة ومسؤولياتها في توفير الخدمات المختلفة مما يرهق إمكانياتها بجانب تحول النشاط الاقتصادي إلى إنتاج السلع الاستهلاكية دون السلع الإنتاجية ويترتب على ذلك كله عدم مواكبة النمو الاقتصادي للنمو السكاني والتغلب على العامل الديمغرافي كمعوق للتنمية بهذه الدول. فأصبح التضخم السكاني يسبب خلل التوازن بين موارد الدولة وحاجات السكان فيها وكلما اتسعت الفجوة انخفض مستوى المعيشة وتدنى بالنسبة للفرد والأسرة وبالتالي ينحدر المستوى الاجتماعي إلى مزيد من التخلف وعدم القدرة على الإنتاج نتيجة تدني خصائص السكان فتتفاقم المشكلة⁽²⁾. ويؤدي الانفجار السكاني العشوائي والتزايد غير الموجه إلى تأثير سلبي على التنمية حيث يؤدي إلى مشكلات متعددة في المجالات المختلفة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أو الإدارية أو السياسية... إلخ ومن أهم هذه المشكلات الناجمة عن الزيادة السكانية نذكر ما يلي:

- 1- الزيادة السكانية تبتلع وتلتهم كل زيادة في الإنتاج وتستنزف كل الجهود المبذولة من أجل التنمية.
- 2- استنزاف الزيادة السكانية للثروات الطبيعية المختلفة وإمكانية التسريع بنضوب بعض الموارد غير المتجددة نظراً لعدم مسايرتها لمعدلات التزايد السكاني فالموارد الطبيعية ضئيلة ووجودها محدود سواء في المجالات الزراعية أو المياه الجوفية أو المعادن أو موارد الطاقة فهي لا تستوعب الأعداد الهائلة للسكان.
- 3- تؤثر على مستوى المعيشة وبالتالي تساهم في خفض متوسط الدخل الفردي.
- 4- حدوث المجاعات بسبب ندرة وعدم كفاية الغذاء للكم الهائل من أعداد البشر.
- 5- تدني مستوى الخدمات المختلفة مثل التعليم والصحة... وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة المعيشة ووجود ضغوطات أكثر على أوجه الحياة بالمجتمع في مختلف المجالات مثل الإسكان

¹ عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص56.

² طلعت مصطفى السروجي وآخرون، مرجع سابق، ص304.

والمرافق العامة ووسائل المواصلات وتوفير المياه الصالحة للشرب وتوفير مناصب العمل وغيرها من متطلبات الحياة الضرورية، والتي يؤدي عدم توفيرها انتشار مشكلات أخرى في المجتمع كالبطالة والجريمة وغيرها.

6- ارتفاع درجة التلوث البيئي والذي يشكل خطورة على المجتمع من جهة وعيماً آخر على الدولة من جهة أخرى.

وهكذا "يؤدي الانفجار السكاني في الدول النامية إلى أن تبدأ هذه المجموعة من البلدان عملية التنمية وهي محملة بكاهل هذا الانفجار السكاني، والدولة الآن عليها أن تضمن لكل فرد فيها حداً أدنى من الخدمات العامة، وبالتالي فإن الزيادة السكانية يترتب عليها زيادة حجم الموارد لمواجهة هذا الحد الأدنى من الخدمات العامة و ذلك على حساب الموارد الموجهة للاستثمار وبالتالي التنمية الاقتصادية".⁽¹⁾

ولا شك أن هذه الزيادة السكانية غير المخططة في كثير من المجتمعات النامية لها تأثيرها السلبي على البناء الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لتزايد أعداد الفقراء هذا فضلاً عن اتهام أي بارقة أمل يمكن تحقيقها من خلال عمليات التنمية في هذه المجتمعات. وعليه يمكن الاستنتاج مما سبق أن قضية الانفجار السكاني جزء لا يتجزأ من قضية التخلف وأن القضاء على التخلف سوف يضمن بالتالي القضاء عليها وهذه النتيجة من الأهمية بمكان فيما يتعلق بسياسات التنمية وبأسلوب معالجة قضية السكان.

4-5- الحراك السكاني والتخطيط للتنمية:

أقر الجميع بأن الحق في التنمية هو حق عالمي مشروع لكل فرد وغير قابل للتصرف وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، فالإنسان هو الموضوع الرئيس للتنمية بل هو أساسها في حين أن التنمية تيسر التمتع بجميع حقوق الإنسان وإن إندامها لا يجوز إتخاذها ذريعة لتمرير الانتقاص من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً فلا بد من التنمية حتى يمكن أن تلبي بإنصاف وعدالة الحاجات السكانية والإيمانية للجميع، وعدم الحصول على هذا الحق يدفع الفرد إلى البحث عنه في أي مكان وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى ظهور الحراك السكاني أو الهجرة، سواء في البلد الواحد من الأماكن الأقل نمواً إلى الأماكن الأكثر نمواً وهو ما يعرف بالهجرة الداخلية أو من الدول النامية والمتخلفة إلى الدول المتقدمة والمتطورة وهو ما يطلق عليه اسم الهجرة الخارجية ، هذا كله بحثاً عن الحياة الكريمة والظروف الحسنة التي يطمح إليها كل إنسان". فالهجرة والتحركات السكانية أصبحت ظاهرة سوسيوولوجية مهمة وذلك لتأثيرها على جميع النواحي الحياتية، ونستطيع التمييز بين نوعين من الهجرة:

¹ - عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص63.

الهجرة الداخلية: وتعني تنقل الأفراد والجماعات من منطقة إلى منطقة أخرى داخل المجتمع بحيث تكون أحسن أحوالاً مثل هجرة الأفراد من الريف إلى الحضر". (1)

الهجرة الخارجية: يُشير مصطلح الهجرة الخارجية إلى تنقل بعض أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر وقد يكون ذلك طلباً للعمل ومحاولة الحصول على فرصة أحسن للحياة". (2)

فالهجرة هي ظاهرة اجتماعية شهدتها وتشهدها جميع المجتمعات البشرية سواء كانت الهجرة بإرادة الفرد أو الجماعة أو اضطرارية، دائمة أو مؤقتة داخلية أو خارجية فأسبابها تكمن في الظروف الاجتماعية والحياتية بصفة عامة في الدول المرسل والمستقبل على حد سواء وتتركز غالباً في البحث عن فرص أفضل وسبل أحسن للحياة (فرص عمل، صحة وتعليم أفضل، ظروف معيشية جيدة، تكنولوجيا متطورة خدمات متنوعة حسنة والتمتع بالحرية والظروف الصحية والتعليمية والسكن الملائم... وغيرها) وعموماً تكون الهجرة من المناطق الأقل دخلاً واستهلاكاً إلى تلك المناطق الأفضل والأحسن من هذه النواحي ويمكن تعريفها بأنها " انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إلى آخر للحصول على فرص جديدة للحياة ويُعد الدافع التنموي من أهم دوافع الهجرة أي البحث عن الحياة الراقية والمتطورة في مكان آخر حيث لم يجدها الفرد في موطنه الأصلي وهي تسعى دائماً للبحث عن تحسين نمط الحياة بحيث يجده أحسن مما كان عليه". (3)

لقد كان من أهم العوامل المؤثرة في الهجرة من الريف إلى الحضر هو قيام الثورة الصناعية وكذلك قيام الثورة الزراعية باستخدام الآلات الميكانيكية في الزراعة وإحلالها محل الأيدي العاملة الزراعية ولقد كانت أسباب الهجرة من الريف إلى الحضر هي: (4)

- أ- انهيار النظام الإقطاعي وتحرر الفلاحين من رق الأرض وتوفير الحرية لهم في الانتقال والإقامة.
- ب- سوء توزيع ملكية الأرض الزراعية أدى إلى هجرة الفلاحين بحثاً عن الرزق والعمل.
- ج- الثورة الصناعية وما كانت تتطلبه من أيدي عاملة كثيرة.
- د- قيام الحكومات بتنظيم المدن وتوفير الخدمات فيها واتخاذ المدن كمراكز إدارية وتجارية وثقافية فامتازت بنشاطها العمراني.
- هـ- ازدحام المدن بوسائل الترفيه المختلفة كالسينما والمسرح والمعارض والمحلات التجارية والحدائق.

فلاحظ في السنوات الماضية الأخيرة انتشار ظاهرة خطيرة في المجتمعات النامية على اختلاف أنظمتها ألا وهي ظاهرة النزوح الريفي والتي أصبحت تشكل بحق مشكلة كبيرة وعبئاً ثقيلاً على الدولة يضاف إلى مختلف الأعباء الأخرى حيث " أدت ظاهرة التحضر السريع إلى نزوح أعداد

1- طارق السيد، مرجع سابق، ص 160.

2- نفس المرجع السابق، ص 161.

3- نفس المرجع السابق، ص 170.

4- أحمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 260.

كبيرة من سكان الريف إلى المناطق الحضرية وإلى ما لدى هؤلاء المهاجرين من تطلعات للتطور تحفزها إلى القيام بالعديد من الأنشطة التي تتوافر في المدن حيث تزداد فيها فرص العمل والدخل، وزيادة العائد من الاستثمارات ومما لاشك فيه أن الدافع وراء زيادة أعداد المهاجرين من الريف يرجع إلى الظروف الاقتصادية السيئة لها حيث تعاني هذه المناطق من انخفاض نسبة العائد الاقتصادي للأفراد من المجال الزراعي نتيجة لتفويت الملكية والبطالة".⁽¹⁾

وقد أدت الهجرة غير المخططة والعشوائية إلى ظهور العديد من المشكلات أهمها على الإطلاق الضغط المضاعف على المرافق الموجودة في المدينة وأصبحت غير قادرة على إشباع مختلف حاجات السكان وظهور الأحياء الفقيرة على هوامش المدن والتي تفتقر لأدنى شروط الحياة مما يشجع على انتشار المشاكل الأخلاقية والانحرافات المختلفة بهذه الأماكن، إضافة إلى حرمان الأرض الزراعية المهجور منها من الأيدي العاملة المدربة واتجاهها إلى العمل في الصناعة والتجارة، فكل هذه العوامل وغيرها أثرت على الحياة الاجتماعية في المجتمعات وبالتالي أثرت على عملية التخطيط للتنمية فنجدها قد أثقلت كاهل الدولة بظهور أعباء أخرى ثقيلة ومكلفة لم يخطط لها جعلت الأموال التي كانت ستصرف على عملية التنمية والمشاريع التنموية تتوجه إلى حل هذه الأعباء المستحدثة والمستعصية التي لم يحسب لها فكانت عائقاً ثقيلاً يقف حائلاً دون تحقيق التنمية.

"إن ظاهرة هجرة بعض سكان الريف إلى المدن كثيراً ما يكون الدافع إليها محاولة الحصول على فرص أفضل وأجر أعلى وحياة اجتماعية أكثر جاذبية وترتبط الهجرة عادة بالهجرة الصناعية بالمدن وارتفاع مستوى الحياة الحضرية وينتج عن ذلك بعض المشاكل للمجتمع الريفي أهمها نقص الأيدي العاملة في الزراعة إلى جانب هجرة القيادات المتعلمة مما يفقد المجتمعات الريفية عناصرها الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأقدر على قيادة هذه المجتمعات نحو التقدم وعلى إقادتها في حياتها الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن أن غالبية المهاجرين للمدن من الفئات غير المعدة فنياً للعمل في الأنشطة الاقتصادية الحضرية مما يضطرهم إلى قبول الأعمال التي تحتاج إلى كفاءة فنية وبالتالي فأجورها منخفضة مما يترتب عليه انخفاض معيشتهم في أماكن إقامتهم الجديدة ومما يخلق بالتالي كثيراً من المشكلات في المدن".⁽²⁾

والناتج بوصفها وسيلة لضمان الرفاه البشري والاستقرار الاجتماعي تتطلب الاعتراف الكامل بالعلاقات المتبادلة بين السكان والموارد المتاحة وكذا البيئة والتنمية وإدارتها الإدارة السليمة وتحقيق توازن وتناسق دينامي بينهما ومن أجل تحقيق ذلك ينبغي على الدول أن تشجع السياسات المناسبة التي تعمل على تلبية مختلف حاجات الأفراد وليس تلبيةها فقط بل العمل على تحسين مستوى هذه الحاجات

¹ - إحسان حفطي، مرجع سابق، ص202.

² - محمد عبد الفتاح محمد، الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص35.

التي تُعدُّ حقًا مشروعًا لجميع أفراد المجتمع، كما يجب التعاون بين مختلف الدول لخفض أوجه التفاوت في المستويات المعيشية أو إعطاء أولوية خاصة للأوضاع والحاجات الخاصة للبلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل نموًا، إذ على الرغم من الجهود الإنمائية التي بُذلت خلال عقود اتساع نطاق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة... وكذلك أوجه عدم المساواة داخل الدولة نفسها، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السكاني وتفاقم الهجرة الداخلية والدولية والتي تحدث غالبًا في البلدان النامية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية لما تمثله هذه الأخيرة من مراكز للنمو الاجتماعي والاقتصادي أو بدافع من عوامل ضاغطة في الريف مثل عدم الإنصاف في تخصيص موارد التنمية وما ينتج عن ذلك من فقر وبطالة ومحدودية الخدمات التعليمية والصحية وغيرها وفي الوقت نفسه تكون للهجرة آثارًا اقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية وسلبية على المناطق المرسلة والمستقبلة على حد سواء. حيث أن ظاهرة هجرة بعض سكان الريف إلى المدن كثيرًا ما يدفعها محاولة الحصول على فرص عمل أفضل وأجر أعلى وحياة اجتماعية أكثر جاذبية وبالرغم من أنها تؤدي في نفس الوقت إلى نقص الأيدي العاملة في المجال الزراعي الريفي فضلًا عن هجرة القيادات المتعلمة عن المجتمعات الريفية وبالتالي فقد هذه المجتمعات العناصر الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات".⁽¹⁾

لقد أدت الهجرة المتسارعة والتزايد المستمر في أعداد الأفراد المهاجرين إلى ظهور أعباء جديدة وتعبئة على حكومات الدول جعلها تُعيد النظر في سياساتها السكانية بل أدت هذه الظاهرة إلى عقد مؤتمرات ومُنتمرات من أجل البحث عن سبل فعالة وحلول ناجحة من أجل التقليل والحد منها، حيث أصبحت تُورق المسؤولين السياسيين والأخصائيين وواضعي البرامج التنموية من أجل إعادة النظر في البرامج التي وضعوها. فالمجتمع الذي يريد التنمية بطريقة الاستثمار المالي لا يستفيد إلا بجزء من اليد العاملة فعلاً، وبالتالي يتحمل بطالة لها أثر مزدوج أولها الأفواه التي تأكل بدون عمل يذكر هذه الطبقة التي تأخذ من المجتمع ولا تُعطيه نتيجة للاستثمار المالي بالإضافة إلى هجرة العمل المتوقع وهي هجرة اليد العاملة المعطلة إلى الخارج ويمكن أن تكون هذه اليد العاملة ذات كفاءة وبالتالي يصبح من نتائج الاستثمار المالي تصدير ثروة العمل للخارج هذه الأسباب هي التي تؤدي إلى تحديد النسل".⁽²⁾

أصبح من المسلمات لدى جميع الدول أن للتنمية بمختلف مجالاتها وأنواعها أثرًا في التحركات السكانية وأن غياب هذه التنمية في الريف يدفع إلى هجرة السكان إلى المدينة حيث تتوفر فرص العمل بنسبة أكبر ويستطيع الفرد أن يحقق قدرًا معقولًا من المتطلبات الحياتية ولا شيء يُغيّر هذا الخلل سوى

¹ - أحمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 198.

² - ناصر دادي عدون وشعيب شنوف، مرجع سابق، ص 56.

خُطِّطَ إِنْمَائِيَّةً جَدِيدَةً تُوَاقِعُ وَظُرُوفَهُ وَخُصُوصِيَّاتِهِ وَتَحَدِّيَّاتِهِ، كَمَا لَا يُمَكِّنُ إِغْفَالَ الْعِبَاءِ الَّذِي تُسَبِّبُهُ الْأَعْدَادُ الْمُزْتَمِعَةُ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْمُنْتَقِلِينَ إِلَى أَمَاكِنَ أَفْضَلَ مِنَ الَّتِي كَانُوا فِيهَا مِمَّا يَدْفَعُ لِلتَّفَكِيرِ وَالْعَمَلِ عَلَى زِيَادَةِ حَجْمِ الخِدْمَاتِ وَكَذَا تَوْفِيرِ الْمَزِيدِ مِنَ الْإِحْتِيَاجَاتِ لِهَوْلَاءِ الدُّخْلَاءِ وَهَذَا بِدَوْرِهِ يُهَيِّئُ الْأَرْضِيَّةَ لِظُهُورِ مَشَاكِلَ وَمَتَاعِبَ وَصُعُوبَاتٍ عَلَى الدَّوْلَةِ الَّتِي تَحْدُثُ فِيهَا وَابْجَادَ آيَاتٍ وَأَدْوَاتٍ لِمُوَاجَهَتِهَا.

هَذَا فِي الدَّوْلَةِ الْوَاحِدَةِ وَنَفْسِ الشَّيْءِ يُقَالُ بِالنِّسْبَةِ لِلدَّوْلِ الْمُتَقَدِّمَةِ الَّتِي تَسْتَقْبِلُ أَعْدَادًا مُعْتَبَرَةً مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْبَاحِثِينَ عَنِ الْحَيَاةِ الْكَرِيمَةِ وَالذِّينَ لَمْ يَتَحَصَّلُوا عَلَى أَدْنَى شُرُوطِ الْحَيَاةِ الْكَرِيمَةِ الَّتِي يَطْمَحُ إِلَيْهَا كُلُّ فَرْدٍ مَهْمَا كَانَ وَضَعُهُ خَاصَّةً فِي الْوَقْتِ الرَّاهِنِ الَّذِي بَلَغَتْ فِيهِ بَعْضُ الدَّوْلِ مَبْلَغًا مُعْتَبَرًا مِنَ التَّقَدُّمِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَالرَّفَاهِيَةِ الْحَيَاتِيَّةِ أَسَالَتْ لِعَابٍ مُعْظَمٍ إِنْ لَمْ تَقُلْ كُلَّ الْمُتَطَلِّعِينَ عَلَى أَحْوَالِ هَذِهِ الْبُلْدَانِ فَرَاخُوا يَبْحَثُونَ عَنْ أَيِّ طَرِيقَةٍ تُوصِلُهُمْ إِلَى الْحَيَاةِ الْكَرِيمَةِ فِي تِلْكَ الدَّوْلِ الْمُتَطَوِّرَةِ وَهَذَا مَا يَفْسُرُ تَحَوُّلَ بَعْضِ الدَّوْلِ إِلَى قِبْلَةٍ لِلْمُهَاجِرِينَ مِنْ مُخْتَلَفِ بِقَاعِ الْعَالَمِ بِسَبَبِ دَرَجَةِ التَّطَوُّرِ الَّذِي وَصَلَتْ إِلَيْهِ وَالْمُسْتَوَى الْمَعِيشِيِّ الرَّاقِي الَّذِي يَنْعَمُ بِهِ مُوَاطِنُهَا عَلَى غِرَارِ دُولِ أُرُوبًا وَفِي مُقَدِّمَتِهَا أَلْمَانِيَا وَانْجِلْتِرَا وَفَرَنْسَا وَكَذَا وَكَذَا وَأَمْرِيكَا.

وَكَانَ مِنْ نَتَائِجِ ذَلِكَ ظُهُورُ الْهَجْرَةِ غَيْرِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي أَصْبَحَتْ ظَاهِرَةً اجْتِمَاعِيَّةً خَطِيرَةً تُقَامُ لِأَجْلِهَا النَّدَوَاتُ وَالْإِتِّفَاقِيَّاتُ الدَّوْلِيَّةُ مِنْ أَجْلِ مُحَارَبَتِهَا وَالتَّقْلِيلِ مِنْهَا، بَلْ إِنْ الْعَدِيدَ مِنَ الدَّوْلِ أَعَادَتْ النَّظَرَ فِي سِيَاسَاتِهَا التَّهْجِيرِيَّةِ بِسَبَبِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ. وَفِي الْجِهَةِ الْمُقَابِلَةِ أَصْبَحَتْ الدَّوْلِ النَّامِيَّةُ تُعَانِي مِنْ زِيَادَةِ تَأْثِيرِ الْهَجْرَةِ الْخَارِجِيَّةِ الْوَقْتِيَّةِ وَالِدَائِمَةِ حَيْثُ أَنَّ الْكَثِيرَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ يَتَمَتَّعُونَ بِتَعْلِيمٍ عَالٍ وَهُمْ مِنْ أَصْحَابِ الْكِفَاءَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَهَجَرْتُهُمْ تَعْنِي خَسَارَةً كَبِيرَةً فِي رَأْسِ الْمَالِ الْبَشَرِيِّ، فَمَثَلًا الْعِرَاقُ تَصَاعَدَ نِيَّارُ الْهَجْرَةِ بِالْأَخْصِ وَسَطَ هَذِهِ الْفِتْنَةِ، "فِي دِرَاسَةٍ صَادِرَةٍ عَنِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ عَامَ 1974م أُتْبِنَتْ أَنَّ 50% مِنْ حَمَلَةِ الشَّهَادَاتِ الْجَامِعِيَّةِ فِي الْعُلُومِ الْهَنْدَسِيَّةِ وَ 90% مِنْ حَمَلَةِ شَهَادَةِ الدُّكْتُورَاهِ هُمْ خَارِجَ الْعِرَاقِ وَأَكَّدَتْ الْإِحْصَائِيَّاتُ بِأَنَّ عَدَدَ الْأَكَادِيمِيِّينَ وَأَصْحَابِ الْكِفَاءَاتِ الْعِلْمِيَّةِ الَّذِينَ تَرَكَوا الْعِرَاقَ وَأَقَامُوا فِي الْخَارِجِ زَادَ عَلَى 23000".⁽¹⁾ فَمِثْلُ هَذِهِ الدَّوْلِ النَّامِيَّةِ أَصْبَحَتْ هِيَ الْأُخْرَى تَتَأَثَّرُ بِظَاهِرَةِ الْهَجْرَةِ إِثْمًا بِطَرِيقَةٍ أُخْرَى وَهِيَ فُقْدَانُهَا سَنَوِيًّا لِلْعَدِيدِ مِنَ الْكِفَاءَاتِ الْبَشَرِيَّةِ وَالطَّاقَاتِ الشَّبَابِيَّةِ وَالَّتِي تُعَدُّ عَامِلًا رَئِيسِيًّا فِي إِجْحَاحِ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ، بِمَعْنَى آخَرَ هَجْرَةُ الْأَدْمَعَةِ الَّتِي صُرِفَتْ أَمْوَالُ طَائِلَةٍ فِي تَكْوِينِهَا دُونَ الْإِسْتِفَادَةِ مِنْهَا وَهَذَا تَكُونُ نَتِيجَتُهُ الْبَقَاءُ سَنَوَاتٍ أُخْرَى عَدِيدَةً بَعِيدًا عَنِ التَّنْمِيَّةِ. فَلَا شَكَّ أَنَّ هَجْرَةَ الْكِفَاءَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالَّتِي تُعْتَبَرُ مَظْهَرًا مِنْ مَظَاهِرِ الْخَلَلِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَلَوْلَا أَنَّ بَعْضَ الْبُلْدَانِ قَدْ عَمِلَ عَلَى تَسْهِيلِ هَجْرَةِ فِنَاتٍ مِنَ الْكِفَاءَاتِ وَتَشْجِيعِهَا لَطَلَّتْ هَذِهِ الْهَجْرَاتُ مَحْدُودَةً النَّطَاقِ، وَلِهَذِهِ الْهَجْرَةُ عَوَامِلٌ مُتَعَدِّدَةٌ مِنْهَا عَوَامِلُ الدَّفْعِ وَعَوَامِلُ الْجَذْبِ فَبِالنِّسْبَةِ لِعَوَامِلِ الدَّفْعِ تَلْعَبُ الْعَوَامِلُ

¹-هاشم نعمة، مرجع سابق.

الاجتماعية دوراً كبيراً في تقليل أو زيادة الهجرة إلى الخارج ومن بين أهم الأسباب الدافعة للهجرة نذكر المشاكل التوظيفية والإدارية والبيروقراطية إلى جانب عدم توفير المناخ المناسب للبحث العلمي، أما عن عوامل الجذب فهي تنشأ من البلدان المتقدمة وتتمثل في البعد الثقافي الذي يمثل شكلاً من الاستقطاب نحو الدول الاستعمارية السابقة بصفة عامة. وكذا توافر السلع الاستهلاكية بدرجة أكبر في البلدان المتقدمة وكذا توافر أفضل لفرص العمل وظروفه وتوافر التأمين الصحي لمعظم المجتمعات العربية والمهاجرين".⁽¹⁾

إنَّ أحدَ من دورِ العواملِ الضاغطةِ المختلفةِ فيما يتعلَّقُ بتدفُّقاتِ الهجرةِ تتطلَّبُ من الحكوماتِ الوطنيَّةِ توجيهُ الاستراتيجيَّاتِ الإنمائيَّةِ والتَّخطيطِ وعمليَّةِ اتِّخاذِ القراراتِ وتخصيصِ المواردِ على جميعِ المستوياتِ وفي جميعِ المناطقِ بسببِ تلبيةِ احتياجاتِ السُّكَّانِ وتحسينِ مستوىِ نوعيةِ الحياةِ وتحقيقِ العدالةِ الاجتماعيَّةِ عن طريقِ الأخذِ بسياساتٍ وبرامجٍ سكانيةٍ وإنمائيَّةٍ مناسبةٍ ترمي إلى اجتثاثِ مختلفِ أوجهِ الفقرِ وتحقيقِ التنميةِ الإقتصاديَّةِ والاجتماعيَّةِ لجميعِ الأفرادِ بغيةِ تحقيقِ الاستقرارِ السُّكَّانيِ.

ففي الكثير من الدول النامية نلاحظ اتجاهًا اصاعداً ومستمرًا في نسبة السكان داخل المدن الكبيرة حتى شكَّلت اكتظاظاً أدى إلى تفاقم العديد من المشاكل الاجتماعية المعيقة لعملية التنمية وهذه النسبة هي في ارتفاع متزايد، وتُعزى هيمنةُ المدن الكبرى إلى النقص في تكامل التنمية الاجتماعية والإقتصادية على المستوى الوطني والإقليمي وإلى غياب المشاريع الصناعية والإنتاجية في المناطق الريفية مما حفز وشجع الهجرة الريفية نحوها. هذا على المستوى الوطني والشئ نفسه يقاس على الدول فيما بينها، هذه الهجرة تؤدي إلى الاكتظاظ في مدن على حساب مدن أخرى مما ينتج عنه أعباء ثقيلة على الدولة في حين أن التنمية تجعل السكان يسبقون بل ويساهمون في عملية التنمية. حيث تُقرُّ الكثير من الدول النامية بأن التوزيع المكاني لسكانها غير مرضي، وذلك بأن تركز السكان في المدن الكبيرة يمكن أن ينعكس سلباً على التنمية وإن المشاكل المسببة لتركز السكان في المدن الكبيرة يمكن التغلب عليها في مجرى عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية إذا كانت تسير في الاتجاه السليم".⁽²⁾

إنَّ التَّحَرُّكَ السُّكَّانيَّ هُوَ أَفضَلُ دَليلٍ على مَدَى التَّنْمِيَّةِ الاجتماعيَّةِ والإقتصاديَّةِ في بلدٍ ما وإنَّ الفُصُورَ الإنمائيَّ بِمُختلفِ أشكالِهِ وَغِيَابَ الإنماءِ المُتوازِنِ لَهُ أَثَرٌ كَبيرٌ على التَّحَرُّكاتِ السُّكَّانيَّةِ المُنتَوِّعةِ وإنَّ رَفْعَ مُستوىِ الحياةِ الاجتماعيَّةِ مِنْ حَيْثُ الصِّحَّةِ وَالتَّعليمِ وَالمُستوىِ المعيشيِّ وَشَتَّى أنواعِ الخِدْماتِ وَالإهتمامِ بِحياةِ الأفرادِ مِنْ جَميعِ النواحي حَتَّى يَنعَمُوا بِحياةٍ أَفضلَ هُوَ الدَّافعُ الرَّئيسيُّ

¹ - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص122.

² - نفس المرجع السابق، ص122.

والمحرك الأول لتحركات السكان في مختلف بقاع العالم ، فالبحث عن الظروف المعيشية الحسنة والحياة الكريمة هو مبعث كل إنسان يبحث عنها وأنى يجدها يتمسك بها ويستقر. فنجد أن هناك أبعاداً متعددة لهذه المشكلة والتي تقف تحدياً حقيقياً في سبيل تنمية العالم النامي.

ومن خلال الدراسة التي أجرتها الدكتور سعاد نور الدين حول التنمية والسكان وفي الباب الأول منها المعلنون ب: أثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان ولبنان الجنوبي في الأوضاع الديمغرافية ومن خلال معطيات سكانية تتعلق بلبنان ولبنان الجنوبي، درست تفرقات السكان والتوزيع الجغرافي السكاني والكثافة السكانية حسب المدن والأرياف، فأوضحت مؤشرات هذه المعطيات مناطق الجذب حيث الإنماء ومناطق الطرد للسكان حيث النقص في الخدمات الإنمائية كما عرّضت للتكبير السكاني حسب العمر والجنس لما له من تأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد. ولما يحمل في طياته من اتجاهات التطور الديمغرافي في المستقبل، ولما يعول عليه من أهمية عند وضع الخطط الإنمائية كما بحثت في تطور الحركات السكانية وذلك من خلال الوقوف على حجم التحركات السكانية في لبنان عبر مراحلها الزمنية واتجاهاتها وكذلك الهجرات الوافدة ، ولاحظت أن سبب هجرة اللبنانيين من بلدهم وتوزعهم في مختلف دول العالم المتقدمة كان نتيجة الفصور الإنمائي بمختلف أشكاله وغياب التنمية المتوازنة في لبنان.

مما لا شك فيه أن هذه الهجرة تشكل خسارة كبيرة للدول النامية خاصة فيما يتعلق بهجرة الكفاءات والعقول إلى الدول المتقدمة، وبالتالي عدم الاستفادة منها في تنمية المجتمعات التي هي في أمس الحاجة إليها فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في غالبية المجتمعات النامية جعلت المواطنين في هذه المجتمعات في دائرة الانتظار لحل أزمتهم بالهجرة عند أول فرصة وذلك سعياً وراء التقدم العلمي والمادي المفقود في هذه المجتمعات النامية".⁽¹⁾

4-6- دور التخطيط للتنمية في الحد من الجريمة:

يعدّ التحسّن في مستوى رفاة السكان أحد الجوانب المهمة لعملية التنمية، فالتحسّن الناتج عن التنمية ليس فقط مجرد الريادة في الدخل ولكن أيضاً تحقيق فرص أكثر استقراراً للتوظيف والتعليم أفضل ومستويات أفضل من الصحة والتغذية واستهلاك أكثر للغذاء وسكن أفضل وزيادة في الخدمات العامة المقدمة مثل الماء والطاقة والنقل ووسائل المتعة والرعاية، فالتنمية في معناها الواسع تعني استمرار الريادة في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان. حيث تؤدي إلى تحقيق نوع من الرقي والأزدهار وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وبالتالي إشباع الحاجات الضرورية لهم مما يجعلهم يشعرون بنوع من الاستقرار والارتياح الاجتماعيين، ذلك أن أقصى ما يتمناه الفرد في مجتمعه أن توفر له مختلف الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، المياه الصالحة للشرب، الفضاء النظيف.....

إلخ) وهذا بدوره يُعزِّزُ انتماءه للمجتمع الذي يعيش فيه. "وإنَّ أَمَنَ الْإِنْسَانَ هُوَ بَعْدَ جَوْهَرِيٍّ مِنْ أَعْبَادِ التَّنْمِيَةِ الْبَشَرِيَّةِ يَنْطَوِي عَلَى السَّلَامَةِ مِنَ التَّهْدِيدَاتِ الْمُزْمِنَةِ مِثْلَ الْجُوعِ وَالْمَرَضِ وَالْقَمْعِ، وَهُوَ يَنْطَوِي أَيْضًا عَلَى الْحِمَايَةِ مِنْ حُدُوثِ اضْطِرَابَاتٍ مُفَاجِئَةٍ وَضَارَّةٍ فِي الْحَيَاةِ الْيَوْمِيَّةِ لِلنَّاسِ فِي الْمَنْزِلِ وَمَكَانِ الْعَمَلِ وَالْمُجْتَمَعِ".⁽¹⁾ ففي البلدان الفقيرة والبلدان الغنية حياة الإنسان مهددة بالجريمة والحوادث والعنف بسبب معروف وواضح ألا وهو التنمية. ولكن كيف ذلك يا ترى؟ بمعنى أدق، كيف تكون التنمية سببًا لانتشار الجريمة في أي مجتمع؟

إنَّ عَمَّ تَوْفِيرِ الْحَاجَاتِ الْحَيَوِيَّةِ أَوْ الْجَسَدِيَّةِ اللَّازِمَةِ لِحِفْظِ الْحَيَاةِ وَهِيَ أَدْنَى وَأَهَمُّ الْإِحْتِيَاجَاتِ وَالَّتِي تَتَضَمَّنُ الْحَاجَةَ إِلَى الطَّعَامِ، الْمَاءِ، الْهَوَاءِ، وَكُلُّ مَا هُوَ ضَرُورِيٌّ لِلْبَقَاءِ عَلَى قَيْدِ الْحَيَاةِ إِذَا انْعَدَمَتْ فَإِنَّهَا تُؤَدِّي بِالْإِنْسَانِ إِلَى الْبَحْثِ عَنْهَا وَتَوْفِيرِهَا بِأَيِّ طَرِيقَةٍ كَانَتْ حَتَّى وَإِنْ دَفَعَهُ ذَلِكَ إِلَى اِزْتِكَابِ الْجَرَائِمِ وَالِاسْتِبْلَاءِ عَلَى مُمْتَلِكَاتِ الْآخَرِينَ، كَمَا أَنَّ ضَمَانَ الْوُظَيْفَةِ وَالْعَمَلِ يَجْعَلُ الْفَرْدَ يَعْذِلُ وَيَبْتَعِدُ عَن طَرِيقِ الْإِجْرَامِ وَالِانْحِرَافِ.

فَمِنَ الْأُمُورِ الْمَشَاهِدَةِ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُدُنِ فِي الْعَالَمِ تُعَانِي مِنْ مُشْكَلاتِ سُكَّانِيَّةٍ مُتْرَاكِمَةٍ حَيْثُ لَمْ تَعُدْ قَادِرَةً عَلَى تَلْبِيَةِ حَاجَاتِ سُكَّانِهَا وَتَوْفِيرِ إِطَارِ مَعِيشِيٍّ مُلائِمٍ لَهُمْ، وَيَعُودُ ذَلِكَ بِالذَّرَجَةِ الْأُولَى إِلَى عَدَمِ فَعَالِيَّةِ التَّخْطِيطِ الْحَضْرِيِّ وَفَشْلِهِ فِي ضَمَانِ نَسِيجِ عُمْرَانِيٍّ مُتَوَازِنٍ وَمُتَنَاسِقٍ وَظِيفِيًّا وَجَمَالِيًّا وَاجْتِمَاعِيًّا، كَمَا أَنَّ طَبِيعَةَ وَشَكْلَ تَوْسُعِ الْمُدُنِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الدُّوَلِ لَمْ يُشْجَعْ عَلَى تَوْفِيرِ ظُرُوفِ سُوْسِيُودِيْمُغْرَافِيَّةِ حَسَنَةٍ لِلْأَفْرَادِ كَبَعْضِ الْمُدُنِ الْهِنْدِيَّةِ وَعَلَى رَاسِهَا مَدِينَةُ دَلْهِي وَمَدِينَةُ الْقَاهِرَةِ وَكَذَا بَعْضُ الْمُدُنِ الْجَزَائِرِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمُدُنِ الَّتِي كَانَتْ تُعَانِي مِنْ أَرْمَةِ السَّكَنِ الْمُتَقَاظِمَةِ قَدْ وُلِدَتْ مُشْكَلاتِ نَفْسِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ نَشَأَتْ مِنْ تَكْدُسِ الْعَائِلَاتِ فِي عُرْفِ مُنْفَرِدَةٍ عَلَى الْأَغْلَبِ وَتَفْتَقُرِ إِلَى الشَّرُوطِ الصَّحِيَّةِ كَمَا أَنَّ الطَّرِيقَةَ الَّتِي اعْتَمَدَتْ فِي حَلِّهَا أَثَّرَتْ سَلْبًا عَلَى تَمَاسُكِ الْأَسْرِ، حَيْثُ أَدَّتِ السِّيَاسَةَ الْعُمْرَانِيَّةَ الْمُتَنَهِّجَةَ لِحَلِّ أَرْمَةِ السَّكَنِ إِلَى ظُهُورِ مُدُنٍ جَدِيدَةٍ تَفْتَقِرُ لِلْمَسَاحَاتِ الْخَضِرَاءِ وَالْمَرَافِقِ الضَّرُورِيَّةِ (مَحَلَّاتٍ تِجَارِيَّةٍ - مَوَاقِفِ سَيَّارَاتٍ - فِضَاءَاتٍ تَرْفِيهِ...) وَهِيَ تَتَشَكَّلُ مِنْ عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنَ الْعِمَارَاتِ الْمُتَنَازِرَةِ وَالْمُبْعَثَرَةِ، حَتَّى أَنَّ الْمُتَجَوَّلَ فِيهَا يَجِدُ نَفْسَهُ دَاخِلَ مَتَاهَةٍ يَصْعَبُ الْخُرُوجُ مِنْهَا، وَهَذَا أَدَّى إِلَى ظُهُورِ ضَعْفٍ كَبِيرٍ عَلَى الْمُدُنِ الْقَدِيمَةِ.

إِنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْمُسْكَلاتِ السُّكَّانِيَّةِ لَهَا تَأْثِيرٌ وَاضِحٌ عَلَى الْحَيَاةِ الْيَوْمِيَّةِ لِلْأَفْرَادِ وَنُوعِيَّةِ الْحَيَاةِ بِصِفَةِ عَامَّةٍ، كَمَا كَانَ لَهَا دَوْرٌ فِي تَوْفِيرِ الظَّرُوفِ الْمُشْجَعَةِ عَلَى بُرُوزِ وَاِنتِشَارِ الْانْحِرَافِ وَالِإِجْرَامِ، وَمِنْ هُنَا يُمَكِّنُ إِدْرَاكَ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ التَّنْمِيَةِ وَالْجَرِيمَةِ وَهِيَ عِلَاقَةٌ تَأْثِيرٌ مُتَبَادَلَةٌ مِنَ الطَّرْفَيْنِ. فَإِذَا كَانَ انْعِدَامُ التَّنْمِيَةِ يُؤَدِّي إِلَى ظُهُورِ الْجَرِيمَةِ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَخِيرَةَ تُؤَدِّي إِلَى تَعْطِيلِ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ مِنْ عِدَّةِ أَوْجِهٍ وَيُمْكِنُ تَوْضِيحُ ذَلِكَ كَالآتِي: إِنَّ الْجَرِيمَةَ ظَاهِرَةٌ اجْتِمَاعِيَّةٌ تَمُسُّ حَيَاةَ السُّكَّانِ، وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ

¹ - عبد الله عطوي، مرجع سابق، ص 39.

تحقيق مستويات متطورة من التنمية عن طريق التخطيط الفاعل يجعل الناس يعيشون في طمأنينة وراحة واستقرار اجتماعي بعيداً عن مظاهر الإنحرافات المختلفة، فالكل ينعم بحياة كريمة لا تجعلهم يفكرون في الجريمة بل يبتعدون عنها كل البعد، وإن الملاحظ في ظاهرة الإجرام أن المناطق التي تنتشر بها الجريمة بصورة كبيرة هي تلك المناطق التي تنعدم بها مظاهر التنمية حيث لا تتوفر مناصب العمل ولا الخدمات الاجتماعية المختلفة ولا حتى السكن اللائق مما يؤدي بالأفراد إلى انتهاج سلوكيات منحرفة من أجل تحقيق رغباتهم وتوفير ضروريات الحياة فتنتشر السرقة والاعتداءات والهجرة اللاشريعة من أجل البحث عن حياة أفضل وعدم البقاء في بؤس أوطانهم.

وعلى سبيل المثال مدينة شيكاغو هذه المدينة الأمريكية التي انتشرت بها مظاهر الجريمة وأصبحت إحدى بؤر الإنحرافات على اختلاف أنواعها حتى أصبحت تعرف بها كان ذلك بسبب انعدام توفر شروط الحياة المختلفة للسكان فلم يجدوا بداً أو سبيلاً للوصول إلى توفير ضروريات الحياة سوى اللجوء إلى طريق الإجرام فهو أسهل طريق للحصول على متطلباتهم، ولقد نطق بعض المسؤولين لهذه النقطة وأدركوا أهمية التنمية في الحد من الجريمة داخل المجتمع فراحوا يعملون على تحسين ظروف الحياة المختلفة للسكان بغية تقليص حجم الجريمة وهو ما قام به المسؤولون في مدينة نيويورك حيث قاموا بمعالجة مشاكل السكان وأحدثوا نوعاً من التنمية بتوفير الاحتياجات الضرورية فبدأت نسب الجريمة تتناقص وتقل فتحوّلت المدينة تدريجياً إلى مدينة آمنة تقل بها معدلات الجريمة وانطلاقاً من هذه التجربة خرجوا بنظرية مهمة في علم اجتماع الجريمة ألا وهي النظرية الحديثة والمسماة بنظرية النوافذ المكسرة مفادها أن مظاهر عدم التنمية تؤدي بالضرورة إلى زيادة نسب الجريمة في حين تؤدي مظاهر التنمية إلى التقليل من هذه الظاهرة، أما فيما يخص تأثير الجريمة على عملية التنمية فيمكن حصره في النقاط التالية والتي حددها الدكتور أبو الحسن عبد الموجود من خلال الدراسة التي أجراها على محافظة قنا المصرية⁽¹⁾.

- أ- تؤدي الجريمة إلى انتشار أفراد غير أسوياء يثيرون في المجتمع الكثير من الاضطراب ويهددون الأمن الاجتماعي.
- ب- يمثل المجرمون خطراً على أنفسهم وعلى الآخرين وذلك حينما يسعون إلى القتل والنار والسرقة والنصب والعنف والاعتصاب أو يمارسون لونا من الأعمال الخارجة على القانون.
- ج- تتطلب الجريمة مضاعفة عمليات الضبط والمقاومة والمتمثلة في الإجراءات البوليسية والاجتماعية والقانونية والتي تحتاج إلى تكاليف وتؤدي بهم كزلاء في السجون.
- د- تمثل الجريمة مشكلة اقتصادية تتمثل في الحسارة التي يتحملها المجتمع لفقدانه طاقة من هذه العناصر البشرية التي من المفترض أن تسهم في البناء والتنمية وليس التخريب كما تتمثل الحسارة في

¹ - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص 350.

رصد الميزات الضخمة لكافة الإجراءات والخدمات العلاجية لهم بالإضافة إلى أنهم يبدون الموارِد الاقتصادية للمجتمع وتأثر السياحة والتي زادت حينها مؤخرًا.

هـ - تؤدي الجريمة إلى اضطراب العلاقات بين المجرم والآخرين بداية من أسرته ومعارفه من القلق والتوتر وبالتالي فقدان الانتماء مما يزيد من العدوانية تجاه المجتمع ويؤثر على استقراره.

" إذن هناك تأثير وانعكاس لبرامج التنمية (التخطيط التنموي) على معدلات الجريمة وهذا ما تبين من خلال الدراسة التي قام بها الدكتور أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد على مدينة قنا في مصر والتي شهدت تجربة تنموية رائدة أن الأهالي لديهم اقتناع بالتجربة التنموية وتخفيفها من الجرائم ويرجع هذا إلى القيادة الواعية المتعاونة والتخطيط السليم بالإضافة إلى تحديد الأولويات التي لم يتم استثمارها من قبل".⁽¹⁾

لقد أثبتت الدراسة أن التجربة التنموية الشاملة حققت جوانب إيجابية يشعر بها الأهالي من خلال تجديد البنية الأساسية لشبكات الكهرباء والصرف الصحي والمياه والاتصالات وتطوير المناطق السياحية وإزالة العشوائيات والتوسع في الشوارع والطرق وانتشار المساحات الخضراء وكلها تسهم في التخفيف من الجريمة، كما أثبتت الدراسة أن التجربة التنموية الحالية حققت من اتجاه الشباب للعنف والنظر من خلال إيجاد بعض فرص العمل للشباب ومحاولة شغل أوقات فراغهم من خلال تطوير الأنشطة.

إن ظاهرة الجريمة مؤرقة للمجتمعات في استقرارها وفي نموها، وهي أحد الأنماط السلوكية الفردية أو الجماعية التي تُعبّر عن رفض الآخر نتيجة الشعور والوعي بالإحباط في إشباع الحاجات الإنسانية وتندفع إلى الجريمة ظروف موضوعية اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية، وعليه يمكن القول أن أي دولة تريد القضاء أو الحد من ظاهرة الجريمة في مجتمعاتها فما عليها سوى العمل من أجل تحقيق مستويات عالية من التنمية الحقيقية في جميع المجالات تُرضي السكان وتدفعهم للاستقرار والعيش في سلام ومن ثم الابتعاد عن مختلف سلوكيات الانحراف والجريمة.

4-7 المشكلة السكانية من منظور الفكر التنموي:

أصبح موضوع التنمية والسكان في الوقت الراهن من أبرز المواضيع الحيوية التي تستحق الاهتمام بها والوقوف عندها بشكل مستمر نظرًا لبروز مشكلات كبيرة ومعقدة جراء التباين في فهم العلاقة بينهما وتجدد الإشارة إلى أنه يصعب علينا التحدث عن موضوع التنمية دون الوقوف عند موضوع السكان والنعكس صحيح، ذلك أن كل واحد من هذه المفاهيم مرتبط بالآخر ارتباطًا كبيرًا ومتأثرًا به بدرجة أو بأخرى وقد تصل هذه العلاقة أحيانًا إلى درجة الترابط والتشابك. بمعنى آخر لا

¹ - نفس المرجع السابق، ص 345.

يُمكننا الحديث عن المُشكلات السُّكانية في معزلٍ عن المُشكلات التَّنمويَّة وخصَّصةً الاجتماعيَّة منها، ولا يُمكن بحالٍ من الأحوال الحديث عن مُشكلة التَّنمية الاجتماعيَّة في معزلٍ عن مُشكلات التَّنظيم الاجتماعي والنُّمو السُّكاني.

لقد أدت ظاهرة الانفجار السُّكاني في البُلدان النامية إلى تعاظم الإهتمام بها كمُشكلة عالميَّة وطنيَّة تتفاوت حُجتها ضمن هذه البُلدان مُنحذةً أبعادًا مُختلفة وطرحت تساؤلات عديدة حول الضغوط الشديده التي يسببها السَّراعُ الكبير في النُّمو السُّكاني على الموارد المُتاحة في الكُرة الأرضيَّة وخصوصًا تلك الموارد القابلة للنفاذ وتأثير ذلك على تراجع المُستويات المعيشيَّة المُتحققة في العديد من البُلدان ما لم يتمَّ التَّحكُّم في معدَّلات النُّمو السُّكاني، ويَطرح بعضُ المُفكرين في البُلدان المُتطوِّرة أنَّ الإكتظاظ السُّكاني هو السَّبب الرَّئيسي للفقر والتخلف وأنَّ إبطاء النُّمو السُّكاني هو شرطٌ أساسيُّ مُسبقٌ للتَّنمية بينما يطرح مُفكرون من البُلدان النامية بأنَّ السَّبب الحقيقي لذلك هو التَّوزيع غير المُتكافئ للنُّزوة وأنَّ الإكتظاظ السُّكاني هو علامةٌ على التخلف.

لكن هناك حقيقة لا جدال فيها وهي أنَّ التَّكاثر البشري يتوقَّف على ظروف البيئة التي يعيش فيها الإنسان بمُتغيراتها الطبيعيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة، وعندما تكون الموارد الطبيعيَّة المُتاحة والمُستخدمة لسدِّ الاحتياجات البشريَّة السَّحيَّة وفي ظروف الإستقرار السياسي والاجتماعي يزيد الرِّغد وينمو السُّكان، ويلاحظ أنَّ ذلك يقلُّ في حالات الشدَّة المُتمثِّلة في زوال هذه الموارد أو تناقصها وفي حالات عدم الإستقرار الاجتماعي والسياسي والحروب والأوبئة ويدلُّ التَّاريخ الديمغرافي والاقتصادي بالكثير من الحقائق التي تُؤكد ذلك، ففي الفترة القديمة كان النُّمو السُّكاني يتسم بطابع دوريٍّ يمرُّ فيه مُعدَّل النُّمو بدورات إرتفاع وانخفاضٍ على مُستوى العالم كُله وقد تضمَّنت هذه الدورات تغيُّراتٍ مُتتاليَّة في ثلاثة عواملٍ سكانية رئيسيَّة هي مُعدَّلات الوفيات والخصوبة والهجرة، ترجع إلى ما مرَّت به الظروف الاجتماعيَّة والسياسيَّة من تقلُّبات سهَّلت النُّمو السُّكاني خلال سنوات الرِّخاء والإستقرار السياسي والاجتماعي وانخفاض مُعدَّلات الرِّيادة خلال سنوات الشدَّة والمجاعات والحروب والثورات، ولهذا السَّبب ظلَّ خطُّ السُّكان في الفترة القديمة على نفس المُستوى تقريبًا مع إرتفاعاتٍ وانخفاضاتٍ طويِّفة ليس لها تأثير يُذكر.

غير أنَّ هذا الخطُّ السُّكاني ما فتى يتصاعدُ تدريجيًّا، فبعدما كان عددُ سُكان الكُرة الأرضيَّة في حُدودِ نصفِ مليارٍ نسمةٍ مع بداية القرن الثامن عشر تضاعفَ في عام 1830م إلى مليارٍ نسمةٍ وقد بلغ الضَّعف في عام 1930م ليُصبح سُكان العالم ملياريَّ نسمةٍ وخلال الفترة من عام 1930م إلى عام 1985م أصبحَ خمسة ملياراتٍ نسمةٍ، أي أنَّ سُكان العالم خلال هذه الفترة المُقدَّرة بخمسين سنةً قد زادَ بما يفوقُ الضَّعفين⁽¹⁾.

¹ - أحمد علي عبد الصادق وآخرون، مرجع سابق.

إنَّ "الوجهَ الديمُغرافي للتَّغْيِيرِ الإِجْتِمَاعِي يَسْتَحِقُّ إِهْتِمَامًا كَبِيرًا مِنَ الدَّارِسِينَ بِحُكْمِ تَأْثِيرِهِ الْعَمِيقِ فِي مَسِيرَةِ التَّنْمِيَةِ لِلْمُجْتَمَعَاتِ فَضْلًا عَنِ أَهْمِيَّةِ الدَّرَاسَاتِ الدِيمُغْرَافِيَّةِ فِي جَعْلِ التَّخْطِيطِ التَّنْمَوِيِّ شَامِلًا لِكُلِّ الْفَنَاتِ وَالشَّرَائِحِ وَالطَّبَقَاتِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ إِسْجَامًا مَعَ مَبْدَأِ التَّكَامُلِ الإِجْتِمَاعِي وَالِإِقْتِصَادِي الَّذِي لَا يَسْتَعْنِي عَنْهُ التَّخْطِيطُ التَّنْمَوِيُّ فِي هَذَا الْعَصْرِ".⁽¹⁾ وَإِنَّ مُعَادَلَةَ السُّكَّانِ بِالتَّنْمِيَةِ لَيْسَتْ حَلًّا نَاجِزًا وَلَا يُمَكِّنُ فَهْمَ الْفَضِيَّةِ عَلَى أَسَاسِ التَّحْكُمِ بِطَرَفِي الْمُعَادَلَةِ لِصَالِحِ الْإِبْقَاءِ عَلَى الطَّرْفِ الْآخَرِ لِأَنَّ هُنَاكَ عَنَاصِرَ أُخْرَى كَثِيرَةً إِذَا لَمْ تَتَوَقَّرْ لِإِدَارَةِ الْكَمِّ الْبَشَرِيِّ الْكَبِيرِ سَيَحْوَلُ إِلَى عِنْيٍ وَلَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُجْدِي فَقَطْ عِنْدَهَا الْحَدِيثُ عَنِ تَنْظِيمِ الْأُسْرَةِ دُونَ أَنْ نَفْهَمَ الْفَهْمَ الصَّحِيحَ لِشُرُوطِ النُّقْدِ وَالنَّتْمِيَّةِ.⁽²⁾

لَقَدْ بَدَأَتْ مُنْذُ نِهَآيَةِ الْقَرْنِ الثَّامِنِ عَشْرٍ وَبِدَآيَةِ الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشْرٍ مُشْكَلَةُ النُّمُوِّ السُّكَّانِي تَظْهَرُ لِلْجَمِيعِ وَأَبْعَادُ هَذِهِ الْمَشْكَلَةِ وَتَأْثِيرَاتُهَا عَلَى الْمَوَارِدِ الْمُتَاحَةِ مِمَّا يُؤَدِّي لَا مَحَالَةَ إِلَى التَّأْثِيرِ عَلَى سَرِيَانِ الْعَمَلِيَّةِ التَّنْمَوِيَّةِ الَّتِي هِيَ أَمَلُ كُلِّ الشُّعُوبِ الطَّامِحَةِ لِلْمَضْيِ قُدْمًا فِي طَرِيقِ التَّنَطُّورِ وَالرُّقْيِ وَبُلُوغِ أَفْضَلِ الْمُسْتَوَاتِ الْمَعِيشِيَّةِ. فَمُشْكَلَةُ تَرَايُدِ السُّكَّانِ وَالضَّغْطِ السُّكَّانِي عَلَى الْمَوَارِدِ هِيَ مِنَ الْمَشَاكِلِ الَّتِي تُوَاجِهُهَا مُعْظَمُ الدُّوَلِ إِنْ لَمْ تَقُلْ كُلَّهَا، بَلْ إِنْ النُّمُوِّ السُّكَّانِي السَّرِيعِ يُعْتَبَرُ الْعَاقِبُ الْأَكْبَرُ لِعَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ حَيْثُ تَفُوقُ حَرَكَةُ تَرَايُدِ السُّكَّانِ حَرَكَةَ النُّمُوِّ الْأَمْرَ الَّذِي يُؤَدِّي إِلَى أَنْ أَيَّ جُهْدٍ يُبْدَلُ فِي سَبِيلِ رَفْعِ مُسْتَوَى حَيَاةِ النَّاسِ سُرْعَانَ مَا تَقَلُّ فَاعِلِيَّتُهُ أَوْ رُبَّمَا تَحْتَفِي وَمَا يَزِيدُ مِنْ حِدَّةِ الْأَمْرِ أَنَّ السُّكَّانَ الْمُتَرَايِدِينَ يُشْكَلُونَ عَقَبَةً فِي سَبِيلِ تَكْوِينِ الْمَجَالِ اللَّازِمِ لِلتَّنْمِيَّةِ وَلِذَلِكَ لَا يَبْدُ مِنْ وَضْعِ حَدٍّ لِمُشْكَلَةِ التَّرَايُدِ فِي عَدَدِ السُّكَّانِ إِذَا أَرَدْنَا إِنْطِلَاقَ صَحِيحَةٍ فِي مَجَالِ التَّنْمِيَّةِ وَالتَّنَطُّورِ.

وَيَسَبِّبُ هَذَا ظَهَرَ الْعَدِيدِ مِنَ النُّظَرِيَّاتِ الَّتِي تَرْتَبُ بَيْنَ الزِّيَادَةِ السُّكَّانِيَّةِ وَمُتَغْيِرَاتِ الْبَيْئَةِ الْبَشَرِيَّةِ بَلْ وَالْيَ تَوْضِيحِ الْوَسَائِلِ الْهَادِفَةِ إِلَى التَّحْكُمِ فِي الزِّيَادَةِ الْبَشَرِيَّةِ وَفَقًا لِمَا تُمْلِيهِ ضَرُورَاتُ هَذِهِ التَّغْيِرَاتِ وَتُعْتَبَرُ نَظَرِيَّةُ مَالْتُوسِ الشَّهِيرَةِ أَوَّلَ نَظَرِيَّةٍ حَدِيثَةٍ حَوْلَ عِلَاقَةِ السُّكَّانِ وَالظُّرُوفِ الإِقْتِصَادِيَّةِ بِشَكْلِ مُنْتَسِبٍ.⁽³⁾

لَقَدْ رَأَتْ هَذِهِ النُّظَرِيَّةُ التَّشَاؤُمِيَّةُ فِي مُجْمَلِهَا أَنَّ النُّمُوِّ السُّكَّانِي يُعْرِقُ عَمَلِيَّةَ التَّنْمِيَّةِ مِمَّا أَدَّى بِمَالْتُوسِ إِلَى طَرَحِ مَوَاقِفٍ غَيْرِ إِنْسَانِيَّةٍ لِلْحَدِّ مِنَ النُّمُوِّ السُّكَّانِي (الْحُرُوبِ - التَّوَرَاتِ - الْقَتْلِ... إلخ) وَقَدْ بَيَّنَّتْ أَيْضًا أَنَّ حَجْمَ أَيِّ سُّكَّانٍ يَتَوَافَقُ مَعَ حَجْمِ وَسَائِلِ الْعَيْشِ وَخَاصَّةَ الْغِذَاءِ، بِمَعْنَى أَنَّ الْحَدَّ الْأَقْصَى لِعَدَدِ السُّكَّانِ يُوَافِقُ مَا يَتَوَافَرُ لِلْمُجْتَمَعِ مِنْ وَسَائِلِ الْغِذَاءِ، وَإِنَّ التَّرَايُدَ فِي مُعَدَّلَاتِ الْعَيْشِ سَبَبٌ مُبَاشِرٌ فِي تَرَايُدِ مُعَدَّلَاتِ السُّكَّانِ وَتَقَلُّ هَذِهِ النُّظَرِيَّةِ مِنْ قُدْرَاتِ الْإِنْسَانِ وَمَلَكَاتِهِ وَأَمْكَانَاتِهِ اللَّامْحُدُودَةِ .

1- إبراهيم عثمان وقيس النوري، مرجع سابق، ص 64.

2- طلعت مصطفى السروجي وآخرون، مرجع سابق، ص 16.

3- أحمد علي عبد الصادق وآخرون، مرجع سابق.

وَمِمَّا تَجَدُّرُ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ أَنَّهُ رَغْمَ لَإِنْسَانِيَّةِ هَذِهِ النَّظَرِيَّةِ فِي إِفْتِرَاحِهَا لَطُرُقِ التَّخَلُّصِ مِنَ الزِّيَادَةِ السُّكَّانِيَّةِ وَرَغْمَ الشُّكُوكِ الَّتِي دَارَتْ حَوْلَهَا إِلَّا أَنَّهُمَا قَدْ أَسَهَمَتْ فِي إِطْلَاقِ مَوْجَةٍ فِكْرِيَّةٍ وَاسِعَةٍ حَوْلَ طَبِيعَةِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الزِّيَادَةِ السُّكَّانِيَّةِ وَالتَّنْمِيَةِ وَقَدْ تَأَثَّرَ بِهَا الْعَدِيدُ مِنْ عُلَمَاءِ الإِقْتِصَادِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَبَّلَهَا جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً وَمِنْهُمْ مَنْ انْطَلَقَ مِنْهَا جُزئِيًّا فِي تَكْوِينِ نَظَرِيَّاتِهِ الَّتِي عَالَجَتْ مَوْضُوعَ التَّنْمِيَةِ، كَمَا وَقَفَ الْمَارِكِسِيُّونَ مَوْقِفًا مُضَادًّا لِلنَّظَرِيَّةِ سِوَاءَ مَنْ حَيْثُ شَرَحَهَا لِلْعِلَاقَةِ السُّكَّانِيَّةِ وَالِإِقْتِصَادِيَّةِ أَوْ مِنْ حَيْثُ مَفْهُومَهَا الْفَلْسَفِي لِتَطَوُّرِ الْمُجْتَمَعَاتِ مُنْطَلِقِينَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِفْرَارِ بِوُجُودِ الصَّرَاحِ الطَّبَقِي فِي الْمُجْتَمَعَاتِ الرَّأْسَمَالِيَّةِ وَإِنَّ الْبُؤْسَ الْاجْتِمَاعِي الَّذِي يَتَوَلَّدُ نَتِيجَةً لِإِخْتِلَالِ بَيْنِ السُّكَّانِ وَالتَّنْمِيَةِ فِي هَذِهِ الْمُجْتَمَعَاتِ نَابِعٌ مِنْ عُيُوبِ النَّظَامِ وَلَيْسَ لِيَزِيدَةَ السُّكَّانِ، أَمَا فِي الْمُجْتَمَعَاتِ الْإِشْتِرَاكِيَّةِ وَفَقًا لِتَصَوُّرَاتِهِمْ فَلَا وُجُودَ لِلتَّنَاحُرِ الطَّبَقِي وَإِنَّ قَوَانِينَ التَّنْمِيَةِ الْإِشْتِرَاكِيَّةِ وَقُوَّتَهَا تَوَهَّلُهُمْ لِحَسْمِ الْإِخْتِلَالِ بَيْنَ السُّكَّانِ وَالتَّنْمِيَةِ وَإِسْتِيعَابِ فَائِضِ السُّكَّانِ، وَإِنَّ مِنَ الْمَأْخِذِ الَّتِي تُؤَخِّذُ عَلَى نَظَرِيَّةِ مَالْتُوسِ أَنَّ الْوَاقِعَ يَشْهَدُ بَعَكْسِ مَا نَادَتْ بِهِ حَيْثُ أَنَّ التَّجْرِبَةَ دَلَّتْ بِأَنَّ أوروْبًا بِدَاتِهَا الَّتِي شَهِدَتْ إِفْجَارًا سُّكَّانِيًّا ضَخْمًا فِي فَتْرَةِ وَجِيْرَةِ خِلَالِ الْقُرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ أَدَّى إِلَى تَزَايُدِ سُّكَّانِيٍّ أَسْهَمَ بِشَكْلِ مَلْحُوظٍ فِي تَقَدُّمِ إِقْتِصَادِي وَسِيَاسِي لِمَصْلَحَةِ هَذِهِ الْبُلْدَانِ .

إِنَّ تَوَجُّهَاتِ التَّنْمِيَةِ السُّكَّانِيَّةِ" تَشْمَلُ دِرَاسَةَ جَمِيعِ النَّوَاحِي السُّكَّانِيَّةِ وَالْبَشَرِيَّةِ وَتَتَضَمَّنُ (الْحَجْمُ الْمَطْلُوقُ - التَّرْكِيبُ الْهَرَمِي - التَّوْزِيعُ - الْكثَافَاتُ - التَّرْكِيبُ الْجِنْسِي - التَّرْكِيبُ الْاجْتِمَاعِي - الْوَضْعُ الثَّقَافِي - الْوَضْعُ الصَّحِّي.....) أَيَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّرْكِيبِ الْاِنْثُوغِرَافِي وَالدِّيْمُوغِرَافِي لِلْمُجْتَمَعِ بِوَسِطَةِ السَّيْطَرَةِ عَلَى النُّمُو السُّكَّانِيِّ وَمَلْأَمَةِ التَّوْزِيعِ الْحَجْمِي لِلسُّكَّانِ وَالْعَمَلُ عَلَى إِعَادَةِ تَوْزِيعِهِمْ مِنْ خِلَالِ الْمُعَالَجَاتِ التَّخْطِيبِيَّةِ اللَّازِمَةِ عِبْرَ تَنْظِيمِ الْكثَافَاتِ السُّكَّانِيَّةِ بِخَفْضِ مُعَدَّلِ النُّمُو السُّكَّانِيِّ فِي الْمَنَاطِقِ ذَاتِ الْكثَافَةِ الْعَالِيَةِ وَتَوْجِيهِ الزِّيَادَةِ إِلَى الْمَنَاطِقِ الْمُنْخَفِضَةِ الْكثَافَةِ. إِنَّ حِسَابَ الطَّاقَةِ الْإِسْتِيعَابِيَّةِ لِلتَّجْمُعَاتِ السُّكَّانِيَّةِ فِي الْإِفْلِيمِ طَبَقًا لِلْمَوَارِدِ فِي مَجَالِ التَّشْيِيدَاتِ وَالْإِسْكَانِ وَالْبُنَى التَّحْتِيَّةِ يَحْدُ مِنْ الْهَجْرَةِ وَيَنْظِمُهَا عِبْرَ تَأْمِينِ فُرْصِ الْعَمَلِ وَرَفْعِ الْمُسْتَوَى الْاجْتِمَاعِي الثَّقَافِي وَالتَّعْلِيمِي وَالْمِهْنِي".⁽¹⁾

مُلَخَّصُ الْفَصْلِ:

حَاوَلْنَا فِي هَذَا الْفَصْلِ إِبْرَازَ الْعِلَاقَةِ الْمُبَادَلَةِ بَيْنَ السُّكَّانِ وَالتَّخْطِيبِ لِلتَّنْمِيَةِ وَكَيْفَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُؤَثِّرُ فِي الْآخَرِ. وَإِنَّ السِّيَاسَاتِ السُّكَّانِيَّةِ فِي مُخْتَلَفِ دَوْلِ الْعَالَمِ هِيَ الَّتِي تُوَجَّهُ الْبَرَامِجِ وَالسِّيَاسَاتِ الْإِنْمَانِيَّةِ فِيهَا كَمَا أَنَّ الْمُدْرَكَاتِ عَنْ غِيَابِ إِحْتِيَاجَاتِ الْإِنْسَانِ وَبِالتَّالِيِ التَّقْلِيلِ مِنْ كَرَامَتِهِ هِيَ الْحَوَافِزِ الَّتِي تَدْفَعُ الْمُوَاطِنِينَ إِلَى مُعَادَرَةِ وَطَنِهِمِ الْأَصْلِي أَوْ سَعْيًا وَرَاءَ حَيَاةٍ أَفْضَلَ تَعَدُّمِ بِهَا الْبَطَالَةَ وَالْفَقْرَ وَسَوْءِ الْمَعِيشَةِ وَضَيْقِ مَجَالَاتِ الْإِسْتِخْدَامِ. فَالتَّنْمِيَةُ لَهَا أَثْرُهَا فِي حَرَكَاتِ النُّزُوحِ وَالْهَجْرَةِ وَالتَّهْجِيرِ وَكَذَا السِّيَاسَاتِ السُّكَّانِيَّةِ لَهَا إِعْكَاسَاتُهَا عَلَى التَّوَارُنِ التَّنْمُوِي فِي الدَّوَلِ وَدَوْرَهَا فِي تَوْزِيعِ الثَّرْوَةِ وَالدَّخْلِ بَيْنَ

¹ - مصطفى جليل إبراهيم، مرجع سابق، ص 22.

مُخْتَلَفِ الْقِطَاعَاتِ وَالْمَنَاطِقِ وَالْفَنَاتِ السُّكَّانِيَّةِ. وَكَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ هُنَاكَ مَنَاطِقُ الْجَذْبِ، حَيْثُ الْإِنْمَاءُ وَمَنَاطِقُ الطَّرْدِ لِلسُّكَّانِ حَيْثُ النِّقْصُ فِي الْخِدْمَاتِ الْإِنْمَائِيَّةِ، كَمَا أَنَّ لِلتَّرْكِيبِ السُّكَّانِيِّ حَسَبَ الْعُمُرِ وَالْجِنْسِ تَأْثِيرٌ بَالِغٌ عَلَى النِّشَاطِ الْاِقْتِصَادِيِّ وَالْاِجْتِمَاعِيِّ فِي أَيِّ بَلَدٍ وَلَمَّا يَحْمِلُ فِي طَيَّاتِهِ مِنْ اِتِّجَاهَاتِ التَّنَطُّورِ الدِّيْمُغْرَافِيِّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَلَمَّا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ مِنْ اَهْمِيَّةٍ عِنْدَ وَضْعِ الْخُطَطِ الْإِنْمَائِيَّةِ. وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الْعَمَلَ الْجِدِّيَّ فِي تَنْمِيَةِ الْقِطَاعَاتِ الْاِنتَاجِيَّةِ وَالْاِجْتِمَاعِيَّةِ وَاِرْسَاءِ الْاِنْمَاءِ الْمُنَوَّازِ وَالْعَادِلِ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُحَقِّقَ نَوْعًا مِنَ الْعَدَالَةِ الْاِجْتِمَاعِيَّةِ وَبِالتَّالِيِ الْاِسْتِقْرَارَ وَالسَّلْمَ الْاِجْتِمَاعِيِّينَ وَهُوَ اَيضًا الَّذِي يُحَفِّزُ اَفْرَادَ الْمُجْتَمَعِ عَلَى الْبَقَاءِ فِي اَوْطَانِهِمْ وَالْمُهَاجِرِينَ الْعُودَةَ اِلَيْهِ.

الفصل الخامس: نماذج من دول حَقَّتْ التَّنْمِيَةَ بِفَضْلِ التَّخْطِيطِ.

تَمْهِيدٌ.

1-5 نَمُودَجُ دَوْلَةِ الْإِمَارَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُتَّحِدَةِ.

2-5 نَمُودَجُ دَوْلَةِ تُرْكِيَا.

3-5 نَمُودَجُ دَوْلَةِ مَالِيْزِيَا.

مُلَخَّصُ الْفَصْلِ.

تمهيد:

إنَّ نَجَاحَ عَمَلِيَّاتِ التَّنْمِيَةِ فِي بَعْضِ الدُّوَلِ الَّتِي كَانَتْ تُعَانِي التَّخَلُّفَ وَالْفَقْرَ يُشَكِّلُ تَحَدِيًّا كَبِيرًا لِنَظَرِيَّاتِ التَّنْمِيَةِ فِي الْعَالَمِ، فَقَدْ اسْتَطَاعَتْ هَذِهِ الدُّوَلُ أَنْ تَعْتَمِدَ بِصُورَةٍ كَبِيرَةٍ عَلَى الْإِنْسَانِ وَالْأَنْسَاقِ الثَّقَافِيَّةِ الْقِيَمِيَّةِ وَالْتَرَاثِيَّةِ السَّائِدَةِ فِي صِيَاغَةٍ وَوَضْعِ اسْتِرَاطِيَجِيَّاتٍ وَخُطَطٍ تَنْمُوِيَّةٍ تُنَاسِبُ بِيَّاتِيَّاهَا وَتُبَيِّنُ أَنْمَاطَ وَنَمَازِجِ التَّنْمِيَةِ فِي تِلْكَ الْبِقَاعِ مِنَ الْعَالَمِ وَكَيْفَ أَنْ التَّنْمِيَةَ لَا تَتَطَلَّبُ مِنَ الدُّوَلِ أَنْ تُغَيِّرَ مِنْ ثَقَافَتِهَا وَفَقًّا لِنَسَقِ الْقِيَمِ الْعَرَبِيَّةِ بَلْ اسْتَطَاعَتْ أَنْ تَجِدَ لِنَفْسِهَا طُرُقًا تَنْمُوِيَّةً خَاصَّةً بِهَا فَحَقَّقَتْ لِشُعُوبِهَا فِي فَنَرَةٍ وَجَبْرَةٍ قَفْرَةَ نَوْعِيَّةٍ فِي مَجَالِ التَّنْمِيَةِ شَهَدَ لَهَا الْعَالَمُ بِالنَّجَاحِ وَصَفَّقَ لَهَا الْجَمِيعُ إِحْتِرَامًا لَهَا.

لَقَدْ قَرَّرَتْ هَذِهِ الدُّوَلُ أَنْ لَا تَبْقَى حَبِيَسَةَ الْفَقْرِ وَالتَّخَلُّفِ بَلْ صَمَّمَتْ عَلَى اللَّحَاقِ بِتِلْكَ الدُّوَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَقَدْ اسْتَطَاعَتْ فِعْلًا تَحْقِيقَ مُسْتَوِيَّاتٍ مُرْتَفِعَةٍ فِي مَجَالِ التَّنْمِيَةِ تَمَكَّنَتْ بِفَضْلِهَا مِنْ جَعْلِ شُعُوبِهَا تَحِيًّا حَيَاةً كَرِيمَةً تُسَاوِي وَتُنَافِسُ شُعُوبَ الدُّوَلِ الْمُتَطَوِّرَةِ، وَهَذَا كُلُّهُ نَتِيجَةُ الْخُطَطِ التَّنْمُوِيَّةِ الْحَكِيمَةِ وَالرَّشِيدَةِ الَّتِي أُوصَلَتْهُمْ إِلَى مَا وَصَلُوا إِلَيْهِ، وَهُنَاكَ الْكَثِيرُ مِنْ قِصَصِ النَّجَاحِ الَّتِي حَقَّقَتْهَا بَعْضُ الدُّوَلِ فِي التَّنْمِيَةِ وَالَّتِي أَصْبَحَتْ لَهَا مَكَانَةٌ عَالِيَّةٌ عَلَى خَرِيْطَةِ التَّنْمِيَةِ الْعَالَمِيَّةِ، لَكِنْ وَقَعَ إِخْتِيَارُنَا عَلَى ثَلَاثِ دُولٍ مُخْتَلِفَةٍ تَمَكَّنَتْ مِنْ جَعْلِ مَرَاتِبِهَا فِي مَصَافِّ الدُّوَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَجَعَلَتْ مِنْ تَجَارِبِهَا نَمَازِجَ رَائِدَةٍ يُحْتَدَى بِهَا فِي مَجَالِ التَّنْطِيطِ لِلتَّنْمِيَةِ وَهَذِهِ الدُّوَلُ هِيَ: الْإِمَارَاتُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُتَّحِدَةُ، تُرْكِيَا وَمَالِيْزِيَا.

حِكَايَةُ الْإِمَارَاتِ وَتُرْكِيَا وَمَالِيْزِيَا الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ سَنَوَاتٍ تَتَرَعَّرُ تَحْتَ بَسَاطِ الْفَقْرِ وَشُبُوعِ شُعُوبِهَا لِطَلْبِ الرِّزْقِ فِي أَصْنَاقِ الْأَرْضِ، هِيَ الْآنَ تَتَنَعَّمُ تَحْتَ صِنَاعَاتِ جِبَارَةٍ وَسِيَاحَاتٍ جَدَّابَةٍ وَشُعُوبِهَا تَطْلُبُ الْعُلَا وَشَحْدَ الْأَهَمِّ لِتَطْوِيرِ صِنَاعَاتِهَا أَكْثَرَ فَأَكْثَرَ هَذِهِ الدُّوَلُ اعْتَمَدَتْ عَلَى سَوَاعِدِ شُعُوبِهَا وَعُقُولِ أبنَائِهَا لِتَضَعُ مَوْقِعًا عَلَى الْخَرِيْطَةِ الْعَالَمِيَّةِ فَتَحْتَرِمُهَا دُولُ الْعَالَمِ وَتَرْفَعُ لَهَا الْقُبْعَةَ.

5-1-1- نموذج دولة الإمارات العربية المتحدة:

5-1-1-1- لمحة تاريخية:

تُعْتَبَرُ دَوْلَةُ الْإِمَارَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُتَّحِدَةِ الْمُعَاَصِرَةَ جُزْءًا مِنْ " الْإِقْلِيمِ الَّذِي عُرِفَ تَارِيْخِيًّا بِاسْمِ عُمَانَ ذَكَرَهُ الْعَدِيدُ مِنَ الْمَوْرُخِيْنَ وَالْكَتَّابِ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ وَالَّذِي يَشْمَلُ حَالِيًّا سُلْطَنَةَ عُمَانَ وَدَوْلَةَ الْإِمَارَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُتَّحِدَةِ، مِنْ هَذَا الْمُنْطَلَقِ فَإِنَّ تَارِيْخَ الدَّوْلَةِ الْمُعَاَصِرَةَ يَدْخُلُ فِي إِطَارِ التَّارِيْخِ الْعُمَانِيِّ وَالْعَرَبِيِّ الشَّامِلِ وَقَبْلَ مِيْلَادِ دَوْلَةِ الْإِمَارَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُتَّحِدَةِ كَانَتْ الْمُنْطَقَةُ تُسَمَّى "مَشِيْحَاتِ السَّاحِلِ الْعُمَانِيِّ" ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَيْهَا الْإِسْتِعْمَارُ " سَاحِلِ الْفُرْصَانِ " ثُمَّ تَغَيَّرَ هَذَا الْإِسْمُ لِیُصْبِحَ "مَشِيْحَاتِ السَّاحِلِ الْمُهَادِنِ".⁽¹⁾

¹ - الإمارات العربية المتحدة، <https://ar.wikipedia.org/wiki> .أطلع عليه يوم 2017/03/15 على الساعة

تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971م على إثر قيام الاتحاد بين الإمارات السبع التي تشكل المناطق الإقليمية للدولة وهي: (دبي، الشارقة، عجمان، الفجيرة، أبو ظبي، رأس الخيمة، أم القيوين) " وكان اقتصاد دولة الإمارات حينها يتصف بأنه اقتصاد فقير وبسيط يعتمد اعتماداً كبيراً على الأساليب الإنتاجية التقليدية وقد كانت صناعة اللؤلؤ (صيد اللؤلؤ وتجارته) هي الركيزة الأساسية لاقتصاد الإمارات قبل اكتشاف النفط ومع ذلك فقد كانت هناك أنشطة أخرى مثل صيد الأسماك والرعي وتربية الماشية والزراعة والتجارة والنشاط الحرفي اليدوي، وكان يعمل في صيد اللؤلؤ حوالي 80 % من مجموع القوى العاملة وكانت صناعة اللؤلؤ تشكل أيضاً 80 % من الدخل القومي بينما تشكل الأنشطة الأخرى 20% منه.⁽¹⁾ ومما تجدر الإشارة إليه أن عملية صيد اللؤلؤ وتجارته التي كانت سائدة آنذاك في دولة الإمارات كانت تقوم على نشاط فردي يقوم به الأفراد على حسابهم الخاص كما كانت مناطق الصيد ملكاً للجميع ولا يحق لأي فرد أو قبيلة أن يستحوذ على تلك الأماكن، كما اشتغل بصيد اللؤلؤ وتجارته معظم سكان الشواطئ بينما انشغل عدد قليل منهم بصيد الأسماك، أما سكان المناطق الداخلية فقد كانوا يشتغلون بالزراعة وتربية الماشية فاعتمدوا على زراعة نخيل التي كان ثمرها يستخدم في الغذاء أما جذوعها وسعفها فقد كان يصنع منها البيوت والفراش وبعض أدوات الطعام وبالنسبة لتربية الماشية فقد ارتكزت على تربية الإبل التي كانت مصدراً لللبان واللحوم كما كانت تستخدم أوبارها في صناعة الملابس والخيام إضافة إلى استخدامها كوسيلة مواصلات في الصحراء أما الحرف اليدوية فقد كانت تقوم على صناعة سفن الصيد وبعض الأدوات التي يحتاجها صيادو اللؤلؤ والسماك.

هكذا كانت الإمارات قبل اكتشاف البترول تنسم وتتصف بالسمات التقليدية، لكن بعد اكتشاف النفط أو البترول في نهاية خمسينيات القرن الماضي شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها تطوراً هائلاً في كافة المجالات وبكل المقاييس التنموية حيث تمت إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني فانتقل من الاعتماد على صيد اللؤلؤ والإنتاج الزراعي المحدود إلى الاعتماد على النفط خلال المراحل الأولى من بناء الدولة وفي مرحلة لاحقة تم تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على إنتاج النفط لتتحول الإمارات العربية المتحدة إلى دولة متنوعة النشاطات الإنتاجية متجهة نحو نموذج اقتصادي عالمي قائم على المعرفة وطاقة المستقبل، وقد انقل مواطنو الإمارات العربية المتحدة من مرحلة العوز إلى أعلى مستويات الدخل على الصعيد العالمي كما شهدت الدولة تطوراً كبيراً في مجال

- موزة غباش، التنمية البشرية في دولة الإمارات: 1971-1994، منشورات المجمع الثقافي، 1996، ط1، ص22.¹

الصحة والتعليم وغيرها من المجالات كما شهدت الدولة تطوراً عقارياً رائداً استحوذ على اهتمام كافة دول العالم".⁽¹⁾

إن قيام دولة الاتحاد لم يكن يعني لدى مؤسسيها إنشاء كيان سياسي واحد فحسب، بل كان يعني بالنسبة لهم توفير الظروف في تحقيق مستويات أفضل من التنمية ولذلك نجد أن دستور الاتحاد يتحدث عن تحقيق المساواة والعدالة وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين.⁽²⁾ فكانت مهمة قيام الاتحاد أكبر من مجرد إيجاد كيان سياسي بل كانت محاولة لإيجاد إطار تنظيمي وقانوني لدولة تستطيع أن تنطلق من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى العمل من أجل رفاهية الإنسان وتقدمه... ولعل ذلك هو السبب الذي يؤكد أن حركة التنمية الحقيقية في الإمارات والتي أوجدت فعلاً دولة الإمارات التي لم تبدأ مع اكتشاف البترول ولكنها بدأت بعد قيام الاتحاد عام 1971م هذا التاريخ المشرق الذي يعد بحق التاريخ الحقيقي للتنمية في دولة الإمارات.⁽³⁾

5-1-2 الموقع والإقليم:

تقع دولة الإمارات في منطقة صحراوية (رملية وجبلية) على الجانب الغربي لقرّة آسيا كشرط يقع جنوب شرقي الخليج العربي وتبلغ مساحتها 85 ألف كم²، فهي تقع على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية ممتدة بين خطي عرض 22 و 26,5 درجة شمالاً وخطي طول 51 و 56,5 شرق خط غرينيش يحده دولة الإمارات شمالاً الخليج العربي وشرقاً خليج عمان وسلطنة عمان وغرباً دولة قطر والمملكة العربية السعودية، يبلغ طول الحدود البرية مع الدول المجاورة 876 كم، 457 كم مع المملكة السعودية و 410 كم مع سلطنة عمان إلى جانب حدود متنازع عليها مع قطر بطول 19 كم. يمتد ساحل الإمارات على مسافة 644 كم على الساحل الجنوبي من الخليج العربي بادئاً من قاعدة شبه جزيرة قطر غرباً وحتى رأس مسندم شرقاً، وتتقاسم جميع الإمارات السبع شاطئ الخليج ما عدا إمارة الفجيرة التي يمتد ساحلها على خليج عمان بطول 90 كم. تبلغ مساحة الإمارات 83.600 كم² وتشكل إمارة أبو ظبي القسم الأكبر من أراضي الدولة إذ يبلغ إجمالي مساحتها 86.77% من المساحة الكلية للإمارات أما أصغر الإمارات فهي إمارة عجمان وتبلغ مساحتها 285 كم² فقط.⁽⁴⁾ الطبيعة التضاريسية لمعظم أراضي الإمارات هي صحاري تتخللها واحات هي امتداد طبيعي لصحراء الربع الخالي السعودية وتُدعى أيضاً "المنطقة المنخفضة" وترتفع عن سطح البحر 300 متراً فحسب

¹ نيزة عن دولة الإمارات العربية، <https://www.cpc.gov.ae/ar-ae/theuae/pages/about,UAE.aspx>

إطلع عليه يوم الأربعاء 15 مارس 2017 على الساعة 15:11.

² موزة غباش، مرجع سابق، ص 24.

³ نفس المرجع السابق، ص 25.

⁴ الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق.

وهي غنيّة بالكُثبان الرَّمليّة والسَّبَخات وأكْبَرها سَبْخَة مَطِّي في الجُزء الغَرْبيّ من الإمارات، وتَمْتدُّ نحو الجنوب بطول 1200 كم مُجْتَازةً أَرْضِي السُّعُودِيَّة، السَّلَاسِلَ الجَبَلِيَّةَ تُشكِّلُ القِسْمَ الثَّانِي مِنْ طَبِيعَةِ الإمارات الصَّحْرَاوِيَّةِ وَأَهْمَهَا سِلْسِلَةُ الجِبَالِ الشَّمَالِيَّةِ المُوَازِيَةِ لِخَطِّ سَاحِلِ عُمان وَتَصلُ أَعْلَى قِمَمِهَا وَهُوَ جَبَلٌ "حَفِيَّت" إِلَى 1200 مِترًا فَوْقَ مُسْتَوَى سَطْحِ البَحْرِ، القِسْمَ الثَّالِثَ مِنْ تَضَارِيصِ الإمارات هُوَ القِطَاعُ السَّاحِلِيّ ذِي الشَّوْاطِي الرَّمليَّةِ مَاعَدًا مَنَاطِقَ شَمَالِ رَأْسِ الخِيْمَةِ الَّتِي تُشكِّلُ رَأْسَ سِلْسِلَةِ جِبَالِ حَجْرٍ، القِطَاعُ السَّاحِلِيّ يَحْوِي أَيْضًا العَدِيدَ مِنَ القِبَابِ المُلْحِيَّةِ الَّتِي تُشكِّلُ جُزْرًا صَغِيرَةً فِي البَحْرِ وَتَلَا عَلَى اليَابِسَةِ، يَبْلُغُ عَدَدُ السَّكَّانِ 5.628.805 نَسْمَةً حَسَبَ إحصائِيَّاتِ جُولِيَّةِ 2014م وَنِسْبَةُ التَّموُّدِ 2,71%.⁽¹⁾ مَنَاحُ دَوْلَةِ الإمارات حَارٌّ رَطْبٌ صيفًا تَصلُ النِّهَايةُ العُظْمَى لِدرَجَةِ الحَرَارَةِ فِيهِ إِلَى 47°، مُعتَدِلٌ شِتَاءً وَقَدْ تَصلُ النِّهَايةُ الصُّغْرَى فِي بَعْضِ مَنَاطِقِهِ إِلَى 4,8°، وَيَصلُ مُتوسِّطُ الرُّطوبَةِ السَّنَوِيّ إِلَى حَوَالِي 70% وَالْمَطَرُ نَادِرٌ إِلَّا فِي بَعْضِ أَيَّامِ الشِّتَاءِ وَالرَّبِيعِ وَمِنْ ثَمَّ فَلَا وَجُودَ لِلْمِيَاهِ الجَارِيَةِ إِلَّا أَنَّهُ تُشكِّلُ بَعْضَ المَسِيَلَاتِ وَالأفلاجِ أحيانًا، وَتَقْتَرِبُ بِيئَةُ دَوْلَةِ الإمارات إِلَى غِطَاءِ نَبَاتِيّ طَبِيعِيّ فِيمَا عَدَا بَعْضَ الأنواعِ العُشْبِيَّةِ وَالشَّجَرِيَّةِ المُتَفَرِّقَةِ فِي بَعْضِ البِقَاعِ الرَّمليَّةِ والأوْدِيَّةِ الجَبَلِيَّةِ، كَمَا تَعِيشُ فِي دَوْلَةِ الإمارات أنواعٌ مِنَ الحَيَوَانَاتِ بِأَعْدَادٍ قَلِيلَةٍ كَالمَاعِزِ وَالأغنامِ وَالجَمالِ وَأَنْواعٍ أُخْرَى.



الشكل (9): خريطة دولة الإمارات.

5-1-3- التجربة التَّموُّدِيَّةُ الإماراتِيَّةُ:

كَانَتْ دَوْلَةُ الإماراتِ العَرَبِيَّةِ المُتَّحِدَةِ مَنطِقَةً صَحْرَاوِيَّةً حَارَّةً ذاتَ كَثَافَةٍ سَكَّانِيَّةٍ قَلِيلَةٍ وَلَمْ تُكُنْ تَمَلِكُ سِوَى القَلِيلِ مِنْ مَصَادِرِ الثَّرْوَةِ الطَّبِيعِيَّةِ أَهْمُهَا الخِيَزَاتُ الشَّاطِئِيَّةُ وَالَّتِي جَدَّبَتْ عَلَى اسْتِحْيَاءِ القَلِيلِ مِنَ التَّجْمَعَاتِ السَّكَّانِيَّةِ وَضَمَّتْ تِلْكَ المَسَاكِنَ الطَّبِيعِيَّةَ القَدِيمَةَ عَدَدًا قَلِيلًا مِنْ أبنَاءِ الإماراتِ ذَوِي ذَكَاءٍ وَطُمُوحٍ فَكَانَ لَهُمْ باعٌ طَوِيلٌ فِي التَّجَارَةِ أَهْلُهُمْ وَصَبْرُهُمْ وَسَطَ البِيئَةِ القَاسِيَةِ لِلإِمساكِ بِرِمامِ مِهْنَةِ

¹ - نفس المرجع السابق.

الغوص وتجارة اللؤلؤ في منطقة الخليج، ولم تكن دولة الإمارات تمتلك في ذلك الوقت أية قاعدة اقتصادية تذكر ولم تتوفر فيها سوى مستويات بدائية من الرعاية الصحية والتعليم وعلى هذا المنوال سارت الإمارات قديماً إلى أن تم اكتشاف النفط في بدايات النصف الثاني من القرن الماضي فبدأت طريقها في الإزدهار والنمو".⁽¹⁾

والآن باتت التجربة التنموية في الدولة تمثل نموذجاً عالمياً في مجال التنمية الشاملة على جميع المستويات وذلك منذ قيام الاتحاد عام 1971م حيث قامت على إطلاق العديد من المشاريع التنموية الرئيسية اللازمة لتأسيس دولة نموذجية قادرة على الانتقال إلى مراحل جديدة في مجال التطور الاقتصادي والاجتماعي والتزكيز على تطوير البنى التحتية للدولة من مدارس ومؤسسات وموانئ ومطارات.

وترتكز التجربة التنموية التي تعيشها دولة الإمارات العربية المتحدة على مجموعة من الأسس التي تُعطي لهذه التجربة سماتها الخاصة، فمُنذ تأسيس الدولة على يد الشيخ زايد عمدت الإمارات إلى إكساب تجربتها التنموية صفة الشمول حيث لم يتم التركيز على تطوير جوانب معينة دون أخرى وهو ما حفظ لعملية التنمية توازنها والسؤال المطروح في هذا السياق كيف بدأت قصة النجاح الإماراتي؟⁽²⁾

لقد تعلم أبناء الإمارات الدرس سريعاً وبدءوا يحوضون تجارب ميدانية يشاهدونها في العالم بإنهار وهم يقفون في مواقع الإنشاءات الضخمة وعلى مشاريع التنمية العملاقة في الدول الشقيقة والصديقة يخططون ويوجهون أبناء تلك الدول فعكسوا صورة الأمل القريب، ولا تتوانى قيادة الإمارات عن المشاركة والمساهمة في تخطيط وتنمية الدول الفقيرة والنامية وقد ورث الشيخ بن زايد آل نهيان النجاح الذي تحقّق في عهد زايد وعمل على تعزيزه في كافة المجالات إذ تفرّد الإمارات وتمييزها ينبع من توجيهاتها التي تمتاز بالرؤية الناقبة في مجال الأعمال والمحرك الأساسي لها فبفضل هذه التوجيهات حققت دولة الإمارات العربية قفزات تنموية بفضل الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي.⁽³⁾

البداية كانت بملمحة قائدها الشيخ زايد الذي سحر كل الإمكانيات المتاحة لتحقيق نهضة البلاد وتقدمها وليس غريباً عليه أن يوفّر هذه الإمكانيات فهو صاحب الموقلة الشهيرة: "إن العلم هو الطريق الوحيد للنهضة والتقدم ومواجهة تحديات العصر وخدمة التنمية في الدول النامية... " ودولة الإمارات حريصة على المشاركة قولاً وعملاً في دعم إستراتيجية التنمية ونقل التكنولوجيا إلى دول العالم الثالث

¹ مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، "دولة الإمارات: قصة نجاح جمعت عبقرية الإنسان وميزة المكان 10 فبراير 2016، rawabetcenter.com/archives/20363، تم الإطلاع عليه يوم الجمعة 2017/03/13 على الساعة 20:30 مساءً.

² نفس المرجع السابق.

³ مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق.

ففي التجربة الإماراتية الحديثة يمكن الحديث عن تغيير حضاري جوهري يقوم على أسس نظرية وعملية عدة وإن التجربة الإماراتية يمكن وصفها بالحالة الاستثنائية في الوطن العربي لأن هناك دلائل كثيرة تثبت أن التغيير الحضاري ليس مجرد أفكار تُرفع ولا شعارات يقع التّعني بها هنا وهناك بل هي في جوهرها تغيير الإنسان الذي هو رأس المال الرمزي لأي مشروع حضاري كبير، " هنا يمكن قراءة المثال الإماراتي ضمن التوجهات الكبرى للشعوب التي تُريد فعلاً أن تنسج طريقاً خاصاً لها، وأن تفرض نفسها بين المجتمعات الحية".⁽¹⁾

وبعد أن اعتمد اقتصاد المنطقة بشكل كبير على الزراعة في الواحات والصيد وتجارة التمور واللؤلؤ حدث تغيير جذري في هيكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية بعد اكتشاف البترول في الدولة عام 1958م فقامت دولة الإمارات بتوظيف كم كبير من إيراداتها في بناء قطاعات تنموية حيوية وبنيّة تحتية تُساعد الدولة الاتحادية على البروز كلاعب اقتصادي استراتيجي على المستوى العالمي ويتميز اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بأنه اقتصاد مفتوح ونشط يعتمد على تنوع موارده وتوافر مجتمع آمن وهو مؤسس على عدة دعائم جعلته يرتقي بدولة الإمارات لتحتل مراتب متقدمة بين دول العالم وخاصة من الناحية الاقتصادية، ومما لا شك فيه أن توافر الموارد المالية لم يكن السبب الوحيد وراء التنمية في دولة الإمارات بل أيضاً تصميم وحسن إدارة الموارد في إطار تحقيق أهداف واضحة فقد تمكن اقتصاد دولة الإمارات خلال فترة قياسية من تحقيق معدلات نمو إيجابية بفضل ما يتمتع به من بنية تحتية ضاهت مثيلاتها في كبريات دول العالم وتشريعات اقتصادية مرنة وبنية ملائمة للاستثمار " كما تمكن الاقتصاد الوطني من الانتقال التدريجي من الاقتصاد القائم على النفط إلى اقتصاد متنوع تساهم فيه قطاعات الإنتاج والخدمات غير النفطية بأكثر من ثلثي الناتج المحلي. كل ذلك انعكس على مستويات المعيشة ورفاهية الأفراد حيث صنفت الإمارات من أوائل الدول في مستوى الرفاهية، وللدولة الإمارات مؤشر عالي نسبياً في إطار التنمية البشرية في قارة آسيا فقد تبوّأت المركز الثلاثين عالمياً في عام 2011م،⁽²⁾ وبالطبع انعكست التنمية الاقتصادية الحاصلة في البلاد على التنمية الاجتماعية وعلى الحياة العامة للأفراد. هذا وتماشياً مع سياسة الدولة التي انتهجتها في سبيل تحقيق أعلى مستويات التنمية وتعزيز مكانتها بين الدول المتقدمة وفي ظل نسبة النمو المتزايدة والمرتفعة سنة بعد سنة مهدت سياسات الدولة إلى الانتقال بالدولة إلى مرحلة جديدة تركز على رؤية طموحة " رؤية الإمارات 2021م " لتكون دولة الإمارات من أفضل دول العالم تطوراً.

1- نفس المرجع السابق.

2- الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق.

لَقَدْ مَرَّتِ التَّجْرِبَةُ الإِمَارَاتِيَّةُ فِي مَجَالِ التَّنْمِيَةِ بَعْدَ مَرَاكِجٍ، وَإِنَّ المُتَتَبِعَ لَهَا مُنْذُ بَدَايَاتِهَا وَحَتَّى الآنَ يَكْتَشِفُ وَجُودَ تَبَايُنَاتٍ فِي المَرَاكِجِ الَّتِي مَرَّتْ بِهَا هَذِهِ التَّجْرِبَةُ وَلَا بِأَسَّ أَنْ نُعْرَجَ عَلَى هَذِهِ المَرَاكِجِ: (1)

المَرْحَلَةُ الأُولَى: فِي هَذِهِ المَرْحَلَةِ ظَهَرَ تَأْكِيدٌ وَاضِحٌ عَلَى الجَوَانِبِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالبُنْيَةِ الأَسَاسِيَّةِ وَتَوْفِيرِ الأَحْجَاتِ الإِسْتِهْلَاكِيَّةِ الضَّرُورِيَّةِ لِلسُّكَّانِ، وَقَدْ اِمْتَدَّتْ هَذِهِ المَرْحَلَةُ مُنْذُ عَامِ 1971م وَحَتَّى عَامِ 1980م تَقْرِيْبًا.

المَرْحَلَةُ الثَّانِيَّةُ: وَالَّتِي بَدَأَتْ مُنْذُ عَامِ 1980م، وَقَدْ تَمَيَّزَتْ بِمُحَاوَلَةِ إِجْجَادِ تَوَازُنٍ بَيْنَ الجَوَانِبِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالجَوَانِبِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالبُنْيَةِ وَالجَوَانِبِ الإِنْسَانِيَّةِ وَهَذَا التَّقْسِيمُ لَا يَعْني بِحَالٍ أَنَّ الجَوَانِبَ الإِجْتِمَاعِيَّةَ وَالبُنْيَةَ لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً فِي المَرْحَلَةِ الأُولَى وَلَكِنْ يَعْني أَنَّ الأَهْمِيَّةَ النَّسْبِيَّةَ لِلْمُتَغْيِرَاتِ التَّنْمِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ يَتِمُّ التَّرْكِيزُ عَلَيْهَا قَدْ اِخْتَلَفَتْ هُنَا وَهُنَاكَ، وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّ تَجْرِبَةَ التَّنْمِيَةِ الحَقِيقِيَّةَ لَمْ تَبْدَأْ إِلاَّ مَعَ بَدَايَةِ السَّبْعِينَاتِ وَيُمْكِنُ القَوْلُ أَنَّ قِيَامَ الإِتِّحَادِ عَامِ 1971م حَقَّقَ صِيَاغَةً سِيَّاسِيَّةً مُمْتَازَةً لِصِيَاغَةِ بَرَامِجِ التَّنْمِيَةِ عَلَى نَحْوِ مُنْظَمٍ وَفَعَّالٍ.

لَقَدْ بَدَأَتْ المَرْحَلَةُ الأُولَى فِي تَجْرِبَةِ التَّنْمِيَةِ فِي عَامِ 1971م وَامْتَدَّتْ حَتَّى عَامِ 1978م وَلَقَدْ جَاءَ فِي "أولويات الوثيقة الخاصة بأهداف التنمية والصادرة عن مجلس الوزراء بتاريخ 18/04/1974م أَنَّ التَّنْمِيَةَ تَتِمُّ عَلَى أساسٍ مُتَوَازِنٍ بِالنَّسْبَةِ لِلدَّوْلَةِ كَكُلِّ وَعَلَى مُسْتَوَى الإِمَارَاتِ وَيَتِمُّ التَّمَوُّ الإِجْتِمَاعِي المُتَوَازِنَ جَنبًا إِلَى جَنبٍ مَعَ التَّنْمِيَةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ لِيتَوَافَرَ فِي كُلِّ الأَحْوَالِ مُسْتَوَى حَضَارِيٍّ وَاحِدٍ فِي كُلِّ الإِمَارَاتِ كَمَا أَكَّدَتْ الوَثِيقَةُ عَلَى أَنَّ الإِنْسَانَ هُوَ غَايَةُ التَّنْمِيَةِ وَأَنَّ الخِدْمَاتِ الإِجْتِمَاعِيَّةَ هِيَ حَقٌّ لَهُ وَأَنَّ رَفَاهِيَّةَ المُجْتَمَعِ وَالأَجْيَالِ القَادِمَةِ هِيَ هَدَفٌ أَسَاسِيٌّ لِلتَّنْمِيَةِ". (2)

الآن تَعْمَلُ حُكُومَةُ دَوْلَةِ الإِمَارَاتِ عَلَى ضَمَانِ اسْتِمْرَارِيَّةِ التَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ وَتَسْعَى إِلَى حِمَايَةِ البُنْيَةِ وَتَحْقِيقِ التَّوَازُنِ بَيْنَ التَّنْمِيَةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالإِجْتِمَاعِيَّةِ، لِذَا تَسْعَى الأَجْنَدَةُ الوَطَنِيَّةُ لِرُؤْيَاةِ الإِمَارَاتِ 2021م لِتَحْقِيقِ بِنْيَةٍ مُسْتَدَامَةٍ مِنْ حَيْثُ جُودَةُ الهَوَاءِ وَالمُحَافَظَةُ عَلَى المَوَارِدِ المَائِيَّةِ وَزِيَادَةُ الإِعْتِمَادِ عَلَى الطَّاقَةِ النَّظِيفَةِ وَتَطْبِيقِ التَّنْمِيَةِ الخَضْرَاءِ، وَعَلَى صَعِيدِ البُنْيَةِ التَّخْتِيَّةِ تَتَطَّلَعُ الأَجْنَدَةُ الوَطَنِيَّةُ إِلَى أَنَّ نُصَبِحَ الدَّوْلَةَ الأُولَى عَالَمِيًّا فِي جُودَةِ البُنْيَةِ التَّخْتِيَّةِ لِلْمَطَارَاتِ وَالمَوَانِي وَطُرُقِ إِضَافَةٍ إِلَى تَعزِيزِ جُودَةِ تَوْفِيرِ الكَهْرَبَاءِ وَالإِنصَالَاتِ لِتُصْبِحَ الدَّوْلَةُ فِي مُقَدِّمَةِ الدُّوَلِ فِي الخِدْمَاتِ الذَّكِيَّةِ وَتَحْقِيقِ المُزِيدِ مِنَ الإِرْتِفَاءِ فِي جُودَةِ حَيَاةِ المَوَاطِنِ فَقَدْ رَكَّزَتْ الأَجْنَدَةُ الوَطَنِيَّةُ أَيْضًا عَلَى تَوْفِيرِ السُّكَنِ المُنَاسِبِ لِلمَوَاطِنِ المُسْتَحْقِقِينَ ضِمْنَ وَفْتٍ قِيَّاسِيٍّ، وَتَوَاصِلُ الدَّوْلَةِ مَسِيرَتَهَا التَّنْمِيَّةَ وَعَلَى

1- موزة غباش، مرجع سابق، ص 28-29.

2- نفس المرجع السابق، ص 29.

الأصعدة كافة جاعلة من الإنسان وتنميته ذاتياً المحور لقيام أية تنمية شهدتها وستشهدها الإمارات في قادم أيامها.

إن في التجربة الإماراتية الحديثة يمكن الحديث عن تغيير حضاري جوهري يقوم على أسس نظرية وعملية عدة، وإن التجربة الإماراتية يمكن وصفها بالحالة الاستثنائية في الوطن العربي لأن هناك دلائل كثيرة تثبت أن التغيير الحضاري ليس مجرد أفكار ترفع ولا شعارات يكثر التّعني بها هنا وهناك، بل هي في جوهرها تغيير الإنسان الذي هو رأس المال الرمزي لأي مشروع حضاري كبير، هنا يمكن قراءة المثال الإماراتي ضمن التوجهات الكبرى للشعوب التي تريد فعلاً أن تتسج طريقاً خاصاً لها وأن تفرض نفسها بين المجتمعات الحية⁽¹⁾.

5-1-4- التخطيط للتنمية في الإمارات:

إن مستوى التنمية ودرجة التطور التي وصلت إليها دولة الإمارات والتي أصبحت ظاهرة للعيان ولا يمكن إعاقل أن يجحدها لم تكن بمحض الصدفة أو بضرية حظ، بل هي نتائج جهود جبارة وإعتماد أسلوب التخطيط، فمُنذ عام 1971م تبنت الدولة برامج تنموية في جميع المجالات على رأسها مجال الاقتصاد السكاني والتعليمي والصحي والخدمات الاجتماعية، فبعد أن أدركت دولة الإمارات أهمية التنمية اعتمدت على التخطيط الفعال والتأجج من أجل تحقيق هذه التنمية، "حيث جاء في مذكرة وزارة التخطيط بشأن مشروع الخطة الخمسية الأولى (1981م-1985م) أن العمل على تصحيح الخلل في التوازن السكاني والموارد البشرية في الدولة يتصدر أهداف الخطة الخمسية الأولى ويتطلب تحولاً أساسياً في مضمون وأساليب التخطيط التنموي في الدولة والذي من شأنه إعادة التوازن والترابط بين جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء"⁽²⁾.

لقد ساهم التخطيط السليم للقيادة الرشيدة لدولة الإمارات في ارتقاء الدولة من مرتبة إلى أخرى ضمن قوائم تصنيف الأداء والتنافسية الدولية حتى نالت شرف الإشادة بها من مختلف الجهات الدولية وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁽³⁾. "كما كانت الدولة حريصة على إشراك الجميع في عملية التخطيط، ففي الماضي القريب أمر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان باستقبال الخبراء من دول العالم كافة للمشاركة في تخطيط وبناء الدولة الحديثة، واليوم تعلم أبناء الإمارات الدرس سريعاً وبدأوا يحوضون تجارب ميدانية يشاهدونها في العالم بإنهار وهم يقفون في مواقع الإنشاءات الضخمة وعلى مشاريع التنمية العملاقة في الدول الشقيقة والصديقة يخططون ويوجهون أبناء تلك الدول فعكسوا صورة

1- مقال دولة الإمارات، مرجع سابق.

2- موزة غباش، مرجع سابق، ص15.

3- الإمارات الأولى عربياً، www.alittihad.ae/details.phpaid:2633ofy=2012ofarticle=full ، تاريخ النشرة: الاثنين 09 يناير 2012، تم الإطلاع عليه يوم 13 مارس 2017.

الأُمسِ القَرِيبِ وَلَا تَتَوَانَى قِيَادَةُ الإِمَارَاتِ عَنِ المُشَارَكَةِ وَالْمُسَاهَمَةِ فِي تَخْطِيطِ وَتَنْمِيَةِ الدُّوَلِ الفَقِيرَةِ وَالنَّامِيَةِ.

فَبِفَضْلِ "الإِسْتِرَاتِيجِيَّاتِ الرَّشِيدَةِ قَلَّ اعْتِمَادُ الدُّوَلَةِ حَالِيًا عَلَى النَّفْطِ وَأَصْبَحَ يُشَكَّلُ فَقَطُ 30% مِنْ دَخْلِهَا القُومِي أَمَّا النُّسْبَةُ المُتَبَقِّيَّةُ فَتَأْتِي مِنْ قِطَاعَاتِ حَيَوِيَّةٍ أُخْرَى كَالنَّجَارَةِ وَالخِدْمَاتِ وَالعَقَارَاتِ وَالسِّيَاحَةِ وَالصَّنَاعَاتِ التَّحْوِيلِيَّةِ وَأَهْمُهَا صِنَاعَةُ الأَلْمُونِيُومِ الَّتِي يُتَوَقَّعُ أَنْ تُصْبِحَ الدُّوَلَةُ مُسَاهِمَ عَالَمِي بَهَا فِي الأَعْوَامِ المُقْبِلَةِ." (1) وَقَدْ "تَضَاعَفَ حَجْمُ النَّاتِجِ المَحَلِّي الإِجْمَالِي لِدُوَلَةِ الإِمَارَاتِ العَرَبِيَّةِ أَكْثَرَ مِنْ 236 مِثْلًا خِلَالَ الـ 43 مِنْ عُمُرِ الإِتِّحَادِ، إِذْ بَلَغَ حَوَالِي 6,5 مِليَارِ دِرْهَمٍ فِي عَامِ 1971م لِيَصِلَ إِلَى 1540 مِليَارِ دِرْهَمٍ فِي العَامِ 2014م، كَمَا يَدُلُّ حَجْمُ المِيزَانِيَّةِ عَلَى صِلَابَةِ إِقْتِصَادِ الدُّوَلَةِ وَعَدَمِ تَأَثُّرِهِ بِتَرَاجُعَاتِ أَسْعَارِ النَّفْطِ فِي إِطَارِ خُطِّ التَّنَوُّعِ الإِقْتِصَادِي المُسْتَنَدِ عَلَى المَعْرِفَةِ وَتَرَكُّزِ النُّصِيبِ الأَكْبَرِ مِنَ المِيزَانِيَّةِ فِي الإِسْتِثْمَارِ فِي المَوَاطِنِ وَتَلْبِيَةِ حَاجَاتِهِ وَفَقًا لِلأَجَنْدَةِ الوَطَنِيَّةِ الرَّامِيَةِ إِلَى تَحْقِيقِ رُؤْيَاةِ الإِمَارَاتِ 2021م فَتَمَّ تَخْصِيسُ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ المِيزَانِيَّةِ لِقِطَاعَاتِ التَّعْلِيمِ بِنِسْبَةِ 21,2% وَالتَّنْمِيَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ بِنِسْبَةِ 15,5% وَالخِدْمَاتِ العَامَّةِ بِنِسْبَةِ 11,1% وَالصِّحَّةِ بِنِسْبَةِ 7,9%." (2)

لَقَدْ حَقَّقَتِ دُوَلَةُ الإِمَارَاتِ أَعْلَى مُسْتَوِيَّاتِ نَصِيبِ الفُرْدِ مِنَ الدَّخْلِ الوَطَنِي عَلَى مُسْتَوَى العَالَمِ إِلا أَنَّهُا أَيْضًا حَقَّقَتِ إِنجَازَاتٍ غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ فِي مَجَالِ التَّنْمِيَةِ البَشَرِيَّةِ وَخَاصَّةً فِي مَجَالِي الصِّحَّةِ وَالتَّعْلِيمِ وَذَلِكَ بِفَضْلِ إِسْتِرَاتِيجِيَّاتِهَا وَرُؤْيِيَّتِهَا النَّاجِحَةِ فِي إِسْتِثْمَارَاتِ دَخْلِهَا الوَطَنِي لِهَدْيَيْنِ المُجَالَيْنِ، "فَفِي مَجَالِ الصِّحَّةِ نَقَدَتِ الإِمَارَاتُ سِيَّاسَاتٍ قَوِيَّةً وَاسْتِثْمَارَاتٍ حَكِيمَةً عَلَى مَدَى العُقُودِ الأَرْبَعَةِ المَاضِيَةِ حَيْثُ زَادَ العُمُرُ المُتَوَقَّعُ لِلفُرْدِ بِأَكْثَرِ مِنْ 14 عَامًا إِلَى أَكْثَرِ مِنْ 76، أَمَّا فِي مَجَالِ التَّعْلِيمِ فَإنَّ الإِمَارَاتِ حَقَّقَتِ تَقَدُّمًا وَاضِحًا وَبِشَكْلِ تَدْرِيجِيٍّ عَلَى مَدَى السَّنَوَاتِ الثَّلَاثِينَ المَاضِيَةِ حَيْثُ بَاتَ الطِّفْلُ الإِمَارَاتِي يَتَمَنَّعُ بِأَكْثَرِ مِنْ 13 سَنَةً دِرَاسِيَّةً مِنْ أَعْلَى مُسْتَوَى تَعْلِيمِي." (3)

انْتَهَجَتِ الإِمَارَاتُ فِي المَرَاجِلِ الأُولَى لِلتَّنْمِيَةِ سِيَّاسَةَ تَنْمُوِيَّةٍ خَاصَّةً حَتَّى تَنْطَلِقَ فِي عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ هَذِهِ السِّيَاسَةَ تَعْنِمِدَ عَلَى خُطَّةٍ تُحْوِي ثَلَاثَ مَحَاوِرَ هِيَ: (4)

(1) - إِسْتِخْمَالُ أَجْزَةِ الدُّوَلَةِ الإِتِّحَادِيَّةِ وَالتَّوَسُّعُ فِي التَّنْظِيمَاتِ الحُكُومِيَّةِ لِالإِمَارَاتِ.

(2) - تَوَجُّهُهُ الإِسْتِثْمَارَاتِ إِلَى القِطَاعَاتِ الأُخْرَى غَيْرِ التَّنْفِيطِيَّةِ لِكَيْ لَا يَكُونَ النَّفْطُ هُوَ المَصْدَرُ الوَحِيدُ لِلدَّخْلِ القُومِي.

¹ - الإِقْتِصَادُ فِي دَوْلَةِ الإِمَارَاتِ، <https://www.vision2011.ae/ar/national-government.ae/economy>، تم الإِطْلَاعُ عَلَيْهِ يَوْمَ 15 مَارَسِ 2017، عَلَى السَّاعَةِ 15:11.

² - نَفْسُ المَرْجِعِ السَّابِقِ.

³ - الإِمَارَاتِ الأُولَى عَرَبِيًّا، مَرْجِعُ سَابِقِ.

⁴ - مَوْزَةُ غِبَاشِ، مَرْجِعُ سَابِقِ، ص 29.

3- تطوير البنية الأساسية وتوفير الخدمات الضرورية للسكان.

وحتى الآن ما زالت دولة الإمارات تنتهج أسلوب التخطيط الذي يفضلته وصلت إلى ما وصلت إليه وحققت قفزات في مجال التنمية أدهشت الجميع وهذا إدراكاً منها لأهمية التخطيط ودوره في تحقيق التنمية، ومن أجل إكمال مسارها التنموي قامت بوضع خطط ورؤى عن صورة الدولة بعد سنوات ووضعت عدة استراتيجيات ترمي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومن بين هذه الخطط نذكر:

- خطة دبي الاستراتيجية 2015م: شهدت إمارة دبي نمواً غير مسبوق خلال العفدين الأخيرين الذي حول هذه الإمارة الصغيرة من بلدة اللؤلؤ والعوص إلى واحدة من المدن الرائدة عالمياً، ترسخ نمو إمارة دبي من خلال رؤية واضحة الملامح لإنشاء مركز حيوي لخدمة المنطقة يكون جسراً يربط بين الشرق والغرب وقد تم تخصيص طموحات الإمارة من خلال خطة دبي الاستراتيجية 2015م التي أطلقها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي في فبراير من العام 2007م والتي هدفت إلى تحقيق رؤية دبي تحت شعار "دبي ... حيث يبدأ المستقبل" وتعتبر خطة دبي الاستراتيجية 2015م من أوائل الخطط الوطنية على مستوى المنطقة وتمحورت الخطة حول خمس محاور رئيسية هي:

- التنمية الاقتصادية.

- التنمية الاجتماعية.

- البنية التحتية والأراضي والبيئة.

- الأمن والعدل.

- التميز الحكومي.

حددت خطة دبي الاستراتيجية 2015م أهدافاً طموحة طويلة المدى تسلط الضوء على قطاعات رئيسية وألويات تلخص بمجملها مسيرة الإمارة نحو المستقبل، خطة دبي الاستراتيجية 2015م كانت محرك التغيير في العديد من القطاعات وكانت أساساً لتطوير خطط القطاعات الاستراتيجية في حكومة دبي فضلاً عن العديد من المبادرات التطويرية في الإمارة إلا أن أحد أهم مخرجات الخطة هو توحيد مفاهيم كافة الجهات المعنية في الحكومة وخارجها حول التطلعات المستقبلية للقيادة الرشيدة، الأمر الذي ساهم في تعزيز روح التعاون والتنسيق فيما بين هذه الجهات مما أسهم في تحقيق العديد من الإنجازات الكبيرة خلال السنوات القليلة الماضية والتي جعلت من المدينة من أسرع مدن العالم تطوراً ونموً.

- **مخاور أولويات خطة دبي الاستراتيجية 2015م:** التنمية الاقتصادية ومعدلات النمو - الإنتاجية وتنمية القطاعات التنافسية - تطوير الكفاءة - تعزيز الاستجابة وخدمة المتعاملين وتنمية الموارد البشرية الحكومية وتحفيزها - البنية التحتية والبيئة - التخطيط الحضري - الطاقة والكهرباء والماء شبكة الطرق وأنظمة النقل - البيئة ومعالجة المخلفات - الأمن والعدل والسلامة - الأمن والنظام - صون الحفوق والحريات - إدارة الأزمات والكوارث - سهولة التقاضي - المساواة والحيادية ودقة ووضوح التحيقات والأحكام - حماية الصحة العامة - ضمان السلامة.

- **خطة دبي 2021م:** "تهدف الخطة بأن تصبح دبي لاعباً رئيسياً في الاقتصاد العالمي وتعزيز مكانتها كواحدة من أهم خمسة مراكز عالمية للتجارة والنقل والتمويل والسياحة وكان الإعلان عن دبي بصفتها عاصمة الاقتصاد الإسلامي خطوة متقدمة لإحراز الاعتراف الدولي بها كمحور رئيسي في الاقتصاد العالمي وإيجاد نموذج فريد في النمو يركز على الابتكار والإنتاجية المرتفعة لكل من رأس المال والعمالة والاعتماد على قاعدة متنوعة من النشاطات الاقتصادية ذات القيمة المضاعفة المرتفعة بما يمنح اقتصاد الإمارة صلابة داخلية وخارجية." (1) كما تهدف رؤية الإمارات 2021م إلى جعل دولة الإمارات واحدة من أفضل الدول بحلول 2021م وتتضمن مؤشرات وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والاقتصادية وفي مجال الإسكان والبنية التحتية والخدمات الحكومية. "لقد اعتمدت دولة الإمارات السياسة العليا في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتغيير معدلات الاقتصاد الوطني ودفعه بعيداً عن الاعتماد على الموارد النفطية فتضمنت الخطة 100 مبادرة وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والطاقة والنقل والفضاء والمياه ويصل حجم الاستثمار فيها أكثر من 300 مليار درهم، وتتجه الدولة حالياً إلى وضع خطط إستراتيجية جديدة للإمارات ما بعد النفط لتحقيق سبل نمو حيوي ومستدام." (2)

- **خطة أبو ظبي 2030م:** ترسم رؤية أبو ظبي 2030م تطلعات الإمارة لتحقيق تنمية مستدامة لنصبح واحدة من أكبر الاقتصاديات الرائدة عالمياً ولتحقيق ذلك حددت حكومة إمارة أبو ظبي تسعة دعائم محورية يستند إليها المستقبل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للإمارة على النحو التالي:

- خدمات تعليمية وصحية عالمية الجودة وبنية تحتية متطورة.

- قطاع خاص قاعل ومؤثر.

- إقامة اقتصاد مرن على المعرفة المستدامة.

1- الاقتصاد في دولة الإمارات، مرجع سابق.

2- نفس المرجع السابق.

- بيئة تشريعية تتسم بالكفاءة والشفافية.

- استقرار أمني على الصعيدين الداخلي والخارجي.

- المحافظة على العلاقات المتميزة مع بقية دول العالم على مختلف الأصعدة.

- تطوير الموارد في الإمارة.

- المحافظة على قيم إمارة أبو ظبي وثقافتها وتراثها.⁽¹⁾

5-1-5 أهم الإنجازات في دولة الإمارات:

منذ تأسيس الاتحاد ومع تزايد عائدات النفط زادت الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة وكبرت المدن وارتفعت معدلات التحضر وتمكنت الدولة في فترة وجيزة من تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية لم تشهدها من قبل حيث وصل معدلها عام 1993م حسب تقرير هيئة الأمم المتحدة عن التنمية 63 درجة،⁽²⁾ كما حققت مكانة متميزة وإنجازات غير مسبوقة مكنتها من اختلال الصدارة على مستوى الدول العربية، وحققت أيضا إنجازات عمراوية كبيرة في مختلف الإمارات خصوصا في دبي حيث أنشئت مدن وأحياء جديدة بأكملها كتلال الإمارات ومرسى دبي وشاطئ الراحة ومدينة خليفة وغيرها الكثير وتم إنشاء خطين للمينرو في مدينة دبي افتتحا في سبتمبر 2009م كما أصبحت مركزا تجاريا عالميا يعج بالحركة حيث تحولت البرك البسيطة لصيد الأسماك إلى أكبر الموانئ العالمية بلا منافس مثل ميناء خليفة في أبو ظبي وميناء جبل علي في دبي... وتحولت بذلك إلى ثالث أكبر مشغل للموانئ في العالم إثر "دبي العالمية" بعدد من صفقات تشغيل أكبر الموانئ في العالم هذا وتتمتع الإمارات بسوق أسهم نشط وآخر عقاري واعد، هذا كله بفضل الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية التي انتهجتها والتي تركز على الحرية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات وتنويع مصادر الدخل القومي في تحقيق التطور الاقتصادي في مختلف القطاعات الإنتاجية حيث ارتفع الناتج المحلي الإماراتي بنحو 236 ضعفا من 6,5 مليارات درهم فقط عند قيام الاتحاد في عام 1971م ليصل إلى 1,54 تريليون درهم عام 1914م وتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع الناتج المحلي في عام 2018م إلى 1,7 تريليون درهم ويعود هذا التطور الهائل في ارتفاع مستويات الناتج المحلي إلى عدة عوامل من أهمها النمو المضطرب لمجمل الأنشطة الاقتصادية للقطاعات غير النفطية في إطار سياسة دولة الإمارات لتنويع مصادر الاقتصاد الوطني وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد

¹- نفس المرجع السابق.

²- موزة غباش، مرجع سابق، ص14.

للدخل". كما حققت الدولة تطورات لافتة على مستوى التجارة الخارجية نتيجة سياسة الانفتاح المتبعة في تجارتها مع مناطق جديدة وصل عددها إلى نحو 200 سوق حول العالم والتطور في البنية التحتية للمطارات، كما تصدرت دولة الإمارات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الخارج خلال الفترة من 2006م حتى نهاية 2013م.⁽¹⁾

كما استقطبت حتى نهاية عام 2013م استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 105,5 مليارات دولار لتتبعاً بذلك المرتبة الثانية عربياً بين الدول الأكثر جذباً لرأس المال الأجنبي في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أونكتاد (ONCTAD) للاستثمار العالمي كما صنفت التقرير الإمارات ضمن أفضل 30 موقفاً عالمياً جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر وتمكنت الإمارات من تحقيق مراكز متقدمة في تقرير التجارة العالمي 2015م الصادر عن منظمة التجارة العالمية. وفي المجال السياحي شهد قطاع السياحة والسفر تطورات كبيرة عززت مكانتها على خارطة السياحة العالمية وحلت بالمركز الأول عالمياً في تنافسية قطاع السياحة والسفر ضمن سنّة مؤشرات شملها تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي للعام 2013م أبرزها استدامة التنمية في قطاع السياحة والسفر وفعالية الترويج السياحي والأمن والاستقرار وتطور البنية التحتية وخاصة المطارات الدولية والنقل الجوي وشركات الطيران الوطنية والخدمات المساندة. حيث جاءت في المرتبة الثامنة عالمياً وفي المرتبة الأولى شرقاً وأوسطياً على قائمة الدول الأكثر تطوراً في قطاع السياحة والطيران.⁽²⁾

لقد حلت دولة الإمارات بالمركز الأول عربياً وتقدمت مركزين إلى الترتيب الـ 30 عالمياً من إجمالي 187 دولة في تقرير التنمية البشرية 2011م الذي تم إطلاقه، كما أنها تأتي في المرتبة 7 في العالم من حيث احتياجاتها النفطية فأصبحت تمتلك واحداً من أكثر الاقتصاديات نمواً في غرب آسيا وإن اقتصادها يحتل المرتبة 222 على مستوى العالم في أسعار الصرف في السوق وهي ثاني أكبر دولة في القوة الشرائية للفرد الواحد وعلى نسبة عالية نسبياً في مؤشر التنمية البشرية للقارة الآسيوية وتحتل المرتبة 40 عالمياً،⁽³⁾ كما ساهمت دولة الإمارات بالعديد من الإنجازات في مجال الطاقة المتجددة أبرزها "الشمس 1" التي تُعتبر أكبر محطة طاقة شمسية مركزية في العالم، ومحطة إنتاج الطاقة من النفايات في أبو ظبي والحديقة الشمسية في دبي كما تُعتبر دولة الإمارات أول محرك للطاقة النظيفة في المنطقة من خلال مبادرة "مصدر" المدينة البيئية الأكثر استدامة في العالم.⁽⁴⁾

1- مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق.

2- نفس المرجع السابق.

3- الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق.

4- الاقتصاد في دولة الإمارات، مرجع سابق.

تواصل دولة الإمارات جهودها في تنفيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة وخاصة في قطاعات الطاقة والنقل والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكك الحديدية والمئزرو والمواصلات والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من مشاريع البنية الأساسية المتكاملة ولا تقتصر قصة النجاح عند هذا المستوى بل انتقلت إلى مستوى آخر وهي صناعة المعارض والمؤتمرات والفعاليات الأخرى التي تتميز بها الإمارات في جعلها مركز جذب سياحي وتجاري عالمي حيث "انضمت لعضوية منظمة السياحة العالمية وأودعت رسمياً في 2 مايو 2013م وثيقة انضمامها لدى الإدارة التقنية للمنظمات الدولية في وزارة الخارجية الإسبانية كونها الجهة المودعة للنظام الأساسي للمنظمة حيث تم بذلك التصديق على الإيداع وقبوله ودخوله حيز التنفيذ في سياق التنمية الإماراتية ذات الأبعاد المتنوعة وتعميق الأبعاد الثقافية لتجربة التنمية الشاملة.⁽¹⁾

5-1-6- مؤشرات التخطيط للتنمية في الإمارات:

تخوض دولة الإمارات شوطاً طويلاً في التنمية الاجتماعية وهناك العديد من الأمثلة على أن هذه الدولة الرشيدة تسعى للوصول إلى حدٍ مرموقٍ في مجال التنمية، كما أن هناك العديد من المؤشرات التي تؤكد على أن هذه العملية قد قفرت قفزات نوعية... فقد أنشأت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مراكز ووحدات التنمية الاجتماعية في مدن وفري الدولة وأوكلت إليها مهمة العناية بالإرشاد الاجتماعي ورفع مستوى التربية الاجتماعية والعمل على استقرار الحياة الأسرية وإرساء دعائم الأسرة على أسس من القيم الدينية والأخلاقية والوطنية باعتبار أن تلك القيم من الدعامات الهامة في هذا الاستقرار، كما أوكلت إليها مهمة تنشئة الطفل تنشئة اجتماعية سليمة وفي إطار الأهمية التي توليها دولة الإمارات لعملية التنمية الاجتماعية وضرورة مواكبتها للتطورات المادية التي أنجزتها الدولة الفتية أنشأت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية منذ عام 1987م بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مراكز التنمية الاجتماعية في مدن وفري الدولة وعليه قامت الوزارة في عام 1979م بافتتاح اثني عشر مركزاً ووحدة اجتماعية على مستوى الدولة وتم تجهيزها وتعيين الكادر الوظيفي المناسب لها من المواطنين والوافدين العرب.

وتؤكد الإحصائيات الأخيرة ذلك التطور الهائل الذي شهدته دولة الإمارات والتي وضعتها في مصاف الدول المتطورة حيث أصبحت اليوم مركزاً مالياً واقتصادياً عالمياً مرموقاً، وقد أسهمت خطط التنمية في تحسين وضع المواطن الإماراتي حيث كفل القانون الإماراتي فرص عمل متكافئة لجميع المواطنين سواء المرأة أو الرجل فضلاً عن التكافؤ في التعليم. وفي مجال الطاقة تبذل الإمارات جهوداً حثيثة لتنويع مصادرها من الطاقة وذلك من خلال الاستثمار المكثف والواعي في "طاقة المستقبل"

¹ مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق.

ومن ضمنها الطاقة النووية والطاقة المتجددة والنظيفة وفي هذا السياق تم إطلاق مؤسسة الإمارات للطاقة النووية وشركة أبو ظبي لطاقة المستقبل (مصدر) حيث خطت الدولة خطوات مهمة في برنامجها لإنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية وذلك من خلال توقيع اتفاقيات التعاون النووي مع كوريا الجنوبية لإنشاء أربع محطات للطاقة النووية كما سعت إلى تطوير مجالات قطاع الطاقة وقد تم اختيار أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة في يونيو عام 2009م لتكون مقرًا دائمًا للوكالة الدولية للطاقة المتجددة لإحدى أهم المنظمات الدولية.

التعليم: عند اكتشاف النفط وبداية التطور، أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا للتعليم واعتبرت التعليم من أولويات التنمية وبدأت المشاريع التي أخذت تنهض بالتعليم تدريجيًا من أجل توفير الجو الملائم لإنشاء جيل مؤهل قادر على العطاء وخدمة الوطن باعتبار أن الشباب هم نروة الأمم الحقيقية، فعند قيام الاتحاد عام 1971م كان مجال التعليم مندهورًا حيث لم تكن الخدمات التعليمية قد وصلت حينها للعديد من القرى والأماكن النائية كما لم يكن عدد المتدربين كبيرًا وكان هناك نقص فادح وشبه انعدام للجامعات مما أدى بالدولة إلى أن تولي التعليم اهتمامًا خاصًا وذلك بإنشاء المدارس والجامعات في جميع إمارات الدولة دون استثناء، وعمليًا تطوير قطاع التعليم في الإمارات يمكن رصد نتائجها بمقارنة بسيطة إذ نجد أن نسبة الأمية للرجال في عام 1975م بلغت 54,2% مقابل 45,8% للنساء، لكنها تغيرت في عام 1998م وأصبحت 22,9% للرجال و 77,1%، أما اليوم فإن لوزارة التربية والتعليم في الإمارات خطط جديدة للارتقاء بمستوى التعليم إلى المستويات والمعايير الدولية تتماشى مع توجهات الإستراتيجية الوطنية الجديدة للدولة وقد تقرر في نهاية عام 2007م تخصيص 30% من ميزانية الدولة لقطاع التعليم.⁽¹⁾

فشهدت دولة الإمارات نموًا كبيرًا في مجال التعليم خلال العقود الخمسة الماضية، ففي بداية السبعينات ازداد عدد من يحصل على فرصة التعليم وحتي جميع مواطنو الدولة خلالها سواء كانوا من الذكور أو الإناث بمجانية التعليم عبر مراحل المختلفة في كل أرجاء الدولة، وقد قام عدد من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الرفيعة والمشهورة عالميًا بفتح فروع لها في دولة الإمارات العربية للمواطنين والمقيمين.

¹ - الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق.

السنة	معرفة القراءة والكتابة (النسبة المئوية)
1989	53,5%
2000	79%
2003	77.9%

الشكل (10): جدول يمثل تناقص نسبة الأمية سنة بعد سنة⁽¹⁾

الصحة: لقد حققت الدولة نمواً بارزاً أيضاً في قطاع الخدمات الصحية فقبل قيام الاتحاد كانت خدمات الرعاية الصحية محدودة للغاية فقامت بتشييد العديد من المستشفيات والمراكز الصحية بكافة مراحلها واختصاصاتها في مختلف أرجاء الدولة وقد انعكس هذا على حياة السكان فانخفض معدل الوفيات الرضع والأطفال دون الخامسة من العمر ووصل معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة إلى الصفر.⁽²⁾

ومازالت دولة الإمارات تمضي قدماً في جهودها من أجل مدّ خدمات الرعاية الصحية إلى جميع المناطق المأهولة بالسكان حيث بلغ عدد المستشفيات بالدولة نحو 40 مستشفى وأكثر من 115 مركزاً للرعاية الصحية الأولية وذلك مقارنةً بـ 7 مستشفيات و 12 مركزاً صحياً فقط عند قيام الاتحاد عام 1971م، وفي فبراير 2008م كشفت وزارة الصحة إستراتيجية صحية خمسية لقطاع الصحة العامة في الإمارات الشمالية والتي تندرج في إطار اختصاصه والتي تركز على توحيد سياسة الرعاية الصحية وتحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية بتكلفة معقولة وفي الوقت نفسه تقليل الاعتماد على العلاج في الخارج، كما تخطط الوزارة لزيادة أعداد المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية، وكان تطبيق التأمين الصحي الإلزامي في أبو ظبي للوافدين وعائلاتهم محركاً رئيسياً في إصلاح سياسة الرعاية الصحية تم جلب المواطنين الذين هم خارج أبو ظبي في إطار مخطط سبتمبر من خلاله تعطية كل المواطنين والمقيمين في البلاد من خلال التأمين الصحي الإجباري بموجب خطة إلزامية موحدة.

البنى التحتية: تُنفق دولة الإمارات العربية المتحدة سنوياً مليارات الدراهم على البنى التحتية التي تُعتبر أكبر مشاريع المنطقة حيث تستحوذ على 37% من القيمة الكلية للمشاريع بما تضمه من قطاعات الإنشاءات، النفط والغاز، الصناعات الكيماوية، الطاقة والمياه والنفايات. وقد تمّ ضخ استثمارات ضخمة في السياحة، الرفاهية والقطاع العقاري الأمر الذي يمكن مشاهدته جلياً في الإمارات الكبرى مثل أبو ظبي ودبي حيث تحتويان على مشاريع عمرانية وصروح جعلتها وجهة السياح من جميع أنحاء العالم وخير مثال على ذلك برج خليفة في إمارة دبي والذي يُعتبر أطول برج في العالم

1- نفس المرجع السابق.

2- نبذة عن دولة الإمارات العربية، مرجع سابق.

بتكلفة 3,67 مليار درهم إماراتي إضافة إلى دبي وورد سنترال الذي يمتد على 140 كيلومتر مربع وهو لا يزال قيد الإنشاء بالقرب من جبل علي ومن المفروض أن يلبّي 900000 وظيفة وسيضم مطار آل مكتوم الدولي الذي سيكون أكبر مطار في العالم بحلول 2020م " كما حققت الإمارات المرتبة الأولى إقليمياً و 11 عالمياً في مجال جودة البنية التحتية لوسائل النقل ضمن التقرير العالمي لتمكين التجارة 2012م الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي بسويسرا وتوقفت الإمارات في جودة بنيتها التحتية على العديد من دول العالم، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا وبلجيكا وصنّف التقرير جودة البنية التحتية لإمارات في مراتب متقدمة عالمياً قياساً على النتائج التفصيلية التي كشف عنها التقرير إذ حققت المرتبة الأولى في توافر الطرق المرصوفة والمعبدة بين 132 دولة حول العالم والمرتبة الرابعة على مستوى العالم في جودة البنية التحتية لقطاع النقل الجوي كما تبوّأت المرتبة السادسة عالمياً في جودة بنية الموانئ البحرية والمرتبة السابعة عالمياً في توافر شبكة طرق ذات جودة عالية تربط جميع مدن الدولة ببعضها البعض".⁽¹⁾

5-1-8 رفاهية الشعب الإماراتي:

لقد بدأت المرحلة الأولى في تجربة التنمية في عام 1971م وامتدت حتى عام 1978م وجاء في أولويات " الوثيقة الخاصة بأهداف التنمية والصادرة عن مجلس الوزراء بتاريخ 18/4/1974م أنّ التنمية تتم على أساس متوازن بالنسبة للدولة ككل وعلى مستوى الإمارات، ويتم النمو الاجتماعي المتوازن جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية ليتوافر في كل الأحوال مستوى حضاري واحد في كل الإمارات، كما أكدت الوثيقة على أنّ الإنسان هو غاية التنمية وأنّ الخدمات الاجتماعية هي حق له وأنّ رفاهية المجتمع والأجيال القادمة هي هدف أساسي للتنمية، ورغم هذا التأكيد على التوازن بين السياسات إلا أنّ الواقع قد كشف عن إهتمام واضح في هذه المرحلة بالجوانب الاقتصادية الهيكلية بحيث توضع قاعدة متينة يستطيع الاقتصاد الوطني أن ينطلق عليها بعد ذلك".⁽²⁾

باتت الإمارات محط إعجاب وتقدير جميع الدول في العالم أجمع ينظر إليها كونها أهم أمثلة العصر الحديث على نهضة الدول المتخلفة وإنّ مستوى التنمية ودرجة التطور الذي وصلت إليه دولة الإمارات والرفاهية التي ينعم بها الشعب الإماراتي ظاهرة للعيان ولا يمكن إنكارها إلا من جاحد، كما لا يمكن إنكار الحياة الكريمة التي يحياها هذا الشعب وكيف انتقل في مدة قياسية من حياة البداوة والفقر إلى حياة التقدم والرفاهية وذلك في مختلف المجالات بما في ذلك السكن اللائق والتعليم والصحة والعمل... وغيرها. ومع تزايد احتياجات السكان وتنوعها في ظلّ التغيرات المجتمعية والطموحات

¹ - الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق.

² - موزة غباش، مرجع سابق، ص29.

العالية لدى مختلف الشرائح الاجتماعية والتحديات التي تواجه الحكومات من أجل توفير الحد الأدنى الضروري من الاحتياجات الأساسية للسكان حتى تضمن قدرًا من الاستقرار والسلم الاجتماعيين، بدأت للنظر في تحقيق الرفاهية بعد أن تمكنت من تحقيق التنمية بفضل السياسة الحكيمة والإستراتيجية والخطط التنموية المختلفة على مدار سنوات، حيث أصبحت قبلة للسياح وكذا للمهاجرين الباحثين عن الحياة الكريمة والرفاهية.

إنّ المشاريع الإنشائية العملاقة التي شهدتها الدولة وظهرت معالمها اليوم في العاصمة "أبو ظبي" بشكل واضح كمُنطقة جزيرة الريم وجزيرة الماريا ومنطقة شاطئ الراحة ومنطقة جزيرة ياس ومنطقة جزيرة السعديات وفي مدينة دبي كجزيرة النخلة وبرج العرب وبرج خليفة فقد غدت نموذجا يُحَدِّدُ به ويُلفتُ الأبصارَ ويشدُّ الانتباهَ إلى ما يحدثُ في هذه البقعة من العالم التي تشهدُ تحولاتٍ جذريةً في الجغرافيا وطبيعة المكان التي كانت غالبيتها عبارة عن رمال متحركة حسب اتجاه الرياح وتحولت اليوم لواحدة من أفضل المدن العالمية، "وحتى الأماكن الترفيهية العملاقة ذات جودة عالمية هي الأخرى تستقطب إليها أفضل وألمع الكفاءات من المنطقة ومن العالم ككل. فعلى مدى سنوات تمكنت دولة الإمارات من الارتقاء 19 درجة في تصنيفات دليل التنمية البشرية وهذا يعني أنّ الإماراتيين باتوا يتمتعون بأعلى مستوى للمعيشة مقارنةً بأي وقت مضى وأنّ التقدم في هذا الصدد كان أسرع بكثير من العديد من البلدان الأخرى." (1) فالتجربة التنموية الإماراتية تمثل نموذجا للتنمية التي توازن بين التحرر الاقتصادي وبين الدور التحديثي للدولة الذي يتمثل في بناء الهياكل الاقتصادية الضرورية وتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية التي تحقق رفاهية الشعب.

فبفضل السياسات الناجحة التي انتهجتها قيادته وحكومة الدولة حصلت الإمارات على هذه المكانة العالية في التنمية الشاملة التي مسّت جميع جوانب الحياة حيث كانت ولا تزال إستراتيجيتها قائمة على تنمية الثروة البشرية مركزة بذلك على تحقيق أعلى معدلات التطور والنمو في مجالات التعليم والصحة ونوعية الحياة بما ينسجم وإستراتيجيتها لعام 2021م الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في شتى المجالات." (2)

وفي الأخير يُمكننا القول أنه بفضل الخطط التنموية المختلفة التي انتهجتها دولة الإمارات من أجل تحقيق أفضل النتائج على أرض الواقع في مسارات التنمية الشاملة تمكنت الدولة وبشهادة المنظمات الإقليمية والدولية المعنية من الوصول إلى تحقيق إنجازات نوعية جعلتها تتصدر معظم مؤشرات التنمية في كافة المجالات وهي تمضي قدماً في هذا النهج لتعزيز نموذجه التنموي الرائد

1- الإمارات الأولى عربياً، مرجع سابق.

2- نفس المرجع السابق.

وتحقيق الأهداف السامية التي أقرتها الحكومة وفق رؤية الإمارات 2021م " أو " خطة العاصمة أبو ظبي 2030م " أو " خطة إمارة دبي 2050م ". ولعل أهم عنصر مشترك بين كل هذه الخطط والإستراتيجيات الطموحة هو أن جميعها يركز بالدرجة الأولى على تنمية رأس المال البشري وهو الإنسان بالمعنى الأشمل الذي يتم الاعتماد عليه في إيصال كل الخطط إلى النهايات المُنْمَرَة، فما زالت القيادة الرشيدة تؤكد أن الإنسان المواطن هو الثروة الحقيقية للبلد قبل الثروات الأخرى لأن المواطن هو الوسيلة لتحقيق كل مشروعات التنمية في المجتمع وهو الهدف النهائي لها، فكل خطط التنمية تستهدف في الأساس إسعاد هذا المواطن وتوفير كل سبل الرفاهية له، وهذا هو الهدف النهائي لخطط التنمية التي تسعى إلى الحفاظ على مستوى الرفاهية ومحاولة تعزيزه وتطويره عبر الزمن.

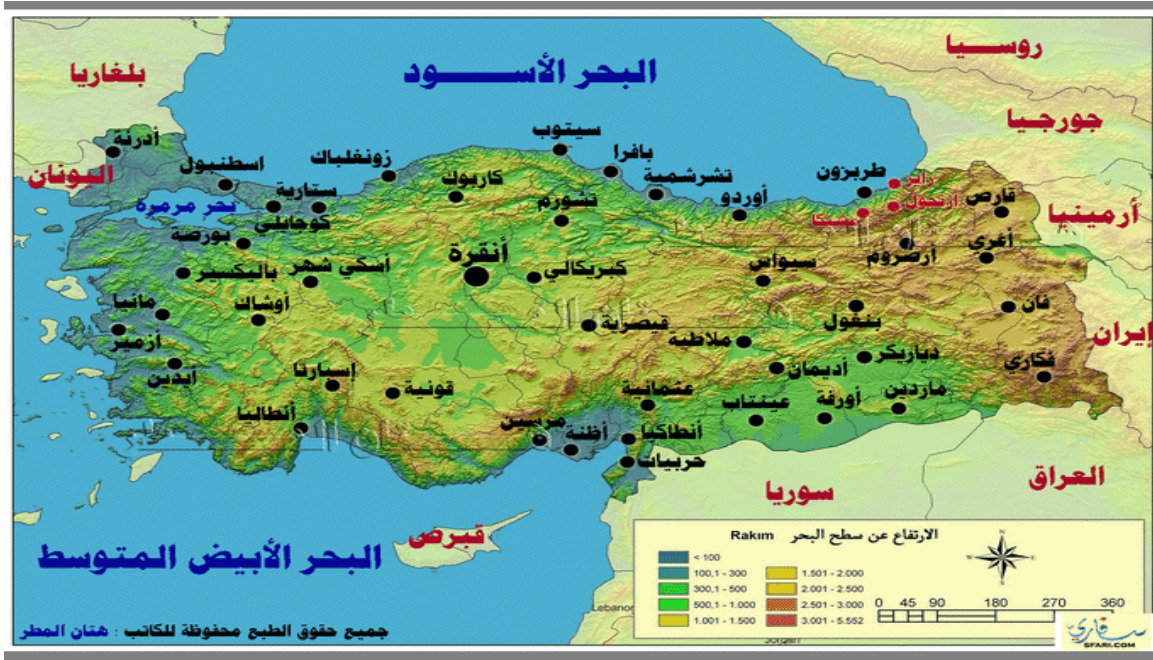
5-2- نموذج دولة تركيا:

5-2-1 التعريف بدولة تركيا:

تركيا من الدول الواقعة عند نقطة التقاء كل من قارة آسيا وقارة أوروبا وهي على مسافة قريبة من قارة إفريقيا وهذا الموقع الإستراتيجي المتميز جعل منها دولة ذات أهمية كبيرة وهي محاطة بالعديد من الدول أهمها: اليونان، بلغاريا، سوريا، العراق، إيران، أرمينيا، جورجيا، أذربيجان، كما تضم العديد من المدن التي لها أهمية كبيرة كأنقرة وهي العاصمة الرسمية لها واسطنبول وأنطاكية وأزمير وأنطاليا وطرابزون وكونيا وتعد تركيا من أهم الدول السياحية على مستوى العالم، فهي تضم الكثير من الأماكن السياحية ذات الطبيعة الخلابة والجميلة التي تجذب السائحين من مختلف أنحاء العالم.

المساحة الكلية لدولة تركيا تقدر بحوالي 783602 كم² حيث تقع نسبة كبيرة منها في الأناضول والتي تعرف بآسيا الصغرى وتقدر هذه النسبة بحوالي سبعة وتسعون بالمائة من مساحة تركيا الكلية بالإضافة إلى وفوق باقي المساحة في قارة أوروبا والتي تبلغ ثلاثة بالمائة 3% من مساحتها وهي محاطة بعدة بحار أهمها: البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وبحر إيجه بالإضافة إلى وفوق بحر مرمرة في الحدود الداخلية للمنطقة التي تقع مابين قارتي آسيا وأوروبا أما بالنسبة لعدد السكان فيقدر العدد الكلي لسكان دولة تركيا بحوالي ثلاثة وسبعون (73 مليون) نسمة وهي مكونة من عدة أعراق مختلفة من ضمنها العرق التركي والأكراد والعرب والشركس والبلغار والبوشناق والأرمن والعرق اليوناني ولم يتم عمل أي إحصائيات بخصوص أعداد هذه الأعراق، واللغة الرسمية المستعملة فيها هي اللغة التركية حيث تكتب بالأحرف اللاتينية وذلك منذ عام 1928م بعد أن كانت تكتب بالأحرف العربية.

تُعرف رسمياً بجمهورية تركيا، هي دولة يقع الجزء الأكبر منها في جنوب غرب آسيا وجزء آخر صغير في جنوب شرق أوروبا يقع مصيحا البوسفور والدردنيل وبحر مرمرة- التي تصل البحر الأسود ببحر إيجه وتصل آسيا بأوروبا في أراضيها مما يجعل موقعها إستراتيجياً ومؤثراً على الدولة المطلة على البحر الأسود، يحدّها جورجيا وإيران وأرمينيا وأذربيجان شرقاً، العراق وسوريا والبحر المتوسط جنوباً مع حدود بحرية مع مصر وقبرص، بحر إيجه واليونان وبلغاريا غرباً، البحر الأسود شمالاً. يقع 97% من مساحة تركيا في قارة آسيا والباقي في قارة أوروبا، يطلّ غرب تركيا على بحر إيجه وجنوبها على البحر المتوسط ومصر وقبرص وشمالها على البحر الأسود، يوجد بتركيا مصادر عديدة للمياه العذبة كالأنهار والبحيرات وأكثر من ثلث مساحتها هي أراضي زراعية وتغطي الغابات أكثر من ربع أراضيها ويوجد بها جبال عديدة أعلاها جبل أرارات (5137 متر) وتتحكم تركيا بعدة جزر معظمها في بحر إيجه والبحر المتوسط أهمها جزيرة أمروز (279 كم).⁽¹⁾



الشكل (11): خريطة جمهورية تركيا.

2-2-5 التنمية في جمهورية تركيا:

شهدت الجمهورية التركية في العقد الأخير تغيرات هائلة شملت جميع جوانب الحياة فتطور الاقتصاد فيها وزاد الناتج المحلي وارتفعت الصادرات حتى أصبح يُشار إليها بالبنان كواحدة من أقوى الاقتصاديات في العالم فأصبحت تركيا بحق مثلاً ومُودجاً للتنمية. لقد تطورت تركيا اقتصادياً بشكل كبير " حيث أنه لما كان الدين الإجمالي على تركيا يُشكل في سنة من السنين ما نسبته خمسة وثلاثين

¹ - تركيا بوست، www.Turkey-post.net/p-167361، أطلع عليه يوم 2016/12/30 على الساعة 18:53.

مِنَ النَّاتِجِ المَحَلِّي الإِجْمَالِي فَإِنَّهُ وَبَعْدَ عَامِ 2002مِ اسْتِطَاعَتِ الحُكُومَةِ التُّرْكِيَّةِ أَنْ تُسَدِّدَ دَيْنَهَا العَامَ بِشَكْلِ كَامِلٍ بَلْ وَاسْتِطَاعَتِ أَنْ تُقْرِضَ البَنْكَ الدُّوَلِي، أَمَّا النَّاتِجِ المَحَلِّي الإِجْمَالِي فَقَدْ اِرْتَفَعَ مِنْ 180 مِليَارِ دُولَارٍ إِلَى مَا يُقَارِبُ 800 مِليَارِ دُولَارٍ عَامَ 2012مِ وَارْتَفَعَتِ حِصَّةُ الفَرْدِ التُّرْكِي مِنَ النَّاتِجِ المَحَلِّي الإِجْمَالِي إِلَى مَا يُقْرَبُ خَمْسَةَ أَصْعَافٍ وَزَادَتِ دُخُولُ النَّاسِ بِشَكْلِ كَبِيرٍ وَتَطَوَّرَتِ الحَيَاةُ التِّجَارِيَّةُ وَزَادَتِ الصَّادِرَاتُ إِلَى مَا يُقَارِبُ 300 مِليَارِ دُولَارٍ وَقَدْ قَوِيَتِ العُمَلَةُ التُّرْكِيَّةُ وَزَادَتِ قِيمَتُهَا بِشَكْلِ كَبِيرٍ بِفِعْلِ السِّيَاسَاتِ الإِقتِصَادِيَّةِ وَالرَّشِيدَةِ فِي مُحَارَبَةِ النَّضْحِ وَتَشْجِيعِ الإِسْتِثْمَارِ المَحَلِّي وَالأَجْنَبِي حَيْثُ يُوجَدُ فِي تُرْكِيَا مَا يُقَارِبُ ثَلَاثِينَ أَلْفَ مَصْنَعٍ مُنْخَصَّصٍ فِي سَنَى أُنْوَاعِ الصَّنَاعَاتِ. (1)

5-2-3- تَرْكِيَا وَالتَّخْطِيطِ وَالقُمَامَةِ:

بَدَأَتْ قِصَّةُ تَرْكِيَا فِي التَّنْمِيَةِ لَمَّا تَوَلَّى أَرْدُوغَانُ إِدَارَةَ شُؤُونِ مَدِينَةِ اسْطَنْبُولِ فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَهُ مِنْ أَجْلِ التَّغْيِيرِ هُوَ تَنْظِيفُ هَذِهِ المَدِينَةِ الَّتِي كَانَتْ تُعَانِي أَكْوَامَ القُمَامَةِ الَّتِي بَاتَتْ مُشْكَلاً يُورِّقُ المَسْئُولِينَ بَلْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدٌ حَلَّهُ مِنْ جُمْلَةِ المَسْئُولِينَ الَّذِينَ تَتَابَعُوا عَلَى حُكْمِ مَدِينَةِ اسْطَنْبُولِ هَذِهِ المَدِينَةُ التَّارِيخِيَّةُ وَالْقِصَّةُ لَا تَنْتَهِي هُنَا بَلْ جَعَلَ القُمَامَةَ مَوْرِدًا لِلطَّاقَةِ حَيْثُ قَامَ بِتَدْوِيرِ القُمَامَةِ الهَائِلَةِ الَّتِي كَانَتْ تُعْجَبُ بِهَا شَوَارِعُ اسْطَنْبُولِ وَالإِسْتِفَادَةِ مِنْهَا، وَهَكَذَا تَمَكَّنَ فِي ظَرْفِ وَجِيزٍ مِنَ التَّخْلُصِ مِنَ القُمَامَةِ أَوَّلًا وَإِكْتِشَافِ مَوْرِدٍ جَدِيدٍ لِإِنْتِاجِ الطَّاقَةِ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى، ثُمَّ وَاصَلَ عَمَلِيَّةَ التَّنْمِيَةِ الجَادَّةِ وَالَّتِي بَدَأَتْ بِوَادِرْهَا تَطَهَّرَ عَلَى مُخْتَلَفِ مُدُنِ تَرْكِيَا، "لَقَدْ كَانَتْ اسْطَنْبُولُ فِي التَّمَانِينَاتِ مُحَافِظَةً تَنْتَشِرُ بِهَا جَمِيعُ مَظَاهِرِ التَّخَلُّفِ مِنَ قُمَامَةِ مُكَدَّسَةِ وَمِيَاهِ غَيْرِ صَالِحَةِ لِالشَّرْبِ وَبُيُوتِ هَشَّةٍ غَيْرِ صَالِحَةِ لِإِسْكَانِ وَبَعْدَ انْتِخَابِ أَرْدُوغَانِ مَسْئُولًا عَلَيْهَا عَمَدَ إِلَى تَغْيِيرِ الوَضْعِ الَّذِي آلَتْ إِلَيْهِ هَذِهِ المَدِينَةُ بِمَا يُوجَدُ بِهَا مِنْ إِمْكَانَاتٍ فَجَعَلَ مِنْ أَكْوَامِ القُمَامَةِ مَوْرِدًا لِلطَّاقَةِ الكَهْرَبَائِيَّةِ". (2) وَبِمَا أَنَّ اسْطَنْبُولَ هِيَ إِحْدَى المُدُنِ العَالَمِيَّةِ الكُبْرَى إِنَّهَا مَدِينَةٌ ضَخْمَةٌ وَيَنْبَغِي أَنْ تَظَلَّ دَائِمًا عَلَى دَرَجَةِ كَبِيرَةٍ مِنَ النِّظَافَةِ وَالَّتِي يَجِبُ أَنْ يَتِمَّ جَمْعُ القُمَامَةِ مِنْهَا مِنْ دُونِ أَيِّ تَأَخُّرٍ ثُمَّ يُدْهَبُ بِهَا إِلَى مَرَاكِزِ التَّدْوِيرِ وَتُخْزَنُ فِي أَمَاكِنٍ مُنَاسِبَةٍ لِلتَّخْزِينِ، دَخَلَتْ مَحَطَّاتُ التَّدْوِيرِ الوَاحِدَةَ تَلُو الأُخْرَى فِي الخِدْمَةِ فَأَصْبَحَتْ الشَّوَارِعُ نَظِيفَةً لِلغَايَةِ وَلَمْ يَنْبَقِ أَثَرٌ مِنْ جِبَالِ القُمَامَةِ الَّتِي كَانَتْ مَوْجُودَةً فِي كُلِّ مَكَانٍ. وَعَمِلَتِ البَلَدِيَّةُ أَيْضًا عَلَى حَلِّ مَشَاكِلِ المِيَاهِ وَتَلَوُّثِ الهَوَاءِ وَالمُوَاصَلَاتِ وَالمُخْلَفَاتِ وَحُصُولِهَا عَلَى نَتَائِجٍ إِجْبابِيَّةٍ فِي هَذَا الصِّدَدِ وَكَذَلِكَ سَعِيَهَا الدَّائِمِ نَحْوَ الإِرْتِقَاءِ بِمُسْتَوَى مَعِيشَةِ الأَهَالِي كَمَا تَمَّ تَأْسِيسُ العَدِيدِ مِنْ سَاحَاتِ التَّغْمِيرِ فِي كُلِّ أَرْجَاءِ اسْطَنْبُولِ وَكَذَا مَشْرُوعِ المِيْتْرُو الَّذِي كَانَ يُعَدُّ حُلْمًا لِاسْطَنْبُولِ.

1- إنجازات تركيا في عشر سنوات 2013/10/19، <https://alwatan.wordpress.com>، تم الإطلاع عليه يوم

2016/12/30 على الساعة 18:45.

2- حسين تبسلي وعمر أوزباي، رجب طيب أردوغان قصة زعيم، ترجمة: طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم

ناشرون، 2011، ط1، ص197.

5-2-4 خطة الأعمال العاجلة:

حينما خطط أزدوغان لمستقبل مدينة إسطنبول "وضع في ذهنه أن تكون جميع الاستثمارات لخدمة الإنسان وواحدة من أجمل هذه الأفكار هي مشروع مراكز "جمال تاماچي الرياضية".⁽¹⁾ لقد وعد أزدوغان الأهالي في دعائه الانتخابية بتفعيل "خطة الأعمال العاجلة" التي قام بتطويرها من أجل حل المشاكل اليومية لمدينة إسطنبول والآنية واناقد الأهالي من قلة الحيلة والضياع اللذين حلا بهم في مواجهة الأزمات والمشاكل... وتم حل المشاكل التي طالما ظن الشعب أنه لا حل لها.⁽²⁾ فكان هذا أول أعمال منضدة الأزمات حيث قال عن هذه الخطة: "إننا نؤمن بأن خطينا للأمر العاجلة لن نتقادی المخاطر الكبرى التي تسببت في أزمات مؤمنة..."⁽³⁾

فما إن تولى أزدوغان منصب عمدة بلدية إسطنبول حتى بدأ بمواجهة واقع صنع ومؤلم لمدينة إسطنبول - أغمى المدن التركية - ولكن البؤس والفساد والديون انتشر في جنباتها ولم تكن طريقه مفروشا بالورود بل بالشدائد والمصاعب واستطاع الإرتقاء بمستوى بلدية إسطنبول وانتشلها من الديون والفساد لتفوز فيما بعد بأفضل بلدية على مستوى العالم أجمع، لقد حقق نجاحات رائدة حتى أن كل من يعيش في إسطنبول يدين اليوم له بالماء والهواء النظيف والشوارع النظيفة والخضرة التي تملأ إسطنبول، وهكذا واصل خطته التتموية لما أصبح في رئاسة الحكومة بعد أن أدرك أهمية التخطيط في تحقيق التتموية.

فلما كان رئيسا للبلدية قام بإصلاحات كبيرة جدا لم تمر على تاريخ إسطنبول من قبل، لم يكن الإنسان بمستطاعه شرب الماء في إسطنبول أو المشي في الشارع، كان الإعلام والصحف تنصح المواطنين خصوصا كبار السن والأطفال بالأخراج للشارع لأن الهواء ملوث ولدين كانوا يريدون الخروج إلى الشارع كانت توزع عليهم كمات أنف لكي لا يستنشفوا الغازات الملوثة التي كانت تملأ المدينة وكانت البلدية تنصح الناس ألا يستخدمو الماء لأنه ماء ملوث تسبب في أمراض جلدية ووفيات كثيرة جدا، كل هذه الأنقاض قام من وسطها أزدوغان وجعل من إسطنبول عاصمة أوروبية تليق بتركيا خلال 8 سنوات فقط، نعم.. لقد استطاع أن يحولها إلى عاصمة إجتماعية وثقافية وسياحية.⁽⁴⁾

وفي خلال 4 سنوات (من سنة 1994م - 1998م) استطاع أن ينتشل المدينة من حالة الإفلاس وأن يحل مشكلات كثيرة مثل القمامة، المياه، تلوث الهواء... تمكن من تحويل ديونها إلى

1- نفس المرجع السابق، ص 197.

2- نفس المرجع السابق، ص 207.

3- نفس المرجع السابق، ص 209.

4- نفس المرجع السابق، ص 23.

أُرِيحَ وَحَوْلَهَا إِلَى مَدِينَةٍ نَظِيفَةٍ بَعْدَ تَعْزِيزِ جُهُودِ النُّظَافَةِ العَامَّةِ وَتَحْسِينِ أَجْرِ العَمَالِ وَرِعَايَتِهِمْ صَحِيًّا وَاجْتِمَاعِيًّا، " كَمَا تَمَكَّنَ مِنْ حَلِّ مُشْكَلَةِ مِيَاهِ المَنَازِلِ وَالْيُوبِ التِّي كَانَتْ تُورِّقُ المَلَائِينَ مِنْ سُكَّانِ المَدِينَةِ عِبْرَ سَنَوَاتٍ طَوِيلَةٍ، فَبَعْدَ أَنْ كَانَتْ إِمْدَادَاتُ المِيَاهِ تَنْقُطُ لِفَتْرَاتٍ طَوِيلَةٍ عَنِ مَنَاطِقِ العَاصِمَةِ تَغَيَّرَ الوَضْعُ تَمَامًا وَأَصْبَحَ ضَخَّ المِيَاهِ يَتِمُّ بِصُورَةٍ دَائِمَةٍ وَطَبِيعِيَّةٍ فِي جَمِيعِ مَنَاطِقِ المَدِينَةِ وَتَبَنَّى أَرْدُوغَانَ مَشْرُوعَ زَرْعِ مَلْيُونِ شَجَرَةٍ بِأَنْحَاءِ المَدِينَةِ مِنْ بَابِ الحِفَاطِ عَلَى نَظَافَةِ البَيْئَةِ، وَكَسَبَتِ المَدِينَةُ الضَّخْمَةَ مُتَنَفِّسًا وَبِقَعَا حَضْرَاءِ تُسَاعِدُ سُكَّانَهَا عَلَى التَّنَفُّسِ وَالتَّنَزُّهِ بِشَكْلِ مُنَاسِبٍ. (1)

لَقَدْ تَمَكَّنَ مِنْ تَحْقِيقِ نَتَائِجِ بَاهِرَةٍ مِنْ خِلَالِ الخُطَطِ التَّنْمِويَّةِ التِّي قَامَ بِهَا وَمَا أَثَارَتُهُ هَذِهِ الخُطَطُ مِنْ ثِقَةٍ بِهِ عَلَى المُسْتَوَى الشَّعْبِيِّ، بَدَأَ بِمَشَارِيعِ الإِخْتِيجَاتِ الضَّرُورِيَّةِ لِلسَّعْبِ فِي المُجْتَمَعِ المَحَلِّيِّ (مَدِينَةِ إِسْطَنْبُولِ التِّي كَانَتْ يَتَرَأَسُهَا) إِدْرَاكًا مِنْهُ بِأَهْمِيَّةِ التَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ فَاهْتَمَّ بِمَشَارِيعِ الحَيَاةِ الكَرِيمَةِ - النُّظَافَةِ المِيَاهِ الصَّالِحَةِ لِلسُّرْبِ، مِيَاهِ الصَّرْفِ الصَّحِيِّ، تَنْفِيَةِ المِيَاهِ... كَمَا أُولَتْ إِدَارَةُ أَرْدُوغَانَ أَهْمِيَّةَ بَالِغَةً لِمَشْرُوعَاتِ المِيَاهِ المُسْتَعْمَلَةِ وَالسَّعْيِ مِنْ أَجْلِ تَوْفِيرِ حَيَاةٍ أَفْضَلٍ لِلسَّعْبِ حَيْثُ قَامَتِ الإِدَارَةُ المَحَلِّيَّةُ بِرِئَاسَةِ أَرْدُوغَانَ بِإِنشَاءِ السُّدُودِ وَخُطُوطِ تَسْيِيلِ المِيَاهِ وَالمَشْرُوعَاتِ الجَدِيدَةِ لِحَلِّ أَرْمَةِ المِيَاهِ. (2)

لَمَّا بَدَأَ أَرْدُوغَانَ الطَّرِيقَ فِي التَّنْمِيَةِ كَانَ يَعْتَبِرُ العَامِلَ البَشَرِيَّ مِنْ أَهَمِّ العُنَاصِرِ الحَيَوِيَّةِ وَالإِسْتِرَاتِيجِيَّةِ فِي التَّنْمِيَةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَاجْتِمَاعِيَّةِ لِأَيِّ مُجْتَمَعٍ لِذَلِكَ تَسَعَى كُلُّ الدُّوَلِ عَلَى إِخْتِلَافِ أَنْظِمَتِهَا السِّيَاسِيَّةِ وَالإِقْتِصَادِيَّةِ إِلَى تَطْوِيرِ هَذَا العُنْصُرِ بِكُلِّ الوَسَائِلِ وَالطَّرِيقِ مُعْتَمِدَةً أَسَاسًا عَلَى التَّكْوِينِ وَالتَّعْلِيمِ اللَّذِينَ يَزِيدَانِ مِنْ مَخْرُوجِ مَعَارِفِ الفَرْدِ التِّي يَتِمُّ تَرْجَمَتُهَا إِلَى مَهَارَاتٍ بَارِعَةٍ تُحَقِّقُ الإِكْتِشَافَاتِ وَالإِخْتِرَاعَاتِ وَتُحَوِّلُهَا إِلَى تِكْنُولُوجِيَا جَدِيدَةٍ أَوْ تَفْنِيَّةِ حَدِيثَةٍ تَرِيدُ مِنْ رِفَاهِ المُجْتَمَعِ فِي سِتِّي المِيَادِينِ أَوْ عَلَى الأَقْلِ تُنَمِّي السُّلُوكَ الحَضَارِيَّ لَدَى الفَرْدِ فَيُحَسِّنُ مِنْ سُلُوكِهِ وَأَفْكَارِهِ وَيَجْعَلُهُ عَضْوًا صَالِحًا فِي المُجْتَمَعِ.

وَبِمَا أَنَّ رَئِيسَ الحُكُومَةِ الجَدِيدِ طَبَّقَ سِيَاسَتَهُ التَّنْمِويَّةَ عَلَى مَدِينَةِ إِسْطَنْبُولِ وَنَجَحَ فِيهَا نَجَاحًا بَاهِرًا حَيْثُ اسْتَعْلَى المَوَارِدِ المَحَلِّيَّةِ وَالطَّاقَةُ البَشَرِيَّةُ الشَّبَابِيَّةُ مِنْ أَجْلِ نَقْلِ المَدِينَةِ مِنْ وَضْعِ كَارِثِي إِلَى مَدِينَةٍ هِيَ الأُولَى فِي العَالَمِ، وَبِمَا أَنَّ التَّجْرِبَةَ فِي إِدَارَةِ المَدِينِ التُّرْكِيَّةِ الكُبْرَى مِثْلَ إِسْطَنْبُولِ وَأَنْقَرَةَ وَأَرُضَ رُومِ مُمْتَازَةٍ حَيْثُ قَامَ بِحَلِّ مَشَاكِلِ النَّاسِ وَلَمْ تَبْقَ مُجَرَّدَ شِعَارَاتٍ تُدْعِدُ النَّاسَ وَإِنَّمَا أَصْبَحَتْ بِرَامِجَ عَمَلِيَّةٍ لِحَلِّ مُشْكَلاتِ مَعِيشِيَّةِ، وَنَفْسِ الشَّيْءِ يُمَكِّنُ قَوْلُهُ لَمَّا أَصْبَحَ رَئِيسًا لِلسُّمُورِيَّةِ حَيْثُ نَقَلَهَا إِلَى المَرَاتِبِ الأُولَى لِلدُّوَلِ المُتَقَدِّمَةِ فِي العَالَمِ، بَعْدَ أَنْ كَانَتْ تُعَانِي الفَقْرَ وَتَعِيشُ أَرْمَةً خَانِقَةً، فَمُنْذُ أَنْ عَيَّنَ عُمْدَةَ لِمَدِينَةِ إِسْطَنْبُولِ وَمَوْضُوعُ تَنْمِيَةِ تُرْكِيَا أَوَّلَ أُوْلُويَاتِهِ، وَقَدْ جَاءَ فِي أَحَدِ خِطَابَاتِهِ " إِنَّهُ لَيْسَ

1- نفس المرجع السابق، ص12.

2- نفس المرجع السابق، ص188.

مُقدِّراً على الأمة أن تنتظر مثل الشحاذ (المسول) على أبواب المؤسسات التمولية الدولية في حين أنها تمتلك ثروات طبيعية هائلة... وليس مقدراً على الأمة العظيمة أن تتابع على صفحات الصحف وشاشات التلفاز مشاهد لآناس يعيشون تحت خط الفقر في حين أنها تحاط بالبحار من ثلاث جهات ولديها المئات من الكيلومترات من الأراضي الزراعية، فلندع ذلك جانباً ولننظر إلى عدد السكان البالغ 65 مليون نسمة، فهذا العدد من السكان يعدّ مصدرًا ذاتيًا يمكن هذه الأمة من أن تعيش في رفاهية وسعادة.⁽¹⁾

5-2-5 إنجازات أزدوغان ومؤشرات التنمية في تركيا:

تمكّنت تركيا وفي ظرفٍ عدّة سنواتٍ من الإفزّ فقرةً هائلةً في مجال التنمية بعد أن كانت تُعاني الفقر والتخلف على جميع الأصعدة، حتى أصبحت الآن نموذجًا ناجحًا للتنمية وأصبحت مصدرًا إلهام الكثير من الدول، وإنّ الإنجازات الكبرى التي حققتها أزدوغان سواءً على صعيد البلديات التي رفعَ فيها شعار "الإيمان يعني العمل لخدمة الناس" أو على صعيد الحكومة التي ترأسها فيما بعد أو على صعيد الجمهورية التي يرأسها الآن، وهذا من خلال السياسات التنموية التي انتهجها والتي كانت تهدف في الأساس إلى خدمة الشعب وتوفير الرفاهية والسعادة لجميع المواطنين، ففي سنواتٍ قليلةٍ انتقلت تركيا من الترتيب 98 إلى الترتيب 16 عالميًا كقوة إقتصادية كبرى في العالم، بجانب ذلك سددت ديونها بل واستطاعت أن تُفرض عدّة دول وحتى البنك الدولي أيضًا، في هذه الفترة ارتفعت حصة الفرد التركي من الناتج القومي المحلي بـ 5 أضعاف. لقد تمكّن أزدوغان من المثابرة والتخطيط السليم ورسم الإستراتيجيات الجادة التي أنفقت تركيا من شبح التخلف الذي كانت تُعاني منه فأصبحت نموذجًا يُحتذى به في الثبات على المبادئ والمرونة في التخطيط والقدرة على تطويع الإستراتيجيات لتطوير الأفكار وتجديدها بشكل مستمر، وإنّ الإنجازات التي حققتها تركيا في عهد أزدوغان هي أشبه بتلك الإنجازات التي حققتها ألمانيا واليابان رغم إفتقار تركيا إلى موارد الطاقة ولا سيما في مجال النفط والغاز. ولا بأس من ذكر بعض تلك الإنجازات التي تُعد بحق مفخرة لدولة تركيا:

1- الناتج القومي لتركيا عام 2013م حوالي ترليون ومائة مليار دولار وهو يساوي مجموع الناتج المحلي لأقوى إقتصاديات ثلاث دول في الشرق الأوسط: إيران والسعودية والإمارات فضلًا عن الأردن وسوريا ولبنان.

2- أزدوغان قفزَ ببلاده فقرةً مذهلة... من المركز الإقتصادي 111 إلى 16 بمعدل عشر درجات سنويًا مما يعني دخوله إلى نادي مجموعة العشرين الأقوياء في العالم (G-20) الكبار.

¹ - نفس المرجع السابق، ص369.

- 3- العام 2023م يوافق إنشاء الدولة التركية الحديثة وهو التاريخ الذي حدده أردوغان لتصبح تركيا القوة الاقتصادية والسياسية الأولى في العالم.
- 4- مطار إسطنبول الدولي أكبر مطار في أوروبا ويستقبل في اليوم الواحد 1260 طائرة، فضلاً عن مطار صبيحة الذي يستقبل نصف هذا العدد.
- 5- الخطوط الجوية التركية تقور كأفضل ناقل جوي في العالم لثلاث سنوات على التوالي.
- 6- في عشر سنوات زرع تركيا مليونين و770 شجرة حرارية ومثمرة.
- 7- تركيا صنعت للمرة الأولى في عهد حكومة مدنية أول دبابة مصفحة وأول ناقلة جوية وأول طائرة بدون طيار وأول قمر صناعي عسكري حديث متعدد المهام.
- 8- أردوغان في عشر سنوات بنى 125 جامعة جديدة و 189 مدرسة و 510 مستشفى و 169 ألف غرفة صيفية حديثة ليكون عدد الطلاب فيها لا يتجاوز 21 طالباً أو طالبة.
- 9- عندما اشتدت الأزمة الاقتصادية واجتاحت أوروبا وأمريكا رفعت الجامعات الأمريكية والأوروبية الرسوم الجامعية بينما أصدر أردوغان مرسوماً يجعل الدراسة في كل الجامعات والمدارس التركية مجانية وعلى نفقة الدولة.
- 10- في عشر سنوات كان دخل الفرد في تركيا 3500 دولار سنوياً، ارتفع عام 2013م إلى 11 ألف دولار وهو أعلى من نسبة دخل المواطن الفرنسي في بلده، ورفع قيمة العملة التركية إلى 30 ضعفاً.
- 11- في تركيا تعمل الدولة جاهدة لتفريع 300 ألف عالم للبحث العلمي للوصول إلى عام 2023م.
- 12- في تركيا ارتفعت الرواتب والأجور بنسبة 300% وارتفعت أجرة الموظف المبتدئ من 340 ليرة إلى 957 ليرة تركية وانخفضت نسبة البطالة من 38% إلى 2%.
- 13- في تركيا ميزانية التعليم والصحة فاقت ميزانية الدفاع وأعطى المعلم راتباً يوازي راتب الطبيب (أولويات أردوغان).
- 14- أردوغان سدد عجز الميزانية البالغ 47 ملياراً وكانت آخر دفعة للديون التركية 300 مليون دولار تم تسديدها في يونيو الماضي للبنك الدولي السيئ السمعة، وقد أقرضته تركيا 5 مليار بل ووضع أردوغان 100 مليار في الخزينة العامة في حين كانت دول عريقة في أوروبا وأمريكا تتخبط تحت وطأة الديون والربا والإفلاس.

15- تركيا كانت صادرتها قبل عشر سنوات 23 مليار أصبحت 153 مليار تصل إلى 190 دولة في العالم وتحتل السيارات المركز الأول تليها الإلكترونيات حيث أن كل ثلاثة أجهزة إلكترونية تباع في أوروبا هناك جهاز صناعة تركية.

16- حكومة أردوغان تبنت عملية تدوير القمامة لإستخراج الطاقة وتوليد الكهرباء ليستفيد منها ثلث سكان تركيا وقد وصلت الكهرباء إلى 98% من منازل الأتراك في المدن والأرياف.

17- أردوغان أثار أكبر جسر معلق في العالم على شواطئ البحر الأسود بأضخم إنارة.

5-3- نموذج دولة ماليزيا:

5-3-1 بطاقة تعريفية عن ماليزيا:

ماليزيا واحدة من أجمل دول المناطق الإستوائية تقع بين 2 درجة و 7 درجات شمال خط الإستواء في منتصف جنوب شرق قارة آسيا، تبلغ مساحتها الكلية 758329 كم²، تحدها تايلند من الشمال وسنغافورة من الجنوب فيما تقع كل من جزيرتي صباح وسراوك في أرخبيل بورنيو مع الحدود الإندونيسية كما تشترك ولاية سراوك في الحدود مع بروناي دار السلام وبذلك تكون ماليزيا عبارة عن شبه جزيرة في أطراف جنوب شرق آسيا، أما من حيث الطقس فجوها حار رطب طوال العام حيث أن درجة الحرارة تبلغ 30 درجة مئوية في الليل، يبلغ عدد سكان ماليزيا 28 مليون نسمة وهي دولة متعددة الأعراق فالأعراق الرئيسية هي: عرق الملايو بنسبة 58% يليه العرق الصيني بنسبة 24% والهنود بنسبة 7% والبقية أعراق أخرى محلية وأجانب، اللغة الرسمية هي اللغة الملايوية وتنتشر اللغة الإنجليزية بقوة في المجتمع الماليزي والدين الرسمي للدولة هو دين الإسلام وتُمارس الديانات الأخرى بكل حرية. تتكون الدولة الماليزية من 13 ولاية وثلاثة مناطق فيدرالية وولايتي صباح وسراوك وتعتبر كوالالمبور العاصمة السياسية لماليزيا كما يتميز نظام الحكم بماليزيا بأنه نظام شبه ملكي، والعملة الماليزية تسمى رينجيت ويرمز لها RM وقيمة الدولار الأمريكي الواحد تعادل 3 رينجيت ماليزي، تُعتبر ماليزيا دولة صناعية بالدرجة الأولى فالتحول الإقتصادي الذي عرفته ماليزيا من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بداية الثمانينات جعلها ضمن إطار الدول الصناعية الكبرى حيث أصبحت في مرحلة التسعينات من أهم الدول المصدرة للأجهزة الكهربائية والإلكترونية، هذه الصناعة التي لازالت تشكل الأركان الرئيسية للصناعة الماليزية من حيث الإنتاج، العمالة، القيمة المضافة وعائدات التصدير، كما تعتبر ماليزيا مركز جذب للمستثمرين الأجانب.⁽¹⁾

¹- توفيق بج بج، "صناعة السياحة بماليزيا- التجربة والتحديات"، ورقة بحثية من الملتقى الدولي الثاني حول الإستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، يومي 26-27 نوفمبر 2014م.

تم تأسيس دولة ماليزيا بشكل رسمي في 16 سبتمبر 1963م وذلك كاتحاد مكون من الولايات الواقعة في شبه جزيرة مالايا وهي 13 ولاية كالآتي: برليس، قدح، بيثانج فيرق، كلنترنجاو، بهاتج، سلانجور، نجري، سميبلان، ملقا، جوهور، بالإضافة إلى ولايتي صباح وسرواك كما أن ماليزيا تعرضت للاحتلال من قبل عدة دول أوروبية كالبرتغال وهولندا وبريطانيا ثم اليابان في الحرب العالمية الثانية.



الشكل (12): خريطة دولة ماليزيا.

5-3-2 تجربة ماليزيا التنموية:

تعد التجربة الماليزية في التنمية من التجارب المهمة والجديرة بالتأمل، فخلال عشرين سنة تبدلت الأمور في ماليزيا واستطاعت أن تنهض من كبوة التخلف والتبعية، وحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001 م رصد أهم 30 دولة مُصدرة للتقنية العالية كانت ماليزيا في المرتبة العاشرة متفوقة بذلك بعض الدول المتطورة كالسويد والصين، فماليزيا نجحت في المزج بين إقتصاديات العولمة والاحتفاظ بنهج الإقتصاد الوطني لتتحول خلال فترة قصيرة من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية إلى واحدة من أكبر الدول المُصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرق آسيا، كما نجحت منذ سبعينيات القرن العشرين في تحقيق جانب كبير من الأهداف التنموية المنصمته في خططها الإقتصادية، بحيث استطاعت أن تحقق طفرة تنموية كبيرة تحسدها عليها الدول المتقدمة قبل النامية، فبعد أن كانت دولة زراعية فقيرة ما لبثت أن تحولت إلى دولة صناعية متطورة بفضل سياستها التنموية.

بدأت أولى معالم المجد الماليزي تتضح بقيادة الشاب الطموح والطبيب الماهر "مهاتير محمد" عندما تسلّم زمام المبادرة ليترأس حكومة بلاده مطلع العام 1981م، فكان الإهتمام بالسياسة التنموية في البلاد بمثابة الجوهر الأساسي لمهاتير الذي قاد البلاد في فترة ذهبية وقياسية استمرت حتى 22 عاماً حيث كان تركيزه ينصب على بناء الإنسان من أجل تحقيق تنمية بشرية متكاملة الأبعاد وتعميق الوعي والحرص الداخليين لدى كل فرد في أهمية تطوير الدولة وهو ما انعكس إيجاباً على الأفراد لأن ذلك سيؤدّد لديهم شعوراً بأنهم عناصر حقيقية وفاعلة في البناء والتنمية،⁽¹⁾ وهكذا تمكّنت ماليزيا من تحقيق فترات هائلة في التنمية كما تمكّنت من تأسيس وتطوير بنيتها التحتية وتنويع مصادر دخلها المتمثلة في الصناعة والنّفط والسياحة وغيرها إضافة إلى الاستفادة الكبيرة من الانفتاح على الخارج عبر القيام بعمليات اندماج في أسواق العولمة مع الحفاظ على ركائز تنموية ودعم الاقتصاد الوطني والمنتج المحلي.

لقد شكّلت النهضة الماليزية قصة من أروع القصص في مجال التنمية وتضرب ماليزيا المثال على ما يمكن أن يتحقق من نجاح حيث كانت لها خطوات هامة في مجال التنمية المستدامة، ولقد انتهجت إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان واهتمت أيضاً بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين وذلك عن طريق إدماج الفقر بوصفه أحد الاهتمامات الرئيسية في الإستراتيجيات الإنمائية القطاعية والوطنية وعن طريق وضع أهداف محددة لتقليل عدد الناس الذين يعيشون دون خط الفقر المحدد وطنياً وتشمل الأولويات الهامة الأخرى بالنسبة لمعظم البلدان النامية.

فالتجربة التنموية الماليزية تُعتبر ذات أهمية كبيرة حيث قدّمت ماليزيا للعالم مشروعا تنموياً معاصراً واستطاعت تحقيق معدلات نموّ أبهرت الخبراء الدوليين كما تجاوزت الأزمة المالية لسنة 1997م بنجاح كبير، فهي بحق نمثل واحدة من التجارب الناجحة في مجال تصميم وإنجاز وتنسيق السياسات الاجتماعية بين الدول النامية وقد حققت تقدماً ملحوظاً في ميدان التنمية الاجتماعية والإقتصادية والهدف الأولي من متابعة هذه التجربة هو البحث عن إطار توجيهي وإستراتيجي منها ليس بقصد إعادة تطبيقها كما حدثت بالضبط وإنما بهدف التعرف على المواقف الاقتصادية والمؤسسية والسياسية المختلفة التي تعوق إمكانية تطبيقها وذلك في إطار المفهوم الحديث للسياسة

1- نادية فاضل وعباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010، دراسات دولية، العدد 54، ص 22.

الاجتماعية كما تبلور أخيراً في ثراث دراسات التنمية وكذلك التعرف على المناهج والآليات المستخدمة في التصميم والإنجاز والتنسيق.⁽¹⁾

اليوم نعد ماليزيا في طليعة الدول التي تسمى بمُور آسيا وهي التي خرجت من أسر التخلف ودخلت في نادي الدول المتقدمة، يقوم اقتصادها على التنوع كما هو حال ثقافتها الفسيفسائية، ويعود الفضل في هذه النهضة إلى اهتمام السلطة بالمواطن قبل كل شيء، حيث أدى هذا الاهتمام إلى تبادل مشاعر الاحترام مع السلطة إذ غالباً ما تقوم الحكومة بإشراك المواطنين في النقاش حول القضايا الاقتصادية عبر المجالس التي خصصت لذلك ولهذا فإن المواطن الماليزي يشعر دائماً بأنه هو المستهدف من عملية التنمية وأن نهضة بلاده تقوم عليه كفرد قبل كل شيء، فعندما سأل أحد الاقتصاديين العرب عاملاً ماليزياً بسيطاً عن سر المعجزة التي حققها بلاده أجاب ببساطة: "لقد طلب منّا العمل لثمان ساعات في اليوم فعملنا ساعتين إضافيتين كل يوم حباً للوطن."⁽²⁾

لقد كانت مبادرات التنمية في ماليزيا مدعومة بفلسفة أنه لا يمكن اعتبار النمو هدفاً في حد ذاته وأنه لكي تستفيد كل قطاعات المجتمع ينبغي أن يوجد النمو دائماً جنباً إلى جنب مع مبدأ التوزيع المنصف (equitable) والتزمت ماليزيا بهذا الهدف من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وسريعة إلى جانب هذا توفير أكبر قدر من الموارد لصالح التنمية الاجتماعية، وتعتقد الدولة أن النمو الاقتصادي بمفرده يعد غير كافٍ لضمان الإنسجام الاجتماعي خاصة في بلد يقوم على أعراق متعددة مثل ماليزيا وكان هدف الحكومة دائماً هو ضمان أن سياسات التنمية الاجتماعية سياسات مركزة على الشعب (أفراد المجتمع) وأنه تم نسج الموارد الاقتصادية لكي تحقق الحاجات الإنسانية على نحو فعال بقدر الإمكان وظلت التنمية الاجتماعية مثل تلك التي تهدف إلى بناء حياة أفضل وتُعزز نوعيتها وجودتها هي المكون المركزي لكل أجندات التنمية الشاملة.⁽³⁾

هناك مجموعة من الملامح التي شكلت نجاح تجربة التنمية في ماليزيا وهي التركيز على ردم فجوة التفاوت الطبقي بين العرقيات المختلفة في ماليزيا، حيث تم عبر مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية رفع نصيب الفرد الماليزي من الثروة والدخل من نحو 3,5% في الستينيات إلى نحو 30% في بداية الألفية الثالثة وكان للتعليم الدور الأبرز في تحقيق هذا التغيير حيث تم إبتعاث العديد من أبناء ماليزيا للدراسة في اليابان وغيرها من البلدان المتقدمة وكان لاستفادة ماليزيا من التجربة اليابانية أثر كبير من الاستثمارات الخارجية لليابان، وقد اعتمدت ماليزيا سياسة التركيز

¹ بوريب خديجة، النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع والتحديات المستقبلية، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، الجزائر، يومي 3-4 ديسمبر 2012.

² نهضة ماليزيا، wikipedia.org/wiki، تم الإطلاع عليه يوم 2017/03/30 على الساعة 18:28.

³ بوريب خديجة، مرجع سابق.

على التصنيع للخروج من دائرة التخلف فمرت بمراحل مختلفة انتهت بأن تكون ماليزيا دولة مُصدّرة للصناعات العالية التكنولوجيا بعد أن كانت تُصدّر موادّ خام على رأسها المطاط ويفضّل هذا التوجّه ارتفعت صادرات ماليزيا من أقلّ من خمسة مليارات دولار عام 1980م إلى 100 مليار دولار عام 2002م، وعلى صعيد السياسات الاجتماعيّة نجحت ماليزيا في خفض معدلات الفقر من 49,3% من السكّان عام 1970م إلى نحو 5% في عام 2004م وحرّصت السياسات الاجتماعيّة أيضًا على توفير السكّن الملائم من خلال شراكة بين القطاع العام والخاص حيث استطاعا أن يوفّرا ما يزيد على متطلبات الخطة العامّة للدولة في هذا المجال وانخفضت معدلات البطالة في ماليزيا لتصل إلى نحو 2,7% عام 2001م وهو معدّل يُعادل أو يفوق نسبتها في العديد من البلدان.

ويمكن القول أن هناك عدّة عوامل ساعدت على نجاح تجربة ماليزيا في التنمية وهي:⁽¹⁾

- المناخ السياسي لدولة ماليزيا والذي يميّز بتهيّئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصاديّة، حيث الاستقرار.
- عنصر المشاركة والذي يعدّ العامل الأهمّ لعمليّة التنمية، ونفّص بالمشاركة مشاركة كلّ الأطراف في اتخاذ القرارات بالتشاور والنفاوض ومناقشة جميع القضايا المتعلّقة بالمصلحة العامّة، فكلّ شرائح المجتمع كانت معنيّة بعمليّة التنمية.
- الاهتمام الأكبر لمشاريع البنى التحتيّة وتخصيص ميزانيّة ضخمة لذلك، والتي تمثّل سبيل الاقتصاد إلى نموّ مستقرّ في السنوات المُقبلة، لذا فقد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحليّ.
- الاعتماد على الذات بالدرجة الأولى، وذلك من خلال الاعتماد على السكّان الأصليين للبلاد.
- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشّرات الاجتماعيّة لرأس المال البشري، من خلال تحسين الأحوال المعيشيّة والتعليميّة والصحيّة للسكّان الأصليين.
- اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخليّة في توفير رؤوس الأموال اللازمّة لتمويل الإستثمارات حيث ارتفع الإندخار المحليّ الإجماليّ بنسبة 40% بين سنة 1970م وسنة 1993م كما زاد الإستثمار المحليّ الإجماليّ بنسبة 50% خلال الفترة عينها.

1- عبد الحافظ الصّاوي، "قراءة في تجربة ماليزيا التنموية"، مجلة الوعي الإسلامي، دولة الكويت، العدد 451، الشهر 5، السنة 3، ص1.

- اِمْتِلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي.. من خلال التخطيط لماليزيا 2020م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.

- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات الاستهلاكية - الوسيطة - الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سببا ونتيجة في نفس الوقت.

- اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية مع الموازنة بين الأهداف الكمية والنوعية.

- تحقيق العدالة بين المناطق، بحيث لا يتم تنمية منطقة على حساب أخرى، فازدهرت مشروعات البنى التحتية في كل الولايات، والاهتمام بتنمية النشاطات الاقتصادية جميعها، فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي الوليد أو القطاع التجاري الإستراتيجي، وإنما تم إمداده بالتسهيلات والوسائل التي تدعم نموه وتجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى (السياحة).

- التنمية الاجتماعية: تمثل ماليزيا واحدة من التجارب الناجحة في مجال تصميم وإنجاز وتنسيق السياسات الاجتماعية بين الدول النامية وقد حققت تقدما ملحوظا في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية والهدف الأولي من متابعه هذه التجربة هو البحث عن إطار توجيهي وإستراتيجي منها فماليزيا الآن تُعَدُّ مثلا عن بلد نام ابتكر مدخله الخاص لدعم الخدمات الاجتماعية خصوصا، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، وهو مدخل تبلور عبر فترة نصف قرن تقريبا، وقد أدخلت تعديلات على الصيغة الأصلية (الأولية) للسياسة الاجتماعية في ماليزيا، تؤكد على تنمية الخدمات الاجتماعية كجزء متكامل في أجندة التنمية القومية ودعم القطاع العام والحكومة للخدمات الاجتماعية والدعم المُنصف لسكان المناطق الريفية والجماعات الفقيرة وذات الدخل المنخفض وقد ظهرت آثار هذا المدخل الماليزي في السياسة الاجتماعية في صورة تحسينات في التعليم، الصحة، الرعاية الطبية، وضمان فرص تشغيل كبرى، ومستوى عالٍ من الحماية الاجتماعية لكل السكان، وأكثر من ذلك حقق تقدما ضخما بالنظر إلى تخفيض نسبة الفقر.⁽¹⁾

لقد عملت ماليزيا منذ نهضتها على العمل على تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال المشاريع الكثيرة التي وضعتها في برامجها التنموية، وذلك من أجل توفير مختلف الخدمات من جهة وتحسين

1- بوريب خديجة، مرجع سابق.

مستوى هذه الخدمات التي يجب أن تصل للمواطن الماليزي في أحسن صورة، ذلك أن التنمية الماليزية قامت على أساس الإنسان... فهو محورها ومركزها بالدرجة الأولى ولا تقوم إلا به.

إن التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققت من إنجازات كبيرة يمكن أن تستفيد منها الدول النامية كي تنهض من التخلف والجمود، وتعد ماليزيا دولة ذات مقومات كبيرة حققت خلال العقود الماضية قفزات هائلة في التنمية حيث أصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي وكذلك في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرقي آسيا وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة ومن تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة وحققت تقدماً ملحوظاً في ميادين معالجة الفقر والبحث عن عمل والفساد وتخفيض نسب المديونية إلى حديات كبيرة.

لقد استفادت ماليزيا من الانفتاح الكبير على الخارج عبر اندماجها في اقتصاديات العولمة مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني، وترى مظاهر التقدم واضحة من خلال تحولها من بلد يعتمد بشكل أساسي على الزراعة إلى بلد مصدر للسلع الصناعية والتقنية خاصة في مجال الصناعات الكهربائية والإلكترونية، فتفريد التنمية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001م رصد أهم دولة مصدرة للتقنية العالمية وكانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من إيطاليا والسويد كما كانت تجربتها الفاتحة النجاح في مواجهة الأزمة الاقتصادية لعام 1997م والتي واجهت دول جنوب شرقي آسيا برمتها خير دليل للبرنامج الناجح الذي انتهجته من خلال التزامها بتنفيذ خطة عمل وطنية فرضت من خلالها قيوداً مشددة على سياساتها النقدية وأعطت البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ خطة طوارئ لمواجهة هروب رأس المال الأجنبي وجلب النقد الأجنبي.

3-3-5 التخطيط للتنمية في ماليزيا:

شهد الاقتصاد الماليزي طفرة هائلة من خلال " عملية تنمية سريعة خلال القرن العشرين، ففي عام 2007م كان ترتيب الاقتصاد الماليزي 29 بين أكبر الاقتصاديات العالمية مع مراعاة تعادل القدرة الشرائية كما التزمت الحكومة بالتحول الاقتصادي من الاعتماد على أعمال المناجم والزراعة إلى الصناعة وبمساعدة من اليابان انتعشت الصناعات الثقيلة خلال أعوام وأصبحت صادرات اليابان مأكينة النمو الأساسية لماليزيا."⁽¹⁾

¹- فريق علمي بمكتب الريادة للتطوير تحت إشراف: عصام بن يحي الفيلالي، التخطيط الاستراتيجي للدول، سلسلة إصدارات نحو مجتمع المعرفة، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار 29، ص50.

أَصْبَحَتْ مَالِيزِيَا بِفَضْلِ الإِسْتِرَاتِيجِيَّاتِ المَدْرُوسَةِ وَالخُطَطِ التَّنْمِيَّةِ الَّتِي انْتَهَجَتْهَا مُنْذُ حَصَلَتْ عَلَى اسْتِقْلَالِهَا عام 1958م إِلَى دَوْلَةٍ مُتَطَوِّرَةٍ بِامْتِيَّازٍ، وَبُيُومِنَ لَنَا تَقْسِيمَ مَرَحَلَةِ النُّمُو الَّتِي شَهِدَتْهَا مَالِيزِيَا إِلَى ثَلَاثِ مَرَاكِلَ مُخْتَلِفَةٍ: "فِي المَرَحَلَةِ الأُولَى الَّتِي بَدَأَتْ فِي السَّبْعِينِيَّاتِ اتَّجَهَتْ التَّنْمِيَةُ لِلإِعْتِمَادِ عَلَى دَوْرٍ كَبِيرٍ لِلقِطَاعِ العَامِّ والبَدْءِ فِي التَّوَجُّهِ التَّصْدِيرِي فِي عَمَلِيَّاتِ التَّنْصِيعِ وَتَمَّ التَّرْكِيزُ عَلَى صِنَاعَةِ المَكُونَاتِ الإِلِكْتُرُونِيَّةِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى عَمَالَةٍ كَثِيفَةٍ مِمَّا نَتَجَّ عَنْهُ تَخْفِيزُ مُعَدَّلَاتِ البَطَالَةِ وَحُدُوثِ تَحْسُنٍ فِي تَوَزِيعِ الدُّخُولِ وَالثَّرَوَاتِ بَيْنَ فِئَاتِ المُجْتَمَعِ المَالِيزِيِّ، أَمَّا المَرَحَلَةُ الثَّانِيَّةُ فَقَدْ شَهِدَتْ الخُمْسَ سَنَوَاتِ الأُولَى مِنْ عَقْدِ الثَّمَانِينِيَّاتِ تَنْفِيزَ الخُطَّةِ المَالِيزِيَّةِ الرَّابِعَةِ الَّتِي رَكَزَتْ عَلَى مِخْوَرَيْنِ هُمَا: مَوْجَةٌ جَدِيدَةٌ مِنَ الصَّنَاعَاتِ الَّتِي تَقُومُ بِعَمَلِيَّاتِ الإِحْلَالِ مَحَلِّ الوَارِدَاتِ وَالصَّنَاعَاتِ الثَّقِيلَةِ فِي إِطَارِ مِلْكِيَّةِ القِطَاعِ العَامِّ بَيْنَمَا المَرَحَلَةُ الثَّالِثَةُ الَّتِي كَانَتْ مُتَمَدِّدَةً مِنْ مُنْتَصَفِ الثَّمَانِينِيَّاتِ وَحَتَّى العَامِ 2000 م شَهِدَتْ تَنْفِيزَ ثَلَاثِ خُطَطٍ خُمْسِيَّةٍ فِي مَالِيزِيَا اسْتَهْدَفَتْ تَحْقِيقَ مَجْمُوعَةٍ مِنَ السِّيَاسَاتِ لِتَنْشِيطِ عَمَلِيَّاتِ النُّمُو الصَّنَاعِيِّ وَتَعْمِيقِ التَّوَجُّهِ التَّصْدِيرِي فِي عَمَلِيَّاتِ التَّنْصِيعِ.⁽¹⁾

لَقَدْ كَانَ التَّخْطِيطُ المَرْكَزِيَّ عَامِلًا رَئِيسِيًّا فِي الإِقْتِصَادِ المَالِيزِيِّ حَيْثُ كَانَتْ نَقَاتُ الحُكُومَةِ تُوظَّفُ تَكَرَّرًا فِي دَعْمِ الإِقْتِصَادِ وَمُنْذُ 1955م وَمَعَ بَدَايَةِ وَضْعِ الخُطَطِ الخُمْسِيَّةِ لِمَالِيزِيَا وَالْحُكُومَةِ تَسْتَعْدِمُ تِلْكَ الخُطَطُ لِلتَّدخُلِ فِي الإِقْتِصَادِ بِهَدَفِ التَّوَصُّلِ إِلَى إِعَادَةِ تَوَزِيعِ الثَّرَوَاتِ وَالإِسْتِثْمَارِ فِي البُنْيَةِ التَّحْتِيَّةِ كَمَا حَرَصَتْ الحُكُومَةُ عَلَى التَّرْوِيجِ لِلْمُؤَسَّسَاتِ الخَاصَّةِ وَمِلْكِيَّاتِهَا فِي الإِقْتِصَادِ لِذَا تَأَثَّرَ الإِقْتِصَادُ فِي الدَّوْلَةِ بِدَرَجَةٍ كَبِيرَةٍ بِالحُكُومَةِ مِنْ خِلَالِ الخُطَطِ الخُمْسِيَّةِ وَمِنْ خِلَالِ الوَكَالَاتِ الحُكُومِيَّةِ المُخْتَلِفَةِ مِثْلَ وَحْدَةِ التَّخْطِيطِ الإِقْتِصَادِيِّ وَصِنَادِيقِ الثَّرْوَةِ المُرتَبِطَةِ بِالحُكُومَةِ.⁽²⁾ وَكَانَ مِنْ بَيْنِ أَهْدَافِ خُطَطِ التَّنْمِيَّةِ الخُمْسِيَّةِ الَّتِي تَوَالَتْ مُنْذُ العَامِ 1965 م العِنَايَةُ بِالصَّنَاعَةِ وَإِنْمَائِهَا كَيْ تُحَقِّقَ البِلَادَ تَنَوُّعًا فِي الإِنْتِاجِ وَتُوجِدَ فُرْصَ عَمَلٍ لِلسَّكَّانِ المُتْرَابِدِينَ وَلِزِيَادَةِ الدَّخْلِ القَّومِيِّ وَرَفَعِ مُسْتَوَى مَعِيشَةِ الأَفْرَادِ" وَبَدَلَتْ الحُكُومَةُ المَالِيزِيَّةُ جُهُودًا كَبِيرَةً لِإِنْمَاءِ مَصَادِرِ القُوَى وَالوَقُودِ وَمَوَارِدِ المِيَاهِ وَلِمَدِّ طُرُقِ المُواصَلَاتِ مِنْ أَجْلِ إِنجَاحِ خُطَطِ التَّنْصِيعِ.⁽³⁾ وَكَانَ دَوْرُ الحُكُومَةِ المَحَلِّيَّةِ يَنْحَصِرُ فِي التَّخْطِيطِ الحَضْرِيِّ وَالمُنْشآتِ القَاعِدِيَّةِ (البُنَى التَّحْتِيَّةِ)، الإِشْرَافِ عَلَى التَّنْمِيَّةِ، الصِّحَّةِ العُمُومِيَّةِ، الحِفَاظِ عَلَى الأَمْنِ، تَرْبِيَةِ المَحِيطِ وَتَحْفِيزِ الإِقْتِصَادِ المَحَلِّيِّ.

يُمْكِنُنَا القَوْلُ أَنَّ خُطَطَ التَّنْمِيَّةِ بَدَأَتْ خِلَالَ فِتْرَةِ الإِحْتِلَالِ فِي عَامِ 1950م وَهِيَ تَتَمَحَوَّرُ حَوْلَ دَفْعِ التَّنْمِيَّةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ مِنْ خِلَالِ الإِسْتِثْمَارِ فِي قِطَاعَاتٍ مُنْتَقَاةٍ مِنَ الإِقْتِصَادِ وَبِنَاءِ البُنْيَةِ التَّحْتِيَّةِ لِذَعْمِهَا فَعَلَى سَبِيلِ المِثَالِ " شَمِلَتْ الخُطَّةُ الأَخِيرَةُ ثَلَاثَةَ قِطَاعَاتٍ هِيَ الزَّرَاعَةُ وَالصَّنَاعَةُ وَالخَدَمَاتُ

1- عبد الحافظ الصّاوي، مرجع سابق، ص2.

2- فريق علمي بمكتب الريادة للتطوير تحت إشراف: عصام بن يحيى الفيلاي، مرجع سابق، ص51.

3- نادية فاضل وعباس فضلي، مرجع سابق، ص163.

والتي لقيت إهتمامًا خاصًا لترويج الانتقال إلى أنشطة القيمة المضافة في المجالات الخاصة بتلك القطاعات وبالإضافة إلى الخطط العامة فإن الحكومة وضعت خطة تنمية تستهدف إصلاح قطاع التصنيع وتسمى "الخطة الصناعية الرئيسية" والتي تهدف إلى جعل ماليزيا واحدة من أكبر الدول التجارية وإلى بناء اقتصاد الدولة ورأسمالها البشري.⁽¹⁾

وقد أسست الحكومة وحدة التخطيط الاقتصادي في عام 1916م التي كان لها دور محوري في توجيه معافاة الاقتصاد من الكارثة المالية الآسيوية عام 1997م، والوحدة عبارة عن وكالة حكومية تعمل مباشرة تحت إدارة رئيس الوزراء المسؤولة عن توجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية تجاه الوصول بالبلاد إلى دولة متقدمة في عام 2020م من خلال عدة آليات مثل إعداد سياسات واستراتيجيات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعداد خطط قصيرة وطويلة المدى للحكومة ومشاورة الحكومة في القضايا الاقتصادية.⁽²⁾

وما إن اعتلى الطبيب "مهاتير محمد" رئيسًا للوزراء في ماليزيا لتبدأ في نفس السنة النهضة الشاملة لماليزيا، حيث أعلن للشعب بكل شفافية خطته واستراتيجيته وأطلعهم على النظام المحاسبي الذي يحكمه مبدأ الحساب والعقاب للوصول إلى النهضة الشاملة فصدقها الناس ومشوا خلفه مبدئين بقطاع الزراعة فغرسوا مليون شتلة نخيل زيت في أول سنتين لتصبح ماليزيا أولى دول العالم في إنتاج وتصدير زيت النخيل، ورسم خريطة لمستقبل ماليزيا حدد فيها الأولويات والأهداف والنتائج التي يجب الوصول إليها خلال 10 سنوات... وبعد 20 سنة حتى سنة 2020م.

لقد قرّر أن يكون التعليم والبحث العلمي هما الأولوية الأولى على رأس الأجندة، وبالتالي خصص أكبر قسم في ميزانية الدولة ليضخ في التدريب والتأهيل للحرفيين والتربية والتعليم ومحو الأمية وتعليم الإنجليزية وفي البحوث العلمية كما أرسل عشرات الآلاف من الطلاب كبعثات للدراسة في أفضل الجامعات الأجنبية. وقرّر أيضًا من خلال خطته أن يكون الدخل في عشر سنوات هو 20 مليار دولار بدلًا من 900 مليون دولار سنة 1981م ليصل الآن إلى 33 مليار سنويًا وكفي يستطيع الوصول إلى هذا الدخل، حول المعسكرات اليابانية التي كانت موجودة من أيام الحرب العالمية الثانية إلى مناطق سياحية تشمل جميع أنواع الأنشطة الترفيهية والمدن الرياضية والمراكز الثقافية والفنية لتصبح ماليزيا مركزًا عالميًا للسباقات الدولية في السيارات والخيل والألعاب المائية والعلاج الطبيعي، فتمكّن من تحقيق طفرة تجاوزت 46% عن العام الذي سبقه سنة 1996م، هذا عن قطاع السياحة أما في قطاع الصناعة بفضل المنظومة الشاملة والقفزة الهائلة في الأجهزة الكهربائية بضوابط شقافة أمام

1- فريق علمي بمكتب الريادة للتطوير تحت إشراف: عصام بن يحي الفيلالي، مرجع سابق، ص55.

2- نفس المرجع السابق، ص56.

الإستثمارات المحليّة والأجنبيّة أصبح للصّناعة الماليزيّة مكانتها العالميّة حتّى أنّها تُصاهي أكبر الدّول الصناعيّة، كما تمّ التخطيط لبناء أعلى بُرجين تَؤام في العالم " بتروناس " تضمّان 65 مركزًا تجاريًا في العاصمة كوالالمبور، وانخفض خطّ الفقر بعد أن كان بحوالي 52% من الشّعب الماليزي ليصل إلى أقلّ من 5%. واستطاع مهاتير محمد من 1981م إلى سنة 2003م أن ينقل بلده باختصار من بلد متخلف مهمل إلى دولة حضاريّة تتربّع على قمة الدّول الناهضة التي يُشار إليها بالبنان والبنبان وترافق هذا الإزدهار تضاعف دخل الفرد الماليزي من 1000 دولار عام 1981م إلى 16000 دولار سنويًا عام 2003م أمّا الإحتياطيّ النقديّ فقد ارتفع من 3 مليارات إلى 98 مليارًا ووصل حجم الصادرات إلى 200 مليار دولار. وحسب تقرير التنمية البشريّة الصادر عن البرنامج الإنمائيّ للأمم المتّحدة لعام 2001م لأهمّ 30 دولة مُصدّرة للتّكنولوجيا العالميّة جاءت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدّمة بذلك كلّ من إيطاليا والسويد والصين كما كانت تجربتها متميّزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا الشهيرة التي شهدتها العام 1997م حيث لم تتعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليّين وأخذت تُعالج أزمتها من خلال أجنّدة وطنيّة فرّضت من خلالها قيودًا صارمةً على سياستها النقديّة مُعطية البنك المركزيّ صلاحيّات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النّقد الأجنبيّ إلى الخارج.

5-3-4 خُطة "عشرين...عشرين":

ترك مهاتير محمد لمن يخلفه سنة 2003م لما قرّر أن يتّرك الحكم خريطة طريق وخُطة عمل اسمها "عشرين...عشرين" وهي ترمز إلى شكل ماليزيا سنة 2020م والتي يفترض أن تُصبح رابع قوّة اقتصاديّة في آسيا بعد الصين واليابان والهند، تُصبح دولة مُتّحدة لمُجتمع ماليزي مُعتدّ بنفسه وواثق بقدراته ومُشبع بقيم أخلاقيّة متّصلة وسلوكيّات طيّبة متينة وبنعم أعضاؤه بالعيش في مُجتمع ديمقراطيّ منحرّر ومُتسامح، متعاطف، عادل ومُنصف اقتصاديًا تقدّمي وثرّي ويتمتع بالملكيّة المطلقة لإقتصاد مُنافس ومرن، "رؤية 2020 م تُحدّد ملامح المرحلة التّنمويّة بحفّة لاحقة وهو نفس النهج الذي يتبّعهُ رجال الأعمال في ماليزيا حيث يحرصون على وضع خطط طويلة الأمد خاصّة بعد تعرّضهم للأزمة الإقتصاديّة في العام 1997م، مع عدم إغفالهم وضع خطط قصيرة المدى تُسهّم في التّحقيق المرحليّ للأهداف التّنمويّة طويلة الأمد، وهذا يُؤكّد تضحية رجال الأعمال الماليزيين بمكاسب آنيّة في سبيل تحفيوهم لأهداف مُستقبليّة في الأمد البعيد."⁽¹⁾

فروية 2020م التي يُطلق عليها باللّغة الماليزيّة (واوسان 2020) هي من أشهر الرؤى الإستراتيجيّة الماليزيّة وقد لقيت اهتمامًا كبيرًا محليًا وعالميًا وصارت إلهامًا للماليزيين وهدفت لجعل ماليزيا دولة صناعيّة مُتقدّمة بحلول 2020م وكان مهاتير محمد قد قدّمها في ورقة عملٍ بعنوان (

¹- نادية فاضل وعباس فضلي، مرجع سابق، ص173.

إطلاق مجلس العمل الماليزي (في ماي 1991م وبدأ العمل المترادف بها مع بداية الألفية الجديدة وهددت الورقة التحديات في عالم متغير سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وارتأى " مهاتير محمد " أن على ماليزيا مواجهة عدد من التحديات إن كانت تريد تحقيق الإزدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي والتضامن الاجتماعي⁽¹⁾.

الرسالة: تهدف الرسالة الوطنية إلى تركيز جهود الدولة على المجالات ذات الأولوية في تحقيق رؤية 2020م والتي تشمل التنافس على المستوى العالمي، تنمية الموارد البشرية والتضامن القومي والعلاقات العرقية وتوزيع الثروة والدخل وجودة الحياة حيث أن التركيز على هذه الأولويات يساعد على الحصول على نتائج أفضل ولها تأثير أكبر على جهود التنمية، وتتضمن الرسالة الوطنية خمسة عناصر بارزة:⁽²⁾

1- تحريك الاقتصاد إلى أعلى سلسلة القيمة: تهدف الحكومة إلى زيادة القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية القائمة وكذلك توليد أنشطة جديدة قائمة على المعرفة بصورة مكثفة ووظائف في مجال تقنية المعلومات والاتصال والتقنية الحيوية والخدمات كما تقوم الحكومة بإيجاد بيئة تشجع القطاع الخاص على تأدية دور قيادية في التنمية للبلاد.

2- الرفع من قدرات البلاد في المعرفة، والابتكار والإبداع ورعاية "عقلية من الدرجة الأولى": فنجاح ماليزيا في المستقبل يعتمد على جودة رأسماليها البشري ليس فقط في الذكاء بل أيضا في الشخصية، ولهذا فإن الحكومة تهدف على نفس المسار إلى القيام بإصلاح شامل لنظام التعليم في البلاد من الحضانة والروضة إلى مؤسسات المراحل الثلاثة والتأهيل المهني كما تهىء البيئة الملائمة لتشجيع البحث والتطوير وفي نفس الوقت يزيد التركيز على تشكيل القيم لتهيئة الأشخاص الصالحين من جميع الأوجه.

3- معالجة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية المستشرية بصورة بناءة ومنتجة: الحكومة على إيمان قاطع بالقضاء على الفقر وتوليد نمو أكثر توازنا والتأكيد على أن يتمتع الماليزيون بثمار التنمية بصورة عادلة ومنصفة.

4- إصلاح مستوى واستدامة جودة حياة الماليزيين: ستستمر الحكومة في توفير الاحتياجات الرئيسية من مياه وطاقة ومسكن ومواصلات والممتلكات الأخرى ولكن يلزم التركيز بصورة أكبر الآن على قضايا تتعلق بصيانة الموارد ورفع مستواها واستخدامها الفعال.

¹- نفس المرجع السابق، ص174.

²- فريق علمي بمكتب الريادة للتطوير تحت إشراف: عصام بن يحي الفيلالي، مرجع سابق، ص52.

5- تقوية قدرات البلاد المؤسساتية والتنفيذية: فإن نجاح الخطط يتوقف على القدرة على التنفيذ وبهذا فإن الحكومة تهدف إلى إصلاح نظام توفير الخدمات العامة على كل المستويات المختلفة كما ستعالج الحكومة القضايا المتصلة بالفساد والنزاهة في القطاع العام والقطاع الخاص وبين عامة الناس.

لا ترى ماليزيا التنمية مجرد تقدم مادي واقتصادي أو أن تحقيقها يشكل نهاية المطاف بل ترى أن التنمية قضية لا يمكن فصلها عن العدالة الاجتماعية، ولذا فإن الخطة الإستراتيجية للتنمية والتي ركزت عليها دولة ماليزيا وتعمل على تحقيقها على أرض الواقع تتناول باهتمام قضية إقامة مجتمع يتسم بالعدالة وذلك من خلال القضاء على الفقر المدقع بين كل فئات المجتمع ودون تمييز بل يجب رفع كل الماليزيين فوق دائرة الفقر وتوفير مختلف الحاجيات لهم من طعام ومسكن ومرافق صحية وتعليم راقية وغيرها من الاحتياجات الأساسية، كما تعمل الخطة على التعجيل من تنفيذ برامج تطوير وتنمية الموارد البشرية الوطنية لضمان استدامة ودعم جودة الحياة وتطوير مستوى المعيشة من أجل إقامة مجتمع نزيه والذي تتطلع إليه رؤية 2020م.

الرؤية: (1) الطريق إلى الأمام كما رسمته رؤية 2020م يرسم الخطوط العريضة لطريق ماليزيا في المستقبل لتحقيق أهداف تطويرها لتصبح دولة صناعية كما يضع القواعد التي يجب إرساؤها في المدى القصير كأساس يوضع لتسهيل الرحلة الطويلة تجاه تحقيق الهدف المنشود وهو أن تصبح ماليزيا دولة متقدمة كلية بحلول عام 2020م، فقد احتوت السياسات والإستراتيجيات في المرحلة الأولى من رؤية 2020م على أبعاد جديدة لجهود التطوير حرصا على التوازن في التنمية مع الحفاظ على السياسات الأساسية للتنمية الاقتصادية ولقد تحول التركيز من الإستراتيجية المناهضة للفقر إلى القضاء التام على الفقر المدقع، أما المرحلة الثانية لتحقيق رؤية 2020م فهي أن تصبح دولة متقدمة مشبعة بطباعتها ومزاياها الخاصة وأن يتحقق التقدم الشامل الذي يشمل الأوجه التسعة للرؤية والتقدم الذي يتمتع به الكل دون تمييز ديني أو عرقي وأن يتم بناء حضارة تقدمية ومتطورة ويتعذر على ماليزيا أن تصبح دولة مكتملة التقدم حتى تتغلب نهائيا على تحديات الإستراتيجيات التسع التي نواجهها منذ لحظة ولادتها كدولة مستقلة: (2)

أولاً: إنشاء أمة ماليزية موحدة لديها إحساس بمصير عام ومشارك إذ يجب أن تكون أمة في سلام مع نفسها متضامنة عرقياً وإقليمياً تعيش في تناغم وشراكة كاملة ومُنصِفة مُكوّنة من أمة ماليزية ذات ولاء سياسي والتزام وطني.

1- فريق علمي بمكتب الريادة للتطوير تحت إشراف: عصام بن يحي الفيلاي، مرجع سابق، ص53.

2- نفس المرجع السابق، ص54.

ثانياً: السعي إلى بناء مجتمع ماليزي محرر نفسياً وآمن ومتطور لديه إيمان وثقة بالنفس فخور عن حق بهويته وبما أنجز، مستقر بالقدر الكافي لمواجهة كل أوجه المشاكل والخلافات وعلى المجتمع الماليزي أن يكون فريداً بالسعي إلى التميز والذرية الكاملة بكل قدراته وإمكانياته غير خاضع نفسياً لأحد وموضوع إحترام من كل الناس في الدول الأخرى.

ثالثاً: تبني وبناء مجتمع ديمقراطي ناضج يمارس شكلاً من الديمقراطية الماليزية القائمة على التراضي الناضج والتي تمثل نموذجاً للعديد من الدول النامية.

رابعاً: بناء مجتمع يتميز بالسلوك الطيب ولدى مواطنيه قيم دينية وروحية قوية مصبوغة بأعلى المعايير الأخلاقية.

خامساً: بناء مجتمع متفتح ومتسامح حيث يكون فيه كل الماليزيين من كل الألوان واللحل أحراراً في الإيمان وممارسة عاداتهم وثقافتهم وعقائدهم الدينية مع الشعور بالانتماء لأمة واحدة.

سادساً: بناء مجتمع علمي مبتكر ومتقدم، ليس فقط مجتمعاً استهلاكياً يستخدم التقنية بل أيضاً مساهماً في حضارة المستقبل العلمية والتقنية.

سابعاً: بناء مجتمع حذوب ومعطاء حيث تأتي مصلحة المجتمع قبل مصلحة الفرد وحيث يدور خير الناس حول الأسرة القوية المرنة، وليس حول الفرد أو الدولة.

ثامناً: ضمان مجتمع عادل إقتصادياً حيث يكون هناك عدل وإنصاف في توزيع ثروات الأمة وحيث تكون هناك شراكة كاملة في التقدم الإقتصادي.

تاسعاً: تشييد مجتمع رخاء مع إقتصاد حيوي ومستقر ومرن وتنافسي.

ولقد خطت ماليزيا خطوات كبرى نحو تحقيق تلك الأهداف وإن لم تجعل تلك الغايات المحورية التسع تحدد أولويات الخطة في العقود القادمة، وإن المتأمل جيداً في مجتمع ماليزيا حالياً يلاحظ تحقق هذه الأهداف على أرض الواقع.

5-3-5 التخطيط وصناعة السياحة في ماليزيا:

أصبحت صناعة السياحة على المستوى العالمي واحدة من أكبر وأسرع الصناعات نمواً وتعتبر السياحة بماليزيا ثاني مصدر للدخل القومي الماليزي بعد الصناعات التحويلية، فصناعة السياحة بماليزيا تحتل مركزاً مرموقاً محلياً إقليمياً ودولياً، وبنظرة خاطفة على أرقام دراسة أعدت سنة 2012م من طرف وزارة السياحة الماليزية نجد أن عدد الزائرين لماليزيا قد قفز من 24,7 مليون زائر خلال

2011م ليصل إلى أزيد من 25 مليون سائح في عام 2012م وبمعدل زيادة يُقدَّر بـ 1,3%، وارتفعت قيمة الإيرادات السياحية لتصل إلى 60,6 مليار رينجيت سنة 2012م مقارنةً بدخل قدره 58,3 مليار رينجيت خلال 2011م، وإن تطوّر مفهوم السياحة بماليزيا من المفهوم التقليدي الذي يركّز على قضاء عطلة في جو من الاسترخاء والطمأنينة إلى مفاهيم أوسع للسياحة شملت قطاعات أخرى مثل السياحة التعليمية والسياحة العلاجية، سياحة التسوق، سياحة المؤتمرات، السياحة الرياضية وغيرها، هذا التطور أسهم في النمو السريع لهذا القطاع. "لقد أدركت ماليزيا أنّ الخدمة المميزة تصنع سمعةً طيبةً وهذه الأخيرة هي الركن الأساس في تطوير صناعة السياحة فعملت جاهدةً ضمن خطط مدروسة على صناعة سمعةً طيبةً لماليزيا فأصبحت بذلك مقصد كثير من سياح العالم وحققت بذلك مكانةً مرموقةً مقارنةً بدول أعرق منها في هذه الصناعة وما احتلالها المكانة التاسعة لأكثر الدول وجهةً من طرف السياح ضمن تصنيف منظمة السياحة العالمية للأمم المتحدة (UNWTO) لسنة 2010م وترتيب العاصمة كوالالمبور كرابع أفضل مدن للتسوق في العالم سنة 2012م لأكبر دليل على ذلك".⁽¹⁾

قرّر مهاتير محمد في قطاع السياحة أن يكون المستهدف في عشر سنوات هو 20 مليار دولار بدلاً من 900 مليون دولار عام 1981م لتصل الآن إلى 33 مليار دولار سنوياً، وليحدث ذلك استغلّ المعسكرات اليابانية التي كانت موجودة من أيام الحرب العالمية الثانية وحولها إلى مناطق سياحية تشمل جميع أنواع الأنشطة الترفيهية لتصبح ماليزيا "مركزاً عالمياً" والمدن الرياضية والمراكز الثقافية والفنية للسباقات الدولية في السيارات والخيول والألعاب المائية والعلاج الطبيعي. كما قامت ببناء المنتجعات السياحية ذات المستوى العالمي العالي في مختلف الأماكن الطبيعية الخلابة التي تزخر بها ماليزيا، ولم تتوقف صناعة السياحة هنا بل توسعت وامتدت لتشمل قطاعات أخرى لجذب السياح كتنظيم المؤتمرات والفعاليات الدولية المختلفة ومع هذا التوسع أصبحت ماليزيا منطقة جذب جديدة لسياح جدد كما أصبحت تنافس أكبر الدول تطوراً في مجال السياحة، وما تجدر الإشارة إليه أنّ مسيرة الصناعة السياحية الماليزية لم تكن سهلةً معبدةً الطريق بل واجهتها تحديات كثيرة وخاصة أنّ سوق السياحة عالمياً غير مستقرّة ووجود منافسة شرسة من كثير من الدول. فإدراكاً منها لأهمية السياحة ودورها في مجال التنمية في الوقت الراهن سطرّت دولة ماليزيا خطاً مدروسة من أجل تفعيل ورفع قطاع السياحة" ففي عام 1999م سطرّت ماليزيا بعد دراسة مستفيضة برنامجاً متنوعاً لاستقطاب السياح من مختلف أنحاء العالم سمّته "ماليزيا، آسيا الحقيقية" وكان الغرض من هذه الحملة إبراز ماليزيا كقطب سياحي مميز وذلك من خلال استضافة فعاليات ومعارض ومؤتمرات عالمية مختلفة

¹- توفيق بج، مرجع سابق.

سَحَرَتْ لَهَا الدَّوْلَةُ إمكَانَاتٍ مُعْتَبَرَةً بِتَهَيُّبَةٍ وَتَثْوِيعِ المَرَافِقِ المُتَّصِلَةِ بِالسِّيَاخَةِ، وَقَدْ حَقَّقَتْ هَذِهِ الحَمَلَةَ هَدَفَهَا وَحَصَلَتْ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الجَوَائِزِ وَالإِعْتِرَافَاتِ الدَّوْلِيَّةِ وَأَصْبَحَ شِعَارُهَا مُسَجَّلًا مَحْفُوظًا فِي دَاكِرَةِ السِّيَاخَةِ العَالَمِيَّةِ، وَقَدْ كَانَتْ قَبْلَهَا فِي عَامِ 1990م حَمَلَةٌ "زُورُوا مَالِيْزِيَا" وَالتِّي حَقَّقَتْ هِيَ الأُخْرَى نَجَاحًا مُنْقَطِعَ النَّظِيرِ فَكَانَتْ بِذَلِكَ نُقْطَةً التَّحَوُّلِ فِي صِنَاعَةِ السِّيَاخَةِ المَالِيْزِيَّةِ وَنَجَحَتْ الحَمَلَةُ فِي جَلْبِ 7,45 مَلْيُونِ سَائِحِ أَجْنَبِيٍّ مُقَابِلِ 4,85 فِي السَّنَةِ التِّي قَبْلَهَا وَبِسَبَبِ هَذَا النِّجَاحِ تَمَّ تَكَرَّرُ الحَمَلَةِ سَنَةً 1994م وَسَنَةً 2007م تَحْتَ نَفْسِ الشُّعَارِ".⁽¹⁾ كَمَا قَامَتِ الدَّوْلَةُ بِتَمْوِيلِ مَشَارِيْعِ الأُبْنَى التَّحْتِيَّةِ لِلسِّيَاخَةِ وَكَذَا تَطْوِيرِ المُنتَجَعَاتِ السِّيَاخِيَّةِ وَصِيَانَتِهَا وَتَمْوِيلِ الصَّنَاعَةِ الأَفْنَدِيَّةِ الرَّاقِيَّةِ وَبِنَاءِ الأَسْوَاقِ النَّجَارِيَّةِ ذَاتِ الجُودَةِ العَالَمِيَّةِ العَالِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ المَرَافِقِ المُتَطَوِّرَةِ، وَالتِّي شَجَعَتْ عَلَى تَطْوِيرِ قِطَاعِ السِّيَاخَةِ الذِّي أَصْبَحَ هُوَ الأَخْرَ أَحَدَ رَكَائِزِ التَّنْمِيَّةِ الأَحْصِلَةِ فِي دَوْلَةِ مَالِيْزِيَا.

هَكَذَا نَرَى مَالِيْزِيَا تَمْتَلِكُ مَقَوِّمَاتٍ مَادِيَّةٍ جَيِّدَةً اسْتِنطَاعَتْ عَنْ طَرِيْقِهَا السَّيْرِ فِي خُطَى التَّنْمِيَّةِ وَاسْتِنطَاعَتْ أَنْ تَحْتَلَّ مَوْقِعًا مَرْمُوقًا بَيْنَ دُولِ القَارَةِ الأَسْيَوِيَّةِ وَعَلَى الصَّعِيدِ العَالَمِيِّ حَيْثُ اسْتَفَادَتْ مِنَ الثَّرَوَاتِ المُخْتَلِفَةِ وَالتَّطَبُّعِ المُتَنَوِّعَةِ التِّي تَمْتَلِكُهَا أَفْصَى غَايَاتِ الإِفَادَةِ. وَالأَن تُوَدِّي السِّيَاخَةُ دَوْرًا مُهِمًّا فِي التَّنْمِيَّةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالإِجْتِمَاعِيَّةِ فِي مَالِيْزِيَا فَهِيَ بَلَدٌ جَادِبٌ لِلسِّيَاخَةِ فِي مَنطِقَةِ جَنُوبِ شَرْقِ آسِيَا، لِمَا فِيهِ مِنْ طَبِيعَةٍ سَاحِرَةٍ وَخَدَمَاتٍ مُيسَّرَةٍ فَضْلًا عَنْ تَمَنُّعِهَا بِالأَمْنِ وَالإِسْتِقْرَارِ تَبْدُلُ جُهُودًا مُنَّصَلَةً لِتَرْوِيحِ السِّيَاخَةِ عَلَى المُسْتَوِيَّاتِ المَحَلِّيَّةِ وَالخَارِجِيَّةِ لِلْمَحَافِظَةِ عَلَى هَذَا المَوْرِدِ الهَامِّ لِلنَّفْدِ الأَجْنَبِيِّ خَاصَّةً فِي ظُرُوفِ التَّبَاطُؤِ الإِقْتِصَادِيِّ العَالَمِيِّ وَأَثَارِهِ السَّلْبِيَّةِ عَلَى الإِقْتِصَادِ المَالِيْزِيِّ.

يُسَاهِمُ هَذَا القِطَاعُ فِي عَائِدَاتِ البِلَادِ مِنَ النِّقْدِ الأَجْنَبِيِّ وَمَا يُحَقِّقُ النُّمُوَّ الإِقْتِصَادِيَّ وَيَزِيدُ مِنْ مُعَدَّلَاتِ الإِسْتِثْمَارِ وَفُرْصِ العَمَلِ كَمَا يُعَزِّزُ وَضْعِيَّةَ حِسَابِ الخَدَمَاتِ فِي مِيزَانِ المَدْفُوعَاتِ وَتُوَدِّي السِّيَاخَةَ لِإِبْجَادِ المَزِيدِ مِنَ المُضَاعَفَاتِ الإِيجَابِيَّةِ فِي القِطَاعَاتِ الأُخْرَى وَالعَدِيدِ مِنَ الرِّوَابِطِ دَاخِلِ كُلِّ قِطَاعِ إِنْتَاجِيٍّ وَمَا بَيْنَ هَذِهِ القِطَاعَاتِ الإِنْتَاجِيَّةِ وَبِالتَّالِيِ فَإِنَّ إِنْفَاقَ المَزِيدِ مِنَ المَوَارِدِ لِإِنْشَاءِ وَتَأْهِيلِ البُنْيَةِ الأَسَاسِيَّةِ وَالتَّسْهِيلَاتِ الخَدْمِيَّةِ وَالمُنْتَجَاتِ الجَدِيدَةِ يُوَدِّي إِلَى إِدَامَةِ النُّمُوِّ لَيْسَ فِي القِطَاعِ فَحَسَبَ بَلِّ فِي كَامِلِ الإِقْتِصَادِ الوَطَنِيِّ.

¹ - نفس المرجع السابق.

5-3-6 مؤشرات التنمية في ماليزيا:

فَحَسَبَ تَقْرِيرِ التَّنْمِيَةِ الْبَشَرِيَّةِ الصَّادِرِ عَنِ الْبَرْنَامَجِ الْإِنَّمَائِيِّ لِلْأُمَّمِ الْمُتَّحِدَةِ لِعَامِ 2001م:⁽¹⁾

- صَادِرَاتٌ عَالِيَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ التَّقْنِيَّةِ كَنِسْبَةٍ مِنْ إِجْمَالِي صَادِرَاتِ السَّلْعِ 67,4%.
 - مُعَدَّلُ الْأُمِّيَّةِ بَيْنَ الْبَالِغِينَ (النَّسْبَةُ الْمَنَوِيَّةُ لِمَنْ تَبْلُغُ أَعْمَارُهُمْ 15 سَنَةً أَوْ لِأَكْثَرِ) 13% فِي الْعَامِ 1999م.
 - تَرْتِيبُ مَالِيزِيَا فِي دَلِيلِ التَّنْمِيَةِ الْبَشَرِيَّةِ لِعَامِ 2001م هُوَ 65، التَّقْرِيرُ يَشْمَلُ 162 دَوْلَةً مِنْ دَوْلِ الْعَالَمِ.
 - سُكَّانٌ يَسْتَخْدِمُونَ إِمْكَانَاتٍ مُلَائِمَةً مِنَ الصَّرْفِ الصَّحِي 98% فِي الْعَامِ 1999م.
 - سُكَّانٌ يَسْتَخْدِمُونَ مَصَادِرَ مِيَاهٍ مُحَسَّنَةً النَّسْبَةُ الْمَنَوِيَّةُ 95% فِي الْعَامِ 1999م.
 - الْإِنْفَاقُ عَلَى التَّعْلِيمِ كَنِسْبَةٍ مَنَوِيَّةٍ مِنَ النَّاتِجِ الْقَوْمِي 4,9% خِلَالَ الْفَتْرَةِ مِنْ 95-1997م.
 - الْإِنْفَاقُ عَلَى التَّعْلِيمِ كَنِسْبَةٍ مِنْ مَجْمُوعِ الْإِنْفَاقِ الْحُكُومِيِّ 15,4% خِلَالَ الْفَتْرَةِ مِنْ 95-1997م.
 - النَّاتِجُ الْمَحَلِّيُّ الْإِجْمَالِيُّ فِي الْعَامِ 1999م هُوَ 79 مِلْيَارِ دُولَارٍ.
 - نَصِيبُ الْفَرْدِ مِنَ النَّاتِجِ الْمَحَلِّيِّ الْإِجْمَالِيِّ لِعَامِ 1999م هُوَ 8209 دُولَارٍ.
 - صَادِرَاتُ السَّلْعِ وَالْخِدْمَاتُ كَنِسْبَةٍ مَنَوِيَّةٍ مِنَ النَّاتِجِ الْمَحَلِّيِّ 122% مِنَ الْإِجْمَالِيِّ فِي الْعَامِ 1999م.
 - وَارِدَاتُ السَّلْعِ وَالْخِدْمَاتُ كَنِسْبَةٍ مَنَوِيَّةٍ مِنَ النَّاتِجِ الْمَحَلِّيِّ 97% فِي الْعَامِ 1999م.
- "فِي دَوْلَةٍ مِثْلَ مَالِيزِيَا عِنْدَمَا يَتَحَوَّلُ مُتَوَسِّطُ دَخْلِ الْفَرْدِ مِنْ 350 دُولَارٍ سَنَوِيًّا عَامَ 1970م لِيَبْلُغَ عَامَ 1994م مُنْضَاعًا عَشْرَ مَرَّاتٍ فِي حَوَالِي رُبْعِ قَرْنٍ مِنَ الزَّمَانِ يُمَكِّنُ الْقَوْلَ بِأَنَّ هَذِهِ الدَّوْلَةَ وَأَمْثَالَهَا قَدْ قَامَتْ بِعَمَلِيَّةٍ تَنْمِيَّةٍ مُتَوَاصِلَةٍ وَأَنَّهَا قَدْ نَجَحَتْ فِي تَحْقِيقِ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ حَالِيًا بِالتَّوَامِ الْبُنْيَانِي لِلتَّنْمِيَّةِ."⁽²⁾

¹- عبد الحافظ الصاوي، مرجع سابق، ص3.

²- محمّد نبيل جامع، مرجع سابق، ص47.

وعليه فإنَّ النِّجَاحَ الإِقْتِصَادِيَّ وَالتَّنْمُوِيَّ الَّذِي شَهِدَتْهُ مَالِيْزِيَا يَعُوْدُ فِي جَانِبٍ كَبِيْرٍ مِنْهُ إِلَى الدَّوْرِ الكَبِيْرِ الَّذِي أَدَّتْهُ الدَّوْلَةُ بَدْءًا مِنْ التَّخْطِيْطِ لِلسِّيَاسَاتِ الإِقْتِصَادِيَّةِ حَتَّى مُتَابَعَةِ تَنْفِيْذِهَا وَوَضْعِ الضَّوَابِطِ المُنظَّمَةِ لِلنَّشَاطَاتِ الإِقْتِصَادِيَّةِ فِي شَتَّى المَجَالَاتِ، وَقَدْ بَرَهَنْتْ تَجْرِبَةُ مَالِيْزِيَا عَلَى صِدْقِ التَّأثيرِ الإِيجَابِيِّ لِلْحُكْمِ المَحَلِّيِّ فِي مَسَاعِي التَّنْمِيَةِ عَنِ طَرِيقِ الخُطْطِ وَالإِسْتِرَاتِيْجِيَّاتِ التَّنْمُوِيَّةِ الَّتِي مَكَّنَتْهَا مِنْ أَنْ تُصْبِحَ دَوْلَةً صِنَاعِيَّةً حَدِيْثَةً، فَقَدْ اسْتَطَاعَتْ مَالِيْزِيَا أَنْ تُقَدِّمَ نَمُوْدَجًا تَنْمُوِيًّا فَرِيْدًا عَنِ طَرِيقِ الأَخْذِ بِنِظَامِ الحُكْمِ المَحَلِّيِّ وَالَّذِي يَرْجِعُ نَشَأَتَهُ إِلَى عَهْدِ الإِسْتِعْمَارِ البَرِيْطَانِيِّ الَّذِي ظَلَّ مَا يَفْرُبُ مِنْ مِائَتَيْ عَامٍ عَنِ طَرِيقِ تَطْبِيْقِ الوَلَايَاتِ لِهَذَا النِّظَامِ. وَتُعَدُّ حِقْبَةُ رِئَاسَةِ الدُّكْتُورِ مَهَاتِيْرٍ مُحَمَّدٍ مِنَ العَامِ 1981-2003م هِيَ الحِقْبَةُ الَّتِي شَهِدَتْ انْطِلَاقَ النَّمُوْدَجِ المَالِيْزِيِّ لِلتَّنْمِيَةِ فَقَدْ تَضَاعَفَ مُتَوَسِّطُ دَخْلِ الفَرْدِ وَارْتَفَعَ رَفْعًا صَادِرَاتٍ وَحَدَّثَ نُمُوًّا مَلْحُوظًا فِي الإِسْتِثْمَارِ الأَجْنَبِيِّ وَارْتَفَعَ نَصِيْبُ الإِسْتِثْمَارِ الأَجْنَبِيِّ المُبَاشِرِ مِنَ النَاتِجِ المَحَلِّيِّ الإِجْمَالِيِّ وَهَذَا كُلُّهُ بِمُقْتَضَى عَقْدِ السَّبْعِيْنَ مِنَ القَرْنِ المَاضِي الَّذِي قَادَتْ إِلَى نَقْلِ المُسْئُوْلِيَّةِ إِلَى المُسْتَوَى المَحَلِّيِّ أَوْ مَا يُعْرَفُ بِالإِمْرَازِيَّةِ الإِدَارِيَّةِ وَنَجَحَتْ مَالِيْزِيَا مُنْذُ سَبْعِيْنِيَّاتِ القَرْنِ العَشْرِيْنِ فِي تَحْقِيْقِ جَانِبٍ كَبِيْرٍ مِنَ الأَهْدَافِ التَّنْمُوِيَّةِ المُتَضَمَّنَةِ فِي خُطْطِهَا الإِقْتِصَادِيَّةِ بِحَيْثُ اسْتَطَاعَتْ أَنْ تُحَقِّقَ طَفْرَةً تَنْمُوِيَّةً كَبِيْرَةً.

مُلخَصُ الفِصْلِ:

إنَّ التَّنْمِيَةَ لَيْسَتْ شِعَارًا يَبْرَدُّ... إِنَّهُ طَرِيقٌ يُسَلِّكُ وَعَمَلٌ يُنْفَذُ وَخَطَوَاتٌ تُتْبَعُ وَبَدْرٌ يُبْدَرُ وَنَبَاتٌ يُسْقَى وَنَمْرَةٌ تُطْفَأُ.

وَإِنَّ تَقَدُّمَ الشُّعُوبِ وَهُوُضَهَا وَتَنْمِيَّتَهَا يُقَاسُ عَلَى الفِعْلِ الحَضَارِيِّ الشَّامِلِ، وَبِقُدْرَتِهَا عَلَى تَغْيِيرِ وَاقِعِ الإِنْسَانِ وَتَنْمِيَّتِهِ فَضْلًا عَنِ مُرَاكَمَةِ النُّرُوْبِ الَّتِي تُعَدُّ وَسِيْلَةً ضَرْوِيَّةً لِتَنْفِيْذِ مُخْتَلَفِ بَرَامِجِ التَّنْمِيَةِ وَخُطْطِهَا. فَالْمُتَأَمِّلُ جَيِّدًا لِهَذِهِ الدَّوْلِ لِيُدْرِكَ جَيِّدًا أَنَّهَا لَمْ تُحَقِّقْ مَا حَقَّقَتْهُ وَلَمْ تَصِلْ إِلَى مَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ بِمَحْضِ الصَّدْفَةِ أَوْ بِضَرْبَةِ حَظٍّ جَعَلَتْهُمْ فِي دَرَجَةِ التَّطَوُّرِ الَّتِي هُمْ عَلَيْهَا، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ نَتِيْجَةَ التَّخْطِيْطِ المُحْكَمِ وَالإِسْتِرَاتِيْجِيَّاتِ الفَعَّالَةِ الَّتِي انْتَهَجَتْهَا كُلُّ دَوْلَةٍ حَسَبَ مَا تَقْنَضِيهِ ظُرُوفُهَا وَأَحْوَالُهَا.

لَقَدْ حَقَّقَتْ هَذِهِ الدَّوْلُ فِقرَاتٍ نَوْعِيَّةً هَائِلَةً فِي مَجَالِ التَّنْمِيَةِ وَعَلَى جَمِيْعِ المُسْتَوِيَّاتِ، وَتَمَكَّنَتْ مِنْ تَأْسِيْسِ بُنَى تَحْنِيْبِيَّةٍ مُنطَوْرَةٍ وَمِنْ تَنْوِيْعِ مَصَادِرِ دُخُولِهَا القَوْمِيَّةِ مِنَ الصَّنَاعَةِ وَالزَّرَاعَةِ وَالمَعَادِنِ وَالنَّفْطِ وَالسِّيَاحَةِ وَبِالتَّالِي حَقَّقَتْ لِشُعُوبِهَا تَقَدُّمًا مَلْحُوظًا فِي مِيَادِينِ مُعَالَجَةِ الفَقْرِ وَالتَّخَلُّفِ، هَذَا النِّجَاحُ التَّنْمُوِيُّ الَّذِي شَهِدَتْهُ هَذِهِ الدَّوْلُ يَعُوْدُ فِي جَانِبٍ كَبِيْرٍ مِنْهُ إِلَى الدَّوْرِ التَّدْخُلِيِّ الَّذِي أَدَّتْهُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الدَّوْلِ بَدْءًا مِنْ التَّخْطِيْطِ لِلسِّيَاسَاتِ التَّنْمُوِيَّةِ حَتَّى مُتَابَعَةِ تَنْفِيْذِهَا وَوَضْعِ الضَّوَابِطِ المُنظَّمَةِ لِمُخْتَلَفِ الأَنْشِطَةِ فِي شَتَّى المَجَالَاتِ مِمَّا مَكَّنَهَا مِنْ أَنْ تُصْبِحَ دَوْلًا صِنَاعِيَّةً حَدِيْثَةً.

وَهُنَا يَبْرُزُ الدَّورُ الْحَيَوِيُّ لِلتَّخْطِيطِ فِي تَصْحِيحِ مَسَارَاتِ التَّنْمِيَةِ بِهَدَفِ التَّغْلُبِ عَلَى الْمُعَوَّقاتِ
وَالتَّحَدِّياتِ وَتَبَيَّنَ جَلِيًّا مَزَايَا التَّخْطِيطِ فِي رَسْمِ مَنهاجِ دَقِيقٍ لِتَحْقِيقِ غَايَاتِ تَنْمُوِيَّةِ طَوِيلَةِ الأَجَلِ، فَهَذِهِ
الأُمَّمُ أَيْقَنَتْ نِلْكَ الحَقِيقَةَ فَأَحْسَنَتُ التَّخْطِيطَ وَنَفَّذَتْ بِرَامِجِ مُحَدَّدَةٍ لِلتَّنْمِيَةِ مِنْ أَجْلِ التُّهُؤِضِ بِالنَّرْوَةِ
البَشَرِيَّةِ.

الباب الثاني:

الإطار المنهجي
والميداني للدراسة

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية.

تمهيد:

1-6 مجالات الدراسة:

1-1-6 المجال الجغرافي أو المكاني.

2-1-6 المجال البشري.

3-1-6 المجال الزمني.

2-6 التعريف بميدان الدراسة.

3-6 منهج الدراسة.

4-6 أدوات جمع البيانات:

1-4-6 الملاحظة العلمية.

2-4-6 المقابلة الشخصية.

3-4-6 الوثائق الرسمية والجداول.

5-6 كيفية تحليل البيانات.

ملخص الفصل.

تمهيد:

كأنت فصول الباب الأول لهذه الدراسة قد تحدتت عن الجانب النظري لموضوع التخطيط الاجتماعي والتنمية المحلية حيث تم التطرق إلى أهمية التخطيط وعلاقته بالتنمية وكيف أن هناك عوامل عدة تعمل على إنجاز عملية التخطيط للتنمية وتأتي في مقدمتها على الإطلاق اختيار الخطط التنموية الناجعة وكذا مشاركة المواطنين في عملية التخطيط منذ مراحلها الأولى إلى نهايتها، وذلك حتى تتم عملية التخطيط بنجاح وتتحقق أهدافها المسطرة ومن ثم تتحقق عملية التنمية التي هي مطلب الجميع.

أما في هذا الفصل فسقوم بتوضيح أهم الخطوات والإجراءات المنهجية المتبعة من أجل دراسة هذا الموضوع وذلك بدءاً بمنهج الدراسة ثم إبراز أهم الأدوات المختارة في جمع البيانات دون إغفال ذكر مجالات الدراسة بما في ذلك المجال المكاني والمجال البشري والمجال الزمني، كما تم ذكر الطريقة التي تم بواسطتها عرض البيانات وأسلوب تحليلها والتعريف بالحالتين اللتين تم اختيارهما من أجل الدراسة الميدانية بهدف تفعيل الدراسة الموضوعية.

6-1- مجالات الدراسة:

يعد تحديد مجال الدراسة من الخطوات الأساسية في البحث الاجتماعي خاصة عند إجراء الجانب الميداني منه، بمعنى توضيح متى وأين يجري ومع من من أفراد المجتمع؟ ونجد أن معظم إن لم نقل كل البحوث والدراسات الاجتماعية تنفق على ثلاث مجالات رئيسية لكل دراسة وهي المجال الجغرافي الذي يحدد الإطار المكاني للدراسة والمجال البشري الذي يضم وحدات وأفراد المجتمع المبحوث وأخيراً المجال الزمني الذي استغرقته الدراسة. ووفقاً لهذا الأساس فقد تم تحديد مجالات الدراسة الحالية على الشكل التالي:

6-1-1- المجال الجغرافي أو المكاني:

ويُقصد به المجتمع الأصلي للدراسة وهو المكان أو المنطقة التي تجري فيها الدراسة، وقد تم اختيار ولاية الشلف من أجل إجراء الجانب الميداني لهذه الدراسة، وهي إحدى ولايات الغرب الجزائري وبالتحديد تم اختيار بلديتين من مجموع بلديات الولاية كحالتين تقوم عليهما الدراسة وهما بلدية الشلف وبلدية نئس السياحية وقد تم اختيار البلديتين لحصر الدراسة في مجال جغرافي محدود للتمكن من احتواء البحث بطريقة جيدة، وسوف نقدم نبذة عن الولاية وعن البلديتين المختاريتين من أجل التعريف بها وإعطاء بعض المعلومات حول طبيعة وخصائص المجال المكاني وللاستزادة يمكن الاطلاع على الملاحق والصور.

6-1-2- المجال البشري:

باعتبار أن موضوع دراستنا يتناول دور التخطيط في التنمية المحلية فإن المجال البشري لدراستنا يتمثل في جميع المواطنين والأفراد الذين تشملهم وتمسهم عملية التنمية في ولاية الشلف.

6-1-3- المجال الزمني:

اعتمد المجال الزمني للدراسة امتداداً يتوافق مع الطبيعة المنهجية للدراسة وقد استغرق حوالي 40 شهراً مقسمة بين الدراسة النظرية الميدانية كما تخللتها الدراسة الاستطلاعية وقد تمت كما يلي:

- تحديد التوجه النظري للدراسة في ضوء الدراسة الاستطلاعية التي تشكل رافداً ضرورياً في الخطة العلمية للكثير من الدراسات وقد كانت في الفترة الممتدة بين جانفي وسبتمبر 2015م (جمع المادة العلمية).

- إعداد خطة الدراسة الميدانية وتصميم أدوات جمع البيانات في صورتها الأولية وكان هذا في الفترة الممتدة بين جانفي وجوان 2016م واستمرت من خلال المراجعة والتعديل إلى أواخر مراحل الدراسة.

- مرحلة بداية الإتصال بمجتمع البحث مع إجراء الزيارات الميدانية والتعرف على المسؤولين المحليين قصد جمع المعطيات والإحصائيات وقد تمت في الفترة مابين جوان وديسمبر من سنة 2016م.

- مرحلة اختيار الحالتين اللتين سوف يتم دراستهما وكان ذلك في جانفي 2017م.

- تم في سنة 2017م الحصول على الوثائق المراد تحليلها بعد الحصول على رخصة إجراء الدراسة الميدانية، ومن ثم قامت الباحثة بإجراء العديد من الخرجات الميدانية في كل من بلدية الشلف وبلدية تنس وتم الإلتقاء ببعض الأعضاء الفاعلين في كلتا البلديتين وإجراء مقابلات معهم، كما قامت الباحثة بإجراء عدة زيارات لميناء تنس حيث تم الإستماع إلى بعض الموظفين الفاعلين فيه فضلاً عن الحصول على معلومات ووثائق تخص الميناء استعنا بها لاحقاً في التحليل، وقد استغرقت هذه العملية طوال شهور السنة حتى بداية سنة 2018م أين بدأ التحليل وكذا إتمام الجزء النظري إلى غاية شهر أفريل من نفس السنة.

6-2- التعريف بميدان الدراسة:⁽¹⁾

- لمحة تاريخية حول الولاية : تقع ولاية الشلف في منطقة عبور أين تتلاقى تفاعلات وسط وغرب البلاد وقد قدم إقليم الولاية فائدة إستراتيجية وإقتصادية لتاريخ بلادنا، هذا الإقليم تم تعميده قديماً، كما تدل على ذلك آثار مختلف الحقب التاريخية ويتأكد قدم سكان البربر إلى العصر الحجري الأخير، وتتمثل مدينة تنس (كرتينة) سوق تجاري تم إنشاؤه من طرف الفينيقيين في القرن الثامن الميلادي.

¹- تم الحصول على المعلومات من الجهات الرسمية أثناء الخرجات الميدانية المتكررة لمقر الولاية ومقر كل من بلدية الشلف وبلدية تنس.

وقد تأثرت المنطقة الساحلية والسهول بالحضارة القرطاجية، ففي القرن الثالث قبل الميلاد وجدت الولاية نفسها تحت وطأة ممالك الأمازيغية (ماسيسيليا وماسيلا) متحملة سيطرة هذه أحياناً وتلك أحياناً أخرى إلى غاية توحيد نوميديا من طرف ماسينيسا وذلك قبل الإحتلال المباشر. كما تأثرت كذلك بالرومان وبواسطة الإمبراطور (أوقست أوكتاف) حيث أسس بعد 33 سنة قبل الميلاد مستعمرة في تنس بمساعدة فدماء جنود المنطقة الثانية الرومانية.

ومع يوبا الثاني أصبحت الولاية مصدر ثروة فلاحية لموريطانيا القيصرية حيث أن الإحتلال الروماني مس الساحل والسهول، أما القبائل الجبلية للظهرة والونشريس بقيت مستقلة، وبالنسبة لمدينة الشلف (كاستلوم تانجيتانيوم) فقد كانت عبارة عن موقع عسكري لمراقبة القبائل المتوحشة، كما شيدت الكنائس الرومانية في القرن الثالث الميلادي مع القديس (ريبازاتيسش).

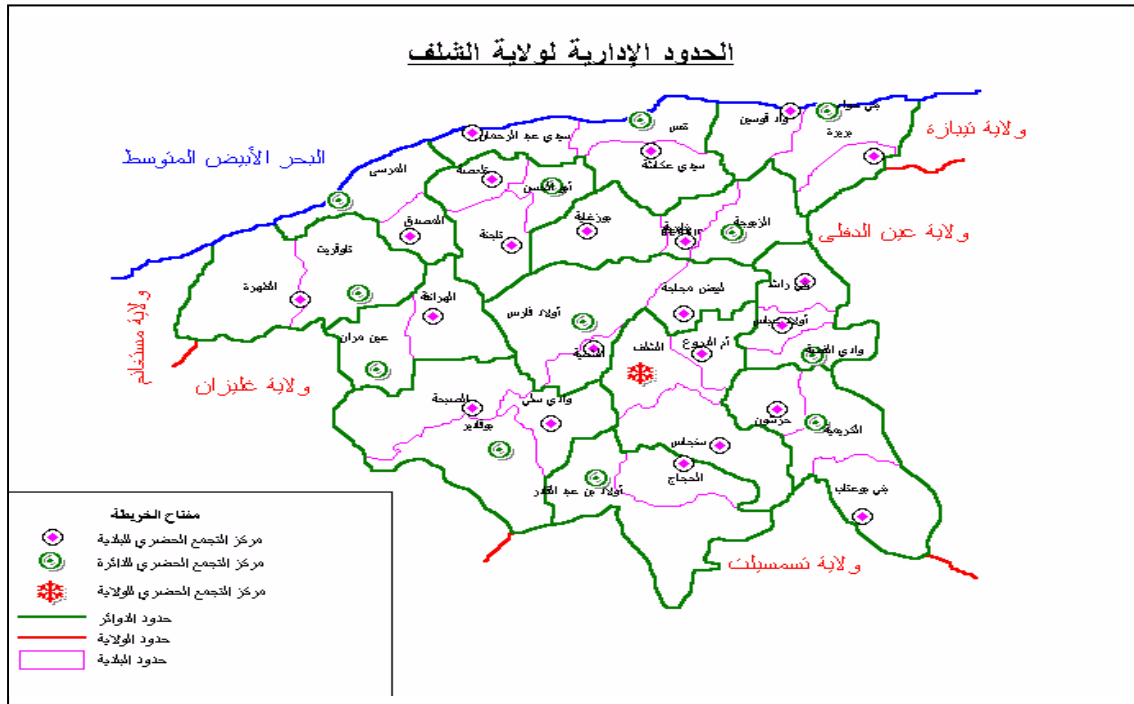
وفي القرن الخامس الميلادي شكّل إقليم الولاية المركب الأساسي للمملكة المستقلة الأمازيغية للونشريس (Les Djeddars) ومع الفتح الإسلامي دخل المسلمون المنطقة بين سنتي 675 و682 الميلادي (53-62) تحت قيادة أبو المهاجر أبو دينار، وقد عمرت أساساً من طرف الزناتيين والمغزوة ثم انتقلت السلطة إلى بني رستم بني عبيد بني حماد، المرابطين، الموحدين، وأخيراً بني زيان. وفي بداية القرن الأول الميلادي، استقبلت مدينة تنس عدداً من مهاجري الأندلس مع انحطاط المملكة الزيانية وأصبحت جمهورية مستقلة مع مولاي بن عبد الله وحميد العبد من قبيلة عريية قبل إحتلالها من طرف الإسبان تم تحريرها عن طريق الأخوين العثمانيين عروج وخير الدين سنة 1517م وفي العهد العثماني فسّمت المنطقة إلى مقاطعات إدارية (دار السلطان بالنسبة لتنس وبائليك التيطري بالنسبة للجزء الشرقي وبائليك الغرب).

بعد سنة 1830م وقعت المنطقة تحت حكم الإستعمار الفرنسي بعد مقاومة عنيدة في السهول تحت قيادة الأمير عبد القادر وأحياناً في جبال الظهرة والونشريس عن طريق محمد بن عبد الله الملقب ببومزة بعد مجازر شعبية مؤلمة ارتكبتها الضباط الدمويون (كاسانت أرنو، بيليسيه كافينياك). أثناء الثورة المسلحة 1954م أصبحت المنطقة الثانية (02) تابعة للولاية الرابعة ودفعت فلذة أكبادها من أجل تحرير الوطن والإستقلال.

ومن الناحية الثقافية ساهمت الولاية في إثراء الحضارة العربية الإسلامية وذلك عن طريق كتابها وشعرائها وعلمائها كإبراهيم بن خلف بن عبد السلام وأبو إسحاق التنسي محمد بن الجبالي، أبو عبد الله التنسي، أبو الحسن بن خلف التنسي وضريح سيدي محمد بن بهلول، علي المجاجي (940-1002م) وعبد الرحمان المجاجي.

- خصائص الإقليم:

- لمحة جغرافية: تمتاز الولاية بموقع جغرافي إستراتيجي هام، حيث تقع في الشمال الجزائري، تربط بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، كما تعبرها طرق وطنية هامة، منها الطريق الوطني رقم 11 الذي يعبر الولاية من الناحية الساحلية والطريق الوطني رقم 19 يعبر تراب الولاية من الناحية الجنوبية إلى الناحية الشمالية تقع على الحدود التالية:
- شمالاً: البحر الأبيض المتوسط.
- جنوباً: ولاية تيسمسيلت.
- شرقاً: كل من ولايتي عين الدفلى وتيبازة.
- غرباً: كل من ولايتي غليزان ومستغانم.
- إضافة إلى ذلك تقع ولاية الشلف في المناطق الزلزالية التي تمتد من الأصور إلى تزيكيا.



الشكل (13): حدود ولاية الشلف.

- التّضاريس: تنقسم تضاريس الولاية إلى أربعة (04) مناطق طبيعية:

- شمالاً: مرتفعات جبال الظهرة.
- جنوباً: سلسلة جبال الوئشريس.
- وسطاً: السهول.
- المنطقة الساحلية: يمتد الشريط الساحلي على مسافة مقدرة بـ 120 كلم.

- **المناخ:** يَتَمَيَّزُ هَذَا الإقْلِيمُ بِمَنَاحٍ مُتَوَسِّطِي حَارٍّ صَيْفًا وَمُعْتَدِلٍ شِتَاءً، حَيْثُ تَصِلُ أَدْنَى دَرَجَةِ حَرَارَةِ إِلَى 11,8 دَرَجَةِ (فَصَلِ الشِّتَاءُ) وَأَفْصَى دَرَجَةِ إِلَى 30,1 دَرَجَةِ (فَصَلِ الصَّيْفُ).
- **لَمَحَاحَةٌ دِيمُغْرَافِيَّة:** عَرَفَ سُكَّانُ وِلَايَةِ الشَّلْفِ مُنْذُ أَوَّلِ إِحْصَاءِ السُّكَّانِ بِالْجَزَائِرِ المُسْتَقْبَلَةَ زِيَادَةً مُلْحُوظَةً حَيْثُ بَلَغَ عَدَدُ السُّكَّانِ سَنَةَ 1966م إِلَى 339161 نَسَمَةً بِنِسْبَةِ 2,82% مِنَ المَجْمُوعِ الوَطَنِيِّ لِلسُّكَّانِ (12022000 نَسَمَةً). وَفِي سَنَةِ 1977م وَصَلَ عَدَدُ سُكَّانِ وِلَايَةِ الشَّلْفِ 492807 نَسَمَةً بِنِسْبَةِ 2,90% مِنَ المَجْمُوعِ الوَطَنِيِّ لِلسُّكَّانِ (16918000 نَسَمَةً) بِمُعَدَّلِ سَنَوِي يُقَدَّرُ بِـ 3,5% أَكْبَرَ بِقَلِيلٍ عَنِ مُعَدَّلِ النُّمُوِّ الوَطَنِيِّ 3,21%. وَفِي سَنَةِ 1987م قُدِّرَ عَدَدُ سُكَّانِ الوِلَايَةِ بِـ 680147 نَسَمَةً بِنِسْبَةِ 2,90% مِنَ المَجْمُوعِ الوَطَنِيِّ لِلسُّكَّانِ (23474000 نَسَمَةً) بِالمُقَابِلِ خِلَالَ هَذِهِ الفَتْرَةِ عَرَفَ مُعَدَّلُ النُّمُوِّ السَّنَوِيِّ تَرَاجُعًا خَفِيفًا عَلَى مُسْتَوَى الوِلَايَةِ (03%) بِالمُقَارَنَةِ مَعَ الفَتْرَةِ السَّابِقَةِ (1966-1977م). وَحَسَبَ تَعْدَادِ السُّكَّانِ وَالسَّكَنِ لِسَنَةِ 1998م وَصَلَ عَدَدُ سُكَّانِ الوِلَايَةِ إِلَى 858695 نَسَمَةً مَا يُعَادِلُ 2,95% مِنَ المَجْمُوعِ الوَطَنِيِّ أَمَّا مُعَدَّلُ النُّمُوِّ السَّنَوِيِّ الوِلَايَةِ فُقَدَّرَ بِـ 2,21% فَاقَ نِسْبِيًّا مُعَدَّلَ النُّمُوِّ الوَطَنِيِّ 1,52% وَحَسَبَ آخِرِ تَعْدَادِ السُّكَّانِ وَالسَّكَنِ لِسَنَةِ 2008م وَصَلَ عَدَدُ سُكَّانِ الوِلَايَةِ إِلَى 1013718 نَسَمَةً أَمَّا مُعَدَّلُ النُّمُوِّ السَّنَوِيِّ الوِلَايَةِ فُقَدَّرَ بِـ 1,70% الَّذِي فَاقَ نِسْبِيًّا مُعَدَّلَ النُّمُوِّ الوَطَنِيِّ 1,60% كَمَا إِحْتَلَّتْ وِلَايَةُ الشَّلْفِ المَرْتَبَةَ السَّابِعَةَ مِنْ حَيْثُ عَدَدِ السُّكَّانِ. وَقَدْ وَصَلَ تَقْدِيرُ عَدَدِ سُكَّانِ الوِلَايَةِ إِلَى غَايَةِ 2014/12/31م إِلَى 1149831 نَسَمَةً بِكثَافَةٍ سُكَّانِيَّةٍ قُدِّرَتْ بِـ 282 ساكن/كم² أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلتَّوْزِيعِ الجُغْرَافِيِّ لِلسُّكَّانِ فَإِنَّ وِلَايَةَ الشَّلْفِ تَتَمَيَّزُ بِتَمَرُّكُزِ السُّكَّانِ فِي التَّجْمَعَاتِ الحَضْرِيَّةِ (181 تَجْمَعٌ حَضْرِيٌّ) حَيْثُ قُدِّرَ عَدْدُهُمْ بِـ 904225 نَسَمَةً، أَيُّ مَا يُعَادِلُ نِسْبَةَ 78,67%.
- **التَّعْرِيفُ بِالحَالَةِ الأُولَى:** بَلَدِيَّةُ الشَّلْفِ هِيَ عَاصِمَةُ الوِلَايَةِ وَتَقَعُ بَلَدِيَّةُ الشَّلْفِ وَسَطَ عُبُورِ بَيْنِ الشَّرْقِ وَالغَرْبِ حَيْثُ تَمْتَدُّ عَلَى طُولِ الطَّرِيقِ الوَطَنِيِّ رَقْمُ 04 الرِّابِطِ بَيْنَ الجَزَائِرِ وَوَهْرَانَ. يَحْدُهَا شَمَالًا كُلُّ مِنْ بَلَدِيَّتَيْ أَوْلَادِ فَارَسِ وَالأَبْيَضِ مَجَاجَةَ وَشَرْقًا بَلَدِيَّةُ أُمِّ الدَّرُوعِ وَغَرْبًا كُلُّ مِنْ بَلَدِيَّتَيْ وَادِي سَلِي وَالشَّطِيبَةِ وَمِنْ الجَنُوبِ بَلَدِيَّةُ سَنَجَاسِ، كَمَا أَنَّ البَلَدِيَّةَ تَنْقَسِمُ إِلَى عِدَّةِ جِهَاتٍ هِيَ:
- * الجِهَةُ الشَّمَالِيَّةُ: حَيَّ الحُرِيَّةِ، الشَّفَّةِ، المَوَافِقِيَّةِ، الشَّوِيَّاتِ الشَّرَايِطِ.
 - * الجِهَةُ الغَرْبِيَّةُ: الشَّرْفَةُ، حَيَّ بِنِ سُونَةَ، حَيَّ الأَوْلَمِيَّيِ، الحَمَادِيَّةِ، حَيَّ مَوَانَ.
 - * الجِهَةُ الشَّرْقِيَّةُ: حَيَّ النُّصْرِ، الرَّادَارِ، أَوْلَادِ مُحَمَّدِ القَدِيمَةِ.
 - * الجِهَةُ الجَنُوبِيَّةُ: الحُسَيْنِيَّةِ، حَيَّ السَّلَامِ.
 - * وَسَطُ المَدِينَةِ.

كما يُمكن تصنيفها إلى عدة مناطق كما في الجدول التالي:

أنواع المناطق	المساحة ب: كلم ²
المناطق الحضرية	2255
المناطق الريفية	10328

الشكل (14): تصنيف مساحة الشلف حسب المناطق.

تحتل بلدية الشلف موقعاً إستراتيجياً سهلياً حيث يتوسطها وادي الشلف الذي يُعتبر نقطة عبور بين الشرق والغرب، ويتميز هذا الإقليم بمناخ متوسطي حار صيفاً ومعتدل شتاءً حيث تصل أدنى درجة حرارة إلى 13,1 درجة (فصل الشتاء) وأقصى درجة إلى 41,1 درجة (فصل الصيف).
تترجع بلدية الشلف على مساحة تصل إلى 126 كلم² كما يُقدر عدد سكان بلدية الشلف 200104 نسمة منها: 99448 نسمة ذكور / 100656 نسمة إناث، وكثافة سكانية 1590 ساكن/كلم².
- توزيع السكان حسب التثنت:

البلدية	إسم التجمعات الثانوية	عدد السكان	
الشلف	تجمع حضري لمركز البلدية	173815	
	تجمعات	شويات	1291
		شقة شرايط	9628
		موافقية التفارقة	6249
		برانسية العرايزة	1953
		رامولة مخاطرية	2956
مناطق مبعثرة	4212		
	المجموع البلدي	200104	

جدول رقم (15): توزيع السكان حسب التثنت في بلدية شلف.

- التعريف بالحالة الثانية: (بلدية تنس) تنس هي إحدى بلديات ولاية الشلف والتي تصل مساحتها الإجمالية إلى 101 كلم² ويعيش فيها ما يزيد عن 35 ألف نسمة ويصل ارتفاعها إلى 779 متراً فوق مستوى سطح البحر، تحتل مدينة تنس مكانة هامة لموقعها الإستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط ولاحتوائها على إمكانات طبيعية وهياكل قاعدية وسياحية ومعطيات تاريخية هامة يمكنها من أن تكون منطقة سياحية بامتياز. تبعد مدينة تنس 53 كلم عن عاصمة الولاية الشلف وهي مدينة ساحلية تاريخية يرتبط اسمها بالبحر والتاريخ معاً، فلا تزال الأسوار والمقابر والقصور والحمامات

والآثار شاهدة على أن الفينيقيين والرومان والأندلسيين والأثراك القادمين من وراء البحر كلهم تركوا بصماتهم واضحة في هذه المدينة من خلال القصبّة العتيقة والمنارة والميناء وبقايا معالم أثرية مختلفة تُضاف إلى جمال الطبيعة الإلهي والمغارات التي استغلها الإنسان القديم في عيشه، كلها معالم سياحية ثرائية تنتظر الإهتمام بها في غير فترة الصيف وسياحة الشواطئ.

الأسوار والأضرحة في تونس تشهد بدورها عن العصر الروماني والفينيقي مثل الآثار الرومانية لقلعة أولاد عبد الله التي صنفت كنزاً وطني عام 1905م حيث أن تشييد المدينة التي كانت تُسمى كارتينة (Carthenna) أو (CARTHENNAS) يعود إلى القرن الثاني عشر قبل الميلاد حيث كانت منطقة تجارية فينيقية وأصبح اسمها تونس Ténés منذ عصر المماليك البربرية التوميديّة حيث كانت في الحدود الشرقية فوضعت تحت قيادة سيفاكس في نهاية القرن الثالث قبل الميلاد، ثم شهدت سيطرة القرطاجيين تحت حكم ماسينيسا بين 203 و 193 قبل الميلاد. وفي العام 33 ميلادية أصبحت مستوطنة رومانية وأعطيت اسم كارتن Carten حيث جعلها أغسطس مستعمرة للتدريب العسكري لجنود الفيلق الروماني الثاني وتم العثور في نفوس الفسيفساء الرومانية على كايوس فلسيئوس أبتائوس وهو جندي من الفيلق.

6-3 منهج الدراسة:

للبحث العلمي أهمية فُصوى في حياة الأمم وحضارة الشعوب فهو طريق الأجيال نحو تحقيق غد أفضل، وهو معبر الدول من التخلف والتخبط والعشوائية إلى التقدم والتخطيط والتنمية، وما من أمة أخذت به إلا أوصلها إلى ما نبتغيه من رفاهية لشعبها ورفعة وسيادة لمواطنيها واحترام ورهبة بين الأمم، ويقاس تقدم الأمم وتطورها بقدر ما توصلت إليه من حقائق واكتشافات أسهم البحث العلمي في التوصل إليها وتحققها ومن ثم فإن تطور أدوات البحث ومناهجه وتعمقها وانتشارها لتشمل مختلف جوانب الحياة الإقتصادية والاجتماعية والنشاط الإنساني بصفة عامة قد أسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق التقدم المنشود وأن تقدم أساليب البحث العلمي ومناهجه وأدواته لهو السبيل لتحقيق التطور والنهضة. فنقدم العلم مقترن بتقدم المناهج وهنا يقول ديكارت " لا نستطيع أن نفكر في بحث حقيقة ما إذا كنا سنبحثها بدون منهج لأن الدراسات والأبحاث بدون منهج تمنع العقل من الوصول إلى حقيقة".⁽¹⁾ من المعروف أن هناك مناهج عديدة تستخدم في البحث العلمي، وإن طبيعة الموضوع تفرض علينا نوع المنهج المتبع، وبالتالي فإن المناهج تختلف باختلاف المواضيع ولا يمكن نهج منهج واحد لجميع المواضيع فهذا يعدّ ضرباً من الخيال، كما لا يمكن تصور دراسة دون منهج واضح يتم وفقاً لقواعده دراسة المشكلة محور البحث وتحليل أبعادها ومسبباتها ومعرفة جوانبها وتأثيرها وتأثيرها

¹ مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،

بالظواهر المحيطة بها "فالبحث دون منهج علمي موضوعي يرتبط بالواقع العملي أو بالبيئة البحثية يصبح عامل إغتراب وإنزال حيث يتحول إلى درب من دروب التفكير التنبؤي الذي يحتاج إلى واقع عملي يؤكد سلامة ويؤيد صحة نتائجه." (1)

فالمناهج تختلف باختلاف الموضوعات المبحوثة من طرف الباحثين الذين بإمكانهم إتباع مناهج علمية مختلفة، ويمكن تعريف المنهج العلمي بأنه: "عبارة عن أسلوب من أساليب التنظيم الفعالة لمجموعة من الأفكار المتنوعة والهادفة للكشف عن حقيقة تشكل هذه الظاهرة أو تلك." (2) وقد جاء في مفهوم المنهج: "المنهج هو الأداة وهو الوسيلة التي تعتمد وتتركز عليها المجتمعات في تحقيق أهدافها ومكانها داخل وخارج المؤسسات التربوية التعليمية حيث يمارس المتعلمون كل قيم ومبادئ وتصورات المجتمع الذي يعيشون فيه وينتمون إليه مستخدمين كل ما يملكون من قدرات بدنية وعقلية وخلفيات ثقافية لغرض تحقيق ما يصبون إليه من توجهات وطموحات وتطلعات تسعدهم وتسعد مجتمعاتهم فينقدّم ويرقى بأفراده." (3)

والمقصود بمنهج البحث العلمي: "هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث في دراسة أو تتبع ظاهرة من الظواهر أو مشكلة من المشاكل أو حالة من الحالات بقصد تشخيصها أو وصفها وصفاً دقيقاً وتحديد أبعادها بشكل شامل يجعل من السهل التعرف عليها." (4)

فالمنهج العلمي هو: "أسلوب فني يتبع في تقصي الحقائق وتباينها ويحتوي على عناصر التشويق التي تحفز القراء على البحث وتمكنهم من التعرف على أسرارها ولهذا لم تكن المناهج قوالب ثابتة تستوجب التقيد بها كما يعتقد البعض بل هي أساليب تختلف بالضرورة من موضوع إلى آخر ومن باحث إلى آخر وحسب الظروف الزماني والمكاني والفلسفة التي دفعت الباحث إلى اختيار الموضوع والبحث فيه." (5)

¹ - محسن أحمد الخضيرى ومحمد عبد الغنى معوض، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1992، ص 41.

² - محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للطباعة والنشر، 1999، ط 2، ص 35.

³ - مروان عبد المجيد إبراهيم، مرجع سابق، ص 61.

⁴ - محسن أحمد الخضيرى ومحمد عبد الغنى معوض، مرجع سابق، ص 42.

⁵ - مروان عبد المجيد إبراهيم، مرجع سابق، ص 64.

وَيُعرَفُ الدُّكْتُورُ جَمالَ زكيَ بِأَنَّهُ: "الوسيلة التي يُمكننا عن طريقها الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة الحقائق في أي موقف من المواقف ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى وتعميمها لنصل إلى ما نطلق عليه اصطلاحاً "نظريّة" وهي هدف كل بحثٍ علمي".⁽¹⁾

وبما أن اختيار منهج الدراسة يتوقف أساساً على طبيعة الموضوع وأهدافه - كما سبقت الإشارة إليه- لم نكنف بمنهج واحد وإنما استعنا بعدة مناهج نخدم الموضوع الذي بين أيدينا فقد رأينا أن نعتمد على مناهج متعددة تتمثل فيما يلي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** يُعتبر من أكثر المناهج المتبعة في الدراسات الاجتماعية على الإطلاق وإن المتبّع لتطور العلوم الاجتماعية يستطيع أن يلمس الأهمية التي يحتلها المنهج الوصفي في هذا التطور ويرجع ذلك إلى ملاءمته لدراسة الظواهر الاجتماعية لأن هذا المنهج يصف الظواهر وصفاً موضوعياً من خلال البيانات التي يتحصّل عليها باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي⁽²⁾. يهدف هذا المنهج إما إلى رصد ظاهرة أو موضوع مُحدّد بهدف فهم مضمونها أو مضمونه أو قد يكون هدفه الأساسي تفويماً وضع معين لأغراض عملية، ويُمكن تعريفه: "بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع مُحدّد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما يسجّم مع المعطيات الفعلية للظاهرة".⁽³⁾ فالمنهج الوصفي تمّ اعتماده في الإطار المفاهيمي لمعرفة التنمية والتنمية المحلية والتخطيط أما التحليلي تمّ من خلاله تحديد دور التخطيط في التنمية المحلية من خلال استقراء وتحليل المعلومات المتحصّل عليها والوثائق، وهو من المناهج التي يكثر استعمالها في البحوث الاجتماعية وفي هذا المجال يُذكر (سكينس) Scates في معرض حديثه عن الدراسات الوصفية بقوله: "يزاد بالدراسات الوصفية ما يشمل جميع الدراسات التي تهتم بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بطبيعة وبوضع جماعة من الناس أو عدد من الأشياء أو مجموعة من الظروف أو فصيلة من الأحداث أو نظام فكري أو أي نوع آخر من الظواهر التي يُمكن أن يرغب الشخص في دراستها".⁽⁴⁾

¹ نفس المرجع السابق، ص 68.

² مانيو جيدير، منهجية البحث (لدليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه)، ترجمة: ملكة أبيض، د د ن، د ت، د ط، ص 100.

³ محمد عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص 46.

⁴ مروان عبد المحيد إبراهيم، مرجع سابق، ص 125.

فالمنهج الوصفي يعتمدُ بالأساس على استعراضِ خصائص ومميزات ما من خلالِ دراسةٍ تفصيليةٍ ويهدفُ للولوجِ إلى حقيقةِ الظاهرة المدروسة وبلوغِ هذه الحقيقة كما يقومُ المنهج الوصفي على جمعِ الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصولِ إلى تعميماتٍ مقبولة، أو هو دراسةٍ وتحليلٍ وتفسيرِ الظاهرة من خلالِ تحديدِ خصائصها وأبعادها وتوصيفِ العلاقاتِ بينها، بهدفِ الوصولِ إلى وصفٍ علميٍ متكاملٍ لها".⁽¹⁾ فهو يصفُ الظاهرة كما هي بكلِّ جزئياتها وتفصيلها الدقيقة بمعنى أنه يعتمدُ على الوضع القائم أي ما هو كائن وتحددِ الظروف والعلاقاتِ الموجودة بين المتغيرات.

والمنهج الوصفي هو منهجٌ يقومُ على جمعِ البيانات وتصنيفها وتبويبها ومحاولة تفسيرها وتحليلها من أجلِ قياسِ ومعرفةِ أثر وتأثيرِ العواملِ على إحداثِ الظاهرة محلِّ الدراسة بهدفِ استخلاصِ النتائج".⁽²⁾ " ولا يقتصرُ المنهج الوصفي على التعرفِ على معالمِ الظاهرة وتحديدِ أسبابِ وجودها وإنما يشملُ تحليلَ البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصلِ إلى وصفٍ دقيقٍ للظاهرة ونتائجها".⁽³⁾ وقد تمَّ استخدَامُ المنهج الوصفي في الجزء النظري من خلالِ المراجع والرسائل العلمية والدراسات العربية والأجنبية المتخصصة والتي تناولتِ التخطيط للتنمية، وذلك بسردِ مختلفِ المفاهيم والتعريفات والذي استُخدمت فيه العديد من المصطلحات التي تصفُ التخطيط والتنمية وفي تحليلِ مختلفِ المفاهيم المترابطة وكذا التحليل السوسولوجي والتعليق على الوثائق والمعلومات المتحصّل عليها.

ومن البحوث التي يستخدِمها المنهج الوصفي والتي استعنا بها:

- منهج دراسة الحالة: إن منهج دراسة الحالة هو وسيلة لفهم التفاعل الذي يحدث بين العوامل التي تؤدي إلى التغيير والنمو والتطور على مدى فترة من الزمن وهي تتكامل مع عملية خدمة الفرد التي تهدف إلى العلاج اعتماداً على ما تقدّمه لها دراسة الحالة ولهذا تستخدم هذه الطريقة ما تستخدمه المناهج الأخرى من وسائل لجمع البيانات للاستفادة منها في التشخيص وبهذا فإن منهج دراسة الحالة يمكننا من أن نكون نظرة كلية شاملة عن الحالة التي ندرسها والحالات المشابهة لها بحيث تؤدي دراسة عدد من الحالات وتجميع البيانات والمعلومات بطريقة علمية سليمة. فأسلوب دراسة الحالة هو من بين الأساليب التي تعتمد عليها البحوث الوصفية كثيراً، كما أنه يقع بالجوار من الأسلوب الثاني

¹ - مانيو جيدير، مرجع سابق، ص 100.

² - محسن أحمد الخضيرى ومحمد عبد الغني موعوض، مرجع سابق، ص 52.

³ - مانيو جيدير، مرجع سابق، ص 101.

الذي هو أسلوب الدراسة المسحية أي أن دراسة الحالة هو الآخر نوع من الدراسة المسحية فقط أن الفارق بين الأسلوبين هو أن الدراسة المسحية تخص الظاهرة بكاملها ومع جميع تفاصيلها أما في الأسلوب الثاني - دراسة الحالة - فالمسح يتجه إلى وحدة واحدة (الحالة) ... كما أن الحالة أو الوحدة المدروسة في هذا الأسلوب لا بد أن يعتد الباحث أنها تمثل نموذجاً لحالات أخرى مشابهة. "ويتيم هذا الأسلوب من الدراسة عن طريق تركيز البحث على مفردة من المفردات دون غيرها وتناولها بالدراسة المتعمقة والتحليل الشامل لكافة العوامل والعناصر والمتغيرات المؤثرة فيها... بحيث تصبح المفردة هي ميدان البحث للطالب ولأشياء غيرها".⁽¹⁾

وعموماً فإن دراسة الحالة هو "ذلك المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة والوحدات المشابهة لها".⁽²⁾ كما يقصد بهذا المنهج أيضاً: "دراسة وحدة من وحدات المجتمع أو مفردة من مفرداته دراسة تفصيلية للكشف عن جوانبها المتعددة للوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات أو المفردات".⁽³⁾

ويُعرف منهج دراسة الحالة أيضاً: "بأنه المنهج الذي يهتم بدراسة جميع الجوانب المتعلقة بدراسة الظواهر والحالات الفردية بموقف واحد فباخذ الفرد أو المجموعة كوحدة للدراسة المفصلة بغرض الوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات المشابهة لها، وهو بتعبير آخر دراسة متعمقة لجميع البيانات المجمعة عن وحدة سواء أكانت فرداً أو مؤسسة أو جماعة ومنهج الحالة هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العملية المتعلقة بأية وحدة ويستخدم من أجل الحصول على المعلومات والحقائق التفصيلية بفرد ما أو موقف معين أو مجموعة من الأفراد".⁽⁴⁾

فدراسة الحالة: "هو بحث متعمق في العوامل المعقدة والمتعددة والتي تسهم في تشكل وحدة اجتماعية ما، وذلك بالاستعانة بأدوات البحث الضرورية لتجميع البيانات".⁽⁵⁾ وقد اعتمدنا في الجانب الميداني على منهج دراسة الحالة من خلال إسقاط الدراسة النظرية على واقع التخطيط الاجتماعي ودوره في التنمية المحلية في بلديتين من بلديات ولاية الشلف حيث يمكن اعتبارهما عينة مطابقة لمختلف بلديات الوطن والتي تواجه مصيراً تنموياً مماثلاً، وتم إجراء الدراسة

¹ - محسن أحمد الخضيرى ومحمد عبد الغني معوض، مرجع سابق، ص 59.

² - أحمد عياد، مرجع سابق، ص 66.

³ - محيي محمد مسعد، كيفية كتابة الأبحاث والإعداد للمحاضرات، المكتب العربي الحديث، 2000، ط 2، ص 33.

⁴ - مروان عبد المجيد إبراهيم، مرجع سابق، ص 133.

⁵ - إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص 161.

الميدانية على حالتين من المجتمع المحلي من أجل تسهيل الدراسة حيث لا يمكن إجراؤها على 35 بلدية بكاملها وهذا من مزايا دراسة الحالة حيث تجرى الدراسة على بعض وحدات مجتمع البحث والنتائج المتوصل إليها تعمم على مختلف الوحدات الأخرى، وهذا مكننا من التعمق في البحث والنقح لدراسة هاتين البلديتين مما سهل من مهمة جمع البيانات أيضا لأن التركيز كان على بلديتين فقط وليس كل عدد البلديات (35 بلدية)، كما أن التركيز على وحدتين يوفر الكثير من الوقت الذي يمكن أن يستغله الباحث في حالة ما إذا استغرقت الدراسة جميع وحدات مجتمع البحث. وهكذا تمت الاستعانة بأدوات البحث الضرورية والمساعدة في جمع البيانات من ملاحظة ومقابلة ووثائق خاصة بمشاريع التنمية في البلديتين حيث تم عزلهما نسبياً وموقتاً عن الحالات الأخرى المحيطة بهما والتركيز عليهما جيداً من أجل إحاطتهما بالبحث العميق والتحليل الوافي.

- المنهج التاريخي: وذلك لمعرفة المحطات التاريخية التي ساهمت في ظهور الظاهرة محل البحث بالعودة إلى تاريخ وبيانات ظهور التنمية والتخطيط ونشأتها، حيث تبدو نشأة وأدوار التخطيط وإسهاماته ظاهرة وبيدية في بقايا وأثار الحضارات القديمة، فلا يمكن فهم الظاهرة بمعزل عن جذورها التاريخية، كما قد يرتبط بدراسة ظواهر حاضرة من خلال الرجوع إلى نشأة هذه الظواهر والتطورات التي مرت عليها والعوامل التي أدت إلى تكوينها بشكلها الحالي ومعرفة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأي مجتمع في الأزمنة المختلفة والاستفادة من هذه المعلومات لأي سياسة مستقبلية".⁽¹⁾ والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها ولكنه يقدم تصوراً للظروف والمحيط التي تحكم ميلاد الظواهر.

6-4 أدوات جمع البيانات:

أدوات جمع البيانات في الدراسات الاجتماعية ليست واحدة بل هي عديدة ومتنوعة، وعلى الباحث أن يختار من الأدوات ما يلائم ويخدم دراسته من أجل اختبار فروضه ميدانياً وإثبات مدى صحتها أو عدم صحتها والإجابة بذلك عن التساؤلات الواردة في الإشكالية، و"تعتبر عملية جمع البيانات من أهم المراحل لأي بحث علمي ومما يساعد على نجاحها ضرورة تصورها وتحديد كافة الضوابط المتعلقة بها وعلى قدر توافرها وشمولها ودقتها تتوقف دقة التحليل وأهمية النتائج المتوصل إليها وصحة القرارات المبنية عليها ونظراً لأهمية البيانات فإنه لا يمكن الاستغناء عنها في جميع البحوث والدراسات".⁽²⁾

¹ - محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 27.

² - نفس المرجع السابق، ص 28.

وَقَدْ تَمَّتْ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةُ عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ:

أولاً: المصدر المكتبي: ونعني به الدراسة النظرية ويتمثل في الكتب والمؤلفات والنشرات ومداخلات المؤتمرات والمواثيق والدساتير والإحصاءات الرسمية المتوفرة والسجلات والأوراق البحثية في المجالات العلمية، وكل ما هو مكتوب وله علاقة بالموضوع، أي كل المصادر المتنوعة والمراجع المختلفة ذات الصلة الوثيقة بالموضوع والتي أمكن الحصول عليها من المكتبات والدوائر الرسمية الحكومية والشبكة العنكبوتية، وهذه كلها تساهم في تشكيل الخلفية العلمية والتي تُفيد في إثراء الجوانب المختلفة لموضوع الدراسة.

ثانياً: المصدر الميداني: ونعني به الدراسة الميدانية والمعلوماتية لمنطقة الدراسة وتشمل الدراسة الميدانية والمعلوماتية لأهم الأماكن في منطقة الدراسة من خلال الأسلوب الوصفي الاستقرائي حيث يتم وصف واستقراء الواقع التخطيطي الحالي كما يشمل أيضاً جمع المعلومات المستقاة من الواقع والميدان الذي أجري فيه البحث من خلال اللقاءات المباشرة مع المسؤولين والموظفين والمواطنين ومن الملاحظة المباشرة والخرجات الميدانية المتكررة وهذا بدوره اعتمد على مجموعة من الأدوات التي نوردتها فيما يلي:

6-4-1 الملاحظة العلمية: وهي إحدى الوسائل المهمة في جمع البيانات والمعلومات، وهناك قول شائع بأن العلم يبدأ بالملاحظة، وتبرز أهمية هذه الوسيلة في الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية والنفسية وجميع المشكلات التي تتعلق بالسلوك الإنساني ومواقف الحياة الواقعية⁽¹⁾. ومن هنا نعرف الملاحظة العلمية بأنها: "المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما، مع الاستعانة بأساليب البحث والدراسة التي تتلاءم مع طبيعة الظاهرة"⁽²⁾. ويمكن تقسيم الملاحظة إلى قسمين:⁽³⁾

أ- الملاحظة البسيطة: وهي الملاحظة غير الموجهة للظواهر الطبيعية حيث تحدث تلقائياً وبدون أن تخضع لأي نوع من الضبط العلمي، ودون استخدام الباحث لأي نوع من أنواع أدوات القياس للتأكد من صحة الملاحظة ودقتها.

ب- الملاحظة المنظمة: وهي الملاحظة الموجهة والتي تخضع إلى أساليب الضبط العلمي، فهي تقوم على أسس منظمة ومركزة بعناية، وقد أثبتت الملاحظة المنظمة فعاليتها في تسهيل عملية تحليل العديد من النشاطات الإنسانية وذلك باستخدام الصور الفوتوغرافية والخرائط.

¹ - مانيو جيدير، مرجع سابق، ص 28.

² - سعيد سبعون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبية للنشر، 2012، ط2، ص 261.

³ - مانيو جيدير، مرجع سابق، ص 29.

وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ أَنَّنَا قَدْ اسْتَعْنَا بِهِمَا مَعًا فِي هَذِهِ الدَّرَاسَةِ فَتَارَةً كَانَتْ الْمُلَاحَظَةُ الْبَسِيطَةَ وَأَحْيَانًا كَثِيرَةً كَانَتْ الْمُلَاحَظَةُ الْمُنظَّمَةَ مِنْ أَجْلِ الْوُقُوفِ عَلَى وَاقِعِ التَّنْمِيَةِ الْمُخَطَّطَةِ فِي الْبَلَدِيَّتَيْنِ مَحَلَّ الدَّرَاسَةِ، فَقَدْ اسْتُخْدِمَتْ هَذِهِ الْأَدَاةُ لِجَمْعِ مَعْلُومَاتٍ وَبَيِّنَاتٍ ذَاتِ قِيَمَةٍ لِلدَّرَاسَةِ وَتَمَثَّلَتْ أَهْمِيَّتُهَا عِنْدَ الدَّرَاسَةِ الْإِسْتِطْلَاعِيَّةِ كَمَا نَمَّ اسْتِخْدَامُهَا أَيْضًا عِنْدَ الدَّرَاسَةِ الْمِيدَانِيَّةِ مِنْ أَجْلِ الْوُقُوفِ عَلَى الْإِمْكَانِيَّاتِ وَالْمَوَارِدِ الْمُتَوَفَّرَةِ وَكَذَا الْوُقُوفِ عَلَى بَرَامِجِ التَّنْمِيَةِ وَتَطْبِيقِهَا عَلَى أَرْضِ الْوَقَاعِ.

6-4-2 المقابلة الشخصية: وَتُعْتَبَرُ مِنَ الْوَسَائِلِ الشَّائِعَةِ الْإِسْتِعْمَالِ فِي الْبُحُوثِ الْمِيدَانِيَّةِ لِأَنَّهَا تُحَقِّقُ أَكْثَرَ مِنْ غَرَضٍ فِي نَفْسِ الْبَاحِثِ.

وَهِيَ ذَلِكَ الْإِسْتِئْتِيَانِ الشَّفَوِيِّ وَتَعْنِي الْإِلْتِقَاءَ بِعَدَدٍ مِنَ النَّاسِ وَسُؤَالِهِمْ شَفَوِيًّا عَنِ بَعْضِ الْأُمُورِ الَّتِي تَهَمُّ الْبَاحِثَ بِهَدَفٍ جَمَعَ إِجَابَاتٍ تَتَضَمَّنُ مَعْلُومَاتٍ وَبَيِّنَاتٍ يُفِيدُ تَحْلِيلُهَا فِي تَفْسِيرِ الْمَشْكِلَةِ أَوْ اخْتِيَارِ الْفُرُوضِ وَهِيَ إِحْدَى وَسَائِلِ جَمْعِ الْبَيِّنَاتِ مِنْ مَصَادِرِهَا وَتَتَمَّ بَيْنَ طَرَفَيْنِ حَوْلَ مَوْضُوعٍ مُحَدَّدٍ حَيْثُ يَكُونُ هُنَاكَ لِقَاءً مُبَاشِرًا بَيْنَ الْبَاحِثِ وَالْمَبْحُوثِ وَيَتِمُّ طَرَحُ أَسْئَلَةٍ تَهْدِفُ إِلَى الْحُصُولِ عَلَى مَعْلُومَاتٍ وَحَقَائِقٍ حَوْلَ الظَّاهِرَةِ أَوْ الْمَوْضُوعِ. وَتُعْرَفُ الْمَقَابَلَةُ بِأَنَّهَا: "أَدَاةٌ بَحْثٌ مُبَاشِرَةٌ تُسْتَعْمَلُ فِي مُسَاءَلَةِ الْأَشْخَاصِ الْمَبْحُوثِينَ فَرْدِيًّا أَوْ جَمَاعِيًّا قَصْدَ الْحُصُولِ عَلَى مَعْلُومَاتٍ كَيْفِيَّةٍ ذَاتِ عِلَاقَةٍ بِاسْتِكْشَافِ الْعِلَلِ الْعَمِيقَةِ لَدَى الْأَفْرَادِ".⁽¹⁾

وَيُمْكِنُ تَعْرِيفَ الْمَقَابَلَةِ أَيْضًا بِأَنَّهَا: "عِبَارَةٌ عَنِ مُحَادَثَةِ مُوجَّهَةٍ بَيْنَ الْبَاحِثِ وَشَخْصٍ أَوْ أَشْخَاصٍ آخَرِينَ بِهَدَفِ الْوُصُولِ إِلَى حَقِيقَةٍ أَوْ مَوْقِفٍ مُعَيَّنٍ يَسْعَى الْبَاحِثُ لِيَعْرِفَهُ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ أَهْدَافِ الدَّرَاسَةِ وَمِنَ الْأَهْدَافِ الْأَسَاسِيَّةِ لِلْمَقَابَلَةِ الْحُصُولُ عَلَى الْبَيِّنَاتِ الَّتِي يُرِيدُهَا الْبَاحِثُ".⁽²⁾

يُوضِحُ رُوبَرْتُ كَاهَنُ ROBERT Kahn بِأَنَّ: "الْمَقَابَلَةُ بِمَفْهُومِهَا الْعَامِ تَعْنِي مَجْمُوعَةَ أَعْمَالِ الْإِتِّصَالِ الشَّخْصِيِّ وَأَوْجُهَ نَشَاطِهِ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا شَخْصٌ فِي مَرْكَزِ الطَّالِبِ لِمَعْلُومَاتٍ مِنْ شَخْصٍ آخَرَ وَيَكُونُ هَذَا الشَّخْصُ الْآخِيرُ فِي مَرْكَزِ الْمُعْطِي وَالْمُرُودِ لِتِلْكَ الْمَعْلُومَاتِ لِلشَّخْصِ الْأَوَّلِ".⁽³⁾

وَقَدْ عَرَفَهَا سَعِيدُ سَبْعُونُ: "بِأَنَّهَا عَمَلِيَّةٌ تَقْصِي عِلْمِي تَقُومُ عَلَى مَسْعَى إِتِّصَالِي كَلَامِي مِنْ أَجْلِ الْحُصُولِ عَلَى بَيِّنَاتٍ لَهَا عِلَاقَةٌ بِهَدَفِ الْبَحْثِ".⁽⁴⁾

وَقَدْ تَمَّ الْإِسْتِعَانَةُ بِهَا فِي هَذِهِ الدَّرَاسَةِ فِي مُقَابَلَةِ بَعْضِ الْأَفْرَادِ الْفَاعِلِينَ وَالْمُوظَّفِينَ فِي كُلِّ مِنَ الْوَالِيَّةِ وَبَلَدِيَّةِ الشُّلْفِ وَكَذَا بَلَدِيَّةِ نَنْسِ اللَّتْنِ أُجْرِيَتْ بِهِمَا الدَّرَاسَةُ الْمِيدَانِيَّةُ .

¹ - موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبه للنشر، ط2، ص322.

² - محمد عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص55.

³ - مروان عبد المجيد إبراهيم، مرجع سابق، ص172.

⁴ - سعيد سبعون، مرجع سابق، ص173.

6-4-3 أداة تحليل المضمون: ويسمى كذلك بتحليل المحتوى أي محتوى الشيء الذي قد يكون مقرراً دراسياً أو وثائق رسمية أو قراراً سياسياً... فيعمد الباحث الاجتماعي إلى تحليل محتواه بغية معرفة حقائق عن موضوع ما، فتحليل المحتوى هو أداة غير مباشرة تستعمل إزاء الإنتاج المكتوب أو المنطوق، بدأ استخدام هذا المنهج منذ سنوات قليلة في تحليل المصاميم الفعلية لظواهر سلوكية واجتماعية واقتصادية وسياسية في المجتمعات الإنسانية، "ذلك أن هذا المنهج ذو فائدة كبيرة لتحديد العوامل المؤثرة على الظواهر، ويفيد هذا الأسلوب في تحليل مضمون مادة معينة قد تكون في الصحف أو الكتب أو الخطابات أو المحاضرات أو الأفلام وتعرف بمادة الاتصال وذلك بهدف وصفها موضوعياً وكمياً ويقصد التعرف على الحالة النفسية للأفراد والجماعات الذين تعرض عليهم هذه المادة".⁽¹⁾

ويُعرفه برسلون HAROLD Berson على النحو الآتي: "إن تحليل المحتوى تقنية بحث من أجل الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمحتوى الظاهري للاتصال".⁽²⁾ و يمكن القول أن هذا التعريف يوجهنا إلى خصائص تحليل المحتوى ومميزاته.

أما بيزلي Paisley 1969م فقد عرف تحليل المحتوى بأنه: "إحدى أطوار تجهيز المعلومات حيث يتحول فيه محتوى الاتصال إلى بيانات يمكن تلخيصها ومقارنتها وذلك بالتطبيق الموضوعي والنسقي لقواعد التصنيف الفني، ويُعرفه واليزر وويتر WALIZER & Wienir 1978م بأنه: "أي إجراء منظم يُستخدم لفحص مضمون المعلومات المسجلة".⁽³⁾

ويقول لورانس باردين LEURENCE Bardin بأن تحليل المضمون أداة طيعة ومرنة توضع بيد الباحث ليستخدمها وبكيفية حسب طبيعة البحث وأهدافه، ولذلك من الطبيعي أن يتنوع حسب الخطاب محل التحليل".⁽⁴⁾

فمنهج تحليل المضمون يُستخدم في تحليل البيانات التي تحمل معلومات عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما يُعتبر تحليل المضمون وسيلة من وسائل جمع البيانات حيث يُستخدم كأداة في تحليل محتوى المادة التي تقدمها وسائل الاتصال الجمعي، ففي حين ترتبط أشكال الدراسات المسحية الأخرى بالاتصال مع المصادر البشرية التي تمتلك المعلومات التي يريد الباحث، فإن دراسات تحليل المحتوى تتم من غير اتصال، حيث يكفي الباحث باختيار عدد من الوثائق

¹ - محيي محمد مسعد، مرجع سابق، ص 47.

² - سعيد سبعون، مرجع سابق، ص 229.

³ - إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص 192.

⁴ - نفس المرجع السابق، ص 193.

المرتبطة بموضوع بحثه مثل السجلات والقوانين والأنظمة والصحف والمجلات وبرامج المؤلفين والكتب المدرسية وغيرها من المواد التي تحوي المعلومات التي يبحث عنها الباحث⁽¹⁾. وبشكل عام يمتاز هذا المنهج باعتماده على الدراسات الميدانية والوثائق والإحصائيات الرسمية ومختلف وسائل الإعلام للوصول إلى المواقف أو الآراء الفعلية حول ظاهرة ما دون أي تدخل شخصي أو تحيز من قبل الباحث الذي يستخدم هذا المنهج. وقد تم استخدامه في الدراسة لغرض تحليل مضمون تقارير المشاريع التنموية التي يتم البحث في ضوئها عن واقع التخطيط في ولاية الشلف ومن ثم في الجزائر.

6-4-4- الوثائق الرسمية والسجلات: وهي إحدى أدوات جمع البيانات وهي بمثابة سند ومكمل للبيانات المستخدمة في الدراسة لغرض جمع البيانات، وفيها يرجع الباحث إلى جمع المعلومات حول الموضوع أو فقط بعض المحاور من الوثائق والسجلات الإدارية لتكملة المعلومات في التحليل والتفسير وقد تم الاستعانة بالوثائق الرسمية والمتعلقة بأهم الإنجازات التنموية في البلديتين محل الدراسة حيث تم استغلال هذه الوثائق الرسمية كمصدر من مصادر المعلومات، وإن معظم البيانات والمعلومات التي استعنا بها في هذه الدراسة من مختلف الوثائق والجداول تتصل بالمخططات التنموية والنمويل التنموي وكذا المعطيات الديمغرافية والجغرافية والاقتصادية وكذا الخرائط والأرقام وكل ما يتعلق بميدان الدراسة (مؤثرات الشلف - نبذة عن ميناء تونس - ...)

6-5- كيفية تحليل البيانات:

تعتبر عملية تحليل الوثائق المتحصّل عليها من الجهات الرسمية أهم خطوة منهجية في الإجابة على تساؤلات الدراسة والتأكد الفعلي من نتيجة اختيار فروضها، حيث يتمثل الهدف الأساسي من التحليل...

لقد تم الإعتقاد في دراسة دور التخطيط في تحقيق التنمية المحلية على تحليل محتوى وثائق رسمية عن مشاريع تنموية مختلفة في كل من البلديتين محل الدراسة كتنقية أساسية لجمع المعلومات من الميدان حسب ما تقتضيه كل فرضية. حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل لمحتوى أوراق الميزانية لمشاريع مختلفة وسير عملية الإنجاز، ولتحقيق غرض الدراسة عمدت الباحثة إلى تحليل مجموعة من الوثائق الخاصة بكل من بلدية الشلف وبلدية تونس عن المشاريع التنموية التي سطرت لها ميزانية ضخمة وهل ساهمت هذه المشاريع في تحقيق مستوى من التنمية على المستوى المحلي.

¹ - طاهر حسو الزبياري، مرجع سابق، ص 81.

6-5- مُجْتَمَعُ الْبَحْثِ: (مُجْتَمَعُ الدَّرَاسَةِ) وَعَمَلِيَّةُ تَحْدِيدِ مُجْتَمَعِ الْبَحْثِ تُعَدُّ أَيْضًا مِنْ أَهَمِّ الْخَطَوَاتِ الْمُنَهَجِيَّةِ فِي الْبُحُوثِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَيَعْرِفُ مُجْتَمَعُ الدَّرَاسَةِ بِأَنَّهُ الْمُجْتَمَعُ الَّذِي يَدْرُسُهُ الْبَاحِثُ سَوَاءً كَانَتْ هَذِهِ الدَّرَاسَةُ شَامِلَةً لِجَمِيعِ وَحَدَاتِ هَذَا الْمُجْتَمَعِ أَوْ جُزْءٍ مِنْهُ (مِنْ خِلَالِ الْعَيِّنَةِ) وَتُعَمَّمُ نَتَائِجُ الْبَحْثِ عَلَيْهِ حَيْثُ جَاءَ فِي تَعْرِيفِهِ⁽¹⁾: "مَجْمُوعَةٌ عَنَاصِرٍ لَهَا خَاصِيَّةٌ أَوْ عِدَّةٌ خَاصَاتٍ مُشْتَرَكَةٌ تُمَيِّزُهَا عَنَ غَيْرِهَا مِنَ الْعَنَاصِرِ الْآخَرَى وَالَّتِي يَجْرِي عَلَيْهَا الْبَحْثُ وَالتَّقْصِي".⁽²⁾ وَالْمُجْتَمَعُ هُوَ الْهَدَفُ الْأَسَاسِي مِنَ الدَّرَاسَةِ حَيْثُ أَنَّ الْبَاحِثَ يُعَمِّمُ فِي النَّهَايَةِ النَّتَائِجَ عَلَيْهِ وَيَعْنِي بِهِ "جَمِيعَ مُفْرَدَاتِ أَوْ عَنَاصِرِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي يَدْرُسُهَا الْبَاحِثُ، وَمُجْتَمَعُ الْبَحْثِ يَخْتَلِفُ مِنْ بَحْثٍ إِلَى آخَرَ فَمُجْتَمَعُ الْبَحْثِ أَوْ الدَّرَاسَةُ هُوَ جَمِيعُ الْأَفْرَادِ أَوْ الْأَشْخَاصِ أَوْ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يُكُونُونَ مَوْضِعَ مُشْكِ الْبَحْثِ".⁽³⁾ وَبِمَا أَنَّ دِرَاسَتَنَا عَنِ التَّخْطِيطِ وَدَوْرِهِ فِي تَنْمِيَةِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ فَإِنَّ مُجْتَمَعُ الْبَحْثِ فِيهَا يَشْمَلُ جَمِيعَ الْبَلَدِيَّاتِ الْمَكُونَةِ لِوَالِيَّةِ الشُّلْفِ وَهِيَ 35 بَلَدِيَّةً وَكُلَّ بَلَدِيَّةٍ تُمَثِّلُ مُجْتَمَعًا مَحَلِّيًّا.

مُلَخَّصُ الْفَصْلِ:

يُعْتَبَرُ هَذَا الْفَصْلُ الَّذِي تَعَرَّضْنَا فِيهِ لِأَهَمِّ الْخَطَوَاتِ الْإِجْرَائِيَّةِ الَّتِي تَمَّ اتِّبَاعُهَا فِي هَذِهِ الدَّرَاسَةِ بِمَثَابَةِ الدَّلِيلِ أَوْ الْمُرْشِدِ الْأَسَاسِيِّ الَّذِي يُوجِّهُ الْبَاحِثَ نَحْوَ إِجْرَاءِ الدَّرَاسَةِ الْمِيدَانِيَّةِ الَّتِي تَبْقَى الْمِحْكَ الْأَسَاسِي الَّذِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ مَدَى صِدْقِ أَوْ عَدَمِ صِدْقِ الْفَرْضِيَّاتِ الَّتِي انْطَلَقَتْ مِنْهَا الْبَاحِثَةُ مِنْ خِلَالِ الدَّرَاسَةِ النَّظَرِيَّةِ.

حَيْثُ تَمَّ مِنْ خِلَالِ هَذَا الْفَصْلِ تَحْدِيدُ مَنَهَجِ الدَّرَاسَةِ وَأَهَمِّ الْأَدَوَاتِ الَّتِي تَمَّ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهَا لِجَمْعِ الْبَيِّنَاتِ مِنَ الْمِيدَانِ مِنْ مَلَاخِظَةٍ وَوَتَائِقِ وَسِجَلَاتٍ، بِالإِضَافَةِ إِلَى تَحْدِيدِ مَجَالَاتِ الدَّرَاسَةِ (الْمَكَانِي وَالْبَشْرِي وَالزَّمَنِي) وَهَذَا لِيُوضَعَ صُورَةٌ كَامِلَةٌ عَنِ الظُّرُوفِ الَّتِي جَرَتْ فِيهَا الدَّرَاسَةُ الْمِيدَانِيَّةِ. وَأَخِيرًا، عَمَلٌ هَذَا الْفَصْلُ عَلَى إِبْرَازِ الْكَيْفِيَّةِ الَّتِي تَمَّ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهَا فِي تَحْلِيلِ الْوَتَائِقِ الْمُنْحَصَلِ عَلَيْهَا مِنَ الْجِهَاتِ الرَّسْمِيَّةِ، وَتَمَّ أَيْضًا التَّعْرِيفُ بِمِيدَانِ الدَّرَاسَةِ وَذَلِكَ بِإِعْطَاءِ لَمَحَّةٍ تَارِيخِيَّةٍ وَلَمَحَّةٍ جُغْرَافِيَّةٍ وَلَمَحَّةٍ دِيمُغْرَافِيَّةٍ عَنِ وَايَةِ الشُّلْفِ وَكَذَا لَمَحَّةٍ مُخْتَصِرَةً عَنِ كُلِّ مِنْ بَلَدِيَّتَيْ الشُّلْفِ وَتَنْسُ.

¹ - مورييس أنجريس، مرجع سابق، ص 296.

² - سعيد سبعون، مرجع سابق، ص 133.

³ - طاهر حسو الزيباري، مرجع سابق، ص 120.

الفصل السابع: التحليل الشروحي للبيانات والوثائق.

تمهيد.

1-7 عرض وتحليل بيانات الفرضية الجزئية الأولى.

2-7 عرض وتحليل بيانات الفرضية الجزئية الثانية.

3-7 عرض وتحليل بيانات الفرضية الجزئية الثالثة.

4-7 عرض وتحليل بيانات الفرضية الجزئية الرابعة.

ملخص الفصل.

تمهيد:

بعد التعرض في الفصل السابق إلى أهم الإجراءات المنهجية المتبعة في إنجاز الجانب الميداني من هذه الدراسة سيتم عبر هذا الفصل عرض وتحليل الوثائق المتحصّل عليها من أجل التوصل إلى نتائج وذلك وفقاً لمحاوّر معينة يحاول كلّ منها إثبات صحة أو عدم صحة فرضية معينة من فرضيات الدراسة. حيث سنعتمد في تحليل النتائج المتحصّل عليها ميدانياً من الوثائق الرسمية وجداول إحصائية والتي بدورها سيتم تحليلها سوسولوجياً حتى يتم إعطاء هذه النتائج الصبغة السوسولوجية من أجل فهم الظاهرة الاجتماعية التي نحن بصدد دراستها فهماً معمقاً يكشف مختلف الجوانب المرتبطة بها، مما يزيد من توضيح الرؤية وتعميق النظرة التي تساعد على دقة التحليل وضبط التفسير وموضوعية المعالجة وذلك للوصول إلى نتائج عملية من الميدان، تبرز مدى صحة أو عدم صحة الفرضيات التي قامت عليها الدراسة النظرية.

1- تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الفرعية الأولى:

- " عدم التخطيط للاستغلال الأمثل لإمكانيات المجتمعات المحلية أدى إلى تلوؤ عملية التنمية فيها (الساحل البحري نموذجاً)".

أنظر في الملاحق التالية:

الملحق (ب): الوضعية المادية والمالية للبرامج للمشاريع الحية في بلدية تنس إلى غاية 31 ماي 2014م.

الجدول (1) من الملحق (ب): مصدر التمويل لصندوق الضمان للجماعات المحلية إلى غاية 31 ماي 2017م.

الجدول (2) و (3) من الملحق (ب): مصدر التمويل: المخطط البلدي للتنمية إلى غاية 31 ماي 2014م. الملحق (ج): الوضعية المادية والمالية للبرامج للمشاريع الحية.

الجدول (1) و (2) من الملحق (ج): مصدر التمويل ميزانية البلدية إلى غاية 31 ماي 2017م.

الملحق (د): الوضعية المادية والمالية للبرامج للمشاريع الحية.

الجدول (1) من الملحق (د): مصدر التمويل ميزانية الولاية للتجهيز.

من خلال الجدول نلاحظ أنّ المشاريع المبرمجة في بلدية تنس الساحلية هي في مجملها عبارة عن مشاريع تتمثل في: تهيئة ملاعب جوارية أو إنشاء مساحات اللعب للأطفال ومساحات خضراء عبر أحياء البلدية وكذا مشاريع التروّد بمياه الشرب، تهيئة الأرصفة، معالجة شبكة الصرف الصحي، توزيع شبكة الغاز، تعبيد وتهيئة الطرقات وإنجاز ممهلات لها، ترميم مدارس، تجديد قنوات المياه الصالحة للشرب وهناك عملية وحيدة خاصة بتنظيف بعض الشواطئ المحروسة، وتهيئة قاعة علاج بتنس مركز، تهيئة وتجهيز شواطئ البلدية، هذا إضافة إلى اقتناء بعض الأغراض لفائدة البلدية كحاويات القمامة والشاحنات.

كما أن حوالي 64,28% من العمليات قد تم إنجازها في حين هناك مشاريع لم تُنجز لعدة أسباب كأنظر الرخصة من الوالي أو رفض ملفات العمليات من طرف المراقب المالي وأسباب أخرى وهناك مشاريع مازالت في طور الإنجاز. القراءة المبدئية لهذه المشاريع تبين أن كل العمليات هي عبارة عن مشاريع خدمانية أو بنى تحتية فقط وتخلو من المشاريع التنموية وخاصة تلك التي لها علاقة بطابع البلدية الساحلي فلم تُوجد ضمن العمليات المبرمجة أي مشاريع تهدف إلى ترقية قطاع السياحة رغم وفوع البلدية على واجهة بحرية هامة، بل إن العمليات تتراوح بين إنارة عمومية أو تهيئة وإنشاء مساحات خضراء أو التزود بالماء الشروب أو تهيئة الأرصفة وكذلك ترميم وتهيئة مدارس أو إنجاز نافورة بالإضافة إلى تعبيد الطرقات وتهيئة أحد الأحياء، وقد قدر المبلغ المخصص لهذه العمليات الخدمانية بأكملها بحوالي 341.472.687.74 دينار جزائري، فرغم تخصيص كل هذا المبلغ الضخم إلا أن مشاكل المواطنين بقيت كما هي وأنشغالاتهم لم تجد لها حلاً، كذلك لم تؤد هذه المشاريع على كبر المبالغ المخصصة لها إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد، كما لم يستفد منها المواطن ولم يتحسن المستوى المعيشي له بل رغم هذه المشاريع المدرجة لم نشاهد مظاهر التنمية في البلدية بل على العكس من ذلك مازالت مظاهر التخلف تطبع المكان رغم ما تتوفر عليه البلدية من ثروات متنوعة، فكأنما تلك المشاريع تقوم بالتهام الأموال الضخمة دون أدنى فائدة ولو أنها وجهت إلى مشاريع إنمائية حسب ما يقتضيه موقع البلدية الساحلي لعاد بالفائدة الملموسة على حياة المواطنين، ورغم الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها البلدية بحكم إطلالتها على واجهة بحرية هامة وبالتالي إمكانية استغلالها في الجانب السياحي والصيد البحري ورغم المقومات والإمكانات المتنوعة الأخرى والتي بإمكانها إحداث تنمية فعلية إلا أننا لم نشاهد في البرامج المسطرة أي عملية أو أي مشروع تنموي من أجل استغلال تلك المقومات. ولا بأس من ذكر بعض المقومات التي تتواجد في البلدية والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار ولم يلتفت إليها أثناء وضع البرامج والمخططات التنموية وتكاد تكون مهملة دون أدنى استغلال.

- أهم المقومات التي تملكها البلدية:

أ- المقومات الطبيعية:

تترخز ولاية الشلف بموارد سياحية هامة خاصة الشريط الساحلي الذي يمتد على مسافة 120 كلم أين تتمركز عدة شواطئ أهمها شاطئ الدشرية ببلدية الظهرة، شاطئ واد تاغزولت ببلدية المرسي، شاطئ واد الملح ببلدية سيدي عبد الرحيم ان، شاطئ واد الفص ببلدية تنس، شاطئ بوشغال ببلدية واد فوسين وشاطئ تيغزة ببلدية بني حواء.

فمن المعروف أن ولاية الشلف تطل على واجهة بحرية هامة تشمل بلدية تنس الساحلية معظم هذه الواجهة، ولعل أهم مدينة ساحلية بها هي مدينة تنس حيث يعد قطاع السياحة أحد أهم المقومات الاقتصادية التي تعتمد عليها المدينة، وذلك بسبب طبيعتها الجغرافية ومناظرها الطبيعية الجميلة مثل

الغابات والمناطق الساحلية فضلاً عن وجود العديد من المنازل المطلية باللون الأبيض المسفوفة بالقرميد لتتماثل بذلك مع مختلف مدن ومناطق حوض البحر المتوسط ومن أبرز ما يجذب الزوار إليها هو أنها تحتوي على آثار قديمة أهمها جامع سيدي معيزة الذي يُعتبر أحد أقدم المساجد في البلاد حيث يعود تأسيسه إلى القرن التاسع الميلادي وقد بُني بطلب من الخليفة المعز لدين الله خلال العصر الفاطمي وهو مُصنّف ضمن المواقع التاريخية العالمية ويعود تأسيسه إلى عرب الأندلس في القرن العاشر وقد سجّل المسجد معلماً تاريخياً في 9 ماي سنة 1905م وهو يعكس فن الأندلسيين ودوقهم العالي إضافة إلى مصلى لآلة عزيزة وكذلك الحمام القديم، وبُقرّب تمثال العذراء يوجد كذلك باب البحر ويتمثل في أسوار يرجع تاريخها إلى القرون الوسطى، ومَنار تنس من أشهر المعالم التي تُميز المدينة وقد كان محلّ زيارة لشخصيات بارزة في العالم السياسي أما دار الباي المُصنّف فهو يرجع إلى عهد الإمبراطورية العثمانية وهو ملجأ لباي تونس حين منفاه ولا ننسى منارة سيدي مروان على رأس تنس كما تحتوي على ميناء قديم يعود إلى العصر الفينيقي وخلال فترة الاستعمار أُعيد بناؤه أي خلال القرن التاسع عشر، كما بُنيت منارة بُرج تنس التي تُعرف لدى الجزائريين باسم "برج الفئار". فهي تحتوي على عدد من المنشآت السياحية التي تُخدم كل من يزورها مثل المراكب السياحية والأسواق القديمة المبنية بأسلوب عصري وبعض الفنادق والمنشآت. أما عزب المدينة فيتألق منار جزيرة "كولمبي" الموجود في مدينة المرسى قرب جزيرة كولمبي التي تتجمع فيها الطيور البحرية من شتى الأصناف وقد كانت هذه الجزيرة المكان المفضل للفرّيق الفرنسي للغوص... وبالبلدية شريط غابي على الجبال التي تعلو 1200م فوق سطح الأرض يتوفر على غطاء نباتي يُعزز القدرات السياحية كغابة المرسى التي قُدّرت بـ 2000 هكتار... تراء طبيعياً خلّاباً ومُتنوعاً يُمكن من التوسع السياحي وتبقى تعاني الركود في حين تتوفر إمكانيات استثمار في ميدان السياحة والاستجمام يتمثل في تأسيس فرى سياحية للعطل وإقامات وفنادق من كل المستويات ومُدن ترفيه ومُخيّمات وفنادق ذات طابع دولي وموانئ للتزّه.

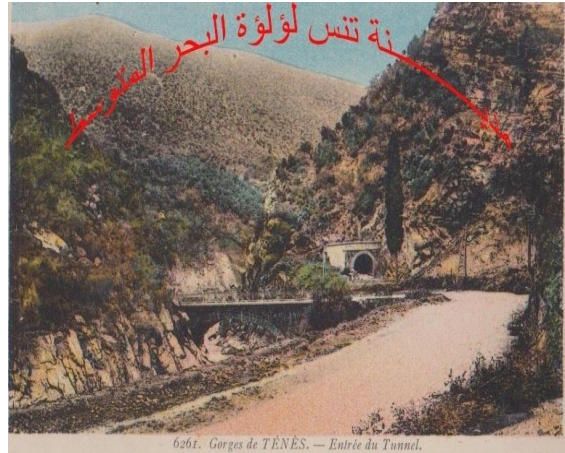


الشكل رقم (16): مناظر طبيعية تشجع على السياحة



الشكل رقم (17): آثار وتمثال العذراء القديم.

تشتهر هذه المدينة أيضا بجمال مناظرها الطبيعية من غابات خضراء ورزقة البحر وبياض مبانيها. هذه المقومات والمؤهلات السياحية وغيرها كثير يؤهل تنس لأن تكون قبلة سياحية بامتياز وتسرع بذلك عجلة التنمية حيث تمثل بعض الآثار في المدينة عاملا مهما لجذب السياح فهي تعد أرضا خصبة لنمو قطاع سياحي قوي بما تحويه من مجموعة هائلة ومتنوعة من مقومات السياحة العالمية... إنها إحدى المدن الجزائرية الساحلية الفاتنة، جمال مناظرها يمتع الناظر بأحلى اللوحات الطبيعية التي تفيض بروعة سواحلها العذراء، وغاباتها السندسية الخلابة مانحة إياها طابعا سياحيا مثيرا ومتميزا إذ أنها تمثل سفيرا لحضارات عريقة استقرت في الماضي بها وأودعت بصمات وشواهد تسرد روائع تاريخها إنها تنام على نروة سياحية طائلة لو أحسن استغلالها عن طريق التخطيط المحكم لجعلت من المنطقة مقصدا سياحيا ومن ثم يتم القضاء على جملة من المشاكل التي تعاني منها البلدية وعلى رأسها البطالة المنتشرة بين شباب البلدية...



الشكل رقم (18): مناظر قديمة تبين مدى جمال المنطقة.



الشكل رقم(19): مناظر خلابة في بلدية تنس.

- قَصَبَة تَنَسِ الأَنْدَلُسِيَّة: وَهِيَ أَقْدَمُ قَصَبَةٍ فِي الجَزَائِرِ، بُنِيَتْ القَصَبَة سَنَةَ 262 هـ مِنْ طَرَفِ البَحَّارَةِ الأَنْدَلُسِيِّينَ أَيْ قَرَابَةَ عَشْرَةِ قُرُونٍ قَبْلَ قَصَبَةِ الجَزَائِرِ العَاصِمَةِ، ذَكَرَهَا الجُغْرَافِي العَرَبِي أَبُو عُبَيْدِ اللّٰهِ البَكْرِي فَقَالَ عَنَهَا فِي كِتَابِ المَغْرِبِ فِي ذِكْرِ بِلَادِ إِفْرِيْقِيَّةِ وَالمَغْرِبِ جُزْءًا مِنْ كِتَابِ المَسَالِكِ وَالمَمَالِكِ (صَفْحَة 61) فَقَالَ: تَنَسُ أَسَّسَهَا وَبَنَاهَا البَحْرِيُّونَ مِنْ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ مِنْهُمُ الكَرْكَفِيُّ وَأَبُو عَائِشَةَ وَالمَصْفَرُّ وَصُهَيْبٌ وَغَيْرُهُمْ وَذَلِكَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ وَمَائَتَيْنِ وَيَسْكُنُهَا قَرِيقَانِ مِنْ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ، مِنْ أَهْلِ البَيْرَةِ وَأَهْلِ تَدْمِيرِ (مَدِينَتَيْنِ فِي الأَنْدَلُسِ سَكَّانُهَا مِنْ جُنْدِ مِصْرَ وَجُنْدِ دِمَشْقِ) وَأَصْحَابِ تَنَسِ (سَكَّانُهَا البَقِيَّةُ وَحُكَّامُهَا) مِنْ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَسَنِ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



الشكل رقم(20): قَصَبَة تَنَسِ القَدِيمَة، مِنْ المَعَالِمِ الأَثْرِيَّة.



الشكل رقم(21): مناظر أخرى لمدينة تنس تشجع على السياحة.

ب- الصناعة التقليدية والحرفية:

يضم قطاع الصناعة التقليدية 1.237 حرفي يتوزعون على مختلف نشاطات وتخصصات هذا القطاع منهم 482 حرفي في الصناعة التقليدية والفنية، 156 حرفي في الصناعة التقليدية لإنتاج المواد 599 حرفي في الصناعة التقليدية للخدمات.

نجد أن الصناعات التقليدية بالولاية في حاجة إلى اهتمام خاص من قبل المسؤولين للإرتقاء بها إلى مستوى المأمول حتى تؤدي دورا أساسيا جنبا إلى جنب مع قطاع السياحة ومن خلال الصناعات التقليدية والسياحية بإمكان البلدية أن تحقق تنمية متميزة كما يجب أن تدخل ضمن برامج المخططات.

ج- الصيد البحري والموارد البحرية : تتربع ولاية الشلف على شريط ساحلي طوله 120 كلم، غني بالثروة السمكية خاصة من الناحية الغربية، يحتوي على عدة أماكن ساحلية مؤهلة لإحتواء مزارع لتربية المائيات، كما تتوفر على أربعة (04) منشآت بحرية هامة أهمها ميناء تنس، ميناء صيد بالمرسى وملجأ للصيد ببني حواء وسيدي عبد الرحمن.

د- الموانئ: يتواجد بالولاية شريط ساحلي يمتد على مسافة 120 كلم، من حدود ولاية تيبازة شرقاً إلى ولاية مستغانم غرباً تشمل 04 منشآت بحرية هامة تتمثل في:

- ميناء تنس: خاص بالنشاط التجاري (مواد البناء والحبوب) بالإضافة إلى الصيد البحري، يترع على مساحة مائبة تُقدر بـ 07 هكتار وبطول 135 متر خطي.

- ميناء المرسي: خاص بنشاط الصيد البحري بمساحة مائبة تُقدر بـ 05 هكتار وبطول رصيف 508 متر خطي.

- ملجأ للصيد ببني حواء: يشغل مساحة مائبة تُقدر بـ 03 هكتار وبطول رصيف 135 متر خطي.

- ميناء للصيد بسيدي عبد الرحم ان: يشغل مساحة مائبة تُقدر بـ 0,83 هكتار وبطول رصيف 108 متر خطي.

ولقد اخترنا ميناء تنس كعينة لمختلف الموانئ الأخرى من أجل الوقوف على ما يمكن أن تقدمه هذه المنشآت الحيوية لعملية التنمية.

- مؤسسة ميناء تنس*:

1- تقديم لمؤسسة ميناء تنس:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي تابعة لوزارة الأشغال العمومية والنقل، تم إنجازها ما بين سنتي 1868 و 1907 وذلك بعد موافقة اللجنة البحرية الفرنسية على التشييد سنة 1841، وقد استعمل لتصدير المنتجات الفلاحية والمنجمية واستيراد مواد البناء والمنتجات المصنعة، كما استُخدم أيضاً آنذاك في الشؤون العسكرية، مع ممارسة نشاط الصيد البحري.

بعد الاستقلال ظهرت أهمية الميناء لاسيما بعد تنفيذ المشاريع التنموية للبلاد خاصة في ولايات الوسط إذ أصبح الرئة الاقتصادية فيها.

2- نشأة مؤسسة ميناء تنس:

بموجب المرسوم الرئاسي لتسيير وإدارة شؤون الميناء رقم 85-187 المؤرخ في جويلية 1985 تم إنشاء مؤسسة ميناء تنس بعد هيكلتها من مؤسسة اشتراكية (بحيث كانت مؤسسة ميناء مستغانم مكلفة بتسيير ميناء تنس) إلى مؤسسة مستقلة ذات أسهم SPA وذلك في مارس 1989 بعقد مؤثق وبرأس مال قدره 1500000000 دج⁽¹⁾.

وأصبح بعد ذلك مؤسسة تحت حيازة شركة تسيير مساهمات الدولة للموانئ SOGEPORT برأس مال قدره 1200000000 دج أصبح لها دور رئيسي في تقديم الخدمات مقابل الحصول على أرباح

¹- المرسوم الرئاسي وإدارة شؤون الميناء رقم 85-187 المؤرخ في 16 جويلية 1985.

* تم الحصول على معلومات الميناء من إدارة الميناء أثناء الزيارات الميدانية لهذه المؤسسة.

فهي تتسم بالطابع التجاري وتعد مؤسسة خدمائية بحكم نشاطها الخدماتي الذي يغلب عليها هدفها المشاركة في ترقية وتطوير التبادلات التجارية وتسيير الصادرات لذلك أصبحت في جويلية 2014 مؤسسة برأس مال قدره 500.000.000.00 دج و صُودق عليها في مواصفة ISO9001Version 2008⁽¹⁾.

في شهر فيفري 2016م تم تنصيب 04 مجمعات عمومية تابعة لقطاع النقل وهذا في إطار إعادة تنظيم وهيكله القطاع العمومي البحري المقرر من قبل السلطات العمومية لسنة 2014، فأصبحت مؤسسة ميناء تنس تحت حيازة مجمع الخدمات المينائية (Groupe Services portuaire SERPORTSPA).

3- الموقع الجغرافي للميناء:

يقع ميناء تنس على بعد 220 كلم غرب العاصمة و 170 كلم شرق مستغانم، 50 كلم شمال الشلف والتي تعتبر منطقة عبور بين الجزائر العاصمة وهران.

أما الموقع الملاحي: خط الطول $19^{\circ}1'46''$ شرقاً.

خط عرض $36^{\circ}31'24''$ شمالاً.

براً: ساحلي: الطريق الوطني رقم 11 الرابط بين الجزائر - تنس - وهران على الساحل.

جنوباً: الطريق الوطني رقم 19 الرابط بين تنس والشلف.

فهو يقع بالقرب من رأس تنس (Cap de Ténès) الذي يُعتبر من أهم الخطوط الملاحية في البحر

الأبيض المتوسط مما يزيد من أهميته الإستراتيجية.



الشكل رقم (22): ميناء تنس التجاري.

¹ - التنظيم والتسيير الإداري لمؤسسة ميناء تنس.

4- الخصائص العامة وتموقع الميناء:

البنية التحتية: يُقدَّر الحوض المينائي بـ 17 هكتار، يُقدَّر عمقه ما بين 9 إلى 10 أمتار، يحميه رصيفان وكاسر للأمواج:

- 420م مُخصَّص للنشاط التجاري يُوفر أربعة مواقع يُمكن الإرساء فيها.
- 366م من الرصيف لنشاطات الصيد والتنزه.
- الممر 130 شرفاً، 180 عزباً.
- المرفأ من 6 إلى 7.5م والممر من 11 إلى 13م.
- أرضية غير مغطاة تُقدَّر مساحتها بـ 70.000م² منها 43000م² للرصيف الشمالي و 27000م² للرصيف الجنوبي مُستعملة ومهيأة لاستقبال كل أنواع السلع.
- مساحة مغطاة عبارة عن حاضرة تُقدَّر بـ 4.800م² تُستعمل لتخزين السلع القابلة للتلف.

مرافق مُتخصَّصة:

- 02 جسر قبان (Ponts Bascules) 80 طن.
- مخزن للحبوب (القمح والشعير) تابع لتعاونية الحبوب والخضر الجافة يُمكنه تخزين 5500 طن.
- 03 مخزن للزفت (03 Silo Bitumes) يُمكنه تخزين 6000 طن.
- ورشة صيانة وحاضرة وسائل ومعدات خاصة بالشحن والتفريغ.
- شبكة الإنارة للسهر والعمل.
- عدة محلات تأوي صالح الميناء.

المعدات:

- 28 عربّة التصعيد (Chariots Élévateurs) بإمكانيات مُختلفة من 03 طن إلى 20 طن (06 من فئة 03 طن، 03 من فئة 04 طن، 05 من فئة 06 طن، 08 من فئة 10 طن، 04 من فئة 15 طن 02 من فئة 20 طن).
- رافعتان متوسّطتان للحبوب.
- 10 رافعات من 50 طن إلى 120 طن (01 من فئة 120 طن، 04 من فئة 60 طن، 04 من فئة 80 طن).
- 01 من فئة 50 طن .
- مجرّفة للشحن والتفريغ المينائي - Pelle Rétrochargeuse - مجرّفة ميكانيكية - 03 مجرّفة صغيرة (1متر كوب) - جرّار - آلة نقوم بالجمع - مضخة الحبوب - أنبوب لإمتصاص القمح والشعير وإفراغه - 03 شاحنات بمقصورة نصفية - شاحنة بصهريج - مضخة ضد الحوادث بضغط 10 بار - سد مكافحة التلوث بـ 300 متر مع ملحقات - آلة بحرية للتنظيف - سيارة إسعاف - آلات القيد المينائي: القاطرة - سفينة خاصة بنقل الرّبان - حمالة الأثقال.

4-2 قدرات الاستقبال:

يَسْتَقْبِلُ المِينَاءُ كُلَّ أنواعِ السُّفُنِ الَّتِي لَا يَتَعَدَّى طُولُهَا 125م وَعُمُقُهَا مِنْ 5 م إِلَى 8.50 م ذَاتِ شَحْنٍ 9000 طُنٍّ مِنَ البَضَائِعِ تَقْرِيبًا، 05 مَوَاقِعَ لِلسُّفُنِ (Conventionnel)، وَمَوْقِعَ وَاحِدٍ لِلسُّفُنِ الإِبْدَاعِ (RO/RO)

النُّرُوتِ البَشَرِيَّة:

تُمَثِّلُ مَجْمُوعَةُ عُمَالِ المُوَسَّسَةِ وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِـ 446 عَامِلًا لِعَايَةِ سِبْتَمْبَرِ 2016م إِلاَّ أَنَّهُ فِي تَغْيِيرٍ مُسْتَمِرٍّ حَسَبَ إِحْتِيَاجَاتِ المُوَسَّسَةِ يَنْقَسِمُونَ كَالآتِي :
-02 إِطَارَاتِ التَّسْيِيرِ العَالِي - 86 إِطَارَاتِ مُشْرِفَةٍ - 30 أَعْوَانِ تَقْنِييينَ - 328 أَعْوَانِ مُنْفَّذِينَ (الشَّحْنِ وَالتَّفْرِيعِ).

5-1 مَهَامِ المُوَسَّسَةِ:

- 1- تَطْوِيرِ البَرَزَامَجِ الإِقْتِصَادِي بِضَمَانِ التَّبَادُلَاتِ التِّجَارِيَّةِ.
 - 2- تَسْيِيرِ وَتَطْوِيرِ المِينَاءِ حَسَبَ التَّطَوُّرَاتِ الطَّارِئَةِ .
 - 3- ضَمَانِ شَحْنِ وَتَفْرِيعِ السَّلْعِ وَتَمْوِينِ السُّفُنِ.
 - 4- تَنْظِيمِ حَرَكَةِ السُّفُنِ دَاخِلَ المِينَاءِ.
 - 5- الإِقْيَامِ بِالدَّرَاسَاتِ وَالأَبْحَاثِ الَّتِي تَسْتَهْدِفُ التَّطَوُّرَ المُتَّسِمَ لِخِدْمَاتِ.
 - 6- مُحَاوَلَةِ القَضَاءِ عَلَى الفَوَاقِقِ فِي مَجَالِ الخِدْمَاتِ التِّجَارِيَّةِ بِتَنْفِيذِ سِيَّاسَةِ تَوْزِيْعِ عَادِلَةٍ لِخِدْمَاتِ.
 - 7- إِقَامَةِ تَأْمِينِ شَامِلٍ بَيْنَ جَمِيعِ الشَّرِكَاتِ الأُخْرَى لِلمِينَاءِ لِعَرَضِ دِرَاسَةٍ وَتَحْدِيدِ وَوَضْعِ كَيْفِيَّاتِ تَوْزِيْعِ لِخِدْمَاتِ.
 - 8- مُسَايَرَةِ التَّطَوُّرَاتِ وَالتَّحَوُّلَاتِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالتَّكَلُّمِ فِي التَّكْنُوْلُوجِيَا.
 - 9- مُحَاوَلَةِ التَّسْيِيرِ العَقْلَانِي لِطَاقَاتِهَا المَالِيَّةِ وَالبَشَرِيَّةِ وَتَخْفِيْفِ التَّكَالِيْفِ وَرَفْعِ المَرْدُودِيَّةِ.
- 5 2 أَدْوَارِ أَهْدَافِ المُوَسَّسَةِ:

- 1- تَنْمِيَةِ النِّشَاطَاتِ وَتَرْقِيَةِ الأَهْدَافِ.
- 2- تَحْقِيقِ أَقْصَى الأَرْبَاحِ المُمَكِّنَةِ لِتَجَنُّبِ الوُقُوعِ فِي الخَسَائِرِ.
- 3- تَوْسِيْعِ خِدْمَاتِ المِينَاءِ وَسِعَتِهِ البَحْرِيَّةِ.
- 4- المُشَارَكَةِ فِي تَرْقِيَةِ التَّبَادُلِ الخَارِجِي التِّجَارِي.
- 5- مُحَاوَلَةِ تَخْفِيْضِ التَّكَالِيْفِ وَرَفْعِ المَرْدُودِيَّةِ.
- 6- المُسَاهَمَةِ فِي القَضَاءِ عَلَى الفَوَاقِقِ فِي مَجَالِ الخِدْمَاتِ التِّجَارِيَّةِ بِتَنْفِيذِ سِيَّاسَةِ تِجَارِيَّةِ تَقَافِيَّةٍ مُحَدَّدَةٍ وَهَادِفَةٍ إِلَى تَوْزِيْعِ الخِدْمَاتِ.

6- الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

تتكون مؤسسة ميناء تونس من 06 مديريات كالاتي:

1- المديرية العامة: هي مقر الروابط والقرارات يشرف عليها الرئيس المدير العام والذي له السلطة الهرمية على مختلف المديرات والمستخدمين في المؤسسة.

2- مديرية الموارد البشرية: تحت مسؤولية الموارد البشرية مكلفة بتسيير الموارد البشرية، تكوين المستخدمين، الشؤون الاجتماعية، الوسائل العامة وخطية منازعات العمل.

3- مديرية المالية والمحاسبة: تقوم بالرقابة المالية والمحاسبة لمختلف نشاطات المؤسسة.

4- مديرية الاستغلال: تختص بمراقبة وتسيير وتنظيم مختلف عمليات الشحن والتفريغ، فورية الخدمات المقدمة، واحصاء كل المعلومات الدورية المتعلقة بالمرؤودية وارتفاعها.

5- مديرية قيادة الميناء: تشرف على حركة السفن داخل الحدود الإقليمية للميناء، كما تحرص على تسيير الأمن الداخلي للميناء.

6- المديرية التقنية: وظيفتها صيانة جميع المعدات والأجهزة الخاصة بالميناء كالرافعات والشاحنات بالإضافة إلى الأرصفة والأحواض، تجديد وتطوير المم تكات الم رةولة وغير المنقولة للمؤسسة، كما تقوم أيضا بتسيير المخزون وتموين مختلف المديرات بالمعدات الضرورية للعمل.

من خلال مقابلة بعض الإطارات العاملة في الميناء خلال الزيارات الميدانية للمكان اتضح لنا أن الميناء تجاري وهو مخصص للسلع فقط حيث يشكل همزة وصل بين التاجر والبائع في الدول الأوروبية فهو يؤدي دور الوسيط بينهما وهو يعد الأول على المستوى الوطني من حيث تسريع عملية التفريغ نظرا للإمكانيات التي يتوفر عليها، وهو يعد موردا ماليا هاما في البلدية ذلك أن هناك مداخيل مالية معتبرة تستفيد منها البلدية من خلاله وحتى الولاية كلها تستفيد من مداخيله، فحسب أقوال الإطارات التي قابلناها الميناء لا يتوقف عن العمل طيلة السنة وأي باخرة تدخل مجاله تدفع أموالا معتبرة لإدارة الميناء.



الشكل رقم(23): صورة قمرية لميناء تنس التجاري.

- الفلاحة: تُعتبر ولاية الشلف منطقة زراعية مَحْضَة، تَمْتازُ بِحُصُوبَة مُعْظَمِ أَرْضِيهَا خَاصَّةً الَّتِي تَقَعُ فِي مِحْيَطِ الشَّلْفِ الأَوْسَطِ، تَتَرَبَّعُ عَلَى مِسَاحَة فِلاحيَّة إِجْمَالِيَّة مُقَدَّرَة بِـ 5479 هِكْطَار، تَتَكَوَّن مِنْ 5447 هِكْطَار أَرْضِي مُسْتَعْمَلَة وَالْأَرْضِي الفِلاحيَّة مِنْهَا 2351 هِكْطَار مَسْقِيَة وَ 32 هِكْطَار أَرْضِي غَيْر مُنْتَجَة وَبِالنَّسْبَة لِقِطَاعِ الإِنْتاجِ النَّباتِي فَهُوَ يَمْتازُ بِإِنْتاجِ فِلاحي مُتَنَوِّع (الحبوب، الخُضَر الجافَّة، المَرْزُوعَات البَقُولِيَّة وَالْأشْجار المُنْمِرَة) وَقَدْ عَرَفَ هَذَا القِطَاع تَحْسُنًا مَلْحُوظًا فِي الإِنْتاجِ النَّباتِي. فَتُعْرَف المَنْطِقَة بِأَهْمِيَّتِهَا الزَّراعِيَّة بِسَبَبِ ما تَمْتَلِكُهُ مِنْ أَرْضِي زَّراعِيَّة وَاسِعَة وَطَبِيعَة مُناخ مُناسِبَة وَمِنْ حَيْثُ تَوْفُرِ المِياهِ الجَوْفِيَّة الضَّرُورِيَّة جِدًّا لِلإِسْتِعْمالاتِ البَشَرِيَّة وَلتَطْوِيرِ الزَّراعَة وَالتَّرْوَة الحَيَوَانِيَّة وَالإِقْتِصادِيَّة وَأَهْمِيَّتِهَا الزَّراعِيَّة وَالْمناخ المُساعِدِ أَيْضًا كُلُّها مَحْفَرَاتٌ لِلنَّهْوضِ بِقِطَاعِ الفِلاحة فَحَسَبَ شَهَادَة أَحَدِ المَبْحُوثِينَ فِي البَلَدِيَّة فَإِنَّ المَنْطِقَة غَنِيَّة بِالمِياهِ الجَوْفِيَّة العَذْبَة غَيْرِ المُسْتَعْلَة إِلى يَوْمِنَا هَذَا. تَحْتَوِي البَلَدِيَّتَانِ مَحَلَّ الدَّراسَة عَلَى أَرْضِي تُعْتَبَرُ مِنْ أَجودِ وَأَخْصَبِ الأَرْضِي وَإِذا ما أُضِيفَ لَهَا تَوْفُرِ المِياهِ الجَوْفِيَّة فَإِنَّ المَنْطِقَة يُمكِنُ أَنْ تَتَحَوَّلَ إِلى أَفْضَلِ المَوَاقِعِ لِلإِنْتاجِ الزَّراعِي بِغَضِّ النَّظَرِ إِذا ما كَانَتْ هَذِهِ المَرْزُوعَاتِ تَعْتَمِدُ عَلَى مِياهِ الأَمْطارِ أَوْ مِياهِ الرِّيِّ، يُضَافُ إِلى ذَلِكَ الخِبْرَة لِفِلاحيِّها وَمُنْتَجَاتِها المُتَنَوِّعَة، كَمَا أَنَّ التَّرْوَة الحَيَوَانِيَّة وَالإِهْتِمَامَ بِتَرْبِيَّتِها تُشكِّلُ مَصْدَرَ دَخَلٍ جَيِّدٍ وَخَاصَّةً مَعَ تَزايُدِ نِسْبَة البَطالَة وَيَتَحَقَّقُ الإِكْتِفاءُ الذَّاتِي فِي كَثِيرٍ مِنَ المُنْتَجَاتِ الزَّراعِيَّة وَالْحَيَوَانِيَّة بَعْدَها يُمكِنُ البَحْثُ عَن سُوْقٍ خَارِجِ إِقْلِيمِ هَذِهِ المُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّة وَهَذَا بِدَوْرِهِ عامِلٌ مُهمٌّ لِأَنَّ نُصْبِحَ المَنْطِقَة تِجاريَّة خُصُوصًا مَعَ وُقُوعِها فِي مَنطِقَة عُبُورِ هامة.

يُمْتَلِّ مَوْقِعَ البَلَدِيَّةِ مَرَكزَ جَدْبٍ وَسُوْقٍ يُمكِنُ مِنْ خِلالِهِ إِنتاجَ وَتَسْوِيقَ كافَّةِ المَوارِدِ كَمَا بِإمْكانِهِ أَنْ يَشْمَلَ كافَّةَ القِطاعاتِ الإِقْتِصادِيَّةِ وَبِخَاصَّةِ الزَّراعِيَّةِ وَالصَّناعِيَّةِ مِنْها آفاقًا لِلتَّنْمِيَّةِ وَالتَّطَوُّرِ الكَبِيرِ فِي

قطاع التجارة بمستوياتها المختلفة يُشكل أفقًا آخر مهمًا للتنمية خاصة بتواجد ميناء تجاري دولي بها، مما يُبشر بظهور طاقات وفرص جديدة للتنمية كما يوفر هذا فرصة كبيرة لتطوير المنطقة ليغدو بوابة تجارية للمنتجات الزراعية والصناعية.

هذه بعض المفردات والإمكانات المتنوعة والموجودة في بلدية تونس وغيرها كثير لا يسعنا المقام لعدّها كلها إنّما أتينا على الأهمّ منها، إذن كما لاحظنا البلديتان غنيتان من حيث الموارد المتنوعة حيث التنوع الطبوغرافي بين السهول والجبال والمناطق الغابية مما أعطى المنطقة طابعًا جماليًا خاصًا بها فشهدنا الأراضي الزراعية الواسعة وكذا طبيعة المناخ المناسبة والساحل البحري والغابات والمناظر الخلابة وغير ذلك. وكلها مقومات وكُنوز طبيعية مازالت تنتظر حُسن الاستغلال من أجل النهوض بالبلديتين، إنّ إقليم البلديتين يمتاز بخصائص طبيعية وديمغرافية مشجعة جدًا وتجعل منهما محلّ اهتمام للتخطيط الجيد من أجل تطويرها وتنميتها ومن بين أهمّ تلك الخصائص الموقع الجغرافي الهام وتنوع التضاريس (سهول، تلال، جبال...) وتوفر المياه الجوفية وخصوبة التربة العالية ومساحة البلديتين الشاسعة وتوفر الأراضي الملائمة مساحةً وموقعًا وتكلفةً لاستيعاب مشاريع تنموية باختلاف قطاعاتها وتوفر الثروة البشرية الشبابية المناسبة حجمًا للمساهمة في عمليات تطوير وتنمية البلديتين فالموارد والثروات متوفرة ومتنوعة ولا يفتصها فقط النفاثة الجهات الرسمية عن طريق التخطيط الجيد والجاد والمدروس.

إنّ عدم التخطيط للاستغلال الحسن لمختلف مفردات البلديتين جعل السكان يُحرمون من الانتفاع والاستفادة من هذه الإمكانيات المختلفة بل إنّها تُترك دون أدنى اهتمام من أصحاب القرار ودون التفكير في إدراجها ضمن المخططات التنموية الخاصة بكل بلدية، وكان نتيجة ذلك أنّ مازال السكان في هاتين البلديتين يتخبطون في مشاكل إجتماعية يترادف تفاقمها يومًا بعد يوم، فالبطالة في تزايد، والخدمات مُتدنية حسب الملاحظة المتكررة لمظاهر التخلف والفقر، ولو اهتم القائمون على عملية التخطيط بهذه الإمكانيات المُعتبرة بالتخطيط من أجل استغلالها الاستغلال الحسن لتمكنت البلديتان من تجاوز العديد من المشاكل المختلفة فعلى سبيل المثال استغلال الساحل البحري بكل ما يحوي من إمكانيات سياحية في بلدية تونس عن طريق بناء مرافق سياحية ودعم الصناعات التقليدية من شأنه توفير مناصب شغل وإمتصاص تدريجي لأعداد العاطلين عن العمل وكذا ستتحسن البنى التحتية تدريجيًا... وسيرتفع الدخل وتحل الكثير من المشاكل الاجتماعية الأخرى التي تُعاني منها البلدية، فبالرغم من وفرة البلدية على الشريط الساحلي الممتد على طول 120 كلم واحتوائها على شواطئ خلابة إضافة إلى إمكانيات سياحية أخرى كالأثار المُنتثرة هنا وهناك والتي تعود إلى حقبات تاريخية مختلفة شاهدة على أنّ المنطقة كانت لها وقفات مع التاريخ. ولكن رغم هذا فإن الهياكل الفندقية والسياحية لا ترقى إلى مستوى المؤهلات التي يمتلكها مجال الدراسة مما يؤدي بالضرورة إلى فقدان أحد الموارد التي تُوفر فرص شغل دائمة وموسمية كما يؤدي إلى

خسارة موارد مادية هامة للبلديات، ونفس الشيء يُقال عن قطاع الفلاحة الذي يملك هو الآخر إمكانيات مُعتبرة لم تُستغل الاستغلال الأمثل إلى يومنا هذا.

إن استئثار الموقع الساحلي للبلدية والنهوض بالقطاع السياحي الذي يُعتبر مؤردًا طبيعيًا خامًا ومُسنديمًا، وإعادة النظر في حجم ونوع المنشآت السياحية بالأخذ بعين الاعتبار تنوع واختلاف مُتطلبات السواح الوافدين وخصوصيات سكان المنطقة من شأنه إحداث نوع من الانتعاش في البلدية ولو تسنمّر الأحوال في التحسن شيئًا فشيئًا بإمكان البلدية تحقيق نسب ودرجات في التنمية. نفس الشيء يُقال عن قطاع الصناعة حيث لم نر إنشاء منطقة صناعية تُخدم كافة المجالات الاجتماعية مع التخطيط لاختيار المنطقة المناسبة لممارسة هذا النشاط لتحقيق الإستراتيجية والتطور المُستقبلي وتحقيق التنمية المُشودة خاصة إذا علمنا بإمكانية قيام صناعة رائدة في المنطقة نظرًا للإمكانيات المُتوفرة لذلك وبالأخص الصناعات الغذائية كصناعة المُصبرات والعصائر وتصبير الأسماك.

فمن خلال الجدول (1) و(2) و(3) في الملحق (ب)، والجدول (1) و(2) في الملحق (ج) والجدول (1) في الملحق (د) نلاحظ أن معظم المشاريع هي مشاريع روتينية خدمائية لا ترقى إلى مستوى التطلعات المُعبر عنها من طرف المواطنين فلا يُعقل أنه ومُنذ الاستقلال إلى يومنا هذا مازالت المشاريع مُتكررة في كل مرة، كذلك هناك تبذير للأموال العامة دون توظيفها التوظيف المُدروس والمُناسب، فحسب أقوال المُبحوثين هناك هدرٌ للأموال العامة من خلال إدراج مشاريع لا فائدة تُذكر منها بهدفٍ صرفٍ الميزانية ووقفٌ وهنا تدخل التلاعبات والمصالح الشخصية، إذ تُبرمج ضمن المُخططات مشاريع لا يستفيد منها المواطن سوى تبيد المزيد من الأموال وخيرٌ مثال على ذلك إعادة البلاط للأرصعة بمبالغ مُعتبرة في حين نجدها صالحة للاستعمال ولا تحتاج إلى إعادة أو ترميم، كذلك ترفيت الطرق بالحرسنة مع أنها لا تتطلب ذلك إلى غير ذلك من العمليات التي لم يستفيد منها المواطن بل تزيد من شقائه ومُعاناته خاصة لما يرى أمواله تُذهب يمينًا وشمالًا في مشاريع لا فائدة من إعادتها. فرغم المشاريع الكثيرة المُشاهدة في الملاحق إلا أن مُعاناة السكان مازالت مُتواصلة بسبب النقص الحاد في مستوى قطاع الخدمات حيث لمسنا نقصًا في مستوى الخدمات الصحية والبيئية والتعليمية والبنية التحتية... الخ. فمازالت هناك احتياجات المُجتمع المحلي في كافة قطاعات البنية التحتية والخدمات كالتعليم (اكتظاظ الأقسام بالتلاميذ، نقص المدارس...) الصحة، المياه، الطرُق...

نلاحظ أيضًا من الجدول السالفة أن المشاريع الزراعية مُنعدمة تمامًا، فرغم طابع البلديتين الزراعي لا نلمس أي مشروع زراعي يمس قطاع الزراعة كذلك انعدام مشاريع التصنيع الغذائي رغم أن البلديتين زراعتين بامتياز وبإمكان هذا القطاع امتصاص نسب البطالة المنتشرة بين شباب البلديتين، كما تُنعدم أيضًا مشاريع تحويل شبكات الري من التقليدية إلى العصرية ولا وجود لمشاريع رصد المياه الجوفية المُستغلة بواسطة الآبار والتي بإمكانها المساهمة في النهوض بالزراعة في البلديتين.

وَبالنَّظَرِ لِلجَدَاوِلِ نُلاحِظُ أَيْضًا عَدَمَ اِحْتِوائِها عَلى مَشارِيعِ تَثيرِ الصِّيدِ وَالصِّادِينِ مِنْ خِلالِ بِناءِ مَصانِعِ لِتَصيدِيرِ الأَسماكِ مِنْ أَجْلِ تَسوِيقِ الإِنْتاجِ البَحريِّ الَّذي تَترَخَّرُ بِهِ شَواطِئُ بَلَدِيَّةِ نَسَسِ السَّاحِلِيَّةِ وَالَّذي بِإِمكانِهِ هُوَ الأَخَرُ تَشغِيلِ الأَيديِ العَامِلَةِ وَبِالتَّالِيِ اِمْتِصاصِ نَسَبِ مُعِينَةٍ مِنَ البَطالَةِ، فَلا يُعَقَلُ أَنْ تَكُونَ بَلَدِيَّةُ نَسَسِ سَاحِلِيَّةِ بِإِمْتِيازِ وَتَتَوَقَّرُ عَلى مَجْمُوعَةٍ مِنَ المَوانِئِ وَلا نَجِدُ فِيها أَيَّ مَشروعٍ لِاسْتِغْلالِ التَّرْوَةِ السَّمَكِيَّةِ الهائِلَةِ الَّتِي تَتَواجَدُ عَلى طَولِ السَّاحِلِ التَّسَيِّ. .

فَإِرفِعِ المُستَوى التَّثْمَوِي فِي المُجتمَعاتِ المَحَلِيَّةِ مِنَ الضَّروريِّ أَنْ لا يَكُونَ التَّخْطِيطُ مُقتَصِرًا عَلى تَلْبِيَةِ اِحْتِياجَاتِ السُّكَّانِ الخَدَماتِيَّةِ وَالبُنَى التَّحْتِيَّةِ فَقطِ وَإِنَّمَا يَتَوجَّبُ أَنْ يَخْطِطَ لِمَشارِيعِ اِنْتاجِيَّةِ عَلى مُستَوى المُجتمَعِ المَحَلِّيِّ وَذَلِكَ بِاسْتِغْلالِ مَوارِدِهِ الطَّبيعيَّةِ وَبِذَلِكَ تَكُونُ عَمَلِيَّةُ التَّطوِيرِ وَالتَّثْمِيَّةِ مُتَوازِنَةً.

كَذَلِكَ نَجِدُ أَنَّ العُنْصُرَ المادِّيَ عامِلَ هامٍ جِدًا لِعَمَلِيَّةِ التَّثْمِيَّةِ وَلا يُمكنُ لِلتَّثْمِيَّةِ أَنْ تَقومَ لَها قائِمَةٌ إِذا لَمْ يَتَوقَّرَ وَكَثِيرٌ مِنَ المَشارِيعِ لَمْ تَكْتَمِلْ وَلم يَتِمَّ اِنجَازُها فِي أوقَاتِها بِسَبَبِ هَذَا العامِلِ، وَحَتَّى تَسْتَطِيعَ البَلَدِيَّةُ التَّخَلُّصَ مِنْ هَذَا العائقِ فَإِنَّ الحَلَّ مَوجودٌ وَبِإِمكانِها إِيجادُ مَصادرٍ جَدِيدَةٍ تُمكنُها مِنَ الحُصُولِ عَلى أُمُوالٍ وَمَداخِيلِ مُعْتَبَرَةٍ عَن طَريقِ الإِسْتِغْلالِ الأُمثَلِ لِمَوارِدِ المُتاحَةِ وَهَكَذا تَتَمَكَّنُ مِنْ جَلْبِ مَوارِدِ مالِيَّةِ إِذا تَمَّ التَّخْطِيطُ لِاسْتِغْلالِها وَالإِسْتِفاَدَةِ مِنْها، فَالتَّخْطِيطُ يُعْتَبَرُ الضَّمانَ الوَجيدَ لِاسْتِخْدامِ مُخْتَلَفِ المَوارِدِ المُتاحَةِ المادِيَّةِ وَالتَّطَبُّعِ بِطَريقَةٍ عَلميَّةِ وَعَمَلِيَّةِ وَأِنسانِيَّةِ لِتحقيقِ الخَيْرِ لِلْمَواطِنينِ وَتَوفِيرِ المُستَوى المَعيشيِّ اللائِقِ بِهِمْ مَعَ الإِبْتِعادِ عَنِ العَشاوِثِيَّةِ وَالتَّفانِيَّةِ وَالإِهْمالِ وَاللَّامبالاةِ.

كَذَلِكَ مِمَّا يَجْدُرُ ذِكرُهُ أَنَّ كَافَّةَ قِطاعاتِ الخَدَماتِ وَالبُنَى التَّحْتِيَّةِ وَالمَرافِقِ العامَّةِ وَالخَاصَّةِ وَالتَّزْرِيفِيَّةِ سَتَرَدُّادٌ فِي المُستَقبَلِ وَذَلِكَ كَنَتِيجَةً طَبيعيَّةً لِلتَّوسُّعِ وَالتَّمدُّدِ السُّكَّانيِّ فِي المُستَقبَلِ، لِأَنَّهُ سَيَزِدُّادُ الطَّلَبِ مُستَقبَلًا عَلى هَذِهِ القِطاعاتِ الحَيَويَّةِ مِنْ قِبَلِ قاطِني المُجتمَعاتِ وَهَذَا يَتَطَلَّبُ العَمَلَ عَلى تَوفِيرِ تِلْكَ المُتَطَلِّباتِ وَهَذَا يَعبُني اسْتِغْلالُ المَوارِدِ لِتَلْبِيَةِ اِحتِياجَاتِ الأَمْرِ الَّذي يَجْعَلُ مِنْ أَداءِ التَّخْطِيطِ أَمْرًا هامًا وَجَدِيًّا لِتَوجِيهِهِ وَاسْتِخْدامِ إِمكاناتِ وَمَوارِدِ المُجتمَعاتِ المَحَلِيَّةِ اسْتِخْدامًا أَنسَبَ قَدْرَ المُستَطاعِ. فَالنهوضُ بِالبلَدِيَّتَيْنِ وَتَطوِيرِهِمَا يَتَطَلَّبُ وَضْعَ اسْتِراتيجِيَّاتٍ وَالتِّي لا يُمكنُ تحديدها إِلا بَعْدَ تحديدِ مَعْرِفَةِ الإِمكاناتِ وَالفُرصِ المُتاحَةِ الَّتِي يُمكنُ اسْتِغْلالُها لِصالِحِ تَطوِيرِ البَلَدِيَّتَيْنِ، كَمَا يَتَوجَّبُ تحديدُ عَناصِرِ القُوَّةِ وَالضَّعْفِ وَأَهَمِّ الصُّعُوباتِ وَالعَقَباتِ الَّتِي يَتَوجَّبُ الأَخْذُ بِها وَالتَّعامُلُ مَعها لِكَي تَكُونَ لَدَى المُخَطَّطِ تَصَوُّراتٍ واقِعِيَّةِ لِإِستِراتيجِيَّاتِ وَالسِّياساتِ وَالبِرامِجِ وَالمَشارِيعِ المُقْتَرَحَةِ وَلكي لا تَصْطَدِمَ بِتِلْكَ التَّحَدِيَّاتِ فَتُشكَلُ عُنْصُرٌ مُفاجَأَةٌ غَيْرَ مَحْمُودِ العَواقِبِ أَثناءَ نَفْذِ الحُلُولِ المُقْتَرَحَةِ فَيُصبحُ بِذَلِكَ زَمَنُ التَّخْطِيطِ وَالدَّراسَةِ وَالتَّنْفِيزِ لِلحُلُولِ ما هُوَ إِلا هَدْرًا لِلزَّمَنِ وَاسْتِنزافًا غَيْرَ أَنسَبِ لِلمادَّةِ.

وَإِذْ يُحْتَاجُ نِجَاحِ عَمَلِيَّةِ التَّثْمِيَّةِ إِلى تَوجِيهِ المَوارِدِ إِلى مَشروعَاتٍ تَحْتَلُّ أَهميَّةً اسْتِراتيجِيَّةً تُوجِّهَ عَوائِدَ هَذِهِ المَوارِدِ إِلى تَموِيلِ مَشروعَاتِ رَأْسِ المَالِ الإِجتماعيِّ (مَحَطَّاتِ كَهْرَباءِ، سُدُودِ...) حَيْثُ تَتَمَيَّزُ المُجتمَعاتِ المَحَلِيَّةِ بِالنَّقْصِ الشَّدِيدِ فِي عَرَضِ خَدَماتِ هَذِهِ المَشروعَاتِ فَلا سَبيلَ لِنجَاحِ عَمَلِيَّةِ الإِنماءِ

دُونَ تَوْفُّرِ قَاعِدَةٍ عَرِيضَةٍ مِنْهَا كَذَلِكَ تَحْتَاجُ إِلَى تَوْجِيهِ الْمَوَارِدِ إِلَى بَعْضِ الْمَشْرُوعَاتِ ذَاتِ فَنَرَةِ تَفْرِيعِ طَوِيلَةٍ وَيَنْتَقِي فِيهَا الرِّيحُ أَوْ الْعَائِدِ السَّرِيعِ.

7-2 تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الفرعية الثانية:

- "تَبَيَّنَ نُمُودُجُ التَّخْطِيطِ الْمَرْكَزِيِّ دُونَ مُرَاعَاةِ وَاقِعِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ أَدَّى إِلَى تَبْذِيرِ إِمْكَانِيَّاتِ مَالِيَّةٍ كَانَتْ بِالإِمْكَانِ تَوْظِيفُهَا فِي مَشَارِيعِ تَنْمُوءٍ حَقِيقِيَّةٍ".
أُنْظِرْ فِي الْمَلَّاحِقِ التَّالِيَةِ:

المُلْحَق (هـ): وَضْعِيَّةُ الْمُجْمَعَاتِ الْمَدْرَسِيَّةِ فِي طَوْرِ الإِنجَازِ لِبَلَدِيَّةِ الشَّلَفِ بِتَارِيخِ 2017/02/25 م.

الجَدُول (1) مِنَ الْمُلْحَق (هـ): الْمُجْمَعَاتِ الْمَدْرَسِيَّةِ فِي طَوْرِ الإِنجَازِ.

الجَدُول (2) مِنَ الْمُلْحَق (هـ): وَضْعِيَّةُ أَقْسَامِ التَّوسِيعَةِ.

مِنْ خِلَالِ الْجَدُولِ (1) وَ (2) فِي الْمُلْحَقِ (هـ) نُلَاحِظُ تَوَقُّفَ الْأَشْغَالِ بِبَعْضِ الْمَشَارِيعِ بِسَبَبِ إِنْتِظَارِ التَّاسِئِرَةِ مِنَ الْوَالِيِ أَوْ بِسَبَبِ إِنْتِظَارِ الدَّعْمِ الْمَالِيِّ مِنَ الْجِهَاتِ الرَّسْمِيَّةِ. فَانْتِشَارُ مَبْدَأِ الْمَرْكَزِيَّةِ تَرْتَبَ عَنْهُ إِطَالَةُ فَنَرَةِ إِنْشَاءِ الْمَشْرُوعِ وَتَخَلُّفُ تَنْفِيزِ الْخُطَّةِ فِي آجَالِهَا الْمُحَدَّدَةِ وَبِالتَّالِيِ عَدَمُ اسْتِيفَادَةِ الْمُوَاطِنِينَ مِنْ هَذِهِ الْمَشَارِيعِ فِي أَوْقَاتِهَا وَهَذَا بِدَوْرِهِ يُؤَدِّي إِلَى تَبَاطُؤِ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ وَبَدَلُ تَقْدِيمِهَا خَطَوَاتٍ إِلَى الأَمَامِ تَبْقَى تَحْتَ رَحْمَةِ الإِدَارَةِ الْمَرْكَزِيَّةِ. فَالتَّنْمِيَّةُ لَا تَعْنِي تَوْصِيلَ حُرْمٍ مِنَ الخِدْمَاتِ وَالسَّلْعِ الْمَعْرُوفَةِ سَلْفًا إِلَى جَمَاعَاتِ مُسْتَهْدَفَةٍ مُحَدَّدَةٍ.

لَقَدْ إزدَادَ دَوْرُ الْحُكُومَاتِ فِي الْكَثِيرِ مِنْ دُولِ الْعَالَمِ النَّامِيِ مُبَاشَرَةً بَعْدَ اسْتِيفَالِهَا فِي مَجَالِ تَرْوِيدِ السُّكَّانِ بِالخِدْمَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ الأَسَاسِيَّةِ كَالتَّعْلِيمِ وَالصِّحَّةِ وَالْمِيَاهِ وَالْكَهْرِبَاءِ وَشَبَكَاتِ النَّقْلِ... إلخ وَقد أَدَّى هَذَا التَّرَايُدُ فِي الْمَسْئُولِيَّاتِ الْحُكُومِيَّةِ إِلَى تَرْكِيزِ سُلْطَةِ صُنْعِ الْقَرَارِ التَّنْمُويِ وَإِنجَازِ الْمُخَطَّطَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي أَيْدِي الْحُكُومَاتِ الْمَرْكَزِيَّةِ الْمُتَوَاجِدَةِ عَادَةً فِي عَوَاصِمِ دَوْلِهَا، وَقد نَجَمَ عَنْ هَذَا الْوَضْعِ نَعْرَاتٌ وَمُشْكَلاتٌ تَنْمُويَّةٌ عَدِيدَةٌ أَهْمَهَا عَلَى الإِطْلَاقِ عَدَمُ تَمَكُّنِ هَذِهِ الْجُهُودِ التَّنْمُويَّةِ وَالْمُخَطَّطَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ مِنْ تَحْقِيقِ الغَايَةِ الَّتِي وُجِدَتْ لِأَجْلِهَا وَهِيَ إِحْدَاثُ تَغْيِيرَاتٍ جِذْرِيَّةٍ فِي أُسْلُوبِ حَيَاةِ الْمُوَاطِنِينَ وَجَعْلِهِمْ يَنْعُمُونَ بِالرِّقَابِيَّةِ وَالتَّنَطُّورِ، وَعَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا الأَمْرَ جَعَلَ الشَّرَائِحَ السُّكَّانِيَّةَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَحْيَانِ غَيْرَ رَاضِيَّةٍ عَنِ الْقَرَارَاتِ التَّنْمُويَّةِ لِلْحُكُومَاتِ الْمَرْكَزِيَّةِ وَمُشْكَلاتِ وَمَصَالِحِ السُّكَّانِ الْمَحَلِّيِّينَ، وَلَعَلَّ الْجَزَائِرَ هِيَ إِحْدَى تِلْكَ الدُّوَلِ الَّتِي رَسَمَتْ الْعَدِيدَ مِنَ الْمُخَطَّطَاتِ عَقِبَ الإِسْتِيفَالِ مُبَاشَرَةً وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ النُّهُوضِ بِالسُّكَّانِ وَرَفْعِ الْمُسْتَوَى الْمَعِيشِيِّ لَهُمْ وَتَغْيِيرِ نَمَطِ حَيَاتِهِمْ نَحْوَ الأَفْضَلِ، وَهَكَذَا سَيَبْقَى بِفَضْلِ هَذِهِ الْمُخَطَّطَاتِ دَفْعُ

الفصل السابع: المعالجة السوسولوجية للبيانات.

عجلة التنمية نحو الأمام، لذلك إختارت الجزائر واعتمدت في سياستها التنموية على البرامج والمخططات المبيّنة في الجدول التالي:

المخطّط	البرنامج
المخطّط الثلاثي 1967-1969م	برنامج استثمار موجه للمناطق المحرومة في إطار مكافحة التفاوت الجهوي.
المخطّط الرباعي الأول 1970-1973م	تخصيص قيمة ثلاثون مليار دينار للبدء في برنامج التصنيع وتأسيس التخطيط وذلك بإنشاء كتابة دولة للتخطيط خصيصا لذلك.
المخطّط الرباعي الثاني 1974-1977م	تخصيص مبلغ مائة مليون (100) دينار كتتمين للموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي إلى جانب إدماج القطاعات الاقتصادية وكذلك تحسين تقنيات التخطيط بتحديد الآجال وتنظيم مسار الإرسال والتلقي.
المخطّط الخماسي الأول 1980-1984م	تخصيص مبلغ مائتان وخمسون (250) مليار دينار لإعادة إقرارات التوازنات الاقتصادية وإعادة تنظيم المؤسسات وتأمين الطاقة إلى جانب تصنيف أولويات التنمية وإكمال نظام التخطيط وإنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بدلا من كتابة الدولة.
المخطّط الخماسي الثاني 1985-1989م	تخصيص قيمة خمسمائة وخمسون (550) مليار لتنمية الزراعة والرّي والإسكان والنقل وتسيّد الديون الخارجية.

الشكل رقم (24): يبين أهم المخططات في الجزائر بعد الاستقلال⁽¹⁾.

بعد أن يتم الإتفاق على إختيار مشروعات المخطّط البلدي للتنمية تبدأ سلسلة طويلة من الإجراءات الرئويّة التي تؤخر كثيرا من إنطلاقها وحتى تنفيذها ومتابعة سيرها (التأشير من طرف الوالي - المصادقة من المجلس الولائي - الإعانات المادية من السلطة المركزيّة ... إلخ) فبالرغم من أنّ هذه العمليات تتم تحت إشراف أعضاء المجلس الشعبي البلدي من خلال اللجان المختلقة التي تمكّنهم (مكّنها المشرع الجزائري) من ترؤسها، إلا أنّهم يعانون دائما من الرجوع إلى الإدارة المركزيّة واستشارتها وانتظار التأشير منها على مختلف العمليات صغيرة أو كبيرة وتزداد حدة هذا عند ظهور المشكلات المرتبطة بالتنفيذ حيث تتعطل مشاريع كثيرة بسبب أمور إدارية لا تؤدي إلى سريان المخطّط حسب ما هو مرسوم له وهذا من شأنه تعطيل التنمية المحليّة وتباطؤها.

فحتى وإن سنتّ الدولة قوانين تُعطي للبلديات حرية إختيار مشاريع المخطّطات فإنّ هذه المخطّطات تبقى رهينة موافقة الجهات العليا ولابدّ من الرجوع إلى الإدارة المركزيّة سواء من أجل الموافقة عليها أو من

¹ - إسماعيل قيرة وعلي غربي، مرجع سابق، ص 142.

أجل الحصول على التمويل المالي وهكذا تبقى المجالس الشعبية البلدية تُعاني التبعية الإدارية المفرطة وسريان هذه المخططات وتنفيذها على أرض الواقع يتوقف على استجابة الإدارة المركزية (الولاية) للمفترحات التي يقدمونها من خلال المخطط البلدي للتنمية ولا تقوم له قائمة إلا بموافقتها وبالتالي فإن تنفيذ تلك المشاريع يُعتبر عملية مُقيدة في أيدي الجهات المركزية تتصرف هي كما تشاء في هذه العملية.

- **الوالي:** يُعتبر الوالي ممثل السلطة المركزية على مستوى الولاية حيث يُعين بمرسوم وزاري ويُعتبر ممثلاً لكل الوزراء (الحكومة) ويكون مسؤولاً بصورة مباشرة أمام وزير الداخلية.

- **صلاحيات الوالي:** لقد أعطى المشرع الجزائري للوالي صلاحيات كثيرة ومتنوعة سواء في الظروف العادية أو في الظروف الاستثنائية وهو يمارس هذه الصلاحيات بصفتين: فهو ممثل للدولة من جهة) يمارس اختصاصات معينة بموجب هذه الصفة) وهو من جهة أخرى يُعتبر بمثابة هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي. كل الصلاحيات التي منحها المشرع للوالي تجعل منه مهيمناً ولا يتحرك جهاز التخطيط إلا بإحاء منه لأنه يُعتبر صاحب الكلمة الأخيرة الذي يبقى القرار النهائي له وربما يكون من الأجدر ترك المهام التخطيطية والتنفيذية للمجتمع المحلي، لكن تبقى الممارسة المركزية سيّدة الموقف إذ أن سلطة الوالي تمثل نوعاً وشكلاً من أشكال المركزية.

يقوم المجلس الشعبي الولائي بدور هام في المجال الاقتصادي فهو يُشرف على مخطط الولاية من أجل التنمية حسب نص المادة 02/80 يناقش المجلس الشعبي الولائي مخطط التنمية الولائية باعتباره مخططاً قطاعياً ذو طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه كذلك ويكون تحضيره بدراسة اقتراحات المشاريع في المجلس الشعبي الولائي والذي يُصادق عليه بعد ذلك ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة بعد إرسال المخططات لها.

وتكون مساهمة الولاية في المخطط التنموي حسب صدور المرسوم 81-380 بتاريخ ديسمبر

1981 المتضمن صلاحيات الولايات والبلديات في التخطيط فقد نص على:

- إبداء رأي المجلس الشعبي الولائي في إعداد المخطط في العمليات ذات الطابع الوطني.
- إبداء اقتراحات كيفية بخدمه أهداف المخطط الوطني للتنمية وتقوم الولاية بالموافقة المسبقة على كل مشروع تعتمده الدولة إنجازاً على ثراب الولاية واقتراح تسجيل أية عملية في المخطط الوطني يعتمد على شروط معينة وهذا كله يُعتبر نوعاً من المركزية المنبجية والتي مازالت تتحكم في كثير من المهام مما يعطل سريان عملية التخطيط في الأقاليم التي تتكون منها الولاية.

- من أجل أن تتمكّن الجماعات المحليّة من تقرير وتنفيد ما تراه مناسباً على جميع المستويات الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لأبد من وضع حدّ للسلطة الوصية لأن دور السلطة الوصية بالنسبة للجماعات المحليّة دور معرقل ولا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن يساعد على سير عملية التخطيط للتنمية حسب ما يلائم المجتمعات المحليّة.

كذلك يجب أن نشير إلى أن المخططين المحليين أنفسهم لا يستطيعون التطلع إلى فعل الكثير لتغيير الهياكل المحليّة بغض النظر عما إذا كانوا على المستوى الوطني أو المحلي وذلك لأن النظرية التي تفودهم تقوم على أفكار ومفاهيم خاطئة ومضللة إضافة إلى أن فعالية التخطيط المحلي تتوقف على المصالح والوعود السياسية " لمن هم في القمة". كما أنه كثيراً ما تكون في مشروعات التنمية تدخلات من خارج المجتمع المحلي مما يعطل عملية التنمية به.

إن تحديد الأدوار بين الإدارة المركزيّة والمحليّة تتطلب التوجّهات الجديدة وفترة إستراتيجية جادة تُحدد العلاقة بين الإدارة المركزيّة وبين الإدارة المحليّة عن طريق تأكيد وتعزيز مبدأ اللامركزيّة للإسراع بإيجاد سياسات تنموية وإستراتيجية تتناسب والظروف الاجتماعية والإقتصادية والبيئية مما سيؤدي إلى تطوير نظام حكم فعال يستجيب لمنطلقات المواطن ويسمح بتقليص أثر المؤسسات المركزيّة ويحدد بوضوح الأدوار لكل من الإدارة المحليّة والمركزيّة ويساعد على إيجاد وتطوير أجهزة إدارية فعالة على مستوى الإدارة المحليّة قادرة على التخطيط الفعال واتخاذ القرارات السليمة.

وبسبب مبدأ المركزيّة وما ترتب عنه من إطالة فترة إنشاء المشاريع وتخلّف تنفيذ الخطة في آجالها المحددة وبالتالي تعطيل عملية التنمية فلا بدّ إذن من تطبيق إدارة التخطيط اللامركزيّة الشاملة بمعنى أن هيئات التخطيط في المستويات المحليّة يجب أن تُمنح جميع الصلاحيات الأخرى التي تُمكنها من القيام بالدور المطلوب منها وبالذات الصلاحيات الماليّة.

3-7 تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الفرعية الثالثة:

- نقص الوعي التخطيطي لدى القائمين على التخطيط يؤدي إلى عدم وصول التخطيط للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها:

أنظر في الملاحق التالية:

الملحق (أ): الوضعية المالية والفيزيائية للمخطط التنموي لبلدية الشلف.

الجدول (1) من الملحق (أ): مدونة المشاريع المسجلة.

الجدول (2) من الملحق (أ): العمليات المتوقفة وعددها (07).

الجدول (3) من الملحق (أ): عمليات قيد الإنجاز وعددها ستة عمليات (06).

الجدول (4) + الجدول (5) + الجدول (6) من الملحق (أ): العمليات المنتهية وعددها ستة عشر (16).

الملحق (هـ): وضعية المجمعات المدرسية في طور الإنجاز (أقسام التوسعة - التهيئة والتزيم - تجهيز

المطاعم والأقسام - مشاريع البناء المدرسية الممولة من ميزانية البلدية)

الجدول (1) من الملحق (هـ): المجمعات المدرسية في طور الإنجاز.

الجدول (2) من الملحق (هـ): وضعية أقسام التوسعة.

الجدول (3) من الملحق (هـ): وضعية مشاريع التهيئة والتزيم للمدارس الابتدائية.

الجدول (4) من الملحق (هـ): وضعية تجهيز الأقسام والمطاعم.

الجدول (5) من الملحق (هـ): وضعية العمليات الممولة من ميزانية البلدية.

الملحق (و): الوضعية المادية والمالية الممنوحة من ميزانية البلدية (التجهيز).

الجدول (1)، (2)، (3)، (4)، (5)، (6)، (7)، (8)، (9) من الملحق (و).

الملحق (ب): الوضعية المادية والمالية للبرامج للمشاريع الحية (بلدية تنس).

الجدول (1) من الملحق (ب): مصدر التمويل: لصندوق الضمان للجماعات المحلية إلى غاية 31 ماي

2017م.

الجدول (2) + الجدول (3) من الملحق (ب): مصدر التمويل: المخطط البلدي للتنمية إلى غاية 31

ماي 2017م.

الملحق (ج): الوضعية المادية والمالية للبرامج للمشاريع الحية.

الجدول (1) + الجدول (2) من الملحق (ج): مصدر التمويل ميزانية البلدية إلى غاية 31

ماي 2017م.

المُلحق (د): الوضعيّة الماديّة والماليّة للبرامج للمشاريع الحيّة.

الجدول (1) من الملحق (د): مصدر التمويل ميزانية الولاية للتجهيز إلى غاية 31 ماي 2017م.

من خلال الجداول يتضح لنا أنّ المشاريع ركزت على إعادة التأهيل والتوسيع في قطاعات البيئية التحتية (طرقات، إنارة عمومية، مياه الشرب، الصرف الصحي ... إلخ) وتلبية الحاجات الاجتماعية والأساسية كالصحة والتعليم أي أنّ المشاريع التي تم وضعها في إطار المخططات هي مشاريع بنى تحتية روتينية ونلاحظ أيضا تواجد نوع واحد من المشاريع وانعدام كلي بالنسبة للمشاريع الإنتاجية كالزراعة والري أو مشاريع أخرى اقتصادية، وهي موجهة للترميم أو التصليح وليس لدفع عجلة التنمية كما أنّها مشاريع لم يلمس فيها المواطن تحسّن ظروفه المعيشية، بل هي نفس المشاريع التي تعود عليها وإن كانت تمثل الاحتياجات الضرورية للمواطنين إلا أنّها أصبحت روتينية وليس لها أدنى فعالية بل إنّها بقيت مشاريع عادية لا ترقى لأن تكون إنمائية، ويمكن اعتبارها مجموعة من العمليات التي تلبي الحاجات الخدمية لسكان البلديتين في حين السكان في وقتنا الحاضر يتطلعون إلى المشاريع الإنمائية التي تقضي على البطالة وتريد من الدخل، مشاريع تستثمر الإمكانيات المتواجدة في البلديتين فيسندفد منها المواطن بصفة مباشرة وفي نفس الوقت تساهم في توفير الموارد المالية لخزينة البلدية، فالمواطن ومندّ تعاقب السلطات المحلية المختلفة وهو لا يشاهد إلا مثل هذه المشاريع .

وتشير الجداول المذكورة أعلاه أيضا أنّ المشاريع الجاري تنفيذها والتي يتوقع أن يتم إنجازها في نهاية العام 2017م وبداية العام 2018م في قطاعات عدة منها الصرف الصحي، المياه، الطرق ... وقد رُصدت لها مبالغ معتبرة حيث يظهر التباين الواضح في حجم الإنفاق على القطاعات المختلفة وتهميش قطاعات أخرى لها أهميتها فنلاحظ كيف أنّ قطاعات الطرق، المياه، الصرف الصحي كان لها حصة الأسد من حيث الإنفاق ولم ينفذ أي مشروع في قطاع الزراعة أو الصناعة.

كذلك ما يلاحظ من الجداول أنّ قطاع الطرق احتل المركز الأول من حيث الإنفاق عليه بين القطاعات الأخرى يليه قطاع الكهرباء وقطاع التعليم على التوالي ولم ينفذ في المقابل أي مشروع في قطاع النفايات الصلبة مثلا وأنّ ما أنفق على القطاع الصحي والتعليم هو ضئيل جدا، فتهميش قطاعات على حساب قطاعات أخرى ينعكس سلبيا على التنمية في هذه المجتمعات، وهنا يأتي دور وعي المخطط في أن يوجّه كافة جهودِهِ وطاقاته لمختلف القطاعات دون التقليل من قيمة أي قطاع. وبشكل عام فإنّ إجمالي ما أنفق على البنية التحتية والخدمات في سنة 2017م لم يوجّه بطريقة متوازنة فالمشاريع لم تكن موزعة على القطاعات المختلفة بالطريقة الأنسب التي تضمن تطوّر وتنمية المجتمعات المحلية بسائر أكبر.

مما يلاحظ في الجداول كذلك أنّ المشاريع التي في المخططات لم تُراعِ خصوصيات البلديتين فلم تحتوي على مشاريع في القطاع الفلاحي أو السياحي، وعليه لم يتطور لا القطاع الفلاحي ولا السياحي واختفى القطاع الصناعي تماماً هو الآخر عن البرامج ولم نرى أي مشروع ضمن المشاريع المسطرة، وهي كلها معطيات تصب في خانة عدم استدامة هذا النوع من التنمية بالنظر إلى طبيعة القطاعات التي ركزت عليها البرامج إلى درجة التسبب وإذا استمرت على نفس الوتيرة في ظل عدم البحث عن نشاطات إنتاجية بديلة خاصة بالقطاعين الفلاحي والسياحي وإدخال القطاع الصناعي فإن الحال سيبقى كما هو عليه ولا يمكن الحديث عن عملية التنمية.

كل هذا ينم عن افتقار القائمين على عملية التخطيط للوعي التخطيطي حيث يفترض أن يكونوا على بصيرة فيسلكون السبل المؤدية إلى تحقيق الأهداف ويصححون مسارهم نحوها كلما وجدوا انحرافات في الأعمال التي تبعدهم عن تحقيق الهدف وتحقيق الأهداف هو المقياس لنجاح العمل.

نعتبر عملية التخطيط للتنمية عملية فنية واعية في نفس الوقت ويستلزم ذلك أن يكون القائمون عليها على درجة كبيرة من الوعي بأهميتها كما يجب أن يكون المواطنين المخطط لتبنيهم على درجة من الوعي لتقبل المنحنيات الجديدة في المجتمع ويعتبر نقص هذا الوعي معوقاً أساسياً لعملية التنمية الاجتماعية. فالمخطط لا بدّ عليه قبل القيام بعملية التخطيط للمشاريع أن يعي المشكلات والأزمات التي تحيط به من كل الجوانب وهذا يتأتى بالمهارة والخبرة والفهم النظري لمسائل المجتمع وخصوصاً مسائل التغيير الاجتماعي فهذه من الأمور التي لا بدّ أن يتزوّد بها المشرفون على شؤون التخطيط، فكل تخطيط يقوم على الظن أو الوهم أو التمني دون دراسة فعلية لمشاركة المجتمع المترتبة عن النقد محكوم عليها مقدماً بالفشل.

وإذن من الخطورة بمكان ألا يضع المخططون في حسابهم أهمية لدور المشاركة الشعبية وقد يتجاهلونها سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ ولذا يكون ذلك معوقاً أساسياً من معوقات التنمية فدور المواطنين واستجاباتهم للقرارات لها تأثيراتها وانعكاساتها وبشدة على إنجازات الخطة ومدى تحقيقها لأهدافها، فالتخطيط يجب أن يتم من جانب الناس المحليين وكادر المشروع بغرض صياغة خطط التنمية واختيار أفضل البدائل المتاحة لتنفيذها فينبغي أن يكون حواراً وتفاوضاً بين الطرفين أي الحوار التفاوضي بين الناس المحليين والقائم على التخطيط بهدف توكيد مساندة المشروع للاحتياجات والقيود والفرص المحلية.

كذلك تجنب الإزتجال والسطحية والتعالم (إدعاء العلم) الذي غشيه الجهل بحقيقة المجتمع وحاجياته الضرورية عن طريق الدراسة العلمية التي تتحرك من خلالها البرامج المتكاملة للتنمية تلك التي يجب أن لا تتعزل أو تنزلق ابتعاداً من التخطيط الشامل على المستوى الوطني.

من خلال الجدول في الملحق (و) نلاحظ أنّ هناك مشاريع مختلفة (تهيئة ساحة التضامن، طلاء خارجي لمقر البلدية، تهيئة وتعبيد الطرق...) وكيف أنّها إلهمت أموالاً ضخمة (أموال ضخمة مقابل

مشاريع خدمتية فقط) صحيح لا نُنكر أهمية المساحات الخضراء في حياة المواطن ولكنها ليست أولى الأولويات ولم تقدم شيئاً لتنمية المجتمع وكان الأجدد صرف تلك الأموال في مشاريع أخرى استثمارية أكثر أهمية للمواطن وتعود بالنفع الملموس له ثم توقفت بعض المشاريع بسبب التقائها بمشاريع أخرى يعني تصادم المشاريع فيما بينها، معنى ذلك تضيق مبالغ مالية ضخمة في مشاريع بنى تخدمية وخدمتية بحثة وليست مشاريع تنموية أو إنتاجية أو استثمارية يستفيد منها المواطن بشكل أكبر وتزيد من دخله وتحسن مستواه المعيشي، كذلك نلاحظ عدم الإنجاز في الأوقات المحددة وهذا يعود إلى سوء التخطيط وعدم الوعي التخطيطي عند القائمين الذين وضعوا هذه البرامج دونما دراسة قبلية فالمشاريع في مجملها وما يظهر من الجداول أنها عبارة عن مشاريع بنى تخدمية روتينية لا تزيد عن تهيئة طرقات أو إعادتها أو تغيير بلاط أو ترميم أقسام أو جدران وهي ليست مشاريع تنموية كبناء مستشفيات أو مؤسسات إنتاجية تمتص البطالة المنتشرة بين الشباب أو مصانع كبرى، والملاحظ أن البرامج لم تتغير بقيت تتشابه مع سابقاتها كلها تركز على توفير بعض الخدمات والحاجيات الضرورية للمواطنين، ورغم أن الفترة الممتدة من 2001-2015م كانت هناك بحبوحة مادية نتجت عن ارتفاع غير متوقع لأسعار البترول والتي ملأت خزينة الدولة بالعملة الصعبة إلا أن ذلك لم يعكس على حياة الأفراد ولم يحرك عجلة التنمية خطوة واحدة بل بقيت ساكنة رغم توفر وفود المال الذي لا يمكن لعملية التنمية السير بدونه، فلأسف الشديد هذه الأموال لم تستثمر الاستثمار الحسن في عملية التنمية التي تحتاج إلى موارد مالية ضخمة - والتي كانت متوفرة آنذاك - وذلك بتوجيهها لمشاريع تنموية كبرى وحتى وإن تم إدراج مشاريع تنموية ضمن المخططات فإن الواقع يؤكد أنها كانت مجرد مشاريع على الورق لم تر النور على أرض الواقع وهكذا ذهبت كل تلك الأموال يمينا وشمالاً دون أن يستفيد منها المواطن ودون أن تستفيد منها عملية التنمية نفسها، وهذا كله يعود إلى نقص الوعي التخطيطي للقائمين عليه وعدم التفكير الجدي في وضع تلك الأموال الضخمة التي جنتها الجزائر من مداخيل البترول في مشاريع تعود على المجتمعات المحلية بالنفع بل على العكس من ذلك لم تستفيد هذه الأخيرة من هذه الفترة التي عرفت بمرحلة البحبوحة المالية والتي لم تعرف الجزائر فترة مثلها من قبل ولم تستغل الأموال الاستغلال الحسن في تنمية المجتمعات المحلية ولم نجد في المخططات مشاريع تنموية ضخمة تقابل هذا الانتعاش المالي الذي يسيل اللعاب ولم يوجه الوجهة الصحيحة والذي كان بإمكانه تحقيق تطورات وأمال سكان مختلف البلديات، وخير مثال على توجيه المال في غير محله مشاريع محلات الرئيس والتي مستت تقريباً معظم بلديات الوطن وقد رُصدت من أجلها أموالاً طائلة لم تحقق الغرض المطلوب إذ تركزت للإهمال والتسيب وتبخرت الأموال دونما فائدة وتبخرت معها آمال المواطنين في تنمية مجتمعاتهم، وهذا كذلك يعود إلى نقص الوعي التخطيطي للقائمين على عملية التخطيط حيث قدمت هذه المشاريع دون دراسة أو تحليل لما سيترتب عن هذه المحلات التي ألهمت الكثير من الجهود والأموال دون أدنى فائدة تُذكر استفاد منها المواطنون ولم تحقق أدنى تقدم في مجال التنمية.

ولذلك لا بد أن لا تُترك عملية التخطيط لمن لا يُفنها بل تتطلب العمل على تأهيل قوى عاملة مهنية في مجال التخطيط وذلك من أجل تخطيط مجدي وفعال على المستوى المحلي واختيار كفاءات على درجة عالية من الوعي التخطيطي من أجل القيام بعملية التخطيط وحتى لا تذهب الأموال والجهود سدى دون فائدة.

إذا حاولنا قراءة كل الجداول في الملاحق (أ) و(ب) و(ج) و(د) نجد أن العديد من مشروعات التنمية للمجتمعات المحلية (البلديتان) نجد أن التخطيط لها غير واقعي في الكثير من الأحيان، كما يلاحظ نقص الموارد بشكلٍ مُستمر في العديد منها وتبدو الصورة واضحة من خلال أن الهيئات التي تبنّت هذه المشروعات تتوقع الكثير وتنفق تحت نوع من التوهم بأن هذه طبيعة تنمية المجتمع المحلي إنها في رأي هؤلاء عملية تنموية غير رأسمالية مبنية على الجهود الذاتية للمواطنين وهي بهذا لا تحتاج إلى موارد مادية كبيرة وهم يتناسون أن مقتضيات التخطيط الجيد لمثل هذه المشروعات الطموحة تقتضي إتقانا متوازيا مع أهمها والآمال المعفودة عليها لتكون قابلة للتنفيذ. إن المنتبِع لثلاث التخطيط يلْمَس أن المشكلة لا تكمن في عدم وجود مخططين إنما المشكلة الأساسية تتعلق بافتقار المخططين إلى المهارات الفنية الضرورية لوضع المخططات التي تُعدُّ لحلّ المشاكل الموجودة فعلاً. فالمشاريع التي تمّ وضعها في البرنامج موجهة فقط لمشروعات خدمة عمومية في حين لا نجد مشروعات اقتصادية وأخرى ثقافية أو رياضية، أي أنها لم تُوجه للتنمية بل فقط لتلبية بعض الحاجات للمواطن، تلك الحاجات التي تجاوزها الزمن فهذه المشاريع الآن لم تُعد لها فعالية تامة بل فعاليتها ناقصة ولو أن الأموال التي صرفت جمعت ووجهت لمشاريع أخرى أحسن وأنفع لكان أفضل، فالمأمل لنوعية المشاريع المسطرة يلاحظ جيداً نوعية المشاريع وكيف أنها لا تخرج عن نطاق مشاريع (ترميم، إصلاح، إعادة بناء، إحاطة بجدران... إلخ) ولا يمكن أن نتكلم عن عملية التنمية إذا بقيت المشاريع تدور في هذا الفلك ولم تتغير ولم يُغيّر أصحاب القرار نوعية هذه المشاريع.

لقد قامت الجزائر منذ 2001م بانتهاج سياسة تنموية توسيعية من خلال تخصيص اعتمادات مالية كبيرة جداً لم يسبق لها مثيل في تاريخ الاقتصاد الجزائري عبر مختلف البرامج والمخططات، تزامن ذلك مع الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر والعوائد الخارجية وإنبعاث الخزينة العمومية نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية وارتفاع احتياطي الصرف تجسّد ذلك من خلال برامج الاستثمارات العمومية المنفذة على طول الفترة الممتدة من 2001-2014م وتمثّلت هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال المخطط الثلاثي 2001-2004م والذي خصّص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009م والذي خصّص له غلاف مالي قدره 4203 مليار دينار واستمرت الحكومة في سياستها الإنفاقية بتبني برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الثاني 2010-2014م والذي خصّص له مبلغ مالي ضخم قدر بـ 286 مليار دولار إن تخصيص هذه الاستثمارات العمومية بغية تحقيق الأهداف العامة لسياسة الإنعاش لا سيما ما تعلق

بالتنمية وتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وتدارك التأخر المسجل الذي شهده الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي. وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها على شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني، كما يتمحور هذا البرنامج حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية ويعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة لإصلاحات الهيكلية التي انتمت بها البلاد قصد إنشاء محيط ملائم لإندماجه في الاقتصاد العالمي حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية، إن هذا البرنامج المقترح يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات: التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطن، فالبرنامج يتضمن إنجاز مخططات بلدية (pcd) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني ولكن لم تستفد البلديات رغم البحبوحة المالية ورغم وضع مخططات مختلفة ومتنوعة، وذلك بسبب نهج المال العام الذي أسأل لعاب المسؤولين المحليين حيث ذهبت الأموال يمينا وشمالا دون أدنى استفادة فرغم كل الأموال التي ملأت الخزينة العمومية مازال المواطن يعاني مختلف المشاكل الاجتماعية التي لم تستطع المخططات المتتابة القضاء عليها، فمن خلال الجداول المختلفة نلاحظ أن المشاريع التي وجهت للمواطن لم يستفد منها ولم تكن لها أدنى فائدة على تنمية الحياة في البلديتين فإذا أخذنا على سبيل المثال مشاريع: بناء جدار - تغيير الخرسانة الرقمية - إنجاز ملحقة للحالة المدنية... إلخ هي عمليات اجترار لمشاريع متكررة لا جدوى منها سوى تبيد المزيد من أموال الميزانية المخصصة لكل بلدية، كما أن الواقع وحسب ما أدلى به بعض الذين أجرينا معهم المقابلة مازال يسجل معاناة المواطنين رغم كثرة هذه المشاريع التي لا تسمن ولا تغني من جوع ولم تحسن من المستوى المعيشي لأفراد تلك المجتمعات وكمثال حي على ذلك وأفضل شاهد ومن خلال ملاحظتنا لبعض المشاكل التي مازال يعاني منها المواطن وفوقنا على مشكل المياه الصالحة للشرب فرغم المشاريع الخاصة بتصفية المياه ورغم الأموال الضخمة الموجهة لهذه العملية إلا أن السكان مازالوا يعانون من المياه الملوثة في الحنفيات وهي غير صالحة للشرب، وهذا تناقض كبير حيث إذا نظرنا إلى حجم المشاريع المخصصة لصيانة المياه والمبالغ التي رصدت لهذا الغرض وفي المقابل ن شاهد معاناة المواطن في الحصول على المياه الصالحة للشرب فهنا لا يمكن الحديث عن مشاريع التنمية والمواطن لا يستفيد من هذه المشاريع ولا تزيد إلا شقاء ومريدا من المعاناة ونفس الشيء يلاحظ في الجانب الصحي وكذا الطرقات وغيرها وكيف أن المواطن يشاهد مراه عينيه أمواله التي من المفترض أن تعمل على راحته ورفاهيته تذهب في مشاريع مختلفة لا طائل منها سوى التهام المزيد من المال العام وهذا يعود إلى نقص الوعي لدى القائمين على العملية التخطيطية وعدم تركيزهم على ما يعود بالفائدة على المواطنين وتغلب المصلحة الخاصة لديهم على المصلحة العامة.

عملية التخطيط للتنمية هي عملية فنية وعلمية في نفس الوقت ويستلزم ذلك أن يكون القائمون عليها على درجة كبيرة من الوعي بأهميتها كما يجب أن يكون المواطنين المخطط لتنميتهم على درجة من الوعي لتقبل المنجزات الجديدة في المجتمع ويعتبر نقص الوعي معوقاً أساسياً للتنمية الاجتماعية. فالتخطيط ومبدأ الاستفلال ظل محصوراً في توزيع الميزانيات على البلديات من أجل إنجاز مشاريع بها وهناك مشروعات كانت تُنفذ دون تخطيط مسبق لها أو الوقوف على الفائدة المرجوة منها لذلك نرى أنه ولحد الساعة لم يتم توفير خدمات ومرافق للمواطنين ثنائياً احتياجاتهم وترفع مستواهم المعيشي وتحسن دخولهم، وعليه لابد من توفير شروط الكفاءة العلمية والأدبية والقانونية في من يريد الترشح لشغل عضوية المجالس المحلية (المخططين) فوجود أعضاء يمثلون الكفاءة اللازمة لتدبير الشأن الجماعي يعتبر مسألة ضرورية للترشح لعضوية المجلس الجماعي.

إذا حاولنا النظر إلى العديد من مشروعات التنمية للمجتمعات المحلية نجد أن التخطيط غير واقعي في الكثير من الأحيان كما يلاحظ نقص الموارد بشكل كبير في العديد منها وتبدو الصورة واضحة من خلال أن الهيئات التي تبنت هذه المشروعات تتوقع أنها لا تحتاج إلى موارد مادية كبيرة وهم يتناسون أن مقتضيات التخطيط الجيد لمثل هذه المشروعات التنموية تقتضي إنفاقاً متوازناً مع أهميتها والآمال المعقودة عليها لتكون قابلة للتنفيذ. وعليه فإن عملية التخطيط ليست بالعملية العادية إنما لها شروط يجب على القائم بعملية التخطيط معرفتها حتى لا تؤدي إلى مالا تحمد عقباه وتكون النتائج المرجوة منه عكسية ولعل أهم تلك الشروط نذكر:

- على كل من يقوم بعملية التخطيط أن يعتقد أن التخطيط المسبق يؤدي إلى رفع مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين.

- التخطيط يؤدي إلى النقل من نسب الهدر، فالتخطيط باعتباره عملية علمية يقلل من احتمالات الخطأ والتكرار ويحقق درجة من الوضوح في أساليب العمل والتغلب على المشكلات.

- يساعد التخطيط في بلورة أهداف المشاريع المختلفة ويأخذ بعين الاعتبار عدم وجود أي تناقض بينها.

- تلاؤم الخطط الموضوعة للاحتياجات المحلية.

من خلال تتبع المشاريع في الجداول نلاحظ أن شروط التخطيط الجيد والناجح غير متوفرة ولم يلتزم بها القائمون به حيث لاحظنا تصادم بعض المشاريع فيما بينها مما أدى إلى نشوء نزاعات إدارية أدت إلى تعطيل المشاريع، كذلك وجود مشاريع تحتاج إلى مزيد من الدعم المالي وبالتالي نتيجة كل هذا أن تهدر أموالاً بسبب التخطيط الذي لم ينسجم بالحديثة والواقعية من طرف القائمين عليه ولم يؤد في النهاية إلى رفع مستوى الخدمة المقدمة التي كان من المفروض أن يقدمها للمواطن بل على العكس من ذلك زاد الأمر تعقيداً وسوءاً.

يتضح لنا من خلال الجدول الذي يبين واقع كيفية استغلال الموارد المالية لدى المجالس البلدية في البلديتين محل الدراسة أن أغلفة مالية معتبرة وجهت لإنجاز مشاريع هدفها تحسين مستوى الخدمات على

مُسْتَوَى الْبَلَدِيَّيْنِ، وَمِمَّا يُعَابُ عَلَى هَذِهِ الْبَرَامِجِ هُوَ التَّرْكِيزُ الْمُفْرَطُ حَوْلَ النِّشَاطَاتِ الْخِدْمَاتِيَّةِ غَيْرِ الْإِنْتِاجِيَّةِ وَالَّتِي لَا تُسَاهِمُ فِي إِمْتِنَاصِ الْعَجْزِ الْحَاصِلِ فِي سَوْقِ الشُّغْلِ بِالْمَنْطِقَةِ مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى اسْتِمْرَارِ مُعَدَّلَاتِ الْبَطَالَةِ، كَمَا أَنَّ عَدَدَ الْمَشَارِيعِ يَبْقَى ضَعِيفًا بِالنِّظَرِ لِإِحْتِيَاجَاتِ هَذِهِ الْمَنَاطِقِ لِلتَّنْمِيَةِ.

أَتْنَاءَ إِجْرَاءِ الدَّرَاسَةِ الْمِيدَانِيَّةِ وَقَفْنَا عَلَى مَشَاكِلِ إِجْتِمَاعِيَّةِ حَقِيقِيَّةٍ لَمْ تَسْتَطِعِ الْجِهَاتُ الرَّسْمِيَّةُ إِجْبَادَ حُلُولٍ لَهَا أَوْ حَتَّى إِدْرَاجَهَا ضِمْنَ مَشَارِيعِ الْمُخَطَّطَاتِ، تَأْتِي فِي مُقَدِّمَتِهَا الْمِيَاهُ الْمَالِحَةُ وَالْمُلُونَةُ فِي حَنْفِيَّاتِ بُيُوتِ السُّكَّانِ وَالَّتِي أَصْبَحَتْ تُشَكِّلُ لَهُمْ هَاجِسًا يُؤَرِّفُهُمْ، فِي الْمُقَابِلِ اعْتِرَافُ السُّكَّانِ بِوُجُودِ مِيَاهٍ جَوْفِيَّةٍ عَذْبَةٍ لَمْ تُسْتَعْلَ بَعْدَ، كَذَلِكَ الْمِسَاحَاتِ الْوَاسِعَةِ مِنَ الْأَرْضِ الرَّعَائِيَّةِ الْخِصْبَةِ غَيْرِ الْمُسْتَعْلَةِ وَعَلَيْهِ فَإِنَّ هَذِهِ الْوَضْعِيَّةَ تُظْهِرُ مَدَى مَحْدُودِيَّةِ دَوْرِ الْمُخَطَّطَاتِ فِي التَّنْمِيَةِ الْمَحَلِّيَّةِ فَمَثَلًا إِذَا نَظَرْنَا إِلَى الْمَلَاحِقِ نُلَاحِظُ تَهْمِيشَ كُلِّ لِقِطَاعِ الرِّعَايَةِ وَالَّذِي يُشَكِّلُ ثَرْوَةً كَبِيرَةً لِلْبَلَدِيَّيْنِ مَحَلِّ الدَّرَاسَةِ حَيْثُ يَبِينُ عَدَمُ اسْتِغْلَالِ الثَّرَوَاتِ الْمُتَوَفَّرَةِ نَظَرًا لِغِيَابِ سِيَاسَةِ زِرَاعِيَّةٍ وَعَدَمِ إِدْرَاجِ بَرَامِجِ تَهْتِمٍ بِالزِّرَاعَةِ فِي الْمُخَطَّطَاتِ كَذَلِكَ مِمَّا لَاحَظْنَاهُ أَيْضًا الْإِسْتِيْلَاءُ عَلَى مِسَاحَاتٍ شَاسِعَةٍ مِنَ الْأَرْضِ الرَّعَائِيَّةِ بِالْإِسْمَنْتِ الْمُسَلَّحِ (خَيْرٌ مِثَالٍ عَلَى ذَلِكَ الْأَرْضُ الَّتِي بُنِيَ عَلَيْهَا الْقُطْبُ الْجَامِعِي بِأَوْلَادِ فَارِسِ وَالَّتِي نَعُدُّ مِنْ أَحْجَادِ الْأَرْضِ الرَّعَائِيَّةِ).

وَحَسْبَ الْإِجَابَاتِ الَّتِي صرَّحْنَا بِهَا أَعْضَاءُ الْمَصْلَحَةِ التَّقْنِيَّةِ فِي الْمُقَابَلَاتِ الَّتِي أَجْرَيْنَاهَا مَعَهُمْ فَإِنَّ عَمَلِيَّةَ التَّخْطِيطِ تَكُونُ كَمَا يَلِي: يُجْرِي رَئِيسُ الْبَلَدِيَّةِ إِجْتِمَاعًا فِي الْمَجْلِسِ ثُمَّ تَكُونُ هُنَاكَ مُدَاوَلَاتٌ وَيَتِمُّ النَّدَاوُلُ عَلَى الْمِيزَانِيَّةِ وَهُنَاكَ يَتِمُّ طَرْحُ الْمِيزَانِيَّةِ عَلَى أَعْضَاءِ الْمَجْلِسِ الشَّعْبِيِّ الْبَلَدِيِّ ثُمَّ تُقَسَّمُ حَسَبَ الْمَشَارِيعِ وَإِذَا صَادَقَتْ الْأَغْلِيَّةُ عَلَى الْمِيزَانِيَّةِ الَّتِي تُبْرَمَجُ الْمَشَارِيعَ حَسَبِهَا يَكُونُ التَّخْطِيطُ حِينَئِذٍ انْطِلَاقًا مِنَ الْمِيزَانِيَّةِ الْمُتَوَفَّرَةِ لِلْبَلَدِيَّةِ، وَيَتِمُّ انْتِقَاءُ الْمَشَارِيعِ حَسَبَ الْأَوْلِيَّاتِ مِثْلًا فِي الطَّرْفَاتِ نَسِيقٍ فِي الْمَشَارِيعِ الْمُسْتَعْجَلَةِ. كَمَا أَنَّهُ لَا يُنْظَرُ لِلْمَشَارِيعِ الَّتِي تَتَطَلَّبُ أَمْوَالًا ضَخْمَةً لِأَنَّ مِيزَانِيَّةَ الْبَلَدِيَّةِ مَحْدُودَةٌ وَلَا يَتِمُّ الشَّرُوعُ وَالْإِنْطِلَاقُ فِي الْأشْغَالِ حَتَّى يُصَادِقَ الْوَالِي وَيُعْطَى مُوَاظَفَتَهُ عَلَيْهَا كَمَا أَنَّهَا تُلْعَى إِذَا أَمَرَ هُوَ بِذَلِكَ.

وَلَقَدْ صرَّحْنَا أَيْضًا بَعْضُ الْأَعْضَاءِ مِمَّنْ أَجْرَيْنَاهَا مَعَهُمْ الْمُقَابَلَةَ أَنَّ هُنَاكَ الْعَدِيدَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ الْمُتَوَفَّرَةِ (الآبار - الأسواق الجوارية - الأراضي الزراعية... إلخ) وَلَكِنْ بِسَبَبِ انْعِدَامِ الْمُرَاقَبَةِ تُعَانِي الْإِهْمَالُ وَاللَّامْبَالَاةُ وَبِالنَّالِي لَا يُمْكِنُهَا تَوْفِيرُ مَدَاخِيلِ لِحَزِينَةِ الْبَلَدِيَّةِ نَتِيجَةَ الْإِهْمَالِ وَعَدَمِ اسْتِغْلَالِهَا الْإِسْتِغْلَالَ الْحَسَنَ فِي حِينِ وَحَسْبَ أَقْوَالِ الْمُبْحُوثِينَ كَانَ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ تَدْرَأَ أَمْوَالًا مُعْتَبَرَةً تَصُبُّ فِي حَزِينَةِ الْبَلَدِيَّةِ وَتُوجَّهَ فِيهَا بَعْدَ لِمَشَارِيعِ تَنْمُوِيَّةٍ. وَمِمَّا صرَّحْنَا بِهِ الْمُبْحُوثُونَ أَيْضًا تَقَافُمُ الْمَشَاكِلِ عِنْدَمَا لَا تَكُونُ هُنَاكَ أَمْوَالًا فِي الْحَزِينَةِ أَوْ حِينَئِذٍ تَكُونُ هُنَاكَ أَرْزَمَةٌ مَالِيَّةٌ فِي الْبَلَدِيَّةِ فَإِنَّ نَتِيجَةَ ذَلِكَ هُوَ انْعِدَامُ الرِّقَابَةِ وَالْمُتَابَعَةِ لِلْأشْغَالِ نِهَائِيًّا وَبِالنَّالِي تَنْتَشِرُ الْعَشْوَانِيَّةُ وَاللَّامْبَالَاةُ وَالْإِهْمَالُ وَبِالنَّالِي تَبْدِيرُ مَبَالِغٍ مَالِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ فِي مَشَارِيعِ لَمْ تَكْتَمِلْ وَلَمْ تُجْرَى لَهَا دِرَاسَةٌ عِلْمِيَّةٌ أَتْنَاءَ التَّخْطِيطِ لَهَا.

وبالنسبة لتقنيات التخطيط فقد أجاب المبحوثون أنّ هذه التقنيات تتغير حسب تغيير المجلس الشعبي البلدي معنى ذلك أنّ التخطيط يتغير حسب توجه الأفراد المسؤولين عن الميزانية، وهنا تدخل اعتبارات أخرى حيث أنّ هناك من يستعمل التخطيط وهناك من لا يهتم الأمر (حسب ما جاء في المقابلات) وهنا تحدث السرقات لأموال المشاريع مما يضعف خزينة البلدية ونتيجة ذلك تتعطل عملية التنمية. من هنا نرى أنّ عملية التخطيط يتكفل بها أناس ليسوا من ذوي الاختصاص في مجال التخطيط وهنا تدخل عدة اعتبارات تقف دون قيام الأعضاء بالتخطيط الفعال والمجدي الذي هدفه تنمية المجتمعات المحلية وتحسين الأوضاع لدى سكانها وعلى رأسها النزاعات السياسية والمحسوبية والجهوية فيما بينهم دون ترك هذه الأمور جانباً.

كذلك من خلال الإجابات التي تحصلنا عليها في المقابلات فإنه لا يعتمد دائماً على التخطيط أي أحياناً يكون هناك تخطيط وأحياناً أخرى لا يكون، بينما فيما يخص التوقيت الذي تجرى فيه المشاريع فإنه في أغلب الأحيان المشاريع المخططة تُجزر في أوقاتها المحددة. ومما جاء في أجوبة بعض المقابلات أيضاً أنّ هناك مشكلاً آخر يقف حائلاً دون إنجام المشاريع وهو التداخل في إنفلات المشاريع في بعض الأحيان في نفس الرقعة (مشاريع غاز + مشاريع ماء + مشاريع كهرباء) في نفس التوقيت وفي نفس المكان، وهذا من شأنه تعطيل إنجاز المشاريع حيث يتم توقيفها حتى يفصل فيها لأن كل جهة تعتقد أنّ لها الأولوية في الإنجاز فتؤدي إلى حدوث نزاعات بين مختلف المديريات المسؤولة عن إنجاز تلك المشاريع.

- إعداد المشاريع التنموية:

تعتبر المشاريع التنموية جوهر عملية التخطيط التنموي للبلدية فهي التي تعمل على تحقيق أهدافه ورؤيته التنموية على أرض الواقع وهي أكثر مخرج ملموس من مخرجات عملية التخطيط لذا يجب مراعاة الواقعية عند إفتراجها كي تكون قادرة على تحقيق الأهداف وهذا يتطلب الأخذ بعين الاعتبار ما يتوفر من موارد وما يوجد من معوقات قد تحول دون تنفيذها وأن تكون ذات بُعد تنموي ويرتبط بالفترة الزمنية للخطة وكذا ضبط المشاريع بالفترات المحددة لإنجازها والإنضباط بتسليمها في مواعيدها وعدم تجاوزها حتى يستفيد منها المواطن وحتى لا تصطدم بمشاريع تنموية أخرى في الطريق.

الفصل السابع: المعالجة السوسولوجية للبيانات.

وتمَّ تحديدهُ المشاريعِ التَّنمويَّةِ لكلِّ محورٍ تَنمويٍّ والجَدولِ التَّالِيِ يبيِّنُ المَشَارِيعَ التَّنمويَّةَ والأهْدافَ لكلِّ محورٍ تَنمويٍّ:

المَبالغُ المَالِيَّةُ الَّتِي رُصِدَتْ لِمُخْتَلَفِ المَشَارِيعِ هي:

البلدية	القيمة المالية/ دج	المجموع/ دج
بلدية الشلف	276823605893	310970874667
بلدية تنس	34147268774	

الشكل رقم (25): الإعتمادات المالية للمشاريع في البلديتين.

من خلال الجدول رقم (25) والذي يمثل قيمة الإعتمادات التي رصدتها المخططات التَّنمويَّة لإنجاز مختلف المشاريع التَّنمويَّة وذلك حسب ما جاء في جداول الملاحق نلاحظ حجم القيمة المالية الكبير في كلٍّ من بلدية الشلف ونس غير أن هذه الأموال لم تُوجَّه الوجهة الصحيحة في إنشاء مشاريع تَنمويَّة تعود بالنفع على المواطنين بل صرفت ولكنها لم تُحقِّق التَّنمية المطلوبة في البلديتين. أي لم تعمل على امتصاص البطالة ولا حتى زيادة دخل المواطن ولم تعمل على تحسين المستوى المعيشي للسكان. وبمنح هذا المؤشر نظرة أولية عن مدى تطبيق المشاريع التَّنمويَّة بالبلديات واستهلاكها للموارد المالية لأن استهلاك مبالغ مالية مرتفعة يعني أن العملية التَّنمويَّة المتعلقة بهذا النوع من المشاريع (البنية التحتية) هي في حالة مستمرة وأنها تُلبي حاجيات المواطنين وهذا مؤشر جيد عن السير الحسن لعملية التَّنمية غير أن الواقع يُثبت عكس ذلك. ثم إنَّ مُتطلَّبات الحياة تستلزم عدم التركيز فقط على هذا النوع من المشاريع إنما يجب إدراج المشاريع التَّنمويَّة والاقتصاديَّة والإنتاجية عند وضع الخطط التَّنمويَّة.

كذلك من خلال الملاحق (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (و) نلاحظ أنه من مجموع 45 عملية هناك 7 عمليات متوقفة بسبب عدم كفاية الإعتمادات المالية أو بسبب نزاعات إدارية، مما يتطلب توفير أموال إضافية أخرى أو ترك تلك المشاريع عرضة للإهمال والتلف، وهذا بدوره يسبب في عدم تسليم المشاريع في أوقاتها المحددة وهكذا تحسُر خزينة البلدية مبالغ مالية مُعتبرة لا يستفيد منها المواطن ولا تُستغل في عملية التَّنمية، وهذا كله نتيجة التخطيط غير المُحكَم والذي لم يُدرس جيداً.

وبالنسبة للعمليات الموجودة في الجداول هي في مجملها عمليات بنية تحتية من مياه ومجاري الصرف الصحي وطرق وغيرها وليست مشاريع إنتاجية يحصل المواطن منها على دخل مستمر أو حتى يتم تطوير البلدية وإن كانت خدمات مُقدَّمة للمواطن غير أنها لا تُشكّل ولا تُحقِّق لهم التَّنمية المطلوبة التي تُؤدِّي إلى تغيير نمط الحياة التقليدي. وهذا يعني استخدام أسلوب المعالجة الآنية لفضايا الخدمات اللازمة للسكان ومن هنا يفودنا هذا إلى مناقشة مدى معرفة أعضاء المجلس البلدي أو القائمين على العمليات

التَّخْطِيطِيَّةُ التَّنْمِيَّةُ بِضَوَائِبِ التَّنْمِيَّةِ بِتَشْرِيْعَاتِهَا الْمُخْتَلَفَةِ كَمَوْجِهٍ رَيْسِيٍّ لِأَيِّ قَرَارٍ يُتَّخَذُ لِمَصْلَحَةِ تَطْوِيرِ
الْبَلَدِيَّةِ لِضَمَانِ أَنَّ هَذَا الْقَرَارَ قَدْ بُنِيَ عَلَى أَسْسِ مَعْلُومَاتِيَّةٍ تَكْفُلُ الْأَخْذَ بِعَيْنِ الْإِعْتِبَارِ السِّيَاسَاتِ الْحَضْرِيَّةِ.

7-4 تَحْلِيلُ الْبَيِّنَاتِ الْخَاصَّةِ بِالْفَرْضِيَّةِ الْفَرْعِيَّةِ الرَّابِعَةِ:

- "عَدَمُ تَطْوِيرِ أَدَوَاتِ وَأَسَالِيبِ عَمَلِيَّاتِ التَّخْطِيطِ الْمُخْتَلَفَةِ أَدَّى إِلَى عَجْزِ التَّخْطِيطِ فِي مُعَالَجَةِ ظَوَاهِرِ
الْمُجْتَمَعِ الْمُعَقَّدَةِ وَتَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ".

أُنْظَرُ فِي الْمَلَاْحِقِ التَّالِيَةِ:

المُلْحَقُ (أ): الْوَضْعِيَّةُ الْمَالِيَّةُ وَالْفِيْزِيَاءِيَّةُ لِلْمُخَطَّطِ التَّنْمَوِيِّ لِبَلَدِيَّةِ الشَّلْفِ.

الْجَدْوَلُ (2) مِنَ الْمُلْحَقِ (أ): الْعَمَلِيَّاتُ الْمَتَوَقَّفَةُ وَعَدَدُهَا سَبْعَةُ عَمَلِيَّاتٍ (07).

الْجَدْوَلُ (3) مِنَ الْمُلْحَقِ (أ): الْعَمَلِيَّاتُ فَيَدَ الْإِنْجَازِ وَعَدَدُهَا سِتَّةَ عَمَلِيَّاتٍ (06).

الْجَدْوَلُ (4) مِنَ الْمُلْحَقِ (أ): الْعَمَلِيَّاتُ الْمُنْتَهِيَّةُ وَعَدَدُهَا سِتَّةَ عَشْرَ عَمَلِيَّةٍ (16).

المُلْحَقُ (ب): الْوَضْعِيَّةُ الْمَادِيَّةُ وَالْمَالِيَّةُ لِلْبَرَامِجِ لِلْمَشَارِيْعِ الْحَيَّةِ.

الْجَدْوَلُ (1) مِنَ الْمُلْحَقِ (ب): مَصْدَرُ التَّمْوِيلِ لِصُنْدُوقِ الضَّمَانِ لِلْجَمَاعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ إِلَى غَايَةِ 13 مَآيِ
2017:

الْجَدْوَلُ (2) مِنَ الْمُلْحَقِ (ب): مَصْدَرُ التَّمْوِيلِ: الْمُخَطَّطُ الْبَلَدِيُّ لِلتَّنْمِيَّةِ إِلَى غَايَةِ 31 مَآيِ 2017:

مِنْ خِلَالِ الْجَدَاوِلِ فِي الْمَلَاْحِقِ الْمَذْكُورَةِ أَعْلَاهُ نُلَاْحِظُ أَنَّ الْمَشَارِيْعَ لَا تَخْرُجُ عَنْ نِطَاقِ تَصْلِيْحٍ أَوْ

إِعَادَةِ بِنَاءٍ أَوْ تَرْمِيمٍ أَوْ إِعَادَةِ الْخُرْسَانَةِ أَوْ إِعَادَةِ طَلَاءٍ أَوْ إِتْمَامِ مَشَارِيْعٍ غَيْرِ مُكْتَمِلَةٍ... إِنْخِ فَوِي فِي

مُجْمَلِهَا مَشَارِيْعُ إِعَادَةِ أَوْ تَصْلِيْحٍ أَوْ إِكْمَالٍ وَهَذَا كُلُّهُ لَيْسَ فِي صَالِحِ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ الَّتِي نَحْتَاجُ إِلَى نَوْعٍ

آخَرَ مِنَ الْمَشَارِيْعِ وَلَا يُمَكِّنُ تَوْفُّعَ أَنْ تُؤَدِّيَ هَذِهِ الْعَمَلِيَّاتُ إِلَى تَنْمِيَّةٍ حَقِيقِيَّةٍ فِي الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ مَا دَامَ أَنَّهَا

لَمْ تُفِدِ الْمُوَاطِنَ فِي شَيْءٍ فَلَمْ تُؤَدِّيَ إِلَى تَحْسِينِ دَخْلِهِ وَلَمْ تُسَاهِمِ فِي زِيَادَةِ رِفَاهِيَّتِهِ وَلَمْ تَتَمَكَّنْ هَذِهِ الْمَشَارِيْعُ

حَتَّى مِنَ الْقَضَاءِ عَلَى النُّقْصِ الْفَادِحِ فِي مُسْتَوَى الْخَدْمَاتِ وَلَا حَتَّى تَحْسِينِ نَوْعِيَّةِ الْخَدْمَاتِ الضَّرُورِيَّةِ لِأَنَّ

وَأَقَعَ قِطَاعَ الْخَدْمَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ يُمَكِّنُ وَصْفُهُ بِالْوَاقِعِ الْمَرِيرِ لِلنُّقْصِ الْحَادِثِ فِيهَا وَعَدَمَ كِفَايَتِهَا أَوْ عَدَمَ

تَعْطِيَّتِهَا لِكَافَةِ سُكَّانِ التَّجْمَعَاتِ إِنْ وُجِدَتْ وَحَاجَتِهَا لِلتَّطْوِيرِ الْمُسْتَمِرِّ لِتَوَاكِبِ الْإِحْتِيَاجَاتِ الْمُتَزَايِدَةِ لِسُكَّانِ

الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ ثُمَّ إِنَّ بَعْضَ الْقِطَاعَاتِ تُعَانِي الْإِهْمَالَ وَاللَّامْبَالَةَ فِي حِينِ كَانِ الْأَوْلَى إِسْتِخْدَامَ الْأَمْوَالِ

فِي مَشَارِيْعٍ أُخْرَى إِتْمَانِيَّةٍ مُفِيدَةٍ. كَمَا نُلَاْحِظُ هَيْمَنَةَ الْمَشَارِيْعِي فِي الْخُطَطِ وَضَعْفَ إِسْتِجَابَتِهِ لِلتَّطَوُّرَاتِ

وَالْحَرَكَةِ الْحَاصِلَةِ فِي الْمُجْتَمَعِ.

وَمِنْ خِلَالِ الْمُقَابَلَاتِ وَالخَرَجاتِ المِيدَانِيَّةِ الَّتِي أَجْرَيْنَاهَا فِي الْبَلَدِيَّتَيْنِ تَأَكَّدُ لَنَا أَنَّ كُلَّ بَلَدِيَّةٍ مِنْ

الْبَلَدِيَّتَانِ مَحَلُّ الدَّرَاسَةِ لِأَزَالَتْ تُعَانِي صُعُوبَةً كَبِيرَةً فِي التَّكْفُلِ بِمَهَامِهَا وَالَّتِي تَتَضَمَّنُ الْعَدِيدَ مِنَ الْإِلْتِرَامَاتِ

مِنْهَا التَّجْهِيزُ كِبْنَاءِ الْمَدَارِسِ وَشَقُّ الطَّرِيقَاتِ وَجَمْعُ الْقُمَّامَةِ وَالْهَيْكَلَةِ الْقَاعِدِيَّةِ فَإِضَافَةً إِلَى مَشَاكِلِ وَصُعُوبَةِ

التَّسْيِيرِ تُعَانِي مِنَ الصُّعُوبَاتِ الْمَالِيَّةِ بِالنَّظَرِ إِلَى ضَعْفِ الْإِسْتِثْمَارِ الْعُمُومِيِّ الْمُخَصَّصِ لِلتَّنْمِيَّةِ الْمَحَلِّيَّةِ

مِمَّا يَجْعَلُ هَذِهِ الْجَمَاعَاتِ تَنْتَظِرُ تَدْخُلَ الدَّوْلَةِ مِنْ خِلَالِ مَخَطَّاتِ التَّنْمِيَةِ، وَالْبَلَدِيَّاتِ كَعِزِّهِمَا مِنَ الْبَلَدِيَّاتِ الْمُتَوَاجِدَةِ عَلَى الْمُسْتَوَى الْوَطْنِيِّ غَيْرَ قَادِرَةَ عَلَى تَعْطِيَةِ النِّقَاطِ الْمُتَزَايِدَةِ الْمُرتَبِطَةِ بِالْإِنْتِاجِ، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى بَقَاءِ وَاسْتِمْرَارِ الْمَشَارِيعِ فَقَطْ فِي الْجَانِبِ الْخَدْمَاتِيِّ وَإِذَا اسْتَمَرَّ الْحَالُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي ظِلِّ التَّطَوُّرَاتِ الْحَاصِلَةِ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْتَوَاتِ لَا يُمَكِّنُنَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمَلِيَةِ التَّنْمِيَةِ.

نُلاحِظُ كَذَلِكَ إِحْدَاثَ نَمَاجٍ مُوحَّدةٍ لِلتَّنْمِيَةِ الْمَحَلِّيَّةِ فَنجِدُ الْبَلَدِيَّةَ نَفْسَهَا أَمَامَ تَدْخُلَاتِ الدَّوْلَةِ، الْوَلَايَةِ، الْمَصَالِحِ الْخَارِجِيَّةِ الَّتِي تُرغِمُهَا عَلَى إِتْبَاعِ السِّيَاسَةِ التَّنْمِيَّةِ لِلدَّوْلَةِ، وَلَوْ كَانَتْ مُتَنَاقِضَةً وَحَاجِيَاتِهَا الذَّاتِيَّةِ فَعَالِيًا مَا لَا تَتَمَاشَى الْمَشَارِيعُ وَالْوَاقِعُ الْإِقْتِصَادِي وَالْإِجْتِمَاعِي وَكَذَا تَحْدِيدُ تَكْلُفَةِ الْمَشَارِيعِ الَّتِي لَا تَأْخُذُ بِعَيْنِ الْإِعْتِبَارِ الْإِخْتِلَافَاتِ الْجُغْرَافِيَّةِ وَالْمَنَاخِيَّةِ وَالْإِمْكَانَاتِ الْمَالِيَّةِ الْمُتَوَفَّرَةَ، كَذَلِكَ مَا زَالَ لِحَدِّ السَّاعَةِ الْإِعْتِمَادُ وَالْإِتْكَالُ الْكُلِّيُّ عَلَى مَوَارِدِ الدَّوْلَةِ دُونَ إِهْتِمَامِ الْبَلَدِيَّةِ بِمَوَارِدِهَا ذَلِكَ أَنَّهَا تَعَوَّدَتْ تَلْقَى الْمَخَطَّاتِ مِنْ فَوْقِ وَانْتِظَارِ الْأَمْوَالِ الَّتِي رُصِدَتْ لِتَنْفِيذِهَا مِنْ فَوْقِ أَيْضًا، وَلَا تُوجَدُ هُنَاكَ رُوحُ الْمُبَادَرَةِ فِي إِجَادِ طُرُقٍ أُخْرَى لِتَوْفِيرِ مَبَالِغٍ مَالِيَّةٍ مَحَلِّيَّةٍ تُسَاهِمُ فِي إِنْجَازِ مَشَارِيعِ الْمَخَطَّاتِ، فَهِيَ مَا زَالَتْ تَنْتَظِرُ دَائِمًا الْمَخَطَّاتِ الْبَلَدِيَّةِ لِلتَّنْمِيَةِ لِتَعْطِيَةِ إِحْتِيَاجَاتِهَا، وَهَذَا مَا يُفسِّرُ بَقَاءَ الْبَلَدِيَّاتِ رَغْمَ الْأَمْوَالِ الضَّخْمَةِ الَّتِي صُرِفَتْ هُنَا وَهُنَاكَ دُونَ تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ مُنْذُ الْإِسْتِقْلَالِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا، بَلْ تَرَايَدَ تَقَاطُرِ الْعَدِيدِ مِنَ الْمَشَاكِلِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ، كَذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُلَاحَظَةِ فِي الْجَدَاوِلِ وَالْمَلَاْحِقِ الْمَذْكُورَةِ أَعْلَاهُ تَعَطُّلُ الْعَدِيدِ مِنَ الْمَشَارِيعِ التَّنْمِيَّةِ بِسَبَبِ نُقْصِ التَّمْوِيلِ مِنْ طَرَفِ الدَّوْلَةِ فَلَيْسَتْ هُنَاكَ مَصَادِرُ أُخْرَى لِلتَّمْوِيلِ وَهَذَا مِنْ شَأْنِهِ تَعْطِيلُ مَسِيرَةِ التَّنْمِيَةِ، فَتَوَقَّفَ إِنْجَازُ الْمَشَارِيعِ يُؤَدِّي إِلَى تَأْخُرِ تَسْلِيمِ الْمَشَارِيعِ فِي أَوْقَاتِهَا وَبِالنَّاتِلِي عَدَمِ اسْتِفَادَةِ الْمَوَاطِنِ مِنْهَا وَهَذَا بِسَبَبِ بَقَاءِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ فِي انْتِظَارِ الدَّعْمِ الْمَالِيِّ مِنَ الْجِهَاتِ الْعُلْيَا وَبِقَاءِ الْإِتْكَالِيَّةِ دُونَ التَّفَكِيرِ فِي إِجَادِ أُسَالِيبَ جَدِيدَةٍ مِنْ أَجْلِ التَّمْوِيلِ الْمَالِيِّ الذَّاتِي الَّذِي يُمَثِّلُ أَحَدَ أَهَمِّ عَوَامِلِ قِيَامِ التَّنْمِيَةِ وَلَا يُمَكِّنُ الْحَدِيثَ عَنْ تَّنْمِيَةِ دُونَ تَوْفُرِ عَامِلِ الْمَوَارِدِ الْمَالِيَّةِ بَلْ تَوْفُرُهُ هُوَ مِنْ ضَرُورَاتِ قِيَامِ عَمَلِيَةِ التَّنْمِيَةِ.

إِنَّ الْحَيَاةَ تَطَوَّرَتْ وَتَغَيَّرَتْ فِي أَيَّامِنَا هَذِهِ وَكُلُّ شَيْءٍ فِيهَا يَتَغَيَّرُ بِشَكْلِ مُتَسَارِعٍ، وَلَكِنْ إِذَا نَظَرْنَا إِلَى مُجْمَلِ الْجَدَاوِلِ فِي الْمَلَاْحِقِ نُلَاحِظُ أَنَّ الْمَشَارِيعَ لَمْ تَتَغَيَّرْ مُنْذُ الْإِسْتِقْلَالِ فَنجِدُهَا عِبَارَةً عَنْ مَشَارِيعِ بُنِي تَحْتِيَّةٍ وَلَيْسَتْ مَشَارِيعَ إِنتَاجِيَّةٍ ضَخْمَةٍ، مِمَّا يُؤَكِّدُ عَدَمَ تَطَوُّرِ أَشْكَالِ التَّخْطِيطِ وَبَقَائِهَا كَمَا هِيَ دُونَ أَدْنَى تَغْيِيرٍ وَلَمْ يُحَاوِلْ صَانِعُو هَذِهِ الْمَخَطَّاتِ تَغْيِيرَ النَّمَطِ الْمَعْمُولِ بِهِ فَهِيَ مَا زَالَتْ تَحْوِي مَشَارِيعَ تَجَاوَزَهَا الرِّزْمَ وَكَانَ مِنَ الْمُفْتَرَضِ أَنْ لَا تَتَكَرَّرَ نَفْسُ الْعَمَلِيَّاتِ وَنَفْسُ الْمَشَارِيعِ وَأَنْ يَتِمَّ إِدْخَالُ مَشَارِيعَ مُتَنَوِّعَةٍ أُخْرَى تَعْمَلُ عَلَى زِيَادَةِ دَخْلِ الْمَوَاطِنِ وَتَحْسِينِ مُسْتَوَاهِ الْمَعِيشِيِّ تَدْرِيجِيًّا، وَمِنْ الْمُلَاحَظِ أَيْضًا أَنَّ الْمَشَارِيعَ الَّتِي فِي الْجَدَاوِلِ وَرَغْمَ كَثْرَتِهَا كُلُّهَا مَشَارِيعَ بُنِي تَحْتِيَّةٍ لَمْ تَحُلْ الْعَدِيدِ مِنْ مَشَاكِلِ الْمَوَاطِنِ الرُّوتِينِيَّةِ إِذْ مَا زَالَ أَقْرَادُ الْبَلَدِيَّاتِ وَمِنْ خِلَالِ الْمُلَاحَظَةِ الْمُتَكَرِّرَةِ وَالْأُجُوبَةِ الْمُتَحَصَّلِ عَلَيْهَا مِنَ الْمُقَابَلَاتِ الَّتِي أَجْرَيْنَاهَا يُعَانُونَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا سَوَاءً فِي الْمَجَالِ الصَّحِيِّ وَنُفْصِ الْمَرَافِقِ الصَّحِيَّةِ أَوْ فِي مَجَالِ التَّعْلِيمِ وَالْإِكْتِظَافِ

المتراد في الأقسام واهترأ الطرقات ومشكل المياه الصالحة للشرب وغيرها من ضروريات الحياة والتي لا يمكن الاستغناء عنها. بل ورغم كثرة المشاريع إلا أن مشاكل المواطنين تتزايد يوماً بعد يوم ولم يتم القضاء عليها. كما أن مطالب المواطنين وبالنظر للتطور الحاصل تغيرت وتطورت ولم تعد قاصرة على تلك المطالب الكلاسيكية.

فأدوات وأساليب التخطيط القديم لم تعد صالحة لمواكبة متطلبات التنمية الشاملة وتحقيق طموحات المواطن في الدولة الحديثة فإزاء التطورات السياسية والاقتصادية السريعة على الساحة الدولية كان لزاماً على الدول النامية أن تُعيد النظر في سياساتها الإنمائية ومحاولة التكيف بصورة أقوى مع الأوضاع الاقتصادية الدولية الحديثة أو ما يُعرف بالعولمة وثورة المعلوماتية فلم تعد التنمية قضية اقتصادية فحسب إنما أضحت قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية وجميع عوامل النهضة الحضارية، ونظراً للزيادة المضطربة لحاجة الإنسان للعديد من السلع والخدمات الأساسية منها والكمالية وغير ذلك من الدوافع التي تدعو ضرورة الأخذ بالتخطيط نهجاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة وبصورة أشد وأوضح في الدول النامية، معنى ذلك إدراك حتمية التخطيط السليم واختيارها منهج التخطيط المبني على النتائج بدلاً من الحالة التي كانت سائدة وهي غياب الخطط أو التخطيط الفعال المدروس وإن كان سائداً جزئياً فيجب تنظيم ورشات عمل للنوعية بهذا النوع من التخطيط وتدريب عدد من القيادات عليه.

لأبد ومن البديهي أن يُصاحب هذا التحول تحول جوهري في اتجاه التخطيط بمعنى التحول من التخطيط من أعلى إلى أسفل إلى التركيز على التخطيط من أسفل إلى أعلى وهذا مرة أخرى أمر تركيزي لا يُنادي بإلغاء سلطة الدولة ودورها ولا سندخل لا محالة في قانون الغاب، لقد تعقد المجتمع والدولة بدرجة كبيرة بحيث أنه لم يعد من البساطة أن نجلس في مكاتب العاصمة المكيفة ونرسم مصائر المجتمعات المحلية القابعة في قاع الريف وأطراف الصحاري... إن تنمية الشيء تتطلب النظر إليه والإهتمام به بل وعشقه والنظر إلى مستواه واحتياجاته وإمكاناته وطاقاته واستعداداته للتغير واستحثاته وتحفيزه ومشاركته في كل هذا ومساعدته لنفسه بنفسه حتى يشعر في النهاية بداته واحترامه وإنسانيته ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال ضرورة التحول ولا مركزية التنفيذ في ظل السياسة المرنة للدولة ومن ثم فيركز هذا كله على الكلمة التي لاقت شهرة وقبولاً في العقدين الماضيين من خبراء التنمية ألا وهي تمكين الأشخاص والمنظمات والمؤسسات والمجتمعات المحلية لتقوم بتنمية نفسها بنفسها.

إن غياب التأطير التقني للمخططات البلدية للتنمية مما يؤدي إلى تزايد التكاليف وزيادة الأجل وتراجع جودة الخدمات في المشاريع المحلية كفروع البلديات، قاعات العلاج... إلخ. كذلك غياب المناقشة والإجماع عند اختيار المشاريع فالمشاريع المختارة حسب آراء المبحوثين ومن أجريت معهم المقابلات تكون مفروضة من قبل السلطات العمومية وهنا تدخل عدة عوامل شخصية وذاتية في اختيار المشاريع قد لا تتماشى والمعايير الاقتصادية والاجتماعية.

ثم إنَّ المتأملَ في الملاحقِ وجدَّ أولها المذكورة أعلاه يلاحظُ أنَّ المخططاتِ التَّمويةِ تتَمثلُ في مخططاتِ بَلدِيَّةِ لِصِيانَةِ فَمُعْظَمِ المَشَارِيعِ المُقْتَرَحَةِ تَتَعَلَّقُ بِصِيانَةِ الهَيَاكِلِ المَحَلِّيَّةِ مِنْ طُرُقٍ، شَبَكَاتِ صَرْفِ مِيَاهٍ، تَرْمِيمِ مَدَارِسِ... إلخ، إذْ يُمكنُ القَوْلُ أَنَّ المَخَطَّطاتِ البَلدِيَّةِ لِلتَّثْمِيَةِ لَا تُمَثِّلُ سِوَى مَجْمُوعِ عَمَلِيَّاتٍ مُبَعَثَرَةٍ لَا تَسْتَجِيبُ لِلحَاجِيَّاتِ الأَكْثَرِ ضَرْوَرَةَ لِلسُّكَّانِ فَهِيَ لَيْسَتْ مَشَارِيعَ تَتَمُوِيَّةٍ وَبَقِيَّتِ هِيَ نَفْسُهَا عَلَى مَدَارِ السَّنَوَاتِ وَمُنْذُ الإِسْتِقْلَالِ (طُرُقٍ، مِيَاهٍ، تَرْمِيمِ... إلخ) وَهِيَ مَشَارِيعَ رُوتِينِيَّةٍ لَمْ تَتَغَيَّرِ فِي حِينِ لَمْ تُشَاهِدِ تَجَسُّدَ العَمَلِ الصَّنَاعِيِّ عَلَى مُسْتَوَى البَلدِيَّيْنِ رَغْمَ تَوَفُّرِهِمَا عَلَى إِمْكَانِيَّاتٍ لِكَيْ تُكُونَ لَهَا مَصَانِعَ حَدِيثَةً وَمُخْتَلَفَةً (مَصَانِعَ لِلصَّنَاعَاتِ الغِذَائِيَّةِ) كَصِنَاعَةِ العَصَائِرِ وَالمُرَبِّيَّاتِ بِمَا أَنَّ الفِلاحةَ هِيَ مِنْ أَهَمِّ النَشَاطَاتِ فِي البَلدِيَّيْنِ وَكَانَتْ فِي المَرَاتِبِ الأُولَى مِنْ حَيْثُ إِنتَاجِ الحِمُضِيَّاتِ سِوَا مِنْ حَيْثُ الكِمِيَّةِ أَوْ النُّوعِيَّةِ فَكَانَ هَذَا أَكْبَرَ مُشْجَعٍ لِقِيَامِ صِنَاعَةِ غِذَائِيَّةٍ فِي المُنطِقَةِ مِنْ شَأْنِهَا إِمْتِنَاعِ نِسْبَةٍ مُعْتَبَرَةٍ مِنَ البَطَالَةِ وَقَدْ ذُكِرَ لَنَا فِي إِحْدَى المُقَابَلَاتِ الَّتِي أَجْرَيْنَاهَا أَنَّهُ هُنَاكَ جَوَّ مَلَائِمٍ لِقِيَامِ صِنَاعَاتٍ عَلَى المُسْتَوَى المَحَلِّيِّ حَيْثُ يَتَوَفَّرُ العَقَّارُ وَاليَدُ العَامِلَةُ وَالمَوَادُّ الأُولِيَّةُ فَمَثَلًا فِي بَلدِيَّةِ نَسْ يُمكنُ التَّخْطِيطِ لِإِنشَاءِ مَصَانِعَ لِتَصْبِيرِ السَّمَكِ لِتَوَفُّرِ مَادَّةِ السَّمَكِ عَلَى سِوَا حِلِّهَا مَا مِنْ شَأْنِهِ تَحْسِينُ المُسْتَوَى المَعِيشِيِّ لِلْمُوَاطِنِينَ وَجَعَلَ المُنطِقَةَ صِنَاعِيَّةً أَيْضًا تُوَكِّبُ مَا هُوَ حَاصِلٌ فِي العَالَمِ حَيْثُ تَمَّ التَّوَجُّهُ لِقِطَاعِ الصَّنَاعَةِ كَقِطَاعِ هَامٍ وَفَعَّالٍ لِإِحْدَاثِ التَّثْمِيَّةِ وَقَدْ تَمَكَّنَتْ العَدِيدُ مِنَ المُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ فِي العَالَمِ مِنْ تَحْطِي عِبَّةِ الفَقْرِ وَالتَّخَلُّفِ بِسَبَبِ الإِهْتِمَامِ بِقِطَاعِ الصَّنَاعَةِ فَإِقَامَةُ مَصَانِعٍ مُتَنَوِّعَةٍ بِهَا أَدَّى إِلَى تَغْيِيرِ نَمَطِ الحَيَاةِ لِمُوَاطِنِهَا وَمِنْ ثَمَّ تَحْسِينُ المُسْتَوَى المَعِيشِيِّ لَهُمْ عَلَى غِرَارِ المُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ فِي مَالِيْزِيَا وَتُرْكِيَا. فَأَنْشِطَةُ قِطَاعِ الصَّنَاعَةِ تُعْتَبَرُ مِنَ الرِّكَائِزِ المُهِمَّةِ فِي إِحْدَاثِ التَّطَوُّرِ وَالتَّثْمِيَّةِ وَالَّتِي تُسَاهِمُ بِنَشَاطٍ وَفَاعِلِيَّةٍ فِي النَّاتِجِ المَحَلِّيِّ الإِجْمَالِيِّ وَبِالنَّاتِيِّ الدَّخْلِ الوَطْنِيِّ وَلِتَحْقِيقِ التَّثْمِيَّةِ الصَّنَاعِيَّةِ لِأَبَدٍ مِنَ الإِهْتِمَامِ بِهَا فِي البِرَامِجِ التَّثْمُوِيَّةِ وَإِدْرَاجِهَا ضِمْنَ المَخَطَّطاتِ المُخْتَلَفَةِ إِلَى جَانِبِ تَوَفُّرِ عِدَّةِ عَنَاصِرٍ مِنْهَا الأُمُوالُ وَالمَوَادُّ الأُولِيَّةِ وَاليَدِ العَامِلَةِ المُؤَهَّلَةِ وَكُلُّهَا تَجِبُ دِرَاسَتُهَا قَبْلَ وَضْعِ الخُطِّ لِإِنجَاحِ مَشَارِيعِ صِنَاعِيَّةٍ وَأَخْذِهَا بِعَيْنِ الإِعتِبَارِ. فَلَمَّ نَجِدَ مَصَانِعَ أَوْ مُرَكَّبَاتٍ تَحْوِيلِيَّةً نَهْتَمُّ بِالثَّرْوَةِ السَّمَكِيَّةِ لَا مِنْ حَيْثُ الصَّيْدِ وَلَا مِنْ حَيْثُ النَّصْبِيرِ فَتُرَكَّتْ دُونَ التَّفَكُّيرِ فِي إِسْتِغْلَالِهَا الإِسْتِغْلَالَ الحَسَنَ، هَذَا يَدُلُّ عَلَى نُقْصِ الوَعْيِ التَّخْطِيطِيِّ لِعَدَمِ إِدْرَاجِ هَذِهِ المَشَارِيعِ المُهِمَّةِ ضِمْنَ المَخَطَّطاتِ البَلدِيَّةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا أَنْ تُرَاعَى الإِمْكَانِيَّاتِ الَّتِي تَتَوَفَّرُ عَلَيْهَا كُلُّ بَلدِيَّةٍ وَالعَمَلِ عَلَى إِسْتِغْلَالِهَا وَالَّتِي بِإِمْكَانِهَا المُسَاهَمَةُ فِي عَمَلِيَّةِ التَّثْمِيَّةِ بِشَكْلِ مَلْمُوسٍ. وَنَفْسُ الشَّيْءِ يُمكنُ قَوْلُهُ عَنَ قِطَاعِ السِّيَاةِ فَمَثَلًا يَتَمَّ التَّخْطِيطُ لِإِنشَاءِ الفُرَى السِّيَاةِيَّةِ عَادَةً فِي وَفْتِ وَاحِدٍ أَوْ ضِمْنَ خُطَّةِ سِيَاةِيَّةٍ وَاحِدَةٍ وَيَأْخُذُ التَّنْفِيزَ مَرَّاحِلَ مُتَعَدِّدَةً وَعَلَى فِتْرَاتٍ زَمْنِيَّةٍ طَوِيلَةٍ تُحَدِّدُهَا عَنَاصِرُ الطَّلَبِ السِّيَاةِيَّ وَالطَّاقَةِ الإِسْتِغْلَابِيَّةِ فَإِنَّ غِيَابَ النِّظَامِ الجَيِّدِ لِلْمَعْلُومَاتِ وَالإِحْصَاءِ السِّيَاةِيَّ لَيْسَ بِالأَمْرِ الحَسَنِ وَلَا يَخْدُمُ عَمَلِيَّةَ التَّخْطِيطِ، فَلَا شَكَّ أَنَّ تَوَفُّرَ المَعْلُومَاتِ وَالبَيِّنَاتِ الخَاصَّةِ بِمَنَاطِقِ الجَذْبِ السِّيَاةِيَّ أَوْ المُتَعَلِّقَةِ بِنَشَاطٍ مُعَيَّنٍ تُعْتَبَرُ أَحَدَ الأَعْمَدَةِ التَّخْطِيطِيَّةِ فِي وَفْتِنَا الحَالِي.

وَمِنْ خِلَالِ جَدَاوِلِ الْمُحَقِّقِ (هـ) وَجَدَاوِلِ الْمُحَقِّقِ (أ) وَجَدَاوِلِ الْمُحَقِّقِ (ب) وَجَدَاوِلِ الْمُحَقِّقِ (د) يَتَضَحُّ لَنَا أَنَّ مُعْظَمَ الْمَشَارِيعِ هِيَ بُنَى تَحْتِيَّةٌ وَلَيْسَتْ مَشَارِيعَ إِنْتِاجِيَّةٍ أَيْ أَنَّهَا مَشَارِيعُ عَامَّةٍ مِثْلَ الطَّرِيقِ وَالْمَدَارِسِ وَمُجْمَعَاتِ لِلْخِدْمَاتِ وَتَصْلِيحِ مِيَاهِ الشَّرْبِ وَقَنَوَاتِ الصَّرْفِ الصَّحِيِّ ...إِلخ فَاَلْمَشَارِيعُ الْإِنْتِاجِيَّةُ وَالصَّنَاعِيَّةُ لَهَا أَهْمِيَّةٌ كَبِيرَةٌ فِي عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ الْمَحَلِّيَّةِ مِمَّا يَنْعَكِسُ ذَلِكَ عَلَى تَنْمِيَةِ تِلْكَ الْمُجْمَعَاتِ مِنَ النَّاحِيَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ وَمِنَ الْجَانِبِ الْاِقْتِصَادِي فِيَنْعَكِسُ ذَلِكَ عَلَى الْمَسَاكِينِ وَعَلَى الطَّرِيقِ وَعَلَى الزَّرَاعَةِ وَالسُّكَّانِ أَنْفُسِهِمْ بِالْإِضَافَةِ إِلَى تَنْمِيَةِ الْجَوَانِبِ الْأُخْرَى مِثْلَ الزَّرَاعَةِ وَالتَّجَارَةِ وَالصَّنَاعَةِ وَالرُّقْيِ فِي تِلْكَ الْمُجْمَعَاتِ. وَمِمَّا جَاءَ فِي الْمُقَابَلَاتِ أَيْضًا أَنَّ الْبَلَدِيَّةَ تَقُومُ بِإِنجَازِ مَشَارِيعَ مَحْدُودَةٍ دَاخِلِ الْبَلَدِيَّةِ وَلَيْسَ مَشَارِيعَ لَيْسَتْ مِنْ اِخْتِصَاصِهَا، فَالْقَانُونُ يُحَوِّلُ لِلْبَلَدِيَّةِ بِإِنجَازِ مَشَارِيعَ عَلَى الْمُسْتَوَى الْمَحَلِّيِّ دَاخِلِ الرُّقْعَةِ الْجُغْرَافِيَّةِ لِلْبَلَدِيَّةِ وَحَسَبَ اِحْتِيَاجَاتِهَا (اِصْلَاحُ الطَّرِيقِ وَتَعْبِيدُهَا - تَوْسِيعُ وَاصْلَاحُ شَبَكَةِ مِيَاهِ الشَّرْبِ - مِيَاهِ الصَّرْفِ الصَّحِيِّ - الْإِنَارَةُ الْعُمُومِيَّةُ - الْمَسَاحَاتُ الْخَضْرَاءُ - الْمَدَارِسُ - قَاعَاتُ عِلَاجٍ - مَلَاعِبُ جَوَارِيَّةٍ) فَالْبَلَدِيَّةُ لَا يُمَكِّنُهَا إِنجَازُ مَشَارِيعَ قِطَاعِيَّةٍ خَارِجَةً عَنِ نِطَاقِ تَسْبِيرِهَا حَتَّى وَإِنْ كَانَتْ فِي إِقْلِيمِهَا فَهِيَ لَيْسَتْ تَابِعَةٌ لِصَلَاحِيَّاتِهَا.

كَمَا صرَّحَ لَنَا بَعْضُ مَنْ أَجْرَيْنَا مَعَهُمُ الْمُقَابَلَةَ مِنَ الْمَصْلَحَةِ التَّقْنِيَّةِ أَنَّ عَمَلِيَّةَ التَّخْطِيطِ لِإِنجَازِ الْمَشَارِيعِ تَتِمُّ بِالطَّرِيقَةِ التَّالِيَةِ: يَتِمُّ اِحْصَاءُ الْحَاجَاتِ النَاقِصَةِ فِي الْبَلَدِيَّةِ اِنْتِطَاقًا مِنَ الشَّكَاوِيِ الَّتِي تَأْتِي مِنَ قِبَلِ الْمَوَاطِنِينَ ثُمَّ تُقَسَّمُ الْمِيْرَانِيَّةُ حَسَبَ الْغِلَافِ الْمَالِيِ الْمَتَوَاجِدِ، وَتُرْسَلُ اِحْتِيَاجَاتُ الْبَلَدِيَّةِ إِلَى الدَّائِرَةِ حَتَّى تَعْرِفَ مَا يُمَكِّنُ فِعْلَهُ فِي السَّنَةِ الْمَالِيَّةِ الْجَارِيَّةِ حَسَبَ الْأَوَّلِيَّاتِ وَعَلَى مُسْتَوَى الدَّائِرَةِ يُنَجَّرُ التَّحْكِيمُ الَّذِي يَتِمُّ فِيهِ مَنْحُ وَتَسْجِيلُ الْعَمَلِيَّاتِ حَسَبَ الْأَوَّلِيَّةِ وَتُسَجَّلُ هَذِهِ الْعَمَلِيَّاتِ عَلَى مُسْتَوَى مُدِيرِيَّةِ الْبِرْمَجَةِ وَمُتَابَعَةٌ الْمِيْرَانِيَّةِ.

وَمِمَّا جَاءَ فِي الْمُقَابَلَاتِ أَيْضًا أَنَّ السِّيَاسَةَ الْمُنتَهَجَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى اِسْتِهْلَاكِ الْمِيْرَانِيَّةِ بِكُلِّ الطَّرِيقِ دُونَ حَسْبِيبٍ وَلَا رَقِيبٍ وَمَا زَالَ الْوَضْعُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ لِذَلِكَ نَلَاحِظُ بَعْضَ الْمَظَاهِرِ الَّتِي مَا زَالَتْ تَلْتَنِمُ مَبَالِغَ مَالِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ مِثْلَ اِعَادَةِ الْأَرْصِيفَةِ رَغْمَ صِلَاحِيَّةِ الْأَوَّلَى وَكَذَا غَالِبِيَّةِ الْمَشَارِيعِ ذَاتِ الْغِلَافِ الْمَالِيِ الضَّخْمِ مِثْلَ الْمُشَاتِ الْكُبْرَى فَإِنَّهُ يَتِمُّ تَسْجِيلُهَا دُونَ اِجْرَاءِ دِرَاسَةِ جَدْوَى (أَيِ الْفَائِدَةِ مِنْ هَذَا الْمَشْرُوعِ عَلَى الْمُسْتَوَى الْقَرِيبِ أَوْ الْبَعِيدِ) كَمَا أَنَّ بَعْضَ الْمَشَارِيعِ تُسَجَّلُ وَتُنَجَّرُ بَعْدَ اِنْقِضَاءِ مُدَّةِ نَجَاجَتِهَا مِثْلَ: مُحَوَّلَاتِ الطَّرِيقِ - عَدَمُ اِحْتِرَامِ مُدَّةِ صِلَاحِيَّةِ هَذِهِ الْمُحَوَّلَاتِ.

كَذَلِكَ بِالنَّسْبَةِ لِلنَّزَاعَاتِ الْإِدَارِيَّةِ (مَعَ الْخَوَاصِّ أَوْ مَعَ الْإِدَارَاتِ الْأُخْرَى) حَوْلَ الْمُلْكِيَّاتِ مِنْ خِلَالِ الْفِيَامِ بِتَسْجِيلِ عَمَلِيَّةِ فِي أَرْضِيَّةٍ مُتَنَازِعٍ عَلَيْهَا مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى تَجْمِيدِ اِعْلَافَةِ مَالِيَّةِ ضَخْمَةٍ كَانَتْ مِنَ الْمَفْرُوضِ اِسْتِغْلَالُهَا فِي إِنجَازِ مَشَارِيعَ أُخْرَى تُسَاهِمُ فِي عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ.

كَذَلِكَ عَدَمُ مُتَابَعَةٍ وَتَقْوِيمِ الْخُطَطِ مِنْ أَجْلِ اِسْتِدْرَاكِ التَّقَائِصِ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ خُطَّةٍ تَنْمُوِيَّةٍ قَدْ تَتَعَرَّضُ

لِلنَّقْصِ أَوْ الزِّيَادَةِ أَوْ عَدَمِ تَطَابُقِ مَعَ الْوَاقِعِ الْمَعِيشِيِّ لِأَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ فَمُتَابَعَتُهَا بِاسْتِمْرَارٍ وَمُرَاقَبَتُهَا فِي كُلِّ

وَقُتِ فِي كُلِّ حِينٍ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ حَتَّى يَبْتَغَى تَقْوِيمُهَا وَإِسْتِخْلَاصُ النِّقَاطِ النَّاسِ فِيهَا سَارَتْ فِيهَا هَذِهِ الْأَخِيرَةُ وَمِنْ ثَمَّ تَعْدِيلُهَا حَتَّى تَتَوَافَقَ مَعَ إِحْتِيَاجَاتِ وَمُتَطَلِّبَاتِ النَّسَبَةِ الْكَبِيرَةِ مِنْ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ.

أَسَالِيبُ التَّخْطِيطِ بَقِيَتْ نَفْسُهَا كَمَا شَاهَدْنَا فِي الْمَلَّاحِ فِي حِينِ كَانِ لِأَبَدٍ مِنْ جَمْعِ الْحَقَائِقِ وَالْبَيِّنَاتِ لِإِضْفَاءِ الصَّبْغَةِ الْعِلْمِيَّةِ عَلَى الْخُطَّةِ الْمُتَّبَعَةِ حَيْثُ تَكُونُ هَذِهِ الْحَقَائِقُ مُتَوَاجِدَةً إِمَّا عَلَى أَرْضِ الْوَاقِعِ أَوْ فِي كُتُبٍ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْوَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ الْحَدِيثَةِ وَالْأَبَدِ عَلَى الْقَائِمِ عَلَى هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ أَنْ يَأْخُذَ فِي الْإِعْتِبَارِ جَمِيعَ الْجَوَانِبِ الَّتِي تَمَسُّ الْخُطَّةَ. كَذَلِكَ الْإِحْتِيَاجَاتُ وَالْمُشْكَلَاتُ السُّكَّانِيَّةُ جَدِيدَةٌ وَالْمَطَالِبُ جَدِيدَةٌ وَمُخْتَلِفَةٌ تَقْتَضِي طَرَفًا غَيْرَ مَأْلُوفَةٍ.

فَعَايَاتُ تَقْوِيَةِ الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ تَرْتَبِطُ بِعُنْصُرِ النَّاسِ فِي التَّنْمِيَةِ وَتُعَدُّ الْبِنْيَةَ التَّحْتِيَّةَ الْمَادِّيَّةَ وَبِنَاءَهَا وَصِيَانَتَهَا وَسَبِيلَةَ لَيْسَتْ غَايَةً، وَالْقِطَاعَاتِ التَّقْلِيدِيَّةِ ثَانَوِيَّةِ الْأَهْمِيَّةِ طَالَمَا أَنَّ إِحْتِيَاجَ نَوْعِ النَّشَاطِ يَبْتَغَى بِالتَّوَافُقِ وَيُفَرِّزُ كَأَوْلَوِيَّةٍ لِلْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ، وَلَا يُعَدُّ بِنَاءَ الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ مُجَرَّدَ مَدْرَسَةٍ لِتَدْرِيْبِ الْإِدَارَةِ بَلْ هُوَ وَسَبِيلَةَ أَوْ إِسْتِرَاتِيْجِيَّةٍ حَيْثُ يُسْتَعْمَلُ فِعْلَ الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ لِزِيَادَةِ قُدْرَةِ ذَلِكَ الْمُجْتَمَعِ عَلَى تَنْمِيَةِ نَفْسِهِ بِنَفْسِهِ حَيْثُ يَخْتَارُ هُوَ الْخُطَّةَ وَيُنْفِذُهَا.

أَصْبَحَ مِنَ الضَّرُورِيِّ الْبَحْثُ أَكْثَرَ عَنْ آيَاتِ جَدِيدَةٍ تُوَاكِبُ الْعَصْرَ الْحَالِيَّ وَالتَّطَوُّرَاتِ الْحَاصِلَةَ فِي مُخْتَلَفِ الْمَجَالَاتِ الْإِدَارِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ ... بِمَا يُسَهِّلُ عَلَى الْمَجَالِسِ الشَّعْبِيَّةِ الْبَلَدِيَّةِ عَمَلِيَّةَ التَّخْطِيطِ وَإِحْدَاثِ هَذِهِ الْمُخَطَّطَاتِ عَلَى تُرَابِ الْبَلَدِيَّاتِ. فَإِحْتِيَاجَاتُ السُّكَّانِ تَطَوَّرَتْ وَلَمْ تُعَدِّ تَقْتَصِرْ عَلَى الْإِحْتِيَاجَاتِ الْعَادِيَّةِ كَالطَّرِيقِ وَالْإِنَارَةِ وَتَوْفِيرِ الْمِيَاهِ...إِلخ، وَالتَّنْمِيَّةُ تَسْعَى إِلَى تَلْبِيَةِ الْحَاجَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ الْمُنْعَبِرَةِ وَالْمُتَطَوِّرَةِ، فَعَمَلِيَّةُ التَّنْمِيَّةِ تَتَضَمَّنُ التَّخْطِيطَ الْعِلْمِيَّ الْمَدْرُوسَ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ أَهْدَافِ تَلْبِيِ حَاجَاتِ الْمُجْتَمَعِ الْمُسْتَهْدَفِ مِنَ الْعَمَلِيَّةِ التَّنْمُوِيَّةِ بِحَيْثُ تَتَعَكَّسُ نَتَائِجُ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ بِشَكْلِ إِبْجَابِيٍّ عَلَى الْجَوَانِبِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ مِنْ صِحَّةٍ وَتَعْلِيمٍ وَإِسْكَانٍ وَتَوْظِيفٍ وَغَيْرِهَا، وَهَذَا بِدَوْرِهِ يَتَطَلَّبُ إِجْرَاءَ دِرَاسَاتٍ عِلْمِيَّةٍ مُتَمَعِّقَةٍ لِكُلِّ مَنَاطِقِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ بِحَيْثُ تَقُومُ بِحَصْرِ مَوَارِدِ الْوِلَايَةِ وَالْإِلْمَامِ بِطُرُوفِهَا الطَّبِيعِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ حَتَّى يُمَكِّنَ وَضْعَ خُطَّةٍ وَبِرَامِجٍ لِلتَّنْمِيَّةِ تَعَكِّسُ الْإِمْكَانِيَّاتِ وَالْإِحْتِيَاجَاتِ الْحَقِيقِيَّةَ لِكُلِّ مُجْتَمَعٍ مَحَلِّيٍّ وَذَلِكَ تَقَادِيًّا لِسَلْبِيَّاتِ خُطَّةٍ وَبِرَامِجِ التَّنْمِيَّةِ السَّابِقَةِ وَلِتَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ لِكُلِّ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ.

تَحْدِيدُ الْقَضَايَا التَّنْمُوِيَّةِ ذَاتِ الْأَوْلَوِيَّةِ:

فِي وَقْتِنَا الْحَالِيٍّ أَصْبَحَ لِأَيِّ خُطَّةٍ إِسْتِرَاتِيْجِيَّةٍ تَنْمُوِيَّةٍ أَنْ تُرَكِّزَ فِي سَعْيِهَا لِتَحْسِينِ الْوَاقِعِ عَلَى الْقَضَايَا الْمُلْحَةَ وَالْأَكْثَرَ أَهْمِيَّةً وَتَأْتِيْرًا فِي تَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ الْمَحَلِّيَّةِ وَهِيَ مَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ هُنَا الْقَضَايَا التَّنْمُوِيَّةِ ذَاتِ الْأَوْلَوِيَّةِ وَهِيَ بِمَنَْابَةِ خُطُوطِ التَّوْجِيْهِ لِعَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ وَعَلَيْهَا تُبْنَى الْأَهْدَافُ التَّنْمُوِيَّةُ وَيَبْتَغَى تَحْدِيدُ الْقَضَايَا التَّنْمُوِيَّةِ وَبِشَكْلِ عَامٍ تُعْبَرُ الْقَضَايَا عَنِ الْمَشَاكِلِ الَّتِي تُحَدُّ مِنْ تَنْمِيَةِ الْمُجْتَمَعِ وَبِذَلِكَ تَعَكِّسُ جَوَانِبَ الضَّعْفِ أَوْ الْمَعْوَقَاتِ الَّتِي تُعَانِي مِنْهَا مَجَالَاتُ الْعَمَلِ التَّنْمُوِيَّاتِ الْمُخْتَلِفَةِ.

ملخص الفصل:

لقد تمّ القيام في هذا الفصل بالتحليل السوسولوجي لمختلف البيانات والمعلومات والوثائق التي تمّ الحصول عليها من الميدان، حيث تمّ الاعتماد في ذلك على الأرقام الموجودة في الجداول وأجوبة المقابلات التي تمّ إجراؤها مع بعض الموظفين في المصلحة التقنية في كل من البلديتين وكذا موظفي إدارة مبناء تنس التجاري.

ويعتبر هذا الفصل المحك الأساسي الذي يكشف لنا صحة أو عدم صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة وذلك من خلال تكوين صورة تقييمية دقيقة وواضحة مستندة إلى معطيات ميدانية وبيانات رقمية وتحليلات كيفية أحياناً وكمية أحياناً أخرى، ويعتبر هذا الفصل هو الأساس الذي تُبنى عليه الدراسة بأكملها ذلك أنه هو الموصّل إلى تأكيد صحة الفرضيات أو عدم صحتها من خلال استخدام مختلف الآليات المنهجية للوصول إلى ذلك.

الفصل الثامن: النتائج العامة للدراسة

تمهيد:

1-8 النتائج في ضوء الفرضيات.

1-1-8 نتائج الفرضية الفرعية الأولى.

2-1-8 نتائج الفرضية الفرعية الثانية.

3-1-8 نتائج الفرضية الفرعية الثالثة.

4-1-8 نتائج الفرضية الفرعية الرابعة.

5-1-8 نتائج الفرضية العامة للدراسة.

2-8 تحليل النتائج في ضوء الدراسات السابقة.

1-2-8 النتائج في ضوء الدراسة السابقة العربية الأولى.

2-2-8 النتائج في ضوء الدراسة السابقة العربية الثانية.

3-2-8 النتائج في ضوء الدراسة السابقة العربية الثالثة.

4-2-8 النتائج في ضوء الدراسة السابقة العربية الرابعة.

3-8 أهم القضايا التي تثيرها هذه الدراسة.

ملخص الفصل.

تمهيد:

بعد أن خصص الفصل السابق لعرض وتحليل البيانات والوثائق التي تم الحصول عليها من الجهات الرسمية والتي شكّلت لنا المنبع لبداية التحليل السوسيوولوجي من أجل فهم الظاهرة المدروسة فهماً دقيقاً وعمقاً ومحاولة الوقوف على مختلف جوانبها وخبأياها سيخصص هذا الفصل لمعالجة هذه النتائج وتوضيح مدى تطابقها مع فرضيات الدراسة سواء الجزئية منها أم العامة.

وبعد التأكد من مدى صحة أو عدم صحة الفرضيات الفرعية لهذه الدراسة ومن ثم الفرضية العامة سيتم تحليل هذه النتائج في ضوء نتائج الدراسات السابقة لتوضيح مدى التوافق أو مدى الاختلاف بينها وذلك لنظهر تموقع دراستنا بالنسبة للتراث السوسيوولوجي ومدى الإسهامات الجديدة التي قدمها لساحة البحث العلمي، من خلال الإشارة إلى أهم القضايا التي تثيرها خاصة الجديدة منها والتي لم تلق بعد الاهتمام السوسيوولوجي الكافي من طرف الباحثين.

وأخيراً سيتم تقديم بعض التوصيات التي نراها مهمة في نهاية الدراسة والتي يمكن للمهتمين وأصحاب القرار الأخذ بها والاستفادة منها إذا أرادوا فعلاً تحقيق التنمية التي أصبحت في وقتنا الحالي مطلباً وغاية الجميع.

8-1 نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات:

لقد توصلت الدراسة من خلال كل ما تم عرضه، وتحليل الملاحق والوثائق التي تم الحصول عليها من البلديتين محل الدراسة والبيانات المختلفة والتي تحمل في طياتها معلومات مهمة وكذا المقابلات التي أجريت مع بعض العاملين والفاعلين في إدارة البلديتين إلى جملة من النتائج العامة المرتبطة بكل فرضية من الفرضيات التي قامت عليها هذه الدراسة وذلك كما يلي:

8-1-1 نتائج الفرضية الفرعية الأولى:

لاشك أن التنمية السياحية تعد من أهم الأساليب التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أنها في النهاية تهدف إلى تحقيق الرخاء للمواطنين، خاصة إذا كان هناك مقومات تشجع على قيام صناعة سياحية.

لقد تم التوصل من خلال البحث الميداني لهذه الدراسة إلى أن بلدية نيس الساحلية هي منطقة سياحية بالدرجة الأولى تتوفر على مقومات سياحية هائلة وهذه حقيقة لا ينكرها أحد بل هي بادية للخاص والداني وكل من تسمح له الفرصة بزيارة هذه البلدية يتوقف على هذه المقومات التي تضاهي تلك الموجودة في البلدان السياحية في مختلف بقاع العالم ولا نبالغ إذا قلنا أنها تتفوق عليها في بعض الأحيان

فَهَذَا أَمَاكِنَ بَاقِيَةً عَلَى عَدْرِيَّتِهَا وَلَمْ تَتَدَخَّلْ يَدُ الْإِنْسَانِ فِيهَا مِمَّا يَجْعَلُهَا أَكْثَرَ جَادِبِيَّةً لِلسُّوَّاحِ، فَمِنَ الْجَدِيرِ بِالذِّكْرِ أَنَّ بَلَدِيَّةَ نَسَسْ تُشَكِّلُ مَرْكَزًا سِيَّاحِيًّا هَامًا فِي الْوَالِيَّةِ مِيدَانِ الدِّرَاسَةِ إِذْ تَضُمُّ الْكَثِيرَ مِنَ الْآثَارِ التَّارِيخِيَّةِ وَالشَّوَّاطِي السَّاحِرَةِ وَالغَابَاتِ الْهَادِيَّةِ وَالْأَمَاكِنَ الْجَدَابِيَّةَ الَّتِي تَسْحَرُ كُلَّ مَنْ يَفْصِدُهَا، وَهِيَ بِهَذَا مُوَهَّلَةٌ لِأَنَّ تَكُونِ قِبْلَةً سِيَّاحِيَّةً بِامْتِيَازٍ يَفْصِدُهَا السِّيَّاحُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ، وَلَكِنْ رَغْمَ الْإِمْكَانَاتِ الْمُتَوَفَّرَةِ سِيَّاحِيًّا نَلَاظِحُ فِي الْجِهَةِ الْمُقَابِلَةِ عَدَمَ الْإِهْتِمَامِ شِبْهُ الْكُلِّيِّ بِهَذَا الْقِطَاعِ الَّذِي أَصْبَحَ قِطَاعًا إِفْتِصَادِيًّا هَامًا عَلَى الْمُسْتَوَى الْعَالَمِيِّ وَيُسَاهِمُ بِشَكْلٍ كَبِيرٍ فِي عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ، فَمِنْ خِلَالِ الْخَرَجَاتِ الْمِيدَانِيَّةِ لِهَذِهِ الْبَلَدِيَّةِ وَوُقُوفِنَا عَلَى مُخْتَلَفِ الْمَقَوِّمَاتِ الْهَائِلَةِ الَّتِي تَنَامُ عَلَيْهَا الْبَلَدِيَّةُ فِي مَجَالِ السِّيَّاحَةِ وَالَّذِي يُوَهِّلُهَا لِأَنَّ تَتَرَبَّعَ عَرْشَ السِّيَّاحَةِ فِي الْجَزَائِرِ وَفِي الْمَغْرِبِ الْعَرَبِيِّ وَحَتَّى فِي الْعَالَمِ، لَأَحْظُنَا انْعِدَامَ الْمَرَافِقِ السِّيَّاحِيَّةِ مِنْ فَنَادِقٍ مُخْتَلِفَةٍ أَوْ قُرَى سِيَّاحِيَّةٍ أَوْ مُدُنٍ لِلْأَلْعَابِ وَالنَّرْفِيَّةِ أَوْ شَوَّاطِيٍّ مُهَيَّأَةٍ، مِمَّا يُوجِي إِلَى عَدَمِ اكْتِرَاتِ السُّلْطَاتِ لِهَذَا الْقِطَاعِ وَعَدَمِ الْإِهْتِمَامِ وَاللَّامْبَالَاةِ الَّتِي لَمْ سَنَاهَا وَالَّتِي لَا تَخْفَ عَلَى كُلِّ زَائِرٍ لِلْبَلَدِيَّةِ، وَمَا يُعَزِّزُ هَذَا هُوَ انْعِدَامُ الْمَشَارِيعِ الَّتِي تَقُومُ عَلَيْهَا صِنَاعَةُ السِّيَّاحَةِ فِي الْمَخْطَطَاتِ وَالْبَرَامِجِ التَّنْمِيَّةِ وَجُمْلَةَ الْمَشَارِيعِ الْمُبْرَمَجَةِ الَّتِي تَمَّ الْحُصُولُ عَلَيْهَا فَلَا وَجُودَ لِمَشَارِيعَ تَخُصُّ الْفَنَادِقَ الْمُخْتَلِفَةَ أَوْ الْمَرَافِقَ النَّزْفِيَّةِ أَوْ الْمُنْتَزَهَاتِ الْعَائِلِيَّةِ أَوْ الْقُرَى السِّيَّاحِيَّةِ الْمُتَنَوِّعَةَ وَلَا الْحَدَائِقَ الْعَامَّةَ الْمُهَيَّأَةَ أَوْ الشَّوَّاطِيَّ النَّظِيفَةَ الْمُجَهَّزَةَ وَلَا شَيْءَ آخَرَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مِنَ الْمَرَافِقِ الْمُخْتَلِفَةِ الَّتِي يَحْتَاجُهَا السَّائِحُ وَيَطْلُبُهَا مِنْ مُخْتَلَفِ الْخِدْمَاتِ وَالَّتِي تُعْتَبَرُ عُنْصُرًا مُهِمًّا وَعَامِلًا حَيَوِيًّا يَعْمَلُ عَلَى جَذْبِ السَّائِحِ سَوَاءً مِنَ الدَّاخِلِ أَوْ الْخَارِجِ وَهَذَا يُؤَكِّدُ لَنَا عَدَمَ وَجُودِ أَيِّ نِيَّةٍ لِتَطْوِيرِ هَذَا الْقِطَاعِ أَوْ تَنْمِيَّتِهِ بِالْمَنْطِقَةِ بَلْ انْتَمَسْنَا نَوْعًا مِنَ النَّجَاهِ الْكُلِّيِّ لَهُ وَهَذَا مَا أَكَّدَهُ لَنَا مُوظَّفَانِ فِي بَلَدِيَّةِ نَسَسْ عِنْدَ مُقَابَلَتِهِمَا، حَيْثُ أَكَّدَا لَنَا عَلَى الْإِمْكَانِيَّاتِ الْمُتَوَفَّرَةِ بِإِقْلِيمِ الْبَلَدِيَّةِ مِنْهَا الظَّاهِرَةُ وَأُخْرَى مَا زَالَتْ بَاقِيَةً لَمْ تَصِلْ إِلَيْهَا يَدُ الْإِنْسَانِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا وَالَّتِي تَتَوَفَّرُ عَلَيْهَا وَتَتَوَاجَدُ فِي مُخْتَلَفِ رُبُوعِ الْبَلَدِيَّةِ وَتَصِلُ إِلَى حَدِّ الْإِبْهَارِ وَالْإِعْجَابِ لِجَمَالِهَا الْأَخَاذِ وَلَكِنَّهَا عُرْضَةٌ لِلِإِهْمَالِ وَفِي طَيِّ النَّسِيَّانِ، وَلَا تَكَادُ تَظْهَرُ فِي إِهْتِمَامَاتِ أَصْحَابِ الْقَرَارِ أَوْ الْقَائِمِينَ عَلَى عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ الَّذِينَ لَمْ يَجِدُوا بَأْسًا فِي الْإِلْتِقَاتِ إِلَى هَذَا الْقِطَاعِ وَلَوْ بِبَعْضِ الْمَشَارِيعِ الصَّغِيرَةِ نَاهِيكَ عَنِ تِلْكَ الْمَشَارِيعِ الضَّخْمَةِ الَّتِي تَتَطَلَّبُهَا السِّيَّاحَةُ، فَالْحَدِيثُ عَنْهَا يَكَادُ يَكُونُ مُنْعَدِمًا، انْتَمَسْنَا ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ الْبَرَامِجِ التَّنْمِيَّةِ الْمُسَطَّرَةِ وَالَّتِي كَانَتْ خَالِيَةً مِنْ أَدْنَى الْإِنْفَاتَةِ لِهَذَا الْقِطَاعِ فَلَمْ نَجِدْ فِيهَا إِدْرَاجَ مَشَارِيعِ السِّيَّاحَةِ اللَّهْمُ إِلَّا عَمَلِيَّاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ عَنِ تَنْظِيفِ بَعْضِ الشَّوَّاطِيِّ وَالَّتِي لَا تُسَمِّنُ وَلَا تُعْنِي مِنْ جُوعٍ، وَكَذَا مِنْ خِلَالِ الْمُقَابَلَاتِ الَّتِي أَجْرَيْنَاهَا مَعَ مُوظَّفِي الْمَصْلَحَةِ النَّقْنِيَّةِ لِبَلَدِيَّةِ نَسَسْ وَالَّذِينَ يَعْتَرِفُونَ بِوُجُودِ الْإِمْكَانِيَّاتِ الْمُخْتَلِفَةِ لَكِنَّهَا لِلْأَسْفِ بَعِيدَةٌ عَنِ إِهْتِمَامَاتِ أَصْحَابِ الْقَرَارِ كَمَا أَنَّهُمْ يَتَأَسَّفُونَ بِشِدَّةٍ لِتَهْمِيشِ هَذَا الْقِطَاعِ فِي بَلَدِيَّتِهِمْ إِذْ لَا يُمَكِّنُ تَنْمِيَّتَهُ إِلَّا

من خلال إدخاله ضمن أولويات الدولة وبالأحرى السلطات المحلية من خلال إدراج مشاريع تنموية تعمل على النهوض بهذا القطاع، هذا الإهمال ليس وليد البارحة إنما يستطيع أن يستشفه كل من تسمح له الفرصة بزيارة البلدية حيث أن المتجول فيها يستطيع قراءة المخططات التنموية السابقة بأنها لم تكن تحوي مشاريع سياحية وإلا لكانا شاهدناها على أرض الواقع بل الملاحظ هو افتقارها لمثل تلك المشاريع السياحية وقد لاحظنا من خلال الجداول في الملاحق (ب) و (ج) و (د) أن أموالاً ضخمة موجهة لمشاريع بنى تحتية ولم نجد لقطاع السياحة نصيب فيها أي لم توجه أو تستغل لتطوير السياحة في المنطقة ما من شأنه إيجاد مصادر جديدة ومعتبرة لتمويل مشاريع أخرى، فكما هو معروف أن السياحة الآن نشاط مربح إذا حُطَّ له وأحسن القائمون على شؤون البلدية استغلال كل الإمكانيات المتاحة في هذا المجال حيث بإمكانه تعويض الأموال التي ساهمت في تطوير هذا القطاع من جهة ثم توفير مداخيل أخرى وكذا يعمل على حل مشاكل أخرى تعاني منها البلدية كالبطالة وتكدس الصناعة التقليدية والحرفية حيث يعتبر قطاع السياحة هو المنتفخ الذي يُعش هذه الصناعة، وهكذا نلاحظ الأرباح والمكتسبات التي تجنيها السلطات والأفراد على السواء من خلال الإهتمام بهذا القطاع وتوليته المكانة اللائقة به، ومن الأمور التي لا يجب إغفالها ولا يمكن لنا تجاهلها أو عدم ذكرها في هذا المقام أنه خلال الزيارات الميدانية المتكررة لهذه البلدية والبقاء فيها مدة زمنية من أجل التعرف عن قرب على الإمتيازات السياحية التي تتوفر عليها البلدية لاحظنا أنه لا وجود لمرافق سياحية مما يوحي لنا أن القطاع كان مهمشاً منذ بداية عهد التخطيط عقب الاستقلال ولأزلا حتى الآن يعاني التهميش فحتى في الماضي لم تُدرج مشاريع سياحية تعمل على إنعاش هذا القطاع ضمن المخططات المتعاقبة للبلدية وإلا كنا شاهدنا بعض التحويلات ونسبة مشاريع تبين انعاش هذا القطاع لكن ما شاهدناه هو انعدام المرافق حيث ساعدنا هذا الواقع وتمكنا من خلاله قراءة المخططات التي كانت في السابق وأنها هي الأخرى لم تعمل على النهوض بهذا القطاع ولم تُدرج فيها عمليات أو مشاريع تهدف إلى ترفيته إنما بقيت الأمور على حالها بل على العكس من ذلك فقد زادت الأمور سوءاً من خلال التفرغ العشوائي للنفايات في شواطئ البلدية فأصبحت ملوثة وغير صالحة للإستعمال بسبب الروائح الكريهة التي تنبعث منها لا تسمح حتى للإقتراب منها فبالك بالسباحة أو المكوث بها مما أدى بالوافدين عليها إلى عدم الإقتراب منها لبقارته، وهذه مشكلة تُضاف كنتيجة لعدم التخطيط الجيد لإستغلال المقومات السياحية في البلدية، لأن انعدام التخطيط حال دون استفادة الأفراد من الموارد التي تتوفر عليها البلدية وترتكها عرضة للتدهور البيئي، فرغم أنها غنية جداً من حيث الموارد والمقومات إلا أنها مازالت تعاني المشاكل الإجتماعية المختلفة من فقر وبطالة...إلخ، وإن التخطيط العلمي المدروس من

شأنه تحقيق الاستفادة من جميع الموارد المختلفة والمتنوعة والإمكانات المتوفرة وكذا تحقيق التكامل بين مختلف الأنشطة وهكذا يسعى التخطيط السياحي هنا إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد التي تُعد بحق كنزًا ثمينًا لم يحسن الاستفادة منه على أكمل وجه كما يهدف التخطيط السياحي أيضًا إلى وضع تلك الكُنوز في موضعها اللائق واستغلالها الاستغلال الأمثل وعدم تركها للتلف دون أدنى استفادة منها وهذا بدوره يعمل على تحقيق تنمية سياحية شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال الاستغلال الأمثل لجميع المفردات السياحية المتاحة في المكان ومقومات وعوامل الجذب السياحي وبالتأكيد هذا بدوره وبدون شك يعمل على تنمية المجتمع المحلي (بلدية تونس).

إذن كما لاحظنا تونس مدينة سياحية بالدرجة الأولى تمتلك العديد من المقومات بما يؤهلها لأن تكون منطقة سياحية منافسة لكن عدم اهتمام السلطات المحلية بها حيث أن الزائر لها يكتشف إفتقارها للمنشآت السياحية مثل المركبات السياحية والأسواق العصرية والفنادق الكبرى... ورغم كل هذا تبقى مدينة تونس وما جاورها من المدن التابعة لها جميلة وأصيلة في جميع مظاهر حياة أهلها تسنهوي الزائرين إليها.

وكما أسلفنا الذكر من خلال الملاحق (ب) و(ج) و(د) نلاحظ أن مجموع المشاريع التنموية المدرجة في الجداول والخاصة ببلدية تونس ذات نفقات مالية كبيرة لكنها للأسف الشديد لم توجه للاستغلال في تنمية السياحة والاستفادة من الوجهة البحرية التي لو تم الإهتمام بها لكان العائد وفيرًا على كامل البلدية. وأدى إلى تهميتها والقضاء على جملة المشاكل التي تعاني منها، فكما هو ملاحظ عدم إدراج مشاريع سياحية من أجل استغلال تلك الإمكانيات الهامة ضمن المخططات والمشاريع التنموية والتي سيستفيد منها قطاع السياحة كالفنادق والمنتزهات والفقرى السياحية وغيرها مما تحتاجه السياحة في كل مكان.

فبالرغم من وجود كل ما يستقطب السائحين والزوار من مناظر خلابة وشواطئ واسعة وطبيعة ساحرة وآثار مختلفة في البلدية إلا أن هذا القطاع لم يعط أي إهتمام فلم تُنفذ أو تُبرمج أي مشاريع بنية تحتية سياحية تليق بحجم المنطقة السياحي، كما لم يتم الترويج أو التسويق للسياحة في البلدية عن طريق التخطيط لوضع أعمال ومناشير أو ملصقات إخبارية وترويجية تُعرف بالمنطقة وبالكنوز الطبيعية التي تتواجد بها مثلما تفعل مختلف الدول الرائدة في مجال السياحة والتي لا تدخر جهدًا في الترويج لها كل عام بشتى الطرق المختلفة بطريقة ذكية ومدروسة من أجل استقطاب المزيد من أعداد السائحين.

إن بلدية تونس من البلديات التي يمكن ترشيحها لأن تكون مركزًا سياحيًا دون مبالغة وذلك بسبب ما تملكه ولا يمكن أن نجد حتى في تلك البلدان التي جعلت من نفسها قبلة سياحية يتوافد إليها السياح من كل صوب وحذب رغم إفتقارها لما هو موجود في بلدية تونس ونقصد بذلك دولة الإمارات وتونس فرغم

الإمكانيات المحدودة بهما والتي لا يمكن مقارنتها بالإمكانيات التي تفق عليها بلدية نئس حيث تُعتبر الأعلى منهما من حيث الإمكانيات والموارد السياحية إلا أنها تمكنتا من تبوء مكانة ضمن مجموعة الدول السياحية في العالم بفضل الاهتمام المتزايد لهذا القطاع والتخطيط لاستغلال كل ما تتوفر عليه الدولتان في هذا القطاع وقد تمكنت بفضل تحقيق مداخل ضخمة استغللت في الاستثمار في مشاريع تنموية واستطاعت بذلك تحقيق نوع من التحسين في المستوى المعيشي لسكانها، غير أن هناك العديد من الأمور في نئس تشكل عائقاً أمام إختيارها مركزاً سياحياً والتي استطعن الوُفوف عليها من خلال الخرجات الميدانية المتكررة التي فُمننا بها للبلدية لأجل الإطلاع والتعرف على المشكل عن قرب، هذا إضافة إلى وُفوفنا على ثروات أخرى تمتلكها البلدية لم تستغل هي الأخرى الإستغلال الحسن وليس السياحة فقط، على رأسها ميناء نئس التجاري والذي يُعتبر بحق هو الآخر كنز ثمين تنام عليه البلدية وبإمكانه نقل البلدية إلى مركز تجاري عالمي بفضل تحقيق مداخل مالية معتبرة تستغل في عملية التنمية عن طريق تحسين الخدمات وبناء مشاريع إنتاجية وتنموية تنقل البلدية إلى حالة أحسن بكثير مما هي عليه.

فبالرغم من طول الساحل التنيسي وبالرغم من الجمال الأخاذ لشواطئها، جمال تتمازج فيه زرقة البحر بأخضرار الغابات وفسيفساء التاريخ وتتوغل فيه شواطئ الرمال بالشواطئ الحصى الصغيرة والصخور الكلسية وحكايات الآثار الفينيقية والرومانية والعثمانية والأندلسية إذ أن بلدية نئس تختلف عن البلديات السياحية الأخرى فهي تحمل مزيجاً من السياحة الطبيعية الشاطئية والجبلية والسياحة الثقافية والتاريخية وسياحة الترفيه والصيد... فبالرغم من كل هذا ما زالت نئس لم ترق لأن تُصبح مزاراً سياحياً عالمياً يتوافده الزوار من كل مكان ويستمتعون بما جادت عليه الطبيعة والتاريخ على هذه الجوهرة المنسية.

إن بلدية نئس بإمكانها تحقيق فترة تنموية من خلال تخطيط البلدية بالشكل السليم والذي يمكنها من استغلال كل مواردها خاصة السياحية منها حيث يُعتبر التخطيط في هذا القطاع عملية سهلة بسبب عدم وجود أي عوائق فيزيائية فتخطيط استعمالات المقومات السياحية والمساحات المتنوعة يُعتبر عملية سهلة وغير معقدة، فمن الضروري أن تقوم السلطات المحلية بمشروعات تنموية كثيرة في المنطقة وأن تُخصص ميزانيات ضخمة لها نظراً لإمكانيات البلدية ومقومات التنمية المتوفرة وسيكون عائدها كبيراً ومغزياً.

إذن تتوفر الولاية على الموارد المادية من الطبيعة الخلابة في كل من نئس، المرسي، بني حواء بالإضافة إلى التنوع في المجالات السياحية، التاريخية، الشاطئية، رياضية، ترفيهية... لا ينفصها إلا التخطيط الجاد فلا يُعقل وجود هذا الكم الهائل والتنوع من الخيرات ولم تشهد الولاية تطوراً في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في مجال استغلال الإمكانيات السياحية المعتبرة والمتميزة التي

تتميز بها الولاية وتتفرد بها ووفقاً لمنظومة التنمية التي تُحدد إستراتيجية وأهداف تلك التنمية والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الآتي:

1- إيجاد منطقة سكان واستحداث مجتمعات تتوافر له مقومات إقتصادية واجتماعية.

2- الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة الحالية والمستقبلية يساهم في الخروج من المساحة الضيقة إلى مسافات شاسعة من الأرض القابلة للاستغلال السياحي والزراعي وحتى الصناعي (صناعة الحرف...)

3- إيجاد فرص عمل متنوعة للشباب.

4- التخطيط السليم في المجال العمراني لاستخدامات الأرض للقضاء على النمو العشوائي ورخف الإسمنت المسلح على الأراضي الزراعية (مثلاً القطب الجامعي في أولاد فارس والنهامة لمساحات معتبرة من الأراضي الزراعية)

وعليه يجب على الولاية إعداد خطة عمل المرحلة القادمة تركز على الأسس التالية:

- التأكيد على استخدام الأسلوب العلمي في التخطيط لمشروعات التنمية السياحية من أجل الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد التي تتوفر عليها الولاية.

- تكثيف الجهود والتنسيق بين جميع الأجهزة البحثية المختلفة لاكتشاف الثروات الطبيعية التي تزخر بها الولاية وعمل الدراسات الإقتصادية لاستغلالها الاستغلال الأمثل (المياه الجوفية التي تنام عليها الولاية).

- استمراؤ التنسيق والتعاون مع كافة الأجهزة البحثية المتخصصة في مجال الكشف عن مصادر المياه سواء التي تستغل لأغراض الشرب (القضاء على مشكل المياه غير الصالحة للشرب في حنفيات الولاية) أو الزراعة وعمل خريطة مائية للولاية.

- مناطق الاستثمار السياحي:

المنطقة السياحية على طول الشريط الساحلي للولاية بطول 120 كم، هذه المساحة تصلح لإقامة

مشاريع ضخمة تدر الكثير من الأرباح وتُنْعَشُ قطاع السياحة بالولاية مثل مشاريع القرى السياحية التي

تعتمد على سياحة الإصطياف والسياحة الشاطئية...

- المقومات المتاحة لمناطق الاستثمار المقترحة:

- هناك العديد من المقومات ذات التأثير الكبير على عملية التنمية السياحية لهذه المناطق وهي كالاتي:

- 1- مقومات جغرافية وتتمثل في موقع المناطق المقترحة تنميتها بساحل الولاية من ولاية تيارت وهذه المناطق قريبة من العاصمة والبلدية وتصلح لجذب السياحة الداخلية من هذين التجمعين الكبيرين بالإضافة إلى صلاحيتها للسياحة الخارجية إذا أُضيف إليها بعض المشروعات الترفيهية.
- 2- مقومات طبيعية وتتمثل في التنوع الطبوغرافي بين السهول والجبال والمناطق الغابية مما أعطى الولاية طابعاً جمالياً خاصاً بها، كذلك طبيعة الشاطئ الخلابة والتي تخلو من أي عناصر تلوث كيميائي في بعض الجهات أيضاً مجموعة السلاسل الجبلية (بني حواء) المنتشرة على مساحات شاسعة تصلح لسياحة تسلق الجبال.

- مقترحات تنمية مناطق الاستثمار السياحي:

➤ إقامة القرى السياحية على طول الساحل ضمن مشروعات تنمية متكاملة وعن طريق خطط مدروسة إيمانية ومن خبراء ومختصين.

➤ إنشاء مدن للملاهي والألعاب في المناطق الغابية المترامية الأطراف، وكذا ألعاب مائية على الشواطئ.

➤ إقامة متحف أحياء مائية ومراكز رياضات مائية.

➤ إقامة منتجعات صحية بالمناطق التي تحوي مياه معدنية.

- استغلال الموارد السياحية: تؤدي السياحة دوراً هاماً للتنمية، حيث أنها توفر للإدارة المحلية مصدراً لتمويل مختلف مشاريع التنمية، ويقف هذا على ما تملكه هذه المناطق من مواقع سياحية تستقطب السياح داخلياً وخارجياً وكذا مدى مشاركة الأفراد ومساهماتهم الفعالة في تحقيق هذا المبتغى لذا ينبغي أن تولد لدى أفراد المنطقة ثقافة سياحية وذلك بالمحافظة على الأماكن السياحية وخدمة السائح، وذلك عن طريق وضع مخططات سياحية من أجل التوعية ونشر الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع وتثبيهم على أن صناعة السياحة اليوم هي من الصناعات الرائدة بدون منازع، وهذا لخدمة مصالح التنمية المختلفة ويمكن أن نلخص أهم الوسائل المساهمة في استغلال الموارد السياحية لتحقيق التنمية المحلية من خلال المخطط التالي:

- مخطط تدخل الدولة عن طريق البرامج والمخططات: تعتبر المخططات والبرامج التنموية بمثابة وسائل

تسيير عمليات التجهيز للدولة وتتميز هذه البرامج التنموية بطابعها المركزي وباعتبارها ترك حربة المبادرة في اقتراح واختيار المشاريع للجماعات المحلية فهي من جهة لها طابع لا مركزي، حيث تدخل الدولة في

تثمينة الجماعات المحلية عن طريق ثلاث برامج وهي البرامج القطاعية الممركزة وغير الممركزة والمخططات البلدية للتثمينة.

- إن القطاع السياحي يشكّل أفقاً هاماً إضافياً من آفاق تهمينة البلدية كونه يشكّل مصدراً إضافياً للدخل وبخاصة إذا تمت إدارته والتخطيط له بشكل فعال وإدراجه ضمن أولويات المخططات التهمينية فتوفر كافة المعالم السياحية المتنوعة تؤسس أرضية خصبة للنهوض بهذا القطاع.

- المشروعات السياحية وكيفية التخطيط لها وتنفيذها:

يتم عمل حصر لإمكانيات السياحية في الولاية لدراسة المقومات السياحية لمعرفة كيفية استغلالها فهي تشمل شواطئ ممتدة وتساهم في وضع الولاية في مقدمة المناطق السياحية وتحلّ مدينة تيس مسكنة مرموقة على الخريطة السياحية العالمية وليس الوطنية فقط مما يجعل فرص نجاح الاستثمار بها ذو عائدات مضمونة نظراً لتوفر المقومات السياحية، إن تحقيق التهمينة في منطقة سياحية مثل بلدية تيس يتطلب اعتماد أسلوب التخطيط كمنهج أساسي فهي منطقة لا تنقصها الموارد أو المقومات المساعدة على التهمينة كما وأن التخطيط يحتاج باستمرار إلى إجراء الدراسات والبحوث التطبيقية بهدف التعرف على طبيعة الأوضاع السائدة لإيجاد الصيغ البديلة للنهوض بالمنطقة وهذا ما حدث بالريف المايزي حيث أدركت الحكومة أن تحسين أوضاع أكثر من 5 ملايين شخص لا يتم إلا بالتخطيط والدعم المتواصل والدعم المتميز للريف (المجتمع المحلي) وذلك من خلال برنامج تطويري هدفت من ورائه إلى الحد من ظاهرة الهجرة ولم تكن مسؤولية جهة واحدة بل اجتمعت جهود جهات متعددة لتنفيذ هذا البرنامج والذي استطاعت بفضلها ماليزيا تحقيق مستوى من التهمينة منقطع النظير..

- مجال الصناعة: تمتاز الولاية بوفرة مصادر الثروة الطبيعية والتي تشكل جزءاً كبيراً من الثروة الوطنية إذا ما أحسن استغلالها حتى تساهم في تهمينة الولاية وتحسين المستوى المعيشي لأفرادها، والتأكيد على الصناعات الغذائية (العصائر وأنواع المربى، تصبير السمك ...) باعتبار أن الولاية كانت الأولى من حيث إنتاج الحوامض وهي ولاية زراعية تتوفر على أراضي زراعية مما يشجع على قيام صناعة غذائية رائدة.

- إقامة مجمع للصناعات الحرفية، وهذا بدوره يمكنها من امتصاص أعداد كبيرة من الشباب العاطل عن العمل خاصة الكفاءات الجامعية.

- مجال الزراعة واستصلاح الأراضي: تترامى في الولاية مساحات شاسعة باعتبار أن الولاية هي ولاية زراعية بالدرجة الأولى تمتاز بزراعة الحمضيات والخضر حيث يجب العمل على إنعاش الزراعة باستصلاح الأراضي المهملّة والإهتمام بتوزيع الزراعة في الولاية وتوفير الموارد المائية للري منفصلة عن موارد مياه الشرب.

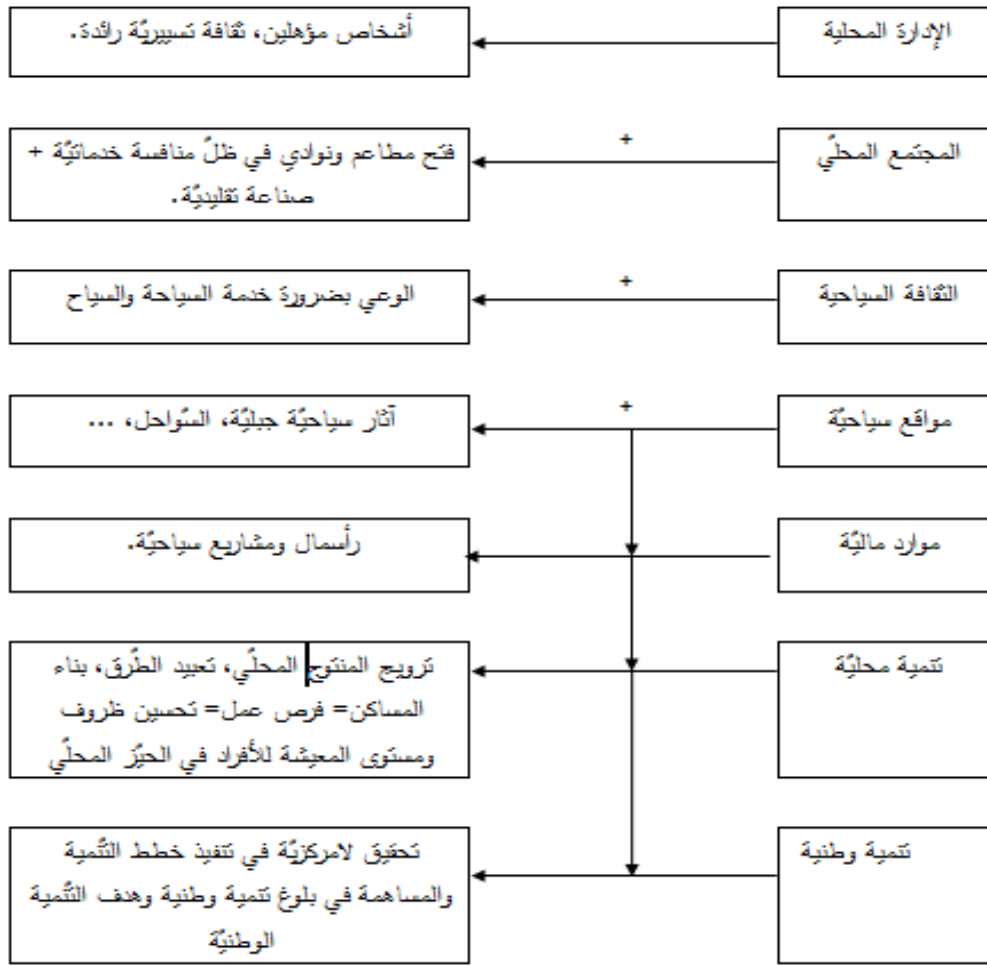
- الإهتمام بتنظيم عملية الصيد، وتوفير الإمكانيات اللازمة لتطويرها، فمما لا شك فيه أن للصيد أهمية كبرى في عملية التنمية كما أن له ارتباطا وثيقا بالتنمية الزراعية.

- وبالنسبة لمدينة نّس على وجه الخصوص يتم تخطيط الساحل وتقسيمه لبناء منشآت سياحية عليه كما يتم تقييم المشروعات الموجودة.

يُمثل التخطيط منهجا عمليا وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الإقتصادي المعتمد أو المنهج السيادي المتبع فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب والمسؤولين المحليين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته خاصة على مستوى البلدية كمنسق في فترة زمنية معينة وفي ضوء أيديولوجية واضحة المعاني يمكن استخدائها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب.

إن الدولة الجزائرية والى يومنا هذا لازالت لم تعتمد بصورة إستراتيجية على ما يُسمى بالتخطيط السياحي ورسم صورة مستقبلية للنشاط السياحي سواء على المستوى المتوسط أو البعيد وسواء على المستوى الوطني أو المستوى المحلي ويقضي ذلك حصر الموارد السياحية على مستوى الجماعات المحلية من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية منتظمة مرافقة لتنفيذ برامج تنموية شاملة كون أن النشاط السياحي يُعتبر فضاء تشترك فيه عدة قطاعات في تسييره وبالتالي يتمخض عنه اتخاذ عدة قرارات يفترض أن لا تتعارض فيما بينها من حيث قوة الإصدار والمضمون بل تُساعد على إنجاز الأهداف العامة للتنمية. وهذا يستلزم أن تكون للبلدية كامل المبادرة في اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تُشجع وتوسع من قدرتها السياحية وتُشجع المتعاملين المعنيين على استغلالها وتقديم تسهيلات مُشجعة على الاستثمار في هذا المجال.

وهنا نُعطي نموذج لمخطط تدخّل الدولة في الجانب السياحي من أجل المساهمة في عملية التنمية.



الشكل رقم(26): يُمثل جدول تدخّل الدولة.(1)

1- قرزيز محمود، " واقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية"، ورقة بحثية من الملتقى الوطني: تدخّل الدولة عن طريق البرامج والمخططات من أجل تطوير قطاع السياحة، باتنة، 2002م، ص8.

وَمِنْ خِلالِ ما سَبَقَ يَتَّضِحُ لَنَا بِشَكْلِ جَلِيٍّ، أَنَّ التَّحْلِيلَ بَيْنَ لَنَا أَنَّ مُجْمَلَ بَلِّ جَمِيعِ المَوْشَرَاتِ المُخْتَلَفَةِ تُدُلُّ عَلَى صِدْقِ الفَرَضِيَّةِ الأُولَى وَبِالذَّاتِ يُمَكِّنُنَا أَنْ نُؤَكِّدَ وَبِكُلِّ قُوَّةِ صِحَّةِ الفَرَضِيَّةِ الأُولَى الَّتِي مُؤَدَّاهَا:

- " عَدَمُ الإِسْتِغْلالِ الأَمْتَلِ لِإِمْكَانِيَّاتِ المُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ أَدَى إِلَى تَلَكُّوِّ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ فِيهَا (السَّاحِلِ البَحْرِيِّ نَمُودَجًا)".

وَمِنْ هُنَا يُمَكِّنُ القَوْلُ أَنَّ هَذِهِ الفَرَضِيَّةَ الفَرَعِيَّةَ أَصْبَحَتْ بِمِثَابَةِ النَّتِيْجَةِ الفَرَعِيَّةِ الأُولَى لِهَذِهِ الدَّرَاسَةِ.

8-1-2 نتائج الفرضية الفرعية الثانية:

بِاعْتِبَارِ الجَزَائِرِ مِنَ الدُّوَلِ النَّاامِيَّةِ اِحْتَلَّتِ التَّنْمِيَّةُ المَحَلِّيَّةُ مَوْقِعًا بارِزًا فِي إِسْتِرَاتِيْجِيَّةِ وَسِيَّاسَةِ التَّنْمِيَّةِ بِالْجَزَائِرِ فِي جَمِيعِ مَرَاكِبِهَا سِوَاءً فِي ظِلِّ نِظَامِ التَّخْطِيطِ (1967-1989) أَوْ فِي إِطَارِ الإِصْلاَحَاتِ وَالتَّوْجُّهِ نَحْوِ اِقتِصادِ السُّوقِ، الَّذِي شَرَعَتْ فِيهِ مُنْذُ 1990 وَبِتَجَلِّيِ ذَلِكَ فِي نَوْعِ البَرَامِجِ الَّتِي وَجَّهَتْهَا لَهَا الدُّوَلَةُ وَالمُتَمَثِّلَةِ فِي البَرَامِجِ القِطَاعِيَّةِ غَيْرِ المُمَرَكَّزَةِ وَالمُخَطَّطَاتِ البَلَدِيَّةِ لِلتَّنْمِيَّةِ، وَلَقَدْ بَدَأَ الإِهْتِمَامُ بِالتَّنْمِيَّةِ المَحَلِّيَّةِ مَعَ وَضْعِ أَوَّلِ المُخَطَّطَاتِ التَّنْمُوِيَّةِ بِدَايَةِ مِنْ 1967 إِلَى غَايَةِ يَوْمِنَا الحَالِي حَيْثُ أَنَّ التَّنْمِيَّةَ المَحَلِّيَّةَ تُؤَدِّي دَوْرًا هَامًا فِي تَحْقِيقِ التَّوَاوُنِ الجِهَوِيِّ وَالإِقْلِيمِيِّ وَالتَّكَامُلِ بَيْنَ القِطَاعَاتِ وَالنَّشَاطَاتِ.

لَكِنِ الجَزَائِرِ فِي الوَقْتِ الحَالِي لَمْ تُحَقِّقِ التَّنْمِيَّةَ المَحَلِّيَّةَ وَالتَّوَاوُنَ بَيْنَ مُخْتَلَفِ الأَقَالِيمِ بَلِّ لِأَزَالِ الوَضْعُ صَعْبًا فِي بَعْضِ المَنَاطِقِ وَالأَقَالِيمِ الَّتِي تُعَانِي تَأخُّرًا فِي مُخْتَلَفِ مِيَادِينِ الحَيَاةِ، وَهَذَا نَظَرًا لِغَشَلِ السِّيَّاسَةِ التَّنْمُوِيَّةِ المَحَلِّيَّةِ الَّتِي لَمْ يُعْطَى فِيهَا الدَّوْرُ لِجَمَاعَاتِ المَحَلِّيَّةِ (البَلَدِيَّاتِ) لِلقِيَامِ بِالتَّنْمِيَّةِ المَحَلِّيَّةِ إِبْتِدَاءً مِنْ إِنْجَازِ المُخَطَّطَاتِ التَّنْمُوِيَّةِ إِلَى تَنْفِيذِهَا وَتَقْيِيمِهَا، وَإِنَّمَا أُعْطِيَ الدَّوْرُ القِيَادِي لِلدُّوَلَةِ (السُّلْطَةُ المَرْكَزِيَّةِ) فِي عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالجَمَاعِيَّةِ وَطَنِيًّا وَمَحَلِّيًّا بِاعْتِبَارِهَا مُمَثِّلَةً المُجْتَمَعِ وَالمُعَبَّرَةَ عَنِ إِرَادَةِ المُواطِنِينَ وَتَعْمَلُ عَلَى تَحْقِيقِ طُمُوحَاتِهِمْ.

لَقَدْ بَدَأَ الشُّعُورُ بِأَهْمِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ المَحَلِّيَّةِ فِي الجَزَائِرِ وَالدَّوْرِ الَّذِي تُؤَدِّيهِ بِرَامِجُهَا لِلتَّكْفُلِ بِالحَاجَاتِ المَحَلِّيَّةِ الخَاصَّةِ بِكُلِّ بَلَدَةٍ مَعَ بِدَايَةِ تَطْبِيقِ المُخَطَّطِ الثَّلَاثِي الأَوَّلِ (1967-1969م) حَيْثُ تَمَّ إِلَى جَانِبِهِ إِقْرَارُ 8 بَرَامِجِ خَاصَّةٍ مِنْ أَجْلِ إِسْتِدْرَاكِ النِّقَائِصِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا وَوَجَّهَتْ هَذِهِ البَرَامِجُ إِلَى 8 وِلايَاتِ شَمَالِيَّةٍ ثُمَّ تَطَوَّرَتْ إِلَى 18 بَرَامِجًا بَعْدَ التَّقْسِيمِ الإِدَارِيِّ لِسَنَةِ 1974م الَّذِي رَفَعَ عَدَدَ الوِلايَاتِ مِنْ 15 إِلَى 31 وِلايَةً لِأَنَّ 10 وِلايَاتٍ جَدِيدَةً تَفَرَّعَتْ عَنِ الثَّمَانِيَّةِ المُسْتَفِيدَةِ مِنَ البَرَامِجِ الخَاصَّةِ، ثُمَّ تَرَايَدَ الشُّعُورُ بِضُرُورَةِ التَّنْمِيَّةِ المَحَلِّيَّةِ عِنْدَ وَضْعِ المُخَطَّطِ الرَّبَاعِيِّ الأَوَّلِ (1970-1974م) حَيْثُ تَنَازَلَتْ الوِزَارَاتُ عَنِ تَسْيِيرِ البَرَامِجِ الخَاصَّةِ لِصَالِحِ الوِلايَاتِ وَفِي ظِلِّ المُخَطَّطِ الرَّبَاعِيِّ الثَّانِي (1974-1977م) تَعَمَّقَ التَّوْجُّهُ نَحْوِ

العمل المحلي أكثر فتم إقرار نوع جديد من البرامج الإستشارية الأكثر محلية وإقليمية وذات طابع لامركزي تُعرف باسم المخططات البلدية للتعمية إلى جانب البرامج القطاعية غير المتركزة (psd) التي ساهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي مما ساعد على استقرار السكان.

لقد أجريت محاولات لديمقراطية التخطيط، فمُنذ المخطط الثلاثي الذي يُعتبر تمريناً على التخطيط فحسب طرحت مشكلة ديمقراطية عمليات إعداد المخطط وعلى الرغم من المحاولات التي أُجريت يمكن التسليم بأن مركزية التخطيط كانت ظاهرة.

خلال الفترة 1967-1969م كانت القرارات الاقتصادية مركزية إلى أبعد الحدود وكان المخطط عبارة عن مجموعة مشروعات صناعية اختارها ووضعها الإدارات المركزية، إن لم نقل عدداً محدوداً منها. وعليه فإن مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ تعد من أكبر الصعوبات والمشكلات التي تواجه عملية التخطيط وقد صدر في الآونة الأخيرة قرارات في كثير من دول العالم سمحت بموجبها للمخططين إجراء التعديلات اللازمة في الخطط المحلية دون الرجوع للجهات العليا، مع مراعاة تمشي هذه التعديلات وأهداف الخطة القومية الشاملة. وفي ظل ظروف مركزية التخطيط تواجه عملية التخطيط صعوبات جمّة حيث يتم في ظل هذه السياسة وضع البرامج والمشروعات مركزياً وتتمثل هذه الصعوبات في عدم القدرة على إجراء أية تعديلات في أثناء التنفيذ والمتابعة من قبل المستوى المحلي وعليه وحتى يتم التعديل فإنه لا بد من أخذ موافقة الجهات العليا التي تمثل إعادة إجراء التعديل إليها والموافقة على إقراره مركزياً وهذا بدوره يشكل عاقبة أمام المختصين والمنفذين.

كما يفرض التخطيط المركزي على بعض الجهات والمستويات من أمور غير واضحة أو مفهومة ولا مستساغة، حيث لا تتماشى مع ظروفها أحياناً بالإضافة إلى بطء الإجراءات والتنفيذ الناتجة عن مركزية السلطة وما ينبعها من "روتين" و"بيروقراطية".

إن الميثاق الوطني لسنة 1986م اعتبر البلدية الخلية الأساسية للدولة وتمثل منطلقاً قاعدياً للتخطيط وسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المحلية.

وقد نصت المادة 86 من قانون البلدية بقولها: تُعد البلدية مخططها التعموي القصير والمتوسط والطويل المدى وتصادق عليه وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانوناً وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية". (القانون المتعلق بالبلدية)

يُمثل مجال التنمية المحلية على المستوى المركزي في المشاريع المخططة المتمثلة أساساً في المخططات البلدية (Les PCD) وهي مخططات خاصة بكل بلدية وعلى المستوى اللاتركيزي تعكسه المخططات القطاعية غير الممركزة الخاصة بمصالح الدولة غير الممركزة أي تلك التي تُشرف على متابعتها إنجازها المديریات الولائية والتي تشكل مجتمعة بمجلس الولاية.

فمُنذ الاستقلال ورغم أن النصوص الدستورية، التشريعية والتنظيمية تُعطي اللامركزية قسطاً أوفر وأنها أساس اتخاذ القرارات على المستوى المحلي إلا أن السياسات المتبناة لا تعكس ذلك فعلياً حيث أنها مفررة من المركز ومن السلطة التنفيذية خصوصاً وهي سياسات وطنية شاملة لا تراعي خصوصية المجتمعات المحلية ما ضيق من اللامركزية ومن صلاحيات الإدارة المحلية في اتخاذ أي برنامج أو سياسة على المنطقة، إن لامركزية تنفيذ المخطط التنموي الذي يبرز من خلاله دور الجماعات المحلية يبقى غامضاً على مستوى قوانين الإدارة المحلية وأحياناً محدود بل مُنعدم بسبب هيمنة أجهزة عدم التركيز على تنفيذ الخطط، رغم أن المادة 135 من قانون البلدية نصت على الحق الكامل للبلدية بوضع وتنفيذ المخطط المحلي للتنمية إلا أنه حق مُقيد بقيدتين أساسيين هما:

1- التزام المجلس الشعبي البلدي في وضع مخططه في حدود الموارد والوسائل الموضوعة تحت تصرفه وهذه الإعتمادات يُغلب على تسييرها طابع عدم التركيز وهي بذلك تُفضي على الصفة والاستقلال المحليين للمخطط.

2- تُضبط قوائم المخططات البلدية بقرار مُشترك بين وزير الداخلية وآخرين وهذا يعني أن ما تُعده البلديات يبقى قبل صدوره بقرار وزاري مُشترك بين رغبات وإقتراحات لا ترقى لمرتبة المخطط اللام.

إن مركزية التخطيط تعني قيادة الاقتصاد القومي في مجموعته من مركز واحد، وتأمين وحدة الهدف والتناسق في نشاط الوحدات الاقتصادية على المستوى الوطني وعلى المركز أن يحل المسائل الإستراتيجية والجدرية مثل: تحديد النسب الاقتصادية الأساسية وتحديد سياسات التقدم التكنولوجي والاستثمار والأسعار والأجور وتأهيل العاملين وتدريبهم وغير ذلك من السياسات والمهام التي تُحدد الإتجاهات الأساسية للتنمية. أما ديمقراطية التخطيط فتعني في المقام الأول المشاركة الفعلية للطبقات العاملة والسلطات المحلية (الإقليمية) في وضع الخطط ورسم السياسات واتخاذ القرارات كما تعني أن تترك طرق وأساليب حل المهام التخطيطية المقررة في الخطة المركزية لجماعات العاملين في الوحدات الاقتصادية والاجتماعية التنفيذية المختلفة.

وَمِنَ الْمَعْرُوفِ أَنَّ مِنْهُجَ التَّخْطِيطِ الْمَرْكَزِيِّ الشَّامِلِ قَدْ اِنْتَهَى بِهِ الْمَطَافُ إِلَى الْقَضَاءِ عَلَى الْاِقْتِصَادِيَّاتِ الْمَرْكَزِيَّةِ نَفْسَهَا وَقَدْ كَانَتْ خَبِيئَةً الْأَمَلِ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالتَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَةِ مَلْحُوظَةً وَمُرْتَبِطَةً بِثَلَاثِ عَوَامِلٍ أَيْ أَنَّهُ فِي تَسْيِيرِ التَّنْمِيَةِ لِأَبَدٍ مِنْ تَخْطِيطِ عَلَى آجَالٍ طَوِيلَةٍ وَمُنْتَوَسِطَةٍ وَقَصِيرَةٍ وَلَا يُجْدِي التَّخْطِيطُ كَثِيرًا، بَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَضُرَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَتِيرًا بِجِهَازِهِ وَمَا يُحِيطُ بِهِ مِنْ مَرَاكِزِ الْفِكْرِ وَالْإِبْدَاعِ أَوْ مَا يُسَمَّى عِنْدَ الْأَمْرِيكِيِّينَ tanks think لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ الدَّقِيقَةَ بِالْوَاقِعِ وَالْإِمْكَانِ وَابْتِكَارِ الْحُلُولِ الْمُتَكَامِلَةِ ضَرُورِيَّةٌ لِلتَّخْطِيطِ الرَّاشِدِ.

وَعَلَيْهِ يَجِبُ تَبْنِي التَّخْطِيطِ اللَّامْرَكَزِيِّ: وَالَّذِي يَرْتَبِطُ أَسَاسًا بِالنِّظَامِ الرَّأْسَمَالِيِّ وَالْإِعْتِمَادِ اِقْتِصَادِيًّا عَلَى نِظَامِ السُّوقِ وَالْعَرْضِ وَالطَّلَبِ وَالْمِلْكِيَّةِ الْخَاصَّةِ لَوْسَائِلِ الْإِنْتِاجِ وَفِي إِطَارِ هَذَا السِّيَاقِ الرَّأْسَمَالِيِّ اللَّيْبَرَالِيِّ يَنْشُطُ التَّخْطِيطُ اللَّامْرَكَزِيِّ الْمَحَلِّيَ الْفَرْدِيَّ كَمَنْهُجِ تَخْطِيطِي.

وَيُرَكِّزُ مِنْهُجَ التَّخْطِيطِ اللَّامْرَكَزِيِّ الْفَرْدِيِّ عَلَى الدَّورِ الَّذِي تَقُومُ بِهِ الْمَحَلِّيَّاتُ مِنْ خِلَالِ مَجَالِسِ وَهَيْئَاتٍ مَحَلِّيَّةٍ فِي الْعَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِيَّةِ وَالْمُشَارَكَةِ الشَّعْبِيَّةِ الْوَاسِعَةِ فِي تَحْدِيدِ الْحَاجَاتِ وَالْمُشْكَلَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ وَإِعْدَادِ الْخُطَّةِ الْمَحَلِّيَّةِ فِي إِطَارِ تَوْجِيهَاتِ السِّيَاسَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَتَنْفِيزِهَا وَهِيَ خُطَّةٌ قَصِيرَةِ الْمَدَى.

- إِجْرَاءَاتُ تَطْبِيقِ وَمُمَارَسَةِ مَنْهُجِ التَّخْطِيطِ اللَّامْرَكَزِيِّ الْفَرْدِيِّ:

تَبْمُ الْمُمَارَسَةِ بِالْإِسْتِغْلَالِيَّةِ أَكْثَرَ فَإِذَا مَا تَمَّ التَّخْطِيطُ الْمَحَلِّيُّ عَنِ طَرِيقِ مَدْنُوبِي هَيْئَةِ التَّخْطِيطِ الْقَوْمِيِّ فَسَيَتِمُّ تَضْمِينُهُ فِي عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ الْقَوْمِيِّ وَبِنَاءٍ عَلَيْهِ سَيَتِمُّ الْأَخْذُ بِمَنْهُجِ أَكْثَرَ تَخْصُصِيَّةٍ وَمِنْ خِلَالِ ذَلِكَ نَجِدُ أَنَّ الْخُطَّةَ الَّتِي يَتِمُّ إِعْدَادُهَا عَنِ طَرِيقِ هَيْئَاتِ التَّخْطِيطِ الْمَحَلِّيَّةِ تَكُونُ شَدِيدَةً الْإِزْتِبَاطِ بِالْحَاجَاتِ وَالْمُشْكَلَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ وَقَابِلَةً التَّنْفِيزِ بِالْمَوَارِدِ الْقَائِمَةِ فِي هَذِهِ الْمَنْطِقَةِ وَيَتِمُّ بِدَوْلٍ عَدِيدَةٍ إِتْخَاذُ مَجْمُوعَةٍ مِنْ كِلَا الْمَنْهَجَيْنِ عَنِ طَرِيقِ التَّخْطِيطِ الَّذِي تَقُومُ بِهِ كُلُّ مِنَ الْهَيْئَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ وَمَدْنُوبِي هَيْئَةِ التَّخْطِيطِ الْوَطْنِيِّ وَالتَّخْطِيطِ بِالْمُسْتَوَى الْمَحَلِّيِّ دُو فَاعِلِيَّةٍ كَبِيرَةٍ إِذَا كَانَ هُنَاكَ بَعْضُ اللَّامْرَكَزِيَّةِ فِي تَنْفِيزِ الْخُطَّةِ وَإِذَا تَمَّ إِعْدَادُ الْخُطَّةِ عَلَى الْمُسْتَوَى الْمَحَلِّيِّ فَقَطْ، ثُمَّ تَوَسَّعَتْ لِتَشْمَلَ الْمُسْتَوَى الْوَطْنِيِّ حَيْثُ سَيَتِمُّ إِشْرَاكُهَا بِالْخُطَّةِ الْوَطْنِيَّةِ وَتَنْفِيزِهَا مِنْ خِلَالِ الْمَرَاكِزِ الرَّئِيسِيَّةِ لِلْوَزَارَاتِ وَالْإِدَارَاتِ وَأَوْلِيكَ الْمُشْرِكِينَ بِالتَّخْطِيطِ عَلَى الْمُسْتَوَى الْمَحَلِّيِّ سَيَكُونُونَ أَقَلَّ قَابِلِيَّةٍ لِلْإِحْسَاسِ بِنَصِيبِ أَكْبَرَ مِنَ الْمُشَارَكَةِ الْحَقِيقِيَّةِ فِي الْخُطَّةِ أَوْ الْإِلْتِمَامِ بِهَا وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُمْ قَدْ يَنْظُرُونَ إِلَى عَمَلِيَّةِ إِعْدَادِ الْخُطَّةِ عَلَى أَنَّهَا بِلَا نِقَاطِ وَأَنَّهَا إِجْرَاءٌ مُسْتَهْلِكٌ لِلْوَقْتِ يَجِبُ تَنْفِيزُهُ فَقَطْ لِتَلْبِيَةِ مَطَالِبِ الْحُكُومَةِ الْمَحَلِّيَّةِ، فَتَجِدُ أَنَّ مُشَارَكَةَ الْأَفْرَادِ عَلَى الْمُسْتَوَى الْمَحَلِّيِّ فِي تَنْفِيزِ الْخُطَّةِ وَبِصِفَةِ خَاصَّةٍ إِذَا كَانَتْ لَدَيْهِمْ السَّيْطَرَةُ الْمُبَاشِرَةَ عَلَى أَدْوَاتِ الْإِنْتِاجِ وَالْمَوَارِدِ الْأُخْرَى دَاخِلَ الْمَنْطِقَةِ وَأَنَّهُمْ سَيَكُونُونَ أَكْثَرَ الْإِلْتِمَامِ بِالْخُطَّةِ وَضَمَانِ قَابِلِيَّتِهَا لِتَنْفِيزِهَا وَنَجِدُ أَنَّهُ قَدْ بَدَأَتْ دَوْلٌ كَثِيرَةٌ فِي الْإِدْرَاكِ بِأَهْمِيَّةِ

التخطيط اللامركزي كوسيلة للتشجيع على المشاركة المحلية وتحسين جودة وإعداد وتنفيذ الخطط وتواجه اللامركزية في التخطيط بعض القيود كما هو الحال مع الأساليب الأخرى للمشاركة المحلية. العديد من الدول تميل إلى التخطيط اللامركزي ولكن ليس بوسعها القيام بذلك فلقد أعلنت دولة زامبيا مثلاً في خطة تميمتها القومية الثابتة التي غطت الفترة من 1972م-1976م وهدفتها إقامة مكاتب تخطيط إقليمية ولقد تم تكرار هذا الهدف بالخطة الثانية والتي بدأت بعام 1979م ولكن بنهاية 1980م لم تكن مكاتب التخطيط الإقليمية قد أنشئت ولكن بصعوبة وتجد أن هناك مشكلة أخرى وهي إشراك التخطيط المحلي في عملية التخطيط الوطني وهناك ميل للخطة المحلية إما أن تكون مغمورة داخل خطط وطنية أو قد تكون غير مؤثرة كأداة للتنمية المحلية أو تكون أقل أو أكثر استقلالية وبذلك تكون من المخاطرة أن تتصارع مع الأهداف والأغراض الوطنية.

إن الأفراد العاديين سيشاركون في عملية التخطيط على مستوى المجتمع المحلي أو مستوى القرية ما كان التخطيط لامركزياً ويتم التخطيط عن طريق المسؤولين المحليين أو في بعض الحالات المندوبين المنتخبين محلياً، وإن فن اللامركزية لبعض القوى لصنع القرارات على مستوى المجتمع المحلي وبذلك يشعر الأفراد أنهم مشاركون بالفعل بينما يوجد في الوقت ذاته السيطرة المركزية على أمور ذات أهمية وكذلك السيطرة الإقليمية.

- مزايا اللامركزية:

- * باللامركزية تكون هناك تنمية الابتكار والإبداع والمنافسة بين الوحدات المحلية.
- * التغلب على الروتين.
- * زيادة الديمقراطية التخطيطية والاستقلالية في اتخاذ القرارات.
- * سرعة اتخاذ القرارات وحل المشكلات.
- * اتخاذ القرارات التخطيطية الأكثر رُشداً لمعيشة الواقع المحلي بإبعاده المختلفة.
- * التوازن بين حقوق المواطنين في المحليات ومسؤولياتهم.
- * عائد المشاركة والإيجابية من رفع الروح المعنوية والثقة في الذات والقدرات بالمستويات اللامركزية.
- إن مشكل اللامركزية الحقيقية أو حتى ما يعرف بالحكم المحلي يُعتبر من ركائز التنمية المحلية حيث أن مدى استقلالية الجماعات المحلية وحريتها في تسير شؤونها المحلية مرهون بتوفر عدة شروط من بينها الاستقلالية المالية بمعنى توفر مالية محلية (مصادر محلية خاصة لتمويل المشاريع) وهذا ما يخفف عبء الإعانات المالية التي تقدمها الدولة للجماعات المحلية....

وإنَّ تطبيقَ الإدارة اللامركزية في مجال التخطيط والتنمية يعمل على تطوير البرامج بسهولة إزاء تلبية حاجات السكان ومتطلباتهم نظرًا لأنها تسمح بالمشاركة في عملية إعداد الخطط التنموية لمناطقهم كما أنها توفر دعمًا ضروريًا لحشد الطاقات وتعبئة الموارد فعن طريق اللامركزية تتمكن الأقاليم من مزاولة عمل الدولة فيما يخص تنفيذ ومتابعة البرامج ومن هنا يتم تفعيل دور السلطات المحلية بإسناد مهام إدارية وتنموية تزيد من فاعليتها ويعزز دورها في تحمل مسؤولياتها وصلحياتها بالشكل الذي يعمل على دمج السكان المحليين في عمليات التنمية المحلية مما يؤدي إلى نجاحها.

واللامركزية التخطيطية تستوجب اللامركزية الإدارية، فاللامركزية الإدارية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحرية عن طريق تولي الجماعات المحلية إدارة شؤونها الذاتية بنفسها ومشاركتها في تحمل المسؤولية على صعيد الخدمات العامة بمعنى آخر إن اللامركزية الإدارية مرتبطة بالديمقراطية التي تفرض انتخاب الهيئات المحلية من قبل الناخبين في هذه الوحدات وتسنبد فكرة تعيين أعضاء هذه الهيئات من قبل السلطة المركزية لذلك تعتبر اللامركزية الإدارية ضرورة وحاجة في آن معا هي أولاً ضرورة لأنها توفر حدًا أدنى من الحريات وتبني الشعور بالمسؤولية وتؤدي روح المشاركة في الحياة العامة واللامركزية الإدارية هي ثانيًا حاجة لأن الخطط التنموية لا تقوم إلا على التنظيم والتنظيم يعني توزيع العمل وتحسين أساليب الإدارة ومعرفة الحاجات والمتطلبات الضرورية.

- المركزية والديمقراطية: يقضي هذا المبدأ توزيع العملية التخطيطية وعملية اتخاذ القرار التخطيطي بين هيئات التخطيط المركزية وهيئات التخطيط القاعدية في المشروعات والوحدات الإنتاجية، الأمر الذي يعني عدم إفراد هيئة التخطيط المركزية (الغليا) بالعملية التخطيطية برمتها، كما يقتضي ضرورة مشاركة الطبقات العاملة في القطاعات والوحدات الاقتصادية المختلفة ومشاركة السلطات المحلية في عملية التخطيط واتخاذ القرار.

إنَّ تخوف السلطة المركزية من منح سلطات واسعة للجماعات المحلية أو إنشاء مستوى لامركزي آخر مدعم للولاية والبلدية منمئل في الجهة وهذا لعدة اعتبارات أهمها الأحداث التي مرت بها البلاد في سنوات التسعينات. كذلك ضعف الموارد المالية المحلية للجماعات المحلية، الأمر الذي يجعلها في تبعية دائمة للسلطة المركزية في ميدان التمويل وهذا ما يؤثر على استقلاليتها المالية وبالتالي سلطة اتخاذ القرار. فنجد أن الجماعات المحلية في الجزائر نفسها مجبرة على تطبيق سياسة تنموية محلية مقروضة عليها من قبل الدولة لا تراعي خصائصها وإمكانياتها وحاجياتها التنموية، حيث نجد أنه من خلال النصوص القانونية صلاحيات واسعة للجماعات المحلية (البلديات) في المجال التنموي لكن لا تُعطى لها

فُرْصَةً إِتْخَاذَ الْفَرَارِ وَلَيْسَ لَهَا الْحُرِيَّةُ فِي إِخْتِيَارِ وَتَخْطِيطِ تَنْمِيتِهَا الْمَحَلِّيَّةِ فَالدَّوْلَةُ هِيَ الَّتِي تَضَعُ وَتُخَطِّطُ السِّيَاسَاتِ التَّنْمِويَّةِ، سِيَاسَاتِ تَنْمِويَّةٍ تُتْرَجَمُ فِي شَكْلِ وَثَائِقٍ إِدَارِيَّةٍ ذَاتِ طَبِيعَةٍ خَاصَّةٍ (بَرَامِجٍ وَمُخَطَّطَاتٍ).

لَقَدْ كَشَفَتْ لَنَا جَدَاوِلُ الْمَلَاْحِقِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْفَرْضِيَّةِ الْفَرْعِيَّةِ الثَّانِيَّةِ أَنَّ الْعَدِيدَ مِنَ الْمَشَارِيعِ الَّتِي تَضَمَّنَتْهَا الْمُخَطَّطَاتِ التَّنْمِويَّةِ الْبَلَدِيَّةِ لَمْ يُشْرَعْ فِي إِجْرَائِهَا أَوْ تَنْتَظِرَ التَّرْخِيسَ مِنَ الْوَالِي، وَهَذَا بِدَوْرِهِ يُشَكِّلُ أَحَدَ الْمُعِيقَاتِ الَّتِي تَقْفُ دُونَ إِجْرَائِ الْمَشَارِيعِ وَمِنْ ثَمَّ تُعْطَلُ عَمَلِيَّةُ التَّنْمِيَّةِ كَكُلِّ خَاصَّةٍ إِذَا كَانَتْ الْمَشَارِيعُ مِنْ تِلْكَ الَّتِي يَحْتَاجُهَا الْمَوْطِنُ. (الْوَالِيَّةُ تُعْتَبَرُ أَحَدَ أَشْكَالِ الْمَرْكَزِيَّةِ)

إِنَّ الْبَلَدِيَّةَ وَإِنْ كَانَتْ لَهَا الشَّخْصِيَّةُ الْمَعْنَوِيَّةُ الْخَاصَّةُ بِهَا مِمَّا يُعْطِيهَا كَامِلَ الْحُرِيَّةِ فِي وَضْعِ بَعْضِ الْمُخَطَّطَاتِ التَّنْمِويَّةِ، لَكِنْ تَبْقَى الْوَالِيَّةُ حَسَبَ مَا جَاءَ بِهِ قَانُونُ الْبَلَدِيَّةِ هِيَ الْهَيْئَةُ الَّتِي تَتَمَتَّعُ بِالشَّخْصِيَّةِ الْمَعْنَوِيَّةِ وَالْإِسْتِقْلَالِ الْمَالِي وَالْمُمَثَّلِ الرَّسْمِيِّ لِلدَّوْلَةِ وَالْمُنْتَصِرَفِ بِاسْمِهَا عَلَى تَرَابِ الْوَالِيَّةِ وَفِي مُعْظَمِ الْأَحْيَانِ تُلْزَمُ الْبَلَدِيَّاتُ بِالرُّجُوعِ إِلَيْهَا فِي كُلِّ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ التَّنْمِيَّةِ الْمَحَلِّيَّةِ بِالْبَلَدِيَّةِ، وَكَمَا لَاحَظْنَا مِنْ خِلَالِ الْوَثَائِقِ أَنَّ الْعَدِيدَ مِنَ الْمَشَارِيعِ لَمْ يُشْرَعْ فِي تَنْفِذِهَا بِسَبَبِ إِنْتِظَارِ التَّأْشِيرَةِ مِنْ عِنْدِ الْوَالِي وَهَذَا بِدَوْرِهِ يُعْطَلُ إِشْءَاءَ الْمَشَارِيعِ التَّنْمِويَّةِ فَتَكُونُ هُنَاكَ بِيُرُوقْرَاطِيَّةٍ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُعْرَقَلَ عَمَلِيَّةُ التَّنْمِيَّةِ إِذْ أَنَّ الصَّلَاحِيَّاتِ الَّتِي تَمْلِكُهَا الْبَلَدِيَّةُ فِي إِدَارَةِ وَتَسْيِيرِ شُؤُونِ التَّنْمِيَّةِ الْمَحَلِّيَّةِ فِي الْبَلَدِيَّةِ تَبْقَى مُعْظَمُهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ كُلِّهَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُمَارَسَ إِلَّا مِنْ خِلَالِ مُوَافَقَةِ الْوَالِي الَّذِي يَبْقَى الْأَمْرُ النَّاهِي الْوَحِيدَ صَاحِبِ الصَّلَاحِيَّاتِ التَّنْفِيزِيَّةِ الْوَاسِعَةِ فِي كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِتَسْيِيرِ أُمُورِ التَّنْمِيَّةِ الْمَحَلِّيَّةِ بِالْبَلَدِيَّةِ.

فَلِكَيْ تَكُونَ هُنَاكَ تَنْمِيَّةٌ لِأَبَدٍ مِنْ تَبَنَّى أُسْلُوبِ الْإِدَارَةِ الْلَامَرْكَزِيَّةِ فِي مَجَالِ التَّخْطِيطِ وَالتَّنْمِيَّةِ، حَيْثُ أَنَّ هَذَا النُّوعَ مِنْ نَظْمِ الْإِدَارَةِ يُعْتَبَرُ مُتَطَلِّبًا أَسَاسِيًّا وَشَرْطًا ضَرْوْرِيًّا لِضَمَانِ نَجَاحِ عَمَلِيَّاتِ التَّخْطِيطِ الْمَحَلِّيِّ بِصُورِهَا وَأَشْكَالِهَا الْمُخْتَلِفَةِ وَمِنْ مُنْطَلَقِ أَنَّ التَّنْمِيَّةَ الْمَحَلِّيَّةَ لَا تَتَحَقَّقُ مِنْ أَعْلَى فَقَطْ بَلْ يُمَكِّنُ أَنْ تَحْدُثَ مِنْ أَسْفَلِ حَيْثُ يَقُومُ أُسْلُوبُ الْلَامَرْكَزِيَّةِ فِي الْعَمَلِ عَلَى مَبْدَأِ تَوْزِيعِ سُلْطَةِ صُنْعِ الْفَرَارِ وَالصَّلَاحِيَّاتِ بَيْنَ السُّلْطَةِ الْمَرْكَزِيَّةِ وَهَيْئَاتِ أُخْرَى مُسْتَقَلَّةٍ تَتَوَاجَدُ فِي الْأَقَالِيمِ وَالتَّجْمَعَاتِ السُّكَّانِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْلَامَرْكَزِيَّةَ الْإِدَارِيَّةَ تَتَمَثَّلُ فِي تَفْعِيلِ دَوْرِ السُّلْطَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ وَذَلِكَ بِإِنْشَاءِ مَهَامٍ إِدَارِيَّةٍ وَتَخْطِيطِيَّةٍ تَنْمِويَّةٍ لَهَا تَرِيدٌ مِنْ فَاعِلِيَّتِهَا وَتُعَزِّزُ دَوْرَهَا فِي تَحْمَلِ مَسْئُولِيَّاتِهَا وَصَلَاحِيَّاتِهَا بِالشَّكْلِ الَّذِي يَعْمَلُ عَلَى دَمَجِ السُّكَّانِ الْمَحَلِّيِّينَ فِي عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ الْمَحَلِّيَّةِ وَيُؤَدِّي فِي النِّهَايَةِ إِلَى نَجَاحِ الْمُخَطَّطَاتِ الْمُنْطَلِقَةِ مِنْ وَاقِعِ هَوْلَاءِ السُّكَّانِ.

وَعَلَيْهِ فَإِنَّ هَيْئَاتِ التَّخْطِيطِ عَلَى الْمُسْتَوَى الْمَحَلِّيِّ يَجِبُ أَنْ تَمْتَلِكَ السُّلْطَةَ وَالْكَفَاءَةَ الْإِدَارِيَّةَ الْعَالِيَةَ

الَّتِي تُمَكِّنُهَا مِنَ الْقِيَامِ بِدَوْرِهَا عَلَى أَكْمَلِ وَجْهِ، كَذَلِكَ فَإِنَّ التَّخْطِيطَ مِنْ أَسْفَلِ يُسَاعِدُ فِي تَحْدِيدِ أَهْدَافِ التَّنْمِيَّةِ الْمَحَلِّيَّةِ الَّتِي تَعَكِّسُ خُصُوصِيَّةَ الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ فَيَدِ التَّخْطِيطِ وَذَائِمًا هُنَاكَ فَرْقٌ كَبِيرٌ بَيْنَ أَهْدَافِ

التنمية المحلية التي تضعها هيئات ومؤسسات تخطيط محلية وأهداف التنمية المحلية التي تضعها هيئات التخطيط المركزي وإن كانت الأولى يجب أن تكون مكملة ومُسجِمة مع الثانية وغير متناقضة معها. إن تطبيق الإدارة اللامركزية بفاعلية في مجال التخطيط والتنمية المحلية يعمل على تطوير برامج التنمية بسهولة إزاء حاجات السكان المحليين ومتطلباتهم، نظراً لأنها تسمح بمشاركة سكان الوحدات الإدارية المختلفة في عملية إعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية لمناطقهم كما أنها توفر دعماً ضرورياً لحشد الطاقات وتعبئة الموارد وهذا يهيئ فرص النجاح لخطط التنمية الوطنية في تحقيق أهدافها بشكل متوازن يضمن توفير حياة ملائمة لجميع السكان في مختلف المجتمعات المحلية على مستوى القطر الوطني، دون أن تتترك بعض المجتمعات للتهميش أو لا تصلها منافع المخططات التي تأتي من أعلى. فالنخطيط اللامركزي يعني إذن تنازل هيئات التخطيط المركزية عن جزء من صلاحيتها لصالح هيئات تخطيط محلية، هذه الهيئات التي تتعايش مع مشكلات السكان المحليين بشكل مستمر وتُدرك أسبابها وأبعادها وهذا الوضع يمنح هذه الهيئات القدرة على ربط برامج ومشاريع التنمية بالحاجات المتعددة والمتناقضة للمناطق والشرائح السكانية المختلفة وبالتالي يضمن تحقيق أهداف خطط التنمية الوطنية بصورة فاعلة وإيجابية، كذلك يسهم التخطيط اللامركزي في إيجاد الاتصال المباشر والمستمر بين هيئات التخطيط المحلي والسكان وهذا يمكن القائمين على التخطيط من الحصول على بيانات أكثر دقة حول أوضاع مناطقهم ويساعد على إعداد وتنفيذ خطط تنموية واقعية وفعالة ومؤثرة تحقق فعلاً التنمية، معنى ذلك منح السلطات المحلية كافة ومطلق الصلاحيات في عملية التخطيط وكذا توفير الإيرادات المالية مع حرية التصرف فيها حتى تتمكن السلطات المحلية من إنجاز مختلف المهام التخطيطية والتنموية الملقاة على عاتقها بكل حرية ودون أي قيد.

إن الإرتباط بالواقع الاجتماعي هو المنطلق الذي يجب أن نبدأ منه مناقشتنا للتخطيط المحلي لأن المخططين الذين يعملون في مختلف الجهات محلياً بإمكانهم الإقتراب من إدراك وفهم الحقيقة المحلية أكثر من غيرهم على المستوى المحلي وبما أنهم على إطلاع واسع بالظروف المحلية فإنهم في وضعية أحسن لتنسيق المشروعات القطاعية بطريقة يكون لها تأثير قوي على الوضعية المحلية.

لقد تبين أن التنمية عملية لا يمكن تحقيقها من أعلى فقط بل ويمكن كذلك أن تحدث من أسفل ومن خلال مشاركة فاعلة للمجموعات المستهدفة كما أنها عملية معقدة ومتشعبة وليس من السهل تخطيطها وتنفيذها ومتابعتها من خلال المركز، وعليه وحتى تتحقق، على القائمين وأصحاب القرار نقل صناعة قرار التخطيط والتنفيذ معاً من الحكومة المركزية إلى المستويات المحلية، وأن تتنازل هيئات التخطيط المركزية

عَنْ كَامِلِ سُلْطَاتِهَا فِي هَذَا الْمَجَالِ لِلْمُوظَّفِينَ وَالْمَسْئُولِينَ الْمَحَلِيِّينَ الْمِيدَانِيِّينَ وَالَّذِينَ يَتَعَايَشُونَ مَعَ الْمَشْكَلاتِ وَيُدْرِكُونَهَا وَيَفْهَمُونَهَا بِشَكْلِ جَيِّدٍ، الْأَمْرَ الَّذِي يَمْنَحُهُمُ الْقُدْرَةَ عَلَى تَحْدِيدِ إِحْتِيَاجَاتِهِمُ الْحَقِيقِيَّةَ وَبِالنَّالِي الْقُدْرَةَ عَلَى تَحْدِيدِ الْبَرَامِجِ وَالْمَشَارِيعِ الَّتِي تَتَوَافَقُ مَعَ تِلْكَ الْإِحْتِيَاجَاتِ إِذْ أَنَّهُ يَجِبُ قَبْلَ تَوْطِينِ الْمَشْرُوعِ فِي مَوْقِعٍ أَوْ مُجْتَمَعٍ مُعَيَّنٍ دَاخِلَ الدَّوْلَةِ دِرَاسَةَ إِمْكَانِيَّاتِ كُلِّ مُجْتَمَعٍ مَحَلِّيٍّ، فَالْتَّخْطِيطِ الْمَحَلِّيِّ يَهْدَفُ إِلَى النُّهُوضِ بِمَنْطِقَةٍ مَحْدُودَةٍ لِذَلِكَ فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْوَاقِعِ وَالسُّلْطَاتِ تَكُونُ أَدْرَى بِالْمَوَارِدِ الْمَتَّاحَةِ مِنْ جِهَةٍ وَأَدْرَى بِالْمَشَاكِلِ وَالصُّعُوبَاتِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تُوَاجَهَ خُطَّةَ التَّنْفِيزِ لَدَا فَإِنَّ الْمُفْتَرِحَاتِ وَالْتَّخْطِيطِ وَالتَّنْفِيزِ هِيَ مِنْ إِخْتِصَاصَاتِ السُّلْطَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ وَلِهَذَا السَّبَبِ يُقَالُ دَائِمًا أَنَّ مَرْكَزِيَّةَ التَّخْطِيطِ الْوَطْنِيَّ تَرْتَبُطُ ارْتِبَاطًا قَوِيًّا بِلَا مَرْكَزِيَّةِ الْإِفْتِرَاحِ وَالتَّنْفِيزِ أَوْ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى فَإِنَّ مَرْكَزِيَّةَ التَّخْطِيطِ يَتَوَقَّفُ نَجَاحُهَا عَلَى لَامَرْكَزِيَّةِ التَّخْطِيطِ الْمَحَلِّيِّ.

لِذَلِكَ وَنَظَرًا لِزِيَادَةِ أَعْبَاءِ الْإِدَارَةِ فِي الدَّوْلَةِ الْحَدِيثَةِ وَتَضَاعُفِ وَظَائِفِهَا جَعَلَ إِدَارَةَ دَوْلِيَّةِ الْجِهَازِ الْإِدَارِيَّ بِوَسِطَةِ إِدَارَةِ مَرْكَزِيَّةٍ أَمْرًا عَسِيرًا وَصَعْبًا إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَحِيلًا وَلِهَذَا سَارَعَتْ الْكَثِيرُ مِنَ الدُّوَلِ حَتَّى الْعَرَبِيَّةِ فِي الْحُكْمِ الْمَرْكَزِيَّ إِلَى تَغْيِيرِ بَعْضِ هَيْكَلِهَا الْإِدَارِيَّةِ وَهَذَا بِتَوْزِيعِ السُّلْطَاتِ فِي الدَّوْلَةِ عَلَى الْمَوْسَّسَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ.

لَقَدْ جَاءَ فِي مُؤْتَمَرِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ بِأَنَّ: "أُسْلُوبَ التَّخْطِيطِ الْإِقْلِيمِيِّ (الْمَحَلِّيِّ) وَحَدَهُ الْقَادِرِ عَلَى مُعَالَجَةِ الْمَشْكَلاتِ الَّتِي تُصَاحِبُ النُّمُوَّ السَّرِيعَ وَالْإِزْدِحَامَ الْمُخِيفَ فِي الْمُدُنِ، لِمَا يُقَدِّمُهُ مِنْ وَسَائِلَ عِلْمِيَّةٍ وَطَرَائِقَ فَنِيَّةٍ لِتَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ الْإِقْلِيمِيَّةِ الْمُتَوَازِنَةَ لِلْمَنَاطِقِ الرَّيْفِيَّةِ وَالْحَضْرِيَّةِ عَلَى السَّوَاءِ فِي جَمِيعِ أَنْحَاءِ الْبِلَادِ".⁽¹⁾

¹ -UN, seminar on housing and community improvement in Asia and East, New Delhi, India, 1955.

وَمِنْ خِلالِ ما سَبَقَ يَتَبَيَّنُ بِشَكْلِ واضِحٍ أَنَّ تَحْلِيلَ الجَدَولِ وإِنجازَ المَشارِيعِ في المَلاحِقِ يَدُلُّ عَلى وُجودِ عَلاقَةٍ بَينَ المَركَزيَّةِ الَّتِي تُطبَّقُها الولايةُ عَلى البَليديَّةِ وَبَينَ تَوَقُّفِ أو تَأخُّرِ إِنْجازِ المَشارِيعِ التَّنمِويَّةِ مِمَّا يُؤدِّي بِدَوْرِهِ إلى تَعطيلِ عَمَلِيَّةِ التَّنمِيَّةِ في المُجتمعاتِ المَحليَّةِ الَّتِي تَحْتَ وصايتِها وَكَذلكَ رَغمَ كَثرةِ المَشارِيعِ المُسطَّرةِ في الجَدَولِ وَرَغمَ القِيمِ المَالِيَّةِ المُخصَّصةِ لَها إلاَّ أَنَّ مُشكلاتِ المُواطنِ الحَقيقيَّةِ لَمْ تُحلَّ بَلْ تَتزايدُ وَتتفاقمُ يَومًا بَعدَ يَومٍ وَهَذا بِدَوْرِهِ يُنْبِتُ صِحَّةَ الفَرضِيَّةِ الفَرعِيَّةِ الثَّانِيَّةِ الَّتِي مُودَّها:

- "تَبَيَّنَ نَموذَجُ التَّخَطِيطِ المَركَزي دُونَ مُراعاةِ واقِعِ المُجتمعاتِ المَحليَّةِ أَدى إلى تَبْذِيرِ إمكانياتِ مَالِيَّةِ كانَ بالإمكانِ تَوظيفِها في مَشارِيعِ تَمويَّةِ حَقيقيَّة".

وَمِنْ هَنا يُمكنُ أَنْ نَقولُ أَنَّ هَذِهِ الفَرضِيَّةِ الفَرعِيَّةِ أَصبَحَتِ بِمِثابَةِ النَتِيجَةِ الفَرعِيَّةِ الثَّانِيَّةِ لِهَذِهِ الدَّراسةِ.

8-1-3 نتائج الفرضية الفرعية الثالثة:

إِنَّ التَّنمِيَّةَ المَحليَّةِ في البَليديَّتينِ مَجالِ الدَّراسةِ تَمُرُّ بِظُروفٍ مُختلفةٍ تَحْتَاجُ إلى وُجودِ الوَعْيِ التَّخَطِيطِي فَرَغمَ الإمكانياتِ الهائلةِ المُتَوقَّرةِ وَرَغمَ وُجودِ عَمَلِيَّةِ التَّخَطِيطِ إلاَّ أَنَّ عَجَلَةَ التَّنمِيَّةِ لَمْ تُحرِّكِ ساكِنًا وَما زالَ المُواطنونَ يُعانونَ المُشاكلَ الإِجتماعيَّةِ الرُوثينيَّةِ المُختلفةِ، فَعَدَمَ إِعتِمادِ البَليديَّةِ عَلى التَّخَطِيطِ لِبناءِ التَّنمِيَّةِ الإِجتماعيَّةِ الفَعالةِ وَذلكَ مِنْ خِلالِ اللُّجُوءِ إلى البَرامِجِ الفَوقِيَّةِ وَالَّتِي لا تُسايرُ التَغيرَ الإِجتماعيَّ لِلْمُجتمَعِ المَحليِّ أَدى إلى عَدَمِ التَّوازنِ بَينَ الإِحتِياجَاتِ المُجتمعيَّةِ المُؤدِّيَّةِ إلى تَتمِيَّةِ حَياةِ السُّكَّانِ (التَّنمِويَّةِ) وَبَينَ التَّخَطِيطِ لَها. كَما أَنَّ عَدَمَ إِستِخدامِ الأَجهِزةِ العِلْمِيَّةِ الحَدِيثَةِ وَالمُنطَوِّرةِ وَالَّتِي تُسهِّلُ بِشَكْلِ مُذهِلٍ كُلَّ الظُّروفِ أَمامَ القائِمِينَ عَلى التَّنمِيَّةِ المَحليَّةِ بِالبَليديَّةِ أَدى إلى عَدَمِ التَّمكِّنِ مِنْ تَحسينِ الحَياةِ لِلْمُواطنِينَ وَبِقاءِ العَدِيدِ مِنَ المُشاكلِ الإِجتماعيَّةِ كَما هِيَ إلى يَومِنَا هَذا بَلْ هُناكَ بَعضُ المُشاكلِ تَفاقمَتِ وَازدادتُ حَدْثُها بِدَلِّ أَنَّ يُؤدِّي التَّخَطِيطُ إلى القُضاءِ عَلَیها.

لَكنَ في كَثيرٍ مِنَ الأَحْيانِ القائِمِينَ عَلى التَّخَطِيطِ يَنتَهِزونَ الفُرصَ لِإِشباعِ رَغبَاتِهِم المَادِيَّةِ دُونَ النَظَرِ إلى حَقيقَةِ العَمَلِ التَّخَطِيطِي فَتَحدُثُ سَرِقاتُ كَبيْرَةِ أنْشاءِ تَعاقِبِ المَجالِسِ وَتَحدُثُ نَغراتِ مَالِيَّةِ بِالنَّالِي نَتِيجَةَ ذلكَ هُوَ عَدَمُ إِنْمامِ إِنْجازِ المَشارِيعِ المُخَطَّطِ لَها، وَالَّتِي كانَتِ مُبرَمَجةً لِخِدمَةِ المُواطنِ وَرَاحَتِهِ، هَذِهِ السَرِقاتُ المُتَكَرِّرةُ تُعدُّ أَكْبَرَ عانِقِ لِعَمَلِيَّةِ التَّنمِيَّةِ في المُجتمعاتِ المَحليَّةِ وَتَتَكَرَّرُ كُما تَغيَّرَ المَجالِسُ حَسَبَ ما جَاءَ في أَقوالِ المَبْحُوثِينَ عِنْدَ إِجراءِ المُقابَلاتِ.

يُمكنُ تَقْدِيرُ أداءِ المُخَطَّطَاتِ بِأَنَّهَا تَحَقَّقَتْ بِنِسْبَةِ 50% فَقَطْ بَيْنَمَا يُعْرَى 25% مِنْ عَدَمِ تَحْقِيقِ أَهْدَافِ التَّخْطِيطِ الإِنْمَائِيَّةِ إِلَى عَدَمِ الوَعْيِ بِعَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ ذَاتِهَا مَثَلًا عَدَمُ دِقَّةِ المَعْلُومَاتِ وَالبَيِّنَاتِ عَنِ المَشَارِيعِ وَظُرُوفِهَا وَشُرُوطِهَا المَادِيَّةِ وَالبَشَرِيَّةِ أَيْ التَّخْطِيطِ فِي المَكَاتِبِ فَقَطْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ التَّخْطِيطِ أَصْبَحَ ذُو طَابَعِ بِيروقْرَاطِي صَرَفٍ، فَعَدَمُ الوَعْيِ بِأَنَّ عَمَلِيَّةَ التَّخْطِيطِ يَجِبُ أَنْ تَقُومَ عَلَى دِرَاسَاتٍ وَمَعْلُومَاتٍ مُسَبِّقَةٍ وَبَيِّنَاتٍ دَقِيقَةٍ تَجْعَلُ مِنْهُ عَمَلِيَّةً رُوتِينِيَّةً لَا تُؤَدِّي العَرَضَ المَطْلُوبَ، كَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ المُلَاحَظَةِ المَبَاشِرَةِ لِكَثِيرٍ مِنَ المَظَاهِرِ مِثْلَ تَعَرُّضِ العَابَاتِ وَالأَحْرَاجِ فِي البَلَدِيَّتَيْنِ إِلَى التَّلَفِ عَنِ طَرِيقِ إِضْرَامِ النَّارِ فِيهَا كَمَا أَنَّ التَّلَوُّثَ البَحْرِي الَّذِي شَاهَدْنَاهُ فِي بَعْضِ شَوَاطِئِ نَسَسِ نَتِيجَةِ رَمِي النِّقَايَاتِ المُخْتَلِفَةِ فِيهَا أَصْبَحَتْ مِدْعَاةً لِلقَلْقِ الخَاصِّ وَالعَامِّ، إِذْ أَنَّ البِنِيَّةَ الجَمِيلَةَ الَّتِي تَتَمَيَّزُ بِهَا المَنْطِقَةُ تَبْدُو أَنَّهَا فِي تَدَهُّورٍ مُسْتَمِرٍّ مِنْ خِلَالِ عَدَمِ الوَعْيِ بِأَهْمِيَّةِ التَّخْطِيطِ مِنْ أَجْلِ التَّحَكُّمِ فِي الفَضَالَاتِ وَالقِمَامَةِ الَّتِي يُحْدِثُهَا الإِنْسَانُ وَالَّتِي أَصْبَحَتْ تُشَكِّلُ خَطَرًا مُخِيفًا إِذَا لَمْ يُسْرِعِ القَائِمُونَ عَلَى التَّخْطِيطِ وَضَعِ الخُطَطِ المَدْرُوسَةِ مِنْ أَجْلِ القَضَاءِ عَلَى هَذَا المُشْكِلِ وَانْقَاذِ البِنِيَّةِ مِنْ سَرَطَانِ التَّلَوُّثِ الَّذِي عَوَاقِبُهُ سَتَكُونُ وَخِيمَةً إِذَا لَمْ يُعَالَجْ بِالتَّخْطِيطِ الجَيِّدِ. حَيْثُ سَيَتَفَاقَمُ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ وَهَذَا بِدَوْرِهِ يَنْسَبُّ فِي ضِيَاعِ فُرْصٍ لِالإِسْتِفَادَةِ مِنْ هَذِهِ الأَمَاكِنِ الَّتِي مَسَّهَا التَّلَوُّثُ كَمَا أَنَّ المُشْكِلَ عِنْدَهَا سَيَنْتَضِحُّ وَيُصْبِحُ مِنَ الصُّعُوبَةِ السَّيْطِرَةَ عَلَيْهِ.

كَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ المَقَابَلَاتِ الَّتِي أُجْرِنَاهَا كَانَتْ إِجَابَاتُ بَعْضِ الأَعْضَاءِ حَوْلَ مَا إِذَا كَانَ التَّخْطِيطُ وَاقِعِي فَكَانَتْ الإِجَابَةُ أَنَّهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَحْيَانِ يَكُونُ غَيْرَ وَاقِعِي وَلَا يُعَبِّرُ عَنِ إِحْتِيَاجَاتِ السُّكَّانِ الأَسَاسِيَّةِ الَّتِي تُؤَدِّي فِعْلًا إِلَى تَحْسِينِ المُسْتَوَى المَعِيشِي لَهُمْ بَلْ إِنَّ بَعْضَ المَشَارِيعِ تُدْرَجُ فَقَطْ مِنْ أَجْلِ إِسْتِكْمَالِ نِصَابِ المِيزَانِيَّةِ بِهَا، فَالْمِيزَانِيَّةُ يَجِبُ أَنْ تُصَرَفَ وَيَجِبُ أَنْ تُقَسَّمْ حَسَبَ المَشَارِيعِ وَلَا يَهُمُّ أَهْمِيَّةُ المَشَارِيعِ بِقَدْرِ مَا يَهُمُّ تَوْزِيعُ المِيزَانِيَّةِ وَإِرْسَالُ التَّقَارِيرِ إِلَى الإِدَارَةِ المَرْكَزِيَّةِ، هَذَا إِضَافَةً إِلَى أَنَّ هُنَاكَ مَشَارِيعَ تَبْقَى مُعْطَلَّةً وَلَا تُسَلَّمُ فِي أَوْقَاتِهَا لِعِدَّةِ أَسْبَابٍ غَيْرِ مَدْرُوسَةِ أَهْمَتِهَا عَلَى الإِطْلَاقِ النِّزَاعَاتِ الإِدَارِيَّةِ حَوْلَ المِلْكِيَّاتِ وَتَصَادُمِ المَشَارِيعِ فِيهَا بَيْنَهَا.

وَمِنْ خِلَالِ جَدُولِ اعْتِمَادَاتِ البَلَدِيَّتَيْنِ نَلَحِظُ أَيْضًا المَبَالِغَ المَالِيَّةَ الضَّخْمَةَ الَّتِي شَمَلَتْهَا مَشَارِيعُ المُخَطَّطَاتِ وَكَيْفَ أَنَّ مَبَالِغَ مَالِيَّةٍ مُعْتَبِرَةً إِلتَهَمَتْهَا المَشَارِيعُ دُونَ أَنْ تُعَيَّرَ مِنْ حَيَاةِ المُواطِنِ الَّذِي مَارَلَتْ المَشَاكِلَ الإِجْتِمَاعِيَّةَ الرُوتِينِيَّةَ شُغْلُهُ الشَّاعِلِ (إِيصالُ المَاءِ الشَّرُوبِ، تَعْبِيدُ الطَّرِيقِ، الإِنَارَةُ العُمُومِيَّةُ...) فِي حِينِ كَانَ مِنَ المَقْرُوضِ تَجَاوَزَ هَذِهِ الإِنْشِغَالَاتِ وَالقَضَاءِ عَلَيْهَا نِهَائِيًا مِنْ خِلَالِ المُخَطَّطَاتِ السَّابِقَةِ وَالإِنْتِقَالَ إِلَى مَرْحَلَةِ أُخْرَى لِلتَّنْمِيَّةِ فَلَا يُعْقَلُ أَنَّهُ بَعْدَ كُلِّ هَذِهِ السَّنَوَاتِ مِنَ الإِسْتِفْقَالِ وَبَعْدَ العَدِيدِ مِنَ المُخَطَّطَاتِ المُتَعاقِبَةِ نُشَاهِدُ فِي المُخَطَّطَاتِ مَشَارِيعَ خَدَمَاتِيَّةِ فِي حِينِ لَا مَجَالَ لِلْمَشَارِيعِ الإِنْمَائِيَّةِ إِطْلَاقًا

ولاً إهتماماً لبعض القطاعات التنموية الحساسة الأخرى كقطاع الزراعة أو الصناعة حتى أنها تكاد لا تُذكر في جملة المشاريع التي رُصدت لها أموالاً ضخمة وهذا ينم عن افتقار المخططين للمهارات الفنية الضرورية لوضع المخططات وبالتالي فقدان الكثير من الأموال وهدر جهودٍ مُعتبرة لم تُوجه الوجهة الصحيحة لتفعيل عملية التنمية.

إن التخطيط يجعل الإدارة تنظر دائماً إلى المستقبل وهذا يقلل من المفاجآت المستقبلية ولكن هذا يتطلب توفير كمية هائلة من المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة الخاصة بالإيرادات والتفقات والإدخار والإستهلاك والإستثمار والإنتاج، بالإضافة إلى البيانات الديمغرافية والمؤشرات الإقتصادية والاجتماعية لأنشطة المختلفة والتي تُعتبر مهمة لتقييم الوضع الإقتصادي والاجتماعي، فعملية التخطيط لا تنطلق من فراغ بل لابد من المعلومات الدقيقة لها.

كما تتطلب عملية التخطيط أيضاً توفير كوادر مؤهلة ومدربة تستطيع صياغة الخطط ورسم السياسات المالية وتحليل وتقييم المشروعات ومتابعة تنفيذها وهذا يحتاج إلى فريق من الطاقات المتنوعة من الإداريين والباحثين والأخصائيين والفنيين، هؤلاء كلهم يجب أن يكونوا واعون بأهمية العملية التي يقومون بها، هذا الوعي الذي تتطلب العملية التخطيطية توفره في القائمين عليه بل يجب زيادة الوعي التخطيطي لدى الجميع وبذل مجهود كافٍ لتدريب الكوادر البشرية ليكونوا متمكنين من إعداد الخطط المختلفة وحتى تكون ناجحة وتصل إلى الأهداف المرجوة، حيث أن نجاح عملية التخطيط يتطلب فهماً لعملية التنمية وإدراكاً لدور التخطيط في هذه العملية.

إن عدم وجود الوعي والإدراك الكامل لعمليات التخطيط يؤدي إلى بطء في العمل وعدم تقديم الخدمة بشكل جيد للمواطنين.

إن إندام الوعي جعل المبالغ المالية الضخمة تُصرف في مشاريع لم تحقق التنمية المطلوبة بل إنها لم تحقق أبسط الضروريات للمواطنين، كذلك الكثير من المشاريع والبرامج تتأخر في الإنجاز وهناك من تتوقف فلا هي اكتملت واستفاد منها المواطنون ولا هي لم يُسرَع في تنفيذها فتوقر الأموال المخصصة لها بل إنها تتوقف بعد أن تكون قد أفرغت الخزينة من مبالغٍ مُعتبرة، ومن خلال جدول الإعتمادات المالية للبلديتين نلاحظ طريقة إستغلال الموارد المالية والتي تكون عن غير دراسة، وهذا راجع إلى نقص الوعي التخطيطي لدى القائمين على العملية وإلا كيف تُصرف تلك الأموال المُعتبرة في مشاريع خدماتية فقط دون إدراج المشاريع الإنتاجية معها؟ فعدم وجود قيادات ذات كفاءة عالية تُشرف على جميع مراحل التخطيط والتنفيذ وخصوصاً في المسائل الخاصة بالوسائل الفنية لعمليات التخطيط الاجتماعي أدى إلى صرف كل

تلك المبالغ دونما فائدة ملموسة ولهذا فإن المهارة والخبرة والفهم النظري لمسائل المجتمع وخصوصاً مسائل التغيير الاجتماعي من الأمور التي لا بد أن يترود بها المشرفون على شؤون التخطيط في الميدان الاجتماعي ومعنى هذا أن كل تخطيط اجتماعي يقوم على الظن أو الوهم أو التمني دون دراسة فعلية لمشاكل المجتمع المترتبة على النفد محكوم عليه مقدماً بالفشل.

إن عملية التخطيط عملية تُرصد لها ميزانية ضخمة ذلك أنها عملية حساسة في الدولة فعليها يتوقف إنجاز كل المشاريع الخدمائية والاقتصادية والترفيهية التي يستفيد منها المواطن بشكل أو بآخر ولأهمية الكبرى التي تكتسي هذه العملية لا يمكن أن نترك في أيدي من لا يملكون الخبرة والوعي الكامل بأهميتها، صحيح أن من أجرينا معهم المقابلات صرّحوا لنا بأن القائمين على تخطيط المشاريع هم من ذوي الشهادات الجامعية في تخصصات مختلفة إنما يفتقدون للوعي التخطيطي والأكيف نفس هدر كل تلك المبالغ المالية؟ أو تركز نفس المشاريع وعدم تغييرها بأخرى؟ أو توقف المشاريع لأسباب كان من المفروض تفاديها، لأن مهمة التخطيط الحقيقية هي محاولة تفادي الأخطاء التي يحتمل الوقوع فيها عن طريق الإحصاءات والبيانات والدراسة المعمقة من أجل عدم توقيف إنجاز المشاريع وتضييع فرص الاستفادة منها من قبل المواطنين ومن ثم تأثر عملية التنمية بهذه التوقفات المتكررة.

إن الجهات الرسمية هي التي تُحدد أولويات مشروعات التنمية المحلية من خلال مخططاتها (pcd) حسب ما يتناسب مع مخططاتها الوطني وليس وفق ما يلبي الاحتياجات الحقيقية لسكان البلدية وهذا ما يترتب عليه استنزاف ميزانية المخطط البلدي للتنمية ويضعف من مردودية مشروعاته التي قد لا تلقى الغلاف المالي اللازم لتمويلها والسيولة النقدية الكافية لتسهيل عملها فالمشروعات التي يتم إقحامها غالباً ما يُخصص لها مبالغ مالية ضخمة وفوق كل هذا فإنها لا ترقى لطموحات سكان البلدية أنفسهم ولا تلبي آمالهم، وهذا راجع إلى انعدام الوعي التخطيطي لدى الجهات الرسمية إذ أن غاية التخطيط هو تلبية رغبات السكان وإنجاز المشروعات التي تُفيدهم لا مجرد إقحام مشروعات لا تُسمن ولا تُغني من جوع وزيادة على هذا تلتهم وتستنزف الميزانية دون استفادة تذكر. بينما توفّر الوعي التخطيطي لدى القائمين عليه يعمل على توفير الموارد عن طريق الاستثمار في المدخرات والموارد المحلية كما يمكن تفادي الوقوع في الأخطاء التخطيطية التي وقع فيها التخطيط حيث تضمنت مشاريع ولكنها لم تُقد المواطنين ولم تُود إلى تحقيق تنمية ملموسة في أوضاعهم.

فالوعي التخطيطي يجب أن يكون في فكر الدولة كلها وأن تكون ثقافة التخطيط متغلغلة في كل أجهزة الدولة وأن لا يترك التخطيط للعوامل الثقافية ولا المصالح الفردية.

وَمِنْ خِلَالِ كُلِّ مَا سَبَقَ يَتَبَيَّنُ لَنَا بِشَكْلٍ وَاضِحٍ وَجُودٍ عَلاَقَةٌ بَيْنَ تَوْفُرِ الْوَعْيِ التَّخْطِيطِي لَدَى الْقَائِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ وَبَيْنَ تَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ الْمَرْجُوءَةِ مِنْهَا وَهَذَا بِدَوْرِهِ يُثْبِتُ صِحَّةَ الْفَرْضِيَّةِ الْفَرْعِيَّةِ الثَّلَاثَةِ وَالَّتِي مُؤَدَّاهَا:

- "إِنَّ نَقْصَ الْوَعْيِ التَّخْطِيطِي لَدَى الْجِهَاتِ الرَّسْمِيَّةِ يُؤَدِّي إِلَى عَدَمِ وُصُولِ التَّخْطِيطِ لِلْأَهْدَافِ الَّتِي يُسْعَى إِلَى تَحْقِيقِهَا".

وَمِنْ هُنَا يُمَكِّنُ الْقَوْلُ أَنَّ هَذِهِ الْفَرْضِيَّةَ الْفَرْعِيَّةَ أَصْبَحَتْ بِمَثَابَةِ النَّتِيجَةِ الْفَرْعِيَّةِ الثَّلَاثَةِ لِهَذِهِ الدَّرَاسَةِ.

8-1-4 نتائج الفرضية الفرعية الرابعة:

إِنَّ قَانُونَ الْبَلَدِيَّاتِ يَضَعُ ضِمْنَ أَهْدَافِ عَمَلِ الْبَلَدِيَّاتِ تَفْعِيلَ التَّنْمِيَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ لِلسَّكَّانِ الْمَحَلِّيِّينَ فِي حُدُودِ السِّيَاسَةِ الْعَامَّةِ لِلدَّوْلَةِ وَحُطَّطِهَا التَّنْمُوِيَّةِ وَهَذَا مِمَّا يُعْطَلُ عَمَلِيَّةَ التَّنْمِيَةِ فِي هَذِهِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ، فَمُنْذُ الْاِسْتِقْلَالِ وَعَمَلِيَّةُ تَنْمِيَةِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ مَرْهُونَةٌ بِالْحُطَّطِ التَّنْمُوِيَّةِ الْعَامَّةِ وَلَمْ تُحَقِّقِ التَّنْمِيَةَ الْحَقَّةَ فِي هَذِهِ الْمُجْتَمَعَاتِ بَلْ مَا زَالَتْ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَاكِلِ الَّتِي تُعَانِي مِنْهَا، حَيْثُ لَاحَظْنَا مِنْ خِلَالِ الْمَلَاْحِقِ (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ) أَنَّ كُلَّ اعْتِمَادَاتِ مُخَطَّطَاتِ الْبَلَدِيَّةِ لِلتَّنْمِيَةِ وَجَّهَتْ إِلَى شَبَكَةِ الْمِيَاهِ وَالنَّظْهَبِ وَالنَّهْيِيَّةِ الْحَضْرِيَّةِ وَشَقَّ الطَّرِيقَ... إلخ وَهَذِهِ بِدَوْرِهَا لَمْ تُغَيِّرِ نَمَطَ حَيَاةِ السَّكَّانِ وَبَقِيَتْ نَفْسُهَا وَنَفْسُ الْمَشَارِيعِ تَتَكَرَّرُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ. حَيْثُ تَكْشِفُ لَنَا بَيِّنَاتِ الْجَدَاوِلِ فِي الْمَلَاْحِقِ أَنَّ مُعْظَمَ الْمَشْرُوعَاتِ هِيَ خِدْمَةٌ عُمُومِيَّةٌ (مِيَاهُ الشَّرْبِ، قَنَوَاتُ صَرْفِ الْمِيَاهِ، الطَّرِيقَ... إلخ) هِيَ أَكْثَرُ مَشْرُوعَاتِ مُخَطَّطِ التَّنْمِيَةِ الْبَلَدِيِّ تَمْوِيلاً نَظراً لِأَنَّهَا تَحْتَلُّ أَوْلَوِيَّةَ فُصُوِيَّ بِالنَّسْبَةِ لِسَّكَّانِ الْبَلَدِيَّةِ الَّذِينَ يُلْحُونَ دَائِماً عَلَى ضَرْوَرَةِ الْاِسْرَاعِ فِي حَلِّهَا.

إِنَّ بَعْضَ الْمَشْرُوعَاتِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تَكُونَ فِي الْمُخَطَّطِ الْوَطْنِي لِلتَّنْمِيَةِ يَبِئْسَ اِئْتِمَادُهَا فِي الْمُخَطَّطَاتِ الْبَلَدِيَّةِ لِلتَّنْمِيَةِ بِحُكْمِ أَنَّ الدَّوْلَةَ هِيَ الَّتِي تَمْوَلُهَا فِي حِينِ يَبِئْسَ اِسْتِعْنَاءُ عَنِ الْعَدِيدِ مِنَ الْمَشْرُوعَاتِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تُفِيدَ أَكْثَرَ السَّكَّانِ الْمَحَلِّيِّينَ لِلْبَلَدِيَّةِ حَسَبَ وَجْهَةِ نَظَرِ مَجْلِسِهَا الْبَلَدِيِّ الْمُنتَخَبِ مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ هَذَا يَسْتَنْزِفُ فِي الْكَثِيرِ مِنَ الْأَحْيَانِ مِنَ مَخْصَصَاتِ مِيزَانِيَّةِ الْمُخَطَّطِ الْبَلَدِيِّ لِلتَّنْمِيَةِ مِمَّا يَنْعَكِسُ سَلْباً عَلَى حَجْمِ مُسَاهَمَةِ الْمَجْلِسِ وَمُشَارَكَتِهِ فِي إِحْدَاثِ التَّنْمِيَةِ الْمَحَلِّيَّةِ، كَمَا أَنَّ تَمْوِيلَ الْوَالِيَّةِ لِمُخَطَّطَاتِ التَّنْمِيَةِ الْبَلَدِيَّةِ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَجْعَلَهَا تَحْتَارَ الْمَشْرُوعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ وَتُحَدِّدَ الْأَوْلَوِيَّاتِ وَفَوْقَ مَا يَنْتَاسِبُ مَعَ الْمُخَطَّطَاتِ الْفِطَاعِيَّةِ وَلَيْسَ وَفَوْقَ مَا يَنْتَاسِبُ مَعَ اِفْتِرَاحَاتِ الْمَجْلِسِ الشَّعْبِيِّ الْبَلَدِيِّ، وَكَانَ الْأَجْدَرُ أَنْ تُتْرَكَ حُرِيَّةُ النَّصْرَفِ فِي الْمَوَارِدِ الْمَالِيَّةِ لِإِدَارَةِ الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ وَتَوْفِيرِ مُخْتَلَفِ الْمَبَالِغِ الْمَالِيَّةِ لَهُ وَتَرْكِ مُبَادَرَةِ وَضْعِ مُخَطَّطَاتِ مُعَيَّنَةٍ.

إنَّ التَّخْطِيطَ عَمَلِيَّةَ حَسَّاسَةٍ إِذَا لَمْ يَتِمَّ إِدَارَتُهُ وَتَنْظِيمُهُ بِصُورَةٍ صَاحِبَةٍ أَدَّى إِلَى نُشُوبِ مَشَاكِلَ عَدِيدَةٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مَعَ الْأَخْذِ بِعَيْنِ الْإِعْتِبَارِ التَّجْدِيدَاتِ اللَّازِمَةِ لِمُخْتَلَفِ الْمَشَارِيعِ لِمُوَكَبَةِ النُّطُورِ الْمُسْتَمِرِّ لِذَلِكَ هُنَاكَ حَاجَةٌ مَاسَّةٌ لِلتَّرْكِيزِ أَكْثَرَ عَلَى التَّخْطِيطِ وَإِدَارَتِهِ لِمُوَكَبَةِ النُّمُوِّ الْمُسْتَقْبَلِيِّ الْمُنْتَوِّعِ حَيْثُ سَتَكُونُ التَّكَالِيفُ الْمُنْتَوِّعَةُ أَعْلَى فِي حَالَةِ عَدَمِ مُوَاجَهَةِ غِيَابِ التَّخْطِيطِ الْفَعَّالِ الْمُوَاكِبِ لِلْمُسْتَجِدَّاتِ وَإِنَّ الْعَشَوَانِيَّةَ الْمُسْتَمِرَّةَ وَالْمُنْتَوِّصِلَةَ إِنْ لَمْ يَتِمَّ دَرُؤُهَا تَخْطِيطِيًّا وَبِالسَّرْعَةِ الْمُمْكِنَةِ سَتُؤَدِّي إِلَى مَشَاكِلَ مُسْتَعْصِيَةٍ. فَلَا يُعْقَلُ أَنْ نَكُونَ فِي سَنَةِ 2017م وَالتَّطَوُّرَاتِ الْحَاصِلَةَ حَوْلَنَا فِي جَمِيعِ الْمَجَالَاتِ وَمُخْتَلَفِ الْمُسْتَوَاتِ وَنَجِدُ إِهْتِمَامَاتِ الْمَخْطِطَاتِ التَّنْمُوِيَّةِ تَحْوِي مَشَاكِلَ مِنْ نَوْعِ تَعْبِيدِ الطَّرِيقِ وَإِنَارَةِ الشُّوَارِعِ وَإِصْطِلِ الْمَاءِ ... فِي حِينِ كَانَ مِنَ الْمَفْرُوضِ أَنْ هَذِهِ قَدْ تَمَّ تَجَاوُزُهَا كَمَا لَا يُعْقَلُ أَيْضًا أَنْ تُرْصَدَ لَهَا تِلْكَ الْأَمْوَالُ كُلُّهَا فَرَعْمَ أَنْ تَخْطِيطَ إِنْجَازِ الطَّرِيقِ وَتَوْسُّعِهَا وَإِنشَاءِ الْحَدَائِقِ وَالسَّاحَاتِ الْعَامَّةِ وَمَشَارِيعِ الْمِيَاهِ وَالصَّرْفِ الصَّحِّيِّ وَالْإِنَارَةَ وَحَلَّ مُشْكَلَةِ النِّفَاقِيَّاتِ وَإِنشَاءِ الْمَلَاعِبِ وَالْمَدَارِسِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النِّشَاطَاتِ وَالْخِدْمَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ الَّتِي تَقَعُ ضِمْنَ النِّطَاقِ الْبَلَدِيِّ هَذِهِ الْمَشَارِيعُ وَغَيْرُهَا تُعْتَبَرُ رَافِدًا مُهِمًّا فِي رَفْعِ الْمُسْتَوَى الْمَعِيشِيِّ لِلْمُوَاطِنِ وَتَخْفِيفِ الْأَعْبَاءِ عَنْهُ وَإِيجَادِ فُرُصِ الْعَمَلِ لَهُ، فَضْلًا عَنْ تَحْسِينِ الْوَارِدَاتِ الْبَلَدِيَّةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَوَقَّفَ الْإِنشِغَالَاتُ عِنْدَ هَذَا الْحَدِّ مِنَ الْمَشَارِيعِ وَالْأَلَّا لَكَانَتْ نَفْسُ الْمَشَارِيعِ مُدْرَجَةً فِي مَخْطِطَاتِ 2030م دُونَ أَدْنَى تَغْيِيرٍ أَوْ تَطْوِيرٍ لَهَا.

وَلِذَلِكَ يَجِبُ تَطْوِيرُ أُسَالِيبِ التَّخْطِيطِ مِنْ حَيْثُ تَحْدِيدِ الْهَدَفِ الَّذِي تَمَّ مِنْ أَجْلِهِ وَضَعُ الْخُطَّةِ وَذَلِكَ لِمُسَاعَدَةِ الْقَائِمِ عَلَى التَّنْفِيزِ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى النُّتَاجِ الْمَرْجُوءَةِ وَكُلَّمَا كَانَ الْهَدَفُ مُحَدَّدًا وَمَضْبُوطًا كُلَّمَا كَانَتْ النُّتَاجُ دَقِيقَةً وَذَاتَ أَهْمِيَّةٍ فِي مِيدَانِ التَّطْبِيقِ وَقَدْ تُسَهَّلُ الطَّرِيقَ لِلْقَائِمِينَ عَلَى تَنْفِيزِ هَذِهِ الْخُطَّةِ الْعَمَلِ وَالْوُصُولِ إِلَى نَتَاجٍ إِجَابِيَّةٍ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ وَكَمَا أَنَّ تَعَدُّدَ الْأَهْدَافِ فِي خُطَّةٍ وَاحِدَةٍ قَدْ يُحْدِثُ تَدَاخُلًا بَيْنَهَا لِذَلِكَ مِنَ الضَّرُورِيِّ تَحْدِيدُ كُلِّ هَدَفٍ عَلَى جِدَا.

وَتَطْوِيرُ أُسَالِيبِ التَّخْطِيطِ يَكُونُ عَنْ طَرِيقِ جَمْعِ الْحَقَائِقِ وَالْبَيِّنَاتِ لِإِضْفَاءِ الصَّبْغَةِ الْعِلْمِيَّةِ عَلَى الْخُطَّةِ الْمُنْتَبَعَةِ حَيْثُ تَكُونُ هَذِهِ الْحَقَائِقُ مُتَوَاجِدَةً إِمَّا عَلَى أَرْضِ الْوَاقِعِ أَوْ فِي الْكُتُبِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْوَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ الْحَدِيثَةِ وَالْأَبَدِّ عَلَى الْقَائِمِ عَلَى هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ أَنْ يَأْخُذَ فِي الْإِعْتِبَارِ جَمِيعَ الْجَوَانِبِ الَّتِي قَدْ تَمَسُّ الْخُطَّةَ بِإِعْتِبَارِهَا مِحْوَرِ الْعَمَلِ لِلْوُصُولِ إِلَى الْهَدَفِ الْمُسَطَّرِ كَمَا أَنَّهُ لِأَبَدِّ مِنْ إِعْطَاءِ الصَّبْغَةِ الْعِلْمِيَّةِ لِأَيِّ عَمَلٍ وَذَلِكَ بِالتَّوَسُّعِ قَدْرَ الْمُسْتَطَاعِ فِي جَمْعِ الْبَيِّنَاتِ حَوْلَهُ، حَيْثُ أَنَّهُ كُلَّمَا كَانَ الْعَمَلُ عِلْمِيًّا قَائِمًا عَلَى حَقِيقَةٍ عِلْمِيَّةٍ كُلَّمَا كَانَ الْمُسْتَقْبَدُ مِنْهُ مُقْتَبَعًا بِهِ وَمُطْمَئِنًّا لِلْقَائِمِ عَلَيْهِ بِشَكْلِ كَبِيرٍ وَهَذَا مَا يَحْدُثُ فِي الدُّوَلِ

المُتَقَدِّمَةِ وَالَّتِي تَبْنِي كُلَّ حُطَّطِهَا عَلَى الْأُسُسِ الْعِلْمِيَّةِ الدَّقِيقَةِ الْوَاضِحَةِ وَالْهَادِفَةِ مِمَّا جَعَلَ شُعُوبَهَا تَتَنَعَّمُ بِدِفْءٍ وَحَقِيقَةِ الْعَمَلِ فِي حِينٍ نَجِدُ فِي حُطَّطِنَا الْإِزْتِجَالِيَّةِ وَالْعَشَوَانِيَّةِ وَالْقَرَارَاتِ الْفَرْدِيَّةِ هِيَ سَيِّدَةُ الْمَوْقِفِ.

مِنْ خِلَالِ جَدُولِ الْمُحَطَّطَاتِ فِي الْجَزَائِرِ يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ إِنْتِهَاجَ الْجَزَائِرِ لِسِيَاسَةِ التَّحْطِيطِ كَانَ مُنْذُ اللَّحْظَاتِ الْأُولَى لِلِاسْتِقْلَالِ وَاسْتَمَرَ ذَلِكَ مُدَّةَ عَشْرَيْتَيْنِ وَأَكْثَرَ حَيْثُ تَعَاقَبَتِ الْعَدِيدُ مِنَ الْمُحَطَّطَاتِ التَّنْمُوِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ الْعَايَةُ مِنْهَا تَحْقِيقُ مُسْتَوِيَّاتٍ مَلْمُوسَةٍ لِلتَّنْمِيَّةِ، لَكِنْ وَلِلْأَسْفِ الشَّدِيدِ لَمْ تَحَقِّقِ الْمُحَطَّطَاتُ الْمُنْتَالِيَّةُ أَهْدَافَهَا التَّنْمُوِيَّةَ وَلَمْ تَتَمَكَّنْ مِنَ الْفَضَاءِ عَلَى التَّخْلُفِ وَالْبُؤْسِ الَّذِي عَمَّ رُبُوعَ الْوَطَنِ رَغْمَ الْإِمْكَانِيَّاتِ الْهَائِلَةِ الَّتِي رَصَدَتْهَا الدَّوْلَةُ لِإِنْجَاحِ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ، بَلْ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ زَادَتْ الْأُمُورُ تَعْقِيدًا وَتَقَاقَمَتِ الْمَشَاكِلُ الْإِجْتِمَاعِيَّةُ الْمُخْتَلِفَةُ رَغْمَ تَبْنِيِ أُسْلُوبِ التَّحْطِيطِ، وَالْمُشْكِالِ لَيْسَ فِي عَمَلِيَّةِ التَّحْطِيطِ نَفْسَهَا إِنَّمَا أَحَدُ الْأَسْبَابِ يَكْمُنُ فِي عَدَمِ تَطْوِيرِ أُسَالِيبِ التَّحْطِيطِ وَبَقَائِهَا كَمَا هِيَ طِيلَةٌ سَنَوَاتٍ عَدِيدَةٍ، فَلَا يُعْقَلُ أَنْ تَتَطَوَّرَ الْحَيَاةُ مِنْ حَوْلِنَا فِي كُلِّ الْمَجَالَاتِ وَيَبْقَى التَّحْطِيطُ دُونَ تَطْوِيرٍ أَوْ تَحْدِيثٍ فِي أُسَالِيبِهِ فَرِيَا حُ التَّطَوُّرِ مَسَّتْ مُجْمَلُ فُرُوعِ الْحَيَاةِ وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَبْقَى التَّحْطِيطُ بِمَنَآئِ عَن ذَلِكَ.

إِنَّ الْعَصْرَ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ عَصْرُ اسْتِخْدَامِ التَّكْنُولُوجِيَا وَنُظْمِ الْمَعْلُومَاتِ الْحَاسُوبِيَّةِ الْحَدِيثَةِ وَالْبِرَامِجِ الْمُنْعَدَّةِ لِمُوَكَابَةِ التَّطَوُّرِ وَالتَّقَدُّمِ فِي عَصْرِ الْعَوْلَمَةِ وَاسْتِخْدَامِهَا فِي النُّظْمِ التَّحْطِيطِيَّةِ، وَكَذَا الْاسْتِعَانَةُ بِالْمَنْهَجِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ وَاسْتِخْدَامِ الْأَسَالِيبِ التَّحْلِيلِيَّةِ وَالْإِحْصَائِيَّةِ فِي الْعَمَلِيَّاتِ التَّحْطِيطِيَّةِ، هَذَا مِنْ شَأْنِهِ جَعَلَ التَّحْطِيطَ يُحَقِّقُ غَايَاتِهِ التَّنْمُوِيَّةَ.

وَمِنْ خِلَالِ مَا سَبَقَ يَتَبَيَّنُ لَنَا بِشَكْلِ جَلِيِّ أَنَّ الْخَلَلَ فِي عَدَمِ وُصُولِ التَّحْطِيطِ إِلَى تَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ يَعودُ إِلَى الْأَسَالِيبِ التَّقْلِيدِيَّةِ الْمُعْتَمَدَةِ فِي إِنْجَازِ الْمُحَطَّطَاتِ وَعَدَمِ تَحْدِيثِهَا وَتَطْوِيرِهَا حَسَبَ مَا تَفْتَضِيهِ مُنْتَطَبَاتُ الْعَصْرِ الْحَالِي، وَعَلَيْهِ يُمَكِّنُ الْإِشَارَةَ إِلَى صِحَّةِ الْفَرَضِيَّةِ الْفُرْعِيَّةِ الرَّابِعَةِ الَّتِي مُؤَدَّاهَا:

- "عَدَمُ تَوْظِيفِ أَرْقَى وَأَحْدَثِ التَّقْنِيَّاتِ الْحَدِيثَةِ وَتَطْوِيرِ أَدَوَاتِ وَأَسَالِيبِ عَمَلِيَّاتِ التَّحْطِيطِ الْمُخْتَلِفَةِ أَدَّى إِلَى عَجْزِ التَّحْطِيطِ فِي مُعَالَجَةِ ظَوَاهِرِ الْمُجْتَمَعِ الْمُعَقَّدَةِ وَبِالتَّالِي عَدَمُ تَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ".

وَمِنْ هُنَا يُمَكِّنُ الْقَوْلُ أَنَّ هَذِهِ الْفَرَضِيَّةَ الْفُرْعِيَّةَ أَصْبَحَتْ بِمَنَابَةِ النَّتِيجَةِ الْفُرْعِيَّةِ الرَّابِعَةِ لِهَذِهِ الدَّرَاسَةِ.

8-1-5 نتائج الفرضية العامة للدراسة:

بالإضافة إلى كل ما سبق عرضه حول الوثائق والبيانات المتعلقة بالفرضيات الفرعية الأربعة وكذا المقابلات التي أجريناها مع الموظفين والفاعلين داخل مقرّي البلديتين، ومن خلال الملاحظة المباشرة لواقع المواطنين في البلديتين مجالي الدراسة، حاولنا معرفة الدور الذي يؤديه التخطيط الاجتماعي في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات، وهو ما يزيد من صدق الفرضية العامة للدراسة أو يضعف من صحتها.

حيث وجدنا أنه رغم وجود عملية التخطيط كعملية إلا أن مظاهر التنمية تكاد تكون منعدمة بالبلديتين بل على العكس من ذلك لاحظنا وجود العديد من المشكلات الاجتماعية وتفاقمها وهذا ما أكدته لنا كل الذين أجرينا معهم المقابلة حيث أظهروا لنا تدمرهم من الواقع المعيشي للسكان وأنهم مستأثرون من نتائج المخططات التنموية التي لم تصل إلى تحقيق الهدف المرغوب، واعتزفوا في مجملهم بأن التخطيط موجود ولكن هناك عدة معوقات وعراقيل تقف حائلاً في وجه التخطيط وبالتالي لا يمكن الوصول إلى التنمية المرجوة إذ أنهم يؤكدون على أن كل مقومات التنمية متوفرة ومتنوعة وهذا ما شاهدناه من خلال المعطيات المشاهدة والمتحصل عليها (المذكورة في التحليل) ولا ينقص سوى الاعتماد على أسلوب التخطيط العلمي المبني على البيانات الواقعية والبعيد كل البعد عن الإزتجالية والعشوائية.

وأخيراً ومن خلال ما تم عرضه حول صحة أو صدق الفرضيات الفرعية الأربعة وتأكيدنا من تحققها ميدانياً، تأكد لنا صحة الفرضية العامة التي قامت عليها هذه الدراسة والتي مؤداها:

- "للتخطيط الاجتماعي دور هام وفعال في تحقيق التنمية المحلية من خلال العلاقة القوية بين

التخطيط الاجتماعي الجيد والتنمية المحلية".

ومن هنا يمكن القول أن هذه الفرضية العامة أصبحت بمثابة النتيجة العامة لهذه الدراسة ويمكن توضيح هذا بشكل أفضل من خلال المخطط التالي الذي يكشف لنا عن تطابق النتائج المتوصل إليها ميدانياً مع الأهداف والنسائل والفرضيات التي تم الإنطلاق منها نظرياً وهو كالآتي:

الهدف الرئيسي للدراسة

- معرفة دور التخطيط الاجتماعي في تحقيق التنمية المحلية من خلال العلاقة الموجودة بين التخطيط الاجتماعي والتنمية المحلية.

التساؤل الرئيس والحوهري الذي تدور حوله هذه الدراسة

- ما هو الدور الذي يؤديه التخطيط الاجتماعي في تحقيق التنمية المحلية وهل توجد هناك علاقة بين التخطيط الاجتماعي والتنمية المحلية؟

التساؤلات الفرعية

- هل عدم التخطيط للاستغلال الأمثل لإمكانيات المجتمعات المحلية أدى إلى تآكل عملية التنمية فيها (الساحل البحري نموذجًا)؟

- هل تبني نموذج التخطيط المركزي دون مراعاة واقع المجتمعات المحلية أدى إلى تبذير إمكانيات مالية كان بالإمكان توظيفها في مشاريع تنموية حقيقية؟

- هل نقص الوعي التخطيطي لدى القائمين على التخطيط يؤدي إلى عدم وصول التخطيط للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها؟

- هل عدم توظيف أرقى وأحدث التقنيات الحديثة وتطوير أدوات وأساليب عمليات التخطيط المختلفة أدى إلى عجز التخطيط في معالجة ظواهر المجتمع المعقدة وبالتالي عدم تحقيق التنمية؟

الفرضية العامة

- "للتخطيط الاجتماعي دور هام وفعال في تحقيق التنمية المحلية من خلال العلاقة القوية بين التخطيط الاجتماعي الجيد والتنمية المحلية".

الفرضيات الفرعية

الفرضية الفرعية الأولى:

عدم التخطيط للاستغلال الأمثل لإمكانيات المجتمعات المحلية أدى إلى تآكل عملية التنمية فيها (الساحل البحري نموذجًا).

الفرضية الفرعية الثانية:

تبني نموذج التخطيط المركزي دون مراعاة واقع المجتمعات المحلية أدى إلى تبذير إمكانيات مالية كان بالإمكان توظيفها في مشاريع تنموية حقيقية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

نُفِصَ الوَعْيُ التَّخْطِيطِي لَدَى الْجِهَاتِ الرَّسْمِيَّةِ يُؤَدِّي إِلَى عَدَمِ وُصُولِ التَّخْطِيطِ لِلْأَهْدَافِ الَّتِي يُسْعَى إِلَى تَحْقِيقِهَا.

الفرضية الفرعية الرابعة:

عَدَمُ تَوْظِيفِ أَرْقَى وَأَحَدَتِ التَّقْنِيَّاتِ الْحَدِيثَةِ وَتَطْوِيرِ أَدَوَاتِ وَأَسَالِيبِ عَمَلِيَّاتِ التَّخْطِيطِ الْمُخْتَلَفَةِ أَدَّى إِلَى عَجْزِ التَّخْطِيطِ فِي مُعَالَجَةِ ظَوَاهِرِ الْمُجْتَمَعِ الْمُعَقَّدَةِ وَبِالنَّاتِي عَدَمُ تَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ.

(بَعْدَ الْبَحْثِ الْمِيدَانِي وَالتَّحْلِيلِ السُّوسْيُولُوجِي لِلْوَتَائِقِ وَتَجْمِيعِ مُخْتَلَفِ الْمَعْلُومَاتِ)

تَأَكَّدْنَا مِنْ مَا يَلِي:

صِحَّةُ الْفَرَضِيَّةِ الْفَرْعِيَّةِ الْأُولَى وَتَحْوُلُهَا بِذَلِكَ إِلَى نَتِيجَةِ فَرْعِيَّةِ أُولَى

- إِنَّ عَدَمَ التَّخْطِيطِ لِإِسْتِعْلَالِ الْأَمْتَلِ لِإِمْكَانِيَّاتِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ أَدَّى إِلَى تَلَكُّوْ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ فِيهَا.

صِحَّةُ الْفَرَضِيَّةِ الْفَرْعِيَّةِ الثَّانِيَّةِ وَتَحْوُلُهَا بِذَلِكَ إِلَى نَتِيجَةِ فَرْعِيَّةِ ثَانِيَّةِ

- إِنَّ تَبْنِيَّ نَمُودَجِ التَّخْطِيطِ الْمَرْكَزِي دُونَ مُرَاعَاةِ وَاقِعِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ أَدَّى إِلَى تَبْذِيرِ إِمْكَانِيَّاتِ مَالِيَّةِ كَانٍ بِالْإِمْكَانِ تَوْظِيفُهَا فِي مَشَارِيعِ تَنْمُوِيَّةٍ حَقِيقِيَّةِ.

صِحَّةُ الْفَرَضِيَّةِ الْفَرْعِيَّةِ الثَّلَاثَةِ وَتَحْوُلُهَا بِذَلِكَ إِلَى نَتِيجَةِ فَرْعِيَّةِ ثَالِثَةِ

- إِنَّ نُفْصَ الْوَعْيِ التَّخْطِيطِي لَدَى الْجِهَاتِ الرَّسْمِيَّةِ يُؤَدِّي إِلَى عَدَمِ وُصُولِ التَّخْطِيطِ لِلْأَهْدَافِ الَّتِي يُسْعَى إِلَى تَحْقِيقِهَا.

صِحَّةُ الْفَرَضِيَّةِ الْفَرْعِيَّةِ الرَّابِعَةِ وَتَحْوُلُهَا بِذَلِكَ إِلَى نَتِيجَةِ فَرْعِيَّةِ رَابِعَةِ

- إِنَّ عَدَمَ تَوْظِيفِ أَرْقَى وَأَحَدَتِ التَّقْنِيَّاتِ الْحَدِيثَةِ وَتَطْوِيرِ أَدَوَاتِ وَأَسَالِيبِ عَمَلِيَّاتِ التَّخْطِيطِ الْمُخْتَلَفَةِ أَدَّى إِلَى عَجْزِ التَّخْطِيطِ فِي مُعَالَجَةِ ظَوَاهِرِ الْمُجْتَمَعِ الْمُعَقَّدَةِ وَبِالنَّاتِي عَدَمُ تَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ.

صِحَّةُ الْفَرَضِيَّةِ الْعَامَّةِ وَتَحْوُلُهَا بِذَلِكَ إِلَى نَتِيجَةِ عَامَّةٍ لِلدِّرَاسَةِ

- "لِلتَّخْطِيطِ الْإِجْتِمَاعِي دَوْرٌ هَامٌّ وَفَعَالٌ فِي تَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ الْمَحَلِّيَّةِ مِنْ خِلَالِ الْعِلَاقَةِ الْقَوِيَّةِ بَيْنَ التَّخْطِيطِ الْإِجْتِمَاعِي الْجَيِّدِ وَالتَّنْمِيَّةِ الْمَحَلِّيَّةِ".

وبالتالي تحقق الهدف الأساسي للدراسة وهو:

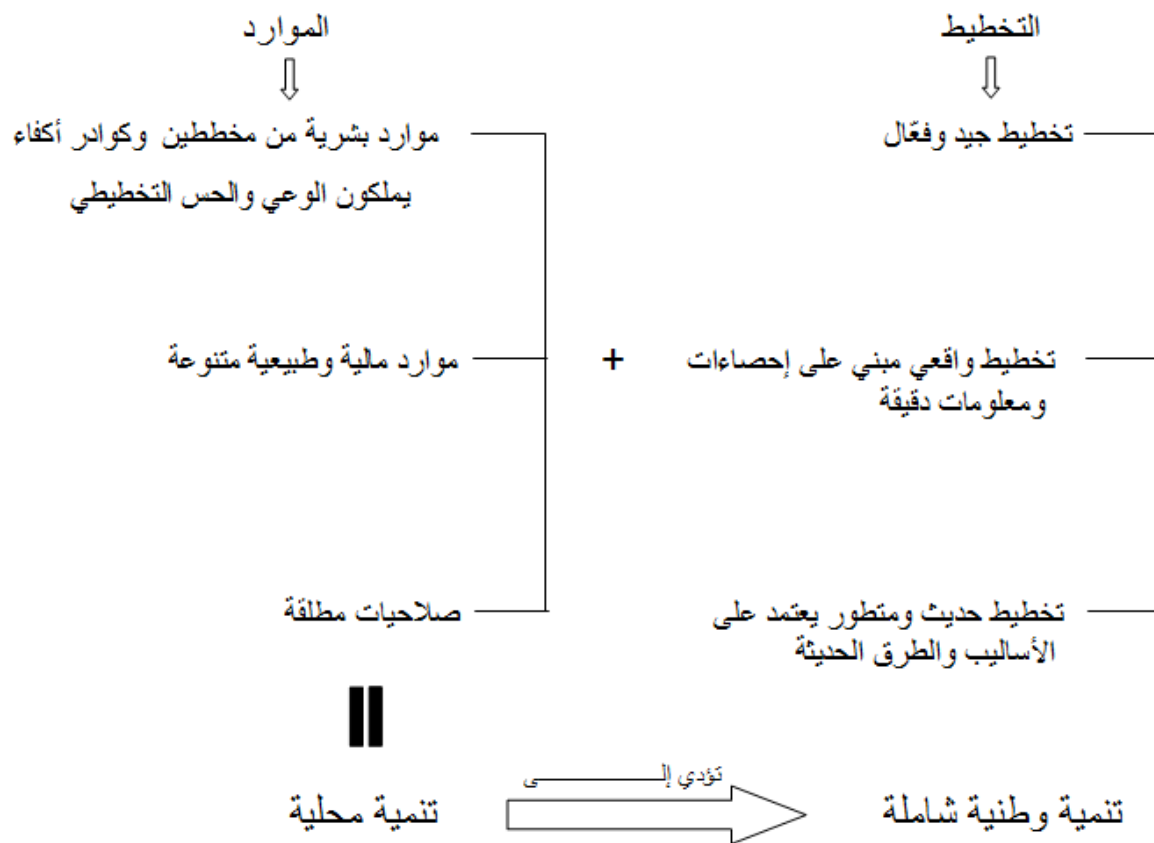
- معرفة أن للتخطيط الاجتماعي دور في تحقيق التنمية المحلية، ويمكن للتخطيط الاجتماعي أن لا يؤدي دوره في تحقيق التنمية المحلية. وذلك لتدخل عدة أسباب تُعشل عملية التخطيط وتجعلها لاتصل إلى تحقيق الغاية التي يصبو إليها.
ومن هذه الأسباب نذكر:

- عدم الإعتماد على التخطيط الجيد من أجل الاستغلال الأمثل لإمكانيات المجتمعات المحلية وبالتالي لا تتم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة والتي بإمكانها توفير موارد مالية معتبرة كان بالإمكان استغلالها في عملية التنمية التي تتطلب أموالاً ضخمة، ونتيجة هذا تأخرت عملية التنمية في هذه المجتمعات.
- تبني نموذج التخطيط المركزي دون مراعاة واقع المجتمعات المحلية وهذا بدوره أدى إلى تبذير إمكانيات مالية لم تُوظف في مشاريع تنموية حقيقية، وإهدار الجهود لم توجه الوجهة الصحيحة.
- نقص الوعي التخطيطي لدى الجهات الرسمية والتي تقوم بعملية التخطيط وهذا من شأنه جعل عملية التخطيط بعيدة عن الواقع الحقيقي وبالتالي عدم وصول التخطيط للأهداف التي وُضع من أجلها فلا تتحقق التنمية.

- الإعتماد على الأساليب التقليدية في التخطيط وعدم توظيف التقنيات الحديثة والأساليب المتطورة والتي تُسبب التغييرات الحاصلة على جميع المستويات وبالتالي لا يمكن لهذا التخطيط أن يعالج المستجدات الحاصلة داخل المجتمعات المحلية، ولا يمكن حدوث التنمية مادام التخطيط المستخدم لم يتغير ولم يتطور.

وهذا ما يجيب بدوره على كلِّ التساؤلات التي وردت في الإشكالية ويُشير بشكل واضح إلى تأثير عملية التخطيط على عملية التنمية وكيف أن التخطيط وحتى يؤدي وظيفته على أكمل وجه لابد من توفر بعض الشروط الضرورية، ولا يُعقل أن نترك هذه العملية للعشوائية والإرتجالية كما لا يُعقل أن نترك لمن هم يفتقرون للحس التخطيطي ولا يتوفر عندهم الوعي التام بأهمية هذه العملية في تنمية الشعوب ولا يملكون المهارات المختلفة التي تتطلبها هذه العملية.

وَكَخُلَاصَةَ لِكُلِّ مَا جَاءَ فِي هَذِهِ الدَّرَاسَةِ يُمَكِّنُنَا الخُرُوجُ بِالمُخَطَّطِ التَّالِي:



الشكل (27): يُمَثِّلُ عَمَلِيَّةَ التَّخْطِيطِ وَكَيْفَ تُؤَدِّي إِلَى التَّنْمِيَةِ.

(المصدر: إعداد شخصي مبني على نتائج الدراسة)

من خلال النتائج الفرعية المتوصل إليها والنتيجة العامة حول التخطيط الاجتماعي وعلاقته بالتنمية في المجتمعات المحلية، والدراسة الميدانية في بلديتي الشلف وتنس الساحلية يمكن تعميمها على البلديات التابعة بصفة قطعية لدايرتهما وبالتالي على بلديات الولاية أجمع، وعلى اعتبار أن البلديتين ميدان الدراسة ما هما إلا عينة من بين بلديات التراب الوطني ولها تقريبا نفس الخصائص العامة، وهناك قواسم مشتركة فيما بينها من حيث طبيعة المشاكل الاجتماعية ومن ثم يمكن تعميم نتائج الدراسة الحالية على سائر بلديات الوطن. ونظرا إلى أن البلديتين محل الدراسة ما هما إلا عينة بحث وتتميزان بخصائص معينة ويغلب عليهما الهدف الواحد بينها وبين أهداف كل البلديات على المستوى العالمي وهو خدمة الصالح العام أو خدمة المواطن بالدرجة الأولى فإنه يمكن تعميم نتائج الدراسة على مختلف البلديات التي تنسب بنفس الخصائص الجغرافية والديمقراطية والاجتماعية على الأقل.

8-2 تحليل النتائج في ضوء الدراسات السابقة:

8-2-1 النتائج في ضوء الدراسة العربية السابقة الأولى:

النّي تحمّل عنوان: "دور سياسات التنمية الإقليمية في التنمية الاقتصادية المحلية"

- دراسة ميدانية لمنطقة الرياض -

رسالة دكتوراه من إعداد: ثابت عبد الله بن أحمد، تخصص التخطيط التنموي، المملكة العربية السعودية.

أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة، ما يلي:

- النتيجة الأولى: غياب الدور الفاعل للتخطيط الإقليمي بسبب خطأ وإستراتيجيات التنمية المركزية.

وتأثر مسار التنمية الإقليمية بسبب نظام التخطيط المركزي المعمول به.

النتيجة الثانية: دور الهياكل المؤسسية في الاستفادة من موارد التنمية المتاحة ضمن منظومة وأنشطة التخطيط حالياً ومستقبلاً.

النتيجة الثالثة: عدم وجود انساق في نظام الإدارة المحلية أدى إلى تفكك شبكة العلاقات المؤسسية

المفترضة في البلد مما أثر سلباً على عملية التنمية الإقليمية.

- المقارنة:

قبل أن نشرع في عملية المقارنة لابد أن نذكر بالاختلاف البسيط بين الدراستين، فهذه الدراسة

السابقة كان الهدف الرئيسي منها هو محاولة إيجاد طرق إيصال وتحقيق التنمية المتوازنة لكافة الحواضر (

المدن والقرى) التي تهدف لها عادة خطط وإستراتيجيات التنمية المركزية في البلد وقد استهدف نطاق

الدراسة المستوى الإقليمي كوسيلة لإيصال التنمية وكأداة للتخطيط التنموي الوطني للوصول بفاعلية إلى

عموم المحليات... وهي بذلك لم تدرس دور التخطيط الإجتماعي في تحقيق التنمية المحلية أي أنها لم

تنترق بشكل مركز على التخطيط الإجتماعي وكيفية تحقيقه للتنمية المحلية كما فعلت دراستنا، إلا أنه

يمكننا القول أن موضوع علاقة التخطيط بالتنمية المحلية يدخل ضمن الإطار العام لموضوع سياسات

التنمية الذي عالجته هذه الدراسة السابقة وهذا يبيّن من خلال تسليطها الضوء على قضية التخطيط

الإقليمي واستعماله كأداة للتخطيط التنموي للوصول بفاعلية إلى تنمية جميع المجتمعات المحلية...

ففيما يخص النتيجة الأولى لهذه الدراسة السابقة نجدها متطابقة إلى حد كبير مع النتيجة الفرعية

الثانية لدراستنا وذلك كما يلي:

النتيجة الأولى للدراسة السابقة: "غياب الدور الفاعل للتخطيط الإقليمي بسبب خطط واستراتيجيات التنمية

المركزية، وتأثر مسار التنمية الإقليمية بسبب نظام التخطيط المركزي المعمول به".

النتيجة الفرعية الثانية لدراستنا: "إن تبني نموذج التخطيط المركزي دون مراعاة واقع المجتمعات المحلية

أدى إلى تبذير إمكانيات مالية كان بالإمكان توظيفها في مشاريع تنموية حقيقية".

حيث نجد أن كلا الدراستين تؤكدان أن أسلوب التخطيط المركزي من أعلى يشكل أحد المعوقات

للتنمية على المستوى المحلي، هذا التخطيط المركزي المعمول به إلى يومنا هذا وفي صورته المختلفة لم

يسمح لعملية التنمية بالمضي قدماً نحو الأمام بل شكل عائقاً متيناً وجداراً منيعاً حال دون إحداث التنمية

المرجوة في المجتمعات المحلية التي مازالت تعاني المشاكل الاجتماعية المختلفة جراء هذا التخطيط

المركزي المجحف رغم توفر مقومات حدوث التنمية بها، وكلا الدراستين تؤكدان على ضرورة الخروج من

حلقة التخطيط المركزي واستبداله إما بالتخطيط الإقليمي أو التخطيط المحلي والذي ينطلق من الأسفل

نحو الأعلى، من أجل الوصول إلى تلبية احتياجات المواطنين ويلبي تطلعاتهم في مجال التنمية خاصة

في الوقت الراهن والذي أصبحت فيه التنمية عملية ضرورية نظراً للتحويلات الحاصلة على مستوى

المجتمعات والعالم بأسره مما يفرض على الدول الانتقال بشعوبها إلى مرحلة أرقى وأحسن بما يواكب ما

يحدث هنا وهناك، والعمل بالتخطيط المحلي هو خير طريق للوصول إلى ذلك.

وفيما يخص النتيجة الثانية للدراسة السابقة نجدها تتوافق إلى حد كبير مع النتيجة الفرعية الأولى لدراستنا

وذلك كما يلي:

النتيجة الثانية للدراسة السابقة: "دور الهياكل المؤسسية في الاستفادة من موارد التنمية المتاحة ضمن

منظومة وأنشطة التخطيط حالياً ومستقبلاً".

النتيجة الفرعية الأولى لدراستنا: "إن عدم التخطيط للاستغلال الأمثل لإمكانيات المجتمعات المحلية أدى

إلى تلكو عملية التنمية فيها".

نجد أن كلا من الدراستين تركزان أيضاً على الاستغلال الحسن للمفردات التي يتوفر عليها كل

مجتمع محلي لأن ذلك يساهم بشكل أو بآخر في عملية التنمية من حيث التمويل المالي الذي يعتبر من

أساسيات التنمية المحلية لذلك لا بد من استعمال أسلوب التخطيط لأجل الاستفادة من كل الموارد المتاحة

حيث أن هذا التخطيط يجنب هدر تلك الإمكانيات دون الاستفادة منها... وعليه فإن الدراستين تلحان على

ضرورة إدراج تخطيط الموارد المتاحة ضمن برامج ومخططات التنمية حسب ما تقتضيه خصوصية كل مجتمع محلي وحسب الاحتياجات المختلفة للمواطنين، وبما تنتفع منه عملية التنمية حاضراً أو مستقبلاً. أما فيما يخص النتيجة الثالثة فهي بعيدة كل البعد عن دراستنا، ذلك أنها تناولت نظام الإدارة المحلية وعلاقته بعملية التنمية وهذا لا يمس موضوع دور التخطيط الاجتماعي في عملية التنمية المحلية بشكل مباشر، لهذا لا نجد أي تقارب بين هذه الأخيرة وبين أي من فرضيات بحثنا.

8-2-2 النتائج في ضوء الدراسة العربية السابقة الثانية:

التي تحمل عنوان: " دور التخطيط الإقليمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان " رسالة دكتوراه من إعداد: محمد خير حسن محمد خير، في تخصص العلوم الاقتصادية، السودان. أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة ما يلي:

النتيجة الفرعية الأولى: " إن قيام مشاريع التنمية بالولاية (مشاريع السكر) أوجد استقراً للمجتمعات السكانية المحيطة بهذه المشاريع."

النتيجة الفرعية الثانية: " إن قيام مشاريع السكر أدى إلى تحسين مستويات المعيشة لسكان المنطقة من خلال إيجاد وتوفير فرص للعمل وزيادة دخول المواطنين."

النتيجة الفرعية الثالثة: " أن قيام مشاريع السكر نتسبب في بعض الأضرار البيئية والصحية لسكان المناطق المجاورة لهذه المشاريع."

- المقارنة:

كما سبق وأن ذكرنا في الدراسات السابقة أن الدراسات السوسولوجية فيما يتعلق بموضوع علاقة التخطيط بالتنمية تكاد تكون شحيحة وما أكثرها الدراسات الاقتصادية، نظراً لصعوبة التحكم فيه وتشتت مجالاته كذلك لحساسيته باعتبار الجهات الرسمية العليا أو المحلية لها دخل فيه. وهذه الدراسة من الدراسات القيمة والدقيقة في هذا المجال لكنها في تخصص علم الاقتصاد وليس علم الاجتماع، ويمكن القول أن أكثر نتائجها أكثر قرباً من نتائج دراستنا هي النتيجة الفرعية الثانية التي مفادها: " إن قيام مشاريع السكر أدى إلى تحسين مستويات المعيشة لسكان المنطقة من خلال إيجاد وتوفير فرص للعمل وزيادة دخول المواطنين."

وهذا معناه ضمناً أن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة والكامنة على مستوى الإقليم أو الولاية بالصورة المثلى يعمل على إحداث التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وهنا مشاريع السكر كخير مثال على الموارد المتاحة، فإذا استُخدم التخطيط الجيد في كيفية استغلال هذه الموارد كانت

النتيجة حتمًا ظهورُ تنميةٍ ملموسةٍ في المستوى المعيشي لمختلف شرائح المجتمع. وهذا ما يتوافق بشكلٍ مباشرٍ مع النتيجة الفرعية الأولى لدراستنا والتي مؤداها:

- إنَّ عَدَمَ التَّخْطِيطِ لِلإِسْتِغْلَالِ الأَمْتَلِ لإمكانيات المجتمعات المحلية أدى إلى تَلَكُّوْ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ فِيهَا. وهذا ما يدلُّ على الإِتِّفَاقِ الكَبِيرِ بَيْنَ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ وَالدِّرَاسَةِ السَّابِقَةِ الثَّانِيَةِ حَوْلَ مَسْأَلَةِ حُسْنِ إِسْتِخْدَامِ المَوَارِدِ المُتَاحَةِ فِي عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ وَكَيْفَ أَنَّ هَذَا الإِسْتِغْلَالَ الحَسَنَ يُوفِّرُ المَوَارِدَ المَالِيَّةَ الكَافِيَةَ الَّتِي غَالِبًا مَا تَكُونُ سَبَبًا فِي تَعْطِيلِ سَرِيانِ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ.

أما فيما يخصُّ ببقية النتائج الأخرى والتي تُشيرُ إلى حدوثِ الإِسْتِقْرَارِ السُّكَّانِي جِوَارَ المَشَارِيحِ التَّنْمَوِيَّةِ وَتَقْلِيلِ الهِجْرَةِ مِنْهُ وَكَذَا ظُهُورِ الأَضْرَارِ البِيئِيَّةِ وَالصَّحِيَّةِ بِسَبَبِ هَذِهِ المَشَارِيحِ فَهِيَ لَا تَمَسُّ مَوْضُوعَ دِرَاسَتِنَا بِصُورَةٍ مُبَاشِرَةٍ لِهَذَا لَا نَجِدُ تَقَارُبًا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ أَيِّ مِنْ فَرَضِيَّاتِ بَحْثِنَا، سِوَاءِ المُتَعَلِّقَةِ بِالتَّخْطِيطِ المَرْكَزِيِّ أَوْ تَوْفُّرِ الوَعْيِ وَالأَسَالِيبِ الحَدِيثَةِ فِي عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ، إِلاَّ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ تُشِيرَ إِلَى أَنَّ المَوْضُوعَ فِي طَيَّاتِهِ يَشْمَلُهُمَا مَعًا ذَلِكَ أَنَّ التَّخْطِيطَ الإِجْتِمَاعِي الَّذِي يُؤدِّي إِلَى إِحْدَاثِ التَّنْمِيَةِ مِنْ شَأْنِهِ تَحْقِيقُ الإِسْتِقْرَارِ السُّكَّانِي وَعَدَمِ التَّفَكِيرِ فِي الهِجْرَةِ كَمَا أَنَّ التَّخْطِيطَ العِلْمِي وَالجَيِّدَ أَصْبَحَ يُدْرَجُ قَضَايَا البِيئَةِ ضِمْنَ إِهْتِمَامَاتِهِ حَتَّى لَا يَتِمَّ الإِخْلَالَ بِالنِّظَامِ البِيئِيِّ وَتَكُونُ هُنَاكَ تَنْمِيَةٌ عَلَى حِسَابِ البِيئَةِ.

3-2-8 النتائج في ضوء الدراسة العربية السابقة الثالثة:

التي تحمل عنوان: "السكان والتنمية (مقاربة سوسيوولوجية)"

- دراسة ميدانية على منطقة جنوب لبنان -

كتاب للدكتورة سعاد نور الدين، لبنان، 2010م.

تمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة فيما يلي:

النتيجة الأولى: "إنَّ غِيَابَ التَّخْطِيطِ الإِنْمَائِيِّ الرَّسْمِيِّ الشَّامِلِ وَالمُتَوَازِنِ أَدَّى إِلَى التَّخَلُّفِ البِنَائِيِّ فِي الهَيَاكِلِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالإِجْتِمَاعِيَّةِ وَكَانَ فِي طَلِيعَتِهَا التَّبَايُنُ فِي تَوَازِينِ الثَّرْوَةِ وَالدَّخْلِ بَيْنَ المَنَاطِقِ وَالفِئَاتِ السُّكَّانِيَّةِ وَفِي نُموِّ القِطَاعَاتِ الإِقْتِصَادِيَّةِ."

النتيجة الثانية: "الخللُ فِي تَطْبِيقِ السِّيَاسَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالإِقْتِصَادِيَّةِ أَدَّى إِلَى إِنْمَاءٍ غَيْرِ مُتَوَازِنٍ اِنْعَكَسَ عَلَى تَقَاوُتَاتِ بَيْنَ المَنَاطِقِ وَالفِئَاتِ السُّكَّانِيَّةِ خُصُوصًا فِي الأَرْيَافِ وَالمَنَاطِقِ الطَّرْفِيَّةِ، فَكَانَ الثَّرْوَةُ الكَثِيفُ مِنْهَا إِتْجَاهَ العَاصِمَةِ وَضَوَاحِيهَا وَكَذَا الهِجْرَةُ نَحْوَ الحَارِجِ طَالَتْ جَمِيعَ المَنَاطِقِ اللُّبْنَانِيَّةِ وَأَصْبَحَتْ الهِجْرَةُ هَدَفَ وَبِخَاصَّةٍ لِلسَّابَابِ المُتَعَلِّقِ."

النتيجة الثالثة: "إنَّ العملَ الجِدِّي في تَنمِيَةِ القِطَاعَاتِ الإِنْتاجِيَّةِ وَالإِجْتِمَاعِيَّةِ وَإِرْسَاءِ الإِنْمَاءِ المُتَوَازِنِ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُحَقِّقَ العَدَالَةَ أَوَّلًا وَالَّذِي يُحَقِّقُ المُهَاجِرِينَ لِلعُودَةِ إِلَى الوَطَنِ".

- المَقَارَنَةُ:

فِي الحَقِيقَةِ هُنَاكَ تَوَافُقٌ ضَمِنِي كَبِيرٌ بَيْنَ هَذِهِ النَتَائِجِ وَالنَتَائِجِ الَّتِي تَوَصَّلْنَا إِلَيْهَا فِي دِرَاسَتِنَا وَيَظْهَرُ ذَلِكَ جَلِيًّا فِي النَتِيْجَةِ العَامَّةِ وَالتِّي مُوَدَّاهَا:

- "لِلتَّخْطِيطِ الإِجْتِمَاعِيِّ دَوْرٌ هَامٌّ وَفَعَالٌ فِي تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ مِنْ خِلَالِ العِلَاقَةِ القَوِيَّةِ بَيْنَ التَّخْطِيطِ الإِجْتِمَاعِيِّ الجَيِّدِ وَالتَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ".

فَكِلَا الدِّرَاسَتَيْنِ تَوَصَّلْنَا إِلَى فِكْرَةٍ أَهْمِيَّةِ الدَّوْرِ الَّتِي يُؤَدِّيهِ التَّخْطِيطُ الإِجْتِمَاعِيُّ فِي عَمَلِيَةِ التَّنْمِيَةِ وَأَنَّ غِيَابَهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّخَلُّفِ البِنَائِيِّ لِلهَيَاكِلِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالإِجْتِمَاعِيَّةِ، فَعَدَمَ اسْتِخْدَامِ أُسْلُوبِ التَّخْطِيطِ مِنْ شَأْنِهِ إِبْقَاءَ المُجْتَمَعَاتِ الَّتِي لَا تَأْخُذُ بِهِ إِلَى مَزِيدٍ مِنَ التَّخَلُّفِ فِي المَجَالَيْنِ الإِقْتِصَادِيِّ وَالإِجْتِمَاعِيِّ، حَيْثُ تُؤَكِّدُ النَتِيْجَةُ الأُولَى لِهَذِهِ الدِّرَاسَةِ السَّابِقَةِ أَنَّ غِيَابَ اسْتِخْدَامِ التَّخْطِيطِ الإِنْمَائِيِّ تَسَبَّبَ فِي مَزِيدٍ مِنَ التَّخَلُّفِ وَعَدَمِ التَّوَازُنِ بَيْنَ مُخْتَلَفِ المَنَاطِقِ فِي جَنُوبِ لُبْنَانَ وَلَا شَيْءَ يُغَيِّرُ هَذَا الخَلَلَ سِوَى حُطِّطِ إِنْمَائِيَّةٍ جَدِيدَةٍ تُوَاقِفُ الوَاقِعَ وَظُرُوفِهِ وَخُصُوصِيَّاتِهِ وَتَحْدِيَّاتِهِ، وَهَذَا مَا تَوَصَّلْنَا إِلَيْهِ دِرَاسَتُنَا فِي مُجْمَلِهَا إِذْ لَا يُمَكِّنُ لِلتَّنْمِيَةِ أَنْ تَقُومَ لَهَا قَائِمَةٌ وَعَمَلِيَّةٌ التَّخْطِيطِ عَيْرٌ مُتَوَقَّرةٌ.

أَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِلنَتِيْجَتَيْنِ الثَّانِيَّةِ وَالثَّلَاثَةِ لِهَذِهِ الدِّرَاسَةِ السَّابِقَةِ فَهُمَا تَصَبَّانِ فِي نَفْسِ السِّيَاقِ تَقْرِيْبًا حَيْثُ نَجِدُهُمَا تُرَكِّزَانِ عَلَى الإِنْمَاءِ المُتَوَازِنِ بَيْنَ مُخْتَلَفِ المَنَاطِقِ مَا مِنْ شَأْنِهِ التَّقْلِيلُ مِنْ ظَاهِرَةِ الهِجْرَةِ الَّتِي اسْتَفْحَلَتْ بِشَكْلِ مُلْفِتٍ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا لَا تَمَسُّ مَوْضُوعَ دِرَاسَتِنَا بِشَكْلِ مُبَاشِرٍ لِهَذَا لَا نَجِدُ تَقَارُبًا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ أَيٍّ مِنْ فَرَضِيَّاتِ دِرَاسَتِنَا.

4-2-8 النَتَائِجُ فِي ضَوْءِ الدِّرَاسَةِ العَرَبِيَّةِ السَّابِقَةِ الرَّابِعَةَ:

التي تَحْمِلُ عُنْوَانَ: "الأَبْعَادُ التَّارِيخِيَّةُ لِوَاقِعِ التَّنْمِيَةِ فِي مِصرَ"

- دِرَاسَةُ تَقْيِيمِيَّةٍ لِمَرَاجِلِ التَّنْمِيَةِ فِي مِصرَ -

لِلبَاحِثَةِ: مَرْيَمُ أَحْمَدُ مُصْطَفَى، مِصرَ.

تَمَلَّتْ أَهَمَّ النَتَائِجِ الَّتِي تَوَصَّلْتُ إِلَيْهَا البَاحِثَةُ فِيمَا يَلِي:

- النَتِيْجَةُ الأُولَى: إِرْتِبَاطُ الإِقْتِصَادِ المِصرِيِّ بِالنِّظَامِ الإِسْتِعْمَارِيِّ حَتَّى قِيَامِ الثَّوْرَةِ 1952م بِمَعْنَى أَنَّ عَمَلِيَّاتِ التَّغْيِيرِ الَّتِي حَدَثَتْ أُنْتَاءَ الإِخْتِلَالِ البَرِيطَانِيِّ لَمْ تَخْرُجْ عَنِ نِطَاقِ المَصَالِحِ الإِسْتِعْمَارِيَّةِ.

- النتيجة الثانية: كشفت الدراسة التاريخية عن تكرار محاولة تطبيق نماذج للتنمية مغايرة تمامًا لواقع المجتمع المصري دون محاولة لتطوير هذه النماذج بما يتلاءم مع المجتمع.
- النتيجة الثالثة: إن عملية التنمية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالوعي الوطني للمشاركين وأن غياب المشاركة الشعبية من أهم المعوقات التي واجهت التجربة التنموية بالمجتمع المصري.
- النتيجة الرابعة: غياب التخطيط العلمي الشامل المبني على البيانات الكمية والكيفية الواقعية.
- المقارنة:

ما نلاحظه بالنسبة لهذه الدراسة السابقة درجة التطابق الكبير لمعظم نتائجها مع ما توصلنا إليه في النتيجة الفرعية الرابعة والتي مؤداها:

"- إن عدم توظيف أرقى وأحدث التقنيات الحديثة وتطوير أدوات وأساليب عمليات التخطيط المختلفة أدى إلى عجز التخطيط في معالجة ظواهر المجتمع المعقدة وبالتالي عدم تحقيق التنمية".

فكلاً الدراستين توصلنا إلى ضرورة إلتهاج أسلوب التخطيط العلمي المبني على التقنيات الحديثة والبيانات المختلفة من أجل معالجة مختلف المشكلات التي تحدث في المجتمع وإن غياب التخطيط العلمي من شأنه أن يعيق عملية التنمية، وإن الإعتقاد على النماذج التنموية (المخططات) القديمة وتكرارها دون أدنى محاولة لتطويرها بما يتلاءم مع المستجدات الحاصلة في المجتمع وبما يتوافق مع خصوصيات وواقع كل مجتمع، وهذا ما لم يؤدي إلى حدوث التنمية وبقاء المجتمعات تعاني التخلف رغم المحاولات المتكررة.

كذلك بالنسبة للنتيجة الفرعية الثالثة والتي مؤداها:

"- إن نقص الوعي التخطيطي لدى الجهات الرسمية يؤدي إلى عدم وصول التخطيط للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها".

فإنها تصب في نفس سياق النتيجة الثانية للدراسة السابقة، فنقص الوعي التخطيطي جعل عملية تكرار النماذج التنموية الفاشلة والتي لا تتلاءم وواقع المجتمع وخصوصياته مرات ومرات دون أي نتيجة تذكر ودون أدنى محاولة لتطوير أو تغيير النماذج المتكررة بما يتلاءم والظروف المختلفة للمجتمعات وهذا ينم عن الوعي المفقود لدى الجهات الرسمية التي تتحكم في هذه العملية، وكان نتيجة هذا أن بقيت عملية التنمية حبيسة البرامج والمخططات غير الملائمة وغير المجدية والتي لم تؤدي إلى تحقيق مستويات التنمية المرغوبة رغم الفترة الطويلة التي أحدثتها هذه البرامج.

- أما فيما يخص الدراسات السابقة الأخرى فإنها تتقاطع مع دراستنا في بعض الجزئيات فبالنسبة للدراسة العربية فإن الدراسة ركزت على المشاركة الشعبية في عملية التخطيط واختيار المشاريع مما أدى إلى تنمية المجتمعات المحلية وهو الأسلوب الحديث الواجب إتباعه في عملية التخطيط، أما بالنسبة للدراسين العربيتين الباقيتين فنجد فيهما نوع من التقييد بالنسبة لدراسة الباحث " جلال مذبولي " ركزت على التخطيط العمراني، بينما دراسة " حمدي أحمد سيد أبو مساعد " فقد فصلت في فئة من أنواع التخطيط الاجتماعي وهي: التخطيط الاجتماعي للخدمات الاجتماعية المختلفة للسكان (مجال التعليم، مجال الصحة، مجال المرافق العامة...) ومراعاته للاحتياجات السكنية، ومدى استفادة السكان من هذه الخدمات.

وبالنسبة للدراسات الوطنية السابقة فإن الدراسة الأولى منها توصلت إلى النتائج:

- لا يجب أن نترك عملية التنمية للنطور العفوي لكي نوجهها آية سوق غير منظمة وبرامج وقرارات تُرسم قطاعياً أو على مستوى الوزارات المختلفة دون تنسيق.

- أصبح التخطيط واقع وعلم وضرورة تأخذ به الدول المتقدمة والمتخلفة وبدونه تتحول عملية التنمية إلى عمل عشوائي.

فكما نلاحظ الصبغة الاقتصادية التي تعترى النتيجة، لأن الدراسة في تخصص العلوم الاقتصادية لكن هذا لا ينفي وجود نقاط مشتركة بينها وبين دراستنا، إذ أن النتيجة تتطابقان ضمناً مع النتيجة الفرعية الأولى لدراستنا والتي تؤكد على ضرورة استخدام أسلوب التخطيط لاستغلال الموارد المتاحة فكلاهما تلمن الدور الهام الذي يؤديه التخطيط في عملية التنمية.

أما فيما يخص الدراسات الوطنية الثانية والثالثة فإن النتائج المتوصل إليها فيها تتعلق بعملية التنمية وليس التخطيط فرغم المحتوى المتقارب جداً بين الدراسات السابقتين وبين دراستنا إلا أن النتائج كانت بعيدة نوعاً ما عن نتائج دراستنا ذلك أنهما ركزت على عملية التنمية المخططة وليس التخطيط كعملية مستقلة.

8-3- أهم القضايا التي تثيرها الدراسة:

من خلال العرض السابق للدراسة بما في ذلك العرض النظري والعرض الميداني إضافة إلى النتائج التي توصلت إليها يمكننا القول أن هذه الدراسة أثارَت قضية هامة وأساسية وهي مسألة العلاقة الإرتباطية بين التخطيط الاجتماعي وإحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات في ظل إنعدام أنواع أخرى من التخطيط والتي لا تقل أهمية عن التخطيط الاجتماعي ولعل أهمها على الإطلاق نذكر:

8-3-1 ديمقراطية التخطيط: عن طريق لامركزية التخطيط وعندما نقول لامركزية التخطيط نقصد به إعطاء كل الصلاحيات للمجتمعات المحلية بأن تقوم بعملية التخطيط بكل حرية بما تراه مناسباً لها ودون تدخل للجهات الرسمية من أعلى، حيث ينتقل صنع القرار والتمويل والتخطيط والإدارة وتحويل جميع مسؤوليات الخدمات إلى البلديات من أجل المساهمة الفعالة في تطوير المجتمع وتنميته، من خلال المزايا التي تتمتع بها اللامركزية وهي:

- السرعة في اتخاذ القرارات ومن ثم السرعة في إنجاز المشاريع التنموية التي كانت تعاني البيروقراطية.
- أوفر على حل المشاكل وإنجاز المشاريع.
- الاستفادة من كفاءات المجتمع المحلي وتدريبهم لزيادة قدراتهم.
- تفويض تحمل كامل المسؤولية من قبل المجتمعات المحلية.
- تاختصر الروتين والوقت في إنجاز مختلف المشاريع والبرامج التنموية.
- تتمتع بقرارات أفضل لقربها من الشعب وتستجيب لحاجات البيئة والمجتمع.

كما أنها تعمل على القضاء على جملة المشاكل التي تعيق في طريق التخطيط المركزي الذي أثبت فشله لأنه أبعد ما يكون عن اهتمامات الأفراد الحقيقية واحتياجاتهم الضرورية في المجتمعات المحلية.

لقد حدثت محاولات عديدة لفتح مجال ديمقراطي لما طرحت قضية ديمقراطية عمليات إعداد المخططات ولكن بقيت المركزية هي السمة الغالبة، يعني يمكن أن نقول أن هناك ديمقراطية شكلية فقط إذ أن الواقع يثبت عكس ذلك، فحالة التخلف والفقر التي نشاهدها عبر بلديات الوطن رغم الإمكانيات الهائلة والمقومات المتعددة لقيام نهضة تنموية على جميع المستويات يدفع بنا لإعادة النظر في اللامركزية الموجودة ومحاولة التخلص من كل مظاهر المركزية وإعطاء الفرصة للمجتمعات المحلية بأن ترسم مستقبلها بنفسها خاصة في أوقاتنا التي نحن فيها والتي أصبحت فيها عملية التنمية ضرورية بل هي التحدي الذي فرض نفسه في كل بقاع العالم ولا يجب البقاء مكتوفي الأيدي متفرجين في القفريات التي تشهدها مختلف البلدان بل يجب إعطاء الفرصة لهذه المجتمعات المحلية بأن تنمي نفسها بنفسها بداية من إعداد المخططات المناسبة وحتى تنفيذها على أرض الواقع فرغم كل الإجراءات والمحاولات التي انتهجتها الدولة في وضع المخططات إلا أن القاعدة الاجتماعية لإعداد المخطط بقيت في النهاية محدودة ولم تشمل الفئات الأكثر اتصالاً بالميدان الحقيقي الذي تطبق فيه الخطة التنموية، وعليه فإن ديمقراطية إعداد المخطط كانت طيلة السنوات الماضية محدودة وذلك بسبب الدور الضئيل الذي كان للمجتمعات المحلية

على مستوى البدييات كما أن التخطيط كان في الماضي أداة في يد الأقلية التي تستولي على دواليب الحكم بسبب تأكيدها على خضوع التنمية المحلية للقرارات الصادرة في عاصمة البلاد.

إن أبسط ما تطمح إليه المجتمعات المحلية اليوم هو ضمان مشاركتها الفعالة في تنمية مجتمعاتها عن طريق ديمقراطية التخطيط هذا الذي من شأنه ترسيخ مبدأ الديمقراطية الحقة والذي يبدأ تجسيده على المستوى المحلي والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إشراك جميع أطراف المجتمع المحلي في إعداد وتنفيذ مختلف المخططات التنموية التي تعود بالنفع عليهم.

وعليه فإن تنمية المجتمع المحلي هي التنمية التجريبية التي من خلال تقييم نتائجها يمكن تحقيق إثراء التصورات الوطنية عند التصدي للتخطيط للتنمية الشمولية، وربما هذا هو الذي يدعوننا إلى القول بأن الحكم المحلي ينبغي أن يعطى كافة الصلاحيات ليتمكن من السيطرة على اتجاهات النمو والتنمية والتحديث في ضوء السياسات المركزية المنقح عليها. كما أن التنمية المحلية تعتمد في الأساس على خصوصية البيئة المحلية من مورد بشري وتمويل مالي ذاتي باعتبارها طاقات للمشاريع التنموية المحلية لأن العنصر البشري المحلي هو أدرى من غيره باحتياجاته التنموية.

- إقتراحات الباحثة حول هذه القضية: إن أفضل إقتراح نجده مناسباً يجسد هذه العملية على أرض الواقع هو إنشاء خلايا للتخطيط في كل مجتمع محلي وهذه الخلايا تتكون من كوادرات يتمتعون بالكفاءات العالية والمؤهلات العلمية في مجال التخطيط ولا تتم عملية التخطيط إلا بعد رصد مختلف المعلومات والإحصاءات وترتيب الاحتياجات حسب الأولويات وحسب الموارد المالية المتوفرة في ذلك المجتمع المحلي هذه الخلايا لها كافة الصلاحيات في إنجاز المخططات بما تراه مناسباً ومتماشياً مع قدرات المجتمع المالية وبما يحقق مزيداً من التقدم والرفاة لأفراده مع استغلال مختلف الإمكانيات التي يتوفر عليها ذلك المجتمع.

8-3-2 التخطيط المالي: لا يمكن لعملية التنمية أن تقوم لها قائمة دون توفر موارد مالية معتبرة، ولا يمكن لمخططات التنمية أن تجسد على أرض الواقع إذا لم يكن هناك مصادر للتمويل المالي، ولا يمكن للمجتمعات المحلية أيضاً الوصول إلى التنمية إذا استمرت في الاتكال على الموارد المالية التي تتلقاها من السلطات المركزية ولم تجد لها مصادر جديدة للتمويل المالي في إقليمها الخاص، بعيدة كل البعد عن الطرق التقليدية الإتكالية، مما يجعل المجتمع المحلي رغم غناه من حيث الثروات المختلفة عالة ويبتظر المساعدة من الجهات العليا، وهذا ما يفسر بقاء العديد من المجتمعات المحلية تعاني الفقر والتخلف رغم الغنى الذي تتميز به من حيث الثروات المتنوعة وقد رأينا في الدراسة توقف العديد من المشاريع دون

إثمامها بسبب نقص الإيرادات اللازمة مما يعرقل عمليات إنجاز المشاريع ومن ثم تعطيل عملية التنمية بأكملها، لقد أن الأوان أن يعتمد كل مجتمع محلي على مقوماته الداخلية من أجل إيجاد مصادر جديدة لتوفير الموارد المالية وعدم اللجوء إلى موارد التمويل الخارجي (الحكومة أو الولاية) فإن هذا سبب كافي لإعاقة عملية التنمية.

لقد أثبتت الدراسة أن البلديتين محل الدراسة من أغنى البلديات من حيث الموارد المختلفة المتاحة في إقليمها ورغم ذلك هناك العديد من المشاريع لم يتم إنجازها في أوقاتها وتوقفت الأشغال بها لإنعدام التمويل المالي لاستكمالها، فلا يعقل وجود كل تلك الموارد غير المستغلة والتي بإمكانها توفير ما تسبب في توقف المشاريع، وذلك عن طريق التخطيط من أجل استحداث مصادر لتوفير الأموال.

إن التخطيط المالي يجعل كل مجتمع محلي قادراً على تغطية مختلف النفقات المترتبة المرتبطة بالإنتاج (مشاريع إنتاجية) وليس فقط مشاريع خدماتية، وهذا من شأنه إعفاءها من اللجوء إلى موارد التمويل الخارجي مما يزيد من درجة استقلاليتها المالية، وهذا لن يتأتى إلا بالاستثمار في المؤهلات المحلية ومحاولة تنمية كل الموارد واستغلال كل الثروات المتاحة بصفة عقلانية.

فالتخطيط المالي مهم للحصول على التمويل والدعم اللازمين لمشاريع التنمية في المجتمع، وهكذا هو الذي سيساهم في تطوير أعمال البلدية ورفع أرباحها، فهو يعتبر من أنجح السبل لاستخدام الموارد المالية المتاحة لحماية الثروة، كما يعنى التخطيط المالي بمساعدة البلديات لحماية مواردها المالية وزيادة فاعلية الترتيبات المالية وكذلك إلى ضمان تدبير وتوفير الموارد المالية لمواجهة المتطلبات المستقبلية بالشكل الصحيح، ويؤدي التخطيط المالي أيضاً إلى التقليل من نسب الهدر فالتخطيط باعتباره عملية علمية يقلل من احتمالات الخطأ والتكرار ويحقق درجة من الوضوح في أساليب العمل والتغلب على المشكلات.

- إقتراحات الباحثة حول هذه القضية: استحداث جهاز مالي في كل بلدية، هذا الجهاز يسيره كفاءات تتوفر فيها المؤهلات العلمية والخبرة والمهارة في التسيير المالي، ويتم تطوير الجهاز وتأهيله باستمرار حسب ما تقتضيه التغيرات الحاصلة في المجتمع المحلي، كما أن هذا الجهاز يجب أن يتميز بالاستقلالية المطلقة حتى يمكنه أداء مهامه بكل حرية ودون أي ضغوطات فوقية، ويعمل هذا الجهاز على إيجاد مصادر مالية جديدة داخل إقليم البلدية لازمة لدعم ميزانياتها للقيام بالمشروعات البلدية التي تساهم في تحسين البنى التحتية دون الاعتماد على التمويل من الجهات الخارجية، وهذه العمليات تكون مبنية على المعلومات الدقيقة.

8-3-3 التخطيط السياحي: أصبح للسياحة شأنها التنامي في الوقت الحالي إذ أصبح يطلق عليها اسم

المورد الذي لا ينضب، وذلك لما أصبحت تساهم وبشكل كبير في زيادة الدخل الوطني نظراً للمداخيل

الهامة التي يوفرها قطاع السياحة وبالتالي يمكن اعتبارها أحد أعمدة ومركبات الاقتصاد الوطني، ولا

يمكن لهذه الصناعة الرافعة (صناعة السياحة) أن تقوم إذا لم يكن هناك تخطيط سياحي إذ يمكن اعتبار

إنعاشه أحد المشاكل والعراقيل والمعوقات التي تقف حجرة عثرة في وجه الصناعة السياحية وتحد من

تطورها وهذا رغم توفر الإمكانيات والمقومات التي يمكن أن تقوم عليها السياحة.

لقد تبين للجميع أن العديد من المخططات التنموية والمشاريع الهامة في المجتمعات المحلية إما أن

لا تنتهي في وقتها المحدد أو تتعطل بسبب نقص الموارد المالية التي تنتظرها من الإدارة المركزية

فالتمول المالي عملية ضرورية لعملية التنمية ولا يمكن للمخططات التنموية أن تنجز على أرض الواقع

إذا لم يكن هناك تمويل مالي في المقابل، وإن الأموال التي تتحصل عليها البلديات من الميزانية

المخصصة لها لا تكفي لإنجاز مشاريع تنموية ضخمة توفر الخدمات المختلفة لأفراد المجتمع، ولما كان

التمويل المالي لا يفي بالغرض ومن أجل توفير الأموال التي تعمل على التسريع في إنجاز المشاريع ومن

ثم تحويل المخططات على أرض الواقع في آجالها المحددة أصبح الآن من الضروري على كل مجتمع

محلي الاعتماد على موارده الخاصة وذلك من خلال استغلال مختلف الثروات التي تحتوي عليها كل بلدية

واستثمارها بما يجعل أموالاً إضافية تدخل لخزينة البلدية وتحويل لتسريع عملية التنمية ولا شيء أحسن من

الاستثمار في مجال السياحة، خاصة إذا وجدت مقومات تساعد على قيام صناعة السياحة وهنا يصبح

التخطيط السياحي السليم مطلباً مهماً كانت الظروف الاقتصادية من أجل ضمان النمو والرفق وكذا

الاستفادة بكل النشاطات التي لها علاقة بهذا القطاع كالصناعات اليدوية والفولكلورية وصناعة النحف

وغيرها من الصناعات المتعددة المتصلة بالسياحة، وبالتالي الحصول على مداخيل إضافية والمساهمة في

تطوير وتحديث البنى التحتية، وهذا كله يساهم في دفع عجلة التنمية خطوات نحو الأمام.

فتسعى الخطة لأن يصبح القطاع السياحي واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية الرائدة في البلدية

وذلك حتى يتم توسيع مساهمة السياحة في الناتج المحلي وزيادة الدخل والعملية الصعبة وبالتالي رفع

المستوى المعيشي للسكان وتوفير المزيد من فرص العمل السياحية والعمل على زيادة أعداد السياح وكذا

تكثيف الاستثمارات واستقطاب رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع السياحية. فانهدام التخطيط يعد أحد

المشاكل والعراقيل والمعوقات التي تقف حجرة عثرة في وجه الصناعة السياحية وتحد من تطورها فتدني

جودة وتوعية الخدمات وقلة المعلومات السياحية لا تزال تشكل عقبة رئيسة في طريق تطور هذا القطاع.

لِأَسْفِ الْجَزَائِرِ لَمْ تَعْرِفْ هَذَا النَّوعَ مِنَ التَّخْطِيطِ وَلَمْ تَسْتَعْمَلْهُ رَغْمَ الإِمْكَانَاتِ الهائلة التي تملكها في هذا المجال والتي قد لا نجدُها في أيِّ دولةٍ أخرى.

- **إفتراحات الباحث حوّل هذه القضية:** لأبَدَ من الإستغلال الأمثل للمقومات الطبيعية والبشرية التي تتوفر في كلِّ مجتمع محليّ ويأتي في المقدمة إستغلال المقومات السياحية من أجل تطوير صناعة السياحة فهي صناعة راجحة ومربحة وغير مكلفة في نفس الوقت، والإعتماد في ذلك على التخطيط السياحي الفعال والمتوازن عن طريق إعادة تقييم الوضع السياحي من خدمات سياحية وقوانين وإستراتيجيات متبعة وتوجيه مزيد من الإهتمام الإعلامي لإظهار إمكانيات المنطقة السياحية بالشكل الأمثل والعمل على تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في المشاريع السياحية من أجل إيجاد جو للمنافسة التي تدفع إلى مزيد من الجودة والنحسين في الخدمات وبالتالي إنعاش هذا القطاع الذي أصبح على مشارف الإختصار، هذا دون إغفال الإهتمام بالبيئة وتطوير مؤسسات التدريب السياحي ودعم وتشجيع القطاعات العاملة في السياحة كقطاع الصناعات التقليدية والتحف... إلخ. ولأبَدَ أيضاً من إشراك السكان المحليين في عملية التخطيط وعملية التنمية السياحية وتوعيتهم لأهمية السياحة وما لها من آثار إيجابية وكذلك توعيتهم لوجود بعض الآثار السلبية وكيفية التغلب عليها بالإضافة إلى تدريب الأيدي العاملة السياحية في البلدية.

8-3-4 التخطيط الإعلامي: لقد تأكد للجميع وبما لا يدع مجالاً للشك الدور الإعلامي الذي تؤديه مختلف وسائل الإعلام في مختلف جوانب الحياة ولا يُعقل أن يكون له تأثير على كلِّ المجالات وتبقى التنمية في منأى عن ذلك، بل على العكس من ذلك نجد أنه يؤثر وبشدة في عملية التنمية ذلك أن المسؤوليات التي تقع على عاتق الإعلام في النهوض بالمجتمع وإنسانه تجعل من العلاقة بين الإعلام والتنمية أكثر تقارباً خاصة في الدول النامية. وإنَّ الإعلام حتى يؤدي وظيفته على أكمل وجه في مجال التنمية لأبَدَ له من تخطيط إذ أنَّ الإعلام التنموي من غير تخطيط سينتج إعلاماً تمتلك مؤسساته أحدث معدات التقنية الاتصالية من محطات إذاعة مسموعة ومرئية واستوديوهات إنتاج وقُدرة على الإرسال تمتد لساعات طويلة بكلِّ اللغات وقُدرة على شراء البرامج من حيثما توافرت وبأيِّ الأسعار إلا أن ذلك كله سيصبح غير قادرٍ مع غياب خطة لإعلام تنموي أن يحقق الأهداف الوطنية المنشودة في تحويل المنجزات الكمية إلى منجزات نوعية وفي إنجاز البنى الأساسية للبشرية.

إنَّ مبررات التخطيط للاتصال هي عموماً نفسها مبررات التخطيط للتنمية وذلك أنَّ التنمية تتطلب طرق توظيف وتنسيق والمحافظة على إعداد قد تتطلب مؤسسات تُدير الموارد بطريقة متكاملة والتخطيط للاتصال مبدأً مركزي وأساسي لأنَّ موارد الاتصال مقارنة بالموارد الأخرى هي موارد مادية وبشرية ومن

خِلالِ عَمَلِيَّةِ تَنْمِيَّتِهَا تُكْمُنُ أَهْمِيَّتُهَا كَنْشَاطِ إِفْتِصَادِي وَكَوَسِيلَةَ لِمُتَابَعَةِ النِّشَاطَاتِ الإِفْتِصَادِيَّةِ وَالِاجْتِمَاعِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِيَّةِ وَلِذَا يُمَكِّنُ لَوْسَائِلِ الإِعْلَامِ أَنْ تَسْتَقِيدَ مِنَ الأُسْلُوبِ المُخَطَّطِ وَالمُتَكَامِلِ وَالدِّي يَحْتَاجُ إِلَى إِيجَادِ أَسَالِيبِ وَبُنَى يُمَكِّنُهَا أَنْ تُعَزَّزَ أَوْ تُشَجَّعَ هَذَا التَّكَامُلُ. وَعَلَيْهِ فَلأَبَدٌ مِنْ أَنْ تَرْتَبِطَ خُطَّةُ وَسَائِلِ الإِعْلَامِ إِرتِبَاتًا وَثِيقًا بِخُطَّةِ التَّنْمِيَّةِ إِذْ أَنَّ مَقَوِّمَاتِ خُطَّةِ التَّنْمِيَّةِ هِيَ نَفْسُهَا مَقَوِّمَاتِ خُطَّةِ وَسَائِلِ الإِعْلَامِ. وَالنُّقْطَةُ الرَّئِيسِيَّةُ فِي كُلِّ مِنَ التَّخْطِيطِ الإِعْلَامِيِّ وَالتَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَّةِ هُوَ أَنَّ هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ مِنَ التَّخْطِيطِ يَهْدِفَانِ أَسَاسًا إِلَى تَطْوِيرِ الشَّخْصِيَّةِ الإِنْسَانِيَّةِ مِنَ الجُمُودِ إِلَى الحَرَكَةِ وَمِنَ التَّقْلِيدِيَّةِ إِلَى التَّقَدُّمِيَّةِ، فَالتَّخْطِيطِ الإِعْلَامِيِّ هُوَ جُزْءٌ مِنَ التَّخْطِيطِ الشَّامِلِ لِلتَّنْمِيَّةِ وَلَا يَتَّصِلُ التَّخْطِيطُ الإِعْلَامِيُّ فَقَطُّ بِالتَّغْيِيرِ المَادِّي وَلَكِنَّهُ يَتَّصِلُ أَيْضًا بِالمُتَغَيَّرَاتِ النَّفْسِيَّةِ وَالِاجْتِمَاعِيَّةِ وَالمَعْنَوِيَّةِ وَالتَّقَافِيَّةِ لَدَى أَفْرَادِ المُجْتَمَعِ. وَإِذَا كَانَ العَصْرُ الدِّي نَحْنُ فِيهِ يُوصَفُ بِأَنَّهُ عَصْرُ العِلْمِ وَعَصْرُ التَّخْطِيطِ فَإِنَّ التَّخْطِيطَ الإِعْلَامِيَّ هُوَ الآخِرُ هَامٌّ جِدًّا لِإِحْدَاثِ التَّنْمِيَّةِ وَلَا يُمَكِّنُ لِلتَّنْمِيَّةِ أَنْ تَسِيرَ فِي مَسَارِهَا الصَّحِيحِ بِدُونِ تَخْطِيطِ. لِأَجْلِ ذَلِكَ وَجِبَ الإِهْتِمَامُ بِهِ وَالعَمَلُ عَلَى إِدْرَاجِهِ ضِمْنَ التَّخْطِيطِ الوَطَنِيِّ لِلتَّنْمِيَّةِ.

- إِفْتِرَاحَاتِ المَبْحُوثِينَ حَوْلَ هَذِهِ القَضِيَّةِ: إِنَّ نَجَاحَ الخُطَّةِ التَّنْمُوِيَّةِ هُوَ رَهِيْنُ مُشَارَكَةِ القَوَى الحَيَّةِ وَالمُنْتَجَةِ وَلَنْ تَتِمَّ هَذِهِ المُشَارَكَةُ بِصِفَةِ شَامِلَةٍ وَإِيجَابِيَّةِ - مَا لَمْ يَقَعْ إِعْلَامُ المَعْنِيِّينَ وَتَوْعِيَّتُهُمْ وَتَحْسِيسُهُمْ وَتَرْبِيَّتُهُمْ وَتَنْفِيذُهُمْ لِذَلِكَ تَعَيَّنَ ضَبْطُ سِيَّاسَاتِ إِعْلَامِيَّةِ وَطَنِيَّةِ تُحَدِّدُ الأَوْلِيَّاتِ وَتَضْبِطُ الوَسَائِلَ المُعْتَمَدَةَ قَصْدَ بُلُوغِ الأَهْدَافِ، وَعَلَيْهِ لِأَبَدٌ مِنْ وَضْعِ خُطَّةٍ وَبِرَامِجِ مُعَدَّةٍ بِعِنَايَةٍ وَبِتَنْسِيقٍ مَعَ مُنْظَمَاتِ المُجْتَمَعِ المَدَنِيِّ. وَقَدْ إِفْتَرَحَ بَعْضُ الذِّينِ أَجْرَيْنَا مَعَهُمُ المُقَابَلَةَ مِنَ المَصْلَحَةِ التَّقْنِيَّةِ ضَرُورَةَ الإِسْتِثْمَارِ فِي العُنْصُرِ البَشَرِيِّ وَذَلِكَ عَن طَرِيقِ بِرَامِجِ نِلْفَرِيُونِيَّةِ تَهَمُّ بِالتَّرْبِيَّةِ وَالتَّنْقِيفِ لِالأَطْفَالِ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَنْتَشِرَ بَيْنَ الأَفْرَادِ مَسْأَلَةُ تَغْلِيْبِ المَصْلَحَةِ العَامَّةِ عَلَى المَصْلَحَةِ الخَاصَّةِ. حَتَّى تَنْتَشِرَ مَظَاهِرُ العَدَالَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالمُسَاوَاةِ بَيْنَ أَفْرَادِ المُجْتَمَعِ الوَاحِدِ.

مُلخَصُ الفَصْلِ:

لَقَدْ كَانَ هَذَا الْفَصْلُ بِمَثَابَةِ الْمِبْنَاءِ الَّذِي تَرَسُّو عَلَيْهِ هَذِهِ الدَّرَاسَةُ مِثْلَ رُسُوِّ السَّفِينَةِ بَعْدَ عَنَاءِ السَّفَرِ حَيْثُ تَمَّ فِيهِ الْوُصُولُ إِلَى نَتَائِجِ الدَّرَاسَةِ وَالتَّكْذِيبِ مِنَ صِحَّةِ الْفَرَضِيَّاتِ بَعْدَ التَّحْلِيلِ السُّوسْيُولُوجِيِّ لِأَهَمِّ الْبَيِّنَاتِ وَالْمُعْطَيَاتِ الْمُتَاحَةِ، وَالَّذِي كَشَفَ لَنَا عَنْ صِحَّةِ أَوْ عَدَمِ صِحَّةِ الْفَرَضِيَّاتِ الَّتِي انْطَلَقَتْ مِنْهَا هَذِهِ الدَّرَاسَةُ وَمِنْ تَمَّ الْفَرَضِيَّةِ الْعَامَّةِ لَهَا.

وَقَدْ تَمَّ فِي هَذَا الْفَصْلِ مُقَارَنَةُ النَتَائِجِ الْمُتَوَصَّلِ إِلَيْهَا مَعَ نَتَائِجِ الدَّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ الَّتِي تَمَّ عَرْضُهَا فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ لِهَذِهِ الدَّرَاسَةِ وَذَلِكَ لِتَوْضِيحِ أَوْجُهِ التَّقَارُبِ وَأَوْجُهِ التَّبَاعُدِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبِرَةِ وَابْتِرَازِ الشَّيْءِ الْجَدِيدِ الَّذِي قَامَتْ هَذِهِ الدَّرَاسَةُ بِإِضَافَتِهِ بِالْمُقَارَنَةِ مَعَ الْبُحُوثِ السَّابِقَةِ الَّتِي عَالَجَتْ هَذَا الْمَوْضُوعَ، وَذَلِكَ بِتَقْدِيمِ نَظْرَةٍ شَامِلَةٍ حَوْلَ أَهَمِّ الْقَضَايَا الَّتِي أَنْارَتْهَا بِشَكْلِ عَامٍ.

خاتمة:

في نهاية هذه الدراسة يُمكن القول أن التخطيط الاجتماعي في جوهري عبارة عن عملية فعالة من أجل تحقيق التنمية ولن يكون كذلك إلا بتوفر عدة عوامل حتى يتمكن التخطيط من القيام بدوره على أكمل وجه، في نفس الوقت فقد كان الهدف الأساسي من دراستنا لهذا الموضوع يتمثل في محاولة التعرف على الدور الذي يؤديه التخطيط الاجتماعي في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات، ومن خلال ما تم الوصول إليه عبر هذه الدراسة في جانبها النظري والميداني يمكننا القول بأننا لاحظنا أن عملية التخطيط تشوبها معوقات جمّة لم تتمكّن على إثرها من تحقيق المبتغى ، بل كانت تحول دون تجسيدها الواقعي بالمعنى الحقيقي، إذ أن هذه العملية ما زالت محدودة ولا تستجيب لتطلعات أفراد المجتمعات وعلى رأس تلك المعوقات نجد نظام المركزية الذي أفسد كل برامج التخطيط ولم يمكنها من تحريك عجلة التنمية إلى الأمام رغم الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها الولاية محل الدراسة، فرغم تطبيق الدولة للعديد من المخططات التنموية منذ الاستقلال إلا أن هذه المخططات لم تقدم شيئاً للمجتمعات المحلية ولم تلمس تغييرات أو تحسن في مجال الخدمات التي يهتم بها التخطيط الاجتماعي، هذا كله بسبب المركزية التي لا تراعي خصوصيات كل مجتمع محلي، كذلك من بين المعوقات الأخرى نجد عدم الاعتماد على الكفاءات المؤهلة من أجل عملية التخطيط حيث أن هذه العملية يجب أن تتم عن دراسة وبأسلوب علمي وحضاري يرنقي لتطلعات أفراد المجتمع خاصة في أيامنا هذه التي أصبح فيها التخطيط عملية ضرورية سواء للدول المتقدمة أم المتخلفة، الرأسمالية منها والاشتراكية بعيداً عن الإرتجالية والعشوائية التي أهدرت أموالاً ضخمة من المال العام كان من الأفضل أن توجه الوجهة الصحيحة من أجل دفع عجلة التنمية.

إن موضوع التخطيط والتخطيط الاجتماعي على وجه الخصوص يُعتبر من أكثر الموضوعات استنداءاً للباحثين ومادة للبحث والدراسة حيث تعلق البلدان المتخلفة الكثير من الآمال على استخدام التخطيط للإسراع بمناهج التطوير الإقتصادي والاجتماعي لسكانها. فلا عجب أن أصبح التخطيط إحدى السمات المميزة للعصر الحاضر، إذ يوصف العصر الحاضر في كثير من الكتابات العلمية بأنه عصر العلم وعصر التخطيط وهذه التسميات انعكاساً موضوعياً وتعبيراً واقعياً لأهمية التخطيط القائم على الأسلوب العلمي والاهتمام المتزايد يوماً بعد يوم. فالتخطيط الكفء هو الضمان الوحيد لتحقيق الأهداف المتخلفة التي تسعى المجتمعات لتحقيقها، فأهداف التنمية وتحسين نوعية حياة الإنسان ومقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات والمواطنة والعدالة والمساواة في فرص الحصول على الخدمات، كل هذه الأهداف

وغيرها لا يمكن تحقيقها بالوسائل التقليدية أو بالاعتماد على الجهود الفردية أو المنظمات الأهلية وحدها بل بالتخطيط الاجتماعي الفعال كما أن التخطيط الاجتماعي يساهم في إحداث التوازن بين مختلف الميادين الاقتصادية والثقافية والصحية والتربوية والسياسية حتى لا يختل التوازن العام في المجتمع وكذلك لإحداث التكامل بين مختلف الوحدات الجغرافية التي يتكون منها المجتمع حتى يكون تقدمها بوتيرة واحدة بقدر الإمكان. ويساعد التخطيط أيضا على تضيق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة وذلك باستخدام الموارد بكبر قدر ممكن من الكفاية حتى تستثمر أفضل استثمار وبالمساعدة على تحقيق حياة أكثر رعدا للأجيال الحالية والقادمة، وبإتاحة الفرص للمجتمعات النامية للتحرر والإنطلاق وبالتنسيق والتوازن بين مختلف القطاعات والميادين، وباستشعار مشاكل المجتمع وحسن استثمار الطاقات البشرية وغير البشرية المتاحة والطاقات الكامنة خاصة في المجتمعات المحلية لمقابلة أكبر قدر ممكن من الحاجات ومواجهة المشكلات المجتمعية.

لأجل ذلك كانت هذه الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على معرفة انعكاسات التخطيط على عملية التنمية بعية الوصول إلى وضع إطار ملائم حول الدور الحقيقي للتخطيط، حيث تمت الدراسة في إحدى الولايات الغنية من حيث مواردها المتنوعة الفقيرة من حيث الأوضاع الاجتماعية.

وقد تبين من خلال دراستنا أن للتخطيط دور هام في تحقيق التنمية إذا تم بشكل علمي ولا عجب أن نرى الآن الكثير من الدول التي انتهجت في رحلتها التنموية حتى تمكنت من تحقيق فترات تنموية يشهد لها التاريخ والعالم بأسره بفضل الاستخدام الحسن للتخطيط ولو لم نجد فيه فائدة لما جعلت منه وسيلة لمواجهة ما هو آت، وقد جهزت لنفسها خططاً تنموية تواجه بها المستقبل المجهول لأجل ذلك احتل التخطيط مكانة بارزة في العصر الحديث وذلك في ضوء النمو السريع الذي يميز به هذا العصر في كافة المجالات وتزايد الكثافة السكانية، الأمر الذي جعل مهمة الوفاء بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لهذا النمو الكثيف مسألة تنطوي على مصاعب جمّة إلى جانب الحاجة إلى تخصصات دقيقة تتربط وتتداخل فيما بينها من خلال إطار معين يحقق أعلى درجات الإساق والتنظيم فلم يعد ينظر إلى التخطيط في الوقت الحالي على أنه عمل عارض أو إجراء استثنائي تلجأ إليه الدولة في الظروف الاستثنائية بل أصبح أسلوباً للحياة العادية، نشاطاً متواصلاً يشمل كل الأنشطة الحيوية بالدولة.

لقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن المجتمع لا يستطيع مواجهة ما يستجد أو يتكرر له من مواقف دون اعتماد التخطيط أسلوباً ومنهجاً للتعرض ووضع آلية لمواجهة المواقف وحل المشكلات والمتطلبات

النَّيَّ يَتَعَرَّضُ لَهَا أَفْرَادُهُ لِذَلِكَ فَإِنَّ التَّخْطِيطَ هُوَ الْوَسِيلَةُ الْمَضْمُونَةُ لِتُلُوغِ الْأَهْدَافِ وَإِسْتِغْلَالِ الْمَوَارِدِ لِمُوَاجَهَةِ الْإِحْتِيَاجَاتِ. وَإِنَّ الْعَمَلَ بِدُونِ خُطَّةٍ يَعْكُسُ ضِيَاعَ الْوَقْتِ وَإِنْتِشَارَ الْفَوْضَى وَالْإِزْتِجَالِيَّةَ وَيُصْبِحُ الْوُصُولُ إِلَى الْهَدَفِ بَعِيدَ الْمَنَالِ. فَالْفَرْقُ الْحَقِيقِيُّ وَالْحَاسِمُ بَيْنَ الدُّوَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالنَّامِيَةِ هُوَ فَرْقٌ بَيْنَ اسْتِخْدَامِ وَمُمَارَسَةِ التَّخْطِيطِ الْاجْتِمَاعِيِّ.

وَيُعْتَبَرُ التَّخْطِيطُ مِنَ الْأَدَوَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ النَّيَّ تَهْدَفُ إِلَى تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ وَالتَّقَدُّمِ وَهُوَ ضَرُورَةٌ لِنَسْبِيقِ الْجُهُودِ وَحَشْدِ طَاقَاتِ الْمُجْتَمَعَاتِ وَإِسْتِثْمَارِهَا بِشَكْلِ مُنَظَّمٍ وَفَعَّالٍ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ أَهْدَافِ التَّنْمِيَةِ وَالتَّقَدُّمِ مِنْ خِلَالِ تَوْجِيهِهِ وَتَوَزِيعِ مُكْتَسَبَاتِ التَّنْمِيَةِ بِعَدَالَةٍ وَلَا تَقْتَصِرُ أَهْدَافُ التَّخْطِيطِ عَلَى الْجَوَانِبِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ فَحَسَبَ بَلْ تَتَعَدَّاهَا لِتَشْمُلَ جَمِيعَ الْمَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ وَالْبَشَرِيَّةِ وَالْاِمْكَانِيَّاتِ الْمُتَوَفَّرَةِ، وَيَعْمَلُ عَلَى تَحْقِيقِ التَّكَامُلِ بَيْنَ الْأَنْشِطَةِ الْمُخْتَلِفَةِ وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ التَّخْطِيطَ هُنَا يَسْعَى إِلَى تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ مِنْ خِلَالِ الْاِسْتِغْلَالِ الْأَمْتَلِ لِلْمَوَارِدِ وَتَوَزِيعِهَا بِشَكْلِ مُتَوَازِنٍ بَيْنَ جَمِيعِ الشَّرَائِحِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَمَنَاطِقِ تَوَاجُدِ السُّكَّانِ.

وَأخِيرًا نَقُولُ يُعَدُّ التَّخْطِيطُ الْاجْتِمَاعِيُّ الْاِلِيَّةَ وَالْمُنْهَجَ الْوَجِيدَ لِلْاِصْلَاحِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَالتَّحْدِيثِ فِي أَيِّ مُجْتَمَعٍ وَيَرْتَبِطُ سُرْعَةً وَقُوَّةً الْاِصْلَاحَ وَالتَّحْدِيثَ الْاجْتِمَاعِيِّ بِأَسْوَءِ شُرُوطِ مُحَدَّدَةٍ وَإِطَارٍ فِكْرِي يُحَدِّدُ الْاِصْلَاحَ وَيُوجِّهُهُ وَيَنْبُعُ مِنَ الْمَوْرُوثَاتِ الثَّقَافِيَّةِ وَالْقِيَمِيَّةِ وَامْتِرَاجِهَا مَعَ الثَّقَافَةِ الْكُونِيَّةِ... مِنْ دَاخِلِ الْمُجْتَمَعِ لَا مِنْ خَارِجِهِ، يُحَدِّدُ مَعَايِيرَ جَدِيدَةَ لِلْاِصْلَاحِ وَالتَّحْدِيثِ وَصِيَاغَةَ عَقْدِ اجْتِمَاعِي بَيْنَ الْمَوَاطِنِ وَالدُّوَلَةِ وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتِمَّ إِلَّا مِنْ خِلَالِ مَشْرُوعِ اِصْلَاحِي يَجْمَعُ فِي إِطَارٍ فِكْرِي وَاحِدِ الْاِصْلَاحِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَالْاِقْتِصَادِي وَالسِّيَاسِي، كُلُّ ذَلِكَ فِي إِطَارِ نَسَقٍ وَنُظْمٍ رِعَايَةِ اِنْسَانِيَّةٍ مُوَاتِيَّةٍ وَسِيَاسِيَّةٍ اِجْتِمَاعِيَّةٍ تُوجِّهُ الْاِصْلَاحَ الْاجْتِمَاعِي لِنَحْسِينِ نَوْعِيَّةِ الْحَيَاةِ فِي الْمُجْتَمَعِ.

فَالتَّخْطِيطُ لِلتَّنْمِيَةِ مِنْ بَيْنِ أَهَمِّ الْمَوْضُوعَاتِ النَّيَّ لَقِيَتْ اِهْتِمَامًا خَاصًّا عَلَى السَّاحَةِ الْعَالَمِيَّةِ لِلْكَثِيرِ مِنَ الْبُلْدَانِ مِنْ طَرَفِ السَّاسَةِ وَمُخْتَلَفِ الْمُخَطِّطِينَ وَالبَاحِثِينَ فِي مَجَالِ التَّنْمِيَةِ لَا سِيَّمَا تِلْكَ الْبُلْدَانِ النَّيَّ عَانَتْ وَلَا تَزَالُ تُعَانِي مِنْ وَطْأَةِ التَّخَلُّفِ حَتَّى الْآنَ.

– التّوصيات:

بناءً على التّأثير التي حرّجت بها الدّراسة لدور التّخطيط الإجماعي في التّمية المحليّة تمّ وضع مجموعة من التّوصيات التي تصبّ في مجملها في تفعيل دور التّخطيط، والتركيز على العمل به في الدول النامية ومنها الجزائر ذلك للدور الكبير الذي يحدثه في ربح الوقت وترشيد استخدام الموارد المختلفة وبالتالي إحداث تنمية ملحوظة في فترة وجيزة:

أولاً: إنّ ما تمّ التّوصل إليه من خلال هذه الدّراسة أنّ تنفيذ الممارسات المختلفة للتّخطيط يعدّ أدباً مهماً وثقافة عصريّة لأبدّ للقائمين على رسم مشاريع وبرامج التّمية وتنفيذها في دولة ما من الإطلاع عليه للإفادة من تجارب الآخرين التي وإن كانت ليست مشابهة لطروفهم بالضرورة، إلا أنّها لا تخلو بأيّ حال من الأحوال من قواسم مشتركة وذلك إنطلاقاً من علميّة المعرفة.

ثانياً: أصبح للتّخطيط أهمية فُصوى باعتبارها المنهج العلمي الذي يرسم صورة العمل الفعّال لمواجهة ما يتعرّض له المجتمع من أزمات وكوارث وما يرغب المجتمع في تحقيقه من تقدّم وازدهار وغياب التّخطيط يعني ترك الأمور وشأنها، فتتّم الأعمال إرتجالاً وتصبح الأفعال والتصرّفات عشوائية فينتج عنها تحبّط في الجهد وانحراف في المسارات وانعدام في الضوابط. ويقع على عاتق الحكومات في الدول المتخلفة العبء الأكبر في تحمّل مسؤوليّة عمليّات التّخطيط وتكوين رأس المال الإستثماري.

ثالثاً: يتطلّب وضع خطة التّمية إتباع سلسلة من الخطوات المنظّمة والمتتابعة تتمثّل في القيام بالدّراسات وجمع البيانات والمعلومات التي يتوخّى منها تحديد الأهداف والمقومات ثم يلي ذلك وضع إطار عام للخطة تراعى من خلالها أهدافها وتحدّد فيه ملامحها ومرآجلها وأخيراً لأبدّ من توظيف وسائل الإنصال وأدواته بشكلٍ فاعل وكفؤ لضمان تحقيق التّوعية والإستشارة والتّدريب ودعم العلاقات بين فئات المجتمع وشرائحه.

رابعاً: لما أصبح التّخطيط لغة العصر الذي نحن فيه وجب على الجهات الرّسميّة نشر ثقافة التّخطيط بين مختلف شرائح المجتمع وكذا نشر الوعي التّخطيطي الذي تقفّر إليه معظم الشعوب المتخلفة.

خامساً: إنّ مستقبل التّخطيط كأسلوبٍ علمي وعملي في تحقيق التّمية يجب أن يرتبط بالدّراسات المستقبلية نظراً لما يمكن أن نسهم به في ترشيد عمليّات التّخطيط واتّخاذ القرارات من توفير قاعدة معلومات مستقبلية للمخطّطين وصانعي القرار، وترشيد ما يجب أن يسبق عمليّة إتّخاذ القرارات بشأن

الخُطَطِ وَالسِّيَاسَاتِ التَّنْمِيَّةِ، ذَلِكَ أَنَّ التَّنْمِيَّةَ هِيَ عَمَلِيَّةٌ ذَاتَ بُعْدٍ مُسْتَقْبَلِي بِالضَّرُورَةِ، وَيَسْتَوْجِبُ التَّخْطِيطَ لَهَا بِالتَّالِيِ الإِمْتِدَادَ بِالتَّفَكِيرِ وَالنَّظَرِ عَبْرَ فَنَرَةِ زَمَنِيَّةٍ "مُسْتَقْبَلِيَّةٍ" طَوِيلَةٍ وَالتَّطَلُّعِ إِلَى أَفْقٍ زَمَنِي "مُسْتَقْبَلِي" بَعِيدٍ.

سَادِسًا: فِي ظِلِّ أَوْضَاعِ البُلْدَانِ المُتَخَلِّفَةِ فَإِنَّ حُدُوثَ تَعْيِيرٍ فِي مَضْمُونِ هَذَا الدَّوْرِ يَجِبُ أَنْ يَتِمَّ نَحْوِ الأَفْضَلِ، كَذَلِكَ أَنَّ الأَعْبَاءَ الَّتِي تَقَعُ عَلَى هَذِهِ البُلْدَانِ، وَضُرُورَةَ إِعْدَادِهَا لِذُخُولِ المُنَافَسَةِ العَالَمِيَّةِ تَقْرِيضُ عَلَى الدَّوْلَةِ أَنْ تَقُومَ بِدَوْرٍ رَئِيسِي مِنْ خِلَالِ التَّخْطِيطِ. وَأَمَّا طَرْحُ المُفَاضَلَةِ بَيْنَ التَّحْزُرِ وَالتَّخْطِيطِ أَوْ مُحَاوَلَةِ الرِّبْطِ بَيْنَ سِيَاسَةِ الدَّوْلَةِ وَالتَّخْطِيطِ فَإِنَّهَا تَقُودُ حَتْمًا إِلَى تَفْضِيلِ أُسْلُوبِ التَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَّةِ، حَيْثُ تُنْبِتُ التَّجَارِبَ إِمْكَانِيَّةً تَلَاوُمِهِ مَعَ خَصَائِصِ التَّحَوُّلَاتِ فِي المُجْتَمَعِ. (لِأَنَّ مِنْ مَبَادِيهِ المُرُونَةِ)

سَابِعًا: الوَاقِعُ يَقْرِيضُ ضُرُورَةَ تَطْبِيقِ إِسْتِرَاطِيَّاتِ التَّخْطِيطِ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ وَذَلِكَ إِذَا فَهِمْنَا بِكُلِّ تَبْسِيطٍ مُتَطَلِّبَاتِ أَهَمِّ التَّحَدِّيَّاتِ الَّتِي تُوَاجِهُ التَّنْمِيَّةَ بِالبُلْدَانِ المُتَخَلِّفَةِ بَلْ وَتُمَيِّزُ عَالَمَ اليَوْمِ مِنْ إِسْتِغْلَالٍ وَقَفْرٍ وَبَطَالَةٍ وَحِرْمَانٍ وَالإِسْرَافِ فِي إِسْتِعْمَالِ التَّرَوَاتِ وَخَطَرِ التَّوَارِنِ البِئْسِيِّ، وَلَا سَبِيلَ لِلخَّلَاصِ مِنْ كُلِّ هَذِهِ الأَنْعَابِ إِلَّا بِالتَّخْطِيطِ الفَعَالِ وَالمُدْرُوسِ.

ثَامِنًا: إِنَّ تَطْبِيقَ التَّخْطِيطِ يَقْرِيضُ شُرُوطًا تَخْتَلِفُ مِنْ رُقْعَةٍ إِلَى أُخْرَى أَوْ حَتَّى مِنْ وَطَنِ إِلَى آخَرَ فَالعَصْرُ الدَّيُّ نَعِيشُ هُوَ عَصْرُ المِسَاحَاتِ الكُبْرَى المُحَطَّطَةِ الَّتِي تُعْطِي فُرْصَةَ مُلَاحَظَةِ تَحْرُكِ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَّةِ بِسُرْعَةٍ وَتَطَوُّرٍ إِجْتِمَاعِيٍّ يَخْتَرِلُ أَرْبَعَةَ أَوْ خَمْسَةَ قُرُونٍ مِنَ التَّطَوُّرِ العَادِي فِي مَدَى بَضْعَةِ عُقُودٍ مِنَ الحَرَكَةِ المُنْتَظَمَةِ وَالمُحَطَّطَةِ. مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ عَمَلِيَّةَ التَّخْطِيطِ لَا بُدَّ وَأَنْ تُرَاعِيَ خُصُوصِيَّاتِ المُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ وَأَخْذَهَا بِعَيْنِ الإِعْتِبَارِ عِنْدَ وَضْعِ المُحَطَّطَاتِ التَّنْمِيَّةِ حَتَّى تَنْجَحَ وَتُؤْتِي أُكْلَهَا.

تَاسِعًا: تَتَوَقَّرُ لِوِلَايَةِ الشَّلَفِ مَقُومَاتٌ سِيَاحِيَّةٌ طَبِيعِيَّةٌ مِنْ جِبَالٍ وَغَابَاتٍ وَشَوَاطِيٍّ وَعُيُونِ مَاءٍ وَكَذَلِكَ مَقُومَاتٌ حَضَارِيَّةٌ تَتَمَثَّلُ بِالأَثَارِ وَالمَعَالِمِ الَّتِي خَلَفَتْهَا العُصُورُ السَّابِقَةُ وَهَذِهِ المَقُومَاتُ بِحَاجَةٍ إِلَى رِعَايَةٍ وَتَرْمِيمٍ وَتَوْعِيَّةٍ مُجْتَمَعِيَّةٍ لِلْمُحَافَظَةِ عَلَيْهَا وَإِسْتِغْلَالِهَا أَفْضَلَ إِسْتِغْلَالًا لِتَنْشِيطِ قِطَاعِ السِّيَاحَةِ فِي الوِلَايَةِ وَهَذَا يَجِبُ أَنْ يَدْخُلَ ضِمْنَ المُحَطَّطَاتِ التَّنْمِيَّةِ لِلوِلَايَةِ.

عَاشِرًا: تَقْفَرُ الوِلَايَةُ بِشَكْلِ عَامٍ إِلَى المُنْشآتِ السِيَاحِيَّةِ وَالتِّي تُعْنَى بِشَأْنِ صِنَاعَةِ السِّيَاحَةِ فَهِيَ إِضَافَةٌ إِلَى قَلَّةِ عَدْدِهَا وَوُضْعِ إِمْكَانِيَّاتِهَا تُعَانِي مِنْ قَلَّةِ العَامِلِينَ فِيهَا وَوُضْعِ خَبْرَتِهِمْ وَعَدَمِ تَخْصُّصِهِمْ مِمَّا يَسْتَدْعِي

إِدْخَالَ الْمَشَارِيعِ السِّيَاحِيَّةِ ضِمْنَ بَرَامِجِ الْمُخَطَّطَاتِ التَّنْمِويَّةِ لِلْوِلَايَةِ. وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ تَطْوِيرِ قِطَاعِ السِّيَاحَةِ مِنْ خِلَالِ إِنْشَاءِ حَدَائِقَ عَامَّةَ وَفَنَادِقَ وَمَسَارِحَ وَمُدُنِ الْعَابِ وَالْإِعْتِنَاءِ بِالْمَعَالِمِ الْأَثَرِيَّةِ.

حَادِي عَشَرَ: إِزْسَاءَ نِظَامٍ لِمَرْكَزِي حَقِيقِي لِلجَمَاعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ عَنِ طَرِيقِ مَنْحِهَا كُلِّ الْوَسَائِلِ وَالصَّلَاحِيَّاتِ الَّتِي تُمَكِّنُهَا مِنَ الْقِيَامِ بِمَهَامِهَا عَلَى أَكْمَلِ وَجْهِ مَا مِنْ شَأْنِهِ إِجْنَابَ عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ الْمُنْطَلِقَةِ مِنْ وَاقِعِ الْمُجْتَمَعِ.

ثَانِي عَشَرَ: الْإِفْتِقَارَ إِلَى الْمَوَارِدِ الْمَالِيَّةِ مُعِيقُ لِسَرِيَانِ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ وَكَذَا عَدَمَ تَحْرُكِ الْخُطَطِ التَّنْمِويَّةِ بِوَتِيرَتِهَا الْمُسَطَّرَةِ، وَعَلَيْهِ يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ اسْتِغْلَالَ مُمْتَلَفِ مَوَارِدِهَا الطَّبِيعِيَّةِ وَالْبَشَرِيَّةِ الَّتِي تَتَوَفَّرُ عَلَيْهَا، لِأَنَّ تَوْفِيرَ الْأَمْوَالِ مِنْ شَأْنِهِ جَعَلَ الْمُخَطَّطَاتِ التَّنْمِويَّةِ تُنْجِزُ فِي وَقْتِهَا الْمُحَدَّدِ وَهَذَا بِدَوْرِهِ يُحْرِكُ عَجَلَةَ التَّنْمِيَةِ نَحْوَ الْأَمَامِ.

ثَالِثَ عَشَرَ: ضَرُورَةَ الْإِعْتِمَادِ عَلَى الْمُفَكِّرِينَ وَأَهْلَ الْإِخْتِصَاصِ وَالْمُخَطِّطِينَ وَالْمُنْفِقِينَ مِنْ ذَوِي الْخِبْرَةِ فِي صِيَاغَةِ الْخُطَطِ التَّنْمِويَّةِ بِمَا يَتَوَافَقُ مَعَ الْوَاقِعِ النِّقَافِيِّ وَالْقِيَمِيِّ فِي الْمُجْتَمَعِ.

رَابِعَ عَشَرَ: ضَرُورَةَ إِشْرَاكَ جَمِيعِ الْمَوَاتِنِينَ فِي عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ لِمَا لِهَذِهِ الْخُطُوةِ مِنْ فَعَالِيَّةٍ فِي جَعْلِ التَّخْطِيطِ يَفُومُ بِمَهَامِهِ، لِأَنَّهُمْ الْأَدْرَى بِمَشَاكِلِهِمْ وَبِمَا يُنَاسِبُهُمْ مِنْ خُطَطٍ.

خَامِسَ عَشَرَ: يَعْتمِدُ التَّخْطِيطُ لِلتَّنْمِيَةِ عَلَى دِرَاسَةِ الْبِنَاءِ الْإِجْتِمَاعِيِّ لِأَيِّ مُجْتَمَعٍ مِنَ الْمُجْتَمَعَاتِ قَبْلَ التَّخْطِيطِ لِمَشْرُوعَاتِ وَبَرَامِجِ التَّنْمِيَةِ، حَيْثُ أَنَّ مُعْظَمَ الْمَشْرُوعَاتِ الَّتِي تُفْشَلُ كَانَ بِسَبَبِ جَهْلِ الْبَاحِثِينَ بِثِقَافَةِ الْمُجْتَمَعِ لِأَنَّ الْمَشْرُوعَ الَّذِي قَدْ يَصْلُحُ لِمُجْتَمَعٍ لَيْسَ بِالضَّرُورَةِ يَصْلُحُ لِمُجْتَمَعٍ آخَرَ خَاصَّةً إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْمَشْرُوعَاتُ مُسْتَوْرَدَةً مِنْ مُجْتَمَعَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي مُسْتَوَاهَا وَثِقَافَتِهَا وَظُرُوفِهَا.

سَادِسَ عَشَرَ: تَجَاوُزَ مَرَحَلَةَ تَجْرِبِ وَأَخْتِيَارِ الْأَفْكَارِ الْعَرَبِيَّةِ وَالتَّبَعِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ فِي عَمَلِيَّةِ الْإِصْلَاحِ وَالتَّنْمِيَةِ وَالتَّغْيِيرِ إِلَى مَرَحَلَةِ الْإِعْتِمَادِ عَلَى الذَّاتِ وَإِنْتِطَاقِ الْإِصْلَاحِ وَالتَّحْدِيثِ مِنْ دَاخِلِ الْمُجْتَمَعِ لَا مِنْ خَارِجِهِ بِالْإِعْتِمَادِ عَلَى الْإِسْتِنْمَارِ الْأَمْثَلِ لِلْمَوَارِدِ وَالْإِمْكَانَاتِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ، وَعَلَيْهِ وَجِبَ النَّفْكَارُ مِنْ أَجْلِ إِبْجَادِ نَظَرِيَّةٍ جَدِيدَةٍ لِلتَّنْمِيَةِ بَعْدَ فُشَلِ مُخْتَلَفِ النِّظَرِيَّاتِ الْعَرَبِيَّةِ، نَظَرِيَّةِ تُحَاكِي وَاقِعِ الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ وَتَعْمَلُ عَلَى إِخْرَاجِهَا مِنْ بَرَاتِنِ التَّخَلُّفِ وَالْفَقْرِ.

سَابِعَ عَشَرَ: إِدْخَالُ تَخْصُّصِ " التَّخْطِيطِ " ضِمْنَ بَرَامِجِ التَّدْرِيسِ فِي الجَامِعَاتِ حَيْثُ يَتِمُّ تَكْوِينِ كَوَادِرِ
وَإِطَارَاتٍ مُتَخَصِّصَةٍ وَمُوَهَّلةٍ فِي مَجَالِ التَّخْطِيطِ المَبْنِيِّ عَلَى الأَسْوَءِ العِلْمِيَّةِ.

ثَامِنَ عَشَرَ: العَمَلُ عَلَى تَطْوِيرِ آليَاتِ التَّخْطِيطِ وَمُسَايَرَةِ التَّطَوُّرَاتِ الحَاصِلَةِ فِي جَمِيعِ المَجَالَاتِ.

— نَحْوُ نَظَرِيَّةٍ جَدِيدَةٍ لِلتَّنْمِيَّةِ —

فِي نِهَائِيَّةِ هَذِهِ الدَّرَاسَةِ نَوَدُّ أَنْ نُشِيرَ أَنَّهُ بَعْدَ الإِطْلَاعِ وَالبَحْثِ المُسْتَمِرِّ فِي مَوْضُوعِ التَّنْمِيَّةِ وَالتَّخْطِيطِ
رَأَيْنَا أَنَّ الكَثِيرَ مِنَ الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ وَرَغْمَ المَوَارِدِ الهَائِلَةِ وَالمُتَنَوِّعَةِ الَّتِي تَتَوَفَّرُ عَلَيْهَا إِلَّا أَنَّهُمَا مَازَالَتَا تُعَانِي
الفَقْرَ وَالتَّخَلُّفَ، وَقَدْ اسْتَعَانَتْ مُنْذُ اسْتِقْلَالِهَا بِبَعْضِ نَظَرِيَّاتِ التَّنْمِيَّةِ الَّتِي جَاءَ بِهَا العَرَبُ مِنْ أَجْلِ التَّقَدُّمِ
وَالتَّحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ، لَكِنْ هَذِهِ النَّظَرِيَّاتِ لَمْ تُحَقِّقِ المُبْتَغَى وَلَمْ تَتِمَّكَّنِ الدُّوَلُ الَّتِي جَرَّبَتْ النَّمَاذِجَ التَّنْمِيَّةِيَّةَ العَرَبِيَّةَ
مِنَ الوُصُولِ إِلَى الأَهْدَافِ المُسَطَّرَةِ فِي مَجَالِ التَّقَدُّمِ وَالتَّنْمِيَّةِ، وَهَذَا مَا دَفَعَنَا لِلتَّسَاوُلِ مَرَّاتٍ عَدِيدَةٍ حَوْلَ
إِمْكَانِيَّةِ هَذِهِ النَّظَرِيَّاتِ فِي تَفْسِيرِ الوَاقِعِ التَّنْمِيَّةِيِّ المُعَاصِرِ فِي مُجْتَمَعَاتِ العَالَمِ الثَّلَاثِ، وَقَدْ كَشَفَ وَاقِعُ أُرْمَةِ
التَّنْمِيَّةِ المُعَاصِرَةِ عَن فَشْلِ هَذِهِ النَّظَرِيَّاتِ فِي مُجْمَلِهَا فِي تَفْسِيرِ الوَاقِعِ وَتَغْيِيرِهِ بِسَبَبِ إِفْتِقَارِهَا الصِّدْقِ
الإِمْبِرِيْقِيِّ وَالكِفَافَةِ النَّظَرِيَّةِ وَهَذَا نَظَرًا لِطَبِيعَةِ نَشْأَةِ هَذِهِ النَّظَرِيَّاتِ وَخُرُوجِهَا مِنْ مُجْتَمَعَاتٍ يَخْتَلِفُ وَاقِعُهَا
تَمَامًا عَن وَاقِعِ مُجْتَمَعَاتِ العَالَمِ الثَّلَاثِ اليَوْمِ، مِمَّا شَجَّعَنَا عَلَى البَحْثِ عَن سَبَبِ عَدَمِ وُجُودِ نَظَرِيَّةٍ لِلتَّنْمِيَّةِ
نَاطِقَةٍ مِنْ رَحِمِ الدُّوَلِ المُتَخَلِّفَةِ بِإِمْكَانِهَا تَخْلِيصَهَا مِنَ التَّخَلُّفِ الَّذِي مَازَالَتْ تُعَانِي مِنْهُ وَتَسْتَدُّ حِدَّتَهُ يَوْمًا بَعْدَ
يَوْمٍ، وَهَذَا بِدَوْرِهِ حَرَكٌ فِينَا ضَرُورَةَ التَّفَكِيرِ الجَادِّ مِنْ أَجْلِ الخُرُوجِ بِنَظَرِيَّةٍ لِلتَّنْمِيَّةِ ثَلَاثِمِ ظُرُوفِ
وَخُصُوصِيَّاتِ الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ وَتَخْتَلِفُ تَمَامًا عَن تِلْكَ الَّتِي وَضَعَهَا المُنْظَرُونَ العَرَبِيُّونَ، وَهَكَذَا وَمُنْذُ اللَّحْظَاتِ
الأُولَى لِإِدَائَةِ كِتَابَةِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ بَدَأْنَا التَّفَكِيرَ فِي إِيجَادِ نَظَرِيَّةٍ لِلتَّنْمِيَّةِ مِنْ إِتْنَاجِنَا تَتِمَّكَّنُ بِفَضْلِهَا الدُّوَلُ
المُتَخَلِّفَةُ مِنَ الخُرُوجِ مِنْ بَوْتَقَةِ التَّخَلُّفِ الَّذِي أَصْبَحَ لَصِيْقًا بِكَثِيرٍ مِنَ الدُّوَلِ وَالتَّحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِيِّ وَالتَّطَوُّرِ الَّذِي
تَشْهَدُ السَّاحَةُ العَالَمِيَّةُ تَنَافُسًا مُنْقَطِعَ النَّظِيرِ حَوْلَهُ هَذِهِ النَّظَرِيَّةِ بَدَأْنَا وَضْعَ اللَّبَنَاتِ الأُولَى لَهَا وَسَنَتَفَرَّغُ لَهَا
بَعْدَ الإِنْتِهَاءِ مِنَ الرِّسَالَةِ.

إِنَّ اسْتِمْرَارَ وُجُودِ الظَّوَاهِرِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ السَّلْبِيَّةِ كَالْفَقْرِ وَالبَطَالَةِ وَسُوءِ عَدَالَةِ تَوَزِيعِ الدَّخْلِ القَوْمِيِّ
يَعْنِي أَنَّ نَظَرِيَّاتِ التَّنْمِيَّةِ الَّتِي تَمَّ تَبْنِيئُهَا لَمْ تُجْدِي نَفْعًا، وَعَلَيْهِ يَجِبُ إِعَادَةُ النَّظَرِ فِي وَضْعِ نَظَرِيَّاتٍ تَنْطَلِقُ
مِنَ وَاقِعِ الدُّوَلِ النَّامِيَّةِ نَفْسَهَا وَتَعْمَلُ عَلَى مُكَافَحَةِ ظَوَاهِرِ التَّخَلُّفِ كَالْفَقْرِ المُطْلَقِ وَتَلْبِيَّةِ حَاجَاتِ السُّكَّانِ
الأَسَاسِيَّةِ وَفِي نِهَائِيَّةِ الأَمْرِ يُمَكِّنُ القَوْلُ أَنَّهُ وَلِحَدِّ السَّاعَةِ لَمْ تُوجَدْ نَظَرِيَّةٌ شَامِلَةٌ وَمُتَكَامِلَةٌ لِلتَّنْمِيَّةِ فَمُخْتَلَفٌ

نظريات التنمية الاقتصادية وغيرها من التي عالجت موضوع التنمية هي في واقع الأمر لا تعدو أن تكون نظريات جزئية تكمل بعضها بعضاً أحياناً وتتعارض فيما بينها أحياناً أخرى.

كما لاحظنا أن عملية التنمية عملية معقدة ومتشابكة ومتراصة تضاربت حولها الآراء وفُسرَت بالعديد من النظريات، ولكن لم تحقق المطلوب وبالتالي أصبح من الأهمية بمكان إذا أردنا تحقيق النجاح لجهود التنمية في البلدان النامية علينا أولاً فهم الواقع التاريخي والواقع المعاصر الذي تعيشه هذه البلدان وصولاً إلى نظرية قادرة على تشخيص الواقع المتخلف وتفسيره للوصول إلى الأسلوب أو الأساليب الملائمة للتطبيق. ففي سياق البحث عن نظرية ثلاثم واقع البلدان النامية أصبحت الخصائص التاريخية نهجاً وطريقاً للتطوير للواقع الاجتماعي، يجب اتخاذ الواقع كأساس لإنتقاء المفاهيم التي تتلاءم معه.

لذلك وفي الظروف المتسارعة التي تعرفها جميع دول العالم وجب التفكير بجديّة من أجل إيجاد نظرية للتنمية وذلك عن طريق دراسة كل الظروف والإمكانيات التي تتوفر عليها كل دولة من الدول النامية من أجل الخروج بنظرية مواكبة وملائمة، وهذا من أجل الخروج من دائرة التخلف إلى عالم التقدم والتطور. فواقع التنمية في العالم الثالث اليوم يفرض على النظرية السوسولوجية ضرورة إجراء تعديلات جوهرية تتلاءم مع طبيعة الواقع الجديد الذي يميز بالتغيير السريع والذي يفرز نوعية جديدة من المشاكل والقضايا والتحديات.

إن النظريات الكبرى التي تُدير ظهرها لكل جوانب الواقع وتخلق في عالم الأفكار والمثاليات تبتعد كل البعد عن البحث في المشكلات الاجتماعية داخل سياقها البنائي والتاريخي ومن ثم تعجز عن فهم حركة التاريخ وإن إغفالها لواقع العالم الثالث وقضايا تغييره ومشاكله وتحدياته لن يؤدي إلا إلى مزيد من القلق والحيرة... وإن المجال مَفْتُوحٌ للتطوير والبحث في التنمية من أجل الخروج بنظرية ثلاثم وتصلح للعالم الثالث.

تثويه:

في إطار إنجاز هذه الدراسة كان من المخطط أن تقوم الباحثة برحلات علمية إلى كل من الإمارات وتركيا وماليزيا من أجل الوفوف عن كتب على درجة التطور التي وصلت إليها هذه الأمم بفضل التخطيط العلمي المحكم، كما تم برمجة لقاء مع كل من الدكتور مهاتير محمد والرئيس رجب طيب أردوغان من أجل التحدث عن تجربتيهما التخطيطية التي حققت لدولتيهما قفزة تنموية منقطعة النظير يشاهدها العالم عن كتب ولقد أجرت الباحثة عدة محاولات من أجل تحقيق هذا المبتغى حتى أنه قدمت ملف التريص ثلاث محاولات طيلة ثلاث سنوات متتالية لكن كل المحاولات باءت بالفشل وكل الاتصالات لم توصل إلى الغرض المطلوب كما تم التوجه إلى السفارات الثلاث (سفارة تركيا، سفارة الإمارات، سفارة ماليزيا) من أجل إعطاء الدراسة صبغة واقعية... ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن.

- المقابلات:

- يوم الثلاثاء 13 جوان 2017 على الساعة 12:00 في المصلحة التقنية لبلدية الشلف إجراء مقابلة مع بعض أعضاء لجنة المصلحة وقد طرحت عليهم أسئلة تخدم الفرضيات:

- عملية التخطيط إما أن تكون على مستوى الولاية أو البلدية.

- القائمين على عملية التخطيط هم أناس ذوي كفاءات علمية في مختلف التخصصات (مهندسون في الري، في الفلاحة، في البناء... إلخ) وليسوا مختصين في مجال التخطيط.

- أي مشروع صغير مهما كان (مثلاً مشروع تعبيد الطرق أو توصيل الماء) لا يتم المضي في عملية الإنجاز إلا بعد مصادقة المجلس حيث تكون هناك مداوات ثم إذا تم القبول تنطلق الأشغال الميدانية.

- تم يوم الخميس 15 جوان 2017 على الساعة 10:30 صباحاً مقابلة بعض الموظفين في المصلحة التقنية الخاصة بالتنمية المحلية وتم طرح بعض الأسئلة بما يخدم الفرضيات المقترحة:

- فيما يخص المشاريع أجاب المستجوبون أنه لا توجد مشاريع بدون تخطيط، فالتخطيط يسبق أي عمل وكل مشروع يقوم به متخصصون حسب الجهة التي ينتمي إليها (مثلاً مشروع للمياه يقوم به مهندس في المياه وهكذا...) كما تقوم البلدية بتسيير مشاريع في إطار مختلف البرامج والتي هي:

أ- التمويل الذاتي: مشاريع ممولّة من طرف ميزانية البلدية.

ب- مشاريع ممولّة من طرف ميزانية الولاية: عن طريق المديرية وهنا تدخل المركزية واللامركزية

- تم يوم 18 جوان 2017 على الساعة 11:00 إجراء اللقاء الثاني مع أعضاء من المصلحة التقنية ببلدية الشلف:

بالنسبة لعملية التخطيط فقد أجاب المبحوثون أن هناك لجنة ولأية متخصصة تقوم بعملية التخطيط من مختلف المديرية المتواجدة في الولاية. فمثلاً بالنسبة للمشاريع التي يتم من خلالها استغلال الأراضي يتم إدراجها ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية (pdau). وتتم المصادقة أو عدم المصادقة عليه على المستوى العالي.

- يوم 19 جوان 2017م على الساعة: 11:00 صباحاً أجريت مقابلة مع أعضاء في المجلس

الشعبي البلدي لبلدية تنس وتم طرح أسئلة عن التخطيط وعن الإمكانيات السياحية للبلدية.

- يوم 21 جوان 2017م على الساعة: 14:00 زوالاً أجريت الزيارة الثانية لبلدية تنس من أجل مقابلة بعض الأعضاء والموظفين في المصلحة التقنية.

- يَوْمَ 25 جَوَانَ 2017م عَلَى السَّاعَةِ 10:00 أُجْرِيَتْ زِيَارَةٌ لِمِينَاءِ تَنَسُّ التَّجَارِي وَتَمَّتْ الْمُقَابَلَةُ مَعَ بَعْضِ التَّقْنِيِّينَ وَالذِّينَ طُرِحَتْ عَلَيْهِمُ أَسْئَلَةٌ بِخُصُوصِ المِينَاءِ.
- يَوْمَ 28 جَوَانَ 2017م عَلَى السَّاعَةِ: 13:00 كَانَتْ الزِّيَارَةُ الأُخْرَى لِلِمِينَاءِ التَّجَارِي وَمُحَاوَلَةُ التَّعْرِفِ عَلَى المَرَافِقِ الَّتِي يَحْتَوِيهَا وَطَرِيقَةَ العَمَلِ عَنِ قُرْبٍ.

المرآة

- قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- 1- إبراهيم عبد الهادي المليجي ومحمد محمود مه دلي، التخطيط للتنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.
- 2- إبراهيم عثمان وقبس الثوري، التغيير الاجتماعي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ط2.
- 3- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، 2009.
- 4- إحسان حفطي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.
- 5- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1987.
- 6- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1993.
- 7- أحمد شاهين وصالح محمد عبد الحميد، الإعلام والتنمية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ط1.
- 8- أحمد عبد الرؤوف درويش، قضايا التنمية في الدول النامية، دار الوفاء لادن للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2013، ط1.
- 9- أحمد عبد الفتاح ناجي، التخطيط للتنمية في الدول النامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2011.
- 10- أحمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمد، الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، 2010.
- 11- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 12- إسماعيل فيرة وعلي غرابي، في سوسولوجيا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 13- ثروت محمد شلبي، تنمية اجتماعية - برنامج دراسة المجتمع - المستوى الأول فصل دراسي ثاني، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، 1999.
- 14- حجازي سعيد أبو غانم، تخطيط وإدارة النشاط والحملات الإعلامية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ط1.
- 15- حسين تبسلي وعمر أوزباي، رجب طيب أردوغان قصة زعيم، ترجمة: طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ط1.
- 16- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التخطيط: مدخل اقتصادي اجتماعي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010.

- 17- خَالِدٌ مُحَمَّدٌ غَازِي، الطُّوفَان... مَا بَعْدَ الْعَوْلَمَةِ صِنَاعَةُ الْإِعْلَامِ وَتَحَوُّلُ السُّلْطَةِ، وَكَالَةُ الصَّحَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ (النَّاشِرُونَ)، الْحِيزَةُ، ج م ع، 2015.
- 18- رَابِحٌ كَعْبَاش، سُوسْيُولُوجِيَا التَّنْمِيَّةِ، مَخْبَرُ عِلْمِ اجْتِمَاعِ الْإِتِّصَالِ لِ لِهَتْحِ وَالْتَّرْجَمَةِ، جَامِعَةُ مَنُثُورِي، قَسْنُطِينَةُ، 2007.
- 19- رَشَادٌ أَحْمَدُ عَبْدُ اللَّطِيفِ، أَسَالِيبُ التَّخْطِيطِ لِلتَّنْمِيَّةِ، الْمَكْتَبَةُ الْجَامِعِيَّةُ، الْإِسْكَنْدَرِيَّةُ، 2002.
- 20- رَشَادٌ أَحْمَدُ عَبْدُ اللَّطِيفِ، التَّنْمِيَّةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ فِي إِطَارِ مِهْنَةِ الْخِدْمَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، دَارُ الْوَفَاءِ لِدُنْيَا الطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، الْإِسْكَنْدَرِيَّةُ، 2010، ط1.
- 21- رَشَادٌ أَحْمَدُ عَبْدُ اللَّطِيفِ، تَنْمِيَّةُ الْمُجْتَمَعِ الْمَحَلِّيِّ، دَارُ الْوَفَاءِ لِدُنْيَا الطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، الْإِسْكَنْدَرِيَّةُ، 2007، ط1.
- 22- سَامِي الشَّرِيفِ، التَّخْطِيطُ الْإِعْلَامِيُّ الْأَسْوَاسُ وَالْمَفَاهِيمُ، دَارُ النَّهْضَةِ الْعَرَبِيَّةِ، 2013، ط3..
- 23- سَامِي مُصْطَفَى كَامِلُ زَيْدٌ، حَنْمِيَّةُ التَّخْطِيطِ الْاجْتِمَاعِيِّ، الْمَكْتَبُ الْجَامِعِيُّ الْحَدِيثِ، الْإِسْكَنْدَرِيَّةُ، 2013، ط1.
- 24- سَعَادُ نُورُ الدِّينِ، السُّكَّانُ وَالتَّنْمِيَّةُ (مُقَارَبَةُ سُوسْيُولُوجِيَا تَنْمِيَّةِ)، دَارُ الْمَنْهَلِ اللَّبْنَانِيِّ، لُبْنَانُ، 2010، ط1.
- 25- سُهَيْرُ لُطْفِي، التَّنْمِيَّةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ وَجَرَائِمُ الْمَالِ الْعَامِ 1952-1971، دَارُ النَّهْضَةِ الْعَرَبِيَّةِ، الْقَاهِرَةُ، 1978.
- 26- طَارِقُ السَّيِّدِ، عِلْمُ اجْتِمَاعِ السُّكَّانِ، مُؤَسَّسَةُ شَبَابِ الْجَامِعَةِ، الْإِسْكَنْدَرِيَّةُ، 2008.
- 27- طَلَعَتْ مُصْطَفَى السَّرُوجِي وَأَخْرُوعُونَ، التَّنْمِيَّةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ الْمِثَالُ وَالْوَاقِعُ، مَرْكَزُ نَشْرِ وَتَوْزِيعِ الْكِتَابِ الْجَامِعِيِّ، جَامِعَةُ حَلُوانِ، 2001.
- 28- طَلَعَتْ مُصْطَفَى السَّرُوجِي، التَّخْطِيطُ الْاجْتِمَاعِيُّ نَظَرِيَّاتٌ وَمَنَاهِجٌ، الْمَكْتَبُ الْجَامِعِيُّ الْحَدِيثِ، الْإِسْكَنْدَرِيَّةُ، دَيْسَمْبَرُ 2012، ط1.
- 29- طَلَعَتْ مُصْطَفَى السَّرُوجِي، التَّنْمِيَّةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ مِنَ الْحَدَاثَةِ إِلَى الْعَوْلَمَةِ، الْمَكْتَبُ الْجَامِعِيُّ الْحَدِيثِ، الْإِسْكَنْدَرِيَّةُ، 2012.
- 30- عَاطِفُ عَدْلِي الْعَبْدُ وَنُهَى عَاطِفُ الْعَبْدُ، الْإِعْلَامُ التَّنْمِيَّةِيُّ وَالتَّغْيِيرُ الْاجْتِمَاعِيُّ - الْأَسْوَاسُ النَّظَرِيَّةُ وَالنَّمَاذِجُ التَّطْبِيقِيَّةُ - دَارُ الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ، 2007، ط5.
- 31- عَبْدُ الْعَزِيزِ جَابِرُ مُحَمَّدٌ، عَوَامِلُ التَّغْيِيرِ الْاجْتِمَاعِيِّ فِي الْمَنْظُورِ الْإِسْلَامِيِّ، الدَّارُ الْعَالَمِيَّةُ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، 2011، ط1.
- 32- عَبْدُ اللَّهِ سَاقُورُ، مَحَاضِرَاتُ فِي التَّنْمِيَّةِ بِالْمُشَارَكَةِ، مَنُشُورَاتُ جَامِعَةِ بَاجِي مُخْتَارُ، عَنَابَةُ، 2007-2008.
- 33- عَبْدُ اللَّهِ عَطُوي، السُّكَّانُ وَالتَّنْمِيَّةُ الْبَشَرِيَّةُ، دَارُ النَّهْضَةِ الْعَرَبِيَّةِ، بَيْرُوتُ، 2004، ط1.
- 34- عَبْدُ الْهَادِي الْجَوْهَرِيُّ، الْمَنْظُورُ التَّنْمِيَّةِيُّ، الْمَكْتَبُ الْجَامِعِيُّ الْحَدِيثِ، الْإِسْكَنْدَرِيَّةُ، 2008.

- 35- عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
- 36- عثمان محمد غنيم، الاتجاهات الحديثة في التخطيط، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 37- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دت، دط.
- 38- عيسى محمود الحسن، الإعلام والتنمية، دار زهران، عمان، 2009.
- 39- غازي سلطان فلاح القبلان، تنمية المجتمع المحلي والعوامل المؤثرة على قرارات الحكام الإداريين، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ط1.
- 40- فاروق أحمد مصطفى، التنمية المستدامة والسياحية- دراسة أنثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.
- 41- ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو، مدخل إلى التخطيط والتنمية الإجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014، ط2.
- 42- محسن عبد الحميد أحمد، دور البحوث الإجتماعية في التخطيط للتنمية، جامعة نايف، 1988.
- 43- محمد الخوالدة وآخرون، التربية والمجتمع والتنمية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ط1.
- 44- محمد السيد عبد السلام، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دار المعرفة، الكويت، العدد 50، 1982.
- 45- محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، مج 15.
- 46- محمد عاطف عيث ومحمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الإجتماعي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.
- 47- محمد عاطف عيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 48- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- 49- محمد عبد الفتاح محمد، الأسس النظرية للتنمية الإجتماعية في إطار الخدمة الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.
- 50- محمد نبيل جامع، إجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
- 51- مريم أحمد مصطفى، دراسات في التغيير والتنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.
- 52- مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1987.
- 53- مصطفى جازي، التخلف الإجتماعي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2005، ط9.

- 54- المَعهد العَرَبِي لِلتَّخْطِيطِ بِالْكُوَيْتِ، التَّخْطِيطُ الإِسْتِرَاتِيجِي لِلتَّنْمِيَةِ، سِلْسِلَةٌ دَوْرِيَّةٌ تُعْنَى بِقَضَايَا التَّنْمِيَةِ فِي الدَّوَلِ العَرَبِيَّةِ، العَدَدُ مِئَةٌ، يُونِيو/حزيران 2012، السَّنَةُ 11.
- 55- مُورَة عَبَّاس، التَّنْمِيَةُ البَشَرِيَّةُ فِي دَوْلَةِ الإِمَارَاتِ 1971-1994، مَنشُورَاتُ المُجْمَعِ التَّقَافِي، 1996، ط1.
- 56- مُوسَى خَمِيْس، مَدخَلٌ إِلَى التَّخْطِيطِ، دَارُ الشُّرُوقِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ، عَمَّان، الأُرْدُن، 1999.
- 57- نَاصِر دَادِي عَدُون وَشُعَيْب شَنُوف، الحَرَكَيةُ الإِقْتِصَادِيَّةُ فِي الدَّوَلِ التَّامِيَّةِ بَيْنَ عَالَمِيَّةِ مَالِكِ بِنِ نَبِيٍّ وَالعَوْلَمَةِ العَرَبِيَّةِ، دَارُ المُحَمَّدِيَّةِ العَامَّةِ، الجَزَائِر، 2003.
- 58- نَاصِر دَادِي عَدُون، إِقْتِصَادُ المُؤَسَّسَةِ لِلطَّلَبَةِ الجامِعِيِّينَ، جَامِعَةُ الجَزَائِرِ، دَارُ المُحَمَّدِيَّةِ العَامَّةِ، الجَزَائِر، ط2.
- 59- نُحْبَةُ مِّنْ أَسَاتِدَةِ عِلْمِ الإِجْتِمَاعِ، عِلْمُ الإِجْتِمَاعِ المُجْتَمَعَاتِ الجَدِيدَةِ، كُليَّةُ الآدَابِ جَامِعَةُ الإسْكَندَرِيَّةِ، دَارُ المَعْرِفَةِ الجامِعِيَّةِ، الإسْكَندَرِيَّةِ، 2007.
- 60- هِنَاءُ حَافِظِ بَدَوِي، التَّخْطِيطُ الإِجْتِمَاعِي وَالسِّيَاسَةُ الإِجْتِمَاعِيَّةُ فِي مِهْنَةِ الخِدْمَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ، المَكْتَبُ الجامِعِي الحَدِيثِ، الإسْكَندَرِيَّةِ، 2003.
- 61- وِفَاءُ زَكِي إِبرَاهِيمِ، دَوْرُ السِّيَاحَةِ فِي التَّنْمِيَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ دِرَاسَةٌ تَقْوِيْمِيَّةٌ لِلقُوَى السِّيَاحِيَّةِ، المَكْتَبُ الجامِعِي الحَدِيثِ، الإسْكَندَرِيَّةِ، 2006.
- ثَانِيًا: كُتُبُ المَنْهَجِيَّةِ:
- 62- إِبرَاهِيمُ أِبْرَاش، المَنْهَجُ العِلْمِي وَتَطْبِيقَاتُهُ فِي العُلُومِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ، دَارُ الشُّرُوقِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ، عَمَّان، 2009.
- 63- أَحْمَدُ عِيَّاد، مَدخَلٌ لِمَنْهَجِيَّةِ البَحْثِ الإِجْتِمَاعِي، دِيوَانُ المَطْبُوعَاتِ الجامِعِيَّةِ، الجَزَائِر، 2006.
- 64- سَعِيدُ سَبْعُون، الدَّلِيلُ المَنْهَجِي فِي إِعْدَادِ المُذْكَرَاتِ وَالرِّسَالِ الجامِعِيَّةِ فِي عِلْمِ الإِجْتِمَاعِ، دَارُ القَصْبَةِ لِلنَّشْرِ، 2012، ط2.
- 65- طَاهِرُ حَسُو الزِّيَّارِي، أُسَالِيبُ البَحْثِ العِلْمِي فِي عِلْمِ الإِجْتِمَاعِ، مَجْدُ المُؤَسَّسَةِ الجامِعِيَّةِ لِلدِّرَاسَاتِ وَالتَّوْزِيْعِ وَالتَّوْزِيْعِ، بِيروَت، ط1، 2011.
- 66- طَهْ حَمِيدُ حَسَنِ العَنْبُكِي وَنَرَجِسُ حُسَيْنِ زَايِرِ العُقَابِي، أُصُولُ البَحْثِ العِلْمِي فِي العُلُومِ السِّيَاسِيَّةِ، دَارُ الأُمَّةِ، العِرَاق، 2015، ط1.
- 67- مَانِيُو جِيدِير، مَنْهَجِيَّةُ البَحْثِ (دَلِيلُ البَاحِثِ المُبْتَدِئِ فِي مَوْضُوعَاتِ البَحْثِ وَرِسَالِ المَاجِسْتِيرِ وَالدُّكْتُورَاهِ)، تَرْجَمَةٌ: مَلَكَةُ أَبِيض، د د ن، د ط، د ت.
- 68- مُحَمَّدُ عُبَيْدَاتُ وَآخَرُونَ، مَنْهَجِيَّةُ البَحْثِ العِلْمِي القَوَاعِدِ وَالمَرَاجِلِ وَالتَّطْبِيقَاتِ، دَارُ وَاثِلِ لِلطَّبَاعَةِ وَالتَّوْزِيْعِ، 1999، ط2.

69- مُحَمَّدٌ مُنِيرٌ حِجَابٌ، الأُسُسُ العِلْمِيَّةُ لِكِتَابَةِ الرِّسَائِلِ الجَامِعِيَّةِ، دَارُ الفَجْرِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، القَاهِرَةُ 2007، ط4.

70- مُحْيِي مُحَمَّدٌ مَسْعَدٌ، كَيْفِيَّةُ كِتَابَةِ الأَبْحَاثِ وَالإِعْدَادِ لِلْمَحَاضِرَاتِ، المَكْتَبُ العَرَبِي الحَدِيثُ، 2000 ط2.

71- مَرْوَانُ عَبْدِ المَجِيدِ إِبرَاهِيمَ، أُسُسُ البَحْثِ العِلْمِيِّ لِإِعْدَادِ الرِّسَائِلِ الجَامِعِيَّةِ، مُؤَسَّسَةُ الوِرَاقِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، عَمَّانَ، 2000، ط1.

72- مَعْنُ خَلِيلُ عُمَرَ، مَنَاهِجُ البَحْثِ فِي عِلْمِ الإِجْتِمَاعِ، دَارُ الشُّرُوقِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، عَمَّانَ، 2004، ط1.

73- مُحْسِنُ أَحْمَدُ الخَضِيرِي وَمُحَمَّدُ عَبْدِ العَنِيِّ مُعَوَّضٌ، الأُسُسُ العِلْمِيَّةُ لِكِتَابَةِ رَسَائِلِ المَاجِسْتِيرِ وَالدُّكْتُورَاهِ، مَكْتَبَةُ الأَنْجُلُو مِصْرِيَّةِ، القَاهِرَةُ، 1992.

ثَالِثًا: مَرَاجِعٌ مُتَرْجَمَةٌ:

74- شَارِلُ بِنْلَهَائِمِ، النُّخْطِيطُ وَالتَّنْمِيَّةُ، تَرْجَمَةٌ: إِسْمَاعِيلُ صَبْرِي عَبْدِ اللّهِ، دَارُ المَعَارِفِ، 1966.

75- طُونِي بِنِينِتِ وَأَخْرُونُ، مَفَاتِيحُ إِصْطِلَاحِيَّةٍ جَدِيدَةٍ- مُعْجَمُ مُصْطَلَحَاتِ الثَّقَافَةِ وَالمُجْتَمَعِ، تَرْجَمَةٌ: سَعِيدُ الغَانِمِي، المُنْظَمَةُ العَرَبِيَّةُ لِلتَّرْجَمَةِ، بِيْرُوتَ، 2010، ط1.

76- مُورِيسُ أَنْجْرَسُ، مَنَهْجِيَّةُ البَحْثِ العِلْمِيِّ فِي العُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ، تَرْجَمَةٌ: بُوزِيدُ صَحْرَاوِي وَأَخْرُونُ، دَارُ القَصَبَةِ لِلنَّشْرِ، ط2.

رَابِعًا: الرِّسَائِلُ الجَامِعِيَّةُ:

77- حِيْزِيَّةُ حَاجِ اللّهِ، "الإِسْتِثْمَارَاتُ السِّيَاحِيَّةُ فِي الجَزَائِرِ"، مُذَكَّرَةٌ مَاجِسْتِيرِ، كُليَّةُ العُلُومِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالعُلُومِ النِّسْبِيَّةِ، قِسْمُ العُلُومِ الإِقْتِصَادِيَّةِ (تَخْصُصُ نُقُودَ مَالِيَّةٍ وَبُنُوكَ) جَامِعَةُ سَعْدِ دَحْلَبِ، البَلِيدَةِ، مَآي 2006.

78- عَبْدِ اللّهِ سَافُورُ، "التَّوْجُّهَاتُ الأَيْدِيُولُوجِيَّةُ وَالمُنْطَلَقَاتُ النَّظْرِيَّةُ لِلتَّنْمِيَّةِ المُخَطَّطَةِ فِي الجَزَائِرِ"، رِيسَالَةٌ مَاجِسْتِيرِ فِي عِلْمِ الإِجْتِمَاعِ، عَنَابَةٌ، 1993.

خَامِسًا: مُدَاخَلَاتُ مُلْتَقِيَاتِ:

79- بَلْقَاسَمُ سَفْيَانُ وَحَوَاسُ صَلَاحُ، "دَوْرُ التَّنْظِيمِ الإِدَارِيِّ المَحَلِّيِّ فِي التَّنْمِيَّةِ المَحَلِّيَّةِ"، وَرَقَةٌ بَحْثِيَّةٌ مُقَدَّمَةٌ لِلمُلْتَقَى الدُّوْلِيِّ: "الْيَاتُ تَطْوِيرُ أَدَاءِ الإِدَارَةِ المَحَلِّيَّةِ وَدَوْرَهَا فِي تَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ المَحَلِّيَّةِ المُسْتَدَامَةِ"، كُليَّةُ

العُلُومِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالتَّجَارِيَّةِ وَالعُلُومِ النِّسْبِيَّةِ، جَامِعَةُ البَلِيدَةِ، الجَزَائِرِ، 2- 3 جَوَانِ 2014.

80- بُورِيبُ حَدِيدِجَةُ، "النَّمُودَجُ التَّنْمُوِي المَالِيْزِي: المُنْطَلَقَاتُ، الوَاقِعُ وَالتَّحْدِيَّاتُ المُسْتَقْبَلِيَّةُ"، وَرَقَةٌ بَحْثِيَّةٌ مُقَدَّمَةٌ لِلمُلْتَقَى الدُّوْلِيِّ حَوْلَ: مُقَوِّمَاتُ تَحْقِيقِ التَّنْمِيَّةِ المُسْتَدَامَةِ فِي الإِقْتِصَادِ الإِسْلَامِيِّ، جَامِعَةُ قَالْمَةِ،

الجَزَائِرِ، يَوْمِي 3- 4 دِيْسَمْبَرِ 2012.

81- توفيق بج بج، "صناعة السياحة بالجزائر- التجربة والتحديات"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الإستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، يومي 26-27 نوفمبر 2014.

82- صليحة عشي ووردة شيبان، "دور المرأة في التنمية السياحية- تجارب دولية عربية مختارة- ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول تمكين المرأة وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، جامعة لونيبي علي 2 البلدة، يومي 8-9 مارس 2015.

83- ضامر وليد عبد الرحمن، "إشكالية الثقافة والسكان والتنمية قراءة في النمو السكاني وعملية التنمية"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول حول المعوقات الثقافية للتنمية في الجزائر، الشلف، نوفمبر 2015.

84- قرزير محمود، "واقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية"، ورقة بحثية في الملتقى الوطني حول: "تدخل الدولة عن طريق البرامج والمخططات من أجل تطوير قطاع السياحة"، جامعة باتنة، 2002.

85- فعيد لطيفة وحنيش فنجي، "مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني الأول حول تمكين المرأة وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة البلدة 2، يومي 8-9 مارس 2015.

86- ميمون طاهر، "معيقات المشاركة الشعبية في التنمية المحلية"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2004.

سادسًا: المجلات والدوريات:

87- بزنامج دراسات التنمية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي الإدارة العامة للتنمية البشرية، سلسلة التخطيط من أجل التنمية بالتعاون مع رابطة الجامعيين كلية الهندسة والتكنولوجيا، جامعة بيزيريت، الخليل، العدد 3.

88- بن شعيب نصر الدين وشريف مصطفى، "الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الباحث، عدد 10، السنة 2012.

89- عبد الحافظ الصاوي، "قراءة في تجربة ماليزيا التنموية"، مجلة الوعي الإسلامي، دولة الكويت، العدد 451، الشهر 5، السنة 3.

90- عبد الرحمن محمد الحسن، "دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان"، مجلة الباحث، عدد 13، 2013.

91- فريق علمي بمكتب الريادة للتطوير تحت إشراف: عصام بن يحي الفيلالي، التخطيط الإستراتيجي للدول، سلسلة إصدارات نحو مجتمع المعرفة، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار 29.

92- مُصْطَفَى جَلِيلِ إِبرَاهِيمِ، " آليات التَّئْمِيَةِ المَكَانِي بَيْنَ النُّظَرِيَةِ وَالتَّطْبِيقِ"، مَجَلَّةُ دِيَالِي، العَدَدُ 40، جَامِعَةُ بَغْدَادِ، المَعْهَدُ العَالِي لِلتَّخْطِيطِ الحَضَرِيِّ وَالإِقْلِيمِيِّ، 2009.

93- نَادِيَةُ فَاضِلِ وَعَبَّاسِ فَضْلِيِّ، التَّجْرِبَةُ التَّئْمِيَّةُ فِي مَالِيزِيَا مِنْ العَامِ 2000-2010، دِرَاسَاتُ دَوْلِيَّةُ، العَدَدُ 54.

سَابِعٌ: أَوْزَاقُ بَحْثِيَّةٌ وَتَقَارِيرُ:

94- تَقْرِيرُ الأُمَّمِ المُتَّحِدَةِ عَنِ الدَّوْرَةِ الثَّامِنَةِ وَالْأَرْبَعِينَ 11 نَيْسَانَ/ أْبْرِيْلَ 2014 وَ 13-17 نَيْسَانَ/ أْبْرِيْلَ، لَجَنَةُ السُّكَّانِ وَالتَّئْمِيَّةِ، نِيُيُورْكَ، 2010.

95- عَبْدُ الخَبِيرِ مَحْمُودُ عَطَا مَحْرُوسُ، تَجْرِبَةُ الإِدَارَةِ وَالتَّئْمِيَّةِ المَحَلِّيَّةِ فِي مُحَافِظَةِ قَنَا، وَرَقَّةُ بَحْثِيَّةٌ مُقَدِّمَةٌ لِمُؤْتَمَرِ تَجَارُبِ الإِدَارَةِ وَالتَّئْمِيَّةِ المَحَلِّيَّةِ فِي مُحَافِظَاتِ جُمْهُورِيَّةِ مِصْرَ العَرَبِيَّةِ، 25-26 مَايُو 2008. ثَامِنًا: مَرَاجِعُ أْجَنِبِيَّةُ:

1- A, Edward.D, Jones, Community and Community Development, Mouton, the hague paric, 1975.

2- Joseph, Wheeler, development cooperation in the 1910,s, organization or economic and development, ecemlue, 1989.

3-JEEN, Lagasse,T,H,Community Development in Manitiba in Human Organization vol.24, winter, 1965, No.4.

4-LUCY Mair, Anthropology and development Macmillan press.London, 1984.

5- .S. K. Kin, Social Planning and Community Organization; Community Development, In Encyclopedia of Social Work, (N.Y.NAS W 1971N.

6- VOTH :ED " AN evaluation of community development programs in ILLENOIS, social forces, vol,53N 4 USA, juin,1975.

7- United Nations Development E.293, Twentieth Report of Administrative Committee on Corrodination to the Economic and Social Council,1956.

8- UN, seminar on housing and community improvement in Asia and East, New Delhi, India, 1955.

تاسعًا: مقالات على شبكة الإنترنت:

- 1- النُّمو السُّكاني والنُّمِّيَّة الإقْتِصَادِيَّة، إِتِّحَاد تَنْظِيم الأُسْرَة يوم 15 مايو 2010
www.resourcecrisis.com.population-growth16-4
- 2- أَحْمَد عَلِي عَبْد الصَّادِق وَأَخْرُون، السُّكَّان والنُّمِّيَّة: النُّظْرِيَّة وَالْوَاقِع،
www.scribd.com/doc/79962449
- 3- هَاشِم نَعْمَة، مُلَاحَظَات فِي السُّكَّان والنُّمِّيَّة، الحِوَار المُتَمَدِّن، العَدَد 1008، تَارِيخ 2004/11/5
www.alhewar.org/debat/show.art.asp.aid:26092
- 4- مُحَمَّد عَبْد الله المَعْرَبِي، النُّمِّيَّة والسُّكَّان، www.hrdiscussion.com/hr14766.html
- 5- مَرْكَز الرِّوَابِط لِلْبُحُوثِ وَالدِّرَاسَاتِ الإِسْتِرَاتِيْجِيَّة، " دَوْلَة الإِمَارَات: قِصَّة نَجَاح جَمَعَت عِبْقَرِيَّة
الإِنْسَان وَمِيْزَة المَكَان 10 فِبرَايِر 2016 ، rawabetcenter.com/archives/20363
- 6- إِنْجَازَات تُرْكِيَا فِي عَشْرِ سَنَوَات، 2013/10/19، <https://alwatan.wordpress.com/2013/10/19>
- 7- نَهْضَة مَالِيْزِيَا ، <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- 8- تُرْكِيَا بُوَسْت ، www.turkey-post.net/p-167361
- 9- الإقْتِصَاد فِي دَوْلَة الإِمَارَات ، <https://www.vision2011.ae/ar/national-government.ae/economy>
- 10- نَبْذَة عَن دَوْلَة الإِمَارَات العَرَبِيَّة ، <https://www.cpc.gov.ae/ar-ae/theuae/pages/aboutUAE.aspx>
- 11- الإِمَارَات العَرَبِيَّة المُتَّحِدَة ، <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- 12- الإِمَارَات الأُولَى عَرَبِيَا، تَارِيخ النُّشْرَة: الإِثْنِيْن 09 يَنَايِر 2012 ،
www.alittihad.ae/details.phpaid:2633ofy=2012ofarticle=full

الملاحق

الوضعية المالية و الفيزيائية للمخطط التنموي لبلدية الشلف
موقوفة بتاريخ 2017/03/20

1- مدونة المشاريع المسجلة:

1- الوضعية الرقمية:

29	مجموع العمليات
----	----------------

أ- حسب السنة:

السنة	عدد العمليات	العمليات المتوقفة	العمليات قيد الإنجاز	العمليات منتهية
2012	00	00	00	00
2013	02	00	00	02
2013 التكميلي	10	01	01	08
2014	03	01	00	02
2015	14	05	05	04
المجموع	29	07	06	16

الملحق (أ)

الجدول: (01)



الوضعية المالية:

لعمليات المتوقفة وعددها سبعة عمليات (07)

م	نسبة العملية	رخصة البرنامج	سنة التسجيل	مؤسسة الإنجاز	العدد التعاقدية	الالتزامات	تاريخ الإطلاق	النسبة المئوية	المبلغ المستفاد 2016/12/31	القروض الممنوحة	المبلغ المستفاد الإجمالي	بقي الاستهلاك	التمديد	الملاحظات
				عربية بوجلطية	02 شهرين	7.359.300.00	2016/04/17	30	1.943.063.60		1.943.063.60	5.416.936.40	26	تم وضع الاتفاقية على علق المقاول
			2015											تم إعادة الاعلان عن مناقصة تقييد العروض 2017/03/20
			2013 (الترويحية التكميلية)	بن زعيبة معمر	03 شهر	18.948.384.00	2015/09/16 2015/09/17 2016/03/06 2016/03/16 2016/07/27 2016/10/09	98	12.527.204.08		12.527.204.08	6.822.795.92	65	تشغيل متوقفة في انتظار إنجاز الإنارة العمومية من طرف مقاولا لخرى
			2015	بلعوش محمد	شهرين	20.410.650.00	2016/05/24 2016/07/10 2016/10/23 2016/10/27	20	5.737.071.60		5.737.071.60	5.737.071.60		تشغيل متوقفة في انتظار الانتهاء من تشغيل الربط بالطاقة الكهربائية ذات الضغط العالي من طرف مؤسسة 'كوسيدفر'
			2014	بن زعيبة	03 شهر	30.923.100.00	2016/02/28 2016/02/29 2016/06/02 2016/08/25	90	18.275.400.00		18.275.400.00	13.048.600.00	58	تشغيل متوقفة بسبب اعداد الملحق
			2015	بلعوش محمد	شهرين	16.551.990.00	2016/07/24 2016/08/23	60						تشغيل متوقفة في انتظار التأثير على الملحق من طرف CF
			2015	حميدي الجليلي	04 شهر	25.915.500.00	2016/03/27 2016/03/28 2016/08/01 2016/10/10	95	18.634.787.73		18.634.787.73	7.681.212.27	65	تشغيل متوقفة في انتظار التأثير على الملحق من طرف CF
			2015	مرياح طليعة	07 شهر	6.782.490.00	2016/04/13 2016/04/14 2017/01/10	05						تشغيل متوقفة بسبب اعتراض مصالح الغابات على الأراضية في انتظار إعادة اختيار الأراضية

الملحق: (أ)

الجدول: (02)



عمليات قيد الإنجاز وعدادها سنة عمليات (06)

الملاحظات	التصية المالية	بقي الاستهلاك	المبلغ المستهلك الأجمالي	الفروض الممنوحة	المبلغ المستهلك 2016/12/31	نسبة العادة	تاريخ الإطلاق	الالتزامات	المدة التقاعدية	مؤسسة الإنجاز	سنة التسجيل	رخصة البرنامج	تسمية العملية
اشغال في طور الاستلام	60	19.2898.948.26	30.911.051.74		30.911.051.74	98	2015/09/16 2016/01/29 2016/03/27 2016/05/10 2016/10/23	49.790.520.00	04 أشهر	بن زعيبة معمر	2013 (الشريحة التكميلية)	50.200	NK5.793.1.262.179.13.08 تعيد الطريق الرئيسي حي الشرفة من السوق المغلقة إلى حي 712 مسكن
اشغال في طور الاستلام	60	23.165.333.65	49.454.666.35		49.454.666.35	98	2015/12/28 2016/04/21 2016/05/17 2016/06/08 2016/10/29	71.819.110.00	5 أشهر	بلعيز محمد	2015	72.620	NL5.793.1.262.179.15.01 تهيئة وتعيد طرق حي سومقي بالخرساسة الزرقية
اشغال جارية طلب الإعداد لتسديد الوضعية على مستوى الدائرة			23.992921.36		23.992921.36	90	2016/10/02 2017/01/10 2017/02/01 2017/02/18	49.962.510.00	04 أشهر	مراج الحاج	2015	50.360	NK5.793.1.262.179.15.05 تهيئة وتعيد بالخرساسة الزرقية حي مداحي الشريحة الأولى
استئناف الاشغال يوم 2017/03/12	18	24.076.970.00	5.217.030.00		5.217.030.00	25	2016/03/24 2016/05/03 2017/03/12	28.893.384.00	04 أشهر	بن طيب إبراهيم	2015	29.294	NL5.793.2.262.179.15.02 الجزء الإشارية العمومية بمنطقة النشاطات والطريق المؤدي إلى المستشفى بأولاد محمد
اشغال جارية						30	2015/09/18 2016/10/09 2017/02/26	80.538.120.00	05 أشهر	SARL ETP بن زعيبة	2015	80.939	NL 5.793.1.262.179.15.06 تهيئة وتعيد منطقة النشاطات أولاد محمد
استئناف الاشغال يوم 2017/03/12						80	2016/05/26 2016/05/29 2016/10/29 2016/11/08 2017/03/12	5.443.425.00	80 يوم	حلافي لخضر	2015	5.444	NK5.793.1.262.179.13.17 تهيئة وتوسيع الطريق المؤدي من حفرة الأشغال العمومية إلى غلية أولاد محمد بما فيها مقترق طرق الزويج



الملحق: (أ)
الجدول: (03)

العمليات المنتهية وعددها ستة عشر عملية (16):

الرقم	تسمية العملية	رقصة البرنامج	سنة التسجيل	مؤسسة الإجازة	العدد التقاعدي	الالتزامات	تاريخ الإنطلاق	التصبة المالية	المبلغ المستهلك	المبلغ المستهلك	القروض الممنوحة	المبلغ المستهلك الاجمالي	بقي الاستهلاك	التصبة المالية	الملاحظات
									2016/12/31						
01	تهيئة ووضع محول دائري بحي الشرف أمام الممتطي	NK5.793.1.262.179.13.01	2013	طلبي عطي	03 شهر	18.847.530.00	2013/10/10 2013/11/17 2014/03/02 2014/03/19 2014/06/11	100	13.777.525.73	13.777.525.73		13.777.525.73	5.672.474.27	72	ملف العلق على مستوى خزينة البلدية للأعضاء بتاريخ 2017/01/03 يبقى التعويض
02	تهيئة الفريق الاجتماعي ابتداء من المنطقة رقم 04 حي الشرف إلى غابة حديفة السليبة	NK5.793.1.262.179.14.02	2014	بوفراجي	04 شهر	24.879.465.00	2015/04/21	100	22.424.305.41	22.424.305.41		22.424.305.41	2.855.694.50	90	طلب الاعتماد لتقوية الشرو والاشجار على مستوى الدارة بتاريخ 2017/01/04
03	إعادة تأهيل شبكة التطوير بحي شريف	NK5.382.1.262.179.13.12	2013	رحو بن عطي	6 شهر	51.993.630.00	2014/11/23 2014/12/29 2015/03/08 2015/07/14	100	50.355.864.00	50.355.864.00		50.355.864.00	2.038.136.00	96	بقي تنفيذ تقوية الشرو والاشجار من طرف امن الخزينة
04	تهيئة طرف حي البساتين	NK5.793.1.262.179.13.10	2013	بوفراجي	3 شهر	14.889.420.00	2015/04/21	100	11.475.418.50	11.475.418.50		11.475.418.50	3.814.581.50	60	الاشغال مستلمة يبقى تنفيذ الوضعية
05	إجازة الإنارة العمومية لحي مناحي إلى غابة سوق الجملة مروراً بحي بوقلال	NK5.793.1.262.179.13.14	2013	بن طيب	06 شهر	12.923.235.00	2015/06/10	100	12.364.162.20	12.364.162.20		12.364.162.20	959.837.80	94	طلب الاعتماد لتقوية الشرو والاشجار على مستوى الدارة بتاريخ 2017/01/04
06	تهيئة وتعيد الطريق الرباط بين الفريق الرئيسي لالة عودة والشريحة التكميلية بالخراسة الأتية على طول 800 م	NK5.793.1.262.179.13.06	2013	بن زعية معمر	06 شهر	13.851.045.00	2015/05/03 2015/05/07 2015/08/09 2015/10/26 2015/11/03	100	12.267.383.31	12.267.383.31		12.267.383.31	1.984.616.69	86	ملف العلق على مستوى خزينة البلدية للأعضاء بتاريخ 2017/01/03 يبقى التعويض



**الملحق: (أ)
الجدول: (04)**

الملاحظات	النسبة المئوية	باقي الاستهلاك	المبلغ المستهلك الاجمالي	القروض الممنوحة	المبلغ المستهلك 2016/12/31	النسبة المئوية	تاريخ الإنفاق	الالتزامات	العدد التعاقدية	مؤسسة الإيجار	سنة التسجيل	رخصة البرنامج	تسمية العملية
يتم تجديد عقود النشر و النشر من طرف امن الخزانة	69.60	7.088.466.91	16.217.533.09		16.217.533.09	100	2013/11/26 2014/03/16 2014/12/21 2015/06/14 2015/10/04	22.905.090.00	05 أشهر	مطلي على	2013 (التوريدية التكميلية)	23.306	NK5.793.1.262.179.13.04 إكمال التهيئة والتجهيز لتتويج شوارع حي بن سونة بالقرب من CASNOS
طلب الإعداد لتقوية النشر و النشر على مستوى الفترة بتاريخ 2017/01/04	88	1.066.533.72	7.219.466.26		7.219.466.26	100	2015/11/21	7.885.600.00	03 أشهر	بن متبوني	2015	8.286	NK5.793.2.262.180.12.12 إعادة تأهيل شبكة الإسالة العمومية منقطة 01 نحو المنطقة 10 حي الرادار على مساحة 1200 م ²
ملف لطلب أو الإمداد على مستوى خزينة البلدية بتاريخ 2016/12/27 يتم التعويض	62	26.293.115.00	42.225.885.00		42.225.885.00	100	2013/11/03	68.118.570.00	10 أشهر	وشان خديجة	2013	68.519	NK5.392.1.262.179.13.04 إجرائات شبكة التجهيز بحسب الإحوة عدد (Lot B) الثانية
طلب الإعداد لتقوية النشر و النشر على مستوى الفترة بتاريخ 2017/01/04	91	1.024.217.29	8.795.782.71		8.795.782.71	100	2015/12/13	9.419.085.00	21 يوم	بن طيب براهم	2015	9.820	NK5.793.2.262.180.12.11 إعادة تأهيل شبكة الإسالة العمومية على معمر سلملي نحو المحول القاري المزدني إلى الطشار على مساحة 1000 م ²
تم الاستلام لوقت تبقى الوضعية الأخيرة (ملحق اقبال)	65	5.914.763.40	10.855.236.60		10.855.236.60	100	2015/04/21 2015/09/29 2016/03/27 2016/05/25	16.368.000.00	04 أشهر	بايش امن	2013 (التوريدية التكميلية)	16.770	NK5.793.1.262.179.13.11 تهيئة وتجهيز الطريق الرابط بين بقعة الوادونية وبقعة بوطية على مساحة 2600 م
طلب الإعداد لتقوية النشر و النشر على مستوى الفترة بتاريخ 2017/01/04	84	3.535.901.94	17.770.098.06		17.770.098.06	100	2015/10/25 2016/02/01 2015/05/06	20.905.946.10	04 أشهر	Traxx System	2014	21.306	NK5.391.4.262.179.14.02 إعداد شبكة مياه الشرب لقرية على مساحة
ملف لطلب أو الإمداد على مستوى خزينة البلدية للامضاء بتاريخ 2017/01/03 يتم التعويض	87	1.150.898.41	7.220.101.59		7.220.101.59	100	2016/01/03 2016/01/14 2016/02/14	7.970.040.00	شهران	بن متبوني	2015	8.371	NK5.793.2.262.180.12.13 إعادة تأهيل شبكة الإسالة العمومية طريق حي الربوع نحو مشرق طرق حظيرة البلدية على مساحة 1100 م ²



الملحق: (أ)
تابع الجدول (04)

الملاحظات	العدد بـ المد بـ	باني الاستهلاك	المبلغ المستهلك الاجملي	القروض المسوحة	المبلغ المستهلك 2016/12/31	النسبة المئوية	تاريخ الإطلاق	الالتزامات	المدة التغطيه	مؤسسة الإيجار	سنة التسجيل	رخصة البرنامج	نسبة العمليه
طلب الاعضاء لقائمة التبر و الاشهار على مستوى الفترة بتاريخ 2017/01/04	95	1.444.134,77	24.555.865,23		24.555.865,23	100	2015/01/27 2015/01/28 2015/03/08 2015/06/22 2015/11/02 2015/11/10	25.586.720,00	6 شهر	باجين محدد	2013 (التريجة التكميلية)	26.000	NK5.793.1.262.179.13.07 تهيئة وتعيد بالمرسة الرقبة طرق حي الالة عينة
طلب الاعضاء لقائمة التبر و الاشهار على مستوى الفترة بتاريخ 2017/01/04	98	459.688,00	19.110.312,00		19.110.312,00	100	2015/03/01 2015/03/22 2015/06/23 2015/11/30 2016/03/27	19.165.536,00	08 شهر	المولد	2013 (التريجة التكميلية)	19.570	NK5.392.1.262.179.13.13 استكمال اشغال إيجار شبكة التطهير لكل من نفوية و موسطة النفرة منطقة 06
تداعل مستلمة تبقى مستبد الوضعية الأخيرة	18	5.109.873,76	1.290.126,24		1.290.126,24	100	2016/04/24 2016/04/26 2016/05/22 2016/06/26 2017/01/02	6.365.970,00	03 شهر	حويلي قضي	2015	6.400	NL5.797.1.262.179.15.01 تهيئة سادة لعب الكرة الحديثة بالالف

رئيس المجلس الشعبي البلدي



الملحق: (أ)

تابع للجدول (04)

مصدر التمويل لصندوق الضمان للجماعات المحلية إلى غاية 31 ماي 2017 :

ملاحظات	نسبة الإجزء								رقم العملية	بيان العملية	رخصة البرنامج
	المالية	المادية									
الانشغال اجرت لثابة و استلمت موثقا بتاريخ 2016/05/29	% 86	% 100							2015	صيانة المسكة نورث العيادة للمدارس الابتدائية.	3.000.000.00
الانشغال اجرت و استلمت موثقا بتاريخ 2016/11/30 تمت الموافقة على استغلال المبلغ المنقضي من طرف الإدارة المحلية لانجز مشروع ترميم مدرسة موسى أحمد	% 61	% 100							2016	تهيئة و صيانة المدارس الابتدائية بموسى احمد عزوي محمد، درالي مصر بسدريك محمد والاخوة بوكبيعات	5.133.335.00
تم الاعلان عن المنح المؤقت	% 00	% 00							2017	ترميم المدرسة الابتدائية موسى أحمد	1.985.099.00

الملحق : ب

الجدول : (01)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الشلف
بالسرعة تفضل
بالمسئولية تفضل

الوضعية المالية و المادية للبرامج للمشاريع الحية

ولاية الشلف

والمسئولية تفضل

بالمسئولية تفضل

مصدر التمويل ميزانية البلدية إلى غاية 31 ماي 2017:

ملاحظات	نسبة الإيجار		رقم الصنف	بيان الصنف	رخصة البرنامج
	المالية	المادية			
الانشغال الجزئ.	% 00	%100		تهيئة حضورية للجهة الشرفية	331.344.00
تمت عملية الإنشاء	% 66	%100		إقضاء مواد البناء لإيجار الانشغال المعتلة الغير المؤجلة	4.600.000.00
تمت عملية الإنشاء	% 78	%100		إقضاء شامنتين (02) ذات حجم 07 م ³ bennes fasseuses.	16.314.682.01
الانشغال الخاصة بملاعب كرة السلة الجزئ. الانشغال الخاصة بملاعب الكرة الحديدية مؤجلة. ملحق العلق في طور الاعادة من طرف USC	%41	%50		تهيئة ملعب كرة السلة و ملعب الكرة الحديدية	4.000.000.00
الانشغال الجزئ و استتمت مؤقتا بتاريخ 2017/05/17	%00	%100		إنشاء مساحات التعب للأطفال ومساحات خضراء عبر أحياء البلدية	7.800.000.00
الانشغال الجزئ و استتمت مؤقتا بتاريخ 2017/01/30	%34.42	%100		تهيئة الرصيف المقابل لسوق الفلح سابقا بحي المعصرة	6.000.000.00
سيتم تنصيب الورشة بتاريخ 2017/06/11 الاستهلاك يخص سونلغاز	%19.76	%00		تزويد حي الرويشية بالمياه الصالحة للشرب (2م ³) مع الربط بالطاقة الكهربائية	16.000.000.00
الانشغال الجزئ و استتمت مؤقتا	%81.44	%100		مطبخية شبكة الصرف الصحي للقاطن السوناء عبر تراب البلدية.	6.992.347.20
الانشغال الجزئ و استتمت مؤقتا	%93	%100		إيجار شبكة الصرف الصحي بحي نفقاس	4.500.000.00
الانشغال الجزئ و استتمت مؤقتا	%8.29	%100		توسيع شبكة غاز الطبيعي بحي الأثوة مقوشة (الزمامة)	2.000.000.00
الانشغال مؤجلة بسبب معارضة بعض السكان للمشروع	%00	%10		تهيئة ملاعب جوارسية بشمالحي الربيعية	2.570.852.93
الانشغال الجزئ و استتمت مؤقتا	%00	%100		تهيئة و تبييض بالفرسامة الزرقينية الشارع الرئيسي للجزيرة رقم 01	11.000.000.00
الانشغال الجزئ و استتمت مؤقتا	%86	%100		تهيئة و تبييض بالفرسامة الزرقية الشارع الرئيسي الموجود داخل	3.500.000.00

الملحق: (ج)

الجدول: (01)

تاريخ	القيمة	النسبة المئوية	النسبة المئوية	ملاحظات	القيمة	الوصف
2016/24	2,300,000.00	%00	%00	ولاية، المشايخ بالسيرة بمصلحة		تهيئة طريق المقررة
2016/25	6,500,000.00	%00	%100			تهيئة حي الإخوة بونيهي
2016/26	11,000,000.00	%00	%00			توسيع و تسييس بالخرسانية الزرقية شارع عامر محمد طريق المقررة
2016/27	5,600,790.00	%73.32	%100			إنجاز شبكة الصرف الصحي بطرف الساحل
2016/28	10,000,000.00	%94	%100			تهيئة ملاعب جوارية بأحياء المدنية
2016/37	1,700,000.00	%00	%100			ترميم مدرسة بنو شاعة معمر 2017/04/25
2016/39	2,000,000.00	%00	%00			تهيئة قاعة علاج بطن مركز العراق المالي
2016/44	1,000,000.00	%00	%00			إنجاز مهلات للطرق الوالي لاجازها
2016/57	11,950,000.00	%00	%100			تهيئة طريق سيدي مروان (المقطع وسط حي سيدي مروان)
2017/02	7,399,826.00	%57	%60			إنجاز مسالطع من شبكة الصرف الصحي بأحياء المدنية
2017/03	2,600,000.00	%100	%100			تجديد قناة المياه الصالحة للشرب بحي أولاد العربي
2017/04	1,000,000.00	%00	%100			التم ماتبقي من لشغال الترميم بالمدرسة الابتدائية بقلادة ميتود
2017/06	27,000,000.00	%00	%00			تهيئة و تسييس الطريق السوي إلى سارة سيدي مروان انطلاقا من شارع مظفر مبلود على مسافة 1150 م (ش1)
2017/08	1,675,411.60	%00	%00			تنظيف الشواطئ المحروسة و الممرات المجاورة ببلدية تنس

الملحق: (ج)
تابع للجدول (01)

ملاحظات	نسبة الاجاز								رقصة البرنامج	بيان العلية	رقم العلية
	العلية	العلية									
الانشاء الجزت و اسمت موكنا	% 66	% 100							21.382.000,00	الاسارة العمومية الطريق الوطني رقم 19 بمسكن تنس على مسافة 03 كلم مع انشاء الربط بطلاقة التجارية.	NK.5.793.1.262.180.11.03
الانشاء الجزت و اسمت موكنا بتاريخ 2017/03/15	% 00	% 100							7.679.000,00	تهيئة و تشاء مساحات خضراء عبر البلدية	NK.5.793.4.262.180.13.05
الانشاء جارية	% 90	% 90							20.419.000,00	تزويد من الروابية بالمياه الصالحة للشرب (الشريحة الاولى)	NK5.391.4.262.180.14.01
الانشاء الجزت	% 42	% 100							17.150.000,00	تهيئة و تعيد الطريق الرابطين الرابطة سجدي عبد القدر و الطريق الوطني رقم 19 .	NL.5.591.2.262.180.15.02
الانشاء الجزت و اسمت موكنا بتاريخ 2017/02/07 لم يتم دفع مسطقات المقارنة بسبب عدم تلقيها تلكا من القليد	% 28	% 100							3.082.000,00	تهيئة الارصفة لحي 238 مسكن تنس	NL.5.793.1.262.180.15.04
تم ايداع ملف القلي على مستوى القارة	% 97,27	% 100							4.012.000,00	ترميم مدرسة لوميش ابراهيم	NK.5.691.2.262.180.12.01
الانشاء على وشك الانتهاء	% 10	% 95							23.331.000,00	الجزت لجزيرة على مستوى محيط المشا التي بولاية ولاية يشس	NL.5.793.1.262.180.15.06
الانشاء اسمت موكنا بتاريخ 2017/01/15	% 94	% 100							6.075.000,00	تهيئة المدرسة الابتدائية بشس القديمة	NL.5.691.3.262.180.16.01

الملحق: (ج)

الجدول: (02)

ولاية الشلف

ولاية الشلف		بلدية تمناس		دائرة تمناس											
التشغيل لغزوت و استمست موكنا بتاريخ 2017/05/29	% 89	% 100								5,529,000.00	تجديد شبكة التهويف بحي مكنونة (المعصرة) الجهة الغربية	NE.5.391.6.262.180.17.01			
التشغيل على وشك الانتهاء	% 00	% 95								11,527,000.00	انمام مقلبي من التشغيل الطريق الرابط بين الرينة و الطريق الوطني رقم 19	NE.5.591.2.262.180.17.02			
التشغيل على وشك الانتهاء	% 00	% 95								8,905,000.00	تهيئة و ترميم الطريق المؤادي الى عين التوز انقلا من حي 440 مسكن	NE.5.591.2.262.180.17.01			
التشغيل في طور الاجراء	% 00	% 10								11,964,000.00	التهيئة الضرورية لحي 200 مسكن مع توسيع الطريق بجوار المدرسة الابتدائية	NE.5.793.1.262.180.17.01			
سلف الالتزام في طور الإعداد لإيداعه على مستوى المرفق المالي	% 00	% 00								1,964,000.00	دراسة و متابعة التوريد حي اولك الشيب بقرية الصلحة شرب انقلا من خزان 200م3 بحي الترابعية	NE.5.391.6.262.180.17.01			

الملحق: (ج)

تابع للجدول (02)

الوضعية المادية و المالية للبرامج للمشاريع الحية

مصدر التمويل ميزانية الولاية للتجهيز الى غاية 31 ماي 2017 :

ملاحظات	نسبة الاجاز								رقصة البرنامج	بيان العلية	رقم العليه
	المالية	المالية									
- اعادة دفع مبلغ 4.800.000,00 دج مسن المبلغ الاجمالي للاحتة الى خزينة ولاية الشلف بموجب ارسل رقم 765 بتاريخ 2015/04/14 من طرف مديرية التجارة المحظية ولاية الشلف وتم استعمال الباقي من المبلغ (5.200.000,00 دج) فسي الإعلان عن عملية "تسيير ميساد وادي بوقوسية بطريقة جوفية نحو شطرن تانس". التشغل في طور الاجاز	% 48	% 95							10.000.000,00	تهيئة وتجهيز شواطئ بحرية تانس	2013/10
تمت عملية الاقتاء	% 00	% 100							1.000.000,00	اقتاء مخزونات جمع القمامات	2016/49

الملحق: (د)

الجدول: (01)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الشلف

دائرة الشلف

بلدية الشلف



وضعية المجمعات المدرسية
في طور الإنجاز
أقسام التوسعة
التهيئة و الترميم
تجهيز المطاعم و الأقسام
مشاريع البناءات
المدرسية الممولة
من ميزانية البلدية

بتاريخ: 2017/02/25

الملحق: (أ)

01 - المجمعات المدرسية في طور الإنجاز :

الرقم	بيان العملية	سنة التسجيل	حصة المشروع	مقابلة الاجاز	المبلغ (دج)	مدة الاجاز	تاريخ بداية الاجاز	تاريخ توقف الأشغال	تاريخ استئناف الأشغال	نسبة كل حصة	الوضعية
01	المجمع المدرسي بـ 1 بحي بوفلاف	2011	06 قسم	صاحب محمد الأمين	59.992.240.58	11 شهر	2015/02/01	2015/02/02 2016/09/27 2016/04/24	2015/09/13 2016/04/25 2016/08/16	%40	- الأشغال جارية
			الجناح الإداري							%40	
			الجناح العلمي							%40	
			المطعم							%40	
			المسكن الوظيفي							%40	
التبينة		%05									

الرقم	بيان العملية	سنة التسجيل	حصة المشروع	مقابلة الاجاز	المبلغ (دج)	مدة الاجاز	تاريخ بداية الاجاز	تاريخ توقف الأشغال	تاريخ استئناف الأشغال	نسبة كل حصة	الوضعية
02	المجمع المدرسي د 1 حميدي لعدد حي أولاد محمد م 07 (تعرىض)	2007	12 قسم + الجناح الإداري	بوحنلة حميد	36.720.118.31	08 شهر	2015/12/06	2016/06/02 2016/12/14	2016/10/23	%95	الأشغال منقطة في انتظار افتتاح السنة الدراسية 2017 الخاصة بمزينة الولاية
			تكلفة أشغال ما تبقى من الجناح التعليمي (تمويل قفلي)	بوحنلة حميد						%95	في طور الإنستام الوقت
			الجناح العلمي	العالم محمد						%95	الأشغال جارية
			المطعم	بواعلي محمد أمين						%100	الأشغال منقطة
			المسكن الوظيفي	بوسعيدة ابراهيم						%100	الأشغال منقطة
			التبينة (تمويل قفلي)	بواعلي محمد أمين						%00	في انتظار التسيير على الاتفاقية من طرف المراقب المالي بعد افتتاح السنة الدراسية 2017 الخاصة بالمراقب المالي

الملحق: (هـ)

الجدول: (01)

الرقم	بيان العملية	سنة التسجيل	عنوان الحصة	مقولة الاجاز	مبلغ الالتزام	مدة الاجاز	تاريخ بداية الأشغال	تاريخ توقف الأشغال	تاريخ استئناف الأشغال	نسبة الأشغال الفيزيائية	الوضعية
03	المعهد المغربي للتكوين المهني عبد العزيز عبد الحفيظ (06 طوكو)	2007	ما تبقى من الإدارة + المعلم	شرفي امين	3.535.342.20	03 شهر	2017/02/06			% 10	الأشغال جارية
			جدار الإحاطة	واضح عبد الرزاق	7.614.126.00	04 شهر	2016/01/17	2016/04/03		% 70	الأشغال متوقفة بسبب إعتراض على عملية إنجاز جدار الإحاطة

02- وضعية أقسام التوسعة:

الرقم	بيان العملية	سنة التسجيل	مقولة الاجاز	المبلغ (دج)	مدة الاجاز	تاريخ بداية الاجاز	تاريخ توقف الأشغال	تاريخ استئناف الأشغال	نسبة كل حصة	الوضعية
01	03 أقسام بمدرسة حي مطاوي الجديدة	2011	بن الدين محمد	9.370.907.91	06 شهر	2016/01/03	2016/06/13	2016/12/13	%98	في طور الإتمام المؤقت (في مرحلة رفع التحفظات)
02	استكمال إنجاز 04 أقسام بالمدرسة الابتدائية لحد بن سونة بحي الشرفة م 06	2008	مالي الحاج	9.302.272.20	03 شهر					في انتظار التسيير على الإنتفاضة من طرف المراقب المالي بعد افتتاح السنة المالية 2017 الخاصة بالمراقب المالي

03- وضعية مشاريع التهيئة و الترميم للمدارس الابتدائية:

بيان العملية	المؤسسة المعنية	سنة التسجيل	مقولة الاجاز	مدة الاجاز	تاريخ انطلاق الأشغال	نسبة الأشغال	الوضعية
تهيئة مدرسة الشرايط القديمة	مدرسة الشرايط القديمة	2014	واضح عبد الرزاق	شهرين			في انتظار التسيير على الإنتفاضة من طرف المراقب المالي بعد افتتاح السنة المالية 2017 الخاصة بالمراقب المالي
تهيئة الكتامة بمدرسة خفاوي لحد ليجكو	مدرسة خفاوي لحد ليجكو	2014	نورة محوط	45 يوم			في انتظار التسيير على الإنتفاضة من طرف المراقب المالي بعد افتتاح السنة المالية 2017 الخاصة بالمراقب المالي
تصليح الكتامة بمدرسة بوخيار مسمر يحي الرميّة	مدرسة بوخيار مسمر يحي الرميّة	2014	فرق بن علي	شهر			في انتظار التسيير على الإنتفاضة من طرف المراقب المالي
تصليح الكتامة + الللاء الخارجي و الداخلي قسمين بمدرسة شرفي قور	مدرسة شرفي قور	2016	بشا عز الدين	شهر			في انتظار برمجة الإعتدات الخاصة بالمشروع على مذكرة المجلس الشعبي البلدي للتسيير على الإنتفاضة من طرف المراقب المالي

الملحق: (أ)

الجدول: (02 و 03)

04- وضعية تجهيز الإصدار و المطاعم:

بيان العميلة	المؤسسة المعنية	سنة التسجيل	مبلغ الالتزام	مقولة الاجاز	مدة الاجاز	تاريخ انطلاق الأشغال	نسبة الأشغال	الوضعية
إجاز و تجهيز 13 قسم تزيوي للمصحة لتجهيز 13 قسم تزيوي بالإنفاق المدري	- المدرسة الابتدائية لحد من سوية بحي الشرفة م 06 - المدرسة الابتدائية بالإطلي الجبلاني بحي الشرفة م 06 - المدرسة الابتدائية عيسى بختاش بحي الشرفة م 05 - المدرسة الابتدائية منطاري الجديدة بحي الحرية طريق تنس	2011	1.931.038.20	HITEC	30 يوم			في انتظار التثوير على الإتفاقية من طرف المراقب المالي بعد إفتتاح السنة المالية 2017 الخاصة بالمراقب المالي
دراسة إجاز و تجهيز 10 مطاعم مدريسة 200 وجبة للمصحة لتجهيز مطعم 200 وجبة بمدرسة عصماني بن بعبنة بحي العواد	المدرسة الابتدائية عصماني بن بعبنة بحي العواد	2013	2.451.068.10	BATAGI	20 يوم			في انتظار برمجة الإعتمادات الخاصة بالمشروع على مداولة المجلس لسحي الذي للتثوير على الإتفاقية من طرف المراقب المالي

0- وضعية العمليات الممولة من ميزانية البلدية:

بيان العميلة	المؤسسة المعنية	سنة التسجيل	مبلغ الالتزام	مقولة الاجاز	مدة الاجاز	تاريخ انطلاق الأشغال	نسبة الأشغال	الوضعية
تهيئة و تجهيز المدارس الابتدائية الحمدة-بمشمال إجاز جدار الإحاطة للمدارس الابتدائية عبر بلدية الشلف	المدارس الابتدائية ببلدية الشلف - المدرسة الابتدائية عزاز علي حي 500 مسكن بن سوية - المدرسة الابتدائية لحد من سوية بحي الشرفة م 06 - المدرسة الابتدائية لخيرف محمد يحي لصنية - المدرسة الابتدائية عجز قلعة بحي التورة عود - المدرسة الابتدائية بوري بلود بحي السور م 05 - المدرسة الابتدائية مغروي الجبلاني بحي الشرفة م 04 - المدرسة الابتدائية منطاري الجديدة طريق تنس بحي الحرية	2016	4.070.898.00	مرفي أمين	شهرين			في انتظار التثوير على الإتفاقية من طرف المراقب المالي بعد إفتتاح السنة المالية 2017 الخاصة بالمراقب المالي و زيادة الإعتمادات المالية
تهيئة و تجهيز المدارس الابتدائية تكملة الأشغال ما تبقى من الجناح التعليمي	المجمع المدرسي د1 حيني لحد	2016	11.413.803.96	بوحدجة حمين	شهرين	2017/01/10	95%	في طور الإنستام المؤقت
تهيئة و تجهيز المدارس الابتدائية التيينة الخارجية للمجمع المدرسي د1 حيني أحد بحي السور م 07	المجمع المدرسي د1 حيني لحد	2016	11.035.124.10	يواعلي محمد لعين	03 شهر			في انتظار التثوير على الإتفاقية من طرف المراقب المالي بعد إفتتاح السنة المالية 2017 الخاصة بالمراقب المالي

الرئيس

فيلال شيبلي
مدير المؤسسة
إشمام: 03

الملحق: (هـ)

الجدول: (04 و 05)

الوضعية المالية والمالية الممنوحة من ميزانية البلدية (التجهيز)

02/04/2017

بنة : الثاني


موضوع	نسبة الإنجاز		المبلغ الممنوع (3)	عدد الأشهر	تاريخ الأمر بعمل	مقولة الإنجاز	المبلغ الممنوع (1)	مبلغ الشراء (2)	المبلغ الممنوع لتسليم (1)	عنوان العملية
	نسبة المدة (2/1)	القيمة								
أنشغال متوقفة بببب مقولة دحمان مديحية	59%	70%	92,320,746.86	13 أشهر	16/01/2014 23/03/2014 12/10/2014 04/01/2015 09/09/2015 15/09/2015 14/08/2016 27/10/2016	مقولة بين زرعينة	700,000.00	155,404,536.31	156,104,536.31	بنة سلطة التضامن رقم 01/2013
	59%		92,320,746.86				700,000.00	155,404,536.31	156,104,536.31	المجموع الجزئي 01/2013
عمليات منتدية	100%	100%	42,392,459.03	-	-	مقولات مختلفة		42,392,459.03		1- عمليات مختلفة منتدية
الانشغال جارية	0%	0%	0.00	45 يوم	28/03/2017	عطا الله رضوان	1,078,940.97	6,528,600.00	50,000,000.00	2- طلاء خارجي لمقر البلدية 02/2014
	87%		42,392,459.03				1,078,940.97	48,921,059.03	50,000,000.00	المجموع الجزئي 02/2014
أنشغال مستظمة	98%	100%	40,990,201.19	4 أشهر	25/10/2015 26/10/2015 01/12/2015 02/12/2015 23/02/2015 29/02/2016 27/09/2016	مؤسسة الإخوة بلعش		41,812,290.00		1- تهيئة وتعد للترسية الرقبة في الشرف على مساحة 2600 متر وجزء من حي الأوسلي
الانشغال جارية	53%	75%	16,029,000.00	3 أشهر	21/01/2016 25/01/2016 18/09/2016 14/11/2016 21/03/2017	بلعش محمد	56,401,033.71	30,244,500.00	226,975,158.21	2- تهيئة وتعد للترسية الرقبة في منطقة 03 حي الصر على مساحة 900 متر
أنشغال متوقفة	0%	75%	0.00	20 يوم	17/01/2016 31/01/2016	حلالتي لخضر		4,899,960.00		3- تهيئة وتعد للترسية الرقبة حريق لراطين ممول كورني HT بالقوية مقابل الجماعة المتدة

الملحق: (و)

الجدول: (01)

ملاحظات	نسبة التقدم		مبلغ مستطك (3)	مدة (أشهر)	تاريخ الأمر بقبول	مقولة الإحتار	لمبلغ المقتضى (1) (2)	مبلغ الإحتار (2)	مبلغ مستطك للمصلحة (1)	عنوان المقولة
	معدية (2)	المعدية (3)								
الإشغال جارية	90%	90%	44,736,991.65	3 أشهر	01/08/2016 30/08/2016 27/09/2016 09/10/2016 21/03/2017	مؤسسة الإخوة بلعش		49,926,825.00		4- تهيئة حضرة و تعيد للخدمة لرقعة لحي العسكري لتزودة على مسافة 2,5 كلم
في طور الإستمات	93%	95%	40,596,309.00	6 أشهر	22/05/2016 07/08/2016 24/10/2016 26/12/2016 21/03/2017	مقولة بن طبيب إبراهيم	56,401,033.71	43,690,549.50	226,975,158.21	5- إنجاز الإقارة العمومية عبر المدينة لطريق الرابطين لثة عودة وحي السلام (إحداث المات) على مسافة 700 متر تقريبا من المصالح على مسافة 1600 متر تقريبا من مسافة 2500 على مسافة 600 متر
	57%		142,352,501.84				56,401,033.71	170,574,124.50	226,975,158.21	مجموع الإحتار
الإشغال جارية	25%	60%	9,822,916.35	12 أشهر	05/06/2016	تحمل صبايحية معسر	1,013,611.00	38,986,389.00	40,000,000.00	تعمد أشغال تهيئة سلمة للتصمتن رقم 10/2015
	25%		9,822,916.35				1,013,611.00	38,986,389.00	40,000,000.00	مجموع الإحتار 10/2015

الملحق: (و)
تابع للجدول (01)

ملاحظات	معدل		المبلغ المخصص (3)	مدة الإصدار	تاريخ الأمر	مفوضية الإخوة	المبلغ المخصص (1)	مبلغ الالتزام (2)	مبلغ الممنوع للمدينة (4)	عنوان العملية
	2/3	معاملة								
تشغيل جارية	53%	98%	6,203,035.80	2 أشهر	14/11/2016	مؤسسة الإخوة بلعش	12,340,930.70	11,739,768.30	295,000,000.00	 <p>1- تهيئة والتجهيز مختلف الشبكات لسوق المنطقة لخدمة لخدمة السوق</p> <p>2- تهيئة وتجهيز بالخدمة لرفقة طريق المنطقة حيث تتوفر على مساحة 1600 م²</p> <p>3- تهيئة وتجهيز بالخدمة لرفقة الطرق القروية التي تصوم 11 الرزاز</p> <p>4- التهيئة الخارجية بالخدمة لرفقة لسوق الحوازي للتصدير والفواكه بحج الحرية</p> <p>5- تهيئة وتجهيز بالخدمة لرفقة طريق التربة القديمة (شريحة التربة)</p>
تم ايداع الملحق لدى المراقب المالي بتاريخ 28/03/2017	53%	60%	18,854,348.76	4 أشهر	06/10/2016 23/02/2017	بن زعيبة		35,591,400.00		
في طور اعداد بملقة الالتزام للملحق	20%	50%	9,437,220.00	4 أشهر	23/11/2016 15/02/2017	مؤسسة الإخوة بلعش		46,418,580.00		
تشغيل مستطفا	0%	100%	0.00	3 أشهر	02/01/2017	مؤسسة الإخوة بلعش		6,314,197.50		
يتم عرض الملحق على لجنة المصققات العمومية بتاريخ 02/04/2017	40%	70%	10,910,513.84	3 أشهر	18/09/2016 20/10/2016	بن زعيبة		27,331,200.00		

الملحق: (و)
تابع للجدول (01)

ملاحظات	نسبة	المعيار	مبلغ المشتريات (3)	شدة الاختار	تاريخ الأمر	مقولة الإجراء	المبلغ النسبي (1)	مبلغ الإجراء (2)	مبلغ المشروع المصروف (1)	عنوان المشروع
(2)(3)										
يتم عرض المصفة على لجنة المصفات العمومية بتاريخ 04/04/2017		80%	29,724,612.14	5 أشهر	07/09/2016	بن زعينة		46,556,055.00		6- تهيئة و تعيد للمرسلة الرقبة طريق الحمادية
تم ايداع المصفة لدى المراقب المالي بتاريخ 28/03/2017	0%	0%	0.00	3 أشهر		بن زعينة	12,340,930.70	17,877,600.00	295,000,000.00	7- تهيئة و تعيد للمرسلة الرقبة طريق الوالدية شريحة الأولى
أشغال مستلثة	81%	100%	3,209,778.00	3 أشهر	20/11/2016	خلفي محمد		3,977,415.00		8- أشغال تاهيل شبكة الأتراء العمومية لدى المصنعة على مسافة 500 م
مودع لدى المراقب المالي بتاريخ 28/03/2017	0%	0%	0.00	3 أشهر		مؤسسة الإخوة باحش		21,551,000.00		9- تهيئة و تعيد للمرسلة الرقبة طريق حي السلام الطريق منحدسي القصر و حي 94 سكن موزون بحي التاركة و سلتك الحدائق القنوية بجبلت بني المجاهدين
أشغال جارية	0%	25%	0.00	75 يوم	26/02/2017	سبيلا ياسين		7,494,259.50		10- أشغال الأتراء المصنعة للطريق لربط بين حي السلام بوسط المصنعة على مسافة 1000 م
أشغال جارية	86%	95%	4,890,600.00	75 يوم	13/12/2016 03/01/2017 26/03/2017	بشا عز الدين		5,683,860.00		11- أشغال شبكة الأتراء العمومية بحي براهم مراري على مسافة 1000 م

الملحق: (و)

تابع للجدول (01)

ملاحظات	نسبة إنجاز		مبلغ المبيعات (3)	عدد الأشهر	تاريخ الأمر	مقدمو الأوامر	المبلغ المتبقي (1)	مبلغ الأوامر (2)	مبلغ المصروف لتغطية (1)	تاريخ العملية	
	القيمة	النسبة									
	(2)	(3)									
تشغيل جزئية	59%	70%	6,857,545.50	4 أشهر	26/02/2017	نحمان عبد القادر	12,340,930.70	11,594,700.00	295,000,000.00	17- عدد ووضع حد لتسليم الأوامر العمومية لمنطقة الشبكات و الشبكات الموزعة لمستشفى الولاد محمد	
تشغيل جزئية	57%	95%	6,644,430.00	4 أشهر	10/01/2017	نحمان عبد القادر		11,619,972.00			13- إنجاز الأمانة الموضوعة لدى المحافظة
تشغيل جزئية	47%	95%	3,209,778.00	3 أشهر	12/02/2017	عمر محمد أمين		6,888,375.00			14- إنجاز الأمانة العمومية في المحافظة لخدمة الترقية على مساحة 1100 حد
تشغيل جزئية	0%	10%	0.00	3 أشهر	19/03/2017	مؤسسة الإخوة بلعاش		22,020,687.00			15- تهيئة و تعيد بالدراسة الأمانة طرق في ترقية الخلفة و ملاح حتى الترقية
	35%	-	99,941,862.04				12,340,930.70	282,659,069.30	295,000,000.00	المجموع جزري 02/2016	
عمليات منتهية	100%	100%	25,780,847.04	-	-	مقاولات مختلفة		25,780,847.04		1- عمليات مختلفة منتهية	
تشغيل جزئية	0%	90%	0.00	شهرين	08/11/2016 27/12/2016 26/03/2017	بروحية حسين	909,858.68	5,288,659.16	31,979,364.88	انجاز و تكملة المرافق الإدارية 2- تهيئة منطقة بلدية لدى الحصة 03/2016	
	83%	-	25,780,847.04				909,858.68	31,069,506.20	31,979,364.88	المجموع جزري 03/2016	

الملحق: (و)
تابع للجدول (01)

ملاحظات	الفترة		قيمة المسبب (3)	مدة (العدد)	تاريخ الأمر بالقرار	مقوله لاتحاد	المبلغ المسبب (1)	مبلغ الالتزام (2)	مبلغ المتوقع لصلته (1)	شروط الصلة
	شهر	يوم								
تشغيل جارية	66%	95%	1,177,932.60	شهر واحد	29/09/2016 13/10/2016 02/04/2017	دراسة مجيد		1,793,844.00		1- عقد تأهيل جزء من شبكة الصرف الصحي حي باب سوية امع السون
تشغيل متوقفة (تشغيل DUC تقي بلوعات المياه	56%	90%	4,348,305.00	شهرين	25/12/2016 09/02/2017	عقاري قحبي		7,707,726.00		2- ايجاد شركة صرف مياه الاطوار الثاني الاولي بحيث تمتع بوزنراق
تشغيل جارية	0%	30%	0.00	3 اشهر	27/03/2017	المولد		7,862,400.00		3- ايجاد شركة التطوير لصفحة المتطورة (ش1)
بم عرض الملحق على لجنة الصفقات العمومية بتاريخ 04/04/2017	71%	70%	30,002,948.00	4 اشهر	18/09/2016 01/02/2017	عدي رضا	75,326,716.40	42,378,804.00	184,472,623.40	4- ايجاد شركة التطوير حي القراحي
مودع لدى المراقب المالي بتاريخ 28/03/2017	0%	0%	0.00			حميدي الجبالي		33,763,743.00		5- ايجاد شركة التطوير حويل
تم تصيب الورشة	0%	5%	0.00		02/04/2017	حميدي الجبالي		15,639,390.00		6- ايجاد شركة التطوير و صرف مياه الاطوار الثاني الاولي رقم 04 لغوات من موحديا ملقا
	32%		35,529,185.60				75,326,716.40	109,145,907.00	184,472,623.40	المجموع لحدس 04/2016

الملحق: (و)

تابع للجدول (01)

تم استلام المشروع بتاريخ 15/03/2017	79%	100%	9,007,137.36	شهرين	10/01/2017	يوجلة حسين	-6,991,566.56	11,413,803.96	19,728,259.50	1- تكلفة مائتي من البحر العظيم أين ج مجمع مدرسي -1 حصري أحمد	بنية وتجهيز الهياكل المدرسية 21/2016
في انتظار زيادة الاعتمادات المالية	0%	0%	0.00	03 شهر		يواعلي محمد		11,235,124.10		2- التهيئة الخارجية لمجمع المدرسي -1 حصري أحمد ولوات ممدوم 07	
ملاحظات	نسبة الإحتياج		القيمة المستهدفة (3)	مدة الإحتياج	تاريخ الأمر بالمصر	مقاوله الإحتياج	القيمة المضافة (1)	مبلغ الإحتياج (2)	مبلغ التمويل الممنوع (1)	ملاحظات	
	مبلغ	النسبة									
	(2)	(3)									
في انتظار زيادة الاعتمادات المالية	0%	0%	0.00	02 شهر		شرفي أمين	-6,991,566.56	4,070,898.00	19,728,259.50	3- تكلفة تجهيز الإحاطة للمدارس الإشغالية عبر البلدية	بنية وتجهيز الهياكل المدرسية 21/2016
	26%	-	9,007,137.36	-	-	-	-6,991,566.56	26,749,826.06	19,728,259.50		المجموع التراكمي 21/2016
فتح العروض يوم 03/04/2017	0%							40,000,000.00		1- تكلفة شبكة الإنارة المؤقتة وسط المنطقة (اصواء المرور)	
تم اعلان عن مشاورة 27/03/2017 (مشروع شبكة صرف الصحي)	0%							5,073,120.00		2- التهيئة الخارجية المدرسية الإشغالية للخضبة لحي المناظرية	

الملحق: (و)

تابع للجداول (01)

ملاحظات	نسبة	مبلغ مستوف (3)	مبلغ	تاريخ الدفع	مقولة الانجاز	مبلغ مستوف (1)	مبلغ التزام (2)	مبلغ الممنوع للمصلحة (1)	عنوان المصلحة	تاريخ تقديم و ترميم شبكة التطهير 06/2017
تم إلغاء الأمانة في صنادق نقد الشروط لإعادة اجراءات على شكل صقفة	0%	0.00			3- انجاز الأمانة العمومية على مستوى صخر صقفة على مسافة 900 م	26,555,998.13	31,248,790.00	102,877,908.13	انجاز الأمانة العمومية عبر اللثة حصة 1- انجاز الأمانة العمومية على مستوى صخر صقفة على مسافة 900 م 2- انجاز الأمانة العمومية على مستوى صخر صقفة على مسافة 2500 م 3- انجاز الأمانة العمومية على مستوى صخر صقفة على مسافة 2500 م	
	0%	0.00				26,555,998.13	76,321,910.00	102,877,908.13	المصروف لدرسي 05/2017	
المنح الموقف	0%				توقيع السيد	20,450,000.00	9,000,000.00	40,000,000.00	1- تجديد اجراء شبكة التطهير في ساحلي	
	0%				توقيع سيدي		550,000.00		2- تجديد جزء من شبكة التطهير في الصينة	
	0%				توقيع السيد		10,000,000.00		3- تكملة أعمال شبكة التطهير في الاحوة عند الجزء الأوسط	
	0%	0.00				20,450,000.00	19,550,000.00	40,000,000.00	المصروف لدرسي 06/2017	

رئيس المجلس الشعبي البلدي

العراقب المالي

أمين خزينة البلدية

الملحق: (و)

تابع للجنول (01)

تم الغاء الاستشارة في صنادق اعداد دفتر الشروط لإعادة اجراءات على شكل صفقة	0%					3- إنجاز الإنارة العمومية على مستوى جسر الحمادية على مسافة 900 م	26,555,998.13	31,248,790.00	102,877,908.13	إنجاز الإنارة العمومية عبر البلدية حصه 1- إنجاز الإنارة العمومية على مستوى جسر الحمادية على مسافة 900 م 2- إنجاز الإنارة العمومية بجى برياحى الحرية على مسافة 2500 م 3- إنجاز الإنارة العمومية بجى المختطرية
						4- إنجاز الإنارة العمومية بجى برياحى الحرية على مسافة 2500 م				
	0%	0.00	-	-	-	-	26,555,998.13	76,321,910.00	102,877,908.13	المجموع الجزئي 05/2017
ملاحظات	نسبة الاجتز المالية (211/31)	المبلغ المستهلك (3) المالية	مدة الاجتز	تاريخ الأمر بالصل	مداولة الاجتز	المبلغ المتبقي (1) (2)	مبلغ الالتزام (2)	المبلغ المتبقي (1)	عنوان العملية	
المنح الموقف	0%						9,000,000.00		1- تجديد اجزاء شبكة التطهير بجى مناحي	إنجاز ، تجديد و توسيع شبكة التطهير 06/2017
	0%					20,450,000.00	550,000.00	40,000,000.00	2- تجديد جزء من شبكة التطهير بجى الصنية	
	0%						10,000,000.00		3- تكملة أشغال شبكة التطهير بجى الأخرة عبد الجزء الأوسط	
	0%	0.00	-	-	-	20,450,000.00	19,550,000.00	40,000,000.00	المجموع الجزئي 06/2017	
		457,147,550.42				187,785,523.03	954,352,327.40	1,147,137,850.43	المجموع العام	

رئيس المجلس الشعبي البلدي

المراقب المالي

أمين خزانة البلدية

الملحق: (و)

تابع للجدول (01)

8/8

وزارة التّعليم العّالي وَالبّحث العّلمي
جّامعة حسيبة بن بوعلي - الشّلف
كّلية العّلوم الإنسانيّة وَالإجتماعيّة
- قسم العّلوم الاجتماعيّة -

رقم المقابلة: _____

تاريخ إجراء المقابلة:

مكان إجراء المقابلة:

دليل مقابلة بحث:

دور التخطيط الاجتماعي في التنمية المحليّة

- دراسة ميدانيّة على بلديات ولاية الشّلف -

رسالة دكتوراه في العّلوم الاجتماعيّة

تخصّص: علم إجتماع التّنظيم وإدارة المؤسّسات الإجماعيّة.

إشراف: أ.د/ كويحل فاروق

إعداد الطّالبة: قرينات العلجة

ملاحظة: تقوم الباحثة بإعداد دراسة عن دور التخطيط الاجتماعي في التنمية المحليّة وستجري المقابلة مع بعض الفاعلين والموظفين في البلدية من أجل التعرف على هذا الدور وستستخدم المعلومات الواردة في المقابلة لأغراض البحث العلمي فقط ، شاكرة لكم حسن تعاونكم .

السنة الجامعية: 2018/2017

أولاً: بيانات خاصة بالمبحوث:

- المهنة:

- المستوى التعليمي:

- المصلحة التي يشتغل بها :

ثانياً: أسئلة عن التخطيط في البلدية.

تترك الإجابة المفتوحة على جميع الأسئلة المطروحة على المبحوثين :

1- مَنْ يَفُومُ بِعَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ فِي البَلَدِيَّةِ ؟

.....
.....

2- هَلْ القَائِمُونَ عَلَى عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ مُؤَهَّلُونَ لذلك ؟

.....
.....

3- هل لديهم مؤهلات علمية وخبرة في الميدان تؤهلهم للقيام بعملية التخطيط ؟

.....
.....

4- هل المشاريع المخططة تنجز في مواعيدها الرسمية ؟

.....
.....

5- ما السبب في تأخر إنجاز المشاريع؟

.....
.....

6- ما هي المعوقات التي يواجهها التخطيط بحيث لا يؤدي وظيفته على أكمل وجه؟

.....
.....

7- كيف يُمكن برأيك زيادة وتفعيل برامج التخطيط المسطرة ؟

.....

.....

8- من الجهات التي تعتقد بأنها المسؤولة وراء تعطيل إنشاء المشاريع المخططة؟

.....

.....

9- ما رأيك في محلات الرئيس التي رصدت لها مبالغ ضخمة؟

.....

.....

10- ما هي الأمور التي ترى أنه من الواجب إدخالها ضمن برامج التخطيط من أجل دفع عجلة التنمية ؟

.....

.....

11- هل المشاريع المنجزة عبر المخططات تلبي رغبات وحاجات المواطنين الضرورية ؟

.....

.....

12- كيف تفسر وجود ثروات وموارد متنوعة كثيرة في البلدية وفي المقابل وجود مشاكل اجتماعية مختلفة ؟

.....

.....

13- هل أدت مختلف المخططات التنموية التي تحوي العديد من المشاريع إلى تحقيق تنمية ملموسة في البلدية ؟

.....

.....

14- بماذا تفسر تباطؤ عملية التنمية مع توفر كل مقومات وجودها؟

15- هل الأموال الضخمة لميزانية البلدية توجه إلى وجهات تخدم المواطنين وتصرف في محلها؟

16- هل تعتقد أن القائمين على عملية التخطيط لهم وعي كاف بهذه العملية؟

17- ما هي أهم الاقتراحات التي تراها مناسبة من أجل إنجاز عملية التخطيط؟

ثالثاً: أسئلة عن السياحة في بلدية تنس:

18- ما هي المقومات التي تتوفر عليها البلدية في مجال السياحة؟

19- هل هناك اهتمام بالمحافظة على هذه المقومات؟

20- هل تدخل السياحة ضمن مشاريع التنمية للبلدية؟

21- هل تُخصّص ضمن المخططات البلدية ميزانية للنّهوض بقطاع السياحة؟

.....

.....

22- هل هناك برامج تعمل على الترويج للسياحة في البلدية؟

.....

.....

23- ما هي الاقتراحات التي تراها مناسبة للنّهوض بقطاع السياحة في المنطقة؟

.....

.....

رابعًا: أسئلة خاصة بالمخططات التنموية في البلدية.

24- هل المخططات التنموية تراعي الإحتياجات الضرورية للمواطنين؟

.....

.....

25- هل يوجد في الإدارة إطارات مدربة على وضع المخططات التنموية أم تفتقر لها؟

.....

.....

26- ما هو القطاع الأوفر حظا من حيث الإهتمام في المخططات التنموية؟

.....

.....

27- هل المخططات التنموية البلدية واقعية في نظرك؟

.....

.....

رابعًا: أسئلة موجهة لعمال إدارة ميناء تنس التجاري:

28- ما هي طبيعة عمل الميناء؟

29- هل هناك أوقات محددة يتوقف فيها الميناء عن العمل؟

30- هل يعمل الميناء بطريقة مخطّط لها أم يترك ذلك للعشوائية والإرتجالية؟

31- ما هي الإمتيازات والخصائص التي تميّز الميناء؟

32- أين توجه مداخل الميناء المالية لخزينة الولاية أم البلدية أم لخزينة الدولة؟

33- هل مداخل الميناء مُعتبرة أم متقلبة حسب الظروف؟

34- ما هي الإمكانيات والموارد الأخرى التي تأتي عليها البلدية؟

مُلخَص:

يَتَبَنَّى الإنسان التَّخْطِيطَ كَأَدَاةٍ وَوَسِيلَةٍ لِتَحْقِيقِ أَهْدَافِهِ المَرْعُوبَةِ وَالْمُنْشُودَةِ لِذَلِكَ نَجِدُ أَنَّ النُّظْرَةَ لِلتَّخْطِيطِ كَمَفْهُومٍ تَخْتَلِفُ بِإِخْتِلَافِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَأَيْضًا بِإِخْتِلَافِ أَهْدَافِ عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ نَفْسَهَا الَّتِي تَرْتَبِطُ بِحَقْلِ التَّخْصُّصِ وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ إِخْتِلَافِ مَفْهُومِ التَّخْطِيطِ وَأَهْدَافِهِ كَعَمَلِيَّةٍ مِنْ حَقْلِ عِلْمِي لِآخِرِ الْإِلَّا أَنَّ هَذَا الْإِخْتِلَافَ يَبْقَى شَكْلِيًّا.

كَانَتْ هَذِهِ الدَّرَاسَةُ تَهْدِفُ أَساسًا إِلَى تَسْلِيطِ الضُّوءِ عَلَى مَعْرِفَةِ إِعْكَاسَاتِ التَّخْطِيطِ عَلَى عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ بُغْيَةَ الوُصُولِ إِلَى إِطَارٍ مُلائِمِ حَوْلَ الدَّورِ الحَقِيقِيِّ لِلتَّخْطِيطِ وَمُحاوَلَةِ الكَشْفِ عَنِ دَوْرِ التَّخْطِيطِ وَالَّذِي يُمكنُ أَنْ يُؤدِّيهِ فِي إِحْدَاثِ عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ المَحَلِّيَّةِ، عَلَى مُستَوَى البَلَدِيَّاتِ فِي ظِلِّ السِّيَاسَةِ المُنْتَهَجَةِ فِي البِلَادِ، وَقَدْ تَمَّتِ الدَّرَاسَةُ فِي إِحْدَى الوِلَايَاتِ العَنِيَّةِ مِنْ حَيْثُ مَوَارِدِهَا المُنْتَوَعَةِ الفَقِيرَةِ مِنْ حَيْثُ الأَوْضَاعِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ وَهِيَ وِلَايَةُ الشَّلْفِ الَّتِي تَمَلِّكُ وَاجِهَةً مُعْتَبَرَةً تُطلُّ عَلَى البَحْرِ.

انْطَلَقَتْ هَذِهِ الدَّرَاسَةُ مِنْ فَرَضِيَّةٍ عَامَّةٍ وَأَرَبَ فَرَضِيَّاتٍ فَرَعِيَّةٍ. تُحاوِلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا الكَشْفَ عَنِ مَدَى فاعِلِيَّةِ عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ فِي تَنْمِيَةِ المُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ، وَقَدْ تَمَّ الإِعْتِمَادُ عَلَى مَنَهْجِ دِرَاسَةِ الحَالَةِ حَيْثُ تَمَّ إِخْتِيَارُ بَلَدِيَّتَيْنِ مِنْ وِلَايَةِ الشَّلْفِ لِإِجْرَاءِ الدَّرَاسَةِ وَهُمَا بَلَدِيَّتَيْ الشَّلْفِ وَتَنَسِ السَّاحِلِيَّةِ، كَمَا تَمَّتِ الإِسْتِعَانَةُ بِمَجْمُوعَةٍ مِنَ الأَدَوَاتِ لِجَمْعِ البَيِّنَاتِ مِنَ المِيْدَانِ وَهِيَ المُقَابَلَةُ وَالْمُلاحَظَةُ وَالوَتَائِقُ الرِّسْمِيَّةِ. أَمَّا فِيمَا يَخُصُّ الشَّكْلَ العَامَّ لِلدَّرَاسَةِ فَقَدْ إِشْتَمَلَتْ عَلَى ثَمَانِيَةِ فُصُولٍ مُوزَّعَةٍ عَلَى بَابَيْنِ: بَابٌ نَظْرِيٌّ وَآخَرُ مِيْدَانِيٌّ، البَابُ الأوَّلُ وَيَحْمِلُ عُنْوَانَ: "الإِطَارُ المَفَاهِيمِي والنَّظْرِيُّ لِلدَّرَاسَةِ"، وَقَدْ تَضَمَّنَ خَمْسَةَ فُصُولٍ نَظْرِيَّةٍ، أَمَّا البَابُ الثَّانِي دُو الطَّبِيعَةِ المُنَهْجِيَّةِ وَالْمِيْدَانِيَّةِ فَهُوَ يَتَّصِدَّى لـ: "الإِطَارُ المُنَهْجِي وَالْمِيْدَانِي لِلدَّرَاسَةِ" وَيَتَضَمَّنُ ثَلَاثَةَ فُصُولٍ.

وَفِي خِتَامِ هَذِهِ الدَّرَاسَةِ يُمكنُ القَوْلُ أَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَتْ صِحَّةُ جَمِيعِ الفَرَضِيَّاتِ الَّتِي تَمَّ الإِنْطِلاقُ مِنْهَا فِي بَدَايَةِ هَذِهِ الدَّرَاسَةِ حَيْثُ كَشَفَتْ نَتَائِجُ الدَّرَاسَةِ أَنَّ هُنَاكَ خَلًّا فِي عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ مَا نَتَجَّ عَنْهُ عَدَمُ وَصُولِ هَذَا الأَخِيرِ لِلنَّتَائِجِ المَرْجُوءَةِ، فَالتَّخْطِيطُ عَمَلِيَّةٌ مُهمَّةٌ لَا تَنْطَلِقُ مِنَ العَشْوَانِيَّةِ إِنَّمَا يَجِبُ تَوْفُّرُ شُرُوطِ وَعَوَامِلَ مُخْتَلِفَةٍ تَعْمَلُ عَلَى إِنجَاحِ عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ وَلَيْسَ التَّخْطِيطُ مِنْ أَجْلِ التَّخْطِيطِ فَقَطْ إِنَّمَا التَّخْطِيطُ العِلْمِي المَدْرُوسُ المَبْنِي عَلَى أُسُسٍ وَمَعْلُومَاتٍ دَقِيقَةٍ هَذَا الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ إِحْدَاثُ التَّغْيِيرِ الإِجْبابِي المَرْعُوبِ الَّذِي يُلبِّي وَيَسْتَجِيبُ لِتَطَلُّعَاتِ السُّكَّانِ وَمِنْ ثَمَّ تَتَحَقَّقُ التَّنْمِيَةُ سِوَاءً عَلَى المُستَوَى المَحَلِّيِّ أَوْ حَتَّى عَلَى المُستَوَى الوَطْنِيِّ.

وَأخِيرًا قَدَّمْنَا بَعْضَ التَّوَصِيَّاتِ الْعَمَلِيَّةِ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا تَفْعِيلُ عَمَلِيَّةِ التَّخْطِيطِ، هَذِهِ التَّوَصِيَّاتُ مُوجَّهَةٌ لِأَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَرْمِ مِنَ الْمَسْئُولِينَ وَالَّتِي بِإِمْكَانِهَا إِذَا وُجِدَتْ عَنَاصِرُ مَسْئُولَةٍ وَعَلَى دَرَجَةٍ عَالِيَةٍ مِنَ الْكِفَاءَةِ وَالتَّحَضُّرِ وَتَهْمُهَا الْمَصْلَحَةُ الْعَامَّةُ تَحْقِيقَ التَّنْمِيَةِ الَّتِي مَازَالَتْ تُمَثِّلُ لِلْبَعْضِ حُلْمًا صَعَبَ الْمَنَالِ، خَاصَّةً إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُ تَتَوَافَرُ كُلُّ مَقَوِّمَاتِ التَّنْمِيَةِ بِمَا فِي ذَلِكَ الْمَوَارِدِ وَالثَّرَوَاتِ الْمُتَنَوِّعَةِ الَّتِي تَزْخُرُ بِهَا جَمِيعُ وِلَايَاتِ الْوَطَنِ مِمَّا يُشَجِّعُ حُدُوثَ تَنْمِيَةٍ وَلَكِنْ هَذِهِ الْإِمْكَانَاتُ الْمُعْتَبَرَةُ تَفْتَقِدُ لِلتَّخْطِيطِ الْفَعَّالِ وَالْجَادِّ.

Summary:

adopts planning as a tool and a means to achieve its desired goals and desired, we find that the perception of planning as a concept varies according to time and place and also different objectives of the planning process itself, which is related to the field of specialization and although the concept of planning and its objectives as a process from one scientific field to another, but this difference remains formality.

This study aims mainly to shed light on the implications of planning on the development process in order to arrive at an appropriate framework on the real role of planning and to try to reveal the role of planning, which can lead to the local development process at the municipal level under the prevailing policy in the country. The study was conducted in one of the richest states in terms of its varied resources in terms of social conditions, the state of Chlef, which has a prominent facade overlooking the sea.

The study is based on a general hypothesis and four sub-hypotheses, each of which attempts to reveal the effectiveness of the planning process in the development of local communities. The case study was based on two case studies of Chlef and Tens, One of the tools for gathering data from the field is interview, observation and official documents. As for the general shape of the research, it consisted of eight chapters divided into two sections: a theoretical

and a field section, the first section entitled "Conceptual and theoretical framework of the study", which included five theoretical chapters, and the second section of the methodological and field nature, it addresses: Framework and Study Framework "and contains three chapters.

At the end of this study it can be said that all the hypotheses that were started at the beginning of this study have been proven. The results of the study revealed that there is a defect in the planning process which resulted in the failure of the latter to reach the desired results. Planning is an important process that does not result from randomization, Different conditions and factors that make the planning process a success, not planning for planning only, but careful scientific planning based on the foundations and accurate information that will bring about the desired positive change that meets and responds to the aspirations of the population and then achieve development, both at the level of Local or even national level.

Finally, we presented some practical recommendations that would activate the planning process. These recommendations are directed to the people of solution and the determination of the officials. If there are responsible, highly competent and civilized elements that are concerned with the public interest, we can achieve development which still represents a difficult dream for some, especially if we know that it is available. All the components of development, including the various resources and resources of all the states of the country, which encourage development, but these possibilities lack effective planning and serious.